











ترجمة مؤلف هذا الشرح الجليل وهو الحافظ  
الامام العلامة أبو الفضل بن حجر  
العسقلاني تغمده الله برحمته  
وأسكنه فسيح  
جنه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين وأشرف الملائكة أجمعين وأكرم الأولين  
والآخرين وعلى آله وصحبه الكرام الطاهرين سجدان بلبث العزة على المسفقين وسلام على  
المرسلين والحمد لله رب العالمين قال شيخ الإسلام الحقن الهمام الحافظ أبو الخير السخاوي في كتابه المسعى النور  
المسبوك في ذيل السالك قال ترجمه الحافظين حجر مؤلف فخر الباري مائتص المراد منه أحمد بن علي بن محمد  
ابن محمد بن أحمد شفيق الأستاذ حافظ العصر علامة الدهر شيخ مشايخ الإسلام **محمد بن الحسين بن علي بن أحمد بن**  
قاضي القضاة أو أحد الحفاظ والرواة شهاب الدين أبو الفضل الكنا في العسقلاني الأصل المصوى الشافعي  
عرق بآب حجر ولحق شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة بمصر ونشأ بها حفظ القرآن والحادي بمختصر  
ابن الحاجب وغيره أو سافر محبة أحد أو صباه إلى مكة المشرفة فسمع بها ثم حجب إليه الحديث فسمع الكثير  
بشرائه وقرأه فغيره بالبلاد الشامية والمصرية والحجازية وأكثر جد من السماع والشيوع وأقن علم  
الحديث عند العراقي وتفقه بالقيسي وابن المقن والابن أبي عمير وأذنه بالندرس والواقعة وأخذ  
الأصليين وغيرهما عن العز بن جماعة والفقهاء عن أبيه والغير وزابدي والعريضة عن العماد والادب  
والعروض عن البدر البشتكي والكتبا بقن جماعة فحدث في فنون حتى بلغ الغاية القصوى وقرأ بعض  
القرآن بالسبع على التنويع وتصدى لنشر الحديث وعكف عليه مطالعة وقرأه وقرأه وتصفيا وافتاء  
وبأشر القضاء بالدار المصرية استقلاله تروى على إحدى وعشرين سنة بأشهر تخطها ولا يلة جماعة  
والندريس بعده أما كن في التفسير والحديث والفقهاء والوعظ وكذا خطب بجامعي مصر ورضي الله تعالى  
عنه والأزهر وغيرهما وأعلى ما ينفق على ألف مجلس من حفظه وزادت تصانيفه على مائة وخمسين  
واشهر ذكره وبعديته وأرسل الأئمة إليه وتبع الفضلاء بالوفود عليه وكثرت طلبته حتى كان  
رؤس العلماء كل مذهب وبكل قطر من تلامذته وقهرهم بذلكه وشقوف نظروا وسرع ادراكه وفور  
أدبه وانتشرت جلته من تصانيفه في حياته وأقرأ الكثير منها وادعاه المالك وكبها الأكابر ولولم يكن له  
الاشهر الضاري لكان كافيا في علوه غداره ولو وثق عليه ابن خلدون القائل بأن شرح البخاري إلى الآن  
دين على هذه الأمة أقرت عنه بالوفاء والاستيفاء وحدث بأكثرهم وبأنه كل ذلك مع تواضع وحله واختياره  
وصبره وبها تروى وفرة وصيامه وقيامه واحتباطه وورعه وميله إلى التسكت اللطيفة والتواضع والفرقة  
وعز بد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين بل ومع كل من يحاسبه من كبير وصغير وبجته في أهل الفضل  
والقبول به بذكرهم وعدم اطراء نفسه وكونه إلى ههنا وبذلكه وكرمه ونصاته التي لم تجتمع لأحد من  
أهل عصره وقد شهد له القدماء بالحفظ والمعرفة التامة والذهن الواد والذكاء المفطور وسعة العلم في فنون  
شئ وشهد له شئنا الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحاب الحديث وقال كل من التقي القاسمي والبرهان الحلبي  
ما رأينا مثله وسأله الأمير تفرى برمش الفقيه رأيت مثل نفسك فقال قال الله سبحانه وتعالى فلا تزكوا  
أنفسكم هو أعلم بمن اتقى وقال بعض العارفين إن علم الولاية على رأسه وقال بعضهم من قول به إلى الله  
تعالى في جوابه قضيت وأمنحه غول الشعراء وتقل عنه الأكابر في تصانيفهم وبجاسته جوف وماعش  
أن أقول في هذا العمل لكن قد أفردت له ترجمة حافلة في مجلد ضخم ومع ذلك لا تفي ببعض أحواله وكما على  
الحقوق كتبها على الأكابر ونهادوا بينهم وكذا تمت ما وقفت عليه من مهم فتوا وبعولهم في ذلك  
لأنها حصره وقد رأيت بخطه مجلد مما أحب الدهر من فتاوى شهر هذا مع كونه يكتب فيها فقه  
إلهم من الفقه ونحوه وأما الحديث فما كتب منه في أشياء البتة وذكره القاسمي في ذيل التقصيد  
والبشتكي في طبقات الشعراء والمقرئ في العقود النسيمة بل وفي تاريخ مصر والعلاما بن خطيب

الناصر به في ذيل تاريخ حلب ما نسب إلى ابن قاضي شبيهة في تاريخه والتي بن فهد في ذيل طبقات الحفاظ  
 والعقب الخضرى طبقات الشافعية وجماعة من أصحابنا وغيرهم في ما جهه والبرهان الحلي وأدخل  
 نفسه في مجمع الفتاوى وكان رحمه الله تعالى يروى كثيرا ويؤيد كبرى في غيبته حتى قال كما يغيب ليس  
 إلا في جماعته ثم وكفى على بعض مجموعاته وقفت على هذا التفرع الفائق وعرفت من الله تعالى  
 على عباده بأن الحق الأخير بالسابق ولولا ما أفرط من الاطراف في الحقائق عن انشاء عليه عاتق والله  
 سبحانه المسئول أن يعينه على الوصول إلى الحصول حتى يتجيب السابق من اللاحق وكذا كتب على  
 تصنيفين آخرين بل وخرجت له بأشارته حديثا مما أملاه في وغير ذلك مما بطول ذكره ومعت عليه في  
 طالع من آل الله عليه السلام تعالى أشياء وأول ما وقفت عليه من ذلك في سنة ثمان وثلاثين ثم لازمت من بعد  
 ذلك أتم لازمة حتى حلت عنه والله الحمد عاجا واختصت بكثرة المسئول بين يديه بحيث كنت من أكثر  
 الآخذين عنه وأعان على ذلك قرب المنزل منه فلذلك كان لا يفوتني مما يقرأ عليه إلا التادير مما أكون في  
 غيبه عنه وأتفردت عن سائر الجماعة بأشياء وعلم شدة حرصي على ذلك فكان يرسل خلتي أبا ناهض  
 بخداه بأمرني بالحي للقاء مقررات عليه الاصطلاح بنماه وكذا سمعت عليه جل كتب هذا الفن  
 كالالتفة وشبهها من أراو علم الحديث لابن الصلاح الألبيري من أوائله وسمعت عليه أكثر تصانيفه  
 من الرجال وغيرها كالنقر برب ثلاثة أرباع أصله ومعظم تعجيل النعمة واللسان بنماه وكذا مشبه  
 النسبة وتخرج الرافعي وتلخيص مسند الفردوس والمقدمة وبذل الماعون وعتاب الامم الشافعي والليث  
 وأماله الحلبية والدمشقية وغالب فتح الباري وتخرج المصابيح وابن الحاجب الاسي وبقي اتحاق المهره  
 وعلقى التعليق ومقدمة الاسابيق وشيا كثيرا وفي بعض ذلك ما سمعته أكثر من مرة وقرأت بنفسى منها  
 القليلة تشرحها والحاصل المكثرة والقول المسدد وبلاغ المرام ومخلص ما يقال في الصباح والمساء ودويان  
 خطبه ودويان شعره وانكثير من فهرسته وأشياء بطول ارادها وسمعت بسؤالي له من لفظه أشياء كسلسلة  
 الاراهى خارجا عما كتبت عنه من الاملاء مع الجماعة من سنة ست وأربعين إلى أن مات وأذن في  
 الاقواء والأفاده والتصنيف وصليت به اماما في التراويح في بعض ايامي رمضان وقدرت به في طريق القوم  
 ومعرفة العالي والنازل والكشف عن التراجيح والمتون وغير ذلك وأعطاني بنفسه وكتبه ويضمن  
 تصانيفه ما لم أسبق إليه وما كتبه منها جميع ما سمعته وكذا التكت الظرف على الاطراف وأطراف  
 مسند الامام أحمد ووزر الفردوس وتخرج الكشف والدور الكامنة بأعيان المائة الثامنة ورفع  
 الامر عن قضاء مصر ومجم شيوخه وغيرهما ما شوق العبد ليزل على جلالته في العلم وعظمته في  
 النفوس ومدادته على أنواع الخبرات إلى أن توفي بعزله بالقرب من المدوسة المنكوبة بة داخل باب  
 القنطرة أحد ابواب القاهرة منفصلا عن القضاء بعد العشاء من ليلة السبت ثامن عشر ذي الحجة سنة

٨٥٣ وصلى عليه من الغد بسبيل المؤتمن في مشهد عظيم لم يرم من حضره مثله حتى قيل ان انصر عليه  
 الصلاة والسلام ممن شاهده ثم دفن بصدور بة في الخلد وفي شرفي حجر ابيه وهذه التبة تجاه السورين  
 عند جامع الشيخ محمد الدبلي بالقرافة القصرى قال الحافظ البقائرى وأنشدنا بضاعتنا من طلبه مما  
 سمعته منه وقرأت عليه في العشرة المبشرين بالجنة رضوان الله تعالى عليهم ولم يسبق بكونهم في بيت واحد  
 لقد بشر الهادي من الحبز زهرة \* بجنات عدن كلهم فضله اشهر  
 سجد بريسعد طلبة طاهر \* أبو بكر عثمان بن عوف على عمر  
 ثلاث من الدنيا اذا هي حصلت \* لنقص فلن يخفى من الضر والضير  
 غنى عن دنيا والسلامة منهم \* ومحبة جسم ثم طاعة المنبر

٨١ وفي كنف الظنون ما نصه ومن أعظم شروح البخارى شرح الحافظ العلامة شيخ الاسلام أبى الفضل  
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنى عشر وخمسين وثمانمائة وهو في عشرة أجزاء ومقدمتها في جز

وسماه فتح الباري أوله الحمد لله الذي شرح صدر وأهل الإسلام بالهدى ومقدمته على عشرة فصول  
 معها هدى السارى وشهرته وانفراد به بما اشتهل عليه من القوائد الحديث والنبكات الأدبية  
 والقوائد الفقهية نغنى عن وصفه سها وقد امتاز جميع طرق الحديث التي ربما يمين من بعضها ترجيح  
 أحد الاحتمالات شرحا واعرابا وطرقتة في الأحاديث المنكورة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد  
 الباري بذكره فيه ويجعل ينافي شرحه على المكان المشروح فيه وكذا ربما يشع له ترجيح أحد  
 الأوجه في الأعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع ثم يرجع في موضع آخر غيره إلى غير ذلك  
 مما لا طعن عليه بسببه بل هذا أمر لا ينقل عنه كثير من الأئمة المعقدين وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة  
 سبع عشرة وغاياته على طريق الاملاء بعد أن كلفت مقدمته في مجلد ضخيم في مختلف مشروعاتها  
 وسبق منه الودع بالشرح ثم صار يكتب بخطه شيئا فشيئا فيكتب النكراسة ثم يكتبها جماعة من الأئمة  
 المعتمدين ويعارض بالاصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع وذلك بقراءة العلامة ابن خضر فصل السفر  
 لا يكمل منه شيء إلا وقد قبل وسرور إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنين وأربعين وغاياته  
 سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك فلم يبقه إلا قبل وفاته ولما تم عمل مصنفه وجميعه عظيمة لم يختلف عنها  
 من وجوه المسلمين إلا نادرا بالمكان المسمى بالناج والسبع وجوه في يوم السبت ثاني شعبان  
 سنة اثنين وأربعين وغاياته وقرئ المجلس الأخير منه هناك بحضور  
 الأئمة كالقباياتي والوفاي والسعد الدري وكانت المصروف  
 في الواجهة المذكورة خمر خمائة دينار فطلبه  
 ملوك الأطراف بالاستكتاب واشترى  
 بنحو ثلثمائة دينار وانشر في  
 الآفاق وصلى الله  
 على سيدنا محمد  
 وصلى آله  
 وحبه  
 وسلم

﴿الجزء الاول من فتح الباری﴾

﴿ فهرست الجزء الاول من فتح الباري ﴾

مصحفه	مصحفه
٦٩ باب الجهاد من الايمان	٤ كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
٦٩ باب قطع قيام رمضان من الايمان	٣٥ * (كتاب الايمان) *
٦٩ باب صوم رمضان احتساباً من الايمان	٣٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس
٧٠ باب الدين بسر وقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الدين الى الله الحنيفة السمعة	٣٩ باب أمور الايمان
٧١ باب الصلاة من الايمان وقول النبي صلى الله عليه وسلم كان الله ليضيق عيماكم الخ	٤١ باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
٧٣ باب حسن اسلام المرء	٤٣ باب أي اسلام أفضل
٧٥ باب أحب الدين الى الله أدومه	٤٣ باب اطعام الطعام من الاسلام
٧٦ باب زيادة الايمان ونقصانه الخ	٤٣ باب من الايمان ان يحب لاجبه ما يحب لنفسه
٧٨ باب الزكاة من الاسلام	٤٤ باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الايمان
٨٠ باب اتباع الجنائز من الايمان	٤٥ باب حلالة الايمان
٨١ باب خوف المؤمن ان يحبط عمله وهو لا يشعر	٤٧ باب علامة الايمان حب الانتصار
٨٤ باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الايمان والاسلام والاحسان وعلم الساعة وبيان النبي صلى الله عليه وسلم له الخ	٤٨ باب
٩٣ باب	٥٣ باب من الدين القرار من الفتن
٩٤ باب فضل من استبرأ دينه	٥٣ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله وان المعرفة فعل القلب الخ
٩٦ باب أداء الخمس من الايمان	٥٥ باب من كره ان يعود في الكفر كما يكره ان يلتقي في النار من الايمان
١٠١ باب معاملة ان الاعمال بالنسبة والحسبة والمكسب امرئ ما نوى	٥٥ باب تفاضل أهل الايمان في الاعمال
١٠٢ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة لله الخ	٥٦ باب الحياه من الايمان
١٠٤ * (كتاب العلم) *	٥٦ باب فان تأموا وأفامسوا الصلاة وآتوا الزكاة تخافوا سيئهم
١٠٤ باب فضل العلم وقول الله تعالى يرفع الذين آمنوا الخ	٥٨ باب من قال ان الايمان هو العمل
١٠٥ باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه فأنشأ الحديث ثم أجاب السائل	٥٩ باب اذا لم يكن الاسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام والخوف من القتل الخ
١٠٦ باب من رفع صوته بالعلم	٦٣ باب السلام من الاسلام
١٠٧ باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا الخ	٦٣ باب كثران العشير وكفرون كفر
١٠٩ باب طرح الامام المسئلة على أصحابه ليضربوا معاندهم من العلم	٦٣ باب المعاصي من أمر الجاهلية الخ
١٠٩ باب ما جاء في العلم وقول الله تعالى وقل رب زدني علماً	٦٥ باب وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما الخ
	٦٥ باب ظلم دون ظلم
	٦٧ باب علامات المنافق
	٦٨ باب قيام ليلة القدر من الايمان

صحيفة	صحيفة
باب تعليم الرجل أمته وأهله ١٣٧	علي
باب عظة الإمام النساء وتعليمهن ١٣٩	باب القراءة والعرض على المحدث
باب الحرص على الحديث ١٣٩	باب ما يذكر في المناوذة وكتاب أهل العلم والعلم
باب كيف يقض العلم ١٤٠	إلى البلدان
باب هل يجعل للنساء يوما على حدة في العلم ١٤١	باب من قد جئت ينتهي به المجلس ومن رأى
باب من سمع شيئا فراجعه حتى يعرفه ١٤١	فرجة في الحلقة فجلس فيها
باب يبلغ العلم الشاهد الغائب ١٤٢	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم وببلغ
باب أصم من كذب على النبي صلى الله عليه ١٤٣	منه أروني من سماع
وسلم	باب العلم قبل القول والعمل وقول الله تعالى
باب كتابة العلم ١٤٦	فاعلم أنه لا إله إلا الله الخ
باب العلم والعظة بالليل ١٥٠	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولهم
باب السهر في العلم ١٥١	المواظبة كما لا ينقصها
باب حفظ العلم ١٥٣	باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة
باب الانصات للعلماء ١٥٥	باب من رد الله به شيئا يفقهه
باب ما يتسبب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم ١٥٦	باب الفقه في العلم
في كل العلم إلى الله	باب الاعتباط في العلم والحكمة
باب من سأل وهو قائم طمأنا لسانا ١٥٨	باب ما ذكر في ذهاب موسى في البر إلى الخضر
باب السؤال والفتيا عند روى الجار ١٥٩	عليهما السلام الخ
باب قول الله تعالى وما أوتيت من العلم الا قليلا ١٥٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علّمه
باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يفهم ١٥٩	الكتاب
فهم بعض الناس عنه فيفقروا في أشد منه	باب معنى يصح سماع الصغير
باب من خص بالعلم قوم مدون قوم كراهية أن ١٦٠	باب الحرص في طلب العلم
لا يفهموا	باب فضل من علم وعلم
باب الحياء في العلم ١٦٢	باب رفع العلم وظهور الجهل
باب من استغنى فأمر غيره بالسؤال ١٦٣	باب فضل العلم
باب ذكر العلم والفتيا في المسجد ١٦٣	باب الفتيا وهو واقف على الدأب وغيرها
باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ١٦٣	باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرس
*(كتاب الوضوء)* ١٦٤	باب قصر يضر النبي صلى الله عليه وسلم وقد عبد
باب ما جاء في قول الله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة ١٦٤	القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم ويحذروا
فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق الآية	به من ورائهم
باب لا تقبل صلاة بغير طهور ١٦٦	باب الرحلة في المسئلة النازلة
باب فضل الوضوء والقصر المصالحون من آثار ١٦٧	باب التناوب في العلم
الوضوء	باب الغضب في الموعظة والتعليل إذا رأى
باب لا يتوضأ من الشئ حتى يسنين ١٦٨	ما يكره
باب التحفيف في الوضوء ١٦٩	باب من ترك على ركبته عند الإمام أو المحدث
باب اسباغ الوضوء ١٧٠	باب من أعاد الحديث ثلاثا لم يفهم عنه الخ

مصحفه	مصحفه
باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ١٧٠	باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ٣٠٧
باب التسمية على كل حال وعند الوضوء ١٧١	باب من مضى واستنشق من غرفة واحدة ٣٠٨
باب ما يقرب عند الخلاه ١٧١	باب مسح الرأس مرة ٣٠٨
باب موضع الماء عند الخلاه ١٧٣	باب وضوء الرجل جل مع امرأته وفصل وضوء المرأة ٣٠٨
باب لاستقبال القبلة ببول ولا فائض الخ ١٧٣	باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه على المغمى عليه ٣١٠
باب من تبرع على لبنين ١٧٤	باب الفصل والوضوء في الغضب والتفكير ٣١٠
باب خروج النساء إلى البراء ١٧٦	باب الاستنجاء بالماء ٣١١
باب التبرؤ في البيوت ١٧٦	باب الوضوء من التور ٣١١
باب الاستنجاء بالماء ١٧٧	باب الوضوء بالمد ٣١٢
باب من حل معه الماء لظهوره ١٧٧	باب المسح على الخفين ٣١٣
باب حل الغزاة مع المسافر الاستنجاء ١٧٨	باب إذا أدخل رجله وهما ظاهران ٣١٥
باب النهي عن الاستنجاء بالمين ١٧٨	باب من لم يتوضأ من طم الشاة والسويق ٣١٦
باب لا يمسك ذكره بيده إذا بال ١٧٩	باب من مضى من السويق ولم يتوضأ ٣١٧
باب الاستنجاء بالماء ١٨٠	باب هل يمسح من اللبن ٣١٨
باب لا يستنجي بروت ١٨١	باب الوضوء من التور ومن لم يرم من النجاسة والتعسين أو خلفه وضوءا ٣١٨
باب الوضوء مرة مرة ١٨٣	باب الوضوء من غير حدث ٣١٩
باب الوضوء من ثين ثين ١٨٣	باب من الكبائر أن لا يستمر من بوله ٣٢٠
باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ١٨٣	باب ما يفي غسل البول ٣٢٣
باب الاستنثار في الوضوء ١٨٤	باب ٣٢٤
باب الاجتهاد وترا ١٨٥	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب غسل الرجلين ١٨٧	باب ما يفي غسل البول ٣٢٣
باب المضمضة في الوضوء ١٨٧	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب غسل الاضغاب ١٨٨	باب ما يفي غسل البول ٣٢٣
باب غسل الرجلين في التعلين الخ ١٨٨	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب التيمن في الوضوء والفصل ١٨٩	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة ١٩٠	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب الماء الذي يغسل به شعر الانسان ١٩١	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب إذا شرب الكلب في أناء أحدكم فليفضله ١٩٢	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب من لم يبر الوضوء الأمن المحرمين الخ ١٩٧	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب إلى رجل يوضئ صاحبه ٣٠٠	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب قراءة القرآن بعد الحلق وغيره ٣٠١	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب من لم يتوضأ الأمن التقى المتقل ٣٠٢	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب مسح الرأس كله ٣٠٣	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب غسل الرجلين إلى الكعبين ٣٠٦	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤
باب استعمال فضل وضوء الناس ٣٠٦	باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم ٣٢٤



٢٤١	باب البول في الماء الدائم	٢٧٠	باب كبينة الجنب في البيت اذا توضأ
٢٤٢	باب اذا أتى على ظهر المصلي قدراً وجيفة الخ	٢٧٠	باب الجنب يوضأ ثم نام
٢٤٥	باب الصاق والمخاط ونحوه في الثوب	٢٧٢	باب اذا التقى اثنتان
٢٤٦	باب لا يجوز الوضوء بل يندب ولا المسكر	٢٧٣	باب غسل ما يصيب من رطوبة فرج المرأة
٢٤٦	باب غسل المرأة بأبها الدم عن وجهه	٢٧٥	* (كتاب الحيض)
٢٤٧	باب السواك	٢٧٥	باب كيف كان به الحيض وقول النبي صلى
٢٤٨	باب دفع السواك إلى الأكبر		الله عليه وسلم هذا عن كتيبه الله على نبات
٢٤٨	باب فضل من بات على الوضوء	آدم	
٢٤٩	* (كتاب الفسل)	٢٧٦	باب الامر بالنساء اذا نكح
٢٥٠	باب الوضوء قبل الفسل	٢٧٦	باب غسل الحائض رأساً وزوجها وتزويجه
٢٥٢	باب يغسل الرجل مع امرأته	٢٧٦	باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض
٢٥٣	باب الفسل بالصاع ونحوه	٢٧٧	باب من مهيئ الثياب حياء
٢٥٤	باب من أغاض على رأسه ثلاثاً	٢٧٧	باب مباشرة الحائض
٢٥٩	باب الفسل مرة واحدة	٢٧٨	باب ترك الحائض الصوم
٢٥٦	باب من به الحلاب أو الطيب عند الفسل	٢٨٠	باب تقضي الحائض المناكح كلها الا الطواف
٢٥٨	باب المتضمنة والاستنثاق في الجنابة	بالبيت	
٢٥٨	باب مسح اليد بالتراب لتكون أتيقن	٢٨١	باب الاستحاضة
٢٥٨	باب هل يدخل الجنب يده في الماء قبل ان	٢٨٢	باب غسل دم الحيض
	يفسها الخ	٢٨٢	باب اعتكاف المسحاضة
٢٦٠	باب تغريق الفسل والوضوء	٢٨٣	باب هل تصلي المرأة في ثوب حاض فيه
٢٦٠	باب من أفرغ بيته على شماله في الفسل	٢٨٣	باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض
٢٦٠	باب اذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه في	٢٨٤	باب ذلك المرأة نفسها اذا ظهرت من الحيض
	غسل واحد	الخ	
٢٦٢	باب غسل المذي والوضوء عنه	٢٨٦	باب غسل الحيض
٢٦٤	باب من طيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب	٢٨٦	باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض
٢٦٤	باب تغليل الشعر الخ	٢٨٦	باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض
٢٦٤	باب من توضأ في الجنابة ثم غسل ما رجليه	٢٨٧	باب خلع وغيره وخلقه
	الخ	٢٨٧	باب كيف تم الحائض بالحج والعمرة
٢٦٥	باب اذا ذكر في المعبد انه جنب الخ	٢٨٧	باب اقبال الحيض وادباره
٢٦٥	باب نقض اليدين من الفسل عن الجنابة	٢٨٨	باب لا تقضي الحائض الصلاة
٢٦٦	باب من به أبق رأسه الا عين في الفسل	٢٨٩	باب النوم مع الحائض وهي في ثيابها
٢٦٦	باب من اغتسل عرياناً وجدته في خلوة الخ	٢٨٩	باب من اتخذ ثياب الحيض سوي ثياب الطهر
٢٦٧	باب التستر في الفسل عند الناس	٢٨٩	باب شهو الحائض العبد من الخ
٢٦٧	باب اذا احتلمت المرأة	٢٩٠	باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض وما يصدق
٢٦٩	باب عوق الجنب وإن المسلم لا يتنجس	التساقط الحيض الخ	
٢٧٠	باب الجنب يفرج ويحشى في السوق وغيره	٢٩١	باب الصفر والكدرة في غير أيام الحيض

صفحة	مصحف
٣٩١	باب عرق الاستحاضة
٣٩٢	باب المرأة تحض حدافاضة
٣٩٣	باب اذا رأت المستحاضة الظهر
٣٩٣	باب الصلاة على النساء وستيا
٣٩٤	باب
٣٩٤	* (كتاب التيمم)
٣٠٠	باب اذا لم يجد ماء ولا ترابا
٣٠١	باب التيمم الحضر اذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة
٣٠٣	باب التيمم هل ينقح فيها
٣٠٣	باب التيمم الوجه والكفين
٣٠٥	باب الصعيد الطيب وضوء المسلم بكفيه عن الماء
٣١٠	باب اذا خاف الجنب على نفسه الممرض أو الموت الخ
٣١١	باب التيمم ضربة
٣١٢	باب
٣١٢	* (كتاب الصلاة)
٣١٣	باب كيف خضت الصلاة في الاسراء
٣١٨	باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى خذوا في ثيابكم الخ
٣١٩	باب عقد الازار على الحفا في الصلاة
٣٢٠	باب الصلاة في الثوب الواحد ملتصقا به
٣٢١	باب اذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على ياقبه
٣٢٢	باب اذا كان الثوب شيعا
٣٢٣	باب الصلاة في الجبة الشامية
٣٢٣	باب كراهة التعري في الصلاة
٣٢٣	باب الصلاة في التيمم والسر أو بل الخ
٣٢٤	باب ما يسر من العورة
٣٢٥	باب الصلاة بغير رداء
٣٢٥	باب ما لا يكره في التيمم
٣٢٨	باب في حكم نصلي المرأة من الثياب
٣٢٨	باب اذا صلى في ثوبه اعلام وتطراى عليها
٣٢٩	باب ان صلى في ثوب مصلب أو تصاو برهمل فسد صلاته وما ينهى من ذلك
٣٢٩	باب من صلى في فروج حر برهمل زعمه
٣٣٠	باب الصلاة في الثوب الاحمر
٣٣٠	باب الصلاة في الطوح والنبير والخشب
٣٣١	باب اذا اصاب ثوب المصلي امراته اذا وجد
٣٣١	باب الصلاة على الحصى
٣٣٣	باب الصلاة على التمرة
٣٣٣	باب الصلاة على القراش
٣٣٤	باب السجود على الثوب في شدة الحر
٣٣٥	باب الصلاة في النعال
٣٣٥	باب الصلاة في الخفاف
٣٣٦	باب اذا لم يتم السجود
٣٣٦	باب يدي ضعيفه ويجافي في السجود
٣٣٦	أواب استقبال القبلة وما يشعها من آداب المساجد
٣٣٦	باب فضل استقبال القبلة
٣٣٧	باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق
٣٣٨	باب قوله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى
٣٤٠	باب التوجه نحو القبلة حيث كان
٣٤١	باب ما جاني القبلة الخ
٣٤٣	باب حلق الزناق باليد من المسجد
٣٤٤	باب حلق الخياط بالحصى من المسجد
٣٤٤	باب لا يصبغ عن يمينه في الصلاة
٣٤٥	باب يصبغ عن يساره أو تحت قدمه اليسرى
٣٤٥	باب كفارة الزناق في المسجد
٣٤٦	باب دفن القمامة في المسجد
٣٤٦	باب اذا بدره الزناق فليأخذ بطرف ثوبه
٣٤٧	باب هطلة الامام الناس في اتمام الصلاة الخ
٣٤٨	باب هل يقال مسجد بن فلان
٣٤٨	باب القسمة وتعلق القنوي بالمسجد
٣٤٩	باب من دعى لطعام في المسجد ومن أجاب منه
٣٤٩	باب القضاء والعائ في المسجد
٣٤٩	باب اذا دخل بيتا صلى حيث شاء أو حيث أمر ولا يتعسس
٣٥٠	باب المساجد في البيوت
٣٥٢	باب التيمم في دخول المسجد وغيره

مصحف	مصحف
باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية الخ ٣٥٣	باب الطهارة في المسجد ٣٧٣
باب الصلاة في مرضي النظم ٣٥٤	باب ادخال البعير في المسجد لليلة ٣٧٤
باب الصلاة في مواضع الابل ٣٥٥	باب ٣٧٤
باب من صلى وقد امه تنورا ونا راوشى مما بعيدا وراهبه وجه الله تعالى ٣٥٥	باب الطهارة في المسجد ٣٧٤
باب كراهية الصلاة في المقابر ٣٥٦	باب الاواب والخلق للكبيرة والمساجد ٣٧٥
باب الصلاة في مواضع الحسف والعذاب ٣٥٧	باب دخول المشرك المسجد ٣٧٥
باب الصلاة في البيعة ٣٥٨	باب رفع الصوت في المسجد ٣٧٥
باب ٣٥٨	باب الحلق والجلوس في المسجد ٣٧٦
باب قبيل النبي صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا وطهورا ٣٥٩	باب الاستلقاء في المسجد ٣٧٦
باب قوم لراة في المسجد ٣٥٩	باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر الناس ٣٧٧
باب نوم الرجل في المسجد ٣٦٠	باب الصلاة في مسجد السوق ٣٧٧
باب الصلاة اذا قدم من سفر ٣٦١	باب تشيئة الاصابع في المسجد وغيره ٣٧٨
باب اذا دخل المسجد فليركع ركعتين ٣٦١	باب المساجد التي على طرق المدن الخ ٣٧٩
باب الحدث في المسجد ٣٦٢	باب اواب ستر المصلي ٣٨١
باب بيان المسجد ٣٦٢	باب ستر الامام ستر من خلفه ٣٨١
باب المتعاون في بناء المسجد ٣٦٣	باب قدركم ينبغي ان يكون بين المصلي والستر ٣٨٢
باب الاستعانة بالجار والصناع في اعداد المنبر ٣٦٥	باب الصلاة الى الحرية ٣٨٤
باب ٣٦٥	باب الصلاة الى الفرة ٣٨٤
باب من بنى مسجدا ٣٦٥	باب السرة عكة وغيرها ٣٨٤
باب يأخذ نصحول المنبل اذا مر في المسجد ٣٦٧	باب الصلاة الى الاسطوانة ٣٨٤
باب المروور في المسجد ٣٦٧	باب الصلاة بين السوارى في غير جماعة ٣٨٥
باب الشعر في المسجد ٣٦٨	باب ٣٨٦
باب اصحاب الحرب في المسجد ٣٦٩	باب الصلاة الى الراحلة والبعير والشجر والرحل ٣٨٦
باب ذكر اليمس والشراء على المنبر في المسجد ٣٦٩	باب الصلاة الى المسرر ٣٨٧
باب التقاضي والملازمة في المسجد ٣٧٠	باب يرد المصلي من غير يديه ٣٨٧
باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والصيدان ٣٧١	باب المار بين يدي المصلي ٣٨٩
باب تقويم تجارة الخمر في المسجد ٣٧٣	باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي ٣٩١
باب الخدم في المسجد ٣٧٣	باب الصلاة خلف النائم ٣٩١
باب الاسير والفرير يربط في المنجد ٣٧٣	باب التطوع خلف المرأة ٣٩٢
باب الاغتسال اذا اسلم وربط الامير انسانا ٣٧٣	باب من قال لا قطع الصلاة شئ ٣٩٢
باب ٣٧٣	باب اذا جل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة ٣٩٣

صيفه

صيفه

يسجد

باب اذا صلى الى فراش فيه ما نض

باب المرأة تطرح عن المصل شيئا من الاذى

باب هل يغمز الرجل امرأته عند اليهودي

\*(عت)\*

( الجزء الاول )

من قلع الباري بشرح صحيح الامام أبي  
عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري شيخ  
الاسلام قاضي القضاة الحافظ أبي  
الفضل شهاب الدين أحمد بن  
علي بن محمد بن محمد بن حجر  
العسقلاني الشافعي  
ترسل القاهرة  
المحرسة نفعا  
الله بهادونه  
آمين

( و بهامشه من الجامع الصحيح للامام البخاري )

( طبع بالمطبعة الخيرية بمالكها ومدرها )

( السيد محمد حسن الخشاب )

( عصر القاهرة )

( الطبعة الاولى )

بالمطبعة الخيرية في شهر رمضان

سنة ١٣١٩ هجرية



# الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ونكت في قلوب أهل الطغيان فلا تبي الحكمة أبدا  
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الها أحد أفراد عبادنا وأشهد أن سيدنا محمدا عبدا ورسوله  
ما كرمه عبدا وسيدا وأعظمه أصلا وعبدا وأطهره مفعلا ومولدا وأجبره صدرا وموردا صلي  
الله عليه وعلى آله وصحبه خيرات التسدي وليوث العدا صلاة وسلاما دائما من اليوم إلى أن يبعث الناس  
غدا (أما بعد) فقد آن الشروع في ما قصدت له من شرح الجامع الصحيح على ما وصفت به في أول  
المقدمة وكنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب  
جدا فسكت الآن فيه طر يقا وسطى أو جوفعها كفاية عما طلعت عليه من ذلك إذ لا يكف الله نفسا  
الوسعها وربما أعدت شيئا مما تقدم في المقدمة لمعنى يقتضيه اما بعد العبد المهدي أو غير ذلك ولكن  
اعتمادى غالبا على الحواشي عليها (ومعينة فتح الباري بشرح البخاري) وقد رأيت أن أبدأ بشرح  
بأسانيدى إلى الأصل بالسماع أو بالإجازة وإن أسوقها على غلط محترع فاني معصت بعض الفضلاء يقول  
الأسانيد أنساب الكتب فحيث أن أسوق هذه الأسانيد معاني الأنساب (فأقول) وبالله التوفيق انصرفت  
لنار واية البخاري عنه من طريق أبي عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر القريري وكانت وفاته  
في سنة عشرين وثلاثمائة وكان معاه للصحيح من تين مرة بفرسنة ثمان وأربعين مرة بخاري سنة  
أثنين وخمسين ومائتين ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي وكان من الحفاظ وله تصانيف  
وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخاري به على  
ذلك أبو علي الجبائي في تيسير المهمل ومن طريق حماد بن شاذان كرا التوسى وأظنه مات في حدود التسعين  
وله فيه فوت أيضا ومن رواية أبي طهة منصور بن محمد بن علي بن قرينة بقافي وثوبون وزن سيرة البرزوي  
بعض الموصدة وسكون الزاى وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وهو آخر من حدث عن البخاري  
بصحبه كاجز به ابن ما كرا لا وغيره وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن أحمد  
الهاماني ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمه فقدمها

البصري وقد غلط من روى الصحيح من طريق الهاملي المذكور غلطاً فاحشاً فأما رواية القزويني فإصابت  
 السابعة من طريق الحافظ أبي يحيى سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن والحافظ أبي اسحق إبراهيم بن أحمد  
 المستملي وأبي نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأسدي والفقيه أبي يزيد محمد بن أحمد المرزوي وأبي يحيى  
 محمد بن عمر بن شبيب وأبي أحمد محمد بن محمد الجرجاني وأبي محمد عبد الله بن أحمد السرخسي وأبي الهيثم  
 محمد بن مكي الكشي وأبي علي اسمعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني وهو آخر من حدث بالصحيح  
 عن القزويني فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجعفي وأما رواية المستملي فرواها  
 عنه الحافظ أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروري وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني وأما رواية الأخيدني  
 فرواها عنه اسمعيل بن اسمعيل بن الصغار الزاهد وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم  
 الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصبلي والامام أبو الحسن علي بن محمد القاسبي وأما رواية  
 أبي علي الشوبري فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصبري البزاز وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضاً  
 وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقاسبي أيضاً وأما رواية السرخسي فرواها عنه  
 أبو ذر أيضاً وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي وأما رواية الكشي فرواها عنه  
 أبو ذر أيضاً وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكريمة بنت أحمد المرزوية وأما رواية الكشاني فرواها  
 عنه أبو القاسم بن جعفر بن محمد المستنقري (فصل) فأما رواية الجعفي عن ابن السكن فأخبرنا بها أبو  
 علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز بن مشافهة عن يحيى بن محمد بن سعد وأخرين عن جعفر بن علي  
 الهمداني عن عبد الله بن عبد الرحمن الديلمي عن عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي قال حدثنا الحافظ  
 أبو علي الحسين بن محمد الجعفي في كتاب تقييد المهمل له قال أخبرني بصحيح البصري القاضي أبو نصر  
 أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء بقرائه عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الحافظ أجازة  
 قال حدثنا أبو محمد الجعفي وكان ثقة صاحباً بسنده وأما رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة فقرأت على أبي  
 محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المكي بها وأنا أسمع وأجازت ما فاتني منه قال أنا ناامام القام أبو أحمد  
 إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أنا ناأبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حمزة الذي سماه عليه بجميعه  
 سوي من قوله باب والى مدين أخاهم شعيباً إلى قوله باب مبعث النبي صلى الله عليه وسلم فأجازة أنا ناأبو  
 الحسن علي بن حديد بن عمار الطرابلسي أنا ناأبو مكتوم حسين بن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروري  
 أنا ناأبي وأما رواية عبد الرحمن الهمداني عن شيخه فآخبرنا بها أبو حيان محمد بن حبان ابن السلامة  
 أبي حبان إذ نامشافهة عن جده أبي حبان عن أبي علي بن أبي الأوحص عن أبي القاسم بن أبي عن شرح  
 ابن علي بن أحمد بن سعيد بن عبد الرحمن وأما رواية اسمعيل فهذا السند إلى أبي حبان أنا ناأبو جعفر  
 أحمد بن يوسف الطحاني ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة الملقب أجازة من سماه كلاهما عن القاضي أبي  
 عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري أنا ناأبو القاسم أبو سليمان داود بن الحسن الخاكي عنه  
 وأما رواية أبي نعيم عن شيخه فآخبرنا بها علي بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان بن حرب بن أبي  
 عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي من الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدمشقي أبو علي الحسن بن أحمد  
 بن الحسن الخداد أنا ناأبو نعيم وأما رواية الأصبلي والقاسبي فالأستاذ القاضي أبي علي الجعفي  
 أنا ناأبو شاذكر عبد الواحد بن محمد بن وهب وغيره عن الأصبلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القاسبي  
 وبالأستاذ القاضي أبي جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي القاسم خلفه بشكوال أنا ناأبي عبد الرحمن بن  
 محمد بن عياض عن حاتم وأما رواية سعيد البزاز فآخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن  
 يوسف بن الهيثم بن الملاحة بن الدين عثمان بن عبد الرحمن الشوزوري أنا ناأبو منصور بن عبد الله بن  
 ابن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازي أنا ناأحمد بن اسمعيل القارمي سماه وكتب في محمد بن الفضل  
 مشافهة أنا ناأحمد وأما رواية الداودي فهي أعلى الروايات لأن من حيث العدد أخبرنا بها المشايخ

في نسخة الطحاني  
 في نسخة البقم  
 في نسخة سليمان  
 في نسخة المدني

أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الجوهري وأبو علي محمد بن محمد بن علي الجوهري وأبو اسحق  
 إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التلي وأبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجوهري  
 قال الأثران أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعمان بن الحسن بن علي بن بيان الصالح وست  
 الوزراء في برقة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المختار التنوخية وقال أبو اسحق أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن  
 نعمة وقال علي بن قريش علي بن ست الوزراء وأبو اسحق وكتب إلى سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد  
 الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الحسن أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن الميمون بن محمد  
 ابن يحيى الزبيدي سمعنا وقالوا سوي المرأة ~~كتب~~ أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطبي وأبو  
 الحسن علي بن أبي بكر بن روه القلانسي وأد سليمان ومحمد بن زهير شعرا في كتاب بن محمد الحسيني  
 ومحمد بن عبد الواحد المدني قالوا أنبأنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهجري عنه وأما رواية  
 الحفص بن الحسن بن محمد بن الفضل الصاعدي أجازة قالوا أنبأنا الحفص وأما رواية كريمة فخر بن زاهر  
 الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن الحسين العراقي سمعنا عليه بعضه وأجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد  
 الرحمن بن عبد الله الأنصاري أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي وأحمد بن علي بن عبد القوي بن  
 هرون وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سمعنا عليهم سوى من باب المسافر إذا حده السبيل في الآخر كتاب  
 الحج إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكفاية ومن باب  
 غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب بدء النبي صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام منه فإجازة منهم ومن  
 الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي الطارقي عنه قالوا أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن  
 مسعود البوسيري أنبأنا أبو عبد الله محمد بن ركان القوي السعدي عنه وأما رواية المستغفري  
 في الاستدلال الماضي إلى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه **﴿فصل﴾** وأما رواية إبراهيم بن  
 معقل في الاستدلال إلى أبي علي الحياتي أنبأنا الحسن بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي  
 سمعنا بعضه وأجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن أحمد بن البقاعي عنه وأما رواية حماد بن  
 شاذان فخر بن زاهر أنبأنا أحمد بن أبي بكر بن عبد الجليل في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن  
 الحسن بن السيد العلوي عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف بن الحاكم أبي  
 عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن رمح النسوي عنه وأما رواية أبي طهه الزبوي  
 في الاستدلال المستغفري أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه وقد انتهى الغرض الذي أردته من التوصل  
 الذي أردته فليقع الشرع في التشرع والاختصار على آثر الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه  
 الثلاثة لضبطها وتمييزها لاختلاف سياقاتهم التنبية إلى ما يحتاج إليه مما يحتاجها والله تعالى التوفيق  
 وهو المسؤول إن يعني على السير في أقوم طريق **﴿قال البقاعي رحمه الله تعالى ورضي الله عنه﴾** **﴿بسم الله**  
**الرحمن الرحيم كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾** هكذا في رواية أبي ذر والاصلي غير  
 باب ورويت في رواية غيرهما حتى يفيض ومن تبعه فيه التورين وتركه وقال الكرماني يجوز فيه الإسكان  
 على سبيل التعدد لا أبواب فلا يكون له أعراب وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبه  
 تنبى عن مقصوده مفتحة بالهدى والشهادة امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد  
 الله فهو أقطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كالبدع الخلق أخرجهما أبو داود وغيره من حديث  
 أبي هريرة والجواب عن الأول أن الخطبة لا يفتح فيها شيئا واحد يمنع الصدول عنه بل الغرض منها  
 الاقتناع بما يدل على المقصود وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي بالحديث الدال على مقصوده المشغل  
 على أن العمل دارع من النصية فكانه يقول قصدت جمع وحى السنة المتلقى عن خير البرية على وجه سخطهم  
 حسن على فيه من قصدي وأما الكل امرئ ما نوى فأكفني بالتلويح عن التصريح وقد سلك هذه

**﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾**  
 قال الشيخ الإمام الحافظ  
 أبو عبد الله محمد بن اسمعيل  
 ابن إبراهيم بن المفسرة  
 البقاعي رحمه الله تعالى  
 آمين • كفف كان



الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما يظهر بالاستقراء والجواب عن الثاني ان الحديثين ليسا على  
شروط بل في كل منهما مقال سلطنا صلاحتهما العجبة لكن ليس فيهما ان ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا فله  
جدونه شاهدان فاعلموا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتضاه على البسملة لان القدر الذي يجمع الامور الثلاثة  
ذكر الله وقد حصل ما هو بوجه ان اول شيء نزل من القرآن اقرأ باسم ربك فطرق في التاميم به الاقتراح  
بالبسملة والاقتضاه على الامور الثلاثة وحكاية ذلك من جهة ما تضمنه هذا الباب الاول بل هو المقصود بالذات من  
احادته ورواياته ايضا وقوم كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة  
بالسبعة دون جدلة وغيرهما كاسيا في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب وكاسيا في حديث  
البراء في قصة سهل بن عمرو في صلح الحديبية وغير ذلك من الاحاديث وهذا ينشر بان لفظ الحمد والشهادة  
ما يحتاج الى البسملة في الخطب دون الرسائل والوثائق فكان المصنف لما افتتح كتابه بخطبه اسرار مجرى  
الرسائل الى اهل العلم ليشفعوا عاقبه وتعلموا عليها وقد اجاب من شرح هذا الكتاب باجوبة اخرى فيها نظر  
منها انه تعرض بحسب بدء البسملة والجدلة فلو ابتداء بالجدلة لحاقصا العادة او بالبسملة لم يعد مبتدئا  
بالجدلة فاكثرت بالبسملة وتعب بانها لو جرت بينهما كان مبتدئا بالجدلة بالبسملة الى ما بعد البسملة وهذه هي  
التعكفة في حذف العاطف فيكون اولي لوافقته الكتاب العزيز فان العصابة اقتضوا كتابة الامام الكبير  
بالسبعة والجدلة وتلوها وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الاصناف يقول بان البسملة آية من  
اول الفاتحة ومن لا يقول ذلك ومنها انه راعى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخدموا بين يدي الله ورسوله  
فقد قدم على كلام الله ورسوله شيئا كتنفيها عن كلام نفسه وتعب بانها كان يمكنه ان ياتي بلفظ الحمد من  
كلام الله تعالى وايضا فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية وكذا ساقى السند قبل لفظ الحديث  
والجواب عن ذلك بان الترجمة والسند وان كانا مقدمين لفظا لكنهما متأخران تقديرا فبسملة نظروا بعد من  
ذلك كله فقول من ادعى انه ابتداء الخطبة فيها جد وشهادة لخلافها بعض من جعل عنه الكتاب وكان قائل  
هذا ما رآى نصا في الاثمة من شيوخ البخاري وشيوخ شيوخه وأهل عصره كالقاضي الموطأ وصدا الزاقي  
في المصنف وأجده في المسند وأبي داود في السنن الى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء نصيبه ولا يرد على  
البسملة وهم الاكثر والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبه أيقال في كل من هؤلاء ان الواو منه حذفوا  
ذلك كالأول بحمل ذلك من صنعهم على انهم جردوا الفاظ الوو بدمار واه الخطيب في الجامع عن احمد انه كان  
ينلفظ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كتب الحديث ولا يكتبها والحامل له على ذلك اسراع وغيره  
او يحتمل على انهم راوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ولها من افتتح كتابه منهم بخطبه جدونه شاهد  
كما صنع مسلم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وقد استقر على الائمة المصنفين على افتتاح كتب العلم  
بالسبعة وكذا معظم كتب الرسائل واختلف القدماء فيما اذا كان الكتاب كله شرا بجماعة عن الشيء منه ذلك  
وعن الزهري قال مضت السنة ان لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد بن جبير جواز ذلك  
وتابعه على ذلك الجمهور وقال الخطيب هو المختار (قوله بد الوحي) قال عياض روى بالهمز مع سكون  
الدال من الابتداء ونصيره من ضم الدال ونشيد الواو من الظهور قلت ولم أروه مضبوطا في شيء من  
الروايات التي اتصلت لنا الا انه وقع في بعضها كيف كان ابتداء الوحي فهذا يرجع الاول وهو الذي معناه من  
أقوال المشايخ وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا كبده الحيز وبدء الاذان وبدء الخلق والوحي لغة  
الاعلام في شفاء الوحي ايضا الكتابية والمكتوب والبعث والالهام والامر والابحار والاشارة والتصويت  
شيئا بعد شيء وقيل أصل التفهيم وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهي وحي وشروعا لاهلام  
بأنشر وقد بطن الوحي ورا به اسم المفعول منه أي الموحى وهو كلام الله المنزل على النبي صلى الله عليه  
وسلم وقد تعرض محمد بن اسمعيل التي على هذه الترجمة فقال لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن لانه  
تعرض فيه لبيان كيفية الوحي لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط وتعب بان المراد من بدء الوحي حاله مع كل

بدء الوحي الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

ما يتعلق بشأنه أي تعلق كان واقعه أعلم (( قوله وقول الله )) هو بالرفع على حذف الباب عطفا على الجملة لانها في محل رفع وكذا على تنوين باب وبالجر عطفا على كيف وانبات باب تنوين والتقدير باب معنى قول الله هكذا أو الاحتياج بقول الله هكذا ولا يصح تقدير كفيه قول الله لان كلام الله لا كيف قاله عباس ويجوز رفع ونحو الله على القطع وغيره (( قوله أنا وأخي البلاء )) قيل قدّم ذكر فوج فيها لانه أول نبي أول أو أول نبي عقيب قومه فلا بد كون آدم أول الانبياء مطلقا كما سيأتي بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة ان صفة الوحي التي يتناولها الله عليه وسلم توافق صفة الوحي التي من تقدمه من النبيين ومن جهة ان أول أحوال النبيين في الوحي بالزوايا كما رواه أبو نعيم في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال ان أول ما نطق به الانبياء في المليم حتى تم أقدارهم ثم ينزل الوحي بعد في اللفظة (( قوله حدثنا الحميد )) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى منسوب إلى حميد بن أسامة بن من بني أسد بن عبد العزى بن قيس رطخ خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في قيس وهو امام كبير مصنف رافق الشافعي في الطب وابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر ورجع بعلم فانه إلى مكة إلى ايام ثمان مائة تسع عشرة ومائتين فكان البصري أمثل قوله صلى الله عليه وسلم قد موافق بشافعي كتبه بالرواية عن الحميد لكونه أقدم قرشي أخذ عنه وله مناسبة أخرى لانه مني كشيخة فأنساب ابن يذكري أول ترجمة الوحي لان ابتداءه كان بمكة ومن ثم في بالرواية عن مالك لا شيخ أهل المدينة وهي تأييد لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل ومالك وابن عيينة قرينان قال الشافعي لولا هذا لذهب العلم من الجبال (( قوله حدثنا شافعي )) هو ابن عيينة بن أبي عمر والهلال أبو محمد المسكن أصله ومولده المدون وقد شاركه في كثر من شيوخه وطاش بعده عشرين سنة وكان يذكر انه سمع من سبعين من التابعين (( قوله عن يحيى بن سعيد )) في رواية غير أبي ذر حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري اسم حده قيس بن عمر وهو مهاجر ويحيى من صفار التاهرين وشيخه محمد بن ابراهيم بن الحارث بن خالد التميمي من أوساط التابعين وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم في الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وفي المدونة لابن منده مظاهره ان علقمة صحابي فلو ثبت لكان فيه تأييد ويحيى رواية أبي ذر يكون قد احتتم في هذا الاسناد أكثر الصبيح التي يستعملها المحققون وهي التصديق والخبار والسماع والعتقة والله أعلم وقد اهتم على المصنف في ادخاله حديث الاعمال هذا في ترجمة عبد الوحي وانه لا تعلق له به أجلا بحيث ان الخطابي في شرحه والاسماعيلي في مستخرجهم أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما انها ما أورده للتبرك به فقط واستصوب أبو القاسم من منده صنيع الاسماعيلي في ذلك وقال ابن رشد لم يقصد هذا في ابراهه سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف وقد تكلفت مناسبة للترجمة فقال كل بحسب مظهره انتهى وقد قيل انه أراد ان يقيم مقام الخطبة للكتاب لان في سياقه ان عمر قال على المنبر بمحضر الصحابة فاذا صلح ان يكون في خطبة المنبر صلح ان يكون في خطبة الكتاب وحكي المذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب بعين قدّم المدينة مهاجرا فأنساب ارادته في بدء الوحي لان الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالتمهيد لها لان الهجرة افتتح الاذن في قتال المشركين وبعقه التهم والظفر والفتح انتهى وهذا وجه حسن الا اني لم أر هذا كرهه من كونه صلى الله عليه وسلم خطب به أول ما هاجر من قولا وقد وقع في باب ترك الحيليل بلطف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس انما الأعمال بالنية الحديث ففي هذا إجماع انه كان في حال الخطبة أما كونه كان في ابتداء قدمه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه ولعل فانه استند إلى ما روي في قصة مهاجرة قيس قال ابن دقيق العيد نقلوا ان رجلا هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد ذلك فصد له الهجرة وانما هاجر ليترجح امره انتهى أم قيس فلما اخص في الحديث ذكر المرافقين سار ما يروى به انتهى وهذا الوجه لم يستلزم البداية بل كره أول الهجرة النبوية وقصة مهاجرة قيس وأصحابه بن منثور قال أخبرنا

وقول الله جل ذكره أنا  
أوحينا إليك كما أوحينا  
النوح والنبيين من بعده  
حدثنا الحميد قال  
حدثنا شافعي عن يحيى  
ابن سعيد الانصاري قال  
أخبرني محمد بن ابراهيم  
التهامي انه سمع علقمة بن  
وقاص الليثي يقول سمعت  
عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه

أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن هارث بن مسعود قال من هاجر يفتي شيئا فأثم له ذلك هاجر  
رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس ورواه الطبراني من طريق أخرى عن  
الأعمش بلفظ كان فينا رجل خطب امرأته يقال لها أم قيس فأبى أن تزوجه حتى هاجر فهاجر فزوجهما  
فكننا نسجيها مهاجر أم قيس وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق  
بسبب ذلك ولم أرفق شي من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك وأيضاً قلوا أراد البخاري أن يثبت مقام الخطبة  
فقط إذ الابتداء به تيمناً رغيباً في الاختلاص لكان سباقه قبل الترجمة كما قال الأسماعيلي وغيره ونقل  
ابن بطال عن أبي عبد الله بن العار قال التوبة يتعلّق بالآية والحديث معاً لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء  
ثم إلى محمد صلى الله عليه وسلم أن الأعمال بالنسب لقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً قال وصاهم بالاختلاص في عبادته وعن أبي  
عبد الملك التوفي قال مناسبة الحديث للترجمة أن بدء الوحي كان بالنبية لأن الله تعالى فطر محمداً على التوحيد  
ونقض إليه الأوثان وهوبه أول أسباب التوبة وهي الرضا بالصالحية فلما رأى ذلك أخلص إلى الله في ذلك  
فكان يتعبد بغير فاسرأ مقبل الله عليه وأتم له النعمة وقال المهلب ما حصله فقد الجارى الأخبار عن حال  
النبي صلى الله عليه وسلم في حال منتهه وإن الله بغض إليه الأوثان وجب إليه خلال الخير ولزوم الوحدة  
فراراً من قرناء السوء فلما فرغ من ذلك أعطاه الله صلى الله عليه وسلم التوبة وهبه له التوبة كما يقال الفوايح عنوان الخواتم  
ونقصه بضم هذا القاضي أبو بكر بن العربي وقال ابن المنير في أول التراجم كان مقدمة التوبة في حق  
النبي صلى الله عليه وسلم الهجرة إلى الله تعالى بالخلاوة في غار حراء فتأسبب الاقتراح بحديث الهجرة ومن  
المناسبات المدعية إلى الهجرة ما تقدمت الإشارة إليه أن الكتاب لما كان موضوعاً للجمع وحى السنة صدره بيده  
الوحي ولما كان الوحي لسان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ومع هذه المناسبات لا يلزم الجزم  
بأنه لا يتعلّق بالترجمة أصلاً والله عليم بما يشاء من صراط مستقيم وقد فوّار التعلّق من الأئمة في تعظيم قدر  
هذا الحديث قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء أجبع وأغنى وأكثر فائدة من هذا  
الحديث واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله أبو طي حقه وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني  
وأبو داود والترمذي والدارقطني وحزرة الكنافي على أنه ثبت الإسلام ومنهم من قال بصدقه واحتفظوا  
في تعيين الباقي وقال ابن مهدي أيضاً دخل في ثلاثين باباً من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين باباً ويحتمل  
أن يزيد هذا العدد المبالغة وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب  
في وجهه البين في كونه ثلث العلم بأن كسب الفيد يعقبه ولسانه جوارحه فالتبّه أحد أقسامها الثلاثة  
وأرجعها لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغير محتاج إليها ومن ثم وردنية المؤمن خير من عمله فإذا نظرت  
إليها كاتبت خبر الأمرين وكلام الامام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد أقواع الثلاث التي  
ترد إليها جميع الأحكام عنده وهي هذا ومن عمل عملاً ليس عليه أمر ناهي ورد والحلال بين والحرام بين  
الحديث ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون الإجماعاً وهم من زعم أنه في  
الموطأ مقتراناً بترجيح الشيخين له والنسائي من طريق مالك وقال أبو جعفر الطبري قد يكون هذا الحديث  
على طريقه بعض الناس مردوداً لكونه فرداً لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا  
من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد وهو كما قاله أفاضل شيوخه عن  
يحيى بن سعيد وفرديه من قوقه وذلك جزم الترمذي والنسائي والزيار وابن السكن وحزرة الكنافي  
وأطلق الخطابي في الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الاستناد وهو كما قال لكن بقيسدين  
أحدتهما الصفة لأنه ورد من طريق معاذ بن كزها الدارقطني وأبو القاسم من منده وغيرهما ثانيهما السباني  
لأنه ورد في معناه هذه الأحاديث تحت في مطلق التوبة كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم يشعرون على نياتهم  
وحديث ابن عباس ولكن جهادونية وحديث أبي موسى من قابل لتكون كلمة الله هي العليّة فهو في سبيل

الله متفق عليهما وحديث ابن مسعود رتب قبل بين الصغين الله أعلم بنيته أخرجه أحمد وحديث  
عبادة من غزاهوا ولا يثوي الأهل إلا في ما نوى أخرجه النسائي إلى غير ذلك مما يتيسر من غيره وعرف بهذا  
التقرير رطل من زعم أن حديث عمر متروا إلا أن جمل على التواتر المعنوي فيعمل في قوم قد قرأ من يحيى بن  
سعيد في يحيى بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسا وسروا أسماءهم  
أو ألقابهم من منزهة جوار الثناثة وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذكرا عن الحافظ أبي  
إسماعيل الأنصاري الهروي قال كتبه من حديث سبعة مائة من أصحاب يحيى (قلت) وأنا أسمع هذه  
قد ثبتت طرقها من الروايات المشهورة والأجزاء المنشورة من حيث طلبت الحديث إلى وقتي هذا فاقدت  
على تكميل المائة وقد ثبتت طرق غيره فزادت على ما نقل عن تقدم كتابي مثال ذلك في الكلام على  
حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى ((قوله على المنبر)) بكسر الميم واللام لأجل أنه خبر المصنف  
التبوي ووقع في رواية حاد بن زيد عن يحيى في ترك الجبل معتم عمر يحط ((قوله إنما الأعمال بالنيات))  
كذا أوردناه وهو من مقابلة الجميع بالجميع أي كل عمل بنية وقال الهروي كانه أشار بذلك إلى أن النية  
تتقوع كالشروع في الأعمال كمن قصد بعمله وجهه الله أو تحصل موهوده أو الاتقاء له بعد وقوعه في معظم  
الروايات بأفراد النية ووجهه أن العمل النية القلب وهو متحد فتناسب أفرادها بخلاف الأعمال فإنها متعلقة  
بالقواهر وهي متعددة فتناسب معها ولأن النية ترجع إلى الإخلاص وهو واحد لواحد إلى الشيء بالنية  
ووقع في صحيح ابن حبان بل وقع في رواية مالك عن يحيى عند البخاري في كتاب الإيمان بلفظ الأعمال بالنية وكذا في  
المتن من رواية الثوري وفي الهجرة من رواية حاد بن زيد ووقع عنده في التكاثر بلفظ العمل بالنية  
بأفراد كل منها بالنية بكسر التون وتشديد النون تناسبة على المشهور في بعض اللغات بتقيدها قال المكرمان  
قوله إنما الأعمال بالنيات هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين واختلاف في وجه إفاذه قبل لأن الأعمال  
جميع على بالانفصال واللام مفيد للاستغراق وهو مستلزم للحصر لأن معناه كل عمل نية فلا عمل إلا بنية وقيل  
لأن أعمال الحصر وهل إفاذه بالانطوق أو بالمفهوم أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف أو تفيد بالجملة  
أو بالجزء ومقتضى كلام الأمام وأتباعه أنها تفيد بالانطوق وضعا حقيقيا بل نقله شيخنا شيخ الإسلام  
جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا البير كالاتمى وعلى العكس من ذلك أهل العربية واحتج  
بعضهم بأنهم قالوا كانت الحصر لما حسن اعتقادهم في جواب هل قام عمر وأجيب بأنه يصح أنه يقع في مثل  
هذا الجواب مقام الأزيد وهو الحصر اتفاقا قبل لو كانت الحصر لاستوى اعتقادهم في عدم مقام الأزيد  
ولا ترد في أن الثاني أقوى من الأول وأجيب بأنه لا يلزم من هذه القوة في الحصر فقد يكون أحد اللفظين  
أقوى من الآخر اشترا كهماني أصل الوضع كسوف والسين وقد وقع استعمال اعتقادهم في استعمال  
التي والاستثناء كقوله تعالى إنما تجزوت ما كنتم تعملون وكقوله وما تجزوت إلا ما كنتم تعملون وقوله  
إنما هي رسولنا البليغ المبين وقوله ما على الرسول إلا البلاغ ومن شواهد قول الأعمش

ولست بالأكثر منهم حتى \* وإنما العزة للأكثر

يحيى ثابت العزة إلا أن كان أكثرهم واختلوا أهل هي بسطة أو مرة فزعموا الأزل وقدر رجح الثاني  
ويجانبهما وأورد عليه من قوله إن كان للذات والمال في مستلزم اجتماع المتضادين على صمد واحد بأن  
يقال مثلا أصلهما كان للذات والتي لكنهما بعد التركيب ليقابها أصلهما بل أفاد أشياء آخر أشار  
إلى ذلك المكرمان قال وأما قول من قال إفاذه هذا السياق الحصر من جهة أن فيه تأكيدها تأكيدها  
المستغادين أنهما من الجميع فتعقب بأنه من باب إيهام العكس لأن قوله لما رأى أن الحصر فحجها تأكيدها  
تأكيدها أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر وقال ابن دقيق العيد استدل على إفاذه أعمال الحصر بأن ابن عباس

على المنبر قال منعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول إنما الأعمال بالنيات

استدل على ان الر بالايكون الا في القضية بحيث انما الر باي القضية وعارضه جاعه من الصحابة في الحكم  
ولم يضر القوم في فهمه فكان كالاتفق منهم على انها تفيد الحصر وتغيب باحتمال ان يكونوا كوا المعارضة  
بذلك تنزلا واما من قال بمشتمل ان يكون اعتقادهم على قوله لا ر بالاي القضية لورد ذلك في بعض طرق  
الحديث المذكور فلا يفيد ذلك في رد افادة الحصر بل يؤول به بشعر بان مقاد الصنفين عندهم واحد  
والانما استعملوا هذه موضع هذه وأوضح من هذا حديث انما الماء من الماء فان الصحابة الذين ذهبوا اليه  
لم يعارضهم بل جهلوا في فهم الحصر منه وانما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث اذا اتى الختانان وقال  
ابن عطية انما لا نفلا بفارقة المباشرة والتمأ كحديث وقع ويصلح مع ذلك الحصر ان دخل في قصة ساعدت  
عليه فجعل وى وده الحصر يحياز يحتاج الى قرينة وكلام غسيرة على العكس من ذلك وان أضل وورد لها  
للحصر ولكن قد يكون في شئ مخصوص كقوله تعالى انما الله واحد فانه سبق باعتبار منكرى الوجودانية  
والافقية سبحانه صفات أخرى كالعلم والقدرة وقوله تعالى انما انت منذر فانه سبق باعتبار منكرى الرسالة  
والافله صلى الله عليه وسلم صفات أخرى كالإشارة الى غير ذلك من الامثلة وهي فيما يقال السبب في قول  
من منع افادتي الحصر مطلقا «تكميل» الاعمال تقتضي عاملين والتقدير الاعمال الصادرة من المكلفين  
وعلى هذا اطل يخرج اعمال الكفار الظاهر الاخراج لان المراد بالاعمال اعمال العباد وهي لا يصح من  
الكافر وان كان مخاطبا بما عاقبا على تركها ولا يرد التقى والمعدفة لانها جديلا آخر «قوله البائت»  
البا للمصاحبة ويحتمل ان تكون السببية بمعنى انها مقومة للعمل فكما سبب في ايجادهم وعلى الاول فهي  
من نفس العمل فيشترط ان لا يتلف عن اوله قال النووي اليه القصد وهو عزبة القلب وتغيبه  
المكرمان بان عزبة القلب قدرنا على أصل القصد واختلاف الفقهاء هل هي وكن أو شرط والمربع  
ان ايجادها ذكر في أول العمل وكن واستصحابها حكما بمعنى ان لا يأتي عناف شرط لا بد من هذا  
يشتمل به الجار والمجرور وقبل نصير وقبل تكمل وقبل نصح وقبل تحصيل وقبل تستقر قال الطيبي كلام  
الشراح محمول على بيان التشرع لان مخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكما هم خطوطا على السبب له به علم الا  
من قبل الشارع فيسبب الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي وقال ايضا وى النية عبارة عن ابتغاء القلب نحو  
ما يراه مؤثقا فرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا والشرع خصصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل  
لا باعتبار رضا الله وامتنان حكمه والنية في الحديث محمولة على المعنى القوي ليسن تطبيقه على ما يراه  
وتقسيمه احوال المهاجرة فانه تفصيل لما أجل والحديث مقروك الظاهر لان الذوات غير منتفية اذا تدبر  
لعمل الابانة فليس المراد في ذات العمل لانه قد يوجد بغير نية بل المراد في احكامها كالحكمة والكمال لكن  
الحمل على نية العصة أولى لانه أشبه ببنى الشئ نفسه ولان اللفظ دل على نية الذات بالتحصر مرجع على نية الصفات  
بالتبع فلما يمنع الدليل نية الذات بقيت دلالة على نية الصفات مسقرة وقال شيخنا شيخ الاسلام الاحسن  
تقد مرابطتي ان الاعمال تسع النية لقوله في الحديث من كانت هجرته الى آخرة وعلى هذا قد اراهذوف  
كونا مطلقا من اسم فاعل أو فعل ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان فتدخل الاقوال قال ابن  
دقيق العبد وأخرج بعضهم الاقوال وهو بعيد ولا تردد عندى في ان الحديث يتناولها واما التروك فهي  
وان كانت فعل كاستمكن لا يطلق عليه اللفظ العمل او قد تغيب على من يسمى القول عملا لكونه عمل اللسان  
بان من حلف لا يعمل عملا فقال قول لا لا يحتمل وأجيب بأن مرجع اليمين الى العرف والقول لا يسمى عملا لان  
العرف ولهذا يعطف عليه والتحقق ان القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا وكذا الفعل لقوله  
تعالى ولو شاء ربك ما قلوه بشئ من قولهم ولا يذوقوا الحديث لئلا يلزم  
السلسل والمعرفة وفي تناولها نظر قال بعضهم هو محال لان النية فسد المتوى وانما يقصد المراد ما يعرف  
فلزم ان يكون عارفا قبل المعرفة وتقيه شيخنا شيخ الاسلام مراج الدين البغيني بما حاصله ان كان المراد  
بالعروة مطلق الشؤ رقمه وان كان المراد النظر في الدليل فلا لان كل ذى عقل يشعر مثلا بان الله من بغيره

فإذا أخذنا في النظر في الدليل عليه لنتحققه لم تكن النية حينئذ عملاً وقال ابن دقيق العيد الذين اشترطوا  
 النية قبل وأصحها الأعمال والذين لم يشترطوها قد روي هذا الكلام إجماعاً من بعض العلماء لا يرى باسقاط النية وليس  
 للتحقيق من الكمال فالجمل عليها أرى وفي هذا الكلام إجماعاً من بعض العلماء لا يرى باسقاط النية وليس  
 الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ومن ثم خالف الحنفية  
 في اشتراطها للوضوء وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً فهم بين العلماء ما اختلاف في اقتران النية  
 بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه «تكميل» الظاهر أن الالف واللام في النيات معاوية  
 للضمير والتقدير الأعمال بنيتها وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيره أو من  
 كونها فرضاً أو نقلاً ظهر أمثلاً أو عصراً مقصوداً أو غير مقصوداً وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد  
 فيه بحث والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنقل عن العدد المدين كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية  
 القصر لكن لا يحتاج إلى نية تركتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم (قوله) وإنما لكل امرئ ماوى  
 قال القرطبي فيه تحقيق لاشتراط النية والاخلاص في الأعمال ليجزى إلى أنها مؤكدة وقال غيره لم ينفذ غير ما  
 أفادته الأولى لأن الأولى نبت على أن العمل يتبع النية وبما فيها فغير ترك الحكم على ذلك ولثانية أفادت  
 أن العامل لا يحصل له إلا ماواه وقال ابن دقيق العيد الجملة الثانية تقتضي أن من روى شيئاً لم يحصل له نية إذا  
 عمله بشر أهله أو حال دون عمله لما يحد شرطاً به من عمله وكل ما لم ينو لم يحصل له مرضاً به قوله ما ينو أى  
 لا خصوصاً ولا عمومًا أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت النية عامة تشمله فهذا ما اختلف فيه الظاهر  
 العلماء يخرج عليه من المسائل ما لا يحصى وقد يحصل غير المنوى المذكور آخر كمن دخل المسجد فصلى  
 الفرض أو أثاره قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحية المسجد وأما أولها فإن القصد بالنية شغل البقعة  
 وقد حصل وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح لأن غسل  
 الجمعة ينظر فيه إلى التبذل إلى بعض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد والله أعلم  
 وقال النووي أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائتة لا يقصده أن ينوي الفائتة فقط  
 حتى يعينها ظهر أمثلاً أو عصراً ولا يحتج أن عمله ما إذا لم ينص الفائتة وقال ابن السمعاني في أماليه أفادت  
 أن الأعمال الخارجة عن العبادات لا تفقد الثواب إلا إذا نوى بها فعلها القربة كالاسك إذا نوى به القربة على  
 الطاعة وقال غيره أفادت أن النيابة لا تدخل في النية فإن ذلك هو الأصل فلا يراد مثل نية الولي عن الصبي  
 ونظيره فإنها على خلاف الأصل وقال ابن عبيد السلام الجملة الأولى لبيان ما ينص من الأعمال والثانية لبيان  
 ما يترب عليها وأفادت أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تعيين بنفسها وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف  
 بصوره إلى ما وضعه كالذكر والأدعية والتلاوة لأنها لا ترد بين العبادة والعبادة ولا يحتج أن ذلك إنما  
 هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالسبب للتعجب فلازم ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله  
 تعالى لكان أكثرها ومن ثم قال الفزاري حوكة اللسان بالذكر كرمع الغفلة عنه فحصل الثواب لآخرين من  
 حوكة اللسان بالقبلة بل هو خير من السكوت مطلقاً أى المهرود عن التكبر قال وأما ما نقص بالنسبة إلى عمل  
 القلب انتهى ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قولهم أي أياً  
 أحدنا شؤونه يؤجر أياً بوضعها في حرام وأورد على إطلاق الفزاري أنه يلزم منه أن المرء بشاب على  
 فعل مباح لا خير من فعل الحرام وليس ذلك من أمره وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فإنه  
 لا يحتاج إلى نية تحية المسجد كما تقدم وكان مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها  
 تنقضي لأن المقصد حصول براة الرحم وقد وجدت ومن ثم لم يجز المتركة إلى نية ونزع الذكر ما في  
 إطلاق الشيخ عبي الدين كون المتركة لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كلف النفس وبأن الترك إذا  
 أريد به تحصيل الثواب بماتل أمر الشاوع فلا بد فيها من قصد الترك وتعقب بأن قوله لا ترك فعل مختلف  
 فيه ومن حق المستدل على المنع أنى بأمر متفق عليه وأما استدلاله الثاني فلا بد من المورد لأن

المجسود فيه هل تترك النية في البر ولا بحيث يقع المقاب بتركها والذي أو رده هل يحصل الثواب بدونها  
 والتفاوت بين المقامين ظاهر والتحقيق ان التارك المجرد لأواب فيه وانما يحصل الثواب بالنكف الذي هو  
 فعل النفس فمن لم تخطر المعصية بآله أهلا ليس يكن خطرت فكف نفسه عنها خوفاً من الله تعالى فرجع الحال  
 الى ان الذي يحتاج الى النية هو العمل بجميع وجوهه لا التارك المجرد والله أعلم (تنبيه) قال الكرماني  
 اذا قلنا ان تقدم الخبر على المبدأ فيسد القصر في قوله وانما لكل امرئ ماوفى وعان من المحرم قصر المسند  
 على المسند اليه اذا المراد انما لكل امرئ ماوفى اه والتقديم المذكور (قوله) فن كانت هجرته الى دنيا) كذا  
 وقع في جميع الأصول التي اتصلت ناهن البخاري بخلاف أحد وجهي التقسيم وهو قوله فن كانت هجرته الى  
 الله ورسوله الى آخره قال الخطابي وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخنا بخلافه وما قد ذهب شرطه  
 واستلغ الأدي كيف وقع هذا الاعتقال ومن جهة من عرض من روايته فقد ذكر البخاري من غير طريق  
 المجسود مستوفى وقد رواه الألبان في كتابه من طريق المجسود تماماً ونقل ابن التين كلام الخطابي مختصراً وهم  
 من قوله بخبر وهما قد يردان في السند قطعاً فقلنا من قبل نفسه لان البخاري لم يلق المجسود وهو ما  
 يتوجب من اطلاقه مع قول البخاري حدثنا المجسود وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب وجرم كل من ترجمه  
 بأن المجسود من شيوخه في الفقه والحديث وقال ابن العربي في مشيخته لاهذو البخاري في اسقاطه لان  
 المجسود شيخه فيسه قدر وافي مسنده على التمام قال و ذكر قوم انه لعنه الله لانه من حفظ المجسود فحدثه  
 هكذا فحدث عنه كما سمع أو حدث به تماماً فسط من حفظ البخاري قال وهو امر مستبعد جدا عند من اطلع  
 على احوال القوم وقال الداودي الشارح الاسقاط فيه من البخاري فوجوده في رواية شيخه وشيخ شيخه  
 يدل على ذلك انتهى وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي وغير واحد من المجسود  
 تماماً وهو في مصنفنا من أصبح ومستقر حتى أتى نعيم على الصفيين وجميع أبي عوفاه من طريق المجسود  
 فان كان الاسقاط من غير البخاري فقد يقال لم اختار الابتداء بهذا السبيل الناقص والجواب قد تقدمت  
 الإشارة اليه وانه اختار المجسود لكونه أجل مشايخه المبكين الى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة وان  
 كان الاسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري  
 ان أحسن ما يجب به هنا ان يقال لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدراً يستفتح به على مذهب اليه كثير  
 من الناس من استفاد كتابهم بالخطب المتضمنة لمعاني مذهب اليه من التأليف فكانه ابتداء كتابه بنسبة  
 رد عملها الى الله فان علم منه انه أراد الدنيا أو عرض الى شيء من معانيها فسيح به بنسبة وتكبر عن أحد  
 وجهي التقسيم بحجبه للتركيب التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام انتهى ملخصاً وحاصله ان الجملة  
 المهدوفة تشمر بالقرية المحضنة والجملة المبقاة فتشمل الترددين أن يكون ما قصد به يحصل القرية أو لا  
 كان المقصود كالخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشرفة بالقرية المحضنة  
 فرا من التركية وبقية الجملة المهدوفة المتصلة بقوله أيضاً الامر الى ربه المطلع على سريرة المجسود به مقتضى  
 نيته ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهمم واختياراتهم وكان من رأى  
 المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإثبات الانحياز على الإلح  
 وترجع الاستاد الوراد بالصيغ المصرية بالجمع على غيره استعمال جميع ذلك في هذا الموضوع بعبارة هذا  
 الحديث متناوياً واستناداً وقد وقع في رواية جادين يذني باب الهجرة تأخر قوله فن كانت هجرته الى الله ورسوله  
 عن قوله فن كانت هجرته الى دنيا يصح اقتضال أن تكون رواية المجسود وقعت عند البخاري كذلك  
 فتكون الجملة المهدوفة هي الأخيرة كما جرت عادة من يقتصر على بعض الحديث وعلى تقدير أن لا يكون  
 ذلك فهو مبني من البخاري الجواز الاختصار في الحديث ولوم انتائه وهذا هو الراجح والله أعلم وقال  
 الكرماني في غير هذا الموضوع ان كان الحديث عند البخاري تاماً لم يخرمه في صدر الكتاب مع ان الحرم  
 مختل في جوازه (قلت) لا يخرم بالحرم لان المقامات مختلفة فلهذا في مقام بيان ان الإجماع بالنسبة

فن كانت هجرته الى دنيا

واعتقاد القلب مع الحديث تاما وفي مقام ان الشرع في الاعمال انما يصح بالتبعية مع ذلك القدر الذي  
 روي ثم الخرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري لانه ثم ان كان منه نخرمه ثم لان المقصود  
 يتم بذلك المقدار (فان قلت) فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشك الذي يتعلق بقصوده وهو أن  
 التبعة ينبغي أن تكون لله ورسوله (قلت) لعله نظر الى ما هو الغالب الكثير بين الناس انتهى وهو كلام  
 من لم يطلع على شيء من أقوال من قدم ذكره من الأئمة على هذا الحديث ولا سيما كلام ابن العربي  
 وقال في موضع آخر ان ايراد الحديث تاما تارة وضريح تاما تارة انما هو من اختلاف الرواة فكل منهم قد روي  
 ما سمعه فلا خرم من أحد ولكن البخاري يذكره في المواضع التي يناسب كلامه بحسب الباب الذي  
 يضعه ترجمه له انتهى وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه  
 فساقه في موضع تاما وفي موضع مقصرا على بعضه وهو كثير جدا في الجامع الصحيح فلا ريب من معرفته  
 الحديث صناعته ان ذلك من تصرفه لانه عرف بالاستقرار من صنيعه انه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين  
 على وجهين بل ان كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما عده والملم  
 يكن على شرطه يعطيه في الموضع الآخر تارة بل يخرم ان كان صحيحا وتارة يخرم ان كان فيه شيء وما ليس له  
 الاسناد واحد يتصرف في مثله بالاتصاف على بعضه بحسب ما ينق ولا في حديثه حديث واحد مذكور  
 بضامه سند او متناهي موضعين أو أكثر لا نادرا فقد عني بعض من لقبته بقبيل ذلك فحصل منه نحو مئتين  
 موضعا (قوله هجرته) الهجرة التي تركها للهجرة الى الله في الشرع ترك ما نهى الله  
 عنه وقد وقت في الاسلام على وجهين \* الاول الانتقال من دار الخوف الى دار الامن كافي هجرتي الحديث  
 وابتداء الهجرة من مكة الى المدينة \* الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد ان استقر النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر اليه من أمكنة ذلك من المسلمين وكانت الهجرة اذذاك تخص بالانتقال  
 الى المدينة الى ان قفت مكة فاطاع الاختصاص وبقى هجوم الانتقال من دار الكفر الى دار المدينة فاعلمنا فان  
 قبل الاصل تغير الشرط والجزء فلا يقال مثلان اطاع وانما يقال مثلان اطاع ونجا وقد عرفت في هذا  
 الحديث متحدين فالجواب ان التغير يقع تارة باللفظ وهو الاكثر وتارة بالمعنى وفيهم ذلك من السياق ومن  
 أمثله قوله تعالى ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب الى الله متابا وهو مؤول على ارادة الله والمبدء المستقر  
 في النفس كقولهم أنت أنت أي الصديق الخالص وقولهم هم هم أي الذين لا يقدرون قدرهم وقول الشاعر  
 \* أنا أبو التميم وشعري شعري \* أو هو مؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب وقال ابن  
 مالك قد قصد بالخبر الفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيقعد بالمبدء الفظا كقول الشاعر

خليلي خليلي دون ريب ورجا \* ألان امرءة قولا فظن خليل

وقد يفعل مثل هذا الجواب الشرط كقولك من قصدي فقد قصدي أي فقد قصدي من هوى باغياح فاصده  
 وقال غيره اذا اتخذ لفظ الميتة والخبر والشرط والجزاء علم منها المبالغة اما في التعظيم واما في التقدير (قوله  
 الى دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسر ها وهي فعل من الدنو أي القرب سميت بذلك لسهولة الدنو  
 وقيل سميت دنيا الدنو هالي الزوال واختلاف في حقيقتها فتقبل على الارض من الهوى والباطل وقيل كل  
 الخلق من الجواهر والاعراض والاولى ولي لكن يراد فيه ما قبل قيام الساعة ويطبق على كل جزء منها  
 مجازا ثم ان افظها مقصود غير ممنون وحكى توينها وعسراء ابن دحية في رواية أبي الهيثم الكندي  
 وضعها وحكى عن ابن مغيرة ان ابا ذر المهزومي في آخر امره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث  
 ينفرد لانه لم يكن من أهل العلم (قلت) وهذا ليس على اطلاقه فان رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب  
 من رواية غيره كإسبا في مئينا في مواضع وقال التيمي في شرحه قوله دنيا هو ثابت الا ليس يصرف  
 لاجتماع الوصفين ولزوم حرف التانيث وتعقب بأن لزوم التانيث لاداء المقصورة كافة في عدم الصرف  
 وأما الوصفية فقال ابن مالك استعمال دنيا متكررا فيسهل اشكال لاسمها أفعال التفضيل فكان من حقها أن



نستعمل باللام كالكبرى والحسنى قال الا انها خلعت عنها الوصفية وأجريت بحري ما لم يكن وصفاً ومثله  
قول الشاعر  
وان دعوت الى جلي ومكرمة \* يوم امراء كرام الناس فادعنا  
وقال الزكريا في قوله الى يتعلق بالهجرة ان كان لفظ كانت تامه وهو خبر كانت ان كانت ناقصة ثم أورد  
ما يحصله ان لفظ كان ان كان للامر الماضي فلا يعلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك وأجاب بأنه يجوز  
أن يراد بلفظ كان الخلود من غير تقييد بزمن أو يقاس المستقبل على الماضي أو من جهة انه حكم  
المكلفين سواء (( قوله يصيبها )) أي يحصل لها لان تحصيلها كإصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود  
(( قوله وأمره )) قبل التنصيص عليها من الخاص بعد العام فلا عتبار به وتعبه النوى بان لفظ تياتي ككرة  
وهي لا تم في الإثبات فلا يلزم دخول المراء فيها وتعب يكون في سياق الشرط فتم ونكتة الإهتمام الزيادة  
في التبعة ببيان الاقتناء بها أشد وقد تقدم النقل عن حكي ان سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم ينف  
على تسمية نقل ابن دحية ان اسمها قبله بأف مفتوحة ثم تحتانية ساكنة وحكي ان بطلان من ابن سراج  
ان السبب في تخصيص المرأة بالزكوان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ورايون الكفافة في  
النسب فلما جاع الاسلام سوى بين المسلمين في مناسبتهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها من  
كان لا يصلح لها قبل ذلك انتهى ويحتاج الى نقل ثابت ان هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية  
وليس ما نقله من العرب على اطلاقه بل قد تزوج خلق كثير منهم جماعة من مواليهم وحلفائهم قبل الاسلام  
ومطالعان الاسلام أبطل الكفافة في مقام المنع (( قوله فهاجرته الى ماهاجر اليه )) يحتمل أن يكون ذكره  
بالحجر لئلا تناول ما ذكر من المرأة وغيره وانما أبرز الضمير في الجلة التي قبلها وهي المخرجة لقصد الالتئاد  
بذكر الله ورسوله وعظم شأنها بخلاف الدنيا والمرأة فان السياق يشعر بالحث على الاعراض عنها وقال  
الزكريا في محتمل أن يكون قوله الى ماهاجر اليه متعلقاً بالهجرة فيكون الخبر محذوفاً والتقدير رقبته أو غير  
محمية مثلاً يحتمل أن يكون خبر فهاجرته والجلة خبر المبتدأ الذي هو من كانت انتهى وهذا الثاني هو  
المراجع لان الاول يقتضي ان تلك الهجرة مذمومة مطلقاً وليس كذلك الا ان حصل على تقدير شيء يقتضي  
التردد والقصور عن الهجرة الخالصة كمن فوى بهجرة مفارقة دار الكفر وتزوج مع امرأة مافلاً تكون  
قبيلة ولا غير محبة بل هي ناقصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة وانما أشعر السياق بدم من فعل ذلك  
بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة فأما من طلبها مضمومة الى الهجرة فإنه يثاب على قصد  
الهجرة لكن دون ثواب من أخلص وكذا من طلب التزويج فقط لأهلي صورة الهجرة الى الله لانه من الامر  
المباح الذي قد ثاب فاعله اذا قصد به القربة كالاعفاف ومن أمثلة ذلك ما وقع في قصة اسلام أبي طلحة  
فبارأه النسائي عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام أسلمت أم سليم قبل  
أبي طلحة فخطبها فهاجرت الى قد أسلمت فإن أسلمت تزوجت أسلمت فزوجته وهو محمول على أنه رغب في  
الاسلام ودخله من وجهه وفيه من ذلك ارادة التزويج المباح فصارت كقوى بصومه العباد والجمعة أو  
بطوافه العباد ولازمة التزويج واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب انه ان كان القصد النوى هو الاعقاب  
لم يكن فيه امر والدني أمر بقدره وان تساوى فقد ردا القصد بين الشئين فلا بأس وأما اذا فوى الصادق خاطبها  
شيئاً بما غار الاصلاح من فقد نقل أبو جعفر بن جرير الطبري عن جمهور السلف ان الاعتبار بالابتداء  
فان كان ابتداء الله خالصاً بقره ما عرض له بعد ذلك من محاب وغيره والله أعلم واستدل بهذا الحديث  
على أنه لا يجوز الزاقدام على العمل قبل معرفة الحكم لان فيه ان العمل يكون منتظماً اذا خلاصه النسبة  
ولا يصح نسبة فعل الشيء الى بعد معرفة حكمه وعلى أن المتأمل لا تكليف عليه لان القصد يستلزم العلم  
بالمقصود والله اقل غير قاصد وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال أن لا يحسب له الا من وقت النسبة  
وهو مقتضى الحديث لكن تحس من قال بأنه طافه بدليل آخر وتظهر حديث من أدرك من الصلوة كمة  
فقد أدركها أي أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت وذلك بالانطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى وعلى أن

يصيبها أو الى امره ينسكبها  
فهاجرته الى ماهاجر اليه

الواحد اثنته اذا كان في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن حفظهم عنه ولم يذكر غيره ان ذلك لا يفي حتى صدقه خلافاً لما عمل بذلك لان علامته ذكر ان عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علامته واستدل بمضمونه على أن ما ليس بعمل لا يشترط فيه \* ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الراجح من حيث النظر أنه لا يشترط له فيه بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال اجمع ليس بعمل وانما العمل الصلوة ويقوى ذلك أنه عليه الصلوة والسلام جمع في غزوته بولك ولم يذكر ذلك للأموين الذين معه ولو كان شرطاً لعلهم به واستدل به على أن العمل اذا كان مضافاً إلى سبب وجميع متعدده جنس أن نية المجلس تكفي كمن اعتنى عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره لان معنى الحديث ان الاعمال انما تنبأ بها والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمه وهو غير مخرج إلى تعيين سبب وعلى هذا لو كانت عليه كفارة وشك في سببها أجزأه اخراجها بغير تعيين وفيه زيادة النص على التثبت لان الحديث سبق في قصة المهاجر لترجيح المراءفة ذكره في تمام القصة زيادة في التقدير والتقدير وقال شيخنا شيخ الاسلام فيه اطلاق العام وان كان سببه خاصاً فيستلزم منه الإشارة إلى أن العبادة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وسأني ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الايمان حيث قال المصنف في الترجمة فدخل فيه العبادات والاحكام ان شاء الله تعالى والله التوفيق ((الحديث الثاني)) من أحاديث بلده الوحي ((قوله حدثنا عبد الله بن يوسف)) هو التيسري كان تزلزلت نفس من عمل مصر وأصله ومثني وهو من أنش الناس في الموطن كذا وصفه يحيى بن معين ((قوله أم المؤمنين)) هو ما أخذ من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم أي في الاحترام وتحررهم تكاحن لافي غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح وانما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب والافلامع من أن يقال لها أم المؤمنين هي الراجح ((قوله ان الحرب بن هشام)) هو الغزوي أخو أبي جهم شقيقه أسلم يوم الفتح وكان من فضلاء الصحابة واستشهد في فتح الشام ((قوله سأل)) هكذا رواه أكثر الروافضيين واهن هشام بن مرة فحصل أن تكون عائشة حضرت ذلك وعلى هذا ائمة أصحاب الاطراف أخرجه في مسند عائشة ويحتمل أن يكون الحرب أخيراً بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة وهو محمول فوصله عند الجمهور وقد جاء ما يؤيد الثاني في مسند أحمد ومهم البقوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام بن عمار عن عائشة عن الحرب بن هشام قال سألت وأمرته فنهضت فقلت ولكن وجدته متابعاً بعد ابن منده والمشهور الاول ((قوله كيف يأتيك الوحي)) يحتمل أن يكون المسئول عنه صفة الوحي نفسه ويحتمل أن يكون صفة حاله أو ما هو أهم من ذلك وعلى كل تقدير فاستناد الانبياء إلى الوحي مجاز لان الانبياء حقيقة من وصف حاله واعترض الاسماعيلي فقال هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة وانما المناسب لكيف يبداء الوحي الحديث الذي بعده وأما هذا فكيفه انبياء الوحي لا يبداء الوحي اه وقال الكرماني لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي أو عن كيفية ظهور الوحي فيوافق ترجمة الباب (قلت) سياقته يشعر بخلاف ذلك لا ينافيه بصيغة المستقبل دون الماضي لكن يمكن أن يقال ان المناسبة تظهر من الجواب لان فيه إشارة إلى انحصار صفة الوحي وأوصفه حاله في الامرين فيشمل حالة الابتداء وأضافاً أثر التقديم والتأخير هنا ولم يظهر المناسبة فضلاً عن انقضاء ما أنه أراد البداء بالتصديت عن اماني الجاز قدس أعظم ثم ثبت بالبدئية وأضافاً يلزم أن تتعلق جميع أحداث الباب ببسطة الوحي بل يعني أن يتعلق بذلك وما يتعلق به وما يتعلق بالآية أيضاً وذلك أن أحداث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وما اشغلت عليه ولما كان في الآية أن الوحي اليه تظهر الوحي إلى الانبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق به وهو صفة الوحي وصفه حاله إشارة إلى أن الوحي إلى الانبياء لا ينافي فيه تحسين إيراد هذا الحديث عقب حديث الاعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلقاً بالله أعلم ((قوله احبنا)) جمع من يطلق على كثير الوقت وقليله والمراد به هنا مجرد الوقت فكانه قال أوقاتاً بأنبي وأتصحب على الظرفية وعامل بأنبي مؤخره وله مصنف من وجه آخر عن هشام بن عمار قال كل ذلك يأتي بالمقام

حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك بن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن  
عائشة أم المؤمنين رضى  
الله عنها أن الحرب بن  
هشام رضى الله عنه سأل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال يا رسول الله  
كيف يأتيك الوحي فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أحيا نأياً ينفى

أى كل ذلك حالتان قد كرهها وروى ابن سعد من طريق أبي سلمة الماسجون أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول كان الوحي يأتيني على نحوين يأتيني به جبريل فيلقيني على كاهلي أو الرجل على الراس فذلك مني ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس عني بخاطري فذلك الذي لا ينفك مني وهذا مني وهذا مني مع تفرده جالسه فحين صهر يحمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى لا تخرك به لسانك كما سألني فان الملائكة قد تغلر جلا في صور كثير فقول ينفك منه ما أتاه به كافي قصة محميدة في صورة دحية في صورة أخرى وغير ذلك وكأها في الصحيح وأورد على ما اقتضاه هذا الحديث وهو أن الوحي ينصرف في الحالات ثلاث أخرى أمان صفة الوحي كجبريته كدوي القمل والنمل في الروح والالهام والرؤيا لصاحبه والتكليم ليله الأسراء بالواسطة وأمان صفة حامل الوحي كجبريته في صورته التي خلق عليها له ستمائة جناح وروية على كرسى بين السماء والأرض وقد سد الأفق والجواب منع الحصر في الحالتين المقدم ذكرهما وحملها على القلب أو جل ما ينفذ بها على أنه وقع هذا السؤال أو قد يتعرض لصفتي الملك المذكورين لتدورهما فقد ثبت عن عائشة أنها روت ذلك الأمرين أن آدم لما أتى تلك الحالة توحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس فانه بين صياحه الوحي لاصفة حامله وأما فيكون الوحي فدوى القمل لا يمارض صلصلة الجرس لأن سماع الذي بالنسبة إلى الخاص من كما في حديث عمر بن عبد الله كدوي القمل والصلصلة بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشبهه عمر بدوى القمل بالنسبة إلى السامعين وشبهه هو صلى الله عليه وسلم بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه وأما النفث في الروح فمستلزم أن يرجع إلى إحدى الحالتين فإذا أتاه الملائكة في مثل صلصلة الجرس نفث حيث تدور وعنه وأما الالهام فلم يقع السؤال عنه لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحاصل وكذا التكليم ليس له الأسراء وأما الرؤيا الصالحة فقال ابن بطال لا ترد لأن السؤال وقع عما يفرد به عن الناس لأن الزيادة يشرك فيها غيره اهـ والرؤيا الصادقة وإن كانت جزأ من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير والاسباغ لصاحبها ليس بمعنى نيا وليس كذلك ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما في القطة أو ليكون حال المنام لا يخفى على السائل فالتقصير في ما يخفى عليه أو كان ظهور ذلك صلى الله عليه وسلم في المنام أيضا على الوجهين المذكورين لا غير قاله الكرماني وفيه نظر وقد ذكر الخطابي أن الوحي كان يأتيه على سبعة وأربعين نوعا فذكرها وأخبرها من صفات حامل الوحي وبجوهها يدخل فيمأ ذكر وحديث أن روح القدس نفث في روعي أغربجه ابن أبي الدنيا في القناعة وحججه الحاكيم من طريق ابن مسعود ((قوله مثل صلصلة الجرس)) في روايه مسلم في مثل صلصلة الجرس والصلصلة بمهملة مفتوحة تنوين بينهما لام ساكنة في الأصل صوت وقوع الحديد ببعضه على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وقيل هو صوت متداول لا يدرك في أول وهلة والجرس الجليل الذي يعلق في رؤس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الراء وهو الجرس وقال الكرماني الجرس ناقوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكموسا على البعير فإذا تحرك تحركت النحاس فأصابت السطل فحدثت الصلصلة اهـ وهو تطويل للتعريف بما لا طائل من تحته وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكموسا لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم فأن قيل الحمد ولا يشبه بالذموم إذ حقيقة التشبيه الحاق ناقص بكامل والمشيبه الوحي وهو محمود والتشبه به صوت الجرس وهو مذموم لجهة النسي عنه والتفريق من مرافقة ما هو مطلق فيه والالهام بأنه لا تعجبهم الملائكة كما أخرج به مسلم وأبو داود وغيرهما فكيف يشبه ما فعله الملك بأحد بتفرقه الملائكة والجواب أنه لا يلزم في التشبيه نساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها بل ولا في أخص وصف بل يكفي اشتراكهما في صفة واحدة فالتقصير هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت السامعون سماعه تقريرا لافهامهم والحاصل أن الصوت له جهتان جهة قوه وجهه طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه ومن حيث الطرب وقع التفريق عنه وعليه يكون خبر ملا الشبيطان ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر قيل والصلصلة المذكورة صوت الملائكة بالوحي قال الخطابي يريد أنه صوت متداول بينهم ولا يبينه أول

مثل صلصلة الجرس

ما يسمعه حتى يفهمه بعد وقبل بل هو صوت حقيق أجفحه الملك والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي  
 فلا ينفى فيه مكان غيره ولما كان الجرس لا يحصل صلصلة الامتداد وقع التقدير به دون غيره من الآلات  
 وسبب أن كلام ابن بطال في هذا المقام الكلام على حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت  
 الملائكة بأجنحتها الخلدت عند تفسير قوله حتى إذا فرغ عن قلوبهم في تفسير سورة سبأ أن شاء الله تعالى  
 (قوله وهو أشده على) يفهم منه أن الوحي كله شديد ولكن هذه الصفة أشدها وهو واضح لأن الفهم من  
 كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالخطاب اليهود والحكمة فيه أن العادة حوت  
 بالمناجاة بين القائل والسماع وهي هنا ما يضاف السامع بوصف القائل فلهذا وحاشية وهو النوع الأول  
 وأما ما يضاف القائل بوصف السامع وهو البشيرة وهو النوع الثاني والاول أشد جلالاً من قول شيخنا شيخ  
 الإسلام البلقيني سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سبأ في حديث ابن  
 عباس كان يبالغ من التزجر شدة قال وقال بعضهم وأما كان شديد اهله ليسمع قلبه فيكون أو هي  
 سمع اه وقيل هنا ما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية وعيد أو نهدي هذا في نفسه نظر والطاهر أنه لا يختص  
 بالقرآن كما سبأ في بيانه في حديث علي بن أمية في قصة لابس الجبة المتضمن بالطبيب الخ في نفسه أنه رآه  
 صلى الله عليه وسلم حال نزول الوحي عليه وأنه ليطع وفائدة هذه الشدة ما يتربى على المشقة من زيادة الزناتي  
 والدرجات (قوله فيفهم) يفهم أوله وسكون الفاء وكسر المهملة أي قطع ويضرب ما يشق ويرى يفهم  
 أوله من الرأى ويرى راية لا يذو يضمر أوله وفتح الصاد على الينابة ليجهول وأصل القسم القطع ومنه قوله  
 تعالى لا انفصام لها وقيل القسم بانفاء القطع لا بانه بالفاء القطع بانه فذ كر بالقسم إشارة إلى أن الملك  
 فآمره ليعود والجامع بينهما بقاء الحلقة (قوله وقد وعيت عنه ما قال) أي القول الذي جاء به وفيه استناد  
 الوحي إلى قول الملك ولما عارضة بينهما وبين قوله تعالى كذا به عن قال من الكفران هذا الاول البشر لانهم  
 كانوا ينكرون الوحي وينكرون حجج الملك به (قوله يغفل إلى الملك وحل) التعلل مشحون من التسلل أي  
 يتصوّر واللام في الملك لله وهو جبريل وقد رقم القسم محج في رواية ابن سعد المتقدم ذكره أو في نفسه دليل  
 على أن الملك يشكل بشكل البشر قال المتكلمون الملائكة أحسام عارية طبقية تتشكل أي شكل  
 أرادوا وزعم بعض الفلاسفة أنها جواهر روحانية ورجل منصوب بالمصدر به أي يغفل مثل رجل أو  
 التمييز أو بالحال والتقدير هتف وحل قال امام الحرمين يغفل جبريل معناه أن الله ألقى الزائد من خلقه أو  
 أزاله عنه ثم يعده الله بعد وحزم ابن عبد السلام بالأزلة دون الفناء وقد ركب ذلك بأنه لا يلزم أن يكون  
 انتقالهما وجبا لموته بل يجوز أن يبقى الجسد حياً لا يموت الجسد بمعرفة الروح ليس بواجب عقلاً بل  
 عادة أحرار الله تعالى في بعض خلقه وتفسيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور وخضر تسرى  
 الجنية وقال شيخنا شيخ الإسلام ما ذكره امام الحرمين لا ينصير الحال فيه بل يجوز أن يكون الآتي هو  
 جبريل بشكله الأصلي إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل وإذا ترك ذلك عاد إلى هيئة ومثال ذلك  
 القطن إذا جمع بعد أن كان منتشفاً فانه بالتشبع يحصل له صورة كبيرة فزادتم تفسير وهذا على سبيل  
 التقرير والحق أن تغيب الملك رجل ليس معناه انقضاءه انقلبته رجلاً بل معناه أنه ظهر بتمام الصورة  
 تأنيلاً من خطابه والظاهر أيضاً أن القدر الزائد لا يزال ولا يبقى بل يضي على الرأى فقط والله أعلم (قوله  
 فيكمه) كذا لا كثر ووقع في راية البهيم من طريق القضي عن مالك فيمنى بالعين بل المكاف  
 والظاهر أنه تعجيف فتدفع في الموطأ راية القضي بالكاف وكذا للدراقي في حديث مالك من طريق  
 القضي وغيره (قوله فأما ما يقول) زاد أو هو أمانة في محبته وهو أهونه على وقد وقع التغريب في الحالتين  
 حيث قال في الاول وقد وعيت بلفظ الماضي وهذا في اللفظ الاستقبال لأن الوحي حصل في الاول قبله  
 القسم وفي الثاني حصل حال المكالمه أو أنه كان في الاول قد تلبس بالصمات الملكية فكان أعاد إلى حالته  
 الجبلية كان حافظ الما قبل له فمبع عنه الماضي بخلاف الثاني فاه على حالته اليهودية (قوله قالت عائشة)

وهو أشده على فيفهم  
 حتى وقد وعيت عنه  
 ما قال راجعاً إلى  
 الماخذ جلا فيكمه فأما  
 ما يقول قالت عائشة رضى  
 الله عنها والتقدير آية ينزل  
 عليه الوحي في اليوم  
 الشديد البرد فيفهم عنه  
 وإن جيبته ليفهم له عرفاً

هو بالاسناد الذي قبله وان كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيرا وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف وقد أخرجه الداوطني في حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفسولا عن الحديث الاول وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي اسامة عن هشام ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف العمل لانها في الاول أخبرت عن مسئلة الحرب وفي الثاني أخبرت عما شاهدت تأيد الخبر الاول **قوله** **لستم قصد** بانفا وتشديد المهمة مأخوذة من القصد وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه حينه بالعرق المقصود مبالغة في كثرة العرق وفي قوله في اليوم الشديد البرد لانه على كثرة معاناة التعب والكره عند نزول الوحي لافيه من مخالفة العادة وهو كثرة العرق في شدة البرد فانه يشعر بجود امر طارئ اذ نزل على الطباع البشرية وقوله عرفا بالنصب على التمييز اذ ان أبي الزناد عن هشام هذا الاسناد عند النبي في الدلائل وان كانت لم يوحى اليه وهو على ناقته فيضرب خزامها من ثقل ما وحي اليه **قوله** **سكنى العسكري** في التصحيح عن بعض شيوخه انه قرأه بقصد بالقاف ثم قال العسكري ان ثبت فهو من قواهم بقصد الشيء اذا تكسر وتمقطع ولا يخفى بعده انتهى وقد وقع في هذا التصحيح أبو الفضل بن طاهر فرد عليه المؤمن الساجي بالغاية قال باصر على القاف وذكر الذي في ترجمه ابن طاهر عن ابن ناصر انه رد عن ابن طاهر ما قرأها بالقاف قال فكيف في قلت ولعل ابن طاهر وجهها بما أشار اليه العسكري والله اعلم وفي حديث الباب من القوا ثم غيروا تقدم ان السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا بقدره في اليقين وجواز السؤال عن احوال الانبياء من الوحي وغيره وان المسؤل عنه اذا كان ذا اقسام كذا الجيب في اول جوابه ما يقتضى التفضل والثناء علم **الحديث الثالث** **قوله** **حدثنا يحيى بن بكير** هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة الى جده لشهرته بذلك وهو من كبار حفاظ المصريين وأثبت الناس في الحديث من ساعد القوم فقه المصري بن عقيل بالضم على التصغير وهو من وأثبت الراء عن ابن شهاب وهو أبو بكر محمد بن مسلم ابن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحرث بن زهرة الفقيه نسب الى جده لشهرته الزهري نسب الى جده الا على زهرة بن كلاب وهو من رباط أم النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على اتقائه وامامته **قوله** **من الوحي** يحتمل أن تكون تبعية أى من اقسام الوحي يحتمل أن تكون بيانية ووجه القراء والروايات الصالحة وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التصدير الصادقة وهي التي ليس فيها ضعف وبدي بذلك ليكون عهدا ووثقة في القطة ثم مهله في القطة ايضا روية الضومر معاص الصوت وسلام الجبر **قوله** **في النوم** زيادة الايضاح واخرج روية العين في القطة لجواز اطلاقها مجازا **قوله** **مثل فلق الصبح** ينصب مثل على الحال أى مشبهة بضياء الصبح أو على انه صفة لمخدوف أى جاءت مجزا مثل فلق الصبح والمراد بفق الصبح ضياءه وخص بالمشيه لظهوره الواضح الذي لا شبهة فيه **قوله** **حب** لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وان كان كل من عند الله أولبته على أنه لم يكن من باعث البشر أو يكون ذلك من وحي الانعام والخلع بالمدخل والسر فيه ان الخلوة فراغ القلب لما يتوجه له سر المدد وكسره وله كذا في الرواية وهو صحيح وفي رواية الاسنن في الغرض والقصر وقد حكي ايضا وحكي فيه غير ذلك جواز الازا روية هو جبل معروف بكنة والغارت قب في الجبل ووجهه غيران **قوله** **بضئت** هي بمعنى بضعف أى يبع الحبيبة وهي دين ابراهيم والفا تبدل ثابتي كثير من كلامهم وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة بضعف بالغاء أو بضعف بالغاء الحنت وهو الاثم كما قيل تأثم وتخرج نحوها **قوله** **وهو التعبد** هذا المخرج في الخبر وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الادراج **قوله** **اليالى ذوات العدد** يتعلق قوله بضعف واهام العدد لاختلافه كذا قيل وهو بالنسبة الى المدد التي يتخللها بحيثية الى أهله والامال الخلوة وقد عرفت مدتها وهي شهر وذلة الشهر كان رمضان وادان امصق واليالى منصوبة على الطرף وذوات منصوبة ايضا وعلامة النصب فيه كسر التاء ثم بضعف الزاى أى يرجع وزنا ومعنى ورواه المؤلف بلفظه في

حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي أنى رؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حجب اليه الخلاء وكان يحلو فغار حرا فبفتحه وهو التعبد باليالى ذوات العدد قبل أن ينزع الى أهله ويتزوّد لذلك ثم يرجع الى خديجة فيتمزود

التفسير (قوله لئلا) أي اللبالي والتزود استصحاب الزاد يترجم معطوف على يفتن وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى يأتي أخبارها في مناقبها (قوله حتى جاءه الحق) أي الأمر الحق وفي التفسير حتى غشه الحق بكسر الجيم أي غشه وأن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أو لأجل اليقظة أمكن أن يكون مجيء الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام وسمى حقاً لأنه وحى من الله تعالى وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول شأنه يرى في المنام وكان أول ما رأى جبريل بأجساد صرخ جبريل بالجمجمة فظن عينا وشه لا فلام برشياً فأفرغ بصره فإذا هو على أفق السماء فقال بالجمجمة جبريل فهرّب فدخل في الناس فلم ير شيئاً ثم خرج عنهم فناداه فهرب ثم استعلن له جبريل من قبل فراء فذكر قصة أقرأه أقرأ باسم ربك وقرأ جبريل له جبريل فناداه فهرب يا قوت يحتفظان البصر وهذان رواه ابن لهيعة عن أبي الأسود وابن لهيعة ضعيف وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة عن فروة عن أبي جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلق عليها الأعراس بين وبين أجدق حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها والثانية عند المعسراج والترمذي من طريق مسروق عن عائشة لم ير محمد جبريل في صورته إلا مرتين مرة عند سورة المنتهى ومرة في أجساد وهذا بقوى رواية ابن لهيعة وتكون هذه الصورة غير المرتين المذكورتين وإتماماً لضمها إليها لاحتمال أن لا يكون رآها على تمام صورته والعلم عند الله تعالى ووقع في السيرة التي جعلها لميالك التي فرها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتز بن سلمان عن أبيه ابن جبريل أن النبي صلى الله عليه وسلم في سراء وأقرأه أقرأ باسم ربك ثم اعترف في بيت متردداً فأنا من أمامة في صورته فرأى أمر أعظم (قوله فجاه) هذه القصة تسمى التفسيرية وليست التعقيبية لأن مجيئ الملك ليس بعد مجيئ الوحي حتى أعقب به بل هو نفسه ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه بل التفسير عين المفسر به من جهة الأجل وغيره من جهة التفصيل (قوله ما أنباقاري) ثلاثاً ما نافية إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء وإن حتى من الأخفش جوازه فهو شاذ ولا يباين لأنه تاء كيدانتي أي ما أحسن القراءة فلما قال ذلك ثلاثاً قيل له أقرأ باسم ربك أي لا تقرؤه بقولنا لا يصح فقل لكن يجوز بل وأما تاءه فهو يعلل كما خلقك وكما عز عنك خلق الدم ومضغ الشيطان في الصغر وعلم امتن حتى صارت تكتب بالقرآن بعد أن كانت أمية ذكره السهيلي وقال غيره أن مثل هذا التركيب وهو قوله ما أنباقاري فيعيد الاختصاص ورد الطيحي بأنه انما يفيد التقوية والتأكيد التقدير ليست بخارئ البتة فإن قيل لم كر ذلك ثلاثاً أطلب أو شامة بأن يجعل قوله أو لا ما أنباقاري على الامتناع وتأسيساً على الاختيار بالنفي المحض وثالثاً على الاستفهام ويؤيده أن في رواية أبي الأسود في معناه عن عروة أنه قال كيف أقرأ وفي رواية عبيد بن عمر عن عبد الله بن مسعود ما أقرأ وفي مرسل الزهري في دلائل البهية كيف أقرأ وكل ذلك يؤول بدانها استفهامية والله أعلم (قوله فظني) بغير محجمة وطاء معجمة وفي رواية الطبري بناء مشابة من فوق كأنه أراد فظني وعصر في اللفظ جسد النفس ومنه غطه في الماء وأراد غشى ومنه الخلق ولا يداود الطالبي في مسنده بسند حسن فأخذ يخطي (قوله حتى بلغ مني الجهد) روى بالقص والنصب أي بلغ اللفظ من غاية تسمى وروى بالقصم والرفع أي بلغ مني الجهد مبلغه وقوله أرسلني أي أطلقني ولم يذكر اللفظ هنا في المرة الثالثة وهو ثابت عند المؤلف في التفسير (قوله فرجع بها) أي بالآيات أو بالقصة (قوله فزملوه) أي أفوه والروح بالفتح الفرع (قوله لقد خشيت على نفسي) دل هذا مع قوله برفع فزملوه على أنفعال حصل له من مجيئ الملك ومن ثم قال زملوني والخشية المذكورة اختلاف العلماء في المراد بها على أني عشر قولاً أولها الجنون وإن يكون مراداً من جنس الكهان تارة مصرحاً به في عدة طرق وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يطل لكن جعله الأصحاب على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم بالفرق وروى ابن أبي جاد أنه قال إنه من عند الله تعالى تأنبها الهاجس وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا استقرار وحصلت

لئلا حتى جاءه الحق وهو في غار حراء فجاءه الملك فقال اقرأ قال ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ قلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي فرجع بأسرنا الله صلى الله عليه وسلم برفع فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد فقال زملوني زملوني فزملوه حتى ذهب عنه الروح فقال لخديجة وأخبرها الخبر لقد خشيت على نفسي

بينهما المراجعة ثالثها الموت من شدة الرعب وأبعها المرض وقد جزم به ابن أبي جرة خامسها دواء  
المرض سادسها الجوع من حوله إعطاء التوبة سابعها العجز عن النظر إلى المثل من الرعب ثامنها عدم  
الصبر على أذى قومه تاسعها أن يقتلوه عاشرها مفارقة الوطن حادي عشرها تكميلهم بأية ثاني  
عشرها تعييرهم بأية وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الأرياب الثالث والمذابن بعده وما عداها  
فموضع عرض والله الموفق (( قوله فقالت له خذ بيعة كذا )) معناها التي والاباد ويحزنك بفتح أوله والحاء  
المهمل والزاي المعجمة والنون من الحزن ونقيرا في ضم أوله والحاء المعجمة والزاي المهملة وكسرة ثم الباء  
المساكنة من الحزى ثم استدللت هي ما أقسمت عليه من نفي ذلك أي بما أمر استغفرائه وصفته بأصول  
مكارم الأخلاق لأن الإحسان أعالى الأقارب أو إلى الأياب وأما بالبدن أو بالمال وأما على من يستقل  
بأمره أو من لا يستقل وذلك كله مجموع فيها وصفته به الكل فخص الكافي هو من لا يستقل بأمره كإمام الله  
تعالى وهو كل حتى مولاه وقوله وأنكسب المعدوم في رواية الكشيبي ونكسب بضم أوله وعلم أقال  
الخطابي الصواب المعدوم بلا أو أي الفقير لأن المعدوم لا يكسب (قلت) ولا يمنع أن يطلق على المعدوم  
المعدوم لكونه كالعدم الميت الذي لا تصرف له والكسب هو الاستفادة فكأنها قالت أذاعب فيرك أن  
يستفيد مما هو موجود أو غيب أن أن تستفيد رجلا عاجزا فتعانه وقال فاسم من ثابت في الدلائل قوله  
يكسب معناه ما يعلمه غيره وبجرحه يصيبه هو ويكسب قال أعرابي يدع إنسانا كان أكسب المعدوم  
وأعطاهم هروم وأنشأ في وصف ذئب

\* كسوب كذا المعدوم من كسب واحد \* أي مما يكسبه وحده انتهى ولفظ الكشيبي ونكسب  
بفتح أوله قال عياض وهذه الرواية أصح (قلت) قد وجهنا الأولى وهذه الراجحة ومعناها على الناس  
ما لا يجدونه عند غيرك تخفى أحسدى المفهومين ويقال كسبت إلى جلا ما لا أكسبه يعني وقيل معناه  
نكسبه المال المعدوم ونصب منه ما لا يصيب فيرك وكانت العرب تقول كسب المال لا سيما في ريش  
م كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة مخظوظا في العارة وانما يصح هذا المعنى إذا ضم إليه ما يليق به  
من أنه كان مع أفادته للمال يجوده في الجوه التي ذكر في المكرمات وقولها وتعين على فوائدها هي  
كلها بما هي لأفراد ما تقدم ولما يتقدم وفي رواية المصنف في التفسير من طريق نونس عن الزهري من  
الإياداة وتصدق الحديث وهي من أشرف الخصال وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة  
وتؤدي الأمانة وفي هذه القصة من الفوائد استعجاب نائس من زل به أمر يذكر تيسره عليه وتوحيه  
لديه وإن من زل به أمر استعجب أن يطلع عليه من يشق نهجته وصحة رأيه (( قوله فأنطلقت به )) أي  
مضت معه فإبالة له صاحبه ووقف بفتح الراء وقوله ابن عم خديجة هو نصب ابن ويكتب بالالف وهو  
بدل من ورقة أو صفة أو بيان ولا يجوز جوه فانه بصير صفة أعرابي وليس كذلك لو كتبه بغير ألف لانه  
ليرفع بين هذين (( قوله تنصر )) أي صار نصريا أو كان قد خرج هو زيدا بن عمرو بن نفيل لما كره  
عبادة الأوثان إلى الشام وغيره يأسأون من الذين فامروقه فأعجبهم دين النصرانية فتنصر وكان قتي من بني  
الربيعان على دين هيسى ولم يبدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وسلم والشارية إلى غير ذلك مما  
أفسده أهل التبديل وأما زيد بن عمرو فسماي خبيرة في المناقب إن شاء الله تعالى (( قوله فكان يكسب  
الكتاب العبراني )) فيكتب من الإنجيل بالعبرانية وفي رواية نونس ومعه ويكتب من الإنجيل بالعربية  
ولم يكن فكان يكسب الكتاب العبراني والجميع معجم لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتبة بالعبرانية فكان  
يكسب الكتاب العبراني وكان يكسب الكتاب العبراني فيمكنه من الكتابين واللسانين وقوله في الشراح  
هنا خطب فلا يرجع عليه وانما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن  
متمما أكثر من حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة فلهذا جاء في صفتها أنها جليلها صدورها قولها يابن  
عم هذا النداء على حقيقته ووقع في مسلم باعم وهو ولانه وإن كان محصيا لجواز إرادة التورية لكن القصة

فقالت له خذ بيعة كذا  
والله ما يحزنك الله أبدا  
أنك لتصل الرحمن  
وتحمل الكل ونكسب  
المعدوم وتقرى الضيف  
وتعين على فوائدها  
فأنطلقت به خديجة حتى  
أتته ورقة بن نوفل بن  
أسد بن عبد العزى ابن عم  
خديجة وكان امرأ أقدم  
تنصر في الجاهلية وكان  
يكسب الكتاب العبراني  
فيكتب من الإنجيل  
بالعبرانية ماشاء الله أن  
يكسب وكان شيئا كبيرا قد  
عمى فقالت له خذ بيعة يابن  
عم امع من ابن أخيك  
فقال له ورقة يابن أخى

لم تعدد وخبرها مضمداً لا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين فنعين الحال على الحقيقة وانما جواز ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه من كلام الراوي في وصف ورقة واختلفت الخاراج فأمكن ان تعدد وهذا الحكم بطرقي في جميع ما شبهه وقالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم اسمع من ابن أخيدلان والله عبد الله ابن عبد المطلب وورقة في عدداً لتسبب التي قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء فكان من هذه الحبيشة في دوسمته اخوته أو قالت على سبيل التوقير لسنه وفيه ارشاد الى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره مما يكون أقرب منه الى المسؤل وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة اسمع من ابن أخيدلان وأردت بذلك ان يشأ بسماع كلام النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لأبلغ في التعليم (قوله ماذا ترى) فيه حذف بدل عليه سياق الكلام وقد صرح به في دلائل النبوة لابي نعيم بسند حسن الى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال فأتت به ورقة ابن عبيد بن جراح فبأذى رأى (قوله هذا الناموس) الذي نزل الله على موسى ولكنهم مني أنزل الله وفي التفسير أنزل على البناء للمفعول وأشار بقوله هذا الى الملك الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في خبره وزله منزلة القريب اقرب ذكره والناموس صاحب السر كاجزائه المؤتمن في أحاديث الانبياء وزعم ابن نافع أن الناموس صاحب السر الخبير والجاسوس صاحب السر الشر والاول الصبي الذي عليه الجهر وورقة قد سوي بينهما وبين الهامح أحد فقهاء العرب والمرايا بالناموس صاحب السر عليه السلام وقوله على موسى ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانياً لان كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام بخلاف عيسى وكذلك التي صلى الله عليه وسلم أولان موسى يهت بالنقمة على فرعون ومن معه بخلاف عيسى وكذلك وقعت النقمة على يد النبي صلى الله عليه وسلم بفرعون هذه الامه وهو أبو جهل بن هشام ومن معه بدماء وفاته تحقيقاً للسالة لان نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتابين بخلاف عيسى فان كثيراً من اليهود ينكرون نبوته وأما ما قيل له السهي من أن ورقة كان على اعتقاد النصراني في عدم نبوة عيسى ودعواهم انه أحد الاقاييم فهو محال لا يبرج عليه في حق ورقة واشباهه من لم يدخل في التبديل ولم يأخذ من قبل على انه قد ورد عند الزبير بن كابر من طريق عبد الله ابن معاذ عن الزهري في هذه القصة ان ورقة قال ناموس عيسى والاصح ما تقدم وعبد الله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولاً أتت ابن هجر ورقة فأخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه ليا نبية ناموس عيسى الذي لا يله بنوا اسرائيل أبناءهم فلي هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى فعند اخبار خديجة له بالنقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم له قال له ناموس موسى للامانة التي قدمناها وكل صحيح والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله بالنبية فيها جاذع) كذا في رواية الاصمعي وعند الباقين بالنبية فيها جاذع بالاصح على انه خبر كان المقدرة قاله الخطابي وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى انتهوا خير لكم وقال ابن بري التقدير بالنبية جعلت فيها جاذعاً وقيل النصب على الحال اذا جعلت فيها خبر لم يتناول في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى الاستقرار قاله السهلي وغيرهما في يمد على أيام الدعوة والجاذع يقع الجيم والذال المجعوه والاصح من البهائم كما تسمى أن يكون عند ظهورها الى الاسلام شاباً ليكون أمكن لنصرته وحبها يدين سر وصفه بكونه كان كبيراً أمي (قوله اذا يخرج جثث) قال ابن مالك فيه استعمال انفي المستقبل كذا هو صحيح وغفل عنه أكثر النضاة وهو كقوله تعالى وأنتهم يوم الحسرة انقضت الامر هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير واحد وتعليق شيخنا شيخ الاسلام بان النعا لم ينفذ بل منعوا روده وأولو اعاظا هذه ذلك وقالوا في مثل هذا استعمال الصيغة الدالة على الماضي لتعق وقوعه فأنزلوه معسن لتهمة ويحوي ذلك ما ان في رواية البخاري في التبعين حين يخرج جثثهم فقلت وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ومجازهم أول ما ينبغي عليه من ان يقع المستقبل في صورة الماضي تحقيقاً أو استحضار الصورة الآتية في هذه

ماذا ترى فأخبره وسئل  
الله صلى الله عليه وسلم  
خبر ما رأى فقال له ورقة  
هذا الناموس الذي نزل  
الله على موسى بالنبية فيها  
جاذع لنبية أكون حيا  
اذ يخرج جثث قومك فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم



دون تلك مع وجوده في أفصح الكلام وكأنه أراد منع الرودود ودحاها على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال وفيه دليل على جواز قتي المستحيل إذا كان في فعل خير لان رقة تقي أن يعود شاو هو مستحيل عادة وبظهر أن القتي ليس مقصودا على بابه بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به والتوبة بقوله قصد بقية يحيى به **﴿قوله وأخرجني هم﴾** بضع الواو وتشديد الياء وقصها جمع مخرج فهم مبتدا مؤخر ومخرج خبر مقدم **﴿قوله ابن مالك واستبعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجوه لانه لا يمكن فيه سب يقتضي الإخراج لا اشتغال عليه من مكارم الأخلاق التي تقدم من خديجته وصفها وقد استدلل ابن الدقنة بمثل تلك الأوصاف على أن أب بكر لا يخرج **﴿قوله الأعودي﴾** وقد وافقون في التفسير الأاوذى فذكر رقة أن ما علة في ذلك يحسنه لهم بالاتقال عن ما لو فهم ولانه علم من الكتب انهم لا يسيبون الى ذلك وأنه بالرغم لذلك منابتهم ومعاذتهم فتنشأ العداوة من ثم وفيه دليل على أن العجب بغير الدليل على ما يجب به إذا اقتضاه المقام **﴿قوله ابن بكر كني بول﴾** أن شرطية والذي بعدها مجزوم زاد في رواية يونس في التفسير حيا ولا ينصق أن أدركت ذلك اليوم يعني يوم الإخراج **﴿قوله مؤزرا﴾** جملة أي فيا أماخذ من الأزر وهو القوة وأتذكر القزوان يكون في اللغة مؤزرا من الأزر وقال أبو شامة يحتمل أن يكون من الأزار أشار بذلك إلى تنبيهه في نصرة قال الخطل**

**﴿قوله إذا أخذوا شدوا ما زعمهم البيت﴾** بضع الين شامجة أي لم يلبث وأصل التشوب التعلق أي لم يتعلق بشئ من الأمور حتى مات وهذا بخلاف ما في السيرة لأن مصحق أن رقة كان غير بيلال وهو بعد ب ذلك بقية أنه تأخر إلى زمن الدعوة وإلى أن دخل بعض الناس في الإسلام فأنفكنا بالترجيع في الصبح أصح وان سلطانا لمجمع أمممكن أن يقال الواو في قوله وقتر الوحي ليست بترتيب فعل الراوي لم يحفظ لورقة ذكرنا بهذا في أمر من الأمور فجعل هذه القصة انتهاء أمر بالقبلة إلى عمله لا إلى ما هو الواقع وقدر الوحي عبارة عن تأخر مدته من الزمان وكان ذلك ليذهب ما كان صلى الله عليه وسلم وجده من الروع ولحصل له التشرف إلى العود فقدرى المؤلف في التعبير من طر يق معمر ما يلب على ذلك **﴿قائدة﴾** وفي تاريخ أجد بن حنبل عن الشعبي أن مدة قرة الوحي كانت ثلاث سنين وبه جزم ابن المصنف وحكي البيهقي أن مدة الرؤيا كانت سنة أشهر وعلى هذا فأبدا النبوة بالرؤيا وقمر من شهر وموله وهو ربيع الأول بعد كاله أربعين سنة وأبداه وحى البقعة وقع في رمضان وليس المراد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهي ما بين نزول أقراو بأيا المذثر عدم مجي جبريل اليه بل تأخر نزول القرآن فقط ثم واجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الامام أحمد ولفظه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرر نبوته أسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشيء لم ينزل عليه القرآن على لسانه عشر من سنة وأخرجه ابن أبي شيمة من وجه آخر مختصرا عن داود بلفظ بعث لأربعين وكل به أسرافيل ثلاث سنين ثم وكل به جبريل فعلى هذا فخصم هذا المرسل أن ثبت الجميع بين القرتين في قدر أقامته بمكة بعد البعثة فقد قيل ثلاث عشرة وقيل عشرة ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة والله أعلم وقد حكى ابن التين هذه القصة لكن وقع عنده مكائيل بل أسرافيل وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال لم يقرن به من الملائكة إلا جبريل انتهى ولا يخفى ما فيه فإن المثبت مقدم على النافي إلا أن صحب النافي دليل نفيه فيقدم والله أعلم وأخذ السهيلي هذه الرواية فجمعها المختلف في مكته صلى الله عليه وسلم عكفا قاله جاني بعض الروايات المستندة أن مدة الفترة سنتين ونصفا وفي رواية أخرى أن مدته إلى وأبسة أشهر فمن قال مكث عشرين سنة حذف مدة الرؤيا والفترة ومن قال ثلاث عشرة أصافهما وهذا الذي اعتمد السهيلي من الاحتجاج بمرسل الشعبي لا يثبت وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكرة كانت أياما وسبعا في مري بذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى **﴿قوله قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة﴾** إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ما سبق كأنه قال أخبرني هو وبكلا وأخبرني أبو سلمة بكذا وأبو سلمة

أخرجني هم قال نعم بلأت رجل قط بمثل ما جئت به العسودى وأن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً ثم بنسب ورفقة أن توفي وقتر الوحي قال ابن شهاب وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي فقال في حديثه يئسا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً من السماء فرفعت بصري فإذا الملائكة التي جاني بحسراتي على كرمي بين السماء والأرض

هو ابن عبد الرحمن بن عوف وأخطأ من زعم ان هذا معلق وان كانت صورته صورة التعليق ولولم يكن في ذلك الاثبات الواو اعطاه فانهما القلي تقدم شيء عطفته وقد تقدم قولهم ان شهاب بن هريرة فساق الحديث الى آخره ثم قال قال ابن شهاب أي بالسند المذكور وأخبرني أو سلة بخبر آخر وهو كذا ودل قوله عن قرة الوحي وقوله الملك الذي جاني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن أقرأ ولما خلت رواية يحيى بن أي كثيرا لا آتية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الامر فخر من جزم بان يا أيها المدثر أول ما نزل ورأيه الزهري هذه العبارة ترفع هذا الاشكال وسباق ابط القول في ذلك في تفسير سورة أقرأ ((قوله فوجئت منه)) بضم الراء وكسر العين وللأصلي بفتح الراء وضم العين أي فوجئت على قبيصة بقيت معه من الفرع الأول ثم زالت بالتدريج ((قوله فقلت زملوني زملوني)) وفي رواية الأصلي وكبر على زملوني مرة واحدة وفي رواية فونس في التفسير فقلت دثروني فزلت يا أيها المدثر ثم فأنذر أي جذروني العذاب من ثم يؤمن بل هو وبل فكبر أي عظم وبل فظهر رأي من التجاسة وقيل الثياب النفس وتطهيرها اجتناب التفاصيل والزجرها الاوتان كسأني من تفسير الرازي عند المؤلف في التفسير والجزئي اللغة العذاب يسمى الاوتان مثل جزا الانهاسية ((قوله سمى الوحي)) أي جاء كثيرا وفيه مطابقة لتسميه عن تأخره بالفتور واذ لم ينه الى انقطاع كل ذي وصف بالشد وهو البرد ((قوله وتتابع)) تأ كيد مضوى ويحمل أن يراد بهي قوى وتتابع كذا وقد وقع في رواية الكشي بن (٣) وأبي الوقت وقواتر والتواتر هي الشيء يتلو بعضه بعضا من غير تحلل ((تنبه)) خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ثم جابر بالاسناد المذكور وهذا في رواية بعد قوله تابع قال مرة يعني بالسند المذكور وايه وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت خديجة يقاتم نصب لاهض فيه ولا نصب قال البخاري يعني نصب المألوف (قلت) وسأني عن زيد لهذا في مناقب خديجة ان شاء الله تعالى ((قوله تابعه)) الغدير يعود على يحيى بن بكر ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف قصة معوي وفيه من الاطائف قوله من الزهري سمعت عروة ((قوله وأبو صالح)) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد أكثر البخاري عنه من العلقات وعلق من الليث جملة كثيرة من افراد أبي صالح عنه ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجهما يعقوب بن سفيان من تاريخه عنه ومقرأ بن يحيى بن بكر وهو ممن زعم كاله ماطي أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحارثي فإنه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث ((قوله وتابعه هلال بن رداد)) بدلين مهملة في الأولى مثقلة وحديثه في الزهريات للذهبي ((قوله وقال يونس)) يعني ابن زيد الأيلي ومعه رهاوب راشد (بوادره) يعني ان يونس ومعهما ورواية هذا الحديث عن الزهري فوافقا قبله عليه الانعاما لا يدل قوله ترجع فواده ترجع فواده وبوادر جمع بادرة وهي اللبسة التي بين المنكب والعتق تضطرب عند فرح الانسان قال واثنان مستويان في أصل المعنى لان كلا منهما جادل على الفرع وقد ثبتا في رواية يونس ومعه من الخلفاء لرواية عقيل غير هدف في أثناء السباق والله الموفق وسيأتي فيه شرح هذا الحديث في تفسير سورة أقرأ باسم ربك ان شاء الله تعالى ((قوله حدثنا موسى بن اسمعيل)) هو أبو سلة التبوذي وكان من حفاظ المصريين ((قوله حدثنا أبو هوانة)) هو الواضح من عبد الله البكري مولاهم البصري كان كتابه في غاية الاتقان وموسى بن أبي هانسة لا يعرف اسم أبيه وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ((قوله كان مما يعالج)) المعالجة محاولة الشيء بمشق أي كان العلاج ناشئا من تخير الشفتين أي مسددا للعلاج منه أو ما هو سولة وأطلقت على من يعقل مجافا هكذا قرره الكرماني وفيه نظرا لان الشدة حاصلة قبل التحرك والصواب ما قاله ثابت السمرقاني ان المراد كان كثيرا ما شغل ذلك ورودهما في هذا كثير ومنه حديث ال ويا كان مما يقول لاصحابه من رأي متكرر ورواهه قول الشاعر

واللهما تضرب الكباش ضربة \* علي وجهه يلقي اللسان من الفم

فوجئت منه فوجئت  
فقلت زملوني زملوني فانزل  
الله عز وجل يا أيها المدثر  
قم فأنذر الى قوله والجز  
فاجبر سمى الوحي وقواتر  
تابعه عبد الله بن يوسف  
وأبو صالح وتابعه هلال بن  
رداد عن الزهري وقال  
يونس ومعهما روادره  
حدثنا موسى بن اسمعيل  
قال حدثنا أبو هوانة قال  
حدثنا موسى بن أبي هانسة  
قال حدثنا سعيد بن جبير  
عن ابن عباس في قصده  
تعالى لا تحمرك بلسانك  
أرجلك قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يعالج من التنزيل شدة  
وكان مما يصرك شفتيه

(٣) قوله وقد وقع في رواية  
الكشي بن أي ورواه  
أبو هوانة كما علم ذلك من  
شرح الفسطلاني اهـ  
معجمه

(قلت) وأريد أن واية المصنف في التفسير من طريق جرير بن حريز عن موسى بن أبي عائشة ولفظها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نزل جبريل بالوحي فكان يجأرك به لسانه وشفتيه فأنى بهذا اللفظ مجرداً عن تقديم العلاج الذي ذكره الكرماني فظهر مقال ثابت وجهه ما كان غيراً من أذا وقع بعدهما ما كانت بمعنى وعابو على القليل والكثير وفي كلام سيبويه مراراً من هذا ما نقله قوله أعلم أنهم مجأرجدون كذا والله أعلم ومنه حديث البراء كذا إذا سلمنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم مجأرجب أن تكون عينه من الحديث ومن حديث سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم الصبح مجأرجل ليلجأ به من رأى منكروياً (قوله فقال ابن عباس فأنزركهما) جملة معترضة بالفاء فائدة هذا زيادة البيان في الوصف على القولين وعبر في الأول بقوله كان يجأركهما وفي الثاني برأيت لأن ابن عباس لم ير النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لأن سورة الفصحة مكينة بانقلاب الظاهر أن نزل هذه الآيات كانت في أول الأمر وإلى هذا جمع الجازي في إيراد هذا الحديث في بدء الوحي ولم يكن ابن عباس آنذاك ولدانه ولا قبل الهجرة بثلاث سنين لكن يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك بعد بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي صلى الله عليه وسلم والاول هو الصواب فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي قال حدثنا أبو هريرة بسنده وأما معبد بن جبير في ذلك من ابن عباس بالانزعاع (قوله فأنزركهما) وقوله فأنزل الله لا تحرك به لساننا لأننا في بينهما لا نحر بهما الشفتين بالكلام المشتمل على الحرف وإلى لا ينطق بهما إلا اللسان يلزم منه تحريكه باللسان أو أكتفى بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذ الأصل حركته فكأنهم وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك وقد مضى أن في رواية جرير في التفسير يحرك به لسانه وشفتيه فجمع بينهما وكان النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الأمر إذ لقن القرآن نازح جرير القراءة ولم يصبر حتى يقهها سارعة إلى الحفظ فلا تلبثت منه شيء قاله الحسن وغيره وفي رواية للترمذي يحرك به لسانه ويد أن يحفظه لساناً بهل يقرأه ليعظه ولأن في حاتم بناتي أوله يحرك به شفتيه خفية أن ينسأ أوله قد قبل أن يفرغ من آخره وفي رواية الطبري عن الشعبي يحمل بكلامه من حبه أباه وكذا الأمرين مراد ولأننا في بن حنبله أباه والشدّة التي تحققت في ذلك فاعلم بأن ينسأ حتى يقفه إليه وجهه وعبداناً آمن من نقلته معه الشبان أو غيره ونحوه قوله تعالى ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى اليأس وحيه أي بالقراءة (قوله جعله كصدرك) كذا في أكثر آيات وفيه استناد الجمع إلى الصدور لما جاء في قوله أن يبع البقل أي أنب الله في البيع البقل والملا في ذلك التبيين أو لتعميل وفي رواية كرهه والجري جعله كصدرك وهو موضع الدلو وهذا من تفسير ابن عباس وقال في تفسيره فأنسأ في ما يقع وأنت في تفسيره بيناه أي علمنا أن قراءه ويحتمل أن يراد بالبيان بيان الجملة وتوضيح مشكله فيفسد على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو المعنى في الأصول والكلام في تفسير الآيات المذكورة أعرضه إلى كتاب التفسير فهو موضعه والله أعلم (قوله حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان المروزي نافع الله هو ابن المبارك أنابونس هو ابن زيد الأبل (قوله أنابونس ومعمر بنحوه) أي أن عبد الله بن المبارك حدث به عبدان بن أنابونس رحدثه حدث به بشر بن معبد بن أنابونس ومعمر بن أنابونس وأما اللفظ فمن أنابونس وأما المعنى فمن معمر (قوله عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عثمان بن مسعود لا في الحديث الذي بعده (قوله أجود أناس) ينسب أجوداً لأخا خبر كان قد قدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعد هوان كانت لا تتعلق بالقرآن على سبيل الاحتراز من مفهوم ما بعد ما يعنى أجود الناس أكثر الناس جوداً وأجود الأجرم وهو من الصغبات المجردة وقد أخرج الترمذي من حديث سعد بن عبد الله أن الجواد يحب أجود الحديث وفي حديث أنس رضي الله أجود ولد أجودهم يعني رجل من علمائهم عمله ورجل جاد بنفسه في سبيل الله وفي مسنده مقال وعسياً في الصبح من وجه آخر عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أجمع الناس أجود الناس أجوداً (قوله وكان أجود ما يكون) هو برف أجود هكذا في أكثر آيات وأجوداً

كان وخبره محدثون وهو نحو أخطب ما يكون الأمر في يوم الجمعة أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو ما يكون وما مصدرية وخبره في رمضان والتقدير أجوداً كإن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان وإلى هذا أخرج البخاري في تبيينه في كتاب الصيام أذ قال باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان وفي رواية الأصلي أجود بالنصب على أنه خبر كان وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها وأجيب بجعل اسم كان ضميراً للنبي صلى الله عليه وسلم وأجود خبرها والتقدير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره قال النووي الرغ أشهر والنصب جائز وقد كراهه سأل ابن مالك عنه فخرج الرغ من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه فوارد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يرجع على النصب (قلت) ويرجع الرفع وروداً بدون كان عند المؤلف في الصوم ((قوله في دارسه القرآن)) قيل الحكمة فيه أن مدارسه القرآن تجدده العهد بذكره في النفس والغنى سبب الجود والجود في الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي وهو أهمل أن صدقة وأيضاً في رمضان موسم الخيرات لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره فكان النبي صلى الله عليه وسلم يؤتمن بها سنة الله في عباده فيجمع مآثر من الوقت والمنزول به والنازل والمذاكر فيحصل المزيد في الجود والعلم عند الله تعالى ((قوله فليارسول الله صلى الله عليه وسلم)) الفاء السببية واللام للابتداء وزيدت على المبتدأ تأكيداً وهي جواب قسم مقدر والموسلة أي المطلقة يعني انتهى إلى السرايع بأجود أسرع من الريح وغير المرسل إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة وإلى عموم النفع بعبادته كتمام الريح المرسله جميع ما تهب عليه ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث لاستلزام الألفاظ وتثبت هذه الزيادة في الصحيح من حديث جابر مأسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فقال لأقول التوروي في الحديث فوائد منها الحديث على الجود في كل وقت ومنها زيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل المصالح وفيه زيارة الصالحين وأهل الخير وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكرهه واستصحاب الأثر من القراءة في رمضان وصحواً أفضل من سواها إذا كان أذلو كان الذكر أفضل أو سواها بالفعلاء فإن قيل المقصود تجويد الحفظ قلنا الحفظ كان حاصله وإن زادت فيه يحصل ببعض الجاهل وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالأمثلة (قلت) وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان لأن نزوله إلى السماء بالذات واحدة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس فكان جبريل يعاذه في كل سنة فيعارضه بمنازل عليه من رمضان إلى رمضان فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به منين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها يومئذ يحجب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب والله أعلم بالصواب ((قوله قال حدثنا أبو الجهم)) في رواية الأصلي وكوفي حدثنا الحكم بن نافع وهو هو أو أنا شعيب هو ابن أبي جزة دننا والجمع وهو من أئيات أصحاب الزهري ((قوله أن أباسفيان)) هو صفير بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ((قوله هرقل)) هو ملك الروم وهرقل اسمه وهو يكسر الميم ويقع الألف وسكون القاف ولفظه فيضمير كالمقلب ملك الفرس كسرى وضوء ((قوله في ركب)) جمع ركب كعقب وصاحب وهم أولو الأبل العشرة فأنفقها والمعنى أوّل إلى أبي سفيان حال كونه في جلة الركب وذلك لأنه كان كبيرهم فلهم هذا الخصصة وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً رواه الحاكم في الأئيل ولابن السكن نحو من عشرين ومنهم المغيرة بن شعبة في مصنف ابن أبي شيبة يستعمل سل وفيه نظر لأنه كان إذا ذاك مسلماً ويحتمل أن يكون رجع حينئذ في قصير ثم قدم المدينة مسلماً وقد وقع ذكره أيضاً في آخر كتاب السير لابي إسحق الفزاري وكتاب الأموال لابي عبيد بن طريق سعيد بن المسيب قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقد حضر الحديث وفيه فلما قرأ قصير الكتاب قال هذا كتاب لم أسمع مثله ودعا أباسفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة وكانا تاجرين هنالك فقال عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قوله وكانوا تجاراً)) يضم التاء وتشديد الجيم أو كسرهما والتخفيف جمع تاجر ((قوله في المدة)) هي مدة الصلح بالحديبية وسببني شرحه في المغازي وكانت في سنة

في دارسه القرآن  
فلما قرأ رسول الله أجود بالخبر  
من الريح المرسله  
حدثنا أبو الجهم حدثنا  
الحكم بن نافع قال أخبرنا  
شعيب بن الزهرى قال  
أخبرني عبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة مسعود أن  
عبد الله بن عباس أخبره  
أن أباسفيان بن حرب  
أخبره أن هرقل أرسل  
اليه في ركب من فرس  
وكانوا تجاراً بالشام في  
المدة التي كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
ما فيها أباسفيان وكفار  
قريب

ست وكانت مدتها عشرين سنة في السيرة وآخره أبو داود من حديث ابن عمر ولا في نعيم في مسند عبد الله  
ابن ديار كانت أربع سنين وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک والاول أشهر لكنهم بقصوا  
فزارهم سنة ثمان وفتح مكة وكفار قرش بالنصب مفعول معه (قوله فأتوه) تقدیره أرسل إليهم في طلب  
التيان الركب بخلاف الرسول يطلب أتيهم فأتوه كقوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانحدرت أي ضرب  
فانحدرت ووقع عندنا وأتوا في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام وفي رواية لا في نعيم في الدلائل  
نعيين الموضع وهو غزوة قال وكانت وجهه متغيرهم وكذا رواه ابن اسحق في المنازلة عن الزهري و زاد في أوله  
عن أبي سفيان قال كنا قوماً تجاراً وكانت الحرب قد حصبنا فلما كانت الهدنة خرجت تاجر إلى الشام مع رطل  
من تمر يشره والله أعلم بمكة امرأة ولا رجلاً إلا وقد جئني بضاعة فذكره فقال هل رطل واحد شرطته  
مقلب الشام ظهر البطن حتى تأتي برجل من قوم هذا أسأله عن شأنه فقال في أصحابي بغزة إذ هم علينا  
فسأقنا جميعاً (قوله يا بليلة) بهمة مكسورة بعدها يا أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم يا أخيرة ثم ألف  
مهموزة تحكي البكري فيها القصر ويقال لها أيضاً الباجدق الباء الأولى وسكون اللام حكاه البكري روى  
التنوير مثله لكن يتقدم الباء على اللام واستغفريه قبل معناه بيت الله وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما  
كشف الله عنه جنود فارس مشى من حصن إلى البلاء شكر الله زاد ابن اسحق عن الزهري أن كان تسببه البسط  
ووضع عليها الرماحين فمشى عليها ونحوه لا حدم من حديث ابن أخي الزهري عن عمه وكان سبب ذلك ما رواه  
الطبري وابن عبد الحكم من طرق متعددة ملخصة أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل فغزوا كثيراً من  
بلادهم ثم سبوا كسرى إليه فزاد قتله وتوبه غيره فاطلع أميره على ذلك فباطل هرقل واصطلم معه على  
كسرى وأخذه من عنده بجند وفارس فمشى هرقل إلى بيت المقدس شكر الله تعالى على ذلك وأسم الأمير المذکور  
شهر راز وأسم القير الذي أود كسرى تأميره قرحان (قوله فزارهم في مجلسه) أي في حال كونه في مجلسه  
وللمصنف في الجهاد فادخلنا عليه فآذاهو جالس في مجلس ملكه وعليه التاج (قوله وحوله) بالنصب لانه  
خلف مكان (قوله عظماء) جمع عظيم ولأن السكندر فادخلنا عليه وعنده بطارقته والقبسبون واليهان  
والروم من يولد لهم بن اسحق بن ابراهيم عليه السلام على الأصح ودخل فيهم ما أتوا من العرب من  
تنوخ وبراو وبلغ وغيرهم من غسان فكانوا أسكناً بالشام فلما أجلاهم المسلمون عندها دخلوا بلاد الروم  
فاستوطنوها فاختلطت أسماهم (قوله ثم دعاهم ودعا ترجانه) وللمصنف في ترجان مقتضاه أنه أمر  
باحتضارهم فلما حضروا استندناهم لانه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فيقول على هذا ولم يشع تكرار ذلك إلا في هذه  
الرواية والترجان فتح التاء المشناة وضم الجيم ووجه التنوير في شرح مسلم ويجوز ضم التاء اتباعاً ويجوز  
فتح الجيم مع فتح أوله حكاه الجوهرى ولم يصحوا بالياء وهي ضم أوله وفتح الجيم وفي رواية الأصلي وغيره  
بترجانه يعني أرسل إليه رسولا أحضره معه والترجان المعبر عن لغة بلغة وهو معرب وقيل عربي (قوله  
فقال أيكم أقرب نسباً) أي قال الترجان على لسان هرقل (قوله في هذا الرجل) زاد ابن السكندر الذي خرج  
بارض العرب يزعم أنه نبى (قوله قلت أنا أقرب بهم نسباً) وفي رواية ابن السكندر فقالوا هذا الذي بناه نسباً هو  
ابن عمه أخى أميه وإنما كان أبو سفيان أقرب لاه من بنى عبد مناف وقد أفضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله  
قال ما قرأت في شيء قلت هو ابن عمي قال أبو سفيان ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيري اه وبعد  
مناف الاب الرابع للنبى صلى الله عليه وسلم وكذا الإبي سفيان وأطلق عليه ابن عمه لانه نزل كلاً منهما منزلة  
جده فبعد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف وعلى هذا فقيماً أطلق  
في رواية ابن السكندر تجوز وإنما خص هرقل الأقرب لانه أحرى بالاطلاع على أموره ظاهره وأبناؤه أكثر  
من غيره ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه بخلاف الأقرب وظاهر ذلك في سؤاله بعد ذلك كيف نسب به  
فيكم وقوله بهذا الرجل فمن أقرب معنى لموصل فعداء بالياء وقوله في رواية مسلم من هذا الرجل وهو على  
الأصل وقوله الذي يزعم في رواية ابن اسحق عن الزهري يدعى زعم قال الجوهرى يعني قال وحكاه أيضاً

فأتوه وهو يا بليلة فدعاهم  
في مجلسه وحوله عظماء  
الروم ثم دعاهم ودعا  
ترجانه فقال أيكم  
أقرب نسباً بهذا الرجل  
الذي يزعم أنه نبى فقال  
أبو سفيان قلت أنا أقرب بهم  
نسباً قال أدوه معنى  
وقرأوا أصحابه

فاجعلوه عند ظهوره (أي التلا بفتح الهمزة) بالكلية ان يواجهوه بالكذب ان كذب وقد صرح بذلك الواقدي وقوله  
 ان كذبتني يتصرف المذلل الى ان نقل الى الكذب (قوله قال) أي أبو سفيان وسقط لفظ قال من رواية  
 كريمة وأبى الوقت فأشكل ظاهره وبأنيابها يزول الاشكال (قوله فوالله لولا الحياء من ان يأتوا) أي  
 ينقلوا الكذب بالكذب عليه ولا يصلي عنه أي عن الاخبار بحاله وفيه دليل على انهم كانوا يستقبلون  
 الكذب املا لا خدعاً من الشرع السابق أو بالعرف وفي قوله يأتوا ودون قوله يكذبوا دليل على انه كان واقعاً  
 منهم بدم التكذيب ان لو كذب لا شترأ بهم معه في عداوة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه ترك ذلك استحياء  
 وأخذه من أن يصدقوا بذلك بعد ان رجعوا وخبر عندهم ما سمعوا ذلك كذاباً وفي رواية ابن اسحق التبرع  
 بذلك ولفظه فوالله لقد كذبت ما ردوا على ولكني كنت امر أسيداً أنكرهم عن الكذب وعلت أن أيسر  
 ما في ذلك ان أنا كذبت ان يحفظوا ذلك هي ثم يصدقوا به فلم يكذبوا ذابن اسحق في روايته قال أبو سفيان  
 فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الا فقه بنى هرقل (قوله كان أول) هو بالتصديق  
 الخبر وبه جات الرواية ويجوز رفعه على الاسمية (قوله كيف نسبته فيكم) أي محال ان ينسب فيكم أحو  
 من أسرفكم أم لا فقال هو فينا ونسب فالتنوين فيه للتعميم أو أشكل مذهبي بعض الشاكرين ومثلاً  
 وجهه (قوله فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله) ولكنكم سمعتموه والاصلي بدل قبله مثله فقوله منكم  
 أي من قومكم يعني قرشاً والعرب وسفاداً منه ان الشافعي به لانه لم يرد الخطابين فقط وكذا قوله فهل  
 قالتموه وقوله بماذا أمركم واستعمله قط بغیر اداة التي وهو نادر ومنه قول عمر صلينا أكرماً كذا قط وأمنه  
 ركعتين ويحتمل أن يقال ان التي مضمرة فيه كأنه قال هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط (قوله فهل  
 كان من آبائه من) ولكن ربه والاصلي وأبى الوقت ياد من الجارية ولان عساكر بضع من ذلك فهل  
 ماض والجارية أخرج إسحق طها من رواية أبي ذر والمعنى في الثلاثة واحد (قوله فاشرف الناس تبعوه)  
 فيه اسقاط همة الاستفهام وهو قليل وقد ثبت المصنف في التفسير ولفظه أتبعه اشرف الناس والمراد  
 بالاشراف هنا أهل الفتوة والتكبر منهم لكل شريف حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما ممن أسلم  
 قبل هذا السؤال ووقع في رواية ابن اسحق تبعه من الشافعية والمساكين فامازوا والانساب والشراف فما  
 تبعه منهم أحد وهو محمول على الاكثرا لاجل (قوله مضطه) بضم أوله وقصه وأخرج هذا من اوند مكرها  
 أو لاسقط الدين الاسلام بل رغبة في غيره كخط نصاني كراقرع ابي عبد الله بن جهمش (قوله هل كنتم تهمونه  
 بالكذب) أي على الناس واعلم عدل الى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب فقرر بالهثم  
 على صدقه لان التهمة اذا انتفى انتفى سبها وهذا عقبه بالسؤال عن الفسار (قوله ولم تكني كلمة أدخل  
 فيها شيئاً) أي انتقصه به على أن التنقيص هنا أمر نسبي وذلك ان من يقطع بعدم صدقه أرفع رتبة بمن  
 يجوز وقوع ذلك منه في الجملة وقد كان معروفاً عندهم بالاستقامة من عادته أنه لا يذنب ولما كان الامر مضياً  
 لانه مستحيل أن أبو سفيان ان ينسب في ذلك الى الكذب ولهذا زوده بالتردد من ثم لم يردج هرقل على  
 هذا القدر منه وقد صرح ابن اسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله قال فوالله ما التفت اليها حتى ووقع في  
 روايته أبي الاسود عن عمرو بن سنان عن أبي سفيان الى الشام قد كرا الحديث ان قال قال أبو سفيان هي  
 سائر كذاب فقال هرقل اني لا أريد شتمه ولكن كيف نسبته ان قال فهل يذنب اذا عاها قال لا الا ان يذنب  
 في حديثه هذه فقال وما يخاف من هذه فقال ان قومي أمداً وحلفاء عم على حلفائه قال ان كنتم يدعون فأنتم  
 أعذر (قوله مجال) بكسر أوله أي ثوب والسجود اللؤلؤ والحرب اسم جنس ولهذا جعل خبره اسم جمع  
 ونبال أي يصيب فيكاهه شبه المحاربين المستقيمين يستقي هذا دلوا وهذا دلوا وأشار أبو سفيان بذلك الى  
 ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد وقد صرح بذلك أبو سفيان بهم أحد في قوله يوم يوم مجل والحرب  
 مجال ولم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث أوس بن

حذيفة الثقفى لما كان يحدث وقد تقيف أخرجه ابن ماجه وغيره ووقع في مرسل عروة قال أو سفيان  
 غلبنا عه يوم بدر وأنا غائب ثم غفر وتوفي بيومهم بمقر البطون وجده الآذان وأشار بذلك في يوم أحد  
 ((قوله عباد يا امرئ)) يدل على ان الرسول من شأنه أن يأمر قومه ((قوله يقول ابي عبد الله وحده)) فيه  
 ان لا تأمر صيغة معروفة لا تأمر بقوله ابي عبد الله في جواب ما يأمركم وهو من أحسن الأدلة في هذه  
 المسئلة لان آبا سفيان من أهل اللسان وكذلك الراوي عنه ابن عباس بل هو من أفصحهم وقد رآه عنده  
 مقراله ((قوله ولا تشركوا به شيئاً)) وسقط من رواية المسني الوار فيكون تأكيده لقوله وحده ((قوله))  
 واتركوا ما يقول آباءكم هي كلمة جامعة لتترك ما كانوا عليه في الجاهلية وانما ذكر آباءه تبييناً في عذرهم  
 في مخالفتهم له لان الآباء قدوة عند الضعيفين أي عبيدة الاوثان والنصارى ((قوله ويا امرئ بالصلاة  
 والصدق)) والله صنف في رواية الصدقة بدل الصدق وبجها شيخنا شيخ الاسلام ويغيره ارباب المؤلف  
 في التفسير بل كاه واقران الصلاة بالزكاة معادى الشرع ويرجى بها ايضاً ما تقدم من أنهم كانوا يستغيثون  
 الكذب فذكر ما لم يأفوه أولى (قلت) وفي الجملة ليس الامر بذلك مجتمعاً كما في امرهم بقاء المهمل واداء  
 الامانة وقد كان من تأليف هؤلاء فقلنا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي زرعة عن شيخه الكشي  
 والسر سفيان قال بالصلاة والصدق والصدقة في قوله يا امرئ يا بعد قوله يقول ابي عبد الله إشارة الى ان المفارقة  
 بين الامرين لم يترتب على مخالفتها ان يخالف الا في كل واحد من قبل الاول خاص ((قوله وكذلك))  
 الرسول تبعاً في نسب قومه ((الظاهر ان اخبار هرقل بذلك بالجزم كان من العلم المقرر عنده في الكتب  
 السابقة)) ((قوله لقتل رجل نامى يقول)) كذا الكشي معني وغيره يأمر بتقديم الياء المنة من تحتها  
 لم يقل هرقل فقلت الا في هذا وفي قوله هل كان من آباءه من ملك لان هذين المقامين مقام فكر ونظر  
 بخلاف غيرهما من الاسئلة فانها مقام نقل ((قوله فذكرت ان ضعفاءهم اتبعوه)) هو جمعي قول أبي  
 سفيان ضعفاءهم ومثل ذلك يسامع لفتح المعنى وقول هرقل وهم اتباع الرسول معناه ان اتباع الرسول  
 في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أمر واهل الشقاق يتباوحدوا كما في جهل وأشعيه  
 الى أن أهلهم الله تعالى وانفذ بعد حين من أراد مساعده منهم ((قوله وكذلك الايمان)) أي أمر الايمان  
 لانه يظهر في رايه الى زيادته حتى يتم بالامور المعترضة فيه من صلاة وكافة وصيام وغيرها ولهذا زلت  
 في آخره في النبي صلى الله عليه وسلم اليوم أكلت لكم دينكم وأقمتم عليكم نعمتي ومنه وبأى الله الا ان  
 يتم فوره وكذا جرى لاتباع النبي صلى الله عليه وسلم لم يزلوا في زيادته حتى كل جسم ما أراد الله من اظهار  
 دينه ونعمته فله الحمد والمنة ((قوله حين يخاطب بشاشة القلوب)) كذا روي بالنصب على المفعولية  
 والقول مضاف إلى يخاطب الايمان انشراح الصدور وروي بشاشته القلوب بالضم وتغلب مفعول أي  
 يخاطب بشاشة الايمان وهو شرحه القلوب التي يدخل فيها زاد المصنف في الايمان لا يسطه أحد كما تقدم  
 وزاد ابن السكيت في روايته في جميع العصابة بزيادة بها وفرحاً وفي رواية ابن اسحق وكذلك حلالة الايمان  
 لا تدخل قليلاً فقرر منه ((قوله وكذلك الرسل لا تغدر)) لانها لا تطلب حظ الدنيا الذي لا يلبى طالبه بالقدر  
 بخلاف من طالب الآخرة ولم يرج هرقل على الدمية التي دسها أو سفيان كما تقدم وسقط من هذه  
 الرواية اراد تقرر المسؤال العاشر والذي بعده وجوابه وقد ثبت الجميع في رواية المؤلف التي في الجهاد  
 وسماي الكلام عليه ثم ان شاء الله تعالى ((قائدة)) قال المازني هذه الاشياء التي سأل عنها هرقل ليست  
 قاطعة على النبوة الا انه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لانه قال بعد ذلك قد كنت أعلم  
 أنه خارج ولم أكن أعلم أنه منكم وما أوردناه احتمالاً لا جزم به ابن بطال وهو ظاهر ((قوله فذكرت ان يا امرئكم))  
 ذكر ذلك بالانقضاء لانه ليس في كلامي آبا سفيان ذكر الامر بل صيغته وقوله فيها عن عبادة الاوثان  
 مستفاد من قوله ولا تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول آباءكم لان مقولهم الامر بعبادة الاوثان ((قوله))

الاوثان ويا امرئكم بالصلاة والصدق والوفاء فان كان ما تقول حقاً فصيلك موضع قدسي هاتين وقد كنت أعلم أن خارج لم أكن أعلم أنه منكم فلو اني أعلم أني

أخلص) يضم اللام أى أصل يقال خلس إلى كذا أى وصل (قوله تجشمت) بالجيم والشين المججمة أى تكلفت الوصول إليه وهذا يدل على أنه كان يصدق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم واستقاد ذلك بانجر به كفى قصة ضغاط الذي أظهر لهم إسلامه فقتلوه والطبراني من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية في هذه القصة مختصرا فقال قصصا عرف أنه كذلك ولكن لا يستطيع أن أقول أن فعلت ذهب ملكي وقتلني إلى وموتى من سبل ابن اسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال ويحك والله أنى لا علم أنه نبى من سبل ولكنى أخاف إلى رمى على نفسه ولولا ذلك لأبتهه ولكن لو فطن هرقل لقوله صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي أرسل إليه أسلم تسليم رجل الجزاء على جموعه في الدنيا والآخرة أصلوا أسلم من كل ما يخافه ولكن التوفيق بيد الله تعالى وقوله تسلمت عن قدمه مبالغة في العبودية لله والخدمة زاد عبد الله بن شداد عن أبي سفيان لو علمت أنه هو لمشت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه وهى يدل على أنه كان يثق عنده بعض شئ وزاد فيها وقد رأيت جبهة تتأد عروقا من كرب الحقيقة يعنى لما قرئ عليه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم رقى اقتصاره على ذكر غسل القدمين شأوا منه أنى أنه لا يطلب منه إذا وصل إليه سالما ولا به ولا منصبا وإنما يطلب ما يحصل له به البركة وقوله وليسلمن ملكه ما نهت دوى أى بيت المقدس وكفى بذلك لأنه موضع استقراره أو أراد الشام كله لأن دار ملكته كانت حصن ومعاوى أن هرقل أثر ملكه على الأيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين في غزوة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون السنتين في معازى ابن اسحق وبلغ المسلمين لما رزوا معان من أرض الشام أن هرقل زل في مائكة ألف من المشركين تخشى كيفية الوقعة وكذا روى ابن جبان في صحيحه عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه أيا من نبول يدعوهم وأنه قارب الإجابة لم يجب ذلك على استمراره على الكفر لكن يحمى مع ذلك أنه كان يفرح الأيمان ويسلم هذه المعاصى ما رعاة الملك وخوفهم أن يقتله قومه إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من نبول إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب بل هو على نصرانيته وفي كتاب الأموال لآبى عبيد بن مسعود صحيح من سبل بكر بن عبد الله المزني نحو وظفظة فقال كذب عبد الله ليس بعلم فسلمى هذا الاطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن أى أظهر التصديق لكنه لم يسفر عليه ويعلم بمقتضاه بل صبح جلعه آثار القافية على الباقية والله الموفق (قوله ثم دعا) أى من وكل ذلك إليه ولهذا أدى إلى الكتاب بالباو الله أعلم (قوله دحية) بكسر الدال وفتحها قصها لغتان ويقال أنه الرئيس بلغة أهل اليمن وهوا بن خليفة الكلابى يحكى جليل كان أحسن الناس وجها وأسلم قد عابو به النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية بكتابه إلى هرقل وكان وصوله إلى هرقل في الحرم سنة سبع فله الواقدى ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب إلى هرقل كان سنة خمس والأول أثبت بل هذا خطأ تصريح أبى سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقا وميثاق دحية في خلافة معاوية وبهرى يضم أوله القصر مدينة بين المدينة ومثقى وقيل هو حوران وعظيمها هو الحرب بن أبى شعرة القسائى وفي العصابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل مع عدلى من حاتم وكان عدلى أذناك نصرا نيا فوصل به هو دحية معا وكان وفاة الحرب المذكور عام الفتح (قوله من محمد) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور بل حتى فيه الخاص إجماع العصابة الحقائبات الخلاف وفيه أن من اتقى لا تبدأ الغاية تأتى من غير الإيمان والمكان كذا قاله أبو حيان والظاهر أنها أيضا تفخر عن ذلك لكن باركتاب مجاز زاد في حديث دحية وعنده ابن أخيه أحرار زوى سبط الرأس وفيه لما قرأ الكتاب سخر فقال لا تقرأه أنه بدأ بنفسه فقال قصصا تقرأه فقرأه وقد ذكر الزباني مسنده عن دحية الكلابى أنه هو ناوول الكتاب ليقصر ولفظه يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابه إلى قصير فاعطيه الكتاب (قوله عظيم الروم) فيه عدول عن ذكره بالملك والأماه لأنه موزون بحكم الإسلام لكنه لم يخه من أكرام لمصلحة أن تألف وفي حديث دحية أن ابن أخى قصير أنكرا أيضا كونه

أخلص إليه تجشمت  
لقد هو لو كنت هندسه  
لغسلت عن قدميه ثم دعا  
بكتاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الذي  
بث به دحية إلى عظيم  
بهرى قد فقه إلى هرقل  
فقرأه فاذا فيه بسم الله  
الرحمن الرحيم من محمد  
عبد الله ورسوله إلى هرقل  
عظيم الروم

قوله وقال الكرماني هي  
هنا اما ابتداء الخ كذا في  
المنع التي بأيدى شارفها  
سقط ظاهر ولعل الأصل  
والله أعلم هي هنا للتصنيف  
والشكر بأما الابتداء ما الخ  
أو نحو ذلك تأمل وسحر  
اه صححه



لم يقل ملكا روم **﴿قوله سلام على من اتبع الهدى﴾** في رواية المصنف في الاستبذان السلام بالفتح وبفتحة ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمر به أن يقولاه فان قيل كيف يبدأ الكافر بالسلام فالجواب ان المفسرين قالوا ليس المراد من هذا التحية انما معناه سلم من عذاب الله من أسلم واهذا جاء بعده ان العذاب على من كذب ونفون وكذا جاء في حجة هذا الكتاب بالسلام قصدا وان كان اللفظ بشعر به لكنه لم يدخل في المراد لانه ليس من اتبع الهدى فلم يسلم عليه **﴿قوله أما بعد﴾** في قوله اما بعد في الشرط واستعمل تفصيل ما يذكر بعده فانما ورد مستأنفا لا لتفصيل كافي هنا ولتفصيل وانتهى برؤال المكرماني في هنا اما لا ابتداء فهو اسم الله واما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ كذا قال في لفظه بعد مبنية على الضم وكان الاصل ان يفتح لواء استقرت على الاضافة لكنها قطعت عن الاضافة فثبتت على الضم ومبني على مريد في الكلام عليها في كتاب الجمعة **﴿قوله بدعاية الاسلام﴾** بكسر الدال من قولك دعا بعودا بفتح وضم وضم شكي يشكو وشكاية ولمسلم بدعاية الاسلام أي بالكلية الداعية الى الاسلام وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والباء موضع الى وقوله أسلم تسلم فاية في البلاغ وفيه نوع من البدع وهو الجناس الاستشاق **﴿قوله يؤتلك﴾** جواب ثان للامر وفي الجهاد للمؤمن أسلم يؤتلك بتكرار أسلم فيضم الهمزة كيد ويحتمل أن يكون الامر الاول الدخول في الاسلام والثاني للادوام عليه كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله الآية وهو موافق لقوله تعالى أولئك يؤتئون أجرهم مرتين الآية واعطاء الأجر مرتين لكونه كان مؤمنا بربه ثم آمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر له من جهة اسلامه ومن جهة ان اسلامه يكون سببا لدخول آبائهم وسبب أن التصريح بذلك في موضعه من حديث الشيخ من كتاب العلم ان شاء الله تعالى واستنبط منه شيئا شيخ الاسلام ان كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح لان هرقل هو وقومه ليسوا من بني اسرائيل وهم من دخل في النصرانية بعد التبديل وقد قال بل وقومه بأهل الكتاب فدل على انهم حكم أهل الكتاب خلافا لمن خص ذلك بالامراة بليلين أو عين علم ان سلفه من دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل والله أعلم **﴿قوله فان تولت﴾** أي أعرضت عن الاجابة الى الدخول في الاسلام وحقيقة التولي انما هو الوجه ثم استعمل مجازا في الاغراض عن الشيء وهي استعارة تبعية **﴿قوله الاربعين﴾** هو جمع أربعين وهو منسوب الى ابريس وزن فعيل وقد قلب همز نيا كما جاءت به رواية أبي ذر والاصملي وغيرهما هنا قال ابن سميده الأبريس الا كراى الفلاح عنده ثعلب وعند كراى الأبريس هو الأمير وقال الجوهرى هي لغة شامية وأتكراب فارس ان تكون عريضة وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا فدل على مذهب حابه في رواية ابن اسحق عن الزهري بلفظ فان عليك اثم الا كراى من زاد البرقاني في روايته يعني الخوارجين ويؤيده ايضا ما في رواية المدائني من طريق مرسله فان عليك اثم الفلاحين وكذا عند أبي حمزة في كتاب الاموال من مرسل عبد الله بن شداد وان لم تدخل في الاسلام فاحل فلان الفلاحين وبن الاسلام قال أبو عبيد المراد بالفلاحين أهل مملكته لان كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلب ذلك بنفسه أو بغيره وقال الخطابي أراد ان عليك اثم الضعفاء والاتباع اذا لم يسلموا تقليدا لله لان الإصغار اتباع الكبار قلت وفي الكلام خلق بدل المعنى عليه وهو فان عليك اثم الغنائم الاربعين لانه اذا كان عليه اثم الاتباع بسبب انهم تبعوه على استمراء الكفر فلا يكون عليه اثم نفسه أولى وهذا بعد من مفهوم الموافقة ولا يعارض بقوله تعالى ولا تزر وازرة كفرا أخرى لان وزر والا ثم لا يضمنه غيره ولكن الفاعل المتشب والمشب بالسياسة يضمن من جهتين جهة فعله وجهة تسيده وقد ورد تفسير الاربعين بمعنى آخر فقال البشير بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من طريقه الاربعين العشارون يعني أهل المكس والاول أظهر وهذا ان مع أنه المراد فالمعنى المبالغة في الامتناع في الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا فلم تابت توبة لولا انها صاحب مكس اقبلت **﴿قوله وبأهل الكتاب الخ﴾** هكذا وقع بآيات

سلام على من اتبع الهدى  
أما بعد في ادعوك بدعاية  
الاسلام أسلم تسلم يؤتلك  
الله أجره مرتين فان  
توليت فان عليك اثم  
البرسين وبأهل الكتاب  
تأولوا الى كلمة سواء بيننا  
وبينكم أن لا نعبد الا الله  
ولا نشرك به شيئا ولا يفتن  
بعضنا بعضا ويا أيها الذين  
آمنوا فان قولوا انفسكم  
اشهدوا بانا مسلمون قال  
أوسقيان

الوافي أوله وذكر القاضي عياض أن الواو ساقطة من رواه الأصيلي وأبو ذر وعن ثوبان فهي داخله على  
مقدوره عطف على قوله أذعوك فاتعديراً أذعوك بدعابة الإسلام وأقول لك ولا تمنع امتثالاً لا يقول الله  
تعالى بأهل الكتاب ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لأنه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب فاستصر  
منها أول الكتاب فذكره وكذلك الآية وكان قال فيه كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب فالروا من كلامه  
لأن نفس الكتاب وقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك قبل نزول الآية توافق لفظه لفظها  
ثالث والسبب في هذا أن هذه الآية تلت في قصة وفد بخران وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع وقصة أبي  
سفيان كانت قبل ذلك سنة ست وسبأني ذلك وأضحا في المغازي وقيل بل تلت سابقاً في أوائل الهجرة  
واليه يوصى كلام ابن الصق وقيل تلت في اليهود وجوز بعضهم نزولها من بين وهو تعبد «فائدة» قيل  
في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيةين وبالرسال بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر  
به وأقرب ابن بطال فادعى أن ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى اثبات  
التاريخ بذلك ويحتمل أن يقال إن المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أي المصحف وسبأني  
الكتاب على ذلك في موضعه وأما الجنب فيصمت إن يقال إذا لم يصد التلاوة جاز على أن الاستدلال بذلك  
من هذه القصة نظراً فإنها واقعة عين لا عموم فيها فيجب الجواز على ما ذاقه احتساباً على ذلك لا لا بلاغ  
والإندراك في هذه القصة وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يجبه وسبأني من هذا في كتاب  
الطهارة إن شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله أشتم  
والترغيب بقوله تسلم ويؤثروا لجز بقوله فإن توليت والترهيب بقوله فإن علسك والدلالة بقوله يا أهل  
الكتاب وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم صلى الله عليه وسلم  
«قوله فلما قال مقال» يحتمل أن يشير بذلك إلى الأسوة والواجب وهو يحتمل أن يشير بذلك إلى القصة  
التي ذكرها ابن الناطور بعد وأضحا تركها تعود على عسر قل والعصب اللط وهو اختلاط الأصوات في  
الخاصة زاد في الجهاد فلا أدري ما قالوا «قوله فقلت لا محامي» زاد في الجهاد حين خلوت بهم «قوله أمر»  
هو بفتح الهمزة وكسر الميم أي عظم وسبأني في تفسير سفيان وإن أبي كشة أراد به النبي صلى الله عليه وسلم  
لأن أبا كشة أحد أجداده وعادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد فاض قال أبو الحسن النساب الجرجاني  
هو جد وهب جد النبي صلى الله عليه وسلم لأمه وهذا فيه نظر لأن وهباً جد النبي صلى الله عليه وسلم اسم  
أمه ما كتبت إلا وقص من مرة بن هلال ولم يقل أحد من أهل النسب إن الأوص يكنى أبا كشة وقيل هو  
جد عبد المطلب لأمه وفيه نظر أيضاً لأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من  
أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى أبا كشة ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي صلى  
الله عليه وسلم من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كشة وقيل هو أئمه من الرضا واسمه  
الطرب بن عبد العزيز قاله أبو الفتح الأزد بن ابن ما كولا وذكر يونس بن بكير عن ابن الصق عن أبيه  
عن رجل من قومه أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كشة يكنى بها وقال ابن قتيبة والخطابي والدارقطني هو  
وكذا قال الزبير قال واسمه جرج بن عامر بن غالب «قوله أنه يخافه» هو بكسر الهمزة استخفافاً لعلياً  
لأنه يفتخ بالشعوب إلا وهو لحافه في رواية أخرى «قوله ملك بن الأصفر» هم الروم يقال إن جددهم روم  
ابن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاءوا من البيضاء والبياض والساد فقيل له الأصفر حكمه ابن الأنباري  
وقال ابن هشام في التيجان أم القياص الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلتها بالذهب «قوله فإزارت  
موقنا» زاد في حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان فإزارت مرو عامر بن محمد حتى أسلمت أخرجه  
الطبراني «قوله حتى أدخل الله على الإسلام» أي فأظهرت ذلك اليقين وليس المراد أن ذلك اليقين  
ارتفع «قوله وكان ابن الناطور» هو بالطاء المهملة وفي رواية النجوى بالطاء المعجمة وهو بالمر يسة

فلما قال مقال وقدر غ من  
قراءة الكتاب كثر عنده  
العصب وارتفعت  
الأصوات وأخرجنا قلت  
لأصحابي حين أخرجنا لقد  
أمر أمر ابن أبي كشة أنه  
يخافه ملك بن الأصفر فما  
زلت موقنا أنه سيظهر حتى  
أدخل الله على الإسلام  
وكان ابن الناطور

حارس البستان ووقع في رواية اللبث عن يونس بن ناطور زيادة ألف في آخره فعلى هذا هو اسم الأعمى  
 (نسبه) الزاوي قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث ثم قال  
 الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فنهى موصولة إلى ابن الناطور لا معلقة كما زعم بعض  
 من لعناية بهذا الشأن وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مصر رواية الإسناد المذكور  
 عن أبي سفيان عنه لا تليق لها إلا تصحيح فيها بالسجع جعلها على ذلك وقد بين أبو يعين في دلائل النبوة أن  
 الزهري قال أئمة يمدحون في زمن عبيد الله بن مروان وأظنه لم يعمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم وأما  
 وصفه بكونه كان سقفاً لينبه على أنه كان معلماً على أسرارهم طالعاً بفتح الخاء أخبارهم وكان الذي جزم بأنه  
 من رواية الزهري عن عبيد الله أنه قد على ما روى في سيرة ابن اسحق فإنه قد قدم قصة ابن الناطور وهذه على  
 حديث أبي سفيان فغسله عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خبيث النفس فذكره وهو جزم  
 الحفاظ بما ذكرناه أولاً وهذا مما ينبغي أن يمدح بما روى من الأدراج أول الخبر والله أعلم (قوله صاحب  
 الألباء) أي أميرها هو منصوب على الاختصاص أو الحال أو مفعول على الصفة وهي رواية أبي ذر  
 والاضافة التي فيه تقوم مقام التعريف وقول من زعم أنها في تقدير الانفصال في مقام المنع وهرقل معطوف  
 على ألباء وأطلق عليه الصفة له ما معنى التسع وما معنى الصدقة وفيه استحسان صاحب في معنيين  
 مجازي وحقوقي لأنه بالنسبة إلى ألباء أمر وذلك مجاز وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة قال  
 النكر ما في وإرادة المعنيين الحقيقيين والماضي من لفظ واحد جاء عنه الشافعي وعند غيره محمول على إرادة  
 بعضي شامل لهما وهذا يصح عموم اللفظ وقوله سقفاً بهم السنين واللفظ كذا في رواية غير أبي ذر وهو  
 منصوب على أنه خبر كان ويحدث خبر بعد خبر وفي رواية الكشي من سقفاً بكسر السين على ما لم يسم فاعله  
 وفي رواية المسنن والسرخسي مثله لكن بزيادة ألف في أوله والأسقف والأسقف لفظ أجمع ومعناه رئيس  
 دين النصراني وقيل هو الطوبى في اختصاره قيل ذلك لرئيس لأنه يتشامخ وقال بعضهم لا نظيره في  
 وزنه إلا السرب وهو الرصاص لكن حتى ابن سبويه قال هو الأسقف الصانع ولا يزال التارج لأنه جمع  
 والكلام إنما هو في المفعول على رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي يحدث أن هرقل قالوا في قوله كان  
 عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبيد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري  
 وكان ابن الناطور يحدث وهذا صورة الأوسال (قوله حين قدم ألباء) يعني في هذه الأيام وهي عند  
 غلبه جنوده على جنود فارس وأخراجهم وكان ذلك في السنة التي أقر فيها النبي صلى الله عليه وسلم حجرة  
 البديية وبلغ المسلمين نصرته الروم على فارس ففر حواوة وذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة في تفسير  
 قوله تعالى يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك  
 (قوله خبيث النفس) أي ردى النفس فغير طيب أي مهموم ما قد تستعمل في كسل النفس وفي الصحيح  
 لا يقول أحدكم خبيث نفس كاه كره اللفظ والمراد بالخطاب المسلمون وأما حتى هرقل فغير متعصب وصرح  
 في رواية ابن اسحق وقوله لم يقدح أسبغت مهموماً وبالطريقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص الدولة  
 (قوله حزمه) بالهمزة وتشديد الزاي آخره همزة متونة أي كاهنا يقال حزام التضييق يحز وحزوا أي  
 تكهن وقوله ينظر في العجوم أن جعلها خبراً ثانياً ص لأنه كان ينظر في الأمرين وإن جعلتها تفسيراً للأول  
 فأنكته تارة تستند إلى إلقاء الشياطين وتارة تستند من أحكام العجوم وكان كل من الأمرين في الحال عليه  
 شاهداً إنما على أن أظهر الله الإسلام فأنكسرت شوكتهم وأنكروا الشرع لاعتقاد عليهم وكان ما طلع عليه  
 هرقل من ذلك يقتضي حساب النجيم أنهم زعموا أن المولود النبوي كان بقران العالمين بين برج العقرب وبها  
 يقتربان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي الثلثة ووجهان ستين سنة فكان ابتداء العشرين الأولى  
 المولود النبوي في بقران المذكور وعند تمام العشرين الثانية نجى بجريل بالوحي وعند تمام الثالثة فخرج  
 خبيب وعمره القضية التي جرت فتح مكة وظهور الإسلام وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى ومن جملة

صاحب ألباء وهرقل  
 أسقف على نصارى الشام  
 يحدث أن هرقل حين  
 قدم ألباء أصبح  
 خبيث النفس فقال بعض  
 بطارقته قد استكروا  
 هبتاً قال ابن الناطور  
 وكان هرقل حزام ينظر في  
 العجوم فقال له سمع حين  
 سأله أنى رأيت النبوة  
 حين نظرت في العجوم

ما ذكره أيضا ان برج العسقر بمائى وهو دليل ملك القوم الذين يحتنون فكان ذلك دليلا على انتقال الملك الى العرب وأما اليهود فليسوا امراد هنا لان هذا المن ينقل اليه الملك لمن انتضى ملكه فان قيل كيف ساع للبخارى اراد هذا الخبر المشعر بنقوبة أمر المنجمن والاعتماد على ما نقل عليه أحكامهم فالجواب انه لم يقصد ذلك بل بعد ان بين ان الاشارات بالنبي صلى الله عليه وسلم جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل انتهى أو جنى وهذا من أبدع ما بشير اليه عالم أو يخبر اليه محقق وقد قبل ان الحزاء هو الذى ينظر فى الاعضاء وفى خيلات الوجه فيصم على صاحبها بطريق انقراصة وهذا ان ثبت فلا يلزم منه حصرة فى ذلك بل اللائق بالسببان فى حق هرقل ما تقدم **«قوله ملك الختان»** يضم الميم واسكان اللام والذشمينى بفتح الميم وكسر اللام **«قوله وتظهر»** أى غلب بمعنى دله نظره فى حكم النجوم على ان ملك الختان قد غلب وهو كائن لان فى تلك الايام كان ابتداء ظهور النبي صلى الله عليه وسلم اذا صالح كسار مكة بالحديبية وازل الله تعالى عليه انما خلت كقصا مينا اذا وقع مكة كان سيده نقض قرش العهد الذى كان بينهم بالحديبية ومقدمة الظهور وظهور **«قوله من هذه الامة»** أى من أهل هذا العصر واطلاق الامة على أهل العصر كهم فيه يجوز وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك فتدله الامة قد تظهر فان مراده بالعرب خاصة والحصر فى قولهم لا اليهود هو يقتضى علمهم لان اليهود كانوا بايديهم بيت المقدس كثيرين تحت الفلح مع الروم بخلاف العرب فانهم وان كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كال غسان لكنهم كانوا اهل الكرامة **«قوله فلاح منكم»** ضم أوله من أهم أثارا اللهم وقوله شأنهم أى أمرهم ومدائن جمع مدينة قال أبو علي الفارسي من جعله قبيلة من قولك مدن بالسكان أى أقام به هزمه كقبائل ومن جعله مفعلة من قولنا من أى ملك لم يجر كما يشاء انتهى وما ذكره فى معاش هو المشهور وقد روى خارجة عن نافع القارئ الهمزي فى معاش وقال القزاز من هزمه فاقومها من قبيلة لشيمها بنى اللفظ انتهى **«قوله فيقيمهم على أمرهم»** أى فى هذه المشورة **«قوله أى هرقل برجل»** أى كرم من أحضره وملك غسان وصاحب بصري الذى قدمنا ذكره وأشرنا الى ابن السكندر روى انه أرسل من عنده عدي بن حاتم فيقتل أن يكون هو المذكور والله أعلم **«قوله عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم»** فسر ذلك ابن الصغرى فى روايته فقال خرج بين أظهرنا رجل برع من نبى فقد اتبعه ناس ونظافه ناس فكانت بينهم ملاحم فى مواطن فتركتهم وهم على ذلك فبين ما جل فى حديث الباب لانه يومهم ان ذلك كان فى أوائل ما ظهر للنبي صلى الله عليه وسلم وفى روايته انه قال جردوه فاذا هو محتقن فقال هذا والله الذى رأيت أعطه فوبه **«قوله هم يحتنون»** فى رواية الاصيل هم يحتنون بالميم والاول أفيدوا أمهله **«قوله هذا ملك هذه الامة قد ظهر»** كذا لا كثيرا واه بالضم ثم السكون والقاسى بالفتح ثم الكسر ولا يذر عن الكشمينى ورحمة ملك فعل مضارع قال القاضى أظناه فاعلم الميم اتصلت بها فتصقت ووجه السهيل فى أماليه بانه مبتدأ وخبر أى هذا الملك كورعك هذه الامة وقيل يجوز أن يكون ملكا نعنا أى هذا رجل ملك هذه الامة وقال شيخنا يجوز أن يكون المندوف وهو الموصول على رأى الكوفيين أى هذا الذى يملك وهو نظير قوله **«وهذا يحملين طلق»** على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الاشارة بمعنى الاسم الموصول فيكون التقدير الذى يملك من غير حذف قلت لكن اتفاق الرواة على حذف الياء فى أوله دال على ما قال القاضى فيكون شاذ على أنى رأيت فى أصل معتد عليه علامة السرىسى بياء موحدة فى أوله وقومها أقرب من توجيه الاول لانه حينئذ تكون الاشارة بهذا الى ما ذكره من نظره فى حكم القوم والباء متعلقة بظهر أى هذا الحكم يظهر لك هذه الامة التى تحتقن **«قوله برومية»** بالتخفيف وهى مدينة معروفه فى روم وحسن مجرور بالفتحة منع صرفه للعبارة والتأنيث ويحتمل أن يجوز صرفه **«قوله فلم يرم»** بفتح أوله وكسر الراء أى لم يرم من مكانه هذا هو المعروف وقال الداودى لم يصل الى حصن رزيقوه **«قوله حتى أتاه كتاب من صاحبه»** وفى حديث دسية لذى أمرت الله قال فلأختر جوا أدخلنى

ملك الختان قد ظهر من تحت من هذه الامة قالوا ليس تحت الا اليهود فلا همك شأنهم كذب الى مدائن ملك فيقتلوا من فيهم من اليهود فينبههم على أمرهم أى هرقل برجل أرسل به ملك غسان يخبر عن خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما استخبره هرقل قال اذهبوا فانظروا الى محسنهم أى لا تظنروا الله مخدونه انهم محتقن وسأله عن العسقر فقال هم يحتنون فقال هرقل هذا ملك هذه الامة قد ظهر ثم كتب هرقل الى صاحبها برومية وكان نظيره فى العلم

عليه وأرسل إلى الاسقف وهو صاحب أمرهم فقال هذا الذي كنا ننظر وبشرناه عيسى أما نافصدقه  
ومتبعه فقال له قيسر أما أنا فقلت ذلك ذهب ملكي فذكر القصة وفي آخره فقال لي الاسقف خذ هذا  
الكتاب واذهب إلى صاحبنا فقرأ عليه السلام واخبره أنا أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأني قد  
آمنت بصدقته وانهم قد أنكروا علي ذلك ثم خرج اليهم فقتلوه وفي رواية ابن اسحق ان هرقل أرسل  
دحية إلى ضفاطر الرومي وقال انه في روم أجوز قولاً مني وان ضفاطر المذكور أظهر اسلامه وأتى ثيابه  
التي كانت عليه وايس ثياباً بيضاء وخرج على الروم فدعاهم إلى الاسلام وشهد شهادة الحق فقاموا إليه  
فضمروه حتى قتله قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له قد قلت لك اننا نخافهم على أنفسنا فضاطر كان أعظم  
عندهم مني فقلت فيقتل أن يكون هو صاحب رومية الذي أجهم هنالكين بعكر عليه ما قبل ان دحية لم يقدم  
على هؤلاء من هذا الكتاب المكتوب في سنة الخديسية وانما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك  
فأرجح ان دحية قدم على هرقل أيضاً في الأولى فصل في هذا يحتمل ان تكون وقت لكل من الاسقف  
ومن ضفاطر قصة قتل كل منهما بسببها أو وقت لضفاطر قصتان احدهما التي ذكرها ابن الناطور وليس  
فيها انه أسلم ولا أنه قتل والثانية التي ذكرها ابن اسحق فان فيما قصته من دحية وانه أسلم وقتل والله أعلم  
«قوله وسأرسل إلى حص» لأنها كانت دار ملكه كقادماته وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان قصتها  
على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بثمانين «قوله وأنه نبى» يدل على أن  
هرقل وصاحبه قرا بطرقة نبيانية صلى الله عليه وسلم لكن هرقل كاذب كما رأينا في خلاف صاحبه  
«قوله فأذن» هي بالقصر من الأذن وفي رواية المسجتي وغيره بالمدوم عنه أعلم والديسكرة يسكون السين  
المهمة القصر الذي حوله بيوت وكان به دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في  
دخولها ثم أغلقها ثم علم عليهم فظاهمهم وانما فعل ذلك خشية أن يشربوا به كانوا بضفاطر «قوله والورد»  
بفتح السين «وان ثبت ملككم» لانهم ان عادوا على الكفر كان سبباً لذهاب ملكهم كما عرف هؤلاء من  
الانبياء السابقة «قوله فتبايعوا» بمثابة تم موحدته ولكشميني بمثابةين وموحدته ولا يصلي فتبايع  
بنون وموحدته «لهذا النبي» كذا الذي ذكره السابقين بمحمد اللام «قوله خاصوا» بهم ملتين أي نفرنا  
وشبههم بالوحوش لان نفرنا أشد من نفرنا لهما ثم انسية وشبههم بالجرودن غيرهما من الوحوش المناسبة  
للجهل وعدم الفطنة بل هم أضل «قوله وأيس» في رواية الكشميني والاصلي ويس بمثابةين تخمينتين  
وهما معنى والأول مقول من الثاني «قوله من الايمان» أي من ايمانهم لما أظهره ومن ايمانه لانه  
جمع عليه كقادمنا وكان يجب أن يطعوه فيستمر ملكه وسلم ولسوا باسلامهم فأيس من الايمان الا  
بالشرط الذي أرادوه والا فقد كان قادراً على أن يفرضهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق «قوله  
آفنا» أي قريبا وهو منصوب على الحال «قوله فقد رأيت» زائد في التفسير فقد رأيت منك الذي  
أحدث «قوله فكان ذلك آخر شأن هرقل» أي فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بهذه إلى الايمان خاصة  
لأنه انقضى أمرهم حينئذ وأنه أطلق الاستحبة بالنسبة إلى ما في حله وهذا أوجه لان هرقل قد وقع له  
قصص أخرى بعد ذلك منها ما أمرنا اليه من تجهيزه الجيوش إلى مؤنة ومن تجهيزه الجيوش أيضاً إلى تبوك  
ومكاتبة النبي صلى الله عليه وسلم له نائبا وإرساله إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذهب قصمه بين أصحابه كافي  
رواية ابن حبان التي أشرفنا عليها وأبي عبيد في المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التميمي رسول  
هرقل قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيس بن الروم  
وطارقه فذكر الحديث قال فقير واحتي ان بعضهم خرج من رنسه فقال استوفوا فاعا أردت ان أعلم  
بمسككم بديسكم وروى ابن اسحق عن خالد بن يشار عن رجل من قدماء أهل الشام ان هرقل لما أراد  
الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أموراً ما لا بد لأمور الجزية وما كان يصالح النبي  
صلى الله عليه وسلم ويقيم لهم مادن الدرب فأبوا وأطلق حتى اذا أشرف على الدرب استقبل أرض

وسأرسل إلى حص  
رم حص حتى آناه كتاب  
من صاحبه يوافق رأي  
هرقل على خروج النبي  
صلى الله عليه وسلم  
وأنه في فاذن هرقل  
اعطاه الروم في دسكرته  
بحص ثم أمر بأوجها  
فطلعت ثم اطلع سم فقال  
يامعشر الروم هل لكم في  
الفلاح والرشاد وأن ثبت  
ملككم قريبا هو هذا النبي  
لخاصة حصه جروا حش  
إلى الابواب فجدوا هاهنا  
خلقت فلما رأى هرقل  
نفرهم وأيس من الاعان  
قال ردوهم على وقال لي  
قلت مقالي آفنا أخسبر  
بهاشديكم على دينكم قد  
رأيت فصدوا له وروا  
عنه فكان ذلك آخر شأن  
هرقل

انشأ ثم قال السلام عليه لئلا أرض سوروة يعني الشام تسليم المودع ثم ركض حتى دخل القسطنطينية  
 واختلف الاخبار برون هل هو الذي مار به المسلمون في زمن أبي بكر وعمر وأبو الهيثم والظاهر أنه هو والله أعلم  
 (تتبعه) لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مستبعدا لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه  
 بالإيمان النوف على نفسه من القتل ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافرا وقال الراوى في  
 آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختم به البخارى هذا الباب الذى استفتح به حديث الاعمال بالنبات  
 كأنه قال ان صدقت نيته انتفع بها في الجلة والا فقد خلب وخسر فظهرت مناسبة ما أراد قصده ابن الناطور  
 في هذه الرواية لمناسبتها حديث الاعمال المصدر الباب به يؤخذ للمصنف ما هو آخر لفظ في القصة براعة  
 الاختتام وهو واضح مما قرأناه فان قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل بيده بلوى فاجاب  
 أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء ولان الآية المكتوبة التي هي قوله  
 للدعاء الى الاسلام ملتبسة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى أنا وأرحمتنا بسلك كما أرحمتنا الى فوح  
 الآية وقال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا الآية فبان أنه أوصى اليهم كالمهم أن أقيموا الدين  
 وهو معنى قوله تعالى سواء بيننا وبينكم الآية (تكميل) ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب  
 في قصة من ذهب لفضيلة ما وأنهم لم يزالوا يتواوون حتى كان عند ذلك الفرج الذى تغلب به على طليطمة ثم  
 كان عند سبطه لحديث بعض أصحابنا ان عبد الملك بن سعد أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج به  
 الكتاب فلما رأه استبر وسأل ان يمكنه من تقيده فامتنع (قلت) وانما في غير واحد من القاضى وروى الدين  
 ابن الصانع الدمشقي قال حدثني سيف الدين فليح المنصورى قال أرسلني الملك المنصور فلان الى ملك  
 الغرب يهدية فأرسلني ملك الغرب الى الملك الفرج في شفاعته فقبلها وعرض على "الإقامة عنده فامتنعت  
 فقال لا لا تحتمل نصف سنة فأخرج لي صندوقا مصفيا بذهب فأخرج منه مقلة ذهب فأخرج منها  
 كتابا فذرات أكثر وفه وقد تصدقت عليه خرفة خروقة فقال هذا كتاب نبيكم الذى جدي قصر ما رأينا  
 تتوارثه الى الآن وصاننا أبائنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا فتمنح مقلة خاية الحفظ  
 ونظمت ونكتبه عن النصارى ليدوم الملك فينا انتهى ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبي راشد  
 الذى أشرت اليه آفانان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على التنوحى رسول هرقل الاسلام فامتنع فقال  
 له يا أبا نوحى انى كتبت الى ملككم بصفية فأمسكها قلن بزال الناس يحدون منه بأسماءهم في العيش خير  
 وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الاموال من هرقل بن عيسى قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى كسرى ويصير فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مرقه وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أما هؤلاء فيمن قون وأما هؤلاء فستكون لهم شقة ويؤيده ما روى ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم لمجاهد جواب كسرى قال مرقت الله ملكه ولمجاهد جواب هرقل قال ثبت الله ملكه والله أعلم (قوله)  
 رواء صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهرى قال الكرمانى يحتمل ذلك وجهين ان يروى البخارى  
 عن الثلاثة بالاسناد المذكور كأنه قال أنا أبو اليمان أنا هؤلاء الثلاثة عن الزهرى وأبو روى عنهم  
 بطريق آخر كأن الزهرى يحتمل أيضا رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس وأن  
 يروى لهم عن غيره هذا ما يحتمل اللفظ وان كان الظاهر الاتحاد قلت هذا الظاهر كاف لمن ثم أدنى راحة  
 من علم الاسناد الاحتمالات العقلية المبررة لادخل لها في هذا الفن وأما الاحتفال الاول فاشبهه بالان  
 أبا اليمان لم يلق صالح بن كيسان ولا معمر بن يونس وهذا أمر يتعلق بالنقل المصنف فلا بد من نقله الى ما عساه  
 ولو كان من أهل النقل لاطلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد  
 وقد أرفعت ذلك في كتابى تعليقى والتعليق وأشير هنا اليه إشارة مفهومة فرواية صالح وهو ابن كيسان  
 أخرجهما المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق إبراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن الزهرى عن  
 عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وفيها من الفوائد الزائدة ما أشرت اليه في أثناء الكلام على هذا الحديث

رواء صالح بن كيسان  
 ويونس ومعمّر عن  
 الزهرى

من قبل ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله على الإسلام زادها وأنا كاره ولم يرد كرقصة  
 ابن الناطور وكذا أخرجه مسلم يدونها من حديث إبراهيم المدكور ورواية يونس أيضا عن الزهري عن  
 الاستاذ أخرجه المصنف في الجهاد مختصرة من طريق الثبوت وفي الاستاذان مختصرة أيضا من طريق ابن  
 المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده يمينه ولم يسقه بشامه وقد ساقه بشامه الطبراني من طريق  
 عبد الله بن صالح عن الثبوت وذكر فيه قصة ابن الناطور ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف  
 بشامه في التفسير وقد أجبرنا إلى بعض فوائد أئدة فيما مضى أيضا وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة  
 مختصرة عن الزهري مرسله فقد ظهر لك أن أبا البیان ما روى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة وأن  
 الزهري إنما روى له لا صحابه يسندوا أحدهم شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله هذا المصنف عن غير أبي  
 الهيثم ولمواجل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر كان ذلك اختلافا قد بقى إلى الاضطراب الموجب  
 لضعف فلاح حسد ذلك الاختمال والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا اله الا هو

### (كتاب الايمان)

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 (كتاب الايمان)  
 (باب قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم بنى الاسلام  
 على خمس)

وهو قول وفصل ويزيد  
 وينقص قال الله تعالى  
 ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم  
 ويزدادهم هدى ويزيد الله  
 الذين اهدوا هدى وقال  
 والذين اهداهم زادهم  
 هدى وآثارهم تقواهم  
 ويزداد الذين آمنوا إيماناً  
 وقوله أبكم زاده هذه إيماناً  
 فأما الذين آمنوا فزادهم  
 إيماناً وقوله جعل ذكره  
 فأخشوهم فزادهم إيماناً  
 وقوله تعالى وما زادهم الا  
 إيماناً ونسليها

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الايمان) هو خبر متداول في تقديره هذا كتاب الايمان وكتاب  
 مصدر يقال كتب يكتب كتاباً وكتبا ومادة كتب الدالة على الجمع والضم ومنها الكتيبة والكتابة استعملوا  
 ذلك فيما يجمع أشياء من الاواب والفصول الجامعة للسائل والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف  
 حقيقة وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز والباب موضوعه المدخل فاستعمله في المعاني مجاز والاعيان  
 لغة التصديق وشرعاً تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه وهذا القدر متفق عليه ثم وقع الاختلاف هل يشترط  
 مع ذلك مزيد أم من جهة ابتداء هذا التصديق بالسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب  
 أمر من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل المأمورات وترك المنهيات كما سيأتي ذكره ان شاء الله تعالى  
 والايان فيما قيل مشتق من الأمن وقوله نظرتين مدلولي الأمن والتصديق إلا أن لوحظ فيه معنى  
 مجازي فيقال آمنه اذ آمنه أي آمنه التكذيب ولم يستفح المصنف به الوحي بكتاب لان المقصود  
 لا يستفح بما يستفح به غيرها لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدهما واختلفت الروايات في تقديم البسملة على  
 كتاب أو تأخيرها ولكل وجه والاول ظاهر وجه الثاني وعليه أكثر الروايات ان جعل الترجمة قائمه مقام  
 تسمية البسملة والاحاديث المذكورة بعد البسملة كالآيات مستفحة بالبسملة (قوله باب قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم بنى الاسلام على خمس) سقط لفظ باب من رواية الاصمعي وقد وصل الحديث بمد تام واقتصاره  
 على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث (قوله وهو) أي الايمان (قوله وفعل  
 ويزيد وينقص) وفي رواية الكشي هي قول وعمل وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك وهم  
 ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رواه معمر ولا يونس ذلك ما دام المصنف وان كان ذلك ورد  
 بأسناد ضيف والكلام هنا في مقامين أحدهما كونه قولاً وعمل والثاني كونه يزيد وينقص فأما القول  
 فأما زيادة النطق بالشهادتين وأما العمل فأما ربه ما هو أهم من عمل القلب والجوارح ليدخل في الاعتقاد  
 والعبادة وما ردم أن أدخل ذلك في تعريف الايمان ومن فاه انما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى فالسلف  
 قالوا هو اعتقاد القلب ونطق بالسان وعمل بالاركان وأرادوا بذلك أن الاعمال شرط في كمالهم هناك أنهم  
 القول بأزادة والنقص كما سيأتي والمرجسة قالوا هو اعتقاد ونطق فقط والكرامية قالوا هو نطق فقط  
 والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الاعمال شرطاً في محضته  
 والسلف جعلوا شرطاً في كماله وهذا كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى أما بالنظر إلى ما عندنا فالايمان هو  
 الاقرار فقط أن آثر أحررت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا ان اقترن به فعل يدل على كفره  
 كالسعي والله نعم فان كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فن أطلق عليه الايمان بالنظر إلى اقارره ومن

ففي عنه الإيعان في النظر إلى كماله ومن أطلق عليه الكفر في النظر إلى أنه فعل فعل الكافر ومن نفاه عنه في النظر إلى حقيقته وأثبت المعترضة الواسطة فقالوا في القاموس لا مؤمر ولا كافر وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيعان يزود وينقص وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا في قول ذلك كان شكاً قال الشيخ يحيى الدين والأظهر المختار أن التصديق يزود وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتبر الشبهة ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى أنه يكون في بعض الأحيان الإيعان أعظم فيسببوا خلاصاً أو توكلاً منه في بعضها وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه العظيم قدر الصلاة عن جماعة من الأئمة نحو ذلك وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وغيرهم وهذا في الإيعان في عصرهم وكذا في غيره أبو القاسم اللالكاني في كتاب السنن عن الشافعي وأحمد بن حنبل وأصح بن راهو بن أبي عبيد وغيرهم من الأئمة وروى بسنده الصحيح عن الحضاري قال قلت لأكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيعان قول وعمل يزود وينقص وأظن ابن أبي حاتم واللالكاني في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة التابعين وكل من يدور عليه الأجاع من الصحابة والتابعين وحكامهم قبل بن عباس وغيرهم من أهل السنة وأجاعه وقال الحارثي في مناقب الشافعي حديثاً أبو العباس الأصم أن أبا اليسر قال سمعت الشافعي يقول الإيعان قول وعمل يزود وينقص وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد يزيد الطاهري بنقص بالمعصية ثم نقل يزيد الذي آمنوا بما نال الآية ثم مرع المصنف بسنده لذلك بابان من القرآن مصرحة بالزيادة وبشيء ثابت المقابل فإن لكل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة (قوله والحسب في الله الغرض في الله من الإيعان) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر وألفظه أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله ولفظ أبي أمامة من أحب لله وأبغض لله وأعطى الله ومنع الله فقد استكمل الإيعان وللتزمذي من حديث عاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحمد في نفسه وصححه وزاد في أخرى ويعمل لسانه في ذلك الله وله من عمرو بن الجوح بلفظ لا يبغض العبد صريح الإيعان حتى يحب لله ويبغض لله ولفظ البراءة فيه أوثق صرا الإيعان الحب في الله والبغض في الله وسبأني هذا المصنف آية الإيعان حب الانصار واستدل بذلك على أن الإيعان يزود وينقص لأن الحب والبغض يتفاوتان (قوله وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي) أي ابن عمرة الكندي وهو تابعي من أولاد الصحابة وكان حامل عمر بن عبد العزيز على الجزية فلذلك كتب إليه وأعطى المذكور وصلة أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيعان له من طريق عيسى بن عاصم قال حدثني هدي بن هدي قال كتب إلى عمر بن عبد العزيز أما بعد فإن الإيعان فرائض وشرايع إلى أخوه (قوله أن للإيعان فرائض) كذا ثبت في معظم الروايات باللام وفرائض بالنصب على أنها اسمان وفي رواية ابن عساكر فإن الإيعان فرائض على أن الإيعان اسمان وفرائض خبرها وباللؤلؤ الموصول الذي أمرنا إليه (قوله فرائض) أي أعمال المفروضة (وشرايع) أي عقائد دينية وحدود أي نهيات ممنوعة وهذا في مندوبات (قوله فإن أعش فسأينها) أي أين تقاربها لأصولها لأن أصولها كانت معلومة لهم مجملة على تجوزها خبر اليسان عن وقت الخطاب إذا الحاجة هناك تتحقق والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان حين يقول بأن الإيعان يزود وينقص حيث قال استكمل ولم يستكمل قال الكرماني وهذا على إحدى الروايتين وأما على الرواية الأخرى فقد عني ذلك لأنه جعل الإيعان غير الفرائض (قلت) لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله فن استكملها أي الفرائض وما معها فقد استكمل الإيعان وبهذا تتفق الروايتان فالمراد أنها من الكمالات لأن الشارع أطلق على كمالات الإيعان إيماناً (قوله وقال إبراهيم عليه السلام ولكن ليطعن قلبي) أشار إلى تفسيره بعد بن جبير ومجاهد وغيرهم هذه الآية

والحب في الله والبغض في الله من الإيعان وكتب عمر بن عبد العزيز إلى هدي بن عدي أن للإيعان فرائض وشرايع وحدوداً وستأنف استكملها وستأنف استكمل الإيعان ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيعان فإن أعش فسأينها لكم حتى نعلموا بهادان أمت فما أنا على محبتكم بحسب وقال إبراهيم ولكن ليطعن قلبي



فروى ابن جرير بسنده الصحيح الى سعيد قال قوله لي طمئن قلبي أي يزاد بقيني وعن مجاهد قال لا زداد  
 ايماناً الى ايمانى وإذا ثبت ذلك عن ابراهيم عليه السلام مع أن يئنا صلى الله عليه وسلم قد أضر بانباغ ملته  
 كان كأنه ثبت عن يئنا صلى الله عليه وسلم ذلك وانما فصل المصنفين هذه الآية وبين الآيات التي  
 قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك النصوص ومن هذه بالآشارة والله أعلم **﴿قوله وقال معاذ﴾** هو ابن جبل وصرح  
 بذلك الأصمى والتعليق المذكور وصله أحد رواه بكر بن أبي بصير بسنده صحيح الى الأسود بن هلال قال قال  
 معاذ بن جبل اجلس بنا ثلثين ساعة وفي رواية لهما كان معاذ بن جبل يقول للرجل من اخوانه اجلس  
 بنا ثلثين ساعة فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أجسم نفسه  
 ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك لغيره ووجه الدلالة منه ظاهر لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه  
 مكانهم وقتنا رأى مؤمن وانما يحمل على ارادة أنه يزاد ايماناً به كراهه تعالى وقال القاضي أبو بكر بن  
 العربي لا يتفق فيه للزيادة لأن معاذ انما أراد تجديد الإيمان لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضاً ثم يكون  
 أبعده تجديده وكلما انظر أو فكر وعاناه أو لا أثبتة آخره لأن تجديد الإيمان ايمان **﴿قوله وقال ابن مسعود﴾**  
 البقيين الإيمان كله هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسنده صحيح وبشته والصبر نصف الإيمان  
 وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبرقي في الزهد من حديثه مر فواو لا يثبت رفعه وجرى المصنف على فاعنه  
 في الاقتضاء على ما يدل بالآشارة وحذف ما يدل بالصراحة اذ لفظ النصف صريح في التفرقة وفي الإيمان  
 لا جرم من طريق عبد الله بن حكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول اللهم زدنا ايماناً وبقيةا وفقها واسناده صحيح  
 وهذا أصح من المقصود وليد كره المصنف لما أشرت اليه **﴿تنبه﴾** تعلق بهذا الاثر من يقول ان الإيمان  
 هو مجرد التصديق وأجيب بأن مراد ابن مسعود ان البقيين هو أصل الإيمان فإذا أيقن القلب انه ممت  
 الخواص كلها لقا الله بالاعمال الصالحة حتى قال مسفيان الثوري لو أن الشقي وقع في القلب كما ينبغي لطار  
 اشتباهاً الى الجنة وهر يامن النار **﴿قوله وقال ابن جرير﴾** المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك  
 والاعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة وهذا التقرير يصح استدلال المصنف وقوله حاك  
 بالمهمل والكاف الحقيقة أي تردد فقيه اشار الى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته وبعضهم  
 لم يبلغ وقد روى عن قول ابن جرير عن مسلم من حديث الثوراس مر فواو عند أحد من حديث رواية وحسن  
 الترمذي من حديث عطية السعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الرجل من المتقين حتى  
 يدع بالآباء به حديثاً لم يلبس البأس وليس فيها شيء على شرط المصنف فهذا اقتصر على أثر ابن جرير ولم أراه  
 الى الآن موصولاً وقد اخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي هريرة قال غمام التقوى ان تتق الله  
 حتى تتروك ما يرى انه حلال خشية أن يكون سواما **﴿قوله وقال مجاهد﴾** وصل هذا التعليق عبد بن جلد  
 في تفسيره والمراد ان الذي تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الانبياء عليهم **﴿تنبه﴾** قال  
 شيخ الاسلام البلقيني وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات أثر مجاهد هذا تصحيف قل من تعرض لبأسه  
 وذلك لأن لفظه وقال مجاهد شرع لكم أو صيغته يا محمد أو يا بهد أو يا بهد أو يا بهد أو يا بهد أو يا بهد أو يا بهد  
 كذا أخرجه عبد بن جلد والفر باي والطبري وابن المنذر في تفاسيرهم وبه يستقيم الكلام وكيف يفرد  
 مجاهد الصغير لتوضيح وحده مع أن في السياق ذكر جاعه انتهى ولا مانع من الافراد في التفسير وان كان لفظ  
 الآية يجمع على ارادة الخطاب والباقيون تبعوا فراد الصغير لا يمتنع لأن نوحاً أقروا في الآية فلم يسمي  
 التصحيف وقا به ما ذكر من معنى التفسير بخلاف لفظه أن يكون مذكوراً عند المصنف بلقى والله أعلم  
 وقد استدلل الشافعي وأحد وغيرهما على ان الأعمال تدخل في الإيمان لهذه الآية وما أمروا إلا بالعبادة  
 الله الى قوله دين الحق قال الشافعي ليس عليهم أمع من هذه الآية أخرجه الحلال في كتاب السنة **﴿قوله﴾**  
 وقال ابن عباس وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسنده صحيح والمناهج السبل أي الطريق الواضحة  
 والشرعة والشريعة بمعنى واحد وهو أي سن فعلى هذا فقيه لم يشتر غير مرتب فان قيل هذا يدل على

وقال معاذ اجلس بنا ثلثين  
 ساعة وقال ابن مسعود  
 البقيين الإيمان كله  
 وقال ابن جرير لا يبلغ العبد  
 حقيقة التقوى حتى يدع  
 ما حاك في الصدر وقال  
 مجاهد شرع لكم أو صيغته  
 وقال ابن عباس شريعة  
 ومنها جاسيد لا وسنة

الاختلاف والذي قبله على الاتحاد أجيب بأن ذلك في أصول الدين وليس بين الأتباع فيه اختلاف وهذا في  
 الفروع وهو الذي يدخله التنسخ (قوله دحاؤكم إيمانكم) قال النووي يقع في كثير من النسخ غناب وهو غلط  
 فاضح وصوابه يحذفه ولا يصح إدخال باب هنا إذ لا تعلق هنا (قلت) ثبت باب في كثير من الروايات المتصلة  
 منها رواية أبي ذر وعكرمة بن جهم لكن قال الكرماني أنه وقف على نسخة مسبوقة على الفريرى يحذفه  
 وعلى هذا قوله دحاؤكم إيمانكم من قول ابن عباس وعطفه على مثله كما حذف في حذف أداة العطف حيث  
 ينقل التفسير وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال في قوله تعالى قل ما يدعوكم إلى الله وإلى  
 يقول لولا إيمانكم أخبر الله الكفار أنه لا يعابهم ولولا إيمان المؤمنين لم يعابهم أيضاً ووجه الدلالة أنه حذف  
 أن الدعا يحمل وقد أطلقه على الإيمان فيصح إطلاق أن الإيمان عمل وهذا على تفسير ابن عباس وقال غيره  
 الدعا هنا مصدر مضاف إلى المفعول والمراد دعاء الرسل الخلق إلى الإيمان فالعنى ليس لكم عند الله حذر  
 الآن يدعوكم الرسول فؤوم من آمن وكفر من كفر قد كذبتم أنتم فسوف يكون الله ذو بال لزاماً لكم  
 وقيل معنى الدعا هنا الطاعة ويؤيده حديث النعمان بن بشير أن الدعا هو العبادة أخرجه أصحاب  
 السنن بسند جيد (قوله حنظلة) بن أبي سفيان وهو قرشي مخي من ذرية صفوان بن أمية الجمحي  
 وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ثقة فتهنق عليه وفي طبقته حكرمة  
 ابن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة الخزرجي وهو ضعيف ولم يخرج له البخاري ثبت عليه لشدة التباسه  
 وبشرخان بشيوعهما ولم ير الضعيف عن ابن جرير زاد مسلم في روايته عن حنظلة قال سمعت عكرمة بن  
 خالد يحدث طائفاً من رجلا قال لعبد الله بن عمر ألا تفر فقال في سمعت فذكر الحديث (فيائدة) اسم  
 الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي (قوله على حسن) أي دعائهم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي  
 رواية الحسن على خمسة أي أركان فأن قيل الأربعة المذكورة متبينة على الشهادة إلا يصح من منها إلا بعد  
 وجودها فكيف يصح معنى إلى مبنى عليه في معنى واحد أجيب بجواز ابتداء أمره على أمر يشهد على  
 أمرين أمر آخر فإن قيل المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه أجيب بأن المجموع غير من حيث الأفراد  
 عين من حيث الجمع ومثاله البيت من الشعر يحصل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان فإدام  
 الأروسة قائما فسمى البيت هو جود ولو سقط مهما سقط من الأركان فالأوسط سقط على البيت  
 فإليت بالنظر إلى مجموعته في واحد ولو سقطت الأروسة أو بعضها بالنظر إلى أسه وأركانها الأسس  
 والأركان تسع وتسكلمة في نبيها (أي أحدها) لم يذ كراهة لأنه لا يفرض كفاية ولا يتعين الأفي بعض الأحوال  
 ولهذا أحله ابن جرير جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وأن الجهاد من العمل الحسن وأخرجه  
 ابن بطال فزعم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظير هو خطأ لأن فرض الجهاد  
 كان قبل وقعة بدر وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية وفيها فرض الصيام والزكاة بهذا الحديث والجمع بعد  
 ذلك على البعض (ثانيها) قوله شهادة أن لا إله إلا الله وما بعدها مخفوض على البذل من خمس ويجوز الرفع  
 على حذف الخبر والتقدير منها شهادة أن لا إله إلا الله أو على حذف المبتدأ والتقدير أحدها شهادة أن لا إله  
 إلا الله فإن قيل لم يذ كراهة بالإنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جرير عليه السلام أجيب  
 بأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به فيستلزم جميع ما ذكر من المقتضيات وقال الاسماعيلي  
 ما يحمله هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة وكذا تقول مثلما شهدت  
 برسالة محمد وتريد جميع ما ذكره الله أعلم (ثالثها) المراد بإقام الصلاة المداومة عليها ومطلق الأتيان  
 بها والمراد بآياتها الزكاة أخرج جرير من المال على وجهه مخفوض (رابعها) اشترط الباقلاني في صحة  
 الإسلام تقدم الأقران بالتوحيد على الرسالة ولم يتابع مع أنه إذا دقق فيسه بان وجهه ويزداد انحازا  
 فوقها فليتبأمل (خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن لأن  
 عموم الحديث يقتضي صحة الإسلام من باشر ما ذكر ومفهوماً أن من لم يباشره لا يصح منه وهذا العموم

دحاؤكم إيمانكم لقوله  
 تعالى قل ما يدعوكم إلى  
 دحاؤكم ومعنى الدعا في  
 اللغة الإيمان عند ثناء عبد  
 الله بن موسى قال أخبرنا  
 حنظلة بن أبي سفيان عن  
 عكرمة بن خالد عن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بنى الإسلام  
 على خمس شهادة أن لا إله  
 إلا الله وأن محمداً رسول  
 الله وإقام الصلاة وإيتاء  
 الزكاة والحج وصوم  
 رمضان

مخصوص بقوله تعالى والذين آمنوا وأتبعناهم ذريتهم على ما قرروا في موضعه (سادسها) وقع هنا تقديم الحج على الصوم وعليه بنى الباقون ترتيبه لكن وقع في مسلم من روايه سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج قال فقال رجل والحج وصيام رمضان فقال ابن عمر لا يصيام رمضان والحج هكذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى ففي هذا اشعار بان رواية حنظلة التي في البخاري مروية بالمعنى المأله لا بمعناها وروايت عن علي بن جبل تعدد المجلس وأحضر ذلك ثم نسبته ويعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمع من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسب أحدهما عند رده على الرجل وجه بعده أن أطلق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من نظره إلى الصحابي كيف وفي رواية مسلم من طريق حنظلة بتقديم الصوم على الحج ولا يبيح حوائج من وجه آخر عن حنظلة أنه جعل صوم رمضان قبل قنونه قال علي بن أحمد بن أبي بصير في تفسيره بتقديم الصوم على الحج في الزكاة أقال أن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا مستبعد والله أعلم **(قوله في)** اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسكي ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى **(قوله باب أمور الأيمان)** ولما تشبه في أمر الأيمان بالأفراد على أئمة الجنس والمراد بيان الأمور التي هي الأيمان والأمور التي للأيمان **(قوله وقول الله تعالى)** بالخلف وجه الاستدلال بهذا الآية وناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأيمان فقل عليه ليس البر إلى آخره وأما وجهه في غلظت وأما بقوله المؤلف لأنه ليس على شرطه ووجهه أن الآية حصرت التقوى على ما صاحب هذه الصفات والمراد المتقون من الشرك والأعمال السنية فإذا فصلوا تركوا فافهم المؤمنون الكاملون والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخلية في معنى البر كما هي داخلية في معنى الأيمان فان قيل ليس في المتن ذكر التصديق أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره والمصنف يذكر الاستدلال بما أشكل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يبقه تاما **(قوله)** قد أطلع المؤمنين ذكره بلا دالة عطف والحديث جائز والتقدير وقول الله قد أطلع المؤمنين وثبت المحدثون في رواية الأصيل ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسير لقوله المتقون أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أطلع إلى آخره وكان المؤلف أشار إلى إمكان عدالته من هاتين الآيتين فيهما ومن ثم ذكر ابن حبان أنه جعل طاعة عدله الله تعالى في كتابه من الأيمان وكل طاعة عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأيمان وحذف الذكر وقبلت تسع وتسعين **(قوله عن أبي هريرة)** هذا أول حديث وقع ذكره فيه ويحتمل ما أخرجه البخاري من المتن المستقلة أو بما أنه حديث وستة أو بعون حديثا على التصريح وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرا قال ابن عبد البر لم يختلف في اسمه في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه اختلف فيه على عشرين قولاً **(قلت)** وسردان الجوزي في التلخيص ما عاينه عشر وقال النووي تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً **(قلت)** وقد جعلتها في زجته في تذييل التلخيص فلم تبلغ ذلك ولكن كلام الشيخ محمول على الاختلاف في اسمه وفي أم أبيه معا **(قوله بضع)** بكسر أوله وحذف الفتح لغة وهو عددهم مئتين عشرين الثلاث إلى السبع كما جزم به القرطبي وقال ابن سبويه إلى العشر وقيل من واحد إلى تسعة وقيل من اثنين إلى عشرة وقيل من أربعة إلى تسعة وعن الخليل البضع السبع وروى حلقه أنقرأ ما اتفاق عليه المفسرون في قوله تعالى فليث في السبعين بضع ستين ومارواه الترمذي بسند صحيح أن قريشا قالوا ذلك لابي بكر وكذا رواه الطبري محرراً وقولنا نقل المصنف في الباب أنه خاص بمبادئ العشرة بمبادئ العشرين فإذا جاوز العشرين امتنع قال وأجازه أبو زيد فقال يقال بضعه وعشرين رجلا بضع وعشرون امرأة ويقال القصار هو خاص بالدمرات إلى التسعين ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف وفي بعض الروايات بضع مئتين الألف يحتاج إلى تأويل **(قوله وستون)** لم يختلف الطرق عن أبي عامر شيخ شيخ المؤلف في ذلك وتابعه يحيى الجاني بكسر الملهمة وتشديد الميم عن سليمان بن بلال وأخرجه أبو حنيفة عن طرزي

### باب أمور الأيمان

وقول الله عز وجل ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين وآتى المال على حبه وذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحسن البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون قد أطلع المؤمنين الآية حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيمان بضع وستون

بشر من حجر وعن سليمان بن بلال فقال بضع وستون أو بضع وسبعون وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ورواه أصحاب السنن الثلاثة من طريقه فقالوا بضع وسبعون من غير شك ولا في عوائق في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون وروح البهي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك فيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمر وعنه قتادة أيضا لكن يرجح أنه المتيقن وما عدها مشكوك فيه وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فعاقلة وعلى سمعها لا تخاف رواية البخاري وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة كذا كره الحلبي ثم صابح لا يستقيم إذ الذي زادها لم يستقر على الجزم بها لاسيما مع اتحاد المخرج وبهذا يبين شقوق نظر البخاري وقد رجع ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن **(قوله شعبة)** بالضم أي قطعة والمراد المحصلة أو الجزء **(قوله والحياة)** هو بالمذاهب في القصة تغير واتساع واسترى الإنسان من خوف ما يهاب به وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب والتردد انما هو من لوازمه وفي الشرع خلق يثبت على اجتناب القبيح ويتبع من التمسك في حق ذي الحق ولهذا جاء في الحديث الاخر الحياء خير كله فان قيل الحياء من الغرائز فكيف جعل شعبة من الاجاب اجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تحلقا ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية فهو من الايمان لهذا ولا يكونه باعثا على فعل الطاعة واجزاء من فعل المعصية ولا يقال الرب حيا يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لان ذلك ليس شرعا فان قيل لم أفرد به بالذ كرهنا أجيب بأنه كذا أي ما في الشعب اذا لم يجرى بخلاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينزع والله الموفق وسياق من زيد الكلام على الحياء في باب الحياء من الايمان بعد أحد عشر بابا **(قائده)** قال القاضي عياض تكلف جماعة عصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد في الحكم بكون ذلك هو المراد صواب ولا يقدح عدم معرفة خصص ذلك على التفصيل في الايمان اهـ ولم يتفق من عد الشعب على غلط واحد وأقر بها إلى الصواب طريقة ابن حبان لكن لم تنف على بيانها من كلامه وقد خصصت بما أوردوه ما ذكره وهو ان هذه الشعب تنفرد عن أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات وتشتغل على أربع وعشر من خصلة الايمان بالله ويدخل فيه الايمان بذاته وصفاته وقوسيده بأنه ليس كمثل شيء واعتقاد حدوث مادونه والايمان بعلامته وكتبه ورسله والهدى وخبره وشره والايمان باليوم الآخر ويدخل فيه المسئلة في القبر والبعث والنشور والحساب والميزان والصراف والجنسة والنار وعجبة الله والحب والبغض فيه وعجبة النبي صلى الله عليه وسلم واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه الصلاة عليه والتباعد عنه والاخلاص ويدخل فيه ترك الرياء والتفاني والتوبة والخوف والرجاء والشكر والوفاء والعسر والرخا بالفضاء والنوكل والرجاء والتواضع ويدخل فيه تقيير الكبير ورجة الصغير وترك الكبير والحب وترك الحسد وترك الحقد وترك الغضب وأعمال اللسان وتشتغل على سبع خصال التلطف بالوجهة وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعليق العلم والاعمال والذكر ويدخل فيه الاستغفار واجتناب القفو وأعمال البدن وتشتغل على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالاحياء وهي خمس عشرة خصلة التطهر بحسب وحكا ويدخل فيه اجتناب النجاسات وستار العورة والصلوة وقضاء نكاح والزكاة كذلك وقتل الرقاب والحدود ويدخل فيه اطعام الطعام واكرام الضيفاء والصلوات وقضاء نكاح والطح والعمرة كذلك والطواف والاعتكاف والتمسك بسنة القدر والفرا بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك والوفاء بالنذر والتحصن في الايمان وأداء الصكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خصال التعصيف بالشيخ والقيام بحقوق العيال وبر الوالدين وفيه اجتناب العقوق وتربية الاولاد وصلة الرحم وطاعة السادة أو الرقي بالعبادة ومنها ما يتعلق بالعامية وهي سبع عشرة خصلة القسام بالامر مع العدل ومتابعة الجماعة وطاعة أولى الامر والاصلاح بين الناس ويدخل فيه قتال الخوارج والبقاء والمعاونة على البر ويدخل فيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود والجهاد ومنه المراقبة واداء الامانة

شعبة والحياة شعبة من  
الايمان



عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمر وحكامه من منده فعلى هذا العمل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ثم  
لقبه فسمه منه ونبه بالعلقين الا يخرج على ان عبد الله الذي اهل في روايته هو عبد الله بن عمر والذي بين  
في رواية رفيقه والعلقين عن أبي معاوية واصله اسحق بن واوية في مسنده عنه وآخر جه ابن حبان في  
مصحفه من طريقه واللفظ سمعت عبد الله بن عمر ويقول رب هذه البنية لسمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول المهاجرين هم السبائ والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده فعلم انه ما اراد الا اصل  
الحديث والمراد باناس هنا المسلمون كافي الحديث الموصول فهم الناس حقيقة عند الاطلاق لان  
الاطلاق يحمل على الكمال ولا كمال في غير المسلمين ويمكن حمله على عمومهم على ارادة شرط وهو لا يحسن مع  
ان ارادة هذا الشرط متعينة على كل حال لما قدمته من استثناء اقامة الحدود على المسلم والله سبحانه وتعالى  
أعلم ((قوله باب)) هو متون وفيه ما في الذي قبله ((قوله حديثنا أبو بردة)) هو برید بن جندب والراء  
مصنفه وشيخه جده وافقه في كنيته لاني اسمه وأبو موسى هو الاشعري ((قوله قالوا)) رواه مسلم  
والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسندهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخاري باسناده هذا بلغة قلنا  
ورواه ابن منده من طريق بن حسين بن محمد ٣ الفسافي أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا بلغة قلت فحين ان  
السائل أبو موسى واختالف بين الروايات لانه في هذه صرح وفي رواية مسلم اراد نفسه ومن معه من الصحابة  
اذا اراضي بالسؤال في حكم السائل وفي رواية البخاري أجبهوا باهم ارادوا قدسأل هذا السؤال أيضا أبو ذر  
رواه ابن حبان ومجير بن قنادة واه الطبراني ((قوله أي الاسلام)) ان قيل الاسلام مفرد وشرط أي  
ان تدخل على متعدد أجيب بان فيه حذفا تقديره أي ذوى الاسلام أفضل ويؤيده رواية مسلم أي المسلمين  
أفضل والحاجم بين اللفظين ان أفضلية المسلم خاصة بهذه الخصلة وهذا التقدير أولى من تقدير بعض  
المشراح هنا أي خصال الاسلام وانما قلت انه أولى لانه يلزم عليه سؤال آخر بان يقال سئل عن الخصال  
فأجاب بصاحب الخصلة فما الحكمة في ذلك وقد يجاب بأنه نفي بقوله تعالى يستوفون ما آتاهم من فضله  
ما أنفق من خير فقلوا الذين والاقر بن الامة والتقدير بأي ذوى الاسلام يقع الجواب مطابقا له  
ناويل واذا ثبت ان بعض خصال المسلمين المتعلقة بالاسلام أفضل من بعض حصل مراد المصنف بقبول  
ان زيادة النقصان تظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبله ما من تعدد او موالاة ايمان اذا ايمان  
والاسلام عنده مترادفان والله أعلم فان قيل لمجرد أفضل هنا من العمل أجيب بان الحديث عند العلم به  
جائز والتقدير أفضل من غيره ((نتبه)) هذا الاستاذ كلفه كوكيون ويحيى بن سعيد المذکور  
امر جده ابا بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية الأموي ونسبه المصنف فرشيما بالنسبة  
الاعجمية بكى ابا أيوب وفي طبقته يحيى بن سعيد القطان وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث  
الاموي وليس له ابن يروي عنه يسمى سعيدا فافترا وفي الكتاب ممن يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضا  
لكن من طبقة فوق طبقة هذين وهما يحيى بن سعيد الانصاري السابق في حديث الاحمال أول الكتاب  
ويحيى بن سعيد النخعي أبو حبان ويخار عن الانصاري بالكنية والله الموفق ((قوله باب)) هو متون  
وفيه ما في الذي قبله ((قوله من الاسلام)) للاستيف من الايمان أي من خصال الايمان ولما استدلل  
المصنف على زيادة الايمان وتخصاته بحديث الشعب تدع ما ورد في القرآن والسنن العصفه من بيانها  
فأورد في هذه الاواب نصيحا وتواضعا وجمعا بقوله اطعام الطعام ولم يقل أي الاسلام خير كافي الذي  
قبله اشعار باختلاف المقاتلين وتعدد السؤلين كما استقره ((قوله حديثنا عمر بن خالد)) هو الحارثي  
وهو شيخ المعين ومصحف من معهما ((قوله الحديث)) هو ابن سعيد فقيه أهل مصر عن يزيد هو ابن أبي حبيب  
الفقيه أيضا ((قوله ان رجلا)) لم أعرف اسمه وقيل انه أبو ذر ابن حبان انه هاتين من يرويه شرع  
سال عن معنى ذلك فأجيب بذلك ((قوله أي الاسلام خير)) فيه ما في الذي قبله من السؤال والتقدير  
أي خصال الاسلام وانما لم أذكر تقدير خصال في الاول فرار من كثرة الحديث وايضا فتشوبع التقدير

((باب)) أي الاسلام  
أفضل (حديثنا) سعيد بن  
يحيى بن سعيد القرشي قال  
حديثنا أي قال حديثنا أبو  
بردة بن عبد الله بن أبي بردة  
عن أبي بردة عن أبي موسى  
رضي الله عنه قال قالوا  
يا رسول الله أي الاسلام  
أفضل قال من سلم المسلمون  
من لسانه ويده ((باب))  
اطعام الطعام من الاسلام  
(حديثنا) عمر بن خالد قال  
حديثنا الحديث من يزيد عن  
أبي الطير عن عبد الله بن  
عمر وروى الله فعهما أن  
رجلا سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم أي الاسلام خير

٣ قوله الفسافي في نسخة  
القباني اه محصه

يضع جواب من سأل فقال السؤالان بمعنى واحد والجواب يختلف فيقال له اذا لاحظت هذين  
التقديرين بان الفرق ويمكن التفرقة بأنهما متلازمان اذا لاطعام مستلزم لسلامة البدن والسلام لسلامة  
السان قاله الكرماني تركا نه اراد في الغالب ويحتمل أن يكون الجواب اختلف باختلاف السؤال عن  
الافضلية ان لو حظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق وقال الكرماني الفضل بمعنى كثرة التواب في مقابلة القلة  
والخير بمعنى النفع في مقابلة الشرف فالاول من الكمية والثاني من الكيفية فافترقا وادعترض بان الفرق لا يتم  
الا اذا اختلف كل منهما بما يتلك المقولة اما اذا كان كل منهما يعقل تأنيبه في الاخرى فلا وكا به على ان لفظ  
خيراءم لا افضل تفضيل وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الحمل على اختلاف حال السائلين  
او السامعين فيمكن أن يراد في الجواب الاول تحذير من خشى منه الايذاء بيد او لسان فأرشد الى ذلك وفي  
الثاني ترغيب من رجيى النفع العام بالفضل والقول فأرشد الى ذلك وخص هاتين المصلتين بان كرو  
لمس الحاجة اليهما في ذلك الوقت لما كانوا فيه من الجهد والمصلحة التأنيب يدل على ذلك أنه عليه الصلاة  
والسلام حيث عليهما اول ما دخل المدينة كجواراه القوم مذى وغيره معصما من حديث عبد الله بن سلام (قوله  
نظم) هو في تقدير المصدر أى ان نظم ومثله يسع بالمعنى وذكرنا لاطعام ليدخل فيه الضيافة وغيره  
(قوله وتقرأ) لفظ مضارع القراءة بمعنى تقول قال أبو حاتم السجستاني تقول اقرأ عليه السلام ولا تقول  
اقرأه السلام فانما كان مكتوبا قلت اقرأه السلام أى اجعله بقرأه (قوله ومن لم تعرف) أى لا تخص به  
أحد انكبر أو تصنع بل تعظما شاعرا الاسلام ومحرا عا لاخوة المسلم فان قيل اللفظ عام فيدخل الكافر  
والمنافق والفاسق أجيب بأنه يخص بأدلة اخرى أو ان النهي متأخر وكان هذا عام للمصلحة التأنيب وأمان  
شأنه في الاصل البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص (في بيان) الاول أخرج مسلم من طريق بن عمرو  
ابن الحرث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الاسناد نظير هذا السؤال لكن جعل الجواب كالذى في حديث أبي  
موسى فادعى ابن منده فيه الاضطراب وأجيب بأنهما حديثان اتحدا سنادهما وافي أحدهما حديث أبي  
موسى ولثانيهما شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم (في الثاني) هذا الاسناد كله بصريون والذى قبله  
كما ذكرنا كوفيون والذى بعده من طريقه بصريون فوقع التسلسل في الاواب الثلاثة على الولاء وهو من  
الاطراف (قوله باب من الايمان) قال الكرماني قدم لفظ الايمان بخلاف أخوانه حيث قال اطعام الطعام  
من الايمان اما لا اهتمام بذكره أو بالجموع كما نه قال الهبة المذكرة ليست الايمان (قلت) وهو  
نوحيه حسن الا أنه روي عليه ان الذي بعده ألبق بالاهتمام والحصر معا وهو قوله باب حب الرسول من الايمان  
فالظاهر أنه اراد المتوابع في العبارة ويمكن انه امتنع بذكر حب الرسول فقدمه والله أعلم (قوله يحيى) هو ابن  
سعيد القطن (قوله وعن حسين المعلم) هو ابن ذكوان وهو معطوف على شعبة فالتقدير عن شعبة وحسين  
كلاهما عن قتادة وانما لم يجمعهما لان شيعته أفردهما فأورد المصنف معطوفا واختصارا لان شيعته قال عن  
قتادة وقال حسين حدثنا قتادة وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معطوف وهو غلط فقد روى  
أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي ابراهيم الحارثي عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطن عن حسين المعلم  
وأبى الكرماني كما أنه بحسب التجوز المعنى ان يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة فيكون شعبة رواه عن  
حسين عن قتادة الى غير ذلك مما ينفرد عنه من مارس شيئا من علم الاسناد والله المستعان (في تبيين) الحق  
أساق هنا لفظ شعبة وأما لفظ حسين من رواية مسدد الى ذكرنا فهو لا يؤمن بعبد حتى يحب لآخيه  
ولما روى ولا معاصي من طريق روح عن حسين حتى يحب لآخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير من المراد  
بالآخوة وهن جهة الحب وادع مسلم في أنه روى عن أبي خزيمة عن يحيى القطن والذي نفسى بيده وأما طريق  
شعبة فصرح أجودا النسائي في روايتهما بإسعاد قتادة أنه من أنس فانتفت بهمة تدليبه (قوله لا يؤمن) أى  
من يدعى الايمان ولم يستقى أحدكم ولا صلى أحد ولا بن عساكر عبد وكذا مسلم عن أبي خزيمة والمراد بالنبي  
كل الايمان ونبي اسم الشيء على معنى نبي الكمال منه مستفيض في كلامهم كقولهم فلان ليس بأناق فان

فقال تعلم الطعام وتقرأ  
السلام على من عرفت  
ومن لم تعرف (باب) من  
الايمان أن يحب لآخيه  
ما يحب لنفسه \* حدثنا  
مسدد قال حدثنا يحيى  
عن شعبة عن قتادة عن  
أنس رضى الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وعن حسين المعلم قال  
حدثنا قتادة عن أنس  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا يؤمن أحدكم

قيل فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمناً كاملاً وإن لم يأت بقية الأركان أحجب بأن هذا ورد  
 مودة المبالغة أو يستفاد من قوله لاخيه المسلم ملاحظة بقية صفات المثلّم وقد صرح ابن حبان من رواية  
 ابن أبي عدي عن حسن المعلم بالمراد ولفظه لا يبلغ عبد حقيقة الأيمان ومعنى الحقيقة هنا الكمال ضرورة  
 أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافراً وبهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت وإن هذه الخصلة  
 من شب الأيمان وهي داخلية في التواضع على ما سنقره «قوله حتى يحب» بالنصب لأن حتى جارة وأن  
 بعدها مفعولة ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى إذ عدم الأيمان ليس سبباً للمحبة «قوله  
 ما يحب لنفسه» أي من الخير كما تقدم عن الاسماعيلي وكذا هو عند السائي وكذا عند ابن منده من رواية  
 همام عن قتادة أيضاً والخبر كله جامعة فعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخوية وتخرج المنهيات لأن  
 اسم الخير لا يتناولها والمحبة أرادته ما يقتضيه خيراً قال النووي المحبة الميل إلى ما وافق المحب وتلذذت كونه  
 بحواسه كحسن الصورة أو بفضله أماناته كالمفضل والكمال وأما لسانه كحب نفع أو دفع مقرر انتهى  
 ملخصاً والمراد بالليل هذا الاختياري دون الطبيعي والقسري والمراد أيضاً أن يحب أن يحصل لاخيه نظير  
 ما يحصل له عينه سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية وليس المراد أن يحصل لاخيه ما يحصل له لا مع  
 سلبه عنه ولا مع بقائه بعينه له إذ قيام الجوهر أو العرض بعلمين محال وقال أبو الزناد من مراجع ظاهر هذا  
 الحديث طلب المساواة وحقيقته تستلزم التفضيل لأن كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره فإذا أحب  
 لاخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين (قلت) أقر القاضي عياض هذا وفيه نظر والمراد الزجر عن هذه  
 الإرادة لأن المقصود الحث على التواضع فلا يحب أن يكون أفضل من غيره فهو مستلزم للمساواة واستفاد  
 ذلك من قوله تعالى نكح الدار الآخرة فجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ولا يستم ذلك إلا بترك  
 السعد والغفل والخذل والنفس وكلها اتصال مذمومة «(فائدة)» قال الكرماني ومن الأيمان أيضاً أن  
 يفيض لاخيه ما يفيض لنفسه من الشر وليد كره لأن حب الشيء مستلزم لفيض نقيضه فترك التخصيص عليه  
 اكتفاء والله أعلم «(قوله باب حب الرسول)» اللام فيه لله والمراد سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بقرينة قوله حتى أكون أحب وإن كانت محبة جميع الرسل من الأيمان لكن الأحبة مختصة بسيدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم «(قوله شعيب)» هو ابن أبي هريرة الجصني واسم أبي هريرة بن زرار وقد أكثر  
 المصنف من تخرجه حديثه عن الزهري وأبي الزناد ووقع في غرائب مالك للدارقطني إدخال رجل وهو أبو سلمة  
 ابن عبد الرحمن بن الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث وهي زيادة شاذة فقد رواه الاسماعيلي بعدئها من  
 حديث مالك ومن حديث إبراهيم بن طهمان وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي اليمان شيخ  
 البخاري هذا الحديث مصر حافيه بالتعدي في جميع الاسناد وكذا السائي من طريق علي بن عباس عن  
 شعيب «قوله والذي نفسي بيده» فيه جواز الحلف على الأمر المهم فكيدوا أن يكون هناك مستهفك «قوله  
 لا يؤمن» أي أيماناً كاملاً «(قوله أحب)» هو أفضل بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفضل بينه  
 وبين معجولة قوله إليه لأن المحتج الفصل بأجنبي «(قوله من والده)» قدم الوالد لأن كثرته لأن كل أحد  
 له والده من غير عكس وفي رواية السائي في حديث أنس تقديم المولد على الوالد وذلك لمزيد الشفقة ولم يختلف  
 الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخاري عن مسلم «(قوله أخبرنا بقرب ابن إبراهيم)»  
 هو الدورق والتعريف بين حدثنا وأخبرنا يقول به المصنف كما يأتي في العلم وقد وقع في غيره رواية أبي ذر حدثنا  
 يعقوب «(قوله وحدثنا آدم)» عطف الاسناد الثاني على الأول قيل أن بسوف المثنى فأخبرنا واستأوا هما فان  
 لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبي هريرة لكن زاد فيه والناس أجمعين ولفظ عبد العزيز بن مسعود إلا أنه قال كان  
 ابن خزيمة في محضه عن يعقوب شيخ البخاري بهذا الاسناد من أهل وماله بدل من والده وله وكذا المسلم من  
 طريق ابن عليه وكذا اللاماعلي من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه لا يؤمن الرجل  
 وهو أخيل من جهة وأحدكم أشعل من جهة وأشمل منه جار واية الاصطلاح لا يؤمن أحدنا قبل فسيأتي

حتى يحب لاخيه ما يحب  
 نفسه «(باب)» حب  
 الرسول صلى الله عليه  
 وسلم من الأيمان «حدثنا  
 أبو اليمان قال أخبرنا  
 شعيب قال حدثنا أبو الزناد  
 عن الأعرج عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 والذي نفسي بيده لا يؤمن  
 أحدكم حتى أكون أحب  
 إليه من والده وولده  
 \* حدثنا يعقوب بن إبراهيم  
 قال حدثنا ابن عليه عن  
 عبد العزيز بن صهيب  
 عن أنس عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم «حدثنا  
 آدم قال حدثنا شعيب عن  
 قتادة عن أنس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يؤمن أحدكم  
 حتى أكون أحب إليه  
 من والده وولده والناس  
 أجمعين



عبد العزيز بن مغازي سابق قتادة وصنف البخاري وهم اتحادهما في المعنى وليس كذلك فالجواب ان البخاري  
يصنع مثل هذا نظرا الى أصل الحديث لا الى خصوص ألفاظه واقتصر على سياق قتادة لموافقته لسياق  
حديث أبي هريرة رواية شعبة عن قتادة ما مؤمن فيها من بليس قتادة لانه كان لا يسمع منه الا ما سمعه  
ودونق التصريح به في هذا الحديث في رواية النسائي وكذا في رواية الوالد ادخل في المعنى لانهما اعز على  
الماضي من الاصل والمقابل وبما يكونان اعز من نفسه ولهذا لم يذكر النفس ايضا في حديث أبي هريرة  
وهل يدخل الا في لفظة الموالدان اريد به من له الولد فيقيم أو يقال اكنى بك كراحتها كما يكتفى عن أحد  
الضدين بالاخر ويكون ما ذكره على سبيل التمثيل والمراد الاغرة كانه قال أحب اليه من أعزته وذكر  
الناس بعدد الوالد من عطف العام على الخاص وهو كثير وقدم الوالد ٣ على الولد في رواية تقدمه  
بالإيمان في الاجلال وقدم الولد في أخرى لمزيد الشفقة وهل يدخل النفس في عموم قوله والناس اجمعين الظاهر  
في قوله وقيل إضافة المحبة اليه تقتضي خروجه منهم وهو بعد وقد وقع التصريح بذلك في النفس في حديث  
عبد الله بن هشام كسأني والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع قاله الخطابي وقال الثوري فيه  
تأمل في قضية النفس الامارة والمطمئنة فإن من رجع جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله عليه وسلم  
واجبا ومن رجع جانب الامارة كان حبه بالعكس وفي كلام القاضي هناك في ذلك شرط في محبة الايمان  
لان حب الله محبة على معنى التعظيم والاجلال وانفسه صاحب المفهوم بأن ذلك ليس مرادنا لان اعتقاد  
الاعظمية ليس مستلزما لمحبة اذ يجد الانسان اعظام شيء مع خلوه من محبة قال في هذا لم يجد  
من نفسه ذلك الميسل لم يكمل ايمانه والى هذا يؤيد قول عمر الذي رآه المصنف في الايمان والتسود ومن  
حديث عبد الله بن هشام ان عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تنبأ رسول الله أحب الي من  
كل شيء الا من نفسي فقال لا والذي نفسي بيده حتى اكون أحب اليك من نفسك فقال له عمر فأنك لا تكن  
والله أحب الي من نفسي فقال لا ان يا عمر انتهى فهذه المحبة ليست باعتقاد الاعظمية فقط فانها كانت  
حاصلة لعمر قبل ذلك قطعا ومن علامة الحب المذكر ان يعرض على المرء ان لو خير بين قدس فرض من  
أغراضه أو قدس ربه التي صلى الله عليه وسلم ان لو كانت ممكنة وان كان قدسها ان لو كانت ممكنة أشد  
عليه من قدس شيء من أغراضه فقد انصف بالاحبة المسد كورة ومن لا فلا وليس ذلك محصورا في الوجود  
والفقد بل بأي مثله في أصرة سنته والذب عن شريعته وقم بمخاضها ويدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر وفي هذا الحديث ايماء الى فضيلة التشكر فان الاحبة المسد كورة تعرف به وذلك ان محبوب  
الانسان امان نفسه واما غيره امان نفسه فهو أن يردد امانها سلمة من الاثام هذا هو حقيقة المطلوب  
واما غيره فاذا حقق الامر فيه فاغما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجهه المحتشنة حالا وما لا فاذ انما مل النفع  
الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان اما بالمباشرة  
واما بالسبب علم انه بسبب بقاء نفسه البقاء الذي في النعم السرمدى وعلم ان نفعه بذلك اعظم من جميع  
وجوه الانتفاعات فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبة أوفر من غيره لان النفع الذي يترتب المحبة حاصل خسه  
أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والتفقه عنه ولا شأن الى حظ العصاب يرضى  
الله عنهم من هذا المعنى أتم لان هذا غرة المعرفة وهمها أعلم والله الموفق وقال القرطبي كل من آمن بالنبي  
صلى الله عليه وسلم ايماناً صحيحاً لا يتخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الى اربعة غير انهم متفاوتون فيهم من  
أخذ من تلك المرتبة بالخط الأدنى ومنهم من أخذ منها بالخط الأدنى كمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً  
في الغفلات في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم اشتاق الى رؤيته بحيث  
يؤثر هاهنا أهله ولده وما به ووالده ويدل نفسه في الامور الخطيرة ويجتهد في ذلك من نفسه وجدنا بالارتداد  
فيه وقد شهد من هذا الجنس من يؤثّر بزيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع ما ذكره لموافق قوله بهم  
من محبة غير ان ذلك سر مع الزوال وبوال الغفلات والله المستعان انتهى لخصنا (قوله باب حلاوة

٣ قوله وقدم الوالد الخ  
تقدم قريبا في قوله من  
والله وولده من هاشم  
نفسه اه

(باب) حلاوة

الايمان مقصود المصنف ان الخلاوة من قرأت الايمان ولما تقدم ان محبة الرسول من الايمان ارفده  
 بما وجد حلاوة ذلك (قوله حدثنا محمد بن المثنى) هو ابو موسى العنبري بفتح النون بعد ذى قال  
 حدثنا عبد الوهاب بن عبد الحميد حدثنا ابو بهر بن ابي نعيم السعدي بفتح السين المهملة على الصحيح  
 وحكى فيها وكسر هاء عن ابي قلابه بكسر التاء وباء موحدة (قوله ثلاث) هو مبتدأ والجملة خبر  
 وجاز الابتداء بالذكرة لان التثنية عوض المضاف اليه فالتقدير ثلاث خصال ويجعل في اعرابه غير ذلك  
 (قوله كن) أي حصل ان فيه ثامة وفي قوله حلاوة الايمان استعارة تخيلية شبه رغبة المؤمن في الايمان  
 بشئ حلو وأثبت له لازم ذلك الشئ وأخافه اليه وفيه تلخيص الى قصة المرض والصحيح لان المدر يض  
 الصفر الى يحد طعم العسل من او الصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه وكما نقصت الصحة شيئاً فانقص ذوقه  
 بقدر ذلك فكذلك هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة والنقص قال التبعي أبو  
 محمد بن أبي جرة انما غير بالطلاوة لان الله شبه الايمان بالشجرة في قوله تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة  
 فالكامة هي كلمة الاخلاص والشجرة أصل الايمان وأقصاها اتباع الامر واجتناب النهي وروى فيها ما يتم  
 به المؤمن من الطير وقرها على الطاعات وحلاوة الثمر حتى الثمرة وغاية كلمة تنهى نفع الثمرة وبه تظهر  
 حلاوتها (قوله أحب اليه) منصوب لا يخبر بكون قال ايضا ذى المواد بالحب هنا الحب العقلي الذي  
 هو اثار ما يقتضى العقل السليم ويحبه وان كان على خلاف هوى النفس كالمريض يعافى الدواء بطبعه  
 فينظره ويحب اليه بمقتضى عقله فيبغى تناوله فاذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى الا بما فيه  
 صلاح عاجل أو خلاص آجل والعقل يقتضى وبخا من جانب ذلك قرن على الاثمار بأمره بحيث يصير هواه  
 تبعاً له ويلتذ بذلك التذاد اعطى اذا لا تذاد العقل اذ رآه ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك وهو المشارع  
 عن هذه الحالة بالطلاوة لانها أظهر والتذاد المحسوسه قال وانما جعل هذه الامور الثلاثة عنونا لتكامل  
 الايمان لان المرء اذا تأمل ان المنعم بالذات هو الله تعالى وان لا ما عجز ولا مانع في الحقيقة سواء وان ما عجزه  
 وسائط وان الرسول هو الذي يبين له مراد به اقتضى ذلك ان يتوجه بقلبه نحوه فلا يحب الا ما يحب ولا  
 يحب من يحب الا من أحبه وأن يتيقن ان جملة ما رآه أو وعد حق فيقارن بقلبه اليه الموهود كالواقع فيحسب  
 ان مجالس الذكر رياض الجنة وان العود الى الكفر القفا في النار انتهى ملخصا وشاهد الحديث من القرآن  
 قوله تعالى قل ان كان آباؤكم وابناؤكم الى ان قال أحب اليكم من الله ورسوله ثم حدد على ذلك وتوعد بقوله  
 قربصوا (فائدة) فينه إشارة الى الصلابة بالقضاء والتخلي عن الرذائل فالاول من الاول والاخير من  
 الثاني وقال غيره محبة الله على سبعين فرض ويذهب الفرض المحبة التي تبحث على امتثال او امره والابتها من  
 معاصيه والرضا بما يقدره من وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم  
 هوى نفسه والتقصير نارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها فيورث الغفلة المقتضية للتوسع  
 في الرجا فيقدم على المعصية أو تسخر الغفلة فيقع وهذا الثاني يسرع الى الاقلاع مع التمدد والى الثاني يشير  
 حديث لا يفر الزاني وهو مؤمن والندب ان يطلب على النواقل ويحبب الوقوع في الشبهات والمصنف  
 مع ما يملك نادر قال وكذلك محبة الرسول على سبعين كما تقدم ويؤاد ان لا يتلقى شيئا من المأمورات والمنهيات  
 الا من مشكاته ولا يسلك الا طرقه ويرضى بما شرعه حتى لا يجذب نفسه حرجا من اقتضاه وبقاى بالخلافة  
 في الجود والبار والخلق والتواضع وغيرها فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الايمان وتفاوت مراتب  
 المؤمنين بحسب ذلك وقال الشيخ محيي الدين هذا حديث عظيم أصل من أصول الدين ومعنى حلاوة الايمان  
 استئذان الطاعات وتحمل المشاق في الدين وإيثار ذلك على أعراض الدنيا ومحبة العبد لله تحصيل بفعل  
 طاعته وترك مخالفته وكذلك الرسول وانما قال محاسنها لم يقل عمل بل عمل من يعمل ومن لا يعمل قال وفيه  
 دليل على انه لا بأس من هذه التثنية وأما قوله الذي خطب فقال ومن يصعب ما شئت الخطيب أنت فليس من  
 هذا لان المراد في الخطب الايضاح وأما هنا فالمراد الايجاز في اللفظ ليحفظ ويدل عليه أن الذي صلى الله

الايمان حدثنا محمد بن المثنى  
 قال حدثنا عبد الوهاب  
 التبعي قال حدثنا أبو بهر  
 بن أبي قلابه عن أنس رضي  
 الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ثلاث  
 من كن فيه وجد حلاوة  
 الايمان أن يكون الله  
 ورسوله أحب اليه مما  
 سواهما

عليه وسلم حيث قال في موضع آخر قال ومن بعثهم ما فلا يضر الانفسه واعترض ان هذا الحديث اقل ورد  
 اذضاف الى حديث خطبة النكاح ولوجب بان المقصود في خطبة النكاح ايضا الايجاز فلا تحض وثم أجوبة  
 أخرى منها دعوى الترجيح فيكون حيز المنع أولى لانه عام والآخر محتمل الخصوصيه ولانه ناقل والاخر  
 مبني على الاصل ولانه قول والآخر فعل ورد بان احتمال التخصيص في القول ايضا حاصل بكل قول ليس  
 فيه صفة عموم أصلا ومنها دعوى انه من الخاص ففتح من غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمنع منه  
 لان غيره اذا جمع أو هم أو إطلاقه الأسويه بخلافه هو فان منصبه لا يطرأ اليه ما هم ذلك والى هذا مال ابن  
 عبد السلام ومنها دعوى التفرقة توجه آخر وهو ان كلامه صلى الله عليه وسلم بحاجة واحدة فلا يحسن  
 إقامة الظاهر فيه لمقام المظهر وكلام الذي خطب جلتان لا يكره إقامة الظاهر فيه ما مقام المظهر وتعب  
 هذا بأنه لا يزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيه ما مقام المظهر أن يكره إقامة المظهر فيه ما مقام الظاهر  
 فأورد في الرد على الخطيب مع انه هو صلى الله عليه وسلم جمع كما تقدم ويحاج بان قصه الخطيب كقلنا ليس  
 فيها صفة عموم بل هي واقعة عين فيصطلح أن يكون في ذلك المجلس من يحشى عليه نوه السوية كما تقدم  
 ومن محاسن الجواب في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب ان ثبته التميز هناك لا عمالي ان المفسر  
 هو المجمع المركب من المحبين لكل واحدة منهما فانها وحدها لا غية اذ لم تربط بالآخرى في يدى حب  
 الله مثلا ولا يحسب وسوله لا ينفعه ذلك ويشير اليه قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله  
 فأوقع ما بهته مكتشف بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد وأما أمر الخطيب بالافراد لان كل  
 واحد من العصاة من مستقل باستلزام الغواية اذ العطف في تقدير التكرير والاصل استقلال كل من  
 المعطوفين في الحكم ويشير اليه قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فأعاد أطيعوا  
 في الرسول ولم يعد في أولى الامر لانهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول انتهى ملخصا من  
 كلام البيضاوي والطبري ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم منها أن التكلم لا يدخل في عموم خطابه ومنها أن  
 له أن يجمع بخلاف غيره «قوله وان يحب المرء» قال يحيى بن معاذ حقيقة الحب في الله ان لا يز يدابر  
 ولا ينقص بالبقاء «قوله وان يكره ان يعترف الكفر» زاد أبو تميم في المستخرج من طريق الحسن بن  
 سفيان عن محمد بن المنثري شيخ المصنف بعد اذ أخذ الله منه وكذا هو في طريق أخرى للمصنف والاخذ  
 اعم من أن يكون بالعصية منه ابتداء بأن يولد على الاسلام ويسمى أو بالاخراج من طلبة الكفر في فور  
 الايمان كما وقع لكثير من الصحابة وعلى الاوّل فيصل قوله يعود على معنى الصبر وبخلاف الثاني فان العود  
 فيه على ظاهره فان قيل فلم عدى العودين ولم يعد به الى فالجواب انه ضمنه معنى الاستمرار كما قال يستقر  
 فيه ومثله قوله تعالى وما كان لنا أن نعود فيها «تنبيه» هذا الاسناد كله بصريون وأخرجه المصنف بعد  
 ثلاثة أبواب من طريق شعبه عن قتادة عن أنس واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة الى  
 أن تقول وأخرجه من هذا الوجه في الادب في لفظ الحب في الله واقتطعه في هذه الرواية وحتى أن يفتى في النار  
 أحب اليه من أن يرجع الى الكفر بعد اذ أخذ الله منه وهي أبلغ من لفظ حديث الباب لانه سوى فيه بين  
 الاخيرين وهما محل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أخذ الله بالظهور من منه من نار الاخرى وكذا  
 رواه مسلم من هذا الوجه وصريح النسائي في روايته والاسماعيلى بسماع قتادة عن أنس والله المسوق  
 وأخرجه النسائي من طريق بلقيس بن حبيب عن أنس وزاد في الخصة الثانية ذكر الغرض في الله والله والله وان  
 يحسب في الله ويغض في الله وقد تقدم للمصنف ترجمته والحب في الله والغرض في الله من الايمان وكأنه أشار  
 بذلك الى هذه الرواية والله أعلم «قوله باب» هو منون ولما ذكر في الحديث السابق أنه لا يحب الا الله عقبه بما  
 يشير اليه من أن حب الانصار كذلك لان محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف وهو انصره فما هو الله تعالى  
 فهم وإن دخلوا في عموم قوله لا يحب الا الله لكن التخصيص بالتخصيص دليل الهاتية «قوله حديث أبو الوليد»  
 هو الطائفة «قوله جبر» بفتح الجيم وسكون الموحدة وهو ابن عتيك الانصاري وهذا الراوي عن وافر

وان يحب المرء لا يحبه  
 الا الله وان يكره ان يعبد  
 في الكفر كما يكره ان  
 يفتى في النار «باب»  
 علامة الايمان حب  
 الانصار حديث أبو الوليد  
 قال حديثنا شعبة قال  
 أخبرني عبد الله بن عبد  
 الله بن جبر قال سمعت  
 أنس رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم

اسمه اسم آية **﴿قوله آية الايمان﴾** هو جملة محدودة بآية تحتانية مفتوحة وهاء تانيث والايمان مجرور وبالاضافة هذا والمعتقد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحين والسنن والمستخرجات والمسانيد والاية العلامة كاترجمه المصنف ووقع في احزاب الحديث لاني البقاء العكسرى انه الايمان بهجرة مكسورة ونون مشددة وهاء والايمان من فوع واعربه فقال ان للتأكيذ والهاء ضمير الشأن والايمان مبتدأ وما بعده خبره ويكون التقدير ان الشأن الايمان حب الانصار وهذا تصريف منه ثم فيه نظرم من جهة المعنى لانه يقتضي حصر الايمان في حب الانصار وليس كذلك فان قيل واللفظ المشهور ايضا يقتضي الحصر وكذا ما أورده المصنف في فضائل الانصار من حديث البراء ابن عازب الانصار لا يحبهم الا مؤمن فالجواب عن الاول ان العلامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس فان اخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به سلنا الحصر لكنه ليس حقيقيا بل ادعائيا للباب انفسا او هي حقيقي لكنه خاص عن انفسهم من حيث النصرة والجواب عن الثاني ان غايته ان يقع حب الانصار الا مؤمن وليس فيه نفي الايمان ممن لم يقع منه ذلك بل فيه ان غير المؤمن لا يحبهم فان قيل ففي الشق الثاني هل يكون من انفسهم مناقرا وان صدق واقر فالجواب ان ظاهر اللفظ يقتضيه لكنه غير مصرح به فيجوز على تقييد البغض بالجهة فمن انفسهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصر وارسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك في تصديقه فيصعب انه ناق وقر ب هذا الجمل زيادة أي نعم في المستخرج في حديث البراء بن عازب من أحب الانصار فحبى احبهم ومن أبغض الانصار فبغضى أبغضهم وبأنى مثل هذا في الحب كما سبق وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفته لا يبغض الانصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يجد من حديثه حب الانصار ايمان وبغضهم نفاق ويحتمل ان يقال ان اللفظ خرج على معنى التقدير فلا يراد ظاهره ومن ثم يقال الايمان بالكفر الذي هو ضده بل قاله بالتناقى اشارة الى ان الترتيب والترتيب انما هو طلب به من يظهر الايمان امان من يظهر الكفر فلا يراه من تكب ما هو اشد من ذلك **﴿قوله الانصار﴾** هو جمع ناصر كما صاب أوجع نصير كما شراف وشريف واللام فيه العهد أي انصار رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد الاوس والخزرج وكافوا قبل ذلك من فون باني قبيلة شاف مفتوحة وهاء تحتانية ساكنة وهي الام التي تجمع القبيلتين فسماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصار فصار ذلك علما عليهم وأطلق أيضا على اولادهم وحلفائهم ومواليهم وخصوصا هذه النقب العظمى لما جازوا به دون غيرهم من القبائل من ابواب النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه والقيام بامرهم ومواساتهم بانفسهم وموالاتهم وابتزازهم اياهم في كثير من الامور على انفسهم فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وبهم والعداوة غير البغض ثم كان ما اختصوا به مما ذكر موجب السعد والحمد بحسب البغض فلهذا جاء التعذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الايمان والتفاق تنويها عظيم لفضلهم وتنبيها على كرمهم وان كان من شار كهم في معنى ذلك مشار كالمهم في الفضل المذكور وكل بقسطه وقدرته في فهم مسلم عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحبك الا مؤمن ولا يفضلك الا منافق وهذا جار باطرا في اعيان الصحابة لتعق مشترك الاكرام لمالهم من حسن الفناء في الدين قال صاحب المفهم واما الجروب الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة بل للامر الطارئ الذي اقتضى المخالفة ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالتفاق وانما كان حالهم في ذلك حال المجتدين في الاحكام للمصيب اجران والحمد على امر واحد والله اعلم **﴿قوله باب﴾** كذا هو في رواية لا تروى عنه سقط من رواية الاصمعي اصلاحا في حقه من جهة الترجة التي قبله وعلى رواية شافه متعلق بها ايضا لان الباب اذا لم يكن كتره جهة خاصة بكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به كمنع مصنف الفقهاء وجه التعليق انما ذكر الانصار في الحديث الاول اشار في هذا الى ابتداء السبب في تليقهم بالانصار لان اول ذلك كان ليلة العقبة لما اتفقوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عند عقبة منى في الموسم كما سيأتي شرح ذلك ان شاء الله تعالى في السيرة النبوية

قال آية الايمان حب  
الانصار واية التفاق بغض  
الانصار **﴿باب﴾** حدثنا  
أبو ايمان قال أخبرنا  
شعب عن الزهري قال  
أخبرني أبو ادريس

من هذا الكتاب وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في موضع آخر في باب من شهد بدر قوله فيه كان  
 شهيداً أو في باب وفود الانصار لقوله فيه وهو أحد النقباء أو رده هنا لطلبه بما قبله كما بيناه ثم إن منته  
 ما يتعلق بعبادة الایمان من وجهين آخرین أحدهما ان احتساب المناهي من الاعمال كاستئصال الاوامر  
 وثانيها انه ينعن الردي من يقول ان من تكب الكبيرة كافراً ومخلد في النار كما سألني تقريره ان شاء الله  
 تعالى **«قوله صا الله»** هو امر علم أي ذم عيادة الله وأبو عبد الله بن عمر والتولاني يهابون وهو من حيث  
 الرواية تأتي كبير وقد ذكر في العصابة لان له روية وكان مولده عام حنين والاسناد كله شاميون **«قوله»**  
 وكان شهيداً بدر **«يعني»** حضر الواقعة المشهورة الكائنة بالمكان المعروف ببدر وهي أول وقعة قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيها المشير كين وسبأ في ذكرها في المغازي ويحتمل ان يكون قائل ذلك أبو دريس فيكون  
 مختصراً إذا جاز على انه يجمع ذلك من عبادة أو الزهري فيكون منقطعاً وكذا قوله وهو أحد النقباء **«قوله ان»**  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **«سقط»** قبلها من أصل الرواية لفظ قال وهو خبر ان لان قوله وكان وما بعدها  
 معترض وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطا لكن حيث يتكرر في مثل قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا يذهبهم مع ذلك من التلخيص جهاد قد ثبت في رواية المصنف لهذا الحديث باستناده  
 هنا في باب من شهد بدراً فاعلمنا منقطعاً هنا من بعده ولا جد عن أبي الجمان بهذا الاسناد ان عبادة حادثة  
**«قوله وحوله»** يرفع اللام على الظرفية والعصابة بكسر العين الجماعة من العشرة الى الاربعين والواحد  
 لها من لفظها وقد جمعت على عصائب وعصب **«قوله يا يعقوب»** زاذي باب وفود الانصار تناولوا يا يعقوب  
 والمباينة عبارة عن المعاهدة سميت بذلك تشبيهاً بالمعاوضة المأبأة كافي قوله تعالى ان الله اشترى من  
 المؤمنين انفسهم واموالهم بالهم الجنة **«قوله ولا تقتلوا اولادكم»** قال محمد بن اسمعيل التميمي وغيره  
 خص القتل بالاولاد لانه قتل وطعنة ورحمة فالعناية بالنبي عنه أكد لانه كان شاعراً فيهم وهو واد البنات  
 وقتل النبي خشية الاملاق أو خصهم بالذكرا لانهم بعدد ان لا يدعوا عن انفسهم **«قوله ولا تأزيمهتن»**  
 البهتان الكذب الذي يهت به سامعه ونحو الايدي والارجل بالافتراء لان معظم الافعال تقع جسمها اذ كانت  
 هي العوامل والطوامل العاشرة والسوى وكذا يسمون الصنائع الايدي وقد عاقب الرجل بجنابة قوله  
 فيقال هذا جنابك بديك ويحتمل ان يكون المراد لا تهتوا الناس كفاحاً منكم بشاهد بعضا كما يقال  
 قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي وفيه نظر لا ذكر الارجل وأجاب الكرمانى بان المراد الايدي وذكر الارجل  
 تأكيداً ومحصلة ان ذكر الارجل ان لم يكن مقتضياً فليس بما جع ويحتمل ان يكون المراد بما بين الايدي  
 والارجل القلب لانه هو الذي يترجم للسان عنه فلذلك نسب اليه الافتراء كان المعنى لازموا احداً يكذب  
 تزور وفي انفسكم تهتوتون صاحبها بالستكم وقال أبو محمد بن أبي جرة يحتمل ان يكون قوله بين ايديكم  
 أعني الخلق وقوله وأرسلكم أي في المستقبل لان السعي من افعال الارجل وقال غيره أصل هذا كان في  
 بيعة النساء وكفى بذلك كما قال الهروي في القرابين عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به وتلفه الى زوجه  
 ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الى جال احتج الى حله على غير ما ورد فيه أو لا والله أعلم **«قوله ولا تعصوا»**  
 للاعصا على في باب وفود الانصار ولا تعصوني وهو مطابق للآية والمعروف ما عرف من الشارع حسنه فيما  
 وأمر **«قوله لمعروف»** قال النوري يحتمل ان يكون المعنى ولا تعصوني ولا أحد اولي الامر عليكم في  
 الامر وفيكون التقييد بالامر وفي متعلقاً بشئ بعده وقال غيره منه بذلك على ان طاعة الخلق اقتضت  
 فيما كان غير معصية الله فهي جدية بالتقوى في معصية الله **«قوله فمن ومنكم»** أي ثبت على العهد وروى  
 بالتخفيف وفي رواية بالشديد وهما بمعنى **«قوله فاجره على الله»** أطلق هذا على سبيل التفسير لانه لما ان  
 ذكر المباينة المتقدمة لوجود العوضين اثبت ذكر الاجرى موضعاً أحدهما وأفصح في رواية الصنائج عن  
 عبادة في هذا الحديث في الصحين بشيئين قتال بالجنسة وجرها بلطف على المباينة في تحقق وقوعه  
 كالواجبات وينبغي حله على غير ظاهره لادلة الفاعلة على انه لا يجب على الله شئ وسبأني في حديث معاذ

عابداً لله من عبد الله أن  
 عبادة من الصامت ورضي  
 الله عنه وكان شهيداً بدر  
 وهو أحد النقباء ابسبلة  
 العقبة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال وحوله  
 عصا به من اصحابه يا يعقوب  
 على أن لا تشر كوا بالله شيئاً  
 ولا تسرقوا ولا تزنا ولا  
 تقتلوا اولادكم ولا تأزوا  
 بهتان فتزونه بين ايديكم  
 وأرسلكم ولا تعصوا وفي  
 مصر وفيه من وفي منكم  
 فأجره على الله



وأزواجها وأبناء ناولنا الجنة فهذه بعة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بايعناه عليها فذكر بقية الحديث  
 وهذا الطبراني به طريق آخرى في الفقاير ببيعة من هذه وقد وضع ابن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى فقد  
 سدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى منها هذه البيعة التي في حديث الباب في  
 الزجر عن الفواحش المذكورة والذي يقوى أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في المجتعة وهي  
 قوله تعالى يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابستنك فزولن هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بخلاف  
 والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة  
 هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بايعهم قرأ الآية كلها وعند في تفسير المجتعة من هذا الوجه قال قرأ  
 النساء ولمسلم من طريق معمر عن الزهري قال قلا هلينا آية النساء قال إن لا نشر كن بالله شياً والناسي من  
 طريق الحربين فضيل عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا يا بني علي ما بايع عليه  
 النساء لا لنشر كوا بالله شياً الحديث والطبراني من وجه آخر عن الزهري هذا السند يا بن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم علي ما بايع عليه النساء يوم فتح مكة ولمسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث  
 أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ على النساء فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما  
 صيرت بعد نزول الآية بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة وذلك هذا إسلام أبي هريرة عدة ويؤيد هذا  
 ما رواه ابن أبي شيبة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن عمر بن شبيب  
 عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ما بايعكم علي أن لا نشر كوا بالله شياً فذكر نحو حديث  
 عبادة ورواه ثقات وقد قال الحق بن زاهر بإدخاله في السند إلى عمرو بن شعيب فهو كآب من نافع عن  
 ابن عمر اه وإذا كان عبادة بن عمرو أحد من حضر البيعة وليس هو من الأنصار ولا من حضر بيعةهم  
 وإنما كان إسلامهم قرب إسلام أبي هريرة وضع تقارير البيعة بين بيعة الأنصار وليلة العقبة وهي قبل الهجرة  
 إلى المدينة وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهد بها عبد الله بن عمرو وكان إسلامه بعد الهجرة ببلدة طولة  
 ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل ما بايع عليه  
 النساء فذكر الحديث وكان إسلام جرير متأخراً عن إسلام أبي هريرة على الصواب وإنما حصل الالتباس  
 من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتجدد به فكان يذكرها إذا  
 حدث تنويعاً ما يشته فلما ذكر هذه البيعة التي سدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك فوهبهم من لم ينف  
 على حقيقة الحال إن البيعة الأولى وقعت على ذلك وتظهر ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسمعيل عن  
 عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده وكان أحد النقباء قال بايعنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بيعة الحرب وكان عبادة من الاثنين عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى على بيعة النساء وعلى الجمع  
 والطائفة في عسرا وناو سراً الحديث فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ولكن الحديث في الصحاح كاسياً في  
 الأحكام ليس فيه هذه الزيادة وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبادة بن الوليد  
 والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لأن الحرب انفاس ع بعد الهجرة ويمكن تأويل رواية ابن اسمعيل  
 وردها إلى ما تقدم وقد اشتملت وآيته على ثلاث بيعات بيعة العقبة وقد صرح أنها كانت قبل أن يفرض  
 الحرب في رواية الصنابجي عن عبادة بن أحمد والثانية بيعة الحرب وسيأتي في الجهاد أنها كانت على  
 عدم القرار والثالثة بيعة النساء أي التي وقعت على نظير بيعة النساء وبالجملة إن التصريح بذلك وهم من  
 بعض الرواة والله أعلم وبك على ذلك التصريح في رواية ابن اسمعيل من طريق الصنابجي عن عبادة  
 أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء وأتفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية وإنما اضيفت  
 إلى النساء لضعفها بالقرآن وتظهر ما وقع في الصحاح أيضاً من طريق الصنابجي عن عبادة قال في  
 من النقباء الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بايعناه على أن لا نشر كوا بالله شياً الحديث  
 فظاهر هذا اتحاد البيعتين والجمع المراد ما قرره ابن قولنا من النقباء الذين بايعوا أي ليلة العقبة

على الأوامر والنص وما يتعلق بذلك ثم قال يا بني انه اني آخره أي في وقت آخر وبشراني بهذا الأنياب بالواو  
 العاطفة في قوله وقال يا بني انه وعليك رد ما في من الروايات موهبالا هذه البسعة كانت ليلة العقبة الى هذا  
 التأويل الذي نجت اليه فترفع بذلك الاشكال ولا يبقى بين حديثي أي هريرة وعادة تعارض ولا وجهه  
 بعد ذلك التوفيق في كون الحدود كفارة \* واعلم ان هادة بن الصامت لم ينفرد بروايته هذا المعنى بل  
 روى ذلك علي بن أبي طالب وهو في الترمذي ومحمد بن الحارث وفيه من أصاب ذنبا فعوقب به في الدنيا فاعفاه  
 أكرم من ان يثنى العقوبة على عبده في الآخرة وهو عند الطبراني باسناد حسن من حديث أبي عبيدة  
 الجهمي ولا جد من حديث خزيمه بن ثابت باسناد حسن ولفظه من أصاب ذنبا أقام عليه ذلك الذنب  
 فهو كفارة له ولطبراني عن ابن عمر ومروعا معا عوقب رجل على ذنب الا جعله الله كفارة لما أصاب من  
 ذلك الذنب وانما أطلت في هذا الموضوع لانني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي والله اعلم  
 (قوله فعوقب به) قال ابن التين يريد بالقطع في السرقة والجلد أو الرجم في الزنا قال وأما قتيل الولد فليس  
 له عقوبة مضافة إلا أن يرد يقتل النفس فكيف حمله قلت وفي رواية الصابحي عن عباد بن عبد الله  
 الحديث ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ولكن قوله في حديث الباب فعوقب به أهم من أن تكون  
 العقوبة حدا أو تتركز برأى ابن التين وحتى عن القاضي اسمعيل وغيره ان يقتل القاتل اغماضه رادع لغيره  
 وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لانه يصل اليه حق (قلت) بل وصل اليه حق وأي حق فالحق المقبول  
 طلبا تكفير عنه ذنوبه بالقتل كما روى الطبراني الذي صحه ابن حبان وغيره ان السيف جاء للضحايا وعن  
 مسعود قال اذا جاء القتل بما على شيء رواه الطبراني وهو عن الحسن بن علي بن فضال عن عاتكة عن فروة  
 لا غير القتل بذنب الا حيا فقتل ما كفرت ذنوبه وأي حق يصل اليه أعظم من هذا ولو كان حد القتل  
 اغماضه للردع فقط لم يشرع العقوب من القاتل وهل دخل في العقوبة المذكرة المصائب التي يوجبها  
 الآلام والاسقام وغير ما فيه نظر ويدل لمنه قوله ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فان هذه المصائب  
 لانافي الستركين بينت الاحاديث الكثيرة ان المصائب تكفر الذنوب فيستعمل ان رادها تكفر ما لا حد  
 فيه والله اعلم ويستفاد من الحديث ان اقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يبق الحد وذوقه قول الجمهور  
 وقيل لا بد من التوبة وبذلك يفرم بعض المتأخرين ٣ وهو قول للمعتزلة وافقهم ابن حزم ومن المفسرين  
 بغوى وطائفة سيرة واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى الا الذين تلووا من قبل ان تصدقوا واعلمهم  
 والجواب في ذلك انه في عقوبة الدنيا ولا تقيد بالقدرة عليه (قوله ثم ستره الله) زاد في رواية كريمة  
 عليه (قوله فعوقب به) قال ٢ المازني فيه رده على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب وروى على المعتزلة  
 الذين يوجبون تعذيب الفاسق اذا مات بالاقبى لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل  
 لا بد ان يعذبه وقال الطبراني في الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنحة لا حد الا من ورد  
 لنص فيه بعينه (قلت) أما الشق الاول فواضح وأما الثاني فالاشارة اليه انما تستفاد من الجمل على غير ظاهر  
 الحديث وهو متعين (قوله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتوب وقال بذلك  
 طائفة وذهب الجمهور الى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ومع ذلك فلا يأن مكر الله لانه لا اطلاع له هل  
 قبلت توبته أولا وقبل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيه ان أي ما وجب الحد فقبل يجوز  
 أن يتوب سرا ويكفيه ذلك وقيل بل الأفضل أن يأتي الامام ويعترف به وبأنه أن يقيم عليه الحد كما وقع  
 لما عزم والعامدية وصل بعض العلماء بين أن يكون معلنا بالجمهور فيستحب أن يعلن توبته والا فلا يفتنه  
 زاد في رواية الصابحي عن عباد بن عبد الله الحديث ولا يتوب وهو مما يتسلبه في أن البسعة متأخرة لان  
 لها عند مدية العقبة لم يكن فرض والمراد بالانتهاج ما يقع بعد القتال في الغنائم وزاد في روايته أيضا  
 ولا يصح بالجنحة ان فعلنا ذلك فان تخشينا من ذلك شيئا ما كان قضاء ذلك الى الله آخره المصنف في باب وقود  
 الانصار عن قتبية عن الهيثم وقع عنده ولا يقضى شاق وشاد مبهمة وهو تحصيل وقد تكلف بعض الناس

ومن أصاب من ذلك شيئا  
 ثم ستره الله فهو الى الله  
 ان شاء عفا عنه وان شاء  
 عاقبه فبايعناه على ذلك

٢ المازني وفي نسخة  
 المازني



في تحريجه وقال انه نهاكم من ولاية القضاء ويظهر أن عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنه ما قبل ان قوله بالجنة متعلق بقضى أى لا يضى بالجنة لاحد معين (قالت) لكن يبنى قوله ان فعلنا ذلك لأجواب ويمكن في ثبوت دعوى التعصب فيه رايه مسلم عن قتبية باليهن والصادق المهملتين وكذا الامام علي بن الحسين بن سفيان ولا ينفيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتبية وكذا هو عند البخاري أيضا في هذا الحديث في الدييات عن عبد الله بن يوسف عن الميث في معظم الاريات ولكن عند الكشي يبنى بالقاف والاضاد ايضا وهو تعصيف كما يناء وقوله بالجنة اغما هو متعلق بقوله في أوله يا بعنا والله أعلم (قوله باب من الذين المفران من الفتن) عند المصنف من الترجمة بالإيمان مع كونه ترجم لا يواب الإيمان مرعاة لفظ الحديث ولما كان الإيمان والاسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ان الذين عند الله الاسلام صرح اطلاق الدين في موضع الإيمان (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القاضي أحد رواة الموطأ أسد إلى أبي جده فثبت وهو بصري أقام بالمدينة مدة (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي عصصة فثبت الحارث من الرواية واسم أبي عصصة حمير وبن زيد بن عوف الانصاري ثم المازني هاشم بن الجاهلية وشهدا به الحارث أحدوا استشهدا بالامامة (قوله عن أبي سعيد) اسمه سعد بن أبي السرح وقيل سنان بن مالك بن سنان استشهد بأوه باحد وكان هو من الكثيرين وهذا الاسناد كله مذبذبون وهو من افراد البخاري عن مسلم نعم أخرج مسلم في الجهاد وهو عند المصنف أيضا من رجه آخر عن أبي سعيد حديث الاعرابي الذي سأل أي الناس خير قال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال ثم من قال مؤمن في شعب من الشعاب يبقى الله ويردع الناس من شره وليس فيه ذكر الفتن وهي زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق ولها شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ومن حديث أم مالك المزينة عند الترمذي ويؤيده ما ورد من النهي عن سبكي البوادي والسباحة والعزلة وسبأني عن ذلك في كتاب الفتن (قوله يوشن) بكسر المشين المجهمة أى يقرب (قوله خير) بالنصب على الخبر ورغم الاسم والأصلي برفع خير ونصب ضمها على الخبر به ويجوز رفعها على الاستدناء والخبر وقد في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك لكن لم ينجى به الرواية (قوله ينج) بشديد التامو ويجوز اسكانها وشق بفتح المجهمة والعين المهملة جمع شفعة كما كم وأكوهي رؤس الجبال (قوله ومواقع القطر) بالنصب عطف على شق أى يبلون الأودية وخصهما بالذكر لانهما مكان المرحى (قوله يبردينه) أى يسبب دينه ومن ابتدائية قال الشيخ النووي في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر لانه لا يلزم من لفظ الحديث عند الفرادينا في اغما هو صيانة للدين قال فعليه لما رآه صانته للدين أطلق عليه اسم الدين وقال غيره ان أريد به كونها جنسية أو تعصبية فالنظر متعجه وان أريد كونها ابتدائية أى الفرار من الفتنة منشؤه الدين فلا ينجيه النظر وهذا الحديث قد ساقه المصنف أيضا في كتاب الفتن وهو ألتى المواضع والكلام عليه يستوفى هناك ان تمام الله تعالى (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم) هو مضاف بلا تردد (قوله أنا أعلمكم) كذا في رواية أبي ذر وهو لفظ الحديث الذي أورد في جميع طرقه في رواية الاصمعي أعرفكم وكانه مذكور بالمعنى جلاجل ترادفهما هنا وهو ظاهر هو عليه عمل المصنف (قوله وان المعرفة) فضع أن والتقدير باب بيان ان المعرفة في رد بكمس هاروقية بظاهر وقال الكرماني هو خلاف الرواية والدرارية (قوله لقوله تعالى) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم الا بانضمام الاعتقاد اليه والاعتقاد فصل القلب وقوله بما كتبت فلو بكم أى بما استقرت فيها والآية وان وردت في الإيمان بالفتح فالاستدلال بها في الإيمان بالكسر واضح للاشتراك في المعنى اذ مدار الحقيقة فيهما على عمل القلب وكان المصنف لم يتغير زيد بن أسلم فانه قال في قوله تعالى لا يؤخذكم الله بالفتن ايمانكم قال هو قول الرجل ان فعلت كذا فانا كافر قال لا يؤاخذ الله بذلك حتى يعتقه بقلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث وظهر وجه دخوله في مباحث الإيمان فان فيه دليلا على ان قول الكرمانية ان

(باب من الذين المفران من الفتن)

(حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عصصة عن أبيه عن أبي عبد الحارثي أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشن أن يكون خير مال المسلم غنم تباع بها صف الحبال ومواقع القطر يفر دينه من الفتن)

(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله وان المعرفة فعل القلب لقول الله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كتبت فلو بكم)

الإيمان قول فقط ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بالله ظاهر في أن العلم بالله درجات وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض وأن النبي صلى الله عليه وسلم منه في أعلى الدرجات والعلم بالله يتناول ما يصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك فسداهو الإيمان حقا (قائمة) قال إمام الحرمين أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى واختلاف في أول واجب فقبل المعرفة وقيل النظر وقال المفتح لا اختلاف فإن أول واجب خطأ ومقصود المعرفة أول واجب اشتغالا وأداء القصد إلى النظر وفي نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة حتى نقل جماعة الإجماع في نقصه واستدلوا بأطابق أهل العصر الأول على قبول الإسلام ممن دخل فيه من غير تنقيب ولا تأري ذلك كثيرة جدا وأجاب الأولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذنبون عن دينهم ويقاؤون عليه فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفي فيها بأدنى نظر يختلف ما فروه ومع ذلك يقول الله تعالى فأقم وجهك للدين خفيضا فطرت الله التي فطر الناس عليها وحديث كل مولود يولد على الفطرة فظاهر أن دفع هذه المسئلة من أصلها وسببها في مريد بيان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى وقد نقل القلوبي أبو محمد ابن أبي حزة عن أبي الوليد الساجي عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الأشاعرة أنه سمعه يقول إن هذه المسئلة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان وقال النووي في الألبان على المذهب الصحيح إن أقوال الثالوث يؤخذ بها إن استقرت وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز لأمي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تسئل فمحمول على ما إذا لم يستقر (قلت) ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله أو تعمل لأن الاعتقاد هو عمل القلب ولهذا المسئلة تكملته ذكر في كتاب الرقاق (قوله حديثا محمد بن سلام) هو بتعريف اللام على الصحيح وقال صاحب المطالع هو بتشديد هاء العدا أكثر وتعقبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتعريف وقد روي ذلك عنه نفسه وهو أجرب بأية فدلله أراد بالإنكار ما شاع به ولده وقد صنف المنذرى جزأ في ترجيع التشديد ولكن المعتقد خلافه (قوله أخبرنا عبدة) هو ابن سليمان الكوفي وفي رواية الأصمعي حديثا (قوله عن هشام) هو ابن عروبة بن الزبير بن العوام (قوله إذا أمرهم أمرهم) كذا في معظم الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث الذي وقفت عليها من طريق عبدة وكذا من طريق ابن غير وغيره عن هشام عند أحدو كذا ذكره الأشاعبي من رواية أبي أسامة عن هشام ولفظه كان إذا أمر الناس بالشيء قالوا والمعنى كان إذا أمرهم بما سهل عليهم دون ما يشق خشية أن يهزم وأعن الدوام عليه وعمل هو بتعريف ما أمرهم به من التعريف طلبوا منه التكليف بما يشق لاعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه فيقولون لنا كهنتك تغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التعصير في العمل بل يوجب الإزدياد شكر المنعم الوهاب كما قال في الحديث الآخر ألا كون عبد أشكورا غاما أمرهم بما سهل عليهم ليلا وهو عليه كما قال في الحديث الآخر أحب العمل إلى الله أدومه وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير أمرهم بكون المعنى كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطبقون الدوام عليه فأمرهم الثانية جواب الشرط وقالوا جواب ثان (قوله كهنتك) أي ليس حائنا كالحالك وهو بالهيئة تأكيذا وفي هذا الحديث فوائد الأولى أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ونحو الخطيئات لانه صلى الله عليه وسلم يشكر عليهم استدلالهم ولا تليهم من هذه الجهة بل من الجهة الأخرى الثانية أن العباد إذا بلغ الغاية في العبادات وقرأتها كان ذلك أدعى إلى المبالغة عليها استقامت النعمة واستزاد لها بالشكر عليها الثالثة أن الوقوف عند ما حدث الشارح من عزيمته ورخصه واعتقاده أن الأشد بالاروق الموافق للشرع أولى من الأشد في المخاضفة الرابعة أن الأولى من العبادات القصيدة والملازمة لا تملك النفس المغضبة إلى الترك كما جازي الحديث الآخر المنبت أي المجد في السيرة لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى الخاتمة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادات وطلبهم الإزدياد من الطير السادسة

(حديثنا) محمد بن سلام  
اليكندي قال أخبرنا  
عبدة عن هشام عن أبيه  
عن عائشة قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أمرهم أمرهم  
من الأعمال بما يطبقون  
قالوا أنا نسنا كهنتك  
يا رسول الله إن الله قد  
غفر لك ما تقدم من ذنبك  
وما تأخر فيغضب حتى  
يعرف الغضب في وجهه  
ثم يقول إن اتقاكم  
وأعلمكم بالله أما

مشروعه الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي والانتكاح على الحائض المتأهل لهم المعنى إذا قصر في الفهم  
تحرير على النقط السابعة جواز تحلل المرء بماله من فضل بسبب الحاجة لذلك عند الان من  
المباحة والتعاطف الثامنة بمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه الكمال الانساني لانه منحصر في  
الحكمة من العلية والعملية وقد أشار الى الاولى بقوله وأي عليكم واني الثانية بقوله أنما لكم ووقع عند أبي  
نعيم وأعلم بالله لا يزياده لام التأكد وفي رواية أبي أسامة عند اسماعيل والله أن أركم أنما كما أنا  
وبسبب منه إقامه الصغير المنفصل مقام المتصل وهو مجموع عند أكثر الخلفاء الأئمة وروى وأقول  
الشاهر وأما جواز دفع عن أحسابهم أنا وأمثلي بمان الاستثناء فيه مقدور أي وما يدفع عن أحسابهم إلا أنا  
قال بعض الشراح والذي وقع في هذا الحديث بشهد للجواز بالأخر وروى هذا الحديث من أفراد البخاري  
عن مهمل وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه إلا من هذا الوجه فهو مشهور عن هشام فرد مدني من حديثه  
عن أبيه عن عائشة والله أعلم وقد أشرفت الى ما ورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه  
من كتاب الاثني عشر كرت فيه ما يؤخذ منه تعيين المأمور به ولله الحمد (قوله باب من كره) يجوز فيه  
التشوين والاضافة وهي الاول من مبتدأ ومن الأيمان خبره وقد تقدم الكلام على حديث الباب وطابقة  
الترجمة مع ظاهرة مما تقدم واسناده كله صحيح وروى المصنف على عادت في التبرع على ما يستفاد من  
المتن مع انصار الاستدلال الى أنس ومن في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث فانها مفعولة  
(قوله باب تفاضل أهل الأيمان في الأعمال) في طريقه وباحتمال أن تكون سببية أي التفاضل الحاصل  
بسبب الأعمال (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن أبي أوس عبد الله بن عبد الله الأصمى المدني ابن أخت  
مالك وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومع بن عيسى عن مالك وليس هو في الموطأ قال  
الدارقطني هو غير يرب صحيح (قوله يدخل) للدارقطني من طريق اسمعيل وغيره يدخل الله وزاد من طريق  
معن يدخل من يشار به وكذا في الإجماع على من طريق ابن وهب (قوله مثل حب) بفتح الحاء هو  
إشارة الى ما لا أقل منه قال الخطابي هو مثل يكون عبارة في المعرفة لافي الوزن لأن ما يشك في المقبول  
الى المحسوس ليه في وقال امام الحرمين الوزن للعصب المشتملة على الأعمال ويقع وزنه على قدر أجور الأعمال  
وقال غيره يجوز أن تحسد الاعراض فتوزن ومائت من أمور لا تخربنا شرع لادخل العقل فيه والمراد  
بحبه المردود هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد لقوله في الرواية الأخرى آخر جوامع قال لا اله الا الله  
وعمل من الخير ما يرت ذرة ويحل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب  
الرفاق (قوله في شهر الحياء) كذا في هذه الرواية بالمد ولكبره وفيها بالقصر وبجزم الخطابي وعليه  
المعنى لأن المراد كل ما به تحصل الحياة والحياء بالقصر هو المطر وبه تحصل حياة النبات فهو أليق بمعنى الحياة  
من الحياء الممدود الذي هو بمعنى الخليل (قوله الحية) بكسر أوله قال أبو حنيفة الد بنوري الحية جمع زور  
النبات واحدها حية بالفتح وأما الحية فهو الخطيئة والشعر واحدها حية بالفتح أيضا وأما اقتراف في الجمع وقال  
أبو المعالي في المنهى الحية بالكسر زور الصعراء باليس بوقت (قوله قال وهيب) أي ابن خاتم (حديثنا عمرو)  
أي ابن يحيى المازني المذكور (قوله الحياة) بالخفض على الحكاية وهو إدهان وهيب وافق مالك في روايته  
لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده وجزم بقوله في شهر الحياء ولم يشك كاشف مالك (قائدة) أخرج مسلم  
هذا الحديث من رواية مالك فاهم الشاك وقد يفسر هنا (قوله وقال خردل من خبر) هو على الحكاية أيضا  
أي وقال وهيب في روايته متقال حبة من خردل من خير مخالف مالك أيضا في هذه السكاه وقد ساق المؤلف  
حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى بن اسمعيل عن وهيب وسبقه أن من سيق مالك ولكنه  
قال من خردل من إيمان كرواية مالك فاعترض على المصنف بهذا ولا اعتراض عليه فان أبابكر بن أبي شيبة  
أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال من خردل من خير كعلقه المصنف  
تبيين أنه مراده لا يفتي موسى وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا يمكن لم يسبق لفظه وجه مطابقة هذا

(باب من كره أن يعود في  
الكفر كما يكره أن يلقى في  
الناظر من الأيمان)

(حديثنا سليمان بن حرب  
قال حديثنا شعبة عن قتادة  
عن أنس رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال ثلاث من كن فيه  
وجد حلاوة الإيمان من  
كان الله ورسوله أحب إليه  
من سائر ما ومن أحب  
عبد الله أحب إليه  
يكره أن يعود في الكفر  
بعد إذا أتته الله كما يكره  
أن يلقى في النار)

(باب تفاضل أهل  
الإيمان في الأعمال)

(حديثنا اسماعيل قال  
حدثني مالك عن عمرو بن  
يحيى المازني عن أبيه عن  
أبي سعيد الخدري رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال يدخل أهل  
الجنة الجنة وأهل النار  
النار ثم يقول الله تعالى  
أخرج جوامع كان في قلبه  
متقال حبة من خردل  
من إيمان فيخرج جوامع منها  
قد أسودوا فيخرون في نهر  
الحياء وأما حقاقتك مالك  
فيلتصق كانت الحبة  
في جانب السيل ألم تر أنها  
تخرج صفراء ملتوية  
قال وهيب حديثنا عمرو  
الحياة وقال خردل من  
خير

الحديث للرجة ظاهر وأراد بإرادته الرد على المرتجة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المرتجة في أن المعاصي موجهة للشايد «قوله حدثنا محمد بن عبيد الله» هو أبو ثابت المدني وأبو بصير «قوله عن صالح» هو ابن كيسان تابعي جليل «قوله عن أبي أمامة بن سهل» هو ابن حنيفة كان في رواية الأصيل وأبو أمامة مختلف في صحته ولم يصح له معاصم وإنما ذكر في الصحابة أشرف الزمزم من حيث الرواية يكون في الأسناد ثلاثة من التابعين أو تابعين وصحابة بيان ورجاله كلهم مذكورين كالذي قبله والكل كلام على المذهب يأتي في كتاب التعبير ومطابقته للرجة ظاهرة من جهة تأويل القصص الذين وقد ذكرنا أنهم متفاضلون في بساطة فضل على أنهم متفاضلون في الإيمان «قوله بنا أنا نأتم رأيت الناس» أصل بينا بين ثم أشعبت الفقه وفيه استحسان يتأيدون إذا وبنون أذوه فوضع عند الإجماع ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه فإن في هذا الحديث حجة وقوة التي تضم المثلثة وكسر الدال المهملة ونشد الهمزة الثانية جمع ندى يفتح أو به وسكان ثانية والتخفيف وهو مذكرة عند معظم أهل اللغة وحكي أنه مؤنث والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة وقيل يختص بالمرأة وهذا الحديث برده وأهل قائل هذا يدعي أنه أطلق في الحديث بحجاز والله أعلم «قوله باب» هو مؤنن ووجه كون الحياة من الإيمان تقدم مع قية ما سأل في باب أمور الإيمان وفائدة ما ذكرناه من كرهناك بالاتباع وغنايا القصد مع فائدة مفاخرة الطريق «قوله حدثنا عبد الله بن يوسف» هو التميمي زبيل دمشق ورجل الأسناد سواء من أهل المدينة «قوله أخبرنا» ولا يصلي حدثنا مالك بن أنس والحديث في الموطأ «قوله عن أبيه» هو عبد الله بن عمر بن الخطاب «قوله عمر على رجل» مسلم من طريق معمر بن زرارة ومحمي احتجاز بعدى على بالباء ولم أعرف اسم هذا من الزجلين الواعظ وأخيه وقوله بظ أي يضح أو يذ كذا في خبره والأولى أن يشرح معاصم عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه عاب أخاه في الحديث يقول أنا في نفسي حتى كأنه يقول قد أغترت بك أنتهي ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الرواة ما يذهب كرهه إلا أنكره المخرج فظاهر أنه من تصرف الراوي بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر وفي سببه فكان الرجل كان كثير الحياة فكان ذلك نعمة من استيفاء محققة فتابه أخوه وعلى ذلك فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعه أي تركه على هذا الخلق السيئ ثم زاده في ذلك ثم غلبت حكمته بأنه من الإيمان وإذا كان الحياة يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه بوجه ذلك فحصل أجر ذلك الحق لاسم إذا كان المتر ولا له مستحقا وقال ابن قتيبة معناه أن الحياة تمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان فسمى إيماننا كما يسمى الشيء بأمم مقام مقامه وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان بحجاز والظاهر أن التأني ما كان يعرف أن الحياة من مكملات الإيمان فلها وقع التأني كيد وقد يكون التأني كيد من جهة أن القضية في نفسها معاصم ثم يوان لم يكن هناك منكر قال الراغب الحياة انقباض النفس عن القبح وهو من خصائص الإنسان ليرد عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة وهو مركب من جن وعقل فلذلك لا يكون المستحي فاسقا وقيل يكون الشجاع مستحيما وقد يكون لطلق الانقباض كافي بعض الصبيان انتهى ملخصا وقال غيره هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره أهم من أن يكون شرعا أو مقبلا أو عرفيا ومقابل الأول فاسق والثاني يجهلون والثالث أبله قال وقوله صلى الله عليه وسلم الحياة مشعبة من الإيمان أي أثر من آثار الإيمان وقال الحلبي حقيقة الحياة خوف الغم فبها التزايه وقال غيره أن كان في محرم فهو واجب وإن كان في مكر وهو مندوب وإن كان في مباح فهو الرعي وهو المراد بقوله الحياة لا يأتي إلا بالخير ويجمع كل ذلك أن المباح اغتر على ما يقع على وفق الشرع إثباتا ونفيا وحكي عن بعض السلف رأيت المعاصي مذلة فركتها واة فصارت ذبابة وقد تشبهت بالحياة من الله تعالى من التقلب في نعمه فيسبح العاقل أن يستعين بها على معصيته وقد قال بعض السلف خف الله على قدر قدرته عليك واستحي منه على قدر وقته بمنزلة والله أعلم «قوله باب» هو مؤنن في الرواية والتقدير هذا باب في تفسير قوله تعالى فان باقوا ويخوفوا

حدثنا محمد بن عبيد الله  
قال حدثنا إبراهيم بن سعد  
عن صالح عن ابن شهاب  
عن أبي أمامة بن سهل  
أنه جمع أبا عبد الله  
يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بنا أنا نأتم  
رأيت الناس يمشون على  
وهلهم قصص ما يبلغ  
النسب ومنهم ما دون ذلك  
وعرض على عمر بن  
الخطاب وعليه قصص  
يجوز قالوا أنا نأتم ذلك  
يا رسول الله قال الدين

«باب الحياة من الإيمان»

حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك بن ابن  
شهاب عن سالم بن عبد  
الله عن أبيه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
على رجل من الأنصار  
وهو يخطب أخاه في الحياة  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دعه فإن  
الحياة من الإيمان

«باب فان تأوا وأقاموا  
الصلاة وآتوا الزكاة غلوا  
سليمهم»

أى باب تفسير قوله وإنما جعل الحديث نفسه سيرا لا بية لأن المراد بالتوبة فى الآية الرجوع عن الكفر وإلى  
 التوحيد ففسره قوله صلى الله عليه وسلم حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وبين الآية  
 والحديث مناسبة أخرى لأن التولية فى الآية والعصمة فى الحديث معنى واحد ومناسبة الحديث لأبواب  
 الإيمان من جهة أخرى وهى الرد على المرحضة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال «قوله حدثنا  
 عبد الله بن محمد» زاد ابن عساكر المستندى وهو يفتح النون كما مضى قال حدثنا أبو روح وهو يفتح الزاء  
 «قوله الحارثى» هو يفتح المجهلين ولا يصلى حرمى وهو اسم لفظ النسب ثبت فيه الألف واللام ويخذف  
 مثل مكى بن إبراهيم الأصبهاني بعد وقال الكرماني أبو روح كنيته واسمه ثابت والحارثى نسبته كذلك قال وهو  
 خطأ من وجهين أحدهما فى جعله اسمه نسبته والثاني فى جهة اسم جده اسمه وذلك أنه حرمى بن عمارة بن  
 أبي حفصة واسم أبي حفصة ثابت وكانه رأى فى كلام بعضهم واسمه ثابت فظن أن الصغير يعود على حرمى  
 لأنه المتحدث عنه وليس كذلك بل الصغير يعود على أبي حفصة لأنه الأقرب وأ كذلك عنه وروده فى هذا  
 السند الحارثى بالالف والألف وليس هو مشوب بالحرم بحال لأنه بصري الأصل والمولود للمناشا والمساكن  
 والوفاء ولم يصفط ثابتاً كعادته وكانه ظنه بالثبوت والصحيح أن أوله نون «قوله هن وأقصد بن محمد»  
 زاد الأصل على بن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من راية الأبناء عن الأبا وهو كثير لكن راية الشخص  
 عن أبيه عن جده أقل وأقصد حارثى عن أبيه عن جد أبيه وهذا الحديث غريب الإسناد فترد رايته  
 شعبة عن رافقه قاله ابن حبان وهو عن شعبة عن يزيد فترد رايته عنه حرمى وهذا هو عبد المالك بن الصباح وهو  
 عزيز عن حرمى تفرد به عنه المستندى وإبراهيم بن محمد بن عرفة ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة وابن  
 حبان والاصماعيلي وغيرهم وهو غريب عن عبد المالك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم  
 فافترق الشيطان على الحكم بجمعه مع غرائبه وليس هو فى مسند أحمد على سمته وقد استبعد قوم بحسنه بأن  
 الحديث لو كان حديثاً بن محمد لمكانه أباه بنازع أبابكر بن قتال مائى الزكاة ولو كان يعرفونه لمكانه أبوبكر  
 يقرعهم على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» ينقل  
 عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذا قلنا «قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لأنهما قريبتان فى كتاب الله  
 والطوابق أنه لا يزعم من كون الحديث المذكور حديثاً بن محمد أن يكون ذلك استقصاه فى تلك الحالة ولو كان  
 مستقصاه فقد يمتثل أن لا يكون حضور المناظرة المذكورة ولا يمنع أن يكون ذكره لهما بعد ولم يستدل  
 أبو بكر بن قتال مائى الزكاة بالقياس فقط بل أخذ أيضاً من قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث الذى  
 مدواه إلى الحق الإسلام قال أبو بكر والزكاة حق الإسلام ولم يفرق بين عمر بالحديث المذكور بل رواه  
 أبو هريرة أيضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى فى كتاب الزكاة وفى  
 القصص دليل على أن السنة قد تفتى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم وله ذلك بالمتفق إلى الأراء  
 ولو فويت مع وجود سنة تفاهها ولا يقال كيف غنى ذاتي فلان والله الموفق «قوله أمرت» أى أمرنى  
 الله لأنه لا أمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الله وقياسه فى الصحابي إذا قلنا أمرت فاعلمنى أمرنى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا يمتثل أن يريد أمرنى بمعنى آخر لأنهم من حيث أنهم يمتثلون لا يمتثلون بأمر  
 محمد آخر وإذا قلنا النبى أحتمل والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قلنا ذلك فهم منه إن الأمر له هو  
 ذلك الرئيس «قوله أن أقاتل» أى بأن أقاتل وحذف الجار من أن كثير «قوله حتى يشهدوا» جعلت  
 غاية المقابلة ويورد ما ذكره فقتضاه أن من شهد وأقام وآتى هم مدمه ولو بعد باقى الأحكام والجواب أن  
 الشهادة باقاة تفتن التصديق بما جاء به مع أن نص الحديث وهو قوله لا يمتثل إلا بحق الإسلام يدخل فيه جميع  
 ذلك فإن قيل فلم يكتبه ونص على الصلاة والزكاة فالجواب أن ذلك لفظهم وما والاهتمام بأمرهما  
 لأنهما أتموا العبادات البدنية والمالية «قوله ويقوموا بالصلاة» أى يداوموا على الاتيان بها بشرطها  
 من قامت السوق إذا فقت وقامت الحرب إذا اشتد القتال أو المراد بالقيام الأداء تبسيراً عن الكل بالجزء

حدثنا عبد الله بن محمد قال  
 حدثنا أبو روح الحارثى  
 ابن عمارة قال حدثنا شعبة  
 عن واقصد بن محمد قال  
 سمعت أبي يحدث عن ابن  
 عمر أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال أمرت أن  
 أقاتل الناس حتى يشهدوا  
 أن لا إله إلا الله الله وأن  
 محمداً رسول الله ويقوموا  
 بالصلاة ويقوموا الزكاة

إذا انقيام بعض أركانها والمراد بالصلوة المقر وض منها لا ينسها فلا تدخل مجدة التلاوة مثلا وإن صدق اسم  
 الصلاة عليها وقال الشيخ يحيى الدين التويحيى في هذا الحديث إن من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلافا  
 المذهب في ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الصلاة وأجاب بأن حكمها واحد لا اشتراك في العقوبة  
 وركاها أراد في المقابلة أمافي القتل فلا والفرق ان الممتنع من ابتداء التارك كما يمكن أن تؤخذ منه قهرا بخلاف  
 الصلوة فإن انتهى إلى نصب القتال انعم الزكاة قوتل وبهذه الصورة قال المصديق ما مني الزكاة ولم يقتل  
 أنه قتل أحد منهم صرا على هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر للفرق بين صبغة  
 أقاتل وأقتل والله أعلم وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح الهداية في الإنكار على من استدلل بهذا الحديث  
 على ذلك وقال لا يلزم من إباحة المقابلة إباحة القتل لأن المقابلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين  
 ولا كذلك القتل وسكن البيهقي عن الشافعي أنه قال ليس القتال من القتل بسبيل قد يصل قتال آخر يصل ولا  
 يحل قتله **«قوله فإذا فعلوا ذلك»** فيه التعبير بالقتل عما مضى قول أمافي سبيل التقليل وأما على إرادته  
 المعنى الإجماع الذي أقول فعل اللسان **«قوله ههنا»** أي منعوها وأصل العصمة من العصام وهو الخيط الذي  
 يشد به من القرب يفتح سيلان الماء **«قوله وحسابهم على الله»** أي في أمر سرارهم ولفظه هي مشعرة  
 بالإيجاب وظاهرها غير مراد فإما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه أي هو كالواجب على الله في  
 تحقيق الوقوع وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر ولا اكتفاء بقول الأيمان  
 بالاعتقاد الظاهر خلافا لما أوجب تعلم الأدلة وقد تقدم ما فيه وبؤخذ منه ترك تكفير أهل البعد المقرين  
 بالتوحيد المقرين للشرائع وقبول نوبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهرا أو باطنا فإن قيل  
 مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد فكيف ترك قتال مؤذي الجزية والمعاهد فالجواب من  
 أوجه أحدها دعوى النسخ بأن يكون الأذن بأخذ الجزية والمعاهدة متناحران هذه الأحاديث بدليل  
 أنه متأخر عن قوته تعالى أقوالا المشركين ثانياً أن يكون من العام الذي خص منته البعض لأن المقصود  
 من الأمر حصول المطالب فإذا تخلف البعض لدليل يرد في العموم ثالثاً أن يكون من العام الذي أريد  
 به الخاص فيكون المراد بالناس في قوله أقاتل الناس أي المشركين من غير أهل الكتاب ويدل عليه رواية  
 النسائي بلفظ أمرت أن أقاتل المشركين فإن قيل إذا تم هذا في أهل الجزية لم يتم في المعاهدين ولا في من  
 الجزية أعجب بأن الممتنع في ترك المقابلة قد فعلها لا أخيرها مدة كافي الهدنة ومقابلة من امتنع من أداء  
 الجزية بدليل الآية رابعها أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذ كان  
 المخالفين فصل في بعض بالقتل وفي بعض بالجزية وفي بعض بالمعاهدة خامسها أن يكون المراد بالقتال  
 هو أو ما يقوم مقامه من جزية أو غيرها سادسها أن يقال القرض من ضرب الجزية اضطرهاهم إلى  
 الإسلام وسبب السبب سبب فكانه قال حتى يسلموا أو يلتزموا ما يؤدبهم إلى الإسلام وهذا أحسن وإن في  
 معنى الثالث وهو آخر الإلحاح وبالله أعلم **«قوله باب من قال»** هو مضاف تحميا **«قوله أن الأيمان هو**  
**العمل»** مطابقة الآيات والحديث لما ترجمه بالاستدلال بالجموع على الجمهور لأن كل واحد منها دال  
 بمفرده على بعض الدعوى **«قوله بما كنتم تعملون عام في الأعمال»** وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا  
 تعملون معناه تؤمنون فيكون خاصا وقوله كما كانوا يعملون خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف وقوله فليعمل  
 العامون عام أيضا وقوله في الحديث إيمان بالله في جواب أي العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من  
 جهة الأعمال فإن قيل الحديث يدل على أن الإلهاد والحج لسان الأيمان لا تقتضيه ثم من الغيرة والقرتب  
 فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق هذه حقيقة والإيمان كما تقدم بطلن على الأعمال البدنية لأنها من  
 مكملة **«قوله أو توهموها»** أي صيرت لكم ارتاوا طلق الأثر مجازا عن الإعطاء لتقق الاستحقاق وما في قوله  
 بما كنتم تعملون أي بعملكم وأما موصولة أي بالذي كنتم تعملون والماء للملابسة أو للمقابلة فإن قيل كيف  
 أجمع بين هذه الآية وحديث ابن عمر الذي دخل أحدكم الجنة بعمله فالجواب أن المتن في الحديث قد دخلوا بالعمل

فإذا فعلوا ذلك ههنا  
 متى دماهم وأموالهم  
 الأيمان الإسلام وحسابهم  
 على الله  
**«باب من قال أن الأيمان هو العمل»**  
 لقول الله تعالى وتلك  
 الجنة التي أو رتبوها  
 بما كنتم تعملون

المحدث عن القبول والمثبت في الآية ودخولها بالعمل المتقبل والقبول انما يحصل بدرجة الله فلم يحصل الدخول  
 الا بدرجة الله وقيل في الجواب بقدر ذلك كما سيأتي عند ايراد الحديث المذكور «تنبيه» اختلاف  
 الجواب عن هذا السؤال واجيب بان اللفظ من مراد في كل منهما وقيل وقع باختلاف الاحوال والاختصاص  
 فأجيب كل سائل بالحال الا ترى بهذا اختيار الحلي ونقله عن الفقهاء «قوله وقال عدل» أي جماعة  
 من أهل العلم منهم أنس بن مالك وهو يتأيد حديثه من فروق التي ترمذى وغيره وفي اسناده ضعف ومنهم ابن عمر  
 وروينا حديثه في التفسير لطبري والذهبي للطبراني ومنهم مجاهد وروينا عنه في تفسير عبد الرزاق وغيره  
 «قوله لنسألهن» الخ قال النووي معناه عن أعمالهم كلها أي التي يتعلق بها التكليف وتخصيص ذلك  
 بالتوحيد وهو يدل على دليل (قلت) لتخصيصهم وجه من جهة التعميم في قوله أجعبن بعد ان تقدم ذكر  
 التكفير إلى قوله ولا تحزن عليهم واخفض حنا للمؤمنين قد نزل فيه المسلم والكافر فان الكافر مخاطب  
 بالتوحيد لا بخلاف بخلاف باقي الاعمال ففيها الخلاف فن قال انهم مخاطبون بقول انهم مسؤولون عن  
 الاعمال كلها ومن قال انهم غير مخاطبين بقول انما يبطلون عن التوحيد فقط فالسؤال عن التوحيد متفق  
 عليه فهذا هو دليل التخصيص فحمل الآية عليه أولى بخلاف الحمل على جميع الاعمال لما فيه من الاختلاف  
 والله اعلم «قوله وقال» أي الله عز وجل «(مثل هذا) أي الفوز العظيم» (فليعلم العالمون) أي  
 في الدنيا والآخره ان المصنف تأولها بما تأول به الا تبين المتقصدتين أي فليؤمن المؤمنون أو يحمل  
 العمل على عمومهما لان من آمن لا بد ان يقبل ومن قبل فن حقه أن يعمل ومن عمل لا بد أن ينال فاذا واصل  
 قال المثل هذا فليعلم العالمون «تنبيه» يحتمل أن يكون فاعل ذلك المؤمن الذي رأى قبره ويحتمل  
 أن يكون كلامه انقضى عند قوله الفوز العظيم والذي بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة  
 لا تحكية من قول المؤمن والاحتمالات الثلاثة مذكورة في التفسير ولعل هذا هو السري في اجماع المصنف  
 ان قال والله اعلم «قوله حدثنا أحمد بن يونس» هو أحمد بن عبد الله بن يونس البرقي الكوفي نسب إلى  
 يده «قوله سئل» اجماع السائل وهو أبو ذر الغفاري وحديثه في العلق «قوله قيل ثم ماذا قال الجهاد»  
 وقع في مسند الحرث بن أبي أسامة عن ابراهيم بن سعد ثم جهاد فواخي بين الثلاثة في التنكير بخلاف ما عند  
 المصنف وقال الكرماني الامعان لا تنكر وكما في الجهاد فقد تنكره فالتنوين للافراد الشخصية  
 والتعريف للكمال اذ الجهاد لو أن في معة الاحتياج إلى التنكير لما كان أفضل وتعب عليه بأن  
 التنكير من جهة وجوهه العظيم وهو بطل الكمال وبأن التعريف من جهة وجوهه الهند هو بطل  
 الافراد الشخصية فلا يملك الفرق (قلت) وقد ظهر من رواية الحرث التي ذكرتها أن التنكير والتعريف  
 فيه من تصرف الرواة لا من تحريجه واحد فالاطالة في طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة والله الموفق «قوله  
 صح مبرور» أي مقبول ومنه بترجمته وقيل المبرر والذي لا يحتاجه اثم وقيل الذي لا يابى فيه  
 «قائده» قال النووي ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الايمان وفي حديث أبي ذر لم يذكر الجهاد وذكر  
 العلق وفي حديث ابن مسعود بالصلوات ثم البرم الجهاد وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من البدن  
 والسنان قال العلماء اختلاف الاجابة في ذلك باختلاف الاحوال واحتياج الخطابين وذكر كرماء بطله السائل  
 والسامعون وترك ما علموه يمكن أن يقال ان لفظه من مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمسرادين  
 أعظمهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهلهم من المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس فان قيل لم تقدم الجهاد  
 وليس يركن على الجهاد وهو ركن فاجوب بان نفع الجهاد بطلان نفع الجهاد متغلبا أو كان ذلك حيث  
 كان الجهاد فرض عين ووقوه فرض عين اذ كان متكررا فكان أهم منه تقدمه والله اعلم «قوله باب اذا  
 لم يكن الاسلام على الحقيقة» حديث جواب قوله اذ العلم به كانه يقول اذا كان الاسلام كذلك لم يتفق  
 به في الاستدلال وما ذكره واستدل به أن الاسلام بطلان براديه الحقيقة الشرعية وهو الذي برادى  
 الايمان وينفع عند الله وعليه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وقوله تعالى فاوجدنا فيها غيريت

وقال عدل من أهل العرف  
 قوله تعالى فو ربك لنسألهن  
 أجعبن عما كانوا يعملون  
 عن لاله الله وقال المثل  
 ههنا فليعلم العالمون  
 (حدثنا) أحمد بن يونس  
 وموسى بن ابي عمير قالا  
 حدثنا ابراهيم بن سعد حدثنا  
 ابن شهاب عن سعيد بن  
 المسيب عن أبي هريرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سئل أي العمل  
 أفضل قال ايمان بالله  
 ورسوله قيل ثم ماذا قال  
 الجهاد في سبيل الله قيل  
 ثم ماذا قال صح مبرور  
 «باب» اذا لم يكن الاسلام  
 على الحقيقة وكان على  
 الاسلام أو الخوف من  
 القتل لقوله تعالى فالت  
 الا هربا أمنا قل لم تؤمنوا  
 ولكن قولوا أسلمنا فاذا  
 كان على الحقيقة فهو على  
 قوله سجل ذكره ان الدين  
 عند الله الاسلام ومن يتبع  
 غير الاسلام فانقل يقبل  
 منه (حدثنا) أبو اليمان  
 قال أخبرنا شعيب عن  
 الزهري قال أخبرني عاصم  
 ابن سعد بن أبي وقاص

من المسلمين وطلق ويراد به الحقيقة القوية وهو مجرد الاتحاد الاسلامي فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ومناسبة الحديث للدرجة ظاهرة من حيث ان المسلم يطلق على من أظهر الاسلام وان لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمنا لان من لم يصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما القوية فخاصة (( قوله عن سعد )) هو ابن أبي وقاص كصرحه الاسماعيل في روايته وهو والده عامر الزاوي عنه كإرفقي ان: عنه عند المصنف من روايته صالح بن كيسان قال فباعنا عامر بن سعد عن أبيه واسم أبي وقاص مالك وسأني تمام نسبه في مناقب سعدان شاء الله تعالى (( قوله أعطى رهطا )) الرهط عدد من ال جال من ثلاثة الى عشرة قال القزازور بما جاوز ذلك قليلا ولا واحد له من لفظه ورهط الرجل ثوب أو يسه الأدنى وقيل قيلته والاسماعيل على من طريق ابن أبي ذئب أنه جاء رهط فسالوه فأعطاهم قترن وجلاهم (( قوله وسعد جالس )) فيه نصير وقوله أعجبهم الى فيه التفات ولفظه في الزكاة أعطى رهطا أو نالاس فساقة لا يجزم ولا التفات وزاد فيه فمقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسار ربه وغفل بعضهم فعزاه الى زيادة الى مسلم قط ورجل المتركة اسمه جعيل بن سراقه الضمى سماه الواقدي في المغازي (( قوله مالك عن فلان )) يعني أي سبب لعدوك عنه الى غيره ولفظ فلان كتابه عن اسم أبيهم سعدان ذكر (( قوله فوالله )) فيه القسم في الاخبار على سبيل التأكيد (( قوله لاراه )) وقع في روايتان من طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هنا في الزكاة وكذا وفي رواية الاسماعيل وغيره وقال الشيخ محي الدين رحمه الله بل هو بفتحها أي أهله ولا يجوز ضمها فبصر معنى أظنه لانه قال بعد ذلك غلبني ما أعلم منه اه ولا دلالة فيناد كره على تعيين القضي لجواز اطلاق العلم على الظن الغالب ومنه قوله تعالى فان علمتموه من مؤمنات سلمنا لكن لا يلزم من اطلاق العلم أن لا تكون مقدمته ظنية فيكون نظرا لا يقينا وهو الممكن هنا وهذا اجزم صاحب المقهم في شرح مسلم فقال الرواية بضم الهمزة واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لان النبي صلى الله عليه وسلم نهاه عن الحلف كذا قال وفيه نظرا لا يقيني لانه أقسم على وحدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الامر المظنون كما ظن (( قوله فقال أو مسلما )) هو باسكان الواو لا بفتحها فمقتل هو لقتوبع وقال بعضهم هي للتشريك وأنه أمره أن يقولهما معا لأنه أحوط وردها رواية ابن الاعراب في مبهمة في هذا الحديث فقال لا تغفل مؤمن بل مسلم فوضع أنها لا تضرب وليس معناه الانكار بل المعنى أن اطلاق المسلم على من لم يتحضره الخبرة الباطنة أولى من اطلاق المؤمن لان الاسلام معلوم بحكم الظاهر قاله الشيخ محي الدين ملخصا وتعبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دال على ما عطفه الباب ولا يكون رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد فائدة وهو تعجب مردود وقدينا وجه المطابقة بين الحديث والتريجة قبل ومحصل القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسع العطاء لمن أظهر الاسلام تأثافا أعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جعيلاهم من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبة سعد في أمره لانه كان يرى أن جعيلاهم منهم لما اختبره منه دونهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة فارتدت النبي صلى الله عليه وسلم الى أمرين أحدهما اعلاعه بالحكمة في اعطاء أولئك وسرمان جعيل مع كونه أحب اليه من أعطى لانه لو ترك اعطاء المؤلفة لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار ثانيهما ارشاده الى التوقف عن الثناء بالامر الباطن دون الثناء بالامر الظاهر فوضع هذا فائدة رد الرسول صلى الله عليه وسلم على سعد وأنه لا يستلزم محض الانكار عليه بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة والاولى الاخر على طريق الاعتذار فان قيل كيف تقبل شهادة سعد لجعيل بالايمان ولو شهد به ياله دالة قبل منه وهي تستلزم الايمان فالجواب ان كلام سعد لم يخرج عن جرح الشهادة وانما خرج من جرح المدح والتوسل في الطلب لاجله فلقد افترض في لفظه حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالامر الاولي ردشاهه بل السبيل يرشد الى أنه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه وروى في سند محمد بن هرون الر وبني وغيره باسناد صحيح أي أبي سالم الجشاشي عن أبي ذر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له كيف تري جعيل قال قلت كشبهه من

عن سعد رضي الله عنه أن  
وعلى الله صلى الله عليه  
وسلم أعطى رهطا وسعد  
جالس فترك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجلا  
هو أعجبهم اسم الى فقلت  
يا رسول الله مالك عن فلان  
فوالله اني لاراه مؤمنا  
فقال أو مسلما فسكت قليلا  
ثم غلبني ما أعلم منه فعدت  
لمقاتي فقلت مالك عن  
فلان فوالله اني لاراه مؤمنا  
فقال أو مسلما فسكت  
قليلا ثم غلبني ما أعلم منه  
فعدت لمقاتي رعد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ثم  
قال يا سعد



الناس بسنن المهاجرين قال فكيف ترى فلان قال قلت سيد من سادات الناس قال لجعل خير من مل  
الارض من فلان قال قلت فلان هكذا وانت تصنع به ما تصنع قال انظر اس قومها فانهم به فسدته منزلة  
جعل المذكور عند النبي صلى الله عليه وسلم كاترى فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه واعطاه غيره وان ذلك  
لمصلحة التأديف كما قررناه وفي حديث الباب من القوائد التفروقة بين حقيقتي الايمان والاسلام وترك  
القطع بالايمان الكامل لمن لم ينص عليه وامانع القطع بالحنقة فلا يؤخذ من هذا صرحا وان تعرض له بعض  
الشارحين فهو هو كذلك فمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد على خلافة المرحوم في اكتفائهم في الايمان بنطق  
اللسان وفيه جواز تصرف الامام في مال المصالح وتقديم الالهام فالاهم وان خفي وجه ذلك على بعض الرعية  
وفيه جواز الشفاعة عند الامام فيما يعتقد الشافع جوازه وبقية الصغير الكبير على ما بين أنه زهل عنه  
مضى الخجة المشفوع اليه في الامور الودا في مفسدة وان الاسرار بالصيغة اولى من الاعلان كاستأني  
الاشارة اليه في كتاب الزكاة فقمت اليه فصارته وقد عين اذ اجر الاعلان الى مفسدة وفيه ان من اشير  
عليه بما يستحقه المشير مصلحة لا يشكر عليه بل يبين له وجه الصواب وفيه الاعتذار الى الشافع اذا كانت  
المصلحة في تركها جازية وان لا يجب على الشافع اذ اردت شفاعته لذلك وفيه استحباب ترك الاحاح  
في السؤال كاستنبطه المؤلف منه في الزكاة وسأني تهرره هناك ان شاء الله تعالى (قوله اني لا اعطى  
الرجل) حذفت في المفعول الثاني للتعظيم أي اعطاه كان (قوله أعجب الي) في رواية الكشي يهي أحب وكذا  
لا تكرار واقوع عند الاسماعيلي بعد قوله أحب الي منه وما اعطيه الانخافه أن يكره الله أن يكره ولا ي  
داود من طريق معمر اني اعطى زجلا وادع من هو أحب الي منهم لا اعطيه شيئا مخافة أن يكره في النار  
على وجوههم (قوله أن يكره) هو بفتح أوله وضم الكاف يقال أكره اذا أطرق وكبه فكره اذا قبله  
وهذا في خلاف القياس لان الفعل اللزيم يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة ففهم وقد ذكر  
المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال قال أكره اذا كان فعله غير واقعه على أسد فاذا وقع الفعل قلت  
كبه وكبته وجه ظاهر هذا في أحرف يسيرة منها انسل ريش الطائر ونسلته وأزنت البئر وزقتها وحكي  
ابن الاثير في المتعدي كبه وأكبه معا (تنبية) ليس فيه اعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه وقد  
روى عن ابن وهب ورشد بن بن سعد جميعا عن يونس عن الزهري بسند آخر قال عن ابراهيم بن عبد  
الرحمن بن وهب عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما  
(قوله يوراه يونس) يعني ابن أبي زيد الابلي وحديثه موصول في كتاب الايمان لعبد الرحمن بن عمر  
الزهري الملقب رسته بضم الراء واسكان السين المهملة بن وقيل الهاء مثناة من فوق مفتوحة ولفظه قريب  
من سياق الكشي يهي ليس فيه اعادة السؤال ثانيا ولا الجواب عنه (قوله وصال) يعني ابن كيسان وحديثه  
موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة وفيه من اللطائف رواية ثلاث من التابعين بعضهم عن بعض وهم  
صالح والزهري وعاصم (قوله ومعهم) يعني ابن راشد وحديثه عند أحمد بن حنبل والحمدي وغيرهما عن عبد  
الرزاق عنه وقال فيه انه أعاد السؤال ثلاثا ورواه مسلم عن محمد بن يحيى عن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن  
الزهري ووقع في اسناده وهم منه أو من شيعته لان معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن  
معمر عن الزهري بن زيادة معمر بن جهماد كذا حدث به ابن عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة وكذا أخرجه  
أبو عيسى في مستدرجه من طريقه وهم أبو مسعود في الاطراف أن الوهم من ابن أبي عمر وهو محتمل لان  
يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلما لكن لم يتعين الوهم في جهته وجهه الشيخ يحيى الذين على أن ابن عيينة  
حدث عمر بن قيس بمهر وعمره بآبائه وفيه بعد لان الروايات قد تضارفت عن ابن عيينة بآبائه بمهر ولم  
يوجد بأسقاطه الا عند مسلم والموجود في مسنده شيعته بلا إسقاط كذا: مناه وقد أوضحت ذلك دلالة في كتابي  
تعليل التعليق في رواية عبد الرزاق عن معمر بن الزيادة قال الزهري فترى ان الاسلام الكلمة والايمان  
العمل وقد استشكل هذا بالنظر الى حديث سؤال جبريل فان ظاهره يخالفه ويمكن ان يكون مراد الزهري ان

اني لا اعطى الرجل  
وغیره احب الي منه خشية  
أن يكره الله في النار  
ورواه يونس وصال ومعمر

المرء يصحك بالسلامه وبسبب مسأله اذا تلفظ بالكلمه أى كلمه الشهادة وانه لا يسمى مؤمناً الا بالعمل والعمل  
يشمل عمل القلب والجوارح وعمل الجوارح يدل على صدقه وأما الاسلام المذكور في حديث جبريل فهو  
الشرعى الكامل المراد بقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه (قوله وابن أخى الزهري عن  
الزهري) يعنى أن الأربعة المذكورين رووا هذا الحديث عن الزهري باسناداه كإبراهيم وأهشيب عنه  
وحديث ابن أخى الزهري موصول عندهم وسلم وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات وقال في آخره خشية  
أن يكسب على البناء للمفعول وفي رواية ابن أخى الزهري الطائفة وهى رواية أخرى عنه من بنى زهرة على الولاء  
هو وعنه وهاشم وأبوه (قوله باب) هو من قول له السلام من الاسلام زاد في رواية كريمة أنشاء السلام  
والمراد بإنشاء نشره مرة أو جهراً وهو مطابق للمرفوع في قوله على من عرفه ومن لم تعرفه وبيان كونه  
من الاسلام تقدم في باب الطعام والطعام مع شعبة فوائده وغاير المصنف بين شيخه الذين حسدناه عن أبي الليث  
مرعاة للآثار بائناً بآثاره الاستنادية وهى تكثير الطرق حيث يحتاج إلى إعادة التأني فإنه لا يسجد الحديث  
الواحد في موضعين على ضرورة واحدة فإن قيل كان يمكنه أن يجمع الحكمين في ترجمته واختلف ويخرج  
الحديث عن شيخه معاً أجاب الكرماني باحتمال أن يكون كل من شيخه أو رده في معرض تحيير المعرض  
الآخر وهذا ليس بطائل لانه متوقف على ثبوت وجود تصنيف موقوف لكل من شيخه والاصل عدمه  
ولأن من اعتمد ترجمته كل من قتيبة وعمر بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفاً على الأبواب ولا يلزم  
منه أن البخاري يقلد في التراجم والمعرفة الشائع عنه انه هو الذي يستنبط الاحكام في الأحاديث ويترجم  
لها ويقتفي في ذلك عماليد كونه غيره ولأنه بقي السؤال بحاله اذ لا يتبع معناه ان يجمعهما المصنف ولو كان  
مجمعهما مفرقاً والظاهر من صنيع البخاري انه يقصد تعدد كتب الأعيان كما قدمناه فخص كل شعبة باب  
تتويهاً يذكرها وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك تأخر بين الترجمتين (قوله وقال عمار) هو ابن  
ياسر أحد السابقين الأولين وأثره هذا أخرجه أحد بن خنبل في كتاب الأعيان من طريق سفيان الثوري  
ورواه يعقوب بن شيبة في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي اسحق السيمى  
عن صلبه بن زفر عن عمار ولفظ شعبة ثلاث من كن فيه فقد استكمل الأيمان وهو بالمعنى وهكذا وبنسائه  
جامع معمر بن أبي اسحق وكذا أحدث به عبد الله بن زاذى في مصنفه عن معمر وحديث به عبد الله بن زاذى  
أخرجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه الزاذى في مسنده وابن أبي حاتم في العلل كلاهما عن  
الحسن بن عبد الله الكوفي وكذا رواه البغوي في شرح السنة من طريق أحد بن كعب الواسطي وكذا  
أخرجه ابن الأثير في منبه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الله بن زاذى من فروع واستقر به  
البرار وقال أبو جروعة هو خطأ (قلت) وهو معلول من حيث مناهة الاستدلال عبد الله بن زاذى تغير بأخرة  
وسماع هؤلاء منه في حال تفرده الآن مثله لا يقال بالى أى فهو في حكم المرفوع وقد رويناه من فروعاً ومن وجه  
آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي استناده ضعف وله شواهد أخرى يثبتها في تعليق التعليق  
(قوله ثلاث) أى ثلاث خصال وأعرابها تطير ما مضى في قوله ثلاث من كن فيه والعالم بموضع اللام والمراد به هنا  
جميع الناس والاقتران المقتضى وقيل بالاقتران وعلى الثاني فن في قوله من الاقتران معنى مع أو بمعنى عند قال  
أبو الزناد بن سراج وغيره انما كان من جمع الثلاث مستكملاً لايمان لان مداره عليها لان العبد اذا انصف  
بالانصاف لم يترك لولاه حقاً واجباً عليه الأداء ولم يترك شيئاً مما عليه عنه الاجتناب وهذا يجمع أو كان  
الايمن وبذل السلام يتضمن مكارم الاخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ويحصل به التأنف والاحباب  
والانفاق من الاقتران يتضمن غاية الكرم لانه اذا نفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر انفاقاً والنفقة أهم  
من أن تكون على العيال واجبة ومنسوبة أو على المصنف والزائر وكونه من الاقتران يستلزم الورع بالله  
والزهد في الدنيا وقصر الامل وغير ذلك من مهمات الآخرة وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث  
من فروعاً لانه يشبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الكلم والله أعلم (قوله باب كفران التشهير وكفر دون

وابن أخى الزهري عن  
الزهري (باب) السلام  
من الاسلام قال عمار  
ثلاث من جعلن فقد جمع  
الايمن الانصاف من  
نفسه وبذل السلام للعالم  
والانفاق من الاقتران  
(حديثاً) قتيبة قال حدثنا  
الليث بن سعد بن أبي  
حبيب عن أبي اسحق عن  
عبد الله بن عمرو بن رجاء  
سأل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أى الاسلام  
خير قال أطعم الطعام وقرأ  
السلام على من عرفت  
ومن لم تعرف (باب)

كفر قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه مراد المصنف أن بين أن الطامات كما سمي إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفر الكفر حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المحرّج من الملة قال ونحو كفران العشير من بين أنواع الذنوب بل حقيقة بدعيه وهي قوله صلى الله عليه وسلم لو أمرت أحد أن يبعد لأحد لأمرته المرأة أن تسجد لزوجها ففرت حتى الزوج على الزوجة بحج الله فإذا كفرته المرأة حتى زوجها أو بلغ من حقها عليها هذه الغاية كان ذلك دليلاً على أنها وإنها حجت الله فلا بد أن يطلق عليها الكفر لكونه كفر لا يخرج عن الملة ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمور الإيمان وذلك من جهة كون الكفر ضد الإيمان وأما قول المصنف وكفروا كفرًا إلى أن رواه أحد في كتاب الإيمان من طريق طبر بن عطاء بن أبي رباح وغيره وقوله فيه أبو سعيد أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد وفي رواية كريمة فيه من أبي سعيد أي حديث من أبي سعيد وقائدة هذا الإشارة إلى أن الحديث طريقه غير الطبر بن عطاء وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيز وغيره من طريق عيسى بن عبد الله عنه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم للنساء فصلدن في رأيتكن أكثر أهل النار فقلن ولما رسول الله قال نكثن العن وتكفرن العشير الحديث ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً لا يشكر الله من لا يشكر الناس قاله القاضي أبو بكر المذكور والاول أخيره ثم أصرح في مأثور المصنف وبضده إرادة حديث ابن عباس بلفظ وتكفرن العشير والتعشير الزوج جمل به عتير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور وطرف من حديث طويل أو رده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الاستناد تاماً وسأني الكلام عليه ثم ونسبه هنا على قائلين به أحاديثهم ان الضاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان مافصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعاقبا بقضى إلى فساد المعنى فصنعه كذلك يؤهم من لا يحفظ الحديث ان المتعسر غير التام لا سيما إذا كان ابتداء المتن من أن شاء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله صلى الله عليه وسلم أربنا النار إلى آخر ما ذكرناه وأول التام من ابن عباس قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة صلاة الكسوف ثم خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وفيها التقدير المذكور هنا فإن أراد هذا الحديث التي اشغل عليها الكتاب ظن ان هذا الحديث حديثان أو أكثر لا خلاف في ابتداء وقد وقع ذلك من حديث ابن سعد بن غير تكرار أو بعد آلاف وأغوها كان الصلاح والشجعي الدين ومن بعدها وليس الأمر كذلك بل هذه على التصريح أن هذا الحديث وخمسائة حديث وثلاثة عشر حديثاً كما بينت ذلك مفصلاً في المقدمة هو القائدة الثانية تقرر ان الضاري لا يبعد الحديث إلا لقائده لكن تارة تكون في المتن وتارة في الاستناد وتارة فيهما وحيث تكون في المتن خاصة لا يبعد بصورته بل تصرف فيه فإن كثرت طرقة أو ودل على باب طريقتا وان قلت اختصر المتن والاستناد وقد صنع ذلك في هذا الحديث فإنه أورده هنا عن عبد الله بن مسعود وهو القضي مختصر مقتصر على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصي ثم أورده في الصلاة باب من صلى وقدمه نار هذا الاستناد بيته لكنه لما عاين اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الاستناد فاقه تاماً ثم أورده في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر من شيخ غير القضي مقتصر على موضع الحاجة ثم أورده في شتم النساء عن شيخ غيرهما من مالك أيضاً وعلى هذا الطريقة يحمل جميع تصرفه فلا يوجب حديث كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً والله الموفق وسأني الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفتاوى الحديث ذكره ثماناً شاء الله تعالى (قوله باب) هو منون وقوله المعاصي مبتدأ من أمر الجاهلية خبره والجاهلية ما قبل الإسلام وقد يطلق في موضع معين أي في حال جاهليته وقوله ولا يكفر بشديد القاء المفتوحة وفي رواية أبي الوقت بشع أوله واسكان المكاف وتولية الأباشر كأي أن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهو من أخلاق الجاهلية والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناءه ومجمل الترجمة أنه لا تقدم ان المعاصي يطلق عليها الكفر مجازاً على إرادة كفر التهمة لا كفر الجحد أو ادان يبين انه كفر لا يخرج عن الملة

كفر فيه أبو سعيد  
النبي صلى الله عليه وسلم  
(حدثنا) عبد الله بن مسعود  
عن مالك بن زيد بن أسلم  
عن عطاء بن يسار عن ابن  
عباس قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم وأب  
النار فإذا أكثر أهلها  
النساء يكفرن قبل يكفرن  
بالله قال يكفرن العشير  
ويكفرن الأحسان لو  
أحدثت إلى أحداهن  
الدم ثم رأت مثل شياً  
قالت ما رأيت مثلاً غير أقط  
(باب) المعاصي من أمر  
الجاهلية ولا يكفر  
صاحبها بارتكابها إلا بالشرك  
لقول النبي صلى الله  
عليه وسلم أنت امرؤ فاجله  
وقال الله عز وجل  
ان الله لا يقدر أن يشرك  
بوه يقدر ما دون ذلك لمن  
شاء (حدثنا) سليمان بن  
سحب قال حدثنا شعبة

خلا للأنوار حج الذين يكفرون بالذنوب برخص القرآن رد عليهم وهو قوله تعالى ويقرضون ذلك لمن يشاء  
 فيمرضون الشرك تحت أمكان المغفرة والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر لان من جحد بقوة محمد صلى الله  
 عليه وسلم مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله الها آخر والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف وقد ورد الشرك و براد  
 به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين قال ابن بطال  
 عرض البضارى الرد على من يكفر بالذنوب كالنكاح و يقول ان من مات على ذلك يتخذ في النار والآية  
 رد عليهم لان المراد بقوله ويقرضون ذلك لمن يشاء من مات على كل ذنب سوى الشرك وقال النكرمانى  
 في استدلاله بقوله أي ذنوبه ثم يامه نظراً لان التعبير ليس بكبير وهم لا يكفرون بالصغار (قلت) استدلاله  
 عليهم من الآية ظاهر ولذلك اقتصر عليه ابن بطال وأما قصة أبي ذر فأنما ذكرته لاستدلال بها على أن من  
 قيمت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها سواء كانت من الصغائر أم  
 الكبائر وهو واضح واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بان الله تعالى أي  
 عليه اسم المؤمن فقال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا قال الله المؤمنون أخوة فاصحوا بينهم وأخو بهم  
 واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم إذا التقى المسلمان بسيفيهما ففهما هما مسلمين مما للوعد بالنار  
 والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغيرنا وبل سائق واستدل أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين جاهلية  
 أى خصلة جاهلية مع أن منزلة أبي ذر من الإيمان في الذروة العالية وإنما يجتبه بذلك على علمهم بمنزلة  
 عنه تحذره الله عن معارضة مثل ذلك لأنه وان كان معذراً وبوجه من وجوه العذر لكن وقوع ذلك من مثله  
 يستلزم أكثر ممن هو دونه وقد رخص بهذا وجه دخول الحدتين تحت الترتبة وهذا على مقتضى هذه  
 الرواية رواية أبي ذر عن من شايخه لكن سقط حديث أبي بكر من رواية الأصبغى وأما رواية الأصبغى  
 وغيره فإدفعها حديث أبي بكر بترجحه وان طائفتان من المؤمنين وكل من الزاوية جصاصاً فترجى ما حسن  
 والطائفة القطعة من الشئ ويطبق على الواحد فافوقه عند الجمهور وأما اشتراط حضور أربعة في رجم  
 الزاني مع قوله تعالى ولا يشهدوا بهما طائفة من المؤمنين فالآية زائدة في الجلد والاشتراط فيه والاشتراط  
 في الرجم دليل آخر وأما اشتراط ثلاثة في سلاطة الخوف مع قوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك فقال قوله  
 تعالى وليأخذوا أسلحتهم فذكره بلفظ الجمع وأقله ثلاثة على الأصح ٣ (قوله حديث أبي ب) هو انصافى  
 ويونس هو ابن عيسى بن الحسن هو ابن أبي الحسن البصرى والاحنف بن قيس مخضرم وقد رأى النبي صلى  
 الله عليه وسلم لكن قبل اسلامه وكان رئيس بنى نعيم في الاسلام وبه يضر بالمثلى في العلم وقوله ذهب  
 لا تعصر هذا الرجل بنى علياً كذا هو في مسلم من هذا الوجه وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ونقله أبو زيد  
 نصرة ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الامام عيسى في روايته بنى علياً وأبو بكر باسكان الكاف  
 هو العاصي المشهور وكان الاحنف أراد أن يخرج بقومه الى على بن أبي طالب ليقابل معه يوم الجمل فنهأ  
 أبو بكره فرجع وحمل أبو بكره الحديث على محموله في كل مسان التقيا بسيفيهما أحسب المأذاة والافالحى  
 انه محمول على ما إذا كان القتال منهما بغيرنا وبل سائق كما قدمناه ونخص ذلك من عموم الحديث المتقدم  
 بدليله الخاص في قتال أهل البنى وقد رجع الاحنف عن رأى أبي بكر في ذلك وشهد مع على بن حروب  
 وسأنى الكلام على حديث أبي بكر في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ورجال اسناداه كاهم بصريون وفيه  
 ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أبو الحسن والاحنف (قوله عن واصل) هو ابن حيان  
 وللأصبغى هو الاحدب وللمصنف في العتقى ثنا واصل الاحدب (قوله عن المعروف) وفي العتقى سمعت  
 المعروف بن سويد وهو مجهول ساكن العين (قوله بالبدعة) هو بفتح الراء الموحدة والمجته موضوع  
 بالبادية يتشعب بين المدينة ثلاث مراحل (قوله وعليه حلقة على غلامه حله) هكذا رواه أكثر أصحاب  
 شعبة عنه لكن في رواية الامام عيسى بن طريق معاذ عن شعبة أئيت أبان فإذ حلقة عليه منها فابو على  
 عبيد منها فابو وهذا هو ما في نسخة أن الحلقة فابن من جنس واحد رويده ما في رواية الامام عيسى بن

عن واصل عن المعروف  
 قال سمعت أبان بالبدعة  
 وعليه حلقة على غلامه  
 حله

مع قوله حديثاً أي ب الخ هذا  
 مؤخر عن حديث سليمان  
 ابن حرب في نسخة المتن  
 التي بأيدينا كما ترى تأمل  
 اه

فأنته من ذلك فقال اني  
سأيت رجلا فبصرته  
فقال لي النبي صلى الله  
عليه وسلم يا أبا ذر أبعبرته  
بأمة انك امرؤ فليلك جاهلية  
أخواتكم خواتمك جعلهم  
الله تحت أيديكم فمن كان  
أخوه تحت يده فله ماله  
مما ياكل ويلبس مما يلبس  
ولا تكفوهم ما يقبلهم فان  
كفتموهم فأعينوهم  
﴿باب﴾ وان طاففتان  
من المؤمنين اقتتعا  
فأصلوا بينهما مما هما  
المؤمنين (حدثنا) عبد  
الرحمن بن المبارك قال  
حدثنا جاذب بن زيد قال  
حدثنا أبو بربويه عن  
الحسن بن الاحنف عن  
قيس قال ذهبت لاصغر  
هذه الراجل فلقني أبو  
بكرة فقال أريدت فقلت  
أفصر هذا الرجل قال  
ارجع فاني سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول اذا التقى المسلمات  
بسيوفهما فافتاها والى مقتول  
في النار فقلت يا رسول الله  
هذا القاتل قال يا مقتول  
قال انه كان حارب صاعلي  
قتل صاحبه (أبو) ظلم  
دون ظلم (حدثنا) أبو  
الوليد حدثنا شعبة ح  
قال وحديثي بشر قال  
حدثنا محمد بن شعبة عن  
سليمان عن ابراهيم عن  
عقبة عن عبيد الله لما  
نزل الذين آمنوا

المعروف وعند المؤلف في الادب بلفظ رأيت عليه ردا وعلى غلامه بردا فقلت لو أخذت هذا القلعة كانت  
حلة في رواية مسلم فقلنا يا أبا ذر لو جعت بينهما كانت حلة ولا يجي داود فقال انقروا يا أبا ذر لو أخذت الذي على  
غلامك فقلته مع الذي عليه لك حلة فهذا موافق لقول أهل اللغة لا تخذ كرأ التوبين بصيرنا بالجمع  
بينما حلة ولو كان كافي الاصل على كل واحد منهما حلة لكان اذا جمعهما يصير عليه حلتان ويكون الجمع  
بين الروايتين بانه كان عليه بردي حلة فنهى بخلق من جنسه وعلى غلامه كذلك كما قيل له لو أخذت  
البردا لجسد فأضفته الى البردا لجسد الذي عليه وأعطيت الغلام البردا لخلق بدله لك حلة جديدة فقلتم  
بذلك الروايتين ويحمل قوله في حديث الاعشى لك حلة أي كاسلة الجردة فالتذكير فيه للتعظيم والله  
أعلم وقد نقل بعض أهل اللغة ان الحلة لا تكون الا في جلد من يحمله من طيرها فأراد أهل تسمية الحلة  
وعظامه أي ذر هذا المذ لم يرم ولم يسم ويحتمل أن يكون أبا هريرة مولى أبي ذر وحديثه عنه في الصحيحين وذكر  
مسرق في الكنى ان اسمه سعد (قوله فسلأته) أي عن السيف في الباسه غلامه فقل له لسه له على خلاف  
المأثور فلجأ به بحكاية القصة التي كانت سببا لذلك (قوله سأيت) في رواية الاسماعيلي شافعة في الادب  
للمؤلف كان يتيقروا بين رجل كاذم وزاد مسلم من اخواني وقيل ان الرجل المذكور هو بلال المؤذن  
مولى أبي بكر وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعاً ومعنى سأيت وقع بيني وبينه سبب التخصيف وهو من  
السبب بالشد بدو أصله القطع وقيل مأخوذ من السببه وهي حلقة القدر وهي الفاحش من القول بالفاحش  
من الجسد في الاول المراد قطع المسبوب وعلى الثاني المراد كشف هو زنه لان من شأن الساب ابداء عورة  
المسبوب (قوله فبعبرته بامه) أي نبهته الى العار زاد في الادب وكانت أمه أجمهية فقلت منها وفي رواية  
قلت له يا ابن السوداء والاعجمي من لا يفضح بالسان العربي سواء كان عربيا أو أجميا والفاقي فبعبرته قبل هي  
نفسه برة كأنه بين أن التعبير هو السبب والظاهر ان وقع بينهما سبب وزاد عليه التعبير فتكون طائفة  
ويدل عليه رواية مسلم قال أبعبرته بامه فقلت من سبب الراجل سوا أبيه وأمه قال انك امرؤ فليلك جاهلية أي  
خصلة من خصال الجاهلية وبظهر في ان ذلك كان من أي ذر قبل أن يعرف قصه ففككت تلك الخصلة  
من خصال الجاهلية باقية عنده فلذلك قال كعند المؤلف في الادب قلت على ساعتي هذه من كبراسين  
قال نعم كأنه تعجب من خفا ذلك عليه مع كبر سنه فينبه له كون هذه الخصلة مذمومة ثم عا وكان بعد ذلك  
بساوى غلامه في الملبوس وقهره أخذنا بالحوط وان كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط المساواة لا المساواة  
وسنذكر ما يتعلق بقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنفان شاء الله تعالى وفي السبائك دلالة على  
جواز تعذيب غير نباله وقد أنكره ابن قتيبة وبعثه بعضهم وأثبت آخرون انها لقصة وقد جاء في سبب  
البأس أي ذر غلامه مثل لبسه أزم مرفوع أصح من هذا وأخص أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب  
عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا ذر بعد ما قتال أطمعه بممنا على أبيه مما نلبس وكان  
لا يذوق بقتله تصفيقاً فأعطى الغلام نصفه فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال قلت يا رسول الله  
أطمعوه بممنا يكون رأيتهم مما نلبس قال نعم (قوله باب ظلم دون ظلم) دون يحتمل أن تكون  
بمعنى غير أي أنواع الظلم متفارة أو بمعنى الأدنى أي بعضها أخضع من بعض وهو أظهر في مقصود المصنف  
وهذه الجلة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء ورواه أيضاً من طريق طائوس  
عن ابن عباس عنده وهو في معنى قوله تعالى ومن يحكم بما أنزل الله الآية فاستعمله المؤلف ترجمة  
واستعمله في الحديث المرفوع وجه الدلالة منه ان المعصية فهموا من قوله ظلم عموم أنواع المعاصي  
ولم يذكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وإنما بين لهم ان الميزاد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما  
سنوه فيه فدل على أن الظلم من أب متفارة ومناسبة اراد هذا عقب ما تقدم من ان المعاصي غير الشرك  
لان سبب صاحبها الى الكفر المتفرع عن المسئلة على هذا التقدير ظاهرة (قوله حدثنا أبو الوليد) هو  
الطبراني (قوله وحديثي بشر) هو في الروايات المعصية هو والظلم وفي بعض النسخ قبلها صورة ح فان



قبس النسخ والثلاثة كقولهم فقها وعبد الله الصائفي هو ابن مسعود وهذه الترجمة آخذة من قول ابنه أنه أصبح  
 الأسانيد والاشموصوف باتيديد ليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة إليها عند  
 المؤلف عنه حدثنا إبراهيم ولم أره نصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيعين وغيرهما إلا في هذا الطريق  
 وفي المتن من الفوائد الجمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص وإن التكررة في سياقات التي نعم وإن الخاص  
 يقضى على العام والمبين على الجمل وإن اللفظ يجعل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وإن درجات  
 الظاهر تتفاوت كما ترى لم هو وإن المعاصي لا تسمى شركا وإن لم يشرك بالله شيئا فله الأمان وهو مهتد فإن  
 قيل فالعاصي قد يغلب ظاهر الأمان والاعتداء الذي حصل له فاجلوا به أنه آمن من التخلد في النار مهتد  
 إلى طريق الجنة والله أعلم **﴿قوله باب علامات المنافق﴾** لما قدم إن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم  
 أنبه بآيات النفاق كذلك وقال الشيخ محيي الدين مراد البخاري بمـ هذه الترجمة إن المعاصي تنقص الإيمان كما  
 أثبت الطائفة تزيد وقال التكراري مناسبة هذا الباب للحكاية الإيمان إن النفاق علامة عدم الإيمان أو  
 فعل منه إن بعض النفاق كقردون بعض والنفاق أعم من الخلق الباطن للظاهر فإن كان في اعتقاد الأيمان  
 فهو نفاق الكفر والافهون نفاق العمل ويدخل فيه الفعل والترك وتتفاوت مراتبه **﴿قوله﴾** حدثنا سليمان  
 أبو اليسع **﴿هو الزهراني بصري زل بعداد من شعبة فصاهدا مديون ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس﴾**  
 بالأمم **﴿قوله آية المنافق ثلاث﴾** الآية العلامة وأفراد الآية أما على إرادة الجنس أو أن العلامة  
 أغنى لمحصل بأشياء الثلاث والأول أثبت بصنيع المؤلف ولهذا ترجمها لجمع وعرض بالمتن الشاهد لذلك  
 وقد رواه أبو هوانة في صحيحه بلفظ علامات المنافق فإن قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جازي  
 الحديث الآخر لفظ أربع من كن فيه الحديث أجاب القرطبي باحتمال أنه استجمله صلى الله عليه  
 وسلم من العلم بخصالههم ما لم يكن عنده وأقول ليس بين الحديثين تعارض لأنه لا يلزم من عدم الخصلة  
 المذمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات الدالة على أصل  
 النفاق والخصلة الزائدة إذا أضفت إلى ذلك كل ما خلاص النفاق على أن في رواية مسلم من طريق  
 العلامة بعد الرجل من أبيه من أي هريرة مبدل على إرادة عدم الحصر فإن أفعله من علامة النفاق ثلاث  
 هكذا أخرج للطبراني في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري وإذا جمل اللفظ الأول على هذا الورد السؤال  
 فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبعضها في وقت آخر وقال القرطبي أيضا والنووي حصل من  
 مجموع الروايتين خمس صفات لا محذور أو دأب في الكذب في الحديث والخيانة في الأمانة وزاد الأول  
 الخلف في الوعد والثاني القدر في المعاهدة والقصور في الخصومة **﴿قلت﴾** وفي رواية مسلم الثاني يدل  
 القدر في المعاهدة الخلف في الوعد كافي الأول فكان بعض الروايات تصرف في لفظه لأن معناها قد قصد وعلى  
 هذا الخلف بصفة واحدة وهي القصور في الخصومة والنجور الميل عن الحق والاحتيال في ردومه وهذا قد  
 يشدح في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث وجه الاقتصاص على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة  
 على معادها إذا أسأل الديانة مختصر في ثلاث القول والفعل والتنية فنه على فساد القول بالكذب وعلى فساد  
 الفعل بالخيانة وعلى فساد التنية بالخلف لأن خلف الوعد لا يشدح إلا إذا كان العزم عليه معارفا للوعد أما  
 لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدل المرأى فسد الوعد بقصد منه ضرورة النفاق فانه الغزالي في الأحياء في  
 الخبراني في حديث طويلا ما شهد له فقهه من حديث سليمان إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يتخلف وكذا قال  
 في بابي الحاصل وأسأله لا بأس به ليس فهم من أجمع على تركه وهو عند أبي داود والترمذي من حديث زيد  
 ابن أرقم مختصر بلفظ إذا وعد إلى أجل أخاه ومن نيته أن يني له فلفظ فلا ثم عليه **﴿قوله﴾** إذا وعد **﴿قال﴾**  
 صاحب المحكم يقال وعدته خبرا وعدته شرا فإذا أسقطوا الفعل قالوا في الخبر وعدته وفي الشرأ وعدته  
 ونحو ابن الأعرابي في فوائده أو وعدته خبرا بالهزيمة فالمراد بالوعد في الحديث الخبر والهدا بالخبر وأما الشر  
 فيسبب اختلافه وقد يجب العلم بترتيب على ترك أنفاذه مقسدة وأما الكذب في الحديث فحكي ابن التين عن

### ﴿باب علامات المنافق﴾

(حدثنا سليمان أبو اليسع

قال حدثنا إسماعيل بن

جعفر قال حدثنا نافع بن

مالك بن أبي عامر أبو سويل

عن أبيه عن أبي هريرة

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال آية المنافق ثلاث

إذا حدث كذب وإذا وعد

أخلف وإذا أتمن خان

(حدثنا) فبعضه بن عتبة

قال حدثنا سفيان بن

الاعمش عن عبد الله بن مرة

عن مسروق عن عبد الله

ابن عمر وأن النبي صلى الله

عليه وسلم قال أرابع من

كن فيه كان منافقا خالصا

ومن كانت فيه خصلة منهن

كانت فيه خصلة من

النفاق حتى يدهها إذا

أتمن خان وإذا حدث

كذب وإذا وعد غدروا إذا

خاصم فجر

مالكاً فسئل عن جرب عليه كذب فقال أي نوع من الكذب له حدث عن عيسى له سلف فبان في وصفه  
فهذا الأضمر وانما بضم من حدثت من الاشياء بخلاف ما هي عليه فاصلها الكذب انتهى وقال النوروى  
هذا الحديث عنه جماعة من العلماء مشككاً من حيث ان هذه الحاصل قد فوجئ في المسلم الجمع على عدم  
الحكم بقره قال وليس فيه اشكال بل معناه صحيح والذي قاله المحققون ان معناه ان هذه الحاصل نقاش  
وصاحبها شبيهة بالمتناقضين في هذه الحاصل وتختلف باختلافهم (قلت) ومحصل هذا الجواب الخلف في  
التسمية على الجاز أي صاحب هذه الحاصل كالمناقض وهو بناء على ان المراد بالتناقض نقاش الكفر وقد قيل  
في الجواب عنه ان المراد بالتناقض نقاش العمل كما قدمناه وهذا ارتضاء القرطبي واستدل به بقول عمر  
لهذيقه هل تعلم في شيأ من النفاق فانه لم يرد بذلك نقاش الكفر وانما أراد نقاش العمل وبؤيدوه وصفه بالخالفين  
في الحديث الثاني بقوله كان متناقضاً خالصاً وقيل المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير من ارتكابه فلهذا  
الحاصل وان الظاهر غير مراد وهذا ارتضاء الخطابي وذكرنا أيضاً أنه يحتمل ان المتصنف بذلك هو من  
اعتاد ذلك وصار له ديناً قال ويدل عليه التفسير باذاتنا يدل على تنكروا للفعل كذا قاله والاولى ما قال  
الكرماني ان حذف المفعول من حديثه على العموم أي اذا حدث في كل شيء كذب فيه فهو بصير قاصراً  
أي اذا وجد معاهة القديت كذب وقيل هو مجمل على من غلبت عليه هذه الحاصل وغايرها فهو واسع  
بأمرها فان من كان كذلك كان فاسداً لا تصادفها وبهذه الاحوة كلها مبنية على ان اللام في المناقش  
الحسن ومنهم من ادعى انه العهد فقال انه ودفى حق شخص معين أو في حق المناقش في عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم وقيل هو لا باحد من ضعيفة جاءت في ذلك لوثبت شيء منها لعين المصير اليه واحسن الاحوة  
ما ارتضاء القرطبي والله أعلم (قوله تابعه شعبة) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ورأيه  
قبضه عن سفيان وهو التورى ضعفها يحيى بن معين وقال الشيخ يحيى الدين انما ورد بها البخاري على  
طريق المتابعة لا الاصله وتعبه الكرماني بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات فكيف تكون  
متابعة وجوابه ان المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخبراً في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن  
الثوروى وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش ومناه رواية شعبة المشار إليها وهذا هو السرفذ كرها  
هناو كانه فهم ان المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب وليس كذلك اذ لو اراده لهما شاهداه  
واماد هواه ان بينهما مخالفة في المعنى فليس مسلم لما قرأناه آنفاً وقايتة ان يكون في أحدهما زيادة وهي  
مقبولة لانها من ثقة متقن والله أعلم (فائدة) رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون الا العيصاني وقد دخل  
الكوفة أيضاً والله أعلم (قوله باب قيام ليلة القدر من الايمان) لما بين علامات النفاق وقبضها جمع  
الذي ذكره علامات الايمان وحسنها لان الكلام على متعلقات الايمان هو المقصود وبالاصالة وانما يذكر  
متعلقات غير استطراد امر جمع فذكر ان قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الايمان  
وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدث الباعث والجزاء وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط  
وبالماضي في جوابه بخلاف الاخرين في الماضي فيها وأبدى الكرماني لذلك تكتة لطيفة قال لان قيام  
رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه بخلاف قيام ليلة القدر فانه غير متيقن فلهذا ذكره بلفظ المستقبل انتهى  
كلامه وفيه شئتان الإشارة اليه وقال غيره استعمل لفظ الماضي في الجزاء إشارة الى تحقق وقوعه فهو  
تأثير أي أمر الله في استعمال الشرط مضارعاً والجواب ما شئتاً من الصلة فنعمة الاكثر وأجازة آخره  
لكن بقوله استدلوا بقوله تعالى ان نشأ نزل عليهم من السماء آية ظلت لان قوله ظلت بلفظ الماضي وهو  
تابع الجواب وتابع الجواب جواب واستدلوا أيضاً بهذا الحديث وعندى في الاستدلال به نظر لانني  
أظنه من تصرف الواة لان روايته مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء وقد  
رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي الجان شيخ البخاري فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال  
من يقوم ليلة القدر بفعله ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب

تابعه شعبة عن الأعمش  
(باب) قيام ليلة القدر  
من الايمان (حدثنا) أبو  
اليمان قال أخبرنا شعبة  
قال حدثنا أبو الزناد عن  
الأخرج عن أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من يقوم ليلة  
القدر إيماناً واحتساباً غفر  
له ما تقدم من ذنبه



«باب الجهاد من الأيمان»

(حدثنا) حري بن حفص

حدثنا عبد الواحد حدثنا

عمارة حدثنا أبو زرعة

ابن عمر وقال سمعت أبا

هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال انتدب الله

لمن خرج في سبيله

لا يخرج منه الايمان في

وتصديق رسول أن أرجحه

عمالان من أجرة أو غنمة

أو أدخله الجنة ولولا أن

أشقى على أمتي ما قدرت

خلف سرية ولوددت أني

أقتل في سبيل الله ثم أحيأ

ثم أقتل ثم أحيأ ثم أقتل

(باب نطوع قيام رمضان

من الأيمان)

(حدثنا) اسمعيل قال حدثني

مالك عن ابن شهاب عن

جدة بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

من قام رمضان إيماناً

واحسباً باغفر له ما تقدم

من ذنبه (باب سوم

رمضان احسباً من

الإيمان) (حدثنا) ابن

سلام قال أخبرنا محمد بن

فضيل قال حدثنا يحيى

ابن سعيد عن أبي سلمة عن

أبي هريرة قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

من صام رمضان إيماناً

واحسباً باغفر له ما تقدم

من ذنبه

ابن سبحة عن أبي الحبان ولفظه زائد على الروايتين فقال لا يقوم أحدكم ليلة القدر فبواقيها إيماناً واحسباً بالآخرة والله ما تقدم من ذنبه وقوله في هذه الرواية قواقيها زيادة بيان والا فخر امرئ على قيام ليلة القدر ولا يصدق قيام ليلة القدر الا على من واقعها والحصر المستفاد من التثنية والاثبات مستفاد من الشرط والجواز فوضح أن ذلك من تصرف الرواية المعنى لأن مخرج الحديث واحد وسبب الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيام (قوله باب الجهاد من الأيمان) أو رد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه فلمناسبة أراد معناه في الجمل فواضح لا شراً كها في كونها من خصال الأيمان وأما إرادته بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلو كتبه لم أر من يعرض لها بل قال الكرماني صيحه هذا دل على أن النظر مقطوع عن غيره هذه المناسبة يعني اعتبار كها في كونها من خصال الأيمان (وأقول) بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أورده في باب الجهاد مناسبة التماس ليلة القدر حسنة جداً لأن التماس ليلة القدر يستدعي محافضة زائد ومجاهدة تأمة ومع ذلك فقد بواقيها أولاً وكذلك المجاهد بتمسك الشهادة ويقصد اهلا بركة الله وقد يحصل ذلك أولاً فتنبه في أن في كل منها مجاهدة وفي أن كل منهما جاهدة يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أولاً فالغاية لالتماس ليلة القدر ما جوارفان واقعها كان أعظم أجراً والمجاهدة لالتماس الشهادة ما جوارفان واقعها كان أعظم أجراً وبشرى إلى ذلك غنية صلى الله عليه وسلم الشهادة بقره ولوددت أني أقتل في سبيل الله ذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بل خاص ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التزكيات فآخره عن القيام لأنه من الأفعال ولأن الليل قبل النهار ولعله أشار إلى أن القيام مشروع في أول ليلة من الشهر خلافاً لبعضهم (قوله حدثنا حري) هو اسم بلفظ النسبة وهو بصري يكنى أبا علي قال حدثنا عبد الواحد بن زياد البصري البسدي ويقال له التقي وهو ثقة متقن قال ابن القطان لم يعمل عليه عارض في طبقته عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الضعيفين شيء (قوله حدثنا عمارة) هو ابن الفقعان بن شرمه الضبي (قوله انتدب الله) هو بالنون أي سارع بثوابه وحسن جزائه وقيل يعني أجاب إلى المراءى في الصحاح نديت فلا تالكذا انتدب أي أجاب إليه وقيل معناه تكفل بالمطوب وبدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأخرج عن أبي هريرة بلفظ تكفل الله في أوائل الجهاد من طريق سعيد بن المسيب عنه بلفظ فوكل الله وسبب الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك أن شاء الله تعالى ويقع في رواية الأصل هنا انتدب بياء تحتانية مهموزة بل النون من المأدبة وهو تصحيف وقد جوهه بتكافؤ لكن أطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كافي في تحطته (قوله لا يخرج منه الا ايمان بن) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج والاستثناء مفرغ وفي رواية مسلم والا فما عسى الا ايماناً بالنصب قال النووي وهو مفعول له وتقديره لا يخرج منه المخرج الا ايماناً والتصديق (قوله وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلفظ أو تصديق ثم استشكله وتكلمه الجواب عنه والשוב أهمل من ذلك لأنه لم يثبت شيء من الروايات بلفظ أو وقوله في نفسه عدول من ضمير النسيبة إلى ضمير المتكلم فهو الالتفات وقال ابن مالك كان الأول في الظاهر هنا إيماناً به ولو كتبه على تقدير ما علم من القول منصوب على الحال أي انتدب الله لمن خرج في سبيله قال لا يخرج منه الا ايمان بن لا يخرج منه مقول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله وثمة شبهة شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحلال لا يجوز وأن التعبير باللاق هنا غير لائق فالأولى أنه من باب الالتفات وهو محتمل وسبب أن في أثناء فرض الجنس من طريق الأخرج بلفظ لا يخرج منه الا الجهاد في سبيله وتصديق كسانه (تنبيه) جاء هذا الحديث من طريق أبي زرعة هذه مشتملاً على أمور ثلاثة فقد اختصر المؤلف من سباقه أكثر الأمر الثاني وساقه الا بما عني وأبو نعم في مستخرج جميعها من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور وبما هو وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة

ابن القعقاع وجاء الحديث مفقوداً من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سألني عنه المؤلف في كتاب  
الجهاد وهذا ما يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان  
وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام (قوله باب الدين بسر) أي دين الإسلام ذو سر أو سرى الدين  
يسر أو باطنه بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الأصم الذي كان على من قبلهم ومن أوضع  
الأسماء أن قرئتهم كانت بقتل أنفسهم وقوة هذه الأمة بالافلاخ والعزم والندم (قوله أحب الدين) أي  
خصل الدين لأن خصال الدين كلها محبوبة لكن ما كان منها ممحاً أي سهلاً فهو أحب إلى الله ويدل عليه  
ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول خير دينكم  
أسره وألدين جس أي أحب الأديان إلى الله الحنيفة والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل  
وتنسخ والحنيفة ملة إبراهيم والحنيفة في اللغة من كان على ملة إبراهيم وسعى إبراهيم حنيفاً مالميله من الباطل  
إلى الحق لأن أصل الحنف الميل والسمعة السهولة أي أنها ميسرة على السهولة لقوله تعالى وما جعل عليكم في  
الدين من حرج ملة إبراهيم وهذا الحديث المعلق لم يسند المؤلف في هذا الكتاب لأنه ليس على شرطه نعم  
وصله في كتاب الآداب المفرد وكذا وصله أحد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحق عن داود بن الحصين  
عن عكرمة عن ابن عباس واستاده حسن استعماله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصراً عن شرطه وقواه بما  
دل على معناه لتناسب السهولة واليسر (قوله حديثنا بعد السلام من مطهر) أي ابن حسان البصري  
وكنته أبو ظفر بالمجربة والفاء المفتوحة (قوله حديثنا عن علي) هو المقدسي بضم الميم وفتح القاف  
والدال المشددة وهو بصري ثقة ولكنه مدلس شديد التدليس وصفه بذلك ابن سعيد وغيره وهذا الحديث  
من أفراد البضاري عن مسلم وصححه وإن كان من رواية مدلس بالمعنى يتصرح فيه بالضعف من طريق  
أخرى فمقدّر وإمام بن حبان في صحيحه من طريق أحد بن المقدام أحد شيوخ البضاري عن محمد بن علي  
المدكور قال سمعت معمر بن محمد قراءته وهو من أفراد معمر بن محمد وهو مدني ثقة قليل الحديث لكن تابعه  
على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بعناؤه ولفظه سدود وقر فواو زاد  
آخره والقصد القصد بلغوا ولم يذكر شقه الأول وقد أشرنا إلى بعض شواهد ومنها حديث مروءة الثقفي  
في بضم الفاء وفتح القاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن دين الله يسر ومنها حديث بريدة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عليكم هدياً فاسداً فإنه من يشاهد هذا الدين بقلبه رواهما أحدنا وسأنا ذلك منهما حسن  
(قوله وإن يشاهد الدين الأغلب) هكذا في روايتنا بأشهر الفاعل وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض  
الروايات عن الأصلي بلفظ وإن يشاهد الدين أحد الأغلب وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الأئمة عجلين  
وأبي يعقوب وابن حبان وغيرهم والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايتنا أيضاً وأضمر الفاعل للعلم به  
وسكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاهد معنى لما لم يسم فاعله وعارضه التزوي بأن  
أكثر الروايات بالنصب يجمع بين كلاهما بانه بالنسبة إلى روايات المغاربة والمشاركة وبويدة النصب لفظ  
حديث بريدة عند أحدنا من شاهده هذا الدين بقلبه ذكره في حديث آخر صلح أن يكون هو سبب حديث  
الباب والمشادة بالتشديد الغالبة يقال شاده بشاده مشادة إذا قاراه والمعنى لا يتبع أحد في الأعمال الدينية  
ويترك الرقن الأجر ويتقطع فيغلب قال ابن المنبر في هذا الحديث علم من أعلام النبوة قدسراً وأنا رأي  
بأنه منسب لزمان كل منقطع في الدين ينقطع وليس المراد منه طلب الأكل في العبادة فإنه من الأمور المهمة  
بل منع الإفراط المؤدى إلى الملل أو المبالغة في التطوع المنفض إلى ترك الأفضل أو إخراج الغرض عن  
وقته كما بات يصلي الليل كله ويغال التوهم إلى أن غلبته هيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة  
أو إلى أن خرج الوقت اختاراً أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت القربضة وفي حديث مجنون الأدرع  
هنا أحدنا كنتم تنالوا هذا الأمر بالمغالبة وخير دينكم اليسرة وقد استفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ  
بالرخصة الشرعية فإن الأخذ بالرخصة في موضع الرخصة تنطع كن ترك التيم عند الهن عن استعمال الماء

(باب الدين بسر وقول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أحب الدين إلى الله الحنيفة  
السمعة) (حدثنا هبة  
السلام بن مطهر قال  
حدثنا عمر بن علي عن  
معمر بن محمد الفزاري عن  
سعيد بن أبي سعيد المقبري  
عن أبي هريرة رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إن الدين  
يسر وإن يشاهد الدين الأغلب)

فيبقى به استعماله الى حصول الضرر **(قوله فسدوا)** أي الزموا السداد وهو الصواب من غير افراط ولا تقرب قال أهل اللغة السداد التوسط في العمل **(قوله وقاربوا)** أي أن لم تستطعوا الاخذ بالكل فاجعلوا بما يقرب منه **(قوله وأبشروا)** أي باثواب على العمل الناعم وان قل والمراد تبشير من يحجز عن العمل بالاكل بان الجزاء ان يمكن من منعيه لا يستلزم نقص أجره وأهم التبشير به عظيمه ونعيمها **(قوله واستمعوا بالقدرة)** أي استمعوا على مداومة العبادة بأقاربها في الاوقات المشغلة والتدوير بالغرض سر أو لئلا يفتار وقال الجوهري ما بين صلاة العداة وطلوع الشمس والروحة بالغرض السير بعد الزوال والدخلة بضم أو وله وقعته واسكان اللام سيرا آخر الليل وقيل سيرا الليل كله ولهذا عرفت به بأنه عجز ولان عمل الليل أشق من عمل النهار وعنده الاوقات أطيب وأوقات المسافر وكانه صلى الله عليه وسلم خاطب مسافرا الى مقصد فتنبه على أوقات نشاطه لان المسافر اذا سافر الليل والنهار جميعا هزوا وتقطعوا اذا تحرى السير في هذه الاوقات المشغلة أمكنته المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة ان الدنيا في الحقيقة دار زخلة الى الاخرة وان هذه الاوقات بخصوصها أرواح ما يكون فيها البدن للعبادة وقوله في رواية ابن أبي ذئب القصد القصد بالنصب في معنى الأفرام القصد الاخذ بالامر الاوسط ومناسبة اراد المصنف بهذا الحديث عقب الاحاديث التي قبله ظاهرة من حيث انها تضمنت الترتيب في القيام والصيام والجهاد فأراد ان يبين ان الاولى العامة بل ذلك ان لا يجهد نفسه بحيث يجهز وينقطع بل يعمل بتلطف ويترجم ليدوم عمله ولا ينقطع ثم عاد الى سياق الاحاديث العامة على ان الأعمال الصالحة معدومة من الايمان فقال باب الصلاة من الايمان **(قوله باب)** هو مرفوع بتووين وبغير تووين والصلاة مرفوعة وعن التووين قوله وقول الله مرفوعة علقا على الصلاة وعلى هذه مجرور مضاعف **(قوله يعني صلاتكم)** وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المصنف حديث الباب فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي اسحق عن البراء في الحديث المذكور فأزل الله هوا كان الله ليضع إيمانكم صلاتكم الى بيت المقدس وعلى هذا يقول المصنف عند البيت مشكل مع انه ثابت عنه في جميع الروايات ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت وقد قبل ان فيه تصغيرا للصواب يعني صلاتكم لغير البيت وعندى انه لا تصحيف فيه بل هو صواب ومقامه البضارى في هذه الامور دقيقة وبيان ذلك ان العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم توجه اليها للصلاة وهو جهة الشمال قال ابن عباس وغيره كان يصلي الى بيت المقدس وقال آخرون كان يصلي الى بيت المقدس لكنه لا يستدير الكعبة بل يحيطها بيشه وبين بيت المقدس وأطلق آخرون انه كان يصلي الى الكعبة فلما تحول الى المدينة استقبل بيت المقدس وهذا ضعيف بلزم منه دعوى التسع مرتين والاول أصح لانه يجمع بين القولين وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس وكان البضارى أي اشارة الى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس وانقصر على ذلك استغناء بالاول به لان صلاحهم الى غير جهة البيت وهم عند البيت اذا كانت لا تصحيف فحرقى ان لا تصحيف اذا بدوا عنه فقد ر الكلام يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت الى بيت المقدس **(قوله حدثنا عمرو بن خالد)** هو بفتح العين وسكون الميم وهو أبو الحسن الحراني تزل مصر أحد الثقات الاثبات ووقع في رواية اقباسي عن عبدوس كادها عن أبي زيد المروزي وفي رواية أبي ذر عن الكشي عن عمر بن خالد بضم العين وفتح الميم وهو تصحيف فيه عليه من القدماء أو على النسائي وليس في شيوخ البضارى من اسمه عمر ابن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة **(قوله حدثنا زهير)** هو ابن معاذ بن أبي شقيقة البجلي الكوفي تزل الجزيرة وبها سمع منه عمرو بن خالد **(قوله حدثنا أبو اسحق)** هو البجلي ومعاذ زهير منه فيقال أجد بعد ان بدلت فيه لكن تابعه عليه عند المصنف امرأته بل بن بن يوسف حفيده وغيره **(قوله عن البراء)** هو ابن عازب الأنصاري صحابي ابن صحابي والمصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي اسحق سمعت البراء قال من ما ينشئ من ثعلب بن أبي اسحق **(قوله أول)** بالنصب أي في أول زمن قدمه

فسددوا وقاربوا وأبشروا  
واستمعوا بالقراءة والروحة  
وشيء من الدخلة  
**(باب الصلاة من الايمان)**  
وقول الله تعالى وما كان  
الله ليضع إيمانكم يعني  
صلاتكم عند البيت  
**(حدثنا عمرو بن خالد قال)**  
**حدثنا زهير قال حدثنا أبو**  
**اسحق عن البراء أن النبي**  
**صلى الله عليه وسلم كان**  
**أول ما قدم المدينة تزل**  
**على أجداده**

واما مصدر به **﴿قوله أو قال أخواله﴾** الشك من أبي إسحق وفي إطلاق أجداده أو أخواله مجاز لان الأنصار  
أقال به من جهة الامومة لان أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم وهي سلمى بنت عمر وأحد بن عبد بن  
الخيار وانما زلت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة على اخوتهم بنى مالك بن النجار فقيه على هذا مجاز لان  
**﴿قوله قبل بيت المقدس﴾** بكسر القاف وقطع الموحدة أى الى جهة بيت المقدس **﴿قوله ستة عشر شهرا  
أو سبعة عشر﴾** كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا وفي الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه وكذا في رواية  
الثوري عنده وفي رواية إسرائيل عند المصنف وعند الترمذي أيضا ورواه أبو عوانة في صحيحه عن  
عمار بن وهاب وغيره عن أبي نعيم **﴿قوله ستة عشر من غير شئتو كذا لمسلم من رواية أبي الاحوص وللنسائي  
من رواية يزيد بن كريب عن أبي زائدة وشريك ولا في عوانة أيضا من رواية عمار بن رزق بن قيس في حديث حماد بن عوف  
كلهم عن أبي إسحق وكذا الاحمد بسند صحيح عن ابن عباس وللبزار والطبراني من حديث حماد بن عوف  
سبعة عشر وكذا الطبراني عن ابن عباس والجميع بن الزياتين سهل بأن يكون من جزم ستة عشر لفق من  
شهر القدر وشهر التحويل شهرا وألحق الزائدة من جزم بسبعة عشر عدتها معا ومن شئتو زد في ذلك  
وذلك ان القدر كان في شهر ربيع الاول بلا خلاف وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية  
على الصحيح وبه جزم الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس وقال ابن خبان سبعة عشر  
شهرا وثلاثة أيام وهو معنى على أن القدر كان في ثاني عشر شهر ربيع الاول وشدت أقوال أخرى في أن  
ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث ثمانية عشر شهرا أو أبو بكر سمى الخلف  
وقد اضطرب فيه فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر وخبر به بعضهم على  
قول محمد بن حبيب ان التحويل كان في نصف شعبان وهو الذي ذكره الثوري في الرفض وأقره موه  
رجح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهر الكروها مجز وماها عند مسلم ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان  
لان الثاني شهر القدر والتحويل وقد جزم موسى بن عقبه بأن التحويل كان في جادى الالة خرفة ومن  
الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية سنتين  
وهذه الأخيرة ممكن جعلها على العوالب وأسانيد الجميع ضعيفة والاعتماد على القول الاول بقوله ما حكاها  
نسم روايات **﴿قوله أو قال صلى أول﴾** بالنصب لانه مفعول سأل والعصر كذلك على البدلة وأخر به ابن  
مالك بالرفع في الكلام مقدرا ليد كر لوضوحه أى أول صلاة صلاها متوجها الى الكعبة صلاة العصر وعند  
ابن سعد حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد وساق ذلك من حديث حماد بن أوس قال صلينا  
احدى صلاتي العشاء والصبح ان أول صلاة صلاها في بني سلمة ليلات بشر بن البراء بن معمر والظهر  
وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصحيح فهو من حديث ابن عمر بإهل قباء وهل كان ذلك في  
جادى الآخرة أو رجب أو شعبان أقوال **﴿قوله فخرج رجل﴾** هو عباد بن بشر بن قيس بن كمال واه ابن  
منده من حديث طوبة بنت أسلم وقيل هو عباد بن نسيك بفتح النون وكسر الهاء وأهل المسجد الذين مر  
بهم قيل هم من بني سلمة وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباقب صلاة الصبح كما سباني بين ذلك في  
حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ونذكر هناك تقرير الجميع بين هذين الحديثين  
غيرهما مع التنبية على ما فيها من الفوائد ان شاء الله تعالى **﴿قوله أشهد بالله﴾** أى أحلف قال الجوهري  
يقال أشهد بكذا أى أحلف به **﴿قوله قبل مكة﴾** أى قبل البيت الذي في مكة ولهذا قال قدار وأكاهم  
قبل البيت وما موصولة للكاف المبادرة وقال الكرماني للمقارنة وهم مبتدأ وخبره محذوف **﴿قوله قد  
أجمعهم﴾** أى النبي صلى الله عليه وسلم **﴿قوله وأهل المكاب﴾** هو بارف عطف على اليهود من عطف  
العام على الخاص وقيل المراد النصارى لانهم من أهل المكاب وقينه نظرا لان النصارى لا يصلون ليبت  
المقدس فكيف يجمعهم وقال الكرماني كان إجماعهم بطريق التبعية لليهود **﴿قلت﴾** وقبه بعد لانهم  
أشد الناس عداوة لليهود ويحتمل أن يكون بالنصب والواو بمعنى مع أى يصلى مع أهل المكاب الى بيت**

أوقال أخواله من الأنصار  
وأنه صلى قبل بيت المقدس  
سنة عشر شهرا أو سبعة  
عشر شهرا وكان يجهه أن  
تكون قبلته قبل البيت  
وأنه صلى أول صلاة صلاها  
صلاة العصر وصلى معه  
قوم فخرج رجل من صلى  
معه فخره أهل مسند  
وهما كقول فقال أشهد  
بأنه أقدم صلوات مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قبل مكة قدار وأكاهم  
قبل البيت وكانت اليهود  
قد أجمعهم اذ كان يصلى  
قبل بيت المقدس وأهل  
المكاب فلما لم يوجبه  
قبل البيت

المقدس واختلف في صلاته الى بيت المقدس وهو عكة فرى ابن ماجة من طريق أبي بكر بن عباس  
 المذكور صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا وصرفت القبلة الى  
 الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين وظاهره أنه كان يصلي عكة الى بيت المقدس محضا وحتى الزهري  
 خلافي أنه لم يكن يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس (قلت) وعلى الاول  
 فكان يجعل الميزاب خلفه وعلى الثاني كان يصلي بين الركنين اليمانيين وزعم ناس أنه لم يزل يستقبل  
 الكعبة عكة فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسخ وحل ابن عبد البر هذا على القول الثاني ويؤيد  
 حمله على ظاهره امامه جبريل في بعض طرقه ان ذلك كان عند باب البيت (قوله أنكر واذك) يعني  
 اليهم وقد قلت سيقول السفهاء من الناس الآية وقد صرح المصنف بذلك في روايته من طريق اسرائيل  
 (قوله قال زهير) يعني ابن معاوية بالاسناد المذكور بحذف أداة العطف كما ذهبوا وهم من قال انه  
 معاق وقد ساقه المصنف في التفسير مع حلة الحديث عن أبي نعيم عن زهير سابقا واحدا (قوله أنه مات على  
 القبلة) أي قبلة بيت المقدس قبل أن يتحول رجال (وقتلوا) ذكر القتل لم أره الا في رواية زهير وبقي  
 الروايات أغما فتهذا كرام الموت فقط وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم جميعا عن ابن  
 عباس ولذين ينافوا بعد فرض الصلاة وقيل تحول القبلة من المسلمين عشرة أنفس فيمكن من قرش عبد  
 الله بن شهاب والمطلبس أزهري الزهريان والسكران بن عمرو السامري وبارس الحبشة منهم خطاب  
 بالمهمة بن الحرث الجعفي ومجرو بن أمية الأسدي وعبد الله بن الحرث السهمي وهو بن عبد العزيز  
 وعد بن فضالة العدويان ومن الأنصار بالمدينة البراء بن معرو ومهلات وأسعد بن زائدة هؤلاء العشرة  
 متفق عليهم ومات في المدة أيضا ياس بن معاذ الأشجلي لكنه مختلف في إسلامه ولم أجده في شيء من الأخبار  
 ان أحدا من المسلمين قتل قبل تحول القبلة لكن لا يلزم من عدم ذلك كرمه الوقوع فإن كانت هذه القطة  
 محسوفة فيفضل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتر قتل في تلك المدة في غير الجهاد ولم ينشط اسمه لقلة الاعتناء  
 بالتابع اذ ذلك ثم وجدت في المغازي ذكر رجل اختلف في إسلامه وهو سويد بن الصامت فقد ذكر  
 ابن اسحق أنه لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان نلقاه الانصار في العقبة ففرض عليه الاسلام فقال ان  
 هذا القول حسن وانصرف الى المدينة فقتلهم في واقعة بسات يضم الموعدة واهمال الحسين وآخره مثله  
 وكانت قبل الهجرة قال فكان قومه يقولون لقد قتل وهو مسلم فيقتل أن يكون هو المراد ذكرى بعض  
 الفضلاء أنه بجو زان براد من قتل عكة من المستضعفين كواي عمار (قلت) يحتاج الى ثبوت ان قتلها  
 بعد الأسراء (نفيه) في هذا الحديث من القوائد الدعي المرحشة في انكارهم تسعة أعمال الدين  
 إيماننا وفيه أن غني تغيير بعض الاحكام جائزا إذ ظهرت المصلحة في ذلك وفيه بيان شرف المصطفى صلى الله  
 عليه وسلم وكرامته على وبه لا عطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال وفيه بيان ما كان في الصحابة من  
 الحرص على دينهم واشغفهم على اخوانهم وقد وقعنا هذه المسئلة لما نزل تحرير الخبر كما صرح حديث  
 البراء أيضا فقتل ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الى قوله والله يحب المحسنين  
 وقوله تعالى انما لنضع أجرهم أحسن مما لاملأه هذا المعنى عجب المصنف هذا الباب قوله باب  
 حسن اسلام المرء قد ذكر الدليل على ان المسلم اذا فعل الحسنة أثيب عليها (قوله قال مالك) هكذا ذكره  
 مطلقا لم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب وقد وصله أبو ذر الهروي في روايته للصحاح فقال مقفه  
 أخبرناه النضر بن وهب عن الحسن بن الفضل قال حدثنا الحسن بن ادريس قال حدثنا هشام بن خالد حدثنا  
 الوليد بن مسلم عن مالك بن نويرة عن النسائي عن رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك بن نويرة عن أبيه  
 كما سبأني وكذا وصله الحسن بن سفيان عن طريق عبد الله بن نافع والبراء عن طريق اسحق القرظي  
 والاسماعيلي عن طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب عن طريق اسمعيل بن أبي اويس كلهم عن مالك  
 وأخرجه الدارقطني عن طريق أخرى عن مالك وذكر ان معمر بن عيسى رواه عن مالك فقال عن أبي

أنكر واذك قال زهير  
 حدثنا أبو اسحق عن البراء  
 في حديثه هذا انه مات  
 على القبلة قبل ان يتحول  
 رجال وقولوا فلم ندر ما يقول  
 فيهم قال الله تعالى وما  
 كان الله ليضيع إيمانكم  
 (باب حسن اسلام المرء)  
 قال مالك أخبرني يزيد بن  
 أسلم أن عطاء بن يسار  
 أخبره أن أبا سعيد  
 الخدري أخبره أنه سمع  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول

هرة بدل أبي سعيد ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن  
 في الخلفاء وقد سخط مالك الوصل فيه وهو أقرب لحديث أهل المدينة من غيره وقال الخطيب هو حديث  
 ثابت وذكر الزبيري أن مالكاً قد رد بسوله **«قوله إذا أسلم العبد»** هذا الحديث ترك فيه الرجل والنساء  
 وذكره بلفظ المذكر تقليداً **«قوله فحسن إسلامه»** أي سار إسلامه حسناً باعتقاده وإخلاصه ودينه  
 فيه بالبايعان والظاهر وإن يحضر عند عمله قريب منه وإطلاعه عليه كأدل عليه تفسير الاحسان في  
 حديث سؤال جابر بن كيسان **«قوله بكفر الله»** هو بضم الراء لأن إذا وان كانت من أدوات الشرط  
 لكنها لا تجزئ واستعمل الجواب مضارعاً وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل وفي رواية  
 الزبيري كفر الله فوحي بينهما **«قوله كان أزلفها»** كذا في ذو ولغيره زلفها وهي تخفيف اللام كما ضبطه  
 صاحب الماشوق وقال النووي بالشد يدور والله الذي من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بلفظ ما من  
 عبد يسلم فحسن إسلامه إلا كتب الله له كل حسنة زلفها ومحا عنه كل خطيئة زلفها بالتخفيف فيها حاولت سائلي  
 نحوه ولكن قال أزلفها وزاناً بالشد يدور وأزاف بمعنى واحد أي أسلف وقدم قاله الخطابي وقال في الحكم  
 أزاف الشيء قر به وزلفه مخففة ومتقلا قدمه وفي الجامع الزلفة تكون في الخير والشر وقال في الماشوق  
 زاناً بالتخفيف أي جمع وكسب وهذا يشعل الأمرين وأما القربة فلا تكون إلا في الخير فعلى هذا ترجح  
 رواية غير أبي ذر لكن منقول الخطابي ساعد هارة ثبت في جسم الر ذات ماسط من روابه البخاري وهو  
 كتابه الحسنات المتقدمة قبل الإسلام وقوله كتب الله أي أمر أن يكتب ولذا روي من طريق زيد بن  
 شعب عن مالك بلفظ يقول الله لما كتبه **«اكتبوا»** قيل إن المصنف أسقط ما رواه غيره محمد لأنه  
 مشكل على القواعد وقال المازري الكفار لا يصح منه التقرب فلا يثبت على العمل الصالح الصادر منه  
 في شركه لأن من شرط التقرب أن يكون عارفاً بن يقرب إليه والكافر ليس كذلك وتبادله الماضي عباد  
 على تقرير هذا الاشكال واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل تقع بعضهم  
 فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جليلة كالصدقة أو صلة أو حرم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك  
 يكتب له وأما دعوى أن مخالف القواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ككفارة الظهار  
 فإنه لا يلزم إعادة ما إذا أسلم وتجزئه انتهى والحق أنه لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه  
 نقصاً من الله وأحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً والحديثان هما تفهمن كتابة  
 الثواب ولم تعرض للقبول ويحتمل أن يكون القبول بصيرمه على إسلامه فيقبل ويثاب أن أسلم والا  
 فلا وهذا أقوى وقد جزم بحاجتهم به النووي إلهام الحربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقروطي وابن  
 المنير من المتأخرين قال ابن المنير الخائف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره وأما أن يضاف  
 إلى حسنة في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كالأفضل عليه ابتداء من غير  
 عمل وكما يفضل على العاجز ثواب ما كان يعمل وهو قادر إذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن  
 يكتب له ثواب ما عمله غير موقوف على الشرط وقال ابن بطال الله أن يفضل على عباده عباداً ولا اعتراض لأجد  
 عليه واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجرهم من كادل عليه القرآن والحديث الصحيح  
 وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح بل يكون هباء منثوراً فدل على أن ثواب عمله الأول  
 يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني وبقره صلى الله عليه وسلم لما سأته عائشة عن ابن جداما كان يصنعه من  
 الخير هل ينفعه فقال أنه لم يقل بوجوب أغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه  
 ما عمله في الكفر **«قوله وكان بعد ذلك القصص»** أي كتابة المحاراة في الدنيا وهو مرفوع باسمه كان  
 ويجوز أن تكون كان تأمراً وعبر بالماضي لتحقيق الوقوع فكانه وقع كقوله تعالى ونادى أصحاب الجنة وقوله  
 الحسنة مبتدأ وبشر الخبير والجملة استئنافية وقوله إلى سبع مائة متعلق بمقدور أي منتهى موحى الماوروي  
 أن بعض العلماء أخذ بنظر هذه الغاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبع مائة عليه ورد بقوله تعالى وإليه

إذا أسلم العبد حسن  
 إسلامه وكفر الله عنه كل  
 سيئة كان زلفها وكان بعد  
 ذلك القصص الحسنة  
 بشر ما مثالي سبع مائة  
 ضعف والسبب في ثوابها

يضاعف لمن يشاء ولا آية بحجة للأمرين فيجتمعا أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها  
سبعما ثم يجتمعا إلى بضاعف السبعما ثم يضاعفها على ما ذكره عليها والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس الفرج  
عنه المصنف في الزاقي ونقطة كتب الله له عشر حسنات إلى سبعائة ضعف إلى ضاعف كثيرة (قوله إلا أن  
يقارن الله عنهما) زاد سمويه في فوائده إلا أن يغفر الله وهو القفور وفيه دليل على الخوارج وغيرهم من  
المتكبرين بأنه قوب والموجبين خلود المذنبين في النار فالحدث بردي من أنكر الزيادة والنقص في  
الإيمان لأن الحسن يتفعلون درجاته وآخره بردي الخوارج والمعتزلة (قوله عن هشام) هو ابن منه  
وهذا الحديث من نسخة المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الزان عن معمر عنه وقد اختلف  
العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسناد واحد ولو لم يكن مبتدأ به أو لا فالجهر بردي الجواز ومنهم  
البحاري وقيل يمتنع وقيل يبدأ بأدب أو حديث ويذكر بعده ما أراد وتوسط مسلم فأنى بلفظ يسعربان  
المفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد فذكر أحاديث منها كذا ثم يذكر أرى  
حديث أو حديثها (قوله إذا أحسن أحدكم إسلامه) كذاله وسلم وغيرهما والصحين بن زاهر يعني  
مسند عن عبد الزان إذا حسن إسلام أحدكم وكأنه رواه المعنى لأنه من لازم مور وإدخاله على من  
طريق ابن المبارك عن معمر كالاول والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للماضين لكن الحكم عام لهم ولغيرهم  
بالتفان وإن حصل التنازع في كيفية تناولها في الحقيقة القوية أو الشرعية أو بالجاز (قوله بكل  
حسنه) يعني أن اللام في قوله في الحديث الذي قبله الحسنه بشرامتها للاستغراق (قوله بثلاثا) زاد  
مسلم وأصحق والاصماعيلي في روايته حتى يأتي الله عز وجل (قوله باب أحب الدين إلى الله أدومه) مراد  
المصنف الاستدلال على أن الإيمان بطاق على الأعمال لأن المراد بالدين هنا العمل والدين الحقيقي هو  
الإسلام والإسلام الحقيقي مراد بالإيمان فيصعب هذا المقصود ومناحيته لما قبله من قوله عليكم بما تطيقون  
لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن يبينه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد الغلبة  
غير مطلوب وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسر وفي هذا ما ليس في ذلك من ما سوف نراه إن شاء  
الله تعالى (قوله ثانياً) هو ابن سعيد القطان عن هشام هو ابن عروة بن الزبير (قوله قال من  
هذه) لا دليل قال من هذه بغير ما يوجهه على جواب سؤاله مذكر كان قالاً قال فماذا قال حين دخل  
فالت قال من هذه (قوله قلت فلانة) هذه اللفظة كتابه عن كل علم مؤث فلا ينصرف زاد عبد الزان  
عن معمر عن هشام في هذا الحديث حسنة الهيئة (قوله تذكر) يقع الماء القويبة والفاعل عائشة  
وروي بضم الباء التصانيف على البناء للمجرم فاعله أي يذكر أن صلاتها كثيرة ولا جد عن يحيى  
القطان لأنام نصل والمصنف في كتاب صلاة الليل معلقاً عن القعني عن مالك عن هشام وهو موصول في  
الموطأ للقعني وحده في آخره لأنام بالليل وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنما من بني أسد وسلم  
من رواية الزهري عن هرو في هذا الحديث أنها الخولا بالمهمل والمدهو هو أمها بنت جثثا بن  
مضفر ابن حبيب يقع المهمل أن أسد بن عبد العزى من ربه خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها وفي  
روايته أيضاً زعموا أنها لأنام الليل وهذا هو بدل رواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها فإن قيل وقع في  
حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري أن الخولا لم تبهأ فاعلمها التغير  
فيجتمعا أن تكون المارة امرأة غيرها من بني أسد أيضاً وأن قصتها تعددت والجواب أن القصة واحدة  
وبين ذلك رواية محمد بن إصحق عن هشام في هذا الحديث واغظه مرث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الخولا بنت ثوبت أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له فيصعب على أنها كانت أو لا عند عائشة فلما  
دخل صلى الله عليه وسلم هي عائشة قامت المرأة كافي رواية جادين سلة الآية فلما قامت لتخرج مرث به  
في خلاليها فأمال عنها وهذا يجتمع الروايات (تنبيه) قال ابن التين لعلها أمثبت عليها الفتنة فلذلك  
محدثا في ونهها (قلت) لكن رواية جادين سلة عن هشام في هذا الحديث تحمل على أنها ما ذكرت ذلك

الأن يضاوز الله  
هنا (حدثنا) أصح  
ابن منصور قال أخبرنا  
عبد الزان قال أخبرنا  
معمر عن هشام عن  
أبي هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا  
أحسن أحدكم إسلامه  
فكل حسنة يعملها تكتب  
له بمشراً مثلاً إلى سبعائة  
ضعف وكل سيئة يعملها  
تكتب له بمثلها (باب)  
أحب الدين إلى الله أدومه  
(حدثنا) محمد بن المنق  
قال حدثنا يحيى عن هشام  
قال أخبرني أبي عن عائشة  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم دخل عليها وعندها  
امرأة فقال من هذه قالت  
فلانة تذكر من صلاتها

قال

الابعد ان خرجت المرأة آخر جه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه كانت عندي امرأة فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه يا عائشة قلت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعبد أهل المدينة قد كرا الحديث **«قوله»** قال الجوهرى هي كلمة مبنية على السكون وهي اسم سمى به الفقل والمعنى كلف بقال مهمته اذا خرجت فان وصلت فونت فقلت له وقال الداودى أصل هذه الكلمة ما هذا كالاتكار فطر حواض الله فطلة فقالوا فيه فسرر والكلمتين كلمة وهذا الزمى يحتمل أن يكون لعائشة والمراد منها عن مدح المرأة بما ذكره ويحتمل أن يكون المراد النهى عن ذلك الفقل وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا بركه صلاة جميع الليل كما سألنى في مكانه **«قوله عليكم ما تطيقون»** أى اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه فطرقه يقتضى الأمر بالانقياد على ما يلبى من العبادة ومفهوما يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق وقال الأفاضل يحتمل أن يكون هذا خاصاً بفصلاة الليل ويحتمل أن يكون عاماً في الأعمال الشرعية **«قلت»** سبب وروده خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام وهو المعتبر وقد عبر بقوله عليكم مع ان مخاطب النساء طلب التعميم المحكم فقلب ذلك كور على الأناث **«قوله فوالله»** فيه جواز الخلف من غير اختلاف وقد يستحب اذا كان فى تقسيم أمر من أمور الدين أو حدث عليه أو تفرغ من محذور **«قوله لا لعل الله حتى تغلوا»** هو دفع الميع في الموضوعين والملاسل استئصال الشئ ونفوق النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى باتفاق قال الاسماهيلي وجماعة من المحققين أغما أطلق هذا على جهة المقابلة للفظية بخاراً كما قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وانظاره قال القرطبي وجه مجازة أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عن من يقطع العمل ملا لا يعبر عن ذلك بالملا من باب تسمية الشئ باسم سببه وقال الهر وى معناه لا يقطع حكمه فطلة حتى تغلوا سألوه فترعدوا في الرقبة إليه وقال غيره معناه لا يتناهى حقه عليه كفى الطاعة حتى يتناهى جهدهم وهذا كله بناء على أن حتى على بابها في انتهاء انقائه وما يرتب عليها من المفهوم ويخرج بعضهم أن تأويلها فليل معناه لا لعل الله اذا علمتهم وهو مستعمل في كلام العرب يقولون لا أقل كذا حتى يبدر الغار أو حتى يشيب الغراب ومنه قولهم في البليغ لا ينقطع حتى تنقطع خصوصه لا يلو أنقطع حين ينقطعون لم يكن عليهم حزمة وهذا المثال أشبه من الذى قبله لأن شيب الغراب ليس بمكاداة بخلاف الملل من العابد وقال المازرى قيل إن حتى هنا معنى الواو فيكون التقدير لا لعل وتقولون فنى عنه الملل واثبت لهم قال وقيل حتى بمعنى حين والاول أبقى وأجرى على القواعد وأنه من باب المقابلة للفظية وأبو به مأوئع في بعض طرق حديث عائشة بالفظا كلفوا من العمل ما تطيقون فان الله لا يعمل من الثواب حتى تغلوا من العمل **«لكن»** في مسنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف وقال ابن حبان في صحيحه هذا من أضافات التعارف التي لا ينبغي للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها وهذا رأيه في جبرم المشابهة **«قوله أحب»** قال الأفاضل أبو بكر بن العربي معنى المحبة من الله تعالى الارادة بالثواب أى أكثر الإنجاء ثواباً أدومها **«قوله إليه»** في رواية المستقلى وحده الى الله وكذا في رواية عبدة عن هشام هذا مستقيم بن راهويه في مسنده وكذا المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة ولمسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة وهذا موافق لترجمة الباب وقال باقي الرواة عن هشام وكان أحب الدين إليه أى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به المصنف في الرقعة في رواية مالك عن هشام وليس بين الروايتين تخالف لأن ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله قال النووي بروام القليل تسعرا طاعة بالذكر والمراقبة والاخلاص والاقبال على الله بخلاف الكثير الشاق حتى يغفل القليل الهائم بحيث يزيده على الكثير المتقطع اعضافاً كثيرة وقال ابن الجوزى انما أحب الله ثم اثنين أحدهما ان التارك للعمل بعد الدخول فيه كالعرض بعد الوصل فهو معرض للذم ولهذا رد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسها وان كان قبل حفظها لا يتعصم عليه ثانيهما ان مداوم الخير ملازم للخدمة وليس من لازم الساب في كل يوم فمتاماً كن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع وزاد المصنف ومسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة وان أحب الاعمال الى الله مداوم وم عليه وان قل **«قوله باب»**

منه عليكم ما تطيقون  
فوالله لا لعل الله حتى تغلوا  
وكان أحب الدين إليه  
مداوم عليه صاحب  
**«باب»**



زيادة الإيمان ونقصه ﴿تقدم له قبل ستة عشر باباً تفاضل أهل الإيمان في الأعمال وأورد فيه  
 حديث أبي سعيد الخدري عن حديث أنس الذي أوردته هنا فتعقب عليه بأنه تكرار واجب عنه بأن  
 الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين  
 ونخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سماعه ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه  
 التفاوت في الإيمان الفاسم بالقلب من وزن الشهادة والبركة والقدرة قال ابن طلال التفاوت في التصديق على  
 قدر العلم والجهل فمن قل عليه كان تصديقه مثلاً ودرته والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار ورة وشهيرة  
 إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز وعليه النقصان ويجوز عليه الزيادة في زيادة  
 العلم والمعاينة انتهى وقد تقدم كلام التوحي في أول الكتاب بما يشير إلى هذا المعنى ووقع الاستدلال  
 في هذه الآية بنظير ما أشار إليه البخاري لسفيان بن عيينة أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق  
 عمرو بن عثمان الرقي قال قبل أن يبعثه أن قومياً يقولون الإيمان كلام فقال كان هذا قبل أن تنزل الأحكام  
 فأمر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا هذا صمداً هم وأموالهم قبل ما علم الله صمداً هم أمهم بالصلاة  
 ففعلوا ولم يعلموا ما تفهم إلا فرأى ذلك أن لا يزال قال علم الله ما تابع عليهم من الفرائض وقبوله  
 قال اليوم أكملت لكم دينكم الآية فمن ترك شيئاً من ذلك كسلاً أو مجوراً أدناه عليه وكان ناقص الإيمان  
 ومن تركه مجاهيداً كان كافراً انتهى لمخصاً بوجه أو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر كبره وزيادته بعض  
 المتأخرين لما أن هذا الكتاب أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين أعني الدين ثلاثة أجزاء الإيمان جزء والأعمال  
 جزءان لا ينفصلان عن بعضهما وتعبه أبو عبيد أنه خلاف ظاهر القرآن وقد قال الله تعالى إن الدين عند الله  
 الإسلام والإسلام حيث أظن مفرداً دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره فان قيل قل أعاد في هذا الباب  
 الآيتين المذكورتين في نفسه وقد تقدم ما في أول كتاب الإيمان فالجواب أنه أعاده هاتين على وجه ما معنى  
 الكمال المنة كوفي الآية الثالثة لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة وهو يستلزم للنقص وأما الدليل فليس  
 نصاً في الزيادة بل هو مستلزم للنقص فقط واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة من غير أن المصنف  
 فاذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص ولهذا التنكة عدل في التعبير لامية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث  
 قال أولاً وقول الله وقال فانيأولاً وقال وهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية أكلت لكم  
 لا تدل على ما مراده لأن الكلام أن كان بمعنى اظهار ايجابية المتأخرين أو بمعنى اظهار أهل الدين على  
 المشركين فلا حاجة للمصنف فيه وإن كان معنى الكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصاً وإن من مات  
 من الصابية قبل نزول الآية كان إيمانه ناقصاً وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاماً ووضع دفع هذا  
 الاعتراض جواب القاضى أي يكره العري بأن النقص أمر نسبي لكن منه ما يرتب عليه الذم ومنه  
 ما لا يرتب فالاول ناقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها هذا والثاني ناقصه بغير اختيار كمن  
 لم يعلم أو لم يكلف هذا لا يذم بل يحمد من جهة أنه كان عليه مطمئناً به لو زيد قبل ولو كان كامل وهذا  
 شأن الصابية الذين ماتوا قبل نزول الفرائض ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم موصوفى نسبي ولهم فيه رتبة  
 الكمال من حيث المعنى وهذا نظير قول من يقول إن شرع محمد أكل من شرع موسى وهنسي لاشقائه من  
 الأحكام على ما لم يقع في الكتاب التي قبله ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملاً وتجدد في شرع عيسى  
 بعده ما تجدده فلا كلمة أمر نسبي كما تقرر والله أعلم ﴿قوله هشام﴾ هو ابن أبي عبد الله الدستوائي يكنى  
 أبا بكر وفي طبقه هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث ﴿قوله بخروج﴾ يفتح أوله وضم الراء يروى  
 بالعكس ويؤيده قوله في الرواية الأخرى أخر جواباً ﴿قوله من قال لا إله إلا الله في قلبه﴾ فيه دليل على اشتراط  
 النطق بالترجيد أو المراد بالقول هنا القول التقسي فالعنى من أقر بالتوحيد وصديقاً لاقراراً به منه  
 فلهذا أعاده في كل مرة والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم فان قيل فكيف لم يذكر الرسالة  
 فالجواب أن المراد بالمجموع وصار الجزء الاول علماً عليه كما تقول قرأت قل هو الله أحدى السورة كلها

زيادة الإيمان ونقصه  
 وقول الله تعالى وزدناهم  
 هدى ويرى الذين آمنوا  
 إيماناً وقال اليوم أكملت  
 لكم دينكم فاذا نزل شيئاً  
 من الكمال فهو ناقص حدثنا  
 مسلم بن إبراهيم قال  
 حدثنا هشام قال حدثنا  
 قتادة عن أنس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 يخرج من النار من قال  
 لا إله إلا الله وفي قلبه وزن  
 شعيرة من خير ويخرج  
 من النار من قال لا إله إلا الله  
 وفي قلبه وزن

«قوله برة» بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهي الفمحة ومقتضاه ان وزن البرة دون وزن الشعيرة  
 لانه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة وكذلك هو في بعض البلاد فان قيل ان السيان بالواو وهي لا ترتب  
 فالجواب ان رواية مسلم من هذا الوجه بانظرم هو في الترتيب «قوله ذرة» بفتح المجهدة وتشديد الراء  
 المفتوحة وبفتحها شعبة فبقار واه مسلم من طريق يزيد بن ربيع عنه فقال ذرة الصم وتخفيف الراء وكان  
 الحامل له في ذلك كونها من الجيوب فاسبت الشعيرة والبرة قال مسلم في روايته قال يزيد بن جهم فيها  
 أبو بطام يعني شعبة ومعنى الذرة قيل هي أقل الاشياء الموزونة وقيل هي الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس  
 مثل رؤس الارز وقيل هي الفسلة الصغيرة وروى عن ابن عباس انه قال اذا وضعت كفك في التراب ثم  
 نفضتها فالساقط هو الغرير ويقال ان آدم مع ذوات وزن خردة وله مصنف في آخر التوحيد من طريق جهم  
 عن انس مر فوطا ادخل الجنة من كان في قلبه خردة ثم من كان في قلبه ابر في شيء وهذا معنى الذرة «قوله  
 قال ابان» هو ابن زيد الطار وهذا التعليق وسيله لطلب كفي في كتاب الادب يعني له من طريق أبي سلة قال  
 حدثنا ابان بن يزيد قال حدثنا ابراد المصنف له من جهتين احدهما تصريح فتاة فيه بالتحديث  
 عن انس ثابتهما بغيره في المتن قوله من ابان جل قوله من خير في ابن الماراد بالخبر هنا الا عكن فان قيل على  
 الاول لم يكف بطريق ابان السالمه من التسليس وسوقه موصولة فالجواب ان ابان وثق كان مقبولا  
 لكن هشام اتقن منه واضبط لجمع المصنفين بن المصنفين والله الموفق وسيأتي الكلام على بقية هذا  
 المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ورجال هذا الحديث  
 موصولا ومعلقا كالهم بصرون «قوله حدثنا الحسن بن المصباح سمع جعفر بن عون» مراده انه سمع وجرت  
 عادتهم بحذف انه في مثل هذا خطأ لتمام كمال «قوله انه رجلان اليهود» هذا الذي هو كعب الاحبار  
 بن ذلك مسند في مسنده الطبري في تفسيره والطبراني في الاوسط كالهم من طريق رجا بن أبي سلمة عن  
 عبادة بن نسي بضم التون وقبح الملهمة عن اصحق بن خشرمة عن فيصصة بن ذؤيب عن كعب بن جهم مصنف  
 في المعاني من طريق الثوري عن قيس بن مسلم ان ناسا من اليهود قالوا في التفسير من هذا الوجه بلفظ  
 قالت اليهود فيهم على انهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جاعلة وتكلم كعب على اسامهم «قوله لا تختدنا  
 الخ» أي لعظماءه وجعلناه عبد الثاني كل سنة فلعظماءه حصل فيه من اكل الدين والعبد قبل من المود  
 وانما هي به لانه يعود في كل عام «قوله زلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم» زاد مسلم عن جهم بن جهم  
 عن جعفر بن عون في هذا الحديث واقطعه اني لاهم اليوم لذي أنزلت فيه والمكان الذي زلت فيه وزاد  
 عن جعفر بن عون والساعة التي زلت فيها على النبي صلى الله عليه وسلم فان قيل كيف طاب لابي الجواب  
 السؤال لانه قال لا تختدناه عبدا واجاب عمر رضى الله عنه بغيره فوفت المكان ولم ير له بعبادة عبدا  
 والجواب ان هذا انما زلت في آخر ايات نهار عرفه ونوم العيد انما يتحقق باوله وقد قال الفقهاء ان  
 رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة فلهكذا بعض من تقدم وعندي ان هذه رواية ائكتي فيها بالاشارة  
 والافرواية اصحق من فيصصة التي قدمت انا قد نصت على المراد لفظه زلت يوم جمعة يوم عرفه وكلاهما  
 بحمد الله تعالى لفظ الطبري والطبراني وهما الناجيان وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس  
 ان يومه ويا سأل عن ذلك فقال زلت في يوم عشرين يوم جمعة ويوم عرفه فظهر ان الجواب تضمن انهم اتخذوا  
 ذلك اليوم عبدا وهو يوم الجمعة واتخذوا يوم عرفه عبدا لانه ليلة العيد وهكذا كما جاء في الحديث الا ان  
 في الصيام شهر اعبدا لا يتقصان رمضان وذو الحجة فسمى رمضان عبدا لانه بقية العبد فان قيل  
 كيف دلت هذه القصص على ترجع الباب (أجيب) من جهة انها بينت ان زوالها كان بعرفة وكان  
 ذلك في جمعة الوداع التي آخر عهد البعثة حين غابت الشريعة وأركانها والله اعلم وقد حرم السدي بانه لم  
 ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام «قوله باب ان كاهن من الاسلام وما أمورا» كذا في  
 ذرو لغيره قول الله وما أمورا يأتي فيه ماضى في باب الصلاة من الايمان والآية قاله على ما ترجمه لان

برة من خير ويخرج من  
 البار من قال لا اله الا الله  
 وفي قلبه وزن ذرة من خير  
 قال أبو عبد الله قال ابان  
 حدثنا قتادة حدثنا انس  
 عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم من ايمان مكان خير  
 \* حدثنا الحسن بن  
 الصباح سمع جعفر بن  
 عون حدثنا أبو العباس  
 قال أخبرنا قيس بن مسلم  
 عن طارق بن شهاب عن  
 عمر بن الخطاب رضى الله  
 عنه ان رجلا من اليهود  
 قال له يا امير المؤمنين آية  
 في كتابكم تقررنا لو علينا  
 معشر اليهود نزلت لا اتخذنا  
 ذك اليوم عبدا قال أي  
 آية قال اليوم اكملت لكم  
 دينكم وأتممت عليكم نعمتي  
 ورضيت لكم الاسلام  
 وبنالكم عمر قد صرنا ذك  
 اليوم والمكان الذي زلت  
 فيه على النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعوقا ثم بعرفة  
 يوم جمعة (باب) ان كاهن  
 من الاسلام وقوله وما  
 أمورا والامام عبد الله  
 بن خلف بن عبد الله بن حنيفة  
 وهو المصلاة ويؤنوا  
 ان كاهن من ذلك دين الفسقة  
 \* حدثنا اسماعيل قال  
 حدثني مالك بن انس عن  
 عمه أبي سهيل بن مالك  
 عن أبيه انه سمع طلحة بن  
 عبيد الله يقول

المراءى قوله من القيمة دين الاسلام والقيمة المستقيمة وقد جاء مقام بعنى استقام في قوله تعالى امة قائمة أى  
مستقيمة وانما خص الزكاة بالترجيح لان باقى ما ذكر فى الآية والحديث قد افرد به ارجح اخرى ورجال  
اسناد هذا الحديث كلهم مدينون ومالك والذى سهل هو ابن ابي عامر الاصح حليف طبعه من عبيد الله  
واسمه عيل هو ابن ابي اوس ابن اخ الامام مالك فهو من رواية امعيل عن ثلثه عن عمه عن ابيه عن  
حليفه فهو مسلسل بالاقارب كما هو مسلسل بالبلد (قوله جابر) زاد ابو ذر من اهل نجد وكذا هو فى  
الموطا وسلم (قوله نازر الراس) هو مرفوع على الصفة ويجوز نصبه على الحال والمراد ان شعره  
متصرف من زل الرافعة ففيه اشارة الى قرب عهده بالوقادة وأوقع اسم الرأس على الشعر اماما لانه اول ان  
الشعر منه بنت (قوله بسع) يضم الياء على البناء للمفعول او بالنون المقترحة للجمع وكذا في بقية (قوله  
دوى) يفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء كذا في روايتنا وقال القافى عياض جاء عندنا فى البضارى  
بضم الدال قال والصواب النقص وقال الخطيب الدوى صوت مرفوع متكرر ولا يفهم وانما كان كذلك لانه  
نادى من بعده هذا الرجل جزان بطل وآخرون يانه ضام من ثعلبه واقد بن سعد بن بكر والحامل لهم  
على ذلك ابراهيم بن علقمة عقب حديث طلحة ولان في كل منها انه بدوى وان كلاً منها قال فى آخر حديثه  
لا يزيد على هذا ولا انقص لكن تعقبه القرطبي بان سابقهما مختلفان واستلهم ما متبانه قال ودعوى انما هو  
قصة واحدة دعوى فرط وتكلف شط من غير ضرورة والله اعلم وقواه بعضهم بان ابن سعد بن عبد البر  
وجاهه ليدكر الضمام الا الاول وهذا غير لازم (قوله فاذا هو يسأل عن الاسلام) أى عن شرائع  
الاسلام ويحتمل انه سأل عن حقيقة الاسلام وانما يذكركه الشهادة لانه علم انه علمها وأعلمها انما يسأل  
عن الشرائع الفعلية اذ ذكرها لم ينفها الراوى لشهرتها وانما يذكركم الطبع اماله لم يكن فرض بعد اواراوى  
اختصم هو ويؤيد هذا الثانى ما أخرجه المصنف فى انصام من طريق امعيل بن جعفر عن ابي سهل فى هذا  
الحديث قال فاحسبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فدخل فيه باقى المقرضات بل  
والمدونات (قوله خمس صلوات) فى رواية امعيل بن جعفر المذكورة انه قال فى سؤاله اخبرنى ماذا فرض  
الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس فقين هذا ما طاب به الجواب لسؤال ويستفاد من سياق ما لك  
انه لا يجب شئ من الصلوات فى كل يوم وليلة غير الخمس خلافاً لما أوجب الموزر وكفى الفجر وصلاة الفصى  
أرسالة الصدا والركعتين بعد المغرب (قوله هل على غيره اقل الا الآن تطوع) تنوع بتشديد الطاء  
والواو واصله تطوع بانه من ياد فمخت اجداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف احداهما واستدل بهذا  
على ان التمروع فى التطوع بوجوب اقامه تحكيات الاستثناء فيه متصل قال القرطبي لانه فى وجوب شئ  
آخر الا ما تطوع به والاستثناء من التثنية لا يقال بوجوب التطوع فينعين أن يكون المراد الا ان  
تشرع فى تطوع فيلزم انما هو وتعقبه الطيب بان ما قبله به مغايرة لان الاستثناء هنا من غير الجنس لان  
التطوع لا يقال فيه عليك فكان لا يجب عليك شئ الا ان أردت ان تطوع فذلك وقد علم ان التطوع  
ليس بواجب فلا يجب شئ آخر اصلاً كذا قال وحرف المستند اذ هو على الاستثناء من قال انه متصل غسك  
بالاصل ومن قال انه منقطع احتاج الى دليل والليل عليه ما روى النسائى وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان احبنا بنوى صوم التطوع ثم يظفر وفى البخارى انه امر جويرية بنت الحارث ان تظفر يوم الجمعة بعد  
ان شربته فيه فدل على ان الشرع فى العبادة لا يستلزم الانعام اذا كانت نافعة بهذا النص فى الصوم  
والبقياس فى الباقي فان قيل برد الحجة فلنا لانه امتاز عن غيره بلزوم المصطفى فاسده فكيف فى محصه  
وكذلك امتاز بلزوم الكفارة فى نفيه بكفره والله اعلم على أن فى استدلال الحنفية نظر لانهم لا يقولون  
بفرضية الانعام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتبانهما وبانها الاستثناء من التثنية  
عندهم ليس للذات بل لمسكوت عنه وقوله الا ان تطوع استثناء من قوله لا أى لا فرض عليك غيرها  
(قوله وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة) فى رواية امعيل بن جعفر قال اخبرنى بما فرض

جابر جمل الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من  
أهل نجد نازر الراس  
نعم دوى صوته ولا نفقة  
ما يقول حتى دنا فاذا هو  
يسأل عن الاسلام فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم خمس صلوات فى  
اليوم والليلة فقال هل  
على غيره اقل الا الآن  
تطوع قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وضيم  
رمضان قال هل على غيره  
قال لا الا أن تطوع قال  
وذكره رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الزكاة قال  
هل على غيره اقل الا الآن  
تطوع قال جابر بن عبد الله  
وهو يقول

الله على من الزكاة قال فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام فتضمنت هذه الرواية ان في  
 القصص اشياء اجلت منها بيان نصب الزكاة قائم لمفسر في الزكاة واثنين وكذا اسماء الصلوات وكان السبب  
 فيه شهر ذلك عندهم والقصد من القصص بيان ان القصة لنا في انفسنا وان لم يفعل الزواول (قوله  
 والله) في رواية اسمعيل بن جعفر فقال والذي اكرمك وفيه حوازل الحلف في الامر المهم وقد تقدم (قوله  
 افلم ان صدق) وقع عندهم من رواية اسمعيل بن جعفر المذكور في الفقه وانه ان صدق او دخل الجنة  
 وآبى ان صدق ولا يداود مثله لكن يصدق أو فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النسي عن الحلف بالاباء  
 اجد بيان ذلك كان قبل النسي أو بانها كلمة جارية على اللسان لا بقصد الحلف كجوابي على لسانهم  
 عصى حلق وما شبه ذلك وآبى اسماء امم الرب كانه قال ورب آبى وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل  
 وحكي السبيل من بعض مشايخه انه قال هو تصديق وانما كان والله قصرت الامان واستنكر الترخي هذا  
 وقال انه يحزم الثقة بالنار واثبات الصحة وغفل ان في رواية اخرى في الولاية بلغة قوايسه لم تصح لانها ليست في  
 الموطأ وكانه لم يرض الجواب فعذر الى رد الخبر وهو صحيح لاصريه فيه واقرى الاجابة الاولان وقال ابن  
 بطال دل قوله افلم ان صدق على انه ان لم يصدق فيما التزم لا يفيغ وهذا بخلاف قول المرحمة فان قيل كيف  
 اثبت الفساح بمجرد ما ذكر مع انه لم يذكر المنيات اجاب ابن بطال باحتمال ان يكون ذلك وهم قيل ورد  
 فرائض النسي وهو صحيح منه لانه جزم بأن السائل ضمام واقدم ما قبل فيه انه قد فسده خسر وقيل بعد ذلك  
 وقد كان أكثر المنيات واقما قبل ذلك والصواب ان ذلك داخل في عموم قوله فاخبره بشرائع الاسلام  
 كما امرنا الله فان قيل اما فلاسه بانه لا ينقص فواضع وأما بان لا يزيد فكيف يصح اجاب النووي بانه  
 اثبت الفساح لانه انما يعامله وليس فيه انه اذا اتى بزائد على ذلك لا يكون مفصلا اذ افع بالواجب  
 ففلاسه بالندوب مع الواجب أولى فان قيل فكيف اقوى على حلقه وقد رد التنكير على من حلف ان لا يفعل  
 شيئا اجيب بان ذلك يختلف باختلاف الاحوال والافاض وهذا جار على الاصل بانه لا اثم على غير تارك  
 انفسه فهو مطلق وان كان غيره اكره فلا حاشه وقال الطبري يحتمل ان يكون هذا الكلام صدر منه على  
 طريق المبالغة في التصديق والقبول أي قبلت كلامه قولا لا مخرجه عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه  
 من طريق القبول وقال ابن المنير يحتمل ان تكون الزيادة والنقص يتعلق بالابلاغ لانه كان واقدومه  
 بتعلم ويعلمه (قلت) والاحتلال مردودان رواية اسمعيل بن جعفر فان نصها لا تطرح شيئا ولا نقص  
 مما فرض الله على شيئا وقيل مراده بقوله لا اريد ولا نقص أي لا غير سعة الفرض كن ينقص الظاهر مثلا  
 ركة أو يزيد المغرب (قلت) وبكره عليه ايضا لفظ التطوع في رواية اسمعيل بن جعفر والله اسمعيل  
 (قوله باب اتباع الجنائز من الايمان) ختم المصنف معظم التبراجم التي وقعت له من شعب الايمان بهذه  
 الترجمة لان ذلك آخر احوال الدنيا وانما آخر ترجمته أداء الخمس من الايمان لمحي سنده هناك  
 ووجه الدلالة من الحديث لترجمة قد نهينا عليه في قطار قبيل (قوله المنيق) هو بفتح الميم وسكون  
 النون وضم الجيم وبدا الواو الساكنة فانه سبه الى جده منصرف الدوسى وهو بهرى وكذا باقي رجال  
 الاسناد غير العاصم وروى بفتح الهاء وان زيادة القيس وعوف واهب أي جملة بفتح الجيم الاخراني بفتح  
 الهمزة وانما قبل ذلك لفصاحته وكتبته أبو سهل واسم آبى بندوبه وحده مفتوحة ثم فون ساكنة ثم دال  
 مهملة فون واهو والاحسن هوان أبي الحسن البهري ومحمد هوان سيرين وهو مجرور بالهطف على  
 الحسن والحسن وان سيرين حدثنا به واهن أبي هريرة امامته من امامة مرقين فاما بن سيرين فبما  
 من أبي هريرة صحيح واما الحسن فحدثني في سماعه منه ولا كثر على نفسه وروهم من أثبتته ووقع ذلك كثير  
 الارسل فلا يحمل عنصته على السماع وانما ورد المصنف كاسمع وقد وقع له نظير هذا في قصة موسى فانه  
 أخرج فيها حديثا من طريقين وروى عن عباد هذا الاسناد وأخرج أيضا في بدء الخلق من طريق عوف  
 عنهما عن أبي هريرة حديثا آخر واعتماده في كل ذلك على محمد بن سيرين والله أعلم (قوله من اتبع) هو

والله لا أزيد على هذا  
 ولا انقص قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 أفلم ان صدق (باب)  
 اتباع الجنائز من الايمان  
 حدثنا أحمد بن عبد الله  
 ابن علي المنيق قال حدثنا  
 روح قال حدثنا عوف  
 عن الحسن ومحمد بن أبي  
 هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال من اتبع  
 جنازة مسلم ايمانوا حسبا

بالتشديد والإصملي تسع بحذف الألف وكسر الموحدة وقد عسلهم هذا اللفظ من زعم أن المشي خلفها أفضل  
ولاحظة فيه لأنه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فشي معه وكذلك أتبعه بالتشديد وهو أقبل منه فإذا  
هو مقبول بالاشتراك وقد بين المراد الحديث الاستراحي للصحيح عند ابن خبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي  
أمامها وأما تبعه بالاسكان فهو بمعنى خلفه إذا كان سبقه ولم تأت به الرواية هنا «قوله وكان معه» أي مع  
المسلم ولكنه ينبغي معها أي مع الجنائز «قوله حتى صلى» بكسر اللام وبروي بفتحها ففي الأثر لا يحصل  
المورد به إلا أن تجد منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل أما إذا قصد الصلاة وحال  
دونه مانع فالظاهر حصول التواب له مطلقا والله أعلم «قوله ويصرف» يضم أزه وقض الزاد ويروي  
بالعكس وقد أثبتت هذه الرواية أن الفقهاء لم يراعوا حصول الصلاة والصوم والنفق وأن الصلاة دون الدين  
يحصل فيما يقرب أو واحد وهذا هو المعنى الذي لا يخلو من قبل بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالجموع ثلاثة  
قرباط وسند ذكر بقية مبانيه وفروا في كتاب الجنائز أن شاء الله تعالى «قوله تابه» أي روح  
ابن هبة وعثمان هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخاري فإن كان مع هذا الحديث منه فهو له أعلى  
يدوي لكنه ذكر الموصلي عن روح لكونه أشد اتقا نامنه ونه بر رواية عثمان على أن الاعتقاد في هذا  
السفد على محمد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن فكان عوف كان روي بحدوده وبما حقه وقد رث به  
المعروف في شيخ البخاري مرة بإسقاط الحسن آخره أو يعنى المستخرج من طريقه ومتابعة عثمان هذه  
وصلها أو يعنى في المستخرج قال ثناء أبو حنيفة بن حرة ثناء أبو طالب بن أبي عوانة ثناء سليمان بن سيف ٣ ثنا  
عثمان بن الهيثم ذكر الحديث ولفظه موافق لرواية روح الأفي قوله وكان معها فإنه قال بدلها فزعمها وفي  
قوله ويرفع من دفنها فإنه بدلها ودفن وقال في آخره قوله فابرجع قبراط بدل قوله فإنه بجمع قبراط والباقي سواء  
ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف مشغوه وهو يفتقر إلى الرواية بعينه «قوله باب خوف المؤمن من أن يحبط  
عمله وهو لا يشعر» هذا الباب معقول للرد على المرتبة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن  
الرد عليهم لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا المرتبة يضم اليهم وكسر الجيم  
بدها ياء مهموزة ويجوز تشديد هاء بلاهزم نسبوا إلى الأوباء وهو التأخير لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان  
فقالوا الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهوره النطق وجعلوا للعصاة أم الإيمان على الكمال  
وقالوا لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا ومقالا أنهم مشهورون في كتب الأصول ومناسبة أراد هذه التي جده عقب  
التي قبلها من جهة أن اتباع الجنائز مظنة لأن يقصد بها إمامة أهلها وأجبروا الأمرين وسياق الحديث  
يقضي أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أي خالصا فبقية ما يشترط أنه قد برض الموم  
ما ذكره على قصده الخالص فيصير به التواب الموعود وهو لا يشعر بقوله أن يحبط عمله أي يحرم ثواب عمله لأنه  
لا تائب الأعلى ما أخلص قلبه وهذا التفرق ينفذ اعتراض من أترض عليه بأنه بقوى مذهب الإباضية  
الذين يقولون أن السبوات تبطل الحسنات وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم القول الفصل في  
هذا أن الإحباط إحباط طاعت أحدهما إبطال الشيء للشيء وإذا عابه جلة كاحباط الاعمال للكفر والكفر للزنا  
وذلك في الجهتين أذهب حقيقتي تأنيها إحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة والسبوات في كفة فن  
رجعت حسنة بخارج من رجعت سبوات فتوقف في النتيجة أما أن يفقره وأما أن يذهب فالتوقيف إبطال ما لا  
توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها والتعذيب إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار في كل  
منها إبطال ينبغي أطلق عليه اسم الإحباط مجازا وليس هو إحباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل  
الجنة عاد إليه فاب عمله وهذا بخلاف قول الإباضية الذين سوا ابن الإحباطين وحكموا على العاصي يحكم  
الكافر وهم معظم القدرية والله الموفق «قوله قال إبراهيم التيمي» هو من فقهاء التابعين وعبادهم وقوله  
مكذباً ويرى يقع الخيال به في خشيت أن يكذبني من رأى على عطاء القول فيقول لو كنت سادفا فماتت  
خلاف ما قبل وأما قول ذلك لأنه لا يخط الناس وروي بكسر الهمزة والفتح رواية الأكثر ومعناه أنه مع عظه

وكان معه حتى  
يصل عليها ويرفع من  
دفنها فإنه يرجع من  
الأجر بقرباطين كل قيراط  
مثل أحد ومن صلى عليها  
ثم رجع قبل أن تدفن فإنه  
يرجع بقيراط تابه عثمان  
المؤذن قال حدثنا عوف  
عن محمد بن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم نحوه «باب خوف  
المؤمن من أن يحبط عمله  
وهو لا يشعر» وقال  
إبراهيم التيمي ما عرضت  
قولي على جملي الأخشب  
أن أكون مكذبا

٣ في نسخة بورف

الإنسان لم يبلغ غاية العمل وفلذم الله من أمر بالهرق وقهره عن المنكر وقصر في العمل فقال كبرمق  
عند الله أن تقولوا ما تفعلون غشى أن يكون مكنياً أي مشابهاً للمكذبين وهذا التعليق وصله المصنف  
في تاريخه عن أبي نعيم وأحد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سيفان الثوري عن أبي حنبل  
التي عن إبراهيم المذكور «قوله وقال ابن أبي مليكة الخ» هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه  
لكن أجمع العدد وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولاً في كتاب الإيمان له وعنه أبو زرععة الدمشقي في  
تاريخه من وجه آخر يختصراً كما هنا والعصاة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أهلهم عائشة وأختها أمها  
وأم سلمة والعبادة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة فهو لا يمن معهم منهم وقد أدرك  
بالسن جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وقد جزم بأنهم كانوا يتخافون النفاق في  
الأعمال ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكانت إجماعاً وذلك لأن المؤمن قد يمرض عليه في عمله ما يغوي بهما  
يتخافه الاخلاص ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوه منهم بل ذلك على سبيل المباعدة منهم في الورع والتقوى  
رضي الله عنهم وقال ابن بطال اغشاهوا لأنهم طالت أعمالهم حتى رأوا من التغيير ما لم يعلوه ولم يقدروا على  
انكاره تخافوا أن يكونوا داهوا بالسكوت «قوله مادهم أحد يقول الله على أيان جبريل وميكائيل» أي  
لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق له كما يجزم بذلك في إيمان جبريل وفي هذا إشارة إلى أن المذكورين  
كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الإيمان خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم  
بمتزلة واحدة وقد روي في معنى أن ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مر فوع رواه الطبراني في الاسطرلاب  
استاده ضعيف «قوله ويدكر عن الحسن» هذا التعليق وصله جعفر القرطبي في كتاب صفة المنافق له  
من طرق متعددة بالفاظ مختلفة وقد يستشكل ترك التبعاري الجزم به مع صحتته وذلك بحصول على قاعدة  
ذكرها في شيء آخر الفصل بن الحسن الحافظ رحمه الله هي أن البخاري لا يخص صيغة القرية بضعف  
الاستدلال إذا ذكر الحديث بالضعف أو اختصره أي بها أيضاً ما علم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك وقد أرى  
اختصاره له بعضهم الاضطراب في فهمه فقال النووي ما خافه الاثمين ولا آمنه الاثمين في معنى الله تعالى  
قال الله تعالى ولن خاف مقام ربه حثان وقال فلا يامن مكر الله الا قوم الظالمون وكذا شرحه ابن التين  
وجامعة المتأخرين وقرره النكراني هكذا فقال ما خافه أي ما خاف من الله تخلف الجار أو وصل الفقه  
إليه قلت وهذا الكلام وإن كان محصلاً لكنه خلاف مراد المصنف ومن قبل عنه والذي أوقعه في هذا هو  
الاختصار والافساح في كلام الحسن البصري يسين انه انما أراد النفاق فلذلك ذكره قال جعفر القرطبي ثنا  
قتيبة ثنا جعفر بن سليمان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يحدث في هذا المسجد بالله الذي لا اله الا هو  
ما مضى مؤمن فقط ولا يثق الاوه من النفاق مشفق ولا مضى منافق فقط ولا يثق الاوه من النفاق آمن وكان  
يقول من لم يصف النفاق فهو منافق وقال أحد بن حنبل في كتاب الإيمان ثنا روح بن قباد ثنا  
هشام سمعت الحسن يقول والله ما نهى مؤمن ولا يثق الاوه من النفاق وما آمنه الاثمين من النفاق وهذا  
موافق لأن ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله كلهم يخاف النفاق على نفسه والخوف من الله أن كان مطولاً  
محمداً لكن سياق الباب في أمر آخر والله أعلم «قوله وما يحذر» هو يضم أوله وتشديد الهمزة المهملة  
ويروي بتحقيقها وما مصدرية والجملة في محل جملتها معطوفة على خوف أي باب ما يحذر وصل بين الترجعتين  
بالأنا والواو ذكرها تعلقها بالاولى فقط وأما الحديثان فالاول منهما نفاق بالثانية والثاني نفاق بالاولى  
على ما سنوه فتنه له وفشر غير مرتب على حد قوله يوم تبض وجوه الآية وهو أنه أيضاً الذي في المرجئة  
حدث قالوا الاذن من العامي مع حصول الإيمان وفهم الآية التي ذكرها يرويه باسم لأنه تعالى مدح  
من استغفر لذنبه ولم يصرف عليه ففهمه من لم يفعل ذلك وعما يدل في معنى الترجمة قول الله تعالى فلما  
زادوا أراغ الله قلوبهم وقوله وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كلما رزقوا به أول مرة وقوله تعالى لا ترفعوا  
أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وهذه الآية أول على

وقال ابن أبي مليكة  
أدركت ثلاثين من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
كلهم يخاف النفاق على  
نفسه عامتهم أحد يقول  
انه على إيمان جبريل  
وميكائيل ويدكر عن  
الحسن ما خافه الاثمين  
ولا آمنه الاثمين وما  
يحذر من الاثمين

المراد بما قبله أن مصر على اتفاق المصنفين شئ عليه أن يقضى به إلى اتفاق الكفر وكان المصنف لم يلج  
بحديث عبد الله بن عمرو الخرج حينئذ أحدهم فوطاً قال وبطل للمصريين الذين يصررون على ما فعلوا وهم  
يعلنون أي يعلمون أن من تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله جماعة وغيره ولقمة مذي عن أبي بكر  
الصدقي مر فوطاً ما صرح من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة استناد كل منهما حسن (قوله على القتال)  
كذا في كثير الروايات وهو المناسب لحديث الباب وفي بعضها على الاتفاق ومعناه صحيح وإن ثبت به الرواية  
(قوله زيد) تقدم أنه لا يراى والموحدة مصغرة وإن الحرب الباقى بغير تخاتية ومسم خفيفة بكنى أبا  
عبد الرحمن وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن المعتمر وهو عند المصنف في الأدب وعن  
الأعمش وهو عند مسلم وروى عن ابن جلدان عن طريق سلمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي  
رائع وقال ابن منده لم يختلف في رفعه عن زيد واختلف على الآخرين ورواه عن زيد غير شعبة أيضاً  
عند مسلم وغيره (قوله سألت أبا وائل عن المرجسة) أي عن مقالة المرجسة ولا يدور المطالب على  
من شعبة عن زيد قال لما طهرت المرجسة أثبت أبا وائل فذكرت ذلك له فظهر من هذا أن سؤاله كان عن  
معتقدهم وإن ذلك كان حين ظهورهم وكانت وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثمانين في  
ذلك دليل على أن بعده الأربعة أجدعية وقد تابع أبا وائل في روايه هذا الحديث عبد الله بن حنبل بن عبد الله بن  
شعيب عن أبيه أخرجه الترمذي مصححاً ووافقه قتال المسلم أخاه كثر وسباه فسوق ورواه جماعة عن عبد  
الله بن مسعود موقوفاً على فوطاً ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مر فوطاً فثبت بذلك  
دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به (قوله سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة وهو مصدر يقال  
سبب سبباً وسبباً وقال إبراهيم الحارثي السباب أشد من السب وهو أن يقول في رجل ما فيه وما ليس  
فيه بذلك يعنيته وقال غيره السباب هنا مثل القتال فيقتضي المفاعلة وقد تقدم وأضحى من هذا في باب  
المعاصي من أمر الجاهلية (قوله المسلم) كذا في معظم الروايات ولا جد عن غير شعبة المؤمن  
فكانت رواه بالمعنى (قوله فسوق) الفسق في لغة الخروج وفي الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله  
وهو في حرف الشرع أشد من العصيان قال الله تعالى ركز إليكم الكفر والفسوق والعصيان في الحديث  
تظهر حق المسلم والحكم على من به يفر حق بالفسق ومقتضاه الرد على المرجسة وعرف من هذا ما طاعة  
جواب أي وائل السؤال عنهم كما قال كيف تكون مقالتهم فحوا والنبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا (قوله  
وقته كفر) إن قيل هذا وإن تضمن الرد على المرجسة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون  
بالمعاصي قالوا بان المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك ولا تمسك للخوارج فيه لأن ظاهره غير مراد  
لكن لما كان القتال أشد من السباب لانه مفض إلى أذاق الروح هجرته بل فقط أشد من لفظ النفس وهو  
الكفر ولم يرد تصيغه الكفر التي هي الخروج عن الملة بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التعذيب معبداً على  
ما تقدم من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل حديث الشفاعة ومثل قوله تعالى إن الله لا يفر  
أن يشرك به يفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد أمرنا في ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية أو أطلق عليه  
الكفر لشبهه به لأن قتال المؤمن من شأن الكافر وقيل المراد هذا الكفر اللغوي وهو التغلب لأن حق المسلم  
على المسلم أن يعينه ويصره ويكتب عنه أذاه فليأت به كان كأنه غلب على هذا الحق والأولان أثبت مراد  
المصنف وأولى بالمقصود من التعذيب من فعل ذلك والخروج عنه بخلاف الثالث وقيل أراد بقوله كفر أي قد بول  
هذا القول بشؤمه إلى الكفر وهذا يبدو وأبعد منه حسله على المستعمل لذلك لأنه لا طابق الترجمة ولو كان  
مراداً يحصل الشرع بين السباب والقتال فإن مستعمل لمن المسلم بغير تأويل بكفر أيضاً ثم ذلك مجهول على  
من فيه بغير تأويل وقد ثبت عليه المصنف في كتاب المحاربين كسأني إن شاء الله تعالى ومثل هذا الحديث  
قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فقيه هذه الآية وسأني في  
كتاب الفتن ونظيره قوله تعالى أقتلون من يضرب بعضكم رقاب بعض فقيه هذه الآية وسأني في

على القتال والعصيان من  
غير قوة لقول الله عز وجل  
ولم يهرعوا على ما فعلوا وهم  
يعلمون حدثنا محمد بن  
عمر عن قال حدثنا شعبة  
عن زيد قال سألت أبا  
وائل عن المرجسة فقال  
حدثني عبد الله أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
سباب المسلم فسوق وقناه  
كفر أخرجه آقبيه بن سعيد  
حدثني اسماعيل بن جعفر

أنفسكم وتحترجون فرقامكم من ديارهم الآية فدل على أن بعض الأعمال يطلق عليه الكفر قلة لظاوما  
 قوله صلى الله عليه وسلم فمأواه مسلم لمن المسلم كقوله فلا يخالف هذا الحديث لأن المشبه به فوق المشبه  
 وانقدر الذي اشتركا فيه بلوغ النجاسة في التأثير هذا في العرض وهذا في النفس والله أعلم وقد ورد لهذا المعنى  
 سبذ كونه في أول كتاب الفتن في آخر الصحيح «قوله عن جند» هو الطويل عن أنس ولا يصح في بناء  
 أنس بن مالك فأما حديث جند وهو من رواه صحابي عن صحابي أنس عن عباد بن الصامت «قوله يخرج  
 يخرج بيلة القدر» أي تعيين بيلة القدر «قوله قتلاحي» بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاحي بكسر  
 وهو التنازع والمخاصمة والرجلان أفاد ابن دحية أنها عبد الله بن أبي حذرد مجاهد مفتوحة وقال ساكنة  
 مهملة من وراء مفتوحة وقال مهملة أيضا وكعب بن مالك وقوله فرقت أي فرقت تعيينها عن ذكرى هذا هو  
 المعتمد هنا والسبب فيه ما رخصه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة قال لجابر جدلان فاحتجنا  
 بتشديد الحاقف أي يدعي كل منهما أنه الحق معهما الشيطان قسيتها قال القاضي عياض فيه دليل على أن  
 المخاصمة مذمومة وأنها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع  
 منه البركة والخير فإن قول كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة قلت أعا كانت كذلك لا توفقها في  
 المسجد وهو محل الذكر لا القوم في الوقت المخصوص أيضا لا ذكر لا القوم وهو شهر رمضان فالزم لما عرض  
 فيها لا لأنها تم أنهما مزمة لرفع الصوت ورفع بصرة الرسول صلى الله عليه وسلم منهى عنه بقوله تعالى  
 لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تعبدوا إلا الله لا تشعرون ومن هنا يفتضح مناسبة  
 هذا الحديث للترجحة ومطابقه له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب فاقبل قوله وأتم  
 لا تشعرون فتعني المؤاخضة بالعمل الذي لا قصد فيه فالجواب أن المراد وأتم لا تشعرون بالأجسام  
 لا اعتقاد كصغر الذنب فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبيرة كاقبل في قوله أنها عذابان وما يبعد أن في  
 صكبير أي عندهما شيء قال وأنه لكبير أي في نفس الأمر وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأن المؤاخضة  
 تحصل بما يقصد في الثاني إذا قصد في الأول لأن مرعاة القصد أغا هو في الأول ثم يستمرل حكم الشيء الأول  
 على مؤتلف العمل وإن عزب القصد خيرا كان أو شرا والله أعلم «قوله وعسى أن يكون خيرا» أي وإن  
 كان عدم الرفع أزيد خيرا وأولى منه لأنه مضمق فيه لكن في الرفع خير من جولا سترأه من هذا الثواب لكونه  
 سببا في زيادة الاجتهاد في التماسها وانما حصل ذلك ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم «قوله في السبع والتسع»  
 كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السين على التسع ففيه إشارة إلى أن رجاء في السبع أقوى  
 لأنه تم بتقديمه ورفع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب التسدي واختلف في المراد  
 بالسبع وغيره فقيل بسبع عشرين من العشر وقيل تسع عشرين من الشهر وسند كرسط هذا في محله ثبت ذكره  
 المصنف في كتاب الاعتكاف ان شاء الله تعالى «قوله باب سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام الخ» تقدم ان  
 المصنف يرى أن الإيمان والاسلام عبارة عن معنى واحد فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام  
 وجوابه يقتضي تغيرهما وإن الإيمان تصديق بأمر مخصوص والاسلام اظهار أعمال مخصوصة أراد أن يرد  
 ذلك بالتأويل إلى طريقته «قوله وبیان» أي مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين وقوله وما بين أي مع  
 ما بين للوفد أن الإيمان والاسلام حيث فسره في قسمهم بما فسره في الاسلام هنا وقوله وقول الله أي مع  
 ما دل عليه الآية أن الاسلام هو الدين ودل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان هو الدين فاقضى ذلك أن  
 الاسلام والإيمان أمر واحد يحصل كلامه وقد نقل أبو عروبة الاسفرائيني في صحيحه عن المزني صاحب  
 الشافعي الجزم بأنها عبارة عن معنى واحد وأنه مع ذلك منه وعن الأمام أحمد الجزم بتغيرهما ولكن من  
 القوانين أدلة متعارضة وقال الناطلي في مسئلة املان كبيران وأكثران الأدلة لقوانين وتباين في  
 ذلك والحق أن بينهما جماعا وموافقا لكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا انتهى كلامه لمختصا  
 ومقتضا أن الاسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معا بخلاف الإيمان فإنه يطلق على كل ما معا ويرد عليه

عن جند عن أنس قال  
 أخبرني عباد بن الصامت  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم خرج يصبر  
 بيلة القدر فتلاحي رجلا  
 من المسلمين فقال اني  
 خرجت لا خير كم بيلة  
 القدر وأنه تلاحي فلان  
 وكان فرقت وعسى أن  
 يكون خيرا لكم التوسوا  
 في السبع والتسع والخمس  
 (باب) سؤال جبريل  
 الذي صلى الله عليه وسلم  
 عن الإيمان والاسلام  
 والاحسان



قوله تعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً فان الاسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معاً لان العامل غير المعتقد ليس بدين مرضي وهذا استدلال الموقر وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا اسماءاً ظاهر من الاعمال والايمان اسماءاً باطن من الاعتقاد وليس ذلك لان الاعمال ليست من الايمان ولا لان التصديق ليس من الاسلام بل ذلك تفصيل لجسده كلها شئ واحد وجماها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اتاكم بكم دينكم وقال سبحانه وتعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً والقول من يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول الا بانهم التصديق انتهى كلامه والذي يظهر من مجموع الأدلة ان لكل منهما حقيقة ممر عبدة كان لكل منهما حقيقة لغوية لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له فكان العامل لا يكون مسلماً كاملاً الا اذا اعتقد كذلك المعتقد لا يكون مؤمناً كاملاً الا اذا حمل وحيث طلق الايمان في موضع الاسلام أو العكس أو يطلق أحدهما على اودتهما معا فهو على سبيل الممازج بين المراد بالاسنان فان ورد اعاني مقام السؤال جلا على الحقيقة وان لم يرد معا أو لم يكن في مقام سؤال أو مكن الجمل على الحقيقة أو الممازج بحسب ما يظهر من القرائن وقد حكى ذلك الامام يحيى بن اهل السنة والجماعة قالوا انهما يختلفان ولاتهما بالاقتران فان أقر أحدهما دخل الآخر فيه وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبيد البر عن الأكرانهم صواباً بينهما على ما في حديث عبد القيس وما حكاه الألكاني وابن السمعاني عن أهل السنة انهم قرءوا بينهما على ما في حديث جبريل والله الموفق ((قوله وعلم الساعة)) تفسيره المراد بقوله جبريل في السؤال متى الساعة أي متى علم الساعة ولا بد من تقدير محذوف آخر أي متى علم وقت الساعة ((قوله ويؤمن النبي صلى الله عليه وسلم)) وهو محذور لانه معطوف على علم المعطوف على سؤال المحذور بالإضافة فان قيل لم يبين النبي صلى الله عليه وسلم وقت الساعة فكيف قال ويؤمن النبي صلى الله عليه وسلم له فالجواب ان المراد بالبيان بيان ان السائل عنه فاطمحه لان حكم معظم الشيء حكم كله أو جعل الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلم الا الله بما ناله ((قوله حدثنا محمد بن ابراهيم)) هو البصري المعروف بابن عيسى قال أخبرنا أبو حيان التميمي وأورد المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جبريل بن عبد الجسد عن أبي حيان المذكور ورواه مسلم من وجه آخر عن جبريل أيضاً عن حماد بن عمار بن الشقاق ورواه أودادو الناساني حدث جبريل أيضاً عن أبي هريرة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة زاد أبو فرقة وعن أبي ذر أيضاً ساقى حديثه عنهما جميعاً وفيه فوائد وأندستشير اليها ان شاء الله تعالى ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جبريل وهذا عنه ولم يخرج البخاري الا من طريق أبي حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث جبريل بن الخطاب وفي سياقه فوائد وأند أيضاً وأما ما أخرجه البخاري لاختلاف فيه على بعض روايته فهو روى عنه الكهسرين مهمله قبلها ميم مفتوحة ابن الحسن بن عبد الله بن يزيد عن يحيى بن يعمر بفتح الميم أنه ياء ثنائية مفتوحة عن عبد الله بن عمر بن أبيه جبريل بن الخطاب رواه عن الكهسرين جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوائلي عن عبد الله بن يزيد وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن يزيد لكنه قال عن يحيى بن يعمر وجبريل بن عبد الرحمن عن ابن عمر عن جبريل بن زيد عنه حديثاً وحديثه في الرواية المشهورة كذا رواه وأخرج مسلم هذه الطرق وليس منها الا من الطريقين الأولي وأحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير سنن ابن عساقراً وأما ما أخرجه أبو هريرة في مصنفه وغيره وأما رواه عثمان بن غياث فأخرجهما أجدني مسنداً وقد خالفهم سليمان بن يزيد وأبو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال يئسنا نحن عن النبي صلى الله عليه وسلم فقله من مسند ابن عمر لا من روايته عن أبيه أخرجه أحد أيضاً وكذا رواه أبو نعيم في الخلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني وفي الباب عن أنس أخرجه التبراني

وعلم الساعة ويؤمن النبي  
صلى الله عليه وسلم له ثم  
قال جاء جبريل عليه  
السلام يعلمكم دينكم  
لعله ذلك كله ديناً ما بين  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لوقد عسى القيس من  
الايمان وقوله تعالى ومن  
يتبع غيرا للاسلام ديناً  
فلن يقبل منه هـ حدثنا  
مسدد قال حدثنا محمد بن  
ابن ابراهيم قال أخبرنا  
أبو حيان التيمي عن أبي  
زرعة عن أبي هريرة قال

والضاري على خلق أفعال العباد واستاده حسن وعن جرير البجلي أخرجه أبو حنيفة في صحيحه وفي استاده خالد  
ابن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحیح وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحد واستادهما حسن  
وفي كل من هذه الطرق فوائد مستند كرها أن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب وما جاءت  
طريقها هنا وعزوتها إلى تخريجها التسهيل الحواله عليها فراد من التكرار المبين لطريق الاختصار والله  
الموفق «قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يومئذ» أي ظاهرهم غير محجب عنهم ولا ملبس  
بغيره والبروز الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا إليها أن ذلك فان أوله كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيصحبهم القريب فلا يدرى أنهم هوفلينا إليه أن يقول له جالساً ومعه القريب  
إذا أنا قال فينبينا له وكان من طين كان يجلس عليه انتهى واستنبط منه الشريطي استحباب جلوس العالم  
بأن يجتمع به ويكون مرصفاً إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه «قوله فأناب رجل» أي ذلك  
صورة رجل وفي التفسير المصنف إذا أناب رجل يعني ولا يفرقه فأناب جلوس عنده إذا قبل رجل أحسن  
الناس وجهاً وأطيب الناس ريحاً كان ثيابه لم يمسها دنس ولمسلم من طريق كعمس في حديث جهر بياض  
نحو ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد شدة بهاء الشجر  
وفي رواية ابن حبان سواد الصبي لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فأسند ركبته إلى ركبته ووضع كفيه على فخذيه وفي رواية لتسليمان النبي ليس عليه مناه  
السفر وليس من البلد فخطى حتى برز بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس أحدنا في الصلاة ثم وضع  
يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري ثم وضع يده على  
ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم فأقادت هذه الرواية أن الضعيف في قوله على فخذيه يعود على النبي صلى الله  
عليه وسلم وبه جزم البغوي وأصح التي لهذه الرواية وجهه الطيبي بها لأنه نسق الكلام خلافاً  
لما جزم به النووي ووافقه الثوري بشئ لأنه جله على أنه جلس كهيئة المتهمل بين يدي من يعلم منه وهذا  
وإن كان ظاهر من السياق أن يضع يديه على فخذيه صلى الله عليه وسلم صنع منه للأصغار إليه  
وفيه إشارة لما ينبغي للمسؤول من التواضع والصنع عما يريد من جفاء السائل والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة  
في تسمية أمره ليعقري الظن بأنه من جفاء الأعراب ولهذا تخطى الناس حتى انتهى إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم كما تقدم وهذا استغراب العصابة بضعفه ولأنه ليس من أهل البلد وجاء ما شيا من أصحابه أو سفر فإن  
قيل كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم أوجب بأنه محتمل أن يكون استند في ذلك إلى ظنه أو رأى صريح  
قول الحاضرين قلت وهذا الثاني أولى قتلجاء كذلك في رواية عثمان بن حيان فإن فيها فطر القوم بعضهم  
إلى بعض فقالوا ما تعرف هذا أو أقاله مسلم في روايته حمارة بن القعقاع سبب ورود هذا الحديث فعنده في أوله  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سألتني فها هو أن سأله قال جفا رجل ووقع في رواية ابن منده من طريق  
يزيد بن زريع عن كعمس بنادرسول الله صلى الله عليه وسلم يحطب إذا جاءه رجل فكان أمره لهم بسؤاله  
وقوع في خطبته وظاهره أن يجيء الرجل كان في حال الخطبة فإما أن يكون وافق اقتضاهما أو كان كذلك  
الدرجة السابعة عنه الراوي بالخطبة «قوله فقال» زاد المصنف في التفسير بأرسول الله أما الإيمان فإن  
قيل فكيف جاءه أسأله قبل السلام أوجب بأنه محتمل أن يكون ذلك مبالغة في التسمية لآمره أو ليعين  
أن ذلك غير واجب أو مسلم فلم ينقله الراوي قلت وهذا الثالث هو المعتقد قد ثبت في رواية أبي فروة فيها بعد  
قوله كان ثيابه لم يمسها دنس حتى سلم من طرف البساط فقال السلام عليك يا محمد فودعه السلام قال أدنو  
يا محمد قال أدن فأنا في قول أدنو مراد أو يقول له ادن ونحوه في رواية عطاء بن ابن عزيك قال السلام  
عليك يا رسول الله وفي رواية مطر الوراق قال يا رسول الله أدنو منك قال ادن وليد كرا السلام فاختلفت  
الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله وهل سلم أولاً أم لا السلام ثم ذكره مقدم على من سبقت عنه وقال  
الفرطيني بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد أنه أراد بذلك التسمية فصنع صنيع الأعراب قلت ويصحح بين

كان النبي صلى الله عليه  
وسلم بارزاً يومئذ  
فأناب رجل فقال

الرواية بانها بدأ أولادنا انه باسعه لهذا المعنى ثم خاطبه بقوله يا رسول الله وقع عند القرطبي أنه قال السلام عليكم باسمه فاستبط منه أنه يستحب الدخول أن بهم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه انتهى والذي رقت عليه من الروايات أغماقيه الأفراد وهو قوله السلام عليكم يا محمد «قوله ما الإيمان» قيل قدم السؤال عن الإيمان لأنه الأصل وثني بالاسلام لأنه يظهر مصداق الهدى وثالث بالاحسان لأنه متعلق بهما وفروا به تحارة بن القعقاع بدأ بالاسلام لأنه بالامر الظاهر وثني بالإيمان لأنه بالامر الباطن وروح هذا الطبع لما فيه من الترقى ولاشأن أن القصص واحدة تختلف الرواية تأديتها وليس في السباق ترقب ويدل عليه رواية مطر الوراق فإنه بدأ بالاسلام وثني بالاحسان وثالث بالإيمان فالخروج أن الواقع أمر واحد والتقدم والتأخير وقع من الرواة والله أعلم «قوله قال الإيمان أن تؤمن بالله الخ» دل الجواب على أنه علم أنسأله عن متعلقه لأن معنى لفظه والالكان الجواب الإيمان والتصديق وقال الطبري هذا يؤهم التكرار وليس كذلك كان قوله أن تؤمن بالله مضمون معنى أن تستقر به ولهذا عدا ما جاء أي أن تصديق معتزفا بكذا قلت والتصديق أيضا بدى بالباء فلا يحتاج الى دهوى التصديق وقال النكرماني ليس هو مترضا الشيء بنفسه بل المراد من المحدود الإيمان الشرعي ومن الحد الإيمان القوي قلت والذي يظهر أنه إنما أعاد لفظ الإيمان للاعتناء بشأنه تقييما لآخره ومنه قوله تعالى قل بحسب الذي أنشأها أول مرة في جواب من يحسب اعتظامهم به ومعنى أن قوله أن تؤمن بالله يصل منه الإيمان فكانه قال الإيمان الشرعي تصديق مخصوص والالكان الجواب الإيمان التصديقي والإيمان بالله هو التصديق بوجوده وله منتصف صفات الكمال منزوعة عن صفات النقص «قوله وملائكة» هو الإيمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وإيمانهم وصفهم الله تعالى صادمكروم وقد مر الملائكة على الكتب والرسول نظر الترتيب الواقع لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملائكة بالكتب إلى الرسول وليس فيه تمثيل لمن فضل الملك على الرسول «قوله وكتبه» هذه عند الأصبي هنا وافترق الرواة على ذكره في التفسير والإيمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وإن ما تضمنته حق «قوله وبقائه» كذا وقعت هنا بين الكتب والرسول وكذا المسلم من الطرفين ولم تقع في بقية الروايات وقد قيل أنها مكررة لأنها اخبرني بالإيمان بالبعث والحق أنها غير مكررة فقول المراد بالبعث انضمام من القيوم والمراد بالقائه ما بعد ذلك وقيل القائه يحصل بالانتقال من دار الدنيا والبعث بعد ذلك ويدل على هذا رواية مطر الوراق فإن فيها بالموت والبعث بعد الموت وكذا في حديثي أنس وابن عباس وقيل المراد بالقائه رؤية الله ذكره الخطابي وتعبه النووي بأن أحد الأخطع لنفسه رؤية الله فإنها مختصة بمن مات مؤمنا والمرة لا يدري بمصيره فكيف يكون ذلك من شروط الإيمان وأجيب بان المراد بالإيمان بأن ذلك حق في نفس الامر وهذا من الأدلة القوية لاهل السنة في اثبات رؤية الله تعالى في الآخرة أذ جعلت من قواها الإيمان «قوله ورسوله» والاصبي ورسوله وقع في حديث أنس وابن عباس والملائكة والكتب والنبين وكل من السابقين في القرآن في البقرة والتفسير بالنبين يشمل الرسل من غير حكم والإيمان بالرسول التصديق بأنهم صادقون فيما أخبر به من الله ودل الاجاب في الملائكة والكتب والرسول على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل الامن ثبتت سمعته فحبب الإيمان به على التبيين وهذا الترتيب مطابق لما في آية آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لترتيب المراد من التقدم أن الخبر والرحمة من الله ومن أعظم رحمة أن أنزل كتبه الى عباده والمتلقى لذلك منهم الانبياء والواسطة بين الله وبينهم الملائكة «قوله وتؤمن بالبعث» زاد في التفسير الاحتراس في حديث عمر واليوم الآخر فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخرنا كيدا يقولهم أمس الزاهب وقيل لأن البعث وقع مرتين الأولى الاخراج من العدم الى الوجود ومن بطون الالهات بعد النطفة والعلقه الى الحيا فالذي انما والى الثانية البعث من بطون القيوم الى محل الاستقرار وأما اليوم الآخر فقيل بذلك لأنه آخر أيام الدنيا وآخر الأزمنة المحدودة والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة

ما الإيمان قال الإيمان  
أن تؤمن بالله وملائكته  
وبقائه ورسوله وتؤمن  
بالبعث قال ما الاسلام  
قال الاسلام

وانتار وقد وقع التصريح ذكر الاربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس  
 أيضا (قائدة) زاد الاسماعيل في مستخرجهم هنا وتؤمن بالقدرة وهي في رواية أبي فروة أيضا وكذلك المسلم  
 من رواية عمار بن القعقاع واكد بقوله كله وفي رواية كهس وسليمان التيمي وتؤمن بالقدرة وخبره وشبهه  
 وكذا في حديث ابن عباس وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بن زيادة وحلوه ومعه من الله وكان الحكمه في  
 اعاده لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الاشارة الى انه نوع آخر مما يؤمن به لان البعث سيوجد بعد وما ذكره  
 موجود الا في التلويح بعد كره لكثرة من كان ينكره من الكفار ولهذا ذكر تكراره في القرآن وعكذا  
 الحكمه في اعاده لفظ وتؤمن عند ذكر القدر كانه الاشارة الى ما يقع فيه من الاختلاف فحصل الاهتمام بشأه  
 باعادة تؤمن ثم قرره بالادلة بقوله خبره وشبهه وحلوه ومعه ثم زاده نأ كيد بقره في الرواية الاخيرة من الله  
 والقدر مصدر تقول قدرت الشيء تصفيف الله ال وقضها اقدره بالكسر والقض قدرا وقدرا اذا احطت بمقداره  
 والمراد ان الله تعالى علم مقادير الاشياء واما ما قبل ايجادها ثم وجد ما سبق في عمله أنه يوجد لكل محدث  
 صادر عن حله وقدرته وادائه هذا هو المصادم من الدين بالبراهين انقطع عليه كان الظاهر من الصابة  
 وخيار التابعين الى أن حدثت بدعة القدر في اواخر زمن الصابة وقد روى مسلم القصة في ذلك من طريق  
 كهس عن ابن بريدة عن يحيى بن عمر قال كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهن قال فاطلقت  
 أنا وجدا الجهرى فذكر احكامها بما بعد الله بن عمرو أنه سأل عن ذلك فأخبره بأنه يرى بمن يقول ذلك وإن  
 الله لا يقبل من لم يؤمن بالقدرة عملا وقد سكت المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية انكار كون  
 الباري تعالى مبتنى من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما علمها بعد كونها قال القرطبي وغيره قد انقض  
 هذا المذهب ولا نعرف احدا ينسب اليه من المتأخرين قال والقدرية اليوم مطبقون على ان الله عالم  
 بأفعال العباد قبل وقوعها وانما خافوا السلف في فهمهم بأن أفعال العباد مقدرة عليهم وواقعة منهم على جهة  
 الاستقلال وهو مع كونه مذهبيا باطلا أخف من المذهب الاول وأما المتأخرون منهم فأتوا وانقلبوا  
 الارادة بأفعال العباد فرار من تعقيل القديم بالحدث وهم مخصوصون بما قال الشافعي ان سلم القدرى العلم  
 خصم بهنى وقال له يجوز أن يرقى الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منع وافق قول أهل السنة وإن أجاز له  
 نسبة الجهل تعالى الله عن ذلك (تبيه) ظاهر السياق يقتضيه أن الإيمان لا يطلق الا على من صدق  
 بجميع ما ذكر وقد اثنى الفقهاء باطلا على الإيمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لان الأيمان  
 رسول الله المراد به الإيمان بوجوده ومجاوبه عن ربه فيدخل جميع ما ذكره ذلك والله أعلم (قوله أن  
 تعبد الله) قال النووي يحتتم أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرهما عليها  
 لا دخالها في الاسلام ويحتتم أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا فيدخل فيه جميع الوفا ثم فعل هذا  
 يكون عطف الصلاة وغيرهما من عطف الخاص على العام (قلت) أما الاحتمال الاول فيعبد لان المعرفة  
 من متعلقات الإيمان وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبذنية وقد صرح في حديث عمر هنا بقوله ان تشهد  
 أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين ووجه هذا  
 تبين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الراوى بالعبادة احتج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئا لم يحتج اليها  
 في رواية عمر لا تستلزمها ذلك فان قيل السؤال عام لا نه سأل عن ماهية الاسلام والجواب خاص بقوله أن  
 تعبدوا وتشهدوا كذا قال في الإيمان أن تؤمن وفي الاحسان أن تعبد والجواب أن ذلك لتسكنة الفرق بين  
 المصدر وبين أن والفعل لأن أن تفعل تدل على الاستقبال والمصدر لا يدل على زمان على أن بعض الرواة  
 أبرد هذا بصيغة المصدر وفي رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس  
 وليس المراد مجاطبة بالافراد اختصاصه بذلك بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم  
 من المكلفين وقد تبين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس دينهم فان قيل لم يرد كرا لاجب اجاب بعضهم باحتمال  
 أنه لم يكن فرض وهو مرد وجار واه من مذهب كتاب الإيمان باسناده الذي على شرط مسلم من طريق

أن تعبد الله ولا تشرك به



سماعنا قول الرجل صدقت أنكرناه وفي رواية كهمس فحينئذ يسأله ويصدق وفي رواية مطرا انظروا  
 اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدق وفي حديث أنس انظروا وهو يسأله وهو يصدق كأنه أعلم  
 منه وفي رواية سليمان بن بريدة قال القوم ما رأينا رجلا مثل هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول له صدقت صدقت قال القرطبي انما يحجبهم من ذلك لأن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف الا من  
 جهة وليس هذا السائل ممن عرف بقائه النبي صلى الله عليه وسلم ولا السماع منه ثم هو يسأل سؤال عارف  
 بما يسأل عنه لانه يجبره بأنه صادق فيه فتجيبهم ومن ذلك تعجب المسند لذلك والله أعلم **«قوله متى الساعة»**  
 أي متى تقوم الساعة وصرح به في رواية عمار بن القعقاع واللام لله والحمد لله والمراد يوم القيمة **«قوله**  
**ما المسؤول عنها»** ما نافية وزاد في رواية أخرى فمرة فتكس غم يحبه ثم أضاف يحبه ثلاثا ثم رفع رأسه فقال  
 ما المسؤول **«قوله بأعلم»** الباء زائدة توكيد الثاني وهذا وإن كان مشعرا بالنسوة في العلم لكن المراد  
 التساوي في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله يصدق لا يعلمها الا الله وسبب ما في نظير هذا التركيب في  
 أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله ما كنت بأعلم به من رجل منكم فإن المراد أيضا التساوي في عدم  
 العلم به وفي حديث ابن عباس هنا فقال سمعان الله حسن من القريب لا يعلمن الا الله ثم تلا الآية **«قوله قال النروي**  
**يستبط منه ان العالم اذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلم ولا يكون في ذلك نقص من مميته بل يكون ذلك**  
**دليلا على من يدورعه** وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كتب السامعين عن السؤال عن وقت الساعة  
 لانهم كانوا قد كثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والاحاديث فلما حصل الجواب بما ذكرنا  
 حصل اليأس من معرفتها بخلاف الاسئلة الماضية فان المراد بها استقراج الاجوبة ليستعملها السامعون  
 ويعملوا بها وبه هذه الاسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته مما لا يمكن **«قوله من السائل»** عدل عن قوله  
 است بأعلم بما استأثر في لفظ يشعر بالتعميم تعريضا للسامعين أي ان كل مسؤول وكل سائل فهو كذلك **«فائدة»**  
 هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل لكن كان عيسى سائلا وجبريل مسؤولا قال الجلبدي  
 في نواره حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن ابي عيسى بن رجا عن الشيباني قال سأل عيسى بن مريم  
 جبريل عن الساعة قال فانتفض باحتمته وقال ما المسؤول عنها بأعلم من السائل **«قوله وسأخبرك عن**  
**أشراطها»** وفي التفسير ولكن سأحدثك وفي رواية أبي فروة ولكن لها علامات تعرف بها وفي رواية  
 كهس قال فآخرى عن أمارتها فآخرها فقردها فحصل التردد هل ابتداء ذكر الامارات أو السائل يسأله  
 عن الامارات ويجمع بينهما بأنه ابتداء لقوله وسأخبرك فقال له السائل فآخرى ويدل على ذلك رواية سليمان  
 التيمي واظفها ولكن ان شئت نأخذ عن أشراطها قال أحمل ونحوه في حديث ابن عباس وزاد حديثي وقد  
 حصل تفهيرا لاشراط من الرواية الاخرى وانما العلامات وهي دفع الهمزة جمع شرط بشخصين قلم وأعلام  
 ويستفاد من اختلاف الروايات أن الحديث والاشعار والانباء بمعنى واحد وانما هي بينهما أهمل الحديث  
 اصطلاحا قال القرطبي علامات الساعة على قسمين ما يكون من فروع المعتاد أو غيرهم والمذكور هنا الأول  
 وأما القير مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقاربة لها ومضاهية والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك  
 والله أعلم **«قوله اذا ولدت»** التعبير بالذلل شعاع يتحقق الوقوع وقعت هذه الجملة بينا بالاشراط نظرا  
 الى المعنى والتقدير ولادة الامة وتطاول الرعاة فان قيل الاشراط جمع وآفة ثلاثة على الاصح والمذكور هنا  
 اثنتان آيات الكرمانيان قد استقرض القلة للكثرة وبالعكس أولان الفرق بالقلة والكثرة انما هو في التفرات  
 لا في المعارف أول فقد جمع للكثرة لفظ الشرط وفي جميع هذه الاجوبة نظر ولو أوجب بان هذا ليس القول  
 الصائرا ان أقل الجمع اثنتان لما بعد عن الصواب والجواب الموضي ان المذكر من الاشراط ثلاثة وانما  
 بعض الروايات اقتصر على اثنتين منها لانه هنا ذكر الولادة والتطاول وفي التفسير ذكر الولادة وتراوين الحفافة  
 وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم اسنادا حسنا في خرقة لفظها عن أبي حنيفة ذكر الثلاثة وكذا  
 في مستخرج الاصح على من طريق ابن عليه وكذا ذكرها عمار بن القعقاع ووقع مثل ذلك في حديث عمر في

متى الساعة قال ما المسؤول  
 عنها بأعلم من السائل  
 وسأخبرك عن أشراطها

رواية كهسب ذكر الولاية وانتا طول فقط وواقعه عثمان بن غياث وفي رواية سليمان التي ذكر الثلاثة  
 وواقعه عطاء الخراساني وكذا ذكر في حديث ابن عباس وأبي طاهر (قوله اذا ولدت الامة ربهما) وفي  
 التفسير وبها بناء التأييد وكذا في حديث عمر والحديث بشر مثله وزاد يعني السراي وفي رواية بحارة بن  
 الصفاح اذا رأت المرأة تلدر بها ونحوه لا يفرقة وفي رواية عثمان بن غياث الاماء أو أباهن بلطف الجمع  
 والمراد بالاب المبالغة والسبب وقد اختلف العلماء في ما وجدنا في معنى ذلك قال ابن التين اختلف فيه  
 على سبعة أوجه فذكرها لكنها امتدادا لخلقة وقد خصتها بلانداخل فاذهاى أربعة أقوال الاول قال الخطابي  
 معناه اتساع الاسلام استيلاء أهله على بلاد الشرك وسي ذرارهم فاذا ملك الرجل الحارة واستولدها كان  
 الولد منها بمنزلة ربهما لانه ولد سيدها قال النووي وغيره انه قول الأكثرين قلت لكن في كونه المراد تظلالا  
 استيلاء الاماء كان موجودا حين المقالة والاستيلاء على بلاد الشرك وسي ذرارهم واتخذهم سراي  
 وقع أكثره في صدور الاسلام وسيات الكلام بقضى الإشارة الى وقوع ما يقع مما سبقه قرب قيام الساعة  
 وقد فسره وكيع بن ربيعة بن ماجه بأخص من الاول قال تلد الهمم العرب ووجهه بعضهم بأن الاماء  
 بالمدن الملوكة فتعبر الامم من جهة الرعية والملوك سيديهم وهذه الاراهم الجوفى وقد بهان الرضا في  
 المصدر الاول كما في استنكافون غالبا من وطء الاماء يتناسون في الحرار ثم انعكس الامر ولا يبقى أثناء  
 دولة بني العباس ولكن ربيعة بن بناء التأييد قد لا تساعد على ذلك ووجهه بعضهم بأن اطلاق ربهما  
 على ولدها مجاز لا سيما كان سيبان عقها عتوت أمه أطلق عليه ذلك وخصه بعضهم بأن السبي اذا كثر قد  
 يسمى الولد أولا وهو صغير ثم يعتق ويكره بصير ربي ابل ملكا ثم يسي أمه فيأيد فيشترها عارفا بها  
 أو هو لا يشترها أمه فيستغدها أو يتخذها موطأة أو يعتقها ويتزوجها وقد جاء في بعض الروايات ان  
 تلد الامة بعلمها وهي عند مسلم تحمل على هذه الصورة وقيل المراد بالبل المالك وهو أولى لتتفق الروايات  
 الثاني ان تباع السادة أمهات أو ولدهم ويكثر ذلك فيندول المالك المستولدة حتى يشترها ولدها ولا يشتر  
 بذلك وعلى هذا الذي يكون من الاشراف غلبة الجبل بشر يبيع أمهات الأولاد والاستهانة بالاحكام  
 الشرعية فان قيل هذه المسئلة تختلف فيها فلا يصح الحمل عليها لانه لا يجهل ولا استهانة عند ائمة القائلين بالجواز  
 فلما يصح ان يحمل على صورة اتفاقية كبعضها في حال حملها فانه حرام الاجماع الثالث وهو من غط الذي  
 قبله قال النووي لا يختص شراء الولد أمه بامهات الأولاد بل يتصور في غيرهن بأن تلد الامة حرام من غير  
 سيدها وطء شبهة أو رقيقا بشكاح أو زنا ثم تباع الامة في الصورة بين يديها ويشتروا في الأبدى حتى يشترها  
 ابنها أو ابنتها ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السراي لانه يخصه بصير دليل الرابع أن يكثر  
 العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الاهانة بالسب والنحر والاحتقار فاطلق  
 عليه ربهما مجاز لذلك أو المراد بالاب المربي فيكون حقيقة وهذا الوجه الوجه عندى لعمومه ولان المقام  
 يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الاحوال مستقر به ومحصله الإشارة الى ان الساعة  
 يقرب قيامها عند انعكاس الامور ويحيث بصير المربي مرييا والسافل طالبا وهو مناسب لقوله في العلامة  
 الاخرى أن نصير ملحقا العراة مملوك الارض (تنبيهان) أحدهما قال النووي ليس فيه دليل على  
 تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازه وقد غلط من استدل به لكل من الامرين لان الشئ اذا جعل  
 علامة على شئ آخر لا يدل على حظر ولا اباحة الثاني يجمع بين ما في هذا الحديث من اطلاق الرب على  
 السيد المالك في قوله ربهما وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح لا يقل أحدكم بئرا لا يقل بئرا في ولكن  
 لا يقل سيدي ومولاى بان اللفظ هنا خرج على سبيل البيانة والمراد بالاب المربي في ربي المنهى عنه السيد  
 أو ان المنهى عنه متأخر أو مختص بغير الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله تطاول) أى تفاخروا في تطويل  
 البينان وتكاثر ورايه (قوله رعاة الأبل) هو بضم الراء جمع راع كقضاء وقاض وإلهم بضم الموحدة ووقى  
 رواية الاصيلي بنحوه ولا يتجه مع ذكر الأبل وانما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الاضافة لكل رواية مسلم

اذا ولدت الامة ربهما اذا  
 تطاول رعاة الأبل البهيم  
 في البنيان

وصاحبهم وجميعهم في رواية البخاري يجوز فتحها على انها صفة الرعاة ويجوز الكسر على انها صفة الابل  
يعني الابل السوداء قيل انها شر الالوان عندهم وشبهها الخمر التي شربها المثل فيسيل خمر من حراتهم  
ووصف الرعاة بابائهم امثالهم بجعلوا الاتساب ومنه آتهم الاخر فهو منهم اذ لم تعرف حقيقة وقال القرطبي  
الاولى ان يجعل على انهم سود الالوان لان الادمه غالب ألوانهم وقيل معناه انهم لاشئ لهم كقوله صلى الله  
عليه وسلم يحشر الناس حفاة عراة جهما قال وفيه نظر لانه قد نسب لهم الابل فكيف يقال لاشئ لهم  
(قلت) يجعل على انها صفة اختصاص لا ملاك وهذا هو الغالب ان الراعي يرى نظيره بالاجرة وأما المالك  
فقل ان يشار الراعي بنفسه قوله في التفسير واذا كان الحفاة العراة زاد الاسم على في رؤيته الصم البكم  
وقيل لهم ذلك مبالغة في وصفهم بالجهل أي لم يستعملوا اسماءهم ولا ابصارهم في شئ من أمر دينهم وان  
كانت حواسهم سليمة قوله ورس الناس أي ملوك الارض وصريحه الا معصبي وفي رواية أخرى غربة مشله  
والمراد بهم أهل البادية كاصرحه في رواية سليمان التيمي وغيره قال مالك الحفاة العراة قال العرب وهو  
بالعين المهملة على التصغير وفي الطبراني من طريق أبي حمزة عن ابن عباس مر فوعان من انقلاب الدين ففصح  
التيب واتخاذهم القصور في الامصار قال القرطبي المقصود الاخبار عن تبديل الحال بان يستولى أهل  
البادية على الامر ويملكوا البلاد بالقرية فكثرت أموالهم وتنصرف همهم الى تشييد البيوت والتفاخر به  
وقد شاهدنا ذلك في هذه الأزمان ومنه الحديث الآخر لا تخم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينار  
لكم ابن الكعب ومنه اذا وسد الامر أي اسند الى غير أهله فانتظروا الساعة وكلاهما في الصحيح (قوله في  
خس) أي علم وقت الساعة داخل في جلة خمس وحديث متعلق بالخمر ساخ كقوله تعالى في نزع آيات  
أي اذهب الى فرعون هذه الآية في جلة نزع آيات وفي رواية عطاه الخمراساني قال في الساعة قال هي  
في خمس من القريب لا يعلمها الا الله قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شئ من هذه الامور والخمس لهذا  
الحديث وقد فسرتني صلى الله عليه وسلم قوله الله تعالى وعنده فافتح القريب لا يعلمها الا هو هذه الخمس  
وهو في الصحيح قال فن ادعى علم شئ منها غير مسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كاذبا في دعواه قال  
وأما من القريب فقد يجوز من التعميم وغيره اذا كان من أمر عادي وليس ذلك بعلم وقد فصل ابن عبيد البر  
الاجماع على تحريم أخذ الاجرة والجلع واعطاه في ذلك وجاء عن ابن مسعود قال أوفى نبيكم صلى الله عليه  
وسلم علم كل شئ سوى هذه الخمس وعن ابن عمر مر فواضحه آخر جهما أحد وأخرج جدي بن زنجويه عن  
العصاة انه ذكر العلم وقت الكسوف قبل ظهوره فانكر عليه فقال انما القريب خمس وتلاه هذه الآية وما عدا  
ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم (تنبيه) ففهم الجواب بآية السؤال للاهتمام بذلك ارشاد الآية  
لما ترتب في معرفة ذلك من المصلحة فان قيل ليس في الآية أداء مصر كقوله الحديث أجاب الطبراني بان  
العلم اذا كان عظيم الخطر وما ينبت عليه الفعل رفيع الشأن ففهم منه الحصر على سبيل التنبيه ولا سيما  
اذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من ان العرب كانوا يذهبون علم نزول الفيت فيشعرون ان المراد من الآية  
نفي علمهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى (فائدة) التنكة في العسود عن الانبياء الى النبي  
قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب فدا وكذا التعبير بالدرابة دون العلم للعلم لغة والتعميم اذا درابة  
اكتساب علم الشئ بحسبه فاذا اتنى ذلك عن كل نفس مع كونه من مختصاتها لم يقع منه على علم كان هدم  
اطلاعها على علم غير ذلك من باب أولى اه ملخصا من كلام الطبراني (قوله الآية) أي تلا الآية ان  
آخر السورة وصرح بذلك الاسمعيلي وكذا في رواية حمارة وسلم الى قوله خير وكذا في رواية أبي فروة وأما  
ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى الارحام فهو تقصير من بعض الرواة والسياق يرشدنا الى انه تلا الآية  
كلها (قوله ثم ادبر فقال اردوه) زادي في التفسير فاخذوا بالردوه فلم يروا شيئا فيه ان الملك يجوز ان يقتل غير النبي  
صلى الله عليه وسلم غير اهو يتكلم بضمير توهو يسمعه وقد ثبت عن عمران بن حصين انه كان يسمع كلام الملائكة  
والله اعلم (قوله جاء يعلم الناس) في التفسير يعلم ولا ماعصلي أراد ان تعلموا اذ لم تبالوا ومثله لما روي

في خمس لا يعلم الا الله ثم  
تلا النبي صلى الله عليه وسلم  
ان الله عنده علم الساعة  
الآية ثم ادبر فقال اردوه  
فلم يروا شيئا فقال هذا  
جبريل جاء يعلم الناس دينهم



رواية أبي خرو والذى بعث محمد بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منك وإنه لم يجرى بل وفي حديث أبي عامر ثم  
 روى عنه طريقاً بغيره قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جابليكم الناس دينهم والذي نفس  
 محمد بيده ما جاني قط إلا وأنا أعرفه الآن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان التيمي ثم مضى فولى فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على بال رجل فطلبنا كل مطلب فلم نجد عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم من هذا هذا  
 جبريل أنا أكرم بعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفسي بيده ما شبه على منذ أن أتاني قبل مررتي هذه وما عرفته  
 حتى ولى قال ابن حبان فمروا سليمان التيمي بقوله خذوا عنه (قلت) وهو من الثقات الإبان في قوله جابليكم  
 الناس دينهم إشارة إلى هذه الزيادة فأنفردوا بالإبصار مع وإسناد التعليم إلى جبريل بحجازه لانه كان السبب  
 في الجواب فذلك أمر بالآخر بغيره وانفقت هذه الروايات على أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر الصحابة  
 بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر بن الخطاب رواه كهمس ثم أطلق  
 قال عمر فليتبسأ لمسا ثم قال يا عمر أدرى من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل فقد جمع بين  
 الروايتين بعض الشرح بأن قوله فليتبسأ لمسا أي زماناً بعد إصرافه فكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم  
 بذلك بعد مضى وقت لكنه في ذلك المجلس لكن صكر على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي فليتبسأ  
 ثلاثاً لم يكن ادعى بعضهم فيها التصحيح وإن لم يصرفتم فيها فاشبهت ثلاثاً لأنها تكتب بلا ألف وهذه الدعوى  
 مردودة فإن في رواية أبي حنيفة فليتبسأ لاني فليتبسأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث ولا بن حبان بعد  
 ثلاثة ولا بن منبذ بعد ثلاثة أيام وجمع النووي بين الحديثين بأن عمر لم يحضر قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المجلس بل كان ممن قام أمامه الذين قد جوفوا في طلب الرجل أو شغل آخر ولم يجمع من رجع لعارض  
 عرض له فاشبه النبي صلى الله عليه وسلم الحاضرين في الجبال ولم ينفق إلا أخباراً لمصر إلا بعد ثلاثة أيام وبدل  
 عليه قوله فليتبسأ وقوله فقال لي يا عمر فوجه الخطاب له وحده بخلاف إخباره الأول وهو جمع حسن  
 ((تقريباً)) الأولى دلت الروايات التي ذكرناها على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف أنه جبريل إلا في  
 آخر الحال وإن جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لهم وأما ما روى في رواية  
 النسائي من طريق أبي خرو في آخر الحديث وأنه لم يجرى بل في صورة دحية الكلبي فأن قوله تزل في صورة  
 موحية الكلبي وهم لأن دحية معروف عندهم وقد قال عمر ما عرفه منا أحد وقد أخرجه محمد بن نصر  
 المروزي في كتاب الإيمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره فانه جبريل جابليكم  
 دينكم حسب وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقتها باقي الروايات والثاني قال ابن المنبر في قوله بعلمكم دينكم  
 دلالة على أن السؤال الحسين يسمى علماء علياً لأن جبريل لم يصد عنه سوى السؤال ومع ذلك فقد سمعنا  
 معاصراً قد اشهر بقوله حسن السؤال نصف العلم ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة فيه انبثت  
 على السؤال والجواب معاً الثالث قال القرطبي هذا الحديث يصح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من جل  
 علم السنة وقال الطبري لهذه النكتة استغفره البغوي كتابه المصابيح وشرح السنة اقتداء بما أقر أن في  
 اقتضائه بالفاتحة لأنها تضمنت علوم القرآن أجمالاً وقال القاضي عياض اشتمل هذا الحديث على جمع  
 وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان بتسليمه حالاً وما لا من أعمال الجوارح ومن  
 إخلاص السرائر والتفطن من آفات الأعمال حتى أن علوم الشريعة كلها واجبة اليوم متبعة منه قلت  
 ولهذا أشبهت القول في الكلام عليه مع أن الذي ذكرته وإن كان كثير الكثرة بالنسبة لما تضمنه قليل فلم  
 أخالف طريقه الاختصار والله الموفق ((قوله قال أبو عبد الله)) يعني المواقف جعل ذلك كله من الإيمان  
 أي الإيمان الأكمل المشتمل على هذه الأمور كلها ((قوله باب)) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبي  
 الوقت وسقط من روايته أبي خرو والأسبق وغيرهما ورجع النووي الأول قال لأن الترجمة في معنى سؤال  
 جبريل عن الإيمان لا يتعلق بها هذا الحديث فلا يصح ادخاله فيه قلت في التحق لا يتم هنا على الحالتين  
 لأنه إن ثبت لفظ باب لا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله فلا بد من تعلق به وإن لم يثبت فتعلقه

قال أبو عبد الله جعل ذلك  
 كله من الإيمان ((باب))  
 حدثنا إبراهيم بن حمزة  
 قال حدثنا إبراهيم بن سعد  
 عن صالح عن ابن شهاب  
 عن عبيد الله بن عبد الله  
 أن عبد الله بن عباس  
 أخبره قال أخبرني  
 أبو سفيان أن عمر بن  
 قال له سألتك هل يريون  
 أم ينقصون فزعمت  
 أنهم يريون وكذلك  
 الإيمان حتى يتم وسألتك  
 هل يرد أحد منكم خطه  
 يرد أن يدخل فيه فزعمت  
 أن لا وكذلك الإيمان حين  
 تحاطب بشأنه القلوب  
 لا يخطئه أحد

به متعين لكنه يتعلق بقوله في الترجمة جعل ذلك كله ديناً وجه التعلق انه معنى الدين اعاناً في حديث هرقل  
 قد صرح ادا المؤلف يكون الدين هو الايمان فان قيل لاجتهاد فيه لانه منقول عن هرقل فاجرب انه ما قاله  
 من قبل اجتهاده واعاناً خبر به عن استقراره من كتب الانبياء كما قرأناه فيما مضى وأيضاً فخرقل قاله لسانه  
 الرحى وأوسفيان عبر عنه لسانه العربي وأقناه الى ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم ينكره  
 فدل على انه صحيح لفظاً ومعنى وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء  
 الوحي عن هذه القطعة لتعلقها بقضيه هنا وساقه في كتاب الجهاد تأمناً بهذا الاستناد الذي أوردناه هنا والله  
 أعلم **﴿قوله باب فضل من استبرأ لدينه﴾** كانه أراد أن يبين ان الورع من مكملات الايمان فلهذا أورد  
 حديث الباب في أبواب الايمان **﴿قوله حديثنا زكريا﴾** هو ابن أبي زائدة واسم أبي زائدة خالد بن ميمون  
 الوادي **﴿قوله عن عامر﴾** هو الشعبي الفقيه المشهور ورجال الاسناد كوفيون وقد دخل النعمان الكوفي  
 وولي امره نهاراً في حوالة في بعضه من طريق أبي حنيفة وهو في بعض الحاشية الممهلة وآخره زاي عن الشعبي ان  
 النعمان بن بشير خطب به بالكوفة وفي رواية سلم انه خطب به جمعهم ويجمع بينهم ما به سمع منه من تين فانه  
 ولي امره بالدين واحدة بعد اخرى وزاد مسلم والاسعيلي من طريق زكريا نفسه وأبو حنيفة والنعمان  
 باصبعه الى اذنيه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه ان  
 النعمان لا يصح سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على صحة تحمل الصبي الحديث لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم مات وللتعمان ثمان سنين وزكريا موصوف بالندلس ولم أرو في الصحيحين وغيرهما من  
 روايته عن الشعبي الا معناه ثم جدته في فوائد ابن أبي الميزان من طريق يزيد بن هرثمة عن زكريا حديثنا  
 الشعبي فحمل الا من من قبله **﴿قائدة﴾** ادعى أبو عمر والشافعي ان هذا الحديث لم يرو عنه النبي صلى الله  
 عليه وسلم غير النعمان بن بشير فان أراد من وجه صحيح فحمل والافتقار وانيه من حديث ابن عمر وعمار  
 في الاوسط للطبراني ومن حديث ابن عباس في الصحيحين له ومن حديث واظفة في الترمذي للصبغاني وفي  
 أسانيد هاشم والادعي أيضاً انه لم يرو عنه النعمان غير الشعبي وليس كما قال فقد رواه عن النعمان أيضاً  
 شيخه بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره وعبد الملك بن عمر عند أبي حنيفة وغيره وسما كان بن حبيب عند  
 الطبراني لكنه مشهور عن الشعبي ورواه عنه جمع من الكوفيين ورواه عنه من البصريين عبد الله  
 ابن عوف وقد ساق البخاري اسناده في البيوع ولم يسق لفظه وساقه أبو داود وسنن في ما فيه من فائدة ان  
 شاء الله تعالى **﴿قوله الحلال بين والحرام بين﴾** أي في عيهم ما وصفهما بادلتهما الظاهرة **﴿قوله وبينهما**  
**مشبهات﴾** فوون مقدمات بشديد العين المفتوحة وهي رواية مسلم أي شبهت بغيرهما لم يبين بحكمها على  
 التعيين وفي رواية الاصمعي مشبهات فوون مقدمات بناء مفتوحة وعين خفيفة مكسورة وهي رواية ابن  
 ماجه وهو لفظ ابن عوف والمعنى انها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين ورواه الدارقي عن أبي  
 نعم شيخ البخاري فيه بلفظ وبينهما مشاهبات **﴿قوله لا يعلم كثير من الناس﴾** أي لا يعلم حكمها وجاه  
 واضحا في رواية الترمذي بلفظ لا يدري كثير من الناس أن الحلال هي أم من الحرام ومفهوم قوله كثيران  
 معرفة حكمها يمكن لكن القليل من الناس وهم المتهملون فالشبهات هي هذا حتى غيرهم وقد تقع لهم حيث  
 لا تظهر لهم ثم جمع أحد الدالين **﴿قوله نحن اتق المشبهات﴾** أي حذر منها والاختلاف في لفظها بين ال رواية  
 فقير اتق قلها لكن عند مسلم والاسعيلي المشبهات بالجمع شبهة **﴿قوله استبرأ﴾** بالهمز وزن استعمل  
 من البراءة أي برأدينه من النقص وعرضه من الطعن فيه لأن من لم يعرف باحتجاب المشبهات لم يسلم بقول  
 من يظن فيه وفيه دليل على ان من لم يتوق المشبهات في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه وفي هذا  
 إشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة **﴿قوله ومن وقع في المشبهات﴾** فيها أيضاً ما تقدم  
 من اختلاف الرواة واختلاف في حكم المشبهات فقيل التعريم وهو مردود وقيل التكرامة فقيل الوقوف وهو  
 كالتحلف فيما قبل الشروع وحاصل ما فسر به العلماء المشبهات أربعة أشياء أحد ما عارض الالة كما تقدم

**﴿باب فضل من استبرأ لدينه﴾** حديثنا أبو نعم  
 حديثنا زكريا عن عامر قال  
 سمعت النعمان بن بشير  
 يقول سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 الحلال بين والحرام بين  
 وبينهما مشبهات لا يعلمها  
 كثير من الناس فمن اتقى  
 المشبهات استبرأ لدينه  
 وعرضه ومن وقع في المشبهات

فإنها اختلاف العلماء هو من مترعة من الأولى ثالثها أن المراد بها معنى المكروه لا يمتد به جابا الفعل  
والترك رابعها أن المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يجعله على منسوى الطرفين من كل وجه بل  
يكن حله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون منسوى الطرفين باعتبار ذاته واجمع الفعل أو الترك  
باعتبار ما خارج ونقل ابن المنير في مناقب شيخه القباوى عنه أنه كان يقول المكروه عقبة بين  
المكروه والحرام فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر  
منه تطرق إلى المكروه وهو منزع حسن ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكره مسلم أسندها ولم يسق  
لفظها فيها من الزيادة أجمعوا بينهم وبين الحرام ستره من الحلال من فعل ذلك استبرا لعرضه ودينه ومن  
أرفعه كان كسب الممنوع إلى جنب الحلى يوشك أن يقع فيه والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يؤلف فيه  
مطلقا إلى مكروه أو محرم ينبغي احتياجه كالاحتياط من سلامة الطيبات فإنه يجوز أن كثرة الاكتساب  
الموقع في أخذ ما لا يستحق أو يقضى إلى بطل النفس وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية وهذا  
معلوم بالعادة مشاهد بالبيان والذي يظهر من وجه الأول على ما سأذكره ولا يبدان يكون كل من  
إلا وجه مراد أو يختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في  
الاستيكان من المباح أو المكروه كما تقره قبل ودونه تقع له المشبهة في جميع ماذ كرمسبب اختلاف  
الأموال ولا يخفى أن المستكثر من المكروه وتصرفه براه على ارتكاب المنهي في الجملة أو يجعله اعتياده  
ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم إذا كان من جنسه أو يكون ذلك تشبيهه فيه وهو أن  
من أعطى ما خشي عنه بصير مظل القلب لفقده فور وقوعه في الحرام ولو لم يختر الوقوع فيه وقع  
هذا المصنف في البيع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث فن ترك ما شبهه عليه من الأثم  
كان لما استبان أنه ترك ومن اجتأ على ما شابه فيه من الأثم أو شئنا أن نوقع ما استبان وهذا راجع إلى وجه  
الأول كما عرفت إليه (تنبيه) استدلل به ابن المنير على جواز قضاء المجهل بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي الاستدلال بذلك نظر إلا أن أرواده أنه يحمل في حق بعض دون بعض أو أرواده على منكري القياس  
فصير بل ما قال والله أعلم (قوله كراع برى) هكذا في جميع نسخ البخارى محدوف جواب الشرط أن  
أعريت من شرطية وقد ثبت المحدث في رواية الداريمى عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه فقال ومن وقع في  
الشبهات رفع في الحرام كالراعى برى ويمكن إعراب من في سياقي البخارى موصولة فلا يكون فيه حذف إذ  
التقدير والذي وقع في الشبهات مثل كراع برى والأول أولى لثبوت المحدث في صحيح مسلم وغيره من طريق  
ذكره إلى آخره منها المؤلف وعلى هذا قوله كراع برى جلة مستأنفة وردت على سبيل التيسير للتنبيه  
بالشاهد على الغائب والحلى الحلى أطلق المصدر على اسم المفعول وفي اختصاص التيسير بذلك نكتة وهي  
أن ما أول العرب كفى يحتمل أراعى مواشيهم أما كن مختصة بتوعدون من برى فيها بغير أنهم بالعقوبة  
الشديدة فقل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة والمراد بضابط الملك  
يعد منه ذلك الحلى خشية أن يقع مواشيهم في شيء منه فعده أسلم له ولواستدخذه وغير الخائف المراقب  
يقرب منه ويرى من جوانبه فلا يبا من أن تغرد الفأدة فقع فيه بغير اختياره أو يحمل المكان الذي هو فيه  
ويقع الخصب في الحلى فلا علم نفسه أن وقع فيه والله سبحانه وتعالى هو الملك حقا وجاهد هارمه (تنبيه)  
أدعى بعضهم أن التيسير من كلام الشعبي وأنه مدرج في الحديث حتى ذلك أبو عمرو والذى أولم على  
دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عوف عن الشعبي قال ابن عوف في آخر  
الحديث لا أدري المثل من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول الشعبي قلت ترد ابن عوف في رفعه  
لا يستلزم كونه مدرجاً لأن الأثبات قد جزموا بإضافته ورفع فلا يقدح شئ بعضهم فيه وكذلك سقوط  
المثل من رواية بعض الرواة كما في فروة عن الشعبي لا يقدح في ثبوتهم حفاظاً ولعل هذا هو البرقى  
حذف البخارى قوله رفع في الحرام بصير ما قبل المثل من طلبه فيسلم من دعوى الإدراج وما يقوى

كراع برى حصول الحلى  
يوشك أن يوقعه الألوان  
لكل ملان حلى

عدم الادراج رواية ابن حبان الماضية وكذا ثبت المثل من رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا  
 (قوله الا ان حى الله في أرضه محارمه) سقط في أرضه من رواية المسندين وثبت الوافي قوله الا ان حى  
 الله في رواية غير ابن ذر والمراد بالمحارم فعل المنهي التحريم أو ترك الأمر الواجب ولهذا وقع في رواية أبي  
 فروة التعبير بالمعصية بدل المحارم وقوله الا للتنبيه على صحة ما بعده من اعادتها ونكر برها دليل على عظم  
 شأن مدلولها (قوله مضغعة) أى قدر ما يعض وعبر بها عن مقدار القلب في الرقبة وسمى القلب قلبا  
 لتقلبه في الأمور وأولاه خالص ما في البدن وخالص كل شئ قلبه أولانه وضع في الجسد مقبولا وقوله اذا صلت  
 واذا قسدت هو يقض عنه ما وقضه في المضارع وحكى الفراء الضم في ما مضى صلح وهو يضم وقاذا اذا صار له  
 الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه والتعبير بالذات في الوقوع غالباً وقد تأتي بمعنى ان كلنا وخص القلب  
 بذلك لانه أمير البدن وبصلاح الأمير تصح الرعية وفسادها فساد وقبه تنبيه على تعظيم قدر القلب والحث  
 على صلاحه والاشارة الى ان الطبيب الكسب أترافيه والمراد المتعلق به من التفهم الذي ركبته الله فيه  
 وبسبب له على أن العقل في القلب ومنه قوله تعالى فتكون لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى ان في ذلك  
 لذكر لمن كان له قلب قال المفسرون أى عقل وعبر عنه بالقلب لانه محل استقراره (قائده) لم تقع  
 هذه الزيادة التي أولها الاوان في الجسد مضغعة الا في رواية الشعي ولا هي في كتاب الروايات من الشعي انما  
 تفرد بها في الصحيحين ذكر به المذكر وعنه وتابعه بما عهدت اجد ومغيرة وغيره عند الطبراني وغيره في بعض  
 رواياته من الصلاح والفساد بالجملة والسقم ومناسبتهم لما قبلها بالنظر الى أن الأصل في الانقاص والوقوع هو  
 ما كان بالقلب لانه محال البدن وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعدوه رابع أو بعه تدور عليها الاحكام كما  
 نقل عن أبي داود وفيه البيتان المشهوران وهما

عملة الدين عندنا كمثل \* مسندت من قول خير البرية

أترك المشيمات وأزهد ودع ما \* ليس يعنىل واجمل بنية

والمراد من أن أزيد أو عد ما نيتكم عنه فاجنبوه الحديث يدل أنه قد بقي أيدي الناس وجهه بعضهم  
 ثلث ثلاثه حديث الثاني وأشار ابن العربي الى أنه يمكن أن ينزع عنه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه  
 اشغل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الاحكام بالقلب فن شاعى ان وجميع الاحكام  
 اليه والله المستعان (قوله باب أداء الخمس من الاعيان) هو ضم الخاء المحمصة وهو المراد بقوله تعالى  
 واحملوا ان ما عتق من شئ فان الله خمس الآتية وقيل انه روى هنا يفتح الخاء والمراد قوله هذا الاسلام الخمس  
 المذكورة في حديث بنى الاسلام على خمس وفيه دلالة على لزوم ذكرها ولا نغف عنه من القواعد قد تقدم ولم  
 يرد هنا الا ذكر خمس الفسحة فحين ان يكون المراد افرادها بالذکر وسند ذكر وجه كونه من الاعتان قريباً  
 (قوله عن أبي جرة) هو بالجيم والراء كما تقدم واصله نصير من عمران بن قريح بن مخلد الضبي بضم الصاد  
 المحمصة وقع الموعدة من بنى ضبيعة بضم أوله مصفراً وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الراسخون وفي بكر بن  
 واثل يظن يقال لهم بنو ضبيعة أيضاً وقد وهم من نسب أبا جرة إليهم من شراح البهيم فقد روى الطبراني  
 وابن مند في رجعة فوح بن مخلد جد أبي جرة انه قد علم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من أنت قال  
 من ضبيعة رجعة فقال خير ببيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم (قوله كنت أقعد مع ابن عباس)  
 بين المصنف في العلم من رواية غندل عن شعبة السببي في كرام ابن عباس له واقعة كنت أترجم بين ابن  
 عباس وبين الناس قال ابن الصلاح أصل الترجمة التعبير عن لغة بلفظه وهو عندى هنا أهم من ذلك وانه كان  
 يبلغ كلام ابن عباس الى من شئ عليه ويبلغه كلامهم اما لزحام أو لقصور فهم قلت الثاني أظهر لانه كان  
 جالساً معه على سريره فلا فرق في الزحام بينهما الا أن يجعل على ابن عباس كان في مصدر السرور كان  
 أبو جرة في طريقه الذي يلى من يترجم عنهم وقيل ان أبا جرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس  
 بها قال القرطبي فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتفى في الترجمة بواحد قلت وقد يرب عليه البخاري في

الا ان حى الله في أرضه  
 محارمه الاوان في الجسد  
 مضغعة اذا صلت صلح  
 الجسد كله واذا قسدت فسدت  
 الجسد كله الاوهى القلب  
 (باب) أداء الخمس من  
 الاعيان \* حدثنا على  
 ابن الجعد قال أخبرنا شعبة  
 عن أبي جرة قال كنت  
 أقعد مع ابن عباس يجلسني  
 على سريره فقال أقسم  
 عندى حتى أحصل لك  
 سهمان مالى فأقت معه  
 شهرين

وأخر كتاب الأحكام كإسباني واستنطه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم بقوله حتى يجعل لك سهما من ماني وقبه نظرا لاحتقال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الرضا التي رآها في العمرة قبل الحج كإسباني عند المصنف صرحا في الحج وقال غيره هو ما في في اتخاذ الحديث المستطى (قوله ثم قال ان وفد عبد القيس) بين مسلم من طريق عنده عن شعبة السبني في حديث ابن عباس لابي جرة بهذا الحديث فقال بعد قول ابن عباس فأنشأه امرأته أنسأه عن نيسد الجرف قيس منه فقلت يا ابن عباس اني أتيتك من خضراء نيسد أحلوا فأشرب منه فقروا بطي قال لا تشرب منه وان كان أحلى من العسل وللمصنف في أوامر المغازي من طريق قره عن أبي جرة قال قلت لابن عباس اني جرة أتيتك فأنشأه بحلوانا أكثر منه فقلت القوم فأطلت الجلولس خشيت ان أقتفع فقال قدم وفد عبد القيس فلما كان أبو جرة من عبد القيس وكان يجدهم يشغل على المناس عن الانباضي الجرار ناسب ان يذكر له وفي هذا دليل على ان ابن عباس لم يلقه نفع من الجرار وهو ثابت من حديث يزيد بن الحبيب هند مسلم وغيره قال القرطبي فيه دليل على ان القيس ان يذكر الدليل مستغنيا به عن التنصيص على جواب القيس اذا كان السائل بصيرا بوضع الجلة (قوله لما أنشأ النبي صلى الله عليه وسلم قال من القوم أومن الوفد) الشك من أعدل وأما أبو جرة لومون ودونوا طئنه شعبة قاله في رواية قره وغيره فغير شك وأغرب الكرماني فقال الشك من ابن عباس قال النوري الوفد الجماعة المختارة للتقدم في بني العظاما واحدهم وفد قال ووفد عبد القيس المذكورون كانوا أربعة عشر كما كبيرها الأشيخ ذكره صاحب التعبير في شرح مسلم وسمى منهم المنذر ابن عازم وهو الأشيخ المذكور ومنه قنن حيان وعز بن مالك وعمر بن مرحوم والحرث بن شبيب وهبيدة ابن همام والحرث بن حنيد بن حنيد بن حنيد وهو نصاد مضمومة وهاه مهملتين قال ولم تغرب بعد طول التبع على أسماء السابقين (قلت) \* قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جرة وفي سني أبي داود قيس ابن النعمان العبدى ذكره الخطيب أيضا في المبهما وفي مسند البزار ونار جرجان أبي خيفة الجهمي فتم وقوع ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن بسبعة وفي مسند أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى وفي المعرفة لابن نعيم جورة العبدى وفي الأدب البصري الرابع من عصر العبدى هؤلاء الستة الباقون من العدد وما ذكر من ابن الوفد كانوا أربعة عشر كما لم يذكره في المعرفة لابن نعيم من طريق هو في العصر وهو بين وضاد مهملتين مفتوحين نسبة الى عصر بن من عبد القيس بن جده لاسمه مزينة قال في تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلت أسماءه قال لهم سيطع لكم من هذا الوجه وكتبهم خبر أهل المشرق فقام عمر فلي ثلاثة عشر كما في حرق وقرى وقال من القوم قالو وفد عبد القيس فيمكن أن يكون أحد المذكورين كان فغيرا كتب أمر تدافا وأما رواة الدولا في غيره من طريق أبي خيرة بفتح الخاء المجهمة وتسكون المثناة الصائفة وبعد الراءه الصباحي وهو ضم الصاد المهملة بعد هاء واحدة خفيفة وبعد الألف هاء مهملة نسبة الى الصباح بن من عبد القيس قال كتب في الوفد الذين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عبد القيس وكنا وبعين جلاذنا عن الدباء والتبر الحديث فيمكن أن يجمع بينهما وبين رواية الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رؤس الوفد ولهذا كانوا كبارا وكان الباقون أتباعا وقد وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميتهم هاتمهم أخو الزارع واهمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البصري في مجده ومنهم مشهرج السعدي روى حديثه ابن السكن وانه قدم مع وفد عبد القيس ومنهم جابر بن الحرث وخزيمة بن عدي بن عمرو وهما من ذرية جارة أوله جيم ابن جارة كرمهم ابن شاهين في مجده ومنهم نوح ابن مخلد أدى جرة وكذا أبو خيرة الصباحي كما تقدم وأما ما طلت في هذا الفصل بقول صاحب التعبير انه لم يظهر بعد طول التبع إلا أعاد كرمهم قال ابن أبي جرة في قوله من القوم دليل على استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف في منزل عزلة (قوله قالوا ببيعة) فيه التعبير عن البعض بالكل لأنهم بعض بيعة وهذا من بعض الروايات فافان هند المصنف في الصلاة من طريق عباد بن عباد عن أبي جرة فقالوا أنا هذا الحلى من

ثم قال ان وفد عبد القيس  
لما أنشأ النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من القوم أومن  
الوفد قالوا ببيعة قال

قوله وعز بندة في نسخة  
اه مصححه  
قوله عقبة بن جرة وفي  
نسخة عطية بن جرة  
فليحروا اه مصححه

رببعة قال ابن الصلاح الحلي منصوب على الاختصاص والمعنى انا هذا الحلي حتى من رببعة قال والحلي هو اسم لمنزل القليلة ثم سميت القليلة به لان بعضهم يحبا بعض (( قوله مر حيا )) هو منصوب بفعل مضمر أى صادقت وحبابهم الرأى سعة والرحب بالفتح الشئ الواسع وقد يزيدون معها أهلا أى وجدت أهلا فاستأنس وأفاد العسكري ان أول من قال مر حيا سيف بن ذى رزن وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم وقد تكرر ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم حبان أم هانئ وفي قصة عكرمة بن أبي جهل مر حيا بالراكب المهاجر وفي قصة فاطمة مر حيا بنتي وكلها صحيحة وأخرج الترمذي عن حديث عاصم بن بشر الحارثي عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما دخل فسلم عليه مر حيا وعلينا السلام (( قوله غير خزايا )) بنسب غير على الحال وروى بالكسرة على الصفة والمجر وفلا لا ربه قاله النووي ويؤيده رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جرة مر حيا بالوفد الذين جاؤا غير خزايا ولا ندى وخزنا ياجمع خزايا وهو الذي أصابه غيرى والمعنى انهم أعلوا أطوا من غير حوب وأوسى بخزيم وبفضهم (( قوله ولا ندى )) قال الخطابي كان أصله ناد من جمع نادى لان ندى انما هو جمع ندى أى المتادم في اللهو وقال الشاعر \* فان كنت ندامتي فبالا كبراسقى \* لكنه هنا خرج على الانباع كما قالوا العشايا والغدا وغدا جمعها الغداوات لكنه اتسم انتهى وقد حكى الفزاز والجوهري وغيرهما من أهل القصة انه يقال نادم وندامين في التدامة بمعنى ضل هذا فهو على الأصل ولا اتباع فيه والله أعلم وفي رواية الترمذي من طريق ربيعة قال مر حيا بالوفد ليس الخزايا ولا النادمين وهي لغيري من طريق شعبة أيضا قال ابن أبي جرة بشرهم بالخبر عاجلا رجلا لان التدامة انما تكون في العاقبة فاذا انتفتت ثبت شد ها وفيه دليل على جواز التنازع على الانسان في جهة اذا ما عليه الفتنة (( قوله فقالوا يا رسول الله )) فيه دليل على انهم كانوا اثنين المقاتلة مسلمين وكذا في قولهم كفار مضمر وفي قولهم الله ورسوله أعلم (( قوله الا في الشهر الحرام )) ولا يصح في ذكره الا في شهر الحرام وهي من اضافة الشئ الى نفسه كسجد الجامع ونساء المؤمنات والمراد بالشهر الحرام المجلس فيقبل الاربعه الحرم ويؤيده رواية قرة عند المؤلف في المغازي بلغظا الا في اشهر الحرم ورواية حادين زيد عند صفى المناقب بلغظا الا في كل شهر حرام وقيل الامام عهده و اراد شهر رجب وفي رواية للبيهقي التصريح به وكانت مضمر تبالغ في تعظيم شهر رجب قل هذا اضعف المذهب في حديث أبي بكر عبيد قال رجب مضمر كما سبى والظاهر انهم كانوا يحضونه بجزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الاشهر الثلاثة الاخرى الا انهم ربما ائتمروا بخلافه وفيه دليل على تقدم اسلام عبيد القيس على قبائل مصر الذين كانوا بينهم وبين المدينة وكانت محاسن عبيد القيس باليمن ومالوا اليها من اطراف العراق ولهذا قالوا لا تكفى ورواية شعبة هذا المؤلف في العلم وانا تأنيك من شعبة بعيدة قال ابن قتيبة الشقة البقر وقال الزجاج هي الغاية التي قصد ويدل على سيقهم الى الاسلام ايضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة ايضا عن ابن عباس قال ان أول جمعة جئت بمسجد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبيد القيس بجوانى من اليمن وجوانى بضم الجيم بهد الاثني عشرة مفتوحة وهي قرية شهيرة لهم واما جموعهم و قد هم المذهب فدل على انهم سبقوا جميع القرى الى الاسلام (( قوله بأمر فصل )) بالتأنيب فيهما بالا لاضافة الامر وحدا الامر أى من تأنيب بواسطة افعالهم ولهذا قال الراوى امرهم وقد واية الفصل بمعنى الفاصل كالمعدل بمعنى العدل أى يفصل بين الحق والباطل أو بمعنى الفصل أى المدين المشكوف حكمه الطيب وقال الخطابي الفصل المدين وقيل الحكم (( قوله غنبره )) بالرفع على الصنفه لاهم وكذا قوله ويندخل و يروى بالجرم فيهما على انه جواب الامر وسقط الواو من ويندخل في بعض الروايات فرفع غنبر ويحزم فندخل قال ابن أبي جرة فيه دليل على ابداء العذر عند العجز عن توفيق الحق واجبا أو مندوبا روى انه يسد بالسؤال عن الالهم وعلى الاعمال الصالحة تدخل الجنة اذا قبلت وقبولها

مر حيا بقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندى فقالوا يا رسول الله اننا نستطيع أن تأنيك الا في الشهر الحرام وبيننا وبين هذا الحلي من كفار مضمر قرنا بأمر فصل فخصم به من وراءنا ونستدل به بالجنة وسألوه عن الاثرية

يقع رجة الله كما تقدم (قوله فأمرهم بأربع) أي خصال أو أجل لقولهم حدثنا يجمل من الأمر  
 وفي رواية قرة عند المؤلف في المغازي قال الفرطني قيل إن أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة وأما  
 ذكر الشهادتين تركهما كما جاء في قوله تعالى وأعلوا أصواتهم من شئ فإن الله سمعهم والى هذا الظاهر  
 فقال عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصوباً بفرض جعلوا ساقية له وطرحوا ما بعده وهذا يمكن الفرض  
 في الإيراد ذكر الشهادتين لأن القوم كانوا مؤمنين بقرين بكلمة الشهادة ولكن ربما كانوا يظنون أن  
 الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام قال فلهذا لم يرد الشهادتين في الأمرين قيل  
 ولا يرد على هذا إلا بيان بحرف العطف فيحتاج إلى تقدير وقال القاضي أبو بكر بن العربي لو لا وجود  
 حرف العطف لقلنا إن ذكر الشهادتين وورد على سبيل التصدير لكان يمكن أن يقرأ قوله وإقام الصلاة  
 بالتخصيص فيكون صليفاً على قوله أمرهم بالإيمان والتقدير أمرهم بالإيمان مصدر رابع وبشرطه من  
 الشهادتين وأمرهم بإقام الصلاة إلى آخره قال أبو زيد هذا حذف في رواية المصنف في الأدب من طريق  
 أبي النجاشي عن أبي جعفر رفته أربع وأربع أقيم الصلاة إلى آخره فإن قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من  
 أن أداء الخمس عن أبي جعفر يقتضي ادخاله مع باقي الخصال في تفسير الإيمان والتقرير المذکور بخلافه أجاب  
 أن يشهد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى وهو أنهم سألوا عن الأعمال التي بدخلون بها الجنة وأجابوا  
 ما شاء منها أداء الخمس والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا  
 التقرير فإن قيل فكيف قال في رواية حماد بن زيد عن أبي جعفر أمركم بأربع الإيمان بالله وشهادة أن لا  
 إلاة إلا الله وعدوا واحدة كذا المؤلف في المغازي وفي فرض الخمس وعقد يديه فدل على أن الشهادة إحدى  
 الأربع وأما ما وقع عنده في المرافعة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله وشهادة أن لا إلاة إلا الله فهو زيادة  
 شاذ لم يتابع عليها احتجاج من أهل أحد والمراد بقوله شهادة أن لا إلاة إلا الله أي وإن محمد رسول الله كما صرح  
 به في رواية حماد بن عباد بن عباد في أوائل المواقيت ولفظه أمركم بأربع وأنها كمن أربع الإيمان بالله ثم سرها  
 لهم شهادة أن لا إلاة إلا الله وأن محمد رسول الله الحديث والاختصار على شهادة أن لا إلاة إلا الله على إرادة  
 الشهادتين مما لا يكون أصوات علماء ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الإيمان وهذا أيضاً يدل على أنه  
 عند الشهادتين من الأربع لأنه أعاد الضمير في قوله ثم فسرها مؤشفاً يعود على الأربع ولو أراد تفسير  
 الإيمان لأعاد مصدر كراوى على هذا فيقال كيف قال أربع والمذکور أن خمس وقد أجاب عنه  
 القاضي عياض تبعه ابن بطال بأن الأربع ما عدا أداء الخمس قال كأنه أراد إعلامهم بهواعد الإيمان  
 وفرض الإيمان ثم أعلمهم بما يلزمهم إخراجها إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا يصعدون كفاً ومضروماً  
 بقصد كرهايتها إلا أنها مسمية عن الجهاد ولم يكن الجهاد آنذاك فرض عين قال وكذلك لم يذكر الحج  
 لأنه لم يكن فرض وقال غيره قوله وإن تطوا معطوف على قوله بأربع أي أمركم بأربع وإن تطوا  
 ويدل عليه الفقد عن سياق الأربع والإتيان بأن والفعل مع ترجمه الخطاب إليهم قال ابن التين لا يمتنع  
 الزيادة إذا حصل أن الواو بعد الأربع (قلت) ويدل على ذلك فقط رواية مسلم من حديث أبي سعيد  
 الخدري في هذه القصة أمركم بأربع أهدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا  
 رمة من أن تطوا والخمس من الفتناء وقال القاضي أبو بكر بن العربي يحتمل أن يقال إن هذه الصلاة  
 وافق كذا رواية أخرى في كتاب الله وتكون الزكاة أداء الخمس وأوله لم يرد أداء الخمس لأنه داخل في  
 عموم إتيان الزكاة والجامع بينهما أنها إخراج مال معين في حال دون حال وقال البيضاوي الظاهر أن الأمور  
 الخمسة المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها الثلاثة إلا أن هذا الرأي اختصاراً  
 أو نسباً كما سألنا وما ذكرناه الظاهر له من حيث ما ظهره والافاضة من السياق أن الشهادة أحد  
 الأربع لقوله وعقد واحدة وكان القاضي أراد أن يفهم الإشكال من كون الإيمان واحداً والوحد  
 بذكره أربعة وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار آخراته المفصلة أربع وهو في حديث واحد والمعنى أنه

فأمرهم بأربع

اسم جامع الاتصال الاربع التي ذكرها باهرهم بما تم تفسيرها فهو واحد بانوع متعدد بحسب وظائفه كما  
 أن المنهي عنه وهو الابتداء في أسرع اليه الاستكثار واحد بانوع متعدي بحسب أوجسته والحكمة  
 في الاجال بالعدد قول التفسير أن تشوف النفس الى التفصيل ثم تسكن اليه وأن يحصل حفظها للسامع  
 فاذن شيأ من تقاضيلها طلب نفسه بالعدد فاذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فاته بعض ما سمع  
 وماذا كره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحجج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعقد وقد  
 فتننا الدليل على قدم اسلامهم لكن جزم القاضي بأن قد فهمهم كان في سنة ثمان في قول فقه مكة تبع فيه  
 الواقدي وليس بجيد لأن فرض الحجج كان سنة ست على الاصح كما سنذكر كره في موضعه أن شاء الله تعالى  
 ولكن القاضي يختار أن فرض الحجج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور اهـ وقد احتج  
 الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحجج كان بعد الهجرة وإن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد ادعى  
 الحجج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يصح إلا في سنة عشر وأما قول من قال أنه ترك ذكر الحجج لكونه على  
 التراخي فليس بجيد لأن كونه على التراخي لا يمنع من الإصرار به وكذا قول من قال أنه ترك ذكره لأنهم لم يكن  
 لهم البه سبيل من أجل كثرة مضر ليس يستقيم لانه لا يابن من عدم الاستطاعة في الحال ترك الاخبار به  
 ليعمل به عند الامكان كافي الآية بل دعوى أنهم كانوا لا يسيرون اليهم الى الحجج ممنوعة لان الحجج بقى في الشهر  
 الحرم وقد ذكروا أنهم كانوا آمنون فيها لكن يمكن أن يقال إنه اغما أخبرهم ببعض الاواخر لكونهم  
 سألوه أن يخبرهم بما يخلون بفعله الحسنة فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقصد اعلامهم بجميع  
 الاحكام التي تجب عليهم فصار تركها كاد على ذلك اقتصاره في المناهي على الابتذاء في الاوعية مع  
 أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الابتذاء لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها وأما ما وقع في كتاب  
 الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي ظبابة الرقاشي عن أبي زيد الهريزي عن قرة في هذا الحديث  
 من زيادة ذكر الحجج وافظه ونصبوا البيت الحرام ولم تعرض لحد فحسى روايه شاذة وقد أخرجه الشيطان  
 ومن احتجرج عليهم ما قاله السائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق قرة لم يذكر أحد منهم الحجج وأبو ظبابة  
 تفرغ في نفسه في آخر أمره فدل هذا ما حدث في الخبر وهذا بالقسم له روايه أبي جرة وقد ورد ذكر الحجج أيضا  
 في مسند الإمام أحمد من روايه أبيان العطار عن قتادة عن سعد بن المسيب وعن عكرمة عن ابن عباس  
 في قصة وفد عبد القيس وعلى تقدير أن يكون ذكر الحجج فيه محفوفا في جميع الجواب عنه بن الجوابين  
 المتقدمين فيقال المراد بالاربع ماعدا الشهادتين وإداء الخمس والله أعلم (قوله ونهاهم عن أن يبع  
 الختم) الى آخره في جواب قوله وسألوه عن الامتية هو من إطلاق المصطلح وإرادة الحال أي تافى الختم  
 ونحوه وهو مراد بالمراد في رواية النسائي من طريق قرة فقالوا أنها كم عن أن يبع ما يتبع في الختم الحديث  
 والختم ففتح المهملة وسكون النون وقض المشناة من فوق هي الجرة كذا فيهم هالين عسرى في صحيح مسلم  
 وله عن أبي هريرة الختم الجرار والحضر وروى الحارثي في التريب عن عطاء أنها جارا كانت تعمل من طين  
 وتشرودم والدياء بضم المهملة وتشديد الواحدة والمدهور القرع قال النووي والمراد بالباس منه وحتى  
 الترافضة القصر والتعير بفتح النون وكسر القاف أصل التلفة ينقر فيخس منه وعاء والمرقت بالزاي  
 والقامع ما طلى بالزفت والمقير بالقياء واليا الأخيرة ما طلى بالقار ويقال له القير وهو زيت يعرق اذ يشق  
 تظلي به السفن وغيرها كطلى بالزفت قاله صاحب المحكم وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكر  
 قال أما الديانان أهل الطائفت كانوا يأخذون القرع فيضربون فيه الغنم ثم يدقونه حتى يمد لهم عوت  
 وأما القير فإن أهل الجاهلية كانوا ينقرون أصل الضلة ثم يبنون الرطب واليسر ثم يدقونه حتى يمد لهم عوت  
 وأما الختم فجرا وكانت تحمل النفاق والخمر وأما المرفق فهذه الاوعية التي فيها الزفت التي يرواها  
 حسن وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد ومعنى النهي عن الابتذاء في هذه

ونهاهم عن أربع أمورهم  
 بالاجماع بالله وحده قال  
 أتدرون ما الإيمان بالله  
 يحده قالوا الله ورسوله أعلم  
 قال شهادة أن لا اله الا الله  
 وأن محمدا رسول الله وقام  
 الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام  
 رمضان وإن تطوا من  
 الختم الخمس ونهاهم عن  
 أربع من الختم والدياء  
 والقير والمرفق وروى قال  
 المصنف وقال أحفظوهن



الاربعية مخصوصها لانه سمرع فيها الاسكافر عاشر بينهما من لا يشعر بذلك ثم ثبت ان الرخصة في الانتفاء في كل واحد من التمس عن شرب كل مسكر كاستباني في كتاب الاشربة ان شاء الله تعالى (قوله) واخبروا بهن من وراهم) ففهم من وهي موصولة ووراء كم يشغل من جاؤا من عندهم وهذا باعتبار المكان ويشمل من يحدث لهم من الاولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان فيحصل اعمالها في العتقين مع حقيقة ومجازا واستند منه المصنف الاعتقاد على اخبارنا لاجاد على ما سباني في بابه ان شاء الله تعالى (قوله باب ما جاء) أي باب بيان ما ورد دالا على أن الاعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة والمراد بالحسبة طلب الثواب ومحدث أبي مسعود على أن الاعمال بالنية والحسبة واقفا استدلل بحديث عمر على أن الاعمال بالنية ومحدث أبي مسعود على أن الاعمال بالحسبة وقوله ولكل امرئ ما نوى بحديث عمر على أن الاعمال بالنية وقوله أدخل قوله بالحسبة بين الجلتين للاشارة الى أن الثانية تفيد عملا لا تفيد الأولى (قوله فدخل فيه) فهو من قول المصنف وليس فيه ما ورد وقد أقصع ابن صاص كرفي وانه بذلك فقال قال أبو عبد الله يعني المصنف والفهم في نفسه يعود على الكلام المتقدم وتوجيه دخول النية في الايمان على طريقة المصنف ان الايمان حمل كاتقدم شرحه وأما الايمان بمعنى التصديق فلا يحتاج الى نية كسائر أعمال القلوب من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب اليه لانها مقبولة لله تعالى فلا يحتاج لنية فيها لان النية هنا هي العمل لله عن العمل لتقريبه يا موعظهم ارب الاعمال كالفرض عن النية وبغير العبادات عن العادة كالصوم عن الحجية (قوله والاشربة) أشار به الى خلاف من لم يشترط فيه النية كاتعمل عن الأرواحي وأبي حنيفة وغيرهما وبهمجهت انه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة الى عبادة كالمصلاة فيفوضوا بالنية فيه وسبيله وقد استلزم الحسبة فيه النية واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالادلة العينية المصرية قوله ان الثواب عليه فلابد من تصديقه عن غيره ليحصل الثواب الموعود وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها وأما الزكاة فاختلط باختلاف السلطان ولولم يشترطها المال لان السلطان قائم مقامه وأما الحج فاتفق على فرض من حج من غير دليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة وأما الصوم فأشار به الى خلاف من زعم ان صيام رمضان لا يحتاج الى نية لانه معتبر بنفسه كاتعمل عن زفر وقد علم المصنف الحج على الصوم بمساجد ورد عنده في حديث بنى الاسلام وقد تقدم (قوله والاحكام) أي العلامات التي تدخل فيها الاحتياج الى اتمامها كات فيشمل البيوع والائتمية والاقرار وغيرهما وكل صورة لم يشترط فيها النية فذلك لدليل خاص وقد كررنا المنترضا بطا لما يشترط فيه النية عملا لا يشترط فقال كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالتية مشترطة فيه وكل عمل ظهر فائدته عاجلة وتعاطفه الطبيعية قبل الشريعة بينهما فلا يشترط النية فيه الا لمن قصد به معنى آخر يترتب عليه الثواب قال واعلم ان اختلاف العلماء في بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال وأما ما كان من المعاني المحضة كالشوق والرجاء فهذا لا يحتاج الى اشتراط النية فيه لانه لا يمكن أن يقع الا من يوافق في فرضت النية مفقودة فيه استحالته حقيقة فالتية فيه شرط على ولذلك لا يشترط النية لقران من التسلسل وأما الأقوال فتحتاج الى النية في ثلاثة مواطن أحدهما التقرب الى الله فورا من الوفاء والثاني التيقن بين الالفاظ المحملة لتفسير المقصود والثالث قصد الانشاء ليرجع سبق اللسان (قوله وقال الله) قال الكرماني الظاهر أنها جارية على لفظ أي والحال قال والله قال ويحتمل أن تكون للمصاحبة أي مع أن الله قال (قوله هل في نية) تفسير منه قوله على شاكلته بخلاف أداة التفسير وتفسير النية كالتية مع الحسن البصري ومما يؤيد من قرأه المزي وقنادة أخرجه عبد بن جرد والطبري ههم وعن مجاهد قال الشاكلة الطريقة والنساجية وهذا قول الأكثر وقيل الدين وكلاهما متقاربة (قوله ولكن جهادونية) هو طرف من جد بل ان عباس أولا لهجرة بعد الفتح وقدمه المؤاخذ في الجهاد وغيره من طريق طائفة من سباني (قوله الاعمال بالنية) كذا ورد من رواية مالك بخلاف ما علم من أوله وقد روى مسلم عن الشعبي

واخبروا بهن من وراهم  
باب ما جاء ان الاعمال  
بالنية والحسبة ولكل  
امرئ ما نوى فدخل  
فيه الايمان والوضوء  
والصلاة والزكاة والحج  
والصوم والاحكام وقال  
الله تعالى قل كل يعمل على  
شاكلته على نية وشقة  
الرجل على أهله بحسبها  
صدقة وقال النبي صلى الله  
عليه وسلم ولكن جهاد  
ونية (حدثنا) عبد الله  
ابن مسعود قال أخبرنا مالك  
عن يحيى بن سعد عن محمد  
ابن ابراهيم عن علقمة بن  
وقاص عن عمران بن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال  
الاعمال بالنية ولكل  
امرئ ما نوى فمن كانت  
هجرة الى الله ورسوله  
فهي حرة الى الله ورسوله  
ومن كانت هجرة لندنيا  
بصيدها أو امرئ أن يتزوجها  
فهي حرة الى ما حارب اليه  
(حدثنا) هاجج بن  
منهال قال حدثنا شعبة قال  
أخبرني عدي بن ثابت قال

وهو عبد الله بن مسعود المذکور هنا باثباتها وتقدم الكلام على منك من هذا الحديث أول الكتاب (قوله  
عبد الله بن زيد) هو الخطمي، ففتح المجمة وسكون الطاء المهملة وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي  
أنصاري وسيناني ذكر أبي مسعود المذكور في باب من شهد بدرا من المغازي وبأبي الكلام على حديثه في  
كتاب التفتقات أن شاء الله تعالى والمقصود منه في هذا الباب قوله بتحسينها قال القرطبي أفاد منطوقه أن  
الإجر في الاتفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة وأفاد مقهوره أن من لم يقصد القرية  
لم يرجح لغيره تبرأ منته من الثقة الواجبة لأنها مقولة المعنى وأطلق الصدقة على الثقة مجازا والمراد بها  
الأجر والقرية الصارفة عن الحفصة الإجماع على جواز الثقة على الزوجة الهاشمية ابنتي سمرت عليها  
الصدقة (قوله أنك) الخطاب لـه والمراد هو ومن يصح منه الاتفاق (قوله وجه الله) أي ما عند  
الله من الثواب (قوله ألا جرت) يحتاج إلى تقدير لأن الفعل لا يقع إلا شاء (قوله حتى) هي طائفة  
وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والمعاد محذوف (قوله في أم أهلك) ولأنك كنهين في أم أهلك  
وهي رواية الأكثر قال القاضي عباس هي أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جفنه على أنقواء وتصغيره  
على فويه قال وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد وأما عند الأضافة فلا إلا في لغة قليلة اه وهذا طرف  
من حديث سعد بن أبي وقاص في مرضه بمكة وعبادة النبي صلى الله عليه وسلم له وقوله أوصني بشرط مالي  
الحديث وسيناني في الكلام عليه في كتاب الوصايا بان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله بتبني أي قلب بها  
وجه الله واستد طمته الثوري أن الحظ إذا وافق الحق لا يدرح في ثوابه لأن وضع الملقمة في الزوجة يقع غالبا  
في حالة المداعبة واشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ومع ذلك إذا وجه القصد في تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب  
حصل له بفضل الله (قلت) وجاء ما هو أصح من هذا المراد من وضع الملقمة وهو ما أخرجه مسلم عن أبي  
زكريا كحديث سابقه في بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويؤجر قال نعم أرأيت لو  
وضعها في حرام الحديث كالأو إذا كان هذا المحل مع ما فيه من حظ النفس فما الظن بغيره مما لا حظ  
لنفس فيه قال وعني به بالمقمة معالجة هذه القصة لأنه إذا ثبت الإجر في المقمة واحدة لم يرد وجهه غير  
مضطرة فما الظن بمن أطعم لقما محتاج أو عمل من الطاعات ما مستحقه فوشقه عن المقمة الذي هو من  
الحقارة بل بالحق الأدنى اه وقام هذا أن يقال وإذا كان هذا في حق الزوجة مع مشاركة الزوج في الطعن  
بما يطعمه إلا أن ذلك يؤثر في حسن دينها وهو يتنفع منها بذلك أيضا فالأغلب أن الاتفاق على الزوجة يقع  
بداعية النفس بخلاف غيرها فإنه يحتاج إلى مجاهدتها والله أعلم (قوله باب قول النبي صلى الله عليه  
وسلم الدين النصيحة) هذا الحديث أوردته المصنف هنا ترجمة باب ولم يخرجها مستدافا في هذا الكتاب  
لكونه على غير شرطه وتبناه باراده على صلاحته في الجملة وما أوردته من الآية وحديث جرير بشكل على  
ما فيه من رقد آخره مسلم حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار قال قال سهل بن أبي صالح أن عمر حدثنا  
عن القصاص عن أبي ثعلبة بن جوث أن تسقط عن جرير جلاى فقد ثني به عن أبي ثعلبة قال فقال سمعته  
من الذي سمعته منه أي كان صدقاً بالشم وهو عطاء بن زيد عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الدين النصيحة قلنا لمن قال لله عز وجل الحديث ورواه مسلم أيضا من طريق جرير عن القصاص قال حدثنا  
سهيل عن عطاء بن زيد أنه سمعه وهو يحدث أباصالح فذكره ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن  
سهيل أن أباه حدث عن أبي هريرة يحدث أن الله يرضى لكم ثلاثا الحديث قال فقال عطاء بن زيد سمعت غيبا  
الداري يقول فذكر حديث النصيحة وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهو  
وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه قال البزار في تاريخه لا يصح إلا عن تميم ولله الاختلاف على  
سهيل لم يخرج جرحه في صحبه بل لم يخرج فيه بسهيل أصلا ولله حديث طرف دون هذه في القوة منها ما أخرجه  
أبو يعلى من حديث ابن عباس والبزار من حديث ابن عمر وقد يفتب جميع ذلك في تعليق التعليق (قوله  
الدين النصيحة) يحتمل أن يحتمل على المبالغة أي معظم الدين النصيحة كالمثل في حديث الحج عرفة

سمعت عبد الله بن زيد  
عن أبي مسعود عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال إذا  
أنفق الرجل على أهله  
يحتسبها فهو صدقة  
\* (حدثنا) \* الحكم بن  
نافع قال أخبرنا شعيب عن  
الزهرى قال حدثني طاهر  
ابن سعد عن سعد بن أبي  
وقاص أنه أخبره أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قال أنك إن أنفق نصفه  
تبني بها وجه الله ألا  
جرت عليها حتى ما تجود  
في أم أهلك \* (باب)  
قول النبي صلى الله عليه  
وسلم الدين النصيحة لله  
ولرسوله ولأئمة المسلمين  
وأئمتهم وقوله تعالى إذا  
نصحت الله ورسوله \* (حدثنا  
مسدد قال حدثنا يحيى  
عن اسمعيل قال حدثني  
قيس بن أبي حازم

ويحتمل أن يجعل على ظاهره لأن كل حمل لم يرد به عامه إلا خلاص فليس من الدين وقال المازري النصيحة  
 مشقة من نصحت العسل إذا صقيته يقال نصحت الشيء إذا خلص ونصح له القول إذا خلصه له أو مشقة من  
 النصيح وهي اشتباطة بالنصيحة زعم الأبره والمني أنه لم يثبت أصح كالم النصيحة ومنه التوبة التصحيح  
 كان التوبتين من الدين والتوبة تحيطة قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها جازة الحظ لا المنصوح له  
 وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا  
 الحديث من الأحاديث التي قبل فيها أنها أحد أرباع الدين ومن عدة فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسي وقال  
 النووي بل هو وحده محصل لغرض الدين كله لأنه مختصر في الأمور التي ذكرها فالنصيحة لله وسعة بما هو له  
 أهل والخضوع لظاهره وأباطنا والرغبة في محابه بفعل طاعته والرهبة من مساخطه بترك معصيته والجهاد  
 في رد المفسدين إليه وروي الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي غمامة صاحب على قال قال الحارثيون  
 لعيسى عليه السلام باروح الله من النصيحة لله الذي يقدم على الله على حق الناس والنصيحة لكاتب الله  
 تعلمه وتعليمه وأما سره في الثلاثة وتحرر في الكتابة وتفهم معانيه وحفظ حدوده والعمل بما فيه  
 وذب تحريف المبتليين عنه والنصيحة لرسوله عظيمة ونصره جبار وميثا وأجابه مستبعدة بتعلمها وتعليمها والافتداء  
 به في أوقافهم أحواله ومحبة أتباعه والنصيحة لأئمة المسلمين أعانهم على ما جالوا القيام به وتبليغهم عند  
 الغفلة وسدلتهم عند الهفوة وجمع الكلمة عليهم ورد القلوب النافرة إليهم ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن  
 الظلم بآتي هي أحسن ومن حجة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد وتقع النصيحة لهم يثملوهم ونشر مناتهم  
 وتحسين القلوب بهم والنصيحة أمامة المسلمين الشفقة عليهم والسعي فيما يعود دفعه عليهم وتعليمهم ما ينفعهم  
 وكلف وجوه الأذى عنهم وإن محب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه وفي الحديث فوأنه أخرى  
 منها أن الدين يطلق على العمل لكونه معنى النصيحة ذمنا وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الإيمان  
 \* ومتهاجرنا خبير البيان عن وقت الخطاب من قوله قلنا لمن \* ومنها رغبة السلف في طلب هوالا الاستناد  
 وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل (قوله من جرير بن عبد الله) هو البليق فخص البليق واليمين وقيل الراوي  
 عنه واسماعيل الراوي عن عيسى بن جليان أيضا ولكنهم يكتفون بأبي عبد الله وكلهم كوفيون (قوله يا بخت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم) قال القاضي عياض اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتهما وليد كرك الصوم وغيره  
 لم يتناول ذلك في السمع والطاعة \* قلت زيادة الجمع والطاعة وقت عند المصنف في السمع من طريق سفيان  
 عن اسماعيل المذكور وله في الأحكام لمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال يا بخت النبي صلى الله عليه وسلم  
 على السمع والطاعة فلتفتي فيما استطعت والتصحيح لكل مسلم ورواه ابن جابر من طريق أبي زهرة عن جرير بن  
 جرير عن عمه وزاد فيه فكان جريرا إذا اشترى شيئا أو باع يقول لصاحبه اعلم أن ما أخذنا منك أحب إلينا  
 مما أعطيناكم فاختار وروى الطبراني في ترجمته أن قلامه اشترى له فرسا بثلاثة فلما رآه جالسا صاحبه  
 فقال إن فرسا خير من ثلثائه فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة قال الخطابي كانت مباحة النبي صلى  
 الله عليه وسلم لا محابها بسبب ما يحتاج إليه من تجديد عهد أو توكيد أمر فلذلك اختلفت أنماطهم وقوله  
 فيما استطعت و بناء فسخ التاموضها وقبحه ما واضع المقصود بهذا التنبيه على أن الإلزام من الأمور  
 المباح عليها هو ما طاق كاهو المشتري في أصل التكليف وبشعر الأمر بقول ذلك اللفظ حال المباحة بالعمو  
 عن الهفوة وما يقع من خطا وسهو والله أعلم (قوله مع جرير بن عبد الله) المسموع من جرير حدث الله  
 والثناء عليه فالتقدير مع جرير بإذن الله والباقي شرح للكيفية (قوله يوفى من مائة المغيرة بن شعبة) كان  
 المغيرة والمبايعي الكوفي في خلافة معاوية وكانت وقته سنة خمسين من الهجرة واستأنب بعد موته ابنه عروة  
 وقيل استأنب جريرا والمذكور ولها خطبة الخطبة المذكورة حكى ذلك العلائي في أخبار زياد والوفاء بالفتح  
 الزائفة والسكنة السكنون وأما أمرهم بذلك مقصد ما تقوى الله لأن الغالب أن وفاة الأمر تؤدي إلى  
 الاضطراب والفتنة ولا سيما كان عليه أهل الكوفة آنذاك من مخالفة ولادة الأمور (قوله حتى يأتيكم

عن جرير بن عبد الله قال  
 يا بخت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم إقام الصلاة  
 وإيتاء الزكاة والنصح  
 لكل مسلم (حدثنا)  
 أبو النعمان قال حدثنا  
 أبو حنيفة عن جرير بن  
 عبد الله قال سمعت جرير  
 بن شعبة قال سمعت  
 الله وأتت عليه وقال  
 عليك بآباء الله وحده  
 لا شريك له والوفاء والسكنة  
 حتى يأتيكم

أمير) أي يدل الأمير الذي مات ومفهوم الغاية هنا وهو أن المأمور به ينتهي بحسب الأمير ليس من ادأبل  
يلزم ذلك بحسب الأمير بطريق الأولى وشرط اعتبار مفهوم الغاية أن لا يعارضه مفهوم الموافقة (قوله  
الآن) أراد به تقريب المدة تسهلاً عليهم وكان كذلك لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه  
على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها (قوله استغفوا الأميركم) أي اطلبوا العفو من  
الله كذا في معظم الروايات والعين المهمة وفي رواية ابن عباس كراستغفروا فبينهم من جهة زيادة ما هو  
رواية الإمام عيسى في الاستسراج (قوله فانه كان يحب العفو) فيه إشارة إلى أن الجزء يقع من جنس  
العفو (قوله قلت أياها) ترك أداة العطف أمالاً به دل من أنت أو استثناف (قوله والذهب)  
بالخفص عطف على الإسلام ويجوز نصبه عطفاً على مقدراً أي شرط على الإسلام والنصب فيه دليل على  
كمال شفقة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله على هذا) أي على ما ذكر (قوله ورب هذا المسجد)  
مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ويجوز أن يكون إشارة إلى جهة المسجد الحرام ويدل عليه رواية  
الطبراني بلفظ ورب الكعبة وذلك لتبيينه على شرف المقسم به ليكون أدعى للقبول (قوله لنا صبح)  
إشارة إلى أنه وفي جمعا يعطيه الرسول عليه السلام كلامه خالص عن الغرض (قوله وزل) مشعر بأنه تطيب  
على المنبر أو المراد قد لا تفي بمقابلة قوله فقام فحمد الله تعالى (قائدة) \* التقييد بالمسلم للأغلب والأ  
فالتصحيح للكفر معتبر بأن يدعى إلى الإسلام وشارع عليه بالصواب إذا استثنى واختلاف العلماء في البيع  
على بيعة ونحو ذلك فخرم أحمد أن ذلك يخص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث (قائدة أخرى) \* ختم  
البحاري كتاب الإيمان باب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل يقتضاه في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح وروى  
الشيخ ثم ختم بخطبة في المرتضوية لشرح حاله في نصيخته فأما بقوله فأما بآتيكم الآن إلى وجوب الفصل  
بإشتراع حتى يأتي من يفهمه إذا زال طائفة منصوصة وهم فقهاء أصحاب الحديث وقوله استغفوا الأميركم  
إلى طلب الدعاء له لعمله الفاضل ثم ختم بقوله استغفروا وروى في حديثه بكتاب العلم لتمامه عليه  
حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعليم والتعلم (خاتمة) \* اشغل كتاب الإيمان ومقدمته من بدو الوحي  
من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثاً بالماكر ومناهج بدو الوحي خمسة عشر وفي الإيمان ستة  
وستون المكر منها ثلاثة وثلاثون منها في المناجيات بصيغة المتأنيث أو التعليق لثلاث عشرة وروى في بدو الوحي  
ثمانية وفي الإيمان أربعة عشر ومن الموصول المكر وثمانية ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر  
ثلاثة وخمسة ذلك وهو ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير وقد وافقه مسلم في تحريمها الأسبعة  
وهي الشهيقي عن عبد الله بن عمرو في السلم والمهاجر والأحرج عن أبي هريرة في حب الرسول صلى الله عليه  
وسلم وابن أبي عمير عن ابن مسعود في الفرار من القتل وأنس عن عبادة في ليلة القدر وسعيد بن أبي  
هريرة في الدين يسر والاحنف عن أبي بكر في الغائل والمقتول وشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم  
بأنه وجب ما فيه من الموقوفات على العصابة والتائبين: ثلاثة عشر أنرا معلقة بغير أنرا بن الناطور وهو  
موصول وكذا خطبة بحر الرائي ختم بها كتاب الإيمان والله أعلم

أمير فأما بآتيكم الآن ثم  
قال استغفوا الأميركم فانه  
كان يحسب العفو ثم قال أما  
بعد فاني آتيت النبي صلى  
الله عليه وسلم قلت أياها  
على الإسلام فشرها في  
والصبح لكل مسلم فابيته  
على هذا ورب هذا  
المسجد فاني لنا صبح لكم ثم  
استغفروا وروى

\*(كتاب العلم)\*

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*  
((باب فضل العلم))

\*(قوله كتاب العلم)\*  
\*(بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل العلم)\*

هكذا في رواية الأصلية وكريمة وغيرهما وفي رواية أي ذكر تقدم البسطة وقد قدمنا في حقه ذلك في كتاب  
الإيمان وليس في رواية المستحلى لفظ باب ولا في رواية رفيقه لفظ كتاب العلم (قائدة) \* قال القاضي  
أبو بكر بن العربي بدو المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقة ذلك لاعتقاده أنه في نهاية الموضوع  
فلا يحتاج إلى تعريف أو لول النظر في حقائق الأشياء ليس من فن الكتاب وكل من القدرين ظاهر لأن  
البحاري لم يضع كتابه لحدود الحقائق ونصورها بل هو جار على أساليب العرب القديمة فانهم يبدؤون بفضيلة

المطوب المشوق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة وقد انكر ابن العربي في شرح الترمذي على من  
 تصدى لتعريف العلم وقال هو ايجز من ان يبين **«قلت»** وهذه طريفة القراني وشبهه الامام ان العلم  
 لا يحد لوضوحه او لعمقه **«قوله وقول الله عز وجل»** ضبطناه في الاصول بالرفع عطفا على كتاب اوعلى  
 الاستئناف **«قوله يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات»** قبل في تفسيره هارفع الله المؤمنين  
 العالم على المؤمنين غير العالم ورفعه الدرجات يدل على التفاضل اذ المراد به كثرة الثواب بها ترتفع الدرجات  
 ورفعهما مثل العنوين بقى الدنيا بهما منزلة وحسن الصيت والحسنة في الآخرة هاولوا في الجنة وفي صحيح  
 مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي وكان حامل عمر على مكة انه لقيه بسفحان فقال له من استخلفت فقال  
 اخي خلف بن ابي مولى لنا فقال عمر استخلفت مولى قال انه فارى لكتاب الله عالم بالقرآن فقال عمر اما  
 ان يبيحك فقال ان الله يرفع بهذا الكتاب اقواما ويضع به آخرين وعن زيد بن اسلم في قوله تعالى يرفع درجات  
 من نشاء قال بالعلم **«قوله وقوله عز وجل رب زدني علما»** واضح الدلالة في فضل العلم لان الله تعالى يباهي به  
 صلى الله عليه وسلم بطيب الازياد من شئ الا من العلم والمراد بالعلم الشرعي الذي يقيد معرفة ما يجب  
 على المكلف من امر دينه في عباداته ومعاملاته والعلم بالله وصفاته وما يجب له من القيام بأمره ونهيه من  
 التقاليد وملا ذلك على التفسير والحديث والفقه وقد ضرب هذا الجامع الصريح في كل من الاقوال الثلاثة  
 بنصيب فرقى الله عن مصنفه وأما ما على ما تصدينا له من توضيحه عنه وكرمه فان قيل لم يورد المصنف  
 في هذا الباب شيئا من الحديث فاجاب انه اما ان يكون لاكتن بالاثنتين الكريمتين واما بضم له ليلحق فيه  
 ما يأنس به في التيسر واما اورد فيه حديث ابن عمر الا في باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف  
 بعض الرواة وفيه نظر على ما سئله هناك ان شاء الله تعالى ونقل الكريماني عن بعض أهل الشام ان البخاري  
 يرب الاواب وترجم التراجم وكتب الاحاديث وروى بعض بعضها البقرة وعن بعض أهل العراق انه قد  
 بعد الترجمة عدم ايراد الحديث اشارة الى انه لم يثبت شيء عنده في شرطه **«قلت»** والذي يظهر لي ان هذا  
 محله حيث لا يورد فيه آية ولا أثر اما اذا اوردناه أو أثره اشارة منه الى ما ورد في تفسيره قال الآية وانه  
 لم يثبت فيه شيء على شرطه ومادلت عليه الآية كافي في الباب والى الاثر الوارد في ذلك بقوى به طريق  
 المرفوع وان لم يصل في القوة الى شرطه والاحاديث في فضل العلم كثيرة صحيح مسلم منها حديث أبي هريرة  
 رفته من القس طريقا يلقى فيه علما سهل الله طريقه الى الجنة ولم يخرج البخاري لانه اختلف في  
 الاصحس والرابع انه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة والله أعلم **«قوله باب من سئل علما وهو مشغل»**  
 بمحصله الآتيه على أدب العالم والمعلم أما العالم فلما تضمنه من ترك جواب السائل بل اذ به بالاعراض عنه أولا  
 حتى استوفى ما كان فيه ثم رجع الى جوابه فوفق به لانه من الاعراب وهم حقا وفيه العناية بجواب سؤال  
 السائل وللم يكن السؤال منعنا ولا الجواب وأما المعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم  
 وهو مشغل بغيره لان حق الاول مقدم ويؤخذ عنه أخذ الدرر وس على السبق وكذلك الفتاوى والحكومات  
 وشيوخها وفيه مراعاة العالم اذ لم يفهم ما يجب به حتى يرفع لقوله كيف اصاحم اربوب عليه ابن حبان  
 اباحة افعاء المسؤولين عن الاجابة على الفور ولكن سياق القصة يدل على ان ذلك ليس على الاطلاق وفيه  
 اشارة الى أن العلم سؤال وجواب ومن ثم قبل حسن السؤال نصف العلم وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالا  
 وأحد وغيرهما في الخطبة فقالوا لا تقطع الخطبة لسؤال سائل بل اذا فرغ بحجبه وفصل الجمهور ومن  
 يقع ذلك في اتياء واجباتها فيؤخر الجواب اذ في غير الواجبات فيجيب والاولى جندنا التمهيد فان كان  
 مما عتم به امر الدين ولا سيما ان اخص بالاسأل فيستجاب اجابته ثم يتم الخطبة وكذا بين الخطبة والصلاة  
 وان كان بخلاف ذلك فيؤخر وكذا فيقع في اتياء الواجب ما يقتضي تقديم الجواب لكن اذا اجاب استأنف  
 على الاصح ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك فان كان السؤال من الامور التي  
 ليست بمسئلة على الفور زهجه فيؤخر كفي هذا الحديث ولا سيما ان كان ترك السؤال عن ذلك أولى

وقول الله تعالى يرفع الله  
 الذين آمنوا منكم  
 والذين اوتوا العلم درجات  
 والله بما تعملون خبير وقوله  
 عز وجل رب زدني علما  
 باب من سئل علما وهو  
 مشغل في حديثه فأنه  
 الحديث ثم اجاب السائل  
 \* حديثنا محمد بن سنان  
 قال حدثنا

وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة قبل أن يخرج من الصلاة قال ابن السائل فاجابه أخرجه  
 وإن كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم اجابته كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهو يختبر رجل غريب لا بدوى دينه جاء يسأل عن دينه فترك خطبته وأتى بكرسى فجلس عليه  
 فجعل يخلعه ثم أتى خطبته فأمم آخرها وكما في حديث حمزة عند أحمد أن أعرابيا سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن الضرب وكما في الصحيحين في قصة سالم لما دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يجلس فقال له أصليت  
 ركعتين الحديث وسألتني في الجمعة وفي حديث أنس كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي صلى  
 الله عليه وسلم حتى رجعت بعض القوم ثم يدخل في الصلاة وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة  
 والصلاة (قوله فليج) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني من طلبة مالك وهو يروي عن  
 بعض الأئمة في حفظه ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام المأثورة عليه وأخرجه في المروءة  
 والآداب وما شاكلها طائفة من أفرادهم وهذا منها وإنما أوردناه هنا عن طريقه بوجوه سنن فقط ثم  
 أوردناه نالوا بواسطة محمد بن فليح وأبراهيم بن المنذر عن محمد بن إسماعيل في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان  
 فقط فأراد أن يبعد خاطر بقا أخرى ولا جمل ترويه أخرى بها بالرواية الأخرى وهلال بن علي يقال له هلال بن  
 أبي ميمون وهلال بن أبي هلال فقد بين ثلاثة وهو واحد وهو من صفراء التابعين وشيخه في هذا الحديث من  
 أو ساطهم (قوله يتحدث) هو خير المبتدأ وحذف مقوله الثاني دلالة السائق عليه والقوم الرجال وقد  
 يدل عليه النساء تبعه (قوله جاءه أعرابي) لم أقف على تسميته (قوله قضى) أي استمر بحدته كذا في رواية  
 المسقاة والحوثي زيادة هاء وليست في رواية البخاري وإن ثبت فاعلمني يتحدث القوم الحديث الذي كان  
 فيه وليس الضمير عائدا على الأعرابي (قوله فقال بعض القوم معهم ما قال) انما حصل لهم التردد في ذلك  
 لما ظهر من عدم الثقات النبي صلى الله عليه وسلم في السؤال وأصافته فهو ولكن كونه كان بكرة السؤال عن  
 هذه المسئلة بخصوصها وقد بين عدم المحصنات ترك الجواب في الأمرين المذكورين بل أحق كما تقدم  
 أن يكون أخرجه ليكمل الحديث الذي هو فيه أو أخرجه جوابه ليعلم به (قوله قال ابن أراء السائل) بالرفع  
 على الحكاية وأراء بالضم أي أظنه والشك في محمد بن فليح ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن  
 أبي شيبة عن يونس بن محمد بن فليح ونقطة ابن السائل ولم يشك (قوله إذا أورد) أي أسندوا أصله من  
 الوسادة وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تثنى تحته وسادة فقولهم سدا أي جعل له غبرا له وسادا  
 فتكون أي بمعنى اللام وأتى بما يدل على تضمن معنى أسندوا ولفظ محمد بن سنان في الرقاق إذا أسند وكذا  
 رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح ومناسبة هذا المثل لكتاب العلم أن استناد الأمر إلى غير أهله انما يكون  
 عند غلبة الجهل ورفع العلم وذلك من جهة الأشراف ومقتضاه العلم مادام قائما في الأمر فحقه وكان  
 المصنف أشار إلى أن العلم انما يؤخذ عن الأكابر لمجسما لروى عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال من أشرط الساعة إن يلقس العلم عند الأصغر وسيا أي شيعة الكلام على هذا الحديث  
 في الرقاق أن شاء الله تعالى (قوله باب من رفع صوته بالعلم حدثنا أبو النعمان) زاد النكشي في رواية كريمة  
 عنه عارم بن الفضل وعارم لقب واسمه محمد كما تقدم في المقدمة (قوله ما هنا) بفتح الهاء وحكى كسر هاء هو  
 غير منصرف عند الأكابر بل عليه والعبية ورواه الأصيلي معنى وفادكا لحظ فيه الوصف واستدل  
 المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله فنادى بأعلى صوته وانما يتعد الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة  
 إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك لا يخفى ذلك ما إذا كان في موعظه كما ثبت ذلك في حديث جابر كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلاصوته الحديث أخرجه مسلم ولا جد من حديث  
 النعمان في غناه وراحتي لو أن رجلا بالسوق لبعه واستبدله أيضا على مشروعية إعادة الحديث  
 ليفهم وسيا في الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء أن شاء الله تعالى قال ابن ربيعة في هذا القبول  
 ذكر من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب بأن يستغرق موعظه في حسن ترتيبه

فليج ح وحدثني إبراهيم بن  
 المنذر قال حدثنا محمد بن  
 فليح قال حدثني أبي قال  
 حدثني هلال بن علي عن  
 عطية بن ساه عن أبي هريرة  
 قال بلغ النبي صلى الله  
 عليه وسلم في مجلس  
 يحدث القوم جاءه أعرابي  
 فقال متى الساعة فقص  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يحدث فقال بعض  
 القوم سمع ما قال فكروا  
 على وقال بعضهم بل لم نسمع  
 حتى إذا قضى حديثه  
 قال ابن أراء السائل عن  
 الساعة قال ما أتيا رسول  
 الله قال فإذا ضيقت الأمانة  
 فانتظروا الساعة قال كيف  
 أضاعتها قال إذا ورسد  
 الأمر إلى غير أهله فانتظروا  
 الساعة (باب من رفع  
 صوته بالعلم) حدثنا أبو  
 النعمان قال حدثنا أبو  
 هريرة عن أبي هريرة عن  
 يونس بن مائة عن عبد  
 الله بن عمرو قال تخلف  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 في سفرة سافراها فأدركنا  
 وقد أرقعت الصلاة ونحن  
 تنسوا فجعلنا نمنع على  
 أوجلتنا نداء على صوته  
 ويل لا لعقاب من النار  
 مرتين أو ثلاثا

وكذلك فعل رحمه الله تعالى ((قوله باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأبنا)) قال ابن رشيد أشار بهذه  
الترجمة إلى أن بني كتابه على المسنديات لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم ((قلت)) ومراحله هذه  
الانقطاع بعني واحداً لا يوراد قول ابن عيينة دون غيره دال على انه مختاره ((قوله وقال الجدي)) في  
رواية كريمة والاصلي وقال لنا الجدي وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج فهو متصل وسقط من رواية  
كريمة قوله وأبنا ومن رواية الاصلي قوله وأخبرنا وثبت الجميع في رواية أبي نذر ((قوله وقال ابن مسعود))  
هذا التعليق طرف من الحديث المشهور وفي خلق الجنيين وقد وسله المصنف في كتاب القدر وبأبي الكلام  
عليه هناك أن شاء الله تعالى ((قوله وقال شقيق)) هو أبو وائل ((عن عبد الله)) هو ابن مسعود وبأبي  
موسى لا أنصاحي ذكره المصنف في كتاب الحنازير وبأبي أنصاحي حديث في كتاب الرقاق ومراحله  
من هذه أنما يليق أن الصابي قال تارة حدثنا وتارة سمعت قتل على أنهم يقرقروا بين الصبيخ وأما حديث  
ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد  
وأراد بذلك أنها التبيين على الضعفة وأن حكمها الوصل عند ثبوت اللقي وأشار على ما ذكره ابن رشيد  
إلى أن رواية أبي هريرة في رواية النبي صلى الله عليه وسلم أغماها عن ربه سواء صرح الصابي بذلك أم لا يدل على حديث ابن  
عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع من ربه ولكنه اختصاراً فقتل إلى التقدير ((قلت)) ويستفاد  
من الحكم بجهة ما كان ذلك سيده جهة الاحتجاج براسيل الصابي لأن الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم  
وبن زر به فيمكن بكلامه به مثالية الأسراج بر بل وهو مقبول قطعاً والواسطة بين الصابي وبين النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم مقبول أيضاً فهو محال في آخر وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها فإن بعض الصابي بما  
جملها عن بعض التابعين مثل كعب الأحبار ((تنبيه)) أو العلية المذكورة هنا هو إلى باهي المبدأ الأخيرة  
وأصحها فحينئذ يضم الراي ومن زعم أنه الراي إلى التفسير فقد دهم فإن الحديث المذكور مع ربه في رواية  
الراي دونه فإن قيل فمن أين يظهر مناسبة حديث ابن عمر لوجه ومحصل الترجمة النبوية بين صبيخ  
الاداء الصريحة وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ  
الحديث المذكور ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب  
يحدث في ما هن وفي رواية تافع هذا المذلف في التفسير آخر وفي رواية عبد الله بن دينار المذكور في رواية  
مالك شمس المصنف في باب الحياة في المذكور في ما هن وفي رواية في ما فقالوا أخبرنا ما قبل ذلك على أن القديت  
والاخبار والانباء هدم سواء وهذا الخلاف فيه عند أهل العلم بالنسبة إلى اللغة ومن أصرح الأدلة  
فيه قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها وقوله تعالى ولا ينشئك مثل خبر وأما النسبة إلى الاصطلاح ففيه  
الخلاف فمنهم من استمر على أصل اللغة وهذا رأي الزهري ومالك وابن عيينة ويحيى القطان وأكثر  
الجازين والكوفيين وعليه استمر عمل المخاربة ووجه ابن الحبيب في مختصره ونقل عن الحكم أنه  
مذهب الأئمة الأربعة ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه فقيده حيث يقرأ عليه  
وهو مذهب الصحيحين زاهري والشافعي وابن حبان وابن منده وغيرهم ومنهم من رأى التفرقة بين الصبيخ  
بحسب اقتراف العمل فيصون الحديث بما يلفظ به الشيخ والخبار بما يقرأ عليه وهذا مذاهب  
جميع والارزاق والشافعي وابن وهب وجوزر أهل المشرق ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر فن  
مع وحدهم من لفظ الشيخ أفرد فقال حدثني ومن معهم غيره جمع ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال  
أخبرني ومن معهم يقرأه غيره جمع وكذا خصصوا الأنباء بالاجزاء التي يشافها الشيخ من يجهز وكل هذا  
مستحسن وليس بواجب هدمهم وإنما أرادوا التمييز بين أحوال العمل وظن بعضهم أن ذلك على  
سبيل الوجوب بقدر كفوافي الاحتجاج به وعليه بما لا طائل تحته نحتاج المتأخرون إلى مراعاة  
الاصطلاح المذكور لئلا يختلط له ما صار حقيقة عرفية عندهم فن يجوزها احتياج إلى الاتيان بقريضة  
تدل على ما ردهوا إلا بالقيوم من اختلاف المسامع بالهجاز بعد تقرير الاصطلاح فيصير ما ردها من ألفاظ المتقدمين

((باب)) قول المحدث  
حدثنا وأخبرنا وأبنا  
وقال الجدي كان هند  
ابن عيينة حدثنا وأخبرنا  
وأبنا وسمعت واحدا  
وقال ابن مسعود حدثنا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو الصادق المصدوق  
وقال شقيق عن عبد الله  
سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم بكلمة وقال حديث  
حدثنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حديثين وقال  
أبو العلية عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم فيأمر به عن ربه عز  
وجل وقال أنس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ربه  
عن ربه عز وجل وقال أبو  
هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ربه عن ربه  
عز وجل حدثنا ثقاته  
قال حدثنا ابن عباس بن  
جعفر عن عبد الله بن  
دينار عن ابن عمر قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

على مجمل واحد بخلاف المتأخرين **﴿قوله ان من الشجر مجرة﴾** زاد في رواية مجاهد عند المصنف في باب الفهم في العلم قال سمعت ابن عمر قال المدينة فقال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بجمار فقال ان من الشجر وله عنه في البيوع كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل جارا **﴿قوله لا يسقط ورقها وأنها مثل المسلم﴾** كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم مثل واسكان المثناة وفي رواية الأصملي وكبره بفتح فاء وهما يعني قال الطبري مشه ومثله كلمة تسوية كما يقال شبيهه وشبهه بمعنى قال والمثل بالبحر بل أيضا ما ضرب من الأمثال انتهى ووجه الشبه بين التخلية والمسلم من جهة عدم سقوط الورق مارواه الحارث بن أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال ان مثل المؤمن كمثل شجرة لا تسقط لها أغلة أندرون ما هي قالوا قال هي التخلية لا تسقط لها أغلة ولا تسقط لمؤمن دعوة ووقع عند المصنف في الاطعمة من طريق الاعمش قال حدثني مجاهد عن ابن عمر قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ أتى بجمار فقال ان من الشجر لمباركته كبركة المسلم وهذا أهم من الذي قبله وبركة الفضل موجود في جميع أجزائها مستقر في جميع أحوالها فمن حين تطلع إلى أن يئس نزل كل أنفاس ثم بعد ذلك يتنفع بجميع أجزائها حتى التوى في حلق الدواب والليف في الجبال وغير ذلك مما لا يخفى وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الأحوال ونفعه مستقر وغيره حتى بعد موته ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يئس ورقها ولا ولا ولا كذا كذا كذا ثلاث مرات على طريق الاكتفاء فقيل في تفسيره ولا ينقطع عمرها ولا يئس ورقها ولا يئس نفعها ووقع في رواية مسلم ذكر التي مرة واحدة فظن إبراهيم بن سفيان الرازي عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله تؤتى أكفها فاستشكل وقال لعل الزائدة والله وتؤتى أكفها وليس كائن بل معمول التي محذوف في سبيل الاكتفاء كما يشاء وقوله تؤتى ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم ووقع عند الأصمعي بتقديم تؤتى أكفها كل حين على قوله لا يئس ورقها فسلم من الأشكال **﴿قوله فوقع الناس﴾** أي ذهبت أفكارهم في استحباب البداية بفعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وهو احوال التخلية يقال وقع المقارعة على الشجرة أنزل عليها **﴿قوله قال عبد الله﴾** هو ابن عمر الرازي **﴿قوله﴾** ووقع في نفسي **﴿بين أبو هريرة في محبة من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال قلنت أنت التخلية من أجل الجمار التي أتى به وفيه إشارة إلى أن المفضل بن نبي أن يتفطن لقرائن الأحوال الواقعة عند السؤال وإن المفضل ينبغي له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يحصل للمفضل باليدخل منه بل كالحق به كان أو وقع في نفس سامعه **﴿قوله فاستصيت﴾** زاد في رواية مجاهد في باب الفهم في العلم فأردت أن أقول هي التخلية فإذا أنا أحضر القوم وله في الاطعمة فإذا أنا طعنت عشرة أنا أحدثهم وفي رواية نافع وأيت أب بكر وعمر لا يشكمان ففكرت أن أنكهم فلما قلنا قلت لعمر يا ابتداء وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار عند المؤلف في باب الحياء في العلم قال عبد الله تحدثت أبي جعفر في نفسي فقال لأن تكون قلتي أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا إذا بن حبان في محبة أحبه قال جر الترم وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم امتحان العالم أذهان الطلبة عما يخفى مع رايانهم ان لم يفهموه وأما مارواه أبو داود ومن حديث معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الاغلوطين قال الا زاحي أحد رواه في صحاب المسائل ذلك مجمل على ما لا تنفع فيه وأما من حج على سبيل نعت المسؤل أو تقيمه وفيه الصريح على الفهم في العلم وقد تب عليه المؤلفات باب الفهم في العلم وفيه استحباب الحياء ما لم يبدأ في تقويت مصلحة ولهذا أتى عمر أن يكون ابنه لم يسكت وقد توب عليه المؤلف في العلم وفي الادب وفيه دليل على بركة التخلية وما تشره وقد توب عليه المصنف أيضا وفيه دليل على أن يسجد الجار جارا لئلا يظن كل ما حاز بيبعه ولهذا توب عليه المؤلف في البيوع واتبه ابن بطال لكونه من الجمع عليه وأوجب بأن ذلك لا يمنع من التنبه عليه لانه أورد عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى بيدو صلاحها فكأنه يقول لعل يتقبل لا يتقبل أن هذا من ذلك وليس كذلك وفيه دليل على**

ان من الشجر مجرة  
لا يسقط ورقها وأنها مثل  
المسلم لحدوثها في ما هي فوقع  
الناس في تبصر البوادي  
قال عبد الله ووقع في نفسي  
أنها التخلية فاستصيت ثم  
قالوا حدثنا ما هي يا رسول  
الله قال هي التخلية



جواز تحجير الثقل وقد ب عليه في الاطعمة الثلاث لظن أن ذلك من باب اشاعة المال وأورده في تفسير قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة إشارة منه إلى أن المراد بالشجرة الثقل وقد ورد في رواية الزبارة من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذه الآية فقال أندرون ما هي قال ابن عمر لم يخف على أنها الثقل فنعني أن أنكم ما كن سنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الثقل ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم أتى بالجار فشرع في أكله تأليفا للآية فالتأليف من الشجر شجرة إلى آخره ووقع عن ابن جبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبيد الله ابن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من يخبرني عن شجرة مثلها مثل المؤمن أصلها ثابت وقمرها في السماء فذكر الحديث وهو بزيادة الزبارة قال القرطبي فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت وأن ما صدر عنه من العلوم والخير قوت للأرواح مستطاب وأنه لا يزال مستورا بذنه وأنه ينفع بكل ما صدر عنه حيا وميتا انتهى وقال غيره والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله وروى الزبارة في ضمن طريق سفبان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن مثل الثقل ما أتاك منها ففعل هكذا وأورده مختصرا واستاده صحيح وقد أفصح بالتحصين وجز عبارة وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والثقل من جهة كون الثقل إذا قطر رأسه هامت أو لا نهال انقلع حتى تنلق أو لا نهال غرت إذا زحرفت أو لا نهال طهرت فمضى الادي أو لا نهال تشقى أو لا نهال تشرب من أعلاه فاكلها أو وجهه ضعيفه لأن جميع ذلك من المشابهات مشترك في الأدمين لا يخص بالمسلم وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت والله أعلم وفيه ضرب الامثال والاشياء لزيادة الافهام وتصوير المعاني الترمخ في الذهن ولتفيد الفكر في النظر في حكم الحادثة وفيه إشارة إلى أن تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه فإن المؤمن لا يماثل شيء من المجادات ولا يعادله وفيه توفير التكبير وتقديم المصغير أباه في القول وأنه لا يبادره عفاقه وأن ظن أنه الصواب وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هودونه لأن العلم مراهب والله يوتى فضله من بشاء واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة النساء على أعمال الخلق لا بدقحها إذا كان أصلها الله ذلك مستقادم على ما المذكور ووجهه على عمر وفي الحديث عنه ما طبعه الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده وتظهر فضيلة الولد في الفهم من صغيره وليناد من النبي صلى الله عليه وسلم حظوة ولعله كان يرجو أن يدعوله إذا كان بزيادة في الفهم وفيه الإشارة إلى حقايرة الدنيا في عين عمر لأنه قال فهم ابنه لمسته واحدة بحمر النعم معظم مقدارها وغلا غنها (فائدة) قال الزبارة وفي مسنده لم يرو هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا السياق إلا ابن عمر وحده ولما ذكره الترمذي قال وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك إلى حديث مختصر لابي هريرة أو رده عن جند في تفسيره لفظه مثل المؤمن مثل الثقل وعند الترمذي أيضا والنسائي وابن جبان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة قال هي الثقل تفرد بوجهه جابن سله وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة فاستفدنا من مجروح ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر وأبا هريرة وأنس بن مالك أن كان معهما مرويه من هذا الحديث في ذلك المجلس والله تعالى أعلم (وهو باب طرح الامام المسئلة) وأورده حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله وإنما أورده بإسناد آخر إيرادا لزيادة الفائدة دفع اعتراض من يدعي عليه التكرار بلا فائدة وأما دعوى الكرماني أنه لما طاعة منسجم مشايعه في تراجم مصنفاتهم وأن رواية قتبية هنا كانت في بيان معنى الحديث والاشعار وبزيادة طاعة كانت في بيان طرح الامام المسئلة فلا خلاف الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الامام فها غير مقبولة ولم يحد عن أحد من يعرف حال البخاري وسمة عمله وجوده تضرعه حتى أنه كان يهتلق للتراجم ولو كان كذلك لم يكن له من ب عليه وغيره وقد تروا النقل عن كثير من الأئمة أن من جهة ما ماز به كتاب البخاري دقة نظره

﴿باب﴾ طرح الامام

المسئلة على أصحابه ليعتبر

ما عندهم من العلم

حدثنا خالد بن مخلد

حدثنا سليمان حدثنا عبد

الله بن دينار عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال ان من الشجر

شجرة لا تسقط ورقها وانها

مثل المسلم حلو في ما هي

قال فوقع الناس في شجر

البواقي قال عبيد الله

فوقع في نفسي أنها الثقل

ثم قالوا حسدنا ما هي

يا رسول الله قال هي الثقل

﴿باب﴾ ما جاني العلم وقوله

تعالى وقل رب زدني علما

في تصريفه في تراجم آياته والذي ادعاه الكرم في مقتضى أنه لا ضرورة في ذلك لأنه مقلد نفسه لما يشاهده ورواه  
 ذلك أن كلاماً من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لاحد منهما من مصنف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الابواب  
 فضلا عن التدقيق في التراجم وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً ولم أجده سلفاً في ذلك والله  
 المستعان ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان بن بلال المدني الفقيه المشهور ولم أحده من روايته  
 الاخذ البخاري ولم يرق لاحد من استخراج عليه حتى أن أبا يعقوب أعاد في رده في المستخرج من طريق أبي بصير  
 عن البخاري نفسه وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو حنيفة في  
 صحيحه لكنه قال عن مالك بن دينار بن بلال فان كان محفوظاً فلما اذنيه شيخان وقد وقع التصريح بهما  
 عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عنده مسلم وغيره **«قوله باب القراءة والعرض على المحدث»** أعاد  
 فأبريقهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص لأن الطالب اذا قرأ كان أهم من العرض وغيره ولا يقع  
 العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أرفع خبره بحضرته فهو أخض  
 من القراءة وقوسه فيه بعضهم فاطلقه على ماذا أحضره لأصل شيخه فظفر فيه وعرف بهجته وأذن له أن  
 يرويه عنه من غير أن يحدته به أو يقرأ الطالب عليه والحق أن هذا يسمى عرض المذاهب لا بتقييد  
 لا الاطلاق وقد كان بعض السلف لا يحدون إلا بما سمعوه من ألقاظ المشايخ دون ما يقرأ أهلهم ولهذا ابواب  
 البخاري على جواز أو روافقه قول الحسن وهو البصري لا بأس بالقراءة على العالم ثم أسنده الله بعد أن  
 علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصلاً لهما ما رواه ابن السماع من العالم والقراءة عليه وقوله  
 جازز في رواية أبي ذر جاززة أي القراءة لأن السماع لا تراعى فيه **«قوله واجتمع بعضهم»** التجميع بذلك  
 هو الحديث شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقدسة ثم ظهر لي  
 خلافه وإن قال ذلك أبو سعيد الحداد أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن خزيمة قال سمعت محمد بن  
 اسمعيل البخاري يقول قال أبو سعيد الحداد عندني خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم  
 فقيل له فقال قصة فقام بن ثعلبة قال الله أمرك بهذا قال نعم انتهى وبأس في المتن الذي ساقه البخاري بعد  
 من حديث أنس في قصة فقامان فعلمنا أخرجه في ذلك وأما في ذلك من طريق أخرى ذكرها أحمد  
 وغيره من طريق ابن أبي عمير قال حدثني محمد بن الوليد بن زبيح عن كريب عن ابن عباس قال  
 بعث بنو سعد بن بكر فقام بن ثعلبة فذكر الحديث بطوله وفي أخره انهما قال لقومه عندما جمع انهم  
 ان الله قد بعث رسولاً وأنزل عليه كتاباً وقد جئكم من عنده بما أمركم به فلو كنتم منكم فلو كنتم منكم فلو كنتم منكم  
 من ذلك اليوم وفي حاضر من جل ولا امرأه الامسلة حتى قول البخاري فأما زهري أي قبله منه ولم يقصد  
 الإجازة المصطلحة بين أهل الحديث **«قوله واجتمع مالك باصناف»** قال الجوهري الصنف يعني بالفصح الكتاب  
 فارسي معرب والجمع مكاناً ومكولاً والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه اقراراً بالقرآن لأنه اذا قرئ عليه  
 يقال نعم ساعدت الشهادة عليه به وإن لم يتلفظ هو بنفسه فكذلك اذا قرئ على العالم فأقر به معصان  
 برؤيته وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن  
 وهب قال سمعت مالكا وسئل عن الكتب التي تقرأ عليه يقول الرجل حدثني قال نعم كذلك القرآن  
 ليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول أقرأني فلان وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف  
 قال سمعت مالكا سبع عشرة سنة فأقرأ به الموطأ على أحمد بن يونس عليه قال وسمعت يابراً أشد  
 الإباء على من يقول لا يجوز به إلا السماع من لفظ الشيخ ويقول كيف لا يجوز ذلك في الحديث ويجزئك  
 في القرآن والقرآن أعظم **«قوله»** وقد انعرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ وإنما كان  
 بقوله بعض المتشددين من أهل العراق فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال لا بدعون فطعمهم بأهل  
 الامران العرض مثل السماع وبالغ بعض المدنيين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا ان القراءة على الشيخ أرفع  
 من السماع من لفظه ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه وشبهه الخطيب بأسانيد صحيحة عن شعبه وابن أبي

**«باب القراءة والعرض على المحدث»** ورأى  
 الحسن والثوري ومالك  
 القراءة جاززة **«قوله»** أبو عبد  
 الله سمعت أبا حنيفة يذكر  
 عن سفيان الثوري ومالك  
 انهما كانا يريان  
 القراءة والسماع جاززا  
 حدثنا عبيد الله بن موسى  
 عن سفيان قال اذا قرأ  
 على المحدث فلا بأس أن  
 يقول حدثني وسمعت واجتمع  
 بعضهم في القراءة على  
 العالم يحدث ضمناً بن  
 ثعلبة أنه قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم أمرت أن  
 نصلي الصلوات قال نعم قال  
 فهذا قراءة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم أخبر ضمام  
 قومه بذلك فأجازه واجتمع  
 مالك بالصبغة يقرأ على  
 القوم فيكون أشهدنا  
 فلان ويقرأ ذلك قراءة  
 عليهم ويقرأ على المقرئ  
 فيقول البخاري أقرأني  
 فلان حدثنا محمد بن  
 سلام حدثنا محمد بن الحسن  
 الواسطي عن عوف

ذنب ويحيى القطان واعتلوا بان الشيخ لوسهال بن ميثم الطالاب الردي عليه وعن أبي سعيد قال القراءة على  
 أثبت وأفهم من أن أتولى القراءة أنا والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان وهو  
 التورى انهما سواء والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه  
 ما لم يرض بصير القراءة عليه أولى ومن ثم كان السماع من لفظه في الاملاء أرفع الدرجات لما يلزم  
 منه من تحرر الشيخ والطلب والله أعلم (قوله عن الحسن قال لا بأس بالقراءة على العالم) هذا الاثر  
 رواه الخطيب أتم سياقه إنه فخر من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف  
 الامري ان رجلاً سأل الحسن فقال يا أبا سعيد منزلي بعيد والاختلاف شق على فان تمكن ترى بالقراءة  
 بأساً قلت قال ما أبالي قلت علمك أو قرأت على قال فأقول حدثني الحسن قال نعم قل حدثني الحسن  
 ورواه أبو الفضل السجستاني في كتاب الحديث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال حدثنا محمد  
 ابن سلام لفظ قتلة الحسن هذه الكتب التي تقرأ عليها شيء تقول فيها قال قولوا حدثنا الحسن (قوله  
 الليث بن سعيد) في رواية الاصحى من طريق بن موسى بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا ابن منده  
 بن طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على ان رواية النسائي من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد  
 عن الليث قال حدثني محمد بن جهمان وغيره عن سعيد هو موهمة معدودة من المزيدي متسلسل الاسانيد وأما  
 محمد بن علي الليث رحمه الله عن سعيد بواسطة ثم لقيه حدثته به وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي  
 والبقوي من طريق الحرب بن عمر بن عبد الله بن جهم وذكروا ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان  
 كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البصري لان الليث أثبت في سعيد  
 المقبري مع احتمال ان يكون لسعيد فيه شيان لكن تترجم رواية الليث بان المقبري عن أبي هريرة جادة  
 ما لو فقه فلا بد من هذا الاثر غيره الا ان كان شاطبا متبشرا ومن ثم قال ابن خاتمة عن أبيه رواية الضحاك  
 وهم وقال الدارقطني في العلل رواه سعيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبري عن  
 أبي هريرة وهو واقف والقول قول الليث أما سلم فلم يخرجه من هذا الوجه بل أخرجه من طريق  
 سليمان بن المغيرة عن ثابت بن أنس وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق وما مر منه مسلم وقع  
 في نظيره فان سعد بن سلة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فأرسله ورجع الدارقطني  
 رواية حماد (قوله ابن أبي غر) هو بضع النون وكسر الميم لا يعرف اسمه ذكره ابن سعد في الصحابة وأخرج  
 له ابن السكن حديثاً وأخذه ابن الاثير رجالاً صوله (قوله في المسجد) أي مسجد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم (قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم متكن) فيه جواز انكائه الامام بن اتباعه وفيه ما كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم وحي بضع النون أي بينهم وزيد لفظ الظهور  
 ليدل على ان ظهورهم قد دام وظهور ابداه فهو محفوظ بهم من جانبيه والالف والنون نية للثابت كيدقوله  
 صاحب الفائق ووقع في رواية موسى بن اسماعيل الا في ذكرها أخرجه الحديث في أوله عن أنس قال  
 نهيننا القرآن أن نسال النبي صلى الله عليه وسلم فكان يهيننا يعني الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله  
 ونحن نسمع غار رجل وكان أنسأشأوا في آية المائدة وسبأني بسط القول فيها في التفسير ان شاء الله تعالى  
 (قوله دخل) زاد الاصل في هذا (قوله ثم عطف) بضعف القاف أي شد على ساق الرجل بعد ان شرب ركبته  
 تحيلاً (قوله في المسجد) استنبط منه ابن بطال وغيره طهارة أبواب الابل وأرواها لا يؤمن ذلك منه مدة  
 كونه في المسجد ولم يشكره النبي صلى الله عليه وسلم ولا تضره وأخصه وانما فيه مجرّد احتياطي وذهب رواية  
 أبي يعقوب قبل على بعيره حتى أتى المسجد فأناخه ثم عققه فدخل المسجد فهذا السياق يدل على انما دخل به  
 المسجد وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها فأناخ بعيره على باب المسجد فقهقه ثم دخل  
 فقل في هذا رواية أنس مجاز الخلف والتقدير فأناخه في ساحة المسجد وأخذ ذلك (قوله الايض) أي  
 المشرب بصيرة كقوله رواية الخثر بن صير الامغري أي بالعين المحبسة قال جزء من الخثر هو الايض المشرب

عن الحسن قال لا بأس  
 بالقراءة على العالم \* وأخبرنا  
 محمد بن يوسف المقرري  
 وحدثنا محمد بن اسمعيل  
 البخاري قال حدثنا سعيد  
 الله بن موسى عن سفيان  
 قال أذكرني على الحديث  
 فلا بأس أن يقول حدثني  
 قال ربه عتأ بأناخه يقول  
 عن مالك وسفيان القراءة  
 على العالم وقرأته سواء  
 \* حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال حدثنا الليث بن سعيد  
 المقبري عن شريك بن  
 عبد الله بن أبي غر أنه سمع  
 أنس بن مالك يقول بينما  
 نحن جلوس مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم في المسجد  
 دخل رجل على جهميل  
 فأناخه في المسجد ثم عققه ثم  
 قال لهم أيكم محمد والنبي  
 صلى الله عليه وسلم متكن  
 بين ظهرانيهم فقتلنا هذا  
 الرجل الايض المتكن  
 فقال له الرجل ابن هبيل  
 الطالب فقال له النبي صلى  
 الله عليه وسلم قد

بجمعه يؤيد ما يأتي في صفته صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن أبيض ولا آدم أي لم يكن أبيض صرفاً **﴿قوله﴾** **﴿أجبت﴾** أي معجزة أو المراد إنشاء الاجابة أو زل تقرر به الصحابة في الاعلام عنه منزلة النطق وهذا لا ينفي جبراد المصنف وقد قيل انما لم يقل له نعم لانه لم يحاط به بما يليق بعزته من التعظيم لاسيما مع قوله تعالى لا تتجاولوا له الرسول بيمينكم كدعاء بعضكم بعضاً والمذكور عنه ان قلنا انه قد مضى ان لم يبلغه النبي وكانت فيه بشية من بغاء الاعراب وقد ظهرت بعد ذلك في قوله تشدد عليك في المسئلة وفي قوله في رواية ثابت وزعم رسولك انك زعم وهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس كنا حينما في القرآن ان نسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان يجيبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسهر زاده أبو هوانة في محبته وكافوا أحرأ على ذلك منا يعني ان الصحابة واقفون عند النبي وأولئك بعدوا من الجاهل وغنوه عاف لا يكون طارفاً عايساً عنه وظاهر عقل ضمام في تدعيه الاعتذار بين يدي مسئلته لظنه أنه لا يصل الى مقصوده الا التلق المحاطية وفي رواية ثابت من الزيادة انفساً لهم من رفع السماء بوسط الارض وغير ذلك من المصنوعات ثم أقسم عليه به أن يصدقهم بما يسأل عنه وكروا القسم في كل مسئلة ثا كيداً وتقريرا للأمر ثم صرح بالتصديق فكل ذلك دليل على حسن نصرته وعكس هقله ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة ما رأيت أحداً أحسن مسئلة ولا أوجز من ضمام **﴿قوله﴾** **﴿ابن عبد المطلب﴾** بفتح التاء على النداء وفي رواية الكشي يني يا ابن أبي طالب حرف النداء **﴿قوله﴾** **﴿فلا تجحد﴾** أي لا تعصب ومادة وجد معجزة المصطفى والمضارع مختلفة المصادر وبحسب اختلاف المعاني يقال في الغضب موبدة وفي المطلوب وجودا في الضالة وجدانا في الحب وجداناً بالفتح وفي المال وجداناً بالضم وفي الفتي جدة بكسر الجيم وتخفيف الال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك وقالوا أيضاً في المكتوب وجدة وهي مولدة **﴿قوله﴾** **﴿أنشدك﴾** بفتح الهمزة وزعم المعجزة وأصله من النشد وهو رفع الصوت والمعنى سألتك رافعا تشديت قاله البغوي في شرح السنة وقال الجوهرى نشدتك بالله أي سألتك بالله كأنك ذكره فنشد أي تذكر **﴿قوله﴾** **﴿الله﴾** بالمد في المواضع كلها **﴿قوله﴾** **﴿الهمهم﴾** الجواب حصل بينهم واتخذوا كمالهم تبركاً بها وكانوا أسندوا شهادته في ذلك تأكيد الصدقة ووقع في رواية موسى فقال صدقت قال فمن خلق السماء قال الله قال فمن خلق الأرض والجبال قال الله قال فمن جعل فيها المنافع قال الله قال فبأنى خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع **﴿قوله﴾** **﴿الله﴾** أرسلت قال نعم وكذا هو في رواية مسلم **﴿قوله﴾** **﴿ان تصلى﴾** بناءً على المحاطية وفيما بعد ووقع عند الأصمعي بانون فيها قال القاضي عياض هو أوجه ويؤيده رواية ثابت بلفظ ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا وساق البقية كذلك وفيه الاول ان كل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص ووقع في رواية الكشي والسرخرى الصلاة الخمس بالافراد على ارادة الجاني **﴿قوله﴾** **﴿ان تأخذ هذه الصدقة﴾** قال ابن التين فيه دليل على ان المرء لا يفرق صدقة بنفسه **﴿قلت﴾** \* وفيه نظر وقوله في فقرائنا خرج مخرج الغالب لانهم معظم أهل الصدقة **﴿قوله﴾** **﴿أمنت بما جئت به﴾** يحتمل ان يكون اخباراً أو هو اختيار البخاري ووجه القاضي عياض انه حضر هذا اسلامه مستثناً من الرسول صلى الله عليه وسلم ما أعجب به رسوله اللهم لانه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره فان رسولاً زعم وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني أننا كتبت وأنتارسا واستنطق منه الحاكم أصل طلب هذا الاسناد لانه مع ذلك من الرسول وآمن وصديق ولكنه أراد أن يدعم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم مشافهة ويحتمل أن يكون قوله أمنت انشاء ووجه القرطبي لقوله زعم قال وزعم القول الذي لا يوثق به قاله ابن السكيت وغيره **﴿قلت﴾** \* وفيه نظر لات الزعم يطلق على القول المحقق أيضاً كما تله أبو عمرو النزاهدي في شرح فصيح شخه ثعلب وأكرسيويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج وقد أنارنا في ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحى وأما أيوب في داود عليه باب المشرك يدخل المسجد فليس مصير أمته الى أن ضمام أقدم عشر كابل وجهه انهم تركوا انضفاً قدامه دخل المسجد من غير استئصال ومجاوباً يذان

أجبتك فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم أتى سائلاً تشدد عليك في المسئلة فلا تجحد في نفسك فقال سأل عبادك فقال أسألتك بربك ورب من قبلك الله أرسلت الى الناس كلهم فقال اللهم نعم قال أنشدك بالله الله أمرك أن تصلى الصلوات الخمس في اليوم واليلة قال اللهم نعم قال أنشدك بالله الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة قال اللهم نعم قال أنشدك بالله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتعطيها هلى فقرائنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم فقال الرجل أمنت بما جئت به

قوله آمنت اخبار انه لم يسأل عن دليل التوحيد بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الاسلام ولو كان انشاء  
 لكان طلب مجزئة فوق جبهه التصديق قاله الكرماني وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة إيمان المقد  
 الرسول ولو لم تظهر له مجزئة وكذا أشار إليه ابن الصلاح والله أعلم (نفسه) \* لم يذكر الحلي في رواية  
 شريك هذه وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته وان علينا من البيت من استطاع اليه سبيلا قال  
 صدق وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا وأغرب ابن التين فقال اغما لم يذكره  
 لانه لم يكن فرض وكان اغما لم يعل على ذلك ما يخرجه الواقدي ومحمد بن حبيب ان قدوم فهام كان سنة خمس  
 فيكون قبل فرض الحج لكنه غلط من أوجه أحدها ان في رواية مسلم ان قدومه كان بعد نزول النسي في  
 القرآن من سؤال الرسول وآية النسي في المائدة وتزولها امتا خرجدا ثانيا ان ارسال الرسل الى الله  
 الى الاسلام اغما كان ابتداءه بعد الحديبية ومعظمه بعد فتح مكة ثالثا ان في القصة ان قومه أو قدروه واغا  
 كان معظم الوعد بعد فتح مكة رابعا ان في حديث ابن عباس ان قومه أطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد  
 رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد وهو ابن بكر بن هوازن في الاسلام الا بعد قصة حسين وكانت في شوال سنة  
 ثمان كسابي مشروحا مكانه ان شاء الله تعالى فالصواب ان قدوم فهام كان في سنة تسع وبجرم  
 ابن سعد في أبو عبيدة وغيرهما وغفل البدر الزركشي فقال اغما لم يذكر الحلي لانه كان معلوما عندهم في  
 شريعة ابراهيم النخعي وكان لم يراجع صحيح مسلم فضلا عن غيره (وأنا رسول من ورائي) من موسوعة  
 ورسول مصافقها ويجوز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية وروى في رواية كريب عن ابن عباس  
 عند الطبراني جامع حل من بني سعد بن بكر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مستورا عنهم فقال أنا  
 وافقوه في رسولهم وعند أحد رواكم بشت بنو سعد بن بكر فهام بن ثعلبة وافدا الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقدم علينا فاذكر الحديث يقول ابن عباس فقدم علينا بديل على تأخير واقفة أيضا لان ابن  
 عباس اغما قدم المدينة بعد الفتح زاد مسلم في آخر الحديث قال والذي بعثنا بالحق لا يذبح عليهم ولا أنص  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لئن صدق ليدخل الجنة وكذا هي في رواية موسى بن اسمعيل وروى هذه  
 الزيادة في حديث ابن عباس وهي الحاملة على معنى المهم في حديث طلحة فهام بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره  
 وقد قدمنا هناك ان القرطبي مال الى أنه غيره ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عن المقدري عن أبي هريرة  
 التي أثمرت اليها قبل من الزيادة في هذه القصة ان فهام قال بعد قوله وان فهام بن ثعلبة فاما هذه الهواة  
 قولها ان كانت في القصة في الجاهلية يعني القواش فلان قال النبي صلى الله عليه وسلم فقه الرجل قال  
 وكان عمر بن الخطاب يقول ما رأيت أحسن مسئلة ولا أجزم من فهام ووقع في آخر حديث ابن عباس  
 عند أبي داود فهاما فاقدم كان أفضل من فهام وفي هذا الحديث من القواش فهاما فاقدم العلي بن خنبر  
 الواحد ولا يقدح فيه شيء فهاما مستتبنا لانه قد صدق القاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم وقد رجع فهام  
 الى قومه وحده فصدقه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس وفيه نسبة الشخص الى جده اذا كان أشهر من  
 أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا بن عبد المطلب وفيه الاستحلاف على الامر الحق لزيادة  
 التأكيد وفيه رواية الاقران لان سجدا وشريكاتا بيمان من درجة واحدة وهما جذبان (قوله رواه  
 موسى) هو ابن اسمعيل أو سلة النبوة كشيخ البخاري وحديثه موصول عند أبي حنيفة في صحيحه وعند  
 ابن مندة في الإيمان وانما أطلق البخاري لانه لم يصح بشيء سليمان بن المغيرة وقد خالف في وصفه ورواه حماد  
 ابن سلمة عن ثابت بن سلام ورواه الدارقطني وزعم بعضهم انها علة تمنع من تصحيح الحديث وليس كذلك بل  
 هي رواية عن ابن عدي شريك أصلا (قوله وعلى بن عبد الحميد) هو الحماني بفتح الميم وسكون العين  
 للمهملة وكسر التاء بعد هاء النسب وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه وكذا  
 أخرجه الدارقطني عن علي بن عبد الحميد وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق (قوله  
 جهدا) أي هذا الحماني والافظ كما بينا مختلف وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر

وأنا رسول من ورائي من  
 قومي وأنا فهام بن ثعلبة  
 أخو بني سعد بن بكر رواه  
 موسى وعلى بن عبد الحميد  
 عن سليمان عن ثابت عن  
 أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم بهذا

والله سبحانه وتعالى أعلم «تنبيه» وقم في النسخة البغدادية التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني  
 القوي بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على نسخة نسخ وجعل لها علامات عقب قوله رواء  
 موسى وعلى بن عبد الحميد بن سليمان بن المغيرة عن ثابت ماضه حدثنا موسى بن ابي عمير ثنا سليمان بن  
 المغيرة ثابت عن أنس وساق الحديث بتمامه وقال الصغاني في الهامش هذا الحديث ساقط من النسخ  
 كلها إلا النسخة التي قرئت على القوي صاحب البضاري وعليها خطه (قلت) وكذا سقطت في جميع  
 النسخ التي وقعت عليها والله تعالى أعلم بالصواب (قوله باب ما يذكر في المناولة) لما خرج من قعر راء المصاحف  
 والعرض أردفه بقبضة وجوه التحمل المعتبرة عند الجمهور في المناولة وصورة راء أن يعطى الشيخ الطالب  
 الكتاب فيقول له هذا اسمي من قلآن أو هذا نصيني فاروه عنى وقدرة مناورة عرض المناولة وهي  
 احضار الطالب الكتاب وقدره على الجمهور والرواية بها وردها من راء عرض المقرأة من باب الاثني (قوله  
 الى البلدان) أي الى أهل البلدان وكتاب مصدر وهو متعلق الى وذكر البلدان على سبيل المثال والال  
 فالحكم عام في القري وغيرها والمكانية من أقسام العمل وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه أو يأذن لمن  
 يشق به يكتبه ورسله بعد تحريره الى الطالب ويأذن له في روايته عنه وقد سوى المصنف بينهما بين المناولة  
 وروح قوم المناولة عليها حصول المشاهدة فيها بالأذن دون المكانية وقد جوز جماعة من المتقدمين الطائفة  
 الاختيار فيها والاولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك (قوله نسخ عثمان المصاحف) هو طرف من  
 حديث طويل بأن الكلام عليه في فضل القرآن أن شاء الله تعالى ودلالته على تنويع الرواية بالمكانية  
 واضع فان عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعث المصاحف  
 اغناها وثبوت استناد صورة المصكوب فيها الى عثمان لأصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم (قوله ورأى  
 عبد الله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع عمر بن الخطاب وكنت أظنه العمري المدني وشروحت الاثر عنه  
 بذلك في تعليق التعليق وكذا أجزم به الكرماني ثم ظهر لي من قريضة تقدمت في الفذ كره على يحيى بن سعيد انه  
 غير العمري لأن يحيى أكبر منه سنا وقد ارتقت به فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب مصر بها لكن  
 وجدت في كتاب الوصية لابن القاسم من منده من طريق البضاري يسند له يحيى بن عبد الرحمن الحلبي بضم  
 المهملة والموحدة أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقلل انظر في هذا الكتاب فهاهنا رقت منه اتركه وما لم  
 تعرفه اسمه فذكرنا الخبر وهو أصل في عرض المناولة وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب فان  
 الحلبي سمع منه ويحتمل أن يكون ابن عمر بن العاصي فان الحلبي مشهور بالرواية عنه وأما الاثر بذلك  
 عن يحيى بن سعيد ومالك فخرجه الحالك في علوم الحديث من طريق ابي عمير بن أبي أويس قال سمعت  
 خالي مالك بن أنس يقول قال لي يحيى بن سعيد الانصاري لما أراد الخروج الى العراق التقط لي مائة حديث  
 من حديث ابن شهاب حتى أروجا عن مالك فكتبها ثم بعثها اليه وروى الرازي عن يحيى بن عمر بن أبي  
 ابي أويس أيضا عن مالك في وجوه العمل قال قراء تل على العالم ثم قراءه ثم رأيت سمع أن يدفع اليك كتابه  
 فيقول اروهذا يحيى (قوله واخرج بعض أهل الجاهلية) هذا المخرج هو الحمدي ذكر ذلك في كتاب النوادر  
 (قوله في المناولة) أي في صحة المناولة والحديث الذي أشار له لم يورده موصولا في هذا الكتاب وهو صحيح  
 وقد وجدته من طريقين احدهما جامع سلة كرها ابن امي في المغازي عن يزيد بن رومان وأبو اليان في  
 نسخته عن شعيب عن الزهري كلاهما عن عمرو بن الزبير والاخرى موصولة آخر جه الطبراني من  
 حديث جندب البجلي باسناد حسن ثم وجدت في شاهد من حديث ابن عباس عن عبد الله بن جندب في التفسير  
 في مجموع هذه الطريق يكون صحيحا وأما السرية فإمامه عبد الله بن جندب الاسدي أخو زبيب الأمميين  
 وكان تأميره في السنة الثانية قبل وفاة بدر السرية بضع الممثلة وكسر الروايات في الباب المختار في القطة  
 من الجلبش وكافوا اتني عشر رجلا من المهاجرين (قوله حتى تبلغ مكان كذا وكذا) هكذا في حديث جندب  
 على الإجماع وفي رواية أخرى أنه قال له اذا سرت يومين فانفع الكتاب قال ففعله هناك فاذا فيه ان امض حتى

باب ما يذكر في المناولة  
 وكتاب أهل العلم بالعلم الى  
 البلدان وقال أنس نسخ  
 عثمان المصاحف فيبعث  
 بها الى الأفاق ورأى  
 عبد الله بن عمر بن يحيى بن  
 سعيد ومالك ذلك جائزا  
 واخرج بعض أهل الجاهلية  
 في المناولة بحديث النبي  
 صلى الله عليه وسلم حيث  
 كتب لامير المؤمنين كتابا  
 وقال لا تقروا حتى تبلغ  
 مكان كذا وكذا فبلغ ذلك  
 المكان فرأى على الناس  
 وأخبرهم بأمر النبي صلى  
 الله عليه وسلم



ود السلام عليها اكتفاء بشهرته أو بفساد منه ان المستقر في العبادة يسقط عنه الردوسيا أي البحث  
 فيه في كتاب الاستئذان ولم يذكر أنها حاصلها بحجة المسجد اما لكون ذلك كان قبل ان تشرع أو كان على  
 غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصص أو كان في غير وقت تغفل فانه القاضي عياض بناء  
 على مذهبه في أنها الأصل في الاوقات المكروهة **(قوله فوقه)** على رسول الله صلى الله عليه وسلم أي  
 على مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على بمعنى عند **(قوله فرجة)** بالضم وانفتح معاهي الخلل بين  
 الشيتين والحلقة باسكان اللام كل شيء مستند برحلى الوسط والجمع خلق ففتحت ويجي فتح اللام في الواحد  
 وهو نادو وفيه استحباب التعليق في مجالس الذكر والعلم وفيه ان من سبق الى موضع منها كان أحق به  
**(قوله وأما الآخر)** يفتح الخاء المعجمة وفيه رد على من زعم انه يختص بالآخر لاطلاقه هنا على الثاني  
**(قوله فأرى الله فأراه الله)** قال القرطبي الرواية الصحيحة قصر الأول ومد الثاني وهو المشهور وفي اللغة  
 وفي القرآن إذ أرى الغيبة الى الكهف بالقصر وأبناها الى روية بالمد وحكي في اللغة القصر والمدمع  
 فيها ومعنى أرى الله الخ إلى الله أو إلى الخلف أي انضم الى مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى  
 فأراه الله أي جازاه بنظره فله بان رجه ورضوانه وفيه استحباب الادب في مجالس العلم وفصل  
 سد خلل الحلقة كأورد الترغيب في سدخل الصفوف في الصلاة وجواز القطع لبدء الخلل ما لم يؤذي  
 فإن خشى استحب الجلوس حيث ينتهي كالفعل الثاني وفيه التنازع على من زاحم في طلب الخير **(قوله فاستقيا)**  
 أي ترك المزاومة كأفعل وفيه حياة من التي صلى الله عليه وسلم ومن حضر قاله القاضي عياض وقد بين  
 أنس في روايته سببا استحباب هذا الثاني فلفظه عندنا كما ومعنى الثاني قبالا لجماع مجلس فاستقيا انه  
 استقيا من الذهاب عن المجلس كأفعل وفيه الثالث **(قوله فاستقيا الله منه)** أي رجه ولم يبقه **(قوله)**  
**فأعرض الله عنه** أي محض عليه وهو محمول على من ذهب معرضا لا لعذر هذا ان كان مسلما ويحتمل  
 أن يكون منافقا وأما على النبي صلى الله عليه وسلم على أمره كما يحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم  
 فأعرض الله عنه اخبارا أو دأبا وقع في حديث أنس فاستقيا فاستقيا الله عنه وهذا يرشح كونه خبرا أو إطلاق  
 الاعراض وغيره في حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة فيقول كل لفظ منها على ما يليق بحلاله  
 سبحانه وتعالى وفائدة اطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح وفيه جواز الاخبار عن أهل المصاحب وأحوالهم  
 للرجوع عنها وان ذلك لا يعد من الغيبة وفي الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وحالهم والمذاكر  
 في المسجد وفيه التنازع على المستحب والجلوس حيث ينتهي به المجلس ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث  
 على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين والله تعالى أعلم **(قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رأيت مبلغ**  
**أوحى من سامع)** هذا الحديث المعلق أو رد المصنف في الباب معناه وأما لفظه فهو موصول عند في باب  
 الخطبة يعني من كتاب الحليم أو وفيه هذا الحديث من طريق قرنه بن خالد عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد  
 الرحمن بن أبي بكوة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن هذين جسد الرحمن كلاهما عن أبي بكره قال  
 خطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر قال أندر أي يوم هذا وفي آخره هذا اللفظ وشغل القطب  
 الحليم ومن تبعه من التراجيح عز وجله الى شجر الخ الرمذي من حديث ابن مسعود فأبشروا النجعة  
 وأوهوا آدم فخر الخ المصنف هو الله المستعان وبالتقليل وقد ترك كثير مبلغ بفتح اللام وأوحى نعت  
 هو الذي يتعلق به في محذوف وتفسيره وجوده أو يكون ويجوز على مذهبه المكوفين في أن رب اسم  
 أن تكون هي مبتدأ أو أوحى الخبر فلا حذف ولا تقدير والمراد بمبلغ عنى أوحى أي أنهم لما أقول من  
 سامع مني وصرح بذلك أبو القاسم بن مندة في روايته من طريق هوزة عن ابن عوف ولفظه فانه عسى أن  
 يكون بعض من لم يشهد أوحى لما أقول من بعض من شهد **(قوله بشر)** هو ابن الفضل وحال الاسناد  
 كلهم بصريون **(قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم)** بنصب النبي على المفهومية وفي ذكره يرد  
 على الراوي يعني أن أبا بكره كان يحدثهم فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد علم على غيره وفي رواية

فوقه على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فاما أحدهما  
 فرأى فرجة في الحلقة  
 جلس فيها وأما الآخر  
 جلس خلفهما وأما الثالث  
 فادبره أبا حفصا فرغ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ألا أخبركم من النضر  
 الثلاثة أما أحدهم  
 فأوى الى الله فأراه الله  
 اليه وأما الآخر فاستقيا  
 فاستقيا الله منسه وأما  
 الآخر فأعرض فأعرض  
 الله عنه **(باب)** قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبمبلغ أوحى من سامع  
 حديثنا بسند قال حدثنا  
 بشر قال حدثنا ابن عوف  
 عن ابن سيرين عن عبد  
 الرحمن بن أبي بكره عن  
 أبيه ذكر النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال علم على غيره



النسائي ما يشمر بذلك ولقظه عن أبي بكره قال وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ما حاله واما عاطفة  
 والمطوف عليه محمد وقد وقع في رواية ابن حسا كرم عن أبي بكره ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ولا  
 اشكال فيه **﴿ قوله وأمسك انسان بخطامه أو بزمامه ﴾** الشئ من الراوى والامام والخطام بمعنى وهو  
 الخيط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى بالبرية يضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة فى أفعال البعير وهذا  
 المسلك مع بعض الشراح بلالا واستند الى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت سمعت فرأيت  
 بلالا يقول بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وقد وقع فى السنن من حديث طر بن عمرو بن  
 خارجة قال كنت أخذت بزمام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن  
 يفسر به الماسم من بلال لكن الصواب انه هنا أبو بكره قد ثبت ذلك فى رواية الامم على من طريق ابن  
 الميارية عن ابن عوف ولقظه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته يوم الغر وأمسك أمانا  
 بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من هذا أن الشئ من دون أبي بكره لانه وفائدة امساك الخطام  
 صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على ركبته **﴿ قوله أى يوم هذا ﴾** سقط من رواية المسنى  
 والجرى السؤال عن الشهر والجواب الذى قبله فصار هكذا أى يوم هذا فسكتنا حتى ظننا انه سيجبه  
 سوى امه قال أليس بشئ ابله وكذا فى رواية الاصلي وتوجه ظاهر وهو من اطلاق الكل على البعض  
 ولكن الثابت فى الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشيتهى وكريمة وكذا وقع فى مسلم وغيره السؤال  
 عن البلد وهذا كله فى رواية ابن عوف وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف فى الاضاحى من رواية أيوب  
 وفى الحج من رواية بقرة كلاهما عن ابن سيرين قال القرطبي سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الثلاثة  
 وسكونه بعد كل سؤال منها كان لا يتحصرونهم وليقبوا عليه بكليتهم وليستعروا عظيمة ما يجبرهم عنه  
 ولذلك قال بعده فان دماكم الى آخره مما لفت به بيان تحريم هذه الاشياء انتهى ومنط الشبهة فى قوله  
 حكرمة يومكم وما بعده ظهره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ناشئ فى نفسه موقرا  
 عندهم بخلاف النفس والاموال والاعراض فكانوا فى الجاهلية يستنجونها فطر الشرع عليهم بان  
 تحريم دم المسلم وماله وعرشه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا بد كون المشبهة أخفض رتبة من  
 المشبهة لان الخطاب انما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل نقر بالشرع ووقع فى الروايات التى أشرنا  
 اليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقولهم الله ورسوله أعلم وذلك من حسن أدبهم لانهم  
 علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب وانهم ليس مراده مطلق الاخبار بما يعرفونه ولهذا قال فى رواية  
 الباب حتى ظننا انه سيجبه سوى امه ففقه اشارة الى نقوض الامور والكلي الى الشارع ويستفاد منه  
 ابله لتبقى الحقائق الشرعية **﴿ قوله فان دماكم الى آخره ﴾** هو على حلف مضاف أى سفك دماكم  
 وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم والعرض بكسر الهمزة موضع المسدح والذم من الانسان سواء كان فى نفسه  
 أو سلفه **﴿ قوله يبلغ الشاهد ﴾** أى الحاضر فى المجلس (القائب) أى الغائب عنه والمراد ما يبلغ  
 القول المذكور أو يبلغ جميع الاحكام وقوله منه صلة لافعل التفضيل وجاز القصر بينهما لان الطرفين  
 سعة وليس الفاصل أيضا أجنيا **﴿ فائدة ﴾** وقع فى حديث الباب فسكتنا بعد السؤال عند المصنف فى  
 الحج من حديث ابن عباس من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم التروى قال أى يوم هذا قالوا  
 يوم حرام وأولئك هم وللب اعراضكم والعرض بكسر الهمزة موضع المسدح والذم من الانسان سواء كان فى نفسه  
 فهم أو بكره فلم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله اعلم كما أشرنا اليه أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى لان فى  
 حديث أبي بكره عند المصنف فى الحج وفى التقى انما قال أليس يوم التروى قالوا بلى يقولهم بلى يعنى قولهم يوم  
 حرام بالاستئذان وغايته ان أب بكره نقل السياق بتمامه واختصره ابن عباس وكان ذلك كان بسبب قرب  
 أبي بكره منه لكونه كان أخذًا بجماع الساقفة وقال بعضهم بمحتمل تعدد الخطبة فان أراد انه كررها  
 فى يوم التروى جيبنا دليل فان فى حديث ابن عمر عند المصنف فى الحج ان ذلك كان يوم التروى بين الجرات فى

وأمسك انسان بخطامه  
 أو بزمامه ثم قال أى يوم  
 هذا فسكتنا حتى ظننا أنه  
 سيجبه سوى امه قال  
 أليس يوم التروى قالوا بلى  
 قال فأى شهر هذا فسكتنا  
 حتى ظننا انه سيجبه بغير  
 امه فقال أليس بشئ  
 ابله فظنا بلى قال فان دماكم  
 وأموالكم وأعراضكم  
 بينكم حرام بكمرة يومكم  
 هذا فى شهركم هكذا فى  
 بلدكم هذا يبلغ الشاهد  
 القائب فان الشاهد على  
 أن يبلغ من هو أولى منه

مجته وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم احدث على تبليغ العلم وجواز التعمل قبل كمال الاهلية  
 وان الفهم ليس شرطاً في الاداء وانه قد يأتي في الاخر من المتقدم من يكون اقل فهم من تقدمه لكن بقوله  
 واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر اوسع نظراً من المتقدم ان تفسير الراوي ارجح من تفسير غيره  
 وفيه جواز القبول على ظهور الدواب وهي واقعة اذا احتج الى ذلك وحمل النهي الوارد في ذلك على ما اذا كان  
 لتبسيط روعة وفيه الخطبة على موضع حال ليكون ابلغ في احكامه الناس وروى يهيايه **«قوله ياب العلم قبل**  
**القول والعلم»** قال ابن المنير اورد به ان العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبر بالاب وهو مقدم  
 عليها لانه مصحح للنية المصححة للعمل فبني المصنف على ذلك حتى يسبق الى الذهن من قوله ان العلم لا يرفع  
 الا بالعمل فهو من أمر العلم والسهل في طلبه **«قوله فيسد ابان العلم»** أي حيث قال فاعلم انه لا اله الا الله ثم قال  
 واستغفر لذنبك والخطاب وان كان لثني صلى الله عليه وسلم فهو متناول لا منه واستبدل سفيان بن عيينة  
 بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق ابن ابي عمير نافع عنه انه تلاها  
 فقال ألم نسمع ان بدأ به فقال اعلم ثم أمره بالعمل وينزع منها دليل ما يقوله المستكملون من وجوب المعرفة  
 لكن النزاع كما قدمناه انما هو في اجاب تعلم الادلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام وقد تقدم من  
 من هذا في كتاب الايمان **«قوله وان العلماء»** يفهم ان ويجوز كسرهما من هنا الى قوله واخر طرف  
 من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن جبان والحاكم معهما من حديث أبي الدرداء وحسنه حجة  
 الكافي وضيفه غيرهم بالاضطرار في سنده لكن له شواهد يتقوى بها ولم يضع المصنف بكونه حديثاً  
 فلذلك لا يندفع تعاليقه لكن اراده في الترجمة يشعر بأن له أصلاً وشاهد في القرآن قوله تعالى ثم اوتينا  
 الكتاب الذين اسطقسنا من عبادنا ومناسبتهم للترجمة من جهة ان الوارث قائم مقام المورث فله حكمه فيما  
 قام مقامه فيه **«قوله وروى»** بشديد الراء المتقوسه أي الانبياء ويرى بتخصيفها مع الكسرى أي العلماء  
 ويؤيد الاول ما عساه الترمذي وغيره وفيه وان الانبياء لم يوروا ديناراً ولا درهما وانما وروى العلم **«قوله**  
**بخط»** أي نصيب (واخر) أي كامل **«قوله ومن سلك طريقاً»** هو من جهة الحديث المذكور وقد أخرج  
 هذا لجهة أيضاً مسلم من حديث الامش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا وأخرجه  
 الترمذي وقال حسن قال ولم يقل له صحيح لانه يقال ان الامش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح **«قلت**  
**لكن في رواية مسلم عن أبي اسامة عن الامش حديثاً أو صالحاً فانتفت بهمة تدليسه»** **«قوله طريقاً»**  
 نكرها وتكره لما ابتدأ في انواع الطرق الموصلة الى تحصيل العلوم الدينية وليست درج فيه القليل والكثير  
**«قوله سهل الله له طريقاً»** أي في الآخرة أو في الدنيا بأن يوفق له لاداء الصالحة الموصلة الى الجنة  
 وفيه بشارة بتسهيل العلم على طائفة لان طلبه من الطرق الموصلة الى الجنة **«قوله وقال»** أي الله عز  
 وجل وهو معطوف على قوله قول الله انما يحبني الله أي يخاف من الله من علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله  
 ابن عباس **«قوله وما يعقلها»** أي الامثال المصروبة **«قوله لو كانتهم»** أي مع من يبي ويفهم  
**«أو تعلم»** عقل من يميز وهذه أوصاف أهل العلم فالمتن لو كانتهم أهل العلم لما يجب علينا فعل ما به  
 فنبرنا **«قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من ردا الله به خيراً يفقهه»** كذا في رواية الاكثر في رواية  
 المتخلى يفهمه بالهاء المشددة المكسورة بعدها هم وقد وصله المؤلف بالفظ الاول بعد هذا باباً بين كسائياً  
 وأما اللفظ الثاني فأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر فرعوا واستأذنه حسن  
 واقفه هو الفهم قال الله تعالى لا يكادون يفقهون حديثاً أي لا يفهمون والمراد الفهم في الاحكام الشرعية  
**«قوله وانما العلم بالتعلم»** هو حديث فرع أيضاً ورده ابن أبي حاتم والطبراني من حديث معاوية  
 أيضاً بلفظ يألم الناس تعلموا انما العلم بالتعلم والفقه بالفقه ومن ردا الله به خيراً يفقهه في الدين اسناده  
 حسن لان فيه مبهما اعتضده بجميعه من وجه آخر وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود وروفاً  
 ورواه أبو نعيم الاصبهاني فرعوا وفي الباب عن أبي الدرداء وغيره فلا يفتقر بقول من جعله من كلام البخاري

**«باب العلم قبل القول**  
 والعمل يقول الله تعالى فاعلم  
 انه لا اله الا الله فيسد ابان العلم  
 وان العلماء هم موروثة  
 الانبياء وروى العلم من  
 أخذه أخذ بضو افر ومن  
 سلك طريقاً يطلب به علماً  
 سهل الله له طريقاً الى  
 الجنة وقال جل ذكره انما  
 يحبني الله من عباده العلماء  
 وقال وما يعقلها الا الله المون  
 وقالوا لو كانتهم أو تعلم  
 ما كانوا اصحاب السعير  
 وقال هل يستوى الذين  
 يعلمون والذين لا يعلمون  
 وقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم من ردا الله به خيراً  
 يفقهه في الدين وانما العلم  
 بالتعلم

واما عن ليس العلم المختار الا لما عوذ من الايمان ووثقهم على سبيل التعلم **(قوله وقال ابو ذر الخ)** هذا  
 التعديل و بناء موسولا في مسنده اذ هو غير من طريق الاوزاعي حدثني ابو كثير يعنى مالك بن مرثد  
 عن ابيه قال انبت ابازرو هو جالس عند الجرة الوسطى وقد اجتمع عليه الناس يستقون فأتاه رجل  
 فوقف عليه فقال ألم تهن عن الفتيان فرفع رأسه اليه فقال أرقب أنت على لو وضعتم فذكر مثله وروى به في  
 الحلية من هذا الوجه وبين ان الذي خاطبه رجل من قريش وان الذي نهى عن الفتيا عثمان بن ابي  
 عنه وكان سبب ذلك انه كان بالشام فاختلف مع معاوية في تأويل قوله تعالى والذين يكثر من الذهب والفضة  
 فقال معاوية تزالت في أهل الكتاب خاصة وقال ابو ذر زالت فيهم وفيها فكتب معاوية الى عثمان فارسل  
 الى أبي ذر فخلصت منازعة أدت الى انتقال أبي ذر عن المدينة فسكن الى بلدة بفتح الراء والموحدة والذال  
 المعجمة الى مائة من رءاه السبائي وفيه دليل على ان ابازر كان لا يرى طاعة الامام اذا نهى عن الفتيا لانه  
 كان يرى ان ذلك واجب عليه لاهم النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه كما تقدم ولعله ايضا سمع الوعيد في  
 حق من كتم علما يعلمه وسبأني على مع عثمان فحوره والعصمة بهما تسمين الاولى مفتوحة والثانية  
 الصارم الذي لا يتثنى وقيل الذي له واحد **(قوله هذه)** اشارة الى الفتاوى هود بكر ووثقوا فنفذ  
 بضم المهملة وكسر الفاء والذال المعجمة أي أمضى وتجهيز وايضا المنانة وكسر الجيم وبعد الباء زاي  
 تكلموا فتشلى ويكره كركلة ليشمل القليل والكثير والمراد انه يبلغ ما سمعه في كل حال ولا ينهى عن ذلك ولو  
 أشرف على القتل ولو في كلامه مجرد الشرط من غير ان يلاحظ الامتناع او المراد ان الانفاذ حاصل على  
 تقدير وضع العصمة وعلى تقدير عدم حصوله أو في فهو مثل قوله لم يفت الله بعهده وفيه الحديث على  
 فعلهم العلم واختم المشقة فيه والعصبة على الاذى طلب الثواب **(قوله وقال ابن عباس)** هذا التعليق  
 وسيله ابن أبي عاصم ايضا باسناد حسن والخطيب باسناد آخر حسن وقد فسر ابن عباس الى راي بأنه الحكيم  
 الفقيه وواقعه ابن مسعود فهار واهارهم الحارفي في غريبه عنه باسناد صحيح وقال الاممى والاعميل  
 الى راي نسبة الى الرب الذي يفتي ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل وقال يعقوب بن العلاء يابون  
 لاهم يرون العلم أي يقومون به وزيدت الاشياء والنزول لما بلغه والحاصل انه اختلف في هذه النسبة هل هي  
 نسبة الى الرب أو الى الترتيبية والترتبة على هذا القول وعلى ما حكاه البخاري لعلمه والمراد بصغار العلم ما وضع  
 من مسائله وكتبها وما دق منها وقيل يعلمهم جزئياته أو فروعه قبل أصوله أو مقدماته قبل مقاصده  
 وقال ابن الاثير لا يقال للعالم راي حتى يكون عالما علمه املأه **(فائدة)** به اقتصر المصنف في هذا الباب  
 على ما أورده من غير ان يورد حديثا موسولا على شرطه فاما ان يكون يفيض له او ردفه ما يثبت على شرطه  
 أو يكون تعدد ذلك اكتفاء بما ذكره الله أعلم **(قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولهم)** هو بالخاء  
 المعجمة أي يتعهدهم والموعظة التصريح والتذكير وعطف العلم عليها من باب عطف العلم على الخاص لان العلم  
 يشمل الموعظة وغيرها وانما عطفه لانه منصوب في الحديث وذكر العلم استنباطا **(قوله لئلا ينفر وا)**  
 استعمال في الترجمة معنى الحديث الذين ساقه ما تضمن ذلك تفسير السائمة بالتقوى وهما متعاربان  
 ومناسبة لما قبله ظاهره من جهة ما حكاه اخبرنا من تفسير الى راي كناسية الذي قبله من تشديد أبي ذر في  
 أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ وغالب أبواب هذا الكتاب لمن آمن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن  
 ذلك **(قوله شيبان)** هو الثوري وقد رواه أحد في مسنده عن ابن عينة لكن محمد بن يوسف الضريابي  
 وان كان يروي عن السفياني فإنه حين طلق ربه الثوري كان البخاري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريد  
 به الا الفرابي وان كان يروي عن محمد بن يوسف البيهقي أيضا وقد وهم من زعم انه هذا البيهقي  
**(قوله عن أبي وائل)** في رواية أحمد المذكرة جمعت شقيقا وهو أبو وائل وأما هذا التصريح رفع  
 ما يرويه في رواية مسلم التي أخرجهما من طريق أبي بن مسهر عن الاعمش عن شقيق عن عبد الله مثله فقد بهم هذا ان  
 الحديث قال على بن مسهر قال الاعمش حدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله فقد بهم هذا ان

وقال ابو ذر ولو وضعتم  
 العصمة على هذه وأشار  
 الى قتادة ثم ظنت أني أنفذ  
 كلمة معها من النبي صلى  
 الله عليه وسلم قبل أن  
 تجهيزوا على لا أنفذتها  
 وقال ابن عباس كوثقا  
 ربا بين علماء فقهاء علماء  
 ويقال الى راي الذي يروي  
 الناس بصغار العلم قبل  
 كبار **(باب)** ما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقولهم  
 بالموعظة والعلم كيلا  
 ينفر وا حدثنا محمد بن  
 يوسف قال أخبرنا سفيان  
 عن الاعمش عن أبي وائل  
 عن ابن مسعود

الاعمش دلسه أولا عن شقيق ثم معى الواسطة بينهما وليس كذلك بل مععه من أبي نائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة وأراد بذلك الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيده أوليته معى عنايته بأمره من حيث أنه سمعه نازلا فلم يقع بذلك حتى سمعه طائلا وكذا صرح الاعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال حدثني شقيق وزاد في أوله أنهم كانوا ينظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم وهم له خارج قال أمانى أخبركم بأنكم ولكن معى من الخروج إليكم فذكر الحديث **((قوله))** كان يقولنا **((بأننا))** بالمعجمة وتشديد الواو قال الخطابي إننا نال بالمعجمة هو القائل المتعبد للمال يقال حال المال يخوله تقول إذا تعهد وأصله والمعنى كان يرعى الأوقات فيذكرنا ولا يفعل ذلك كل يوم ثلاثا والحقون بالنون أيضا يقال تخون الشيء إذا تعهد وسقطه أي اجنب الحياة فيسهل كما قيل في تخنيط ونائم وتظايرهما وقد قيل إن أبا عمرو بن العلاء سمع الاعمش يحدث هذا الحديث فقال يقولنا باللام فردعه فقلت له بالشيباني أنه كان يقول الصواب يقولنا بالها المعجمة أي يطلب أحوالنا التي نشط فيها للموطة **((قوله))** قلت والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي نائل عن الرواية الاعمش وهو في الباب الآخر وإذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض **((قوله علينا))** أي السائمة الطائفة علينا وضمن السائمة معنى المشقة فعدها معى والصلة مخدوفة والتقدير من الموطة ويستفاد من الحديث استحباب ترك المدامعة في الحديث العمل الصالح خشية الملل وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قهين إما كل يوم مع عدم التكلف وإما ما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثاني نشاط وإما يوما في الجمعة ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتل عمل ابن مسعود مع استدلالة أن يكون اقتدى بفعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى في اليوم الذي عنه واحتل أن يكون اقتدى بجبر التخليل بين العمل والترك الذي عبر عنه بالقول والثاني أظهر وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير المرأب بالمرأب بالمواظبة عليها في وقت معين إنما جاء عن مالك ما يشبه ذلك **((قوله أبو التياح))** تقدم أنه بفتح المثناة الفوقانية وتشديد التثنية وآخره مهملة **((قوله ولا تعسروا))** الضائفة فيه التعسر مع باللام تأكيده وقال التوروي لو اقتصر على يسر والصدق على من يسر مرة وعسر كثيرا فقال ولا تعسروا والنبي التعسير في جميع الأحوال وكذا القول في عطفه عليه ولا تنفروا وأيضاً فإن المقام مقام الاطناب لا الإيجاز **((قوله وبشروا))** بمسوقه يسر وأقربه الجناس الخطي ووقع عند المصنف في الأدب عن آدم عن شعبة بدلهما وسكنوا وهي التي تقابل ولا تنفر والان السكون ضد النفور كما أن ضد البشارة النداء ولكن لما كانت النذارة وهي الأخبار بالشر في ابتداء التعليم فوجب النفور فوجب البشارة بالتغير والمرتأين من قرب إسلامه وترك التشديد عليه في الابتداء وكذلك الزجر عن المداهي يبقى أن يكون يطلّف ليقبل وكذا تعلّم العلم يعني أن يكون بالتدريج لأن الشيء إذا كان في ابتداءه سهلا لجلب إلى من يدخل فيه وتلقاه باليساط وكانت عاقبته غالبا الأزد باد بخلاف ضده والله تعالى أعلم **((قوله))** باب من جعل لاهل العلم يوما معاويا في رواية كريمة أياما معاوية ولكن شيعته معلومت كأنه أخذ هذا من صنع ابن مسعود في ذكره كل خميس أو من استنبط عبد الله ذلك الحديث الذي أورده **((قوله جبر))** هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المغيرة **((قوله كان عبد الله))** هو ابن مسعود وركبته هو عبد الرحمن **((قوله فقال له رجل))** هذا الميم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية التميمي وفي سياق المصنف في وآخر الدعوات ما مرشد إليه **((قوله لو ددت))** اللام جواب قسم محذوف أي والله لو ددت وفاعل يعنى أنى أكره بفتح هزة أنى وأملككم بضم الهمزة أي أضرركم وإن الثانية بكسر الهمزة وقد تقدم شرح المسبق قريبا والاستناد كله كوفيون وحديث أنس الذي قبله بصريون **((قوله باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين))** ليس في أكثر الروايات في الترجمة قوله في الدين ونسبت للكشيمى **((قوله حديثنا سيد بن عفير))** هو سيد

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولنا بالموطة في الأيام كراهة السائمة علينا \* حدثنا حميد بن بشير قال حدثنا يحيى قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو التياح عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا **((باب))** من جعل لاهل العلم أياما معاوية \* حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي نائل قال كان عبد الله يذكر الناس في كل خميس فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن لو ددت أنك تذكرنا كل يوم قال أماته مجتمعين من ذلك أنى أكره أن أملككم وإنى أتخولكم بالموطة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقولنا به مخافة السائمة علينا **((باب))** من يرد الله به خيرا يفقهه \* حدثنا سعيد بن عفير قال حدثنا ابن وهب عن يونس

ابن كثير بن عفير نسب إلى جده وهو بالمهمة مصغرا (قوله عن ابن شهاب) قال جليل في الاعتصام المؤلف  
 من هذا الوجه أخبرني جليلي جليلي عبد الرحمن بن عوف زاد تسجيده (قوله سمعت  
 معاوية) هو ابن أبي سفيان (قوله خيليا) هو حال من المفعول وفي رواية مسلم والاعتصام نعت  
 معاوية بن أبي سفيان وهو خطيب وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام أحدها فضل التفقه في الدين  
 ونهاية أن العظمى في الحقيقة هو الله وثالثها أن بعض هذه الأمة يبق على الحق أبدا قال لا تفتن بأبواب  
 العلم والثاني لا تفتن بغيره الصنفان أولها وردت مسلم في الزكاة والمؤلف في الخمس والثالث لا تفتن بذكر  
 أشرار الساعه وقد وردت المؤلف في الاعتصام لثلاثة أمثلة عدم خلو الزمان عن محمد ورسول الله  
 بسط القول فيه هناك وإن المراد بآمر الله هنا الرجم الذي يقضى روح كل من في قلبه شيء من الإيمان وتبقى  
 شريكة الناس فليسهم تقوم الساعة وقد تتعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة  
 من جهة إثبات الخيرين تفقه في دين الله وإن ذلك لا يكون إلا بكتاب فقط بل بنفع الله عليه به وإن من  
 يفقه الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجودا حتى يأتي أمر الله فلا يجرم البخاري إن المراد بهم أهل العلم  
 بالآثار وقال أحمد بن حنبل إن لم يتركوا أهل الحديث فلا أدري من هم وقال القاضي عياض أراد أحد  
 أهل السنة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث وقال النووي يحصل أن تكون هذه الطائفة فرقة من  
 أنواع المؤمنين من قسم أمر الله تعالى من مجاهد وقصه ومحدث وزاهد وآخر بالمعرف وغير ذلك من أنواع  
 الغدير ولا يلزم اجتماعهم في مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين (قلت) وسبأني بسط ذلك في كتاب  
 الاعتصام إن شاء الله تعالى (قوله بفقهه) أي يفهمه كما تقدم وهي سلكة الهالمة بأبواب الشرط  
 يقال فقهه بالضم إذا سار الفقه له بصحة فقهه بالغنى إذا سبق غيره إلى الفهم وقصه بالكسر إذا فهمه وتكريرا  
 يشتمل القليل والكثير والتكثير والتعظيم لأن المقام يقتضيه ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين  
 أي يعلم قواعد الإسلام وما يتصل بهما من الفروع قد قدمه الغير وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية بن  
 وجه أخرج عبيد بن رافع أخرجه من لم يتفقه في الدين لم يسأل الله به والمعنى صحيح لأن من لم يعرف أمر دينه  
 لا يكون فقهيا ولا طالب نفسه فيصح أن يوصف بأنه أريجه الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلم على  
 سائر النعمان ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم وسبأني بقية الكلام على الحديثين الآخرين في  
 موضعهما من الجنس والاعتصام إن شاء الله تعالى وقوله إن زال هذه الأمة بقى بعض الأمة كما يحكى  
 مع رحابة الموضوع الذي أسرت إليه إن شاء الله تعالى (قوله باب الفهم) أي فضل الفهم (في العلم) أي في  
 العلوم (قوله حدثنا علي) في رواية أبي ذر بن عبد الله وهو المعروف بابن المديني (قوله حدثنا سفيان  
 قال قال لي ابن أبي نعيم) في مسند أحمد بن حنبل عن سفيان حدثني ابن أبي نعيم (قوله سمعت ابن عمر  
 المديني) فيه ما كان بعض الصحابة عليه من تفرغ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عند الحاجة  
 شدة المزاولة والنشوان وهذه كانت طريقة ابن عمر والده حمزة جماعة وأما كثرة أحداث ابن عمر  
 مع ذلك أكثره من كل سائرهم يستغفرونه وتقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم  
 ومناسبة لترجمة ابن عمر لما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم المسئلة عند حضرة الجاهلية فهم أن  
 المسئول عنه الخلة فالفهم فلهذه يفهم ما صاحبها من الكلام ما يفهم به من قول أو فعل وقد أخرج أحمد في  
 حديث أبي سعيد الاستسقى في الوفاة النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم إن عبدا خيره الله بيني وبين  
 وقال بذلك يا نائبا انتخب الناس وكان أبو بكر يفهم من المقام إن النبي صلى الله عليه وسلم هو الخير من ثم  
 قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي إلى الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم (قوله باب الاعتباط في العلم) هو باقين المهمة (قوله في العلم والحكمة) فيه  
 نظير ما ذكرنا في قوله بالمرحلة والعلم لكن هذا عكس ذلك وهو من العطف التفسيرى إن قلنا أنهما  
 مترادفان (قوله قال عمر تفقهوا قبل أن تسودوا) هو قسم المشاة وقبح المهمة وتشديد الواو أي تجعلا

عن ابن شهاب قال قال

جديد بن عبد الرحمن

سمعت معاوية خيليا

يقول سمعت النبي صلى

الله عليه وسلم يقول من

رد الله به سديرا يفقه في

الدين وأما أنا فاسم والله

يعطى وإن نزال هذه

الأمة قائمة على أمر الله

لا يضرهم من خلفهم

حتى يأتي أمر الله (باب

الفهم في العلم) حدثنا

علي قال حدثنا سفيان

قال قال لي ابن أبي نعيم

عن مجاهد قال سمعت ابن

عمر إن المديني فم الله

يحدث عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم إلا

حدثا أو أحدا قال كاعند

النبي صلى الله عليه وسلم

فأني يجرد فقال إن من

الشعر شعيرة مثلها كمثل

المسلم فأردت أن أقول

هي القلة فلذا أنا أسفر

القوم فسكت قال النسي

صلى الله عليه وسلم هي

القلة (باب الاعتباط في

العلم والحكمة) قال

عمر رضي الله عنه تفقهوا

قبل أن تسودوا وقد تعلم

أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم في كبر سنهم

حدثنا الحديثي قال حدثنا

سفيان قال

سادة زاد الكشغري في روايته قال أبو عبد الله أي البخاري وبعد أن تسودوا إلى قوله منهم أما أن عمر  
 فأخبره ابن أبي شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال قال عمر فذكره واسناده  
 صحيح وأفاد عصبه البخاري بقوله بعد أن تسودوا والبيان أن لا مفهوم له خشية أن يفهم أحد منهم ذلك أن  
 السيادة مانعة من التفقه وإنما أراد عمر أنهما قد تكون سببا للمنع لأن الرئيس قد عينه الكبر والاحتشام  
 أن يجلس مجلس المتعلمين ولهذا قال مالك من عيب القضاء أن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذي  
 كان يعمل فيه وقال الشافعي إذا تصدر الحديث فإنه علم كثير وقد فسره أبو عبيد الله في كتابه غير سبب الحديث  
 فقال معناه نفقوا وأنتم صغار قبل أن تصير واسادة فتتبعكم إلا نفعه عن الأخذ من هودونكم فتبوا جهالا إلى  
 وفسره شهر الثوري بالتزويج فإنه إذا تزوج صار سيد أهل ولا سيما أولاده وقيل أراد عمر أن لا يكف عن طلب  
 الرئاسة لأن الذي يتفقه يعرف ما فيها من الفوائد فيفتن بها وهو جل بعيد إذا لم يرد بقوله تسودوا السيادة  
 وهي أعم من التزويج ولا وجه لمن خصه بذلك لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها  
 عن الاشتغال بالصلم وجوز الكرماني أن يكون من السوادق المعبية فيكون أمر المشايخ بالتفقه قبل أن  
 تسود طينته أو أمر الكليل قبل أن يقول سواد اللجنة إلى الشيب ولا يخفى تكلفه وقال ابن المنير مطابقة  
 قول عمر لرجل أنه جعل السادة من غرات العلم وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغه حجة السيادة  
 وذلك يحقق استحقاق العلم بالانضباط صاحبه فإنه سبب لسيادته كذا قال والذي يظهر أن ابن جرير البخاري أن  
 الرئاسة وإن كانت مما يقطبها صاحبها في العادة لكن الحديث يدل على أن القبط لا يكون إلا بأحد أمرين  
 العلم أو الجود ولا يكون الجود محمدا إلا إذا كان يعلم فكانه يقول تعلموا العلم قبل حصول الرئاسة لتقبلوا  
 إذا غلبتم بحق ويقول أيضا أن تعلمت إلى رياسة التي من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فارتكوا ذلك  
 العادة وتعلموا العلم لتصل لكم القبطة الحقيقية ومعنى القبطة تمنع المرء أن يكون له تقدير مالا آخر من غير  
 أن يزول عنه وهو المراد بالجد الذي أطلق في الخبر كاستينيه **(قوله حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن غير**  
**ما حدثناه الزهري)** يعني ابن الزهري حديث سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذي حدث به إسماعيل  
 ورواية سفيان من الزهري أخرجه المصنف في التوحيد عن علي بن عبد الله عنه قال قال الزهري عن  
 سالم ورواه مسلم عن زهير بن حرب وغيره عن سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه سافه  
 مسلم تاما واخضره البخاري وأخرجه البخاري أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعب عن  
 الزهري حدثني سالم بن عبد الله بن عمر فذكره وسند كرمنا تخالف فيه الروايات بعد أن شاء الله تعالى  
**(قوله قال سمعت)** القائل هو إسماعيل بن عمرو بن زاه **(قوله لأحمد)** الحديث في زوال النعمة عن المنعم عليه  
 وخصه بعضهم بأن يبقى ذلك لنفسه والحق أنه أهم وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس فإذا  
 رأى غيره مالمس له أحب أن يزول ذلك عنه ليرتفع عليه أو يطلق المساوية وصاحبه مذموم إذا عمل  
 بحقيقته ذلك من نعمهم أو قول أو فعل أو ينسب لن خطر له ذلك أن يكره كما يكره ما وضع في طبعه من حب  
 المنهات واستنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافرا أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى فهذا حكم  
 أحمد بحسب حقيقته وأما الحديث المذكور في الحديث فهو القبطة وأطلق الحديث عليها مجازا وهي أن  
 يبقى أن يكون مثل ما غيره من غير أن يزول عنه والحرص على هذا يسمى منافسة فإن كان في الطاعة  
 فهو مجبور ومنه فليتنافس المتنافسون وإن كان في المعصية فهو مذموم ومنه ولا تنافسوا وإن  
 كان في المأثمات فهو مباح فكانه قال في الحديث لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين  
 وجه الحصر أن الطاعات أمادية أو مالمس أو كانت عنهما وقد أشار إلى البدنية بآتيان الحكمة  
 والقضاء بها وتعليقها بلفظ حديث ابن عمر وجل آنا لله القرآن فهو يقوم به آنا للبل وآنا لله نار المراد  
 بالقيام به العمل به مطلقا أعم من تلاوته داخل الصلاة وأخرجها من تعالجه والحكم والقنوى بعقضاء  
 فلا تخاف بين لفظي الحديثين ولا أحمد من حديث يزيد بن الأختس السلمي رجل آنا لله القرآن فهو

حدثني إسماعيل بن أبي خالد  
 على غير ما حدثناه  
 الزهري قال سمعت قيس  
 ابن أبي حازم قال سمعت  
 عبد الله بن مسعود قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 لأحمد

يقوم به آناه الليل وآناه النهار وبتبع ما فيه ويجوز حمل الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع والتقدير في الجسد مطلقا لكن هاتان الخصلتان محمودتان ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا (قوله) لا في اثنين (كذا في معظم الروايات اثنين بناء التأنيث أي لا حسد محمود في شيء إلا في خصلتين وعلى هذا قوله رجل بالغ والتقدير خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولل مصنف في الاعتصام في اثنين وعلى هذا قوله رجل بالخفض على البدلية أي خصلة رجلين ويجوز أن تصبى باعتبار ما عني وهي رواية ابن ماجه (قوله مالا) نكره ليشمل القليل والكثير (قوله فسلط) كذا في ذر والباقيين فسأله وعبر بالسلط لئلانه على قهر النفس المهيولة على الشتم (قوله هلكته) بفتح اللام والكاف أي اهلاكه وعبر بذلك لئيدل على أنه لا يبقى منه شيئا وكذا بقوله في الحق أي في الطاعات لئلا يزل عنه إمام الاسراف المذموم (قوله الحكمة) اللام للبعد لأن المراد بها القرآن على ما شرنا إليه قبل وقيل أنكرها بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فائدة) \* زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذموم كرهنا القطعة كذا كرهنا ونلفظه فقال رجل ليعني أو ثبت مثل ما رأيت فلا فقلت مثل ما يعمل أو رده المصنف في فضائل القرآن وعندنا الترمذي من حديث أبي كشيبة الأنصاري بضع الممزقة سكان التوراة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قد كرهنا طاولا بغيره استواء العالم في المال والحق والحق في الأجر ولفظه وعبد رزقه الله علما وليرزقه مالا فهو صادق النية يقول لو أن لي مالا لعلت مثل ما يعمل فلان فاجرها سواء وكفى ضد هاتين في الوجود أو قال فيه حديث حسن صحيح واطلاق كونهما سواء يدل على الخطابي في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغنى إذا قام بشرط المال كان أفضل من الفقر نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يقن لكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط لا مطلقا وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسئلة في حديث الطاعم الشاكر كما نصله العاصم حيث ذكره المؤلف في كتاب الأظعمة أن شاء الله تعالى (قوله باب ما ذكر في ذهاب موسى في الجبال إلى الخضر) هذا الباب معقود بالترغيب في أحمال المشقة في طلب العلم لأن ما ينقطع به يقتل المشقة فيه ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يجعه بلوغه من السيادة المحصل الأعل من طلب العلم وركب البر والبحر لاجله فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله وظاهر التنبؤ أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج إلى البر وسياقنا بلفظ نحر جاعشيان وفي لفظ لاجد حتى أنبأ الصخرة وأغار كركب البر في السفينة هو الخضر بسدان التقيا فيصير قوله إلى الخضر على أن فيه حذفا أي إلى مقصد الخضر لأن موسى لم يركب البحر طارحة نفسه وإنما ركبها بغير الخضر ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر فيكون فيه حذف ويمكن أن يقال مقصود التقدير ذهاب الخضر إلى تمام القصص ومن تمامها أنه ركب معه البحر فاطل على جميعها ذهابا بجازا أمامن اطلان الشكل على البعض أو من جهة السبب باسم ما تنب عنه وجه ابن المنير على أن اليعنى مع وقال ابن رشد يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر (قلت) \* أهله قوي عنده أحد الاحتجاجين في قوله فكان يشبع أو ألحوت في البحر فالظرف يحتمل أن يكون بل موسى ويحتمل أن يكون للوقت ويؤيد الأول ما جاءه في العالمة وغيره فرى عبيد بن جدي عن أبي العالمة أن موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر انتهى والتوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع الاستدلال بالبحر غالباً وعنده أضاف من طريق أبي الريح بن أنس قال انجاب الماء عن مسلك ألحوت فصاوة طاعة مقترحة قد خلها موسى على أن ألحوت حتى انتهى إلى الخضر فهذا هو وضعه ركب البحر إليه وهذا أن الزمان الموقوفان رجالها مقامات (قوله الآية) هو بالنسبة بتقدير قد كرر لأعلى المفعولية وقد ذكرنا في السبيل في روايته باقي الآية وهي قوله فمما علمت رشدا (قوله حدثنا) ولأصلي حديثي بالافراد (قوله غيري) تقدم في المقدمة أنه للفقير المجبة مصفرا ومحمد وشيعة وأبو هريرة من سعد بن زهريون وكذا ابن شهاب شيخ صالح

الافق اثنين رجل آناه الله  
مالا فسلط على هلكته في  
الحق ورجل آناه الله  
الحكمة فهو يقضى بها  
وعلمها (باب) \* ما ذكر  
في ذهاب موسى في البحر  
إلى الخضر عليها السلام  
وقوله تعالى هل أتبعك  
على أن علمنى الآية  
\* حدثنا محمد بن غفر  
الزهري قال حدثنا يعقوب  
ابن إبراهيم قال حدثني أبي  
عن صالح عن ابن شهاب

موسى قال ابن عباس  
هو خضر فرجها أبي بن  
كعب فبداه ابن عباس  
فقال اني غمريت أنا  
وصاحبى هذا في صاحب  
موسى الذى سأل موسى  
السبل الى قمه هل معك  
التي صلى الله عليه وسلم  
بذكر شأنه قال نعم معك  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول بينهما موسى في  
ملا من بنى اسرائيل عام  
رجل فقال هل تعلم أحدًا  
أعلم منك قال موسى لا  
فأوحى الله الى موسى بل  
عبدنا خضر فسأل موسى  
السبل اليه فجعل الله له  
الطوت آية وقيل له اذا  
فقدت الطوت فارجع فانك  
ستلقاه وكان يبيع أثر  
الطوت في البصر فقال موسى  
فناه أرايت اذا وينا الى  
الضرة فاني نسيت الطوت  
وما نسيته الا الشيطان  
أن أذكره قال ذلك ما كنا  
نبني فاوتد على آثارها  
فصعدوا فوجدوا خضر افكان  
من شأنهم الذي قص الله  
عز وجل في كتابه  
﴿باب﴾ يقول النبي صلى  
الله عليه وسلم اللهم علمه  
الكتاب \* حدثنا أبو  
معمر قال حدثنا عبيد  
الوارث قال حدثنا خالد  
عن مكرمة عن ابن عباس  
قال ضمن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقال اللهم  
عليه الكتاب

وهو ابن كيسان ﴿قوله حدثه﴾ للكشمي حدث بغير ما هو محمول على السماع لان صاحبنا غير مدلس  
﴿قوله غمريت﴾ أي تجادل ﴿قوله الحري﴾ هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين وهو صحابي مشهور  
ذكره ابن السكن وغيره وله ذكر عند المصنف أيضا في قصة له مع عمر قال فيها وكان الحرمي القنبر الذين  
يديهم عمر مشهور يعني لفضله ﴿قوله قال ابن عباس هو خضر﴾ بهذا ذكر ما قال الحرمي بن قيس ولا  
وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله واسكان ثانيه  
ينبت بها الرواية وبإثبات الألف واللام فيه ويخالفهما وهذا القنبر الذي وقع بين ابن عباس والحري غير  
القنبر الذي وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالي فان هذا في صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره وذلك في  
موسى هل هو موسى بن عمران الذي أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميشا بكسر الميم ويكون القنبر نسبة  
بدهاميه وساق سعيد بن جبير الحديث عن ابن عباس أن عمر بن سفيان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا  
بشي كثير وسيأتي ذكر ذلك مفصلا في كتاب التفسير ان شاء الله تعالى في رجال ان اسم الخضر بيا  
عمر حدثه ولا ما كنه ثم تخانة وسيأتي في أحاديث الانبياء النقل عن سبب تسميته بالخضر وسيأتي نقل  
الخلافة في نسبه وهل هو رسول أو نبى فقط أو ملك بفتح اللام أو ولي فقط وهل هو باني أو ماث ﴿قوله فدعاها﴾  
أي ناداه وذكر ابن التين ان فيه حديثا والتقدير فقام اليه فسأله لان الله وف عن ابن عباس التاديب مع  
من يأخذ عنه وأخباره في ذلك شهيرة ﴿قوله انما رجل﴾ لم أقبله تسميته ﴿قوله بل عبدنا﴾ أي  
هو أعلم والكشمي بل باسكان اللام والتقدير فأوحى الله اليه لا تطلق النبي بل قل خضر وانما قال عبيدنا  
وان كان السبعان يقتضي أن يقول عبيد الله لكونه أو رده على طريق الحكاية عن الله سبحانه ونعالي  
والإضافة فيه لتعظيم ﴿قوله يتبع أثر الطوت في البصر﴾ في هذا السياق اختصار بأن يبينه عبيد الله شرحه  
ان شاء الله تعالى ﴿قوله ما كتابي﴾ أي نطلب لان فقد الطوت جعل آية أي علامة على الموضوع الذي  
فيه الخضر وفي الحديث جواز التجادل في العلم اذا كان بغير تفتت والرجوع الى أهل العلم عند التنازع  
والعمل بخبر الواحد الصدوق وركوب البصر في طلب العلم بل في طلب الاستكثار منه ومشر وعية حمل  
الزاد في السفر لزوم التواضع في كل حال ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليه السلام وطلب  
التعلم منه تعالفا فوجه ان ينادي بأدبه وتبجيله من ركن نفسه أن يسبقه مسئلة التواضع ﴿قوله باب قول﴾  
النبي صلى الله عليه وسلم اللهم علمه الكتاب استعمل لفظ الحديث ترجمة تسمى بان ذلك لا يختص بجواز  
باب عباس والخضر على هذا الغير مذكور ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقديم ذكره في الحديث  
الذي قبله إشارة الى أن الذي وقع لابن عباس من غلبته للحري بن قيس انما كان بدعاء النبي صلى الله عليه  
وسلم له ﴿قوله حدثنا أبو معمر﴾ هو عبيد الله بن عمر وابن أبي الجاهل المعروف بالمصدق البصري ﴿قوله﴾  
حدثنا خالد هو ابن مهران الخزاز ﴿قوله ضمن رسول الله صلى الله عليه وسلم﴾ زاد المصنف في فضل  
ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث الى مسدده وكان ابن عباس اذذاك غلاما ميمرا فاستفاد منه جواز  
احتضان الصبي القرمص على سبل الشفقة ﴿قوله علمه الكتاب﴾ بين المصنف في كتاب الطهارة من  
طريق عبد الله بن أبي بن زيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء وظلعه دخل النبي صلى الله عليه وسلم الخلاء  
فوضعت له وضوءا زاد مسدد فلما خرج قال من وضع هذا فخير لمسلم قالوا ابن عباس ولا جد وابن جيان من  
طريق سعيد بن جبير عنه أن هو نسيه الى أخيه بذلك وان ذلك كان في بيت الجلاء ولعل ذلك كان في الليلة  
التي بات ابن عباس فيها عند هاتري صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كسبأت في موضعه ان شاء الله  
تعالى وقد أخرج أحمد من طريق عمر بن دينار عن قريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي صلى الله  
عليه وسلم في صلاة الليل وفيه فقال لي ما لك أصبحت هذا في قتلتني فقلت أو نبني لاحد أن يصلي هذا لك  
وأنت رسول الله فدعا لي أن يزني الله ففهما وعلم والمراد بالكتاب القرآن لان الصريف الشرعي عليه  
والمراد بالعلم ما هو أهم من حفظه والتفهم فيه ووقع في رواية مسدد الحكمة بدل الكتاب وذكر



الامام عجل ان ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الخداه كذا قال وفيه نظر لان المصنف آخرجه ايضا من حديث وهيب عن خالد بلفظ الكتاب ايضا فيجعل على ان المراد بالحكمة ايضا القرآن فيكون بعضهم رواه بالمعنى والنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اوقى الحكمة من ثين فيجعل تعدد الواقعة فيكون المراد بالكتاب القرآن والحكمة السنة ورواه ابن عدي في رواية عبيد الله بن أبي زياد التي قد منها عند الشيخين اللهم فقهه في الدين لكن لم يضع عند مسلم في الدين وذكر المجلدي في الجمع ان ابا مسعود ذكره في أطراف الصحبين بلفظ اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قال المجدي وهذه الزيادة ليست في الصحبين (قلت) وهو كما قال نعم هي في رواية سعيد بن جبير التي قد منها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواه ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة عن سلاوة عن جابر البغوي في مجمع الصحابة من طريق يزيد بن أسلم عن ابن عمر كان عمر يدعوا ابن عباس ويقربه ويقول اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم داهيا يوما فمصر أسألت وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الخداه في حديث الباب بلفظ اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه فتدروا الترمذي والامام عجل وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدوهم وقد وجدتها عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فمصر على ناصيتي وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقد رواه أحمد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ مسج على رأسي وهذه الدعوة مما تحقق اجابة النبي صلى الله عليه وسلم فيها المالم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضى الله تعالى عنه واختلف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقبل القرآن كما تقدم وقيل العمل به وقيل السنة وقيل الاصابة في القول وقيل الخشية وقيل الفهم من الله وقيل العقل وقيل ما يشهد العقل بهصته وقيل نور يفرق بين الالهام والوسواس وقيل سرعة الجواب مع الاجابة وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ولقد آتينا لقمان الحكمة والاقرب ان المراد جاني حديث ابن عباس الفهم في القرآن وسيأتي من يدان ذلك في المناقب ان شاء الله تعالى (قوله باب متى يصح جماع الصغير) زاد الكاشميري الصبي الصغير ومقصود الباب الاستدلال على ان البلوغ ليس شرطاً في الحمل وقال الكرماني ان معنى الصبي هنا جواز قبول مسووعه (قلت) وهذا تفسير لثروة الصبي لنفسه والصبي وأشار المصنف بهذا الى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكتاب به عن عبد الله بن أحمد وغيره ان يحيى قال أقل من التحمل خمس عشرة سنة تكون ابن عمر ويوم أحد اذ لم يبلغها فبلغ ذلك أحد فقال بل اذا عقل ما يسع وانما قصه ابن عمر في القتال ثم أورد الخطيب أشياء مما يحفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغير وحديثيها بذلك وقبلت عنهم وهذا هو العقد وما قاله ابن معين ان اراجه بتحديثا بشدا ان الطلب بنفسه فوجه وان اراجه بدو حديث من جمع اتفاقا واعتنى به فجمع وهو صغير فلا وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا وفيه دليل على ان مراد ابن معين الاول واما احتياجه بان النبي صلى الله عليه وسلم رد البراءة وغيره يوم بدر من كان يبلغ خمس عشرة فرددوا بان القتال مقصود فيه من يد القوة والتصبر في الحرب فكانت مقلته من البلوغ والجماع بقصده فيه الفهم فكانت مقلته التمييز وقد احتج الاوزاعي لذلك بحديث مروى بالصلاة اسبع (قوله حديثنا المميسل) هو ابن أبي أويس وقد ثبت ذلك في رواية كرمه (قوله على حار) هو اسم خمس شمل الذكر والانثى كقولنا بهير وقد شد حماره في الاتي حكاه في الصحاح وانا بنضم الهمزة وشدها كسرهما كما حكاه الصغاني في الاتي من الخبر ورواه في الاتي حكاه بونس وأبكره غيره فخاف في رواية على الله الفصحى وحار تان بالنسبين فيهما على التثنية والبسند وروى بالاضافة وذكر ابن الاثير ان فائدة التخصيص على صكونها انثى للاستدلال على طريق الاولى على أن الاتي من بني آدم لا تقطع الصلاة لانهم أشرف وهو قياس صحيح من حيث النظر لان الخبر الصحيح لا بد من جملة كسبائي الجث فيه في الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله ناهرت)

\*(باب متى يصح جماع الصغير)\*  
 حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال أقبلت واكبا على حماري فانا ناهرت يومئذ فناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عني

أى قاربت والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعى (قوله الى غير حدار) أى الى غير مائة قاله الشافعى وساق الكلام يدل على ذلك لان ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المروزي بنى المصلى لا يقطع صلاته يؤيده رواية البراز لفظ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى المكتوبة ليس لشيئ ستره (قوله بنى بعض المصلى) هو مجاز عن الأمام فتح الهمزة لان المصلى ليس له يد وبعض المصلى يحتمل أن يراد به من المصوف أو بعض من أحد المصنفين قاله الكرماني (قوله ترغ) بمثنائين مقنوتين وضم العين أى تأمل ما نشأ وقيل تسرع في المشى وجاء أيضاً بكسر العين وزن يقتل من الرمي وأصله ترقى لكن حذفت الياء تخفيفاً والأول أصوب ويدل عليه رواية المصنف في الحج زلت منها فرتعت (قوله ودخلت) وللتكسيمي قد دخلت بالقاء (قوله فلم يشكر ذلك على أحد) قيل فيه جواز تقديم المصلحة المراجعة على المفسدة الحقيقية لان المرو ومفسدة تخفيفه والدخول في الصلاة مصلحة راجحة واستدل ابن عباس على المطراز بعدم الانتكارات لتقاء الموانع اذ ذلك ولا يقل منع من الانتكارات اشتغالها بالصلاة لانه في الانتكارات مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة وأضاف كان الانتكارات يمكن بالاشارة وفيه ما ترجم له ان العمل لا يشترط فيه كمال الاهلية وإنما يشترط عند الاداء يلحق بالصبي في ذلك العبد والفاستى والكافر وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقر به مقام حكاية قوله لا فرق بين الامور الثلاثة في شرائط الاداء فإن قيل التشديد بالصبي والصغير في الترجع لا يطابق حديث ابن عباس أجاب الكرماني بان المراد بالصغير غير البالغ وذكر الصبي معه من باب التوضيح ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بنفسه معجود ولفظ الصبي يتعلق بهم ما عدا الله أعلم وسيأتي باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله حد ثنا محمد بن يوسف) هو الميكندى كاجرم به البيهقي وغيره وأما القريابي فليست له رواية عن أبي مسهر وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه وقد لقبه البخاري ومعه منه شيئاً يسيراً وحدث عنه هنا بواسطة ذكر ابن الرباط فيما نقله ابن رشيده عنه ان أباه مسهر قد روى رواية هذا الحديث عن محمد بن حرب وبس كإقبال ابن المطرا فان النسائي وروافق السنن الكبرى عن محمد المصطفى بن عن محمد بن حرب وأخوه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء وهو بفتح الجيم والصاد المهملة عن سلمة بن الخطاب وأبي النقي وهو بفتح النون وكسر الهمزة كلاًهما عن محمد بن حرب فهو لا ثلاثة غير أبي مسهر ورواه عن محمد بن حرب فكانه المنفرد به عن الزبيدي وهذا الاسناد الى الزهري شامبون وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن برمجة بن عمرو الانصاري انظر روى وحديثه هذا طرف من حديثه عن عثمان بن مالك الاثنى في الصلاة من رواية صالح ابن كيسان وغيره عن الزهري وفي الرافق من طريق معمر عن الزهري آخرى محمود (قوله عقلت) هو بفتح القاف أى حفظت (قوله محبة) بفتح الميم وتشديد الجيم والمج هو ارسال الماء من الفم وقيل لا يسمى مجاً الا ان كان على عدوه التي صلى الله عليه وسلم مع مجود ما مداعبة معه أو ليلبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصباية (قوله وأنا ابن خمس سنين) لم أر التشديد بالنسب عند تحمله في شيء من طرقه لافي الصحابين ولا في غيرهما من الطوائع والمسانيد الا في طريق ابى يدي هذه والزيدي من كبار الحفاظ المشتهرين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الرازي يفضل على جميع من سمع من الزهري وقال أبو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري ومن نقله عند المطرا بنى والطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن عمرو وهو بفتح النون وكسر الميم عن الزهري وغيره قال حديث محمود بن الربيع وروى النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي نسبها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر ابن حبان وغيره انه مات سنة تسع وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية وذكر القاضى عياض في اللامع وغيره أن في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا امر يحا في شيء من الروايات بعد التسع التام الا ان كان ذلك مأخوذاً من قول صاحب الاستيعاب انه عفى الله وجهه وهو ابن أربع سنين أو خمس وكان الحامل له في هذا التردد قول

الى غير حد او قرويت بين  
يدى بعض المصلى وأرسلت  
الانان ترغ دخلت المصلى  
فلم يشكر ذلك على أحد  
حدثني محمد بن يوسف  
قال حدثنا أبو مسهر قال  
حدثني محمد بن حرب قال  
حدثني الزبيدي عن  
الزهري عن محمد بن  
الربيع قال عقلت من  
النبي صلى الله عليه وسلم  
محبة مجها في وجهي وأنا  
ابن خمس سنين

الواقدي انه كان ابن ثلاث وتسعين لمسلمات والاول أولى بالاعتماد لضعف اسناده على ان قول الواقدي يمكن  
 حمله ان حصل على انه انفي الكسرو وغيره والله أعلم وإذا خسر وهذا فقد اعترض المهلب على البخاري  
 لكونه لم يذكر حديث ابن الزبير في وريثته والله يوم يقر بظنه ومراجعت له في ذلك فضع السماع منه  
 وكان سنة اذئلك ثلاث سنين أو أربعا فهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبط لسماع شيء فكان ذكر  
 حديث ابن الزبير أولى لهذا من المعنيين وأجاب ابن المنبر بان البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية  
 لا الاحوال الوجودية ومحمود نقل سنة مقصود في كون النبي صلى الله عليه وسلم حج بمكة في وجهه بل في  
 محمود وريثته أيام فائدة شرعية تثبت كونه محميا وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن  
 النبوية حتى تدخل في هذا الباب ثم أنشد صاحب البيت أدري بالذي فيه انتهى وهو جواب مسدد  
 وتكلمته فما قد مناه قبل ان المقصود بلفظ السماع في الترجمة هو أو ما ينزل منزله من نقل الفعل أو التقرير  
 ونقل البدر الزركشي فقال يحتاج المهلب الى ثبوت ان قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري انتهى  
 والبخاري قد نسج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الزبير في الصحيح فالأردم وجهه وقد حصل جوابه  
 والمهب من متكلم على كتاب يشغل عما وقع فيه في المواضع الواضحة ويعترضها بما يؤدى الى نفي ورودها  
 فيه (قوله من طر) زاد النساى معلق ولان حبان معلقة واللويد كرو يؤنت والمصنف في الثاني من  
 رواية معمر من دول كانت في دارهم وفي الطهارة والصلاة وغيرهما من يزيد لدلو ويجمع بينهما بان الماء  
 أخذ لدلو من البئر ونالوا النبي صلى الله عليه وسلم من الدلو وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم جواز  
 احضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الامام اجمعاه في دوارهم ومداعبته صديانهم واستدل به بعضهم  
 على صحيح من يكون ابن خمس ومن كان دونها بكتبه حضور وليس في الحديث ولا في نيويورك  
 البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار القهس فن فهم الخطاب سمع وان كان دون ابن خمس  
 والا فلا وقال ابن وشيد الظاهر انهم أرادوا تجديد الخمس انما مظنة ذلك لأن سلوفا شرط لا بد من  
 تحققة والله أعلم وقرب منه ضبط الفقهاء من القيز يست أوسيع والمرجح انما مظنة لا لتحديد ومن  
 أقوى ما ينسب له ان المرد في ذلك الى القهس فيختلف باختلاف الأشخاص ما ورد الخطيب من طريق  
 أبي حاتم قال ذهب بابني وهو ابن ثلاث سنين الى ابن جريج فحدثه قال أبو حاتم ولا بأس بتعليم الصبي  
 الحديث والقرآن وهو في هذا السن يعني اذا كان فهم ما قصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في سمعته  
 لابن أريج بعد ان امتنعه بحفظ سور من القرآن مشهورة (قوله باب الخروج) أي السفر (في  
 طلب العلم) لم يذكر فيه شيئا من فواصض محاولة قد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه من سئل طريقا  
 يلقى فيه علما سهل الله له به طريقا الى الجنة ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه (قوله ورجل جابر  
 ابن عبد الله) هو الأنصاري الأصم المشهور وعبد الله بن أنس بضم الهمزة مضمر هو الجهمي حليف  
 الأنصار (قوله في حديث واحد) هو حديث أخرجه المصنف في الادب المفرد واحد وأبو يعلى  
 مسند ما من طريق عبد الله بن محمد بن عجيل انه سمع جابر بن عبد الله يقول للنبي عن رجل حديث سمعه  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بهيرا ثم شددت رحلي فمرت اليه شهره ارحى قدمت الشام  
 فاذا عبد الله بن أنس فقلت للرباب قل له جاز على الباب فقال ابن عبد الله قلت نعم فخرج فاعتقني فقلت  
 حديث بلقي عتلتا نألت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت أن أموت قبل ان أسمعها فقال  
 معمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قول بحشر الله الناس يوم القيامة عراة فلا ذكر الحديث وله طريق  
 أخرى أخرجهما الطبراني في مسند الشاميين وتمام في قوائمه من طريق الجاهل بن ديار عن محمد بن المنكدر  
 عن جابر قال كان يلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في القصص وكان صاحب الحديث بمصر  
 فاشتريت بهيرا فسمعت حتى وردت مصر فقصصت الى باب الرجل فذكر نحوه واسناده صالح وله طريق  
 ثالثة أخرجهما الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنني وهو بائنون الساكنة عن جابر قال للنبي

من دلو (باب) والطروج  
 في طلب العلم ورجل جابر  
 ابن عبد الله مسيرة مشهور  
 الى عبد الله بن أنس في  
 حديث واحد \* حدثنا  
 أبو القاسم

عباس انه سألني عن موسى بن جهم  
ابن قيس بن حصص  
الزراوي في صاحب موسى  
فوريهما في بن كعب فذاعه  
ابن عباس فقال اني  
سمعت انا وصاحبي هذا  
في صاحب موسى الذي  
سأل السبل الى ابيه هل  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يذكر شانه فقال  
اني نعم سمعت النبي صلى  
الله عليه وسلم يذكر شانه  
يقول بنسبنا موسى في  
سلام بن اسرائيل اذ  
جاءه رجل فقال اهل احد  
اهل منكم قال موسى لا  
فأمر الله تعالى الى  
موسى بن عبدنا خضر  
فقال السبل الى نفسه  
فخلف الله له الحوت آية  
وقيل له اذا قلدت الحوت  
فارجع فانك ستلقاه  
فكان موسى يشع أثر  
الحوت في البحر فقال في  
موسى لموسى أربأب  
أربأب الى الخضر فاني  
نسيت الحوت وما أنساه  
الا الشيطان أن أذكره  
قال موسى ذلك ما كنا  
نعلم فأنزلنا على أنارهما  
قصصا فوجد اخضر  
فكان من شأنهما ما قص  
الله في كتابه (باب)  
فضل من علم وعلم حدثنا  
محمد بن العلاء قال حدثنا  
جناد بن أسامة عن يزيد  
ابن عبد الله عن أبي بردة  
عن أبي موسى عن النبي

حدث في القصص فذكر الحديث نحوه وفي اسناده ضعف وادى بعض المتأخرين ان هذا ينقص القاعدة  
المشهور أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون معها وحيث يعلق بصيغة التبريض يكون فيه علة  
لانه يعلقه بالجزم هنا ثم أخرجه طرفا من منتهى كتاب التوحيد بصيغة التبريض فقال قد كرر عن جابر  
عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بحسب الله العباد فيناديهم بصوت الحديث  
وهذا الدعوى مردودة والقاعدة بحمد الله غير منقضة ونظر البخاري أدق من ان يعترض عليه بثل  
هذا فانما يصح كذا لا في الحال فقط جزم به لان الاستدراج وقد اعتدوا حيث ذكر طرفا من المتن لم يجزم  
بل ان لفظ الصوت مما يتوقف في اطلاق نسبتة الى الرب ويحتاج الى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث  
من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شقوق علمه ودقة نظره وحسن نصرته وجه الله تعالى  
وهو ابن طلال فزع من الحديث الذي روى فيه جابر بن عبد الله بن أنيس هو حديث المسترعى المسموع وهو  
انتقال من حديث الى حديث فان الراجل في حديث المسترعى هو أبو الرب الانصاري وروى فيه الى عتبة بن  
عامر الجهني أخرجه أحمد بن سنده منقطع وأخرجه الطبراني من حديث مسلم بن محمد قال أنا في جابر فقال لي  
حديث بلقي المنة وفي المسترعى ذكره وقد وقع ذلك لغير من ذكره فوري أبو داود من طريق عبد الله بن  
بريدة أن رجلا من الصحابة روى الى فضالة بن عبيد وهو يصرف حديث وروى الخطيب عن عبيد الله بن  
عدي قال بلقي حديث عندني نخفت ان كان الرجل ليرحل فيمادهم الى المدينة وروى مالك عن يحيى  
بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ان كنت لا رحل الا يوم واليالي في طلب الحديث والواحد وسياحي نحو  
ذلك عن غيره وفي حديث جابر دليل على طلب علم الاستدلال به لانه يعلق الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يفتحه  
حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة وسياحي عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله لم أعلم احدا  
أعلم بكتاب الله مني لرحلت اليه وأخرجه الخطيب عن أبي الهيثم قال كنا مع من أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلأرضى حتى خر جنا اليهم فسمعنا منهم وقيل لاجل رجل طلب العلم يلزمه رجلا عنده علم  
كثير أو رجل قال رحل يكتب عن علماء الامصار فيشام الناس ويعلم منهم وفيه ما كان عليه الصحابة  
من الحرص على تحصيل السنن النبوية وفيه جواز اعتنا القادح حيث لا يتحصل الى رتبة (قوله خالد  
ابن خنيس) هو بفتح الحاء المجهدة وكسر اللام الحقيقية بعدها بفتح الثانية مشددة كاتقدم في المقدمة وانما  
أعدته لانه وقع عندنا في ركني مضبوطا بلا مشددة وهو سبق فلم وانطأ من النامع (قوله قال الاوزاعي) في  
رواية الاصل حدثنا الاوزاعي (قوله انه سألني عن موسى بن جهم) سقطت هون رواية ان هذا كمره قطب  
على المرفوع المتصل بغير تأكد ولا فصل وهو جائز عند البعض وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل  
بإبنا وليس بين الراي وبين اختلاف الأفعال بغير المعنى وهو قليل وفيه فضل الازيد من العلم بطوع المشقة  
والنصب بالسفر وخضوع الكبير ان يعلم منه وجه الدلالة منه قوله تعالى لتبني عليه الصلاة والسلام  
أولئك الذين هدى الله فبما هم اقصد وموسى عليه السلام منتهى قد قل شأله التي صلى الله عليه وسلم تحت  
هذا الامر الاقيائيت نبهه (قوله اب فضل من علم وعلم) الاولى بكسر اللام الحقيقية أي صاروا لما الثانية  
فخضه وانشدها (قوله حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو كريب مشهور بكتيبته أكثر من اسمه وكذا شيخه  
أبو أسامة يزيد بن جهم الموحدة وأبو ردة جده هو راي أبي موسى الأشعري وقال في السباقي عن أبي موسى  
ولم يقل عن أبيه فقتنا والاستدراكه كرفقون (قوله مثل) بفتح المثناة والمراد به الصفة العجيبة لا القول  
الساخر (قوله الهدي) أي الدلالة الموسلة الى المطلوب والم المراد به معرفة الادلة الشرعية (قوله  
نفيه) كذا عند البخاري في جميع الروايات التي رأيناها بالذات من التقاوي صفته لم يذكره ولكن وقع عند  
الخطابي والحمدي وفي حاشية أصل أبي ذر نفيه عائلته مفتوحة وغين مخفية مكسورة بعد كذا وخدعة مخفية  
مفتوحة قال الخطابي هي مستنقعة الما في الجبال والخصور قال القاضي عياض هذا غلط في الرواية

وحالة الحق لان هذا وصف الطائفة الاولى التي ثبتت وما ذكره يصح وصفاً للثانية التي غسل الماء قال  
 وما مضى منها في البحارى من جميع الطوق الاقية بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء والتخانة وهو مثل  
 قوله في مسلم طائفة طيبة (قلت) وهو في جميع ما وقعت عليه من المسانيد والمسنجات كما عند مسلم وفي  
 كتاب الزركشي وروى بقعة قلت هو معنى طائفة لكن ليس ذلك في شيء من روايات الصعيين ثم قرأت  
 في شرح ابن رجب ان في رواية بالموحدة بدل التون قال والمراد بها القطعة الطيبة كما قال فلان بقية  
 الناس ومنه فلو كان من القرون من قبلكم أولو بقية (قوله قلت) بفتح القاف وكسر الموحدة من  
 القول كذا في معظم الروايات ووقع عند الاصيلي قبلت بالتخانة المشددة وهو تصحيف كما سنده  
 بعد (قوله الكلا) بالهمزة بلام (قوله والعشب) هو من ذكر الحاصل بعد العام لان الكلا  
 يطلق على النبات الطيب والبايس معاً والعشب المراد به فقط (قوله اخاذت) كذا في رواية أبي ذر بكسر  
 الهمزة والخاء والذال المجهتين وآخره مشاة من فوق قبلها ألف جمع اخاذة وهي الارض التي غسل الماء  
 وفي رواية غير أبي ذر وكذا في مسلم وغيره أجادب بالجيم والعال المهمة بعد ما موحدة جمع جادب بفتح  
 الال المهملة على غير قياس وهي الارض الصلبة التي لا ينضب منها الماء وموضع المازي بالذال المعجمة  
 وهو المقاضى بوراها الامعلى عن أبي يعلى عن أبي كريب أحارب بجاء وراه مهملة من قال الامعلى  
 لم ينضب أو يعلى وقال الخطابي ليست هذه ال رواية بنى قال وقال بعضهم أجادو بجيم وراه ثم ال مهمة جمع  
 جادو وهي البارزة التي لا تنبت قال الخطابي هو مصحف المعنى ان ساعدته ال رواية وأغرب صاحب المطابع  
 فيقول الجميع روايات وليس في الصعيين سوى روايتين فقط وكذا جزم القاضى (قوله فنفخ الله بها) أى  
 بالاخاذات ولا يصح به أى بالماء (قوله وزرعوا) كذالكه بزيادة زاء من الزرع وواقفه أبو يعلى  
 ويعقوب بن الاخرم وغيرهما عن أبي كريب ولمسلم والنسائي وغيرهما عن أبي كريب وزرعوا غير زاء  
 من الزعى قال النورى كلاهما صحيح ورجح القاضى رواية مسلم بلام من لان ال رواية وزرعوا يدل على  
 مباشرة الزرع لتطابق في التمثيل مباشرة طلب العلم وان كانت رواية زرعوا مطابقة لقوله انبت لكن  
 المراد انها تارة لانبات وقيل انه وروى وزرعوا ورواها ابن واصل لذلك وقال القاضى قوله وزرعوا جامع  
 للآتي لان الثانية لم يحصل منها نبات انتهى ويمكن ان يرجع الى الثانية أيضاً بمعنى ان الماء الذي  
 استقر بها سقيت منه أرض أخرى فانبت (قوله فأصاب) أى الماء ولا يصح وكريه أعصاب أى  
 طائفة أخرى وقع كذلك صريحاً عند النسائي والمراد بالطائفة القطعة (قوله فيعان) بكسر الفاف  
 جمع فاع وهو الارض المستوية المساء التي لا تنبت (قوله فقه) بضم القاف أى صار قهها وقال ابن التين  
 ورواه بكسر هاواضم أشبه قال القرطبي وغيره ضرب النبي صلى الله عليه وسلم لجاه به من الذين مثلاً  
 بالقيت العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم اليه وكذا كان حال الناس قبل معيشة فكان القيت يعنى البلد  
 الميت فكذلك اعلم الذين قضى القلب الميت ثم شبه السامعين به بالارض المختلفة التي ينزل بها القيت ففهم العالم  
 العامل الممل فهو عزلة الارض الطيبة شربت فانتفعت في نفسها وانبت فنفعت غيرها ومنهم الجامع  
 للعلم المستغرق زمانه فيه غير انه لم يعمل بنوافقه أولم ينفعه فيما جمع لكنه أداه لغيره فهو عزلة الارض التي  
 يستقر فيها الماء فينتفع الناس به وهو المشار اليه بقوله نصر الله امرهم مقالي فأداها كما سمعها ومنهم من  
 يشع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينفعه لغيره فهو عزلة الارض السجة أو الماء الذي لا تقبل الماء أو  
 نفسه على غير ما يحتاج في المثال بين الطائفتين الأولى الممتدة لا شراً كهما في الانتفاع بهما وأورد  
 الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها والله أعلم ثم ظهر لي ان في كل مثل طائفتين الأولى قد وضعت  
 والباقي الأولى منه من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو جمعه فلم يعمل به ولم يعلم ومثالها من الارض السباح  
 وأشير اليها بقوله صلى الله عليه وسلم من لم يرفع بذلك رأساً أو أعرض عنه فلم ينفع به ولا نفع والثانية منه  
 من لم يدخل في الدين أو سلب بلغة فكفر به ومثالها من الارض الصماء المساء المستوية التي عر عليها الماء

قبلت المساء فانبت الكلا  
 والعشب الكثير وكانت  
 منها أجادب أمسكت الماء  
 فنفع الله بها الناس فشرىوا  
 وسقوا وزرعوا وأصاب  
 منها طائفة أخرى إنما  
 هي قيعان لا تسلم ماء ولا  
 تنبت كذا فذلك مثل من  
 فقه في دين الله ونفعه  
 ما بعث الله به فسلم وعلم  
 ومثل من لم يرفع بذلك  
 رأساً ولم يقبل هدى الله  
 الذي أرسلت به قال أبو  
 عبد الله

فلا يتفق به وأشهر إليها بقوله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل هدى الله الذي جئت به وقال الطبيب بن من  
أقسام الناس قسمان أحدهما الذي اتفق بالعلم في نفسه ولم يعلم غيره والثاني من لم يتفق به في نفسه وعلمه  
غيره (قلت) والاول داخل في الاول لان التفرع حصل في الجملة وان تفاوتت مراتبه وكذلك ما تنبئه  
الارض فنه ما يتفق الناس به ومنه ما يصير شيئا واما الثاني فان كان عمل الفرائض وأهل التوافق قد  
دخل في الثاني كافر وناه وان تركه الفرائض أيضا فهو فاسق لا يجوز الاخذ عنه ولعله يدخل في عموم من لم  
يرفع بذلك أساء الله أعلم (قوله قال اصحق) وكان منها طائفة قيلت (أى تشبه الياء المختلطة  
أى ان اصحق وهو ابن راهويه حدث روى هذا الحديث عن أبي أسامة قال في هذا الحرف قال الاصمعي  
هو نصف من اصحق وقال غيره بل هو صواب ومعناه شرب والقبيل شرب نصف النهار وقال قبلت الابل  
أى شربت في القائلة ونعقبه القرطبي بأن المقصود لا يتخص بشرب القائلة وأجيب بأن سيكون هذا  
أصله لا يمنع استعماله على الاطلاق يجوزوا وقال ابن دريد قبل الماء في المكان المنخفض اذا اجتمع فيه  
ونعقبه القرطبي أيضا بأنه يفسد التثنية لان اجتماع الماء اغماؤه مثال الطائفة الثانية والاولى الكلام هنا غامضا  
هو في الاول اثنى على شربها وبنت قال والاظهر أنه نصف (قوله قاع بعلمه الماء والصنف المستوى من  
الارض) هذا ثابت عند السمعى وأراد به ان قيل ان الماء كور في الحديث جميع قاع وانها الارض التي  
بعلمها الماء لا يستقر فيها واغنا ذكر الصنف مع جريها على عادم في الاعتناء بتفسير ما يقع في الحديث من  
الالفاظ الواقعة في القرآن وقد يستطرد ووقع في بعض النسخ المصطف بدل الصنف وهو نصف  
(تنبيه) وقع في رواية كريمة وقال ابن امصق وكان شيخنا العراقي ربهما ولم أسمع ذلك منه وقد وقع في  
نسخة الصغاني وقال امصق عن أبي أسامة وهذا يرجع الاول (قوله باب رفع العلم) مقصود الباب الحديث  
على تعلم العلم فانه لا يرفع الا قبض العلماء كسبائى من يحادهم من تعلم العلم موجود الا يحصل الرفع وقد  
بين في حديث الباب ان رفعه من علامات الساعة (قوله وقال ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن الغنوي  
المدني المعروف ببيعة الراي ساكن الهمة قيل لذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد ومما ادرى بيعة ان من  
كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له ان يعمل نفسه فيترك الاشتغال لئلا يؤدى ذلك الى رفع العلم او مراده  
الطعن على نشر العلم في أهله لئلا يعمت العالم قيل ذلك فيؤدى الى رفع العلم او مراده ان يشهر العالم نفسه  
ويتصدى للاخذ عنه لئلا يصح عمله وقيل مراده نظيم العلم وتوقيره فلا يجزى نفسه بأن يجعله عرضا  
للدنيا وهذا معنى حسن لكن اللاتق يثوب المصنف ما تقدم ورة وتوصل ان ربيعة المدكور الخطيب في  
الجامع واليه في المدخل من طريق عبد العزيز الا وصى عن مالك عن ربيعة (قوله حدثنا عمران بن  
ميسرة) في بعضها عمران بن عمر المدكور الاب وقد عرف من الرواية الاخرى انه ابن ميسرة وقد ذكره  
النسائي عن عمران بن موسى القزاز وليس هو شيخ البشاري فيه (قوله عبد الوارث) هو ابن سبيد  
(عن أبي التياح) بمثابة مفتوحة فوقانية بعدها مختلطة تقبلة وآخرها مهيئة كاتقدم (قوله عن  
أنس) زاد الاصمعي وأورد بن مالك والنسائي حدثنا أنس ورجال هذا الأسناد كلهم بصريون وكذا  
الذي بعده (قوله اشراط الساعة) أى علاماتها كاتقدم في الإيمان وتقدم ان منها ما يكون من قبيل  
الاعتاد ومنها ما يكون خارقا للعادة (قوله أن رفع العلم) هو في محمل نصب الامام من ان وسقطت ان من  
رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران بن موسى البشاري فيه فعل رايته يكون مرفوع العمل والمراد برفع  
موت جلته كاتقدم (قوله وثبت) هو يفتح أوله وسكون المثناة وفتح المشددة وفي رواية  
مسلم ويثبضم أوله وفتح المشددة بعدها مثناة أى ينشئ وغفل الكرماني فزادها الجباري واغماحها  
النووي في الشرح لمسلم قال الكرماني وفي رواية وثبت بالثون بدل المثناة من التيات وحكى ابن  
رجب عن بعضهم وثبت بالثون ومثناة من الثوب وهو الاشاعة (قلت) وليس بين هذين شي من الإحصين  
(قوله ويشرب الخمر) هو يضم المثناة أوله وفتح المشددة على العطف والمراد بكثرة ذلك واشتهاره وعند

قال امصق وكان منها طائفة  
قبلت الماء قاع بعلمه الماء  
والصنف المستوى من  
الارض (باب رفع العلم  
وظهور الجهل) وقال  
ربيعة لا ينبغي لاحد  
هذه شي من العلم أن  
يضع نفسه \* حدثنا  
عمران بن ميسرة قال  
حدثنا عبد الوارث عن  
أبي التياح عن أنس قال  
قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان من اشراط  
الساعة أن يرفع العلم  
ويثبت الجهل ويشرب  
الخمر

المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة ويكثر شرب الخمر فانه لامة مجموع ما ذكر ((قوله و يظهر الزنا)) أي يشوكل في رواية مسلم ((قوله حدثنا يحيى)) هو ابن سعيد القطان ((قوله عن أنس)) زاد الاصيل ابن مالك ((قوله لا حدثكم)) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أي والله لا حدثكم وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة وسلم من رواه غندر عن شعبة إلا أحدثكم فيجعل أن يكون قال لهم أولاً إلا أحدثكم فقالوا نعم فقال لا حدثكم ((قوله لا يحدثكم أحد بعدى)) كذا هو لمسلم بحذف المقول ولا نحتاجه من رواية غندر عن شعبة لا يحدثكم به أحد بعدى والمصنف من طريق هشام لا يحدثكم به غيري ولا في عوانة من هذا الوجه لا يحدثكم أحد منكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدى وعرف أنس أنه لم يبق أحد من جمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره لأنه كان آخر من مات بالبصرة من المهاجرين فاعلم الخطاب بذلك كان لاهل البصرة أو كان عاماً وكان تعديسه بذلك في آخر عمره لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا التاديع من لم يكن هذا الحق في عمره به وقال ابن بطال فيجعل أنه قال ذلك لما رأى من التفسير ونقص العلم يعني فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثكم أحد بلحق (قلت) والاول وأولى ((قوله سمعت)) هو بيان أو بدل له قوله لا حدثكم ((قوله أن يقول العلم)) هو بكسر القاف من القلة وفي رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة أن يرفع العلم وكذا في رواية سعيد عن ابن أبي شيبة وهما عند المصنف في الحدود وهشام عنده في النكاح كلهم عن قتادة وهو موافق لرواية أبي التياح والمصنف أيضاً في الأشربة من طريق هشام أن يقل فيجعل أن يكون المراد بقلته أول العلامة وبرقمه أو خرها أو أطلقت القلة وأريد بها العلم كما يطلق الدهم ويراد به القلة وهذا أليق لا تخاد الخمر ج ((قوله وتكثر النساء)) قيل سببه أن الحق تكثر فيكثر القتل في الرجال لانهم أهل الحرب دون النساء وقال أبو عبد الملك هو إشارة إلى كثرة الفتوح فتكثر النساء فيخذل الرجل الواحد عدة موطأت (قلت) وفيه نظر لأنه صرح بالعلم في حديث أبي موسى الآتي في الركاة عند المصنف فقال من قلة الرجال وكثرة النساء والظاهر أنها علامة محضة لا سبب آخر بل بقدر الله في آخر الزمان أن يقل من يؤمن بالذكور ويكثر من يؤمن بالانثى وكون كثرة النساء من العلامات مناسب لظهور الجهل ورفع العلم وقوله لتسبح بمجمل أن يراد به حقيقة هذا العدد أو يكون مجاز عن الكثرة ويؤيده أن في حديث أبي موسى وروى الرجل الواحد بينهم أربعون امرأة ((قوله القيم)) أي من يقوم بأمرهن واللام للعهد أشعاراً ما هو مهود من كون الرجال قوامين على النساء وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكور لكونها مشيرة باختلال الأمور التي يحصل بحفظها صلاح العاشق والمعاد وهي الدين لأن رفع العلم بمجمل به والعقل لأن ضرب الخمر بمجمل به والنسب لأن الزنا بمجمل به والنفس والمال لأن كثرة الفتن بمجمل بهما قال الكرماني وأما كان اختلال هذه الأمور مؤيداً لخراب العالم لأن الخلق لا يتركون همل ولا يهملون بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين فيتميم ذلك وقال القرطبي في المفهم في هذا الحديث علم من أعلام النبوة إذا خبر عن أمور ستقع فوفقت خصوصاً في هذه الأزمان وقال القرطبي في التذكرة بمجمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطرات أم لا ويجعل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبق فيه من يقول الله فيترجوا الواحد بغير عدد جهلا بالحق الشرعي (قلت) وقد وجد ذلك من بعض أمم التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعوا الإسلام والله المستعان ((قوله باب فضل العلم)) الفضل هنا بمعنى الزيادة أي ما فضل عنه والفضل الذي تقدم في أول كتاب العلم يعني الفضيلة فلا يظن أنه كرهه ((قوله حدثنا سعيد بن عفير)) هو سعيد بن كبر ابن عفير المصري نسب إلى جده كما تقدم وعفير بضم المهملة بعدها فاء كما تقدم أيضاً ((قوله حدثنا الليث)) هو ابن سعيد عن عقيل ولا أصلي وكرهه حديثي الليث حدثني عقيل ((قوله عن حمزة)) وله من نفي التعبير بأخرى حمزة ((قوله بينا)) أصله بين فأشعبت الفخمة ((قوله أنبأ)) بضم المهملة ((قوله فشررت)) أي من ذلك اللسان ((قوله لاوى)) بفتح اللام من الروبة أو من العلم واللام للتأكيد جواب قسم

ويظهر الزنا حدثنا سعيد  
قال حدثنا يحيى عن شعبة  
عن قتادة عن أنس قال  
لاحدثكم أحد حدثنا  
لاحدثكم أحد بعدى  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول من أشرار  
الساعة أن يقل العلم  
ويظهر الجهل ويظهر الزنا  
وتكثر النساء ويقبل  
الرجال حتى يكون للنسب  
أمر أة القيم الواحد باب  
فضل العلم حدثنا سعيد  
ابن عفير قال حدثني الليث  
قال حدثني عقيل عن ابن  
شهاب عن حمزة بن عبد  
المطلب عن أنس بن مالك قال  
سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال بينا أنا نائم  
أنبت قدح لبن فشررت  
حتى لا يرى الري

يخبر ج في أنفأوى ثم  
أعطيت فضلي عمر بن  
الخطاب قال إنما أوأته  
يا رسول الله قال العلم  
(باب الفتيا وهو واقف على  
الدابة وغيرها) حدثنا  
إسماعيل قال حدثني مالك  
عن ابن شهاب عن عيسى  
ابن طلحة بن عبيد الله عن  
عبد الله بن عمرو بن  
الاعاصي أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقف في حجة  
الوداع على الناس يسألونه  
لحماهم وجل فقال لم أشعر  
خلقتم قبل أن أذبح فقال  
أذبح ولا حرج فجاء آخر  
فقال لم أشعر ففترت قبل  
أن أرى قال أرم ولا حرج  
فماسئل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن شيء قدم  
ولآخر الأقال أفضل ولا  
حرج (باب من أجاب  
الفتيا بإشارة البدو والرأس)  
حدثنا موسى بن إسماعيل  
قال حدثنا وهيب قال  
حدثنا أيوب عن عكرمة  
عن ابن عباس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل في  
حجته فقال ذهبت قبل أن  
أرى فأوماً بيده قال لا حرج  
وقال خلقت قبل أن أذبح  
فأوماً بيده ولا حرج  
\* حدثنا المخني بن إبراهيم  
قال أخبرنا حنظلة عن سالم  
قال سمعت أبا هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قال

مخدوف والري بكسر الراء في الرواية وحكى الجوهرى القضي وقال غيره بالكسر الفعل والقضي المصدر  
﴿قوله يخبر ج﴾ أي الراء وأطلق رؤيته إياه على سبيل الاستعارة ﴿قوله في أنفأوى﴾ في رواية ابن  
عساكر من أنفأوى وهو أبلغ وفي التعبير من أطراف وهو مجناه ﴿قوله قال العلم﴾ هو بالنصب بالرفع  
معاني الرواية وتوجيه مظاهر وتفسير اللين بالعلم لا اشتراكهما في كثرة النفع مجاميساً في بقية الكلام  
عليه في مناقب عمر في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى قال ابن المنير وجه الفضيلة للعلم في الحديث من جهة  
أنه صرح عن العلم بأنه فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم ونصيب مما آتاه الله وناهبه بذلك انتهى وهذا قوله بناء  
على أن المراد بأفضل الفضيلة وغفل عن التكة المتقدمة ﴿قوله باب الفتيا﴾ هو بضم الفاء وإن قلت  
الفتوى فضتها والمصادر الأتية بوزن فتيا قليلة مثل فتيا ورجي ﴿قوله وهو﴾ أي المفتي ومعه إدهان  
العلم بحسب سؤال الطالب ولو كان ركباً ﴿قوله على الدابة﴾ المراد بها في اللغة كل ما مشى على الأوص  
وفي العرف ما ركب هو المراد بالترجمة وبعض أهل العرف خصه بالجارح فإن قيل ليس في سباني الحديث  
ذكر لراكوب فاجواب أنه أحال به على الطريق الأخرى التي أورد بها الملح فقال كان على ناقته ترجم  
له باب الفتيا على الدابة عند الجرة فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكر كراهة كاذب هنا ثم من  
طريق ابن جريح فحذفه عن طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب باللفظ وقدر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على ناقته قال فذكر الحديث ولم يسبق لفظه وقال بعده تابعه معمر بن الزهري انتهى ورواه معمر  
وصلها أحمد وسلم والنسائي وفيه إسناده رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن ناقته ﴿قوله حدثنا إسماعيل﴾  
هو ابن أبي أويس ﴿قوله حجة الوداع﴾ هو بفتح الحاء ويحوز كسرهما ﴿قوله للناس يسألونه﴾ هو ما  
حال من فاعل وقفاً ومن الناس أو استثنى بياناً بالنسب الوقوف ﴿قوله لحماهم﴾ لم أعرف اسم هذا  
السائل ولا الذي بعده في قوله فجاء آخر والظاهر أن الصحابي لم يسم أحداً أكثر من سأل أذذاك وسيأتي بسط  
ذلك في الملح ﴿قوله ولا حرج﴾ أي لا شيء عليكم مطلقاً من الأثم في الترتيب ولا في ترك القدبة هذا ظاهره  
وقال بعض الفقهاء المصادرات في الأثم فقط وفيه نظر لأن في بعض الروايات العجيبة ولم يهر بكفارة وسيأتي  
مباحث ذلك في كتاب الملح إن شاء الله تعالى ورجال هذا الإسناد كلهم محدثون ﴿قوله باب من أجاب الفتيا  
بإشارة البدو والرأس﴾ الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولاً وهو ما هر فوات  
وبارأس مستفادة من حديث أسماء فقط وهو من فصل عائشة فيكون موقوفاً لكن له حكم المرفوع لأنها  
كانت تصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم وكان في الصلاة يرى من خلفه فدخل في التقرير ﴿قوله وهيب﴾  
بالصغير هو ابن خالد من حفاظ البصرة قتل سنة خمس وستين وقيل تسع وستين وأرخه الدمياطي في حواشي  
نسخته سنة ست وخمسين وهو وهم وأجوب هو النخعي وعكرمة هو مولى ابن عباس والاحسان كله  
بصر يون ﴿قوله سئل﴾ هو بضم أوله (فقال) أي السائل (ذهبت قبل أن أرى) أي أنه قبل على شيء ﴿قوله﴾  
فأوماً بيده فقال لا حرج أي علياً وقوله فقال يحتمل أن يكون بيانه قوله أوماً ويكون من أخلاق القول  
على الفعل كما في الحديث الذي بعده فقال هكذا بيده ويحتمل أن يكون حالاً والتقدير فأوماً بيده فقال لا  
لا حرج فجاء بين الإشارة والطق والاول ألقى بترجمة المصنف ﴿قوله وقال خلقت﴾ يحتمل أن السائل  
هو الاول ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا قال آخر كذا وهو الظاهر لوافق  
الرواية التي قبله حيث قال فجاء آخر ﴿قوله فأوماً بيده ولا حرج﴾ كذلك ثبت الواو في قوله ولا حرج وليست  
عند أبي ذر في الجواب الاول قال الكرماني لأن الاول كان في ابتدائه الحكم والثاني عطف على المذكور  
ولا انتهى وقد ثبت الواو في الاول أيضاً في رواية الاصمعي وغيره ﴿قوله حدثنا المسكن﴾ هو اسم وليس  
بإسب وهو عن كبار شيوخ البخاري كما سنده كره في باب الأثم من كذب ﴿قوله أخبرنا حنظلة﴾ هو ابن أبي  
سفيان بن عبد الرحمن الجمعي المدني ﴿قوله عن سالم﴾ هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وفهر رواية  
الاسماعيل عن طريق إسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعت سالموا زاد فيه لأدري كمرأيت



بعض العلم ويظهر الجهل والفتن ويكثر الهرج قبل بارسل الله وبالله هرج فقال هكذا بلغه خبرها كأنه يريد القتل \* حدثنا موهبي بن أبي عمير قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت أنيت فاشته وهي تصلي ١٣٣ قتلنا ما شأن الناس فأشارت إلى

أباه مرة فأتاني السوف يقول يقبض العلم فذكره موقوفاً لكن ظهر في آخره أنه مرفوع (قوله يقبض العلم) يقبض المراد بقوله قيل هذا رجع العلم والقبض بفسر حديث عبد الله بن عمر والآن في بعده أنه يقع دعوت العلماء (قوله ويظهر الجهل) هو من لا يزدك (قوله والفتن) في رواية الأصلي وغيره وتظهر الفتن (قوله الهرج) هو يقع الهاوسكون الرء بعد هاجم (قوله فقال هكذا بيده) هو من اطلاق القول على الفعل (قوله خبرها الفاء) فيه تفسيره كأن الراوي بين أن الأسماء كان عمرها (قوله كأنه يريد القتل) كأن ذلك فهم من تحريف اليدوسكونها كالضارب لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكانها من تفسير الراوي عن حنظلة فإن أباه مرة رواه عن عباس الدوري عن أبي صهم عن حنظلة وقال في آخره وأما أنا فوفاهم كأنه يضرب عنق الإنسان وقال الكرماني الهرج هو الفتنه فأراد القتل من لفظه على طريق النجوى زادوا لزم معنى الهرج قال الآن ثبت ورود الهرج بمعنى القتل لفة قتل وهي غفلة عما في البعاري في كتاب الفتن والهرج القتل بلسان الحبشة وسيأتي شقبة مباحث هذا الحديث هنالك إن شاء الله تعالى (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير (عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه (قوله عن أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام مرفوعة جيها (قوله قتلنا ما شأن الناس) أي لما رأيت من اضطرابهم (قوله فأشارت) أي فاشته إلى الأسماء أي انكسفت الشمس (قوله فإذا الناس قيام) كأنها التفتت من حجرة فاشته إلى من في المسجد فوجدتهم قياماً في صلاة الكسوف ففيه إطلاق الناس على البعض (قوله قتلنا سبحان الله) أي أشارت قائلة سبحان الله (قوله قتلنا آية) هو بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هذه آية أي علامه فيجوز حذف همة الاستفهام وإثباتها (قوله فقلت) أي في الصلاة (قوله حتى علاني) كذا لا ذكر بالهين المهمة وتخصيف الكلام وفي رواية كرمه تخلفا عن عتبة وجيم ولا مديدة وجلال التي ما غطي به والفتى بفتح الفين واسكان الشين المهمتين وتخصيف الباء وكسر الشين وتشديد الباء أيضا هو طرف من الأسماء والمواد بهذا الحال القرية منه فاطمة بنته مجازاً ولهذا قالت أصعب على رأسي الماء أي في هذا الحال لبدنهم فوهم من قال بأن سبها كان بعد الألفه وسيأتي تقرير ذلك في كتاب الطهارة وبأن الكلام على هذا الحديث أيضاً في صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى (قوله أربته) هو بضم الهمزة (قوله حتى الجنة والنار) وروينا بالحرركات الثلاث فيها (قوله مثل أوقرييا) كذا هو ترك التنوين في الأول وإثباته في الثاني قال ابن مالك فوجه إن أصله مثل قننة الديال أوقرييا من قننة الديال خلفها ما أضيف إلى مثل ترك على حشته قبل الحذف وجاز الحذف لئلا يما بعده عليه وهذا كقول الشاعر \* بين ذراحي وجهه الأسد \* قد دمره بين ذراحي الأسد وجهه الأسد وقال الآخر \* أعلم وخلف المروم من لظفوه \* كوالتي تروى عنه ما هو محذر وفي رواية ترك التنوين في الثاني أيضاً فوجه أنه مضاف إلى قننة أيضاً وظهر حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه جاز عند قوم وقوله لا أدري أي ذلك قالت أسماء حلة معترضة بين الروايتين الشائعتين هل قالت أسماء مثل أوقرييا أو قالت في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى (تنبيه) ونفع في نسخة المصنفين هنا قال ابن عباس مرده ناخر جنازي ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع في الحديث لذلك ذكر وإن كان قد يظهره مناسبة وقد ذكر ذلك في موضعه من سورة يس (قوله باب تحريض) هو بالاضاد المهمة ومن قالها بالمهمة هنا قد صحف (قوله وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث وهذا التعليق طرف من حديثه مشهور في باقي الصلاة (قوله أبي جرة) هو بالجيم والراء كما تقدم (قوله

أسماء فإذا الناس قيام فقتلت سبحان الله قلت آية فأشارت برأسها أي نعم فقلت حتى عداني الغشى فخلت أصب على رأسي الماء فحسد الله النبي صلى الله عليه وسلم وأنتي عليه ثم قال ما من شيء لم أكن أرى به إلا رأيتني مقادى حتى الجنة والنار فأوقى إلى أنكم تقتلون في قبوركم مثل أوقرييا لا أدري أي ذلك قالت أسماء من قننة المسيح الدجال يقال ما ذلك بهذا الرجل فاما المؤمن وأما المؤمن لا أدري بأسماء قالت أسماء فيقول هو محمد ورسول الله ما بالبنات والهدي فأجبتنا وأبغنا هو محمد ثلاثاً فقال ثم صالحاً قد علمنا إن كنت لسوقنا به وأما المنافق والمرتاب لا أدري أي ذلك قالت أسماء فيقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته (باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم وقد عسلا القيس على أن يحفظوا الأيمان والعلم ويحبوا به من وراهم) وقال مالك بن الحويرث قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أرجعوا إلى أهل بيكم

فلوهم \* حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبه عن أبي جرة قال كنت أرم جرم بين ابن عباس وبين الناس فقال إن وقد عبد القيس أئوالاً النبي صلى الله عليه وسلم فقال من الوفاء ومن القوم قالوا ربيعة فقال هي جبابرة قوم أربال وقد غيبر عيناً لا يزال ينادي قالوا أماناً

من شقة عبيدو بنينا ويملك هذا الحلي من كفا ومصر ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام قربا بأمر تخبر به من وادنا ندخل بها الجنة  
فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالاعان بالله عز وجل وحده قال هل تدرون ما الاعان بالله وحده قالوا الله ورسوله أعلم قال شهادة  
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ١٣٤ وأقام الصلاة وأيتا الزكاة وصوم رمضان وتعلما الخمس من المغنم ونهاهم عن الغباء

والحنم والمزفت قال شعبة  
وبما قال التميمي وروى  
قال المقبري قال حفظوه  
وأخبروه من وراءكم  
(باب الرحلة في المسئلة  
الثالثة) \* حدثنا محمد بن  
مقاتل قال أخبرنا عبد الله  
قال أخبرنا عمر بن عبد  
أبي حسين قال حدثني عبد  
الله بن أبي مليكة عن عقبة  
ابن الحرث أنه تزوج ابنة  
لأبي إهاب بن هزير فأنشأ  
امرأته وقالت اني قد  
أرضعت عقبة والسبي  
تزوج بها فقال لها عقبة  
ما أعلم انك أرضعتي ولا  
أخبرتني فركب إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
بالمدينة فسأله فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كيف وقد قيل  
فأمرها عقبة ونكحت  
زوجا غصيره (باب  
التناوب في العلم) \* حدثنا  
أبو إيمان قال أخبرنا  
شبيب عن الزهري ح  
قال أبو عبد الله وقال ابن  
وهب أخبرني يونس عن  
ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله بن أبي نجر  
عن عبد الله بن عباس عن  
عمر قال كنت أنا وجاري

من شقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف (قوله وتعلما) كذا وقع وهو منصوب بتقدير أن رساغ  
التقدير لأن العطف عليه اسم قاله الأكرماني قلت قد رواه أحمد بن عثمة فقال وأن تعلموا فكانت حذفتها  
من شيخ البخاري (قوله قال شعبة وروى عن أبيه) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة  
(وروى عن أبيه) أي بالميم المعجمة وفتح القاف وتشديد الباء المفتوحة وليس الزاد أنه كان يتردد في هاتين  
اللفظتين لبست أحدهما دون الأخرى لأنه يلزم من ذكر المقبر المتكرر أن يذكّر كذا المزفت لأنه معناه بل  
المراد أن كان جازما بذكر الثلاثة الأولى كما في الرابع وهو أن يفتقر فكان تارذله كره وتارة لا يذكر كره وكان  
أيضا شاكرا في التلفظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت تارة يقول المقبر هذا توجيه فلا يلتفت إلى ما ذهبا  
وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الإيمان وأخرجه المصنف هناك غالبا عن علي بن  
الحمد عن شعبة ولم يرد في المزفت والمقبر فقط وجزء من التفسير وهو يرد ما نقلته والله أعلم (قوله وأخبروه)  
هو بفتح الهمزة وكسر الباء والكسبية وأخبروا بفتح الضمير (قوله باب الرحلة) هو بكسر الراء  
الارتحال وفي رواية أيضا بفتح الراء أي الواحدة وأما بضعها فالمراد به الجهد وتطرق على من يتحمل إليه  
وفي رواية كريمة وتعلم أهل بعد قوله في المسئلة الثالثة والصواب حذفه إلا أن في باب آخر (قوله  
أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبد الله بن أبي  
مليكة نسب إلى حده (قوله عن عقبة بن الحرث) سبأني نصر محبة بالههههه من عقبة في كتاب النكاح  
خلاف ما أنكره وسبأني الخلاف في كنية عقبة في قصة حبيب بن عدى (قوله أنه تزوج ابنة) اسمها غيبة  
بفتح الهمزة وكسر النون بعدها باء تحمالة مشددة كنيته لم يحجبها بآتي في الشهادات وبعدهم الأكرماني  
فقال لا يعرف اسمها وأبو إهاب بكسر الهمزة لا أعرف اسمه وهو مذكور في الصحابة وعز بن بضع العين  
المهمة وكسر الزاي وآخره زاي أيضا كاتقدم في المقدمة ومن قاله بضم أوله فقد حذف (قوله فأنشأ  
امرأته) لم أقض على اسمها (قوله ولا أخبرني) بكسر المشاءة أي قبل ذلك كأنهم لم (قوله فركب) أي  
من مكة لأنما كانت دارا فاقامته والفرق بين هذه الترجمة ورجعة باب الحزب في طلب العلم أن هذا يخص  
وذلك أعم وسبأني مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات أن شاء الله تعالى (قوله ونكحت زوجا  
غيره) اسم هذا الزوج طرب بضم الهمزة المشاءة وفتح الراء آخره وحده مصغرا (قوله باب التناوب)  
هو بالنون وضم الواو ومن التوبة بفتح التون (قوله وقال ابن وهب) هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه  
عن ابن قتيبة عن حملة عنه بسنده وليس في روايته قول عمر كنت أنا وجاري من الأناصير فتناوب التزول  
وهو منصود هذا الباب وأما وقع ذلك في رواية شبيب وحده عن الزهري نص على ذلك الذهلي والدارقطني  
والحاكم وغيرهم وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن أبي إيمان وحده أتم مما هنا بكثير وأما  
ذكر كنهنا رواية يونس بن يزيد يوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شبيب (قوله عن عبيد الله بن عبد  
الله بن أبي نجر) هو مكي نفقي وقد أشركه في اسمه واسم أبيه وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية  
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عبيد بن مسعود المكي الهذلي لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في  
العصمين وإيس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد (قوله جاري) هذا الجار وعثمان  
ابن مالك أفاده ابن السطال في لكن لم يذكر دليله (قوله في أمية) أي ناحية بن أمية معيبة البعثة بأمر  
من زلها (قوله ثم) هو بفتح المثناة (قوله دخلت على حفصة) ظاهر سيقا يومهم أنه من كلام الأنصارى

من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا تناوب التزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول زيدا وأزل يوما فاذنارت جثته بغير ذلك اليوم من الوحي وغيره وإذا نزل فصل مثل ذلك فنزل صاحب الأنصارى يوم فو به فضر  
بأبي ضرر بالشدائ قال أمرهم ففزع فخرجت إليه فقال قد حدث أمر عظيم قد خلعت على حفصة فاذنعي تنكي قلت أطلعك كن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قالت لا أدري ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم قبلت وأنا فأم أطلعت نسائه قال لا قلت الله أسير

عن أبي مسعود الانصاري قال قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فإفلا نمارأيت النبي صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضبا من يومئذ فقال يا أيها الناس انكم مغفون فمن صلى بالناس فليخفف فان فهم المرض والضعف وهذا الحاجة حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المدني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى النخعي عن زيد بن خالد الحنفي أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجل عن القصة فقال اعرف وكأها أو قال وطأها وعصافها ثم عرفها سنة ثم استمع ما قالت جاراها فادها الله قال فضالة الابل فغضب حتى احمرت وجهه أو قال احمر وجهه فقال وما لك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد لها وترعى الشجر فذرها حتى يلقاها رجاها قال فضالة الغنم قال أو لا خير في ولائها حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أشياء كرهاها فلما ذكر عليه غضب ثم قال للناس سألوني عما شتمت قال رجل من أبي قال أولئك

وأما الذي دخل على حفصة عمر ولكنك تمنى في دخلت على حفصة أي قال عمر فدخلت على حفصة وانما جاء هذا من الاختصار والافتقار أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم فطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساه (قلت) قد كنت أظن ان هذا كان حتى اذا صليت الصبح شدت على ثيابي ثم نزلت فدخلت على حفصة يعني أمر المؤمنين بنه وفي هذا الحديث الاعتقاد على خبر الواحد والعلل بمراسيل العصاة وفيه أن الطالب لا يفعله من الظن في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره مع أخذها بالخبر في السؤال عما يقوله يوم غيبته لما علم من حال عمرانه كان يتعاني القجارة أذكال كاسيأت في اليسوع وفيه ان شرط التواتر ان يكون مستندة بغيره لا الامر المحسوس لا الاشاعة التي لا يدري من بدأها وسيأتى فيه الكلام عليه في التناحر ان شاء الله تعالى (قوله باب الغضب في الموعظة حدثنا محمد بن كثير) هو العبد الذي يخرج الصلوات شأ (قوله أخبرني سفيان) هو الثوري (عن ابن أبي خالد) هو الحارثي (قوله قال رجل) قيل هو حزم بن أي كعب (قوله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا) قال القاضي عياض ظاهره مشكل لان الطويل يقتضي الادراك لا عدمه قال فكان الالف زيدت بعد لا وكان أدرك كانت أرك (قلت) هو قيس بن حزن لو ساعدته له رواية وقال أبو الزناد من سراج معناه انه كان به ضيق فكان اذا طوّل به الامام في القيام لا يبلغ الركوع الا رقيقا زاد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة قلت وهو معنى حسن لكن رواه المصنف عن القريابي عن سفيان بن عيينة الاسناد بلفظ اني لا تأخر عن الصلاة فلي هذا فإفلا فله اني لا أكاد أدرك الصلاة أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أنا أخرها أحيانا من أجل الطويل وسيأتى تحرر هذا في موضعه في الصلاة يأتي الخلاف في اسم الشاك والمشتك (قوله أشد غضبا) قيل انما غضب لتقديمه عن ذلك (قوله وهذا الحاجة) كذلك أكثر وقد روى القاسي وذو الحاجة وقوله انه عطف على موضع اسم ان قبل دخولها وهو استئناف (قوله سأهرجل) هو عير والملك وقيل غيره كاسيأت في القطة (قوله وكأها) هو بكسر الواو ما يربط به والمفصاف بكسر العين المهملة هو الواو بكسر الواو (قوله فغضب) اما لا كان هي قبل ذلك عن التقاطها واما لان السائل قصر في فهمه فقام ما يتعين من التقاطه على ما لا يتعين (قوله سقاؤها) هو بكسر الواو والمراد بذلك اجوافها لانها اشرب فتشكني بها (قوله وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال مهملة والمراد حذاؤها وسيأتى في مباحث هذا الحديث في كتاب اليسوع ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا محمد بن العلاء) تقدم هذا الاسناد في باب فضل من علم وعلم (قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم من أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتى في حديث ابن عباس في تفسير المائدة (قوله قال رجل) هو عبد الله بن حذافة بضم ايمه بالذال المهمة والفاء القريش السهمي كما هو في حديث أنس الا سي (قوله تمام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة معناه ابن عبد البرقي التميمي في ترجمة سهل بن أبي صالح منه وأغفل في الاسيأت ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف في المهمات ولا في أسماء العصابة وهو محتمل بل امر به بقوله قال من أبي يا رسول الله ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة ان رجلا من بني عبد الدار قال من أبي قال سعد بن العبد بن أبيه بخلاف ابن حذافة وسيأتى من يولد هذا في تفسير سورة المائدة (قوله لم أر أي حمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال يا رسول الله انما تنوب الى الله) أي مما يوجب غضبه وفي حديث أنس الا سي بعد ان عمر برك على ركبته فقال رضي الله عنه يا رسول الله ويا محمد بنينا وجميع بينهم ما ظاهرا به قال جميع ذلك فنقل كل من العلماء بين ما حفظ ودل على اتحاد المجلس اشرا كهما في نقل قصة حبيب الله بن حذافة (تنبه) قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لان الحكم ما مور ان لا يقضى وهو غضبان والفرق ان الواظ من شأنه ان يكون في سورة الغضبان لان مقامه يقتضي تكلف الاجتراح لانه في صورة المذكور كذا المثل اذا انكر على من يعلم منه سوء فوقعه لانه قد يكون ادعى للقبول منه وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف احوال المتعلمين وأما الحكم فهو يختلف

حذافة تمام آخر قال من أبي يا رسول الله فقال أولئك سالم مولى شيبه فلي أو أي حمر مولى وجهه قال يا رسول الله انما تنوب الى الله عز وجل

ذلك كما يأتي في بابيه فان قيل قد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه قال أبو لهب فلان فالجواب  
أن يقال أولاً ليس هذا من باب الحكم وعلى تقديره فيقال هذا من خصوصياته لعل العصاة فاستوى غضبه  
ورضاه ومجرد غضبه من الشيء قال على نحره أو كراهته بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم (قوله باب من  
يرك) هو بفتح الواو وحده والراء المخففة يقال يرك البعير إذا استنخ واستعمل في الأذى مجازاً (قوله نخرج  
قيام عبد الله بن حذافة) فيه حذف ظهروهم إلى رواية الأخرى والتقدير نخرج فثقل فأكثر وأعلمه  
فغضب فقال سألني قيام عبد الله (قوله فقال رضىنا بالله رباً) قال ابن بطال فهم مجرمون أنه ترك الاستئذان  
تكون على سبيل التعتة والشك فحشي أن تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال رضىنا بالله رباً إلى آخره فوضي  
التي صلى الله عليه وسلم بذلك فسكت (قوله باب من أعاد الحديث ثلاثاً عليهم) هو بضم الهمزة وفتح الهاء  
روايتنا بضمها بكسر الهاء لكن في رواية الأصل وكريهة ليفهم عنه وهو بفتح الهاء الأخير (قوله فقال  
ألا تقول الزور) كذلك في رواية أخرى وفي رواية غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو عوف لمعنى  
من حديث أبي بكر المذكور في الشهادات وفي الديان الذي أوله ألا ينسبكم ما كبر الكتمان ثلاثاً فذكر  
الحديث ففهم معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثاً (قوله فما زال يكررها) أي في مجابهة ذلك والضمير  
يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه (قوله فقال  
ابن عمر) هو طرف أيضاً من حديث المذكور عند المصنف في كتاب الحدود وأوله قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في حجة الوداع أي شهر هذا فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق وقوله ثلاثاً معلق فقال  
لأبوه بلغت (قوله حدثنا عبيدة) هو ابن عبد الله الصغار ولم يخرج البخاري عن عبيدة بن عبد الرحمن  
المروزي وهو من طبقة عبيدة الصغار وفي رواية الأصل حدثنا عبيدة الصغار (قوله حدثنا عبيد  
الهد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد يكنى أباسهل والمثنى والجمع الله هو بضم الميم وفتح الميمتين ونسب  
النون المقطوعة وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك وشاعبه معه وروى هذا الأسناد كلها بصريون (قوله  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان) أي من عادة النبي صلى الله عليه وسلم والمروان أنس أخبره عن عمار  
من شأن النبي صلى الله عليه وسلم وشاهده لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بذلك وبني بذلك أن  
المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن أسحق وهو ابن منصور عن عبيد الصغار هذا الأسناد إلى أنس  
فقال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان (قوله إذا نكمت) قال الكرماني مثل هذا التركيب بشعر بالاستعارة  
عند الأصوليين (قوله بكلمة) أي بجملة مقبضة (قوله أعاد ثلاثاً) قد بين المراد بذلك في تفسير الحديث  
بقوله حتى تفهم عنه وللمرادي والمحاكم في المستدرج حتى يعقل عنه وهو المحاكم في استدلوا كما في  
دعواه ابن البخاري لم يخرج منه وقال الترمذي حسن صحيح غير مبني أعما يعرفه من حديث عبد الله بن المشي  
اتهم عبد الله بن المشي عن قنبر البخاري بأخبار حديثه دون مسلم وقد وثقه العجلي والترمذي وقال أبو  
زراعة وأبو حاتم صالح وقال ابن أبي شيبة عن ابن معين ليس بشئ وقال النسائي ليس بالقوي قلت له أراد  
في بعض حديثه وقد تقرر ابن البخاري حيث يخرج بعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً أكثر عليه  
وقول ابن معين ليس بشئ أراد به في حديثه يعني مثل عنه وقد قوا في رواية ابن معين بن منصور وعنه وفي  
الجملة قال رجل إذا ثبت عدلتهم لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسراً بأمر قاض وذلك غير موجود  
في عبد الله بن المشي هذا وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات رجلاً خطاً والذي أنكر عليه أعما هو من  
روايته عن غيره عنه غمامة والبخاري أخرجه عن عمار هذا الحديث وغيره ولا شأن إلى رجل أضبط  
حديث آل يشه من غيره وقال ابن المنبر في هذه الترجمة على الدعي من كره إعادة الحديث وإنكر  
على الطالب الاستعادة وعده من السادة قال والحق إن هذا يحتل باختلاف الأرائح فلا عيب على  
المستفيد الذي لا يحفظ من ممة إذا استعاد ولا عذر للمفيد الذي يعيد بل الإعادة عليه أكد من الابتداء  
لأن الشروع ملزم وقال ابن التين فيه إن الثلاث غابة ما يقع به الاعتذار والبيان (قوله وإذا أتى على قوم)

(باب من يرك على ركبته)  
عند الأمام أو أخذت  
\* حدثنا أبو الجهم  
قال أخبرنا شبيب عن  
الزهري قال أخبرني  
أنس بن مالك أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
نخرج قيام عبد الله بن  
حذافة فقال من أي فقال  
أبو حذافة ثم أكثر أن  
يقول سألني فركبهم على  
ركبته فقال رضىنا بالله  
رباً وبالسلامة بنا محمد  
صلى الله عليه وسلم ثانياً  
فسكت (باب من أعاد  
الحديث ثلاثاً ليفهم عنه)  
فقال ألا تقول الزور  
قال يكررها وقال ابن عمر  
قال النبي صلى الله عليه  
وسلم هل بلغت ثلاثاً  
حدثنا عبيدة قال حدثنا  
عبد الله بن المشي قال حدثنا  
غمامة عن أنس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه كان  
إذا سلم سلم ثلاثاً وإذا نكمت  
بكلمة أعادها ثلاثاً  
حدثنا عبيدة بن عبد الله  
قال حدثنا عبد الله بن المشي  
قال حدثنا غمامة بن عبد  
الله عن أنس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه  
كان إذا نكمت بكلمة أعادها  
ثلاثاً حتى تفهم وإذا أتى  
على قوم

أى وكان إذا أتى **﴿قوله فسلم عليهم﴾** هو من تمة الشرط وقوله سلم عليهم هو الجواب قال الامم على يشبه أن يكون ذلك كان اذا سلم سلام الاستئذان على ما رواه أبو موسى وغيره وأما أن غير المار مسلفا لغيره وفي عدم التكرار **﴿قلت﴾** وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقرونا بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كاسيأتي في الاستئذان لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضا منه اذا خشى أنه لا يسمع سلامه وما ادعاه الكرماني من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما نزع فيه والله أعلم **﴿قوله﴾** في حديث عبد الله ابن عمرو فأدركنا **﴿هو﴾** بفتح الكاف وقوله أو هفتنا يسكون القاف ولذا صلب أو هفتنا وقوله صلاة العصر هو بدل من الصلاة أن زعافا رفع وان أصابا فنصب **﴿قوله﴾** من أو ثلاثا **﴿هو﴾** من الراوى وهو يدل على أن الملائكة ليست غمر طاب الميزاد التفهيم فإذا حصل بدونها أجزأ وسياأتى الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى **﴿قوله﴾** باب تعليم الرجل أمته وأهله **﴿مطابقة الحديث لدرجة في الامتثال نص وفي أهل بالقياس اذا الاعتناء بالأهل اطرا في تعليم فرائض الفوسن رسوله آكل من الاعتناء بالاماء﴾** **﴿قوله﴾** حدثنا محمد بن سلام **﴿مؤذنا في وابتنا من طريق أبي ذر وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام ولا صلب حدثنا محمد بن عيسى وعنه المزي في الأطراف فقال رواه البخاري عن محمد بن حنبل هو بن سلام﴾** **﴿قوله﴾** أخبرنا **﴿في رواية كريمة حدثنا البخاري وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الخبرين وذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدهم صحف البخاري فقال البخاري فأخطأ خطأ فأحشا **﴿قوله﴾** حدثنا صالح بن حيان **﴿هو﴾** صالح بن صالح بن مسلم بن حبان نسب إلى جد أبيه وهو بفتح المهمل وتشديد الباء التمتانية وبقية مسمى وهو أشهر به من اسمه وكذا من نسب إليه يقال الواحد منهم فالباء فلان بن مسمى كصالح بن مسمى هذا وهو تقة مشهور وفي طبقته راوا آخر كوفي أيضا يقال له صالح بن حبان القريش لكنه ضعيف وقد وهم من زعم أن البخاري أخرجه فأنما أخرجه صالح بن مسمى وهذا الحديث معروف برأيه عن الشعبي دون القريش وقد أخرجه البخاري من حديثه من طرق منها في الجهاد من طريق ابن جنيبة قال حدثنا صالح بن مسمى أبو حسين قال سمعت الشعبي وأصغر من ذلك أنه أخرجه الحديث المذكور في كتاب الادب المقرب بالاسناد الذي أخرجه هنا فقال صالح بن مسمى **﴿قوله﴾** قال عامر **﴿قوله﴾** قال عامر وعنه حديث قال اذا تكررت خطأ انطقا **﴿قوله﴾** عن أبيه **﴿هو﴾** أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق وغيره **﴿قوله﴾** ثلاثة لهم أجران **﴿ثلاثة مبتدأ أو التقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ولهم أجران خبره﴾** **﴿قوله﴾** رجل **﴿هو﴾** رجل تفصيل أو بدل كل بالنظر إلى المجموع **﴿قوله﴾** من أهل الكتاب **﴿لفظ الكتاب عام ومعناه خاص أى المنزل من عند الله والمراد به التوراة والانجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب وقيل المراد به هنا الانجيل خاصة أن قلنا البصريانة تامة اليهودية كذا قرره جماعة ولا يحتاج إلى اشتراط النسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل إلى بني اسرائيل بلا خلاف فنأباه منهم نسب اليه ومن كذبهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤثما فلا يتناول الخبر لأن شرطه أن يكون مؤثما فيه نعم من دخل في اليهودية من غير بني اسرائيل أو لم يكن محضه عيسى عليه السلام فلم يبلغه دعوته بصدق عليه أنه يهودى مؤمن أذه هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكتب نبيما آخر بعده فن أدرك بعثة محمد صلى الله عليه وسلم من كان بهذه المثابة وآمن به لا يشكل أنه قد دخل في الظاهر المذكور ومن هذا القبيل العرب الذين كانوا يدين وغيرهم من دخل منهم في اليهودية ولم يبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني اسرائيل خاصة نعم الاشكال في اليهود الذين كانوا محضه النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى أولئك يؤفون أجمعهم من بين زلت في طائفة آمنوا منهم كعب الله بن سلام وغيره في الطبراني من حديث رفاعة القرظي قال زلت هذه الآيات في رفيع آمن مسمى وروى الطبراني باسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال خرج عشرين من أهل الكتاب منهم أبو رفاعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآمنوا به فأذوا فزالت****

فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثا  
 \* حدثنا محمد بن سلام  
 أبو عوانة عن أبي بشر عن  
 يوسف بن ماهك عن عبد  
 الله بن عمرو قال تخلف  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في سفر وسافرناه  
 فأدركنا وقد أرفقنا الصلاة  
 صلاة العصر ونحن نترضا  
 فجعلنا نسمع على أرجلنا  
 فنادى بأعلى صوته ويل  
 للعقاب من النار من بين  
 أو ثلاثا **﴿باب﴾** تعليم  
 الرجل أمته وعمله  
 \* حدثنا محمد بن سلام قال  
 حدثنا البخاري قال حدثنا  
 صالح بن حبان قال عامر  
 الشعبي حدثني أبو بردة  
 عن أبيه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 ثلاثة لهم أجران وحل  
 من أهل الكتاب آمن  
 بنبيه وآمن بمحمد صلى الله  
 عليه وسلم والعبد المملوك  
 اذا أدى حق الله تعالى وحقوق  
 مولاه ورجل كانت عنده  
 أمسة فأدبها فأحسن  
 تأديها وعلمها فأحسن  
 تعليمها ثم أعتقها فزجها

الذين آتاهم الكتاب من قبله هم يؤمنون الآيات فهو لا من بنى إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل  
استروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقد ثبت أنهم يؤمنون بأجرهم من بين قال  
الطبري فيقتل أحوال الحديث على عمومها إذا بعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم  
سبب قبول تلك الأديان وإن كانت منسوخة انتهى وسأذكر ما يؤيده بعد ويمكن أن يقال في حق هؤلاء  
الذين كلوا بالبدنية أنهم لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنهم تنشروا في أكثر البلاد فاستروا على  
مؤدبهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام إلى أن جاء الإسلام فآمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فهذا  
يرفع الإشكال إذا شاء الله تعالى (قوائد) الأولى وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة  
نزلت في كعب الأجداد وعبد الله بن سلام وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب لأن كعب ليست له حصص ولم  
يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة أنها نزلت في عبد الله بن عبد الجود وسلمان  
المعمرى وهذا مستقيم لأن عبد الله كان يهوديا فأسلم كعباني في الهجرة وسلمان كان نصرانيا فأسلم كما  
سيأتي في البيوع وهما هما بيان مشهوران الثانية قال القرطبي الكتابي الذي يضاهي أحوالهم من  
هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفضلا إلى أن آمن بنينا صلى الله عليه وسلم فيؤجر على اتباع الحق  
الأول والثاني انتهى وبشكل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى هرقل أسلم يؤمن بالله أحوالهم من بين  
وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التمدد وقد قدمت بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي سفيان  
في به الوحي الثالثة قال أبو عبد الملك البوني وغيره أن الحديث لا يتناول اليهود البنية وليس بعشيرة كما  
قرئناه وقال الداودي ومن تبعه أنه يحمل أن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كافي حديث حكيم بن  
حزام انتهى أسلفت على ما أسلفت من غير وهو معتق لأن الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول  
غيرهم إلا قياس الخبر على الإيمان وأيضاً لا تنكسر في قوله آمن بنينا الأشعار بعلمه الإجماعي أن سبب  
الاجترار الإيمان بالنبين والكفار ليسوا كذلك ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من  
الكفار أن أهل الكتاب يعرفون بمحمد صلى الله عليه وسلم كإيمان الله تعالى بعبادته مكتوباً بعندهم في  
التوراة والإنجيل فمن آمن به واتبعه منهم كان له فضل على غيره وكذا من كذبهم منهم كان وزره أشد من  
وزر غيره وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم ليكون الوحي كان ينزل في بيوتهم فإن قيل  
فلم يذكروا في هذا الحديث فيكون العدد أربعة أجاب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتهم خاصة بهم  
مقصودة عليهم والثلاثة المذكورة في الحديث مستورة إلى يوم القيامة وهذا مصر من شيخنا إلى أن القضية  
مؤمن أهل الكتاب مستورة وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة وعلى ذلك فإن  
نبيهم بعد البعثة أفاضوا بمحمد صلى الله عليه وسلم باعتبار عموم بعثته انتهى وقضيتهم أن ذلك أيضاً لا يتم لأن كان  
في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فإن خصه بمن لم تبلغه الدعوة فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده كما قال شيخنا  
أظهر والمراد بنبيهم إلى غير نبينا صلى الله عليه وسلم إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك وأما ما قوي به  
الكرماني فدعواه يكون السابق مختلفاً حيث قبل في مؤمن أهل الكتاب رجل بالنكير وفي العبد بالمرءى  
وحيث زدت فيه إذا الله تعالى معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الاجترار لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في  
الاستقبال بخلاف العبد انتهى وهو غير مستقيم لأنه مشى فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقاً عليه بين  
الرواة بل هو عند الأصنف وغيره مختلف فقد عبر في ترجمة عيسى بأذا في الثلاثة وعبر في النكاح بقوله أيا  
رجل في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم وأما الاختلاف بالنكير بنحو التنكير فلا زله هنا لأن  
المعرف بالام الجنس مؤدع مؤدى النكرة والله أعلم الرابعة حكم المرأة الكتابية بحكم الرجل كما هو مطرد  
في جمل الأحكام حيث يدلن مع الرجال بالنسبة إلا ما خصه الدليل وسيأتي مباحث العبد في المعنى وما جرت  
الامة في النكاح (قوله فله أجران) هو فكر برأول الكلام للانهاء به (قوله ثم قال عامي) أي الشعبي  
أعطينا كما ظاهره أنه خاطب بذلك صالها الراوى عنه ولهذا جزم الكرماني بقوله الخطاب صالح وليس

فله أجران ثم قال عامي  
أعطينا كما

كذلك بل انما خاطب بذلك رجلا من اهل خراسان سألهم عن معتق أمته ثم يترجمها كما سئذ كرو ذلك  
 في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى **﴿قوله بغير شيء﴾** أى من الامور  
 النبوية والاخبار الاخرى حاصل له **﴿قوله ركب فبادروها﴾** أى رحل لاجل ما هو اهلون منها  
 كما عهده في الجهاد فاجبروا على المستبثة **﴿قوله الى المدينه﴾** أى النبوية وكان ذلك في زمن  
 النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ثم تفرق الصحابة في البلاد بسد قروح الامصار وسكنوها  
 فاستكنى اهل كل بلد علماته الامن طلب التوسع في العلم فرحل وقد تقدم حديث جابر في ذلك ولهذا عبر  
 الشعبي مع كونه من كبار التابعين بقوله كان واستدلال ابن بطل وغيره من المالكية على تخصيص العلم  
 بالمدينة فيه نظر لما قرأناه واغما قال الشعبي ذلك خبر ايضا السامع ليكون ذلك ادى لحفظه وأجل طرسة  
 والله المستعان وقد روى الله ارضي يستدعي عن يسر بن عبيد الله وهو بقسم الموحدة وسكون المهمله قال  
 ان كنت لا ركب الى المصير من الامصار في الحديث الواحد وعن أبي العباس قال كنا نسمع الحديث عن  
 الصحابة فلا نرضى حتى نركب اليهم فقصه عنهم **﴿قوله بابه عظة الامام النساء﴾** بيهذه الترجمة على أن  
 ماسبق من السبب الى تعليم الال ليس مختصا بالهمل بل ذلك مندوب للامام الأعظم ومن ذوب عنه  
 واستفاد الوعظ بالتمريض من قوله في الحديث فوعظهن وكانت الموعظة بقوله اني رأيتكن انكر اهل النار  
 لانكن تكفرن بالله وتكفرن بالشر واستفاد التعليم من قوله وأمرهن بالصدقة كأنه أعلن ان في  
 الصدقة تكفيرا لخطاياهن **﴿قوله عن أيوب﴾** هو المختص في عطاءه وان ايرباح **﴿قوله أو قال عطاء  
 اشهد﴾** معناه ان الراوى يردده لفظ اشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء وقد رواه بالشدك ايضا  
 جابر بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج وأخرجه أحمد بن حنبل عن غندور بن شعبة جازما بلفظ  
 اشهد عن كل منهما واغما بلفظ الشهادة تأكيدها لثبوتها وثبوته في قوله **﴿قوله ومعه بلال﴾** كذا  
 للشك فيهم وسقط الواو والباقي **﴿قوله القرم﴾** هو بضم القاف واسكان الراء بعد هاءها مهمله أى  
 الحلقة التي تكون في شعبة الاذن وسبأني من هذا المتن في العبد بن ان شاء الله تعالى **﴿قوله وقال  
 امهمل﴾** هو المعروف بابن عليه وأراد بهذا التعليق انه جزم عن أيوب بان لفظ اشهد من كلام ابن  
 عباس فقط وكذا جزم به أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره  
 الامميلي وأغرب الكرماني فقال يحتمل أن يكون قوله وقال امهمل عطا على حدثنا شعبة فيكون المراد  
 به حدثنا سليمان بن حرب عن امهمل فلا يكون تعليقا انتهى وهو مردود بآن سليمان بن حرب لا رواية له  
 عن امهمل أصلا لا بهذا الحديث ولا غيره وقد أخرجه المصنف في كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن  
 هشام عن امهمل كاسيأتي وقد قلنا غير مرة ان الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الامور العقلية ولو  
 استرسل فيها مسترسل لقال يحتمل أن يكون امهمل هنا آخر غير ابن عليه وان أيوب آخر غير المختصين  
 وهكذا في أكثر الروايات فيخرج بذلك الى ما ليس بمرضى في هذا الحديث جواز المعاطاة في الصدقة وصدقة  
 المرأة من مالها بغير اذن زوجها وان الصدقة تقع كثيرا من الغيوب التي تدخل النار **﴿قوله باب الحرس  
 على الحديث﴾** المراد بالحديث في عرف الشرع ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أراد به معاقبة  
 القرآن لا بتقديم **﴿قوله حدثنا عبد العزيز﴾** هو أبو القاسم الأزدي وسليمان هو ابن بلال وعمر بن  
 أي عمرو وهو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب واسم أبي عمرو ميسرة والاسناد كله مدينون **﴿قوله انه  
 قال قبل يا رسول الله﴾** كذا الذي ذكره وسقط قبل الباقي وهو العصب واطلها كانت قلت فقصت  
 فقد أشرجه المصنف في الرافق كذا ولا داعي لنسأل ولا يني نعم ان اياه مرة قال يا رسول الله **﴿قوله  
 أول من﴾** وقع في رواياتنا برفع اللام ونصبها فافزع على الصفة لا حدا وبالبدل منه والنصب على أنه مفعول  
 ثان للظن قاله القاضي عياض وقال أبو البقاء على الحال ولا يضر كونه نكرة لانها في سياق النبي كقولهم  
 ما كان أحد مثلك وما في قوله لا موصولة من يمانية أو تبعية وفيه فضل أي هوية وفضل الحرس على

بغير شيء قد كان ركب فيها  
 دونها الى المدينه  
 ﴿باب﴾ عظة الامام  
 النساء وعلمهن  
 حدثنا  
 سليمان بن حرب قال حدثنا  
 شعبة عن أيوب قال سمعت  
 عطاء قال سمعت ابن عباس  
 قال أشهد على النبي صلى  
 الله عليه وسلم أو قال عطاء  
 أشهد على ابن عباس أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خرج ومعه بلال قطن  
 أن لم يسمع النساء فوعظهن  
 وأمرهن بالصدقة فخلعت  
 المرأة قطن القرم والخاتم  
 وبلال بأخذ في طرف ثوبه  
 وقال امهمل عن أيوب  
 عن عطاء وقال عن ابن  
 عباس أشهد على النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 ﴿باب﴾ الحرس على  
 الحديث  
 حدثنا عبد  
 العزيز بن عبد الله قال  
 حدثني سليمان بن عمرو  
 ابن أبي عمرو عن سعيد بن  
 أبي سعيد المقبري عن أبي  
 هريرة قال قال قبل يا رسول  
 الله من أسعد الناس بشفا عتق  
 يوم القيامة قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لقد  
 ظننت بأياهم مرة أن لا  
 حسبي عن هذا الحديث  
 أحد أول من لا ما رأيت  
 من حرس على الحديث  
 أسعد الناس بشفا عتق يوم  
 القيامة

تحصيل العلم **«قوله من قال لا اله الا الله»** اجتزأ من الشرط والمراد مع قوله محمد رسول الله لكن قد  
يكتفى بالخبر الاول من كفاية الشهادة لانه سار شعار المجموعهما كما تقدم في الايمان **«قوله خالصا»**  
اجتزأ من المتأق ومغنى افعل في قوله أسعد المفلح لاننا افعل التفضيل أي سعيد الناس في قوله تعالى  
واحسن مفسلا بمجمل أن يكون افعل التفضيل على بابها وان كل أحد يحصل له سعد بشفاعة ليكن  
المؤمن المخلص أكثر سعادة بها فانه صلى الله عليه وسلم يشفع في الخلق لا راجع من هول الموقف ويشفع  
في بعض المكفار بتصفية العذاب كما صرح في حق أبي طالب وهو يشفع في بعض المؤمنين بالحر وج من النار  
بعد أن دخلوها في بعضهم بعد دخولها بعد أن استرجعوا دخولها وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب  
وفي بعضهم رفع الدرجات فيها فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم هم المؤمن المخلص والله أعلم  
**«قوله من قلبه أو نفسه»** شئت من الراوي والمصنف في الرافق خالصا من قبل نفسه وذكر ذلك على سبيل  
التأكيد كما في قوله تعالى فانه آثم قلبه وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلمة الشهادة كعبه  
بالقول في قوله من قال **«قوله باب كيف يقبض العلم»** أي كيفية قبض العلم **«قوله إلى أبي بكر بن خزم»**  
هو ابن عجم بن عمرو بن خزم الانصاري نسب إلى جد أبيه ولده عمرو ومجبة ولا يسه محمد زوية وأبو بكر  
تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على امره المدينة وقضاها ولها كتب اليه ولا يعرف له اسم سوى  
أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته **«قوله ما كان»** أي اجمع الذي  
تجد ووقع هنا للكشبي عن ذلك أي في بلدك **«قوله فاكتبه»** يستفاد منه ابتداء مدون الحديث  
النسوي وكانوا قبل ذلك يحدون على الحفظ فلا يخاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الاولى من  
ذهاب العلم موت العلماء أي أن في تدوينه ضبط له وإياه وقد روي أبو نعيم في تاريخ أصحابه هذه القصة  
بلفظ كتب عمر بن عبد العزيز إلى ألقا انظر واحد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعوه **«قوله ولا**  
**يقبل»** هو بضم الباء الصغرى وسكون اللام وبسكونها وكسر هاء ما على فوشوا وليضوا **«قوله حتى**  
**يسلم»** هو بضم أوله وتشديد اللام والكشبي يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام **«قوله لم»** بفتح أوله  
وكسر اللام **«قوله حدثنا العلماء»** لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشبي ولا كريمة ولا ابن عساكر  
إلى قوله ذهاب العلماء وهو محتمل لأن يكون ما بعده ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدنس في هذه  
الرواية والاول أظهر وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة الا كذلك وعلى هذا  
فقبته من كلام المصنف أو رده لوكلام عمر ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز  
رحمه الله تعالى **«قوله حدثني مالك»** قال الدارقطني لم يرو في الموطأ الا من بن عيسى ورواه أصحاب  
مالك كلهم وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ وأما ابن عبد البران سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ  
والله أعلم وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من روايته أكثر من سبعين نفعنا  
من أهل الحرمين والعراق والشام وخراسان ومصر وغيرها ووافقه على روايته من أبيه عروة أو الأسود  
المدني وحديثه في العيصين والزهرى وحديثه في الثنائي ويحيى بن أبي كثير وحديثه في جميع أبي عوانة  
ورفاق أبيه على روايته عن عبد الله بن عمرو وعمر بن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم **«قوله لا يقبض**  
**العلم انتزاعا»** أي يحومان الصدور وكان حديث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك في حجة الوداع كما رواه  
أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة قال ما كان في حجة الوداع قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا العلم  
قبل أن يقبض أو يرفع فقال أعراي كيف رفع فقال لا أن ذهاب العلم ذهاب حلة ثلاث مرات قال ابن  
المنبر ومحو العلم من الصدور جائز في القدرة الا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه **«قوله حتى إذا لم يبق عالم»**  
هو بفتح الباء والفاء ولا يصلي بضم أوله وكسر الفاق وعالم منصوب أي لم يبق العالم والرواية في مسلم  
حتى إذا لم يترك عالما **«قوله رؤسا»** قال النووي ضبطناه بضم الهمزة والتنوين جمع رؤس (قلت) وفي رواية  
أبي ذر أيضا بفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مقصورة جمع رئيس **«قوله بخير علم»** وفي رواية أبي

من قال لا اله الا الله خالصا  
من قلبه أو نفسه \* (باب)  
كيف يقبض العلم \* وكتب  
عمر بن عبد العزيز إلى  
أبي بكر بن خزم انظر  
ما كان من حديث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أكتبه فاني خفت دروس  
العلم وذهاب العلماء ولا  
يقبل الاحديث الذي صلى  
الله عليه وسلم وليفشوا  
العلم وليجلسوا حتى يعلم  
من لا يعلم فان العلم لا يملك  
حتى يكون مراده حدثنا  
محمد بن أبي أوس  
بالجسد ثي مالك عن  
هشام بن عروة عن  
نيسه عن عبد الله بن عمرو  
بن العاصي قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يقول ان الله لا يقبض  
العلم انتزاعا ينتزع من  
العلماء ولكن يقبض العلم  
قبض العلماء حتى اذا لم يبق  
عالم اتخذوا قلوبهم رؤسا  
جهلا ففسلوا فاقوا بتغيير  
علم فضلوا وأضلوا



قال القري حدثنا

قال حدثنا قتيبة قال حدثنا

جرير عن هشام نحوه

(باب) هل يجعل النساء

يوما على حدة في العلم

حدثنا آدم قال حدثنا شعبة

قال حدثني ابن الاصمعي

قال سمعت ابا صالح ذكر ان

يحدث عن أبي سعيد

الخدري قال قال للناس النبي

صلى الله عليه وسلم غلبنا

عليك الرجال فاجعل لنا

يوما من نفسك فوعدهن

يوما فقبلن فوعظهن

وأمرهن فكان فاجعل

لهن ما يمكن امرأه تقدم

لثلاثه من ولدها الا كان

لها ما بامن النار فقالت

امرأه واثنين فقال واثنين

حدثنا محمد بن بشر قال

حدثنا غندر قال حدثنا

شعبة عن عبد الرحمن بن

الاصمعي عن ذكر كون

عن أبي سعيد عن النبي

صلى الله عليه وسلم هذا

وعن عبد الرحمن بن

الاصمعي قال سمعت ابا

حازم عن أبي هريرة قال

ثلاثة لم يلقوا الخنث (باب)

من سمع شأ فراجع حتى

يرفه \* حدثنا سعد بن

أبي مريم قال أخبرنا نافع

ابن عمر قال حدثني ابن أبي

مليكة أن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

كانت تسمع شأ لا تعرفه

الا رجعت فيه حتى تعرفه

وأن النبي صلى الله عليه

وسلم قال من خوسب

الاسود في الاعتصام عند المصنف فيقولون برأهم ووراهما سلم كالاولى (قوله قال القري) هذا من زيادات الراوي عن البصري في بعض الاسانيد وهي قليلة (قوله نحوه) أي بمعنى حديث مالك ولقنظروا به قتيبة هذه آخر جهاه سلم عنه وفي هذا الحديث الحظ على حفظ العلم والتحذير من ترس الجاهل وتوفيته أن الفتوى هي الرياسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم واستدل به الجاهل وعلى القول بخلافه من أن يجتهد بوقته الامر بفعل ما يشاء وسيكون لنا في المسئلة عود في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى (قوله باب هل يجعل) أي الامام والبايعي وكرهه يجعل يضم اوله وعنده ما يرم بالرفع لا بجل ذلك (قوله على حدة) بكسر الملهمة ورفع النال المهملة المخففة أي ناحية وحدهن والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما قالوا في عدة من الوجد (قوله حدثنا آدم) هو ابن أبي اس (قوله قال النساء) كذا في ذرو للباقي قالت النساء وكلها ما جائز غلبت باضع الموحدة والرجال بالضم لانه فاعله (قوله فاجعل لنا) أي عين لنا وعبر عنه بجعل لانه لازمه ومن ابتداء متعلقة بجعل والمراد بذلك الى اختباره (قوله فوعظهن) التقدير فوفي وعده فوعظهن فوعظهن وفيه خبر وابنه سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بنحو هذه القصة فقال موعدا كنت بيت فلانة نأناهن فيحدثن (قوله وأمرهن) أي بالصدقة أو حذف المأمورة لادارة التميم (قوله ما يمكن امرأه) وللأصلي ما من امرأه ومن زائدة لفظا وقوله تقدم صفة لامرأة (قوله الا كان لها) أي لتقديم (عجبا) وللأصلي عجاب بالرفع وتعرب كان تامة أي حصل لها عجاب والمصنف في الجنائز الا كن لها أي النفس التي تقدمت وله في الاعتصام الا كانوا أي الاولاد (قوله فقالت امرأه) هي أم سلمة قبل غيرها كما سنوضحه في الجنائز (قوله واثنين) وكبرية واثنين زيادة تاء التانيث وهو منصوب بالعطف على ثلاثة وسعى العطف التلقيني وكانها هي التي طمعت في الفضل فسألت عن حكم الاثنين هل يلحق بالثلاثة أو لا وسألت في الجنائز الكلام في تقديم الواحد (قوله حدثني محمد بن بشر) أول هذا الاسناد فائدين احدهما تنجية ابن الاصمعي المبهمة في الرواية الاولى والثانية زيادة طريق أبي هريرة التي زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الخنث أي الاثم والمعنى انهم ما يؤخذ أن يلقوا لان الاثم انما يكتب بعد البلوغ وكان السر فيه أنه لا ينسب اليهم اذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث بما كان عليه نساء الصحابة من الحرس على تعليم أمراء الدين وفيه جواز الوعد وأن أطفال المسلمين في الجنة وإن من مات له ولدان عبيد من النار ولا اختصاص لذلك بالنساء كسألت في التخصيص عليه في الجنائز (قوله) حديث أبي هريرة عن فروج والواو في قوله وقال للعطف على محذوف تقديره مثله أي مثل حديث أبي سعيد والواو في قوله وعن عبد الرحمن للعطف على قوله أو لأن عبد الرحمن والحاصل أن شعبة يروي عن عبد الرحمن بإسنادين فهو موصول وهم من زعم أنه معلق (قوله باب من سمع شأ) زاد أبو ذر فلم يفهمه (قوله فراجع) أي راجع الذي جمعه منه وللأصلي فراجع فيه (قوله ان عائشة) ظاهر أوله الا رسال لان ابن أبي مليكة تابعي لم يدرك راجعة عائشة النبي صلى الله عليه وسلم لكن تبين وصله بعد في قوله قالت عائشة فقلت (قوله كانت تسمع) أي في المضارع استحضار الصورة الماضية بقية تحقها (قوله اغذاك) بكسر الكاف (العرض) أي عرض الناس على الميزان (قوله فوش) بالفتح والمهجمة من المناقشة وأصلها الاستخراج ومنه نقش الشوكه اذا استخرجها والمراد هنا المسابقة في الاستقاء والمعنى أن تغفر الحساب يقضى الى استغفار العذاب لان حسنات العبد موقوفة على القبول وأن تقع الرحمة المنتضية للقبول لا يحصل التجاء (قوله آخره) بكسر اللام واسكان الكاف وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرس على تفهم معاني الحديث وإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ينص من المراجعة في العلم وفيه جواز المناظرة ومقالة السنة بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما ينسب اليه الصواب عنه في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي حديث أنس كنا نغيبا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء وقد وقع خرق ذلك لغير عائشة ففي حديث حفصة أنها لما سمعت لا يدخل عذب قالت عائشة فقلت أو ليس يقول الله تعالى سوف يجاسب حسابا يسيرا قالت فقال اغذاك العرض ولكن من نفس الحساب لم

انواراً فحدثهم شهدوا والحديث قالت أليس الله يقول وان منكم الاواريه فاجيب بقوله ثم نعى الذين  
 اتقوا الآية وسأل الصحابة لما نزلت الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم انما يظلم نفسه فأجيبوا بأن المراد  
 بالظلم الشرك والجامع بين هذه المسائل الثلاث ظهورها في الحساب والورود والظلم فأوضح لهم ان  
 المراد في كل منها أمر خاص ولم يقع مثل هذا من الصحابة الا قليلا مع توجيه السؤال وظهوره وذلك لكل  
 فهمهم ومعرفتهم باللسان العربي فحصل ما ورد من ذم من سأل عن المشكلات على من سأل فاعتنا كما قال  
 تعالى فاما الذين في قلوبهم غش فيبتغون مما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفي حديث عائشة فاذأرأيت الذين  
 يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذر وهم من ثم أنكروا على ضيع لما رواه أكثر من السؤال عن  
 مثل ذلك وعاقبه وسيأتي ايضاح هذا كله في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وسيأتي باقيه في كتاب  
 الرقاق وكذا الكلام على انتقاد الدارقطني لاستناده ان شاء الله تعالى **(قوله باب ليبلغ العلم)** بالذهب  
 والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضا والمراد بالشاهدنا الحاضر أي ليبلغ من حضر من غاب لانه المقول  
 الاول والظلم المقول الثاني وان قدم في الذكر **(قوله قاله ابن عباس)** أي روى وليس هو في شيء من طرف  
 حديث ابن عباس بهذه الصورة وانما هو في رواية روى عنه غيره بهذا العلم وكأنه أراد بالمعنى لان ما روى  
 بغيره هو العلم **(قوله عن أبي سريج)** هو الخراجي الصابي المشهور وعمر بن سعيد بن العاصي بن  
 سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الاموي يعرف بالاشدق وليس له صحبة ولا كان من التابعين باحسان  
**(قوله وهو يبعث البعوث)** أي يرسل الجيوش الى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من متابعة  
 يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم وكان عمرو بن عبد الله والمدنية والقصة مشهورة والحلصها ان معاوية  
 عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فبايعه الناس الا الحسين بن علي بن ابي بكر فامان ابن بكر فقاتل  
 موت معاوية وأما ابن عمر فبايع يزيد فعقب موت أبيه وأما الحسين بن علي فصار الى الكوفة لاستدعائهم  
 اياه ليليا بعوه فكان ذلك سبب قتله وأما ابن الزبير فاعتصم بدمي طائفة البيت وغلب على أمر مكة فكان  
 يزيد بن معاوية يأمر امرأته على المدينة أن يجهروا اليه الجيوش فكان آخر ذلك أن أهل المدينة  
 اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة **(قوله ائذن لي)** فيه حسن التلطف في الانكار على امرأه الجور وليكون  
 أدنى لقبولهم **(قوله احدثنا)** بالجزم لاجواب الامر **(قوله فقام)** صفة للقول والمقول هو حديث الله  
 آخره **(قوله القتل)** بالنصب أي أنه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة **(قوله معجته أنأى الى آخره)**  
 أراد انه بالغ في حفظه والتثبت فيه وان لم يأخذ بواسطة وأتى بالثنية تأكيداً للصغرى في قوله تكلم بهاء  
 على قوله قولاً **(قوله ولم يحرمها الناس)** بالضم أي أن تحريمها كان بحسب من الله لا من اسطلاح الناس  
**(قوله بسقت)** بكسر الفاء وحكى عنها وهو صواب الدم والمراد به القتل **(قوله بها)** والسمي فيها **(قوله)**  
 ولا بعض بكسر الضاد المجهمة وفتح الهمال أي يقطع بالمعضد وهو آلة كفافس **(قوله واذا ائذن لي)** أي  
 ائذني ويضم المهملة وفي قوله لي التفات لان نسق الكلام هو ائذن لي أي لرسوله **(قوله سأعنه)** أي  
 متقدما من الزمان والمراد به يوم الفتح وفي مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك  
 كان من طلوع الشمس الى العصر والمأذون له فيه القتال لقطع الشيعر **(قوله ما قال عمرو)** أي  
 جوابك **(قوله لا تعبد)** بضم المشنة أوله وآخره ذال مهملة أي مكة لانصم العاصي عن إقامة الحد عليه  
**(قوله ولا قارا)** بالفاء والراء المشددة أي هاراعليه دم يعصم مكة كبريت من منه **(قوله بخيرة)** بفتح  
 المجهمة واسكان الراء ثم مرادة هي السرفة كذا ثبت تفسيرها في رواية السجستاني قال ابن طلال الخربة بالضم  
 الفساد والفتح السرفة وقد تصرف عمرو في الخراب أو أي بكلام ظاهره حق لكن أوداه الباطل فان  
 العاصي أنكروا عليه نصب الحرب على مكة فأباه بأهل الاتع من إقامة القصص وهو صحيح الا ان ابن الزبير  
 لم يترك أمر الحبيب عليه فيه شيء من ذلك وسند كرمباح هذا الحديث في كتاب الحج والعمرة والعلماء فيه  
 من الاختلاف في القتال في الحرم ان شاء الله تعالى وفي الحديث شرف مكة وتقديم الحديج والثناء على القول

**(باب) ليبلغ العلم الشاهد**  
 الغائب قاله ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 حدثني عبد الله بن يوسف  
 قال حدثني الليث قال  
 حدثني سعيد بن أبي  
 شريح أنه قال له مروين  
 سعيد وهو يبعث البعوث  
 الى مكة ائذن لي أيها  
 الأمير احدثنا قولاً قام به  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 القتل من يوم الفتح معجته  
 أنأى رضاء فلي رأ بعثته  
 عنأى حين تكلم به جدد  
 الله وأتى عليه ثم قال ان  
 مكة حرمها الله لم يحرمها  
 الناس فلا يحل لامرئ يؤمن  
 بالله واليوم الآخر أن  
 يسفل بها دماً ولا بعضها  
 خيرة فان أحد رخص  
 لقتال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فيها فقولوا ان  
 الله قد أذن لمسنوله ولم  
 يأذن لكم وانما أذن لي فيها  
 ساعة من نهار ثم حدثت  
 حرمها اليوم يحرمها  
 بالامس وليبلغ الشاهد  
 الغائب قبل لا يشرى  
 محقق لم يقول أنا أعلم  
 منك يا أبا سريج ان مكة  
 لا تعبد بأسوا ولا قارا بدم  
 ولا قارا بخيرة \* حدثنا  
 عبد الله بن عبد الوهاب

المقصود وثبات خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم واستواء المسلمين معه في الحكم الاما ثبت شخصيته به ووفوع النسخ وفصل أبي شرس لا يباعه أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه وغير ذلك (قوله حدثنا جاد) هو ابن زيد (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (عن ابن أبي بكرة) كذلك العسقل والسكشيبي وسقط عن ابن أبي بكرة للبائين فصار منقطعا لان محمد لم يسمع من أبي بكرة وقوله راية عن محمد بن أبي بكرة وهي خطأ وكان عن سقط منها وقد تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى عن محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه وهو الصواب وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة براءة باسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك ان شاء الله تعالى وفيه عن ابن أبي بكرة عند الجميع وبأنه في بدء الخلق (قوله ذكر النبي صلى الله عليه وسلم) فيه اختصار وقد عتاق وجهه هناك وكأنه حدث بحديث ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من كلامه ومن جلته قوله فان دماءكم إلى آخره (قوله قال محمد) هو ابن سيرين (قوله أحسبه) كأنه شغل في قوله وأعراسكم فأفهاه ابن أبي بكرة أم لا وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالظن (قوله لأهل بلغت) هذا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو تكلمة الحديث واعترض قوله وكان محمد إلى قوله كان ذلك في أثناء الحديث هذا هو المعقول بل بلغ في ما عاده والعل عند الله تعالى (قوله يابا ثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) ليس في الاحاديث التي في الباب تصريح بالإلزام وإنما هو مستفاد من العجبا للتأويل ذلك لانه لازمه (قوله منصور) هو ابن المغيرة الكوفي وهو تابعي صغير ورعي بكسر أوله واسكان الموحدة وأوه حراش بكسر المجهلة أوله وهو من كبار التابعين (قوله سمعت عليا) هو ابن أبي طالب رضي الله عنه (قوله لا تكذبوا على) هو عام في كل كذب مطلق في كل نوع من الكذب ومعناه ولا تنسبوا الكذب إلى ولا مفهوم لقوله على لانه لا يتصور أن يكذب به لنفسه عن مطلق الكذب وقد اغترقوا من الجهلة فوضوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقولوا نحن لم نكذب عليه بل قلنا ذلك لا يبدى شرب بصفته ومداد وأن قوله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل بصفته الكذب على الله تعالى لانه اثبات حكم من الاحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو النفي وكذا ما قاله ما هو احرار والمكروه ولا يستدعي خلاف ذلك من انكار امية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة وأجبه بأنه كذب له عليه وهو جعل باللغة العربية وتعمد بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة ما ثبت وهي ما أخرجه الزبارة من حديث ابن مسعود بلفظ من كذب على لم ينسب له الناس الحديث وقد اختلف في وصله وارساله وروج الدار قطنى والحاكم واساله وأخرجه الذهبي من حديث علي بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للغة بل للعسيرة كإفسار قوله تعالى فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليعضل الناس والمعنى ان مال امره إلى الاضلال أو هو من تخصص بيقض افراد العلم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ولا تقتلوا أولادكم من اهل ذناب قتل الأولاد ومضاعفة الربا بالاضلال في هذه الآيات اغماها هو لتأكيد الامر فيها لا انحصار الحكم (قوله فليجل النار) جعل الامر بالولوج مسببا عن الكذب لان لازم الامر بالانزاع والازمار بالولوج التأسيسية الكذب عليه أرفعو بلفظ الامر ومعناه الخبر يؤيده واية مسلم من طريق قد عذر عن شعبة بلفظ من يكذب على بلغ النار ولا ين ماجه من طريق شريك عن منصور وقال الكذب على يوجب أعيد خل النار (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي و (جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير وفي الاسناد لطيفتان احدهما أنه من رواية تابعي عن ثابتي برويه مجاهي عن مجاهي ثانيها أنه من رواية الانباء عن الأب بن جهموس رواية الابن عن الجد وقد أفردت بالتصنيف (قوله قلت لزيد) أي ابن العوام (قوله تحدثت) حذف مقولها ليشمل (قوله كما يحدث فلان وفلان) سعى منهما في رواية ابن ماجه عبيد الله بن مسعود (قوله أما) باليم المنهقة وهي من حروف التنبيه وان يكسر الله حمزة ولم أفارقه أعيا فأوق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدا لاسماعيل منذ أسلمت والمرافق الاغلب والاقصد هاجر

حدثنا جاد عن أبي بكرة  
عن محمد عن ابن أبي بكرة  
عن أبي بكرة ذكر النبي  
صلى الله عليه وسلم قال فان  
دماءكم وأموالكم قال محمد  
وأحسبه قال وأعراسكم  
عليكم حرام كرمه يومكم  
هذا في شهركم هذا لا يسلخ  
الشاهد القائب وكان محمد  
يقول صدق رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان  
ذلك لأهل بلغت من بين  
(باب) ثم من كذب على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حدثنا علي بن الجعد قال  
أخبرنا شعبة قال أخبرني  
منصور قال سمعت ربي  
ابن حراش يقول سمعت  
علي بن الجعد قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
لا تكذبوا على قاته

الزبير الى الحنفية وكذا لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حال هجرته الى المدينة وأما ورده هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال لان لازم الملازمة السماع ولازمه إعادة الحديث لكن منعه من ذلك ما أخشيه من معنى الحديث الذي ذكره ولهذا أتى بقوله لكن وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال عني ذلك يعني فقه رواية الزبير فسأله أي عن ذلك فقال يأتي كان بيني وبينه من التراب والرحم ما علمت وعنه أي وزوجه خديجة عتي وأمه أمية بنت وهب وحديثي حالة بنت وهب ابني عبد مناف بن زهرة وعندي أمنا وأختها فاشته عنده ولكنني سمعته يقول ((قوله من كذب على)) كذا رواه البخاري ليس فيه منه وأما أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة وصح كذا في رواية الزبير بن بكار المذكور وأخرجه ابن ماجه من طريقه وموافقه منه هذا وكذا الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة والاختلاف فيه على شعبة وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله بن الزبير بلطف من حديث عني كذا بلوليد كرا العمد وفي نسخة الزبير بهذا الحديث على مذهبه اليه من اختيار ثقة التصديق دليل للاصح في أن الكذب هو الاخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ والمخطئ وإن كان غير مأثور بالإجماع لكن الزبير خشي من الأكتفاء أن يقع في الخطأ وهو لا يشعر لا نعو أن يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالاكتفاء إذا كان مظنة الخطأ فعمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ فعمل به على الدوام للوقوف بقوله فيكون سببا للعمل بما قبله الشارع فنحش من الأكتفاء الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه إلا ثم إذا تعدد الأكتفاء ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الأكتفاء من التصديق وأما من أكثر منهم فمحمول على أنهم كانوا أقنعين من أنفسهم بالثبوت أو طالت أعمارهم فاحتجوا إلى ما عدهم فستألف بحكمهم السكتان رضى الله عنهم ((قوله فليتبوا)) أي فليتحذروا من الأكتفاء فلا يقال تبوا الرجل المكان إذا اتخذوه سكنا وهو أمر بمعنى الخبر أيضا أو بمعنى التهديد أو بمعنى التهكم أو دعا على فاعل ذلك أي تبوا الله ذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا قال وأولها أولا قد سردناه أحد أسناد صحيح عن ابن عمر بلطف بن أبي يثني النزال قال الطبري فله إشارة إلى معنى القصص في الذنب وجزائه أي كما أنه قصص في الكذب القصد فليقص بجزائه التوبة ((قوله حدثنا أبو معمر)) هو البصري الملقب بعبد الوارث هو ابن شبيب وعبد العزيز بن وهب وابن مهيوب والأسناد كذا بهريون ((قوله حديثنا)) المراد به جنس الحديث ولهذا وصفه بالكثرة ((قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم)) هو ما بعده في عمل الرقة لأنه فاعل يعني وأما أخشى أنس بما أخشى منه الزبير ولهذا صرح بلطف الأكتفاء لأنه يظنه ومن حار حول الحق لا يأمن وقوعه فيه فكان التقليل منهم للاحتراز ومع ذلك فأنس من المكثرين لأنه تأخرت وفاته فاحتج إليه كما قد عدها ولم يمكنه السكتان ويصح بأنه لو حدث بجميع ما عده لكان أضعاف ما حدث به ووقع في رواية عتاب بجملة ومثله فوق أمانة مولى هرمن معناه أنس يقول لو لا أني أخشى أن أعطى الحديث لنبأ بشيء قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث أخرجه أحد باسناد فأشار إلى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترك ما يشك فيه وحده بعضهم أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله لو لا أن أعطى وفيه نظر والمعروف عن أنس جواز الرواية بالعمى كما أخرجه الخطيب عنه صريحاً وقد وجد في رواية ذلك كالحديث في السهولة وفي قصة تكثير المائدة والوضوء في قصة تكثير الطعام ((قوله كذا)) هو نكرة في سياق الشرط فيجمع جميع أنواع الكذب ((قوله حدثنا المكي)) هو أمم وليس بسبب كذا تقدم وهو من كبار مشيوخ البخاري يجمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور وهما من مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث أول ثلاثي في البخاري وليس فيه أعلى من الثلاثيات وقد أوردت فليثبت أكثر من عشرين حديثاً ((قوله من قبل)) أصله يقول وأما جزم الشرط ((قوله ما لم أقل)) أي شيئاً أقله تخلف العائد وهو جائز وقد كثر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لا اشتراكهما في علو الاستماع

من كذب على فليعلم النار  
 \* حدثنا أبو الوليد قال  
 حدثنا شعبة عن جامع بن  
 شداد عن جابر بن عبد  
 الله بن الزبير عن أبيه قال  
 قلت للنبي صلى الله عليه وسلم  
 تحدثت عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كما يحدث  
 فلان وفلان قال أما في  
 لم أقره وإن كنت سمعته  
 يقول من كذب على  
 فليتبوا مقعده من النار  
 \* حدثنا أبو معمر حدثنا  
 عبد الوارث عن عبد  
 العزيز بن زغال قال أنس أنه  
 لعني أن أحد تكلم حديثاً  
 كثيراً أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من تعد  
 على كذا فليتبوا مقعده  
 من النار \* حدثنا المكي  
 ابن إبراهيم قال حدثنا يزيد  
 ابن أبي عبيد عن سلمة بن  
 الأكوع قال سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 من يشغل على كلام أقل  
 فليتبوا مقعده من النار

وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأسن السائقين تعبيره بالكذب عليه ومثلهما حدث أبي  
 هريرة الذي كره بعد حديث سلمة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا  
 وقيل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله وقد تعبدنا بهذا اللفظ من منعه الرواية بالمعنى وأجاب الجيزي عنه  
 بأن المراد النبي عن الاتيان بلفظ فيجب تغيير الحكم مع (٣) الاتيان باللفظ لا شئ في أوليته والله أعلم  
 «قوله حدثنا موسى» هو ابن اسمعيل التبوذكي «قوله عن أبي حصين» هو مجملتين مقصودا الأول  
 وأوصالح هو ذكر ابن السمان وقد ذكر المضاف هذا الحديث بنماه في كتاب الادب من هذا الوجه  
 وبأن الكلام عليه فيه ان شاء الله تعالى وقد أقصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهي مقصود  
 الباب وأغلبناقه المضاف بقامه ولم يختصره كما قد فعله على ان الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يستوي فيه اليقظة والمنام والله سبحانه وتعالى أعلم فان قيل الكذب معصية الاما استثنى في الاصلاح  
 وغيره والمخاصة قد توعد عليها بالنار فما الذي امتنازه الكذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 الوعد هل من كذب على غيره فاجاب عنه من وجهين أحدهما أن الكذب عليه يكفر متعدده عند  
 بعض أهل العلم وهو الشيخ أبو محمد الجويني لكن ضعفه ابنه امام الحرمين ومن بعده ومال ابن المنبر إلى  
 اخباره ووجهه بأن الكذاب عليه في تحصيل حرام مثلاً لا ينقل عن استغلال ذلك الحرام أو الحيل على  
 استغلاله أو استغلال الحرام كقوله والحيل على الكفر كقوله فاعلم أنه لا يكفر الا اذا  
 اعتقد حل ذلك الجواب الثاني ان الكذب عليه كبير والكذب على غيره صغير فافتروا ولا يلزم استواء  
 لوعيد ذي من كذب عليه أو كذب على غيره ان يكون مقرهما واحداً أو طول اقامتهما سواء فتعدل  
 قوله صلى الله عليه وسلم فليتبوا على طول الاقامة فيما بل ظاهره أنه لا يخرج منها لانه يجعل لمعتزلا غيره  
 الا ان الأدلة القطعية قامت على ان خلود التائب بدخول الكافر ين وقد فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين  
 الكذب عليه وبين الكذب على غيره كسبا في في الجنائز في حديث المغيرة حيث يقول ان كذا باعني  
 ليس ككذب على أحد وسند كرمباحه هناك ان شاء الله تعالى ونذكر فيه الاختلاف في بقية من تعدد  
 الكذب عليه هل يقبل أو لا «تنبيه» ونسب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسنًا لانه بدأ بحديث على وفيه  
 مقصود الباب روي بحديث الزبير الدال على توقي الصواب وتوخرهم من الكذب عليه وثلاث بحديث أنس  
 الدال على أن امتناعهم إنما كان من الاكثار والمضي الى الخطا لانه أصل الحديث لانهم مأمورون  
 بالتبليغ ونتم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة الى استواء تحريم الكذب عليه سواء كانت دعوى  
 الصالح منه في اليقظة أو في المنام وقد أخرج البخاري حديث من كذب على «أبضاح من حديث المغيرة وهو  
 في الجنائز ومن حديث عبد الله بن عمر وابن العاص وهو في أخبار بني اسرائيل ومن حديث واثلة بن الأسقع  
 وهو في متافيقه روي لكن ليس هو بلفظ الوعد بالنار صريحاً وانفق مسلم معه على غير صحاح حديث على  
 وأنس وأبي هريرة والمغيرة وأخبره مسلم من حديث أبي سعيد أيضاً وصح أيضاً غير الصحين من حديث  
 عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم وروى بأسانيد حسنة من حديث  
 طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر  
 وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورواه عن شاذي وطوارق الأنبي  
 والسائب بن زيد وخالدين بن عرقلة وأبي امامة وأبي قرة صفة وأبي موسى القفاقي ومعاوية بن وهب لا توافق  
 من الصواب في وروى أيضاً نحوهم حسين بن علي وأبو سعيد بن جعفر وعن نحوهم عشرين آخرين بأسانيد  
 ساقطة وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه فأول من توقف على كلامه في ذلك على «بن المدني ونبيه  
 يعقوب بن شيبة فقال روى هذا الحديث من عشرين رجلاً عن الصواب من الجازين وغيرهم ثم إبراهيم  
 الحارثي أبو بكر البزار فقال كل منهما مائة وروى من حديث أربعين من الصواب في جمع طرقه في ذلك العصر  
 أبو محمد يحيى بن محمد بن صالح قد أفاضل وقال أبو بكر الصبري شارح رسالة الشافعي واهستون نفساً من

حدثنا موسى قال حدثنا  
 أبو هريرة عن أبي حصين  
 عن أبي صالح عن أبي  
 هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال سموا  
 باسمي ولا تكونوا بكذبي  
 ومن رأي في المنام قد  
 رأي فان الشيطان  
 لا يقتل في صورتي ومن  
 كذب على «معهمل فليتبوا»  
 مقعده من النار

(٣) قوله تغيير الحكم مع  
 الاتيان بالكذب في النسخ  
 التي بأيدينا ولعل فيه  
 سقطا بين قوله تغيير الحكم  
 وقوله مع الاتيان فتأمل  
 وحرره اه معصمه

انصاحه وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا وقال أبو القاسم بن منده واه أكثر من ثمانين نفسا وقد سرح بها  
 بعض النيسابوريين فزادت قليلا وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمته كتاب الموضوعات فخاروا النسخين  
 وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني برويه نحو مائة من انصاحه وقد جمعها بهذه الحافظان يوسف  
 ابن خليل وأبو علي البكري وجمعا متعاصران فوق لكل منهما ما ليس عند الآخر وتوصل من مجموع ذلك  
 كله رواية مائة من انصاحه من انصاحه على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو في مطلق ذم  
 الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي ان جاء عن مائتين من انصاحه ولاجل كثرة  
 طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال لان شرط المتواتر اشتراطه بطريقه وما  
 بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق منها يعجزها وأجيب بأن المراد بالاطلاق كونه متواترا  
 ورواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في إفادة العلم وأيضاً طريق  
 أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم ثم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين  
 وثقاتهم وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وفلقيل في كل منهما ما متواتر عن صحابته  
 لكن جميعا فان العدد العدين لا يشترط في التواتر بل ما أفاد العلم كفي والصفات العديدة في الرواية تقوم مقام  
 العدد وأزيد عليه كافر زعم في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر وينت هناك الردي على من ادعى  
 أن مثال المتواتر لا يوجد الا في هذا الحديث وبيّن أن أمثله كثيرة منها حديث من بيّنه الله سبحانه والجميع  
 على الخفين ورفع البدن والشفاعة والحوض ورؤية الغني الآخرة والألغة من قرش وغير ذلك والله  
 المستعان وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم وهو واقعه انه جاء من رواية العشرة المشهورة قال وليس في الدنيا  
 حديث أجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه غير واحد لكن الطرق عنهم موجودة فعلمنا من  
 الجوزي ومن بعده والثابت منها ما قد مر ذكره من الصحاح على والزيبر ومن الحسن الطائفة وسعد وسعيد  
 وأبو عبيدة ومن الضعيف المتأسل طريق عثمان وقيم اضعيف وساقط (قوله باب كتابة العلم) طريقة  
 البخاري في الاحكام التي يقع فيها الاختلاف ان لا يحزم فيها شيء بل يورد ما على الاحتمال وهذه الترجمة من  
 ذلك لان السلف اختلفوا في ذلك فملاؤا وكان الامر استغورا والاجاع انقص على جواز كتابة العلم  
 بل على استحبابه بل لا يعطى جواب على من شئى النسباني ممن يعين عليه تبليغ العلم (قوله حديثان  
 سلام) كذا لا يصح واسمه محمود قد مرح به أبو داود وغيره (قوله عن سفيان) هو الثوري لان تركها  
 مشهور بالرواية عنه وقال أبو مسعود المصنف في الاطراف يقال انه ابن عيينة (قلت) لو كان ابن عيينة  
 نفسه لان القاعدة في كل من روى عن متفيق الاسم أن يحمل من أحمل نسبته على من يستحسن له  
 خصوصية من اثار ولحموه كآفة مناه قبل هذا وهكذا نقول هنا لان وكيعا قبل الرواية عن ابن عيينة  
 بخلاف الثوري (قوله عن مطرف) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الهمزة الى امان طريق طريف مهملة أيضا (قوله  
 عن الشعبي) والله صنف في الديات سمعت الشعبي (قوله عن أبي جعفر) هو وجب السوائي وقد مر  
 بذلك الامم في روايته والله صنف في الديات سمعت أبا جعفر والاسناد كله كرونيون الاشعج البخاري  
 وقد دخل الكوفة وهو من رواية سمعي عن سمعي (قوله قلت لاسي) هو ابن أبي طالب ومضى الله عنه  
 (قوله هل عندكم) الخطاب لاسي والجميع اما لارادته مع بقية أهل البيت أو للتنظيم (قوله كتاب) أي  
 مكتوب أخذتموه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أوصى اليه ويدل على ذلك روايته المصنف في الجهاد  
 هل عندكم شيء من الوحي الاماني كتاب الله وفي الديات هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وفي مسند  
 اصم بن زاهر عن جابر عن مطرف هل علمت شيئا من الوحي وانما سأل أبو جعفر عن ذلك لان جماعة من  
 الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لاسماعيليا من الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها  
 لم يبلغ غيرهم عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة أيضا فيس بن عباد وهو يضم المهمة ويخفف المي جديدة  
 والاشتر القبي وحديثها في مسند السائي (قوله قالوا) زاد المصنف في الجهاد لا الذي خلق الحية

نسخة كتاب الموضوع  
 (باب) كتابة العلم  
 حدثنا ابن سلام قال  
 أخبرنا وكيع عن سفيان  
 عن مطرف عن الشعبي  
 عن أبي جعفر قال قلت  
 لاسي هل عندكم كتاب  
 قال لا

ورأى التسمية **«قوله الاكتاب الله»** هو الرفع وقال ابن المنبر فيه دليل على انه كان عنده أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله وهي المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل لانه ذكره بالرفع فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوباً كذا قال والقاهر أن الاستثناء فيه منقطع والمراد بذكر الفهم إثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب وقدر واه المصنف في الفيات بل فقط ما عندنا من الاماني القرآن الا فهما يعطى رجل في الكتاب فلا استثناء الاول مفرغ والثاني منقطع معناه لكن ان أعطى القدر جلا فهما في كتابه فهو قد روى الاستنباط تفصيل عنده الزيادة بذلك الاعتبار وقد روى أحمد بن حنبل عن الحسن بن طريق طارق بن شهاب قال شهدت علياً على المنبر وهو يقول والله ما عندنا كتاب نقرأه عليكم الا كتاب الله وهذه الصحيفة وهو يؤيد ما قبلناه انه لم يرد بالفهم شيئاً مكتوباً **«قوله الصحيفة»** أي الورقة المكتوبة وللتأني من طريق الاشتقاق خرج كتابا من قراب بفتح **«قوله العقل»** أي الدية وانما سميت به لانهم كانوا يحطون فيها الابل ويربطونها فنادوا بالمقتول بالعقل وهو الحبل ووقع فيه وابنه ابن ماجه بدل العقل الديان والكراد احكامها ومقاديرها أو استنفها **«قوله وفكالك»** بكسر الفاء وقصها وقال الفراء الفقع أفقع والمعنى ان فيها حكم تخلفه الاسير من يد العدو والترغيب في ذلك **«قوله ولا يقتل»** بضم اللام والياء بمعنى وان لا يقتل بفتح اللام وعطف الجملة على المفرد لان التقدير فيها أي الصحيفة حكم العقل وسكن تحريم قتل المسلم بالكافر وسبأ في الكلام على مسئلة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصص والديات ان شاء الله تعالى ووقع المصنف ومسلم من طريقين في التسمية عن علي قال ما عندنا شيء نقرأه ولا كتاب الله وهذه الصحيفة فاذا فيها المدينه من الحديث ومسلم عن أبي الطفيل عن علي ما خصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بشئ لم يسم به الناس كافة الا ما في قراب يسقى وهذا وأخرجه بحجفة مكتوبة في قولنا ان الله من ذبح لغير الله الحديث وللناس من طريقين الا شتر وغيره عن علي فاذا فيها المؤمنون تكافأ بدياؤهم سبى بدمهم اذ نام الحديث ولا حد من طريق طارق بن شهاب فيها فرائض الصدقة واجمع بين هذه الاحاديث ان الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فقتل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي وبين أيضاً السبب في سؤا لهم لعلي رضي الله عنه من ذلك أخرجه أحمد بن أبيه في الدلائل من طريق أبي حسان ان علياً كان يأمر بالامر فيقال قد فعلناه يقول صدق الله وسوله فقتل له الا شتر هذا الذي تقول أهو شئ عهده النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون الناس قد ذكره بطوله **«قوله حدثنا شيان»** هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاذ وبه وهو بفتح المثني المجبة بعدها محتاجة ثم موحدة وليس في البخاري بهذا الصورة فغيره **«قوله عن يحيى»** هو ابن أبي كثير **«قوله عن أبي سلمة»** في رواية المصنف في الديان حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة **«قوله ان شرا من أمية الخزاعي»** بالمقتول في الجاهلية منهم امه أحر والمقتول في الاسلام من بني لبث لم يسم **«قوله حسن»** أي منع عن مكة (القتل) أي بالقاء والمثناة من فوق (أو اقبل) أي بالقاء المكسورة بعدها باباً تحتانية **«قوله كذا قال أبو نعيم»** أراد البخاري ان الشئ فيه من شيء **«قوله وغيره يقول القيل»** أي بالقار ولا يشترط المراد بالغير من روادع شيان وبقيا لا يقيم وهو عيب سأل الله بن موسى ومن رواده عن يحيى وبقيا شيان وهو عرب بن شداد كسباني بيأه عند المصنف في الديان والمراد بحسن القيل أهل القيل وأشار بذلك الى القصة المشهورة بعيشة في غزوهم مكة ومعهم القيل ففتحها الله عنهم وبسط عليهم الطير الا يا بيل مع كون أهل مكة انذاك كانوا ككنازاً خرمه أهلها بعد الاسلام اكذلك عن غزو النبي صلى الله عليه وسلم اياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره وسبأ في الكلام على المسئلة في كتاب الحج مفصلاً ان شاء الله تعالى **«قوله وسأله عليهم»** هو بضم أوله رسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه **«قوله ولا تحلل»** للكشمي ولم تحل والمصنف في القطعة من طريق الأوزاعي عن يحيى بن وهب

الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكالك الاسير ولا يقتل مسلم بكافر \* حدثنا أبو نعيم الفضل بن ذكين قال حدثنا شيان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة ان خراعة قتلوا رجلاً من بني لبث عام ففتح مكة فقتل منهم قتله فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فركب راحلته فخطب فقال ان الله حبس عن مكة القتلى أو اقبل قال أبو عبد الله كذا قال أبو نعيم وسأله عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون ألا تحلل لاحد قتل ولا تحلل لاحد يدي أو اناها أطلت لي ساعه من نهار الإناها ساعتي هذه حرام

ألقى بالمستقبل (قوله لا يحتج) بالنهاء الجملة أى لا يتحدد بقال اختلته إذا قطعت وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى وسيأتي ذكر الخلاف فيه في الحج إن شاء الله تعالى (قوله لا المتمدن) أى معرف وسيأتي الكلام على هذه المسئلة في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى (قوله من قتل فهو جريح بالنظرين) كذا وقع هنا وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الدييات عن أبي نعيم هذا الاستاذ من قتل له قاتل (قوله وإمان بقاد) هو بإتفاق أى يقتض وقوعه في رواية مسلم إمان بقادى بالقاء وهو الدير ومن قالها والصواب إن الرواية على وجهين من قالها بالقاء قال فيها بقادى إمان بقادى من القتل وهو الدير ومن قالها بإتفاق قال فيها بقادى إمان بقادى بالقاء والحاصل تفسير النظرين بالقتصاص وألديه وفي المسئلة بحث يأتي في الدييات إن شاء الله تعالى (قوله فقامو رجل من أهل اليمن) هو أبو شامها ميمونة وسيأتي في اللقطة مسمى والإشارة إلى من عرفه وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم قتل للزراعى ما قولها كتبوا على قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) وهذا يظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة (قوله فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتي في اللقطة ووقع في رواية لابن أبي شبة فقال رجل من قريش يقول له شامو هو غلط (قوله إلا الأذخر) كذا هو في رواية ابنه الألبان ويحوز رقه على البدل محاقبه (قوله إلا الأذخر إلا الأذخر) كذا هو في رواية ابنه والثانية على سبيل التأكيد (قوله حدثنا عمرو) هو ابن دينار المسكي (قوله عن أخيه) هو همام بن منه بن شد بن عبد الحدة المكسورة وكان أكبر منه سنا لكن تأخرت وفاته عن وهب وفي الأسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو (قوله فانه كان يكتب ولا كتب) هذا استدلال من أى هريرة على ما ذكره من أن كثرة ما عند عبد الله بن عمرو وأبي ابن العاص على ما عند وهب يستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازما بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم منه إلا عبد الله مع أن الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة فإن قلنا الاستثناء ينقطع فلا إشكال إذا لم يكن من الذي كان من عبد الله وهو الكتاب لم يكن منى سواء لم منه كونه أكثر حديثا منه فيه العادة أم لا وإن قلنا الاستثناء متصل بالسبب فيه من جهات أحدها أن عبد الله كان مشغولا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه ثانيها أنه كان أكثر مقامه بهد فتوح الأمصار بمصر وأبناط وبم تكن الرحلة إليهما من يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة وكان أبو هريرة متصدا بأبها للفتوى والتدريس إلى أن مات وبظهر هذا من كثرة من جعل عن أبي هريرة فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ولم يقع هذا غيره ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دهره النبي صلى الله عليه وسلم له بأن لا ينسى ما يحدث به كاستدراكه قريبا وإياه أن عبد الله كان قد تفرق في الشام بمحمل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه ذلك كثير من أئمة التابعين والله أعلم (تفنيه) (قوله ولا كتب) كسب ديارضة ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال تحدثت عن أبي هريرة يحدث فأخذ يدي إلى بيته فأرانا كتابا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال هذا هو مكتوب عندي قال ابن عبد البر حديث همام أصح ويمكن الجمع بأنهم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده (قلت) وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبا بعده أن يكون بخطه فقد ثبت أنه لم يكن يكتبه تعين أن المكتوب عنده بغير خطه (قوله نابه معمر) أى ابن راشد بهنى تابع وهب منه في روايته لهذا الحديث عن همام والمتابعة المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عن معمر وأخرجهما أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن همام بن المهاجر بن الأشعر عنه وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قال سمعنا أبا هريرة يقول ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب يده ويغلبه وكنت أرى ولا كتب أسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب عنه فأذن له أسأله حسن وعطروا طريق أخرى أخرجهما العجلي في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان عن عيسى بن

لا يحتج شوكها ولا يعقد شجرها ولا تلتقط ساقطها لا المتمدن قتل فهو جريح النظرين إمان أن يقول واما أن يقاد أهل القتل فقامو رجل من أهل اليمن فقال أكتب لي يا رسول الله فقال أكتبوا لي فلان فقال رجل من قريش إلا الأذخر إلا الأذخر يا رسول الله فأنما يحصل في بيوتنا وقبورنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني وهب بن منه عن أخيه قال سمعت أبا هريرة يقول ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا كتب نابه معمر عن همام عن أبي هريرة \* حدثنا يحيى ابن سليمان بن يحيى قال حدثني ابن وهب قال \*



المغيرة بن حكيم سمع أباه مرة قال ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني إلا عبد الله  
ابن عمر وفاته كان يكتب استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب يده ما سمع منه فأذن له الحديث  
وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهل عن عبد الله بن عمر وكنت أكتب كل شيء سمعته من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهتني قرش الحديث وفيه أكتب قال الذي نفسي يسده ما يخرج منه إلا  
الحق ولهذا طريق أخرى عن عبد الله بن عمر ويحيى بعضها بعضا ولا يلزم منه أن يكون في الروي سواء لما  
قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالله عدهم النسيان ويحتمل أن يقال يحمل أكثره عبد الله بن عمرو  
على ما قال به عبد الله من الكناية قبل الدعاء لا أبي هريرة لأنه قال في حديثه فحاسب شيئا بعد شئ أن يدخل  
عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء بخلاف عبد الله فان الذي سمعه مضبوط بالكناية والذي أنشأ عن أبي  
هريرة ضع ذلك الضعاف ما أنشأ عن عبد الله بن عمر ولعمري أي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية  
يختلف عبد الله بن عمر وفي الأهرين ويستفاد منه ومن حديث علي المتقدم من قصة أبي شاه أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أتى في كتابة الحديث عنه وهو يعاوض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله

أخبرني فوس عن ابن  
شباب عن عبد الله بن  
عبد الله عن ابن عباس  
قال لما أشد بالنبي صلى  
الله عليه وسلم وجهه قال  
اتسوفي بكتابه أكتب  
لكم كتابا لا تضلوا بعده  
قال عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم عليه الوجه  
وعندنا كتاب الله حسينا  
فاختلفوا وكثر الغلط قال  
قوموا عني

عليه وسلم قال لا يكتبوا عني شيئا غير القرآن رواه مسلم والجمع بينهما أن النبي خاص وقت تروى القرآن  
خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو أن النبي خاص بكتابه غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن  
في غيره أو أن النبي متقدم والاذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقرب جامع لأنه لا ينافيها وقيل  
النهي خاص بمن عصى منه الاستكمال على الكتاب بدون الحفظ والاذن لمن آمن منه ذلك ومنهم من أعل  
حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه على أبي سعيد فإنه الضاري وغيره قال العلماء كره جماعة من الصحابة  
والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كأخذوا وحفظا لكن لما قصرت الهمم ونشيت  
الافهام ضاع العلم ودفعه وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد  
العزيز ثم كثر المتدرون ثم التصديف وحصل بذلك خبر كثير فلله الحمد «قوله أخبرني فوس» هو ابن يزيد  
«قوله عن عبد الله بن عبد الله» أي ابن عتبة بن مسعود «قوله لما أشد» أي قوى «قوله وجهه»  
أي مرض موته كإسائه في التصديف في المغازي وللأصمعي لما حضرت النبي صلى الله عليه وسلم الوفاة  
بالمصنف من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قيل موته صلى الله عليه وسلم بأربعة أيام  
«قوله بكتابه» أي بأدوات الكتاب فقيهه مجازا والتصديف وقد صرح بذلك في رواية لمسلم قال أتوني  
بالتصديف والدواة والرماد بالكشف عظم الكشف لأنهم كانوا يكتبون فيها «قوله أكتب» هو باسكان الباء  
جواب الأمر ويجوز الرفع على الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي أمر بالكتابة ويحتمل أن يكون على  
ظاهره كإسائه في البحث في المسئلة في كتاب الصلح أن شاء الله تعالى وفي مسند أحمد من حديث  
علي أنه المأمور بذلك ولفظه أمر في النبي صلى الله عليه وسلم أن أتبه بطن أي كفى بكتب ما لا تضل  
امته من بعده «قوله كتابا» بعد قوله بكتابه فيه الجناس التام بين الكلمتين وإن كانت أحدهما بالتحقيق  
والأخرى بالمجاز «قوله لا تضلوا» هو نفي وحذف التوهم في الروايات التي اتصلت لثلاثة بدل من جواب  
الأمر وتعد جواب الأمر من غير حرف العطف جائز «قوله عليه الوجه» أي فقيش عليه أملا الكتاب  
أو مباشرة الكتاب وكان عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل قال القرطبي وغيره أتوني  
بأمر وكان حق المأمور وأن يادول لا مثال لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أمليس على الوجوب  
وأنه من باب الارشاد إلى الصلح ففكر هو أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في نفي الحاله مع استحضارهم  
قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله تعالى تبيا بالكل شيء ولهذا قال عمر حسينا كتاب الله وظهر  
لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لمخافة من امتثال أمره وماتقنه من زيادة الإيضاح ودل أمره لهم  
بالقيام على أمره الأول كان على الاختيار ولهذا عاش صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أياما لم يعاود أمرهم  
بذلك وهو كان واجيلا يتركه لا يخلافهم لأنه لم يترك التبليغ لها فانه من خائف وقد كان الصحابة راجعون

في بعض الأمور مما يحزم بالامر فاذا هم امتثلوا وسأني بسط ذلك في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى  
 وقد عده هذا من موافقة عمر رضي الله عنه واختليفي المراد بالكتاب بقل كان أراد أن يكتب كتابا  
 ينص فيه على الأحكام لم يرفع الاختلاف وقيل بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم  
 الاختلاف قاله السفينان عينة ويؤيده انه صلى الله عليه وسلم قال في أوائل من حضره وهو عند عائشة اذ هي  
 في الباك وأخاها حتى أكتب كتابا فاني أخاف أن يفتي مني ويقول قائل وبأي الله والمؤمنون إلا أبا بكر  
 أخرجه مسلم والمصنف معناه وقع ذلك فلم يكتبه الا في قوله لم يرفع الاختلاف معناه  
 بشمل الوجه الثاني لانه بعض افراده أعلم **فقائدة** قال الخطابي اغاذه عمر إلى أنه لو نص بخيار بل  
 الاختلاف لطلبت قضيتة العلماء وعدم الاجتهاد ونعقبه ابن الجوزي بانه لو نص على شيء أو أشياء لم يطل  
 الاجتهاد لان الحوادث لا يمكن حصرها قال واختلف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجهد بذلك  
 المتأفقون سيل إلى الطعن في ذلك المكتوب وسأني ما يؤيده في أو اخره المفاوى **فقولة** ولا ينبغي عندني  
 التنازع فيه اشعار بان الاولى كان المبادرة الى امثال الامر وان كان ما اختاره عمر صوابا فليس يدرك  
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد كما قدمناه قال القرطبي واختلف في ذلك باختلافهم في قوله لهم  
 لا يصلح أحد العصر الا في بي قربة تخوف ناس فوت الوقت فصلا وعكس آخر وبظنا الامر فلم يصعبوا  
 فاعترف أحداهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمصد الصالح والله أعلم **فقولة** نخرج ابن عباس يقول  
 ظاهره ان ابن عباس كان معهم وانه في تلك الحالة خرج فالتأهذه المسألة وليس الامر في الواقع على  
 ما يقتضيه هذا الظاهر بل قول ابن عباس المذكور وانما كان بقوله عندما يحدث بهذا الحديث ففي رواية  
 معمر عند المصنف في الاعتصام وقصده قال عبد الله فكان ابن عباس يقول وكذا لا جد من طريق جبر  
 ابن حازم عن جونس بن زياد جزم ابن عتبة في الرأى في مخالفة وكل من الاحاديث يأتي بسط القول  
 فيه في مكانه الذي في ما لا حديث عبد الله بن عمر وهو مودة الباب وجه رواية حديث الباب ان ابن عباس  
 لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو قول ذلك وبطل عليه رواية أبي نعيم  
 في المستدرج قال عبد الله فسمعت ابن عباس يقول الى آخره وانما نعين جله على غير ظاهره لان عبيد الله  
 تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها الا انه وقد بعد النبي صلى الله عليه وسلم عدة طويلة ثم سمعها  
 من ابن عباس بعد ذلك عدة أخرى والله أعلم **فقولة** الرتبة هي بفتح الراء وكسر الزاي بعد اياه ثم مودة  
 وقد تسهل الهمزة وتشد اليا موعنا المصيبة وزاد في رواية معمر لا اختلافهم ولهم على ان الاختلاف قد يكون  
 كان سبيل ترك كتابه الكتاب وفي الحديث لا يصلح على جواز كتابة العلم وعلى ان الاختلاف قد يكون  
 سبيل في حرمان الخير كما وقع في قصة الرطين الذين نضاهما فرغ تعين ليلة القدر بسبب ذلك وفيه وقوع  
 الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ينزل عليه فيه وسند كروية ما به معلق به في أو اخر السيرة  
 النبوية من كتاب المفاوى ان شاء الله تعالى **فقية** قدم حديث على انه كتب عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم طرقه احتفال أن يكون انما كتب ذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه النبي وتي يحدث أي  
 حريرة وفيه الامر بالكتابة وهو بعد النبي فيكون ناضا وثلاث يحدث عبيد الله بن عمر وقد ثبت ان في  
 بعض طرقه اذن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق ذلك فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الامر ان يكتبوا الاي  
 شاءوا لاختلاف اختصاص ذلك عين يكون أميا أو أمي وتتم يحدث ابن عباس الدال على انه صلى الله عليه  
 وسلم هم ان يكتب لانه كتابا يحصل معه الامن من الاختلاف وهو لا يهم الا بفتح **فقولة** باب العلم أي  
 تعليم العلم بالليل والظلمة تقدم انها الوعظ وأراد المصنف التقيية على أن النبي عن الحديث بعد العشاء  
 مخصوص عال لا يكون في الخبر **فقولة** صدقة هو ابن الفضل المرزوي **فقولة** عن هند هي بنت الحارث  
 القواسية بكسر القاف والسين المهملة وفي رواية البكشي هي يدها عن امرأة **فقولة** وعمر و  
 رواها في الفرج ويجوز الكسر والمعنى ان ابن عبيدة حدثهم عن معمر ثم قال وعمر وهو ابن دينار فلي رواية

ولا ينبغي عندني التنازع  
 نخرج ابن عباس يقول  
 ان الرتبة كل الرتبة  
 عاجل بين رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وبين كتابه  
**باب العلم والظلمة بالليل**  
 حدثنا صدقة قال أخبرنا  
 ابن عبيدة عن معمر عن  
 الزهري عن هند عن أم  
 سلمة وعمر

الكسر يكون معطوفاً على معمر وعلى رواية الرفع يكون استثناءً كان ابن عيينة حدث بحديث صيغة الإداء وقد جرت دأته بذلك وقد روى الحمدي هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال حدثنا معمر عن الزهري قال حدثنا معمر وروى يحيى بن سعيد عن الزهري صرح بالتصديق عن الثلاثة **«قوله ويحيى بن سعيد»** هو الانصاري وأخطأ من قال أنه هو القلان لأنه لم يسم من الزهري ولا نفسه ووقع في غير رواية أبي ذؤعن امرأته بل قوله عن هذلي الأسناد الثاني والخامس أن الزهري كان وجعاً بهمها وروى عنه ما هو وقدر رآه مالك في المطاعن يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري ولم يذكر هذلاً ولا أم سلمة **«قوله سبحانه الله ماذا»** ما استشهد به متفقاً على التهجيب والتعظيم وعبر عن الراجعة بالخزان كقوله تعالى خزان رحمة ربك وعن العذابي الفتن لا سيما به قوله الكرماني ويحتمل أن تكون مأثورة موصوفة **«قوله أزل»** بضم الهمزة والتكسبه هي أنزل الله بأجلها والفاعل والمراد بالآزال أعلام الملائكة بالأمر المقدور وأما النبي صلى الله عليه وسلم أوحى إليه في قوله ذلك ما يستفاد من المتن فغير عنه بالآزال **«قوله وماذا فقم من الخزان»** قال الداودي الثاني هو الآزال والشيء قد يعلق على نفسه تأكيداً لأن ما يفهم من الخزان أن يكون سبباً للفتنة وكأنه فهم أن المراد بالخزان خزان خازن سوار وم وغيرهما ما فتح على الصعبة لكن الغاية بين الخزان والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين وكم من نائل من تلك الخزان سالم من الفتن **«قوله صواب الجهر»** بضم الحاء فقم الخرج جمع جرة وهي منازل أو واج النبي صلى الله عليه وسلم وأما خصمه بالانشقاق لأنهم الحاضر أتم حديثاً ومن باب إحدائهم يقول **«قوله فرب كاسية»** استدلل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير لأن هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل النار انتهى وهذا يدل على ورودها في التكثير لا لاكثر نياتيه **«قوله عارية»** بخفيف الباء وهي مجرورة في أكثر الروايات على التبع قال السهلي أنه لا حسن عند سيبويه لأن رب عنده حرف يزلزم صدور الكلام قال ويجوز الرفع في إظهار مبتدأ والجملة في موضع التبع أي عارية والفاعل الذي تتعلق به رب محذوف انتهى وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك إلى موجب استيقاظ أو واجه أي ينبغي لمن أن لا يغفل عن العبادة ويعقدن على كونهن أن واج النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحديث جزاء قول سبحانه الله عند التهجيب نذية ذكر الله بعد الاستيقاظ مواظبات الرجل أهله بالليل للعبادة أو سماعاً آتة فحدث وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى وفي هذا الأسناد رواية الأقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر والشاني معمر ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاث من التابعين بعضهم عن بعض في نسخ وعنده قد قيل إنها مجاهبة فإن مع قوم من رواية تابعي عن مثله عن مجاهبة عن مثلها وأم سلمة هي أم المؤمنين وكانت تلك الليلة ليبتها وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشركاء قال تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة وكان صلى الله عليه وسلم إذا سخره أمر فزع إلى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وسبأني وكان صلى الله عليه وسلم إذا سخره أمر فزع إلى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وسبأني ذلك في مواضع وفيه التسبيح عند رؤية الأشياء الموهوبة وفيه تحذير العالم من أخذ عنه من كل شيء ينفع حصوله ولا رشاداً لما يدفع ذلك المحذور والله أعلم **«قوله باب العمر»** هو بفتح المهملة والميم ويسئل الصواب اسكان الميم لأنه اسم للفعل ومعناه الحديث بالليل قبل النوم وهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها **«قوله في العلم»** كذلك رواية أبي ذر بإضافة الباب إلى السمر وفي رواية غيره باب السمر في العلم يتبين باب **«قوله حديثي الليث قال حدثني عبد الرحمن»** أي أنه حدثه عبد الرحمن وفي رواية غير أبي ذر حديثي عبد الرحمن والليث عبد الرحمن فربان **«قوله عن سالم»** أي ابن عبد الله بن عمر **«قوله أبي حنيفة»** بفتح المهملة وسكون المثناة واسم أبي حنيفة عبد الله بن حنيفة العدوي وأما أبو بكر الرازي فتابعي مشهور ولم يسم وقد قيل إن اسمه كنيته **«قوله لي لنا»** أي أماناً في رواية نافع وحده **«قوله العشاء»** أي صلاة العشاء **«قوله في آخر حياته»** جاء مصداقاً في رواية جابر أن ذلك كان قبل موت صلى الله عليه وسلم بشهر **«قوله أو أبكم»** هو بفتح المثناة لأنها غير الحاطب والكافي خير إن لا يحل لها من الأعراب

ويحيى بن سعيد عن الزهري عن هند عن أم سلمة قالت استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال سبحانه الله ماذا أزل الليلة من الفتن وماذا فقم من الخزان أيقظوا صواب الجهر فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة **«باب السمر في العلم»** \* حدثنا سعيد بن عففر قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة أن عبد الله بن عمر قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايتكم ليستمع هذه

والهمزة الأولى للاستفهام والرؤفة بمعنى العلم والبصر والمعنى اعلم أو أبعصر ثم بليستكم وهي منصوبة  
على المفعولية والجواب محذوف تقديره قالوا نعم قال فاضطوها وتردوا أتيكم للاستخبار كافي قوله تعالى قل  
أو أتيكم أن آتاكم عذاب الله الآية قال الزمخشري المعنى أخبر وفيه متعلق الاستخبار محذوف تقديره  
من تدعون ثم بليستكم فقال أخبر الله تدعون انتهى وإنما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزمخشري  
في الآية إلى هذا الحديث وفيه نظر لانه جعل التقدير أخبر وفي بليستكم هذه فاحفظوها وليس ذلك مطابقا  
لسباق الآية «قوله فان رأس» وللأصلي فان على رأس أي عند انتهاء مائة سنة «قوله منها» فيه دليل  
على أن من تكون لا يتسدها الغاية في الزمان كقول الكوفيين وقد رد ذلك نقض البصرة وأما ما ورد من  
شواهد كقوله تعالى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقول أنس مازلت أحب الدنيا من يوم سئذ وقوله  
مطر ناس يوم الجمعة إلى الجمعة «قوله لا يبق» عن هو على ظهر الأرض «أي الآن موجود أحد ذلك» وقد  
ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعب عن الزهري كسأني في الصلاة مع قبيلة الكلام عليه  
قال ابن بطال إنما أورد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه المدة تقترن الجليل الذي هم فيه فخطبهم بقصر  
أعمارهم وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة وقال النووي المراد أن كل  
من كان نفع الليلة على الأرض لا يعيش بعده هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قبل عمره قبل ذلك أم لا وليس  
فيه نفي حياة أحد بل هو بعد تلك الليلة مائة سنة والله أعلم «قوله حدثنا الحكم» يقتضيان ههنا عذبة بالمشقة  
تصغر عذبة وهو نابي صغير وكان أحد الفقهاء «قوله ثم جاء» أي من المسجد «قوله نام الغليم» بضم  
المهجمة وهو من تصغير الشفقة والمراد به ابن عباس ويحتمل أن يكون ذلك أخبارا منه صلى الله عليه وسلم بنومه أو  
استقاما بحيث أن الهمزة وهو الواقع ووقع في بعض النسخ بأم الغليم بالثاء وهو تصغير لم تثبت به روايته «قوله  
أركله» بالثاء من الراوي والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة في رواية أخرى نام الغلام «قوله غطيته» بفتح  
الفين المهجمة وهو صوت نفس النائم والتقدير أقوى منه «قوله أو غطيته» بالخاء المهجمة والثلث فيه من الراوي  
وهو بمعنى الأول قاله الداودي وقال ابن بطال لم أجده بالخاء المهجمة عند أهل اللغة وتبعه القاضي عياض فقال  
هو هذا وهم انتهى وقد نقل ابن الأثير عن أهل القريب اندون الغطيط «قوله ثم صلى ركعتين» أي ركعتي  
الفجر وأغرب الكرماني فقال إنما فصل بينهما وبين الفجر ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتضى ابن  
عباس به فيها بخلاف الركعتين أو لأن الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى وكأنه ظن أن الركعتين من  
جدة صلاة الليل وهو محتمل لكن جعلهما على سنة الفجر أو ليحصل الختم بالوتر وسبباني تفصيل هذه  
المسئلة في كتاب الصلاة في باب الوتر شاء الله تعالى ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة قوله فيسعى قام  
فقال بعد قوله صلى العشاء وأما حديث ابن عباس فقال ابن الزبير ومن تبعه يحتمل أن يراد أن أصل السهر  
ثبت بهذه الكلمة وهي قوله نام الغليم ويحتمل أن يراد بدار نقاب ابن عباس لأحوال النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل فقد سمر ابن عباس بليسته في طلب العلم زاد الكرماني  
أو ما فهم من جهه أبا علي عني كانه قال له فبق عن عيني فقال وقتت اه وكل ما ذكره معترض لأن من  
يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى ساهرا أو صنع ابن عباس يسمى سهر الأحرار إذا السهر لا يكون إلا عن نحدث  
قوله الأصمعي وبعدها الأخير لأن ما يقع بعد الانتهاء من النوم لا يسمى سهرًا وقال الكرماني تبع الفقيه أيضا  
يحتمل أن يكون مراد البخاري أن الأظرب إذا اجتمعوا إلا أن يجري بينهم حديث للمؤانسة وحديثه صلى  
الله عليه وسلم كله علم وقوائد «قلت» والأول من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في  
هذا الحديث بعينه من طريق أخرى وهذا يصنعه المصنف كثيرا يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء  
بتسبع طرق الحديث والظفر في مواقع الفاظ الرواة لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه  
بالظن وإنما أراد البخاري هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل على حقيقة السهر بعلم العشاء  
وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال في بيت ميمونة فقد وث رسول

فان وأس مائة سنة منها  
لا يسبق من هو على ظهر  
الأرض أحد حدثنا آدم  
قال حدثنا شعبة قال حدثنا  
الحكم قال سمعت سعد بن  
جبسر عن ابن عباس قال  
متى يفت خاتمي ميمونة  
بنت الحمرث وزوج النبي  
صلى الله عليه وسلم وكان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
عندها في ليلة ففصل  
النبي صلى الله عليه وسلم  
العشاء ثم جاء إلى منزله فصلي  
أربع ركعات ثم نام ثم قام  
ثم قال نام الغليم أركله  
تبعها ثم قام فقامت عن  
بساره فغطى ههنا بعينه  
فصلي خمس ركعات ثم  
صلى ركعتين ثم نام حتى  
سعت غطيته أو غطيته  
ثم خرج إلى الصلاة

الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد الحديث فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى  
تفسير ولا ترجم بالنظر فإن قيل فلما أعاد على النهج مع الأهل لاقى العلم فاجاب: أنه يلحق به والجامع  
تحصيل الفائدة أو هو دليل القوي لانه اذا شرف على المباح في المسحب من طريق الأولى وسند كبراني  
مباح هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطلقاً في كتاب الوتر من كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وهذا  
في هذا الباب حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم بعد المشاة وقد ذكره المصنف في كتاب  
الصلاة ولا نس حديث آخر قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب وحديث عمر كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يهرع إلى أهله من أمه والمسلمين أخرجه الترمذي والنسائي ورجاله ثقات  
وهو صحيح في المفسود إلا أن في أسنده اختلافاً على علقمة فلذلك لم يصح على شرطه وحديث عبد الله بن  
عمر وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بني إسرائيل حتى يصبح لأشهر إلى عظيم صلاة رواه أبو  
داود ومعه ابن خزيمة وهو من رواية أبي حنيفة عن عبد الله بن عمر وليس على شرط البخاري وأما  
حديث لاسير الالحسن أو مسافر فهو عند أحد بسند فيه راجح مجهول وعلى تقدير ثبوته في السمرقاني لم يبق  
بالسمرقاني الصلاة نافذة وقد مر مع أبي موسى في مذكرة الفقه فقال أبو موسى الصلاة فقال عمر أنا  
في صلاة والله أعلم (قوله باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئاً عن غير أبي هريرة وذلك لانه كان أحفظ  
بجميع الحديث قال الشافعي رضي الله عنه أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره وقد كان ابن عمر  
يترجم عليه في جنازته يقول كان يحفظ على المسلمين حديث النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن سعد وقد  
دل الحديث الثالث من الباب على انه لم يحدث بجميع محفوظه ومع ذلك فالمرجوح من حديثه أكثر من  
الموجود من حديث غيره من المكثرين ولا يروى هذا ما تقدم من تقديمه عبد الله بن عمر وعلى نفسه في  
كثرة الحديث لا نافذة من الجواب عن ذلك ولأن الحديث الثاني من الباب دل على انه لم ينس شيئاً معه ولم  
يثبت مثل ذلك لغيره (قوله حديثنا عبد العزيز) هو الأول بسى المذني والاسناد كله مذبذون (قوله أكره  
أبو هريرة) أي من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كاصرح به المصنف في البيوع من طريق  
شعيب عن الزهري وله في نفسه في المزارعة من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري هناك زيادة وهي ويقولون  
عالمهم المهاجرين ثم انصاراً لم يحدثون مثل أحاديثه وبها تين الحكمة في ذكره المهاجرين والانصار ورضه  
المظهر موضع الضمير على طريق الحكاية حيث قال أكثر أبو هريرة ولم يقل أكثر (قوله ولولا آيتان)  
مقول قال لا يقولون وقوله ثم يقولون الاخرج ذكره بلفظ المضارع استحضار الصورة الثلاثة  
ومعناه لو لان الله لم يكافئ الله لم يحدث أصلاً لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الاظهار فافهم  
حصلت الكثرة لكثرة ما عساه ثم ذكر سبب الكثرة بقوله ان اخواننا أرادوا بصيغة الجمع نفسه وأمثاله  
والمراد بالاشوة اخوة الاسلام (قوله بشغلهم) دفع أولهم من الثلاث وحكى ضمه وهو شاذ (قوله الصق)  
باسكان الفاء وهو ضرب البديل البدوي حوت به عاداتهم عند عقد البيع (قوله في أموالهم) أي القيام على  
مصالح ورعهم ولم يكن بشغلهم عمل أرضهم ولان سعد كان بشغلهم القيام على أرضهم (قوله وان أبا  
هريرة) فيه التفتان ان كان نسق الكلام أن يقول وأني (قوله لاشيع) بالهم التعليل لا أكثر وهو ثابت  
في غير البخاري أيضاً ولا يصلي يشع مع وحده أو هو زاد المصنف في البيوع وكنت أمراً يسكنين من  
تساكن الصفة (قوله لم يحضر) أي من الأحوال (وبحفظ) أي من الأقوال وهما معطوفان على قوله  
يلزم وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهد الحديث أبي  
هريرة هذا واقفه لأشأنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا سمع بذلك انه كان مسكيناً لا شيء له  
ضيقاً رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المداخل من حديث محمد بن  
عمارة بن حزم انه قيل في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلاً فحمل أبو هريرة يحدثهم عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث ولا يعرفه بعضهم فراجعون فيه حتى يعرفوه ثم يحدثهم بالحديث

(باب حفظ العلم) حدثنا  
عبد العزيز بن عبد الله  
قال حدثني مالك عن ابن  
شهاب عن الأخرج عن  
أبي هريرة قال ان الناس  
يقولون أكثر أبو هريرة  
ولولا آيتان في كتاب الله  
ما حدثت حديثاً ثم يقولون  
ان الذين يكتمون ما أنزلنا  
من البينات والهدى  
الى قوله الرحيم ان اخواننا  
من المهاجرين كان  
بشغلهم الصق بالاسواق  
وان اخواننا من الانصار  
كان بشغلهم العمل في  
أموالهم وان أبا هريرة  
كان يلزم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لاشيع بطنه  
ويحضر ما لا يحضرون  
وبحفظه ما لا يحفظون

كذلك حتى قيل مراراً فترى يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس وأخرج أحد الترمذيين عن ابن عمر أنه قال لا يهريرة كنت الزمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعرفنا بحديثه قال الترمذي حسن واختلف في اسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ورواه شعيب بن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة رتبة رتبة بن يوسف بن يزيد والاسنادان جميعا محفوظان معهما الشيطان وذادوا في روايتهم عن الزهري شيئا سندا كره في هذا الحديث الثاني **«قوله حدثنا أحمد بن أبي بكر»** هو الزهري المدني صاحب مالك وسقط قوله أبو مصعب من رواية الأصيلي وأبي ذر وهو نكيتته انتهى والاسناد كله مدنيون أيضا وكذا الذي بعده **«قوله كثيرا»** هو سفة قوله حديثا لأنه اسم جنس **«قوله ففرف»** لم يذكر المفعول منه وكانها كانت إشارة لمحض **«قوله ضم»** وللكشمة بنى والباقي منه وهو يفتح الميم ويحذف زهرا وقيل يفتح لاجل ضمة الهاء ويحذف كسر هاء كسر هاء مع اسكان الهاء وكسرها **«قوله فما نسب شيئا بعد»** هو مقطوع الاضافة مبنى على الضم وتنكير شيئا بعد التي ظاهر الهموم في عدم التبيين منه لكل شيء من الحديث وغيره وقيل في رواية ابن عيينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي قوله الذي يشبهه بالحق ما نسب شيئا مجمعة منه وفي رواية بن يوسف عند مسلم فأنسبت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهذا يقتضي تخصيص عدم التبيين بالحديث ووقع في رواية شعيب فأنسبت من مقالته قلنا من شيء وهذا يقتضي عدم التبيين بذلك المقالة فقط لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية بن يوسف ومن وافقه لأن أبا هريرة رتبة به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ويحتمل أن تكون وقعت له فضيلتان فأتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة والفضيلة التي رواها سعيد المقبري عامة وأما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره فقلت اني سمعته منك فقال ان كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي فقد يغفل به في تخصيص عدم التبيين بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف وعلى تقدير ثبوته فهو نادور ويلحق به حديث أبي سلمة عنه لا عدوى **«قوله قال فيه ان أبا هريرة أنكره»** قال غار أنسه نسي شيئا غيره **«فائدة»** المقالة المشار إليها في حديث الزهري أهم في جميع طرقه وقد وجدناها مصرها بها جامع الترمذي وفي الخلية لا يفي نعم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثا أو أربعا أو خمسا يفرض الله فينقلهن ويعلمن الا يدخل الجنة فذكر الحديث وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومهمزة واضحة من علامات النبوة لأن التبيين من لوازم الانسان وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكرمه ثم تخلف عنه ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وفي المستدرک للعلامة أكرم من حديث زيد بن ثابت قال كنت أنا وأبو هريرة وآخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادعوا فادعوت أنا وصاحبي وآمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا أبو هريرة فقال اللهم اني أسألك مثل ما سألك صاحبنا وأسألك علما لا ينسى فأمن النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا ونحن كذلك يا رسول الله فقال سبقكم الفلاح والوسنى وفيه الحث على حفظ العلم وفيه ان الثقل من الدنيا أمكن لحفظه وفيه فضيلة التكسب لمن له عيال وفيه جواز اخبار المرء بما فيه من فضيلة اذا اضطر الى ذلك وأمن من الاجاب **«قوله ابن أبي فديك هذا»** أشكل قوله هذا على بعض النسخ لأن ابن أبي فديك لم يتقدم له ذكر وقد ظن بعضهم انه محمد بن إبراهيم بن دينار المذکور قيل فيكون هو ادان السباقيين متعددا في الاقوال المبنية فيه وليس كما ظن لان ابن أبي فديك اسمه محمد بن اسمعيل بن مسلم وهو ليس بكفي أباه اسمعيل وابن دينار جهتي يكفي أباه عبد الله لكن اشتركا في الرواية عن ابن أبي فديك لهذا الحديث وغيره وفي كونهما مدنيين وجوز بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي فديك وذلك غفلة عما عند المصنف من علامات النبوة قد سبقه بالاسناد المذکور والمتم من غير تغيير الا في قوله يديه فانه ذكرها بالافراد قال فيها أيضا ففرف وهو رواية الأكثرين في حديث الباب ووقع في رواية المستقلى وخلفه بخلاف بدل ففرف وهو تعجب من لما

• حدثنا أحمد بن أبي بكر  
أبو مصعب قال حدثنا محمد  
ابن إبراهيم بن دينار عن  
ابن أبي ذئب عن سعيد  
المقبري عن أبي هريرة  
قال قلت يا رسول الله اني  
أسمع منك حديثا كثيرا  
أنساه قال ابسط رداءك  
فيسطه قال ففرف يديه  
ثم قال ضم فضعته فأنسبت  
شيئا بعد • حدثنا إبراهيم  
ابن المنذر قال حدثنا ابن  
أبي فديك بهذا أوقال  
غرف يديه فيه

وضع من سياقه في علامات النبوة وقد رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي ذر لما قال قرف (قوله حدثنا  
 اسمعيل) هو ابن أبي أريس (حدثني أبي) هو أبو بكر عبد الحميد (قوله حفظت عن) وفي رواية  
 الكشي عن من بدل عن وهي أصح من تلقية من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة (قوله وعان) أي  
 ظرفين أطلق الحمل وأراد به الحال أي فوعين من العلم وهذا التقرير يندفع إردمن زعم أن هذا يعارض  
 قوله في الحديث الماضي كنت لا أكتب وأما إياهن محفوظه من الحديث ولو كتب لآراءهين ويحصل  
 أن يكون أوهريرة أعلى حديثه على من يثق به فكشبه له وتركه عنده والاول أولى وقع في المسند عنه  
 حفظت ثلاثة أجرة بثبت منها إبراهيم بن ليس هذا احتيافاً لحديث الباب لانه يجعل على أن أحد الواعين كان  
 أكبر من الآخر بحيث يحمي مافي الكبير في إبراهيم بن مافي الصغير في واحد وقع في الحديث الفاضل  
 للبراهم عن أبي من طريق منقطعة عن أبي هريرة خمسة أجرة به وهو أن ثبت يحمل على نحو ما تقدم وعرف  
 من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره (قوله بثنته) بفتح الموحدة والمثناة وبعد ما مثله  
 ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أي أذنته ونشرته زاد اسمعيل في الناس (قوله قطع هذا اليوم)  
 زاد في رواية اسمعيل قال أو بعده الله يعني المصنف اليوم مجرى الطعام وهو بضم الموحدة وكنت بذلك عن  
 القتل وفي رواية اسمعيل قطع هذا يعني رأسه رجل العلماء الوعاة الذي لم يشه على الأحاديث التي فيها يبين  
 أساس أي أمر الله وأحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكره أن يكتفى عن بعضها ولا يصرح بخوفه على نفسه  
 منهم كقوله أعوذ بالله من رأس السنن وإمارة الصبيان بشرى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة  
 سيئة من المجرورة واستجاب الله دعا أبي هريرة فقاتلها بسنة وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك أيضاً في  
 كتاب الفتن أن شاء الله تعالى قال ابن المنبر جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحیح باطلهم حيث  
 اعتقدوا أن الشريعة ظاهروا وباطنوا وذلك الباطل انما حاصله الانحلال من الدين قال وأما أراد أبو هريرة  
 بقوله قطع أي قطع أهل الجور رأسه إذا معوا عيبه لقطعهم وتفضيله ليعلم ويؤيد ذلك أن الأحاديث  
 المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية مأمورة كتمانها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الله على  
 ذم من كتم العرف وقال غيره بمحتمل أن يكون أراد مع المصنف المذكور ما يتعلق بأمر الساعية وتفسير  
 الأحوال والملاحقة في آخر الزمان فينكر ذلك من لم يأنف به وعرض عليه من لا شورة به (قوله باب  
 الانصات للعلماء) أي السكوت والاستماع لما يقولونه (قوله حدثنا هاجج) هو ابن منهل (قوله عن  
 جرير) هو ابن عبد الله البجلي وهو جده أبي زرعة الراوي عنه هنا (قوله قال له في حجة الوداع) أي في بعضهم  
 أن الله له زيادة لأن جريراً إنما أسلم بعد حجة الوداع بضم شهر بن قيس جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت  
 النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً وما جزم به بعارضه قول البقوي وابن حبان أنه أسلم في رمضان سنة  
 حشر ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع التي صلى الله عليه وسلم قال لجرير وهذا  
 لا يحتمل التأويل فيقوى ما قال البقوي والله أعلم (قوله يشرب) هو بضم الباء في الروايات والمعنى  
 لا تفعلوا فعل الكفار وتشبهوهم في حالقتهم بعضهم بعضاً وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفتن أن  
 شاء الله تعالى قال ابن بطال فيه أن الانصات للعلماء لازم للمتعلمين لأن العلماء ورثة الأنبياء كأنه أراد بهذا  
 مناسبة الترجمة لحديث ذلك أن العقبة المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جداً وكان اجتماعهم  
 لرى الجار وغير ذلك من أمور الحج وقد قال لهم خذوا عني مناسككم كما تفيت في جميع مسلم فلا تخلفهم  
 ليعلمهم ناسب ابن بامرهم بالانصات وقد وقع التقرير بين الانصات والاستماع في قوله تعالى وإذا قرأ  
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلهم يراعون ولا يخلفوا قولاً ولا يسمعون تحفيفاً وهو يحصل من يستمع ومن لا يستمع  
 كأن يكون مفرطاً في أمر آخر وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون اللطخ بكلام آخر  
 لا يشغل الناطق به عن فهم ما يقول الذي يستمع منه وقد قال سفيان الثوري وغيره أول العلم الاستماع ثم  
 الانصات ثم الحفظ ثم العمل ثم النشر وعن الأصمعي تقديم الانصات على الاستماع وقد ذكره علي بن المديني

• حدثنا اسمعيل قال  
 حدثني أبي عن ابن أبي  
 ذئب عن سعد المقيري  
 عن أبي هريرة قال حفظت  
 عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعان فأما  
 أحدهما فبثنته وأما  
 الآخر فلو بثنته قطع هذا  
 اليوم (باب) الانصات  
 للعلماء • حدثنا هاجج قال  
 حدثنا شعبة قال أخبرني  
 علي بن مدرك عن أبي  
 زرعة عن جرير النخعي  
 صلى الله عليه وسلم قال له  
 في حجة الوداع انصت  
 الناس فقال لا ترجعوا  
 بعدي كفاراً يضرب  
 بعضكم رقاب بعض

أنه قال لا ينبغي عينية أخبرني معقرب سليمان عن كهمس عن مطرف قال الانصاف من المؤمنين فقال له ابن  
 عيينة وما تدري كيف ذلك قال اذا حدثت رجلا فم نظر اليك لم يكن منصفا انتهى وهذا مجهول على القالب  
 والله أعلم (قوله باب ما يستحب للعالم اذا سئل أي الناس أعلم) أي من غيره والمقام في قوله في كل تفسير به  
 بناء على ان فعل المضارع بتقدير المصدر أي ما يستحب عند السؤال وهو كقول وفي رواية ان بكل وهو أوضح  
 (قوله حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي وسفيان هو ابن عيينة وهو هو ابن دينار ونوف بن فتح  
 النون وبالقامو البكالي بفتح الموحدة وكسر هاء تخفيف الكاف وهو هم من شدة هاهنا سبب الى بطلان  
 من جهروهم من قال انه منسوب الى بكيك بكسر الكاف بطن من همدان لانها متعارفان ونوف المذكور  
 تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لاسيما بالاسرائيليات وكان ابن امرأه كعبا لاجار وقيل غير ذلك (قوله  
 ان موسى) أي صاحب الخضر ومصرح به المصنف في التفسير (قوله انما هو موسى آخر) كذا في رواية  
 بغير تنوين فيها وهو على شخص معين قالوا انه موسى بن ميثا بكسر الميم والسين المجهمة وجزء بعضهم  
 انه منقون مصر وف لانه ذكره ونقل عن ابن مالك انه جعله مثلا للعلم اذا تكرر تخفيفا قال وفيه بحث (قوله  
 كذب حدوا الله) قال ابن التين لم ير دنان عباس اخرج جوف عن رواية الله ولكن قلوب العلماء تنفر اذا سمعت  
 غير الحق فيطعنون أمثال هذا الكلام قصد الزجر والتعذير منه وحقيقته غير مرادة (قلت) ويجوز  
 أن يكون ابن عباس اتهم جوف في حجة اسلامه فلهذا لم يقل في حق الحزن بن قيس هذه المقالة مع تواردها عليها  
 واما كذبه فيسفاد منه ان للعالم اذا كان عنده علم بشئ فسمع غيره يذكر كفه شيئا فغير علم ان يكذبه  
 وتظهر قوله صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنا بل أي أخبر بما هو باطل في نفس الامر (قوله حدثني أبي  
 ابن كعب) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتفق عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق  
 من حاله وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو وسعيد وهما في عن هباني وهما ابن عباس وأبي  
 (قوله فقال أنا أعلم) في جواب أي الناس أعلم قبل انه يخالف لقوله في الرواية السابقة في باب آخر وجعلني  
 طلب العلم قال هل تعلم أحدا أعلم منك وعندي لا يخالف بينهما ان قوله هذا أنا أعلم أي فيما أعلم فبطا بن قوله  
 لا في جواب من قال هل تعلم أحدا أعلم منك في استناد ذلك الى علمه لا الى ما في نفس الامر وعند الناس من  
 طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبير بهذا السند فقام موسى خطيبا ففرش في نفسه أن أجد المبرزة  
 من العلم ما أوتي وعلم الله بما حدث به نفسه فقال يا موسى ان من عبادي من آتته من العلم ما لم أتركه وعند  
 عبد الرزاق عن مهران عن أبي اسحق عن سعيد بن جبير فقال ما أجد أحدا أعلم بالله وأمره مني وهو عند سلم  
 من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ ما أعلم في الأرض رجلا أو أعلم مني قال ابن المنير ظن ابن بطال ان نزله  
 موسى الجواب عن هذه المسئلة كان أولى قال وعندي انه ليس كذلك بل ودال العلم الى الله تعالى متعين اجاب  
 أولم يجب فقال لموسى عليه السلام أنا والله أعلم تعلم تحصل المعانيه وانما عوب على اقتضاره على ذلك أي  
 لان الحزم يوهم أنه كذلك في نفس الامر وانما مراده الاخبار بما في علمه كاذمته والعيب من الله تعالى  
 مجمل على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كظناؤه (قوله هو أعلم منك) ظاهره ان الخضر  
 نبي بل نبي مرسل اذ لو لم يكن كذلك لزم تفضيل العالي على الاعلى وهو باطل من القول ولهذا أورد  
 الزمخشري سؤاله لو دللت حاجة موسى الى التعليم من غيره انه موسى بن ميثا كافي لاذ انبي يجب أن  
 يكون أعلم أهل زمانه وأجاب عنه بأنه لا نص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله (قلت) وفي الجواب نظر  
 لا يستلزم في ماوجب والحق أن المراد بهذا الاطلاق تقييد الاعلية بأمر مخصوص لقوله به ذلك  
 اني على علم من علم الله علمته لا تعلمه انت وانت على علم عليك الله لا أعلمه والمراد يكون النبي أعلم أهل  
 زمانه أي من أرسل اليه ولم يكن موسى مرسل ان قلنا انه نبي أولى ونقل هذا التفسير اشكالاً كثيرة ومن  
 أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله وما فعله عن أمري وينبغي اعتقاد كونه نبيا ثلاثا تنوع بذلك

قوله لا اذا حدثت الخ كذا  
 بالنسخ التي باليد بنا ولعل  
 فيها سقط والاصل لانك  
 أو تكون لازمة من قلم  
 الناصخ اه مصححه

\* (باب) ما يستحب للعالم  
 اذا سئل أي الناس أعلم  
 في كل العلم أي الله • حدثنا  
 عبد الله بن محمد قال حدثنا  
 سفيان قال حدثنا عمرو  
 قال أخبرني سعيد بن جبير  
 قال قلت لابن عباس ان  
 فوال بكالي يزعم أن موسى  
 ليس بموسى بن اسرائيل  
 انما هو موسى آخر فقال  
 كذب حدوا الله • حدثنا  
 أبي بن كعب عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال قام  
 موسى النبي صلى الله  
 عليه وسلم خطيبا في بني  
 اسرائيل فسل أي الناس  
 أعلم فقال أنا أعلم ففتب  
 الله عليه اذ لم يرد العلم  
 اليه فأوحى الله اليه ان  
 عبيد ان مبيدي جميع  
 البحر هو أعلم منك قال  
 يارب وكفى في قهقهه  
 احل حوتا



أهل الباطن في دعواهم أن الولي أفضل من النبي حشا وكلا ونعقب ابن المنبر على ابن بطال إرادة في هذا الموضوع كثيرا من أقوال السلف في التصديق في العلم والحس على قول العالم لا أدري بأن سابق مثل ذلك في هذا الموضوع غير لا ثق وهو كما قال رحمه الله قال وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك ولا نتبعه قوله كتبه قولهم فإن نتبعه قولهم العبد والكبر وتبعه قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والخرس على طلب العلم واستدلاله بأصع على أنه لا يجوز إلا اعتراض بالعقل على الشرع خطأ لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المردفقه بجهة على جهة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقبلي باطن الإصرار (قوله في مكلل) بكسر الميم وفتح المشاء من فوق (قوله فأنطلقا شبيهة ليلتهما) بالجر على الإضافة ويومهما بالنصب على إرادة سير جمعه وتبع بعض المحدثين على أنه مغلوب وإن الأصواب بقية يومهما وليلتهما بقوله بعده فلما أصبح لانه لا يصح إلا من يلى انتهى ويحتمل أن يكون المراد بقوله فلما أصبح أى من الليلة التي تلى اليوم الذي ساروا فيه الله أعلم (قوله لاني) أى كيف بأرضنا السلام ويؤيده ما في التفسير هل بأرضي من سلام أو من أين كافي قوله تعالى أن لك هذا والمعنى من أين للسلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها مكانها كانت بلاد كثر وأكانت تحبهم بغير السلام وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهما لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله أذلو كان الخضر يعلم كل غيب أعرف موسى قبل أن يسأله (قوله فأنطلقا عيشان) أى موسى والخضر ولم يذكر في موسى وهو يوشع لانه تأمير غير مفصود بالاصالة (قوله وكلاهما) ضم يوشع معهما في الكلام لانه لاهل السفينة لان المقام يقتضي كلام التابع (قوله لحملوهما) يقال فيه ما قبل في عيشان ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لانه لم يقبله ذكر بعد ذلك (قوله فجا عصفور) ضم أوله قبل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء وفي الرحلة الخاطب أنه الخفاف (قوله ما نقص على وعلنا من علم الله) لفظ النقص ليس على ظاهره لان علم الله لا يدخله النقص فبطل معناه لما أخذ وهذا فوجه حسن ويكون التشبيه واقعا على الأخذ لا على الأخذ منه وأحسن منه أن المراد بالعلم المعالم بدليل دخول حرف النقص لان العلم القائم بذات الله تعالى صفة قدعية لا تنقص والمعالم هو الذي ينقص وقال لا جعليل المراد أن نقص العصفور ولا ينقص البصر بهذا المعنى وهو كما قيل

ولا يجب فيهم غير أن يسوفهم \* بين قول من قرا الكتاب

أى ليس فيهم عيب وحاصله أن نقص أطلق على سبيل المبالغة وقيل الإيجي ولا أى لا كفرة هذا العصفور وقال القرطبي من أطلق اللفظ هنا تجوز نقصه الجسد والعظم إذ لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعالمه وقد وقع في رواية ابن جرير بلفظ أحسن سياقا من هذا وأد اشكالاً لقال ما علمي وعلنا في جنب علم الله إلا كما أشهد هذا العصفور بمتنازع من البحر وهو تفسير لفظ الذي وقع هنا قال وفي قصة موسى والخضر من الروايات أن الله يفرع في ملكه ما يريد يحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه بل يجب على الخلق الرضا والسليم فإن ادرك العقول لا سرا الرتبة قاصر فلا يتوجه على حكمه كم ولا كيف كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وكيف وإن العقل لا يحسن إلا بفتح وأن ذلك راجع إلى الشرع فما حسنه بالبناء عليه فهو حسن وما قصه بالذم فهو قبيح وأن الله تعالى فيما يقضيه حكما وأمراني مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وأراد من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه إليه بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه فما أطلع الخلق عليه من تلك الأمور أعرف والأعقل عند مدوا أفت فالحذر المرء من الاعتراض فأن ما زال ذلك إلى الخفية قال ولتنبه هنا على مقلتين الأولى وقع ليه في الجملة أن الخضر أفضل من موسى بحكمة هذه القصة وبما شغل عليه وهذا إنما يصدر من قصر نظر على هذه القصة ولم ينظر فيما يخص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وما سمع كلام الله وإعطائه التوراة فيها علم كل شيء وإن أنبياء بني إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكمه يتوهم في

وأما فأنسل الحوت من المكلل فأنخذ سليله في البحر سر باوكان لموسى وقناه عبيدا فأنطلقا شبيهة ليلتهما ويومهما فلما أصبح قال موسى لفتاه آتنا خادما لقد قمنا من سفرنا هذا نصبا ولم يعبد موسى صام من التعب حتى جاوز المكان الذي أمر به فقال له فتاه أ رأيت أذا رأيت إلى الضفرة فاني نسيت الحوت قال موسى ذلك ما كنا نبغي فارتدا على آثارهما قصصا فلما آتيا إلى الضفرة اذ رجل مسمى شوب أو قال تسمى شوبه فلم موسى فقال الخضر واني بأرضنا السلام فقال أنا موسى فقال موسى بى اسرائيل قال نعم قال هل أتبعك على أن تمناني مما علمت رشدا قال ألتان تستطيع صبرا يا موسى اني على علم من علم الله علمه لا تعلم أنت رأيت على علم عليك لا الله أعلم قال يستعذني ان شاء الله صابرا ولا أصعب لك أمرا فأنطلقا عيشان على ساحل البحر ليس لهما سفينة فرت بهما سفينة فكلوهم أن يحماوهما فعرف الخضر خباياهما فغير قول فجاء عصفور فوقع على حرف السفينة فترقررة أو ترقررين في البحر فقال الخضر يا موسى ما نقص على وعلنا من علم الله إلا كفرة هذا العصفور في البحر

ألواح السفينة فترعه فقال  
 موسى قوم جلوا بنا في رؤول  
 عمدت الى سفينة فخرتها  
 لتغرق أهلها فلم أقل  
 ان لن تستطيع معي صبرا  
 قال لا تؤاخذني بما تسبب  
 فكانت الاولى من موسى  
 نسيا فانا نطقا فاذاعلام  
 يلعب مع الغلمان فأخذه  
 الخضر رأسه من أهله  
 فاقطع رأسه بيده فقال  
 موسى أقتلت نفسا زكية  
 بغير نفس قال آلم أقل لك  
 ان لن تستطيع معي صبرا  
 قال ابن عبينه وهذا أوكد  
 فأنطقا حتى أتيا أهل  
 قرية استطعما أهلها فألوا  
 أن يضربوهما فوجدوا بها  
 جدرا بين يدان نقض قال  
 الخضر بيده فأفاه فقال  
 موسى لو شئت لاتخذت  
 عليه أجرا قال هذا فراق  
 بيني وبينك قال التي صلي  
 الله عليه وسلم برحم الله  
 موسى لو ودنا لو صبر حتى  
 يقص علينا من أمرهما  
 \* (باب) \* من سأل وهو  
 قائم طالما جلس \* حدثنا  
 عثمان قال أخبرنا جبر  
 عن منصور عن أبي وائل  
 عن أبي موسى قال جاء  
 رجل الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال يا رسول  
 الله ما ألتفتل في سبيل الله  
 فإن أحدنا يأكل غضبا  
 ويقال حية فوقع اليه  
 رأسه قال وعلمني السبه  
 وأسه الا ان كان قائما

فقال من قال لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله عز وجل

عيسى وأدلت ذلك في القرآن كثيرة ويكنى من ذلك قوله تعالى يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي  
 وبكلامى وسيأتى في أحداث النبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية قال والخضر وان كان نبيا فليس  
 رسول باثني والرسول أفضل من نبي ليس رسول ولو نزلنا على ان رسول فرسالة موسى أعظم وأتمه أكثر  
 فهو أفضل وغايه الخضر ان يكون كواحد من أنبياء بني اسرائيل وموسى أفضلهم وان قلنا ان الخضر ليس  
 بنبي بل ولى فالثي أفضل من الولي وهو أمر مقطوع به عقلا ونظرا ولصالحا الى خلافه كافر لانه أمر معلوم  
 من الشرع بالخضر وروى قال وانما كانت قصه الخضر مع موسى امتحا للموسى ليعتبر الثانية ذهب قوم من  
 الزنادقة الى سؤالاته فترعه فستلزم هلم أحكام الشرع فقالوا انه يستفاد من قصه موسى والخضر أن  
 الاحكام الشرعية العامة تخص بالعامه والاعبياء وأما الاولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص  
 بل اغبار ادمهم ما يقع في قلوبهم ويحكم عليهم بما يلزم على خواطرمهم لصفاء قلوبهم عن الكدابر وغلوها  
 عن الاغيار فتقبل لهم العلوم الالهية والحقائق الربانية فيقفون على اسرار الكائنات ويعلمون الاحكام  
 الجزئية فيستفنون بها عن أحكام الشرائع الكليات كما اتفق للخضر فانه استغنى عما يغني له من تلك العلوم  
 عما كان عند موسى ويؤيده الحديث المشهور واستفت قلبك وان اقول قال القرطبي وهذا القول زندقه وكفر  
 لانه انكار لمعلم من الشرائع فان الله قد أجرى سنته وأخذ كليمه بان أحكامه لا تعلم الا بواسطة رسوله  
 السفراء بينه وبين خلقه المئينين لشرائعه وأحكامه كما قال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن  
 الناس وقال الله أعلم حيث يجعل رسالته وأمر بطاعتهم في كل ما جاء به وحث على طاعتهم واتصل  
 بما أمر به فان فيه الهدى وقد حصل العلم اليقين واجاع السلف على ذلك فمن ادعى ان هناك طريقا  
 أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطريق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو ككافر  
 بقوله ولا يستأب قال وهي دعوى تستلزم اثبات نبوة نبينا لان من قال انه يأخذ عن قلبه لان الذي  
 يقع فيه هو حكم الله وانه يعمل بعقضاءه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فقد أثبت لنفسه خاصة  
 النبوة كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي قال وقد بلغنا عن بعضهم انه قال  
 اننا أخذ من الموتى وانما أخذ من الحى الذي لا يموت وكذا قال آخرنا أخذ عن قلبى من ربي وكل ذلك  
 كفر بما اتفق أهل الشرائع ونسأل الله الهداية والتوفيق وقال غيره من استدلل بقصة الخضر على أن الولي  
 يجوز أن يطلع من خفايا الامور على ما يختص بالشرعية ويحوز له فعله فقد دخل وليس ما عسى بهما فان  
 الذي فعله الخضر ليس في شئ منه ما يناقض الشرع فان نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غضبها  
 ثم اذاتركها أعيد اللوح جازا شرعا وعقلا ولكن مبادرة موسى بالانكار بحسب الظاهر وقد وقع ذلك واضحا  
 في رواية أبي عصحق التي أخرجهما مسلم ولفظه فاذا جاء الذي يستغرها فوجدها متفرقة فتجاوزها فافصلها  
 فيستفاد منه وجوب الثاني عن الانكار في المعاملات وأما قوله الغلام فلهه كان في تلك الشريعة وأما إقامة  
 الحد اذ رخن باب عقوبة الاساءة بالاحسان والله أعلم **﴿ قوله فهد ﴾** بفتح المهملة والميم وكذا قوله عمدت وول  
 بفتح التاء أى أجرة **﴿ قوله فأنطقا ﴾** أى أخرجا من السفينة فأنطقا كاصرح به ايضا في التفسير **﴿ قوله ﴾**  
 قال لخضر بيده هو من اطلاق القول على الفعل وسند كبراقى مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير  
 ان شاء الله تعالى **﴿ قوله باب من سأل وهو قائم ﴾** جملة طالبة عن الفاعل وقوله عالما معقول وجاسا صفة له  
 والمراد ان العالم الجالس اذا سأل شخص قائم لا يبعد من باب من أحب أن يقتل له الى حال قيامه بل هذا جائز  
 بشرط الامن من الاكراه قاله ابن المنبر **﴿ قوله حدثنا عثمان ﴾** هو ابن أبي شيبة وجبره هو ابن عبد الحميد  
 ومنصور هو ابن المعمر وأبو وائل هو شقيق وأبو موسى هو الاشعري وكلهم كوفيون **﴿ قوله قال وما رفع ﴾**  
 اليه رأسه ظاهر ان القائل هو أبو موسى ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدر جاني أثناء الخبر  
**﴿ قوله من قال الخ ﴾** هو من جوامع كله صلى الله عليه وسلم لانه اجاب بلفظ جامع لمضى السؤال عن الزيادة  
 عليه وفي الحديث شاهد الحديث الاعمال بالنبات وأنه لا بأس بشيام طالب الحاجة عند أحد من الكبر وان

«(باب) السؤال والفتيا عند روى الجار \* حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن الزهري عن عليم بن طلحة عن عبد الله ابن عمرو قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم عند الجفرة وهو يسئل فقال رجل ١٥٩ يا رسول الله فخرت قبل أن أرى قال

أتم ولا حرج قال آخر  
يا رسول الله خلقت قبل  
أن أتحرق قال لا حرج  
فما سئل عن شيء قدم ولا  
آخر إلا قال أفعل ولا حرج  
«(باب) قول الله تعالى  
وما أوليتهم من العلم الا قليلا  
\* حدثنا قيس بن حفص  
قال حدثنا عبد الواحد  
قال حدثنا الاعشى سليمان  
عن ابراهيم عن علقمة  
عن عبيد الله قال بنا أنا  
أمشي مع النبي صلى الله  
عليه وسلم في خرب المدينة  
وهو يسوكا على عيب  
منه فمر بفرد من اليهود  
فقال بضه بلهض سألوه  
عن الروح وقال بضه  
لا تسألوه لا يجني فيه شيء  
تكرهوه فقال بضه  
لنأنته فقام رجل منهم  
فقال يا أبا القاسم مال الروح  
فحككت فقلت انه يوحى  
اليه فقلت فلما انجني عنه  
فقال بسألوته عن الروح  
قل الروح من أمر ربي وما  
أؤتاهن العلم الا قليلا قال  
الاعشى عن كذا في قراءةنا  
«(باب) \* من ترك بعض  
الاختبار يخافه أن ينقص  
فهم بعض الناس عنه  
فيقولوا يا أشهد منه  
\* حدثنا عبد الله بن  
موسى عن اسراييل عن  
أبي امي عن الاسود قال

الفضل الذي ورد في المجاهد بن يحيى عن قائل للاعلام الله وفيه استعجاب اقبال المسؤول على السائل  
وسألت بقية الكلام عليه في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى «(قوله باب السؤال والفتيا عند روى الجار)  
مراده ان اشتغال العباد بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم لما يكن مستغرقا فيها وأن الكلام في الروى وغيره  
من المناسك جائز وقد تقدم هذا الحديث في باب الفتيا على الدابة وأما الكلام على المتن الى الطبع وعبد  
العزيز بن أبي سلمة هو ابن عبد الله نسب الى جد أبي سلمة الماحشون بكسر الجيم وبتن ميمه وقد اعترض  
بعضهم على الترجه بأنه ليس في الخبر أن المسئلة ترفع في حال الروى بل فيه انه كان واقفا عندها فقط وأوجب  
بأن المنصيف كثير اما ينسب بالعموم فوقع السؤال عند الجفرة أو عدم من أن يكون في حال اشتغاله بالرعى أو  
بعد الفراق منه واستدل الاصح على الخبر على أن الترتيب قائم مع اللفظ أي بأى صفة زود ما يتم دليل  
على عدم إرادته والله أعلم وخاصة أنه لو لم يفهموا أن ذلك هو الأصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم  
الاول على الثاني ذاءورد الامر لشئين معطوفين بالواو فيقال الأصل العمل بتقديم مقدم وتأخير ما أخر حتى  
يقوم الدليل على التسوية ولكن يقول بعدم الترتيب أصلا أن ينسب هذا الخبر بقول ٣ حتى يقوم دليل على  
وجوب الترتيب واهترض الاصح على أن يصح الترجه فقال لا فائدة في ذكر المكان الذي وقع السؤال فيه  
بشيء يفرد بأب وهو تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم باب السؤال والمسؤل على الراحة و باب السؤال  
يوم الضر قلت أمتاني الفائدة لتقدم الجواب عنه ورأى أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه في موضع فله  
حسن بل واجب عليه ان يصح العمل متوقفا على العلم بكيفيته وان سؤال العالم على قارة الطريق عما  
يحتاج اليه السائل لا ينقص فيه على العالم إذا جاب ولا لوم على السائل واستفاد منه أن ضا دفع فوهم من ظن  
ان في الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجفرة تضييعا على الزمان وهذا وان كان كذلك لكن يستثنى من المنع  
ماذا كان فيما يتعلق بحكم تلك الاعباد وما ألزام الاصح على الجواب انه ترجم للأول فيامضي باب الفتيا وهو  
واقف على الدابة وأما الثاني فكانه أراد أن يقابل المكان بالزمان وهو متجه وان كان معلوما السؤال عن  
العلم لا يتقدم يوم ومن يوم لكن قد قيل من قيل من كون يوم العيد يوم لهوا متناع السؤال عن العلم فيه  
والله أعلم «(قوله باب قول الله عز وجل وما أوليتهم من العلم الا قليلا عبد الواحد) هو ابن زياد البصري  
واسناد الاعشى الى منهاه مما قيل انه أصح الاسانيد «(قوله غرب) بكسر الحاء بالهمزة وفتح الراء جمع  
شربه ويقال بالعكس والخبر ضد الامر ووقع في موضع آخر يفصح المهمة واسكان الراء بعدها مثله  
«(قوله عيب) أي عصى من جرد الخقل «(قوله ينفر من اليهود) لم أقص على أمعاهم «(قوله لا تسألوه  
لا يجني) في رواية بنا بالجزم على جواب النهي ويجوز ان نصب والمعنى لا تسألوه خشية أن يجني فيه شيء  
ويجوز الرفع على الاستئناف «(قوله لنأنته) جواب القسم المهدوف «(قوله فقلت) أي حتى لا أكون  
مشوشا عليه أو فقلت قائما حال لا يبينه وبينهم «(قوله فلما انجني) أي الكبر الذي كان ينشأ حال الوحي  
«(قوله الروح) الاكثر على أنهم سأله عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن  
عيسى وقيل عن القرآن وقيل عن خلق عظيم ورواها وقيل غير ذلك وسيأتي بسط ذلك في كتاب التفسير  
ان شاء الله تعالى ونسبهم هناك الى ما قيل في الروح الحيوان وان الاصح ان حقيقة مما استأثر الله به  
«(قوله هي كذا) وللشك في شي هكذا في قراءةنا أي قراءة الاعشى وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في  
المشهور من غيرها وقد أغفلها أبو عيسى في كتاب القراءات له من قراءة الاعشى والله أعلم «(قوله باب  
من ترك بعض الاختبار) أي فعل الشيء المختار والاعلام به «(قوة عن اسراييل) هو ابن يونس  
أبي امي «(قوله هو السبع) فصح المهمة وهو جاد اسراييل الراوى عنه والاسود هو ابن زيد النخعي والاسناد  
اليهم كوفون «(قوله قال ابن الزبير) يعني عبد الله الصافي المشهور «(قوله كانت عائشة) أي

قال ابن الزبير كانت عائشة تسر اليه كثيرا ما حدثت  
٣ قوله يقول حتى يقوم كذا بالنسخ التي ياء ناوله لفظه يقول زائدة من قول النافع اه معجده

أم المؤمنين «قوله في الكعبة» يعني شأن الكعبة «قوله قالت لي» زاد فيه ابن أبي شيبة  
في مسنده عن عبيد الله بن موسى هذا الإسناد قلت لقد حدثني حليفا كثيرا نسبت بعضه وأنا أذكر  
بعضه قال أي ابن الزبير ما نسبت أذكر تلك قلت قالت «قوله حديث هدهم» يتوهم حديث ورفع هدهم  
على أعمال الصفة المشبهة «قوله قال» وللدسوقي قال ابن الزبير بكفر أي أذكره ابن الزبير بقوله  
بكفر كان الأسود نسبا وأما ما بهدا وهو قوله لنقض الخ فيصالح أن يكون معاني أيضا ومما ذكر  
وقد رواه الرمزي من طريق شعبة عن أبي إسحق عن الأسود بقامه الاقوله بكفر فقال بدلهما يتجاهلية  
وكذا الله صنف في الحج من طريق أخرى عن الأسود ورواه الأحمدي من طريق زهير بن معاوية عن أبي  
إسحق ونقله قلت حديثي حديثي حفظت أوله ونسب آخره ورواه الأحمدي عن طريق رواية إسرائيل وفيما  
قال لنقض ما قدمناه وعلى قوله يكون في رواية شعبة ادراج والله أعلم «قوله بابا» بالنصب على المثل كذا  
لا ينفرد في الموضوعين وتغيره بالرفع على الاستئناف «قوله فقله» يعني في الكعبة على ما أراد النبي صلى الله  
عليه وسلم كإسباني ذلك مسوط في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وفي الحديث معنى ما ترجمه لأن قرشا  
كانت تظم أمر الكعبة جدا غشى صلى الله عليه وسلم أن يظنوا لاجل قرب هدهم بالإسلام ما غير بناءها  
لينفردوا بغير عليهم في ذلك ويستفاد منه ترك المصلحة لأن الوقوف في المفسدة ومنه انكار ترك المنكر  
شبه الوقوف على أنكرته وأن الإمام موسى رعيته بما فيه أسلحهم ولو كان مقصودا لما لم يكن محرما  
«قوله باب من خص بالحج قوما دون قوم» أي سوى قوم لا يعني الأذن وكرهية بالاضافة بغير تنوين وهذ  
الترجمة قريبة من الترجمة التي قبلها ولكن هذه في الأقوال وتقتضي في الأفعال أو فيما «قوله حديثنا عبيد  
الله» هو ابن موسى كاتب التباقيين «قوله عن معروف» هو ابن خزيمة زوايه كريمة وهو تابعي  
صغير مكي وليس له في البخاري غير هذا الموضوع وأبو يعقوب المحمدي وشديد الزاد المقتوحه ونعم الموحدة وأخوه  
مجموع وهذا الإسناد من هو في البخاري لأنه يلقى بالاثبات من حيث إن الراي الثالث مئة معاني وهو  
أبو الطفيل طاهر بن واثة الليثي أخرا المعاني موتا وليس له في البخاري غير هذا الموضوع «قوله حديثنا  
الناس بما عرفون» كذا وقع في رواية أبي ذر وسقط كله من روايته عن الكشي وغيره بتقديم  
المن ابتدأ به معلقا فقال وقال علي الخ ثم عقبه بالاستناد المسند بقوله بما يعرفون أي يهتدون وزاد  
آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره ودعوا ما ينكرون أي ما يشبهه  
عليهم فهمه وكذا رواه أبو يعقوب المستخرج وفيه دليل على أن المشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة ومثله  
قول ابن مسعود ما أتت عددا قوما حديثا لا يلقه عقولهم إلا كان بعضهم فتنتز واه مسلما ومن كره  
التحديث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ومالك في أحاديث  
الصقات وأبو يوسف في القرايب ومن قبلهم أبو هريرة كاتهم عنه في الجرابين وإن المراد ما يقع من الفتن  
ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر حديث أنس الساج بقصة العرنين لأنه اتخذها رسالة إلى  
ما كان يستعده من المبالغة في سفلة العامة بتأويله الواهي وضابط ذلك أن يكون ظاهرا الحديث بقوى  
البدع وظاهروا في الأصل غير مراد فالامساك عنه عذم من يحسب عليه الأخذ بظاهره ما طلب واقع أعلم  
«قوله حديثي أبي» هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي «قوله رديفه» أي ركب خلف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والجنة عالية والرحل باسكال الحاء المهملة رأ كراما يستعمل للبرير لكن معاذ كان في تلك  
الحالة رديفه صلى الله عليه وسلم على حمار كأي في الجهاد «قوله قال معاوية بن جبريل» هو خير ابن المتقدمة  
وابن جبريل، دفع النون وأما معاوية الضم لأنه منادى مفرد ولم وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه إلى  
تقديمه واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد كقوله أنه أضيف للمنادي بالضاف  
منصوب وقال ابن التين يجوز النصب على أن قوله معاذ زاد في التقدير بابن جبريل وهو يرجع الله كلام  
ابن الحاجب بتأويل «قوله قال ليليل يا رسول الله وسعدك» اللب بفتح اللام معناه هذا الجاهل والسعد

في الكعبة قلت قالت  
لما قال النبي صلى الله عليه  
وسلم بأمانة لولا قومك  
حديث هدهم قال ابن  
الزبير بكفر لنقض  
الكعبة فجعلت لها بين  
بابا يد غسل الناس وبابا  
يخرجون فقهه ابن الزبير  
«باب» من خص بالحج  
قوما دون قوم كراهية أن  
لا يفهموا وقال على حديثنا  
الناس بما يعرفون  
أخبرون أن يكذب الله  
ورسوله حديثنا عبيد  
الله بن موسى عن معروف  
ابن خزيمة عن أبي الطفيل  
عن علي بذلك • حديثنا  
إسحق بن إبراهيم قال  
حديثنا معاذ بن هشام  
قال حديثي أبي عن قتادة  
قال حديثنا أنس بن مالك  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومعاذ رديفه  
على الرجل قال معاوية بن  
جبريل قال ليليل يا رسول الله  
وسعدك قال يا معاوية قال  
ليليل يا رسول الله وسعدك

المساعدة كما قال بالآل وإسعادك ولكنهما يتأعلى معنى التآ كبدوا تصكيرا إياه بعد إجابته  
 وإسعاد بعد إسعاد وقيل في أصل ليليل واشتقاقها غير ذلك وستوضحه في كتاب الحج أن شاء الله تعالى (قوله  
 ثلاثا) أي النداء بالآل إجابة قبل ثلاثا وصرح بذلك في رواية مسلم ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد  
 الحديث ثلاثا ليفهم عنه (قوله صدقا) فيه احتراز عن شهادة المنافق وقوله من قلبه يمكن أن يتعلق بصدق  
 أي يشهد بقلبه وصدق قلبه ويمكن أن يتعلق يشهد أي يشهد بقلبه والاول أولى وقال الطبري قوله  
 صدقا أقوم هناك مقام الاستقامة لأن الصدق يعبر بقولا عن مطابقة القول الخبر عنه ويعبر بقلبه عن تحري  
 الاخلاق المرغوبة فتعوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أي حقق ما أورده قولنا بغيره فلا انتهى  
 وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر لانه يقتضي عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار  
 لما فيه من اتعظيم والتآ كبد لكن ذلك الادلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين  
 يدخلون في غير جن من النار بالشفاعة فعمل أن ظاهره خبرهم اذ قلنا قال ان ذلك مقيد من عمل الاعمال  
 الصالحة قال ولا جعل غضا ذلك لمؤذن لما في التبشير به وقد أجاب العلماء عن الاشكال أيضا بأجوبة  
 أخرى منها أن مطلقه مقيد بغير ظاهرها أي ما ثبت على ذلك ومنها أن ذلك كان قبل نزول القرآن وفيه  
 نظر لأن مثل هذا الحديث وقع لآي مرة كإرواء مسلم وبمعناه متأخرة من نزول أكثر القرآن  
 وكذا أورده محمد بن حنبل في أبي موسى ورواه أحمد بإسناد حسن وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو  
 هريرة ومنها أنه خرج محرج الغالب إذا الغالب أن الموحد يعمل الطاعة ويحتجب المعصية ومنها أن  
 المراد بغيره على النار يخرج من خارجه فيها الأصل دخولها ومنها أن المراد التار والي أعدت للكافرين  
 لا الطائفة التي أفردت إعصاء الموحدين ومنها أن المراد بغيره على النار حرمة جلته لأن النار لا تأكل  
 مواضع السجود من المسلم كآب في حديث الشفاعة أن ذلك يحرم عليها وكذا السان الناطق بالتوحيد والعلم  
 عند الله تعالى (قوله فيستبشرون) كذا لا يري في فهم يستبشرون والباقيين يحقنون وهو أوجه  
 لوقوع الفاء بعد النفي أو الاستفهام أو العرض وهي تنصب في كل ذلك (قوله إذا ينكسوا) تشديد المنة  
 المتوخة وكسر الكاف وهو جواب وجزأ أي أن أخبرتهم ينكسوا ولاصيل والنكس بمعنى ينكسوا بآسكان  
 الذون وهم الكفاي أي يتنعمون بالعمل اعتمادا على ما ينادون من ظاهره وروى البراء باستاد حسن من  
 حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في هذه القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم أن لما في التبشير  
 فلقبه خبر فقال لا يهمل ثم دخل فقال يا بني الله أنت أفضل وأيان الناس إذا معوا ذلك انكسوا عليها قال  
 فردد وهذا مفرد من موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد بغيره صلى الله عليه وسلم واستدل بعض  
 متكلمي الأشاعرة من قوله ينكسوا على ان العبد اختيارا كما سبق في علم الله (قوله عند موته) أي موت  
 معاذ وأغرب الكرماني فقال يحتتمل أن يرجع الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) ورد  
 ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال أخبرني من شهد معاذ حين حضرته الوفاة يقول  
 سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا يعني أن أحدكموه الإخافة أن تنكسوا فذكره (قوله  
 تأمنا) هو بفتح الهمزة وتشديد المنة المفعومة أي خشية الوقوع في الآثم وقد تقدم توجيهه في حديث  
 بدر الوحي في قوله بفتح والمراد بالآثم الحاصل من كتمان العلم ودل صنيع معاذ على ان عرفان التهي عن  
 التبشير كان على التز به لإعني الصريح والالسا كان بخبر به أصلا وعرف ان النهي مقيد بالانكسار فأخبر  
 به من لا يخشى عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد والاولى أوجه لكونه أخروا إلى وقت موته وقال  
 القاضي عياض أصل معاذ المية فهم النبي لكن كثر عزه مما عرض له من تبشيرهم (قلت) والرواية  
 الآتية صريحة في النهي فالآل إلى ما تقدم وفي الحديث جواز الإرداف بين فرائض النبي صلى الله عليه  
 وسلم ومثله معاذ بن جبل من العلم لانه حماد كرويه جواز استفسار الطالب عما يتردده واستدأه  
 في الشاعة ما علم به من رويده (قوله حدثنا سعد بن حماد) كذا البصير وذكر الجاني أن عبدوسا

ثلاثا قال ما من أحد يشهد  
 أن لا اله الا الله وأن محمدا  
 رسول الله صدقا من قلبه  
 الا حرمه الله على النار قال  
 يارسول الله أفلا أخبر به  
 الناس فيستبشرون قال  
 اذا ينكسوا وأخبر بها  
 معاذ عند موته تأمنا  
 حدثنا مسدد قال حدثنا  
 معمر قال سمعت أبي قال  
 سمعت أنسا

والقاضي ورواه عن أبي زيد المرزوق بإسقاط مسدود من السند قال وهو وهم ولا يتصل السند إلا بذكره انتهى ومعتبر هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون الامعاذ وكذا الذي قبله الاصح فهو مرزوق وهو الامام المعروف بابن راهويه **«قوله ذكرني»** هو بالضم على البناء للماض بسم فاعله ولم يسم أنس من ذكر كذا في جميع ما وقع عليه من الطرق وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه عند أحمد لان معاذاً انما حدث به عند موته بالشام وأنس اذا ذكر بالمدنية فلم يشهداه وقد حضر ذلك من معاذ محمورين ميون الا ودي أحد انقصر من كاسيا في عند المصنف في الجهاد وياتي الكلام على ما في سباقه من الزيادة ثم ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حمزة الصافي المشهور انه سمع ذلك من معاذ أيضاً فيصنع ان يفسر المجهول بأحد هما والله أعلم **«تفسيه»** أورد المرزوق في الاطراف هذا الحديث في مسنده أنس وهو من مرسل أنس وكان حقه أن يذكره في الميم مات والله الموفق **«قوله من لي الله»** أي من لي الاجل الذي قدره الله يعني الموت كذا قاله جاعة ويحتمل أن يكون المراد له أروؤ به الله تعالى في الآخرة **«قوله لا يشرك به»** اقتصر على نفي الاشرار لا به يستدعي التوحيد بالاقضاء ويستدعي اثبات الرسالة بالزوم اذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك أو هو مثل قول القائل من نزلت يا محمد صلاته أي مسائر الشرائط فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الايمان به وليس في قوله يدخل الجنة من الاشكال ما تقدم في السباق الماضي لانه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده **«قوله فأخبر به معاذ عند موته دائماً»** معنى التأمم الصريح من الوقوع في الاثم وهو كالتعجب وانما خشى معاذ من الاثم الترتب على كتمان العلم وكأنه فهم من منع النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبر بها أخبارا عاملة قوله أفلا أباشر الناس فأخذوا ولا يسمعون المنع فلم يخبر بها أحد ثم ظهر له ان المنع انما هو من الاخبار عما يبادر قبل موته فأخبر بها انما خاص من الناس تجمع بين الحكمين ويقوى ذلك ان المنع لو كان على عمومته في الاشخاص لما أخبر به بذلك وأخذ منه ان من كان في مثل مقامه في الفهم انه لم يمنع من اخباره وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ انه لما حضرته الوفاة قال أدخلوا على الناس فأدخلوا عليه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مات لا يشرك بالله شيئاً جعله الله في الجنة وما كنت أحد تكلموا بالاعتقاد الموت وشاهدني على ذلك أي أورداه فقال صدق أي وما كان يحدثكم به الا عند موته وقد وقع لابي أيوب مثل ذلك في المسند من طريق أبي ظبيان ان ابا أيوب غزا الروم فمرض فلما حضر قال سأحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا جاني هذه ما حدثتكم به سمعته يقول من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة واذا هو مرض هذا الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بأن معاذاً اطلع على انه لم يكن المقصود من المنع التصريح بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأخبره أن يبشر بذلك الناس فليحبه عمر فدفعه وقال ارجع يا أخا هيرة ودخل على اثره فقال يا رسول الله لا تقبل فاني أخشى أن يشك الناس في ظنهم بملكون فقال نخلفهم أخرجه مسلم فكان قوله صلى الله عليه وسلم معاذاً أخاف أن يشكوا كان بعد قصة أبي هريرة فكان النهي للمصلحة لا للتصريح فلذلك أخبر به معاذ لموم الآية بالتبليغ والله أعلم **«قوله لا»** هي التي هي ليست داخلة على أخاف بل المعنى لا تبشر ثم استأنفت فقال أخاف وفي رواية كريمة أني أخاف اثبات التعليل والحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معمر قال لادمهم فليتناقسوا في الاعمال فاني أخاف أن يشكوا **«قوله باب الحياء»** أي حكم الحياء وقد تقدم ان الحياء من الايمان وهو الشرعي الذي يقع على وجه الاحلال والاحترام للإكرام وهو محمود وأما ما يقع بسبب ترك أمر شرعي فهو مذموم وليس هو بحياء شرعي وانما هو ضعف ومهانة وهو المراد بول مجاهد لا يشك العلم مسخى وهو باسكان الحياء ولا في كلامه نافية لانهية ولهذا كانت ميم تعلم مضبوطة وكأنه أراد أن يحذر من المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعلم وقول مجاهد هذا واصله أي نعيم في الحلية من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه وهو اسناد صحيح على شرط المصنف **«قوله**

قال ذكرني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ من لى الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة فقال ألا أباشر الناس قال لا أخاف أن يشكوا \* (باب) \* الحياء في العلم وقال مجاهد لا يعلم العلم مسخى ولا مستنكر

وقالت عائشة تم النساء النساء الانصار لم يمتعن الحياء أن ينفعهن في الدين حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو معاوية قال حدثنا هشام عن أبيه عن زينة أم سلمة عن أم سلمة قالت جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يقضي من الحق فهل على المرأة من غسل إذا احتلقت فغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأت ١٦٣ الما سقطت أم سلمة تغني وجهها وقالت

يا رسول الله وتغتسل المرأة

قال نعم تربت عن سائدهم

بشبهها رواهنا حدثنا

إسماعيل قال حدثني مالك

عن عبد الله بن دينار عن

عبد الله بن عمر أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال إن من الشجر شجرة

لا يسقط ورقها هي مثل

المسلم حدثني ما هي فوق

الناس في نصير البادية

ورفع في نفسها القلعة

قال عبد الله فاستعيت

فقالوا يا رسول الله أخبرنا

بها فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم هي القلعة

قال عبد الله حدثني أبي

عمار قال في نفسي فقال إن

نكون قلعتها أحب إلى من أن

يكون لي كذا وكذا (باب)

من استعيا فأم غيره

بالسؤال حدثنا مسدد

قال حدثنا عبد الله بن

داود عن الأعمش عن

مذاخر الثوري عن محمد بن

الحنفية عن علي قال كنت

رجلا مسددا فأمريت

للمسدد أن يأتني النبي

صلى الله عليه وسلم فسأله

فقال فيه الوضوء (باب)

ذكرنا علم والغنياني

المسجد حدثنا أئمة قال

حدثنا الليث بن سعد قال

هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي إمام بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث أولها أن أمها بنت زيد الأصمري سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل الحمض (قوله هشام) هو ابن عروة بن الزبير وفي الاستناد من الألفاظ رواية تآبى عن مثله عن صحابة عن مثلها وفيه رواية الإبن عن أبيه والبقية عن أمها وبنو أبي سلمة بن عبد الأسد بيضة النبي صلى الله عليه وسلم نسبت إلى أمها تشريفا لكونها زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جئت أم سلمة) هي بنت ممدان والدة أنس بن مالك (قوله إن الله لا يقضي من الحق) أي لا يأمر بالحياء في الحق وقد تمت أم سلمة هذا الكلام بسطاعدها في ذكر ما نصي النساء من ذكره بحضرة الرجال ولهذا قالت لها عائشة كجئت في جميع مسلم فقصت النساء (قوله إذا هي احتملت) أي رأت في منامها أنها تتجماع (قوله إذا رأت الماء) يدل على تحقيق وقوع ذلك وجعل رؤية الماء شرط للغسل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها (قوله فغسلت أم سلمة) في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضا ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين (قوله تغني وجهها) هو بالمتانة من فوق والقاتل عروة وفاعل تغني زينة والضمير يعود على أم سلمة (قوله وتغتم) بمجذقة همة الاستفهام وللكشفة عنى وتغتم بآتياء قبل فيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض وذلك أن أم سلمة ذلك لكن الجواب بعدل على أنها أغما أنكرت وجود الماء من أصله ولهذا أنكر عليها (قوله تربت عيسى) أي اقتربت وصارت على القرب وهي من الألفاظ التي تطلق عند المذبح ولإيرادها هنا (قوله فم) بموحدة مكسورة وسبأني الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى (قوله حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر وهذا في أوائل كتاب العلم وأورده هشام القول ابن عمر فاستعيت وتأسف من على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلة فاستعيت جديان عمر فتوى بذلك وكان يمكنه إذا استعيا أجدالان هو أكبر منه أن يذكر ذلك لتعريفه من الخبر به عنه فجمع بين المصلحين ولهذا عقبه المصنف بسبب من استعيا فأم غيره بالسؤال وأورده حديث علي بن أبي طالب قال كنت رجلا مداء وهو يتقبل الفأل المهيبة والمداي كثير المداي وهو باسكان المهيبة الماء الذي يضر رج من الرجل عند الملاعبة وسبأني الكلام عليه في الطهارة أيضا واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على القطع وهو خطأ في النسائي إن السؤال وقع على حاضر (قوله باب ذكر العلم) أي العلم والعلم والغنياني المسجد وأشار به هذه الترجمة إلى الرد على من وقف فيه المباحث في المباحث من وضع الأصوات فنهى على الجواز (قوله إن رجلا قام في المسجد) لم أقص على اسم هذا الرجل والمراد بالمسجد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة وقوف باسكان أو غلط من قتها وقول ابن عمر ويؤمنون إلى آخره يفسر من روى الحديث تأما كان عباس وغيره وفيه دليل على الإطلاق الزعم على القول الحق لأن ابن عمر مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يقهه لقوله لم أقص هذه الآية الأخيرة فصار وجه من غيره وهو الدال على شدة تحريمه ووجه وسبأني الكلام على فوائد في الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل) قال ابن المنبر موقع هذه الترجمة الثانية على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم بل إذا كان السبب خاصا أو الجواب عاما جاز وحل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لانه جواب أو زيادة

حدثنا نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أهل المدينة من ذى الحليفة وهل أهل الشام من الحنفية وهل أهل نجد من قرن وقال ابن عمر ويؤمنون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهل أهل اليمن من يلزم وكان ابن عمر يقول أم أقص هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب) من أجاب السائل بأكثر مما سأل

فائدة ويؤخذ منه أيضاً المقتضى إذا سئل عن واقعة واحفل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه إلى أن يهديه إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ولهذا قال فإن لم يجد نعين فكأنه سأل عن حالة الاختيار فأجابهم عنها وزاد حالة الاضطراب وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد أن الجواب يكون مفيداً للسمك المسؤول عنه قاله ابن دقيق العيد وفي الحديث أيضاً العذر عمل لا ينصر إلى ما ينصر طلباً لا يحجزان السائل سأل عما يليس فاجيب بما يليس إذا الأصل الإباحة ولو عذر له بما يليس لقال به بل كان لا يؤمن أن يتصل بعض السامعين بفهمه فيظن اختصاصه بالهرم وأيضاً المقصود ما يحرم ليسه لا ما يحل له ليسه لأنه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يجنب شيئا مخصوصا (قوله وابن أبي ذئب) هو بالضم عطف على قول آدم حدثنا ابن أبي ذئب المراد أن آدم معه من ابن أبي ذئب إسناده وفي رواية غير أبي ذئب وعن الزهري بالخط على ناظر ولم يحد كراين أبي ذئب (قوله ابن جبر) لم أقف على معناه وسماي شعبة الكلام على فوائده في كتاب الجمع أيضاً أن شاء الله تعالى (خاتمة) اشغل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين منافي المتبوعات بصيغة التعليق وغيرهما ثمانية عشر والتعليق التي لم يصلها في مكان آخر أرفعه وهي كتب أمير الهيرة ورحل جاري عبد الله بن أنس وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه وحديث أنس العلم بالتعلم وباقي ذلك وهو عثمان بن حدثنا كلها موصولة بالمرور ومنها ستة عشر حديثاً وبغير تكرار أربعة وستون حديثاً وقد واقعه مسلم على تخريجها إلا ستة عشر حديثاً وهي الأربعة المعلقة المذكورة وحديث أبي هريرة إذا وسد الأمر إلى غير أهله وحديث ابن عباس اللهم علمه الكتاب وحديثه في التزج قبل الزمي وحديث عقبة بن الحرث في شهادة المرأة وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثاً وحديث أبي هريرة أسعد الناس بالشفاعة وحديث الزبير من كذب على وحديث سلمة من تقول على وحديث علي في العيصة وحديث أبي هريرة في كونه أكثر العصابة حديثاً وحديث أم سلمة ماذا أنزل الليلة من الفتن وحديث أبي هريرة حفظت وعاءي والمراد بواقعة مسلم موافقته على تخريج أصل الحديث عن صحابي وإن وقعت بعض الخلاف في بعض السياقات وفيه من الآثار الموقوفة على العصابة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثراً أربعة منها موصولة بالقبية معلقة قال ابن رشد بنتم البخاري كتاب العلم باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة واعتماداً على التوبة العيصة وأشار قبل ذلك بقيل ترجعه من ترك بعض الاختيار فحجافه أن قصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه رجح ما صنع ذلك فاقبص الطبيب بالطبيب بارع سياق وأبدع اتساق رجه الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء)

(باب ما جاء في قول الله عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة الآية) وفي رواية الأصيل ما جاء في قول الله دون ما قبله وأذكر بيه باب في الوضوء وقول الله عز وجل إلى آخره والمراد بالوضوء تكرار أحكامه وشرايطه وسقته ومقدماته والوضوء بالضم هو الفضل والقبح الماء الذي يتوضأ به على المشهور وفيه ما وحكي في كل منها من الأمران وهو شتم من الوضوء ومعنى ذلك لأن المصلي يتنظف به فيصير وضياً وأشار بقوله ما جاء في اختلاف السلف معنى الآية فقال الأكثرون التقدير إذا قمتم إلى الصلاة فيجدن وقال الآخرون بل الأمر على عموم من غير تقدير حذف لأنه في حق المحدث على الإيجاب وفي حق غيره على التذلل وقال بعضهم كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً وبذلك لما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أعماماً بن يزيد بن الخطاب حدثت أبا عبد الله بن عمر عن عبد الله بن حفظة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق عليه

وابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سأل ما يابس المحسرم فقال لا يابس القميص ولا الأعمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبه الورس أو الزعفران فإن لم يجد الثملين فليلبس الخلفين وليقطعهما حتى يكونا تحت النكبين

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الوضوء)

(باب) ما جاء في قول الله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فأغسلوا رؤسكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين قال أبو عبد الله



وضع عنه الوضوء الامن حدث وسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيأ لم تكن تفعله فقال محمد افعله أي ليمان الجواز وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث واختلف العلماء أضافي موجب الوضوء فقبل يجب بالحدث وجوباً موصوفاً وقيل به وبالنسبة إلى الصلاة معا ورجمه جماعة من الشافعية وقيل بالنسبة إلى الصلاة حسب ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أمرت بالوضوء إذا اقت إلى الصلاة واستنيط بعض العلماء من قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة يجب التمسك في الوضوء لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لاجلها ومثله قولهم إذا رأيت الأمير فقم أي لاجله وغسل هذه الآية من قال إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة فاما قبل ذلك فقل ابن جبريل يفتني أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما فرضت الصلاة وأنه لم يصل قط الا بوضوء قال وهذا مما لا يجهل به عالم وقال الحاكم في المستدرک وأهل السنة بهم حاجة إلى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة ثم ساق حديث ابن عباس دخلت فاطمة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي تنكب فقال هؤلاء الملائمة فمرش قد عاهدوا بالقتول فقال أتيتوني بوضوء فتوضأ الحديث (قلت) وهذا يصلح رداعلى من أنكر وجوب الوضوء قبل الهجرة لا على من أنكر وجوبه بينه وبين جبرم ابن الجهم المأنيكى بأنه كان قبل الهجرة مندوباً وجزم ابن جبرم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة ودعاهم ساجداً أخرجه ابن لهيعة في المغازي القير وبعينه أبي الأسود بينهم عروة عنه ابن جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء عند نزوله عليه بالوحى وهو مرسل ووجه أحد من طريق ابن لهيعة أيضاً لكن قال عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه وأخرجه ابن ماجه من رواية زشد بن سعدة عن عقييل عن الزهري نحوه لكن لم يذكر زيد بن حارثة في الإسناد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقييل موصولاً ولو ثبت لكان على شرط الصحيح لكن المجرى رواية ابن لهيعة (قوله) وبين النبي صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة مرة كذا في رواية ابن أبي الزرع على الخبر به ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق أي فرض الوضوء غسل الأعضاء غسل مرة أو على الحال السادسة مسند الخبر أي يفعل مرة أو على لغة من نصب الجزأين بأن وأعاد لفظة مرة لإرادة التخصيص أي الوجه مرة وبالسبعة والخ والبيان المذكور ويحتمل أن يثر به إلى ما رواه بعض من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وهو بيان بالفعل لعمد الآية إذا لم يرشد طلب إيجاد الحقة ولا بتعيين يومين الشارح أن المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستيعاب وستأتي الأحاديث على ذلك فيما يبدو وأما حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا جماعة فتوضأ مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ففيه بيان الفعل والقول معاً لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه وله طرق أخرى كلها ضعيفة (قوله) وتوضأ بأضاميرتين كذا في رواية أبي ذر وغيره من تين بغير تكرار وسيأتي هذا التعليق موصولاً في باب مفرد الكلام عليه (قوله وثلاثاً) أي وتوضأ أيضاً ثلاثاً إذا صلى ثلاثاً على نسق ما قبله وسيأتي موصولاً أيضاً في باب مفرد (قوله لم يزد على ثلاث) أي لم يأتني شيء من الأحاديث المرفوعة في صحة وضوئيه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ثلاث بل ووجهه صلى الله عليه وسلم فهم من زاد عليها وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أسنده جيد لكن عدمه مسلم في جملة ما أنكر على عمر بن شبيب لأن ظاهره عدم النقص من الثلاث وأوجب بإجماع سائر الأسانيد تتعاقب بالنقص والظلم بالزيادة وقيل فيه حذف تقديره من نقص من واحدة ويؤيده ما رواه نعم بن حازم من طريق المطلب بن حنبل عن فوطى الوضوء مرة مرة تين وثلاثاً فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ ومرسل جالسه فثبت وأوجب عن الحديث أيضاً بأن الرواية لم تنفعوا على ذكر

قوله ابن الجهم في نسخة  
ابن الحكم

وبين النبي صلى الله عليه  
وسلم أن فرض الوضوء  
مرة مرة وتوضأ أيضاً  
مرتين من تين وثلاثاً ولم يزد  
على ثلاث

النقص فيه بل أكثرهم مقتصر على قوله فمن زاد فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه وغيره ومن القرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الأسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز الزنق من الثلاث وكان قد تسلسل بظاهر الحديث المذكور وهو مجبوج بالإجماع وأما قول مالك في المدونة لأحب الواحدة إلا من العالم فليس فيه إيجاب زيادة عليها والله أعلم **(قوله وكره أهل العلم الإسراف فيه)** يشير بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال كان يقال من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر وأخرج نحو من أبي الدرداء ابن مسعود وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه بإسنادين عن حديث عبد الله بن عمر وابن العاص **(قوله وإن تجاوزوا الخ)** يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال ليس بعد الثلاث شيء وقال أحمد وأصح وغيرهما لا يجوز الزيادة على الثلاث وقال ابن المبارك لا آمن أن يأثم وقال الشافعي لا أحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث فإن زاد لم يكرهه لكن لم يكرهه لأن قوله لأحب يقتضي الكراهة وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه وحكي الدارمي منه عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزكاة في الصلاة وهو قياس فاسد ولم ينزل من القول بصرح الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق واختلف عند الشافعية في القيد الذي يمتنع منه حكم الزيادة على الثلاث فالأصح أن يسل على فرض أو نقلا وقيل الفرض فقط وقيل مثله حتى هذه الثلاثة والشكر ومس المصحف وقيل ما بعده الوضوء وهو أعم وقيل لذا وقع الفصل في زمن المحتمل في مثله نقض الوضوء مرة وعند بعض الحنفية أنه أجم إلى الاعتقاد فإن اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد والإفلا بشرط للتجديد شيء بل زاد الرابعة وغيرها للوالم ولا سيما إذا قصد به القرعة لمجدد الوضوء على الوضوء فهو **(قلت)** وهو حديث ضعيف ولعل المصنف أشار إلى هذه الرواية وسباني بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى ويستفي من ذلك ما علم أنه يني من الموضوء في ربيعة الماني المرات بعضها فإنه يضل موضعه فقط وأما مع السلسلة الطائري بعد الفراغ فلا تلاؤم به الحال إلى الوسواس المذموم **(قوله باب لا تقبل صلاة بغير طهور)** هو بضم الطاء المهملة والمراد به ما هو أعم من الوضوء والفضل وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر وأوداد وغيره من طريق أبي الميجن إن أسامة بن أبي سفيان كره أن يركب في شيء على شرط البشارة فهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يفهم مقامه **(قوله لا تقبل)** كذا في روايتنا بالضم على البناء للمعالم بسم فاعله وأخرجه المصنف في ترك الجبل عن إسحق بن نصر وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله والمراد بالقبول هنا ما يرد في الصلاة وهو الإحرام وحقيقة القول ثمة وقوع الطاعة بحجة واحدة لمافي الذمة ولما كان الاتيان بشرطها منظمة لأجزاء الذي القبول ثم عرّفه بعبارة بالقبول مجازا وأما القول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من أتى صرا فلا يقبل له صلاة فهو الحقيقي لأنه قد يصح العمل ويختلف القبول لما تم ولهذا كان بعض السلف يقول لأن تقبل في صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر قال لأن الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين **(قوله أحدث)** أي وجد منه الحديث والمراد به الخار ج من أحد السيلين وانما فسره أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيه بالانفص على الاعتقاد لأنهما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما وأما باب الأحداث المختلف فيها بين العلماء كمن ذكر ولمس المرأة والتي فعل القسم والجماعة فقلل أباهريرة كان لا يرى النقض بشئ منها وعليه مشي المصنف كإسماي في باب من لم يرب الوضوء إلا من الخرجين وقيل أن أباهريرة إنما اقتصر في الجواب على ما ذكره لعله إن السائل كان يعلم ما عدا ذلك وفيه بعد واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختياريا أم اضطراريا وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول اتفق إلى غاية الوضوء وما بعدهما مختلف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا **(قوله بتوضأ)** أي بالماء أو ما يقوم مقامه وقد روي النسائي بإسناد قوي

مكره أهل العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا وضئ الذي صلى الله عليه وسلم **(باب لا تقبل صلاة بغير طهور)** \* حدثنا إسحق بن إبراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أباهريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ قال وجعل من حضر موت ما أحدث يا أباهريرة قال فساء أو صراط

عن أبي ذر مر فوعا الصديق الطيب وضوء المسلم فأطلق الشارح على التعميم أنه وضوء لكونه قائم مقامه ولا  
يحتج أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً قنوصاً أي مع باقي شروط الصلاة والله أعلم **(قوله باب فضل**  
**الوضوء والفرج المجملون)** كذا في أكثر الروايات بالرفع وهو على سبيل الحكمة لما ورد في بعض طرق الحديث  
أنتم الفرج المجملون وهو عند مسلم أو الواسئنا فيه والفرج المجملون مبتدأ وخبره محدثون وتقديره لهم فضل  
أو الخير قوله من آثار الوضوء في رواية المستنير والفرج المجملين بالعطف على الوضوء أي وفضل الفرج المجملين  
كما صرح به الأصيلي في روايته **(قوله عن خالد)** هو ابن زيد الأسكندراني أحد الفقهاء الثقات وروايته  
عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الأقران **(قوله عن نعيم الجهم)** بضم الميم واسكان الجهم هو ابن  
عبد الله المدني وصنفه هو وأبوه بذلك لكونهم جاكنا بغير ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وزعم بعض  
العلماء أن يوسف عبد الله بذلك حقيقته وصف ابنه نعيم بذلك مجاز وفيه نظر فقد جزم إبراهيم الحارثي بأن  
نعيماً كان يمازركم ورجال هذا الإسناد الستة تصفهم مصر يون وهم اليث وشيعة والراوى عنه  
والنصف الآخر مديون **(قوله رقيت)** بفتح الراء وكسر القاف أي سعدت **(قوله قنوصاً)** كذا  
بجهر والى أنه لا يكتفى بهن بما يدل قوله قنوصاً وهو تصفيف وقدر وإه الامصيل وغيره من الوجه الذي  
أخرجه منه الصياري بلفظ ثم قنوصاً وزاد الامصيل فيه ففصل وجهه ويديه فرفق في عضديه وغسل رجليه  
حرف في ساقيه وكذا المسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه ومن طريق عمار بن  
غزبه عن نعيم وزاد في هذه أن أباه ربة قال هكذا أت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فأخذه  
وفيته ودعى من زعم أن ذلك من رأى أبي هريرة بل هو من روايته ورأيه معا **(قوله أمي)** أي أمة  
الابنة وهم المسلمون وقد نطق أمة محمد ورواها أمة الدعوة وليست مرادة هنا **(قوله يدعون)** بضم  
أله أي ينادون أو يهتفون **(قوله غرا)** بضم الميم وتشديد الغاء جمع أغرا أي ذو غرة وأصل الغرة لغة  
بيضاء تسكون في جبهة الفرس ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر والمراد بها هنا النور والكلان  
في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم وغرا منصوب على المفعولية كيدعون أو على الحال أي أنهم إذا دعوا  
على رؤس الشهاد فودوا بهذا الوصف وكافوا على هذه الصفة **(قوله مجملين)** بالهمزة والهمزة من التصجيل  
وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس وأصله من الجمل بكسر الميم وهو الخنثال والمراد به  
هنا أيضاً النور واستدل الخليلي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة وفيه نظر لأنه  
ثبت عند المنصف في قصة سارة رضي الله عنها مع الملك الذي أعطاها حاجران سارة لما هم الملك بالدفن منها  
قامت تتوضأ وتصل وفي قصة جريح الراهب أيضاً أنه قام قنوصاً وصلّى ثم كلم القلام فأنظرا هران الذي  
اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتصجيل لأصل الوضوء وقد صرح بذلك في رواية مسلم عن أبي هريرة أيضاً  
مر فوعا قال سمعنا من أبي عبد الله عن جريحه وهو حديث حذيفة نحوه وسبب بكسر الميم له واسكان الإياء الأخيرة  
أي علامة وقد اعترض بعضهم على الخليلي بحديث هذا وضوء وضوء الانبياء قبل وهو حديث ضعيف  
كما قدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الانبياء دون أئمتهم الأئمة  
الأمة **(قوله من آثار الوضوء)** بضم الواو ويجوز قصها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد **(قوله فن**  
**استطاع منكم أن يطيل غرته فليقلع)** أي فليقلع الغرة والتصجيل واقتصر على أحدهما لأنه لا يتأتى على  
الأخرى نحو من يبيل تصحيح الحرف واقتصر على ذكر الغرة وهي مؤنثة دون التصجيل وهو مذكور لأن محل  
الغرة أشرف أعضائه الوضوء وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان على أن في رواية مسلم من طريق عمار  
ابن غزبه ذكر الأعرين ولفظه فليقلع غرته وتصجيله وقال ابن طلال كفى أبو هريرة بالغرة فمن التصجيل لأن  
الوجه لا يلبس إلى الأرياف في غسله وفيما كان نظراً لا يلبس من قلب اللغة وما نفاه عنق لأن الإطالة ممكنة في  
الوجه ما ينزل إلى صفحة العنق مثلاً ونقل أرفق من بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتصجيل  
ثم إن ظاهراً أنه بضم الحديت لكن رواه أحمد من طريق علي بن نعيم وفي آخره قال نعيم لا أدري قوله

● **(باب فضل الوضوء**  
والفرج المجملون من آثار  
الوضوء ● حد ثنا يحيى بن  
بكير قال حد ثنا البث عن  
خالد عن سعيد بن أبي هلال  
عن نعيم الجهم قال رقيت  
مع أبي هريرة على ظهر  
المسجد قنوصاً فقال لي  
سعدت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول إن أمي  
يدعون يوم القيامة غرا  
مجملين من آثار الوضوء  
فن استطاع منكم أن  
يطيل غرته فليقلع

من استطاع الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة ولم أوهذه الجملة في رواية أحد من روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا من رواه عن أبي هريرة غير رواية نعم هذه والله أعلم واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التعجيل فقيل إلى المتكبر والكسبة وقد ثبت عن أبي هريرة رواية وأبو عبيد بن أسيد حسن وقيل المستحب الزيادة إلى نصف العصور السابق وقيل إلى فوق ذلك وقال ابن بطال وطائفة من المالكية لا تستحب الزيادة على الكعب والمرق لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد على هذا فقد أساء وظلم وكلامهم معترض من وجوه ورواية مسلم صحيحة في الاستحباب فلا تارض بالاحتمال وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك فهي مردودة بما نقلناه عن ابن عمر وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية وأما ما ويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فمعرض بان الراوي أدرى به من لا يرى كيف وقد صرح رحمه الله صلى الله عليه وسلم في الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء لأن الفضل الحاصل بالثبوت والتعجيل من آثار الزيادة على الواجب فكيف الظن بالواجب وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة آخرها مسلم وغيره وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن إذا لم يحصل منه أذى للمسجد أو لمن فيه والله أعلم **«قوله باب»** بالتوبين (لا يتوضأ) بفتح أوله على البناء للفاعل **«قوله من الشئ»** أي بسبب الشئ **«قوله حدثنا علي»** هو ابن عبد الله المدني وسفيان هو ابن عيينة **«قوله وعن هبادة»** هو موقوف على قوله عن سعيد بن المسيب وسقط الواو من رواية كسرة غلط لا سعيدا لرواية ثعلب عن عباد أسلا ثم إن شيخنا في نسخة يجهل أن يكون عم هبادة قال كلابا عن عمه أي عم الثاني وهو هبادة ويجهل أن يكون محمد بن واو يكون من مر اسيل ابن المسيب وعلى الأول جرى صاحب الأطراف ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات لكن سئل أجده عن فقال أنه منكر **«قوله عن حمه»** هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري معاصم مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة واختلف هل هو عم هبادة لا يسه ولا ملامه **«قوله أنه شكى»** كذا في روايتنا شكيا بالفتح ومقتضاه أن الراوي هو الشاكى وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان واقتطع عن حمه عبد الله بن زيد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل ويقع في بعض الروايات شكى بضم أوله على البناء للمفعول وعلى هذا قاله أبا في أنه ظهر الشان ويقع في مسلم شكى بالضم أيضا كاشتبه النوى وقال لم يسم الشاكى قال وإذا في رواية الصادق أنه الراوي قال ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن شكى بالفتح أي في رواية مسلم وإنما نهت على هذا لأن بعض الناس قال أنه لم يظهره كلام التوروى **«قوله الرجل»** بالضم على الحكاية وهو وما بعده في موضع نصب **«قوله يجبل»** بضم أوله وقع المجبة وتشديد الباء الأخيرة المفتوحة وأصله من الجبال والمعنى بظن والظن هنا أعم من تساوي الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين **«قوله يجبل الشئ»** أي الحديث خارجا عنه وصرح به الأعمش على لفظه يجبل البهق صلاته أنه يخرج منه شئ وفيه العدول عن ذكر الشئ المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة **«قوله في الصلاة»** غلبت بعض المالكية بظاهرها نفصوا الحكم من كان داخل الصلاة أو رجاها الوضوء على من كان خارجا وفرقوا بالنهي عن إبطال العبادة والنهي عن إبطال العبادة متوقف على معنها فلا معنى للتفرق بذلك لأن هذا التفسير إن كان ناقضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كقصة التواضع **«قوله لا ينقل»** بالجرم على النهي ويجوز الوقوع على أن لا نافية **«قوله ولا ينصرف»** هو شئ من الراوي وكانه من علي لأن الرواية خبره ورواه سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك **«قوله صوتا»** أي من مخرجه **«قوله أو يجحد»** أو للتوسيع وهو بالو جسدان دون الشئ ليشعل ما لو لم يزل ثم يمد ولا يجحد نفسه لمن يهدل به على أن لم يزل لا ينقص لأن الصورة تعمل على لمس ما لم يزل به لا عينه ودل حديث الباب على

**«باب»** لا يتوضأ من الشئ حتى يستيقن **«حدثنا علي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب وعن عباد بن نعيم عن حمه أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل الذي يجبل إليه أنه يجحد الشئ في الصلاة فقال لا ينقل أولا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجحد ويصا**



نقل ابن حجر اسباغ الوضوء  
 الانقاء، حدثنا عبد الله  
 ابن مسleme عن مالك عن  
 موسى بن عبيدة عن  
 كريب عن ابن عباس عن  
 أسامة بن زيد أنه سمعه  
 يقول دفع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من عرفة  
 نحي إذا كان بالشعب زل  
 قبيل ثم فرغ ولم يسبغ  
 الوضوء، فقلت الصلاة  
 يا رسول الله فقال الصلاة  
 أمامك فركب فلما جاء  
 المزدلفة قل تزترأ  
 فأسبغ الوضوء ثم أقبت  
 الصلاة فصلى المغرب ثم  
 آناخ كل إنسان بعبده في  
 منزله ثم أقبت العشاء فصلى  
 ولم يصل بينهما (باب)  
 فصل الوجه باليد من  
 عرفة واحدة، حدثنا  
 محمد بن هبة الرحيم قال  
 أخبرنا أبو سلة الخزازي  
 منصور بن مسلمة قال  
 أخبرنا ابن بلال يعني  
 سليمان بن زيد بن أسلم  
 عن عطاء بن يسار عن ابن  
 عباس أنه توضأ فغسل  
 وجهه أخذ غرفة من ماء  
 فغمض بها واستنشق ثم  
 أخذ غرفة من ماء فغسل  
 بها هكذا أصافها إلى يده  
 الأخرى فغسل بها وجهه  
 ثم أخذ غرفة من ماء فغسل  
 بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة  
 من ماء فغسل بها يده  
 اليسرى ثم مسح برأسه  
 ثم أخذ غرفة من ماء

مر فوطسبأ في التوحيد من رواه شريك عن أنس ووجه الاستدلال بآيائه من جهة أن الروا  
 لو لم تكن وجها لما جاز لأبراهيم عليه السلام الإقدام على ذبح ولده ولعرب الله أودي الشارح فقال قول  
 عبيد بن عمير لا تعلق لهذا الباب وهذا الزام منه للجباري بأن لا يذبح من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة  
 فقط ولم يشترط ذلك أحدوا أن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلا، نوع والله أعلم وسيأتي بقية مباحث  
 هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله باب اسباغ الوضوء) الأسباغ في اللغة  
 الإتمام ومنه درج سابغ (قوله وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه بإسناد صحيح  
 وهو من تفسير الشئ بلازمه إذا الإتمام يستلزم الإتمام عادة وقد روى ابن المنذر بإسناد صحيح أن ابن عمر كان  
 يغسل وجهه في الوضوء سبع مرات وكان يبالغ فيهما ما دون غيرهما لا يجعل الأوساخ غلبا لا اعتداهما المشي  
 حفاة والله أعلم (قوله حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القسبي والحديث في المطاوعة الاستناد كله قد نجح  
 وفيه رواية تاجي عن تاجي موسى عن كريب أسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم له وابنه وحده صحيحة وسأني مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى (قوله دفع من عرفة) أي أفاض  
 (قوله بالثعب) بكسر التين المهملة هو الطريق في الجبل واللام فيه العهد (قوله ولم يسبغ الوضوء) أي  
 خففه وبأني فيه ما تقدم في ترجمته الحديث الماضي (قوله فقلت الصلاة) هو بالنصب على الإغراء  
 أو على الحديث والتقدير أرز بد الصلاة ويؤيده قوله في رواية تأتي فقلت أنصلي يا رسول الله ويجوز الرفع  
 والتقدير حالت الصلاة (قوله قال الصلاة) هو بالرفع على الابتداء وأما مل بضع الهمزة خبره وفيه دليل  
 على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل ذلك الوضوء شيئا وأما من زعم  
 أن المراد بالوضوء هنا الاستجماع في طي قوله في الرواية الأخرى فغسلت أسب عليه وهو يتوضأ وقوله هنا  
 ولم يسبغ الوضوء (قوله لم تزترأ فأسبغ الوضوء) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن  
 يغسل بينهما صلاة قاله الخطابي وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث (قاعدة) الماء الذي توضأ به صلى الله  
 عليه وسلم يكتفي به كل من ما ذكره من أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بإسناد حسن  
 من حديث علي بن أبي طالب فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب وسيأتي بقية  
 مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله باب غسل الوجه باليد من من عرفة واحدة)  
 مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاعتراف باليد من جميعا الإشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان يغسل وجهه بيمنه وجمع الخلفي بينهما بأن هذا حديث كان يتوضأ من الماء  
 منه يساره في عينه والا أخرجه كان يعترف لكن سياق الحديث بإياه لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء  
 بأحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بها (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى المعروف  
 بصاعقة وكان أحد الحفاظ وهو من سفار شيوخ الجباري من حجت الاستاد وشيخه منصور وكان أحد  
 الحفاظ أيضا وقد أدركه البخاري لكنه لم يلقه وفي الأسناد رواية تاجي عن موسى بن زيد عن عطاء (قوله أنه  
 توضأ) زاد أبو داود في قوله من طريق هشام بن سعد بن زيد بن أسلم يقولون أن أبا بكر كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ طابا، فيه ماء للنساء من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث  
 توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة (قوله فغسل وجهه) الفاء تفصيلية لا إتمام إذ خلاصته بين  
 الحمل والمفصل (قوله أخذ غرفة) وهو بيان لفصل وظاهره أن المفضضة والاستنشاق من جهة غسل  
 الوجه لكن المراد بالوجه أولا ما هو أهم من المفروض والمنسوق بدليل أنه أعاد ذكره فأنا بعد ذكر  
 المفضضة والاستنشاق غرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين المفضضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل  
 الوجه باليد من جهة واحدة لأن اليد الواحدة فلا تستريحه (قوله أضافها) بيان لقوله  
 غفل بها هكذا (قوله فغسل بها) أي بالفرقة وللأصلي وكرهه فغسل بها أي باليد (قوله ثم مسح  
 برأسه) أي ذكرها لغرفة مستقلة فقد يغسل به من يقول بطهورة الباء المستعمل لكن في رواية أبي

داود ثم قبض قبضة من الماء ثم خفض يده ثم مسح رأسه وأداسائى من طريق عبد العزيز الدراوردى عن زيد وأذنيه من واحدة ومن طريق ابن جعلان باطنهما بالساجين وظاهرهما بالهماميه وزاد ابن خزيمه من هذا الوجه وأدخل أصبعيه فيهما **«قوله فرش»** أى سكب الماء قليلا قليلا الى ان صدق عليه مسمى الفسل **«قوله حتى غسلها»** صريح فى أنه لم يكن كف بالرش وأما ما وقع عند أبى داود والحاكم فرش على رجله البنى وفيها النعل ثم مسح يديه فوق القدم ويد تحت النعل فلما راد المصحح تسيل الماسح يستوجب العضو وقد وقع أنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في النعل كما سأتى عند المصنف من حديث ابن عمر وأما قوله تحت النعل فإن لم يجعل على التوضؤ من القدم والأفهى رواية شاذة رواها هشام بن سعد لا يخرج بما انفرد به فكيف إذا خالف **«قوله ففسل بها رجله يعني اليسرى»** قائل يعني هو زيد بن أسلم أو من دونه واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذى يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذى يليه وأيضاً لقرفة ثلاثي أول جزء من أجزاء كل عضو فصير مستعملاً بالنسبة إليه وأوجب بأن الماء مادام متصلاً باليد مثلاً لا يسمى مستعملاً حتى يفصل وفى الجواب بحث **«تنبيه»** ذكر ابن التين أنه رآه بلفظ قل جهاز به بالعين المهملة واللام المشددة قال قلعه محل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فقد انفصلة الثانية تكرر بالان والعل هو الشرب الثانى انتهى وهو تكلف ظاهر وألحق أنها تصحيف **«قوله باب التسمية على كل حال وعند الوقاع»** أى الجماع وطغفه عليه من عطف الخاص على العام لإلا مقام به وليس العموم ظاهراً من الحديث الذى أورده لكن يستفاد من باب الإزالة أنه إذا شرع في حالة الجماع وهى بمأمر فيه بالصمت فغيره وأولى وفيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حاليين الخلاه والوقاع لكن على تقدير صحته لا ينافى حديث الباب لأنه يجعل على حال إرادة الجماع كما سأتى فى الطريق الأخرى ويقع ما أطلقه المصنف ما رواه ابن أبى شيبة من طريق علقمة ابن مسعود وكان إذا غشى أهله فارتل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنى نصيباً **«قوله جبر»** هو ابن عبد الجليل ومنصور وهو ابن المقر من صفار التابعين وفى الاستدلال ثلاثة من التابعين **«قوله فقضى بينهم»** كذا المصحف والحووى وللتابعين بينهم هو أ صوب ويجعل الأول على أن أكل الجميع إثنان وسأتى مما بحث هذا الحديث فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى وأفاد الكرماني أنه رأى في نسخة قرئت على الفريرى قبل لابي عبد الله بنى المصنف من لا يحسن العربية بقولها بالفارسية قال نعم **«قوله باب ما يقول عند الخلاه»** أى عند إرادة الدخول في الخلاه كان معه ذلك والافتقار **«تنبيه»** أشكل إدخال هذا الباب والأواب التى بعده الى باب الوضوء مرة لأنه شرع في أبواب الوضوء ذكر منها فرضه وشرطه وقضيلته وجواز تنقيته واستحباب اسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن عملها متأخر أنه أول جزء منه فقد عفا في الذكر عنه وتأخيرها سواء لم يكن ذكر بعدها القول عند الخلاه واستقر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ثم جمع ذكر الوضوء مرة وقد دخل في وجه المناسبة على الكرماني فاستمر وحقق الاماوجه الترتيب بين هذه الأواب مع ان التسمية أعماهى قبل غسل الوجه لا بعده ثم توسط أبواب الخلاه بين أبواب الوضوء وأجاب بقوله قلت البخارى لأبراهيم بن الحسن الترتيب وجلة قصده اغماهى في نقل الحديث وما يتعلق به صريحاً لا غير انتهى وقد أطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخارى في أشياد كرها من تفسير بعض الالفاظ بما عناه لوزك البخارى هذا لكان أولى لأنه ليس من موضوع كتابه وكذلك قال في مواضع أخر إذا لم يظهر له فوجبه ما يقوله البخارى مع ان البخارى في جميع ما يورده من تفسيره الغريب ما يغايفه عن أهل ذلك الفن كما في حبيدة والنسرين وميميل والقراء وغيرهم وأما المباحث الفقهيّة فقالها مستمدة له من الشافعى وأبى عبيد وأمثالها وما أمثالها الكلامية فأكثرها من الكرامى يسنو وإن كلاب ونحوها والحب من دعوى الكرماني لا يقدح بصحنت الترتيب بين الأواب مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأواب من أعنى بذلك غيره حتى قال جمع من الأئمة قه

فرش على رجله البنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة أخرى ففسل بها رجله يعني اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ **«باب»** التسمية على كل حال وعند الوقاع \* حديثنا على بن عبد الله قال حدثنا جبر عن منصور بن سالم عن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس يطلع به النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقضى بينهم والله لم يضره **«باب»** ما يقول عند الخلاه \* حديثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنساً يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاه قال اللهم انى أعوذ بك من

البناري في ترجمه وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا يخافه وقد أمنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادئ الأمر يظن الناظر فيه أنه لم يعن ترتيبه كما قال الكرمانى لكنه اعنى ترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما ذكره هناك وقد تلمع أنه ذكر أولاً فرض الوضوء كذا كرت وأنه شرط صحة الصلاة ثم فضله وأنه لا يجب الامع التيقن وأن الزيادة فيه على إصباح الماء إلى العضو ليس بشرط وأنما زاد على ذلك من الإصباح فضل ومن ذلك الاستغناء عن غسل بعض الأعضاء بفرقة واحدة وأن التسمية مع أزمه مشروعة كما يشرع الذي كره عند دخول الخلافة استمر من هنا آداب الاستنجاء ومسايطره ثم رجع ليبيان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وأن التيقن والثلاث سنة ثم ذكر سنة الاستنشا وإشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر وودا الأمر بالاستنجاء وترافى حديث الاستنشا فترجم به لأنه من جهة التخلّف ثم رجع إلى حكم التقييف فترجم بفصل القدمين لا يمسح الخفين إشارة إلى أن التقييف لا يكتفى فيه المعصرون معنى الفصل ثم رجع إلى المفضضة لأنها أخت الاستنشا ثم استدل بفصل العقين أملاً بظن أنهم لا يدخلان في معنى القدمين كرفس إلى جلين في الثعلبين وداعلى من قصر في سياتي الحديث المذكور فاقصر على الثعلبين على ما سأينيه ثم ذكر فضل الابتداء بالعن ومضى يجب طلب الماء للوضوء ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يجب الوضوء ثم ذكر الاستعانة في الوضوء ثم ما يتبع على من كان على غير وضوء واستمر على ذلك إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء استمر منه إلى ماله به تعلق لمن يعين التماسل إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك وسلف في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أوجهاً ظاهرة التناسب في الترتيب فكانت تعني في ذلك والله أعلم **(قوله الخبث)** بضم المعجمة والموحدة كذا في رواية وقال الخطابي أنه لا يجوز غيره وتعب بأنه يجوز ساكن الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قال الثوري وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة إلا أن يقال إن ترك التقييف أولى ثلثاً يشبه بالصدر والخبث جمع خبث والخبثاء جمع خبيث برز ذكران الشياطين وأنهم قاله الخطابي وابن حبان وغيره أو وقع في نسخة ابن عسكراً قال أبو عبد الله يعني البشارى ويقال الخبث أى باسكان الموحدة فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقسم في وجهه وإن كانت بمعنى المفردة فكذا قال ابن الأعرابي المكروه قال فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من الملل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخبث المعاصي أو مطلق الأفعال المسدومة ليحصل التناسب ولهذا وقع في رواية الترمذى وغيره أعوذ بالله من الخبث والخبثاء والخبث والخبثاء هكذا على التثنية الأولى بالساكن مع الأفراد والثاني بالفتح يلى مع الجمع أى من الشئ المكروه ومن الشئ المذموم وأمن ذكران الشياطين وأنهم وكان صلى الله عليه وسلم يستعبد أظفار العبودية ويحجر بها للتعليم وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن الحنظلة عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال إذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبثاء وسأله عن شرط مسلم وقبه زيادة التسمية ولم أروها في غير هذه الرواية **(قوله تابعه ابن جرير)** اسمه محمد وحديثه عند المصنفين الدعوات **(قوله وقال غندر)** هذا التعليق وسله الزاوي مستند عن محمد بن بشار بن داود عن غندر بلفظه ورواه أحمد ابن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل **(قوله قال موسى)** هو ابن اسمعيل التبريزي **(قوله عن جاد)** هو ابن سلمة يعني عن عبد العزيز بن صهيب بطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور **(قوله وقال سعيد ابن زيد)** هو أخو جاد بن زيد روايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المفرد قال حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلافة فذكر مثل حديث الباب وأخذت هذه الرواية بتبيين المراد من قوله إذا دخل الخلاء أى كان يقول هذا الذي كره عند أروادة الدخول لابه والله أعلم وهذا في الأمكنة المعدة لذلك فربنية الدخول ولهذا قال ابن بطال رواية إذا أتى أعم لتعملوا انتهى والمكلام هنا في مقام من أحد هاهنا يختص هذا الذكر

الخبث والخبثاء تابعه  
ابن جرير عن شعبة وقال  
غندر عن شعبة إذا أتى  
الخلاء وقال موسى عن  
جاد إذا دخل وقال سعيد  
ابن زيد حدثنا عبد العزيز  
إذا أراد أن يدخل



بالامكنة المدة لذلك لكونها انحصرها الشاطين كما ورد في حديث يزيد بن ارقم في السنن أو يشول حتى لو بال  
في انام مثلاً في جانب البيت الاصع الثاني عالم شرعي قضاء الحاجة المقام الثاني متى يقول ذلك فنكره ذكر  
الله في تلك الحالة بفصل اما في الامكنة المدة لذلك فيقول لعقيل دخولها واما في غيرها فيقول في أول  
الشرع كتنعيم ثياب مثلاً وهذا مذهب الجمهور وقالوا فمن نسي تسعد قبله لابساه ومن يحسن مطلقاً  
كما تنسل عن مالك الاحتجاج الى تفصيل \* (تنبيه) \* سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية المينة صدوق تنكلم  
بعضهم في حفظه وليس له في البخاري غير هذا الموضوع المعلق لكن لم ينفرد به هذا اللفظ فقد رواه مسدد عن عبد  
الوارث عن عبد الغفر بن زملة وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري (قوله باب وضع الماء عند  
الخللاء) هو بالمرحوق حقيقة المكان الخالي واستعمل في المكان المعد لقضاء الحاجة بخاراً (قوله ورواه) هو  
ابن عمر (قوله بن عبيد الله) بالصغير (ابن أبي يزيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ووقع في رواية  
السنن ثم في ابن أبي زائدة وهو غلط (قوله فوضعت وضوءاً) بفتح الواو أي ما يلتصق به وقيل يحتمل أن  
يكون ناوله إياه ليصنعيه بوضوءه (قوله فأخبس) تقدم في كتاب العلم ان ميمونة بنت الحارث طالت بن عباس  
هي الهبة بذلك قال التميمي فيه استحباب المكافاة بالعالم وقال ابن المنبر مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه على  
وضوءه السام من وجهه أنه زرد بين ثلاثة أمور اما ما يدل عليه بالماء الى الخللاء أو يضعه على الباب ليتناولوه  
من قرب أو لا يفعل شيئاً فرأى الثاني أوفق لأن في الأول تعرضاً للاطلاع والثالث استدعي مشقة في طلب  
الماء الثاني أسهلها ففعله يدل على ذكائه فاسب أن يدعى به بالتفقه في الدين ليحصل به النفع وكذا كان وقد  
تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم (قوله باب لاستقبل القبلة) في روايتنا بضم المثناة على البناء للمفعول  
وبرغ القبلة وفي غيرها بفتح الياء العتائية على البناء للفاعل ونصب القبلة ولا مستقبل مضمومة على أن  
لا ينفذ ويجوز كسر هاء على أنها نافية (قوله الا عند البناء جداراً أو غيره) ولكن تنهي عن غيره أي كالأبواب  
الكبار والشوارع الخشب وغيرهما من السور قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء  
المذكور وأجيب بثلاثة أحوية أحدها أنه غفل بحقيقة الفاظ لانه المكان المظلم من الارض في الفضاء  
وهذه حقيقة الثغرة وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعده لذلك بخاراً فيختص النهي به اذا صدر في  
بالاطلاق الحقيقة وهذا الجواب للاسماعيلي وهو أقواها ثانياً ان استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء واما  
الجدار والابنية فانها اذا استقبلت أضيف اليها الاستقبال عرفاً قاله ابن المنبر ويتقوى بأن الامكنة المدة  
ليست صالحة لأن يصلى فيها فلا يكون فيها قبلة بحال ونعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من يثنيه وبين  
الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل ثالثاً الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب  
الذي به دلان حديث النبي صلى الله عليه وسلم كله كانه شيء واحد قاله ابن بطال وارضاء ابن التين وغيره  
لكن مقتضاه أن لا يلقى لتفصيل التراجم معنى فان قيل لم حلت الفاظ على حقيقة ولم يتجهل على ما هو أعم  
من ذلك ليتناول الفضاء والبيان لاسما والاصحاب يروى الحديث قد حله على العموم فيهما لا قال كسائى  
عند المصنفين باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة قد مدنا الشام فوجدنا أحضض ثبت قبل القبلة  
فنصرف ونستغفر فاجاب ان باباً يربأ عمل لفظ الفاظ على حقيقة ومجاز وهو المقتضى وكان لم ينافسه  
حديث التميمي ولو لا ان حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالابنية لقلنا بالتعميم لكن العمل بالابنية  
أول من أضافه أحدهما وقضاء عن جابر فيارواه أحد أوداد وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ولفظه عند  
أحمد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نستر القبلة أو نستقبلها بغير وجناذها عرفنا الما قال  
عمر أئنه قبل موته عام يبول مستقبل القبلة وأحق أنه ليس بناض حديث النبي خلافاً لمن زعمه بل هو  
مجهول على أنه أتى بناء وأخوه لان ذلك هو الملهود ومن طالع صلى الله عليه وسلم لم يلقه في الشتر وروية  
ابن عمر له كانت عن غير قصد كسائى فكذلك رويته جابر ودعوى خصوصية ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم  
لادليل عليها اذ الخصام ليس لا تنبئ بالاحتمال ودل حديث ابن عمر الاتي في جواز استدبار القبلة في

(باب) وضع الماء عند الخللاء

\* حدثنا عبد الله بن محمد  
قال حدثنا هاشم بن القاسم  
قال حدثنا ورقاء عن عبد  
الله بن أبي زيد عن ابن  
عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم دخل الخللاء  
فوضعت له وضوءاً قال من  
وضع هذا فخير فقال اللهم  
فقده في الدين \* (باب)  
لاستقبل القبلة يقول  
ولا غلط الا عند البناء  
جداراً أو نحوهم \* حدثنا  
آدم قال حدثني ابن أبي  
ذئب قال حدثني الزهري  
عن عطاء بن يزيد الليثي  
عن أبي أيوب الانصاري  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا نى  
أحذركم الفاظ

الابنة وحديث جابر على جواز استقبالها ولو لا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من محمده بحديث  
 ابن عمر الا جواز الاستدبار فقط ولا يقال يلحق به الاستقبال قياسا لانه لا يصح الاحتاق به لكونه فوقه وقد  
 تمسك به قوم فقالوا يجوز الاستدبار دون الاستقبال حتى عن أبي خنيفة وأحمد بن النضر بن يونس  
 والعصراء مطلقا قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وأصبحت وهو يعدل الا قول لامرأته جميع الأدلة  
 وبزوده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنذر ان الاستقبال في البنين مضاف الى الجسد اذ عرفا وبأن  
 الامانة المعدة لذلك ماوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلته بخلاف العصراء فيه ما قال قوم بالصريح  
 مطلقا وهو المشهور عن أبي خنيفة وأحمد وقال به أبو ثور صاحب الشافعي وريحه من المالكية ابن العربي  
 ومن الظاهر به ابن حزم وجهتهم ان انتهى مقدم على الاباحة ولم يصحوا حديث جابر الذي أئسنا اليه وقال  
 قوم بالجواز مطلقا وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداود واعتلوا بأن الاحاديث تعارضت فليرجع الى أصل  
 الاباحة فهذه المذاهب الاربع مشهورة عن العلماء ولم يحك التوروى في شرح المهذب غير هاهنا في المسئلة  
 ثلاثة مذاهب أخرى منها جواز الاستدبار في البنين فقط تمسكا بظاهر حديث ابن عمر وهو قول أبي يوسف  
 ومنها الصريح مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي عن ابراهيم وابن سيرين عملا  
 بحديث معقل الاسدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقبل القبلة بين يدي أو يخطأ أو يراه أو  
 داود وغيره وهو حديث ضعيف لان فيه وادى مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة  
 ومن على معناها لان استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال  
 بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم صحيم استقبال بيت المقدس لمن لا يستقبل في استقباله  
 الكعبة وقبه نظرا لما ذكرناه عن ابراهيم وابن سيرين وقد قال به بعض الشافعية أيضا حكاه ابن أبي العم  
 ومنها ان الصريح يخص بأهل المدينة ومن كان على معناها فأمّا من كان قبلته في جهة المشرق أو المغرب  
 فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقا وهو قوله شرفوا أو غروا قاله أبو هانة صاحب المثنى وعكسه  
 البخاري فاستدل به على انه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلية كما سيأتي في باب قبلية أهل المدينة من كتاب  
 الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله فلا يستقبل) بكسر اللام لان ناهية واللام في القبلة للعهد اى الكعبة  
 (قوله ولا يؤهلها ظهره) وسلم ولا يستدبرها واذ يقول أو يخطأ والناظر الثاني غير الاول أطلق على الخارج  
 من الدبر مجازا من اطلاق اسم فعل على الحال كراهية لذكره بصريح اسمه وحصل من ذلك جناس تام  
 والظاهر من قوله يقول استخصص انتهى بخروج العورة ويكون مثاره اكرام القبلة عن المواجهة  
 بالانصاف وبزوده قوله في حديث جابر اذا هرقت الماء وقيل مثار انتهى كشف العورة وعلى هذا فطرد في كل  
 حالة تنكشف فيها العورة كالوطء مثلا وقد نقه ابن شاس المالكي قولنا في مذهبهم وكان قائله تمسك به وابنه  
 الموطن لا تستقبلوا القبلة بفر وحكم ولكنها محمولة على المعنى الاول اى حال قضاء الحاجة جعنا الى واثنين  
 والله اعلم وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب تنصرف وتستغفر حيث أورد المصنف في أوائل الصلاة ان  
 شاء الله تعالى (قوله باب من تبرز) يؤزن فعل من التبرأ بفتح الموحدة وهو القضاء الواسع كقوله عن  
 الخارج من الدبر كما تقدم في الفاظ (قوله على ليتين) بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح التين تشبه لتنه وهي  
 ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يجرى (قوله يحيى بن سعيد) هو الانصارى المدني القاطن وكذا شافعية  
 وشيخ شافعية في الاوصاف الثلاثة ولكن قيل ان الواسع رتبة فذكر ذلك في الصحابة وأبو حبان هو ابن منقذ  
 ابن عمره ولا به حجة وقد تقدم في المقدمة أنه بفتح المهملة وبالموحدة (قوله انه كان يقول) اى ابن عمر كما  
 صرح به مسلم في روايته وسيأتي لفظه قرىبا فاما من زعم ان الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله  
 فقال ابن عمر جبري الواسع بل الفاء في قوله فقال سببية لان ابن عمر أورد القول الاول منكره ثم بين سبب  
 انكاره بجوابه من النبي صلى الله عليه وسلم وكان يمكنه أن يقول قلقد رأيت الى آخره ولكن الراوى عنه  
 وهو واسع أراد التاكيد باعادة قوله قال عبد الله بن عمر (قوله ان ناسا) يشير بذلك إلى من كان يقول

فلا يستقبل القبلة ولا  
 يؤهلها ظهره شرفوا أو غروا  
 (باب) من تبرز على  
 ليتين يحيى بن عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن يحيى بن سعيد عن  
 محمد بن يحيى بن حبان عن  
 عمه واسع بن حبان عن  
 عبد الله بن عمر أنه كان  
 يقول ان ناسا يقولون

بهموم التهم كاسبق وهو مروي عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الاسدي وغيرهم **(قوله اذا عقدت)**  
 ذكر الله ولو لكونه الغالب والاحمال القيام كذلك **(قوله على حاجتك)** كمن هذا عن التبرز وبخوه **(قوله)**  
**لقد** اللام جواب قسم محذوف **(قوله على ظهر بيت لنا)** وفي رواية يزيد **التي** على ظهر بيتنا وفي  
 رواية هيب الله بن عمر **التي** على ظهر بيت حفصة أي أخته كما صرح به في رواية مسلم ولا بن خزيمة  
 دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع أن يقال أضافته البيت إليه على سبيل المجاز  
 لكونها أخته فله منه سبب وأحيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي صلى الله  
 عليه وسلم فيه واستقر في بيدها إلى أن ماتت فورث عنها وسألتني انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في  
 كتاب النجس إن شاء الله تعالى وسبب أضافته إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة  
 دون أخوتها لكونها كانت شقيقة ولم تنزل من يحجبها عن الاستيماب **(قوله على بيتين)** ولا بن خزيمة  
 فأشرف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ثلاثة وفي رواية له في بته قضى حاجته محجوباً عليه  
 بلين ولعكم الترمذي بسند صحيح فراه في كنفه وهو يفتح الكاف وكسر النون بعد هاء ثمانية ثم  
 وانتقم هذا أراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً يحتمل أن يكون رآه في القضاء وكونه على بيتين لا يدل على  
 البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهم البرقع مع ما عن الأرض ورد هذا الاحتمال أيضاً ابن عمر كان يرى  
 المنع من الاستقبال في القضاء إلا سائر كراهه أو دأدوا لحاكم بسند لا بأس به ولم يقصد ابن عمر الإشراف  
 على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وإنما ساعد السطح لضرورة كل في الرواية **التي** ثلثت منه  
 التفاته كافي رواية للبيهقي من طريق نافع بن ابن عمر ثم لما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد  
 أحبان لا يخفى ذلك من فائدة حفظ هذا الحكم الترمذي وكانه أغار آراء من جهة ظهوره حتى ساعه تأمل  
 الكيفية المذكورة من غير محذور ودل ذلك على شدة حرص هذا الصحابي على تسع أحوال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ليتمها وكذا كان رضى الله عنه **(قوله وقال)** أي ابن عمر **(الملك)** الخطاب واسع وغلط من  
 زعم أنه مرفوع وقد فسر مالك المراد بقوله يصالحون على أوراههم أي من يصلح بطنه بوركه إذا سجد  
 وهو خلاف هيئة السجود والمشر وعه وهي التعاضد والتضيغ كسبائي بيانه في موضعه وفي النهاية وفسر بأنه  
 يخرج بركتيه فيصير معتمداً على بركته وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر له ذاع المسئلة السابقة  
 فقيل يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذي خاطبه لا يعرف السنة إذ لو كان عارفاً ما عرفه الفرق بين القضاء  
 وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وإنما كنى عن لا يعرف السنة بالذي يصلح على بركته  
 لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلاً بالسنة وهذا الجواب لا يكره ما في ولا يخفى ما فيه من التكلف وليس في  
 السابق أن واسعا لأن ابن عمر عن المسئلة الأولى حتى ينسب إلى عدم معرفتها ثم المحصر الأخير مردود لأنه قد  
 يسجد على بركته من يكون عارفاً بالسنة والخلاو الذي ظهر في المناسبة ما دل عليه سابق مسلم في أوله عنده  
 عن واسم قال كنت أسبق في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس فلما قضيت صلاتي انصرفت إليه من شق  
 فقال عبد الله يقول ناس فذكر الحديث فكان ابن عمر رأى منه في حال سجوده شيئاً يعقده فسأله عنه  
 بالعبارة المذكورة **كأنه** بأب قصه الأولى لأنهم من روايته المرفوعة المحققة عنده فقدمه على ذلك الأمر  
 المظنون ولا يعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم متأمل فأحب أن يعرف الحكم لهذا التابى  
 لينقله عنه فإنه لا يمتنع ابتداء مناسبة بين هاتين المسئلتين بخصوصهما وإن لاحداها بالآخرى تعقبا بأن  
 يقال لعل الذي كان يسجد وهو لاصق بطنه بوركته كان بطن امتناع استقبال القبلة بفروجه في كل حالة  
 كما قدمنا في الكلام على مثار التهم وأحوال الصلاة أربعة قيام وركوع وسجود وسجود وانضمام المرفج  
 فيها بين الوركن يمكن إلا إذا جاز في السجود فرأى أن في اللسان ضمناً للفرج ففعله ابتداءً أو تطعاً والسنة  
 بخلاف ذلك والتسبب كان في ذلك كما أن الجواز كاف في كونه جائزاً بين العورة والقبلة قلنا إن مثار  
 التهم الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر التابى بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منبهاً على

إذا عقدت على حاجتك فلا  
 تستقبل القبلة ولا بيت  
 المقدس فقال عبد الله بن  
 عمر لقد أوتيت يوماً على  
 ظهر بيت لنا فسرأت  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على بيتين مستقبلاً  
 بيت المقدس حاجته وقال  
 لعل من الذين يصلحون  
 على أوراههم قلت  
 لا أدري والله قال مالك  
 يعني الذي يصلح ولا يرتفع  
 عن الأرض بسجده وهو  
 لاصق بالأرض

ما ظنه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاحها وأما قول واسع لا أدري فقال علي أنه لا شعور عنده بشئ مما ظنه به ولولا ذلك لفظ ابن جرير في قوله أعلم **(قوله باب خروج النساء إلى البراء)** أي القضاء كما تقدم وهو بمنع الموحدة ثم أراد بعد الانزياح أن يقول أنه بكسر الكسرة وهو غلط لأن السباز بالكسر هو المبارزة في الحرب **(قلت)** بل هو موحدة لأنه بالفتح بكسر على نفس الخارج قال الجوهري البراء المساررة في الحرب والبراء أيضا كتابة عن ثقل القضاء وهو الغاط والبراء بالفتح القضاء الواسع انتهى في هذا من فتح أراد القضاء فأن أطلقه على الخارج فهو من الإطلاق اسم الحبل على الحال كما تقدم مثله في الغاط ومن كسر أراد نفس الخارج **(قوله حديثنا يحيى بن بكير)** تقدم هذا الإسناد ومنه في بدء الوحي وفيه تابعان عروة وابن شهاب وقرفان الليث وعقيل **(قوله المناسخ)** بالنون وكسر الصاد المهمة بعدها عن مهمة جمع منصوب وزن معروفة من ناحية اليقين قال المداوي سميت بذلك لأن الإنسان يصنع فيها أي يخلص والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأصح بالخطأ المهمة المتسع **(قوله أحجب)** أي امتنع من الخروج من بيوتهم بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كسائي قريباً ويحتمل أن يكون أراد ألا امرئ يستر وجوههم فلما وقع الأمر بفتح ما أراد أحجب أيضاً أن يحجب أشخاص من ماله في التستر فموجب لاجل الضرورة وهذا أظهر الاحتمالين وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقته كسائي في تفسير سورة الأحزاب وعلى هذا فقد كان لعن أن التستر عنه قضاء الحاجة حالات أولها بالظلمة لأن من يحجب من الليل دون النهار كقالت عائشة في هذا الحديث كن يحجب من الليل وسيأتي في حديث عائشة في قصة الأفلح فخرجت معي أم سلمة قبل المناسخ وهو مبروراً وكذا لا يخرج الإيلال إلى البيت انتهى ثم نزل الحجاب فسترن بالتياب لكن كانت أشخاص رعايتهن ولذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب أما والله ما تخفين علي ما ثم اتخذت الكنف في البيوت فسترن بها كافي حديث عائشة في قصة الأفلح أيضاً فإن قيل إن قصداً للكنف وكانت قصة الأفلح قبل نزول آية الحجاب كسائي في شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى **(قوله فأنزل الله الحجاب)** وللمسألة آية الحجاب زاد أبو عوانة في محله من طريق أبي اليسرى عن ابن شهاب فأنزل الله الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا من وراءها وسألت في تفسير الأحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما نزل عليها وتأخر التفرغ الثلاثة في البيت واستصحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرهم بالخروج فزلت آية الحجاب وسألت في بعض حديث عمر قلت يا رسول الله إن نساءك يدخلن عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يتحجبن فزلت آية الحجاب وروى ابن جرير في تفسيره من طريق جدهما قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يأكل ومعه بعض أصحابه ما طاشت تأكل معهم إذا أصابت يد رجل منهم يدها فذكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فزلت آية الحجاب وطريق الجمع بينها أن أسباب نزول الحجاب تعددت وكانت قصة زينب آخرها لأن علي قصته في الآية أولها والبراءية الحجابية بعضها قوله تعالى يدين عليهن من جلايتهن **(قوله حديثنا يحيى بن بكير)** هو ابن يحيى وسألت في حديثه هذا في التفسير مطولاً ومحصلاً أن سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها وكانت عظم الجسم فراهها من الخطأ فقال يا سودة أما والله ما تخفين علي ما ثم اتخذت الكنف فخرجت من بيتها فاستكت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وهو يعشي فأوحى إليه فقال أنه قد أذن لكن أن يخرج من خارجتك قال ابن طلال فقه هذا الحديث انه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن وفيه مراعاة الأدنى للأعلى فيما بينهن لأنه الصواب وحيث لا يقصد التعتت وفيه منقبة لعمر وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الأغلاط في القول لمن يقصد الخير وفيه جوان وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية لأنه لما من بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية وكذا في آية لهن بالخروج والله أعلم **(قوله باب التبرؤ من البيوت)** عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء

**(باب)** خروج النساء إلى البراءة حديثنا يحيى بن بكير قال حديثنا الليث قال حديثني عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم كن يخرج من بالليل إذا تبرؤ إلى المناسخ وهو مسند إلى أبيه فتح كان عمر يقول النبي صلى الله عليه وسلم أحجب نساءك فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ثم رجعت سودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ليلة من الليالي عشاء وكانت امرأه طوييلة فنادها عمر الأقدع فنادها بسودة حرصاً على أن ينزل الحجاب فأنزل الله الحجاب \* حديثنا زكريا قال سمعنا أن أوسامة عن هشام بن عمر وعنه أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قد أذن أن يخرج من حاجتك قال هشام نعى السباز **(باب)** التبرؤ من البيوت \* حديثنا إبراهيم بن المنذر قال حديثنا أنس بن عياض

عن عبيد الله بن محمد بن

يحيى بن حبان عن واسع  
ابن حبان عن عبيد الله بن  
عمر قال أو تبت فوق ظهر  
بيت حفصة ليفض حاجتي  
فرايت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يفضي حاجته  
مستدرا القبلة مستقبل  
الشام حدثنا يعقوب بن  
ابراهيم قال حدثنا بن ي  
قال أخبرنا يحيى عن محمد  
ابن يحيى بن حبان أن همه  
واسع بن حبان أخبره أن  
عبيد الله بن عمر أخبره قال  
لقد ظهرت ذات يوم على  
ظهر بيتنا فראيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
قاعد على لبنتين مستقبل  
بيت المقدس (باب)  
الاستنجاء بالماء حدثنا  
أبو الوليد هشام بن عبد  
المطلب قال حدثنا شعبة عن  
أبي معاذ وأسمه عطاء بن  
أبي معزة قال سمعت  
أنس بن مالك يقول كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
إذا خرج لحاجته ألقى  
أنا غلاما منا اداوة من  
ماء يقي يستنجى به (باب)  
من جل معه الماء الطهور  
وقال أبو الدرداء أليس  
فيكم صاحب الثعلبين  
والطهور أو ألسا حدثنا  
سليمان بن حرب قال حدثنا  
شعبة عن عطاء بن أبي  
ميمونة قال سمعت أنسا  
يقول كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا خرج  
لحاجته يمشي أنا غلام  
منا عينا اداوة من ماء

لأبراهيم بن محمد بن أحمد  
أبي بن عمر بن حصن بن حاصم بن هجر بن الخطاب وهو تابعي صغير من قضاة أهل المدينة وثابتهم  
والاسناد كله مدنيون (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدورقي ويزيد هو ابن هرون كالا في ذكر  
والاصلي ويحيى هو ابن سعيد الانصاري الذي روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم وقد يقع في رواية يحيى  
مستدرا القبلة أي الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لأن ذلك من لازم مستقبل الشام بالمدينة وإنما  
ذكرت في رواية عبيد الله لكنا كيدوا لتقصير صحبه والتعبير بأنا غلام وقارة بيت المقدس بأبي لأنهما  
في جهة واحدة (قوله باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفي وقوعه  
من النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه  
أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال إذا لا يزال في يدي نقر وعن نافع عن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء وعن ابن  
أبي نجر قال ما كنا نفعله ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء  
وعن ابن حبيب عن مالك أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مغموم (قوله هشام بن عبد المطلب) هو الغلباني  
والاسناد كله بصريون (قوله أجي أنا غلام) زاد في الرواية ألتب عقيم أنا أي من الانصار ومصرح  
به الامام جليل في روايته وسلم غوي أي مقارب في السن والغلام هو المترع قاله أبو عبيد وقال في  
المحكم من لدن الغلام إلى سبع سنين وحكي في الخشعي في أساس السلافة أن الغلام هو الصغير إلى حد  
الاثناء فان قيل بعد الانتهاء غلام فهو مجاز (قوله اداوة) بكسر الهمزة ناء صغير من جلد (قوله من  
ماء) أي جملة من ماء (قوله يعني يستنجى به) قال يعني هو هشام وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان  
ابن حرب فلم يذكرها لكنه رواه عقبه عن طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال يستنجى بالماء والاحكام على  
من طريق بن ميمونة عن شعبة فأطلق أنا غلام من الانصار معنا اداوة قها ما يستنجى منها النبي صلى الله  
عليه وسلم وللمصنف من طريق بن ميمونة عن عطاء بن أبي معزة إذا تبرز لحاجته أتته بجاء فيسيل به  
وسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء بن أنس نخرج علينا وقد استنجى بالماء وقد بان منه إلى وابات أن  
حكايه الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث فيه الرد على الاصلي حيث تعقب على البخاري استدلاله  
بعده الحديث على الاستنجاء بالماء قال لأن قوله يستنجى به ليس هو من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد  
أي أحد الرواة عن شعبة قال وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها قال فيصم أن يكون الماء  
لوضوئه انتهى وقد اتفق هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله يستنجى  
بالماء مدرج من قول عطاء الروي عن أنس فيكون من سلافة حقه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد المطلب  
البيروني فان رواه خاله التي ذكرناها تامل على أنه قول أنس حيث قال نخرج علينا وقد وقع هنا في نكت البدر  
الزركشي تصيغ فانه نسب التعقب المذكور إلى الامام جليل وإنما هو للاصلي وأقره فكاك في انضمام  
وليس عرضي كما وقعنا وكذا نسب الكرماني إلى ابن بطال وأقره عليه وابن بطال إنما أخذه عن الاصلي  
(قوله باب من جل معه الماء الطهور) هو بالضم أي ليطهر به (قوله وقال أبو الدرداء أليس فيكم) هذا  
الخطاب لعقمة بن قيس والمراد بصاحب الثعلبين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لانه كان يتولى خدمة  
النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وصاحب الثعلبين في الحقيقة هو النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لأن مسعود  
صاحب الثعلبين مجاز الكونية كان يحملها وسأني الحديث المذكور موصول لعبد المصنف في المناقب ان  
شاء الله تعالى وإبراهيم المصنف حديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشعروا بشوا قويا بأن  
الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود وقد قدمنا لفظ الصلح يطلق على غير الصغير مجازا وقد  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لأن مسعود عكا وهو برعي الغم أنه لغلام معلم وعلى هذا يقول أنس وغلام منا  
أي من الصحابة أو من خدم النبي صلى الله عليه وسلم وأما رواية الامام جليل التي فيها من الانحياز فليعلم ان  
نصرف الراوي حيث شأ في الرواية من غير ما نعلم على القبيح فوها بالمعنى فقال من الانصار أو أطلاق

الانصار على جميع العصابة سائح وان كان العرف خصه بالاولس والخروج وروى اوداود من حديث  
 أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أتى الخلاء أتته عاقب وكفوا فسئفى فيقتل ان يقصر به  
 الغلام المذكور في حديث أنس ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الرجل من حديث أبي هريرة انه كان  
 يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم الاداة لوضوئه وحاجته وأيضاً في رواية أخرى لمسلم ان أنسا وصفه  
 باصفى ذلك الحديث فيبعد ذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم ويكون المراد بقوله أسقى نأى في  
 الحال اقرب عهده بالاسلام وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم انطلق لحاجته فاتبعه جابر باداة فيقتل ان يقصر به المهم ولا سيما وهو انصارى ووقع في رواية  
 الامام عيسى بن طر بن عاصم بن علي عن شعبة فاتبعه وأن غلام نقسديم الواو فتكون عابسه لكن نقبه  
 الامام عيسى بن طر بن عاصم بن علي بن ابي واو العطف **﴿قوله باب حل العزة مع الماء في الاستنجاء﴾** العزة يرفع  
 الذون عصي أقصر من الرمح لها سنان وقيل هي الحربة القصيرة ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا  
 الباب العزة عصي عليها ج برأي مضمومة ثم جيم مشددة أي سنان وفي الطبقات لابن سعد ان الجاني  
 كان أهدها للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لانها من آلات الحرب  
 كاسياني في العيين ان شاء الله تعالى **﴿قوله مع أنس بن مالك﴾** أي انه سمع واظفنه أنه تخلف في  
 الخط عرفاً **﴿قوله يدخل الخلاء﴾** المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الاخرى كان اذا خرج لحاجته  
 ولقريته حل العزة مع الماء فان الصلاة اليها انما تكون حيث لا ستر غيرهما أيضاً فان الاخيلة التي في  
 البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله وفهم بعضهم من توب الخاري انها كانت تحمل لستر بها عبد  
 قضاء الحاجة وفسه نظر لان ضابط السفرة في هذا ما ستر الاسافل والعزة ليست كذلك نعم يحتمل أن يركزها  
 أمامه ويضع عليها الثوب السائر أو يركزها بعينه لتكون اشارة الى منع من يروم المرور بقربه أو لتحمل  
 لبش الارض الصلبة أو ليعلم ما تعرض من هوام الارض لكونه صلى الله عليه وسلم كان يبعد عن قضاء الحاجة  
 أو لتحمل لانه كان اذا استجنى قوضاً واذا توضأ صلى وهذا الاو جهوس سباني التوبيب على العزة في  
 ستره المصل في الصلاة واستدل البخاري بهذا الحديث على غسل البول كسباني وفيه جواز استخدام  
 الاحرار خصوصاً اذا أوصدوا ذلك ليحصل لهم القرون على التواضع وفيه أن في خدمة العالم شرفاً ليعلم  
 لكون أي الفرداء مدح ابن مسعود بذلك وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لانه معطوم  
 لان ماء المدينة كان عذبا واستدل به بعضهم على استحباب التوضي من الاواني دون الانهار والبرك ولا  
 يستقيم الا لو كان النبي صلى الله عليه وسلم وجد الانهار والبرك فعلى منها الى الاواني **﴿قوله تابعه النضر﴾**  
 أي ابن جميل تابع محمد بن جعفر وحديثه موصول عند النسائي **﴿قوله وشاذان﴾** أي الاسود بن هاشم  
 وحديثه عند المصنف في الصلاة واظفنه ومضاعفة أو عصى أو عذرة والظاهر أن وشاذان من الراوي  
 لتوافق الروايات على ذكر العزة والله أعلم وجميع الرواة المذكورين في هذه الابواب الثلاثة يبررون  
**﴿قوله باب النهي عن الاستنجاء بالهين﴾** أي باليد البني وجبر بالنهي اشارة الى أنه لم يظهر له هل هو النضر  
 أو لشاذان أو ان القرينة الصاوقة للنهي عن التصريح لم تظهر له وهي أن ذلك أدب من الآداب ويكونه  
 للتزهر قال الجوهري وذهب أهل الظاهر الى أنه التصريح وفي كلام جماعة من الشافعية ما يشعرون به لكن قال  
 النووي من ادمن قال منهم لا يجوز الاستنجاء بالهين أي لا يكون مباحا بنسب طرفه بل هو مكروه راجع  
 الترك ومع القول بالتصريح فمنه أساء وأجرأه وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة لا يجزئ ويحتمل هذا  
 الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بالتغبرها كالماء وغيره أما فقهاء الحرام غير مجزئ بالاختلاف  
 واليسرى في ذلك كالنهي والله أعلم **﴿قوله شاذان معاذين فضالة﴾** بقض الفاء الضياء المجهمة وهو بصري  
 من قدماء شيوخ البخاري **﴿قوله هو الدستوائي﴾** أي ابن عبيد الله لابن حسان وهما بصريان فقتان  
 مشهوران من طبقة واحدة **﴿قوله عن أبيه﴾** أي أبي قتادة الحرث وقيل عمرو وقيل النعمان الانصاري

**﴿باب حل العزة مع الماء في الاستنجاء﴾** حدثنا محمد بن ابي بشر قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة سمع أنس بن مالك يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فأجل أما وغلام اداة من ماء وعذرة يستعني بالماء تابعه النضر وشاذان عن شعبة العزة عصا عليه زج **﴿باب النهي عن الاستنجاء بالهين﴾** حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام هو الدستوائي عن عبيد الله بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضرب أحدكم

فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مشاهدته أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيما **﴿قوله﴾**  
 فلا يتنفس **﴿بأنه يتنفس في الثلاثة وروي بالقلم فيها على أن لآفاته﴾** **﴿قوله في الآباء﴾** أي دأبه  
 وأما إذا أتاه وتنفس فهي السنة كإسباني في حديث أنس في كتاب الأثر به إن شاء الله تعالى وهذا  
 النهي للتأديب لا لإدابة النفس في النظافة إذ قد يخرج مع النفس بياضاً أو بخاراً أو يفسد فيه فكسبه  
 راحته كرمية فيتقذرها هو أو غيره عن شربه **﴿قوله وإذا أتى الخلاء﴾** أي قبل كإفساسه في الرواية  
 التي بعدها **﴿قوله لا يتنفس حينه﴾** أي لا يستنجد وقد أثار الخطابي هنا جملته وبالغ في التبعيه وسكنى عن  
 أبي علي بن أبي هريرة أنه نظر ورجل من الفقهاء انظر أسانيد من فسأله عن هذه المسئلة فأجابها ثم أجاب  
 الخطابي هذه بوجوب فيه نظر وحصل الإراد أن المستعجم متى استعجم يسارته استلزم من ذكره بعينه  
 ومثي أممته يسارته استلزم استعجاده بعينه وكلاهما قد شمله النهي وبحصل الجواب أنه قصد الإتيان  
 الفضلة التي لا تزل بالحركة كالجلود ونحوه من الأشياء البارزة فتستعجم بها يسارته فإن لم يجد فليصن  
 مقدته بالأرض ويصنع ما يستعجم به بن عقيه أو ما يجر عليه ويستعجم يسارته فلا يكون متصرفاً في شيء  
 من ذلك بعينه انتهى وهذه هيئة منكبة بل تستعز فله في غالب الأوقات وقد تنفسه الطيب بأن النهي عن  
 الاستعجم باليمين مختص بالبر والنهي عن المس مختص بالذك كقوله في الإراد من أصله كذا قال وماداه  
 من تخصيص الاستعجم بالبر ومردود والمس وإن كان مختصاً بالذك كركن يلقى به الذرير قاساً والتخصيص  
 على الذك كراهة مفهومه بل فرج المرأة كذلك وانما يخص الذك بالذك كركن الرجل في الغالب هم  
 الخاطبون والنساء شافق الرجال في الأحكام الملتصق والصواب في الصورة التي أوردها الخطابي ما قاله  
 إمام الحرمين ومن بعده كافر إلى في الوسيط والبقوى في التهذيب أنه يجر العضو يسارته على شيء يحس به بعينه  
 وهي فارة غير مختصة فلا يستعجم باليمين ولا ما سبها ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستعجماً بعينه  
 فقد غلط وأما هو كمن صب بعينه الماء على يساره حال الاستنجاء **﴿قوله باب لا يجلس ذكره بعينه إذا﴾**  
**﴿بال﴾** أشار هذه الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كافي الباب قبله مجمل على المقصد  
 بحالة البول فيكون ماعداً ما حاق وقال بعض العلماء يكون ممنوعاً بوضاء من باب الأولى لأنه نهي عن ذلك مع  
 ثمنه الخاطبة في تلك الحالة وتنعبه أو محمد بن أبي جرة بأن من طنة الخاطبة لا يختص بحالة الاستنجاء وانما يخص  
 النهي بحالة البول من جهة أن مجاوراً للمشي يعطى حكمه فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آتته جميعاً المادة  
 ثم استدلى على الإباحة بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره أعماها بضعة مثلاً  
 فدل على الجواز في كل حال نفي حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة انتهى  
 والحديث الذي أشار إليه صحيح وأحسن وقد يقال حل المطلق على المقصد غير متفق عليه بين العلماء ومن  
 قال ما شرط فيه شرطاً لكن نفيه إن دقق العبد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث تغاير خارج  
 الحديث بحيث يعدل بين مختلفين فأما إذا اتفقا فخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حل  
 المطلق على المقيد باختلاف لأن المقيد حيث يكون زيادة من محل تقبل **﴿قوله حدثنا محمد بن يوسف﴾**  
 هو القوي بالبر وقد مرص ابن خن بعه في روايته بهما يعني لمن عبد الله بن أبي قتادة وصرح ابن المنذرى  
 الأوسط بالحديث في جميع الاستناد وأورده من طريقين شرين يكره عن الأوزاعي فحصل الأمن من محذور  
 التدليس **﴿قوله فلا يأخذن﴾** كذا الأبي ذر بن ثوبان كيد ولغيره بدونها وهو مطابق لقوله في الترجمة  
 لا يجلس كذا في مسلم التعبير التعمير بالمسلم من رواية بهما عن يحيى ووقع في رواية الإصمعي لا يس فاعتز  
 على ترجمة البخاري بأن المس أعم من المس يعني فكيف تستدل بالأعم على الإخص ولا برادعي البخاري  
 من هذه الحشوية لما بيناه واستنبط منه بعضهم منع الاستنجاء باليد التي فيها الخطام المنقوش فيه اسم الله تعالى  
 ليكون النهي عن ذلك لتشريف اليمين فيكون ذلك من باب الأولى وما وقع في التثنية من مالك من عدم  
 الكراهة قد أنكره هذا أن يحمله وقيل الحكمة في النهي ليكون اليمين معدة فلا كل بها فوقع على ذلك

فلا يتنفس في الآباء وإذا  
 أتى الخلاء فلا يس ذكره  
 بعينه ولا يمسح بعينه  
**﴿باب﴾** لا يجلس ذكره  
 بعينه إذا بال \* حدثنا  
 محمد بن يوسف قال حدثنا  
 الأوزاعي عن يحيى بن أبي  
 كثير عن عبد الله بن أبي  
 قتادة عن أبيه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 إذا بال أحدكم فلا يأخذن  
 ذكره بعينه ولا يستنج  
 بعينه

بها لا يمكن أن يتذكره عند الاكل فتأذى بذلك والله أعلم **(قوله لا يتنفس في الاناء)** جملة خبره مستقلة  
ان كانت لنافية وان كانت ناهية مخطوفة لكن لا يلزم من كون المخطوف عليه مقيدا بقيد ان يكون  
المخطوف مقيدا به لان التنفس لا يتعلق بحالة البول وانما هو حكم مستقل ويحتمل أن تكون الحكمة في  
ذكره هنا ان الغالب من اخلاق المؤمنين التأسي بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان اذبال توشأ  
وثبت أنه شرب فضل وضوءه فالمؤمن يصدد أن يفعل ذلك فعليه أدب الشرب مطلقا لا يستحضاره والتنفس  
في الاناء مختص بحالة الشرب كادل عليه سياق الرواية التي قبله والعاكم من حديث أبي هريرة لا يتنفس  
أحدكم في الاناء إذا كان يشرب منه والله أعلم **(قوله باب الاستنجاء بالماء)** أراد هذه الترجمة الدعية  
من زعم أن الاستنجاء بمحتض بالماء والله لا لعله على ذلك من قوله أستنجف فان معناه استنجى كاستنسى **(قوله)**  
**حدثنا أحمد بن محمد المكي** هو أبو الوليد الأزرق جد أبي الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكي يرى  
طبقة أحمد بن محمد المكي أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس وقد وهم من زعم أن  
الضاري روى عنه وأغارى عن أبي الوليد وهم أيضا من جعلها واحدا **(قوله عن جده)** يعني سعيد  
ابن عمرو بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي وعمر بن سعيد هو المعروف بالاشعث الذي ولي  
أمره المدينة وكان يجهز البعوث إلى مكة كما تقدم في حديث أبي شريح الخزاعي وكان عمر به هذا قد نفل  
على دمشق في زمن عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسير أولاده إلى المدينة وسكن ولده مكي لما ظهرت  
دولة بني العباس فابقر وبها في الاسناد مكيان ومدينان **(قوله أتبع)** بتشديد التاء المشددة أي سرت  
وراءه والواو في قوله وخروج طلبة وفي قوله وكان استنفاة وفي رواية أبي ذر فكان بالقاء **(قوله فدفوت)**  
**منه** زاد الامعاء على أسنان وأتضع فقال من هذا قلت أو هريرة **(قوله ابغني)** بالوصل من الثلاثي  
أى اطلب لي يقال بفتح الشئ أى طلبته لك وفي رواية بالقطع أى على عن الطلب يقال أبغيتك الشئ أى  
أعنتك على طلبه والوصل ألين بانساق وبؤيده رواية الامعاء لي أتقى **(قوله أستفض)** بفتح مكسورة  
ضاد معجمة مخزوم لا جواب الامر ويجوز الرفع على الاستئناف قال القرطبي قوله أستفض استفض من  
النقص وهو ان تهر الشئ ليعبر غباره قال وهذا موضع استنظف أي بتقديم الطاء المشددة على الفاء ولكن  
كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب في القاموس استفضه استقرجه وبالجور استنسى وهو  
ما أخذ من كلام المطرزي قال الاستفاض الاستفراج ويكنى به عن الاستنجاء ومن رواه بالفاء والصاد  
المهملة فقد حذف انتهى ووقع في رواية الامعاء لي استنسى بدل استفض وكان المراد بقوله في روايتنا  
أرتجوه ويكون التردد من بعض روايته **(قوله ولا تأتني)** كأنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يفهم أو هريرة  
من قوله استنسى ان كل ما يزيل الاثر وينقى كاف ولا اختصاص بذلك بالأجار فنهيه باقتضاره في النهي  
على العظم والروث على أن ماسواهما يجرى ولو كان ذلك مختصا بالأجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية  
لم يكن تخصيص هذين بالنهي معنوا وانما خص بالأجار بالذكر لكثره وجوده و زاد المصنف في المبعث  
في هذا الحديث ان أباهر رقة قال صلى الله عليه وسلم لما فرغ من ابل العظم والروث قال ههنا طعام الجن  
والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنهم بهما ثم يتحقق بهما جميع الملعومات التي للادمين قياسا من  
باب الأولى وكذا التهمة ترات كوا راق كتب العظم ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجسا لخلق به كل  
نجس ومنسحب عن العظم كونه نجسا فلا يلزم ان ازالة التامة لخلق بهما في معناه كان جاج الاملس وبؤيده  
ما رواه الدارقطني ومحمده من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتنسى بروت أو  
بظم وقال انما لا يظهر ان وفي هذا رد على من زعم ان الاستنجاء بما يجزى ان كان منها عنة وسبأ في  
كتاب المبعث بيان قصة وفد الجن وأى وقت كانت ان شاء الله تعالى **(قوله وأعرضت)** كذا في أكثر الروايات  
والكشهرى وأعرضت بزيادة مثناة بعد العين والمعنى متقارب **(قوله فلما نفى)** أي حاجته **(أتبعه)**  
بهمزة قطع أى لحقه وكفى بذلك عن الاستنجاء وفي الحديث جواز اتباع السادات وان لم يأمر وبذلك

ولا يتنفس في الاناء **(باب)**  
الاستنجاء بالماء **حدثنا**  
أحمد بن محمد المكي قال  
حدثنا عمرو بن يحيى بن  
سعيد بن عمرو المكي عن  
جده عن أبي هريرة قال  
أنبت النبي صلى الله عليه  
وسلم وخرج لحاجته فكان  
لا يلتفت فدفوت منه  
فقال ابغني أجارا  
أستفض بها وأخضوه ولا  
تأتني بظم ولا روث  
فأتبعه بأجار بطرف  
ثيابي فوضعتها إلى جنبه  
وأعرضت عنه فلما نفى  
أتبعه بن



واستخدام الامام بعض وعينه والاعراض عن قاضي الحاجة والاعانة على احضار ما يستجيب به واعداه  
عنده انما يحتاج الى طلبها بعد الفروغ فلا يمان التوبة والله تعالى أعلم (قوله باب) بالتورين (لا يستجيب)  
بضم أوله (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي الكوفي والاسناد كله كوفيون وابو اسحق هو السبيعي وهو  
تابعي وكذلك شيخه عبد الرحمن وابوه الاسود (قوله ليس ابو عبيدة) أي ابن عبد الله بن مسعود وقوله  
ذكره أي لي (ولكن عبد الرحمن بن الاسود) أي هو الذي ذكره في دليل قوله في الرواية الثانية المحلفة  
حدثني عبد الرحمن واما عبد الله أبو اسحق عن الرواية عن أبي عبيدة الى الرواية عن عبد الرحمن مع ابن روايه  
أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن  
فانها موصولة ورواية أبي اسحق لهذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود عند الترمذي  
وغیره من طريق اسراثل بن يونس عن أبي اسحق فراد أبي اسحق هنا بقوله ليس ابو عبيدة ذكره أي ليست  
أرويه الا أن عن أبي عبيدة واما غار ويه عن عبد الرحمن (قوله عن أبيه) هو الاسود بن زيد النخعي  
صاحب ابن مسعود قال ابن التين هو الاسود بن عبد نفث الزهري وهو غلط فاحش فان الاسود الزهري لم  
يسلم فضلا عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود (قوله أني الفاظ) أي الأرض المطمئنة لقضاء  
الحاجة (قوله فلم أجد) ولكنك سميتي فلم أجد أي الجواز الثالث (قوله ثلاثة أفعال) فيه العمل بما  
دل عليه النسخ في حديث سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أفعال  
رواه مسلم وأخذها الشافعي وأحد أصحاب الحديث فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة  
الاقامة اذ لم يحصل بها غير ما صحى بنى ويستحب حينئذ الا يتأخر قوله ومن استعجز فليوتر وليس بواجب زيادة  
في أبي داود وحسنه الاستاد قال ومن لا خلاص جرح هذا يحصل الجمع بين الروايات في هذا الباب قال الخطابي  
لو كان التصديق انما فقط خلا لاشتراط العدد من الفائدة فلما اشتراط العدد لفظا وعلم الانفا فيه معنى دل  
على يجب الآمرين وتقليده العدد بالاقراء فان العدد مشروط ولو تحققت راءة الرحيم فروع واحد (قوله)  
فاخذت روثه) زاد ابن خزيمة في روايته في هذا الحديث انها كانت روثه حار ونقل التيمي ان الروث  
مختص بما يكون من الخليل والقال والحار (قوله وأني الروثة) استدلل به الطحاوي على عدم اشتراط  
الثلاثة قال لانه لو كان مشروطا لطلب ثلثا كذا قال وغفل وجه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق  
معه عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث فان فيه فاني الروثة وقال انهار كس ابني  
بحر ورواه ثقات أثبات وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني وناهما  
عمار بن زريق أحد الثقات عن أبي اسحق وقد قبل ان أبي اسحق لم يسمع من علقمة لكن أثبت معامه  
لهذا الحديث منه الكبرياء وعلى تقدير أن يكون أوله عنه فالمرسل جهة عند الثقات وعنده أيضا  
اذا اعتقد واستدلال الطحاوي فيه نظر بعد ذلك لا خيال أن يكون اكتفى بالامر الاول في طلب  
الثلاثة فلم يجد الأمر يطلب الثالث أو اكتفى طرف أحدهما عن الثالث لان المقصود بالثلاثة  
أن يسمع من اثلاث مصحات وثلاث حاصل ولو لو واحد والدليل على صحة أنه لو سمع طرف واحد  
ورماه ثم جاء شخص آخر فسمع طريقه الا آخر لا جزأهما بالاخلاف وقال أبو الحسن بن الهيثم  
المانكي وروى انه أتاه بثلاث لكن لا يسمع ولو سمع فلا استدلال بل لا يشترط الثلاثة قائم لانه اقتصر  
في الموضوعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة انتهى وفيه نظر أيضا لان الزيادة ثابتة  
كما قدمناه وكانه انما وقف على الطريق التي عند الدارقطني فقط ثم احتمل أن يكون لم يخرج  
منه شيء الا من سبل واحد وعلى تقدير أن يكون خرج منهما فيتم أن يكون اكتفى للتبيل بالمسمع في  
الأرض والدير بالثلاثة أو سمع من كل منهما بطرفين وأما استدلالهم على عدم الاشتراط بالعدد لقياس على  
مسح الرأس ففسد الاعتبار لانه في مقابلة النص المصرح كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان والله  
أعلم (قوله هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء واسكان الكاف فقبيل على لغة في رجب بالجيم وبذل

(باب) لا يستجيب برون

حدثنا أبو نعيم قال

حدثنا زهير عن أبي اسحق

قال ليس ابو عبيدة ذكره

ولكن عبد الرحمن بن

الاسود عن أبيه أنه سمع

عبد الله يقول أني النسخي

سلى الله عليه وسلم الفاظ

فأمرني أن أتيسه بثلاثة

أفعال فوجدت زهير بن

النكت الثالث فلم أجد

فأخذت روثه فأتيت به

بها فأخذها زهير بن النقي

الروثة وقال هذا ركس

عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانما عندهما بالحليم وقيل الركن الى جميع رومن حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره والاولى أن يقال رومن حالة الطعام الى حالة الوضوء وقال ابن بطلان لم أر هذا الحرف في اللغة يعني الركن بالكاف وتقعبه أبو عبد الملك بأن معناه الركن كقول تعالى أركسوا فيها أي ردوا فكانت قال هذا وعليها انتهى ولو ثبت ما قبله لكان يقطع الإيهام قال أركسه ركسا أذانه روي رواية الترمذي هذا الركن يعني نجسا وهذا يؤيد الاول وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث الركن طعام الجبن وهذا أن ثبت في اللغة فهو مرجح من الاشكال **(قوله قال ابراهيم بن يوسف عن أبيه)** يعني يوسف بن اسحق بن أبي اسحق السبيعي عن أبي اسحق وهو جده قال حدثني عبد الرحمن يعني ابن الاسود بن يزيد بالاسناد المذكور وأولوا أراد البضاري بهذا التعليق الركني من زعم ان أبا اسحق دلس بهذا الخبر كما سمي ذلك عن سليمان الشاذ كوفي حيث قال لم يسمع في التذليل بأخيه من هذا قال ليس أبي عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره في انتهى وقد استدل الامعاء على أيضا على صحة ما عني أبي اسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن يكون يعني القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه القطان لا يرضي أن يأخذ عن زهير ما ليس بهما على أبي اسحق وكأنه قد كذب بالاسناد استقراره من منيع القطان أو بالنسبة من قوله فارتاحت عن هذه الطريق علة التذليل وقد أعده قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي اسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير ولكن رواية زهير هذه ترجحت عند البضاري بمناجاة يوسف بن عبيد أبي اسحق وتابعهما مشرقة القاضي وذكر ابن أبي زائدة وغيرهما وتابع أبي اسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور لثبوت أبي سليم وحديثه بشتة هدية أخرجه ابن أبي شيبة ومجايرجهما أيضا استحضار أبي اسحق لطريق أبي عبيدة وقوله عنه اختلاف رواية امرئيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره فلما اختلفا في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أروج والله أعلم **(قوله باب الوضوء مرة)** أي لكل عضو والحديث المذكور في الباب مجمل وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليد من من غرقة واحدة وسفيان هو الثوري والرواية عنه الضرابي لا البيهقي وصرح أبو داود والامعاء في روايتهما بهما سفيان له من زيد بن أسلم **(قوله باب الوضوء تين مرتين)** أي لكل عضو **(قوله حدثنا الحسين بن عيسى)** هو البسطامي يضع الموحدة ويونس هو المؤدب وقلج ومن قوفه مدينون وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كسأبني بعد من حديث مالك وغيره ولكن ليس فيه الغسل من ثين الا في اليدين الى المرفقين ثم روي النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثليث غسل الوجه لكن في الرواية المذكورة فطر سنن أبيه بعد أن شاء الله تعالى وعلى هذا حق حديث عبد الله بن زيد أن يوبه غسل بعض الاعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا وقد روي أبو داود والترمذي ومعهما وان جابن من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين وهو شاهد قوي لرواية قلج هذه فيصحت أن يكون حديثه هذا المجهل غير حديث مالك المين لاختلاف مخرجهما والله أعلم **(قوله باب الوضوء ثلاثا ثلاثا)** أي لكل عضو **(قوله عطاب بن يزيد)** هو الليث المدني والاسناد كله مدينون وفيه ثلاثة من التابعين حوران وهو بضم المهملة ابن أبيان وعطاب بن شهاب وفي الاسناد الذي يليه أبو بهمة من التابعين حوران وعرفوهما قرينان وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضا **(قوله دهاياه)** وفي رواية شعيب التميمي في زياد فاضوهم وكذا أسلم من طريق يونس وهو يضع الواو اسم الماء الممسح للوضوء بالضم الذي هو بالفعل وفيه الاستعانة على احضار ما يتوضأ به **(قوله فأفرغ)** أي صب **(قوله على كفيه ثلاث مرات)** كذا لا يذروا في الوضوء والاصلي وكرو عه مرات بثلاثة آخره وفيه غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولولم يكن

وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي اسحق عن عبد الرحمن **(باب)** الوضوء مرة مرة **(باب)** حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاب بن يسار عن ابن عباس قال توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة **(باب)** الوضوء مرتين مرتين **(باب)** حدثنا الحسين بن عيسى قال حدثنا يونس بن محمد قال حدثنا علي بن سليمان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن هبادة بن عقيم عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين **(باب)** الوضوء ثلاثا ثلاثا **(باب)** حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الايوبي قال حدثني ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاب بن زيد أخبره أن حوران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا ياه فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلها

عقب فوم احتياطاً «قوله ثم أدخل عينه» فيه الاعتراف بالعين واستدل به بعضهم على عدم اشتراط تيمم  
 الاغتراف ولا دلالة له فيه فنياً ولا تائماً «قوله فمضمض واستنثر» ولكثرتين واستنشق بدل واستنثر  
 والاول أهم وثبت الثلاثة في رواية شعبة الا تيمم في باب المضمضة ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث  
 تصديقاً لذلك بعد فهم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود ومن وجهين آخرين  
 عن عثمان وانفق الارباب على تقديم المضمضة «قوله ثم غسل وجهه» فيه تأخيرها عن المضمضة  
 والاستنشق وقد ذكرنا ان حكمه ذلك اعتباراً بواصف الماء لان اللون يدرك بالصر والعلم يدرك بالغم  
 والبر يدرك بالانف فقدمت المضمضة والاستنشق وهما مسنونان قبل الوضوء وهو مفروض احتياطاً  
 للمعادة وسبباً في ترك حكمه الاستنثار في الباب الذي يليه «قوله ويديه الى المرفقين» أي كل واحدة  
 كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم وكذا المسلم من طريق يونس وفيها تقدم النبي على  
 اليسرى واليمين في كل منهما ثم وكذا القول في الرجلين أيضاً «قوله ثم مسح رأسه» هو محذوف الباء في  
 الروايةين المذكورتين وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح به قال أكثر العلماء وقال  
 الشافعي مسح التيمم في المسح كافي الفصل واستدل به ظاهر رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قوضاً ثلاثاً وبأوجب ما به جعل بين في الروايات العشرة ان المسح لم يسكر فجدل على الصواب وبمقتضى  
 بالمسح قال أبو داود في السنن أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة وكذا قال  
 ابن المنذر ان الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح مرة واحدة وبأن المسح مبق على التقصيف فلا  
 يقاس على الفصل المراد منه المبالغة في الأسباح وبأن العدد لا يعترب في المسح لصاري سورة الفيل إذ حقيقة  
 الفصل هي ان الماء والذات ليس عشتراً على الصحيح عند أكثر العلماء وبالجملة أبو عبد الله قال لا علم أحد من  
 السلف استحب تثليث مسح الرأس الا ابراهيم التيمي وفيما قال في طرق قد تهلل ان أبي شيبة وابن المنذر عن أس  
 وعطاء وغيرهما وقد روى أبو داود ومن وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان تثليث  
 مسح الرأس والزيادة من الثقة مقبولة «قوله نحو وضوءي هذا» قال النووي اغفل بقل مثل لان حقيقتة  
 مما أتته لا بقدر عليها غيره «قلت» لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرق من طريق معاذ بن  
 محمد الرجن عن حمران عن عثمان وافظه من قوضاً مثل هذا الوضوء وفي الصيام من رواية معمر عن  
 قوضاً وضوءي هذا وبمسلم من طريق يزيد بن أسلم عن حمران قوضاً مثل وضوءي هذا وعلى هذا التعبير نحو  
 من تصرفه الرواية لانها تطلق على المثلية مجازاً ولان مثل وان كانت تقتضي المساواة ظاهر لكنها تطلق  
 على الغائب فهذا التيمم الروايتان ويكون المتر ولا بحيث لا يحل بالمقصود والله تعالى أعلم «قوله ثم صلى  
 وكنتين» فيه استحباب صلاة وكنتين عقب الوضوء وبأن فيهما ما يأتي في تحية المسجد «قوله لا يحدث  
 فيها نفسه» المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المراد قطعه لان قوله يحدث يقتضي تكسباً منه فاما  
 ما بهج من الخطرات والوساوس ويتمادى فيه ذلك معفر عنه ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد  
 من لم يحصل له حديث النفس أسلاً ورساً وبشهادة ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ يسر فيها  
 ورده النووي وقال الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستمرة فعم من انفق  
 أن يحصل له عدم حديث النفس أسلاً وأعلى درجة بلا ريب ثم ان تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا  
 والمراد دفعه مطلقاً ونفي رواية الحكم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا هي في  
 الزهد لان المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبة ومنها ما يتعلق بالآخرة فكان كان أخيراً أشبه أحوال  
 الدنيا وان كان من متعلقات تلك الصلاة فلا وسأبني غيبة مباحث ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى  
 «قوله من ذنبه» ظاهره يعم الكبار والصغار تركن العلماء خصوصاً بالصغار لرؤيه ومقصد الاستئناء  
 الكبار في غير هذه الرواية وهو حق من له كبار وصغار فمن ليس له الا صغار كثر عنه ومن ليس له الا  
 كبار خفف عنه منها جحد والمصاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبار زاد في حسنة بظن ذلك

ثم أدخل عينه في الاناء  
 فمضمض واستنثر ثم غسل  
 وجهه ثلاثاً ويديه الى  
 المرفقين ثلاث مرار ثم  
 مسح رأسه ثم غسل  
 رجليه ثلاث مرار الى  
 الكعبين ثم قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من  
 قوضاً نحو وضوءي هذا ثم  
 صلى ركعتين لا يحدث فيهما  
 نفسه ففرلها ما تقدم من  
 ذنبه

وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترتيب في أعضائه والوضوح لا تبيان في جميعه إنهم  
والترغيب في الاخلاص وتحذير من إلهاف صلاته بالتفكير في أموره الدينية من عدم القبول ولا سيما إن كان في  
العزم على عمل معصية فإنه يحضر المرفق حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجهما ووقفي رواية  
المصنف في الزان في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغفروا أي تستكثروا ومن  
الاعمال السيئة بناء على ان الصلاة تكفرها فإن الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأن  
العباد لا اطلاع على ذلك «قوله وعن ابراهيم» أي ابن سعد وهو مطوف على قوله حديثي ابراهيم بن سعد  
وزعم مطاى وغيره انه معلى وليس كذلك فقد أخرجه مسلم والاصحاب على من طريق يعقوب بن ابراهيم  
ابن سعد عن أبيه بالاسنادين معا وإذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع ان يكون عند الأولي ثم وجدت  
الحديث الثاني عند أبي عوف في محبته من حديث الأولي المذكور فصح ما قلته بحمد الله تعالى وقد  
أرفقت ذلك في تعليق التعليق «قوله ويمكن عروة يحدث» يعني أن شيخنا ابن شهاب اختلأ في  
روايته ما له من جراح عن عوفان فحدثه به عن عطاء على صفة وعروة على صفة وليس ذلك اختلافا وإنما  
هما حديثان متعارفان وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخاري في طريقه نحو سباني عطاء  
ومسلم من طريقه نحو سباني عروة وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عنه عن أبيه «قوله ولولا  
آية» زاد مسلم في كتاب الله ولا حل هذه الزيادة بحسب بعض روايته آية جعلها بالنون المشددة وهاهنا  
الثان «قوله وصلى الصلاة» أي المكتوبة وفي رواية مسلم في فصل هذه الصلوات الخمس «قوله وبين  
الصلاة» أي التي تلها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة «قوله حتى يصلها» أي بشرع في  
الصلاة الثانية «قوله قال عروة الآية ان الذين يكونون ما نزلنا» يعني الآية التي في البقرة الآية قوله  
اللاذين كما صرح به مسلم رحمه الله تعالى أن هذه الآية تعرض على التبليغ وهي وان تراءت  
في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ وقد تقدم بخلاف ذلك لابي هريرة في كتاب العلم وانما كان عثمان  
يرى ترك تبليغه ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الافتراء والله أعلم وقد روى مالك هذا  
الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يصرح في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه أراه يرواكم  
الصلاة طرق التبارك ولفانم الدليل ان الحسنات هي النسيات انتهى وما ذكره عروة في الحديث  
بالجزم أولى والله أعلم «قوله باب الاستئثار» هو استعمال من النذر بالنون والمثلثة وهو طرح الماء  
الذي يستشفه المتوضي أي يجذبه ربح أنفه لتنظيف ما في داخله فيخرج ربح أنفه سواء كان باحائه يده  
أم لا وحي عن مالك كراهية قطعه بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة والمشهور عدم الكراهة وإذا استئثر  
بسده فالتحجب أن يكون باليسرى بوقب عليه الأنسانى وأخرجه معسدا من حديث علي «قوله  
ذكره» أي روى الاستئثار (عثمان) وقد تقدم حديثه وعبد الله بن زيد سألني حديثه «قوله وابن  
عباس» تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من عرفة وليس فيه ذكر الاستئثار وكان  
المصنف أشار بذلك إلى ما رواه أجدو أو داود والحاكم من حديثه فوطا استئثارهم بين الاثنين أو ثلاثا  
ولا يداود الطائفة إذا قوضا أحدكم واستئثر فليغسل ذلك مرتين أو ثلاثا واستأذنه حسن «قوله أبو  
ادريس» هو الخولاني «قوله أنه سمع أبا هريرة» زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس  
أبا سعيد عن أبي هريرة «قوله فلا استئثر» ظاهر الأمر أنه لو جوب فلزم من قال في جوب الاستئثار في  
لور ود الأمر به كما جحدوا معي وأبي عبيدوا في ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستئثار وظاهر كلام  
صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك وإن مشروعية الاستئثار لا تحصل إلا بالاستئثار وصرح ابن  
طال بأن بعض العلماء قال في جوب الاستئثار وفيه تعقب على من قل الاجماع على عدم وجوبه واستدل  
الجمهور على أن الأمر فيه للندب لما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ  
نوضا كما أمرك الله فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستئثار وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بأباهم ما هو

وعن ابراهيم قال قال صالح  
ابن كيسان قال ابن شهاب  
ولكن عروة يحدث عن  
جراح فلما قوضا عوفان قال  
ألا أحد ثمك حديثا لولا  
آية ما حدثكموه سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول لا يتوضأ رجل بحسن  
وضوءه وصلى الصلاة  
الاغفر له ما بينه وبين  
الصلاة حتى يصلها قال  
عروة الآية ان الذين  
يكونون ما نزلنا \* (باب)  
الاستئثار في الوضوء  
ذكره عثمان وعبد الله بن  
زيد وابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم حدثنا  
عبدان قال أخبرنا عبد  
الله قال أخبرنا يونس عن  
الزهري قال أخبرني أبو  
ادريس أنه سمع أبا هريرة  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال من قوضا  
فليستئثر

أهم من آية الوضوء فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم وهو المدين عن الله أمره ولم يحل أحد  
 من وصف وضوءه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهو رد على  
 من لم يوجب المضمضة أيضا وقد ثبت الأمر بها أنصاف سنن أبي داود بإسناد صحيح وذكر ابن المنذر أن  
 الشافعي لم يمتنع على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافه أن تأكله لا بعد وهذا  
 دليل قوي فإنه لا يحفظ ذلك من أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء وثبت عنه أنه رجح عن إيجاب  
 الامة ذكره كله ابن المنذر ولم يذكر في هذه الرواية عددا وقد ورد في رواية سفيان عن أبي الزناد  
 ولقوله وإذا استنثر فليستثر وترا أخرجه الحميدي في مسنده عنه وأصله لمسلم وفي رواية عيسى بن طلحة  
 عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثا فإن الشيطان  
 يبيت على خشومه وعلى هذا فالمراد بالاستنثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة لأن  
 بشقة بهجري النفس تصح بخارج الحروف وباد الله المستيقظ بأن ذلك بطرد الشيطان وسنذكر باقي  
 مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى «قوله ومن استنجر» أي استعمل الجمار وهي الحجارة الصغار في  
 الاستنجا موجه بعضهم على استعمال البضوف فإنه يقال فيه نجبر واستنجر حكاية جيب عن ابن عمر ولا  
 يصح عنه وابن عبد البر عن مالك وروى ابن خزيمة في مصنفه عنه خلافة وقال عبد الرزاق عن معمر  
 أيضا بواقعة الجمهور وقد تقدم القول على معنى قوله فليوترى الكلام على حديث ابن مسعود وأسد  
 بعض من نفي وجوب الاستنجا بهذا الحديث لا لبيان فيه يحرف الشرط ولا دلالة فيه وإنما مقتضاه  
 إختير بين الاستنجا بالماء أو بالاحجار والله أعلم «قوله باب الاستنجا» استشكل إدخال هذه  
 الترخي في أثناء أبواب الوضوء والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستنجا كالأبواب الاستنجا به لم يفتري  
 هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لثلاثة ما ويحتمل أن يكون ذلك من دين المصنف على ما أخرنا  
 إليه في المقدمة والله أعلم وقد ذكرنا توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء «قوله إذا توضأ» أي إذا شرب في  
 الوضوء «قوله فليقبل في آفة ماء» كذا لا يذو سقط قوله ماء فقيره وكذا اختصروا والموطأ في أسأله  
 وقد كروا ثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد «قوله ثم ليستثر» كذا لا يذو والاصلي وزن  
 ليستعمل ولغيرهما ثبت بئر عثمة مفهومه بعد التوضوء الساكنة والربان لأصحاب الموطأ أيضا قال  
 القراء يقال ثرا لرجل وانتثر واستنثر إذا حرك الثرة وهي طرف الأنف في الطهارة «قوله وإذا استيقظ»  
 هكذا عطفه المصنف واقتضى سياقه أنه حديث واحد وليس هو كذلك في الموطأ وقد أخرجه أبو يعقوب في

المستخرج من موطأ يحيى ورواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرقا كذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره  
 وكذا فرقة الإسماعيلي من حديث مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث الأول من طريق ابن عينة عن أبي  
 الزناد والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وعلى هذا فكأن البخاري كان يرى جواز جمع  
 الحديثين إذا اتفقا سندهما في سياق واحد كما يرى جواز تفرق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمين  
 مستقلين «قوله من فومه» أخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ونعسه أحمد بنوم الليل  
 لقوله في آخر الحديث يأتي بعده لأن حقيقة الميت أن يكون في الليل وفي رواية لا يداود ساق مسلم أساندها  
 إذا قام أحدكم من الليل وكذا الترمذي من وجه آخر صحيح ولا يروى عنه في رواية لا يداود ساق مسلم  
 أساندها أيضا إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح لكن التعليل يقتضي الحاق نوم النهار بنوم الليل وأما  
 خص نوم الليل بالذكر للفتنة قال الراغب في شرح المسند يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليل  
 أشد منها لمن نام نهارا لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطول مدة نوم الأمام عند الجمهور وعلى التندب وحله  
 أحدهما الوجوب في نوم الليل دون النهار بعينه في رواية استحباه في نوم النهار واتفقوا على أنه لو نكس يده  
 لم يضر الماء وقال اصمعي وداود الطبري نجس واستندل لهم بما ورد من الأمر بأراقته لكنه حديث  
 ضعيف أخرجه ابن عدي والشرية الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور والتعليل بأمر يقتضي الشئ

ومن استنجر فليوتر  
 (باب) الاستنجا  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن أبي  
 الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال إذا  
 توضأ أحدكم فليقبل في  
 أنفه ماء ثم ليستثر ومن  
 استنجر فليوتر وإذا استيقظ  
 أحدكم من فومه فليقبل

يده

لأن الشك لا يقتضي وجوب هذا الحكم استحباباً بالأصل الطهارة واستدل أوعوانة على عدم الوجوب  
وضوئه صلى الله عليه وسلم من الشئ المعلق به قيامه من النوم كما سألني في حديث ابن عباس وتعب  
بأن قوله أحدكم يقتضي اختصاصه بغيره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه مع عنه غسل يديه قبل  
ادخالهما في الأناجال اليقظة فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه لبيان الجواز وأيضاً فقل في هذا  
الحديث في روايات مسلم وأبي داود وغيرهما فليغسلهما ثلاثاً وفي رواية ثلاث مررات والتقييد باليد في غير  
التجاسة العينية يدل على التذنية ووقع في رواية بهام عن أبي هريرة ههنا أحد فقل بضع يديه في وضوءه حتى  
يفسها والنهي فيه للتنزيه كما ذكرنا أن فعله استحب وإن تركه لم يزل في المكراهة بدون الثلاث نص  
عليه الشافعي والمراد بالسبب هنا الكسود من ما زاد عليها اتفاقاً وهذا كله في حق من قام من النوم لم يدل  
عليه مفهوم الشرط وهو جهة عند الأكثر أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد  
ولا يكره الترك لعدم ورود النهي فيه وقد روى سديد بن منصور بسند صحيح عن أبي هريرة أنه كان  
يقعه ولا يرى تركه بأساً وسبأني عن ابن عمر والبراء نحو ذلك «قوله قيل أن يدخلها» ويسلم وابن  
خزعة وغيرهما من طرق فلا يفسد يده في الأناج حتى يفسلها وهي آية ابن الراد من رواية الإدخال لأن  
مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في ناء واسم فاعتفر منه بأناصه غير من غير أن تلامس  
يده الماء «قوله في وضوءه» بفتح الواو أي الأنا الذي أعد للوضوء وفي رواية الكشيبي في الأنا وهي  
رواية مسلم من طرق أخرى ولا ينخرع في نائه أو وضوءه على الشك والظاهر اختصاص ذلك بالأنا الوضوء  
ويطو به الماء الفسل لأنه وضوء زيادة وكذا باقي الآية قديماً لكن في استحباب من غير كراهة لعدم  
ورد النهي فيها عن ذلك والله أعلم وخروج بذلك الأنا المترك والحياض التي لا تغسل بمس اليد فيها على  
تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي والله أعلم «قوله فإن أحدكم» قال البيضاوي فيه إيماء إلى أن الباهت  
على الإصر. بذلك احتمال التجاسة لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن ثبوت الحكم لاجلها  
ومثله قوله في حديث المهرم الذي سقط قات فانه يعث ملياً بعدتهم عن تطييبه فبطلت على علة النهي وهي  
كونه محرماً «قوله لا يدري» فيه أن علة النهي احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء ولا ومقتضاه الحاق  
من شئت في ذلك ولو كان مستيقظاً ومفهومه أن من درى أين يأت يده كمن أت يده خروفاً مثلاً فاستيقظ  
وهي على حالها أن لا كراهة وإن كان غسلها مستحباً على المختار كافي المستيقظ ومن قال بأن الإصر في ذلك  
للتعبد كالك لا يفرق بين شاك ومتيقن واستدل بهذا الحديث على التفرقة بين ورود الماء على التجاسة  
وبين ورود التجاسة على الماء وهو ظاهر وعلى أن التجاسة تؤثر في الماء وهو صحيح لكن كونهما تؤثر  
النجس وإن لم يتغير فيه نظر لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالنجس فيصحت أن تكون  
الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالمظنون فانه ابن دقيق العيد ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على  
من يقول إن الماء لا ينحس إلا بالتغير «قوله أين يأت يده» أي من جسده قال الشافعي رحمه الله كافوا  
يستجرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدكم إذا نام فيصمت أن تطوف يده على الخيل أو على شرة أو ذم  
حيوان أو قود غير ذلك وتقبه أبو الوليد الباجي بأن ذلك مستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لحوا ذلك عليه  
وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في البدن أو المهل أو أن المستيقظ لا يريد غسل ثوبه في الماء حتى يؤمر  
بفسله بخلاف السبد فانه يحتاج إلى غسها وهذا أقوى الجوابين والدليل على أنه لا اختصاص في ذلك بعمل  
الاستجماء وما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الجدي عن  
عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره أين يأت يده منه وأصله في مسلم دون قوله منه  
قال الدارقطني تفرد بها شعبة وقال البيهقي تفرد بها محمد بن الوليد (قلت) إن أراد عن محمد بن جعفر فسلم وإن  
أراد مطلقاً فلا فسد قال الدارقطني تابعه عبد الصمد عن شعبة وأجابه ابن منده من طريقه وفي الحديث  
الأخذ بالوثيقة والعمل بالاحتياط في العبادة والكتابة عما استحسبته إذا حصل الإقناع بها واستحباب غسل

قبل أن يدخلها في وضوءه  
فإن أحدكم لا يدري أين  
يأت يده

التجاسة ثلاثاً له أمر بالثلاث عند توجعها فعدت بفتحها أولى واستبط منه قوم فؤاد أخرى فيها بعد منها  
 أن موضع الاستنجاء مخصوص بالوصفة في جواز الصلاة مع ثبوت التجاسة عليه فله الوضوء ومنها احتياج  
 الوضوء من النوم فله ابن عبد البر ومنها قوله من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه  
 عن ابن عيينة ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملاً بخل اليد فيه من أراد الوضوء فله الخطأ في  
 صاحب المصالح من الشافعية **(قوله باب غسل الرجلين)** كذا لاكثر زاد أو زاد ولا يصح على  
 القدمين **(قوله حديث موسى)** بن اسمعيل هو التبوذكي **(قوله عن أبي سفيان)** زاذني رواية كريمة سافرنا  
 وظاهره أن عبد الله بن عمر وكان في ثلاث السقرة وقم رواية لمسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة ولم يقع  
 ذلك لعبد الله محققاً إلا في جهة الوداع أما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن عمرة عبد الله بن عمرو  
 كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه **(قوله أرهقنا)** بفتح الهاء والقاف والعصر مرفوع بالغضبة كذا لا  
 ذكر وفي رواية كريمة بأسكن القاف والعصر منصوب بالمفعولية ويقوى الأول رواية الأصملي أرهقنا  
 بفتح القاف بعد ما ثمة فاسمه كنه ومعنى الارهاق الادراك والنسيان قال ابن بطال كان الغصاة آخر وا  
 الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلقه النبي صلى الله عليه وسلم فيصلاوا معه فاشاق الوقت بادروا إلى  
 الوضوء ولهم تسليم بسبقه فؤاد كهم على ذلك فأنكر عليهم **(قلت)** ما ذكره من تأخيرهم فله احتمالان  
 ويحتمل أيضاً أن يكونوا أخر الكونهم على طهر أو رجا الوصول إلى الماء ويبدل عليه رواية مسلم حتى  
 إذا كسبها بالطين تهل قوم عند العصر أي قريب دخول وقتها فتوشوا وهم بهال **(قوله وقسح على**  
**أرجلنا)** انتزع منه الجفاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل  
 فلهذا قال في إثر جبه ولا يصح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها وفي أفراد مسلم فأتينا اليهم  
 وأعقابهم يمشون تلوح ليعسا الماء فمسكهم من يقول بإجزاء المسح ويحمل الانكار على ترك التعيم لكن  
 الرواية المتفق عليها أرجح فحمل هذه الرواية عليها بأن أول فعل أن يكون معنى قوله ليعسا الماء أي  
 ماء القبل جمع بين الرويتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم رأى رجلاً يمشي عقبه فقال ذلك وأيضاً قال بالمسح لم يوجب مسح العقب والحديث جهة  
 عليه وقال الطحاوي لما أمرهم بتعيم غسل الرجلين حتى لا يبق منهم الملعلة دل على أن فرضهما التمسك  
 وتعيمه ابن المنير بأن التعيم لا يستلزم التمسك فالأمر بتعيم المسح وليس فرضها التمسك **(قوله أرجلنا)** قال  
 الجميع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجل فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل **(قوله ويل)** جازاً لا ابتداء  
 بالتمسك لأنه دعاء واختلاف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد  
 مر فقرأ ويل وأدى جهنم قال ابن خزيمة لو كان المسح مؤبداً لفرض لما تعدد بالنار وأشار بذلك إلى ما في  
 كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة وأرجلكم بالخفض وقد تواترت الأخبار  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجليه وهو المبين لأمر الله وقد قال في حديثه مرو  
 ابن عتبة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء ثم غسل قدميه كما أمره الله ولم يثبت عن  
 أحد من الأصحاب خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن  
 ابن أبي ليلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين ورواه سعيد بن منصور وادعى  
 الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ والله أعلم **(قوله لا أعقاب)** أي المنيئة إذا ذل قالهم للعهد  
 ويلحق بها ما يشترك في ذلك والعقب مؤخر القدم قال البغوي معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في  
 غسلها وقيل أراد أن العقب محتص بالأعقاب إذا قصر في غسله وفي الحديث تطم الجاهل ورفع الصوت  
 بالانكار وتكرار المسئلة لتفهم كما تقدم في كتاب العلم **(قوله باب المضمضة في الوضوء)** أصل المضمضة في  
 اللغة التصريك ومنه مضمض النعاس في عينيه إذا تحركت بالنعاس ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم

**(باب) غسل الرجلين**

\* حديث موسى بن خالد

حدثنا أبو عوانة عن أبي

بشر عن يوسف بن مالهك

عن عبد الله بن عمرو قال

تخلف النبي صلى الله عليه

وسلم عن أبي سفيان فذكرنا

وقد أرهقنا العصر فجعلنا

نتوشأ وتصح على

أرجلنا فنادى بأعلى

صوته ويل للأعقاب من

النار من أين أرسلنا

**(باب) المضمضة في**

الوضوء

وتحريمه وأمامه في الوضوء الشرعي فأكد أنه أن يضع الماء في القسم ثم يديه ثم يديه والمشهور عن  
 الشافعية أنه لا يشترط تحريمه ولا يجه وهو حبيب ولعل المراد أنه لا يتعين الخجل أو أن يتلعنه أو تركه حتى يسيل  
 اجزأ (قوله قاله ابن عباس) قد تقدم حديثه في أوائل المطهرة (قوله وعبد الله بن زيد) سيأتي حديثه  
 قريباً (قوله ثم غسل كل رجل) كذا الأصل في الكشيبي ولا بن عساكر كذا رجليه وهي التي اعدها  
 صاحب المعدة والمستقى والجوهر كل وجهه وهي تفيد تعميم كل رجل بالفضل وفي نسخة رجليه بالثنية  
 وهي بمعنى الأولى (قوله لا يحدث) تقدمت مباحثه قريباً وقال بعضهم يحتمل أن يكون المراد بذلك  
 الإخلاص أو ترك العجب بالآراء لنفسه من ربه خشية أن يتغير في تكبر فيك (قوله تغفر الله له) كذا  
 للمستقى وغيره غفر له على البناء المفعول وقد تقدمت مباحثه الآن في هذا السباق من الزيادة ورفع صفة  
 الوضوء إلى فعل النبي صلى الله عليه وسلم وزاد مسيلق رواية ليونس قال الزهري كان علماء نافع يقولون بهذا  
 الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة وقد غسل هذا من لاري ثلثت معصراً من كأس سيأتي في باب مسح  
 الرأس من أن شاء الله تعالى (قوله بالغسل الأقباب وكان ابن سيرين) هذا التعليق وصله المصنف  
 في التار يخ من موسى بن اسمعيل عن مهدي بن مجنون عنه وروى ابن أبي شيبة عن هشيم بن خالد عنه  
 أنه كان إذا توضأ سأل نفسه هل غطى رأسه بالليل أو بالليل كان أو بالليل كان أو بالليل كان أو بالليل كان  
 بالتريل في ابن عباس عن أبي رافع مرفوعاً نحوه باستاذ ضعيف (قوله محمد بن زيد) هو الجعبي المدني  
 الأمازي في الجعبي (قوله لكان) الواو طية من مفعول سمعت والناس يتوضئون حال من فاعل عمر (قوله  
 المطهرة) بكسر الميم هي الأداة المعدلة لتظهر منه (قوله أسبقوا) بفتح الهمزة أي أكلوا ركناً لمرأى منهم  
 تقصيرا وخشي عليهم (قوله فإن أبا القاسم) فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنيته وهو حسن  
 وذكره بوصف الرسالة أحسن وفيه أن العالم يستدل على ما يقضي به ليكون أنفع في نفس سامعه وقد تقدم  
 شرح الأقباب وأغاصت بالذكور لصوره السبب كما تقدم في حديث عبد الله بن عمر وفيلحق بهما في  
 معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في اسمها عاوق الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن  
 الحرث وبل للأقباب بطون الأقدام من النار ولهذا ذكر في الترجمة أن ابن سيرين في غسله موضع  
 الخاتم لا يقدل يصل إليه الماء إذا كان ضيقاً والله تعالى أعلم (قوله بإب غسل الرجلين في التعلين) ليس في  
 الحديث الذي ذكره نص في ذلك وإنما هو مأخوذ من قوله يتوضأ فيها لأن الأصل في الوضوء هو الغسل  
 ولأن قوله فيها يدل على الغسل ولوأريد المسح لقال عليها (قوله ولا يمسح على التعلين) أي لا يكتفى بالمسح  
 عليهما كافي الخفيف وأشار بذلك إلى ما روى عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على تعاليم في الوضوء  
 ثم سألوا وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة لكن ضعفه  
 عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة واستدل الطحاوي على عدمه بالأجزاء الإجماع على أن التلحين إذا  
 تحرقا حتى تبدوا القدمان إن المسح لا يجزئ عليهما قال فكذا ذلك التعلين لا نهما لا يقيدان القدمين انتهى  
 وهو استدلال صحيح لكنه منازع في قبل الإجماع المذكور وليس هذا موضع سطر هذه المسئلة ولكن نشير  
 إلى ملخص منها فقد تقدمت من أكتفى بالمسح بقوله تعالى وأرجلكم عظامي وأمسحوا برؤسكم فذهب إلى  
 ظاهرها جاعلة من الصلابة والتأجيل حكى عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه وعن  
 عكرمة والشعبي وقادة وهو قول الشيعة وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح وعن بعض أهل  
 الظاهر يجب الجمع بينهما بجملة الجمهور بالأحدث المصيبة المذكورة وغيرهما من فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم فإنه بيان للمراد أو الجواب عن الآية بأجوبة منها أنه قوي وأرجلكم بالتبعية بطفاء على أيديكم وقيل  
 معطوف على محل برؤسكم كقوله ليجال أزي معه والطبر بالتبعية وقيل بالمسح في الآية محمول ومشروعية  
 المسح على الخفين فلهذا قرأه الجرح على مسح الخفين وقرأه التنبع على غسل الرجلين وقوله أو يكره  
 العربي هو برأسمه فقال ما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهره والحكم فيها ظاهره التعارض أنه إن أمكن

عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا أبو الجان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن زيد عن جسران مولى عثمان ابن عفان أنه رأى عثمان ابن عفان دعا وضوءه فافرغ على يديه من أناته فصلهما ثلاث مرات ثم أدخل عينه في الوضوء ثم مضى واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين ثلاثاً ومسح برأسه ثم غسل كل رجل ثلاثاً ثم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئي هذا وقال من توضأ نحو وضوئي هذا وضوئي هذا وصلي ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه (باب) غسل الأقباب وكان ابن سيرين يغسل موضع الخاتم إذا توضأ وحديثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا شعيب قال حدثنا محمد بن زيد قال سمعت أبا هريرة وكان عمر بن الخطاب يتوضئون من المطهرة قال أسبقوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للأقباب من النار (باب) غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين حدثنا عبد الله ابن يوسف قال أخبرنا مالك عن سعد المغربي



المسلم بها وجب والأصل بالقدرة الممكن ولا يتأتى الجمع بين القسطن والمسلم في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن القسطن ينضن المسح والأمر المطلق لا ينضن التكرار فيسحق أن يعمل به ما في حالين نوعين بين القراءتين وعمل بالقدرة الممكن وقيل إن غلطت على الرأس المسحوعة لأنها مغطاة بكثرة صب الماء عليها فأنزع الاسراف وطغت وليس المراد أنها تسع حقيقة وبطل على هذا المراد قوله إلى الكعبين لأن المسح رخصة فلا يبعد بالغاية ولا أن المسح يطلق على القسطن الخفيف يقال مسح على أطرافه لمن قضا ذكره أبو زيد الفراء وابن قتيبة وغيرهما (قوله عبيد بن جريح) هو مدني مولى بني نيم وليس يثبه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح فقد بطل أن هذا هو وليس كذلك وهذا الاستاذ كذا مذبذون وفيه رواية الأقرب لأن عبيد بن سعيد تابعي من طبقة واحدة (قوله أروها) أي أروى خصال (قوله لم أرا أحدا من أصحابي) أي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق أن مراد ابن عمر بما ذكره غيره من أروىهم عبيد وقال المازري يحمل أن يكون مراده لا يصنع غير ما جمعتهم وإن كان يصنع بعضها (قوله الأركان) أي أركان الكعبة الأربعة وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين أروهم عبيد كانوا يستلون الأركان كلها وقد صرح ذلك عن معاوية وابن الزبير وسأني الكلام على هذه المسئلة في الحنج إن شاء الله تعالى (قوله السبئية) بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبب وهو الحلق قاله في التهذيب وقيل السبب جلد البقر المدوخ بالقرن وقيل بالسبب ضم أوله وهو بديع به قاله صاحب المنهاج وقال الهروري قبل الماسية لأنها أنشئت بالدياباغ أي لانت به وقالوطية منسبة إلى أليفة (قوله نصيح) بضم الموحدة وحكى قهصا وكسرهما وهل المراد صبغ الثوب أو الشعر بأني الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (قوله أهل الناس) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذي الحجة (قوله لم نهل أنت حتى كان) ولمسح حتى يكون (يوم التروية) أي الثامن من ذي الحجة ومراده فهل أنت حينئذ لو نيت من جواب ابن عمر أنه كان لا يحل حتى يركب قاصدا إلى منى وسأني الكلام على هذه المسئلة أيضا في الحنج إن شاء الله تعالى (قوله قال عبد الله) أي ابن عمر عجب العبد والمصنف في اللباس فقال له عبد الله بن عمر (قوله الجانبيين) تنبيه على أن المراد هما الركن الأسود الذي يناسمته من مقابلة الصفا وقيل للأسود عيان تلبسا (قوله فاني أحب أن أصبغ) ولكنك تشبهني وبالباقين فانا أحب كائن فيهما وسأني باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (قوله باب التين) أي الابتداء بالتين (قوله أم جميل) هو ابن علي بن أبي طالب وهو الحذاء والاستاذ كذا بصريون (قوله في غسل) أي في سفة غسل ابنته وهي زينب عليها السلام كسأني في تحقيقه في كتابنا هذا إن شاء الله تعالى وأورد المصنف من الحديث طرقا للتين به المراد بقوله عائشة بعجه التين أو لفظ مشترك بين الابتداء بالتين وتماطي الشيء بالتين والتبرك وتصدق التين فإن يحدث أم عطية أن المراد بالطين الأول (قوله سمعت أبي) هو سليمان أسود الحاربي الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنيته أكثر من اسمه وهو من كبار التابعين كنيته مسروق فهما قرنان كان أمهت وشعبة قرنان وهما من كبار التابعين (قوله كان بعجه التين) فيسئل لانه كان يحب البقال الحسن إذ أصعب بالبين أهل الجنبه وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة ما استطاع فنه على الحافطة على ذلك ما عجم مانع (قوله في تنه) أي ليس نعله (ورجعه) أي أرجل شعرو وهو تسريحه ودهنه قال في المشارف رجل شعره إذ امشطه عيما ودهن ليلين ورسلا التارويد المتفيض زك الوعدا وذن مسلم بن زيارهم عن شعبة وسواك (قوله في شانه كله) كذا لا كثر من الرواة بغير رواة وفي رواية أبي الوقت بائيات الوادوهي التي اعتمدها صاحب المعتمد قال الشيخ في الدين هو عام مخصوص لا يدخل الجلاء والمخرج من المسجد لغيرها بيد أمعجا باللسان وانتهى وتأكيدها الشان بقوله كله بل على التعيم لأن التأكيده يرفع الجاهز فيمكن أن يقال حقيقة الشأن ما كان فصلا مقصودا وما

يستحب فيه التيامن ليس من الأفعال المقصودة بل هي أمارت ولكل ما غير مقصودة وهذا كله على تقدير اثبات الواو وإما على إسقاطها فتعوله في شأنه كله متعلق بيهيجه لا بالتهني أي بهيجه في شأنه كله التهن في تنهه إلى آخره أي لا يترك ذلك سفر ولا حضرا ولا في فراخه ولا شغلته وتحذو ذلك وقال الطيبي قوله في شأنه بدل من قوله في تنهه بإعادة العامل قال وكان ذلك كراتن لتعل لتعلقه بالجل والترجل لتعلقه بالراس والظهر ولكونه مفتاح أبواب العبادات فكانه نبه على جميع الأعضاء فيكون كبذل الكل من الكل (قلت) ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله في شأنه كله على قوله في تنهه إلى آخره وعليها شرح الطيبي وجميع ما قد مرنا من معنى على ظاهر السياق الوارد هنا لكن بين المصنف في الإطعمة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبه أن أشعث شيعة كان يحدث به نارة مقتصر على قوله في شأنه كله ونارة على قوله في تنهه إلى آخره وإذا دأب على من طريق غندر عن شعبه أن عائشة أيضا كانت تجعله نارة وتبينه أخرى فلي هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التمثل وغيره يؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن أبي عمير عن طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله في شأنه كله وكان الرواية المقتصرة على في شأنه كله من الرواية بالمعنى ووقع في رواية مسلم في ظهوره وتعله بفتح النون واسكان العين أي هيئته تنعله وفي رواية ابن ماجة في مسلم وتعله بفتح العين وفي الحديث احتساب البداءة بشئ الرأس الأيمن في الترجل والفصل والحلق ولا يقال هومن باب الإزالة فقد أقسمه بالإيسر بل هومن باب العبادات والترتيب وقد ثبت الاستدعاء بالشيء الأيمن في الحلق كما سمعنا قريبا وفيه البداءة بالرجل اليمنى في التمثل وفي أزايتها اليسرى وفيه البداءة باليد اليمنى في الوضوء وكذا الرجل واليمين في الفسل واستدل به على استحباب الصلاة عن عيينة الأمام وفي منية المعجم وفي الأكل والشرب باليمين وقد أورد المصنف في هذه المواضع كلها قال النووي قاعدة الشرع المسطرة استحباب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والترتيب وما كان بضدهما استحب فيه التيامن قال وأجمع العلماء على أن تقدم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه انتهى وصراده بالعباءة أهل السنة والافتداه الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم فسيب للشافعي وكانه نظر أن ذلك لازم من قوله وجوب الترتيب لكنه لم يشر بذلك في البدن ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد ولاهما جمعا في لفظ القرآن لكن يشكل على أصح حكمهم على ما بالبال استعمال إذا انتقل من يد إلى يد أخرى مع قولهم بأن المصنوع ما يرد على العضو لا يسمى مستهفلا وفي استحباب اليمين على وجوب الترتيب بأنهم ينقل أحد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه نوا من كسا وكذا لم ينقل أحد أنه قدم اليسرى على اليمنى ووقع في البيان للعمري والجري بل السند ينجي نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة وهو تخفيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يوجب أن أحمد قال وجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المفتي لأنه لم يدم الوجوب خلافا (قوله باب التماس الوضوء) بفتح الواو أي طلب الماء للوضوء (إذا حانت) بالمهمل أي قربت (الصلاة) والمراد وقتها الذي ترقى فيه (قوله قالت عائشة) هذا طرف من حديثها في قصة نزول آية التهم وسيأتي في كتاب التهم أن شاء الله تعالى وسأقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن حماد بن موهوب عنده في تفسير المائدة قال ابن المنبر أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم التأخير قبل على الجواز (قوله) فالتمس على البناء للمفعول وللشعبي في التمسوا (قوله وحان) وللشعبي وحانت والواو والعال بتقدير قد (قوله الوضوء) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به (قوله فلم يجدوا) وللشعبي فلم يجدوه بزيادة الضمير (قوله فأتى) بالضم على البناء للمفعول وبين المصنف في رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء وهو سوق بالمدينة (قوله وضوء) بالفتح أي بأداء فيه ما يتوضأ به ووقع في رواية ابن المبارك لجنان رجل قدح فيه ماء يسير فصارت يسط على الله عليه وسلم فيه كفه فضم أصابعه ونحوه في رواية جديلا نية في باب الوضوء من المختص (قوله ينبع) بفتح ألهم وضوء الموحدة يجوز كسرهما وفيها رسا في الكلام

(باب) التماس الوضوء  
إذا حانت الصلاة وقالت  
عائشة حضرت الصبح  
فالتمس الماء فلم يوجد فقل  
التهم محدثنا عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك  
عن إمام بن عبد الله بن  
أبي طه عن أنس بن مالك  
قال رأيت النبي صلى الله  
عليه وسلم وحانت صلاة  
العصر فالتمس الناس الوضوء  
فلم يجدوا فأتى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بوضوء  
فوضع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في ذلك الأنا  
يده وأمر الناس أن يتوضأ  
منه قال فرأيت الماء ينبع  
من تحت أصابعه

على قول هذا الحديث في كتاب علامات النبوة مستوعبان شاء الله تعالى ﴿قوله حتى نوضوا من عند آخرهم﴾ قال الكرماني حتى للتدريج من البيان أي نوضاً للناس حتى نوضاً الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم قال وعند بعض في أن عندوا كانت الظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون لظن الظرفية فكانه قال الذين هم في آخرهم وقال التيمي المعنى نوضاً القوم حتى وصلت النبوة إلى الآخر وقال النووي من هنا يعني إلى وهي لفظة وتعبية الكرماني بأنها شاذة قال ثم إن إلى لا يجوز أن تدخل على عندو يلزم عليه وعلى مقال التيمي أن لا يدخل إلا خبر لكن مقال الكرماني من أن إلى لا تدخل على عند لا يلزم منه في من إذا وقعت بمعنى إلى وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة وفي الحديث دليل على أن الموضة مشروعة عند الضرور ولمن كان في مائه فضل عن وضوؤه وفيه إن اغتراف المتوضي من الماء القليل لا يصير الماء مستعملاً واستدل به الشافعي على أن الأمر بفصل اليد قبل إدخالها إلا أنه أمر بدب لاحتج به النبي عليه السلام قال ابن بطال هذا الحديث يعني حديث نبع الماشهده جمع من العصابة إلا أنه لم يرد إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند كذا قال وقد قال القاضي عياض هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفيري عن الكافة متصلاً عن جماعة من العصابة بل لم يوثق عن أحد منهم أنكر ذلك فهو ملحق بالقطعي من مجزئاته انتهى فافظركم بين الكلامين من التفاوت وسفر وهذا الموضع في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب الماء﴾ أي حكم الماء الذي يفصل به شعر الإنسان أشار المصنف إلى أن حكمه الطهارة لأن المغسل قد يقع في ماء غسله من شعره فلو كان نجس نجس الماء علاقته ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تجنب ذلك في اغتساله بل كان يحتل أصول شعره كسبائى وذلك يقضي غالباً إلى أن الماء ينجس على طهارة وهو قول جمهور العلماء وكذا قاله الشافعي في القديم ونص عليه في الحديث أيضاً وحاصله جماعة من أصحابه وعلى طريقة الخراسانيين ومجموع جماعة القول بتنجيسه وعلى طريقة العراقيين واعتدل المصنف على طهارة بعد ذكره من الحديث المرفوع وتعقب بان شعر النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس عليه غيره ونقصه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل والأصل عدمه قالوا ويلزم القائل بذلك أن لا يجمع على طهارة النبي بأن عائشة كانت تفرجهم من فوهة صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يقال إنه منته طاهر فلا يقاس عليه غيره والحق أن حكمه حكم جميع المكلفين في الأحكام التكليفية إلا في خاص بدليل وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضله وعدا لإجماع ذلك في خاصه فلا يلتفت إلى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يحتاج لذلك فقد استقر الأمر بين أئمتهم على القول بطهارة هذا كله في شعر الأدي وأشعر الحيوان غير الماء كقول المذكي ففيه اختلاف مبني على أن الشعر هل نجسه الحياة فيجس بالموت أو لا فالأصح عند الشافعية أنه نجس بالموت وذهب جمهور العلماء إلى خلافه واستدل ابن المنذر على أنه لا نجسه الحياة فلا نجس بالموت ولا بالانفصال بأنهم أجبروا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزاء ما رعى التسوية بين حالتي الموت والانفصال والله أعلم وقال البيهقي في شرح السنة في قوله صلى الله عليه وسلم في شاة مبرقة اغاسم أكلها يستدل لمن ذهب إلى أن ماعدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به أو يوساى الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ﴿قوله وكان عطاء﴾ هذا التعليق وصله محمد بن اسحق الفاكهي في أخبار مكة يستدعي عطاء وهو ابن أبي رباح أنه كان لا يرى بأساً بالانتفاع بشعر الناس التي تخلق يعني ﴿قوله وسور الكلاب﴾ هو الجمر عطفاً على قوله الماء والتقدير باب سور الكلاب أي ما حكمه والسور بالقبضة والقاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجد وأكلها وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل ﴿قوله وقال الزهري إذا وقع الكلب﴾ جمع المصنف في هذا الباب بين مسلتين وهما حكم شعر الأدي وسور الكلب فذكر الترجمة الأولى وأقرها بما هم ثم في الثانية وأقرها بما هم رجع إلى دليل الأول من الحديث

حتى نوضوا من عند آخرهم ﴿باب الماء الذي يفصل به شعر الإنسان وكان عطاء لا يرى به بأساً أن يقدح منها الخيط والحبال وسور الكلاب ومجره في المسجد وقال الزهري إذا وقع الكلب في ماء ليس له وضوؤه يتوضأ به

المفروح ثم نبى بأدلة الثانية وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الأوزاعي وغيره عنه  
ولفظه سمعت الزهري في أمارة فيه كلب فلم يجدوا ما غيره قال يوشيه وأخيه ابن عبد البرقي التميمي من  
طريقه بسند صحيح **«قوله وقال سفيان»** المتبادر إلى الذهن أنه ابن عيينة لكونه معروفاً وإيه عن  
الزهري دون الثوري لكن المراد به هنا الثوري فإن الوليد بن مسلم عقب أن الزهري هذا بقوله قد كرت  
ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه قد كرهه وزاد بسند قوله حتى فأرى أن يوشيه هو يوشيم  
فسمى الثوري الأخت بدلالة العموم فقها وهي التي تعقبها قوله تعالى فلم يجدوا ما لكونها منكورة في سفيان  
الذي تقدم ولا تخص الأهل بل وتخص المأبوغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم وزاد من روايته  
التيما احتياطاً وتعقبه الإجماع على أن اشتراطه جواز التوضي به إذا لم يجد غيره يدل على تعقبه عنده  
لأن الظاهر يجوز التوضي به مع وجود غيره وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره مما لم يختلف فيه أو لم  
قاما إذا لم يجد غيره فلا يدل حسه وهو يعتقد طهارته إلى التيمم وأما سفيان بالتييمم بعد الوضوء فلا نه  
رأى أنه مشكوك فيه من أجل الاختلاف في احتياط للعبادة وقد تعقبنا بزم من استعماله أن يكون  
جسده طاهراً بلا شئ فيصير استعماله مشكوكاً في طهارته لهذا قال بعض الأئمة الأولى أن يرق ذلك الماء  
ثم ييمم والله أعلم **«تنبيه»** وقع في رواية أبي الحسن القاسمي عن أبي زرارة عن زكري بن حكيم يقول سفيان  
يقول الله تعالى فإن لم تجدوا ماء وكذا حكمه أو ييمم بالمستحرج على البصري وفي باقي الروايات فلم تجدوا وهو  
الموافق للتلاوة وقال القاسمي وقد ثبت ذلك في الأحكام لأحمد بن القاسمي يعني بإسناده إلى سفيان قال  
وما أعرف من قرأ بذلك **«قلت»** لعل الثوري حكاه بالعمى وكان يرى جواز ذلك وكان هذا هو الذي  
المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كإسباني أن شاء الله تعالى **«قوله من حاصم»** هو ابن  
سليمان وابن سيرين بن هوشب وعبيدة هو ابن عمر والسلياني أحد كبار التابعين المنحصر من أسلم قبل وفاة  
النبي صلى الله عليه وسلم يستبين ولم يره **«قوله من شعر النبي صلى الله عليه وسلم»** أي شئ **«قوله أصناه»**  
أي حصل لنا من جهة أنس بن مالك وأراد المصنف بإيراد هذا الأمر بقرآن الشعر الذي حصل لابي طلحة  
كأن الحديث الذي يليه بني عند آل بيته إلى أن صاروا إليهم منه لأن سيرين والهمداني كان مولى أنس بن  
مالك وكان أنس وريب أبي طلحة ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر ولا ما حفظوه ولا في  
عبيدة أن يكون عنده شعر واحدة منه وإذا كان طاهراً فالماء الذي يسل به طاهر **«قوله حدثنا عباد»**  
هو ابن عباد المهلبى وقد زل البصري في هذا الاستدلال لأنه قد سمع من شيخ شقيقه سعيد بن سليمان بل سمع من  
أبي حاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد وهما بينه وبينه ثلاثة أنفس **«قوله»**  
**«لما خلق»** أي أمر الخلق خلقه فأنشأ الله اليه مجازاً وكان ذلك في جنة الوداع كاستيئنه **«قوله كان»**  
**«أبو طلحة»** يعني الانصاري زوج أم سلمة والدة أنس وقد أخرج أبو عوانة في صحيحه هذا الحديث من طريق  
سعيد بن سليمان المذكور أبين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلق  
لخلق رأسه ودفع إلى أبي طلحة الشئ الأيمن ثم خلق الشئ الأيسر فأمره أن يشمه بين الناس ورواه مسلم من  
طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رمى الحجره ونحر نكته ناول الخلق شئ الأيمن  
خلقهم ثم دعا بأبطله فأعطاه ماء ثم ناوله الشئ الأيسر خلقه فأعطاه أباطله فقال أقسمه بين الناس وله من  
رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الأيمن فبين يمينه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعر والشعركين  
وأعطى الأيسر أم سلمة وفي لفظ أباطله ولا تناقض في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما أنه ناول أباطله  
كل من الشئين فاما الأيمن فوزعه أبو طلحة يامره وأما الأيسر فأعطاه أم سلمة زوجته يامره صلى الله عليه وسلم  
أيضاً زاداً حديثي روايته لعله في طبعه أو على هذا فالصحيح في قوله بقسمه في رواية أبي عوانة يعود على الشئ  
الأيمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال أقسمه بين الناس قال النووي فيه استحباب الإضافة للشيئ الأيمن  
من رسل الملائكة وهو قول الجمهور وخلافه لا في حقيقته وفيه طهارة شعر الأذى وهو قال الجمهور وهو الصحيح

وقال سفيان هذا الفقه  
بعينه يقول الله تعالى فلم  
تجدوا ما فتبعوا وهذا ما  
وفي النفس منه شئ يوشيه  
به ويقيم **«حدثنا مالك بن»**  
**«أحمد»** قال حدثنا  
اسرائيل بن عامر عن  
ابن سيرين قال قال لعبيدة  
يحدثنا من شعر النبي صلى  
الله عليه وسلم أصناه من  
قبل أنس أو من قبل أهل  
أنس فقال لأن نكون  
عندي شعره منه أحب  
إلى من الدنيا وما فيها  
**«حدثنا محمد بن عبيد»**  
الرحيم قال حدثنا سعيد بن  
سليمان قال حدثنا عباد  
عن ابن عون عن ابن سيرين  
عن أنس أن النبي صلى  
الله عليه وسلم لما خلق  
رأسه كان أبو طلحة أول  
من أخذ من شعره **«باب»**  
إذا شرب الكلب في الماء  
أحدكم فليغسله سبعاً  
**«حدثنا عبيد الله بن يوسف»**  
عن مالك عن أبي الزناد  
عن الأصم عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه و

عند نأويه التبرك بشعره صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواساة بين الأصحاب في العطية والهدية  
أقول وفيه ان المواساة لا تستلزم المداوة وفيه تنضيل من يتولى التفرقة على غيره قال واختلوا في اسم  
الحائض فالصحيح ان مهر بن عبد الله كاذب البخاري وقيل هو عراش بن أمية وهو يجهل ٨١ والصحيح  
ان عراشا كان الحائض بالحدسية والله أعلم ووقع هنا في رواية ابن عساكر قيل اراد حديث مالك باب اذا  
شرب الكلب في الاناء (قوله اذا شرب) كذا هو في المطاوع المشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور  
أصحابه عنه اذا ولغ وهو المغمور وفي اللغة يقال ولغ بالغ الغمر فيه ما اذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه  
فيه فحركه وقال ثعلب هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل ما غمر فيه كذا ابن جوسويه شرب أول شرب  
وقال ابن مكي فابن كان غير مائع يقال لقمه وقال المظفر زى فان كان فارغا يقال لحسه وادعى ابن عبد البر ان  
اللفظ شرب لمروره الامالك وابن غير رواه بلفظ ولغ وليس كادى فقد رواه ابن خزيمة وابن المذن من طريقين  
عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ اذا شرب لكن المشهور عن هشام بن حسان  
بلفظ اذا ولغ بهذا أخرجه مسلم وغيره من طريق عنه وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ اذا  
شرب ورفاه بن عمر أخرجه الجوزقي وكذا المفيد بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى فهو روى عن  
مالك بلفظ اذا ولغ أخرجه أبو عيسى في كتاب الطهورة عن اسمعيل بن عمر عنه ومن طريقه أخرجه  
الاصمعيلى وكذا أخرجه الدارقطني في المطايع تل من طريق أبي علي الحنفى عن مالك وهو في نفسه  
مجهمة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عبادة عن مالك أيضا وكان أبو الزناد يحدث به باللفظين  
لتنافهما في المعنى لكن الشرب كما بينا أخص من الولوج فلا يقوم مقامه ومفهوم الشرط في قوله اذا  
ولغ يقتضى فصر الحكم على ذلك لكن اذا قلنا ان الامر بالنفسل للنجس يتعدى الحكم الى ما اذا  
لحس أو لم يحس ويكون ذكر الولوج للغالب وأما الحائض في أعضاءه كيدور وجهه بالذهب المنصوص  
انه كذلك لأنه أشرفه افيكون الباقي من باب الاولى وخصه في القديم الاول وقال النووي في الروضة  
انه وجه شاذ في شرح المذهب انه القوي من حيث الدليل والا لولية المذكورة قد تقع لكونه محتمل  
استعمال التماسات (قوله في اناء أحدكم) ظاهره المسمى على الآية ومفهومة بخرج الماء المستف  
مثار به قال الاول ازمى مطلقا لكن اذا قلنا بان النفسل للنجس يجري الحكم في القليل من الماء دون  
الكثير بالإضافة التي في اناء أحدكم يلغى اعتبارها هنا لان الطهارة لا تتوقف على ملكه وكذلك قوله  
فليغسله لا يتوقف على ان يكون هو القائل وزاد مسلم والنسائي من طريقين عن مسهر عن الأعشى  
عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة في هذا الحديث فليرقه وهو أقوى القول بان النفسل للنجس اذا  
المراق أحسن من أن يكون ماء أو طعاما لو كان طاهرا لم يؤمر بارتقائه للنهي عن شاعه المال لكن قال  
النسائي لا أعلم أحد تابع على بن مسهر على زيادة فليرقه وقال حزة الكنانى انها غير محفوظة وقال ابن  
عبد البر لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الإجماع كأي معارضة وشعبة وقال ابن منبده لا تعرف عن النبي  
صلى الله عليه وسلم وجه من الوجوه الا عن علي بن مسهر بهذا الاسناد (قلت) قد ورد الامر بالإرافة أيضا  
من طريق عطاء عن أبي هريرة فهو أخرجه ابن عدي لكن في رفته نظر والصحيح انه موقوف وكذا ذكر  
الإرافة بعد بن زيد عن أروبن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوف واسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره  
(قوله فليغسله) يقتضى الفور لكن جعله الجمهور على الاستصحاب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الاناء (قوله  
سجعا) أى مسح امراد ولم يقع في رواية مالك التتريب ولم يثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة الا عن  
ابن سيرين عن ابن عباس عن الحسن وأبي رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن  
والدلسي هند الزرار واختلقت الرواة عن ابن سيرين في محل غسلة التتريب فلم يغيره من طريق  
هشام بن حسان عنه أولاهن وهي رواية الاصمعيلى عن ابن سيرين وكذا في رواية أبي رافع المذكورة  
واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه أولاهن أيضا أخرجه الدارقطني وقال أبان

١ قوله ابن مكي في نسخ  
حديث ابن قيس ٨١  
مصححه

قال اذا شرب الكلب في  
اناء أحدكم فليغسله سبعا

عن قتادة السابعة أخرجه أبو داود والشافعي عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين أولاهن أو أحدهن وفي رواية السدي عن الزبواحداهن وكذا في رواية هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه فطريق الجمع بين هذه الروايات ان يقال أحدهن مبهمة وأولاهن والسابعة معينة وأوان كانت في نفس الخبر فهي للتغيير فتقتضي حمل المطلق على المقيدان يحمل على أحدهما لان فيه زيادة على الرواية معينة وهو الذي نص عليه الشافعي في الاموال ابو بطنى وصرح به المرعشي وغيره من الاصحاب وذكر ابن دقيق العيد والسبكي جتاً وهو منصوص كما ذكرنا وان كانت أو شكاً من الراوي فرواية من عين ولم يشكاً أولى من روايته من أيهم أو شكاً فيبقى الظرف في الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والاحفظية ومن حيث المعنى أيضاً لان ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج الى غسلة أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي في حرمته على أن الأولى أولى والله أعلم وفي الحديث دليل على أن حكم نجاسة يتعدى عن جهله الى ما يجاورها بشرط كونه ما تعاود على نجيس المائعات اذا وقع جزء منها نجاسة وعلى نجيس الاناء الذي يتصل بالماء وعلى ان الماء القليل نجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير لانه ولو غ الكلب لا يغير الماء الذي في الاناء غالباً على ان ورود الماء على النجاسة بخالفه وروده عليه لانه امر بارقة الماء وردت عليه النجاسة وهو حقيقة في اراقه جميعه وأمر بفسله وحقيقته تنادي بما يسمى غسلاً ولو كان ما قبله أقل مما أوجب في فائدة خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية فأما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلاً مع إيجابهم التيسيع على المشهور عندهم لان الترتيب يبين وقوع رواية مالك قال القرافي منهم قد حثت فيه الأحاديث فالتجسس منهم فكيف لم يقولوا بما عرفت رواية ان الامر بالتيسيع للشئ وبالماء وف عندنا به انه للوجوب لكنه للتباعد لكون الكلب طاهراً عندهم وأبدى بعض متأخريهم له حكمة خيرا التيسيع كإسباني وعن مالك رواية بأنه نجس لكن فاعلم انه ان الماء لا نجس الا بالتغير فلا يجب التيسيع للنجاسة بل للتباعد لكن رد عليه قوله صلى الله عليه وسلم في أول هذا الحديث فيجاء به مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين وهما من منبئه عن أبي هريرة طهروا ناءاً أحلكم لان الطهارة تستعمل اما عن حدث أو ثبت ولا حدث على الاثبات في الحديث وأوجب منع الطهارة لان النجس لا يرفع الحديث وقد قيل له طهروا المسلم ولان الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم والجواب عن الاول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلتأثم مقام ما يطهر الحديث معنى طهروا ومن يقول بأنه رفع الحديث يمنع هذا اليراد من أصله والجواب عن الثاني ان ألقاها الشرع اذا دارت بين الحقيقة والقبولية والشرعية جلت على الشرعية الا اذا قام دليل ودعوى بعض المالكية ان المأمور بالفضل من وقوعه الكلب المنهى عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج الى ثبوت تقدم المنهى عن الاتخاذ على الامر بالفضل والى قرينة تدل على ان المراد ما لم يؤذن فيه اتخاذه لان الظاهر من اللام في قوله الكلب انما للجدس أو لتعريف الماهية فيحتاج المدهي انما للجدس الى دليل ومثله تفرقة بعضهم بين البدوي والحضري ودعوى بعضهم ان ذلك مخصوص بالكلب الكلب وان الحكمة في الامر بفسله من جهة الطلب لان الشارع اعتبر السبغ في مواضع منه كقوله صواعلي من سبغ قرب وقوله من تصبغ بسبغ غرات بجوة وتعقب بأن الكلب الكلب لا يهرب الماء فكيف يجرى بالفضل من وقوعه وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يهرب الماء بعد استحكام الكلب منه أما في ابتداءه فلا يمنع وهذا التعديل وان كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بالدليل والتعليل بالتيسير أقوى لانه في معنى المنصوص وقد ثبت عن ابن عباس التيمم بان الفضل من وقوع الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بأسناد صحيح ولم يصح عن أحد من اصحابه بخلافه والمشهور من المالكية أيضاً التفرقة بين اناء الماء قربان وفضل وبين اناء الطعام فيؤكل كل ثم ينسل الاثنا تبعيداً لان الامر بالاراقة عام فيفض الطعام منه بالنهي عن اضعاء المال وعرضه بالنهي عن الاضاعة مخصوص بالامر بالاراقة ويرجع هذا الثاني بالإجماع

على اراقة مائع فيه التجاسة من قليل المائعات ولو عظم فثبت ان عموم النسي عن الانعاعة مخصوص  
بجناظ الامر بالا رافة واذا ثبت تجاسة سوره كان اعم من أن يكون لتجاسة عنه أو لتجاسة طارئة كاعلى  
المينة مثلا لكن الاول أرجح اذ هو الاصل ولانه يلزم على الثاني مشاركه غيره له في الحكم كالهره مثلا واذا  
ثبت تجاسة سوره لعينه لم يدل على تجاسة باقيه الا بطريق القياس كان يقال له ان نسي قمه نجس لانه  
مختلج منه والاعاب عرق فقه وفه اطيب بدنه فيكون عرقه نجسا واذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لان  
العرق مقبل من البدن ولكن هل يلتصق باقي اعضائه بلسانه في وجوب السبع والتتريب أم لا فتدعت  
الإشارة الى ذلك من كلام النووي وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا التتريب واعتدوا بالطحاوي  
وقهه عنهم بأموهها كون أي هريرة راو به أفتى بثلاث غسيلات فثبت بذلك نفع السبع وتغيب بأنه  
يحتمل أن يكون أفتى بذلك للاعتقاده ندبسة السبع لا وجوبها أو كان نسي مارا وومع الاحتمال لا يثبت  
النسخ و ايضا قد ثبت انه أفتى بالفسل سبعا ورواه من روى عنه موافقة قيسار وايته أرجح من رواية  
من روى عنه مخالفا من حيث الاستناد ومن حيث النظر أما انظر فظاهر وأما الاستناد فلو افترضنا  
من رواية جابر بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد وأما مخالفة فن رواية عبد  
المالك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير ومنها ان العذرة أشد في التجاسة من سوره  
الكلب ولو قيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الاولى وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في  
الاستعداد أن لا يكون أشد منها في تغليب الحكم وبأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها  
دهوى ان الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب فلما نسي عن قتلها نسخ الامر بالنقل وتغيب بأن الامر  
بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالنقل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل  
وقد ذكر ابن مغفل انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالنقل وكان اسلامه سنة سبع كأي هريرة بل  
سياق مسلم ظاهر في أن الامر بالنقل كان بعد الامر بقتل الكلاب ومنها الزام الشافعية بالاجاب فبان  
غسيلات مما يظاها حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه فاقسه وسبع مرات وعفوه  
الثامنة في التراب وفي رواية أحمد بالتراب وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث  
عبد الله بن مغفل أن يتركوا العمل بالحديث أصلا وأما الاستناد فلو افترضنا ان كان متعبها  
فذلك والافضل من الفرقين ما فهم في ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد وقد اعتذر بعضهم عن العمل به  
بالاجماع على خلافه وقبسه نظرا لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري به قال أحمد بن حنبل في رواية  
حرب البكر مافي عنه ونقل عن الشافعي انه قال هو حديث لم أقف على صحته ولكن هذا لا يثبت العذر لمن  
وقف على صحته وجمع بعضهم الى التراجع فثبت أبي هريرة على حديث ابن مغفل والترجيح لا يصار اليه  
مع امكان الجمع والاختصاص بن مغفل يستلزم الاختصاص في أبي هريرة دون العكس والزائد من الثقة  
مقبولة ولو سلمنا التراجع في هذا الباب لم يقل بالتتريب أصلا لان رواية مالك بدونه أرجح من رواية من  
أثبته ومع ذلك فقلناه بأخذنا بزيادة الثقة وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من الماخوذ قال لما كان التراب  
جنباسا غير الماسجعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدوبا ثنتين ونقصه ابن دقيق العيد بان قوله وعفوه  
اليائمة بالتراب ظاهر في كونها غسلة مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت  
الغسلات تعمانية ويكون اطلاق الغسلة على التتريب مجازا وهذا الجمع من مرجحات تعين التراب في الاولى  
والكلام على هذا الحديث وما ينشعب منه منتشر جدا ويمكن ان يفرد بالتصنيف ولكن هذا القدر كاف في  
هذا المختصر والله المستعان (قوله حدثنا اعمق) هو ابن منصور الكومنج كاجزم به أو نعم في المستخرج  
وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم ينفرد بهذا الحديث  
والاستناد منه فصاعدا مذبذبون وأموه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان (قوله ان رجلا) لم يسم هذا الرجل  
وهو من بني اسرائيل كاسياني (قوله يأكل الثرى) بالثنية أي يلقي التراب الندي وفي الحكم الثرى التراب

\* حدثنا اعمق قال أخبرنا  
عبد الصمد قال حدثنا عبد  
الرحمن بن عبد الله بن دينار  
قال سمعت أبي عن أبي  
صالح عن أبي هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن رجلا رأى كلبا يأكل  
الثرى

وقيل التراب الذي اذبل بمصر طينا لازبا (قوله من العطش) أي بسبب العطش (قوله تعرف له به) استدلل به المصنف على طهارة سور الكلب لان ظاهره انه سقى الكلب فيه ونعقب بأن الاستدلال به مبنى على ان شرع من قبلنا شرع لنا وفيه اختلاف ولوقلتا به لئلا نكلن عمله فيعلم ينسخ مع ارواء العنان لاتباع الاستدلال به ايضا لاحتمال ان يكون صبه في معنى فسقاه أو غسل خفه بعد ذلك ولم يلبسه بعد ذلك (قوله لشكر الله) أي أثنى عليه فخره على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة وسأني بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقى المساء من كتاب الشرب ان شاء الله تعالى (قوله وقال أحد بن شبيب) يفتح المجعولة وكسر الموحدة (قوله حزمة بن عبد الله) أي ابن مهران الخطيب (قوله كانت الكلاب) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحد بن شبيب المذكور موصولا بصريح التعديل قبل قوله يقبل نيول ويدها واوال العطف وكذا ذكر الاصمعيلى انها في رواية ابراهيم بن معقل عن البخاري وصحدا أخرجهما أبو داود والاصمعيلى من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد بن شبيب بن سعيد المذكور وعلى هذا فلا حجة فيه من استدلل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة فواها (قوله ابن المنير) ونعقب بأن من يقول ان الكلب يؤكل وان يول مائو كل لحسه طاهر بقدر حتى نقل الاتفاق لاسمائه وقيل جمع بأن أووال الحيوانات كلها طاهرة الا الاذى ومن قال به ابن وهب حكاية الاصمعيلى وغيره وسئل عنى في باب غسل البول وقال المذمور المراءاتهما كانت يبول خارج المسجد في مواطنها ثم قبل ويترقى المسجد اذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلى قال ويعد ان تترك الكلاب تنقب في المسجد حتى تقتنه يبول فيه ونعقب بأنه اذا قبل طهارتها لم يجمع ذلك كافي الهرة والاقرب ان يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بشكرهم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ويشير الى ذلك ما زاده الاصمعيلى في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال كان عمر يقول بأعلى صوته اجتنبوا للغوى في المسجد قال ابن عمر وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الكلاب الى آخره فأنشأ الى ان ذلك كان في الابتداء ثم ورد الامر بشكرهم المسجد حتى من لغوا الكلام ومما يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب وأما قوله في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وان كان عامي جميع الا زمته لانه اسم مضاف لكنه مخصوص عاقل الزمن الذي أمر فيه بصيانته المسجد وفي قوله غلى يبولون يرشون مبالغة لانه على نقي الفصل من باب الاولى واستدل بذلك ابن طلال على طهارة سورة لان من شأن الكلاب ان تنقب مواضع الماء كقول وكان بعض العصاة لا يموت لهم الا المسجد فلا يتحلو ان يصل لها بها الى بعض اجزاء المسجد ونعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكر مشكوك فيه واليقين لا يرفع بالشك ثم ان دلالة لا تعارض دلالة منطق الحديث الواردة في الامر بالفصل من ولوغه واستدل به أبو داود في السنن على ان الارض تطهر اذا لاقها النجاسة بالحفاف يعنى ان قوله لم يبولوا يرشون يدل على نقي سبب المساء من باب الاولى فلو ان الحفاف يقيد تطهير الارض ماز كوا ذلك ولا يخفى ما فيه (تنبيه) يحكى ابن التين عن الداودي الشارح انه ابدل قوله يرشون بالفظ بريقون باسكان الراء ثم مشاة مفتوحة تخاف مكسورة ثم موحدة وفسره بأن معناه لا يخشون فصف الفلف وأبدل في التفسير لان معنى الارتراب الانتظار وأما في الخوف من نقي الارتقاب فهو تفسير بعض لوازمه والله أعلم (قوله ابن أبي السفر) تقدم في المقدمة ان اسمه عبد الله وان السفر بفتح الشاء وهم من سكنها (قوله عدى بن حاتم) أي الطائي (قوله سألت) أي عن حكم صيد الكلاب وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سأني الكلام عليه مستوفى هنا ان شاء الله تعالى وانما ساقى المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به بالذهبة في طهارة سور الكلب ومطابقته للترجمة من قوله فيها وسور الكلاب ووجه الدلالة من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن لى كل ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بقصد موضع منه ومن ثم قال مالك كيف يؤكل صيده ويكون له ما يشاء وأجاب الاصمعيلى بأن الحديث سنن لتعريف ان

من العطش فأخذ الرجل خفه فجعل يرفق له به حتى أرواه فشكر الله فآذنه الجنة وقال أحد ابن شبيب حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني حزمة بن عبد الله عن أبيه قال كانت الكلاب تقبل وتدفق في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكتفوا يرشون شيئا من ذلك حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن ابن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا أوسلت كلبك الماء فقتل فكل واذا أكل فلا تأكل فاما أمسك على نفسه قلت أرسل كابي فأجدهم كلبا آخر قال فلا تأكل فاما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر



فلم يذكروه وليس فيه اثبات نجاسة ولا نفيها ويدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من مخرج نابه لكنه  
وكله الى ما تقر عنه من وجوب غسل الدم فله وركله ايضا الى ما تقر عنه من غسل ما يمسسه فيه  
وقال ابن المنبر عند الشافعية ان السكن اذا سقطت بماء نجس وخرج به نجست الذبحة وناب الكبش عندهم  
نجس العين وقد اقرنا على ان ذلك مشعره لان نجس المذكي ونعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على ان الذبحة  
لا تصير نجسة بمحض النكس ثبوت الاجماع على أنها لا تصير متنجسة لها ازمهم من الاتفاق ليس يلزم  
على ان في المسئلة عندهم خلافا للشهر وجوب غسل المعص وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة (قوله)

باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين (الاستئنا مفرغ والمعنى من لم ير الوضوء واجبا من المخرج من شيء من  
مخارج البدن الا من القبل والدر وأشار بذلك الى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن  
كالثوب والجمامة وغيرهما يمكن أن يقال ان فاقض الوضوء المعتبر ترجع الى المخرجين فالنوم مظنة خروج  
الرجل وليس المرأة ومس الذكرك مظنة خروج المذكي (قوله لقوله تعالى وجاء أحدكم منكم من الغائط) فعلق  
وجوب الوضوء أو التيمع عند فقد الماء على الجني من الغائط وهو المكان المطبق من الارض الذي كانوا  
يقصدونه ليقضوا الحاجة فيه هذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين وقوله ولا تستمسك النساء دليل الوضوء  
من ملابس النساء في معناه مس الذكرك مع جهة الحديث فيه الا انه ليس على شرط الشئخين وقد خصه  
مالك وجيع من أخرجه الصحيح غير الشئخين (قوله وقال عطاء) هو ابن أبي رباح وهذا التعليق وصله ابن  
أبي شيبة وغيره بنحوه واسناده صحيح والخالف في ذلك ابراهيم النخعي وقاتدة وحاد بن أبي سلمة قالوا لا ينقض  
النادر وهو قول مالك قال الا ان حصل معه ثوب (قوله وقال جابر) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور  
والدارقطني وغيرهما وهو صحيح من قول جابر وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى هو قوله انك تضعها  
والخالف في ذلك ابراهيم النخعي والارواحي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا ينقض الفضة اذا وقع  
داخل الصلاة لا خارجها قال ابن المنذر اجتمعوا على انه لا ينقض خارج الصلاة واختلقوا اذا وقع فيها  
لخائف من قال به القياس الجلي وتكسروا بحديث لا يصح وحاشا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين  
هم خير القرون أن يذهبوا كوين يدعي الله تعالى خاف رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى على أنهم لم يأخذوا  
بعموم الخبر المروي في الفضل بل خصوه بالهتمة (قوله وقال الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري  
والعقلية عنه للمسئلة الاولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر باسناد صحيح والخالف في ذلك مجاهد والحكم  
ابن عيينة وحاتم قالوا من قص أظفاره أو جرحه فغسله الوضوء ونقل ابن المنذر ان الاجماع استقر على  
خلاف ذلك وأما التعليق عنه للمسئلة الثانية فوصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح واقفه على ذلك ابراهيم  
النخعي وطاوس وقاتدة وعطاء موه كان يفتي سليمان بن حرب زادود وخالفهم الجمهور على قولين من تبيين على  
الجباب الى الابد وعددهما ثمن أو جبها قال بجب استئناف الوضوء اذا طال الفصل ومن لم يجزها قال بكفى  
بشغل وجلبه وهما الاظهر من مذهب الشافعي وقال في الموطا ٣ أحب الي أن يندى الوضوء من أوله  
وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم يجب الاستئناف وان لم يجز الموالاة وعن البت عكس ذلك (قوله)  
وقال أبو هريرة (قوله) وصله اسمعيل النخعي في الأحكام باسناد صحيح من طريق مجاهد عنه مرفوعا ورواه أحمد  
وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعا زادوا ورج (قوله)  
ويذكر عن جابر (قوله) وصله ابن الصق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه  
مطولا وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان وأحمد كمالهم من طريق ابن  
الصق وشعبة صدقة ثقة وعقيل بن شمع العين لا يعرف وأبوعنه غير صدقة ولهذا يجوز من المصنف ولو كونه  
اختصره أو للخالف في ابن الصق (قوله في غز وقات الرعام) سبأ الكلام عليها في المغازي ان شاء  
الله تعالى (قوله فرقي) يضم الزاء (قوله رجل) تبين من سبأ المذكورين سب هذه القصة ومحصلها  
أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل يشعب فقال من يحرسنا الليلة فقام رجل من المهاجرين ورجل من

\*(باب) من لم ير الوضوء  
الا من المخرجين القبل  
والدر لقوله تعالى وأجاء  
أحد منكم من الغائط  
وقال عطاء فحين يخرج  
من دبره الدود أو من  
ذكره نحو القعدة يعيد  
الوضوء وقال جابر بن  
عبد الله اذا وضعت في  
الصلاة أعاد الصلاة  
لا الوضوء وقال الحسن ان  
أخذ من شعره أو أظفاره  
أو خلع خفيه فلا وضوء  
عليه وقال أبو هريرة  
لا وضوء الا من حدثت  
ويذكر عن جابر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان في  
غز وقات الرعام فرقي  
رجل بسهم

٣ قوله وقال في الموطا في  
بعض النسخ وقال في  
البوطي فليستطر ٨١

مصحف

الانصار فبايهم الشعب فاقسموا الليل للعراسة فقام المهاجري وقام الانصاري يصلي فجماع رجل من العذرة  
 فرأى الانصاري فرماه بهم فاصابه فزعه واستمر في صلاته ثم رماه بثان فصنع كذلك ثم رماه بثالث  
 فانزعه وركع ومجد وقضى صلاته ثم أبصر فبقه فلما رأى ما به من الدماء قال له لا ينبغي أن يهتدى أول ما يرى قال  
 كنت في سورة فأحييت ان لا أقطعها وأخرجني البهي في الدلائل من وجه آخر وسمى الانصاري المذكور  
 عبادة بن بشر والمهاجري عمار بن ياسر والسورة الكهف **«قوله قتره»** قال ابن طري في الأفعال يقال  
 تزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيراً حتى يضره فهو تزيف ومنزوف وأراد المصنف بهذا الحديث الرد  
 على الحنفية في أن الدم المسأل ينقض الوضوء فإن قيل كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو ثوبه  
 واجتناب النجاسة فيها واجب أجاب الخطابي بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح حتى سدل الدمق  
 بحيث لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وثيابه وفيه يحدو يحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فنزعه عنه ولم  
 يسأل على جمعه الا قد سبر معوضه ثم ألحقه فأنه به على كون خروج الدم لا ينقض ولو لم يظهر الجواب  
 عن كون الدم أصابه واظهاره ان الضاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بل دليل انه ذكر  
 عقب هذا الحديث أن الحسن وهو البصري قال ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم وقدمه أن عمر سئل  
 وجرحه يسع دماً **«قوله وقال طاوس»** هو ابن كيسان التابعي المشهور وأثره هذا وصلة ابن أبي شيبه  
 بإسناد صحيح ولفظه أنه كان لا يرى في الدم وضوءاً يسأل عنه الدم ثم حسبه **«قوله ويحسد بن علي»** أي ابن  
 الحسين بن علي أبو جعفر الباقر وأثره هذا ورواه موصولاً في فوائد الحافظ أبي بشر المعروف بسمرية من  
 طريق الأعمش قال سألت أبا جعفر الباقر عن الوضوء فقال لو سال غريم دم ما أعدت منه الوضوء وعلما  
 هو ابن أبي رباح وأثره هذا وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج عنه **«قوله وأهل الجواز»** هو من طيف العام  
 على الخاص لأن الثلاثة المذكورين قبل جاز يوثقون وقدروا عبد الرزاق من طريق أبي هريرة ويحسد بن  
 جبير وأخرجه ابن أبي شيبه من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب وأخرجه اسمعيل القاعقي من طريق أبي  
 الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي **«قوله وعصر ابن عمر»** وصلة ابن أبي  
 شيبه بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوضأ ثم صلى **«قوله ثرة»** يضع الموحدة وسكون المثناة ويحذفها  
 هي خراج صغير يقال ثر وجهه مثلث الشاة المثناة **«قوله وبنو ابن أبي أوفى»** هو عبد الله الصفي ابن  
 الصافي وأثره هذا وصلة سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه قال ذلك وسفيان سمع من  
 عطاء قبل اختلاطه فلا سند صحيح **«قوله وقال ابن عمر»** وصلة الشافعي وابن أبي شيبه بلفظه كان إذا ختم  
 غسل محاجه **«قوله والحسن»** أي البصري وأثره هذا وصلة ابن أبي شيبه أيضاً ولفظه أنه سئل عن الرجل  
 يتخضم ماذا عليه قال يغسل **«ثنيته»** وقع في رواية الأصلي وغيره ليس عليه غسل محاجه  
 بأسقاط أداة الاستئذان وهو الذي ذكره الأصحاب وقال ابن طري ثنت الأثر رواية السجني وفيه  
 اتبى وهو في نسخة ثابته من رواية أبي ذر عن الثلاثة وتخريج التعليل المذكور يؤيد ثبوتها وقد حكى  
 عن الثبوت أن قال يحجز النجيم أن يتبع موضع الجمامة ويصلي ولا يغسل **«قوله ابن أبي ذئب»** تقدم ان  
 اسمه محمد بن عبد الرحمن والاسناد كله مدينون الا ما وقد دخلها **«قوله ما كان في المسجد»** أي ما دام وهو  
 رواية السكشمي والمسارداة في نواب الصلاة ما دام ينتظرها والامتنع عليه الكلام وتخوه وقال  
 الكرماني نكر **«قوله في صلاة ليشعر بأن المراد فروع صلاته التي ينتظرها»** أي بقية الكلام عليه في  
 كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة أن شاء الله تعالى **«قوله أجمعي»** أي غير فصيح بالعربية سواء  
 كان عربياً أو لا ولا يحتمل أن يكون هذا الأجمعي هو الحصري الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب  
 الوضوء **«قوله قال المصنف»** كذا أسره هنا يؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث  
 قال لا وضوء الا من صوت أو روج فكانه قال لا وضوء الا من ضراط أو فساد أو غماخهما بالذكر دون ميم  
 أشدهما لكونهما لا يخرج من المرغاباني المسجد غيرهما فظاهر أن السؤال وقع عن الحديث الخاص وهو

فزفه الدم فركع ومجد  
 ومضى في صلاته وقال  
 الحسن ما زال المسلمون  
 يصلون في جراحاتهم وقال  
 طاوس ومحمد بن علي  
 وعطاء وأهل الجواز ليس  
 في الدم وضوء وعصر ابن  
 عمر يترفع من شأنه الدم  
 ولم يتوضأ وبنو ابن أبي  
 أوفى دما مضى في صلاته  
 وقال ابن عمر والحسن فحين  
 يتخضم ليس عليه الا غسل  
 محاجه \* حدثنا آدم بن  
 أبي إياس قال حدثنا ابن  
 أبي ذئب قال حدثنا سعيد  
 المقبري عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا يزال العبد في صلاة  
 ما كان في المسجد ينتظر  
 الصلاة ما لم يحدث فقال  
 رجل أجمعي ما يحدث  
 يا أبا هريرة قال المصنف  
 يعني الضرقة



ثابته وهب قال حدثنا  
شعبة قال أبو عبد الله ولم  
يقُلْ غُثْرُو بَيْحِي عَنْ شُعْبَةَ  
الْوُضُوءِ \* (باب) الرجل  
يُوضِي سَاحِبَهُ \* حدثنا  
محمد بن سلام قال أخبرنا  
يزيد بن هرون عن يحيى  
عن موسى بن عيسى عن  
كريب مولى ابن عباس  
عن أسامة بن زيد أن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لما أفاض من عرفة  
عَدَلَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَعَى  
حَاجَتَهُ قَالَ أَسَامَةُ لَمَحَلْتُ  
أَصْبَ عَلَيْهِ وَتَوَضَّأَ فَطَلَّتْ  
بَارِسُ اللَّهِ أَتَصَلَّى فَقَالَ  
الْمُصَلَّى أَمَامَهُ \* حدثنا  
عمر بن علي قال حدثنا  
عبد الوهاب قال سمعت  
يحيى بن سعيد قال أخبرني  
سعد بن إبراهيم أن نافع بن  
جبير بن مطعم أخبره أنه سمع  
عمر بن الخطاب بن شعبة  
يحدث عن المغيرة بن شعبة  
أنه كان مسح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في سفر  
وأنه ذهب لحاجة له وأن  
المغيرة جعل يصب الماء  
عليه وهو يتوضأ فغسل  
وجهه ويديه ومسح برأسه  
ومسح على الخفين

٣ قوله وأوزعهم من طرق  
في بعض النسخ من طريق  
خلعوره اه صححه

أَيِ ذَرَأَةٍ إِذَا جُمِلَتْ بِالْهَمَزِ وَتَقَطَّتْ وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِهِ أَقَطَّتْ وَزُنْ أَجْمَلَتْ وَكَذَا الْمُسْلِمُ قَالَ سَابِحُ الْأَفْعَالِ  
يَقَالُ أَقَطَّ الرَّجُلُ إِذَا جُمِعَ وَلَمْ يَنْزَلْ وَحَتَّى ابْنُ الْخُوَزَيْنِ عَنْ ابْنِ الْخَلْبَابِ أَنَّ ابْنَهُ دِينَ يَقُولُونَ قَطَّ بَعْضُ  
الْعَاقِفِ قَالَ وَالصَّوَابُ الْفَصْلُ (قُلْتُ) وَرَوَيْتُهُ فِي أَمَانِي عَلَى الْقَالِي بِالْوَجْهِينِ فِي الْقَافِ بِزِيَادَةِ الْهَمْزِ  
الْمُعْتَمَدَةِ يَقَالُ قَطَّ النَّاسُ إِذَا جَبَسَ عَنْهُمْ الْمَطَرُ وَمِنْهُ اسْتَبْرَازُكَ لَنَا خَرَالِزَالُ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ  
لَيْسَ قَوْلُهُ أَوَّلُ الشُّكْلِ بِهَوِيلِيَانِ عَدَمِ الْإِنْزَالِ سِوَاكَ كَانَ يَجِبُ أَهْرُ مِنْ ذَاتِ الشَّخْصِ أَمْ لَا وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى  
أَنِ احْدَاهُمَا بِالْعِدَّةِ وَالْأَفْعِيِّ لِلشُّكْلِ (قَوْلُهُ تَابَعَهُ وَهَبُ) أَيِ ابْنِ جَرِيرٍ بَنِ حَافِيٍّ وَالْقَصِيرُ يَعُودُ عَلَى الْقَصْرِ  
وَمَتَابَعُهُ وَهَبُ وَصَلَاهَا أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَاجُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي بَعْنَةَ (قَوْلُهُ لَمْ يَقُلْ غُثْرُو بَيْحِي عَنْ  
شُعْبَةَ الْوُضُوءِ) يَعْنِي أَنِ غُثْرُوهُ وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَيَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعْدِ الْقَطَّانِ وَبِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ  
شُعْبَةَ بِهَذَا الْأَسْنَادِ الْمَقْنُونِ لَكِنْ لَمْ يَقُولَ فِيهِ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَلَمَّا بَحِثِي فِيهِ كَقَالَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي  
مَسْنَدِهِ عَنْهُ وَقَطَّاهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُ وَهُوَ أَمَّا غُثْرُو فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِضَافٍ مَسْنَدُهُ عَنْهُ لَكِنَّهُ ذَكَرَ  
الْوُضُوءَ لِقَوْلِهِ فَلَا غَسْلَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ ٣ وَأَوْزَعُهُمْ  
مِنْ طَرَفِهِ وَكَذَا ذَكَرَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ كَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْهُ فَكَانَ بَعْضُ مَشَائِخِ  
الْبُخَارِيِّ حَدَّثَهُ بِهِ عَنْ يَحْيَى وَغُثْرُهُ مَا فَاسَقَهُ عَلَى لَفْظِ بَيْحِي وَآلَهُ أَعْلَمُ وَقَدْ كَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ لِمَنْ تَخَلَّافَ فِي  
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا سَدَّكَرُونِي آخِرُ كِتَابِ الْقِسْلِ أَنِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (قَوْلُهُ بَابُ الرَّجُلِ يُوضِي سَاحِبَهُ) أَيِ  
مَحْكَمِهِ (قَوْلُهُ ابْنُ سَلَامٍ) وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ كَافِيٍّ وَرَوَاهُ كَرِيمٌ عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَفِي هَذَا  
الْإِسْنَادِ رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ لِأَنَّ يَحْيَى وَمُوسَى بَنِي عَقِيْبَةَ تَابِعِيَانِ سَعِيدِيَانِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَكَرِبُ مَوْلَى ابْنِ  
عَبَّاسٍ مِنْ أَوْسَاطِ التَّابِعِينَ فَبَيْنَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَبٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ تِلْكَ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا  
الْحَدِيثِ فِي بَابِ اسْبَاغِ الْوُضُوءِ يَأْتِي بِأَقْبَاهِي كِتَابُ الْحَجِّ وَفِيهِ تَرَاجُمُ الْبُخَارِيِّ لِابْنِ الْمُنِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ  
وَهُوَ قَائِلٌ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَايُهُمْ مِنْ رَوَايَةِ كَرِبِ مَوْلَى ابْنِ  
عَبَّاسٍ (قَوْلُهُ أَصْبَ) بِشَدِيدِ الْمَوْحِدَةِ مَفْعُولُهُ لِمُحَمَّدٍ أَيْ الْمَاءُ مَقُولُهُ وَتَوَضَّأَ أَيْ وَهُوَ تَوَضَّأَ  
وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْمُنْصَنِّفُ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ فِي الْوُضُوءِ لَكِنْ مِنْ دِيْعَانِ الْكِرَامَةِ مَخْصُصَةٌ بِغَيْرِ الْمَشْفَقَةِ أَوَّالًا وَاجْتِنَابِ  
فِي الْحَالِ لِيَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ أَسَامَةَ لِأَنَّهُ كَانَ فِي السَّفَرِ وَكَذَا حَدَّثَ الْمُنْصَنِّفُ الْمَذْكُورُ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ  
قَاسَ الْبُخَارِيُّ نَوْضَةَ الرَّجُلِ غَيْرُهُ عَلَى صَبِّهِ عَلَيْهِ لِاجْتِمَاعِهَا فِي مَعْنَى الْإِعَانَةِ (قُلْتُ) وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ  
وَلَمْ يَقْصُرِ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ بِجَوَازِ وَلَا غَيْرِهِ وَهَذِهِ عَادَتُهُ فِي الْأُمُورِ وَهَلْ جُمِلَتْ قَالِ النَّوَوِيُّ الْإِسْتِغْنَاءُ ثَلَاثَةً  
أَقْسَامَ أَحْضَاءِ الْمَاءِ وَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ أَصْلًا (قُلْتُ) لَكِنْ الْإِفْضَلُ خِلَافُهُ قَالَ الثَّانِي بِمَبَاشَرَةِ الْإِجْنَابِ  
الْقِسْلُ وَهَذَا مَكْرُوهٌ لَا حَاجَةَ إِلَى الثَّلَاثِ الصَّبِّ وَقَبْهُ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا يَكْرَهُ وَالثَّانِي خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ وَتَقَبُّبُ  
بَانِهِ إِذَا تَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَّاهُ لَا يَكُونُ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ وَأَجِبَ بِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّاهُ لِمَيَّانِ الْخُوَزَيْنِ  
فَلَا يَكُونُ فِي حَقِّهِ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ إِذَا كَانَ الْأَوَّلِيُّ تَرَكَهُ كَيْفَ يَنْتَازِعُ فِي كِرَاهَتِهِ  
وَأَجِبَ بِأَنَّهُ كُلُّ مَكْرُوهٍ فَضْلُهُ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ إِذَا الْمَكْرُوهُ طُلِقَ عَلَى الْحَرَامِ بِخِلَافِ الْآخِرِ  
(قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ) هُوَ الْفُلَاسُ أَحَدُ الْخَلَفَاءِ الْبَصَرِيِّينَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الثَّقَفِيِّ  
وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي رَاهِمٍ أَيِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْفٍ فِي الْأَسْنَادِ وَرَوَايَةُ الْأَقْرَانِ  
فِي مَوْضِعَيْنِ لِأَنَّ يَحْيَى وَسَعْدًا تَابِعِيَانِ صَغِيرَانِ وَنَافِعُ بْنُ جَبْرِ وَهُوَ مِنْ الْمَغِيرَةِ تَابِعِيَانِ وَسَطَانِ فَبَيْنَهُ أَرْبَعَةٌ  
مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَبٍ وَهُوَ مِنْ أَسْوَادٍ (قَوْلُهُ أَنَّهُ كَانَ) إِذِي عُرْوَةٍ مَعْنَى كَلَامِ أَبِيهِ بِعِبَارَةِ نَفْسِهِ وَالْإِسْكَانُ  
السِّيَاقُ يَشْفِي أَنْ يَقُولَ قَالَ إِنِّي كُنْتُ كَذَلِكَ قَوْلُهُ وَالْمَغِيرَةُ جَعَلُ وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ هُوَ الْغَفَاتُ عَلَى  
رَأْيِ فَيَكُونُ عُرْوَةً إِذِي لَفْظِ أَبِيهِ وَالْقَصِيرُ فِي قَوْلِهِ أَنَّهُ ذَهَبَ وَفِي قَوْلِهِ لَتَبَّيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَبَاحِثُ  
هَذَا الْحَدِيثِ تَأْتِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ أَنِ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمَرَادُ مِنْ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ فَقَالَ  
ابْنُ بَطَالٍ هَذَا مِنَ الْقُرْبَاتِ الَّتِي يَجُوزُ لَهَا جُلُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا غَيْرُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ قَالَ وَاسْتَدِلَّ الْبُخَارِيُّ مِنْ

صب الماء عليه عند الوضوء فيجوز له رجل أن يوضئه غيره لأنه لا يزم المتوضئ الاغتراف من الماء  
 لأعضائه وحال له أن يكفيه ذلك غيره بالصب والاغتراف من بعض عمل الوضوء كذلك يجوز في بقية أعماله  
 وتعبه ابن المنبر بان الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد لأنه لو اغترف ثم نوى أن يوضأ جاز ولو كان  
 الاغتراف عمدا مستقلا كان قد قدم التيمم عليه وذلك لا يجوز وحاصله التفرقة بين الاعانة بالصب وبين  
 الاعانة بمباشرة الغير فصل الاعضاء وهذا هو الفرق الذي أشيرنا إليه قبل والحد ثانياً بالان على عدم  
 كراهة الاستعانة بالصب وكذا احضار الماء من باب الاولى وأما المباشرة فلا دلالة فيها عليها نعم يستحب  
 أن لا يستعين أصلاً وأما ما رواه أبو جعفر الطبري عن ابن عمر أنه كان يقول ما أبالي من أمانتي على  
 طهورى أو على رصكوى ويجوزى فمعمول على الاعانة بالمباشرة لا بالصب بل بالمرأه الطبري أيضاً  
 وغيره من مجاهداته كان يسكب على ابن عمر وهو يسل رجليه وقد روى الحارث بن الحارثي في المستدرج من  
 حديث الربيع بن معوذ أنها قالت أنبت النبي صلى الله عليه وسلم بوضوء فقال اسكبى فسكب عليه وهذا  
 أمر ح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين لكونه في الحضر ولكونه بصيغة الطلب لكنه ليس  
 على شرط المصنف والله أعلم **«قوله باب قراءة القرآن بعد الحدث»** أى الأصغر (وغیره) أى من  
 مظان الحدث وقال الأكرمانى الضمير يعود على القرآن والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أى الذكر  
 بسلام وغوهما بعد الحدث ويلزم منه الفصل بين المتطافين ولأنه ان جازت القراءة بعد الحدث لجواز  
 غيره من الأذكار طرئاً على الأولى فهو مستغنى عن ذكره بخلاف غير الحدث من فاقض الوضوء وقد تقدم  
 بيان المراد بالحدث وهو يؤيد ما قرئته **«قوله وقال منصور»** أى ابن المعمر (عن إبراهيم) أى القتيبي  
 وأثره هذا وصلة سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله وروى عبد الله بن زريق عن الثوري عن  
 منصور قال سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال لم يبين القراءة (قلت) وهذا لا يخالف رواية  
 أبي عوانة أنها تتعلق بطلق الجواز وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عن محمد بن أبان عن جابر بن  
 سليمان قال سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك انتهى والاستناد الأول أصح وروى ابن  
 المنذر عن علي قال قال نسي البيت الحمام يترفع فيه الحياء ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله وهذا لا يدل على  
 كراهة القراءة وأغواها أخبار ومجاهد الواقع بأن شأن من يكون في الحمام أن يلتزم من القراءة وحكيبت  
 الكراهة عن أبي حنيفة وخالفه صاحب محمد بن الحسن ومالك فقال لا يكره لأنه ليس فيه دليل خاص وبه  
 صرح صاحب العدة والبيان من الشافعية وقال الثوري في التبيان عن الأصحاب لا يكره فاعلم أن كراهة  
 شرح الكفاية للصغير لا ينبغي أن يقرأ وسوى الخاطيء منه وبين القراءة طلاء الحاجة ورجع السدي  
 الكبير هدم الكراهة واحتج بان القراءة مطلوبة بالاستئذان منها مطلوب والحدث يكثر فلو كرهت لفات  
 خبر كثير ثم قيل حكم القراءة في الحمام ان كان القارئ في مكان طهراً وليس فيه كشف أو لم يكره والا كره  
**«قوله يكتب إلى سالة»** كذا في رواية الأكثر بلفظ مضارع كتب وفي رواية كرمه بكتب عو حدة  
 مكسورة وكان مقترحة عطفاً على قوله بالقراءة وهذا الأثر وصله عبد الله بن زريق عن الثوري أيضاً عن  
 منصور قال سألت إبراهيم **«كتب إلى سالة»** على غير وضوء قال نعم وتبين بهذا ان قوله على غير وضوء يتعلق  
 بالكتابة لا بالقراءة في الحمام ولما كان من شأن الراسل أن تصدر بالسبغة توهم السائل أن ذلك يكره لمن  
 كان على غير وضوء لكن يمكن أن يقال ان كاتب السالة لا يقصد القراءة فلا يسرى مع القراءة **«قوله»**  
**«وقال جاد»** هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة (عن إبراهيم) أى القتيبي (ان كان عليهم) أى على  
 من في الحمام أزار المراد به الجنس أى على كل منهم أزار وأثره هذا وصله الثوري في جامعه عنه والنهي عن  
 السلام عليهم أماناً لهم لئلا يكونهم على جمعة وأما لكونه يستدعي منهم الرد والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله  
 لأن السلام من أماناته وان لفظ سلام عليكم من القرآن والمتعري عن الأزار مشاهلن هو في الخلاء وبهذا  
 التقرير يشجع كره هذا الأثر في هذه الترجمة **«قوله حدثنا اسمعيل»** هو ابن أبي سريته **«قوله غمرة»**

**«(باب قراءة القرآن بعد**  
**الحدث وغيره)»** وقال  
 منصور عن إبراهيم لا بأس  
 بالقراءة في الحمام يكتب  
 الرسالة على غير وضوء  
 وقال جاد عن إبراهيم ان  
 كان عليهم أزار فسلم ولا  
 فلا تسلم **«حدثنا اسمعيل**  
**قال حدثني مالك عن غمرة**  
**ابن سليمان عن كرم**  
**مولى ابن عباس أن عبد**  
**الله بن عباس أخذ به الله**  
**بأن ليلة عند معونته زوج**  
**النبي صلى الله عليه وسلم**  
**وهي خاتمه**





يكون من صفراً أو حجارة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند المصنف في باب الغسل في الغضب أول  
 هذا الحديث أن نازراً صلى الله عليه وسلم فأخبر جناه ما في ثوب من صفراً والصفرة بضم المهملة  
 واسكان المقام وقد تكسر صنف من حديث الحسن بن علي أنه سمى بذلك ليكون ثوبه الذهبى يسمى أيضاً  
 الشبه بفتح الميم والموحدة والتور المذكر يحتمل أن يكون هو الذي روي عنه عبد الله بن زيد أن دخل  
 عن صفه الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال صلى وجهها **«قوله فأفرغ»** وفي رواية موسى عن  
 وهيب فأكفهم من زين وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب فكفأ بفتح الكاف  
 وهما اللتان بمعنى يقال كفأ الأناوة كفاً إذا أمانه وقال النكاشي كفأت الأناوة كبشته وأكفأته أمهته  
 والمراد في الموضعين أفرغ الماء من الأناوة على اليد كما صرح به في رواية مالك **«قوله فغسل يده من»** كذا  
 في رواية مالك بأفراديه وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا اللذان وأوردى عند أبي نعيم  
 فغسل يديه بالثنية فيعمل الأفراد في رواية مالك على الجنس وعند مالك من زين وعنده لإمام ثلاثاً كذا الخالد  
 ابن عبد الله عند مسلم وهو لا يحفظ وقد اجتمعوا في يادهم مقدمة على الحافظة الواحدة وقد ذكر مسلم من  
 طريقين بزعم وهيب أنه سمع هذا الحديث من زين من عمر بن يحيى أملاً مقناً كذا زر جعفر وأبنته ولا يقال  
 يعمل على واقعيتين لأن قول المخرج متعدد الأصل وعدم التعدد فيه من الأحكام غسل التليقيل إذا طابها  
 الأناوة لو كان عن غير قوم كما تقدم مثله في حديث عثمان والمراد باليدين هنا الكفان لا غير **«قوله ثم**  
**تضمض واستنثر»** وللكشمهني مضمض واستنشق والاستنثار يستنظم الاستنشاق بالعكس وقد ذكر  
 في رواية وهيب الثلاثة و زاد بعد قوله ثلاثاً ثلاث غرفات واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة  
 والاستنشاق في كل غرفة في رواية خالد بن عبد الله الأسيدي بعد قليل مضمض واستنشق من كف واحدة  
 فعل ذلك ثلاثاً وهو مرجع في الجمع في كل مرة بخلافه ورواه وهيب فإنه نظرها احتمال التوزيع بالتسوية  
 كأنه عليه أن يريق اليد ويقر في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التوضؤ وتضمض  
 واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة ونظرنا لأمرنا به من اتحاد  
 المخرج فتقدم الزيادة في مسلم من رواية خالد المذكورة ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض فاستدل بها على  
 تقدم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطفاً بالفاء التعقيب وفيه بحث **«قوله ثم غسل وجهه ثلاثاً»** ثم  
 تغتسل في آيات في ذلك ولم يرد من استدلل بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن استدلل به على  
 وجوب الترتيب للآيات بقوله ثم في الجميع لأن كلاماً من الحديثين مجهول في الآية بينته السنة بالفعل **«قوله ثم**  
**غسل يده من زين»** كذا يشكروا من زين ولم تغتسل في آيات عن عمر بن يحيى في غسل اليدين  
 من زين لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
 توضأ وفيه ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيعمل على أنه وضوء آخر لكونه مخرج الحديثين غير متعدد  
**«قوله إلى المرفقين»** كذا لا أكثر ولا يسقل والجوى إلى المرفق بالافراد على إرادة الجنس وقد اختلف  
 العلماء هل يد غسل المرفقين في غسل اليدين أم لا فقال المعظم نعم وخالفه زفر وشكاه بعضهم عن مالك وأخرج  
 بعضهم الجمهور وبأن إلى الآية بمعنى مع قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم وتغيب بانه خلاف  
 الظاهر وأجيب بأن المرفق يدولت عليه وهي كون ما بعد اليد من جنس ما قبلها وقال ابن القصار اليد شتاؤها  
 الاسم إلى الأبط لحديث جبار أنه سمى إلى الأبط وهو من أهل اللغة فلما جاء قوله تعالى إلى المرافق بقي المرفق  
 مغسولاً مع المرافق يعني الاسم انتهى فلي هذا قال في هنا حلق المرفق ولم يغسل اليدين إلا بالمغسول وفي كون  
 ذلك ظاهراً من السياق نظر والله أعلم وقال الزنجشري لفظ إلى يفيد معنى الفاء مطلقاً فإما دخلوا في الحكم  
 وخر وجهاً فأمر يد ومع الدليل قوله تعالى ثم اتوا الصيام إلى الليل دليل عدم الدخول انتهى من  
 الرصا وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع  
 القرآن وقوله تعالى إلى المرافق لا دليل فيه على أحد الأمرين قال فأخذ العلماء بالاحتياط وقت زفر

فأفرغ على يديه فغسل  
 من زين ثم مضمض واستنثر  
 ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً  
 ثم غسل يديه من زين من  
 إلى المرفقين



مع المتقين انتهى ويمكن أن يستدل بالدخولهما بقوله صلى الله عليه وسلم في الدار طيباً بإسناد حسن من حديث عثمان في سفة الوضوء فاستدل به إلى المرتفين حتى مس أطراف العصبين وفيه عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قوضاً أدار الماء على مرقبيه لكن إسناده ضعيف وفي البراء والاطبراني من حديث ابن ماجة في سفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرقق وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرقبيه فهذه الأحاديث يتقوى بعضها بعضها الآخر فيكون رايها في الآية لا يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وإن تكون بمعنى مع فيثبت النسبة أنها بمعنى مع انتهى وقد قال الشافعي في الام لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرتفين في الوضوء وفي هذا فزفر مجروح بالإجماع قبله وكذلك من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ولم يثبت ذلك عن مالك مرسياً وإنما جئني عنه أشهب كالأصحاب لا المرقق بكسر الميم وقفع الغاء هو العظم الثاني في آخر الخراج معنى بذلك لانه يرفق به في الانكسار نحو «قوله ثم مسح رأسه» زاد ابن الطبايع كله كما تقدم عن رواه ابن خزيمة وفي رواية خالين عبد الله برأسه بزادة الماء قال القرطبي الماء للتعدي به يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليم ومسحت رأسه وقيل دخلت الباء لتفيد معنى آخر وهو ان الفصل لغة يقضى فمضوا به والمصح لغة لا يقضى محسوبا به فاقول وامسحوا رأسكم لأجزأ المسح بالماء مبر ما فكأنه قال وامسحوا برؤسكم الماء فهو على القلب والتقدير امسحوا برؤسكم بالماء وقال الشافعي أحق قوله تعالى وامسحوا برؤسكم بجميع الرأس أو ببعضه فدللت السنة على ان بعضه يجوز والفرق بينه وبين قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم في التيمم ان المسح فيه بدل عن الفصل ومسح الرأس أصل فاقترقا لا يردكون مسح الخلف بدلا عن غسل الرجل لان الرخصة فيه ثبتت بالإجماع فان قيل فلهذا أقصر على مسح الناحية العذولة لانه كان في سفر وهو مظنة العذر ولهذا مسح على الناحية بعد مسح الناحية كما هو ظاهر من سباني مسلم في حديث المغيرة بن شعبه قلنا قد روي عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر وهو يلوأه الشافعي من حديث عطاء بن رسل الله صلى الله عليه وسلم قوضاً نجس العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه وهو مرسى لكنه اعتضد بجميعه من وجه آخر موصولاً أخرجه أوادود من حديث أنس وفي إسناده أو معقل لا يعرف حاله فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالأخر وحصلت القوة من الصورة المحوكة وهذا مثال لما ذكره الشافعي من ان المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند وظهر هذا جواب من أوادود أن الحجة حيثما لم يستدفع المرسل لقوا وقد قوت جواب ذلك فيما كتبه على هالوم الحديث لان الإصلاح في الباب أضعاف عثمان في سفة الوضوء قال ومسح مقدم رأسه أخرجه سعد بن منصور وفيه خالدين يزيد بن أبي مالك يختلف فيه وصح عن ابن عمر الاكتفاء بجميعه بعض الرأس قال ابن المنذر وغيره ولم يصح عن أحد من الصحابة أنكار ذلك قال ابن مزم وهذا كله ما يتقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم «قوله بدأ بمسح رأسه» انظر انه من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك ففيه جهة على من قال السنة ان يبدأ بغير الرأس الى ان ينتهي الى مقدمه انما هو قوله أقبل وأدير وبر عليه ان الواو لا تقتضي الترتيب وسيأتي عند المصنف تقريراً من رواية سليمان بن بلال فأدير يبدأ بأقبل فلم يكن في ظاهره جهة لان الإقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يكن ما قبل اليه ولا ما دبر عنه ومخرج الطبري في مقدمتها معنى واحد وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم فيقول أقبل على أنه من تسمية الفعل بالشدائه أي بدأ بأقبل الرأس وقيل في توجيهه غير ذلك والحكمة في هذا الإقبال والادبار استيعاب جهتي الرأس بالمسح فلي هذا يخص ذلك بمن لشعر والمشهور من أوجب التعميم ان الاولى واجبة والثانية سنة ومن هنا يتبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم والله أعلم «قوله ثم غسل رجله» زاد في رواية وهيب الآية الى الكعبين والبصم فيه كما بحث في قوله الى المرققين والمشهور أن الكعب هو العظم النائم عند ملتقى الساق والقدم وحتى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند عقد الشراك وروي عن ابن القاسم عن مالك

ثم مسح رأسه بيديه  
فأقبل بهما وأدير بدأ  
بمقدم رأسه حتى ذهب  
بهما الى فناء ثم ردهما الى  
المكان الذي بدأ منه ثم  
غسل رجله

﴿باب﴾ غسل الرجلين  
الى الكعبين حسب حديثنا  
موسى بن اسمعيل قال  
حدثنا وهيب عن عمرو  
عن أبيه شهدت عمرو بن  
أبي حسن سأل عبد الله بن  
زيد عن وضوء النبي صلى  
الله عليه وسلم فذا بتور  
من ماء فتوضأ لهم وضوء  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فاكفأ على يده من التور  
فقتل يده ثلاثاً ثم أدخل  
يده في التور فغسسه  
واستنشق واستمر ثلاث  
ضرفات ثم أدخل يده فغسل  
وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه  
من ثين الى المرفقين ثم  
أدخل يده فغسل رأسه  
فاقتل يده أو أدبر مرة  
واحدة ثم غسل وجهه الى  
الكعبين ﴿باب استعمال  
فضل وضوء الناس﴾  
وأمر جرير بن عبد الله  
أهله أن يتوضأ بفضل  
سواهم حدثنا آدم قال  
حدثنا شعبة قال حدثنا  
الحكم قال سمعت أبا جعفر  
يقول خرج علينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
بالباحرة فأتى وضوءه  
فتوضأ ثم غسل الناس  
ياخذون من فضل وضوءه  
فيتمسكون به فضل النبي  
صلى الله عليه وسلم الظهور  
ركعتين والعصر ركعتين  
في يديه عزه

مثله والاول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة  
فيه حديث الثعالب بن بشير الصحيح في صفه الصف في الصلاة فرأيت الرجل من يلبس كعبه بكعب صاحبه  
ويقول إن هذا الثعالب رأى ذلك في حديث قطع الحرم الخلفين الى الكعبين إذا لم يجد الماء العذب وفي هذا الحديث  
من الثعالب أن الأعرابي على السدين معاني ابتداء وضوءه وإن وضوء الواحد يكون بعضه بمجره وبعضه بغيره  
وبعضه ثلاث وفيه معنى الإمام الى بيت بعض رعيته وابتداء وضوءه إياه بما يظنون أنه له به حاجة وجواز  
الاستعانة في أحضار الماء من غير كراهة والتعلم بالفعل وإن الاعتراف من الماء القليل للتطهر بالماء  
مستعمل لقوله في رواية وهيب وغيره ثم أدخل يده فغسل وجهه الخ وأما اشتراط نية الاعتراف فليس في  
هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهر بالماء المستعمل ولو جبهه  
أن النية لا يتركه وقد أدخل يده للاعتراف بعد غسل الوجه وهو وقت يغسلها وقال الغزالي في تجرد  
الاعتراف لا يصير الماء مستعملان الاستعمال الخاضع من المغترف منه وهذا قطع البغوي واستدل به  
المصنف على استحباب مسح الرأس وقد قدمناه قبل ذلك نية الأعرابي وعلى أنه لا يندب بتكرره كما  
سيأتي في باب مفرد على الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كاسيأتي أيضاً وعلى جواز التطهر من  
أنية القمام وغيره ﴿قوله باب غسل الرجلين الى الكعبين﴾ تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله وعمرو  
الذكوري هو ابن يحيى بن حمزة شيخ مالك المتقدم وعمرو بن أبي حسن عم أبيه كما قدمناه ومما هناك حده  
مجاز أو غريب الكرماني تبعاً لصاحب الكلال فقال عمرو بن أبي حسن جدمه وبن يحيى من قبل أمه  
وقد قدمنا أن أم عمرو بن يحيى ليست بتابعه وبن أبي حسن فلم يستقيم ما له بالأحقال ﴿قوله فتوضأ  
لهم﴾ أي لأجلهم (وضوء النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وأطلق  
عليه وضوءه مبالغة ﴿قوله ثم أدخل يده فغسل وجهه﴾ بين في هذه الرواية تجديد الاعتراف لكل عضو  
وأما اغتراف ياحدي يديه وكذا هو في باقي الروايات وفي مسلم وغيره ولكن وقع في رواية ابن عباس كروا في الوقت  
من طريق سليمان بن بلال الآية ثم أدخل يديه بالتيه وليس ذلك في رواية أبي ذر ولا الأسيدي ولا في شيء  
من الروايات خارج الصحيح قاله النووي وأطلق أن الأناك كان صغيراً فغترف ياحدي يديه ثم أضافها الى  
الأخرى كما تقدم نظيره في حديث ابن عباس والأخلاق اعتراف باليسدين جميعاً أسهل وأقرب لنا ولا كما قال  
الشافعي ﴿قوله ثم غسل يديه من ثين﴾ المراد غسل كل يده من ثين كما تقدم في طريق يدي مالك ثم غسل يديه  
من ثين من ثين وليس المراد توزيع المرفقين على السدين فكان يكون لكل يده مرة واحدة ﴿قوله باب  
استعمال فضل وضوء الناس﴾ أي في التطهر والمراد بفضل الماء الذي يبقى في الظرف بعد الفراغ  
﴿قوله وأمر جرير بن عبد الله﴾ هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني وغيرهما من طريق قيس بن  
أبي حازم عنه وفي بعض طرقه كان جرير يستألف بنفسه رأس سواهم كفي الماء ثم يقول لاهل توضأ بفضل  
لا يرى به بأساً وهذه الرواية مبنية للمراد وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواهم الماء الذي ينتفع فيه  
العود من الأراك وغيره ليلين فقالوا يحمل على أنه لم يضر الماء وإنما أراد البخاري أن صنعه ذلك لتغير  
الماء وكذلك مجرد الاستعمال لا يضر الماء فلا يمنع التطهر به وقد صححه الدارقطني بلفظ كان يقول لاهله  
فتوضأ من هذا الذي أدخل فيه سواكم وقد روى في قول آخر حه الدارقطني من حديث أنس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بفضل سواهم كسند ضعيف وذكر أبو طالب في مسأله عن أحد أهله أنه  
عن معنى هذا الحديث فقال كان يدخل السواك في الأناء يستألف فاذا فرغ توضأ من ذلك الماء وقد  
استشكل إيراد البخاري له في هذا الباب المقصود تطهارة الماء المستعمل وأجيب بأنه ثبت أن السواك  
مطهرة للشفاً إذا غلط الماء ثم حصل وضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل وأجيب بأنه ثبت أن السواك  
حدثنا الحكم هو ابن عتبة تصغيره بالمشاة ثم الموحدة كان من الفقهاء الكوفيين وهو تابعي صغير  
وحديث أبي جعفر المذكور سيأتي مباحثه في باب الشرة في الصلاة وقوله ياخذون من فضل وضوءه

كانهم افسحوا الماء الذي فضل عنه ويحتمل ان يكونوا تناولوا مسال من أهضاء وضوءه صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة بيّنة على طهارة الماء المستعمل. **(قوله وقال أبو موسى)** هو الاشعري وهذا الحديث طرف من حديث مطول آخر به المؤلف في المغازي وأوله عن أبي موسى قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة ومعه بلال فأراه أن يفرغ قدر الماء في باب المسجد وصرف منه تفسيرا للميم من قوله اشربوا ماءه أبو موسى وبلا. وقد ذكر المؤلف طرفا منه أيضا باستناده في باب الفصل والوضوء في المختص كإسباني بعد قليل **(قوله ويحرقه)** أي صب ما تنار له من الماء في الأناة فرض بذلك اتحاد الركبة ببقية البدن **(قوله)** **(قوله حدثنا علي بن عبد الله)** هو ابن المديني وصالح هو ابن كيسان. وقد تقدم الكلام على حديث محمود ابن الربيع هذا في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم **(قوله وقال عروة)** هو ابن الزبير بن المسور هو ابن مخزومة **(قوله وغيره)** هو ضران بن الحكم كإسباني موصولا مطولا في كتاب الشروط وقال الكرماني هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها امتانة وبتقريبها ما لا يقتصر في الأصول **(قلت)** وهذا صحيح إلا أنه لا يستدريه هنا لأن الميم معروف وانما لم يسمه اختصارا كما اختصر السند فعلقه وزعم الكرماني أن قوله وقال عروة معطوف على قوله في السند الذي قبله أخبرني محمود بن زيد يكون صالح بن كيسان وروي عن الزهري حديث محمود وعطفت عليه حديث عروة فلهذا لا يكون حديث عروة فعطفا بل يكون موصولا بالسند الذي قبله وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه واستمر الكرماني على هذا القول حتى زعم أن الصغير في قوله يصدق كل واحد منهم ما صاحبه المسور ومحمود وليس كما زعم بل هو المسور ومروان وهو يقوى برزمنه بمجرد النقل والرجوع إلى النقل في باب النقل أول **(قوله كانوا يقتلون)** كذا في ذرو الباقين كادوا بالهال وهو الصواب لأنه يقع بينهم قتال وانما حتى ذلك هو وثمن مسعود التقي لما رجع إلى قرش ليعلهم شدة تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة **(قوله باب)** كذا المسمى كأنه كافصل من الباب الذي قبله وجعله السابق منه بلا فصل **(قوله حدثنا عبد الرحمن بن بونس)** هو أبو مسلم المسمى أحد الحفاظ **(قوله عن الجعد)** كذا هنا ولا أكثر الجعد بالتصغير وهو المشهور والسائب بن يزيد من صفراء الصحابة وسبأني حديثه هذا يعني في كتاب علامات النبوة أن شاء الله تعالى **(قوله وقع)** بكسر الصاد والتثنية وللكتشيب وقع بلفظ الماضي وفي رواية كريمة وجع الجحيم والتثنية والوقع وجع في القدمين **(قوله زواله)** بكسر الزاي ونشد بدال والوجه بفتح المهملة والجيم واحدة الجبال وهي بيوت تزين بالشباب والامرة والصور لها عرى وأزوار وقيل المراد بالجهة نظير وهو يعقوب يقال للذي منه جهة وهي هذا المراد بزواله يشتهر بزيادته أن في حديث آخر مثل بيضة الجمجمة وسبأني الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أن شاء الله تعالى وأراد لبقاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وشي الشافعي في الامم عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجع عنه شرح إليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة ثلاث روايات الأولى طاهر لا ظهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو الحق به عند الحنفية الثانية نجس نجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه الثالثة نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن القزويني عنه وهذه الأحاديث ترد عليه لأن النجس لا يترك به وحديث الجعد وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء ولكن توجهه أن القتال بنجاسة الماء المستعمل إذا علم بأنه مضاف قبل له مضاف إلى طاهر لم يتغير به وكذلك الماء الذي غاطه الرقيق طاهر بحديث الهرة وأما من علمه منهم بأنه ماء الذنوب فيجيب إبعاده محققا بالأحاديث الواردة في ذلك عند مسلم وغيره فأدب في الباب أيضا ترد عليه لأن ما يجب إبعاده لا يترك به ولا يشرب قال ابن المنذر وفي إجماع أهل العلم على أن البلب السابق على أعضائه المتوضئ ما فطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل وأما كونه غير طاهر فوسبأني الكلام عليه في كتاب الفصل أن شاء الله تعالى

وقال أبو موسى دعا النبي صلى الله عليه وسلم بقدح فيه ماء فقبل بيده ووجهه فيه وعجف فيه ثم قال لما اشربنا منه وأفرغنا على وجهك ونحو ذلك حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع قال وهو الذي سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهه وهو غلام من بنيهم وقال عروة عن المسور وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه وإذا قضا النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون على وضوءه **(باب)** حدثنا عبد الرحمن بن بونس قال حدثنا حاتم بن إسماعيل عن الجعد قال سمعت السائب بن يزيد يقول ذهبت في خاتمي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابن أختي وقع فمسح رأسي ودعاني بالبركة ثم قضا فشربت من وضوءه ثم قمت خلف طاهره فظفرت إلى خاتمي التوبة بين كعبه مثل زواله

واستنشق من غسرة واحدة) حدثنا مسدد قال حدثنا خالد بن عبد الله قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه فرغ من الأناة على يديه فغسلهما ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثا فغسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه إلى المرفقين من يمينه ومن يساره ما قبل وما أدبر وغسل وجهه إلى الكعبين ثم قال هكذا وشو رسول الله صلى الله عليه وسلم (باب مسح الرأس مرة) حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا وهيب قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه قال شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم فحدثنا عن من ماء فتوضأهم فكفأ على يديه فغسلهما ثلاثا ثم أدخل يده في الأناة فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا ثلاث غسرات من ماء ثم أدخل يده فغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل يده في الأناة فغسل يديه إلى المرفقين من يمينه ومن يساره ثم أدخل يده في الأناة فمضمض برأسه فأقبل بيده وأدبر بها ثم أدخل يده فغسل وجهه حدثنا موسى قال حدثنا وهيب قال مسح رأسه

والله أعلم (قوله باب من مضمض واستنشق من غسرة واحدة) تقدم الكلام على ذلك في باب مسح الرأس وتقدمت المسئلة أيضا في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء (قوله ثم غسل) أي فيه (أو مضمض) كذا عذره بالمثل وأخرجه مسلم عن يحنس الصباح عن خالد بن مسدد هذا من غير شئ ولا فلفه ثم أدخل يده فمضمض واستنشق وأخرجه أيضا الامام علي بن مطرب وهيب بن ربيعة عن خالد كذلك قال الظاهر أن الشئ منه من مسدد شيخ البخاري وأغرب الكرماني فقال الظاهر أن الشئ منه من التام (قوله من كفة واحدة) كذا في رواية أبي ذر في نسخة من غسرة واحدة ولذا كثر من كتب غيره ها هنا ابن بطال المراد بالكفة الفرقة فاستق ذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك الحق قال ولا يعرف في كلام العرب الحان هاء التأنيث في الكف ومحصله أن المراد بقوله كفة ففعل لا أنها تأنيث الكف وقال صاحب الشارح قوله من كفة هي بالضم والفتح كغرفة وغرفة أي مما عملا كفة من الماء (قوله ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصارا وهو ثابت في رواية مسلم وغيره وشيعة مباحث هذا الحديث تقدمت قريبا (قوله باب مسح الرأس مرة) ولا يسلي مسحة (قوله فغسلها بتور من ماء) كذا للأكثر ولكن معني فغسلها ولم يذكر التور (قوله فكفأ) أي أماله ولا يسلي فأكفأه وقد تقدم النقل هنا معني (قوله فأقبل بيده) كذا هنا بالافراد والكتب معني بالتشبه (قوله حدثنا وهيب) أي بإسنادهم المذكور وحديثه وقد تقدم طريق موسى هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين وذكر فيها أن مسح الرأس مرة وقد تقدم نقل الخلاف في استحباب العدد في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان وذكرنا قول أبي داود أن الرواية الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد ولمسح الرأس وأنه أورد العدد من طريقين جميع أحدهما غيره وهو الزيادة من القصة مقبولة فيقول قول أبي داود على إرادته استثناء الطريقين الذين ذكرهما فكأنه قال لا هذين الطريقين قال ابن السعدي في الاستسلام اختلاف الرواية يعمل على التعدد فيكون مسح مرة مرة وثلاثة ثلاثا ليس في رواية مسح مرة جمعة على منع التعدد ويحتاج للتعدد بالقياس على المفسول لأن الوضوء طهارة حكيمية ولا فرق في الطهارة الحكمية بين النفس والمسح وأجيب بما تقدم من أن المسح مبني على التقييف بخلاف غسل ولو مخرج التكرار لصارت صورته صورة المفسول وقد اتفق على كراهة غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئا وأجاب بأن الخفة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاعتاق فليكن العدد كذلك وجواب واضح ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي معناه أن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن عمر وابن العاص في صفه الوضوء حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا من زاد على هذا فقد أسأى وظلم فإن في رواية سعيد بن منصور وفيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح أن معصية على إرادة الاستيعاب بالمسح لأنهم لم يصفوا مستقلة لجميع الرأس جميعا بين هذه الأدلة (تنبيه) لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل الوجه وجوزوا التكرار في أن يكون هو مفعول غسل الذي وقع فيه الشئ من الراوي والتقدير فغسل وجهه أو مضمض واستنشق (قلت) ولا يخفى بعده وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والامام علي بن ربيعة المذكور وفيه ما بعد ذكر المضمضة والاستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا فدل على أن الاختصار من مسدد كما تقدم من المسئلة وقال الكرماني يجوز أن يكون حذف الوجه أذ لم يقع في شئ منه اختلاف وذكرنا معناه لما في المضمضة والاستنشق من الأفراد والجميع ولما في إدخال المرفقين ولما في مسح جميع الرأس ولما في الرجلين إلى الكعبين انتهى ملخصا ولا يخفى شكله (قوله باب وضوء الرجل) بضم الواو لأن القصد به المفعول (قوله وضوء المرأة) بفتح الواو لأن المراد به الماء الذي غسل في الأناة بعد الفراغ من الوضوء وهو الخفض عطا على قوله وضوء الرجل (قوله وتوضأهم بالجميع) أي بالماء المسخن وهذا الأثر وصله سبعين منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلقاء ابن عمر كان يتوضأ بالجميع ويغسل منه ورواه ابن أبي

مرة (باب) وضوء الرجل مع امرأته فغسل وضوء المرأة وتوضأهم بالجميع

شبهة والدارقطني بلفظ كان يصح له ما في فقه ثم يغسل منه قال الدارقطني استاده صحيح ومناسبه للترجمة  
من جهة ان الغالب ان أهل الر جدل تسم له فبما يفعل فأشار البخاري الى الر دلي من منع المرأة ان تظهر  
بفضل الر جل لان الظاهر ان امرأة محر كانت تنوضاً بفضل أو معه فيناسب قوله وضوء الر جل مع امراته  
أي من اناء واحد أو ما مستئلة التطهر بالماء المصن فاتفقوا على جواز الاما قبل من يجاهد (قوله ومن  
بيت نصرانية) هو معطوف على قوله بالحلم أي وقوضاً عن من بيت نصرانية وهذا الاثر وصله الشافعي  
وعبد الر زافي وغيرهما عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به لفظ الشافعي وقوضاً من ما في سورة  
نصرانية ولم يصح ابن عيينة عن زيد بن أسلم فقدر واه البهقي من طريق سعدان بن نصر عنه قال حدثنا  
عن زيد بن أسلم فذكره مطولاً ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه بآيات الواسطة فقال عن ابن  
زيد بن أسلم عن أبيه به واولاد يدهم عبد الله واسمها وعبد الرحمن وأوتهم وأكرمهم عبد الله وأخذ  
هو الذي سمع ابن عيينة منه ذلك وهذا جزم به البخاري ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله ومن  
بيت وهذا الذي جزم الكرماني أن يقول المقصود ذكر استعمال سور المرأة وأما بالحلم فذكره لبيان  
الواقع وقد عرفت انهما أنان متغايان وهذا الثاني مناسب لقوله وفضل وضوء المرأة لان عمر رضى  
بما ناولم يستفصل مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حبض اجل لوطها ففضل منه ذلك الماء  
وهذا وان لم يقع التحريم به لكنه محتمل وسرت عادة البخاري بالتجسس على ذلك عند عدم الاستفصال وان  
كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسئلة لانها لا تكون أسوأ حالا  
من النصرانية وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استفصال وقال الشافعي في  
الام لا بأس بالوضوء من ماء المشرى وبفضل وضوءه عالم فيه نجاسة وقال ابن المنذر انقروا براهيم  
التي تكبرها فضل المرأة اذا كانت جنباً (قوله حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التبتسي أحد رواة  
الموطأ (قوله كان الر جل والنساء) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق (قوله في زمان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم) يستفاد منه ان البخاري يرى ان الصحابي اذا أضاف الفعل الى زمن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يكون حكمه الرفع وهو الصحيح وحكى عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع وهو ضعيف  
لأنه قد رواه الصحابي في سؤالهم ايادى عن الامور التي تقع لهم ومنهم ولم يسألوه لم يقرأوا على فعل غير الجاز  
في زمن التشريع فقد استدلل أبو سعيد وجابر على اباحة العزل بكونهم كافراً بفعله والقول بغيره ولو كان  
منهيان لهنى عنه القرآن وزاد ابن ماجه عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من اناء واحد وزاد  
أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ندى فيه أي يشا وفيه دليل على ان الاعتراف من  
الماء القليل لا يصير مستحلاً لان اوانهم كانت صفراً كما صرح به الشافعي في الام في هذه مواضع وفيه  
دليل على طهارة الذمبة واستعمال فضل طهورها وضوءها لجواز تزويجهم وعدم التفرقة في الحديث  
بين المسئلة وغيرها (قوله جميعاً) ظاهره انهم كافراً بآثا ولون الماء في طهارة واحدة وحكى ابن التين عن  
قوم ان معناه ان الر جل والنساء كافراً يشوضون جميعاً في موضع واحد وهو لا على حدة وهو لا على حدة  
والزيادة المتقدمة في قوله من اناء واحد تدل عليه وكان هذا على استبعاد اجتماع الر جل والنساء الاجاب  
وقد اجاب ابن التين عنه بما حكاه عن معن ان معناه كان الر جل يشوضون ويذهبون ثم تأتى النساء  
فيشوضون وهو خلاف الظاهر من قوله جميعاً قال أهل اللغة الجميع ضد المفرق وقد وقع مصرحاً في الانا  
في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر انه ابصر النبي صلى  
الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من اناء واحد كلهم يتطهرون والاولى في الجواب ان يقال  
لا مانع من الاجتماع قبل نزول الجلب اما بعده فمتحيز بالزجيات والمحامد ونقل الطحاوي ثم القرطبي  
والنوري الاتفاق على جواز اغتسال الر جل والمرأة من اناء واحد وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي  
هريرة ان كان بنى عنه وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم وهذا الحديث جهة عليهم ونقل النووي أيضاً

ومن بيت نصرانية  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن نافع  
عن عبد الله بن عمر أنه قال  
كان الر جل والنساء  
يشوضون في زمان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم

جميعاً

الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس وقيل نظر أيضاً فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيداً بما إذا كانت حائضاً أو ما عكسه فضع عن عبد الله بن سرحس الصافي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه قال أحدواصحبى لكن قدسدها بما إذا صلت به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمعوا ونقل الميوني عن أحدان الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة قال لكن صرح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا صلت به وعرض بحجة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم وأشير الأحاديث في ذلك من الوجهين حديث الحكم بن عمر والغفاري في المنع وحديث ميمونة في الجواز ما حديث الحكم بن عمر فأخرج أصحاب السنن وحسنه الترمذي ومعه ابن حبان وأغريب التبروي فقال اتفق الحفاظ على تضعيفه وإما حديث ميمونة فأخرجه مسلم لكن أحله قوم لتردد وقع في روايته عمرو بن دينار حيث قال علمي والذي يحضر علي بالي أن أبا الشفاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى لا ترد لكن رواه جماعة مضطربة وقد خولف والموقوف ما أخرجه الشيخان بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من الماء واحد في المنع أيضاً ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن الجعفي قال ثبت جلاصاحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن تقتل المرأة بفضل الرجل أو يقتل الرجل بفضل المرأة وليغتفر ما جاءه من ثقات ولم أقض أن أحله على حجة قوية ودعوى اليقين أنه في معنى المرسل مردودة لأن إجماع الصحابة لا ينص وقد صرح التابعي بأنه لقبي ودعوى ابن حزم أن داوداً روى عن محمد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح بإسناد أبيه أبو داود وغيره ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني ومعه الترمذي وابن خزيمة وغيرهم ما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت أجبت فأغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فغسل منه فقلت له فقال الماء ليس عليه جنباً فغسل منه لفظ الدارقطني وقد أحله قوم سناً من حرباً روى عن عكرمة لا كان يقبل التلقين لكن قد رواه عنه شعبه وهو لا يحمل عن مشايخه الأصح حديثهم وقول أحدان الأحاديث من الطرفين مضطربة وأما إيصار إليه عند تعذر الإجماع وهو ممكن أن يحمل أحاديث النهي على ما ساقط من الأعضاء والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي أو يحمل النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة والله أعلم ﴿قوله ياب سب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه﴾ يفضي إلى أن المراد به الماء الذي توشأ به والمغني يضم الميم واسكان المجهمة من أصابع الأتقاء ﴿قوله يودني﴾ زاد المصنف في الطب ما شيا ﴿قوله لا عقل﴾ أي لأفهم وحذف مقوله إشارة إلى عظم الحال أي لا عقل شيا وصرح في التفسير وله في الطب وحذف قد أغنى على وهو الخطابي للترجفة ﴿قوله من وضوءه﴾ يحتج أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توشأ به أو مما بقي منه والأول المراد فلا مصنف في الاعتصام ثم صب وضوءه على ولا يداود قوضاً وصبه على ﴿قوله لمن المبررات﴾ اللام بدل من المضائق إليه كأنه قال مبرراتي ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال كيف أصنع في مالي والمراد بآية القرآن هنا قوله تعالى يستغفرون لك الله فيستغفركم في الكلاله كاسياً أي ميمناً في التفسير ويدكر هناك الفرقان هنا قوله تعالى يشغفون لك الله فيستغفركم في الكلاله كاسياً أي ميمناً في التفسير ويدكر هناك بقية ما حثه إن شاء الله تعالى ﴿قوله ياب غسل الوضوء في الغضب﴾ هو بكسر الميم وسكون الحاء المهجمة وقض المضاد المججمة بعدهما مرادة المشهور أنه إلا أنه الذي يفضل فيه الشيا من أي جنس كان وقد يطلق على الأناة صغيراً أو كبيراً والقدر أكرم ما يكون من الغضب مع شيق فيه وحفظه الغضب والحجارة على الغضب والقدر ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين عموم وخصوص من وجه ﴿قوله حدثنا عبد الله بن منير﴾ هو يضم الميم وكسر النون بعد هاء ما خفيفة كما قدمنا في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الأصل ابن المنير بزيادة الألف واللام فقد يلتبس بأن المنير الذي نقل عنه في هذا الشرح

﴿باب صب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه على المغني عليه﴾ \* حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابرًا يقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لأعقل قوضاً وصب علي من وضوءه فقلت فقلت يا رسول الله لمن المبررات أغار بتي كلاله فنزلت آية الفرائض ﴿باب الغسل والوضوء في الغضب والقدح والغضب والجارة﴾ \* حدثنا عبد الله بن منير مع عبد الله بن بكر قال حدثنا جدي عن أنس قال



حدثنا خالد بن مخلد قال  
حدثنا سليمان قال حدثني  
عمر بن يحيى عن أبيه  
قال كان عمي يكثر من  
الوضوء قال لعبد الله بن  
زيد أخبرني كيف رأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يتوضأ فعدا بتور من ماء  
فكفعا على يديه فغسلهما  
ثلاث مرات ثم أدخل يده  
في التور فغضض واستثر  
ثلاث مرات من غرفة  
واحدة ثم أدخل يده  
فاغترف بها فغسل وجهه  
ثلاث مرات ثم غسل يديه  
إلى المرفقين من بين مرفقين  
ثم أخذ يسد ماء فغضب به  
وأسه فأدبر به وأقبل ثم  
غسل وجهه عليه فقال هكذا  
رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم يتوضأ **حدثنا مسدد**  
قال حدثنا جاد عن ثابت  
عن أنس أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دعا بأناه  
من ماء فأتى به فغسل يديه  
فغسله ثم من ماء فوضع  
أصابعه فيه قال أنس  
لجعلت أظفاري الماء ينبع  
من بين أصابعه قال أنس  
فحزرت من تروا منه  
ما بين السبعين إلى الثمانين  
**(باب)** الوضوء بالمسد  
**حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا  
مسدد قال حدثني ابن جبر  
قال سمعت أنس يقول كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يفسل أو كان يفسل  
بالصاع إلى خمسة أمداد  
ويتوضأ بالمد

أكرم من التور **(قوله حدثنا سليمان)** هو ابن بلال والاسناد كله مدنيون **(قوله كان عمي)** هو عمرو بن  
أبي حسن كما تقدم وهو جمعة على الحقيقة **(قوله ثم أدخل يده في التور فغضض)** فيه حديث تقدمه ثم  
آخر جهات فغضض وقد صرح به مسلم **(قوله من غرفة واحدة)** يتعلق بقوله فغضض واستثر والمعنى أنه  
جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ويحتمل أن يتعلق بقوله ثلاث مرات والمعنى أنه جمع بينهما  
ثلاث مرات من غرفة واحدة والاولى موافق لما في الروايات فهو أولى **(قوله فقال)** أي عبد الله بن زيد  
هكذا هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول ساق الحديث يدل عليه **(قوله حدثنا جاد)**  
هو ابن زيد ولم يسمع مسدد من جاد بن سلمة **(قوله وسراج)** جملة من الأول مفتوحة بعد هاء تكون أي  
منع القم وقال الخطابي السراج الإضاءة الواسعة العين القرية القم ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أدل على  
عظم المجزة **(قلت)** وهذه الصفة شبيهة بالطقس وهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة وقد وثقنا  
خزيمه هذا الحديث عن جاد بن عبد الله عن جاد بن زيد فقال بل وسراج جاد بن زيد مضمومة وجين  
ووب عليه الوضوء من أنية السراج فمد يده من المصوفة أن ذلك أسراف لا يرام الكسر  
إليه **(قلت)** وهذه اللفظة تفرد بها جاد بن عبد الله وخالفه أصحاب جاد بن زيد فقال وسراج وقال بعضهم واسع  
القم وهي رواية الإمام علي عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وأصح في أبي إسرائيل وأجد بن  
عبد الله كلهم عن جاد وكان يسانه على لفظ محمد بن موسى وصرح جاد بن عبد الله بأن أجد بن عبد الله  
يقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله أحسبه قد دل على أنه لم يفتنه فإن كان ضطه فلا منافاة بين روايته  
وروايته الجماعة لا احتمال أن يكونوا وصفا هيشه وذكر هو نفسه وفي مسند أحمد بن حنبل عن ابن عباس أن  
المفروق أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم قدحان من زجاج لكن في إسناده مقال **(قوله فحزرت)** تقدم  
الزاي أي قدرت وتقدم من رواية جاد بن عبد الله بن زيد ورواها قال ما بين السبعين إلى الثمانين والجمع  
بينهما أن أنس لم يكن يضبط العدد بل كان يصفق أنها تنيف على السبعين وبشك يدل بلفظ التقدير الثامن  
أو تجاوزته فهو مجاز بما يجوز حيث قلب ذلك على ظنه واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من  
قال من أصعب الزاي أن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ووجه الدلالة أن العبارة أغترقوا من ذلك  
التقدم من غير تقدير لأن الماء النائم لم يكن قدرة معلوما لهم فدل على عدم التقدير وهذا يظهر مناسبة  
تعبير المصنف هذا الحديث باب الوضوء بالمسد والمدد أناسهم بطاولة بالبغداد قاله جمهور أهل العلم  
وخالف بعض الحنفية فقالوا المدد طلال **(قوله ابن جبر)** يفتح الجيم وسكون الموحدة ومن قاله بالتصغير فقد  
صحف لأن ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب والراوى هشام بن عبد الله بن عبد الله بن  
جبر بن عتبة الأنصاري وقد رواه الإمام علي بن طر بن أبي نعيم شيخ البخاري قال حدثنا مسدد عن  
شيخ من الأنصار يقال له ابن جبر وفي الاستاذ كوفيان أبو نعيم وشيخه بصريان أنس والراوى عنه **(قوله)**  
**(يفسل)** أي جسده والثالث فيه من البخاري أو من أبي نعيم لأحدثه به فقد رواه الإمام علي بن طر بن  
أبي نعيم فقال يفسل ولم يشك **(قوله بالصاع)** هو أناسه خمسة أطلال وثلاث بالبغداد وقال بعض الحنفية  
ثمانية **(قوله إلى خمسة أمداد)** أي كان زجاجا اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ورواه جاد بن عبد الله  
خمس فكان أناسه يطالع على أنه استعمل في الفسل أكثر من ذلك لأنه جعلها ثمانية وقد روى مسلم من  
حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تفسل هي والتي صلى الله عليه وسلم من أناء واحد والافرق قال ابن  
عينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وروى مسلم أيضا من حديثها أن صلى الله عليه وسلم كان يفسل  
من أناء يسع ثلاثة أمداد فعدا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء  
والفسل عماد كوفي حديث الباب كان شعبان من المالكية وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في  
مقدار المد والصاع وحله الجمهور وعلى الاستصحاب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من  
الصعبة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيان مثله ولا جدوا في ذاود باستناد صحيح عن جابر مثله في الباب عن



عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم يدع الحاجة إلى الزيادة وهو أيضا حق من يكون خلقه معتدلا وإلى هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله وكره أهل العلم الإصراف فيه وأن يجاوز وأفضل النبي صلى الله عليه وسلم ﴿قوله باب المسح على الخفين﴾ نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن العصاة اختلاف لأن كل من روى عنه منكره قد روى عنه إثباته وقال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بآبائنا وقد أشار الشافعي في الام إلى إنكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم إلا أن قولان الجواز مطلقا ثانيهما للمسافر دون المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في المتن وبه جزم ابن الحاجب وجميع البايعين الأول ونقله عن ابن وهب وعن ابن نافع في المسوطة نحوه وإن مالكا إنما كان يتوقف فيه في نفسه نفسه مع إقنائه بالجواز وهذا مثل ما صرح به أبي أيوب العصباني وقال ابن المنذر اختلاف العلماء أجمعوا أفضل المسح على الخفين أنزعهما وغسل القدمين قال والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع ممن الخواارج والرافض قال وأحياء ما طعن فيه الخالفون من السنن أفضل من تركه ١٩ وقال الشيخ عيسى البرقي صرح جمع من الأصحاب بأن الفصل أفضل بشرط أن لا يترك المسح ورغبة عن السنة كما قالوا في تفضيل القصر على الأعمام وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر جمع بعضهم رواه عن طريق الرواة الثمانية منهم العشرة وفي ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين ﴿قوله حديثنا أصح﴾ بنقلهم الهمة وكان البخاري أجاز الرواية عنه لهذا الحديث بقوله المصحح عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أكابر أصحابنا في القصر أثبت عندنا أقوى من أن تتبع مالكا على خلافه وعمره وابن الحارث وهو من دونه ثلاثة مصر يرون والذي فوقه ثلاثة مدنيون وفي الإسناد رواية تأتي عن أبي أيوب النضر عن أبي سلمة ومصحبي عن يحيى ﴿قوله وإن عبد الله﴾ هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر وهو وصول إذا جازاه عن أبي سلمة جميع ذلك من عبد الله والأقوى سلمة لم يدرك القصة وقد أخرجه أحد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين نوضا فأنتكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سلمة أباك فذكر القصة ورواها ابن خزيمة عن طريق أبي أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كنا ونحن مع نينا نضع على خفافنا لا نرى بذلك بأسا ﴿قوله فلا تسأل عنه غيره﴾ أي لقوة الورق بنقله فقيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيع إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حقت خبر الواحد قامت مقام الانضمام المتعددة وقد يفيد العلم بهذا البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند روقه ورؤية له في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت ترتيب العدة عند دخول الترتيب في ذلك عند التعارض ويمكن إبداء الخلاف في ذلك بين الرواية والشهادتين في تنظيم عظيم من جمل سلع وفيه أن العصباني القدمم العصبية قد حثي عليه من الامور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قدم عصبية وكثر روايته وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن ابن عمر قدم المكوفة على سعد وهو أميرها فآذعهم على الخفين فأنتكر ذلك عليه فقال له سعد سلمة أباك فذكر القصة ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في السفر فلما حضر هذه القصة ومع ذلك فالعائدة بحالها والله أعلم ﴿قوله وقال موسى بن عتبة﴾ هذا التعليق وصله الإجماع على غيره بهذا الإسناد وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء وأولهم موسى وموسى وأبو النضر قرر بنان مدينان ﴿قوله أن سعدا حدثه﴾ أي حدث بأسلمة والحدث به مختلف بين من الرواية والموصولة أن لفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ﴿قوله فقال﴾ هو معطوف على المقدور ﴿قوله نحوه﴾ بالنسب لأنه مقول القول وظاهر أن قول عمر في هذه الرواية المتعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا لفظها وقد وصله الإجماع على أياض من طريق أخرى عن موسى بن عتبة بن لفظه أي أباه كان يومه إذا حدث سعد

﴿باب المسح على الخفين﴾

\* حديثنا أصح من القرج

عن ابن وهب قال حدثني

عمر بن الخطاب

أبو النضر عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن عن عبد الله

ابن عمر عن سعد بن أبي

وقاص عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه مسح على

الخفين وأن عبد الله بن

عمر سأل عمر عن ذلك

فقال نعم إذا جددت نشأ

سعد عن النبي صلى الله

عليه وسلم فلا تسأل عنه

غيره وقال موسى بن عتبة

أخبرني أبو النضر أن أبا

سلمة أخبره أن سعدا حدثه

فقال عمر لعبد الله نحوه

\* حديثنا عمرو بن خالد

الحواشي قال

عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تنسج وراحمه شياً (قوله حدثنا الليث بن سعد بن يحيى بن سعيد) هو  
 الانصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق آخر في عنه في باب الربي يوضي صاحبه وان يقسه أربعة  
 من التابعين على الولاء وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال عن عبد العزيز  
 ابن أبي سلمة يدل يحيى بن سعيد وسأله أتم فكان الليث نفسه شيخين (قوله انه خرج طاب عنه) في الباب  
 الذي بعده انه كان في سفر وفي المغازي انه كان في غزوة يقول على تردد في ذلك من بعض رواه ولما كان  
 وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة انه كان في غزوة يقول بلا تردد وان ذلك كان  
 عند صلاة الفجر (قوله فاتبعه) بتشديد الشدة المفتوحة والمصنف من طريق مسروق عن المغيرة في  
 الجهاد وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره أن يتبعه بالاداة وزادنا نطق حتى نؤدى عن  
 قضي حاجته ثم أقبل فوضأ وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة من الماء الذي فوضأ به أخذ المغيرة  
 من أعرابية صبه له من قربة كانت جلد مية وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسلها فان كانت دفتها  
 فهو طهور وانها قالت أي والله لقد دفتها (قوله فوضأ) زاد في الجهاد وعليه جبه شامة ولأبي داود  
 من صوف من جباب الروم وزاد المصنف في الطريق الذي في باب الربي يوضي صاحبه فغسل وجهه وبده  
 والفاقي فغسل فصله فصله وتبين من ذلك أن المراء يقول فوضأ أي بالكمية المذكورة لانه غسل رجليه  
 واستدل به القرطبي على الاقتصار على فوض الوضوء دون سته لاسيما حال مظنة فوض الماء كالسفر  
 وقال ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها فزيد كراه المغيرة قال والقاهر خلافه (قلت) بل فعلها  
 وزكرها المغيرة في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة انه غسل كفيه وله من وجهه آخر  
 قوي فغسلها فاحسن غسلها قال وأشد أقوال المصنف بها أن المراء في الجهاد انه قضض  
 واستنشق وغسل وجهه زاد أحمد ثلاث مرات فذهب يخرج يديه من كيه فكان ناشقين فآخر جهما من  
 تحت الجبة وسلم من وجهه وألقى الجبة على منكبيه ولا حد فغسل يده اليمنى ثلاث مرات وبده  
 اليسرى ثلاث مرات والمصنف وصع برأسه وفي رواية لمسلم ومسح شاميته وعلى عمامته وعلى الخفين  
 ريساً في قوله أي أدخلها طاهر تين في الباب الذي بعده هذا وحديث المغيرة هذا ذكر الزاوية وانه هاهنا  
 سنون وبلادة فخصت مقاصط طرقه البصيرة في هذا القطعة وفيه من القوائد الابعاد عند قضاء الحاجة  
 والتوازي عن الأعمى واستحب الروام على الظهارة لاهر صلى الله عليه وسلم المغيرة ان يتبعه بالماء مع  
 انه لم يستنج به وانما فوضأ به حين رجع وفيه جواز الاستعانة كاسترح في بابه وغسل ما يصيب البدن من الأذى  
 عند الاستحباب وانه لا يكون أزالته بغير الماء والاستعانة على إزالة النجاسة بالتراب ونحوه وقد استنبط منه  
 ان ما انتشر عن المعتدل لزال الألباء وفيه الاتقاء بجلود الميتة اذا دفت والاتقاء بشباب الكفار  
 حتى يتحقق نجاستها لانه صلى الله عليه وسلم لبس الجبة الى مية ولم يستنقل واستدل به القرطبي على ان  
 الصوف لا ينسج بالموت لان الجبة كانت شامية وكانت الشام اذا ذاك دار كفر وما كره أهلها الميتات  
 كذلك وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائة لانها تزلت في  
 غزوة المر يسع وكانت هذه القصة في غزوة يقول وهي هذا اتفاق وسأله يحيى حديث جبر البجلي في معنى  
 ذلك في كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وفيه الشهير في السفر وليس الثياب الضيقة قبل كبرتها أعون على  
 ذلك وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امره أنسواء  
 كان ذلك فيما تهم به البلاء أم لا لانه صلى الله عليه وسلم قبل خبر الاعرابية كما تقدم وفيه ان الاقتصار على  
 غسل معظم المفروض غسلة لا يجزى لآخره صلى الله عليه وسلم يديه من تحت الجبة ولم يكف فيماني  
 منها بالمسح عليه وقد يستدل به على من ذهب الى وجوب نعيم مع الرأس لكونه كل بالمسح على العمامة  
 ولم يكف بالمسح على ما بقي من ذراعيه (قوله شيان) هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي بكر (قوله  
 عن أبي سلمة) ولما جاء على من طريق الحسن بن موسى عن شيان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر

حدثنا الليث بن يحيى بن  
 سعيد بن سعد بن إبراهيم  
 عن نافع بن جبير عن  
 عروة بن المغيرة عن أبيه  
 المغيرة بن شعبة رضي الله  
 عنه عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انه خرج  
 لحاجته فاتبعه المغيرة  
 بادارة فيهما نصب عليه  
 حين فرغ من حاجته فوضأ  
 ومسح على الخفين  
 حدثنا أبو تميم قال حدثنا  
 شيان بن يحيى عن أبي  
 سلمة عن جعفر بن عمرو  
 ابن أمية الضمري أن  
 أباه أخبره أنه رأى النبي  
 صلى الله عليه وسلم مسح  
 على الخفين

ابن جرير بن أمية وفي الاستاد ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم يحيى وهو تابعي صغير وأبوسيلة وجعفر  
 قريظان **«قوله وتابعه»** أي تابعي شيان (حرب) وهو ابن شداد وحديثه موصول عند القسائي والطبراني  
**«قوله وأبان»** هو ابن زيد الطارو وهو معروف على حرب وحديثه موصول عند أحدوا الطبراني **«قوله»**  
 أخبرنا عبد الله **«هو ابن المبالوك»** **«قوله عن يحيى»** ولا جد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حديثي يحيى  
**«قوله على عمامته ونخفه»** هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه وأسقط بعض الروايات عنه جعفر  
 من الاستاد وهو خطأ قاله أبو حامد الرازي **«قوله وتابعه»** أي تابعي الأوزاعي **«معمر»** بن راشد في المتن  
 لا في الاستاد وهذا هو السبب في سابق المصنف الاستاد ثانياً ليس في رواية معمر ذكر جعفر  
 وذكر أبو ذر في رواية لفظ المتن وهو قوله معمر على عمامته زاد الكشيبي ونخفه وسقط ذكر المتن من  
 سائر الروايات في الصحيح ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن زكريا الصامية  
 لكن أخرجها ابن مندة في كتاب الطهارة من طريق معمر بآثارها وأغرب الأصل في أخبارها ابن بطال  
 فقال ذكر الجماعة في هذا الحديث من خطا الأوزاعي لأن شيان وغيره ورواه عن يحيى بن عثمان بن  
 تغلب ورواه الجماعة على الواحد فقال وأما معمر فليس فيها ذكر الجماعة وهي أيضاً مسألة أن أبا  
 سلمة لم يسمع من معمر **«قلت»** سمع أبي سلمة من معمر فانهما بالمدينة سنة ستين وأبوسيلة مدني ولم  
 يوصف بشيئ من ذلك وقد سمع من خلق ما قبل معمر وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن  
 معمر بن أمية إلى أبيه يسأله عن هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أبوسيلة أجمع به و  
 بعد فسمع منه وبقية توفروا عنهم على الإجماع في المسجد النبوي وقد ذكرنا أن ابن مندة أخرجه من  
 طريق معمر بإثبات ذكر الجماعة فيه وعلى تقدير فقد الأوزاعي بذلك لا يستلزم ذلك تخطئه لأنها  
 تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لروايته ببقية فتقبل ولا تكون شاذة ولا في الروايات  
 المصنوعة بهذه العديلات الواهية وقد اختلف السلف في معنى المسح على العمامة فقيل أنه كل عليها بعد مسح  
 الناصية وقد تقدم من رواية مسلم ما يدل على ذلك والى عدم الإقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور وقال  
 الخطابي فرض الله مسح الرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل قال  
 وقباصه على مسح الخف بعد لانه يشترعه بخلافه ونقبت بأن الذين أجازوا الإقتصار على مسح العمامة  
 شرطوا فيه المشقة في نزاعها كأي الخف وطريقه أن تكون محكمة كما في العرب وقالوا عنصر يسقط  
 فرضه في التمسح فجاز المسح على حاله كالقدمين وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك  
 على حقيقته ويجازه لأن من قال قبلت رأس فلان بصدق ولو كان على حاله وإلى هذا ذهب الأوزاعي  
 والثوري في رواية عنه وأحدوا معمر وأبو زرعة والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم وقال ابن المنذر  
 ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم قال إن بطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا  
 والله أعلم **«قوله باب إذا أدخل رجله وهما طاهران»** هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن  
 أبي اسحق عن الشعبي في هذا الحديث وسدين ما بينهما وبين لفظ حديث الباب من التفاوت **«قوله حدثنا»**  
 زكريا **«هو ابن أبي زائدة»** **«عن عامر»** هو الشعبي وذكر يامدلس ولم يروه من حديثه إلا بالضعفة لكن  
 أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا القطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان  
 مسموعاً عنهم صرح بذلك الإسماعيلي **«قوله فاهوت»** أي مددت يدي قال الإسمعي أهوت بأشئ إذا  
 أومأت به وقال غيره أهوت بصدقته المومنان في القيام إلى التضرع وقيل الأهواء الأمانة قال ابن بطال فيه  
 خدمة العالم وإن الخادم أن يقصده إلى ما يعرف من عادة بخدمة قبل أن يأمره وفيه التهم عن الإشارة ورد  
 الجواب عما يفهم عنها قوله فقال زكريا **«قوله فاهوت»** أي القدمين **«طاهرين»** كذا لاكثر  
 وليكن شبيهاً وهما طاهران ولا يداود فاني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهران ولا يعلج مدني في مسنده  
 قلت يا رسول الله أعصم أحدنا على خفيه قال نعم إذا أدخلها وهما طاهران ولا يخرجه من حديث

وتابعه جوب وأبان عن  
 يحيى حدثنا عبدان قال  
 أخبرنا عبد الله قال أخبرنا  
 الأوزاعي عن يحيى عن  
 أبي سلمة عن جعفر بن عمرو  
 عن أبيه قال رأيت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يمسح  
 على عمامته ونخفه وتابعه  
 معمر عن يحيى عن أبي  
 سلمة عن عمر وقال رأيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
**«باب»** إذا أدخل رجله  
 وهما طاهران حدثنا  
 أبو نعيم قال حدثنا زكريا  
 عن عامر عن عمرو بن  
 المغيرة عن أبيه قال كنت  
 مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم في سفرة فاهوت  
 لا ترع خفيه فقال زكريا  
 فاني أدخلتهما طاهرين  
 فمسح عليهما

صفوان بن عسال أخر ناز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قمص على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرا وبمواصلة إذا أقنأ قال ابن خزيمة ذكرته للمزني فقال لي حدث به أبعثنا فإنه أقوى حجة للشافعي انتهى وحدث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس وأشار المزني بما قال في الخلاف في المسئلة ومحصله أن الشافعي واجه به رجلا الطهارة على الشرعية في الوضوء خالفهم بما أورد فقال إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ولو تعم لم يسهما لم يصب له عندهم لأن التيمم مبيح لا رافع وخالفهم ما صعب ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسهما ثم أكل باقي الأضغاط لم يصب المسح عند الشافعي ومن وافقه على استحباب الترتيب وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تنقض لكن قال صاحب الهداية من الخفيفة شرط اباحة المسح لبسهما على طهارة كاملة قال والمراد بالكمال وقت الحدث لا وقت اللبس في هذه العمود إذا تمكّل الوضوء ثم أحدث جاز له المسح لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرط لجزأ المسح والمعلق بشرط لا يصح إلا جود ذلك الشرط وقد سلم أن المزاج بالطهارة الكاملة ولو فرض أنها بنو بني غسل إحدى رجله فلبس ثم غسل الثانية ولم يصب له المسح عند الأكراب أمارة الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم أصح ما أدخل كلاما من رجله الخفين وهي طاهرة وتعقب بأن الحكم المرتب على التيمم في الحكم المرتب على الوضوء واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال بأن قال لكن أن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تنقض أنجه (فائدة) المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للتلسل فيه بالأجاء (فائدة) أخرى لو تعم خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحدواصم وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور وكذا قال مالك والليث إلا أن نظار وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة ليس عليه غسل قدميه وفلسه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر (فائدة) أخرى لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وخالف مالك في الشهر ودعنه فقال يصح ما لم يخلع وروى عنه عن حماد وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كاتمه من حديث صفوان بن عسال وفي الباب عن أبي بكر وعصمه الشافعي وغيره (قوله باب من لم يتوضأ من طهر الشاة) نص على طهر الشاة ليندرج ما هو مثله وما دونها بالاولى وأما ما فرقه فلهذا بشرنا في استثناء طهر الابل لأن من خصه من عموم الجواز عليه بشدة زعموه فلهذا لم يقيد به بكونه مطبوعا وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أحدواختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية (قوله والسوق) قال ابن التين ليس في أحاديث الباب ذكر السوق وأجيب بأنه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من طهر مع دسومته فعدمه من السوق أولى ولعله أشار بذلك إلى حديث الباب الذي بعده (قوله وأكل أبو بكر الخ) سقط قوله لهما من رواية أبي ذر إلا عن الكشيبي وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليمان بن عام قال رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما سميت النار ولم يتوضأ ورواه من طريق كثيرة عن جابر بن عمر فوطا وموقفا على الثلاثة مقرقا وجوبا (قوله أكل كنف شاة) أي لحمه وللمصنف في الأطعمة تعرف أي أكل ما على العرق بفتح المهملة وسكون الراء هو اللحم ويقال له العراق بالضم أيضا وأما الشافعي ما جعل أن ذلك كان في بيت ضاعه بنت الزبير بن عسار المطلب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كسبائين من حديثها وهي خالة ابن عباس كما أن ضاعه بنت عمه وبين النساء من حديث أم سلمة أن النبي دعاه إلى الصلاة هو بلال (قوله بمحتر) بالهمزة والزاي أي يقطع زادي الأطعمة من طريق مومر عن الزهري بأكل منها وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري بأكل ذراعا مختصتها (قوله) فألقى السكين (قوله) زادي الأطعمة عن أبي الجهم عن شبيب عن الزهري فألقاها أو السكين وزاد البيهقي من طريق عبد الكريمن الميمم عن أبي الجهم في آخر الحديث قال الزهري فذهبت فأتيت أي القصص في الناس

(باب) من لم يتوضأ من طهر الشاة والسوق وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يتوضأ حدثنا به الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ (قوله) يحيى ابن بكير قال حدثنا الليث بن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو ابن أمية أنه أباه عمرا أخبره أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترق كنف شاة فسجد على الصلاة فألقى السكين فصلى ولم يتوضأ

ثم أخبر رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 قوضا مما سمعت النار قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما سمعت النار نافع لأحداث الإباحة لأن  
 الإباحة سابقة واعترض عليه بحديث جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك  
 الوضوء مما سمعت النار واه أبو داود والنسائي وغيرهما وبصحبه ابن خزيمة وابن جبان وغيرهما لكن قال  
 أبو داود وغيره إن المراد بالامر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي وإن هذا اللفظ مختصر من حديث  
 جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها ثم وضوءا صلى الظهر ثم أكل  
 منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيحصل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما سمعت النار وإن  
 وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة وحتى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال لما  
 اختلفت أحاديث الباب لم يبين الراعي منها نظرنا في ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه  
 وسلم فرجناه بأحد الجاهلين وأوقفنا التورى وهذا في شرح المذهب وجه ظاهر حكمه تصدر البخاري  
 حديث الباب بالأثر المنقول عن الخلفاء الثلاثة قال التورى كان الخلاف فيه معروفا بين الصحابة والتابعين  
 ثم استفرج الإجماع على أنه لا وضوء مما سمعت النار إلا ما تقدم استثناءه من عموم الأول وجمع الخطائي وجه  
 آخر وهو أن أعاديت الأمر بحجة على الاستقبال لا على الوجوب والله أعلم واستدل البخاري في الصلاة  
 بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم الغشاء على الصلاة خاص بنزول الإمام الراتب وعلى جواز قطع العبد بالمسكين  
 وفي النهي عنه حديث ضيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية إلى ذلك لمناقضه من  
 التشبه بالأعاجم وأهل الترف وفيه أن الشهادة على النبي إذا كان محصورا تقبل (قائفة) ليس لعمر بن  
 أمية رواية في البخاري إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط (قوله باب من مضى من السويق)  
 قال الداردي هو دقيق الشعر أو السلت المفلور قال غيره ويكون من القمح وقد وضعه أعراي قال عدة  
 المسافر وطعام الجبلان وبلغه الرريض (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري والأسناد مذبذبون  
 الأشعث الضاوي وبشير بالوحدة والمجعة مصغروا بسار بالقصبة والمهولة (قوله بالصحابة) يقع  
 المهولة والمدة (قوله يحيى بن أبي خبير) أي طرفهما على المدينة وللمصنف في الألفية وعلى عروجه  
 من خبير وقال أبو عبد البكري في مهم البلدان هي على ريد بين البخاري في موضع آخر من الألفية من  
 حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت وسبأني الحديث فربما يدون الزيادة من  
 طريق سليمان بن بلال عن يحيى (قوله ثم دعا الزاود) فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان  
 بعضهم أثيرا كلا وفيه حل الأزواد في الأسفار وإن ذلك لا يقدح في التوصل واستنبط منه المهلب أن  
 الإمام بأخذ المتكبرين بأخراج الطعام عند قلته ليبعوه من أهل الحاجة وإن الإمام ينظر لأهل العسكر  
 فيصعق الزاد ليصحب منه من زاد معه (قوله قري) بضم المثناة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها أي بل  
 بالمال في نفسه من اليس (قوله أو كلنا) زاد في رواية سليمان وشرا في الجاهل من رواية عبد  
 الوهاب فليكنوا كلنا شربنا (قوله ثم قام إلى المغرب فمضى) أي قبل الدخول في الصلاة وقائفة  
 الفمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن يحبس بقايا بين الأسنان ونواحي الفم فيشقه تبعه عن أحوال  
 الصلاة (قوله ولم يتوضأ) أي بسبب كل السويق وقال الخطابي فيه دليل على أن الوضوء مما سمعت  
 النار منسوخ لأنه مقدم وغيره كانت سنة سبع (قلت) لادالة فيه لأن أباه مرة حضر بدفع خبر  
 وروى الأمر بالوضوء كما في مسلم وكان بقي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به البخاري على جواز  
 صلاتين فأكثر وضوء واحد وعلى استحباب الفمضة بعد الطعام (قوله أخبرني عمرو) هو ابن الحرث  
 وبكير هو ابن عبد الله بن الأشعث ومباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله ونصف الأسناد الأول مصريون  
 ونصفه الأعلى مذبذبون ولعمرو بن الحرث فيه أسناد آخر أي ميوته ذكره الإمام على مقرر وبالأسناد  
 الأول وليس في حديث ميوته ذكر الفمضة التي ترجمهم أفتصيل أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بدليل

(باب) من مضى من  
 السويق ولم يتوضأ  
 عبد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن يحيى بن  
 سعيد عن بشير بن يسار  
 مولى بني حارثة بن سويد  
 ابن النعمان أخيه أنه خرج  
 مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقام خبير إذا كافوا  
 بالصحابة وهي أدنى خبر  
 فصلى العصر ثم دعا  
 بالازواد فسلم بؤث الا  
 بالسويق فامر به فشرى  
 فأكل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأكلنا ثم قام  
 إلى المغرب فمضى  
 ومضينا ثم صلى ولم  
 يتوضأ حدثنا أصبغ قال  
 أخبرنا ابن وهب قال أخبرني  
 عمرو بن بكر عن كريب  
 عن معوية أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أكل عندهما  
 فمضى ثم صلى ولم يتوضأ

تركها في هذا الحديث مع أن المأكل كونه دم يحتاج إلى المضغ منه فتركها البيان الجواز وأعاد التكرار في  
 أن في نسخة الفرير التي بخطه تقدم حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله فبطل هذا هو من تصرف  
 النسخ **(قوله هل يعض من اللبن وقبته)** هذا أحد الأحاديث التي أخرجهما الأئمة الخمسة وهم  
 الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد هو قبته **(قوله شرب لبنا)** زاد مسلم ثم علقهما  
**(قوله أنه دسم)** قال ابن طال عن المهلب فيه بيان علة الأمر بالوضوء مما سمت التار وذلك لأنهم  
 كانوا ألقوا في الحاهلية قلة التنظيف فأمر بالوضوء مما سمت التار فبطلت النظافة في الإسلام وشاعت  
 نسخ كذا قال ولا تعلق بالحديث الباب بما ذكره أعلاه من بيان العلة للمضغ من اللبن فبطل على استحبابه من  
 كل شيء دسم ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف **(قوله تابه)** أي عقيل **(يونس)** أي  
 ابن يزيد حديثه موصول عند مسلم وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده وناجهم  
 أيضا الأوزاعي أخرجه المصنف في الأطعمة عن أبي حاتم عنه لفظ حديث الباب لكن رواه ابن ماجه  
 من طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر مفعول من الثمن الحديث كذا  
 رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل  
 ابن سعد مثله وسناد كل منهما حسن والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن  
 عباس وأبو الحديث أنه شرب لبنا فعضه ثم قال لو لم أعضه ما لبثت أن أؤذو ويروي أبو داود بأسناده  
 حسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يعضه ولم يتوضأ وأغرب ابن شاذان  
 فجعل حديث أنس ناهيا لحديث ابن عباس ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى  
 النسخ **(قوله باب الوضوء من النوم)** أي هل يجب أو يستحب وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوما  
 والمشهور التفرقة بينهما وإن من قرأت حواشي بحيث يسمع كلامه عليه ولا يفهم معناه فهو ناعس  
 وإن زاد على ذلك فهو نائم من علامات النوم إلى وطأ بال أو قصرت وقا العينين والحكم النعاس النوم  
 وقيل مقدار نومه **(قوله ومن لم يرم من النعسة)** هو قول المعظم ويقترح من جعل النعاس  
 نوما من يقول النوم حدث بنفسه فيجب الوضوء من النعاس وقد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن  
 عباس مع النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال جعلت إذا أغفقت أخذت بشعرة أذني فدل على أن الوضوء  
 لا يجب في غير المستغرق وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق  
 خفقه والخفقه بفتح المجهمة واسكان الفاء بعدها قال ابن التين هي النعسة وإنما كروا لاختلاف اللفظ  
 كذا قال والظاهر أنه من الخاص بعد العام قال أهل اللغة خفق رأسه إذا حركه وهو ناعس وقال أبو زيد  
 خفق رأسه من النعاس أماله وقال الهروي معنى تخفق رؤسهم تسقط ألقائهم على صدورهم وأشار بذلك  
 إلى حديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تخفق رؤسهم  
 ثم يقومون إلى الصلاة وأما محمد بن نصر في قيام الليل واستناده صحيح وصله عند مسلم **(قوله عن هشام)**  
 زاد الأصبلي ابن عروة والأسناد مدينون الأشيخ البخاري **(قوله إذا نعس)** بفتح العين وغلطوا من فهمها  
**(قوله فليقلد)** والنسائي من طريق أبي عن هشام فليقلد والمراد به التسليم من الصلاة وجه المهلب  
 على ظاهره فقال إنما أمره بقطع الصلاة لقلته النوم عليه فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عني  
 عنه قال وقد أجعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء خالف المزني فقال ينقض قلته وكثيره فخرق  
 الأجاع كذا قال المهلب وتبعه ابن طال وابن التين وغيرهما وقد تعاهلوا على المزني في هذه الدعوى فقد نقل  
 ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قلته وكثيره وهو قول أبي  
 عبيدة وأصح بن راهو فيقال ابن المنذر وبه أقول فهو حديث صفوان بن عسال يعني الذي صحه ابن  
 خزيمة وغيره فقصه الام غاط أو بول أو نوم فسوى بينهما في الحكم والمراد بقلته وكثيره طول زمانه  
 وقصره لا مباديه والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال التفرقة بين قلته وكثيره

**(باب) هل يعض من اللبن** حدثنا يحيى بن بكير  
 وقبته قال حدثنا الليث  
 عن عقيل عن ابن شهاب  
 عن عبيد الله بن عبد الله  
 ابن هبته عن ابن عباس أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شرب لبنا فعضه  
 وقال أن له دما تابعه يونس  
 وصالح بن كيسان عن  
 الزهري **(باب) الوضوء**  
 من النوم ومن لم يرم  
 النعسة والنعسين أو  
 الخفقه وضوا \* حدثنا  
 عبد الله بن يوسف قال  
 أخبرنا مالك عن هشام  
 عن أبيه عن عائشة أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال إذا نعس أحدكم  
 وهو يصلي فليقلد عني  
 بذهب عنه النوم



وحدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سفيان قال حدثني عمرو بن عامر عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة قلت كيف كنتم تصنعون قال يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث \* حدثنا خلف بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن بسار قال أخبرني سويد بن النعمان قال خرج جناح رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى إذا كنا بالصهابة صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما صلى دعا بالاطعمة فلم يزلنا بالسويق فأكلنا وشربنا ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم إلى المغرب فخصمض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ «باب» من الكبار أن لا يستتر من بوله \* حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على حيطان المدينة أومع فسمع صوت أناسين يمدحان في قبورهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم يمدحان وما يمدحان في كبر ثم قال بلى كان أحدهما

المفرج بن سفيان وهو الثوري «قوله وحدثنا مسدد» وهو نحو بل إلى اسناد ثان قبل ذكر المتن وانما ذكره وإن كان الأول أعلى تصريح سفيان الثوري فيه بالحدوث وعمر بن عامر كوفي أنصاري وقيل بجلي وصحح المزني أن البجلي راو آخر فهذا الانصاري وليس لهذا البخاري غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس وليس للبجلي عنده رواية وقد يلبس به عمر بن عامر يضم العين راو آخر بصري سلمي أخرجه مسلم وليس له في البخاري شيء «قوله عند كل صلاة» أي مفروضة زاد الترمذي من طريق جدي عن أنس طاهرا أو غير طاهرا وظاهره أن تلك كانت عاذنه لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب قال الطبري ويحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح طلبة بريدة يعني الذي أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح وضوء واحد وان عرسا له فقال عمدا فقلته ويقال يحتمل أنه كان يشغله استحياء ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه ليمان الجواز «قلت» وهذا أقرب على تقدير الأول والثاني كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر وهي قبل الفتح بزمان «قوله كيف كنتم» القائل جرير بن عامر والمراد الصهابة والنسائي من طريق شعبة عن عمر وابنه سال أنسا أن كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بكل صلاة قال نعم ولا بن ماجه وكنائج نضلى الصلوات كلها وضوء واحد «قوله يجزئ» بالضم من أجزأ أي يكفي ولا معاملة يكني «قوله حدثنا سليمان» هو ابن بلال وما حدث المتن تقدمت قريبا وأقادت هذه الطريق التصريح بالآخار من يحيى وشعبة وليس لسويد بن النعمان عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كالقائمة الإشارة إليه وهو أنصاري حارثي شهيد ببيعة الرضوان كما سيأتي في المغازي أن شاء الله تعالى وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها «قوله باب» بالتونين «من الكبار» أي التي وعدنا اجتنابها بالمغفرة «قوله حدثنا عثمان» هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو ابن المغيرة ومجاهد هو ابن جبير صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فأدخل يئنه وبين ابن عباس طاروا كما أخرجه المؤلف بعد قليل وأخرجه على الوجهين فتشقى مصنفه ما عنده فيصهل على أن مجاهدا معه من طائوس عن ابن عباس ثم معه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ويؤيده أن في سماعه عن طائوس زيادة على ما في رواية ابن عباس وصرح ابن حبان بهذه الطريقين معا وقال الترمذي رواية الأعمش أصح «قوله مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط» أي بستان والمصنف في الأدب خرج النبي صلى الله عليه وسلم من بعض حيطان المدينة فيصهل على أن الحائط الذي خرج منه غير الحائط الذي مر به في الأفراد للدارقطني من حديث جابر أن الحائط كان لام مشير الانصارية وهو أقوى رواية الأدب لجزمها بالمدينة من غير شك والشك في قوله أومع من جرير «قوله فسمع صوت أناسين يمدحان في قبورهما» قال ابن مالك في قوله صوت أناسين شاهد على جواز أفراد المضاف الشيء إذا كان جزءا من أضيف إليه نحو أكلت دوا من شاتين وجعه أحمود ونحوه قد صحت فلو كان قد اجمع التثنية والجمع في قوله «ظهرهما مثل ظهور الترسين» فان لم يكن المضاف جزءا من أضيف إليه قال لا كترجيسه لفظ التثنية فان أمن اللبس جاز جعل المضاف لفظ الجمع وقوله يمدحان في قبورهما شاهد لذلك «قوله يمدحان» في رواية الأعمش مر بغير زيادة من ماجه جدي بن فقال انه ما يمدحان فيصهل أن يقال أكل الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه وأن يقال أحاده على القبرين مجاز والمراد من فيهما «قوله وما يمدحان في كبر ثم قال بلى» أي وإنه لكبير وصرح بذلك في الأدب من طريق عبد بن جدي عن منصور وقال وما يمدحان في كبر وإنه لكبير وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يجر مجاهدا واستدل ابن بطال برواية الأعمش على أن التعديل لا يختص بالكبار بل قد يقع على الصغار فقال لأن الاحتراز من المولود لم يرد فيه وعيد يعني قبل هذه القصة وتعب هذه الزيادة وقد ورد مثلها من حديث أبي بكر عند أحمد والطيبراني وأقله وما يمدحان في كبر بلى وقال ابن مالك في قوله في كبر شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه



وسلم حديث امرأته في هرة قال وغنى ذلك على أكثر التورين مع وروده في القرآن كقوله تعالى يسلمكم فيها  
أخذتم في الحديث كما تقدم وفي الشرف قد كوشوا هذا تنسوا وقد اختلف في معنى قوله والله ليكره فقال أبو  
عبد الملك البوني يحمته أنه صلى الله عليه وسلم ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك  
وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب بان الحكم بالخبر يجوز نسخه قوله وما  
يصدقان في كبير إذا خبر بالحكم فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا ذلك الحكم فيسأل يحمته أن  
الضمير في قوله بأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة بعد أن عذبنا عذبا شديدا  
في ذنوبهم وقيل الضمير يعود على أحد التورين وهو التسمية لأنهم من الكبار وبخلاف كشف العورة وهذا  
مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستئثار بالنسبة ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي وقال الداودي وابن  
العربي كبير المني بمعنى كبر والمثنت واحد الكبار أي ليس ذلك بأكبر الكبار كما قلنا مثلا وإن كان  
كبيراً في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطي ذلك يدل على اللذات والحفارة وهو كبير في  
الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخاطئين وهو عند الله كبير كقوله تعالى وتحبونه ههنا  
وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه الاحتراز من ذلك وهذا الأخير  
جزم به البغوي وغيره وجه ابن دقيق العيد وجاعه وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيراً بالمواطبة  
عليه ورشاد في ذلك السبيل فله وصف كلاهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للآتيان  
بصفة المضارعة بعد حرف كان والله أعلم **(قوله لا يستتر)** كذا في أكثر الروايات بمثنانين من فوق  
الاولى مفتوحة والثانية مكسورة وفي رواية ابن عساكر يستترى بموحدة ساكنة من الاستمرار وسلم  
وأي داودي حديث الأشعث بن سارة بنون ساكنة بعد هاء زاي ثم هاء فقل رواية الأكرع في الاستئثار  
لا يحل بينه وبين بولستره يعني لا ينفذ منه قوافق رواية لا يستتره لأنها من التزوي وهو الابعاد ودرج  
عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأشعث كان لا يتوفى وهي مفسرة المهراد وأجراه  
بعضهم على ظاهره فقال معناه لا يستتر عورته وضربان التسمية بول وقع على كشف العورة  
لاستئثار الكشف بالسبي وطرح اعتبار البول في ترتيب العذاب على الكشف سواء وجد البول  
أم لا ولا يفتقر ما فيه وسيأتي كلام ابن دقيق العيد في باب ما رواه الاستبراء ففيه أبلغ التوفى  
وتعقب الأصمعي رواية الاستئثار بما يحصل جوابه كما ذكرنا قال ابن دقيق العيد لو حمل الاستئثار على  
حقيقته لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور وسيأتي الحديث يدل على أن البول  
بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية يشير إلى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرة فوجأ أكثر عذاب  
القبر من البول أي بسبب ترك التزوي منه قال ويكرهه أن لفظ من في هذا الحديث شاملاً أضيق إلى البول  
أقضى نسبة الاستئثار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول فلو حمل  
على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى فحينئذ حمل على الجواز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن  
خبره واحد ويؤيده أن في حديث أبي بكر عند أحد رواين ما جاء أحدهما في البول ومثله  
للطبراني عن أنس **(قوله من بوله)** يأتي الكلام عليه في الترجمة التي بعده **(قوله يمشي بالنجم)** قال  
ابن دقيق العيد في نقل كلام الناس والمراد منه هنا ما كان بقصد الأضرار فأما ما انتهى فله مصدق أو  
ترك مقصد فهو مطلوب انتهى وهو تفسير النجمة بالمعنى الأعم وكلام غيره يخالفه كما ذكرنا مبسوطاً  
في موضعه من كتاب الأدب قال التورى هي نقل كلام القبر بقصد الأضرار وهي من أجمع الشياخ وتعقبه  
الكرماني فقال هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء فهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للبدن لا حد على المشي  
بالنجمة إلا أن يقال الاستقرار والمستفاد منه جعله كبيرة لأن الأضرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة  
أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جمهم لكن كلام  
الرافعي يشعر بشيء فيه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعبد شديد قال

لا يستتر من بوله وكان  
الأشعث يمشي بالنجم

وهم إلى الأول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبريات انتهى ولابد من حل القول الأول على  
 أن المراد به غير ما نص عليه في الأحاديث الصحيحة والآن إننا لا نجد عقول أو الدين وشهادة الزور ومن  
 الكبريات من التي صلى الله عليه وسلم عدها من أكبر الكبريات وأبغى الكلام على هذه المسئلة مستوفى  
 في أول كتاب الحدود إن شاء الله تعالى وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بأن النسيئة قد نص في  
 الصحيح على أنها كبيرة كآخدهم **(قوله ثم دعا بريدة)** وللاشمس فهذا نصيب رطب والعصيب عجمتين  
 وزن فبطل هي الجريدة التي لم يثبت فيها خصوص فان ثبت فهي السقفة وقيل أنه خص الجريدة بذلك لأنه  
 بطن الجصاف وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال ولفظه كنا  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة إذ سمع شيئا فرفق فقال بلال أنتي بريدة خضر الجريدة **(قوله  
 فكسرها)** أي فأتى بها فكسرها وفي حديث أبي بكر عند أحد الطبراني أنه الذي أتى بها إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم وأما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في آخر الكتاب أنه الذي قطع القصعين  
 فهو في قصة أخرى غير هذه فالمغارة بينهما من أوجه منها أن هذه كانت في المدينة وكان معه صلى الله عليه  
 وسلم جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فنبهه جابر وحده ومنها أن في هذه القصة أنه  
 صلى الله عليه وسلم غرس الجريدة بعد أن شقها فصنعين كافي الباب الذي بعدهما من رواية الأعمش وفي  
 حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم أمر جابر أن يقطع قصعين من شجرتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستتر  
 بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابر أن ياتي القصعين عن يمينه وعن يساره حيث كان صلى الله عليه وسلم جالسا  
 وإن جابرا أنه عن ذلك فقال في حديثه بغيرين بعد ما أتت شجرتاه في أن يرفع عنهما ما دام القصعين  
 رطبين ولم يزد كوفي قصة جابر أيضا السبيل الذي كانا يسدان به ولا تراعى إلا في قوله له بعد بيان تقابر  
 حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ولا يبعد تعدد ذلك وقدرى ابن عباس في  
 صحيحه من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف عليه فقال اتقوا قبري بدين فجلس  
 أحدهما عند رأسه والآخرى عند رجليه فصمت أن تكون هذه قصة ثالثه ويقوله أن في حديث أبي  
 رافع كما تقدم فسمع شيئا فبرو به فكسرها بانهين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجليه وفي قصة  
 الواحدى جعل نصفها عند رأسه ونصفين عند رجليه وفي قصة الاثنين جعل على كل قبر جريدة **(قوله  
 كسرتين)** بكسر الكاف وبالكسرة القطعة من الشيء المكسور وقد تين من رواية الأعمش أنها كانت  
 نصاف وفي رواية أخرى بعنه بانهين قال النووي الباقية للتوكيد والنصب على الحال **(قوله فوضع)** وفي  
 رواية الأعمش الآية ففرز وهي أخص من الأولى **(قوله فوضع على كل قبر منهما كسرة)** وقعي مسند  
 عبيد بن جهم من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ثم غرر عند رأس كل واحد منهما قطعة **(قوله  
 فقيل له)** وللاشمس قالوا أي العصابة ولم تنف على تعيين السائل منهم **(قوله له)** قال ابن مالك يجوز  
 أن تكون الها ضمير الشأن وجاز تفسيره بأن وصلت إلى هنا في حكم جلة لاشتمالها على مسند ومسند الله قال  
 ويحتمل أن تكون ان زائدة مع كونها ناصبة كز باده الباء مع صكونها جارة انتهى وقد ثبت في الرواية  
 الآية بخلافه فان تفرق الاحتمال الثاني وقال الكرماني شبه لعل يعنى فأتى بأن في خبره **(قوله  
 يخفف)** بالضم وفتح الفاء أي العذاب عن المقبورين **(قوله عالم تيبسا)** كذا في أكثر الروايات بالبناء  
 المعوقاية أي الكسرة والكمشع أي الان تيبسا بخرف الاستثناء والمسئول إلى ان تيبسا بالي التي للغيابة  
 والباء الضمانية أي العودان قال المازري يحتمل أن يكون أوحى إليه أن العذاب يخفف عنهما هيذه  
 المدة انتهى وعلى هذا فقل هنا التعليل قال ولا يظهر له وجه غير هذا وتعبه القرطبي بأنه لو حصل الوجه  
 لما أتى بخرف الترتيب كذا قال ولا رد عليه ذلك إذا جازنا على التعليل قال القرطبي وقيل أنه شفعهما هذا  
 المدة كما صرح به في حديث جابر لأن الظاهر أن القصة واحدة وكذا رجع النووي كون القصة واحدة وفيه  
 نظريا وأخيهما من المغارة بينهما وقال الخطابي هو مجمل على أنه دالهما بالتحفيف مدة بقية التوبة لأن

ثم دعا بريدة فكسرها  
 كسرتين فوضع على كل  
 قبر منهما كسرة فقيل له  
 يا رسول الله لم فعلت هذا  
 قال صلى الله عليه وسلم لعله  
 أن يخفف عنهما ما لم تيبسا

في الجرادة معنى يخصه ولا في الرطب معنى ليس في البابس قال وقد قيل ان المعنى فيه انه يسبح مادام رطباً  
فحصل التعريف ببركة التسبيح وعلى هذا فطر في كل ما فيه رطوبة من الاثمار وغيرها كذلك فيما نفسه  
بركة كذلك وتلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطبري الحكمة في كونها مادام رطبتين تمنعان  
العذاب يحتمل ان تكون غير معلومة لنا كمدان زانية وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناموس الطريد  
وتحوي في القبر على هذا الحديث قال الطرطوشي لان ذلك خاص بتركه وقال القاضي عياض لانه على  
غيرهما على القبر بأمر مغيب وهو قوله ليعذبان (قلت) لا يلزم من كوننا لا نعلم انه عذب أم لا لان التسبب  
له في أمر يخفى عنه العذاب ان لو عذب كما لا يخفى كوننا لا ندرى أرحم أم لا لان لا ندعو له بالرحمة وليس في  
السياق ما يقطع على انه بأسر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل ان يكون أمر به وقد تأمى برودة من الحبيب  
العصاة بذلك فأوصى ان يوضع على قبره جريدان كاسيتان في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى ان يسبح  
من غيره (هـ) (تبيين) لم يعرف اسم المقبور بن ولا أحدهما واظهار أن ذلك كان على عمد من الرواة قصد  
الستر عليهما وهو محتمل مستحسن وينبغي ان لا يبالغ في القصص عن تسببه من وقع فيه ما يلزم به وما حكا  
الطرطوشي في التبدد كره وضعفه عن بعضهم ان أحدهما سجد من معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره الا  
مقرراً بما يبين وجه ما يدل على بطلان الحكاية المذكورة ان النبي صلى الله عليه وسلم حضر دفن سعد بن معاذ  
كانت في الجذبة الصحيح وأما قصة المقبور بن ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال  
لهم من دفنت اليوم ههنا فدل على انه لم يحضرهما وانما ذكر هذا ذنبان هذا السيد الذي سماه النبي  
صلى الله عليه وسلم سيداً وقال لأصحابه قوموا الى سيدكم وقال ان حكمه فداق حكم الله وقال ان عرش  
الرحمن اهتز لمعالي غيرة لك من مناقبه الجليلة خشية ان يفترا قصص العلم عاذ كره الطرطوشي فعدت قصة ذلك  
وهو باطل وقد اختلف في المقبور بن فقبل كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المدني واحتج عارواه من  
حديث جابر بن عبد الله بن جهم ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بني النجار هلكتا في الجاهلية  
فصعجهما بعد ذناب في البول والنهمة قال أبو موسى هذا وان كان ليس بقوي لكن معناه صحيح لانهم ما كانا  
مسلمين لما كان لشفاعته ان ان تيسر الجريدان معنى ولكنه لما رآهما بعد ذناب لم يستعمل لطفه وعطفه  
حرمهما من احسانه فتشفع لهما الى المدة المذكورة وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنها كانا مسلمين  
وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتقصي العذاب ولا رجا  
لهما ولو كان ذلك من خصائصه لينه يعني كما في قصة أبي طالب (قلت) وما قاله أخيراً الجواب وما  
طالب به من البيان قد حصل ولا يلزم الخصوصية لفظ الخصوصية لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى  
ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد باسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تخليط ابن  
لهيعة وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قد مر أن مسلماً أخرجه واحتال كونهما كافرين فيه تظاهر  
وأما حديث آلباب فظاهر من مجموع طرقه انها كانا مسلمين في رواية ابن ماجه من غير بن جليلين  
فاتت في كونهما في الجاهلية وفي حديث أبي أمامة عند أحمد انه صلى الله عليه وسلم مر بالقيع فقال من  
دفنت اليوم ههنا فدل على انها كانا مسلمين لان البقيع مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع جريان  
العادة بان كل من يتولى من هونهم ويهوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحمد والطبراني  
باسناد صحيح بعد ذناب وما بعد ذناب في كبير وبلى وما بعد ذناب في القبة والبول فهذا المعسر يتي كونهما  
كانا كافرين لان الكافر وان عذب على ترك أحكام الاسلام فانه عذب مع ذلك على الكفر بخلاف  
وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم اثبات عذاب القبر وسبب الكلام عليه في الجنائز ان شاء  
الله تعالى وفيه التحذير من ملازمة البول وبلعق به غيره من نجاسات البدن والتوب ويستدل  
به على وجوب إزالة النجاسة غسلها لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة والله اعلم (قوله)  
باب ما جاء في غسل البول وقال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحب القبر (أي عن صاحب القبر وقال الكرماني

«باب» ما جاء في غسل  
البول وقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لصاحب القبر

القاسم قال حدثني عمه  
ابن ابي ميمون عن انس بن  
مالك قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم اذا تبرز  
لما جئته اتيته بما قد غسل  
به (باب) \* حدثنا محمد  
ابن المنثي قال حدثنا محمد بن  
خازم قال حدثنا الامش عن  
محمد اذ عن طائوس عن ابن  
عباس قال مر النبي صلى  
الله عليه وسلم بغيرين فقال  
انهما ابعدان وما بعدان  
في كبر اما احدهما فكان  
لا يستتر من البول  
واما الاخر فكان يمشي  
بانهمجة ثم اخذ جريدة  
رطبة فشقها نصفين ففرز  
في كل قعر واحدة قالوا  
يا رسول الله لم فعلت قال  
لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا  
قال ابن المنثي وحدثنا  
وكيع قال حدثنا الامش  
قال سمعت مجاهددا مثله  
\* (باب ترك النبي صلى الله  
عليه وسلم والناس  
الاعراب حتى فرغ من  
بوله في المسجد) \* حدثنا  
مسوي بن اسمعيل قال  
حدثنا همام قال اخبرنا  
اصحق عن انس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم رأى  
أعرابيا يسول في المسجد  
فقال دعوه حتى اذا فرغ  
دعا بما فيه عليه \* (باب  
صحب الماء على البول في  
المسجد) \* حدثنا أبو العباس  
قال اخبرنا شبيب عن  
الزهري قال اخبرني عبيد

اللام بمعنى لاجل (قوله كان لا يستتر من بوله) بشري لفظ الحديث الذي قبله (قوله ولم يذكر سوى بول  
الناس) قال ابن ابي عمير ان ابراهيم بن الحارث يقول في رواية الباب كان لا يستتر من البول بول الناس لا بول  
سائر الحيوانات فلا يكون فيه حجة بان حمله على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه ما زاد على الخطأ حيث  
قال فيه دليل على نجاسة الاوال كلها وحصل الزد أن العموم في رواية من البول أو بدله لخصوص قوله  
من بوله أو الالف واللام يدل من الضمير لكن يلحق ببوله قول من هو في معناه من الناس لعدم الفارق قال  
وكذا غيرهما كقول وأما ما كقول فلا حجة في هذا الحديث يدلن قال نجاسة بوله ولن قال بطلانه بهج  
أخرى وقاله القزطبي قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلم فهو مخصوص بالادلة المقنضية  
بطهارة بول ما يؤول (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) هو الدور في قال اخبرنا والبر كتر حديثنا اسمعيل  
ابن ابراهيم وهو المروفي وابن عيسى وليس هو أبا يعقوب وروح بن القاسم فضع الراي على المشهور وتقل  
ابن السنين والقاسي انه قرئ بضمه ها وهو شاذ مردود وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستفتاء بالماء  
والاستدلال به هنا على غسل البول أعم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه (قوله فيغسل به)  
كذا في ديوانه بفتح ولفظه بفض التثنية وسكون الفين وكسر السين وحذف مقوله للغسل به والعبارة  
من ذكره (قوله باب) كذا ثبت في ديوانه وقد قررنا في موضع الفصل من الباب والاستدلال به على  
غسل البول وأضع لكن ثبت في الخصصة في حق المسجود فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر على المحل  
(قوله محمد بن خازم) بانها المجهمة والزاي هو أو معارفة الضرر (قوله فقرز) وفي رواية وكيع في  
الادب فخر من وهما يعني وأما سعد الله بن الحارث ان ذلك كان عند رأس القبر وقال انه ثبت باسناد صحيح  
وكأنه بشري احدث أي هي مرة عند ابن حبان وقد قدقنا لفظه ثم جردته في مسند عبيد بن جعد من طريق  
عبد الواحد بن زياد عن الامش في حديث ابن عباس صريحها (قوله لم فعلت) سقط لفظ هذا من رواية  
المسوق والسرخسي (قوله قال ابن المنثي وحدثنا وكيع) هو معطوف على الاول وثبت أدلة العطف فيه  
للاصطلي ولهذا نفي بعضهم انه معطوف وقد وصله أو نفي في المستخرج من طريق محمد بن المنثي هذا عن وكيع  
وأبي معارفة جميعا عن الامش والحكمة في افراد البخاري ان له في رواية وكيع النصريح بسماع الامش  
دون الاخر وبأن مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله (قوله باب ترك النبي صلى الله عليه وسلم والناس  
الاعراب) اللام فيه العهد الذي قد تقدم أن الاعراب واحد الاعراب وهم من سكن البادية عربا كانوا  
أو عجماء وانما تركه يبول في المسجد لانه كان شرعا في المفسدة فلوم منع لزادت اذ حصل ثلوث جزء من المسجد  
فلوم منع لدار بين امان امان بقطعه فيفسد واما ان لا يقطعه فلا يمان من نجاسة بذه أو فوه أو مواضع  
أخرى من المسجد (قوله همام) هو ابن يحيى وأصحق هو ابن عبد الله بن أبي طهارة (قوله عن انس) واسلم  
حدثني انس (قوله رأى اعرابيا) حكى أبو بكر التمار يخبرني عن عبد الله بن نافع المزني انه اخبر عن جابر  
الأنصبي وقيل غيره كاسياني قريبا (قوله في المسجد) أي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال  
دعوه) كان هذا الامر بالترك عقب ذكر الناس كاسياني (قوله حتى) أي تركوه حتى فرغ من  
بوله فلما فرغ دعا النبي صلى الله عليه وسلم بما أي في دلو كبير (قوله) أي فأمر بصبه كاسياني ذلك كاه  
صريح بما قد أخرج عن مسلم هذا الحديث من طريق غيرهم عن عمار عن اصحق فساقه مطولا بطرحه ما شرعناه  
وزاد فيه ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا فقال له ان هذه المساجد لا تصنع لشي من هذا البول ولا  
القدور انما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن وسند كرو فان في الباب الاخير في بعده ان شاء الله  
تعالى (قوله باب حب الماء اخبرني عبد الله) كذا رواه أكثر الراة عن الزهري ورواه سفيان بن  
عبدية عنه عن سعد بن المسيب بدل عبد الله وناجيه سفيان بن حسين قالوا هذان الرايتين بمحضتان  
(قوله ظم اعرابي) زاذبان عبيدة عند الترمذي وغيره في اوله انه صلى ثم قال اللهم اجنني ويحسدوا ولا ترم  
معا أحد ا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تحجرت واسعا لم يلبث أن بال في المسجد وهذه الزيادة

سأبني عند المصنف مفردة في الادب من طريق الزهري عن أبي سله عن أبي هريرة وقد روي ابن ماجه  
وابن حبان الحديث تاماً من طريق محمد بن عمرو عن ابن سله عن أبي هريرة وكذا رواه ابن ماجه أيضاً من  
حديث واثن بن الاسقع وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان  
ابن يسار قال اطلعوا الخويرة الباقى وكان رجلاً جافاً فذكره تأملوا معناه زيادة وهو مرسل وفي استاده  
أيضاً منهم من محمد بن اسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده من طريق الاصح عن أبي زرعة الدمشقي  
عن أحد بن خالد النخعي عنه وهو في جمع مسند ابن اسحق لأبي زرعة الدمشقي من طريق الثامنين عنه هذا  
السند لكن قال في أوله اطلعوا الخويرة بصرة التجمي وكان جافاً أو التجمي هو جوف من زهر الذي صار  
بعيد ذلك عن رؤس الخوارج وقد فرق بعضهم بينه وبين الباقى لكن له أصل أصيل واستفاد منه تسمية  
الاصحاري وقد تقدم قول التاريخي أنها الاقارع ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينته بن حصن والعلم  
عنده الله تعالى **(قوله فتناوله الناس)** أي باسنتهم والمصنف في الادب فتنازل الله الناس وله في رواية  
عن أنس فتناوله اليه وللاصمعي فأراد اصحابه أن يعنفوه وفي رواية أنس في هذا الباب فجزه الناس  
وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ فصاح الناس به وكذا اللسان من طريق ابن  
المبارك فظهر بأن تناوله كان بالاسنة لا باليدى وسلم من طريق اسحق عن أنس فقال اصحابه معه  
**(قوله وهو بقوا)** والمصنف في الادب وأهـ بقوا وقد تقدم توجيهها في باب الفسل في الغضب **(قوله)**  
**فبلا شفع المهدية وسكون الجب** قال أبو حاتم المصنف في الادب هو الدوملا أي ولا يقال لها ذلك وهي فارغة وقال  
ابن دريد اسجل دلو واسعاً وفي الصحاح الدلو الضيقة **(قوله أو ذنوباً)** قال الخليل الدوملا أي ماء  
وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها مقرب من المسل ولا يقال لها وهي فارغة ذنوب  
اتهي فلي الترادف أو الشئ من الراوي والأهـ للتعبير الأول اظهر فإن رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب  
وقال في الحديث من ماء مع ان الذنوب من شأنها ذلك لكنه لفظ مشترك بينه وبين القوس الطويل وغيرهما  
**(قوله ففما بعثتم)** اسناد البعث إليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث صلى الله عليه وسلم مجاز كقولهم  
لما سكا فوفى مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك اذ هم معوون من قبله بذلك أي  
مأمورون وكان ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسر وأولاً  
تيسرو **(قوله أخبرنا عبد الله)** هو ابن المبارك ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله وحديثنا خالد)**  
سقطت الواو من رواية كريمة والعطف فيه على قوله حديثنا عبدان وسليمان هو ابن بلال وبان في أن  
المن على لفظ روايته لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسباقه كما أثرنا له عند البيهقي **(قوله في طائفة)**  
المسجد أي ناحيته والطائفة القطعة من الشئ **(قوله ففما بعثتم)** في رواية عبدان فقال أتركوه  
تركوه **(قوله ففما بعثتم)** كذا في درر الباقين فاهـ بن عليه ويجوز اسكان الهاء ونقصها كما تقدم  
وضبطه ابن الأثير في النهاية بنقص الهاء أيضاً في هذا الحديث من القوائد ان الاحتراز من التماسه كان  
مقرر في نفوس الصحابة ولهذا يبادروا الى الانكار بحضرته صلى الله عليه وسلم قبل استدثانه ولما تقرر  
عندهم أيضاً من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز التسليم بالجموع الى أن  
يظهر الخصوص قال ابن دقيق العيد والذي يظن ان التسليم يتعم عند احتمال التخصيص عند الجمهور لا  
يجب التوقف عن العمل بالجموع لذلك لان علماء الامصار ما رجا يقتون بما بلغهم من غير توقف على  
البعث عن التخصيص ولهذه القصة أيضاً اذ يشكر النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة ولم يقل لهم  
يقيم الاعراب بل أمرهم بالكف عنه المصلحة الراجحة وهو دفع أعظم المفسدين بإحبال أسرها  
وتحصيل أعظم المصلحة بترك أسرها وفيه المبادرة الى إزالة المفسد عندئذ والمانع لأمهم عند  
فراغه بصب الماء وفه تيسير الماء لازالة العجاسة لان الجفاف يال مع أو الشمس لو كان يكني لما حصل  
الشك في طلب الماء وفيه ان غسالة العجاسة الواضحة على الارض ظاهرة ويلحق به غير الواضحة لان البلية

فتناوله الناس فقال  
لهم النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو وهـ بقوا على  
بوله مبعلا من ماء أو ذنوباً  
من ما ففما بعثتم يسرين  
ولم تبعثوا معسرين  
حديثنا عبدان قال أخبرنا  
عبد الله قال أخبرنا يحيى  
ابن سعيد قال سمعت أنس  
ابن مالك عن النبي صلى الله  
عليه وسلم **(باب)**  
بهرق الماء على البول  
وحديثنا خالد قال وحديثنا  
سليمان عن يحيى بن سعيد  
قال سمعت أنس بن مالك  
قال جاء عرابي فقال في  
طائفة المسجد فزجروا  
الناس ففما بعث النبي صلى  
الله عليه وسلم طائفة في قوله  
أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم بذنوب من ما ففما بعثتم  
عليه

\*(باب) \* قول الصبيان  
 \* حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه عن  
 عائشة أم المؤمنين أنها  
 قالت أئني رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلي فقال  
 هي ثوبه فدعا بها فأتته  
 إياه \* حدثنا عبد الله بن  
 يوسف قال أخبرنا مالك  
 عن ابن شهاب عن عبيد  
 الله بن عبد الله بن عتبة  
 عن أم قيس بنت محسن  
 أنها أتت بئرا لها صبي

قوله بالجميع المجهمة كذا في  
 النسخ التي بأيدينا ولعل  
 فيها سقطا والأصل بالجميع  
 والذال المجهمة فان  
 الاصطلاح لم يجز وصف  
 الجميع بالمجهمة استقامته  
 اهـ مصححه

الباقية على الأرض غسالة نجاسة فإذا لم يثبت ان القربا نزل وعلما أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة  
 البلية وإذا كانت طاهرة فالمصلحة أيضا مثلها لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط وضوب  
 الماء لانه لو اشترط ما توقف طهارة الأرض على الجفاف وكذا لا يشترط عصر الثوب إذا لا فارق قال الموفق  
 في المحقق بعد ان حكى الخلاف الأولى الحكم بالطهارة مطلقا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط في الصب  
 على قول الاعرابي شيئا وفيه الفرق بالظاهر وتعلمه ما يلزمه من غير تعسف اذ لم يكن ذلك منه عادا ولا سيما  
 ان كان من يحتاج الى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان  
 في حديث أبي هريرة قال الاعرابي بعد ان قتمه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي وأمي فلم  
 يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتزبه عن الاذكار وظاهر الحصر من سابق مسلم في حديث أنس أنه  
 لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذكر لكن الاجماع على ان مفهوم الحصر منه  
 غيره معمول به ولا ريب ان فعل غير المذكورات ومافي معناها خلاف الأولى والله أعلم وفيه ان الأرض تظهر  
 بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافا للحنفية حيث قالوا لا تظهر الا بغيرها كذا أطلق الترمذي وغيره  
 والمذكور في كتاب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتغلغل الماء حتى يغيرها فهذه  
 لا تحتاج الى حفره وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها والقاء القربا لان الماء لم يغير أعلاها وأسفلها  
 واختار فيه بحدوث جاء من ثلاث طرق أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن استادة  
 ضعيف قاله أحد وغيره والآخرا من حديث أنس أخرج أحدهما أبو داود ومن طريق عبد الله بن معقل بن  
 مقرن والآخرا من طريق سعيد بن منصور ومن طريق طاووس ورواهما ثقات وهو يلزم من صحيحه بالمرسل  
 مطلقا وكذا من صحيحه إذا اعتضد مطلقا والشافي إنما يعتضد عنده اذا كان من رواية كبار التابعين وكان  
 من أرسل اذا سمى لا يسمى الاثمة وذلك مفقود في المرسلين المذكورين عن ما هو ظاهر من سنديهما والله  
 أعلم وسبأني باقي فوافده في كتاب الادب ان شأنا الله تعالى ((قوله بالجميع الصبيان)) بكسر الصاد  
 ويجوزها جمع صبي أي محكمه وهل يلحق به قول الصبا بجمع صبيه أم لا في الفرق أحاديث ليست على  
 شرط المصنف منها حديث علي مر فوافق قول الرضيع ينقض قول الغلام ويصل قول الجارية أخرجه أحد  
 أصحاب السنن الا للنسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي سرب بن أبي الاسود عن أبيه عنه قال قتادة  
 هذا لم يطعما الطعام واستاده صحيح ورواه سعيد عن قتادة وثقه وليس ذلك بعلة قاذفة ومنها حديث  
 لبا به بنت الحرث مر فوافقا فصل من قول الاتي وينقض من قول المذكور أخرجه أحد وابن ماجه ومصححه  
 ابن خزيمة وغيره ومنها حديث أبي السمع نخوة بلقيش ورش رواه أبو داود والنسائي ومصححه ابن خزيمة أيضا  
 ((قوله بصبي)) يظهر لي ان المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين  
 فقتدروا الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باستاد حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بن أبي طالب  
 الله صلى الله عليه وسلم فتركتني فبقي بوله ثم دعا بها فصبيه عليه ولا جد عن أبي ليلى فخره ورواه  
 الطحاوي من طريقه قال يحيى بالحسن ولم يردو كذا الطبراني عن أبي امامة وأغار بختها غير لان عند  
 المصنف في الحقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة أئني النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بمحكمة  
 وفي قصته انه قال علي ثوبه وأما قصة الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلمة انه قال علي طئنه صلى الله عليه وسلم  
 وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني انه جاء وهو محبوس والنبي صلى الله عليه وسلم قائم فصد على طئنه  
 ووضع ذكره في مرقه قال ذكر الحديث بتمامه فظهرت التفرقة بينهما ((قوله فأتبعه)) باسكان  
 المثناة أي أتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء بصبه عليه زاد مسلم من  
 طريق عبد الله بن قيس عن هشام فأتبعه ولم يغسله ولا ابن المنذر من طريق الترمذي عن هشام فصعب  
 عليه الماء وللطحاوي من طريق زائدة التقي عن هشام فنفضه عليه ((قوله عن أم قيس)) قال ابن  
 عبد البر اجماعا بجماعه يعني بالجميع المجهمة وقال السهيلي اجماعا آمنه وهي أخت عكاشة بن محسن

الاسدي وكانت من المهاجرات الاول كما عسده مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب في كل منساقه لانه امارات ابنها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير كان واه النسائي ولم أقص على تسميته «قوله لم يأكل الطعام» المراد بالانعام ما عدا اللبن الذي يرضعه والتمر الذي يحنكه به والعسل الذي يلققه لئلا يذوق غيره فكان المراد انه لم يحصل له الاحتذاء بخير اللبن على الاستقلال هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تعاملا أصلا انه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن وقال في نكت التنبيه المراد انه لم يأكل غير اللبن وغيره يحنكه به وما شابهه وحمل الموق الحوى في شرح التنبيه قوله لم يأكل على ظاهره فقال معناه لم يستقل بمجمل الطعام في نفسه والاول أظهر وبه جزم الموقين بقدامة وغيره وقال ابن التين يحمل انها أودت انه لم يشقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل انها انما جاءت به عند ولادته ليضكح صلى الله عليه وسلم فيجعل النبي على عموه ويؤيده ما تقدم انه للمصنف في الحقيقة «قوله فأجلسه» أي رضعه ان قلنا انه كان كالأول ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة ان كان في سن من يحبو كافي قصة الحسن «قوله على ثوب» أي ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شهاب من المناكيره فقال المراد به ثوب الصبي والصواب الاول «قوله نفسه» ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب لم يزد على أن تضع باليد وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرسه زاد أبو عوانة في محبته عليه ولا تخاف بين الربيثين أي بين نفع ورش لان المراد به ان الابداء كان بالرش وهو تنقيط الماء وانتهى الى التضع وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم في حديث فاشته من طريق جرير عن هشام فطعما فقصه عليه ولا في عوانة فقصه على البول شيعة اياه «قوله ولم يسه» ادعى الاصيل ان هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند قوله فقصه قال وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شبة قال فرسه لم يزد على ذلك انتهى وليس في سياق معمر ما يدل على ماداه من الادراج وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل ولم يسه وقد لاها مع مالك الليث وعمر بن الحرث ويونس ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاحماع على وغيرهم من طريق ابن وهب عنهم وهو لمسلم عن يونس وحده نعم زاد معمر في روايته قال قال ابن شهاب قضت السنة ان يرش البول الصبي ويضل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنها غير هافلا ادراج وأما ما ذكره عن ابن أبي شبة فلا اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرنا هاهنا عن غيره وبيننا غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم وفي هذا الحديث من القوائد اللدب الى حسن المعاشرة والتواضع والرفق بالصغار وتحبيل المولود والتبرك بأهل الفضل وحمل الاطفال اليهم حال الولد لآدوه وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مقصود الباب واختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشأفة أحدها الاكتفاء بالتضع في بول الصبي للجارية وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأجدواصني وابن وهب وغيرهم ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال اصحابه هي رواية شاذة والثاني يكتفي بالتضع فيهما وهو مذاهب الاوزاعي روى عن مالك والشافعي وخصص ابن العربي بالنقل في هذا ما اذا كانا لم يدخل أجوافهما شيء أصلا والثالث هما سوا في وجوب الفضل وبه قال الحنفية والمالكية قال ابن دقيق العيد ادعوا في ذلك التماس وقالوا المراد بقوله لم يسه أي غسلا ما لغيره وهو خلاف الظاهر ويده ما روى في الاحاديث الاخر يعني التي قد منها هان التفرقة بين بول الصبي والصبي فانهم لا يفرقون بينهما قال وقد كثر في التفرقة بينهما أو جه منها ما هو وكثيرا أقوى ذلك ما قبل ان النفوس على ما ذكرنا كرونها بالاناث يعني حصلت الرخصة في الذكر وكثرة المشقة واستدل به بعض المالكية على ان الفضل لا يذهب من أمرنا تدعى بمجرد ايصال الماء الى المهمل (قلت) وهو مشكل عليهم لانهم يدعون ان المراد بالتضع هنا التسل «تنبيه» قال الخطابي ليس يجوز من جواز التضع من

لم يأكل الطعام الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأجلسه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في حجره فقال  
علي ثوبه فطعما فقصه  
ولم يسه

أجل أن يقول المصبي غير نجس ولكنه تخفيف بنجاسته انتهى وأثبت الطحاوي الخلاف فقال قال قوم بطهارة قول الصبي قبل الطعام وكذا جزم به ابن عبد البر وابن طال ومن تبعهما عن الشافعي واحد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وقال النووي هذه حكاية باطلة انتهى وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللزوم وأصحاب المذهب أعلم بمراده من غيرهم والله أعلم ﴿قوله باب البول قائما وقاعدا﴾ قال ابن طال دلالة الحديث على القعود طريق الأولى لأنه إذا جاز قائما فاعدا أجوز (قلت) ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه بال رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً فقلنا انظروا إليه يقول كما يقول المرأة وحتى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال كان من شأن العرب البول قائماً ألا ترى قول في حديث عبد الرحمن بن حنبل فقول كما يقول المرأة وقال في حديث حماد بن عمار أنه قال في حديث عبد الرحمن المذكور أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتخالف في ذلك فيقع له يكونه أسوأ بعد من نجاسة البول وهو حديث صحيح في نسخة الدارقطني وغيره ويؤيد عليه حديث عائشة قالت ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً إذا أتى عليه القرآن رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم (قوله عن أبي وائل) ولا يداود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه مع أبان وأبي وائل ولا جد عن يحيى القطان عن الأعمش حدثني أبو وائل (قوله سباطة قوم) بضم المهملة بعد واو موحدة هي المزلة والكناسة تكون بفناء الدور ومقالا لها وتكون في الغالب سهولة لا يرتفع فيها البول على البائل وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لأملاك لأنها لا تخلو عن النجاسة وهذا يندفع إيراد من استشكله كون البول يوهى الجدار وفيه اضراء أو يقول أنما بال فوق السباطة لأن أصل الجدار وهو صريح ورواية أبي وائل في صحيحه وقيل يحتمل أن يكون علم أنهم في ذلك بالتصريح وأخبره أو لكونه مما يتساع الناس به أو لعله بإشارته إياه بذلك أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يهد ذلك من سيرة نبيهم وكان أخلاقه صلى الله عليه وسلم ﴿قوله ثم دعاء﴾ زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش فثبت فقال أدنه فدوت حتى قت عند حقيقه وفي رواية أحمد عن يحيى القطان أن سباطة قوم قبضت منه فإذا ناتي حتى صرت قريبا من عقبيه فقال قائما ودعاء قوموا ومسح خلفه وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين وهو ثابت أيضاً عند الأصباع وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بإسناد صحيح وزعم في الاستئذان كان عيسى يفرده وليس كذلك فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سئذ كره بعد واستندل به على جواز المسح في الحضرة وهو ظاهر ولعل البصري اختصه بفرده الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عامراً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى سباطة قوم فقال قائماً قال عامر وهذا الأعمش يروي عن أبي وائل عن حديثه وما فيه فقلت يعني أن روايته هي الصواب قال شعبة فبأنه عن منصور والحديث عن أبي وائل عن حديثه يعني كما قال الأعمش لكن لم يذكر فيه المسح فقد وافق منصور والأعمش على قوله عن حديثه دون أن يداو به بلقت مسلم إلى هذه الملة بل ذكرها في حديث الأعمش لأن ابن ياد من حافظ وقال الترمذي حديث أبي وائل عن حديثه أصح يعني من حديثه عن المغيرة وهو كما قال وإن جزمه إلى تصحيح البر وإتساقه لكونه حديثاً عن أبي سليمان وإتساق عامراً على قوله عن المغيرة فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فصح القولان معاً لكن من حيث الترجيح ورواية الأعمش ومنصور ولا نقاشهما أصح من روايته عامراً وجاز أن يكونهما في حفظهما مقال ﴿قوله باب البول عند صاحبه﴾ أي صاحب البائل ﴿قوله جبر﴾ هو ابن عبد الحميد ومنصور وهو ابن المغيرة ﴿قوله وأبى﴾ بضم المشددة من فوق ﴿قوله فانتدبت﴾ بالتون والذال المهملة أي تعينت يقال جلس فلان نبتة يغض التون وعضها أي ناحية ﴿قوله فأشاراني﴾ يدل على

(باب البول قائما وقاعدا)

حدثنا آدم قال حدثنا

شعبة عن الأعمش عن

أبي وائل عن حديثه قال

أبى النبي صلى الله عليه

وسلم سباطة قوم فقال قائما

ثم دعاء ثم دعاء ثم دعاء

قروا ﴿باب البول عند

صاحبه والتستبرأ بالباط

حدثنا عثمان بن أبي

شعبة قال حدثنا جبر عن

منصور عن أبي وائل عن

حديثه قال رأيتني أنا

والنبي صلى الله عليه وسلم

تستأني فأتى سباطة قوم

خلف حائط فقام كما يقوم

أحدكم فقال فأنشبت منه

فأشار إلى ثغته فتمت عند

عقبه حتى فرغ



انه لم يعد منه بحيث لا يراه وانما صنع ذلك ليجمع بين المصلتين عدم مشاهدته في تلك الحالة ومباعدته  
لو كانت له حاجة أو رؤية أشارته اذ أشارته وهو مستدبره وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول  
لان هذه الرواية بينت ان قوله في رواية مسلم انه كان بالاشارة لا باللفظ وأما خلقته صلى الله عليه وسلم  
لما عرف من عذته من الإبعاد عند قضاء الحاجة عن الطرق المسلكة وعن أعين النظارة فقد قيل فيه انه صلى  
الله عليه وسلم كان مشغولاً بمصالح المسلمين فقلعه طال عليه المجلس حتى احتاج الى البول فلما بدلت تمرر  
واستدنى حذيفة ليستره من خلفه من رؤية من لعله يمر به وكان قد أمه مستورا بالخطأ ولعله فعله ليبيان  
الجواز ثم هو في البول وهو أخف من القنطرة لاحتياجه الى زيادة تكشف ولما بقترن به من الرخصة والغرض  
من الإبعاد التستر وهو يحصل بأولها الذيل والدفون الساتر وروى الطبراني من حديث عصبه بن مالك  
قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض سكك المدينة فانتهى الى سباطة قوم فقال يا حذيفة  
استرني فذكر الحديث وظاهر منه الحكمة في أدائه حذيفة في تلك الحالة وكان حذيفة لما وقف خلفه عند  
عقبه استدبره وظاهر أيضا ان ذلك كان في الحضر في السفر ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد  
المقصدتين بأخفهما والاثبات أعظم المصلتين اذ لم يمكن معا وبما أنه صلى الله عليه وسلم كان يليل  
الجواس لمصالح الامم ويكثر من براءة أصحابه وعبادته فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره  
حتى يبعد مكانه لما يترتب على تأخير من الضرر فرائي أهم الامر من وقدم المصلحة في تقريب حذيفة منه  
ليستره من المارة على مصلحته تأخير عنه اذ لم يكن جهماء (قوله باب البول عند سباطة قوم) كان أبو  
موسى الأشعري يشدد في البول بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الله بن  
الاسود عن أبيه انه سمع أبا موسى وراي رجلا يبول قائما فقال ويحك أفلا تهاذئ ثم ذكر قصة بني إسرائيل  
وهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في عقبه على أبي موسى (قوله ثوب أحدهم) وقع في مسلم جلد أحدهم  
قال القرطبي مراده بالجلد واحد الجلود التي كوفوا بلبسها وحملهم على ظاهرهم وعزمهم من الاصر  
الذي جلوه ويؤيده رواية أبي داود وفيها كان اذا اصاب جسدهم أحدهم لكن رواية البخاري صريحة في  
الثياب فقلل بعضهم رواه بالهني (قوله قرنه) أي قطعه زاد الامام علي بالقرض وهو يدفع حل من حل  
القرض على الفسل بالما (قوله لبسته أسنك) والامام علي لودت ان صاحبكم لا يشدد هذا التشديد وانما  
احتج حذيفة بهذا الحديث لان البائل عن قيام قد يتعرض للرشاء ولم يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم الى  
هذا الاحتمال فدل على ان التشديد عذاف السنة واستدل به مالك في الرخصة في مثل رؤس الا بر من البول  
وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل الى بدنه منه شيء الى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب  
في قيامه قال لانه لم يجد مكانا يصنع للعود فقام ليكون الطرف الذي يليه من السباطة كان غالبا فمن ان  
برئ اليه شيء من بوله وقيل لان السباطة رخوة يتغلها البول فلا يرد الى البائل اليه منه شيء وقيل انما بال قائما  
لانها تلو من معان ورجل الرج يصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار ويؤيده ما رواه عبد الله بن زاذ  
عن عمر بن عبد الله عنه قال البول قائما أحسن للدبر وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمدان  
العرب كانت تستحق لوجع الصلب بذلك فلهذا كان يورى الحاكيم واليهي من حديث أبي هريرة قال  
انما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما لمخرج كان في مأبضه والمأبض بهمة ساكنة بهما واحدة ثم  
مهمة باطن الركبة فكان لم يكن يراه من الععود لوضع هذا الحديث فكان فيه غنى عن جميع ما تقدم  
لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي والاظهر انه فعل ذلك ليبيان الجواز وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله  
أعلم وسئل أبو عروا في مصعبه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فهما ان البول عن قيام منسوخ استدل عليه  
بحديث عائشة الذي قد مره ما بال قائما منذ أنزل عليه القرآن ويحدثها أيضا من حديثكم ان كان يبول قائما  
فلا تصدقوما كان يبول الا فاعدا والصواب انه غير منسوخ والجواب عن حديث عائشة انه مستند الى عليها  
فيصل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطلع على عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة

• (باب) • البول عند  
سباطة قوم • حدثنا محمد  
ابن صرعة قال حدثنا  
شعبة عن منصور عن  
أبي وائل قال كان أبو  
موسى الأشعري يشدد  
في البول ويقول ان بني  
إسرائيل كان اذا أصاب  
ثوب أحدهم قرنه فقال  
حذيفة لبسته أسنك أي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم سباطة قوم قال قائما

وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فضمن الرد على ما نفقه من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن عمر رضي الله عنه وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي والله أعلم

**(قوله بيا غسل الدم)** بفتح الفين ويحيى هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي زوجته بنت عمه المنذر وأسماها هي جدتها لأبوجمابت أي بكر الصديق **(قوله جاءت امرأة)** وقفي رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة وأغرب النبوي فضعه هذه الرواية بلا دليل وهي مخرجة الاسناد لا على لها ولا يصدق أن بهم الراوي اسم نفسه كإسباني في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفتح الكسب **(قوله تحيض في الثوب)** أي يصل دم الحيض إلى الثوب ولا يصفى من طريق مالك عن هشام إذا أصاب فيهما الدم من الحيضة **(قوله تحيض)** بالفتح وضم المهملة وتشديد المشددة الفوقانية أي تحيضه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إذا تعيسه **(قوله ثم تفرسه)** بالفتح واسكن الناف وضم الراء والصاد المهملة كذا في روايتنا وحكي القاضى عياض وغيره فسه الغم وقع القاف وتشديد الراء المكسورة أي ذلك موضع الدم بالطرف أصابعه الفضل بذلك ويخرج ما نشره الثوب منه **(قوله وتفرسه)** بفتح الضاد المعجمة وضم الحاء أي نفسه قاله الخطابي وقال القطري المراد به الرض لأن غسل الدم استعبد من قوله تفرسه بالماء وأما النفع فهو لما شكت فيه من الثوب (قلت) فقل هذا فالضمر في قوله تفرسه يعود على الثوب بخلاف تحيضه فإنه يعود على الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو على خلاف الأصل ثم إن الرض على المشكوك فيه لا يقيد شيئا لأنه إن كان طاهرًا فلا حاجة إليه وإن كان متنجسًا يظهر بذلك لا حسن ما قاله الخطابي قال الخطابي في هذا الحديث ليس على إن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المناعات لأن جميع النجاسات بماء الدم لا فرق بينه وبينها إجماعًا وهو قول الجمهور أي تعين الماء لا إزالة النجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل ما طهر ومن جهتهم حديث فاشة ما كان لأحدنا الأوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بر فيها لمصعبه فطهرها ولا في داود بنته بر فيها وجهه اطلعت منه أنه لو كان الرض لا يظهر زاد النجاسة وأجيب باحتيال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كإسباني تقريره في كتاب الحيض في باب هل تلي المرأة في ثوب حاضت فيه **(فائدة)** تعقب استدلال من استدلل على تعيين إزالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكابر ولا يخرج عن مخرج الغالب في الاستعمال لا المشرط وأجيب بأن الخبر نص على الماء فالحاق غيره به بالقياس وشروطه أن لا ينقص الفرع عن الأصل في العلة وليس في غير الماء ما في الماء من وقته وسرعة نفوذه فلا يلحق به سائر ما بقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله تعالى **(قوله حدثنا محمد)** كذا أكثر غير منسوب وللأصلي ابن سلام ولا في زهره ابن سلام وأبو معاوية هو الضرير **(قوله حدثنا هشام)** زاد الأصلي ابن عروة **(قوله فاطمة بنت أبي جابر)** بالماء المهملة والواحدة والشين المعجمة بضم السين تصغير اسمها بفتح السين المهملة أسدوهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثا **(قوله استحاض)** بضم الهمزة وفتح الحاء يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أيامه **(قوله لا)** أي لا تلي الصلاة **(قوله عرق)** بكسر العين هو المسمى بالعازل بالذال المعجمة **(قوله حبسك)** بفتح الحاء ويجوز كسرهما والمراد بالاقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه **(قوله فدهي الصلاة)** يتضمن نهي الحائض عن الصلاة وهو التحريم ويقضي فساد الصلاة بالإجماع **(قوله فغسل غلظ الدم)** أي وغسلى بالامر بالإغتسال مستفاد من أدلة أخرى كإسباني بسطها في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى **(قوله قال)** أي هشام بن عروة **(وقال أبي)** بفتح الهمزة وتحذف الواو منه **(قوله)** أي عروة بن ابن زهره وإدعى بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب بل هو بالاسناد المذكور عن محمد بن أبي

**(باب) \* غسل الدم**  
**\* حدثنا محمد بن المثنى قال**  
 حدثنا يحيى عن هشام قال  
 حدثني فاطمة عن أسماء  
 قالت جاءت امرأة النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقالت  
 أ رأيت أحدًا انحض في  
 الثوب كيف تصنع قال  
 نعم ثم تفرسه بالماء  
 وتضعه وتصل فيه  
**\* حدثنا محمد بن علي حدثنا**  
 أبو معاوية قال حدثنا  
 هشام بن عروة عن أبيه  
 عن فاشة قالت جاءت  
 فاطمة ابنة أبي جابر إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت يا رسول الله اني  
 امرأة استحاض فلا أطهر  
 أفأدفع الصلاة فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تأخذ ذلك عرق وليس  
 بحبسك فإذا أقبلت  
 حبسك فدهي الصلاة  
 وإذا أدبرت فاغسلي عنك  
 الدم ثم لي قال وقال أبي ثم  
 فوق في كل صلاة حتى  
 يجيئك ذلك الوقت

معاوية عن هشام وقد بين ذلك الترمذي في روايته وادعى آخر أن قوله ثم نوضي من كلام عروة وقوفاً عليه وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقليل ثم تتوضأ بصفة الإخبار قلنا أتبي به بصفة الأمر ما شاكله الأمر الذي في المرفوع وهو قوله فاعسلي وسنذكر حكم هذه المسئلة في كتاب الحليض إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب غسل المني وفركه﴾ لم يخرج البخاري حديث الفرق بل أكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على ما ذكره لا يورد من حديث عائشة أيضاً كما سنذكره وليس بين حديث الفصل وحديث الفرق تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يجعل الفسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأجدوا أصحاب الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يجعل الفسل على ما كان وطباً والفرق على ما كان يابساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أوجب فيها العمل بالبحر والقياس معاً لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بشوكة كالدوم وغيره وهم لا يكتفون فيها إلا بغيره من الدم والفرق ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسلب المني من ثوبه يفرق الأذخر ثم يصلي فيه وتحكمه من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه فانه يضمن ترك الفسل في الحالتين وأما ما كان في عرف الفرق وقال أن العمل عندهم على وجوب الفسل كما ترا النجاسات وحديث الفرق بحجة عليهم وحل بعض أصحاب الفرق على ذلك بالياء وهو مردود على إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيتني وأبي لاحقاً من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً يظفرى ومما حصه الترمذي من حديث همام بن الحر أن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقال لم أقسم دعينا نأثمنا إن كان بكفنه أن يفركه بأصابعه فرجافاً كنه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي أكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلاة وهو مردود أيضاً على إحدى روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفرقه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلي فيه وهذا المتعقب بالفاء يعني احتمال تحلل الفسل بين الفرق والصلاة وأصرح منه رواية ابن خزيمة أنها كانت تحكمه من ثوبه يصلي الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لأن غسله فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد رؤيته أعلم وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث الفرق على طهارة المني بأن منى النبي صلى الله عليه وسلم طاهر دون غيره كما تفضلته والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منبهه كان عن جاع فخالط منى المرأة فلو كان منيها نجساً لم يكن فيه بالفرق وهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة فرطه فوجهه قال إن المني لا يسل من المني فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون المني والبول كماله الاختلاط والله أعلم ﴿قوله وغسل ما يصيب﴾ أي الثوب وغيره من المرأة وفي هذه المسئلة حديث صحيح ذكره المصنف به في آخر كتاب الفسل من حديث عثمان بن عفان لم يذكره هنا وكأنه استنبطه مما أئتمر بالله من أن المني الحاصل في الثوب لا يتلوغ إلا من مخالطة ما بالمرأة وروطتها ﴿قوله عمر بن ميمون الجوزي﴾ كذا الوجه ورواه الصواب وهو فضح الجهم والزأى بعداراه منسوب إلى الجوزة وكان ميمون بن مهران والد عمر ونزلها نسب الهاشمية ووقع في رواية الكشي وحديث الجوزي أو أوساً كنه هذا زأى وهو غلط منه ﴿قوله أغسل الجنابة﴾ أي أن الجنابة فيكون على حد صف مضاف أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازاً ﴿قوله بقع﴾ بضم الموحدة وقح القاف جمع بقعة قال أهل اللغة البقع اختلاف اللونين ﴿قوله في الاستناد الثاني حديث يزيد﴾ قال أبو مسعود والد دمشق كذا هو غير منسوب في رواية القبري وحديث ابن شاذكر ويقال أنه ابن هرون وليس بابن زريع وجميعا قدروا به بعضي عن عمرو بن ميمون ووقع في رواية ابن السكن أحد الرواة عن القبري حديثاً يزيد يعني ابن زريع وكذا أشار إليه الكلبي بأذى زريع القطامية الحلبي في شرحه أنه ابن هرون قال لأنه وجد من روايته ولم يوجد من روايته ابن زريع (قلت) ولا يلزم من عدم الوجه عدم الوقوع كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه قتل على وجدانه والمثبت

\* (باب) \* غسل المني  
وفركه وغسل ما يصيب  
من المرأة \* حديثنا همدان  
قال أخبرنا عبد الله قال  
أخبرنا عمرو بن ميمون  
الجوزي عن سليمان بن  
يسار عن عائشة قالت كنت  
أغسل الجنابة من ثوب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فيخرج إلى الصلاة وإن  
بقي الماء في ثوبه \* حديثنا  
قريبه قال حدثنا يزيد

مقدم على الثاني وقد خرج الامام علي وغيره من حديث يزيد بن هرون بلفظ مختلف للسابق الذي  
 أو رده البخاري وهذا من مرجحات كونه ابن زريق وبإضافة فتية شعر وفبال واية عن يزيد بن زريع  
 دون ابن هرون قاله المزني والقاعدة في من أهمل أن يجعل على من الراوي بخصوصية كالاكثر وغيره  
 فترجم أنه ابن زريق والله أعلم **«قوله حدثنا عمرو»** كذا لاكثر ولا يذو يدعي ابن ميمون وهو ابن  
 مهران كسباني في آخر الباب الذي يليه **«قوله سمعت عائشة»** وفي الاسناد الذي يليه سألت عائشة  
 فيه رد على البراز حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة على أن الزناد مسبوقة بهذه الدعوى فقد  
 حكاه الشافعي في الامم عن غيره وزاد أن الحفاظ قالوا إن عمرو بن ميمون غلط في رفعه وانما هو في تنوي  
 سليمان انتهى وقد تبين من تصحيح البخاري له وموافقه مسلم له على نصحه صحة مع سليمان منها وان  
 رفعه صحيح وليس بين قتواه وروايته تنافي وكذا لا تأثير للاختلاف في الراويين حيث وقع في أحد هذا أن  
 عمرو بن ميمون سأل سليمان في الاخرى أن سليمان سأل عائشة لا نكل منها ما سأل شيخه فحفظ بعض  
 الراوي ما لم يحفظ بعض وكلمهم فقات **«قوله عبد الواحد»** هو ابن زياد البصري وفي طبقته عبد الواحد بن  
 زيد البصري ولم يخرج له البخاري شيئا **«قوله عن النبي»** أي عن حكم النبي هل بشرع غسله أم لا  
 لحمل الجواب بأنها كانت نفسه وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه كقوله مناه **«قوله فخرج»** أي من الحجرة  
 الى المسجد **«قوله شبع الماء»** بشم العين على أنه بدل من قوله أنرا الفصل ويجوز النصب على الاختصاص  
 وفي هذه الولاية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الاحكام وفيه خدمة لاز وجب للالزام  
 واستدل به المصنف على أن بقا الأثر بعد زوال العين في إزالة النجاسة وغيره لا يضر فلهذا جاز جيبا اذا  
 غسل الجنابة أو غيرهما فلم يذهب أثره وأعاد الغدير مذ كراعي المعنى أي فلم يذهب أثر الاثنى الفصول  
 ومراحده ان ذلك لا يضر وكوفي الباب حديث الجنابة والحق غيرهما كسباني وأشار بذلك إلى ما رواه أبو  
 داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا أحض  
 فكيف أصنع قال اذا ظهرت فاعسله ثم لي فيه قالت فان لم يخرج الدم قال فكيف الماء ولا يضر لك أثره  
 وفي اسناده ضعف ولما شهد من ذكره البيهقي والمراد بالاثور ما مرر اذنه بها بين هذين من حديث أبي  
 قيس حكيم بضع واغسله عا وسدر آخره أو داود أيضا واسناده حسن ولما لم يكن هذا الحديث على  
 شرط المصنف استنبط من الحديث الذي على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كما دونه **«قوله المنقري»**  
 بكسر الميم واسكان الذون وقصص القاف نسبة الى بني منقر بن من غيم وهو أبو سلمة التيمي وعبد الواحد هو  
 ابن زياد أيضا **«قوله سمعت سليمان بن يسار في الثوب»** أي يقول في مسئلة الثوب ولكنهم في سأل  
 سليمان بن يسار في الثوب أي قلت له ما تقول في الثوب أو في بعضي عن **«قوله اغسله»** أي أنرا الجنابة أو  
 المني **«قوله وأنرا الفصل فيه»** يحتمل أن يكون الضمير رجعا الى أثر الماء أو الى الثوب ويكون قوله شبع  
 الماء بدلا من قوله أنرا الفصل كما تقدم والمعنى أنرا الجنابة المسبوبة بالماء فيه من شبع الماء المذكور وقوله  
 في الراية الاخرى ثم أراه فيه بعد قوله كانت تغسل المني يرجع هذا الاحتمال لاخير لان الضمير يرجع  
 الى أقرب مذكور وهو المني **«قوله زهير»** هو ابن معاوية الجعفي **«قوله أنها كانت»** يحتمل أن  
 يكون مذكورا بالمعنى من لفظها أي قالت كنت أغسل ليشا قولها ثم أراه أنرا حذفت لفظ قالت قبل قولها  
 ثم أراه **«قوله بقعة أو بقعا»** يحتمل أن يكون من كلامها ونزل على حالتين أو وشك من أحد رواه  
 والله أعلم **«قوله باب أبواب الدواب والغنم»** المراد بابا لدواب مضاع الغنم وهو ذوات الحياض من  
 الخيل والبغال والحمير ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام  
 والاول أرجح ولهذا ساقى أنرا في مومني صلاة في دار البريد لانها مومي الدواب التي تركب وحديث  
 الثوريين يستدل به على طهارة أبواب الابل والابل وحديث مراض الغنم يستدل به على ذلك أيضا منها **«قوله»**  
 ومرا أيضا **«جمع مريض بكسرا»** وله وقع الموحدة بعد هاء ميموه وهي لغتم كما لعاطن للابل والضمير

قال حدثنا عمرو بن  
 سليمان قال سمعت عائشة  
 ح وحدثنا مسدد قال  
 حدثنا عبد الواحد قال  
 حدثنا عمرو بن ميمون عن  
 سليمان بن يسار قال سألت  
 عائشة عن المني يصيب  
 الثوب فقالت كنت أغسله  
 من ثوب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فيخرج الى  
 الصلاة وأنرا الفصل في ثوبه  
 بضع الماء **«باب»** اذا  
 غسل الجنابة أو غيرهما فلم  
 يذهب أثره **«حدثنا»**  
 موسى بن اسمعيل المنقري  
 قال حدثنا عبد الواحد قال  
 حدثنا عمرو بن ميمون  
 قال سمعت سليمان بن يسار  
 في الثوب تصيبه الجنابة  
 قال قالت عائشة كنت  
 أغسله من ثوب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم  
 يخرج الى الصلاة وأثر  
 الفصل فيه بضع الماء  
**«حدثنا عمرو بن خالد قال»**  
**«حدثنا زهير قال»** حدثنا  
 عمرو بن ميمون بن مهران  
 عن سليمان بن يسار عن  
 عائشة أنها كانت تغسل  
 المني من ثوب النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم أراه فيه  
 بقعة أو بقعا **«باب»**  
 أبواب الابل والدواب  
 والغنم ومرا أيضا

يعود على أقرب مذكور وهو الغنم ولم يفصح المصنف بالحكم كما دونه في المختلف فيه لكن ظاهر إرادته حديث العرينيين بشعره باحتياؤه الظاهر يدل على ذلك قوله في حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى قول الناس والى ذلك ذهب الشعبي وابن علية وداود وغيرهم وهو يدعى من نخل الأجاج على تجسسه بول غيره المأكل مطلقا وقد صنفنا منه **(قوله وصلى أبو موسى)** هو الأشعري وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة قال حدثنا الأعشى عن مالك بن الحويرث هو السلي الكوفي عن أبيه قال صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهناك مرقين الدواب والبرية على الباب فقالوا الوصلت على الباب فذكره والمرفقين بكسر المهملة واسكان الزايم وهو الزيل وحكي فيه ابن سبيد فخرج أوله وهو فارسي مهروب ويقال له السرجين بالجيم وهو في الأصل حرف بين الفاق والجيم فرب من المكاف والبرية الهرة منسوبة إلى البر ودلوا البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء وكان أبو موسى أميرا على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها وقال المطرزي البريد في الأصل الدابة المرتبة في الياض ثم مهي به الرسول المبعوث عليها ثم سميت به المسافة المشهورة **(فائدة)** \* ذكر البخاري في تاريخه همدان بن عبد غمر وهو روى عن عمرو أنه ذكره المصنف تعليقا عن عمر كاسأني فخر بجه من طريقه **(قوله سواء)** يريدنا همدان بن يحيى الصلاة وتعب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أو وات الدواب عند أبي موسى أنه يمكن أن يصلي فيها على ثوب بسيطه وأجيب بأن الأصل عدمه وقد روي مسفيان الثوري في جامعه عن الأعشى بسند ولفظه صلى بنا أبو موسى على مكان فيه مرقين وهذا ظاهر في أنه غير حائل وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد ابن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث واستنده صحيح الأول أن يقال إن همدان فعل أبي موسى وقد خلفه غيره من الصحابة كابن عمرو وغيره فلا يكون جهه أوله أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في الصلاة بل يراها واجبة برأسها هو مذهب مشهور وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي سأل بعد أن خرج وظهر عليه الدم الكثير فلا يكون فيه جهه على أن الروث طاهر كما لا جهه في ذلك على أن الدم طاهر وقيل غير المأكل على المأكل غير واضح لأن الفرق بينهما متجه لوثب أن روث المأكل طاهر وسنذكر ما فيه قريباً والتسليم مضمون حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره هو ما يظن استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأثقال فيجب اجتماعها لهذا الوجه والله أعلم **(قوله عن أيوب عن أبي قلابه)** كذا رواه البخاري وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه أبو هريرة في مصنفه عن أبي داود السخني وأبي داود الحارثي وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان وخالفهم مسلم فأخرجه عن هريرة بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد بين أيوب وأبي قلابه أبا جهمولى أبي قلابه وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره ثبت أبي جهمول في حديث جاد بن زيد عن أيوب صواب لأن أيوب حدث به عن أبي قلابه بقصة العرينيين خاصة وكذا رواه أكثر أصحاب جاد بن زيد عنه من قصيرين عليها وحدث به أيوب أيضاً عن أبي جهمول أبي قلابه عن أبي قلابه وزاد فيه قصة طوبه لابي قلابه مع عمر بن العزير كاسأني ذلك في كتاب الدييات وواقعه على ذلك جهاج الصواف عن أبي جهمول فاطوريشان جميعاً صحيان والله أعلم **(قوله عن أنس)** زاد الأصمعي ابن مالك **(قوله قدم أناس)** ولا يصح في الكشميني والسيرخي ناس أي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرح به المصنف في الدييات من طريق أبي جهمول أبي قلابه **(قوله عن عكل أعرينه)** الشك فيه من جاد والمصنف في الجهاد بن عتبة عن جاد أن رهطاً من عكل أقال من عرينه ولا عليه إلا قال من عكل وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن رهطاً من عكل ولم يشك وكذا في الجهاد بن عتبة عن أيوب وفي الدييات عن أبي جهمول كلاًهما عن أبي قلابه وله في الزكاة عن شعيب عن قتادة عن أنس إن ناساً من عرينه ولم يشك

وصلى أبو موسى في دار البريد والسرجين والبرية إلى جنبه فقال همدان بن سواه حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه عن أنس قال قدم أناس من عكل أعرينه

أيضا وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس وفي المغازي عن سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن  
 ناس من عكلى وعريثة بالواو العاطفة وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري عن طريق سعيد  
 ابن بشر عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عريثة وثلاثة من عكلى ولا يخالف هذا ما عند المصنف  
 في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي الدييات من طريق جراح الصواف عن أبي بصير كلاهما عن  
 أبي خلاصة عن أنس أنهما من عكلى ثمانية لاحتمال أن يكون الثامن من غير القسيتين وكان من  
 أتباعهم فلم ينسب وغفل من نسب عدتهم ثمانية رواية أبي بصير عن عبد الباقري وكذا عند مسلم وروى  
 ابن التين بغير اللادوي أن عريثة هم عكلى وهو غلط بل هما قيتان متقاربان عكلى من عدنان وعريثة من  
 قحطان وعكلى بضم المهملة واسكان المكاف قيسلة من تيم الر باب وعريثة بالعين والراء المهملة تيم واللقون  
 مصفراحي من قضاة وحشي من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عبيدة في المغازي وكذا رواه  
 الطبري من وجه آخر عن أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط عنهم من بني  
 قزارة وهو غلط لأن بني قزارة من مصر لا يجتمعون مع عكلى ولا مع عريثة أصلا وذكر ابن أبي عمير في  
 المغازي أن قدامهم كان بعد عريثة وذو قرد وكانت في جنادي الآخرة سنة ست وذكروا المصنف بعد  
 الحديثية وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وروى ابن سعد وابن حبان  
 وغيرهما والله أعلم والمصنف في المهادين من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفقة قبل أن يطبقوا  
 الخروج إلى الأبل **(قوله فاجتووا المدينة)** زائدة رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا فأسلموا وفي رواية  
 أبي جابر قبل هذا فاجتووا المدينة قال ابن فارس اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في  
 نعمة وقيد الخطأ بما إذا اضطرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة وقال القزاعي اجتووا أي لم يلقوهم  
 طعامها وقال ابن العربي الجوى داء يأخذ من الرباء وفي رواية أخرى يعني رواية أبي جابر المذكورة  
 استرخوا قال وهو معناه وقال غيره الجوى داء يصيب الجوف والمصنف من رواية سعيد بن قتادة في  
 هذه القصة فقالوا يا بني الله اكنا أهل ضرع ولم تكن أهل بل يعني أنه في الطب من رواية ثابت عن أنس  
 أن ناسا كان بهم سقم قالوا يا رسول الله أربنا أو أطعمنا فلما صعدوا قالوا ان المدينة ووجه الظاهر أنهم قدموا  
 سقا فلما صعدوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوجعها فأما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد  
 والجهل من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده من رواية أبي  
 سعيد عنه مصفورة الأوامر وأما الوجع الذي شكوا منه بعد أن صحب أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند  
 أحمد من رواية جده عن أنس وسيأتي ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وإن النبي صلى الله  
 عليه وسلم دعا الله أن ينقلها إلى الخفة ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ووقع بالمدينة  
 الموم أي بضم الميم وسكون الواو قال وهو البرسام أي بكسر الموحدة سرياني معرب يطلق على الخيل  
 العقل وعلى روم الرأس وعلى روم الصدر والمراد هنا الأخير فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة  
 عن أنس في هذه القصة فضطمت بطونهم **(قوله فأمرهم بلقاح)** أي فأمرهم أن يلحقوا بها والمصنف  
 في رواية همام عن قتادة فأمرهم أن يلحقوا براعيه وله عن قتيبة عن جاد فامرهم بلقاح بزيادة  
 اللام فيستعمل أن تكون زائدة أو لتعليل أو لشيء المثل أو للاختصاص وليست للتعليل وعند أبي عوانة  
 من رواية معاوية بن قرة التي أخرج مسلم إسناده أنهم بدؤوا بطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا يا رسول  
 الله قد وقع هذا الوجع فلا أدنت لنا فرجنا إلى الأبل والمصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا  
 يا رسول الله أبقنا رسلا أي اطلب لنا بلنا قال ما جد لكم إلا أن تلحقوا بالذود وفي رواية أبي جابر هذه نعم لنا  
 فخرج فاحرقوا فيها واللقاح باللام المكسورة والقاف آخره مهملة التوق ذوات الإيالة واحده القاعة  
 بكسر اللام واسكان القاف وقال أبو عمرو ويقال لهذا ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي بدون وظاهر ما يخفى أن  
 اللقاح كانت النبي صلى الله عليه وسلم وصرح بذلك في المهادين عن موسى بن وهيب بسنده فقال إلا أن

فاجتووا المدينة فأمرهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 بلقاح

تخلفوا يا بل رسول الله صلى الله عليه وسلم وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده فأمرهم  
 أن يأخذوا بل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة والجمع بينهما أن بل الصدقة كانت ترمى  
 خارج المدينة ومصادف بعث النبي صلى الله عليه وسلم بلقأه إلى المرمى طلبه لولا أن القبر الخوارج إلى الحضرة  
 شرب الأبل فأمرهم أن يصفروا مع رابعه فخرجوا معه إلى الأبل فقاموا ما فعلوا وظنهم بذلك مصداق  
 قوله صلى الله عليه وسلم إن المدينة تنفي خبيثها وسبأ في موضعها وذكر ابن سعد أن عدداً من بلقأه صلى الله  
 عليه وسلم كانت خمس عشرة واثم فخر وأمنها واحدة فقال لها الحنا وهو في ذلك منافع الروايات وقد ذكره  
 الواقدي في المغازي ناسداً ضعيفاً من سل (قوله وأن بشرى) أي وأمرهم أن بشرى أو له في رواية أبي  
 وجزة فخرجوا فبشرى وأمن أبلها وأبو الهيثم في رواية شعبة عن قتادة فخرج لهم أن يأخذوا  
 الصدقة فيشربوا فأما شربهم أبلان الصدقة فلا يخفى من أبناء السبيل وأما شربهم لبن إناج التي صلى الله  
 عليه وسلم فكانه المذكور وأما شربهم البول فاحتج به من قال بظهاره أمان الأبل فهذا الحديث وأما  
 من ما كحل العلم فبالقياس عليه وهذا قول مالك وأحد وطائفة من السلف وأما منهم من الشافعية ابن  
 خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرياني وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بفساد الأوال  
 والأول راتب كلها من ما كحل العلم وغيره واحتج ابن المنذر بقوله بأن الأشياء على الظاهرة حتى تثبت  
 البتة قال ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب إذاً لخاص لا تثبت الأبد ليس قال في ترك  
 أهل العلم بيع الناس أبقار الغنم في أسواقهم واستعمال أوال الأبل في أدويةهم قد عاودنا من غير تكبر  
 دليل على طهارتها (قلت) وهو استدلال ضعيف لأن المختلف فيه لا يجب أنكاره فلا بد من أنكاره على  
 جواز فضله من طهارته وقد دل على نجاسة الأوال كلها حديث أبي هريرة الذي قد مضى في أوائل ابن  
 العربي فعلق بهذا الحديث من قال بظهاره أوال الأبل وعوضوا بأنه أذن لهم في شربها التساوي ونقّب  
 بأن التساوي ليس حال ضرورية بل دليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب وأجب عنه أنه ليس  
 حال ضروري بل هو حال ضروري إذا أخبر بذلك من يصدق خبره وما أجب للضرورة لا يسمى حراماً وقت  
 تناوله لقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه فما اضطررتم إليه مرة فهو غير محرم عليه  
 كالميتة للمضطر والله أعلم وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا بالضرورة واجب فربما علم أن القسطنطيني  
 رمضان حرام ومع ذلك فيباح لأمر جائز كالفسق مثلاً أو ما قول غيره لو كان نجساً ما جاز التساوي به لقوله  
 صلى الله عليه وسلم إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهم أو أواه أو أود من حديث أم سلمة وسأني له  
 طريق أخرى في الأمر به من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى والنجس حرام فلا يشدأى به لأنه غير شفاء  
 لجوابه إن أظنبت محمول على حالة الاختيار وأما في حال الضرورة فلا يكون حراماً كالميتة للمضطر ولا بد  
 قوله صلى الله عليه وسلم في النجس ما ليس به نجس أو أناه في جواب من سأله عن التساوي بها فيأمره وأمره مسلم فإن  
 ذلك نجس بالضرورة يلتزم به غيرها من المسكر والمفروق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحديث ثبت  
 باستعماله في حالة الاختيار ودون غيره ولا يشرب به بحراً في مفسدة كثيرة ولا ثم كذا في الجاهلية يعتقدون أن  
 في النجس شفاء للشرع بخلاف معتقدهم كالهطايي يمشوا وأما أوال الأبل فقد روى ابن المنذر عن ابن  
 عباس مرفوعاً في أوال الأبل شفاء للذئب بطونهم والذئب فساد المسئلة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء  
 على ما ثبت في الدواء عنه والله أعلم بهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها (قوله)  
 فلما مضى في السباق حذف تقديره فشرى وأمن أبلها وأبناها فلما مضى وقد ثبت ذلك في رواية أبي وجزة  
 وزاد في رواية وهيب ومحمداً وللا ماعلي من رواية ثابت رجع إليهم أوانهم (قوله واستأقوا  
 التيم) من السوق وهو المسير العنيف (قوله فغدا الخبر) في رواية وهيب عن أيوب الصريحي بالخاء المعجمة  
 وهو فصيل يعني فاعل أي صرخ بالاعلام على وقع منهم وهذا الصارخ هو أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي  
 هريرة من رواية معاوية بن قرة عن أنس وقد أخرج مسلم استناداً له ولقظه فقتلوا أحد الراعيين وجاء

وأن يشربوا من أوالها  
 وأبناها فلما مضى  
 رأي النبي صلى الله عليه  
 وسلم واستأقوا التيم فغدا  
 الخبر في أول النهار

الا تسمع قد جنح فقال قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالابل واسم راى النبي صلى الله عليه وسلم المقتول يسار بناء  
تحتانية ثم همة تحفصة كذا ذكره ابن اميى في المغازى ورواه الطبراني في معجمه من حديث سلمة بن  
الاكوع باسناد صالح قال كان لثبي صلى الله عليه وسلم غلام يقال له يسار زاد ابن اميى ان صاحبه في غزوة بني  
نضلة قال سلمة فراه يحسن الصلاة فأعتقه وبثته في لقاح له بالحره فكان بها فذكر قصة العزيرين وانهم  
قتلوه ولم أقف على نسبة الراى الا ترى بالتعبير والظاهر انه راى ابل الصدقة ولم تختلف روايات البخارى  
في ان المقتول راى النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذكره بالاقراد وكذا المسلم لكن عنده من رواية عبد  
العزير بن صهيب عن انس ثم ما رواه في الرعاة قتلوه بمصبغة أجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن  
سعيد عن انس فيقتل ابل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راى اللقاح فاقصر بعض الراة  
على راى النبي صلى الله عليه وسلم وذكر بعضهم معه غيره ويحتمل أن يكون بعض الراة ذكره بالهوى  
فتبوزى الاثنيان بمصبغة أجمع وهذا أرجح لان أصحاب المغازى لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غيره يسار  
والله أعلم **قوله في آثارهم** زاد في رواية الاوزاى الطلب وفي حديث سلمة بن الاكوع خيلا  
من المسلمين أمرهم كوز بن جابر الفهري وكذا ذكره ابن اميى والاكثر وهو بضم الكاف وسكون  
الراء بعده زاي والنسائي من رواية الاوزاى في حديث طليم قافة أى جمع قائف والمسلم من رواية معاوية  
ابن قرة عن انس انهم شباب من الانصار قرب من عشرين رجلا وبث معهم قائفًا يقتلن آثارهم ولم أقف  
على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين لكن في مغازى الواقدي ان السرية كانت عشرين  
رجلا يقتل من الانصار بل سمى منهم جماعة من المهاجرين منهم يذبح الحبيب وسلمة بن الاكوع  
الاسديان وجندب ورافع بن مالك الجهناني وأبو ذؤاب ورواه المغازيان وابل بن الحارث وعبدالله  
ابن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم والواقدي لا يحتاج به اذا انفرد فكيف اذا اختلف لكن يحتمل أن يكون  
من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تظليما أو قيل للجميع انصار بالعمى الاثم وفي مغازى  
موسى بن عبيدة ان أمير هذه السرية سعيد بن زيد كذا عنده زيادة ما رواه الذي ذكره غيره انه سجد بسكون  
العين بن زيد الاشليم وهذا أيضا انصارى فيقتل انه كان رأس الانصار وكان كوزا ميرا لجماعة وروى  
الطبري وغيره من حديث عمر بن عبدالله الجيلي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في آثارهم لكن اسناده  
ضعيف والمعروف ان عمر بن الخطاب اسلمه عن هذا الوقت بمدة والله أعلم **قوله فلما ارتفع** فيه حذف  
تقديره فادركوا في ذلك اليوم فأخذوا فلما ارتفع النهار جى بهم أى الى النبي صلى الله عليه وسلم أسارى  
**قوله فأمر بقطع** كذا في الأصل والمسنون والسرخسي والباقي قطع أي دهم وأجلهم قال الدودي يعنى  
قطع يدى كل واحد وحليه **قلت** زده رواية الترمذي من خلاف وكذا ذكره الاسماعيلي عن القريابي  
عن الاوزاى بسنده وللمصنف من رواية الاوزاى أيضا ولم يحسنهم أى لم يكوم ما قطع منهم بل انما لم يقطع  
الدم بل تركه ينفذ **قوله ومهرت أعينهم** بنشد الميم وفي رواية أخرى دجاومعهم بنشف الميم ولم تختلف  
روايات البخارى في انه بارأهم وقع المسلم من رواية عبد العزيز وعمل بالتحقيق واللام قال الخطابي السهل  
فى العين باى شئ كان قال أبو ذؤيب الهذلي

فبعث في آثارهم فلما ارتفع  
النهار جى بهم فأمر بقطع  
أي دهم وأجلهم ومهرت  
أعينهم وأقوا في الحره  
يسبقون فلا يسبقون

والعين بعدهم كأن حدائقها \* جعلت بشوك ففى عور دهم

قال والسمرافنة فى السهل ونحو جهنم متقارب قال وقد يكون من المهاجرين يداهم كذا ما بال قد أحييت  
**قلت** قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الاوزاى من يحيى  
كلها عن أبي قلابه ولفظه ثم أمر بمسير فاجبت فكملهم بها فذهبوا فوضع ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية  
السهل لا فقه الله بن باى شئ كان كأمضى **قوله والاقوا في الحره** هى أرض ذات بهارة سود معروفة  
بالمدنية راعا القوافل لها قارب المكان الذى قالوا فيه ما قلنا **قوله يسبقون فلا يسبقون** زاد وهيب  
والاوزاى حتى ما أقوا في رواية أخرى جاء ثم نذهب في الشمس حتى ما أقوا وفي رواية شعبة عن قتادة بعضون



الجماعة وفي الطب من رواه ثابت قال أنس فرأيت الرجل منهم يكلم الأرض بلسانه حتى يموت ولا يبعث عوانة  
 من هذا الوجه بعض الأرض ليصير دهاجا يجرد من الحر والشددة وزعموا أودى أنهم صلبوا إلى رايات  
 العصية ترددها لكن عند أبي عوانة من رواه أبي عقيل عن أنس فصلب اثنين وقطع اثنين ومهل اثنين كذا  
 ذكره في نسخة قط فان كان محفوظا فمقتضى أنهم كانت مؤزعة ومال جماعة منهم ابن الجوزي إلى أن ذلك وقع  
 عليهم على سبيل القصص لما عدم مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس أنهما حمل النبي صلى الله عليه  
 وسلم أعينهم لأنهم «جاءوا» أمين الرعاة وقهرهم من اقتصر في عزوه للرمز والنسائي وتعبه ابن دقيق العيد  
 بأن المثلثة في حقهم وقت من جهات وليس في الحديث إلا العمل فصنّاج إلى ثبوت البقية (قلت) كأنهم  
 تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم مثلوا بالراعي وذهب آخرون إلى أن ذلك منسوخ قال ابن شاهين عقب  
 حديث عمر ابن الخطاب حين حضر في النهي عن المثلثة بهذا الحديث ينسخ كل مثله وتعبه ابن الجوزي بأن ادعاء  
 التضعيف يحتاج إلى تاريخ (قلت) يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن  
 التعذيب بالنار بعد الأذن نفسه وقصة العرينين قبل إسلام أبي هريرة وقد حضر الأذن ثم النهي وروى  
 قتادة عن ابن سيرين أن قهقهة كانت قبل أن تنزل الحدود ولو سمي بن عقبة في المغازي وذكرنا أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلثة بالآية التي في سورة المائدة وإلى هذا المال البخاري وحكاها امام  
 الحرمين في أنها به عن الشافعي واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء لاجتماع على أن من وجب  
 عليه القتل فاستسقى لا يمنع وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا وقع منه نهى عن  
 سقيهم انتهى وهو ضعيف جدا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك وسكرته كاف في ثبوت الحكم  
 وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمه في سقي الماء ولا غيره ويدل عليه أن من ليس معه ماء الاطهارة  
 ليس له أن يسقيه للمرتد ويقيم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا وقال الخطابي انما غفل النبي صلى الله عليه  
 وسلم في ذلك لأنه أراد بهم الموت بذلك وقيل إن الحكمة في تعطيشهم لكونهم كفرا واعمه سقي الألبان  
 التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوجع ولأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بالبطش على من عطش آل  
 بيته في قصصه وهاهنا في قصصهم بل يكون في تلك الليلة منعوا أو سألوا لم يمت به العادة من الذين الذي  
 كان يراجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قاحه في كل ليلة كذا ذكر ذلك ابن سعد والله أعلم (قوله قال أبو  
 قلابه فهو لا مسرفوا) أي لأنهم أخذوا القلاح من عز مثلها وهذا قاله أبو قلابه استنباطا (قوله وقتلوا) أي  
 الراعي كما تقدم (قوله وكفر وا) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي وكذا في رواية وهيب  
 عن أبيوب في الجهاد في أصل الحديث وليس موقفا على أبي قلابه كما توجه بعضهم وكذا قوله وماروا أنت  
 عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث وهو رواه عن ابن سيرين قصة أبي قلابه في هذا  
 الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مشقة القسام من كتاب الديارات شاء الله تعالى وفي هذا الحديث من  
 القوائد غير ما تقدم فقوم الوفود على الامام وتطرو في مصالحهم وفيه مشروعية الطب والتداوي بالبان  
 الابن وأبو الهارثية أن كل جسد يطع بما اعتاده وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه وعذبه أو حاربوا به قلنا  
 إن قتلهم كان قصاصا وفيه المجازاة في القصص وليس ذلك من المشقة المنهية عنها وثبت حكم المحارب في  
 العصر أو ما في القرى ففيه خلاف وفيه جواز استعمال بنا السبيل إلى الصلوة في الشرب وفي غيره قياسا  
 عليه باذن الامام وفيه العمل بقول القاص والعرب في ذلك المعرفة التامة (قوله أو التبايع) تقدم أنه  
 بالمشاة القوافية ثم التمايزة المشددة وآخره مهمة وهذا الحديث في الصلابة في ماضي الفهم غسلة به من  
 قال بطهارة أبو الهارثية وأما ما قالوا لا يتخللون ذلك فدل على أنهم كانوا يباشرون بها في صلواتهم فلا تكون  
 نجسة ونور عن استدلال بذلك لا احتمال الحائل وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على حال دون الأرض وفيه  
 نظر لإشهادنا في ذلك قد يقال أنما مسندة إلى أصل والجواب إن في المصعبين عن أنس أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم صلى على حصير في دارهم وضع عن عائشة أنه كان يصلي على الخمرة وقال ابن حزم هذا

قال أبو قلابه فهو لا مسرفوا  
 وقتلوا وكفروا بهصد  
 إيمانهم وماروا الله ورسوله  
 حدثنا آدم قال حدثنا  
 شعبه قال أخبرنا أبو  
 التياح عن أنس قال كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلي قبل أن يدخل المسجد  
 في مرأى الغنم

الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد فاقتضى أنه في أول الهجرة وقد صرح  
عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف وإما أحمد  
وأبو داود وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيره ولا يروى داود بخبره من حديث سمرة وزادوا نظرها قال  
وهذا بعد بناء المسجد وما دأبه من التسبيح يقتضي الجواز ثم المنع وفيه نظر لأن الله صلى الله عليه  
وسلم في الصلاة في مريض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة ثم ليس فيه دلالة على طهارة  
المريض لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معادن الأبل فالواقضى الإذن بالطهارة لا يقتضي  
النهي التخييس ولم يقل أحد بالفرق لكن المعنى في الإذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا التخييس وهو  
أن الغنم من دواب الجنة والأبل خلقت من الشياطين والله أعلم ﴿قوله باب ما يقع من التنجسات في السمن  
والماء﴾ أي هل ينسهما أم لا ولا ينس الماء إلا إذا تغير دون غيره وهذا الغرض يظهر من مجموع ما أورده  
المصنف في الباب من أثر وحديث ﴿قوله وقال الزهري﴾ وصلة ابن وهب في جامعه عن يونس عنه وروى  
البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري ﴿قوله لا بأس بالماء﴾ أي لا يخرج في استعماله  
في كل حالة فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أي من شئ فليس أو رجع منه أو لون ولطف ونس عنه كل ما فيه  
قوة عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا ريحه ولونه فهو طاهر ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين  
القليل والكثير إلا بالقوة المانعة للملاقاة إن تغير أحد أو صافه فاعبر عنه بالتغير وعدمه ومذهب الزهري  
هذا صار إليه طوائف من العلماء وقد تفرقه أو عيبك في كتاب الطهور بأنه يزم منه أن من بال في أبر أو لم  
يغير للماء وصفًا أنه يجوز زله التطهر به وهو مستبعد ولهذا نصه قول التفرقي بالقليل وأما ما يخص جه الضاري  
لاختلاف وقع في أسناده لكن رواه ثقات وصححه جماعة من الأئمة إلا أن مقدار القليل لم يتفق عليه واعتبره  
الشافعي بخمس قرب من قرب الحجاز احتياطًا وخصص به حديث ابن عباس من فوط الماء لا ينسبه شئ وهو  
حديث صحيح وراه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم وسأيت في هذا في الباب الذي بعده وقول  
الزهري هذا وروقه حديث من فوط قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لا أعلم في المسئلة خلافًا  
يعني في تنجيس الماء إذا تغير أحد أو صافه بالتنجاسة والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي  
إمامة وأسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضا ﴿قوله وقال حاد﴾ هو ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي ﴿قوله  
لا بأس برش الميتة﴾ أي ليس نجسًا ولا ينس الماء إلا بغيره سواء كان برش ما كثر أو غيره وأثره هذا  
وصلة عبد الرزاق عن معمر عنه ﴿قوله وقال الزهري في عظام الموتى نحو القليل وغيره﴾ أي مما لا يؤكل  
﴿أدركت ناسا﴾ أي كثير أو التثنية للتكثير ﴿قوله ويدهنون﴾ بتشديد الدال من باب الإفعال ويجوز  
ضم أوله واسكان الدال وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته وسند كراهة خلافه فيه قريبًا ﴿قوله وقال  
ابن سيرين وأبراهيم﴾ لم يذكر السرخسي إبراهيم في روايته ولا أكثر الرواة عن القوم روى عنه ابن سيرين  
وصلة عبد الرزاق لفظًا أنه كان لا يرى العاج في العاج بأس وهذا يدل على أنه كان يراه طاهرًا لأنه لا ينجس  
ببمع التمس ولا التمس الذي لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة في الزيت والعاج هو ناب الفيل قال  
ابن سبويه لا يسمى غيره عاجًا وقال القزاز ~~تصكر~~ التليل أن يسمى غيره ناب القيل عاجًا وقال ابن فارس  
والجوهري العاج عظم الفيل فلم يخصصه بالناب وقال الخطابي تبعًا لابن قتيبة العاج الدبل وهو ظهر  
السفهاء الجارية وفيه ظرف في العاج المسلك السوار من عاج أو دبل ففارق بينهما لكن قال القاضي العرب  
تسمى كل عظم عاجًا فإن ثبت هذا فلا وجه في الإثراء كونه على طهارة عظم الفيل لكن إيراد الجارية له  
غيب أثر الزهري في عظم القيل يدل على اعتباره ما قال الخطيب وقد اختلفوا في عظم الفيل بناء على أن العظم  
هل تحله الحياة أم لا فذهب إلى الأول الشافعي واستدل له بقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها  
الذي أنشأها أول مرة فهذا ظاهر في أن العظم تحله الحياة وذهب إلى الثاني أبو حنيفة وقال بطهارة العظام  
مطلقًا وقال مالك هو طاهر إن ذكرى بناء على قوله إن غير الماء كقول بطهر بالتذكير وهو قول أبي حنيفة

﴿باب﴾ ما يقع من  
التنجسات في السمن والماء  
\* وقال الزهري لا بأس  
بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح  
أولون وقال حاد لا بأس  
برش الميتة وقال الزهري  
في عظام الموتى نحو القليل  
وغيره أدركت ناسا من  
سلف العلماء يمشطون بها  
فدهنون فيها لرون به  
بأسا وقال ابن سيرين  
وأبراهيم لا بأس ببقارة  
العاج

«قوله حدثنا حميد» هو ابن أبي أويس «قوله عن ميمونة هي بنت الحارث خالة ابن عباس» «قوله سئل عن فأرة» بهمة ساكنة والسائل عن ذلك هي ميمونة وقيل في رواية يحيى القطان وجوبه عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت واهداوا فنفى وغيره «قوله سقطت في من» زاد النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك في من جاملد زاد المصنف في الذبايح من رواية ابن عيينة عن ابن شهاب ثقات «قوله وما حولها» أي من اللبن «قوله حدثنا من» هو ابن عيسى القزاز «قوله خذوها وما حولها فأطرحوه» أي الجميع وكما الباقى كادت عليه الرواية الأولى «قوله قال من» هو قول علي بن عبد الله فهو متصل وأبعد من قال له معلق وأما ورد البخاري كلام معن وساق حديثه بنزول بالنسبة للإسناد الذي قبله مع موافقته له في السبب إلى الإشارة إلى الاختلاف على ما ذكرنا في أسناده فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا عنهم من ذكره عنه هكذا كيعي بن يحيى وغيره ومنهم من لم يذكره ميمونة كالثعني وغيره ومنهم من لم يذكره ابن عباس كالثعني وغيره ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كيعي بن بكير وأبي مصعب ولم يذكر أحد منهم لفظة جاملد إلا عبد الرحمن بن مهدي وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجود أسناده فذكرها في ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب بن محمود أوله في نفسه عن ابن شهاب أسناد آخر عن سعد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فأرة تقع في السمن قال إذا كان جاملد فأطرحوها وما حولها وإن كان ماؤها لا تطرحوه وسكن الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه هي خطأ وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنها وهم وأشار الترمذي إلى أنها شاذة وقال الذهبي في الزهريات الطريقتان عندنا محفوظان لسكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر والله أعلم وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معن هذا مع كونه غير محقق وأما ميمونة فواجب بأن مراده أن حميد لم ينفرد بخبره أسناده وظهور وجه آخر وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا وقد رواها في الموطأ فليذكر ابن عباس ولا ميمونة كذا أخبره الإمام علي وغيره من طريقه فأشار المصنف إلى أن هذا الاختلاف لا يشترط أن يملكه كان يصله فأرة ورسله فأرة ورأية الوصل عنه مقدمة قد جمعه معن بن عيسى مراراً تابعه غيره من الحفاظ والله أعلم «فائدة» أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجاملد والذائب ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجاملد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها ميتة إذا تحقق أن شياً من أجزاءه لم يصل إلى غير ذلك منه وأما المائع فاختلاف فيه فذهب الجمهور إلى أنه ينسكه بملأفة النجاسة وخالفه يونس بن ميمون الزهري والأوزاعي وسبأني أيضاً خذك في كتاب الذبايح وكذلك مسئلة الانتفاع بالدهن الجبين أو المنجس إن شاء الله تعالى قال ابن المنبر مناسبة حديث السمن للأوزاعي قوله اختيار المصنف أن المتعبر في النجس تغير الصفات فلما كان يرش الميتة لا يتغير بغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير واقعى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغيره لا يتنجس «قوله حدثنا أحمد بن محمد» أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بعمرو بن عبد الله هو ابن المبارك «قوله كل كلم» بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) ضم أوله واسكان الكاف وفتح اللام أي كل من يصحجه «قوله في سبيل الله» قد يخرج ما ينصب المسلم من الطراحت في غير سبيل الله وزاد في الجهاد من طريق الآخر عن أبي هريرة والله أعلم عن يكلم في سبيله وفيه إشارة إلى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته «قوله تكون كهيئتها» أي أهاد الصغر مؤثلاً لإرادة الجراحة ويوضحه رواية القاسمي عن أبي زيد المروزي عن الثوري كل كلمة يكلمها وكذا هو في رواية ابن عباس كرم «قوله تعبر» بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الأولى أصله تعبر «قوله والعرف» بفتح الهمزة وسكون الراء الراجح والحكمة في كون الهمزة بآي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضله وعلى ظلمه بفضله وفائدة راحته الطيبة

حدثنا أحمد بن محمد قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في من فقال أطرحوها وما حولها فأطرحوه وكما عنكم «حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا من قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عيينة بن عبد الله بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في من فقال خذوها وما حولها فأطرحوه قال معن حدثنا مالك ما لا أحصيه بقول عن ابن عباس عن ميمونة «حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن معن بن ميمونة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله يكون يوم القيامة كهيئتها أظنعت تعبر وما اللون لله والعرف عرف المسلم

ان تنتشر في أهل الموقف اظهار الفضيلة ايضا ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة وقد استشكل ايراد  
المصنف لهذا الحديث في هذا الباب فقال الامام علي هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وانما  
وروي فضل المطعون في سبيل الله وأجيب بأن مقصود المصنف ابراده تأكيده مذهبه في ان الماء لا يتنجس  
بمجرد الملاقاة ما لم يتغير واستدل بهذا الحديث على ان تبدل الصفة تؤخر في الموصوف فكانا تغير صفة الدم  
بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج منه عن صفة  
الطهارة الى النجاسة وتجب بأن الغرض اثبات انحصار النجاسة بالتغير وما ذكره يدل على أن التنجيس  
يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع وقال بعضهم مقصود البخاري ان يبين طهارة  
المسك رادعي من قول بنجاسته لكونه دما انعقد فلما تغير عن الحالة المسكورة وهمة من الدم وهي الزهم وقع  
الرائحة الى الحالة الممدوحة وهي طيبة رائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة الى حالة  
الطهارة كالخمرة اذا تخلفت وقال ابن رشيد مراده ان انتقال الدم الى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة  
الدم الى حالة المدح فحصل من هذا تظيب وصفه واحلوه الى الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون فيستنتج  
منه انه متى تغير احد الاوصاف الثلاثة بصلاح او فساد تبعه الوصفان الباقيان وكان في آثاره ان لا يرد  
ما نقل عن ربيعة وغيره ان تغير الوصف الواحد لا يؤثر في مجتمعه وصفان قال ويمكن أن يستدل به على ان  
الماء اذا تغير وجهه بشئ طيب لا يسله اسم الماء كان الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته الى رائحة  
المسك لانه قد سمعنا مدح تغير رائحة الماء اذ اسم واقعا على المسمى فالحكم تابع له اه كلامه ويرد على  
الاول انه يلزم منه ان الماء اذا كانت اوصافه الثلاثة قاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها الى صلاح انه يحكم  
بصلاحه كله وهو ظاهر الفساد وعلى الثاني انه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء ان لا يكون موصوفا بصفة  
تنتج من استعماله معناه اسم الماء عليه والله اعلم وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال ان الدم لما انتقل  
بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى الطيب لتغير رائحته حتى حكم بحكم المسك  
وبالطيب للشبه فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة الى النجاسة قال هذا ضعيف مع تكلفه  
﴿ قوله لما يبول في الماء الدائم ﴾ أي الساكن يقال دوما الطر يدوم بماذا اذ صفت جناحه في الهواء اظم  
يصرح كما في رواية الاسدي في باب لا يبول في الماء الدائم وهي بالغة ﴿ قوله الا عرج ﴾ كذا رواه شعب  
ووافقه ابن عيينة فيبارواه الشافعي عنه عن أبي الزناد وكذا أخرجه الاصحاح عيسى ورواه أكثر أصحاب  
ابن عيينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ومن هذا الوجه أخرجه  
التسائي وكذا أخرجه أحمد بن محمد بن الثوري عن أبي الزناد والبخاري عن طريق عبد الله بن جبر بن أبي  
الزناد عن ابنه والطريقان معهما في لابي الزناد فيه شيخان ولفظهما في صان المتن مختلف كاستشرايه  
﴿ قوله نحن الا ﴾ نحن السابقون اختلاف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث للمقصود يقال  
ان رجالا يحتمل أن يكون أبو هريرة مع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم مع ابراده في نسخ واحد فحدث  
بهما جميعا ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لانه معهما من أبي هريرة والافليس في الحديث مناسبة  
لترجمة (قلت) جزم ابن التين بالاول وهو متعقب فانه لو كان حديثا واحدا فاضله المصنف بقوله وبأسناده  
وأياض قوله نحن الا ﴾ نحن السابقون طرف من حديث مشهور في كبر يوم الجمعة سيأتي الكلام  
عليه هناك ان شاء الله تعالى فلو راعى البخاري ما داه لساق المتن فسامه وأياض حديث الباب مروي  
بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة وليس في طريق مناهي أوله نحن الا ﴾ نحن السابقون وقد  
أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي البنان شيخ البخاري بدون هذه الجملة وقول ابن بطال ويحتمل  
أن يكون همام وهم تبعه عليه جماعة وليس لهم ما ذكر في هذا الإسناد وقوله انه ليس في الحديث  
مناسبة لترجمة همام وان كان غيره تكلف فأجدي بينهم مناسبة كما سنده كرهه الأصوليان البخاري في  
الغالبين كراشي كما جمعه جملة تضمنه موضع الدلالة المطابقة منه وان لم يكن باقية مقصودا كما صنع

﴿باب البول في الماء الدائم﴾ حدثنا أبو البان قال أخبرنا شعبة قال أخبرنا أبو الزناد عن عبيد الرحمن بن هرم عن الأعرج حدثه انه سمع أبا هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن السابقون وبأسناده قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم

في حديث عروة الباري في قراءة الشاة كاسمائي يائه في الجهاد أو أمثلة ذلك في كتابه كثيرة وقد ورد في ذلك  
 نحو هذا في الموطن اذا خرج في باب صلاة الصبح والعقبة متوناً بسند واحد وأولها من رجل بخصن شوك وآخرها  
 لو يعلمون ما في الصبح والعقبة لا تؤهبوا لوجوه ولا يس غرضه منها الا الحديث الاخر لكنه اذا هاهنا الوجه  
 الذي سمعته قال ابن العربي في القيس نرى الجهال يتبعون في تأويلها ولا تعلق للدول منها بالباب أسلوا وقال  
 غيره وجه المناسبة بينهما ان هذه الامة آخرون يدفن من الامم في الارض وأول من يخرج منها الان  
 الوفاء آخرون ما وضع نفسه أول ما يخرج منه فكذلك الماء ازال كذا آخر ما يشعب فيه من البول أول ما يصادف  
 أعضاء المطهر فينبغي ان يحتجب ذلك ولا يتحقق ما فيه وقيل وجه المناسبة ان بني اسرائيل وانسحقوا  
 في الزمان لم يكن هذه الامة سبقتهم باقتساب الماء ازال كذا اذا وقع البول فيه فاعلمهم كفا لا يحتنبونه وتغيب  
 يان بني اسرائيل كافي أشد ما لفت في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة اذا أصابت جلد أحد هم  
 قرضه فكيف يتنظرونهم الساهل في هذا وهو استبعاد لا يستلزم دفع الاحمال المذكور وما قرأ زناه أو قد  
 وقع البخاري في كتاب التعبير في حديث أو رده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا صدره ايضا بقوله  
 نحن الاثرون الساهلون قال وبأسناد ولا يتأني فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التكلف والظاهر  
 ان نسخة أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ولهذا قل حديث ابو جدي  
 هذه الاوهو في الاخرى وقد اشتملت على أحداث كثيرة أخرج الشيطان قالها ابتداء من نسخة منها حديث  
 نحن الاثرون الساهلون فلماذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما وسئل مسلم في نسخة همام  
 طريقا أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك كذا حدث منها  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك كذا حدث منها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك كذا حدث منها  
 والله أعلم **(قوله الذي لا يجري)** قيل هو تفسير للدائم وابيضاح لمعناه وقيل احتج به عن راك لا يجري  
 بعينه كارك وقيل احتج به عن المساء الدائم لانهم من حيث المعنى ولهذا لم  
 يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الاشارة اليها بحيث جاء فيها بلفظ الراك  
 بدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر وقال ابن التماري الدائم من حروف الاشداد يقال للسكن  
 والدائم ومنه أسباب الراس دوام أي دوامه على هذا قوله الذي لا يجري صفة مخصوصة لأحد معنى المشترك  
 وقيل الدائم والرا كذا ما قبلان للباري لكن الدائم هو الذي له نعيم والرا كذا الذي لا ينع له **(قوله ثم)**  
 يغسل **(بضم اللام على المشهور)** وقال ابن مالك يجوز الجزم عطفا على بيوانه لا يجوز وموضع بلا  
 النامية **(والكسبة)** بنى على القفع تركبده بالنون ومنع ذلك القرطبي فقال لو أراد النهي لغال ثم لا يغسل  
 حينئذ يتسارى الامر ان في النهي عنهما لان الحمل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء قال فذكر له عن  
 ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل ينه على ما في الحال والمعنى انه اذا بال فيه فليغتسل باليه فيمتنع عليه  
 استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضر من أحدكم امرأته ضرب الامة ثم يضاجها فانه لم يرد  
 أحد بالجزم لان المساراد النهي عن الضرب لانه يحتاج في ما في حاله الى مضاجعتها فتمتنع لاساءة اليها فلا  
 يحصل له مقصود وتقدير اللفظ ثم هو يضاجها وفي حديث الباب ثم هو يغسل منه وتغيب يائه لا يلزم  
 من تأكيد النهي ان لا يعطف عليه فهي آخر غير مؤكدا لا احتمال ان يكون للتأكيد في أحد ههما معنى  
 ليس **(لا)** خر قال القرطبي ولا يجوز النصب لان الضمير ان به دتم وأجازوا من ملك باعطاهم حكم الواو وتعبه  
 الثوبى بان ذلك يقتضى ان يكون النهي عنه الجمع بين الامر بين دون افراد أحد ههما وضعفه ابن دقيق  
 العيدانه لا يلزم ان يقتدل على الاحكام المتعددة لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث  
 ان يقتدل واية النصب يؤخذ النهي عن افراد من حديث آخر **(قلت)** وهو ما رواه مسلم من حديث  
 جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن البول في الماء الزاكد وعنده من طريق أبي السائب عن أبي  
 هريرة بلفظ لا يغسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب روى أبو داود والنهي عنه ما في حديث واحد

الذي لا يجري ثم يغسل فيه

ولفظه لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة واستدل به بعض الحنفية على نجاسة الماء المستعمل لأن البول نجس الماء فكذلك الاغتسال وقد نهى عنه ما معا وهو التحريم فبدل على النجاسة فيها ورد بانها لا لاقتراح وهي ضعیفة وعلى تقدير تسليها فلا يلزم التسوية فيكون النهي عن البول ثلاثا نجسه وعن الاغتسال فيه ثلاثا بسببه الظهور به وإن يبدل ذلك وضوحا قوله في رواية مسلم كيف يفعل يا أبا هريرة قال يقول تناولا فدل على أن المنع من الانغماس فيه ثلاثا بصير مستعملا فيمتنع على الغير الانغماس به والعاصي أعلم عواردا لخطاب من غيره وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير طهور وقد تقدمت الأدلة على طهارته ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين قول الأدهم وغيره خلاف البعض الجنابة ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في إناء ثم يصبه فيه خلافا للظاهر به وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في هذا القليل وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه وهو أقوى لكن الفصل بالقلتين أقوى لحدوث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعتذر عن القول به بأن النجاسة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ولم يثبت من الحديث تقريرهما فيكون مجازا فلا يعمل به وقواه من دقيق العبد لكن استدل به غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام المواد الثلاثة الكبيرة أدل وأزاد الصغيرة لم يصح ذكر العدد فإن الصغيرة بين قدر واحدة كبيرة ويرجع في الكبيرة إلى العرف عند أهل الجواز والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدها على سبيل التوسعة والعلم محيط بانها ما خاطب العصاة إلا بما فهمون فاتفق الأجل لكن لعدم التعدد وقع الخلاف بين السلف في مقدارها على تسعة أقوال حكاه ابن المنذر ثم حدث بعد ذلك تحديدها بالإرطال واختلف فيه أيضا ونقل عن مالك أنه حل النهي على التزنية فيما لا يتغير وهو قول الباقيين في الكثير وقال القرطبي يمكن حله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لأنه لا يفيض إلى نجس الماء (قوله ثم يغتسل فيه) كذا هنا وفي رواية ابن عيينة عن أبي الزناد ثم يغتسل منه وكذا المسلم من طريق ابن سيرين وكل من القليلين يقيس حكما بالنهي وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ووجهه أن الرواية لفظ فيه يدل على منع الانغماس بالذم وعلى منع التناول بالاستنباط والرواية لفظ منه بعكس ذلك وكذا مبني على أن الماء نجس بخلافه النجاسة والله أعلم (قوله باب إذا أتى على ظهر المصلي فذر) بفتح الهمزة المجهية أي شيء نجس (أو جيفة) أي ميتة لها رائحة (قوله لم تقصد) محله ما إذا لم يعلم بذلك وعادى ويحتمل الصحة مطلقا على قول من ذهب إلى أن

(باب) إذا أتى على ظهر المصلي فذر أو جيفة لم تقصد عليه صلاؤه وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دما وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته وقال ابن المسيب والشعبي إذا صلى في ثوبه دم أو نجاسة أو أخيرا قبلته أو نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أدرك الماء في وقته لا يبعد

اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما طهر ما طهر إليه ميل المصنف وعليه يتخرج صنيع العصاة الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه الدمار بمحرم وماه وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (قوله وكان ابن عمر) هذا الآخر وسله ابن أبي شيبة عن طريق برد بن سنان عن نافع عنه أنه كان إذا كان في الصلاة فقرأ في ثوبه دما لم استطاع أن يضعه وضعه وإن لم يستطع خرج فصله ثم جاءه فبني على ما كان صلى واستاده صحيح وهو يقتضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والادوار وهو قول جماعة من العصاة والتابعين والأول وأصح وأجوز وقال الشافعي وأحمد بعد الصلاة وقبدها مالك بالوقت فإن خرج فلا قضاء وفيه بحث بطول واستدل للذوقين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم خلق عليه في الصلاة ثم قال إن جبريل أخبرني أن فيها قدرا أخرجه أجدو أبو داود وصححه ابن خزيمة وشمساده من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث إعادة وهو اختيار جماعة من الشافعية وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن المسيب والشعبي) كذا لا أكثر وهو الصواب وللمصنف والسرخسي وكان فإن كانت محظوظة فأفرد قوله إذا صلى على أواذة كل منبها والمراد بمسئلة الدم ما إذا كان بغيره المصلي وكذا الجنابة عندهم يقولون نجاسة المني ومسئلة القبلة ما إذا كان عن اجتهاد ثم تدين الخطأ ومسئلة التيمم ما إذا كان غير واجد للماء وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين وقد وصلها

عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أو بعضها في تعليق التعليل وقد تقدمت  
 الإشارة إلى مسألة الدم وأما مسألة التهم فقدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف وذهب جمع  
 من التابعين منهم عطاء بن سبرين ومكحول إلى وجوب الإعادة مطلقا وأما مسألة بيان الخطأ في القبة فنقل  
 الثلاثة والشافعي في القديم لا يسعد وهو قول الأكثر أيضا وقال في الجديد يجب الإعادة واستدل للادوين  
 بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن أربعة عن أبيه وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال  
 العجلي لا يروى من وجه ثبت وقال ابن العربي مستندا للحديث خطأ المجتهد بطل واحد والنص بخلافه قال  
 وهذا لا يتم في هذه المسئلة الأربعة وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد وأوجب بان هذه المسئلة  
 مقصورة فيما إذا ثبت الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظن القوي فليس فيه نقض اجتهاد بالاجتهاد  
 والله أعلم **﴿قوله حدثنا عبد الله﴾** أعاده المصنف في أو آخر الخبر به عنه فقال حدثنا عبد الله بن عبد الله بن  
 عثمان وعرفنا من منبأه هناك أن اللفظ هنار واه أحد بن عثمان واقفا قرأ رواية عبد الله بن عمرو بن  
 لأن في إبراهيم بن يوسف مغالا وأحد المذكورين عثمان بن حكيم الأودي الكوفي وهو من صفار شيوخ  
 البضاري وله في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحق  
 ورجال إسناد جميعا كوفيين وأبو إسحق هو السبيعي وبوسف الراوي عنه هو ابن إسماعيل وأدلت  
 روايته التمس بصح الحديث لا في إسحق عن عمرو بن ميمون ولعمرو عن عبد الله وعين أيضا عبد الله بن إسماعيل  
 مسعود وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مختصم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره نزل  
 الكوفة وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم في باب هذا الحديث لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم إلا بإسناد أبي إسحق وهذا وقد رآه الشخان من طريق الثوري والبضاري أضاف من طريق إسرائيل  
 وغيرهم من رواية ذكرها ابن أبي زائدة وكلهم عن أبي إسحق وسند كرماني اختلافا وروايتهم من  
 الذوائد مبنيا على ما رواه الله تعالى **﴿قوله بنينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا﴾** بقية من رواية عبد الله  
 المذكور ورواه ناس من طريقين من المشركون شقوا الحديث مختصرا **﴿قوله أن عبد الله﴾** في رواية  
 الكشي عن عبد الله **﴿قوله وأبو جهل وأصحابه﴾** هم السبعة المدعو عليهم بعينه الزار من طريق  
 الأصح عن أبي إسحق **﴿قوله أن قال بعضهم﴾** هو أبو جهل معناه مسلم من رواية ذكرها المذكور وزاد فيه  
 وقد تحرت جزوا بالأسس والجز ورمز الأيل ما يجوز رأي يقطع وهو قطع الخيم والسلي مقصور قطع المهمة  
 هي الجملدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البها ثم أمان الأديان فالمشجعة وحكي صاحب المحكم أنه  
 يقال فيها أيضا سلى **﴿قوله فيضحه﴾** زادي رواية إسرائيل فيحدث إلى قرنها وما وسلاهما فيهمه حتى يسجد  
**﴿قوله فابتعث أشقى القوم﴾** ولكشي عن السرخسي أشقى قوم بالنسبة فيه مباينة لكن المقام يقتضي  
 الإزالة لأن المشقة هنا بالنسبة إلى أولئك الأقوام فقط كما تنفرد به وهو عقبة بن أبي معيط جهلتي منصفوا  
 معناه شعبة وفي سيباقه عند المصنف اختصار يومهم أنه فعل ذلك ابتداء وقد ساء أوردوا الطيالسي في  
 مسنده عن شعبة تحو روايته يوسف هذه وقال فيه باقية بن أبي معيط فقلده على ظهره **﴿قوله لا أغنى﴾**  
 كذا لا أكثر ولكشي عن أبي إسحق لا أغنى ومناها محجج أي لا أغنى في كسبهم ولا أغنى شيئا من  
 فعلهم **﴿قوله لو كانت في منعة﴾** قال الثوري المنعة قطع التون القوة قال وحكي الإسكان وهو ضعيف وجرم  
 الفرط بسكون التون قال ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككتاب وكنية وقد رجح الفزاز والهروري  
 الإسكان في المفرد وعكس ذلك صاحب إصلاح المنطق وهو معتقد أنو وي قال وأنما قال ذلك لأنه لا يمكن له بمكة  
 عشرة لم يكن هذا حليفا وكان حلفاؤه أذاك كما رواه في الكلام حديثه وهو طرحة عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وصرح بمسألة في رواية ذكرها للزارفان أروها أي أخاف منهم **﴿قوله ويحبل﴾**  
 بعضهم كذا معنا بالمهمة من الأمانة والحدادان بعضهم بنسب فعل ذلك إلى بعض الإشارة به كما يحتمل  
 أن يكون من حال يحبل بالفتح إذا وتب على ظهره أباه أي شب بعضهم على بعض من المرح والبطر ولمسلم

\* حدثنا عبد الله بن  
 أخبرني عن أبي شعبة عن  
 أبي إسحق عن حمز بن  
 ميمون عن عبد الله قال بنا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ساجدا \* وحدثني  
 أحد بن عثمان قال حدثنا  
 شرح بن مسلمة قال  
 حدثنا إبراهيم بن يوسف  
 عن أبيه عن أبي إسحق  
 قال حدثني عمرو بن ميمون  
 أن عبد الله بن مسعود  
 حدثه أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يصلي عند  
 البيت وأبو جهل وأصحاب  
 له جلوس أن قال بعضهم  
 لبعض أياكم يحجى بسلى  
 جز وروى فلان فيضحه  
 على ظهره محمد إذا سجد  
 فابتعث أشقى القوم فخابه  
 فظفر حتى إذا سجد النبي  
 صلى الله عليه وسلم وضعه  
 على ظهره بن كتيبة وأنا  
 أنظر لا أغنى شأوا كانت  
 في منعة قال فخلوا ففكروا  
 ويحبل بعضهم على بعض  
 ورسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ساجدا ليرفع رأسه  
 حتى يراه

من رواية ذكر أبو عبد الله عليه السلام في كثرة الفضل وكذا المصنف من رواية إسرائيل ((قوله فاطمة)) هي  
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد إسرائيل وهي جارية فقلت يسيروني ثبوت النبي صلى الله عليه وسلم  
 ساجدا ((قوله فطرحت)) كذا لا ذكر ولا كشمهني بخلاف المفعول زاد إسرائيل وأقبلت عليهم تشقهيم  
 زاد البراء فلم يردوا عليها شيئا ((قوله فرفع رأسه)) زاد البراء من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي بصير  
 حميد الله وأتي عليه ثم قال أما بعد اللهم قال البراء فنرد بقوله أما بعد زيد ((قوله ثم قال)) يشعرونه بين  
 الرضوخ والله ما هو كذلك في رواية الإجماع عند البراء فرفع رأسه كما كان يرفعه عند دعاء مجبوه فلما قضى  
 صلاته قال اللهم وسلم والنساء في نحوه والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو  
 مستقبل الكعبة كآب من رواية زهير عن أبي بصير عند الشيعين ((قوله عليه بقرش)) أي بإهلاك  
 قرش والمراد بالكفار منهم أو من معي منهم فهو عام أو يديه الخصوص ((قوله ثلاث مرات)) كزهر  
 إسرائيل في روايته لفظا لا عددا وزاد مسلم في رواية ذكر ياركان إذا دعا ثلاثا وإذا سأل سائل ثلاثا  
 ((قوله فشق عليهم)) ولمسلم من رواية ذكر ياركان إذا دعا ثلاثا وفادعاهم عنه ((قوله وكانوا  
 يرون)) بفتح أوله في رواية من الرأى أي يعتقدون وفي غيره بأبهم أي يظنون والمراد بالبلد مكة وقع  
 في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري في الثالثة بل قوله في ذلك البلد يناسبه قوله  
 ثلاث مرات ويمكن أن يكون ذلك مما بين عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام ((قوله ثم معي)) أي فصل  
 من أجل ((قوله بأبي جهل)) في رواية إسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل فله معناه وكناه معا  
 ((قوله والوليد بن عتبة)) هو ولد المذكور بعد أبي جهل ولم يقتل قال وأبنت في الله بعين مهمله بعد هاء مشاة  
 ساكنة ثم موحدة لكن عند مسلم من رواية ذكر ياركان بدل المشاة وهو وهم قديم فيه عليه ابن سفيان  
 الرازي عن مسلم وقد أخرجه الأصباع على من طريق شيخ مسلم على الصواب ((قوله وأمية بن خلف))  
 في رواية شعبة أو أبي بن خلف شعبة وقد ذكر المصنف الاختلاف فيه عقيب رواية الثوري في  
 الجهاد وقال الصحيح أمية لكن وقع عنده هناك أبي بن خلف وهو وهم منه أو من شيعته أبي بكر بن عبد  
 الله بن أبي شعبة إذ حدثه فقد رواه شعبة أبو بكر في مسنده فقال أمية وكذا رواه مسلم عن أبي بكر  
 والأصباع على أبو نعيم من طريق أبي بكر كذلك وهو الصواب وأطبق أصحاب المغازي على أن المقبول  
 بيد أمية وعلى أن أخا أبي بكر أبا بكر أبا بكر في المغازي قتل أمية بيد ابن شاذان الله تعالى ((قوله وعد  
 السابع فلم تحفظه)) وقع في رواية بالتون وهي للجمع وفي غيره هابل بالاعتناء قال الكرماني فاعل عد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ابن مسعود وفاعل فلم تحفظه ابن مسعود أو عمر بن ميمون (قلت) ولا  
 أدري من أين تهمل الجزم بذلك مع أن في رواية الثوري عند مسلم ملعل على أن فاعل فلم تحفظه أبو بصير  
 ولفظه قال أبو بصير ونسب السابع وعلى هذا فاعل عد عمر بن ميمون عن أبي بصير قد في كرهه  
 أخرى فجهل عمار بن الوليد كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية إسرائيل عن أبي بصير ومعا  
 إسرائيل من أبي بصير في غاية الاتقان لأنه ما به إلا أنه بسده وكان خصما به قال عبد الرحمن بن مهدي  
 عاقبة الذي فاق من حديث الثوري عن أبي بصير إلا أن كلا على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم وعن  
 إسرائيل قال كنت أخطئ حديث أبي بصير كذا أحفظ سورة الحمد واستشكل بعضهم عديمارة بن الوليد  
 في المذكور بن لأنه لم يقتل بيد بل ذكر أصحاب المغازي أنه مات بأرض الحبشة وله قصة مع العجاعي  
 ان تعرض لأمه فأمر النجاشي ساجدا فتخرج إلى حبلى عماره من مصره عفو به فقتل وحش وصار مع الهام  
 إلى أن مات في خلافة عمر وقصته مشهورة والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه أكرم صرح في القليب  
 محمول على ألا كثر ويدل عليه أن عتبة بن أبي معيط لم يطر في القليب وإنما قتل سبرا بعد أن رحلوا عن  
 يد عمر حلة وأمية بن خلف لم يطر في القليب كما هو بل مقطعا كعسياني وسبياني في المغازي كعقبه  
 مقتل المذكورين بيد وزيادة بيان في أحوالهم أن شاء الله تعالى ((قوله قال)) أي ابن مسعود والمراد

فاطمة فطرحت عن ظهره  
 فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك  
 بقرش ثلاث مرات فشق  
 عليهم إذا دعا عليهم قال  
 وكانوا يرون أن الله حو  
 في ذلك البلد مستجابة ثم  
 سمى اللهم عليك بأبي  
 جهل وعليك بعقبة بن  
 ربيعة وشيبة بن ربيعة  
 والوليد بن عتبة وأمية بن  
 خلف وعقبة بن أبي معيط  
 وعد السابع فلم تحفظه  
 قال في الذي يقضي بسده  
 لقد رأيت الذين عد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم



بإيد هذا القدرة وفي رواية مسلم والذي حدث محمد بن الحنفية والذي أنزل عليه الكتاب وكان عبد الله  
قال كل ذلك ناكدا **﴿قوله صريح في القلب﴾** في رواية إسرائيل أقدر أيهم صريح يوم بدر ثم مضوا  
إلى القلب قلب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتبع أصحاب القلب بعنه وهذا لا يتحمل أن  
يكون من تمام الدماء الماضية فيكون فيه علم عظيم من اعلام النبوة ويحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه  
وسلم بعد أن اتفوا القلب و زاد شبهة في روايته الامية فانه قطعت أوصاله زاد انه كان باذنا قال العلماء  
وأما الأمر بالهاتم فيه ثلاثا تاذى الناس برحمتهم والافحري لا يجسد نفسه والظاهر ان البشر لم يكن فيها  
ماء معين **﴿قوله قلب بدر﴾** بالخر على البدلية والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو الباطن التي لم تظور  
وقيل العادة بالهذه التي لا يعرف صاحبها **﴿فائدة﴾** روى هذا الحديث ابن اميحق في المغازي قال حدثني  
الاجلح عن أبي اميحق فذكر هذا الحديث وزاد في آخره قصة أبي البختري مع النبي صلى الله عليه وسلم في  
سؤاله بانه عن القصة وضرب أبي البختري أباحسب وشحه اباء وانقصه مشهورة في السيرة وأمر بها الزرار  
من طريق ابن اميحق وأشاراني ففرد الاجلح بها عن أبي اميحق وفي الحديث تعظيم الدماء عكبة عند الكفار  
وما زادوا عند المسلمين الا تعظيما وفيه معرفة الكفار بصدقه صلى الله عليه وسلم لظهورهم من دماءه ولكن  
جلهم الحسد على ترك الانتباه له وقبسه حله صلى الله عليه وسلم عن آذاه في رواية الطيالسي عن شعبة  
في هذا الحديث ان ابن مسعود قال لم أراه دما عليهم الا يومئذ وأما استحقوا الدماء حينئذ لما أقدموا عليه  
من الاستغفار في حال عبادته به وقبسه استحباب الدماء ثلاثا وقد تقدم في العلم استحباب السلام ثلاثا وغير  
ذلك وقبسه جواز الدماء على الظالم لكن قال بعضهم مجمله ما اذا كان كافرا فأما المسلم فيقتضيه الاستتار له  
والدما بالتوبة ولو قيل لا دلالة لقبسه على الدماء على الكفار لما كان بعد الاحتمال أن يكون اطلع صلى الله  
عليه وسلم على ان المذكورين لا يؤمنون والاولى أن يدعى لكل حي بالهداية وقبسه وقبسه نفس فاطمة  
الزهرية من غفرا لشرها في قومها ونفسها لكونها صرحت بشتمهم وهم رؤس قرش فلم يردوا عليها وقبسه  
ان المباشرة آكد من السبب والامانة لقوله في عقبه أنقى القوم مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه  
كفرا واذى للنبي صلى الله عليه وسلم لكن الشفاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لانهم اشتروا في الامر  
والرضا وانفرد عقبه بالمباشرة فكان انشغالهم ولهذا اتفوا في الحرب وقتل هوسيا واستبدل به على أن من  
حدث له في صلته ما منع انقاذها لتبداء لا تطل صلته ولو تعادى وعلى هذا ينزل كلام المصنف فلو كانت  
نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها بحت انفا واستبدل به على طهارة قرب ما يؤكل لحمه وعلى أن ازالة  
النجاسة ليست بفرض وهو ضعف وجهه على ما سبق أولى ونعقب الاول بان القرب لم يردل كان مع الدم  
كافي رواية إسرائيل والدم نجس اتفاقا وأوجب بان القرب والدم كانا داخل السلي وجلدة السلي  
الطاهرة طاهرة فكان كحل القارورة المرصعة ونعقب بانها ذبقة وتنب جميع اجزائها نجسة لانها ممتدة  
وأوجب بان ذلك كان قبل التعدد بنصرهم ذباضهم ونعقب بانه يحتاج الى تاريخ ولا يكتفي فيه الاحتمال وقال  
النوري الجواب المرحى انه صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستقر في مجوده استعصا بالاصل  
الطاهرة ونعقب بانه يشك على قولنا وجوب الاعادة في مثل هذه الصورة وأوجب بان الاعادة انما تجب  
في القربضة فان ثبت انها قربضة فالوقت موعده فله اعاد ونعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم ينقل وبأن الله  
تعالى لا يخبره على التقادى في صلاة فاسدة وقد تقدم أنه خلق عليه وهو في الصلاة لان جبريل أخبره بان  
فيما كان قد زاد ويدل على أنه علم بما أتى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه وعقب هوسلانه  
**﴿قوله في الثوب﴾** أي والسند ونحوه ودخل هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد  
الماء لو غاطه **﴿قوله في عروة﴾** هوان الزير وهوان هوان الحكم وأشار هذا للتعلق الى الحديث  
الطويل في قصة الخديجة وسباني بنماه في الشروط من طريق الزهري عن عروة وقد علق منه

صريح في القلب قلب  
بدر (باب البصاق والنفاس  
ونحوه في الثوب) وقال  
عروة عن المسور وهوان  
خرج التي صلى الله عليه  
وسلم زمن حديبية

موضعا آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس **﴿قوله فذكر الحديث﴾** يعني وفيه وما تقدم وغفل الكرمي فظن ان قوله وما تقدم الى آخر حديث آخر بخوار أن يكون الراوي سابقا للحديثين سوفا واحدا أو يكون أمر التخم وقع بالحدیثية انتهى ولو راجع الموضوع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاما نظيره الصواب والقاضية بالضم هي التخافة كذا في الجمل والمصاح وقيل بالميم بفتح ج من التخم وبالعين بفتح ج من الحلق والقرض من هذا الاستدلال على طهارة الرقيق ونحوه وقد نقل بعضهم فيه الاجماع لكن روى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن ابراهيم التيمي ليس بظاهر وقال ابن حزم صح عن سلمان الفارسي وابراهيم التيمي ان الصابنجي اذا غارق القسم **﴿قوله حديثنا محمد بن يوسف﴾** هو الفرياني بن يوسف بن هاشم بن عمار وهو الثوري وقد روى ابو نعیم في مسنده هذا الحديث من طريق الفرياني وزاد في آخره وهو في الصلاة **﴿قوله طوله ابن أبي مريم﴾** هو سعيد بن الحكم المهرمي أحد شيوخ البخاري نسب الى جده وأفاضت روايته تصريح جدي بالسماع له من أنس خلافا لما روى يحيى القطان عن جادين سله أنه قال حديث جدي عن أنس في التزاق اغماحه من ثابت عن أبي نصره فظن ان جدي لم يدلس فيه ومفعول صنعت الثاني محذوف العلم به والمراد انه كالمز الذي فيه معز يادات فيه وقد وقع مظلوا أيضا عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حلة التزاق باليد في المسجد **﴿قوله باب لا يجوز الوضوء بالثبيذ ولا المسكر﴾** هو من عطف العام على الخاص والمراد بالثبيذ ما يبلغ حد الاسكار **﴿قوله وكراهه الحسين﴾** أي البصري روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال لا قرضاً بنبذ وروى ابو عبيد بن طر بن أخرى عنه أنه لا بأس بفعل هذا فكرأه عنده على التنزيه **﴿قوله وأبو العالبية﴾** روى ابو داود وأبو عبيد بن طر بن أبي خلدة قال سألت أبا العالبية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أفاضل به قال لا في رواية أبي عبيد فكرهه **﴿قوله وقال عطاء﴾** هو ابن أبي رباح روى ابو داود أيضا من طريق ابن جريج عنه أنه كره الوضوء بالثبيذ والبن وقال ان التيم أحب الي منه وذهب الاوزاعي الى جواز الوضوء بالانذة كلها وهو قول عكرمة مولى ابن عباس وروى عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما وقد أبو خنيفة في المشهور عنه بنيد التمر واشترط أن لا يكون بمضرة ماء وأن يكون خارجا عن المصرا والسريرة وخالفه صاحباه فقال محمد بن جهم ينسبه وبين التيم قبل ايجابا وقيل استحباه وهو قول الصمقي وقال ابو يوسف بقول الجمهور لا يتوضأ به بحال واختاره الطحاوي وذكر قاضيان ان أبا خنيفة رجع الى هذا القول لكن في المقيدين من كتبهم اذا ألقي في الماء تمزقا لم يزل ولم يزل عنه اسم الماء جازا الوضوء به باختلاف يعني عندهم واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ما في ادواته قال نبذ قال شره طيبة وما طهور واه ابو داود والترمذي زاد قرضا بهذا الحديث أطبق علماء السلف على تصحيحه وقيل على تقدير محتمل انه منسوخ لان ذلك كان بكملة ونزل قوله تعالى في قوله وما تميموا انما كان بالبدنية بخلافه وهو محمول على ماء اقيمت فيه تجرات يابس ثم يقبله وصفا وانما كافي يصنعون ذلك لان غالب مياههم لم تكن حلوة **﴿قوله عن الزهري﴾** كذا الدارقطني وغيره ولا يذكر حديثنا الزهري **﴿قوله كل شراب أسكر﴾** أي كان من شأنه الاسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا قال الطحاوي فيه دليل على ان قليل السكر وكثيره مرام من أي نوع كان لانها صبيغة ممرم أشير بها الى جنس الشراب الذي يكون منه السكر فهو كالوقال كل طعام أشبع فهو حلال فانه يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الاشباع وان لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض ووجه اجتماع البخاري في هذا الباب ان المسكر لا يحل شربه وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقا والله أعلم وسأني الكلام على حكم شرب الثبيذ في الاثرية ان شاء الله تعالى **﴿قوله باب غسل المرأة اياها﴾** منصوب على المفهولة والم منصوب على الاختصاص أو على البدل وهو اما اشمال أو بعض من كل وقت في رواية ابن عباس كوغسل المرأة الدم من وجهه اياها وهو بالمعنى **﴿قوله عن وجهه﴾** في رواية السكيتي من وجهه وعن في رواية غيره اما معني من أوضهن

فذكر الحديث وما تقدم  
التي صلى الله عليه وسلم  
بجنازة الاوصفت في كل  
رجل منهم فذلك بها وجهه  
وجله **﴿حديثنا محمد بن  
يوسف قال حدثنا سفيان  
عن جدي عن أنس قال  
بزق النبي صلى الله عليه  
وسلم في ثوبه قال أبو عبد  
الله طوله ابن أبي مريم قال  
أخبرنا يحيى بن أيوب قال  
حدثني جدي قال سمعت أنسا  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم **﴿باب﴾** لا يجوز  
الوضوء بالثبيذ ولا المسكر  
وكراهه الحسن وأبو العالبية  
وقال عطاء التيم أحب الي  
من الوضوء بالثبيذ والبن  
**﴿حديثنا علي بن عبد الله  
قال حدثنا سفيان قال  
حدثنا الزهري عن أبي  
سليمة عن عائشة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
كل شراب أسكر فهو مرام  
**﴿باب﴾** غسل المرأة  
أياها الدم من وجهه****

الفصل معنى الازالة وهذه الترجمة معقودة لبيان ان ازالة التجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم  
في الموضوع وهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لمحدث سهل **(قوله قال أبو العالية)** هو راى بكسر  
الراء ياء تحتها تانية وأثره هذا رسله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال دخلنا على أبي العالية وهو  
وجع فوضوه فلما بقيت إحدى جلسه قال امصوا على هذه فانها امر بضة وكان بها حجرة وزاد ابن أبي شيبة  
انها كانت مصوبة **(قوله حدثنا محمد)** قال أبو علي الجاني لم ينسب أحد من الرواة وهو عندى ابن  
سلام **(قلت)** وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وقد وقع في رواية ابن عساكر حديثنا محمد بنى في سلام  
**(قوله وسأله الناس)** جلة طالية وأراد بقوله وما بين وبينه أحد أى عند السؤال ليكون أدل على صحة  
سماعه لقربه منه **(قوله دوى)** يضم الدال على البناء للمجهول وحذفت إحدى الواو بن في الكتابة  
كدأود **(قوله ما بنى أحد)** انما قال ذلك لانه كان آخر من بنى من الصحابة بالمدينة كما صرح المصنف في  
التكميل في روايته عن قتيبة عن سفيان ووقع في رواية الحميدي عن سفيان اخذت الناس بأى شيء دوى  
بحر رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبأنى ذكر سب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازى في رقة أحد  
ان شاء الله تعالى وكان بينهما وبين تحدث سهل بذلك أكثر من عشرين سنة **(قوله فأتخذ)** ضم الهاء  
على البناء للمجهول وله في الطب قسارأت فاطمة المبرز على الماء كثره حدثت الى حصيرة فأقرتها والصقها  
على الجرح فرفأ الدم في هذا الحديث مشروعية التدوى ومعالجة الجراح واتخاذ الترس في الجرح بوان  
جميع ذلك لا يقدح في القبول لصدوره من سيد التوكلين وفيه مباشرة المرأة لا يهاو ذلك لغيره من دوى  
همارها وما دواها لآخر انهم وغير ذلك مما يأتى الكلام عليه في المغازى ان شاء الله تعالى **(قوله باب)**  
**السؤال** هو بكسر السين على الاقص وطلق على الاقوال على الفعل وهو المراد هنا **(قوله وقال ابن**  
**عباس)** هذا التعليق سقط من رواية السفياني وهو طرف من حديث طويل في قصة ميت ابن عباس  
عند خاتله ميمنة له ليشاهد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل وقد وصله المؤلف من طرق منه بالقطعة هذا  
في تفسير آل عمران واقتضى كلام عبد الحق انهم هذا اللفظ من أفراد سهل وليس بجيد **(قوله عن أبي بردة)**  
هو ابن أبي موسى الأشعري **(قوله بسق)** بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن  
بالكسر أو الفتح امالان السؤال جرح على الانسان ولا يهين أى يحدها **(قوله يقول)** أى الذى صلى الله  
عليه وسلم أو السؤال شجازا **(قوله أع أع)** بضم الهجمة وسكون المهملة كذا في رواية أبي ذر وأخبار ابن  
التين الى ان غير رواه بفتح الهجمة ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبيدة عن حماد بن عيسى  
على الهجمة وكذا أخرجه البيهقي من طريق ابن مسجبل القاضي عن عمار وهو أبو النعمان شيخ البخاري فيه  
ولا يذا وفيه حمزة مكسورة ثم هاء الجوز في بناء معجمة بدل الهاء والرواية الاولى أشهر وانما اختلف  
الرواة لتأخر هذا خارج هذه الحروف وكلها ترجع الى حكاية صوته فاجعل السؤال على طرف لسانه كما عند  
مسلم والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد بن حنبل في فوق وله قال هنا كانه يثوع واليه التثنية أى له صوت  
كصوت الثنية على سبيل المبالغة ويستفاد منه مشروعية السؤال على اللسان طولاً اما الانسان  
فالأحباب في أن تكون مرضاً وفيه حديث سهل عند أبي داود وله شاهد من رسول عند الفضيل في الضعفاء  
وفيه تأكد السؤال وانما لا يتحتم بالانسان وانما من باب التنظيم والطب لا من باب ازالة القاذورات  
لكونه صلى الله عليه وسلم لم يتخف به بوقوا عليه استياك الامام بحضر فوعته **(قوله عن حديثه)** هو ابن  
اليمان والأسناد ككوفون **(قوله بنحو)** بضم المهملة وسكون الواو هذه مهملة النوص بالفتح  
الفصل والتنظيف كذا في الصحاح في الحكم الفصل عن كراع والتثنية عن أبي عبد الله عن ابن  
الانباري وقيل الامر ا على الانسان من أسفل الى فوق واستدل بانه مأخوذ من التوضوء وهي روي  
ترفع القلب عن موضعه وعكسه الخطابي فقال هو ذلك الانسان بالسؤال أو الاصاب عرضاً قال ابن دقيق  
الجبدي استحباب السؤال عند القيام من النوم لان النوم مقدر لتغير القبل بوضوءه لانه من اجزاء

وقال أبو العالية امضوا  
على وجهي فانها امر بضة  
حدثنا محمد بن علي  
سفيان بن عيينة عن أبي  
حازم معمر سهل بن سعد  
الساعدي وسأله الناس  
وما بين وبينه أحد بأى  
شيء دوى جرح النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال ما بنى  
أحد أعلم به مني كان على  
يحيى بن برهمة فيه ما وفاضه  
تفصل عن وجهه الدم  
فأخذ حصيرة فأقرق غشي  
به جرحه \* **(باب)**  
**السؤال** وقال ابن عباس  
بت عند النبي صلى الله  
عليه وسلم فاستحدثنا  
أبو النعمان قال حدثنا  
حماد بن زيد عن غيلان بن  
جرير عن أبي بردة عن  
أبيه قال أتيت النبي صلى  
الله عليه وسلم فوجدته  
يسئ سؤالا بيده يقول  
أع أع والسؤال في نفسه  
كأنه يثوع \* حدثنا  
عثمان قال حدثنا جرير  
عن منصور عن أبي رباح  
عن حماد بن عيسى قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا قام  
من الليل يشوص فاه  
بالسؤال

قال اراى انسوك بسواك  
فما من رجل ان احد هما  
اكبر من الاخر فاولت  
السواك الاصغر منهما  
فقبل على كبره فدفعه الى  
الاكبر منهما قال ابو عبد  
الله اخبره نعيم عن ابن  
المبارك عن اسامة عن  
نافع عن ابن عمر (باب)  
فضل من بات على الوضوء  
حدثنا محمد بن مقاتل  
قال اخبرنا عبد الله قال  
اخبرنا سفيان عن منصور  
عن سعد بن عبيدة عن  
البراء بن عازب قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا نيت مضجعتنوضا  
وضوءا للصلاة ثم اضبطع  
على شفتي الايمن ثم تسلم  
اللهم اسلمت وجهي اليك  
وفوضت امرى اليك  
والجأت ظهري اليك  
ورغبة وجهي اليك لاملأ  
ولا مضجعتك الا اليك اللهم  
آمنت بك ما لميت الذي  
أنزلت ونبيك الذي أرسلت  
فان مت من ليلى فانت  
على الفطرة واجعلهن  
آخر ما تتكلم به قال  
فرددها على النبي صلى الله  
عليه وسلم فلما بلغت اللهم  
آمنت بك ما لميت الذي أنزلت  
قلت ورسولك قال لا  
ونبيك الذي أرسلت

٣ قوله ولغير أبي ذر على  
وضوءه وكذا بالشيخ الذي  
بأيدنا وصاروا القسطلاني

المعدة والسواك آلة تنظفه فيستحب عند مقتضاه قال وظاهر قوله من الليل عام في كل حال وتحتل  
أن يخص بما إذا قام الى الصلاة (قلت) ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة لفظ اذا قام لتهدب ولمس  
نحوه وحديث ابن عباس يشهد له وكان ذلك هو السرف في ذكره في الترجمة وقد ذكر المصنف كثيرا  
من أحكام السواك في الصلاة في الصيام كإسائي في أما كتبها ان شاء الله تعالى (قوله باب دفع السواك الى  
الاكبر) وقال عفان قال الامام علي آخرجه البخاري بلار رواية (قلت) وقد وصله ابو عوف في صحيحه  
عن محمد بن اسحق الصفاي وغيره عن عفان وكذا أخرجه ابو نعيم والبيهقي من طريقه (قوله اراى) يفتح  
الهمزة من الرواية وهم من فهموا في رواية المسفل رأى بتقديم الراء الاول أشهر ومسلم من طريقه على  
ابن نصر الجهمي عن حمزة اراى في المنام ولا معاصي رأى في المنام فضلى هذا فهو من الرؤيا (قوله  
فقبل على) قال ذلك حمزة بن جابر عليه السلام كاسد كرم رواية ابن المبارك (قوله كبر) أى قسم الاكبر  
في السن (قوله قال ابو عبد الله) أى البخاري (اخبره) أى المثنى (نعيم) هو ابن حماد واسمها نعيم بن زيد  
البحري المدني ورواه نعيم هذه وصليها الطبراني في الاوسط عن بكر بن سهل هذه بلفظ امرني جبريل ان اكبر  
وروىناه في الغلابيات من رواية أبي بكر الشافعي عن حمزة بن موسى عن نعيم بلفظ ان أقدم الاكبر وقد  
رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه احمد والامام علي والبيهقي عنهم بلفظ رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن فاطاه اكبر القوم ثم قال ان جبريل امرني أن اكبر وهذا يقتضي أن  
تكون القضية وقت في البقطة ويجمع بينه وبين رواية حمزة أن ذلك لما وقع في البقطة اخبره مسلم الله  
عليه وسلم عاراه في النوم تنبيه على أن أمره بذلك هو متقدم لحفظ بعض الروايات ما لم يحفظ بعض ويشهد  
لرواية ابن المبارك ما رواه ابو داود وساند حسن عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستن  
وعند رجلان فأوحى اليه أن أعط السواك الاكبر قال ابن بطال فيه تقديم في السن في السواك ويلحق  
به الطعام والشراب والنسي والكلام وقال المهلب هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس فاذا ترتبوا فاستن حيث  
تقدم الايمن وهو صحيح وسيأتي الحديث فيه في الاثر وفيه ان استعمال السواك الغيليل يكره والان  
المستحب أن يغسل ثم يستعمله وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعطيني السواك لا يغسله فأبدا فأنشأت ثم أغسله ثم أدفنه اليه وهذا دل على عظيم أدبها وكبريها  
لأنها لم تغسله استبداء حتى لا يفتوا الاستشفاء بريقه ثم غسلته ناديا وأمرات لا يصلح أن يكون المراد  
بأمرها غسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله والله أعلم (قوله باب فضل من بات على الوضوء) ولغير  
أبي ذر على وضوء ٣ (قوله اخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المغيرة  
(قوله قنوضا) ظاهره استصحاب تعدد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون  
مخصوصا بمن كان محدثا ووجه مناسبه للترجمة من قوله فان مت من ليلى فانت على الفطرة والمعبر  
بالفطرة السنة وقدرى هذا الحديث الشجاعت وغيرهما من طرق عن البراء وليس في هذا كرا الوضوء الا في  
هذه الرواية وكذا قال الترمذي وقدرى الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه ابو داود وحديث عن  
علي أخرجه البراء وليس واحدا منهما على شرط البخاري وسيأتي الكلام على فوائدها المثنى في كتاب  
الدعوات ان شاء الله تعالى (قوله واجعلن آخر ما تقول) في رواية الكشي عن من آخره من بين  
انه لا يجتمع أن يقول بعدهن شيئا مما شرع من الذي كرهه النوم (قوله قال لا نبيك الذي أرسلت) قال  
الخطابي فيه جملة من منع رواية الحديث على المعنى قال ويحتمل أن يكون أشار بقوله ونبيك الى انه كان  
يناقش أن يكون رسولاً ولا نبي في قوله ونبيك الذي أرسلت وسفنا لا بدجج آلاف قوله ونبيك الذي  
أرسلت وقال غيره ليس فيه جملة على منع ذلك لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا  
اختلف المعنى فكانه أراد ان يجمع الوصفين صريحاً وان كان وصفه الرسالة يستلزم وصف النبوة ولا ن

باب فضل من بات على الوضوء بالانفساء للدم ولاوى ذرو الوقت والاضل وضوءه للتكبر اه فاجزاه معضه  
٤ قوله واجعلن آخر ما تقول هذه رواية وعلمها كتيب شارحنا والرواية التي شرح عليها القسطلاني واجعلن آخر ما يتكلم به اه معضه

ألفاظا إلا أن يكون بغيره في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فرجما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد في الظاهر وأوله أوحى إليه هذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أود كره احترازا من أرسل من غير نبوة كبحر بل وغيره من الملائكة لأنهم أرسلوا أنبياء فقلعه أراد تخلص الكلام من اللبس أولان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا يقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه وإمام من استدل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلا في الرواية باللفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزأنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لكون الأول أخص من الثاني لا نأقول الذات الغير عنها في الرواية واحدة فبأى وصف وصفته تلك الذات من أوصافها إلا تفرقة بما علم القصد بالغير عنه ولو نبأنت معاني الصفات كالإبدال مما يكتسبه أو كسبه بأسمه فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلا عن أبي عبد الله البغاري أو عن محمد بن اسمعيل البغاري وهذا بخلاف معاني حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي ينشأها من إرادة التوقيف وغيره والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ التكنية في ختم البغاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكسفي البقطة وقوله في نفس الحديث وأجعلنا آخر ما تقول فأشعر ذلك بنجم الكتاب والله الهادي للصواب ﴿ حاشية ﴾ اشغل كتاب الوضوء ومما منه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثا الموصول منها مائة وستة عشر حديثا والمذكور منها بافظ المتابعة وصفة التعليق ثمانية وثلاثون حديثا فالكسر منها مائة وستة عشر حديثا وسبعون حديثا والمخلص منها أحد وعشرون حديثا لأنه منها علفية والبقية موصولة واقفه مسلم على تخريجها سوى تسعة عشر حديثا وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه نوضا مرة مرة وحديث أبي هريرة بألفاظ أحزاب وحديث ابن مسعود في الطهرين والروثة وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في إذا شرب شراب النبي صلى الله عليه وسلم وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعيد بن جبير في المص على الخفين وحديث عمر بن أبي حمزة وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السونين وحديث أنس إذا ناس في الصلاة فليضم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فارة سقطت في يمن وحديث أنس في البزاق في الثوب وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثرا الموصول منها ثلاثه والبقية معلقة والله أعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الفصل ﴾

كذلك في رواية تقدم البسملة وللاكثر بالفتح وقد تقدم وجه ذلك وحذف البسملة من رواية الأصلية وعنده باب الفصل وهو بضم اثنين اسم للأغسال وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم والمصدر في رفعه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره وقيل المصدر بالفتح والأغسال بالضم وقيل الفصل بالفتح فعل المغسل والضم بالفتح الذي يغسل به أو بالكسر ما يحمل مع الماء كالاشنان وحقيقة الفصل غسل جريان الماء على الأعضاء واختص في وجوب ذلك بوجبه الأكثر ونقل عن مالك والمزني وجوبه واحتج ابن بطال بالإجماع على وجوب امر إذا لم يدعى أعضاء الوضوء عند غسلها قال فيجب ذلك في الفصل قياسا لعدم الفرق بينهما وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غسل السيل في الماء لموضوع من غير امر إذا غسل الإجماع وانتفت الملائمة ﴿ قوله وقول الله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ قال الكرماني غرضه بيان أن وجوب الفصل على الجنب مستفاد من القرآن (قلت) وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدققة وهي أن لفظ التي في المائدة ظاهر واقفيها الجال ولفظ التي في النساء حتى تغتسلوا ففيها

﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾

﴿ كتاب الفصل ﴾

وقول الله تعالى وإن كنتم

جنبا فاطهروا وإن كنتم

مرضى أو على سفر أو جاء

أحد منكم من الماء أو

لاستم النساء فلم يغسلوا

ما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

فما يغتسلوا معيدا طيبا

نصرح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ودل على أن المراد بقوله تعالى فاطهروا واغتسلوا قوله تعالى في الحائض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن أي اغتسلن اتفاقاً ودلت آية النساء على أن استباحة الخبث الصلاة وكذا البت في السجدة يتوقف على الاغتسال وحقيقة الاغتسال غسل جميع الأعضاء مع تغييراً للعبادة عما للعادة بالنسبة ((قوله باب الوضوء قبل الغسل)) أي استحبابه قال الشافعي رحمه الله في الام فرض الله تعالى الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يدل على قبل شيء فكذلك ما جاء به المغتسل أجزأه إذا أتى بغسل جميع بدنه الاختيار في الغسل ما روت عائشة ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده وهو في الموطأ كذلك قال ابن عبد البر هو من أحسن حديثه روى في ذلك (قلت) وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنذكر إليه ((قوله كان إذا اغتسل)) أي شرع في الفعل ومن في قوله من الجنابة سببية ((قوله بد اغتسل يديه)) يحتمل أن يكون غسلهما للتطهير عما هما من مستقذروسيأتى في حديث مجبوبة تقوية ذلك ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم يدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام قبل أن يدخلهما في الأناور والشافعي والترمذي زاد أيضاً ثم يغتسل فرجه وكذا لمسلم من رواية أبي معاوية ولا يداود من رواية حبان بن زيد كلاهما عن هشام وهو زيادة جليسة لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل ((قوله كما يتوضأ للصلاة)) فيه احتراز عن الوضوء القوي ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنه مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسم في الغسل ويحتمل أن يكفي غسلها في الوضوء عن إعادة وعلى هذا فصالح نية غسل الجنابة في أول عضو وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء لتشريفها ولتفصيل له صورة الطهارة بين الصغرى والكبرى وإلى هذا جرح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء لكن ينية غسل الجنابة ونقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مودود فقد ذهب جماعة منهم أبو داود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للأحدث ((قوله فيغسل يديه)) أي بأصابعه التي أدخلها في الماء واسلم ثم يأخذ الماء فدخل أصابعه في أصول الشعر وللتزمذي والنسائي من طريق ابن عينة ثم يشر بغيره الماء ((قوله أصول الشعر)) ولكشمي أصول شعره أي شعر رأسه ويدل عليه رواية حبان بن سلمة عن هشام عند البيهقي بخلافه ما شق رأسه إلا من يفتبع بها أصول الشعر ثم يغسل بشق رأسه إلا اليسر كذلك وقال القاضي عياض به بعضهم على تحليل شعر الجسد في الغسل ما لم يعم قوله أصول الشعر وما بالقياس على شعر الرأس وفائدة التليل إيصال الماء إلى الشعر والبشرة ومباشرة الشعر باليد ليصل نعيمه بالماء وتأنيس البشرة للتليص بها بالصبي ما تأذى به ثم هذا التليل غير واجب اتفاقاً إلا أن كان الشعر ملجداً بشيء يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله والله أعلم ((قوله ثم يدخل)) اغاذا كره بلفظ المضارع وما قبله مذكور بلفظ الماضي وهو الأصل لا رادة استحضار صورة الحال للسامعين ((قوله ثلاث غرغرف)) يضم الجمة وقطع الراء غرغرة وهي قدر ما يغرف من الماء بأنكف ولكشمي ثلاث غرغرات وهو المشهور في جمع الغلة وفيه استحباب التليل في الغسل قال النووي ولا يعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به الماوردي فإنه قال لا يستحب التكرار في الغسل (قلت) وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي في شرح الفروع وكذا قال القرطبي وحل التليل في هذه الرواية على رواية الأمام عن عائشة إلا أنه قريباً من مقتضاها أن كل غرغرة كانت في جهة من جهات الرأس من رسيأتى في آخر الكلام على حديث مجبوبة زيادة في هذه المسئلة ((قوله ثم يقضم)) أي يسبل والأفاضة الأصل والاستدلال به من بشرط ذلك وهو ظاهر وقال المازري لا أحججه لأنه لا فاض يجي غسل والخلاف في الغسل قائم (قلت) ولا يخفى ما فيه والله أعلم وقال القاضي عياض لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار (قلت) بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت بغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يقضم ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويدبه

((باب)) الوضوء قبل الغسل  
الغسل حدثنا عبد الله  
ابن يوسف قال أخبرنا مالك  
عن هشام عن أبيه عن  
عائشة زوج النبي صلى الله  
عليه وسلم أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان إذا  
اغتسل من الجنابة بدأ  
بقسم يديه ثم توضأ كما  
يتوضأ للصلاة ثم يدخل  
أصابعه في الماء فيغسل بها  
أصول الشعر ثم يصب  
على رأسه ثلاث غرغرف  
يدبه ثم يقضم الماء

ثلاثاً ثم يقض على رأسه ثلاثاً ((قوله على جلدك كله)) هذا التثنية كيدليل على أنه محم جميع جسده غسل بعد ما تقدم وهو يؤيد الاحتمال الأول أن الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل وعلى هذا فتبنى الغسل الوضوء إن كان محدثاً والافسنة الغسل واستدل بهذا الحديث على استحباب اكمل الوضوء قبل الغسل ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر من قوله كما يتوضأ للصلاة وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام قال في آخره ثم أقاض على سائر جسده ثم غسل رجله وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام قال البيهقي هي غريبة مصحفة (قلت) لكن في رواية أبي معاوية عن هشام قال نعم لم شاهد من رواه أبي سلمة عن عائشة آخرجه أبو داود الطيالسي قد ذكر حديث أبيه قبل كما تقدم عند النسائي ووافي آخره فإذا فرغ غسل رجله فاما أن يغسل الرجلين أو يات عن عائشة على أن المراد بقوله الوضوء للصلاة أي أكثره وهو ما سوى الرجلين أو يغسل على ظاهره ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم غسل رجله أي أعاد غسلها لاستحباب الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء فوافق قوله في حديث الباب ثم يقض على جلده كله ((قوله حدثنا محمد بن يوسف)) هو القريائي وسفيان هو الثوري وحزم الكرماني بأن محمد بن يوسف هو البسكندي وسفيان هو ابن هبنة ولا أدري من أين له ذلك ((قوله وضوءه للصلاة غير رجله)) فيه التصريح بنأخير الرجلين في وضوء الغسل إلى آخره وهو مختلف في ظاهر رواية عائشة ويمكن الجمع بينهما إما بحصول رواية عائشة على المحاذ كاتقدم وإما بحصوله على حالة أخرى وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك أن كان المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما وإلا فالقديم وعند الشافعية في الأفضل قولنا قال الثوري أمعهما وأشهرهما وختمتهما كما يكمل وضوءه قال لأن أكراراً وإيات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى كذا قال وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك بل هي إما محتملة كرواية توضح وضوءه للصلاة أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهد ما من طريق أبي سلمة وبواقعه أكراراً وإيات عن ميمونة أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ورواهما تقدم في الحفظ والفقهاء على جميع من رواه عن الأعمش وقول من قال أنما غسل ذلك مرة ليبان الجواز متعقب فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية هين الأعمش ما يدل على المواظبة لفظه كان إذا اغتسل من الجنابة يد أو يغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه فذكر الحديث وفي آخره ثم يقضي فيغسل رجله قال القرطبي الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء ((قوله وغسل فرجه)) فيه تقديم وتأخير لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء إذا لم يفتقضي الترتيب وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل فذكر وأغسل البدن ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالباطن ثم الوضوء غير رجله وأنى بتم الله على الترتيب جميع ذلك ((قوله هذه غسله)) الإشارة إلى الأفعال المذكورة أو التقدير هذه صفة غسله ولا شك معنى هذا غسله وهو ظاهر وأشار الأعمش إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعدون والدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الإفرار بالعين على الشمال للتعريف من الماء بقوله في رواية أبي عوانة وحقق وغيرهما ثم أفرغ يمينه على شماله وعلى مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها ثم يغمض ويستنشق ويمسح به بالحنية للقول بوجوبهما وتعقب بأن الفعل المجرى لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بياناً لجعل تعليق به الوجوب وليس الأمر هنا كذلك قاله بن دقيق العيد وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة ثم كعبه بالأرض أو بالحائط قال بن دقيق العيد وقد يؤخذ منه إلا كعباً بفضله واحدة لازالة التراب والغسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار وفيه خلاف انتهى وصحح الثوري وغيره أنه يجوز لكن لم ينعني في هذا الحديث أن

على جلده كله \* حدثنا  
محمد بن يوسف قال حدثنا  
سفيان عن الأعمش عن  
سالم بن أبي الجعد عن  
كريب بن ابن عباس عن  
ميمونة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم قالت توضأ  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وضوءه للصلاة غير  
رجليه وغسل فرجه وما  
أصابه من الأذى ثم أقاض  
عليه الماء ثم غشي رجله  
فغسلها هذه غسله من  
الجنابة

ذلك كان لازالة النجاسة بل يحتمل أن يكون التزكيت فلا يدل على الاكسافاً أو ما ذلك المبر بالارض  
فقد اختلف فيه ليكون أنفي كما قال البخاري وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبه الفرج  
لان العمل ليس مقصوداً وعلى ازالة النجاسة وقوله في حديث الباب وما صابه من أدنى ليس يظهر في النجاسة  
أيضا واستدل به البخاري أيضا على ان الواجب غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من قوضاً بنية الغسل  
ثم أكمل باقي أعضائه بدنه لا يشترع له تجديد الوضوء من غير حدث وعلى جواز نفث اليدين من ماء الغسل  
وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أو رده الرافعي وغيره ولفظه لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها أرواح  
الشيطان قال ابن الصلاح لم أجدهم ونوعه النووي وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء وابن أبي حاتم في العلل  
من حديث أبي هريرة ولولم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحاً لأن يخرج هذا الحديث فيه لكن بمعاودة الطريق  
في الغسل ولو كان في البيت وقد عقد المصنف لكل مسئلة باباً أو أخرجه هذا الحديث فيه لكن بمعاودة الطريق  
ومدارها على العجش وعند بعض الرواة عنه مالمس عند الآخر وقد جفت فوائدها في هذا الباب ومصرح  
في رواية حفص بن غياث عن الأعمش سمع الأعمش من سالم فأن من ندب له وفي الاسناد ثلاثة من المتابعين  
على الولا الأعمش وسالم وكريب ومعاوية بن عمار وسالم فأن من ندب له وفي الاسناد ثلاثة من المتابعين  
أيضا جواز الاستفاضة بأحضار الماء والغسل والوضوء لقوله في رواية حفص وغيره وضعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم غسل في رواية عبد الواحد ما يقتل به وفيه خدمة الزوجات لازواجهن وفيه الصب بالماء  
على الشمال الغسل الفرج جها وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتسال ثلاثا دخلهما  
في الماء وقهما الماء لعله يستغفرهما إذا كان الماء في يديه مثلاً فلا يفي بتقديم غسل الفرج حتى يتوالى أعضاء  
الوضوء ولم يقع شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء وتعدله بالماء المكتبة  
لقوله من وضوء الغسل لا تمسح فيه الرأس بل يكتفي عنه بغسلها واستدل بعضهم بقوله في رواية أبي هريرة  
 وغيره فتأولته في باطن ما أخذ على كراهة التشبيل بعد الغسل ولا وجه فيه لانه لا واقعة حال يتطرق إليها  
 الاحتمال فيوزان أن يكون عدم الأخذ لآخر لا يتعلق بكراهة التشبيل بل لا مزية في التطرف أو  
 لكونه كان مستهلاً أو غير ذلك قال المهلب يحتمل تركه الشوب بقايركة الماء أو للتواضع أو لشيء زاده  
 الثوب من حر أو روع وقد وقع عند أجدادنا ما على من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش  
 قال فقد ذكرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال لا بأس بالنديل وأما رده مخافة أن يصير إعادة وقال النخعي في شرحه  
 في هذا الحديث دليل على انه كان يشف ولو لا ذلك لم تأمه بالنديل وقال ابن دقيق العيد فضعه الماء بدليل  
 على ان لا كراهة في التشبيل لان كلامهما ازالة وقال النووي اختلف أصحابنا فيه على خمسة أو جهة  
 أشهرها ان المستحب تركه وقيل مكره وقيل مباح وقيل مستحب وقيل مكره وفي الصنف مباح في الشتاء  
 واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المنظر خلافاً لمن غلغل من الحنفية فقال بنجامين (قوله  
 باب غسل الرجل مع امرأته حديثنا آدم ابن أبي اياس قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري  
 عن عمرو بن عاصم عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ورجع أبو زرعة الاول ويحتمل أن يكون  
 للزهري شقان فان الحديث محفوظ عن عمرو والقاسم من طرق أخرى (قوله أنا والنخعي) يحتمل أن  
 يكون مفعولاً معه ويحتمل أن يكون عطفاً على الفعير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها  
 هي السبب في الاغتسال فكأنها أصل في الباب (قوله من ماء واحد من قدح) من الاولى ابتدائية والثانية  
 بيانية ويحتمل أن يكون قدح بدلا من اناء تكرار حرف الجر وقال ابن التين كان هذا الاناء من شبه وهو  
 بقض المجهة والموحدة كما تقدم توضيحه في نسخة الوضوء من حديث عبيد الله بن زيد وكان مستنده معرواه  
 الحاكم من طريق حاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه نور من شبه (قوله يقال له الفرق)  
 وبالك من الزهري هو الفرق وزاد في روايته من الجنابة أي بسبب الجنابة ولا يداود الطيالسي عن ابن  
 أبي ذئب قال القدح يومئذ يدعى الفرق قال ابن التين الفرق بشكين الراور و بناء بقضها وجوز بعضهم

\*(باب) \* غسل الرجل  
مع امرأته \* حديثنا آدم  
ابن أبي اياس قال حدثنا  
ابن أبي ذئب عن الزهري  
عن عمرو بن عاصم  
عن عاصم عن عائشة  
قالت كنت اغتسل أنا  
والنبي صلى الله عليه وسلم  
من اناء واحد من قدح  
يقال له الفرق



الامر بن وقال القتيبي وغيره هو بالفتح وقال النووي بالفتح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال وليس كقائل بل هما افتنان (قلت) لعل مسند الباجي ما حكاه الأزهرى عن ثعلب وغيره الفرق بالفتح والحدوث بسكونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الأسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل الحنفية الذين يروا نشأوا بالفتح والله أعلم وحكى ابن الأثيران الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً بالاسكان مائة وعشرون رطلاً وهو غريب وأما مقدارُه فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان بن يحيى ابن عيينة الفرق ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجاهير وقبل الفرق سماعان لكن نقل أبو عبيد الانفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة ألا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم إن الصاع ثمانية أرطال ونحوه وعكسوا عمار بن روى عن مجاهد في هذا الحديث إلا سمي عن عائشة أنه جزأ الأناغمية أرطال والصحيح الأول فإن الجزأ يعارض به التقليد وأيضاً فلم يصرح مجاهد بأن الأناغم المذكور صاع فحصل على اختلاف الأولين مع تقارب ما يزيدكون الفرق ثلاثة أصع مارواه ابن جبان من طريق عطاء بن عاثبة بلفظ قد روت عنه أساطم والقسط بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع ولا اختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلاً فصاع إن الصاع خمسة أرطال وثلاث ونوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لماء النسل ثمانية أرطال والذي كان كذا الفطر وغيره خمسة أرطال وثلاث وهو ضعيف ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى هوردة امرأته وعكسه ويزيده مارواه ابن جبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث عنه وهو نص في المسئلة والله أعلم ﴿قوله باب النسل بالصاع﴾ أي هل الصاع ونحوه أي ما يقار به بالصاع تقدم أنه خمسة أرطال وثلاث برطل بغداد وهو على ما قاله الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهماً ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال أنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ثم زادوا فيه مثقالاً لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين قال والعمل على الأول لأنه هو الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء ﴿قوله حدثنا عبد الله بن محمد﴾ هو الحنفى وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي قحاص شريك شيخه أباسلمة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف في كونه زهرياً مذهباً مشهوراً بالكوفة وقد قبل ابن اسم كل منهما عبد الله ﴿قوله وأخوه عائشة﴾ زعم الداودي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقال غيره هو أخوه الأمام هو الطفيّل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما لما روى مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحارث وأبو هوانه من طريق يزيد بن هرثوم كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوه من الرضاة وقال النووي ورجاءه أنه عبد الله بن يزيد معقدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنازة عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثاً غير هذا ولم يسمعن عسدي أنه المراء هتالان لها أنها أخو من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضاً حديثه في الأدب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه وعبد الله بن يزيد بصري وكثير بن عبيد كوفي فيحصل أن يكون الميم هنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيرهما والله أعلم ﴿قوله فحدثنا بآخره﴾ بالجر والتثنية صفة لآل في رواية كرمه نحواً بالنصب على أنه نعت المجرور واعتبار أهل أو بأهمار أهوى ﴿قوله وبيننا وبينها محاب﴾ قال القاضي عياض ظاهره أنها ما رأها عملها في رأسها وأجلى جسد لها بما جعل نظره للمجرم لئلا تخالطه أي سلمة من الرضاة أَرْضَعَتْ أَخْبَتْ أُمَ كُلْتُمُومَ وَأَغْاسَقَتْ أَسْفَلَ بَدْنِهَا مَا لَمْ يَحْصِلْ لِلْمَجْرَمِ النَّظَرُ إِلَيْهِ قَالَ وَالْأَمْرُ لَا يَكُنْ لَأَغْسَالِهَا بِحُضْرَتِهَا مَعْنَى وَفِي فِعْلٍ عَائِشَةُ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّعْلِيمِ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ أَوْضَعُ فِي النَّفْسِ وَلِمَا كَانَ السُّؤَالُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ يَكْفِيهِ وَالْكَيْفَةُ تَبَيَّنَتْ لِهَما مَلْبِلٌ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ مَعَامِلِ الْكَيْفَةِ فَلَا اقْتِصَارَ عَلَى الْفَائِضَةِ الْمَاءِ وَأَمَّا الْكَيْفَةُ فَلِأَنَّهَا كَيْفَاءُ بِالْصَّاعِ ﴿قوله قال أبو عبد الله﴾ أي البخاري

﴿باب﴾ النسل بالصاع  
ونحوه حدثنا عبد الله  
ابن محمد قال حدثني عبد  
الصمد قال حدثني شعبة  
قال حدثني أبو بكر بن  
حفص قال سمعت أباسلمة  
يقول دخلت أنا وأخوه  
عائشة على عائشة فسالها  
أخوها عن غسل النبي  
صلى الله عليه وسلم فحدثت  
بأنها نحو من صاع فاعتسلت  
وأفاضت على رأسها  
وبيننا وبينها محاب قال  
أبو عبد الله

المصنف (قال يزيد بن هرون) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مسخر جيهما (قوله وهن)  
 بالزاي المجهمة هو ابن أسود حديثه موصول عند الإسماعيلي وزاد في رواية ما من الجنابة وعندهما أيضا  
 على رأسه ثلاثا وكذا عند مسلم والنسائي (قوله والحدى) بضم الحاء وتشديد الدال نسبة إلى حدته  
 ساحل مكة وكان أصله منها لكنه سكن البصرة (قوله قد رصاع) بالكسر على الحكاية ويجوز أن تصب  
 كما تقدم والمراد من الزاويتين أن الغسل وقع على المصاح من الماء تقريبا لا تحديدا (قوله حدثنا عبد الله  
 ابن محمد) هو الجعفي (قوله حدثنا يحيى بن آدم) قال أبو علي الجبلي ثبت لجميع الرواة إلا في ذرع  
 الجوى فقط من روايته يحيى بن آدم وهو وهم فلا يتصل السند إلا به (قوله زهير) هو ابن معاوية وأبو  
 أمية هو السدي وأبو جعفر هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بابن أبي عمير (قوله هو  
 وأبو) أي علي بن الحسين (وعنده) أي عند جابر (قوله قورم) كذا في النسخ التي وقفت عليها من  
 البخاري ووقع في العدة وعند قومه بزيادة الهاء جعلها شراحا ضمير يعود على جابر وفيه ما فيه وليست  
 هذه الرواية في مسلم أصلا وذلك ما ورد أيضا على قوله أنه يخرج المتفق (قوله فسأله عن الفسل) أفاد  
 أمية بن رهاوي في مسنده أن متولى السؤال هو أبو جعفر الرازي فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن  
 أبيه قال سألت جابر عن غسل الجنابة وبين النسائي في روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبي  
 الإحوص عن أبي أمية عن أبي جعفر قال عارضا في الفصل عنه جابر فكان أبو جعفر يروي السؤال ونسب  
 السؤال في هذه الرواية إلى الجميع مجازا قصد بهم ذلك ولهذا أفرد جابر الجواب فقال يكفئني وهو يفتح أوله  
 وسأى من زيد لهذا الموضوع الباب الذي يليه (قوله فقال رجل) زاد الإسماعيلي منهم أي من القوم  
 وهذا يؤيد ما ثبت في رواية النعمان بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الذي يعرف بأبوه وابن  
 الخنسية كما جزم به صاحب المسند وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمي وجابر أنصاري (قوله أوفى)  
 يحتمل الصفة والمقدار أي أطول وأكثر (قوله وخبر منك) بالرفع عطف على أوفى الخبر به عن هو وفي  
 رواية الأصلي وأشير بالتصديق عطف على الموصول (قوله ثم أمنا) فاعل أمنا هو جابر كسأى في ذلك وأخضا  
 من فقه في كتاب الصلاة لا تتفأث إلى من جعله من مقوله والفاعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا  
 الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم والالتقياد إلى ذلك وفيه  
 جواز الرد بعنف على من يجاري بغير علم إذا قصد الرد انضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وفيه  
 كراهية التنظيم والإعراف في الماء (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي مسند الحميدي حدثنا سفيان  
 أنا عمرو أنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله كان  
 ابن عيينة) كذا رواه عنه أكثر الرواة وأما رواه عنه كما قال أبو نعيم من مفع منه قدما وأما راجع البخاري  
 رواه أبي نعيم جريا على قاعدة المحدثين لأن من جهة المرجحات عندهم قدم السماع لأنما حفظه قوة حفظ  
 الشيخ وزاوية الأثرين جهة أخرى من وجوه الترجيح وهي كونهم أكثر عددا وملازمة لسفيان  
 ووجه الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في حالة اغتساله مع ميونة فيسئل على أنه أخذ عنه عنها وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعي  
 والحميدي وابن أبي عمير بن أبي شيبة وغيرهم في مسانيدهم عن سفيان ومسلم والنسائي وغيرهما من  
 طريقه وبسته فادمن هذا البصان البخاري لا يرى التسوية بين عن فلان وبين أن فلانا في ذلك بحث  
 بطول ذكره وقد حققت فيما كتبت على كتاب ابن الصلاح وادعى بعض الشارحين أن حديث ميونة هذا  
 لا مناسبة له بالترجاة لأنه لم يذكر فيه قدر الأنا والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى وهي أن أبا نعيم  
 كانت صفرا كما صرحه الشافعي في عدة مواضع فدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه أي في خواص الأصابع  
 أو يوصل المطلق فيه على المقتضى في حديث عائشة وهو الفرق ليكون كل منهما جزءا من جهة واغتساله معه  
 فيكون حصص كل منهما أزيد من صاع فدخل تحت الترجع بالتقريب والله أعلم (قوله باب من أفاض

قال يزيد بن هرون وهن  
 والحدى عن شعبة قدر  
 صاع حدثنا عبد الله بن  
 محمد قال حدثنا يحيى بن  
 آدم قال حدثنا زهير عن  
 أبي إسحق قال حدثنا أبو  
 جعفر أنه كان عند جابر بن  
 عبد الله هو وأبوه وعنده  
 قوم فسأله عن الفسل  
 فقال يكفئني صاع فقال  
 رجل ما يكفئني فقال جابر  
 كان يكفي من هو أوفى منك  
 شعرا وخبر منك ثم منافي  
 ثوب حدثنا أبو نعيم قال  
 حدثنا ابن عيينة عن عمرو  
 عن جابر بن زيد عن ابن  
 عباس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم وميونة كانا  
 يغسلان من أناء واحد قال  
 أبو عبد الله كان ابن  
 عيينة يقول أخبرنا عن  
 ابن عباس عن ميونة  
 والضحى ما رواه أبو نعيم  
 \* (باب) من أفاض

على رأسه ثلاثاً) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك (قوله حدثنا وهب) هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاسناد ونزل في الباب الذي قبله وأبو اسحق هو السبيعي أيضاً وسليمان بن مرد خزانجى وهو من أفضل الصحابة وأبو هضم المصنف ونجح الرازي وسخيه من مشاهير الصحابة فقيهه رواية الإفرائق (قوله أما نافع فيض) ضم الهزة ونسب أما محذوف وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج بسببه من هذا الوجه وأتاه عند ذكرنا وعند أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم النسل من الجنباء فذكره ولمسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي اسحق غمار وأبي النسل عند أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم ما أنا غسار رأيت بكذا وكذا فذكر الحديث وهذا هو القسم المحذوف وقوله ثلاثاً على أن المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ولمسلم من وجه آخر أن الذين سألوا عن ذلك هم وقد تقيف والسابق مشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يفيض إلا ثلاثاً وهي محتملة لأن تكون للتكرار ومحملة لأن تكون للتوفيق سبع على جميع البدن لكن حديث جابر في آخر الباب يقوى الإحتمال الأول وسند كرامته (قوله كتبهما) كذلك ذكره وشكته معني كلاًهما وحكي ابن النسيم أن في بعض الروايات كتابهما وهي مخرجة على من رواها ثانية ويرى أن التثنية لا تستقيم كقوله وقد بلغني الحديثاً بها وهكذا القول في رواية الكشي معني وهو مذهب الفراء في كلاًهما فلا يصح بينه وبينه أن يخرج الزرع في معاملة القطع (قوله حديثي) وللأصلي حديثنا (محمد بن شار) هو بندار كاصرح بالامعالي في روايته حيث أخرجه عن الحسن ابن سفيان وغيره وأبو الموحدة وثقلب المجهمة بالخلاف وليس في المصنفين بهذه الصورة وغيره قاله أبو علي الطائي وجاءه بعده وفضل بعض المتأخرين فضبطه بمنزلة وسين مهمة وأغابته عليه ثلاثاً في رواية لا يخرجني عن من له أدنى ممارسة في هذا الشأن (قوله بخول) بكسر أوله وإسكان المجهمة وهو زين محمد أيضاً وهذا الوجهان في رواية أبي ذر والاول للذكر والثاني لابن عساكر وليس في البخاري سوى هذا الحديث ومحمد بن علي شخه هو أبو جعفر المعرف بالقر (قوله يفرع) ضم أوله (قوله ثلاثاً) أي غرفات زاد الاسماعيلي قال شعبه أظنه من غسل الجنابة وفيه وقال رجل من بني هاشم أن شعري كثير فقال جابر شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أكثر من شعرك وأطيب (قوله حدثنا جعفر) بإسكان العين في أكثر الروايات وبجزم المزني وفي رواية القاسبي وهو زين محمد وبجزم المالك وليس له إلا إضافي البخاري غير هذا الحديث وقد ينسب إلى جده سالم فيقال به من سام وهو بالجملة وتخفيف الميم (قوله ابن عث) فيه تجوز فاته إنهم والله على بن الحسين بن علي في طلب والطهفة كانت زوج علي بن أبي طالب تزوجها بعد طافمة رضي الله عنها فولدت له محمداً فاشتهر بالنسبة إليها وقول جابر أناني شعر بان سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبي جعفر فهو غير سؤال أبي جعفر الذي تقدم في الباب قبله لأن ذلك كان عن الكمية كما أشعر بذلك قوله في الجواب يكفل صاع وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله كيف النسل ولكن الحسن بن محمد في الجواب المستثنى جها هو النازع طار في ذلك فقال في جواب الكمية ما يكفني أي الصاع ولم يعال وقال في جواب الكيفية أني كثير الشعر أي فأنا جالي أكثر من ثلاث غرفات فقال له جابر في جواب الكيفية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعرنا وأطيب أي أو كثر ثلاثاً فاقضى أن الانتخاب يحصل ما يقال في جواب الكمية فاقدمه وناسب ذكر الأخير لأن طلب الأزيد من الماء يلط فيه الشعر في يصل الماء إلى جميع الجسد وكان صلى الله عليه وسلم سيد الورعين وأنى الناس فهو أعلم به وقد كنى لصاحبنا جابر إلى أن الزيادة على ما كنى به نطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت إليه (قوله ثلاث) وفي رواية كريمة ثلاثاً كسبوهي جمع كف والكسب ذكر وتوثب والمراد أنه يأخذ في كل مرة كفين ويدل على ذلك رواية اسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه إلى آخر الحديث وبسط يديه ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذي في أول الباب والكتب اسم جنس فيعمل على الاثنين ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث للتكرار ويحتمل أن تكون لكل جهة من الرأس

على رأسه ثلاثاً وحديثاً  
 أبو نعيم قال حدثنا زهير  
 عن أبي بصير قال حدثني  
 سليمان بن مرد قال حدثني  
 جابر بن مطعم قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أما أنا فبعض على  
 رأسي ثلاثاً وأشاور بذي  
 كلبهما ما حدثني محمد بن  
 بشر قال حدثنا غندر قال  
 حدثنا معوية عن محمد بن  
 راشد عن محمد بن علي  
 عن جابر بن عبد الله قال  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقرأ على رأسه  
 ثلاثاً ما حدثنا أبو نعيم  
 ما حدثنا محمد بن يحيى بن  
 سالم قال حدثني أبو جعفر  
 قال قال لي جابر أثنى ابن  
 محمد بن الحنفية قال كيف  
 القتل من الجناية فقلت  
 كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يأخذ ثلاثاً أكف  
 ويقيضها على رأسه ثم  
 يقيض على سائر جسده  
 فقال لي الحسن أرى رجلاً  
 كثيراً الشعر فقلت كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 كثير منكم شعراً

غرفة كسباني في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا ﴿قوله باب الفسل مرة واحدة﴾ قال ابن بطال يستفاد ذلك من قوله ثم أقاض على جسده لأنه لم يقيد بحد فعمل على أقل ما يسهى وهو المرة الواحدة لأن الأصل عدم الزيادة عليها ﴿قوله حدثنا عبد الواحد﴾ هو ابن زياد وباقي الاسناد والمقت تقدم في باب الوضوء قبل الفسل ﴿قوله في هذه الرواية﴾ (فصل بده) وكتبه يحيى بن يديه (مهرين أو ثلاثا) الشك من الاعمش كسباني من رواية أبي عوانة عنه وغفل الكرماني فقال الشك من ميمونة ﴿قوله هذا كبره﴾ هو جمع ذكر كبري غير قاس وقيل واحده مذكار وكثرهم فروا بين العضو وبين خلاف الانثى قال الاخفش هو من الجمع الذي لا واحد له وقيل واحده مذكار وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الا واحد بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمها فكل ما به جعل كل جزء من المجموع كالمذكار في حكم الفسل ﴿قوله باب من يد بالخلاب أو الطيب عند الفسل﴾ مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أم مرها قد عاينا حديثا على جماعة من الأئمة فهم من نسب البخاري فيها الى الوهم ومنهم من ضبط لفظ الخلاب على غير المبرور وفي الرواية تنقيح المطابقة ومنهم من تكلف لها قبحها من غير تغيير فأما الطائفة الاولى فأولهم الامام علي فإنه قال في مستخرجهم رحم الله أباعده الله يعني البخاري من ذا الذي يسلم من القلط سبق الى قلبه ان الخلاب طيب روى معنى للطيب عند اغتسال قبل الفسل وانما الخلاب نأ وهو ما يجب فيه يسمى خلابا وجلبا قال في تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جازفه كان يغسل من خلاب انتهى وهي رواية ابن خزيمة وابن جبان أيضا قال الخطابي في شرح أبي داود الخلاب نأ يسع قدر حلب ناقة قال وقد ذكره البخاري ونأ على استعماله الطيب في الطهور وأحسبه فوهم أنه أريد به الحلب الذي يستعمل في غسل الأيدي وليس الخلاب من الطيب في شيء وانما هو ما فسر لك قال وقال الشاعر

صاح له ريت أو مصعج براح \* ردى الفصرع ما فرى في الخلاب

وتبع الخطابي ابن خروف في المطالع وابن الجوزي وجماعة وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري قال في التهذيب الخلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهملزة واللام الخفيفة أي ما يجب فيه كالحلب فصفوه وانما هو الخلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ما ورد في رمي مبرور وقد أنكر جماعة على الأزهري هذا من جهة ان المعروف في الرواية بالمهملزة والتخفيف ومن جهة الجيم أيضا قال ابن الاثير لان الطيب لان يستعمل بعد الفسل البقي منه قبله وأولى لأنه اذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء وقال الجدي في الكذايم على غير باب الصحبين ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الثوري وحديث قدر المصاع في موضع واحد فكانه تأولها على الآراء وأما البخاري فربما ظن أن نأ وأوله على أنه نفع من الطيب يكون قبل الفسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى فجعل الجدي كون البخاري أراد ذلك احتمالا أي ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به وقال القاضي عياض الخلاب والحلب بكسر الميم انما علوه قدر حلب الناقة وقيل المراد أي في هذا الحديث بحلب الطيب وهو وضع الميم قال وترجم البخاري نقل على أنه التفت الى التأويلين قال وقد روى بعضهم في غير الصحبين الخلاب بضم الجيم وتشديد اللام يشير الى ما قاله الأزهري وقال النووي قد أنكر أبو عبيد الله وروى على الأزهري ما قاله وقال القرطبي الخلاب بكسر الميم لأنه لا يصح غيرها وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من ظنه أنه يضم الجيم انتهى وأما الطائفة الثالثة فقال الحلب الطري لم يرد البخاري بقوله الطيب ماله عرف طيب وانما أراد تطيب البدن بأواقيته من وضع وورن ونجاسة أن كانت وانما أراد بالخلاب الاناء الذي يغسل منه يبدأ به في موضع قدمه ماء الفسل قال وأولى قوله أو الطيب بمعنى اقوار وكذا ثبت في بعض الروايات كذا كره الحبيدي ومحصل ما ذكره أنه يحمله على اعداد ماء الفسل ثم التشرع في التظيف قبل التشرع في الفسل وفي الحديث البداءة بقتل الرأس تكونها أكثر شعنا من بقية البدن من أجل الشعر وقيل يحتمل أن يكون البخاري أراد الاشارة الى ما روى عن ابن مسعود انه كان يغسل رأسه بخلطوى ويكتفي بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ورواه أبو داود ومروان

﴿باب﴾ الفسل مرة

واحدة \* حدثنا موسى

قال حدثنا عبد الواحد

عن الاعمش عن سالم بن

أبي الجعد عن كريب عن

ابن عباس قال قالت ميمونة

وضعت لبي صلى الله

عليه وسلم ماله الفسل

فغسل يده من ثين أو ثلاثا

ثم أفرغ على شماله فغسل

مذا كبره ثم مسح

يده بالأرض ثم مضض

واستنشق وغسل وجهه

ويديه ثم أقاض على جسده

ثم تقول من مكانه فغسل

قدميه ﴿باب﴾ من بدأ

بالخلاب أو الطيب عند

الفسل \* حدثنا محمد بن

المثنى قال حدثنا أبو قاضم

عن حنظلة عن القاسم

عن عائشة قالت كان النبي

صلى الله عليه وسلم اذا

اغتسل من الجنابة وما

يشقو الخلاب فأخذ

بكتفه فسدأ بشق رأسه

الامين ثم الأسر فقال

بهما على رأسه

عائشة بإسناد ضعيف فكانه يقول دل هذا الحديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ولم يثبت انه كان يقدم على ذلك شيئا مما يتيى الدن كالسد وغيره ويقول ذلك ماقى معظم الروايات بالحلاب أو الطيب بقوله أو يدل على ان الطيب قسم الحلاب فيعمل على أنه من غير جنسه وجميع من اعترض عليه حمله على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم والمراد بالحلاب على هذا الماء الذي في الحلاب فأطلق على الحلال اسم الحسل مجازا وقال الكرماني يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الاناء الذي فيه الطيب فالنهي بدأناه بطلب ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الاول دون الثاني انتهى وهو مستد من كلام ابن بطال فانه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأطن البخاري جعل الحلاب في هذه الترجمة ضمير ما من الطيب قال فان كان ظن ذلك فقد وهم وانما الحلاب الاناء الذي كان فيه طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يستعمله عند الغسل قال وفي الحديث الحوض على استعمال الطيب عند الغسل تأسيبا بالنبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه فكانه يجعل قوله في الحديث فأخذ بكفه أي من الطيب الذي في الاناء فتدأ بشق رأسه الايمن أي فطيه الى آخره ومحصله أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال وهو توقيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الواء التي ساقها البخاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الإسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب وروى الإسماعيلي من طريق يحيى بن ابراهيم عن حنظلة في هذا الحديث كان يغسل يده قبل قوله بحلاب زاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف الحديث واليوزق من طريق حمدان السلمي عن أبي عاصم اغتسل فالحلاب يغسل شق رأسه الايمن الحديث فقوله اغتسل يغسل بدل على أنه اناء الماء لا اناء الطيب وأما رواية الإسماعيلي من طريق بشاد عن أبي عاصم لفظ كان اذا أراد ان يغسل من الجنابة دعائى دون الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بالشق الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفه ما فافترغ على رأسه فلا قوله ما لا يمكن حمله على التطيب قبل الغسل لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم لفظ كان يغسل من حلاب فبدأ بأخذ غرفة بكفه فيجعلها على شقه الايمن ثم الايسر كذلك فقوله يغسل وقوله غرفة أيضا محال على أنه اناء الماء وفي رواية لابن حبان والبيهقي ثم نصب على شق رأسه الايمن والتطيب لا يبر عنه بالصحيح فهذا كله بعد تأويل من حمله على التطيب وروايت عن بعضهم ولا تنقظه الا أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة الى حديث عائشة انها كانت تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحرام قال والغسل من سنن الاحرام وكان الطيب يحصل عند الغسل فأشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستقرا من عادته انتهى وقوله تبويب البخاري بعد ذلك بنسبة أبواب باب من تطيب ثم اغتسل وبني الى الطيب ثم ساق حديث عائشة أن انا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وفي رواية بعدها كافي انظر الى ويص الطيب أي لمعانه في مقربة صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي رواية أخرى عنده قبل هذا الباب ثم يصح مما يفيض طيبا فاستنبط الاغتسل بعد التطيب من قولها ثم طاف على نسائه لانه كفاية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال فمرفأه اغتسل بعد أن تطيب وبني أن الطيب بعد الغسل لكثرة لانه كان صلى الله عليه وسلم يحب الطيب ويكثر منه قبل هذا فقوله هنا من بدأ بالحلاب أي بآنا الماء الذي الغسل فاستدعى به لاجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند ارادة الغسل فالتزجة مقررة بين الامرئ فدل حديث الباب على مداومته على البداية بالغسل وأما التطيب بعده فهو وفي شأنه وأما البداية بالطيب قبل الغسل في الإشارة الى الحديث الذي ذكرناه وهذا أحسن الاجوبة عندي واليقه يتصرفات البخاري والله أعلم وعرف من هذا أن قول الإسماعيلي وأى معنى الطيب عند الغسل معترض وكذا قول ابن الاثير الذي تقدم وفي كلام غيرهما تقدم مؤاخذات لم تعرض لها الظهورها والله الهادي للصواب (تكميل) أبو عاصم المذكور في الاسناد هو التليل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه تزل في هذا الاسناد فأدلى بينه وبينه واسطة وحنظلة هو ابن أبي سفيان الجعفي والقاسم هو ابن محمد بن

(باب) \* المضمضة  
 والاستنشاق في الجنابة  
 \* حدثنا عمر بن حفص  
 ابن غياث قال حدثنا أبي  
 قال حدثنا الأعمش قال  
 حدثني سالم عن كريب  
 عن ابن عباس قال حدثنا  
 ميمونة قالت سميت للنبي  
 صلى الله عليه وسلم غسلا  
 فأفرغ بيته على يساره  
 ففلسها ثم غسل فرجه ثم  
 قال بيده الأرض فمسحها  
 بالتراب ثم غسلها ثم  
 تخمض من واستنشق ثم  
 غسل وجهه وأفاض على  
 رأسه ثم نفض ففعل قدميه  
 ثم أتى عند يمينه فنفذ  
 بها \* (باب) \* مسح اليد  
 بالتراب لتكون أظفر  
 \* حدثنا الحميدي قال  
 حدثنا سفيان قال حدثنا  
 الأعمش عن سالم بن أبي  
 الجعد عن كريب عن ابن  
 عباس عن ميمونة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 اغتسل من الجنابة فغسل  
 فرجه بيده ثم ذلك بها  
 الحائط ثم غسلها ثم توضأ  
 وضوءه للصلاة فلما فرغ  
 من غسله غسل وجهه  
 \* (باب) \* هل يدخل الجنب  
 يده في الأتاء قيل أن  
 يغسلها إذا لم يكن على يده  
 فذكرها الجنابة وأدخل  
 ابن عمر والبراء بن عازب  
 يده في الظهور ولم يغسلها  
 ثم توضأ وأمر ابن عمر وابن  
 عباس بأصحابها ينفض من  
 غسل الجنابة

أي بكر وقوله كان إذا اغتسل أي إذا أراد أن يغتسل كاتين من رواية الإمام علي وقوله دعا أي طلب  
 وقوله نحو الحلاب أي أن اقرب من الأتاء الذي يسمى الحلاب وقد وصفه أبو حنيفة أنه أقل من شرف في شبر  
 أخرجه أبو عوانة في مصنفه عنه وفي رواية لابن جابر وأشار أبو حنيفة بكفيه فكأنه حلق بشبهه بصفه  
 دوره الأعلى وفي رواية للبيهقي كقوله كوز سبع ثمانية أطلال وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن حماد  
 ابن المنذر أيضا بهذا الاستدلال بقوله الأسير ثم أخذ بكفيه فقال بماء على رأسه فأشار بقوله أخذ بكفيه  
 إلى القرفة الثانية كما صرح به رواية أبي عوانة وقوله بكفه وقع في رواية الكشي عن بكفه بالثنية  
 وقوله على وسط رأسه هو بفتح السين قال الجوهري كل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالسكون وإن لم يصلح  
 فهو بالتحريك في الحديث استحباب البداءة بالماء في التطهر وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي وقوله  
 الاحتباء بالنفس ثلاث غرقات وترجم على ذلك ابن جابر وسند كرا الكلدم عن قوله فقال يسهاقي  
 الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى (قوله باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة) أي في غسل الجنابة  
 والمراد هل هو واجب فيه أم لا وأشار ابن بطال وغيره إلى أن البصري استنبط عدم وجوبهما من هذا  
 الحديث لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث ثم توضأ وضوءه للصلاة فدل على أنها للوضوء وقام  
 الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة والاستنشاق من أنواع الوضوء فأناسف  
 الوضوء سقطت نوابه وبحمل ما روي من صفه غسله صلى الله عليه وسلم على الكمال والفضل (قوله حدثنا  
 عمر بن حفص) أي ابن غياث كما ثبت في رواية الأصيلي (قوله غسلا) يضم أوله أي ماء الاغتسال كما سبق في  
 باب الفصل مرة (قوله ثم قال بيده الأرض) كذا في رواية واللائحة أكثر بيده على الأرض وهو من إطلاق القول  
 على الفعل وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث لا حسد إلا في اثنتين قال في نفسه الذي يشكوا القرآن لو  
 أوتيت مثل ما أوتي هذا الفل مثل ما فعل وسأني في باب نفخ السدين في بيان رواية أبي حمزة عن  
 الأعمش في هذا الموضع فصرح بيده الأرض فيفسر قال هنا ضرب (قوله ثم نفض) أي تحول إلى ناحية (قوله  
 فني نفض بها) زاد في رواية كريمة قال أبو عبد الله يعني لم يمسح وأنت الضمير على إرادة الحرفة لأن المنديل  
 خرقه مخصوصة وسأني في باب من أفرغ على يمينه قالت ميمونة فتناولته ثوبه وقوله مباحث الحديث  
 تقدمت في باب الوضوء قبل الفصل (قوله ياب مسح اليد بالتراب لتكون أظفر) أي لتصلب اليد أظفر منها قبل  
 المسح (قوله حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي) كذا في رواية وأتينا واقتصر الأكثر على حدثنا الحميدي وسفيان  
 هروان عبيته (قوله ففعل فرجه) هذه الفاء تفسيرية وليست تعقيبية لأن غسل الفرج يمكن بعد الفراغ  
 من الاغتسال وقد تقدمت مباحث هذا الحديث أيضا ومن فوائد هذا السياق الإتيان فيه بتم الدال على  
 ترتيب ما ذكره من صفه الفصل (قوله باب هل يدخل الجنب يده في الأتاء) أي الذي فيه ماء الفصل (قوله  
 أن يغسلها) أي خارج الأتاء (إذا لم يكن على يده قدر) أي من نجاسته وغيرها (غير الجنابة) أي حكمها لأن  
 أثرها مختلف فيه فدخل في قوله قدر وأما حكمها فقال المذهب أشار البصري إلى أن يده الجنب إذا كانت  
 نظيفة جازله إدخاله الأتاء قبل أن يغسلها لأنه ليس شيء من أعضائه نجسا بسبب كونه جنباً (قوله وأدخل ابن  
 عمر والبراء بن عازب يده) أي أدخل كل واحد منهما يده وفي رواية لابن الوقت يداه بالثنية (قوله في  
 الطهور) بفتح أوله أي الماء المجدل لا غسل وأمر ابن عمر وصلى الله عليه وسلم من وضوءه وبعثه وروى عبد  
 الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ويجمع بينهما بأن يتزاعل حاليه فثبت لم يغسل كان متيقنا أن لا  
 قدر في يده وحيث غسل كان ظاهراً ومتيقنا أن فيها شياً أو غسل للذب وترك العواز وأمر البراء وصلى الله  
 عليه وسلم بلفظ أنه أدخل يده في الطهارة قبل أن يغسلها وأخرج أيضاً الشعبي قال كان أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يدخلون أيدهم الماء قبل أن يغسلوها وهو جنب (قوله لم ير ابن عمر وابن عباس)  
 أما ابن عمر فوضوءه عبد الرزاق عنه وأما ابن عباس فوضوءه ابن أبي شيبة عنه وعبد الرزاق عن وجه  
 آخر أضعافه وتوجيه الاستدلال به للترجمة أن الجنابة الحكمية لم تكن كانت تؤثر في الماء لا تمتنع الاغتسال

من الأنا الذي تقاطر فيه مالا في بدن الجنب من ماء اغتسله ويمكن أن يقال اغتسل بالصباء بذلك بأسا  
 لانه مما يشق الاحتراز منه فكان في مقام العسوق كإروى ابن أبي شبة عن الحسن البصري قال ومن علق  
 انتشار الماء انترجوا من رحمة الله ما هو أوسع من هذا (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) زاد مسلم ابن  
 قسب (قوله حدثنا) ولكبرية أخبرنا أنفع وهو ابن جند كرواه مسلم ولم يخرج البخاري عن أفهم بن سعد  
 شبا والقاسم هو ابن محمد وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغاربة  
 في آخره وزاد مسلم في آخره من الجنابة أي لأجل الجنابة ولا في عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب  
 عن أنفع أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره وزاد فيه وتلقي بعد قوله تختلف أيد بنا فيه  
 وللاسماعيلي من طريق المعنى بن سليمان عن أنفع تختلف فيه أيد بناهني حتى تلتقي واليهي من طريقه  
 تختلف أيد بنا فيه يعني وتلقي وهذا الشعر بان قوله وتلقي مدرج وسأني في باب تحليل الشعر من وجه  
 آخر عنها كذا انفصل من أنا واحد فتعرف منه جمعا قلل الراوي قال وتلقي بالمعنى ومعنى تختلف أنه كان  
 يترقب تارة قبلها وتعرف هي تارة قبله ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة فيباعدني حتى أقول دعني زاد  
 السائي وأوردته حتى يقول دعني وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء قبله وأن ذلك لا ينافي  
 من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ويدل على أن النبي عن انقاس الجنب المساء الدائم اغتسل  
 للتزكية كراهية أن يستقذرا لا يكون بصير نجسا بانقاس الجنب فيه لانه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين  
 هضم من أعضائه وأما توجيه الاستدلال به للترجمة قلان الجنب لما جازله أن يدخل يده في الأنا فيترقب  
 به قبل ارتفاع حدثه لتمام الغسل كذا في حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده قبل دخاله ليس لأمر  
 يرجع إلى الجنابة بل إلى ما عليه يكون يسده من نجاسة متبقية أو مظنونة (قوله حدثنا سعد قال حدثنا  
 جاد) هو ابن زيد لم يسم من جادين مسلمة وهشام هو ابن عروة (قوله غسل يده) هكذا أوردته مختصرا  
 وقد أخرجه أبو داود وأما من مسدده هذا السند لكن قال يديه بالثنية وزاد يصيب يده اليمنى أي من  
 الأنا فيغسل فرجه فيفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الحديث وهكذا أخرجه الأسماعيلي  
 من طريق من جادين زيد وسأني فخره من وجوه أخر عن هشام في باب تحليل الشعر قال المهلب حدث  
 البخاري أحاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل البدن قبل ادخالهما على حال يقن طافة اليد وحدث  
 هشام يعني هذا على ما إذا خشى أن يكون علقه سائى فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جع بينهما وفي  
 التعارض عنهما انتهى ويمكن أن يجعل الفعل على التدب والترك على الجواز أو يقال حديث الترمذ مطلق  
 وحدث الفعل بمقد فعله المطلق على المقصد لان في رواية الفعل زيادة لم يذكر في الأخرى (قوله حدثنا  
 أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله من جنابة) ولكثرت من الجنابة أي لأجل الجنابة (قوله وعن عبد  
 الرحمن بن القاسم) هو معطوف على قوله شعبة عن أبي بكر بن حفص فله شعبة فيه اسنادان إلى عائشة عنه  
 أحد شعبة بن عروة والآخر عن القاسم وقد وهم من زعمنا رواية عبد الرحمن معلقة وقد أخرجهما  
 أنعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقال أخرجه البخاري عن أبي الوليد بالاسنادين جميعا  
 وكذا قال أبو مسعود وغيره في الأطراف (قوله مثله) أي مثل المتن المذكور وللاسماعيلي عنه زيادة موحدة  
 في أوله (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الهيثمي أيضا وهذا السناد ثابته عن شعبة أيضا هذا المتن لكن من  
 طريق صحابي آخر وهذا السناد بعينه تقدم لحن آخر في باب علامة الإيمان (قوله والمرأة) يجوز فيه الرفع  
 على العطف والتصب على المحبة واللام فيها التيسر (قوله زاد مسلم) هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ  
 البخاري (قوله وهو) زاد الأسماعيلي وأبو الوقتان بن جرير ابن حازم و بذلك جزم أنعيم وغيره وقفي  
 رواية أبي ذر وهيب بالتصغير وأخته وهما في الحديث وحده تتبع كثير من رواة وهيب بن جرير  
 ولم يفسد من رواية وهيب خالد وهيب بن جرير من الرواة عن شعبة وأما وهيب فهو من أقرانه ومرا  
 البخاري أن مسلم بن إبراهيم وهيب بن جرير رواه هذا الحديث عن شعبة بهذا السناد الذي رواه عنه أبو

حدثنا عبد الله بن مسلمة  
 قال أخبرنا أنفع من القاسم  
 عن عائشة قالت كنت  
 أغسل أنا والنبي صلى  
 الله عليه وسلم من أنا  
 واحد تختلف أيد بنا فيه  
 حدثنا سعد قال حدثنا  
 جاد عن هشام عن أبيه  
 عن عائشة قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إذا اغتسل من  
 الجنابة غسل يده حدثنا  
 أبو الوليد قال حدثنا شعبة  
 عن أبي بكر بن حفص  
 عن عروة عن عائشة  
 كنت أغتسل أنا والنبي  
 صلى الله عليه وسلم من  
 أنا واحد من جنابة وعن  
 عبد الرحمن بن القاسم  
 عن أبيه عن عائشة مثله  
 حدثنا أبو الوليد حدثنا  
 شعبة عن عبد الله بن  
 عبد الله بن جرير قال سمعت  
 أنس بن مالك يقول كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 والمرأة من أنا واحد يغسلان  
 من أنا واحد زاد مسلم  
 وهو عن شعبة من  
 الجنابة

الوليد بن زاذني أخرجه الجنباء وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية وهب بن جرير بوزن هذه الآية والله أعلم **(قوله باب تقر بن القسل والوضوء)** أي جوازوه وهو قول الشافعي في الجلباء واحتج به ابن الله تعالى أوجب غسل أعضائه فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقىها وأنتفها ثم أيد ذلك بفعل ابن عمرو بذلك قال ابن المسيب وعطابو جماعة وقال ربيعة وسالك من تبع ذلك فليهد الأعداء ومن نسي فليأمر عن مالك بن قريش بن أبي رباح قال أجاد وقال قتادة والأوزاعي لا يبيد إلا أن جف وأجازاه الغنمي مطلقاً في القسل دون الوضوء ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال ليس مع من جعل الجفاف حداً للحك حجة وقال الطحاوي الجفاف ليس يحدث فيقض كالوجف جميع أعضاء الوضوء بطل الطهارة **(قوله زيد كرم بن عمرو)** هذا الأثر وزنه في الأمام عن مالك عن نافع فنه لكن فيه أنه نفع في السوق دون رجله ثم رجع إلى المسجد فجمع على خفيه ثم صلى والاسناد صحيح فيحتمل أنه أتاهم بجزم لم يكن ذلك كرم الملقب قال الشافعي له قد جف وضوؤه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد **(قوله حدثنا محمد بن محبوب)** هو البصري وعبد الواحد هو ابن زياد البصري وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه في باب القسل مرة وسياقهما واحد غالباً لأن في ذلك ثم تحول من مكانه وفي هذا نص من مقامه وهما معني وأبدي الكرماني من هذا احتمال أن يكون غشيت فاما **(قوله باب من أفرغ)** هذا الباب مقدم عند الأصلي وابن عساكر على الذي قبله واعترض على المصنف بأن الدعوى أهم من الدليل وال جواب أن ذلك في غسل الفرج بالنقض وفي غيره ما عرف من شأنه أنه كان يحب التيامن كما تقدم ومعه هنا فيما إذا كان يغتفر من الأنا قاله الخطابي قال فاما إذا كان يتيقن كالمقيم فانه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على عينه **(قوله حدثنا موسى بن إسماعيل)** تقدم هذا الحديث من روايته أيضاً في باب القسل مرة لكن شيخه هناك عبد الواحد هو أبو عوانة وهو الوضاح البصري **(قوله وسوتره)** زاد ابن فضيل عن الأعمش ثوب والواو فيه غائبة **(قوله فصب)** فصب هو معطوف على محذوف أي فأراد القسل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يده قاله الكرماني ولا يتبين ما له بل يحتمل أن يكون الوضع معقياً بالنصب على ظاهره والارادة والكتف يمكن كونهما وقابل الوضع والاخذ وهن الصب ههنا المعنى وضعت ما فشرع في القسل ثم شرحت الصفة **(قوله قال سليمان)** أي الأعمش وقائل ذلك أبو عوانة وقاله أذ كرم ابن أبي الجعد وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعمش فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً ولا ين فضيل عن الأعمش فصب على يديه ثلاثاً ولم يثلك أخرجه أبو عوانة في مستقر جة فكان الأعمش كان يشبهه ثم نذر كرم لاس سماح من فضيل منه متأخر **(قوله ثم غضمض)** وللأصلي مضمض بغير تاء **(قوله وغسل قدميه)** كذا لا يفي ذو ولا أكثر فضل بالقاء **(قوله فقال يسده)** أي أشار وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله **(قوله ولم يرد)** بضم أوله وسكان الدال من الارادة والاصل يريدها لكن جزم ولم ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى وقد حكى في المطابع أنهار رواية ابن السكن قال وهي وهم وقد روى الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الاسناد وقال في آخره فقال هكذا وأشار بيده أن لا يريدها ربياً في رواية أبي حنيفة عن الأعمش فناولته نوياً فلم يأخذها والله أعلم **(قوله باب إذا جامع ثم خد)** أي أحكمه والكشيمى عارو أي الجائع وهو أعم من أن يكون ثلثاً للجماعة أو غيرها وقد أجوا على أن القسل بينهما لا يجب ويدل على أصح ما حدثت أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف يوماً على نسائه بغسل عندهم وعنده هذه قال قتلت يا رسول الله ألا يغسله غسلًا واحدًا قال هذا إذا كسى وأطيب وأظهر واختلج في الوضوء بينهما فقال أبو يوسف لا يستحب وقال الجمهور لا يستحب وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم من أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً أخرجه مسلم من طريق أبي حفص عن عامر عن أبي التمرق عنه وأشار ابن خزيمة إلى أن بعض أهل العلم حمله على الوضوء للقوى فقال المزمع غسل الفرج ثم



ورواه ابن خزيمة بجار واه من طريق ابن عينة عن عاصم في هذا الحديث فقال قلت نساء وضراً والله صلاة وأظن  
 المشاور إليه هو اصحاب بن راهوب فقد نقل ابن المنذون عنه أنه قال لاج من غسل الفرج إذا أراد العود ثم  
 استدل ابن خزيمة على أن الأمر بالوضوء للتدب لا للوجوب بجار واه من طريق شعبة عن عاصم في حديث  
 أبي سعيد المذکور كرواية ابن هبينة وزاد فيه أنشط للعود فدل على أن الأمر للارشاد أو للتدب يدل  
 أيضاً على أنه تدبير الوجوب وأما الطحاوي من طريق موسى بن عفيف عن أبي اسحق عن الأسود عن  
 عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ((قوله ويحيى بن سعيد)) هو القطان  
 وينبغي أن يشبه في الفراءة قبل قوله عن شعبة لفظ كلاهما لأن كلام ابن أبي عدي ويحيى رواه حماد  
 ابن زوار عن شعبة وحذف كلاهما من الخط اصطلاح ((قوله ذكره)) أي قول ابن عمر المذکور بعد  
 باب وهو يؤول ما أحب أن أصحح محوماً أنضج طيباً وقد يشبهه مسلم في روايته عن محمد بن المنذر قال سألت  
 عبد الله بن عمر عن الرجل ينضب ثم يصبح محرماً فذكره وزاد قال ابن عمر أن أظلي يقطر أن أمبالي  
 من أن أقل ذلك وكذا ساقه الإمام علي بن إمامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن شارق كان المصنف  
 اختصره ليكون المحدثون معلوماً عند أهل الحديث في هذه القصة وأحد أنه به مجرب بن شارق مختصراً ((قوله  
 أباعه الرحمن)) يعني بن عمر استرحته له عائشة أشعاراً باباً به قد سها فها قاله أبو اسحق فضل النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يقل ذلك ((قوله فيطوف)) كناية عن الجماع وذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة وقال  
 الإمام علي بن محمد أن يراد به الجماع وإن يراد به تجديد العهد بهن (قلت) والاحتمال الأول به وجه الحديث  
 الثاني لقوله فيه أعطى قوة ثلاثين ويطوف في الأول مثل ما يدور في الثاني ((قوله ينفض)) ينفض أو ينفذ  
 المضاد للمهجمة وبالجملة قال الإمام علي بن محمد ((قوله ينفض بالمهجمة وسوى بينهما أبو زيد  
 وقال ابن بكير أن ينفض بالمهجمة والمحقق وبالمهجمة لما روى عن الطيب بقيت بعد الإحرام قال  
 الإمام علي بن محمد أن ينفض بالمهجمة أو ينفض بالمهجمة وسوى بينهما أبو زيد  
 شاء الله تعالى ((قوله معاذ بن هشام)) هو الهستواني والاسناد كله بصريون ((قوله في الساعة الواحدة))  
 المراد ما قد مر من الزمان لا ما سطر عليه أصحاب الهيئة ((قوله من الليل والنهار)) الواو بمعنى أو جزم  
 به الكرماني ويحتمل أن تكون على بابها يان تكون تلك الساعة جزءاً من آخر أو جزءاً من أول الآخر  
 ((قوله وعن إحدى عشرة)) قال ابن خزيمة تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ورواه سعيد بن أبي عروبة  
 وغيره عن قتادة فقالوا اتسع نسوة انتهى وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فلقها هنا  
 وصلها بعد اثني عشر باباً لفظ كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة وله في نسخة نسوة وقد جمع ابن  
 حبان في صحيحه بين الزوايا وبين بان جعل ذلك على حاتين لكنه وهم في قوله أن الأولى كانت في أول قدومه  
 بالمدينة حيث كان تحته تسع نسوة والحالة الثالثة في آخر الأمر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة  
 وموضع الوهم منه أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة فدخل على عائشة  
 بالمدينة ثم تزوج أم سلمة وحفصة وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ثم تزوج زينب بنت  
 جحش في الخامسة ثم حور برة في السادسة ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة وهو لا يجتمع من دخل بهن  
 من الزوجات بعد الهجرة على المشهور واختلفت في ربخانة وكانت من سبي بني قريظة فجزم ابن حبان  
 بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الجلباب فاخترت الباقى ملكة ولا كثر على أمهات قبله  
 في سنة عشر وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل قال ابن عبد البر مكثت عنده شهرين  
 وأولاده فميت في هذا المجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع مع أن سودة كانت ربت يومها لعائشة كما  
 سيأتي في مكانه فربحت رواية سعيد لكن تفعل رواية هشام على أنه ضم ما به نور ربخانة الهين وأطلق  
 عليهن لفظ نساءه نظراً لفساد الدمامطي في السيرة التي جهها من اطلاع عليه من أزواجه ممن دخل  
 بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو غطها ولم يقد عليها فبلغت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر

ويحيى بن سعيد عن شعبة  
 عن إبراهيم بن محمد بن  
 المنذر عن أبيه قال  
 ذكرته لها عائشة فقالت  
 برحم الله أبا عبد الرحمن  
 كنت أظبط رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فيطوف  
 على نساءه ثم يصبح محوماً  
 ينفض طيباً حدثنا محمد بن  
 بشر قال حدثنا معاذ بن  
 هشام قال حدثني أبي عن  
 قتادة قال حدثنا أنس بن  
 مالك قال كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يدور على نساءه  
 في الساعة الواحدة من  
 الليل والنهار وهذا من  
 إحدى عشرة قال قلت

لا نس

عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن بأحدى عشرة ومات عن تسعة وسر دأهها من أيضا أبو الفتح  
 البصري ثم مغلطى فزدد على العسل الذي ذكره الدمياطي وأنكر ابن القيم ذلك والحق أن الكثرة  
 المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الأسماء وعقضى ذلك تنقص العدة والله أعلم ((قوله أو كان))  
 بفتح الواو هو مقول قتادة الهزلة للاستفهام ومجرب ثلاثين محذوف أى ثلاثين رجلا ووقع في رواية  
 الإجماع على من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام أو بعين بدل ثلاثين وهي شاذة من هذا الوجه لكن في  
 مراسيل طائوس مثل ذلك زان في الإجماع وفي صفة الجنة لا ينعيم من طريق مجاهد مثله وزاد من رجال أهل  
 الجنة ومن حديث عبد الله بن عمرو رفعه أعطيت قوة أو بعين في البطش والإجماع وعند أحد والنسائي  
 وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه أن الرجل من أهل الجنة ليعطى قوة ما تفي الاكل والشرب  
 والإجماع والشهوة فعلى هذا يكون حساب قوة نبيينا أربعة آلاف ((قوله وقال سعيد)) هو أن أبي عروبة  
 كذا الجميع الآن الأصلي قال أنه وقع في نسخة شعبية بدل سعيد قال وفي عرضنا على أبي زيد عكة سعيد قال  
 أو على الجاني وهو الصواب (قلت) وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد وأما رواية شعبية فهذا  
 الحديث عن قتادة قد وصله الإمام أحمد قال ابن المنبر ليس في حديث دورانه على نساء دليل على الترجمة  
 فيحمل أنه طاف عليهم واغتسل في خلال ذلك من كل فعلة فضلا قال الاحتمال في رواية البلية أظهر منه  
 في الساعة (قلت) التقييد باليلة ليس صحيحا في حديث عائشة وأما حديث أنس فحيث جاء فيه التصريح  
 باليلة قيسدا لا اغتسال بالمرة الواحدة كذا وقع في روايات النسائي وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد  
 بالغسل الواحد من غير ذكر البلية في روايات أخرى لهم وإسالم وحيث جاء في حديث أنس التقييد بالساعة  
 لم يخرج في تقييد الغسل بالمرة لأنه يتعد أو يتعسر وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا وعرف من  
 هذا أن قوله في الترجمة في غسل واحد أشار به إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصرا صافيا  
 أخرجه كما خرج به عذابه يحمل المطلق في حديث عائشة على المقيدين حديث أنس ليس اتفاقا ومن لازم  
 جاء عن في الساعة أو البلية الواحدة عود الإجماع كما ترجم به والله أعلم واستدل به المصنف في كتاب النكاح  
 على استحباب الاستكثار من النساء وأشار فيه إلى أن القسم لم يكن واجبا عليه وهو قول طوائف من أهل  
 العلم وبه جزم الأصطنبري من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب يحتاج من قال به  
 إلى الجواب عن هذا الحديث فقيل كان ذلك رضا صاحبة التوبة كما استأذن من أن عرض في بيت عائشة  
 ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القسمة ثم سأنف القسمة وقيل كان ذلك عند إقباله  
 من سفر لانه كان إذا سافر أفرع يدين فيسافر من يخرج سهمها فإذا انصرف استأنف وهو أخص من  
 الاحتمال الثاني والاول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب  
 القسمة ثم ترك بعدها وأغرب ابن العربي فقال إن الله خص نبيه بأشياء منها إعطاء ساعة في كل يوم  
 لا يكون لازما فيه فحق يقبل فيها على جميعه فيفعل ما يريد ثم تستقر عند من لها التوبة وكانت تلك  
 الساعة بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب ويحتاج إلى ثبوت ما ذكره مفسلا وفي هذا  
 الحديث من القوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من القوة على الإجماع وهو دليل على كمال  
 البنية وصحة المذكور به والحكمة في كثرة أوزاجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة بطلان عليها فينقلها  
 وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيبون ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به ابن التين أقول  
 مالك لازم الظاهر من الأماينا على أن المراد بان ثنتين على التسع مارية ووجهة وقد أطلق على الجميع  
 لفظ نساءه وتقيب ان الاطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه جهة لمادحي واستدل به ابن المنبر على  
 جواز وطء الحرة بعد الإماء من غير غل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه  
 الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع ليسان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب ((قوله باب غسل المذي  
 والوضوء منه)) أي بسببه وفي المذي لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المجهمة وتخفيف الياء ثم بكسر

أو كان يطيفه قال كنا  
 تحدثت به أعطى قوة ثلاثين  
 وقال سعيد عن قتادة أن  
 أنسأحدتهم تسع نسوة  
 (باب) غسل المذي  
 والوضوء منه

القال ونشد يد الباء وهو ماء أبض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو إذا كرا الجماع أو أرادته وقد لا يحسن  
 بخروجهم (قوله حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي (قوله عن أبي عبد الرحمن) هو السلي (قوله مذهباً)  
 صيغة مبالغة من المذى يقال مذى مذى مثلى مذى مذى ثلاثياً يقال أيضاً أمذى مذى بوزن أعطى  
 يعطى ورباعياً (قوله فامرت رجلاً) هو المقداد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من الخبر حين من  
 وجه آخر وزاد فيه فاستحييتان أسأل (قوله لمكان ابنته) في رواية مسلم من طريق ابن الخنفية  
 من علي بن من أجل فاطمة رضي الله عنهما (قوله توشأ) هذا الأمر بلفظ الأفراد بشعر بأن المقداد أسأل  
 لنفسه ويحتمل أن يكون سأل بهم أوله في فوجه التي سأل الله عليه وسلم الخطاب إليه وانظار أن علياً  
 كان حاضر السؤال فقد أطلق أصحاب المسألة يدوا الأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ولو جازوه  
 على أنه لم يخضراً ورواه في مسند المقداد ورواه مافى رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عباس عن  
 أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال قلت لرجل جالس إلى جنبى سله فساله ووقع في رواية مسلم فقال  
 يفضل ذكره وشوذاً بلفظ الغائب فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإجماع وهو الأظهر في مسلم  
 أيضاً فساله عن المذى يخرج من الإنسان وفي الموطأ نحوه ووقع في رواية أبي داود والنسائي وابن خزيمة  
 ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال كنت وجلما مذاً فبعتل فأغسل منه في الشتاء  
 حتى تشقى تظهرى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغسل ولا يدي داود وابن خزيمة عن من حديث سهل بن حنيف  
 أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ووقع في رواية النسائي أن علياً قال أمرت عماراً أن يسأل ربي  
 رواية لابن جابر والاسماعيلي أن علياً قال سألت وجع ابن جابر بين هذا الاختلاف بيان علياً أمر عماراً  
 أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه وهو جمع جيد الأبالسة إلى آخره لكونه مغفار القول بأنه  
 استعفى عن السؤال بنفسه لاجل فاطمة فيعتب حله على المحاربان بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه  
 الأمر بذلك وهذا من إجماع الاسماعيلي ثم الزور ويؤيد أنه أمر كلام المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك  
 ما رواه عبد الرزاق عن طريق عاصم بن أنس قال سألت علياً عن المقداد وعمار الذي يقال علي أني رجس  
 مذهباً فساله عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فما له أحد إلى جليلين ويحتمل أن يشكوا أن الذي تولى السؤال  
 عن ذلك هو المقداد وعلياً هذا أقنسه عماراً أنه سأل عن ذلك عموماً على المحاربان أيضاً لكونه قصده لكن  
 تولى المقداد الخطاب دون الله أعلم واستدل قوله صلى الله عليه وسلم توشأ على أن الغسل لا يجب بخروج  
 المذى وصريح ذلك في رواية أبي داود وغيره وهو إجماع وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من  
 البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم يرا الوضوء إلا من المحرجين وحكي الطحاوي عن قوم أنهم  
 قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ثم رد عليهم عماراً من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال  
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن المذى فقال لا به الوضوء في المذى الغسل تعرف بهذا أن حكم المذى حكم  
 البول وغيره من نواقض الوضوء لا أنه بوجوب الوضوء بمجرد (قوله واغسل ذكرك) هكذا وقع في البخاري  
 تقدم الأمر بالوضوء على غسله ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس لكن الواو لا ترتب فالمعنى  
 واحد وهو رواية الاسماعيلي فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ويجوز تقديم الوضوء على غسله  
 لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه بشرط أن يكون ذلك بمخال وإستدل به ابن دقيق العيد على تعين الماء  
 فيه دون الإجماع ونحوها لأن ظاهره بعين الغسل والمعين لا يقع الامتنال إلا به وهذا ما صححه النووي في  
 شرح مسلم ويصحح في باقي كتبه جواز الإقتصار على الحلقاء البول وجلال الأمر بنفسه على الاستحباب أو على أنه  
 خرج من جرح الغائب وهذا المعروف في المذهب واستدل به بعض المالكية بالخبايا على إيجاب  
 استحبابه بالغسل عملاً بالحقيقة لكن الجمهور ونظر وإلى المعنى فإن الموجب لنفسه إنما هو خروج الخراج  
 فلا يجب لها إزالة أثره بل هو يؤيده ما عند الاسماعيلي في رواية فقال توشأ واغسله فأما الخبر على المذى  
 وتظهر هذا أقوله من مس ذكره فليوشأ فإن النقص لا يتوقف على مس جمعه واختلاف العلماء في وجوب

حدثنا أبو الوليد قال  
 حدثنا ثاذة عن أبي  
 حصين عن أبي عبد  
 الرحمن عن علي قال كنت  
 رجلاً مذهباً فامرت رجلاً  
 يسأل النبي صلى الله عليه  
 وسلم لمكان ابنته فسأل  
 فقال توشأ واغسل ذكرك

غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو لتباعد في الثاني فحب التيقن فيه . قال الطحاوي ولم يكن الامر بغسله  
لوجوب غسله كله بل ليتقوا فيه بطل خروجه كافي للشرع اذا غسل بالماء البارد يتفرق بينه الى داخل  
الشرع فيقطع خروجه واستدل به ايضا على نجاسة المذي وهو ظاهر وخروج ابن عقيل الحنبلين من قول  
بعضهم ان المذي من اجزاء المني وايه بطلانه . وتعب بابه لو كان منيا لوجب الفصل منه واستدل به على  
وجوبه بالوضوء على من به سلس المذي للامر بالوضوء مع الوصف بصيغة المباعدة الدالة على الكثرة وتعبه  
ابن دقيق العيدان الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد بخلاف صاحب السلس فانه يشأ عن  
علقة الجسد ويمكن ان يقال امر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم واستدل به على  
قبول خبر الواحد على جواز الاعتماد على الخبر المثلون مع القدرة على القطوع . وفيهم من انظر لما تقدمه من  
ان السؤال كان بضمرة على . ثم رجع ان السؤال كان في غيبته لم يكن دليلا على المدعى لاحتمال وجود  
القرائن التي تخفف الخبر فترقبه عن الظن الى القطع قاله القاضي عياض . وقال ابن دقيق العيد المتراد  
بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد انه صرورة في الصور التي تعل وهي كثيرة تقوم بالحجة  
بجملتها لا يفرق بين منها وفيه جواز الاستدانة في الاستفتاء . وقد يؤخذ منه جواز عوى الوكيل بضمرة  
مركبه وفيه ما كان الصعابة عليه من حرمة النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وفيه استعمال الادب في ترك  
المواجهة لما يستحي منه عرفا وحسن المعاشرة مع الاصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بضمرة  
افار بها وقد تقدم استدلال المصنف بقوله الملم ان استحبابا فامر غيره بالسؤال لان فيه جمعا بين المصلحين  
استعمال الحياء وعدم التقرير في معرفة الحكم . (قوله باب من تطيب ثم اغتسل) . تقدم الكلام على  
الحديث قبل . باب وموضع الاستدلال به ان قولها طائفي ناسه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال  
وقد ذكرت انها طيبة قبل ذلك واما ما أصبح محرما من فوائده ايضا وقوعه ببعض الصعابة على بعض  
بالدليل والاطلاع ازواج النبي صلى الله عليه وسلم على ما بلغ عليه غيرهم من افضل الصعابة وخدمة  
الزوجات لازواجهن وان تطيب عند الاحرام وسياحي في الحج . وقال ابن طال فيسه ان السنة اتخذا الطيب  
للرجال والنساء عند الجماع . (قوله حدثنا الحكم) . هو ابن عيينه وهو وشيخه ابراهيم التيمي وشيخه الاسود  
ابن زيد فقها كوفيين تابعيون . (قوله روي) . يقع الواو وكسر الواو بعدها تفتح تاء ثم صاد مهملة  
هو البرقي وقال الاحمدي وبيص الطيب ثلاثة وذلك لعين فائمه لا للريح فقط . (قوله مفرق) . يقع الميم  
وكسر الراء ويجوز قصها دلالة هذا المثل على الترجه اما ان تكون اقصة واحدة واما لان من سنن الاحرام  
الفصل عنده ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعه وفيه ان قضاء الطيب على بدن الحرمان لا يضر بخلاف  
ابتدائه عند الاحرام . (قوله باب تخليل الشعر) . أي في غسل الجنابة . (قوله عبد الله) . هو ابن المبارك  
(قوله اذا اغتسل) . أي اراد ان يغسل . (قوله اذا ظن) . يحتمل أن يكون على يابه ويكني فيه بالقبلة  
ويحتمل أن يكون بمعنى علم . (قوله اروي) . هو فعل ماض من الارواء . قال ارواءه اذا جعله زيارا والمراد  
بالبشرة هنا ما تحت الشعر . (قوله افاض عليه) . أي على شعره . (قوله ثم غسل سائر جسده) . أي بقية  
جسده . وقد تقدم من رواية مالك عن هشام في أول كتاب الفصل هنا على جلده كله فيتمت أن يقال ان  
سائر هنا معنى الجميع جمعا بين الرأيتين . وفيه مباحث الحديث تقدمت هناك . (قوله وقالت) . أي عائشة  
هو معطوف على الأول فهو متصل بالاسناد المذكور . (قوله تفرق) . باسكان المجهدة بعدها مكسورة  
ولهي الاعتصام تنزع فيه جمعا وقد تقدمت مباحثه في باب هل يدخل الجنابة في الطهور . (قوله باب  
من توضأ الجنابة) . سقط من اخر الترجة لفظ منه من رواية غير أبي ذر . (قوله أخبرنا) . ولا يذر  
حدثنا (الفضل) . (قوله وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه الجنابة) . كذا اللالكثير بالاضافة  
ولكرمعه وضوءا بالتوسيل . (قوله بالام) . وادركه الشك في العتبة . وفيه وضع على البناء للمفعول لرسول  
الله زيادة اللام أي لاجله وضوءا بالرفع والتوسيل . (قوله فكفأ) . ولغيره يذرقا فكأ أي قلب . (قوله على

عن ابيه قال سألت عائشة  
قد كرت لها قول ابن عمر  
ما أحب أن أصبح محروما  
أنضغ طيبا قالت عائشة  
أنطيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثم طافني  
بأسائه ثم أصبح محروما  
• حدثنا آدم قال حدثنا  
شعبة قال حدثنا الحكم  
عن ابراهيم عن الاسود عن  
عائشة قالت كفى أنظر الى  
وبيص الطيب في مفرق  
الذي صلى الله عليه وسلم  
وهو محرم (باب) تخليل  
الشعر حتى اذا ظن أنه قد  
أروى بشرته افاض عليه  
• حدثنا عبد الله قال أخبرنا  
عبد الله قال أخبرنا هشام  
ابن عروة عن أبيه عن  
عائشة قالت كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا  
اغتسل من الجنابة غسل  
يديه وقضوا وضوء الصلاة  
ثم اغتسل ثم تخلل ببسده  
شعره حتى اذا ظن أنه قد  
أروى بشرته افاض عليه  
المناء ثلاث مرات ثم غسل  
سائر جسده وقالت كنت  
أغسل أنا والنبي صلى الله  
عليه وسلم من الماء واحد  
تفرق منه جمعا (باب)  
من توضأ الجنابة ثم غسل  
سائر جسده ولم يعد غسل  
مواضع الوضوء منه مرة  
أخرى • حدثنا يوسف بن  
عيسى قال أخبرنا الفضل  
ابن موسى قال أخبرنا  
الاعمش عن سالم عن

كريب ولى ابن عباس عن ابن عباس عن مغيرة قالت وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه الجنابة فكفأ أي بمهنة على (ساره)

يساره) كذا قال كثير والمستعمل وكريه على شمائه (قوله ضرب يده بالارض) كذا قال كثير ولما كتبه في  
ضرب يده الارض (قوله ثم غسل جسده) قال ابن طال حديث عائشة الذي في الباب قبله اتيقن بانترجة  
لان فيه ثم غسل سائر جسده. وأما حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عمومه مواضع الوضوء  
فلا يطاق قوله لم يعد غسل مواضع الوضوء. وأجاب ابن المنبر بان قرينة الحال والعرف من سياق الكلام  
يخص أعضاء الوضوء فان تقدم ثم غسل أعضاء الوضوء وعرف الناس من مفهوم الجسد اذا أطلق جسده  
يسل ذلك. ولا يخفى تكلفه. وأجاب ابن التين بان مراد البخاري أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية  
ثم غسل جسده أي ما بقي من جسده بدليل الرواية الاخرى وهذا في نظر لان هذه القصة غير ثابتة القصة  
كما قدمنا في أوائل الفصل وقال الكرماني انقط جسده شامل لجميع أعضائه البدن فيصل عليه الحديث  
السابق والمراد هناك يسائر جسده أي باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء (قلت) ومن لازم هذا التقرير  
أن الحديث غير مطابق للترجمة والذي يظهر أن البخاري حل قوله ثم غسل جسده على المأز أي ما بقي من جسده  
ما قدم ذكره. ودليل ذلك قوله بعد غسل وجهه اذ لو كان قوله غسل جسده محمولاً على عمومه لم يحتاج لاضل  
وجلسه ثانياً لان غسلهما كان يدخل في العموم وهذا أشبه بتصريفات البخاري اذ من شأنه الاعتناء  
بالأخفى أكثر من الاجل واستنبط ابن طال من كونه لم يعد غسل مواضع الوضوء اجزاء غسل الجمعة عن  
غسل الجنابة واجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لئلا يبين أنه كان قبل التجدد حدثاً والاستنباط المذكور مبني  
عنده على أن الوضوء الواقع في غسل الجنابة سنة واجزاء مع ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده وهي دعوى  
مردودة لأن ذلك يختلف باختلاف النية فمن فوي غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء الفضيلة ثم غسله والا  
فلا يصح البناء المذكور والله أعلم (قوله ينفض الماء بيده) سقط الماء من غير رواية أبي ذر ولا يصح  
لعمل ينفض بيده باقي مباحث التي تقدم في أوائل الفصل والله المستعان (قوله باب اذا ذكر) أي تذكر  
(الرجل) وهو في المسجدين جنب خرج ولا يذو وكريه (يخرج كاهو) أي على حاله (قوله ولا يقيم)  
أشارة الى رومن يوجب في هذه الصورة وهو منقول عن الثوري وامحق وكذا قال بعض المالكية فمن  
نظم المسجدين فاستلم يقيم قبل أن يخرج وورد ذكره يعني تذكر من الذكر بضم الدال كثيراً وإن كان  
المتبادر أنه من الذكر بكسرهما وقوله خرج كاهو قال الكرماني هذه الكفاي كافي الغاية لا كاف التشبيه  
كما قال وعلى التفرقة والتشبيه هنا ليس معتدلاً به يتعلق بحالته أي خرج في حالة شبيهة بحالته التي قبل  
خروجه فيها يتعلق بالحدث لم يفعل ما رخصه من غسل أو ما يوجب عنه من التيمم (قوله حدثنا عبد الله بن  
محمد) وهو الجعفي ويونس هو ابن يزيد (قوله وعدلت) أي سويت وكان من شأن النبي صلى الله عليه وسلم  
أن لا يكبر حتى تسوي الصقوف (قوله قبلما قام في الصلاة ذكر) أي تذكر لانه قال ذلك ليقاوع لم ارأى  
بذلك من فرائض الحال أو باعلامه له بعد ذلك بين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن  
الزهري أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة (قوله فقال لنا مكانك) بالنصب أي  
الزموا مكانكم وفيه اطلاق القول على الفعل فان في رواية الامام علي فاشأريد أن مكانك ويحتمل أن  
يكون جمع بين الكلام والاشارة (قوله ورايه بقطر) أي من ماء الغسل وظاهر قوله فبكرا الا كفا  
بالاقامة السابقة فيؤيد منه جواز ائتمار الكثيرين بالاقامة والدخول في الصلاة وسبأ مع شعبة مباحث  
هذا الحديث في كتاب الصلاة قيل أبواب صلاة الجماعة بعد أبواب الاذان ان شاء الله تعالى (قوله تابعه  
عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصري وروايته موصولة عند الامام أحمد عنه وقد تابع عثمان بن عمر  
راويه عن يونس بن عبد الله بن وهب عنده وسلم وهذه متابعه تامه (قوله ورواه الاروازي) روايته  
موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الامامة كسبائين ووطن بعضهم ان السبب في التفرقة في قوله تابعه  
وبين قوله ورواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه وليس كما ظن بل هو من التفتن في العبارة وقوله  
باب ينفض اليدين من الغسل عن الجنابة) كذا في الأثر ذكره وللباقين من غسل الجنابة (قوله أخبرنا

يساره مرتين أو ثلاثاً ثم  
غسل فرجه ثم ضرب يده  
بالارض أو اطأها مرتين أو  
ثلاثاً ثم مضيه واستنشق  
وغسل وجهه وذراعيه ثم  
أفاض على رأسه الماء  
ثم غسل جسده ثم قضى  
فصل رجله قالت فأتته  
بخرقة فلم يردّها فغسل  
ينفض الماء بيده (باب)  
اذا ذكر في المسجد أنه  
جنب يخرج كاهو ولا يقيم  
حدثنا عبد الله بن محمد  
قال حدثنا عثمان بن عمر  
قال أخبرنا يونس عن  
الزهري عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة قال أقمت  
الصلاة وعدلت الصقوف  
قيما ما خرج البنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما  
قام في الصلاة ذكر أنه  
جنب فقال لنا مكانك ثم  
رجع فغسل ثم خرج  
الينا ورأيه بقطر فكبر  
فصلينا معه تابعه عبد  
الأعلى عن معمر عن  
الزهري ورواه الاروازي  
عن الزهري (باب) ينفض  
اليدين من الغسل عن  
الجنابة \* حدثنا عبد الله بن  
قال أخبرنا



كانت بنو اسرائيل يغفلون عزة ينظر بعضهم الى بعض وكان موسى يغسل وحده فقالوا وان ما نغسل موسى ان يغسل معنا لانه اذن  
فذهب مرة يغسل فوضع ثوبه على حجر فخر شو به فجمع موسى في اثره شول ٣٦٧ فوي باجرو في باجرحي فطرت شو

اسرائيل الى موسى فقالوا  
والله ما موسى من باس  
واخذ ثوبه فطرق بالحجر  
ضربا قتال ابو هريرة  
والله انه لندب باجروسة  
واسبعة ضرب باجروسة وعن  
ابي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
بيننا ايوب يغسل عربانا  
نفر عليه جراد من ذهب  
لجعل ايوب يحسني في ثوبه  
فناداه ربه يا ايوب اقم  
اكن اغنيك عماري  
قال بلى وعزتك ولكن  
لا غني بي عن بركتك  
ورواه ابراهيم عن  
موسى بن عيسى عن  
صفوان عن عطاء بن يسار  
عن ابي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال بينا  
ايوب يغسل عربانا  
﴿باب﴾ الشتر في الغسل  
عند الناس حديثنا عبد  
الله بن مسلم عن مالك عن  
ابي النضر مولى عمر بن  
عبد الله ان ابا هريرة مولى  
ام حان في اخره انه سمع ام  
هان بنت ابي طالب تقول  
ذهبت الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فام القح  
فوجدته يغسل وفاطمة  
تسره فقال من ههنا  
قلت انا ما هان فحدثنا  
عبدان قال اخبرنا عبد  
الله قال اخبرنا سفيان

في الترتيب ورج بعض الشافعية تحريمه والمشهور عند مقدمهم كغيرهم انكر اعادة القط ﴿قوله كانت شو  
اسرائيل﴾ أي جماعهم وهو قوله تعالى قالت الاعراب اننا ﴿قوله يغسلون عزة﴾ ظاهره ان ذلك كان  
جائزا في شرعهم والما اقرهم موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يغسل وحده اخذ بالافضل واغرب  
ابن بطال فقال ههنا بدل على انهم كانوا عصاة له وتوجه على ذلك القرطبي فاطال في ذلك ﴿قوله ادر﴾ بالمدرفغ  
المدال المهمة وتختفي في الرا اقال الجوهري الادرة نفخة في الحصبه وهي بقمات وحكي ضم اوله واسكان  
المدال ﴿قوله فجمع موسى﴾ أي جرى مسرا في رواية تخرج ﴿قوله فوي باجرو﴾ أي اعطى واغناطيه  
لانه امره بجري من بغل لكونه قريشو به فانتقل عنده من حكم الجهاد الى حكم الحيوان فناداه فاما ببطه  
ضربه وقيل يحتمل ان يكون موسى اراد ضربه باظهار المجرة بتأثير ضربه فيه ويحتمل ان يكون عن  
موسى ﴿قوله حتى طرقت﴾ فظهر اسمها ووجدته به يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة  
لما دوا في شيها وايدى ابن الجوزي احتمال ان يكون كان عليه مترولانه يظهر ما تحته بعد الدليل  
واحسن ذلك نافلة عن بعض مشايخه وفيه نظر ﴿قوله فطرق بالحجر ضربا﴾ كذلك اكرال راوة  
ولكنه مبنى والجوى فطرق بالحجر ضربا بالحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أي فطرق بالحجر ضربا  
﴿قوله قال ابو هريرة﴾ هو من تقة مقول همام وليس يعلق ﴿قوله لندب﴾ بالنون والال المهمة لا الفتوحين  
وهو الاثر وسباني بقية الكلام على هذا الحديث في احاديث الانبياء ان شاء الله تعالى ﴿قوله وعن ابي  
هريرة﴾ هو معطوف على الاسناد الاول وجزم انكر ما في بانه تعليق بصيغة القرض فاطال فان الحديثين  
ثابتان في نسخة همام بالاسناد المذكور وقد اخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق وهذا  
الاسناد في احاديث الانبياء ﴿قوله يحسني﴾ باسكان المهمة وقع المشاة بعدها مثله والخيفة هي الاختباء بالمد  
ووقع في رواية القاسبي عن ابي زيد يحسني بنون في آخره بدل الياء ﴿قوله لا غني﴾ بانصر لانثوين  
ورويانه بالتشوين ايضا على ان لا يعني ليس ﴿قوله ورواه ابراهيم﴾ هو ابن طهمان وزاوية موصولة  
بهذا الاسناد عند انساني والاسماعيلي قال ابن طال وجه الدلالة من حديث ايوب ان الله تعالى عليه  
على جمع الجراد ولم يعبأ به عليه على الغسل عربانا فدل على جوازه وسباني بقية الكلام عليه في احاديث  
الانبياء ايضا ﴿قوله باب الستر﴾ لما فرغ من الاستدلال لاحد المشقين وهو التعري في الخلوة وورد الشق  
الآخر ﴿قوله مولى عمر بن عبد الله﴾ بالتصغير وهو انتهى وام هان في هجرة منونة ﴿قوله فقال من ههنا﴾  
بدل على ان الستر كان كنهه فاعرف انها امره لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال وسباني  
الكلام عليه في اواخر الجهاد حيث ارده المصنف تاما ﴿قوله اخبرنا عبد الله﴾ هو ابن المبار وسفيان  
هو التورى وقد تقدم الحديث في اول الفصل المصنف طال الى التورى ورتل فيه هذا درجة وكذلك رتل  
فيه شيخه عبدان درجة لانه سبق في روايته عن ابي هريرة عن الاعمش والسبب في ذلك اعتناؤه بمغارة  
الطريق عند تقارب الاحكام ﴿قوله تابعه ابو هريرة﴾ أي عن الاعمش باسناده هذا وقد تقدم هذه المتابعة  
موصولة عنده في باب من افرغ يمينه ﴿قوله وابن فضيل﴾ أي عن الاعمش ايضا بهذا الاسناد وروايته  
موصولة في صحيح ابي عوانة الاسفراييني بخبر رواية ابي عوانة البصري وقد وقع ذكر الستر ايضا في هذا  
الحديث من رواية ابي جرة عند المصنف ومن رواية عازدة عند الاسماعيلي وسبقت بمباحث الحديث  
في اول الفصل والله المستعان ﴿قوله باب اذا احتلت المرأة﴾ اغناقيه بالمرأة مع ان حكم الرجل كذلك  
لما وقته صورة السؤال ولاشارة الى الدعي من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره  
عن ابراهيم القفهي واستبعد التورى ويحكي شرح المذهب فصبته عنه لكن رواه ابن شيبة عنه باسناده جيد

عن الاعمش عن سالم بن ابي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت سترت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغسل من الجنة فغسل  
يديه ثم صب يمينه على شماله فغسل فرجه ثم اصابه ثم مسح يده على الحائط او الارض ثم وضأ وضأ للصلاة فغير جلده ثم افاض الماء  
على جسده ثم تسمى فغسل قدميه تابعه ابو هريرة وابن فضيل في الستر ﴿باب﴾ اذا احتلت المرأة حديثنا عبد الله بن يوسف قال اخبرنا مالك

(قوله من زني بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر وفيه زني  
 بنت أم سلمة فنسبت هذا إلى أمها وهذا إلى أبيها وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن  
 هشام بن عروة عن أبيه عنها ورواه مسلم أيضاً من رواية الزهري عن عروة ولكن قال عن عائشة وفيه  
 أن المراجعة وقعت بين أم سلمة وعائشة ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت  
 لأم سلمة لأنها شئة وهذا يقتضي ترجيح رواية هشام وهو ظاهر صنيع البخاري لكن نقل ابن عبد البر عن  
 الذهلي أنه صحيح الرايتين وأشار أبو داود إلى تقوية رواية الزهري لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة  
 عن عائشة وأخرج مسلم أيضاً رواية نافع وأخرج أيضاً من حديث أنس قال جاءت أم سلمة إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالت عواثة عنده قد كثر نحوه وروى أحمد من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي  
 طلحة عن جدته أم سلمة وكانت مجاورة لأم سلمة فقالت أم سلمة يا رسول الله قد كثر الحديث وفيه أن أم سلمة  
 هي التي راجعتها وهذا يقوى رواية هشام قال النووي في شرح مسلم يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة  
 جميعاً أكثرنا على أم سلمة وهو جمع حسن لأنه لا يجتمع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم  
 في مجلس واحد وقد في شرح المذهب يجمع بين الروايات بأن أم سلمة وحدها والقصة انتهت  
 والذي يظهر أن أنس لم يحضر القصة وإنما نقل ذلك من أمه أم سلمة وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير  
 إلى ذلك وروى أحمد من حديث ابن عمر عن هذه القصة وإنما نقل ذلك ابن عمر عن أم سلمة أو غيرها وقد  
 سألت عن هذه المسئلة أيضاً خولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه وفي آخره كاليس على الرجل  
 غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل وسهولة بنت سهيل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند أبي شيبة (قوله أن  
 الله لا يستحي من الحق) قدمت هذا القول عهد العذر هافي ذكر ما يستحي منه والمراد بالحياء خفاءه  
 الملقى في أخبار الشرح خبر كله وقد تقدم في كتاب الإيمان أن الحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل  
 في حق الله تعالى فيعمل فاعلى أن المراد أن الله لا يستر بأمر بالحياء في الحق ولا يمنع من ذكر الحق وقد يقال أغا  
 يحتاج إلى التأويل في الإثبات ولا يشترط في الشيء أن يكون محمداً ليكن لما كان المفهوم يقتضي أنه يستحي  
 من غير الحق هاد إلى جانب الإثبات فاحتج إلى تأويله قاله ابن دقيق العيد (قوله هل على المرأة من غسل)  
 من زائد وقد سقطت في رواية المصنف في الأدب (قوله احتلت) الاحتلام إفعال من الحلم بضم المهملة  
 وسكون اللام وهو إمراء النائم في نومه يقال منه حلم بالفتح واحتلم والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع  
 وفي رواية أحمد من حديث أم سلمة أنها قالت يا رسول الله إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام  
 أفنسل (قوله إذا رأيت الماء) أي المني هذا الاستيفاض وفي رواية الحميدي عن سفيان عن هشام إذا رأيت  
 أحداً كن الماء فلتغسل وإذا قالت أم سلمة وهل تحتلم المرأة وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام  
 عنه غير ما نقل في كرها وقد تقدمت من رواية أبي معاوية عن هشام في باب الحياء في الغسل وفيه أروفتهم  
 المرأة وهو معطوف على مقدر يظهر من السياق أي أرى المرأة الماء وتحتلم وفيه غطت أم سلمة وجهها  
 وبأتم في الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام فضحك أم سلمة ويجمع بينهما ما بينهما تسعت نجما  
 وغطت وجهها بما لمسلم من رواية وكيع عن هشام فقالت لها يا أم سلمة فضحت النساء وكذلك أحمد  
 من حديث أم سلمة وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لا يميل على شدة شهوتهن للرجاء وقال  
 ابن طلال فيه دليل على أن كل النساء يحتلمن وعكسه غيره فقال فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلمن  
 والظاهر أن مراد ابن طلال الحياء لا الوقوع أي فيمن قابلية ذلك وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة  
 بالانزال ونفي ابن طلال الخلاف فيه وقد قدمنا من النسخ وكان أم سلمة تسبح حديث الماء من الماء  
 أرسجته وقام عند هامتها ثم خرج المرأة عن ذلك وهو تدور وروى المصنفها وقد روى أحمد من حديث  
 أم سلمة في هذه القصة أن أم سلمة قالت يا رسول الله وهل للمرأة أنما قال من شقائق الرجال وروى عبد  
 الرزاق في هذه القصة إذا رأيت أحداً كن الماء كبراء الرجل وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم

عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن زني بنت أبي  
 سلمة عن أم سلمة أم  
 المؤمنين أنها قالت جاءت  
 أم سلمة امرأة أبي طلحة  
 إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقالت يا رسول  
 الله إن الله لا يستحي من  
 الحق هل على المرأة من  
 غسل إذا هي اجتلبت  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نعم إذا رأيت الماء



في نحو هذه القصة ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل وفيه رد على من زعم ان ماء المرأة لا يبرز  
 وانما يعرف انزالها بشهوتها رجل قوله اذا رأت الماء أي علت به لان وجود العلم هنا متعذر لانه اذا  
 اراد به علمها بذلك وهي ناعسة فلا يثبت بحكم لان الرجل لو رأى انه جامع وعلم انه أنزل في النوم ثم  
 استيقظ فلم يبر بذكره يجب عليه التمسك انما فكذلك المرأة وان اراد به علمها بذلك بعد ان استيقظت  
 فلا يصح لانه لا يستقر في القنطرة ما كان في النوم الا ان كان مشاهدا فعمله الزينة على ظاهرها  
 هو المصواب وفيه استفتاء المرأة بنفسها وسيبقى صور الاحوال في الواقع الشرعية لما يستفاد من  
 ذلك وفيه جواز التمسك في العجب وسيأتي الكلام على قوله فهم ينسبونها ولد لها في بدء الخلق ان شاء  
 الله تعالى (( قوله ياب عرق الجنب وان المسلم لا ينسب )) كان المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق  
 الكافر فقال قوم انه ينسب بناء على القول بنجاسة عينه كاسياني فقد رد الكلام ببيان حكم عرق الجنب  
 وبيان ان المسلم لا ينسب واذا كان لا ينسب فحقه ليس ينسب ومعه انه ان الكافر ينسب فيكون عرقه  
 نجسا (( قوله حدثنا يحيى )) هو ابن سعيد القطان وحده الطويل وكرهوا بن عبد الله المزني وأبو رافع  
 هو الصانع وهو مدني سكن البصرة ومن دونه في الاستناد بصريون أيضا وحده بكر وأبو واقع ثلاثة من  
 التابعين في ينسب (( قوله في بعض طريق )) كذلك كثر في رواية كريمة والاصلي طريق في رواية داود  
 والنبائي يقيته في طريق من طريق المدينة وهي توافق رواية الاصلي (( قوله وهو جنب )) يعني نفسه  
 وفي رواية أبي داود وانما جنب (( قوله فالتخست )) كذلك كثر في رواية كريمة بنون ثم جاءه جمعة ثم  
 بنون ثم حسين مهمل وقال الفراء وقع في رواية فابنصت يعني بنون ثم موحدة ثم جاءه جمعة ثم حسين مهمل  
 قال ولا وجه له والمصواب ان قال فالتخست يعني كما تقدم قال والمعنى مضيت عنه مستقبيا ولذلك وصف  
 الشيطان بالخناس ويغويه الى رواية الاخرى فانسفت انتهى وقال ابن بطال وقعت هذه القنطرة فانصبت  
 يعني كما تقدم قال ولان السكن الجاهل قال ويحتمل ان يكون من قوله تعالى فانصبت عنه اثنتا عشرة عينا  
 أي حوت وانذفت وهذه أضار رواية الاصلي وأبي الوقت وابن هساكر ووقع في رواية المستحلى  
 بانها مأخوذة من النجس وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بجنايته عن نجاسة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال معنى انصبت منه تيممت عنه ولم يثبت من  
 من طريق رواية غير ما تقدم وأشبهها بالمصواب الاولى ثم هذه وقد نقل الشراح فيها الفاظا مختلفة عما  
 صحفه بعض الرواة لا معنى للتشاكل بذكره فانصبت بشين مهمل من النجس وبنون وحده مهمل ثم موحدة  
 ثم حسين مهمل من الانحسار (( قوله ان المؤمن لا ينسب )) تحسنا معقوده بعض أهل الظاهر فقال ان  
 الكافر نجس العين وقواء بقوله تعالى انما المشركون نجس وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد ان  
 المؤمن طاهر الأعضاء لا يبادىء بمجانبة النجاسة بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بأن  
 المراد انهم نجس في الاعتقاد والاستغفار ووجههم ان الله تعالى اباح تكاح نساء أهل الكتاب ومعلوم ان  
 عرقهن لا يسلم من من يضاهيهم ومع ذلك فيجب عليه من غسل الكتابية الا مثل ما يجب عليه من غسل  
 المسألة قل على ان لا ادعى الى الحلي ليس بنجس العين اذ لا فرق بين النساير والجال وأعرب القاطن في الجنائز  
 من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى الشافعي وسيأتي الكلام على مسألة المتبني في كتاب الجنائز  
 ان شاء الله تعالى وفي هذا الحديث استصحاب الطهارة عند ملاعبة الامور العظيمة واستصحاب احترام أهل  
 الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكل الهبات وكان سبب ذهاب أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان  
 اذا أتى أحدا من أصحابه مامعه ودعا له فكذلك رآه الناسي وابن حبان من حديث حذيفة قنطاط أن أبو هريرة  
 أن الجنب ينسب بالحدث خشى أن غامعه صلى الله عليه وسلم كعادته فيادى الى الاعتدال وانما أنكر  
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله وأنا على غير طهارة وقوله سبحانه الله تعجب من اعتقاد أبي هريرة

\*(باب) \* عرق الجنب  
 وان المسلم لا ينسب  
 حدثنا علي بن عبد الله  
 قال حدثنا يحيى قال حدثنا  
 حذيفة قال حدثنا بكر عن  
 أبي رافع عن أبي هريرة  
 أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لقى في بعض طريق  
 المدينة وهو جنب  
 فانصبت منه فذهب  
 فاغتسل ثم جاءه فقال أين  
 كنت يا أبا هريرة قال كنت  
 جنبا فكرهت أن أجالسك  
 وأنا على غير طهارة فقال  
 سبحانه الله ان المؤمن  
 لا ينسب

التجسس بالجنازة أي كيف يخفى عليه هذا الظاهر وفيه استحباب استئذان التابع للمتبع إذا أراد أن يفارقه لقوله ابن كنف قال سألت أبا عبد الله عن رجل لا يفارقه حتى يعلم وفيه استحباب تنبيه المتبع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ويوجب عليه ابن حبان الرضوى من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فغوى الاغتسال إن ماء البئر نجس واستدل به البخاري على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا نجس بالجنازة فكذلك ما يجلب منه وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغسل فقال (باب) الجنب يخرج وعشي في السوف (قوله وغيره) بالجراى وغيره السوق ويحتمل الرف عطف على يخرج من جهة المعنى (قوله وقال عطاء) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريح عنه وزاد ويطلق بالنزوة ولعل هذه الأقوال هي المرادة بقوله وغيره بالرف في الترجمة (قوله حدثنا عبد الله بن أبي عروة) كذا اللهم إلا الأصلي فقال شعبه (قوله أن النبي) وفي رواية الأصمعي وكرهه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب إذا جامع ثم طهر أو أراد له في هذا الباب بقوى رواية وغيره بالجراى وهو زواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت مقاربه فهو محتاج في المدخول من هذه إلى هذه إلى المعنى وعلى هذا فمنااسبة أراد أن عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بشيء الغسل وقد خالف عطاء وغيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصري وغيره فقالوا يستحب له الوضوء وحديث أنس بقوى اختيار عطاء لأنه لم يذكر فيه أنه توافى فكان المصنف أو رده يستدل به لا لا يستدل به (قوله حدثنا عياش) بياختصانية وشيخ معجبه هو ابن الوليد الرام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى والاسناد أيضا إلى أبي رافع بصريون وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله (قوله فأنسأت) أي ذهبت في خفية والرجل بماء مهمل ساكنة أي المكان الذي يأوي فيه وقوله يا باهريرة وقع في رواية المستطى والكشميني بياها بالترخيم (قوله باب كينونة الجنب في البيت) أي إستقراره فيه وكنونته بمصدر كان يكون كوناو كينونة ولم يحن على هذا الأحراف معدودة مثل دعومه من دام (قوله إذا توضأ) زاد أبو الوقت وكرهه قبل أن يغسل وسقط الجنب من رواية المسلق والحومي فبطل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما رده عن علي في فوفان الملاكة لا تدخل بتأفقه كلب ولا صورة ولا جنب وراه أبو داود وغيره وفيه نجس بضم التون وقض الجنب الحضري ما روى عنه غير أنه عبد الله فهو مجهول لكن وشقه الجهلي ويصح حديثه ابن حبان والحاكم فيجتمعل كالألطي أن المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويشتد تركه عادة لا من يؤخره ليعمله قال ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذني اتخذوه بالصورة ما فيه روح وما لا يمنهم قال النووي وفي الكلب نظر انتهى ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بهضه وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة لأنه إذا توضأ ارتفع بعض حدثه على الصحيح كما سيأتي تصويره (قوله حدثنا هشام) هو الحسن بن عثمان وشيخان هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن أبي كثير وصرح بتحديث أبي سلمة في رواية ابن أبي شيبة ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي (قوله قال نعم يتوضأ) هو معطوف على ما سلفه نعم مسده أي برقد يتوضأ والواو لا تقتضي الترتيب فلحق يتوضأ ثم ردة وسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ كلن إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وهذا السياق أوضح في المراد والمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية عروة عن عائشة بن زيادة غسل الفرج وزاد أبو يعقوب المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخاري في آخر حديث الباب ويتوضأ وضوءه للصلاة ولما معا على من وجه آخر عن هشام نحوه وفيه رد على من حل الوضوء هنا على التلطف (قوله أن عمر ابن الخطاب سأل) ظاهره أن ابن عمر حضر هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال يا رسول الله أخرجه النساءى وعلى هذا فهو من مسنده وكذا رواه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر

حدثنا عبد الأعلى بن جاد قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومه تسع نسوة حدثنا عياش قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا حميد عن بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة قال لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجابني فأخذ بيدي فثبت معي حتى قصد فأنسلت فأنيت الرجل فأنسلت ثم جئت وهو قاعد فقال أن كنت يا باهريرة قتلته فقال سبحان الله يا باهريرة أن المؤمن لا نجس (باب) كينونة الجنب في البيت إذا توضأ حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام وشيخان عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت عائشة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يردد وهو جنب قالت نعم ويتوضأ حدثنا عاتبة قال حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن ابن عمر عن أبي سلمة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أردد أحدثنا وهو جنب قال نعم إذا توضأ أحكمكم فليرددوه (باب) الجنب يتوضأ ثم ينام حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا

لكن ليس في هذا الاختلاف ما يقدح في صحة الحديث ومطابقة الحديث للترجمة من جهة ان جواز ورود  
 الجنب في البيت يقتضي جواز استقراءه فيه فظان لعدم الفرق اولاً ونومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة  
 بين وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير وقفيروا به كرامة قبل حديث ابن عمر باب نوم  
 الجنب وهذه الترجمة زائدة للاستقضاء عنها بآداب الجنب بتوضاً ثم ينام ويحتمل ان يكون تركه على  
 الاطلاق وعلى التقيد فلا تكون زائدة **«قوله عن محمد بن عبد الرحمن»** هو أبو الاسود الذي يقال له يبيع  
 عسرة ونصف هذا الاسناد المبتدأ به بصريون ونصفه الاعلى مدنيون **«قوله وتوضاً للصلاة»** أي توضاً  
 وضواً للصلاة وليس المعنى انه توضاً لاداء الصلاة وانما المراد توضاً وضواً عسراً لا تقبوا **«قوله حدثنا**  
**جويرية»** بالجيم والراء مصغره وهو اسم رجل واسم أبيه اسماء بن عبيد وقد جمع جويرية هذا من نافع  
 مولى ابن عمر ومن ماله عن نافع **«قوله عن عبد الله»** في رواية ابن عساكر عن ابن عمر **«قوله قال نعم**  
**اذ توضأ»** وسلم من طريق ابن جريج عن نافع ليتوضأ ثم لينم **«قوله عن عبد الله بن دينار»** هكذا  
 رواه مالك في الموطأ باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع بل عبد الله بن دينار وذكر  
 أبو هريرة الجبائي انه وقع في رواية ابن السكن عن نافع بل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الاصمعيلى الا انه  
 ضرب على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قال أبو يعلى والحديث محفوظ لمالك عنهما جميعاً انتهى  
 كلامه قال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهما جميعاً لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار وحديث نافع  
 غيرهما انتهى وقد رواه عنه كذلك عن نافع خمسة أو ستة فلا غرابة وان ساقه الدارقطني في غرائب مالك  
 ثم رده مارواه خارج الموطأ ففى عن أبيه خاصة بالنسبة للموطأ ثم رواه الموطأ أشهر **«قوله ذكر عمر**  
**ابن الخطاب»** مقتضاه أيضاً انه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ورواه أبو فوخ عن مالك فزاد  
 فيه عن عمر وقد بين النسائي سبب ذلك في روايته من طريق ابن هرون عن نافع قال أصاب ابن عمر جنابة  
 فأتى عمر فذكر ذلك فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فاستأمره فقال ليتوضأ ثم يركع وعلى هذا الظاهر  
 في قوله في حديث الباب انه تصفيه يعود على ابن عمر لا على عمر وقوله في الجواب توضأ بمحتمل ان يكون ابن  
 عمر كان حاضراً فوجه الخطاب اليه **«قوله بأنه»** كذا المصنفى والجوى والياقوتى **«قوله قال له»**  
 سقط لفظ له من رواية الاصمعيلى **«قوله ليتوضأ واغسل ذكرك»** في رواية أبي فوخ اغسل ذكرك ثم  
 توضأ ثم يركع وهو روى عن جده على ظاهره فقال يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكرك لانه ليس بوضوء  
 يرفع الحدث وانما هو للتعبد اذا الجنابة أشد من مس الذكرك فبين من رواه أبي فوخ أن غسله مفسد على  
 الوضوء ويمكن ان يؤخر عنه بشرط ان لا يغسله على القول بأن مسه ينقض وقال ابن دقيق العيد جاء  
 الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط وهو محتمل من قال بوجوبه وقال ابن عبد البر ذهب الجمهور الى  
 انه للاستنجاب وذهب أهل الظاهر الى استحبابه وهو شاذ وقال ابن العربي قال مالك والشافعى لا يجوز  
 الجنب ان ينام قبل ان يتوضأ واستشكل بعض المتأخرين هذا القول وقال لم يزل الشافعى يوجب ولا  
 يعرف ذلك استحبابه وهو كمال لكن كلام ابن العربي محمول على انه أراد في الاباحة المستوية الطرفين  
 لا اثبات الوجوب أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أى منأ كذا الاستنجاب ويدل عليه أنه قاله يقول ابن  
 حبيب هو واجب وجوب القرأض وهذا موجود في عبارة المالكية كثيراً وأشار ابن العربي الى حقوبة  
 قول ابن حبيب ووجب عليه أبو عوانة في صححه استحباب الوضوء على الجنب اذا أراد النوم ثم استدلل بهذا  
 هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس من فوجأ انما أمرت بالوضوء اذا ذهبت الى الصلاة وقد  
 تقدم ذكره في باب اذا جامع ثم عاد وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي وهو واضح ونقل  
 الطحاوى عن أبي يوسف انه ذهب الى عدم الاستنجاب وتسلل بجارواه أو احتق عن الاسود عن عائشة  
 رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يجنب ثم ينام ولا يمس ما رواه أبو داود وغيره ونعقب بأن الحفاظ  
 قالوا ان أبا يعلى غلط فيه وبأنه لو صح على انه ترك الوضوء لبيان الجواز لكان مقتدر وجوبه أن معنى

عن محمد بن عبد الرحمن  
 عن عسرة عن عائشة  
 قالت كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اذا أراد أن ينم  
 وهو جنب غسل فرجه  
 وتوضأ للصلاة حدثنا  
 موسى بن اسمعيل قال  
 حدثنا جويرية عن نافع  
 عن عبد الله قال استفتى  
 عمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن ينام أحدهما وهو  
 جنب قال نعم اذا توضأ  
 حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك عن عبد  
 الله بن دينار عن عبد الله  
 ابن عمر أنه قال ذكر عمر  
 ابن الخطاب لرَسُولِ اللَّهِ  
 صلى الله عليه وسلم بأنه  
 تصفيه الجنابة من الليل  
 فقال له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم توضأ واغسل  
 ذكرك ثم نم

قوله لا يجس ماء الى القسل وأورد الطحاوي من الطريق المذكورة عن أبي اسحق ما يدل على ذلك ثم خرج  
 الطحاوي الى ان المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر وأبو الحديث وهو صاحب القصة كان  
 يتوضأ وهو جنب ولا يفسل رجله كإرواء مالك في الموطأ عن نافع وأبي جابر ثبت تقييد الوضوء بالصلاة  
 من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعقد ويحمل ترك ابن عمر لفسل رجله على ان ذلك كان لعذر  
 وقال جمهور العلماء المراد بالوضوء هنا الشروع بالحكمة فيه انه يتخفف الحدث ولا يساعى على القول يجوز  
 تفريق الفسل فينوبه فيرفع الحدث عن ثلث الاعضاء المخصوصة على الصحيح ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة  
 بسند صحيح عن شاذان بن أوس العبدي قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه  
 نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة فيه انه احدى الطهارتين فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى  
 البيهقي باسناد حسن عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جنب فأراد أن ينام قرضاً أو نيماً يجهل  
 أن يكون التيمم هناك عسر وجود الماء وقيل الحكمة فيه أنه ينشط الى العود الى القسل وقال ابن  
 دقيق العيد من الشافعي رحمه الله على ان ذلك ليس على الخاص لان الوضوء يرفع عنه ثلثه بخلاف  
 جنبه لكن اذا انقطع وهما استحب له ذلك وفي الحديث أن غسل الجنابة ليس على الفور وانما ينقض  
 عند القيام الى الصلاة واستحباب التنظيف عند النوم قال ابن الجوزي والحكمة فيه ان الملازمة بعد  
 عن الوضوء والرجوع الى الكربة بخلاف الشياطين فانها تقرب من ذلك والله أعلم ((قوله باب اذا التقي  
 الختانان)) المراد بهما التنية ختان الرجل والحق قطع جلدة كونه خفاض المرأة والخفض قطع جلدة  
 في أعلى فرجها شبهه عرف الدين بينهما وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة وانما ثانياً يلفظ واحد فليساؤه  
 انما رقاؤه والادنى الى الألف والادنى الى الألف ((قوله هشام)) هو الدستواني في الموضوعين وانما  
 فرقه قائلان معاذ قال حدثنا أبو نعيم قال عن طريق معاذ بن الصبلي كلهم مصر يون ((قوله اذا جلس  
 الضمير المستتر به وفي قوله جهل رجل والضمير ان الديار ان في قوله شبرا وجهدا للمرأة وذكرنا انما هو  
 ذلك المعروف به وقد وقع مصرحاً به في رواية ابن النضر من وجه آخر عن أبي هريرة قال اذا غشى الرجل  
 امرأته فقلع بين شحمها الحديث والشعب جمع شبة وهي القطعة من التي تقسل المراد غشاها ورجلاها  
 وقيل رجلها ونفذاها وقيل ساقها ونفذاها وقيل نفذاها واسكنها وقيل نفذاها وشفرها وقيل  
 فواسم فرجها الأربع قال الأزهري الأسكتان ناحيتا الفرج والشران طرف الناحيتين ورجع القاضي  
 عباس الاخبار واختار ابن دقيق العيد الأول قال لانه أقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة في الخاوس وهو  
 كتابة عن الجماع فاكفى به عن التصريح ((قوله ثم جهدها)) بفتح الجيم والهاء يقال جهدوا جهداً  
 بلغ المشقة قبل معناه كما جهر كره أو بلغ جهده في العمل بها ولمسلم من طريق شعبه عن قتادة ثم اجهد  
 ورواه أبو داود ومن طريق شعبه وهشام معاً عن قتادة بلفظ وأزنى الختان بالختان بدل قوله ثم جهدها  
 وهذا يدل على ان اجهد هنا كتابة عن معالجة الإبلج ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عمير وبه عن  
 قتادة مختصراً ولفظه اذا التقي الختانان فقد وجب القسل وهذا مطابق للفظ الترجفة فكان المصنف أشار  
 الى هذه الرواية كما دلت في التوب بلفظ احدى روايات حديث الباب وروى أيضاً بهذا اللفظ من  
 حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي اسناده على بن زيد وهو ضعيف وابن  
 ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورواه طهات ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ  
 ومن الختان الختان والمراد باللس والاتقاء المعاذاة ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس  
 المراد باللس حقيقة لانه لا ينصو عند غيبة الحشفة ولو حصل اللبس قبل الإبلج لم يجب القسل بالاجماع  
 قال النووي معنى الحديث ان اجاب القسل لا يتوقف على الانزال وتجب بان يتجهل ان براد الجهد  
 الانزال لانه هو الغاية في الامر فلا يكون فيه دليل والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الانزال قد  
 ورد في بعض طرق الحديث المذكورة فالتحق الاحتمال في رواية مسلم من طريق مطر والواقعي عن الحسين

((باب)) اذا التقي  
 الختانان حديثنا معاذ بن  
 فضالة قال حدثنا هشام  
 ح وحدثنا أبو نعيم عن  
 هشام عن قتادة عن  
 الحسن عن أبي رافع عن  
 أبي هريرة عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا جلس  
 بين شحمها الأربع ثم  
 جهدها فقد وجب القسل



رواه أبي أيوب عن أبي بن كعب لانهما قبحها بن سحبان كبيران وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن  
 أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارمي وابن ماجه وقيل حكى الأثر عن أحمدان حديث  
 زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن هؤلاء الخمسة القنوي بخلاف ما في هذا الحديث  
 وقد حكى يعقوب بن أبي شيبة عن علي بن الحسين انه شاذ والجواب عن ذلك ان الحديث ثابت من جهة  
 اتصال اسناده وحفظ رواه وقد روى ابن عيينه أيضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواه أبي  
 سلمة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره فليس هو فردا وأما كونهم أقنوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحة  
 لاحتمال انه ثبت عندهم ناهضة فذهبوا اليه وكمن حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصنعة  
 الحديثية وقد ذهب الجمهور الى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذا لم ينزل الجماع  
 منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة فواشئ المذكوران في الباب قبله والجليل على التسخيع ما رآه  
 أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال حدثني أبي بن كعب ان الفتيا التي كافوا يقولون الماء  
 من المأمومة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمر بالاعتسال بعده  
 ابن خزيمة وابن حبان وقال الامام علي هو صحيح على شرط البخاري كذا قال وكان لم ينزل على علة فقد  
 اختلفوا في كون الزهري معه من سهل نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضا من طريق أبي حازم عن  
 سهل ولهذا الاسناد أيضا عدة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم في الجلة وهو اسناد صالح لا ينجبه وهو صحيح  
 في التسخيع على ان حديث الفسل وان لم ينزل أو رجع من حديث الماء من الماء لانه بالمنطوق ترك الفسل من  
 حديث الماء من الماء بالمفهوم أو بالمنطوق أيضا لكن ذلك أصح منه وروى ابن أبي شيبة وغيره عن  
 ابن عباس انه جعل حديث الماء من الماء على صورة مخصوصة وهي ما يقع في الماء من رؤية الجماع وهو  
 تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض **فتبينه** في قوله الماء من الماء حسان تام والمراد بالماء  
 الأول ماء الفسل والثاني المتى وذكر الشافعي ان كلام العرب يقتضي ان الجنابة تطلق بالتحقيق على  
 الجماع وان لم يكن معه انزال فان كل من خوطب بأن فلا أنجب من قلانه عقل انه أصابها وان لم ينزل قال  
 ولم يختلف ان الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع ولو لم يكن معه انزال وقال ابن العربي في إيجاب الفسل  
 بالإبلاج بالنسبة الى الانزال نظير إيجاب الوضوء بس الذكر بالنسبة الى خر وج البول فهما متفقان فليلا  
 وتبليلا والله أعلم **(قوله عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي)** يعني أبيه عروة وهو واضح وانما ثبت  
 عليه ثلاثا بظن انه اسم نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد **(قوله ما من المرأة منه)** أي بفسل  
 الرجل العضو الذي من فرج المرأة من أعضائه وهو من اطلاق المازوم واردة اللازم لان المراد بطوبه  
 فرجها **(قوله ثم يتوضأ)** صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر زاد عبد الرزاق عن الثوري عن  
 هشام فيه وضوء للصلاة **(قوله وبصلى)** هو أصح في الدلالة على ترك الفسل من الحديث الذي قبله  
**(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف وقال ذلك هو الراوي عنه **(قوله الفسل أحوط)** أي على تقدير  
 ان لا ثبت التامع ولا يظهر الترجيح فلا احتياط للدين الاعتسال **(قوله الاخير)** كذا في نوادره  
 الاخير بالمذيع بأي أخوالا من من الشارع أو من اجتهاد الأئمة وقال ابن التين ضبطه بفتح الخاء  
 فلي هذا الإشارة في قوله وذلك الى حديث الباب **(قوله انما بينا اختلافهم)** وفي رواية كرجة انما بينا  
 اختلافهم وللصلي انما بيناه لاختلافهم وفي نسخة الصفاتي انما بينا الحديث الاخير لاختلافهم والماء  
 أتى واللام تعلبية أي حتى لا يظن ان في ذلك اجماعا واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال إيجاب  
 الفسل أطلق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه الآداود ولا عبرة بخلافه وانما الأمر الصعب شناعة  
 البخاري وسكبه بأن الفسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين ثم أخذ يشكك في تضعيف  
 حديث الباب بما لا يقبل منه وقد أشرفنا الى بعضه ثم قلنا ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله الفسل  
 أحوط أي في الدين وهو باب مشهور في الأصول قال وهو أشبه بامامة الرجل وعلمه **(قلت)** وهذا هو

عن هشام بن عروة قال  
 أخبرني أبي قال أخبرني  
 أبو أيوب قال أخبرني أبي  
 ابن كعب انه قال يا رسول  
 الله اذا جامع رجل المرأة  
 فلم ينزل قال بفسل ما من  
 المرأة منه ثم يتوضأ  
 ويصلي قال أبو عبد الله  
 الفسل أحوط وذلك  
 الاخير انما بينا لاختلافهم

النظار من تصرفه فإنه لم يترجم بجواز ترك القتل وإنما ترجم ببعض ما استفاد من الحديث من غير هذه المسئلة كما استدل به على إيجاب الوضوء فيما تقدم وأما بنو ابن العربي الخلفاء فيعتزض بقوله مشهور بين الصحابة ثبت من جماعة منهم لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف أرفع بين التابعين وهو معترض إضافة قد قال الخطابي أنه قال به من الصحابة جماعة فبعضهم قال ومن التابعين الأعمش وتبعه عياض لكن قال لم يقل به أحد بعد الصحابة فبعضهم معترض أيضا فقد ثبت ذلك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو في سبيل أبي داود بإسناد صحيح وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق بإسناد صحيح وقال عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تطيب نفسي إذا لم أنزل حتى اغتسل من أجل اختلاف الناس لأخذنا بالعمدة الروي وقال الشافعي في اختلاف الحديث حديث الماء من الماء ثابت لكنه منسوخ إلى أن قال نخالفنا بعض أهلنا نحننا يعني من الجاهلين فقالوا لا يجب القتل حتى ينزل أهـ ففروا بهذا أن الخلاف كان مشهورا بين التابعين ومن بعدهم لكن الجمهور على إيجاب القتل وهو الصواب والله أعلم ﴿خاتمة﴾ اشتمل كتاب الفضل ومما منه من أحكام الجنابة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وسبعين حديثا المكر ومناهجه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثا الموصول منها أحد وعشرون والبقية تطبق ومتابعة والخاص ثمانية وعشرون منها واحد ملحق وهو حديث يهز عن أبيه عن جده وقد وافقه مسلم على تحريمها سواء سوى حديث جاز في الاكتفاء في القتل بصاع وحديث أنس كان يدور على نسائه وعن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديثه في الاغتسال مع المرأة من أثارها وحديث عائشة في صفة فصل المرأة من الجنابة وفيه من الآثار المرفوعة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطه واليزيد المذكور في الباب الأخير فإن كان مرفوعا عنهم فتزيد عدة الخاص من المرفوع ثلاثة وهي أيضا من أفرادها عن مسلم والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الحيض)

أصله السيلان وفي العرف حرمان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة (قوله وقول الله تعالى) «بالطمع على الحيض والحيض عند الجمهور وهو الحيض وقبل زمانه وقبل مكانه» (قوله أذى) قال الطبري معنى الحيض أذى لنتنه وقذره ونجاسته وقال الخطابي الأذى المكروه الذي ليس بشديد كما قال تعالى لن يضروكم الأذى فالحق أن الحيض أذى يعزل عن المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك إلى شدة بدنها (قوله) فاعتزلوا النساء في الحيض روى مسلم وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت الآية فقال اصنعوا كل شيء إلا التكاثر فأنكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعبد بن بشر فقالا يا رسول الله الانحاض في الحيض يعني خلافا لليهود فلم يأت في ذلك وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدحداح (قوله باب كيف كان بدء الحيض) أي ابتداءه وفي أعراب باب الأوجه المتقدمة أول الكتاب (قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا شيء) يشير إلى حديث عائشة المذكور وعقبه لكن حافظ هذا أمر وقد وصله بلطف شيء من طريق أخرى بدخول أبواب وأسته الإشارة بقوله هذا إلى الحيض (قوله) وقال بعضهم كان أول بالرفع لأنه اسم كان والخبر عن بني إسرائيل أي على نساء بني إسرائيل وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تشوق للرجل فألقى الله عليهم الحيض ومنعهن المساجد وعنده عن عائشة فتخبره (قوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكثر) قيل معناه أشمل لأنه عام في جميع نساء آدم فيتناول الأسراييليات ومن قبلهن أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة وقال المداودي ليس بينهم مخالفة فإن نساء

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(كتاب الحيض)

وقول الله تعالى وبسأؤنله  
عن الحيض قل هو أذى  
فاعتزلوا النساء في الحيض  
ولا تقربوهن حتى يظفرن  
فإذا ظفرن فأقوهن من  
حيث أمركم الله أن الله  
يحب المتوابين ويحب  
المتطهرين (باب كيف  
كان بدء الحيض وقول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
هذا شيء كتبه الله على  
بنات آدم وقال بعضهم كان  
أول ما أرسل الحيض على  
بني إسرائيل قال أبو عبد  
الله وحديث النبي صلى  
الله عليه وسلم أكثر

(باب) الامر بالنساء اذا نفسن \* حدثنا ابي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول خرجنا لارتي الالحج ٢٧٦ فلما كتبنا سرقت حنظل فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا بكى فقال مالك

أفنت قلت نعم قال ان هذا امر كتبته الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير ان لا يطوفن بالبيت قالت وهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساءه بالبحر \* (باب) فصل الحائض رأت زوجها وترجيلة \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال كنت ارجل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض \* حدثنا ابراهيم بن موسى قال حدثنا هشام بن يوسف ان ابن جريج أخبرهم قال أخبرنا هشام بن عروة عن عروة أنه سئل أن غنمته الحائض وأندفوسى المرأة وهى حذبت فقال عروة كل ذلك على هين وكل ذلك تخذهنى وليس على أحد في ذلك بأس أخبرتني عائشة انها كانت ترجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى حائض ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يجاور فى المسجد يدعى اهلأمره وهى فى حجرها فترجله وهى حائض \* (باب) قراءة الرجل فى حجر امرأته وهى حائض وكان أبو وائل يرسل

بنى امرا ايل من بنات آدم فعلى هذا قوله بنات آدم عام أو يديه الخصوص \* قلت \* ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالنهي بأن الذى أرسل على نساء بنى امرا ايل طول مكثه من عقوبة لهن لا ابتداء موجوده وقد روى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره ان قوله تعالى فى قصة ابراهيم وامرأته فاصكت أى حاضت والقصة متقدمة على بنى امرا ايل بلا رب وروى الحاکم ابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس ان ابتداء الحائض كان على حواء بعد ان أهبطت من الجنة واذا كان كذلك فبنات آدم بناتنا وهى أعلم \* (قوله باب الامر بالنساء) أى الامر المتعلق بالنساء والجمع فى قوله اذا نفسن باعتبار الجنس وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أني ذكر وأبى الوقت وترجم بالنساء اشعارا بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة فى الحديث حضرت وقوله صلى الله عليه وسلم لها أفنت وهى نفوس الجنون وقتها وكسر الفاء فيه ما قبل بالنسبة فى الولاد فو بالفتح فى الحوض وأمله خروج الدم لانه يسمى نفسا وسيأتى من يربط ذلك بعد ابن \* (قوله سمعت القاسم) يعنى أباه وهو ابن محمد بن أبى بكر الصديق \* (قوله لارتي) بالنسبة أى لا تلقن وسرى بضع المهمل وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال وهو مجموع من الصريف وقد صرف \* (قوله فاقضى) المراد بالقضاء هنا الادواء وهما فى اللغة معنى واحد \* (قوله غير ان لا يطوفن بالبيت) زائدة الى رواية الا تبتة حتى تطهري وهى هذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا يعمم بأحوال المرأة وسيأتى الكلام على هذا الحديث بتمامه فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى \* (قوله باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيلة) بالجاء عطف على غسل أى تسريح شعر رأسه والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل والحقى به القسلى قيسا أو إشارة الى الطريق الا تبتة فى باب مباشرة الحائض فانها صريحة فى ذلك وهو دل على أن ذات الحائض طاهرة وهى ان حاضها لا يمنع ملامستها \* (قوله أخبرنا هشام) وفى رواية الا أكثر أخبرني هشام بن عروة فى هذا الاسناد لطيفة وهى اتفاق اسم شيخ الراوى وتليذ من أنه هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام فالأهلى ابن عروة والابن بن يوسف وهى فرع اغفله ابن الصلاح \* (قوله يجاور) أى معتكف ويثبت هذا التفسير فى نسخة الصفا فى الأصل وبهجة عائشة كانت ملازمة للمسجد أو الحقى عزوة الجنابة بالحوض قياسا وهو حلى لان الاستئذان بالحائض أكثر من الخبز والحقى الخدمة بآثر ترجل وفى الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها وان المباشرة بالمسجوعة للمعتكف هى الجماع ومقدمانه وان الحائض لا تدخل المسجد وقال ابن بطال فيه جمعة على الشافعى فى قوله ان المباشرة مطلقا تنقض الوضوء \* كذا قال ولا بهجة فيه لان الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس فى الحديث انه يجب ذلك الفعل بالصلاة وعلى تقدير ذلك نفس الشعور لا ينقض الوضوء والله أعلم \* (قوله باب قراءة الرجل فى حجر امرأته وهى حائض) الجوز بفتح المهمل وسكون الجيم ويجوز كسر أوله \* (قوله وكان أبو وائل) هو التابعى المشهور وصاحب ابن مسعود وأثره هذا وصله ابن أبى شيبة عنه باسناد صحيح \* (قوة) يرسل خادمه) أى جاز يتعامل ويطلق على الذكر والآن \* (قوله لارتي) هو التابعى المشهور أيضا \* (قوله هلاقتي) بكسر العين أى الخطب الذى ربط به كسبه وذلك صبر منها إلى جوانب الحائض المصعب لكن من غير غش وسأنته لطف بعائشة من جهة انه نظر رجل الحائض العلاقة التى فيها المصعب بحمل الحائض المؤمن الذى يحفظ القرآن لانه سامع فى جوفه وهو موافق لما ذهب أبى حنيفة ومنه الجهور ذلك وفرقوا بأن الرجل يخل بالنعظيم والانتكاه لاسمى فى العرف جلا \* (قوله مع زمرا) هو ان معاوية الجعفى ومنصور بن صفية منسوب الى أمه لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الطحى وأمه صفية بنت شيبه بن عثمان من صغار الصحابة \* (قوله ثم يقرأ القرآن) وللمصنف فى التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه فى حجرى وأنا حائض فعلى هذا فالمراد بالاكاء وضع رأسه فى حجرها قال ابن دقيق العيد فى هذا الفعل

خادمه وهى حائض الى ابن جريج لثأبته بالمصنف فمسكه بملابته \* حدثنا أبو سعيد القليل بن دكين مع هشام بن عروة عن منصور بن صفية أن أمه حدثته أن عائشة حدثتها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبتكى فى حجرى وأنا حائض ثم يقرأ القرآن

اشارة



اشارة الى ان الحافظ لا يقرأ القرآن لان قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجر حاجي  
 اجمع الى التنصيص عليها وفيه جواز ملاسة الحافظ وان ذاتها وثباجها على الطهارة ما لم يكن شيئا منها  
 نجاسة وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستغذرة وفيه جواز القراءة بقرب عمل النجاسة قاله النووي  
 وفيه جواز استناد المريض في صلاته الى الحافظ اذا كانت اقواهم طاهرة قاله القرطبي **﴿قوله باب من**  
**معى النفس حبضا﴾** قبل هذه الترجمة مقابلة لان حقها ان يقول من معى النفس نقاسا وقيل يحمل على  
 التقدم والتأخير والتقدم من معى حبضا النفس ويحتمل أن يكون المراد بقوله من معى من اطلق لفظ  
 النفس على الحبض فطابق ما في الخبر غير تكلف وقال المهلب وغيره لما لم يجد المصنف نصا على شرطه  
 في النفساء ووجد تسمية الحبض نقاسا في هذا الحديث فهم منه ان حكم دم النفس حكم دم الحبض وتعقب  
 بأن الترجمة في النسبة لا في الحكم وقد نازع الخطابي في النسبة بينهما من حيث الاشتقاق كإسائي وقال  
 ابن رشد وغيره من اصحابنا ان ثبت ان النفس هو الاصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به تعبيرا بمعنى  
 الا هم والتعبير عنه بالحبض تعبيرا بمعنى الاخص فغير النبي صلى الله عليه وسلم بالاول وعبرت أم سلمة بالناسي  
 فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة والله أعلم **﴿قوله حديثنا هشام﴾** هو الهسرواني **﴿قوله عن أبي**  
**سلمة﴾** في رواية مسلم حديث أبي سلمة أخرجهما من طريقين معاذين هشام عن أبيه **﴿قوله مضطجعة﴾** بارفع  
 ويجوز النصب **﴿قوله في حبسه﴾** بفتح الحاء المجعولة وبالصاد المهملة كسادسوده اعلام يكون من  
 سوف وغيره ولم أر في شيء من طرقه بلفظ حبسه الا في هذه الرواية وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا  
 خيلة باللام بدل الصاد وهو موافق لما في آخر الحديث قبل الخيلة القطيعة وقيل بالنفسه وقال الخليل  
 الخيلة نوب له جل أي هذب وعلى هذا الامتياز بين الخيصة والخيلة فكانها كانت كسادسود لها اهداب  
**﴿قوله فأنسلت﴾** بالعين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أي ذهبت في خفيصة زاد المصنف من رواية  
 شيان عن يحيى كإسائي في رواية أخرى كانت اخافت وصول شيء من دمها  
 اليه وأخافت أن يطلب الاستجماع فاذهبت لتستأهب لذلك أو تقدرت نفسها ولم رضها المضاحفة فلذلك  
 اذن لها في العود **﴿قوله ثياب حبضتي﴾** وقع في رواية يابقع الحامو كسر هاء مع ومعنى الفتح أخذت ثيابي  
 التي أنسها من الحبض لان الحبضة بالفتح هي الحبض ومعنى الكسرا أخذت ثيابي التي أعددتها لانسها  
 حالة الحبض وجزم الخطابي برواية الكسور وبهما النووي ورجع القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض  
 طرقه بلفظ حبضى بغير ناء **﴿قوله أنفست﴾** قال الخطابي أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم الا انهم  
 فروا بين بناء الفعل من الحبض والنفس فقالوا في الحبض أنفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى  
 وهذا قول كثير من أهل اللغة لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال أنفست المرأة في الحبض والولادة  
 بضم النون فيهما وقد تيسر في يتناها لوجي في فتح النون وضعها في الحديث جواز النوم مع الحاض في ثيابها  
 والاضطجاع معها في الخاف واحدا واستجاب اتخاذ المرأة ثيابا بالحبض بغير ثيابها المعتادة وقد ترجم المصنف  
 على ذلك كإسائي وسيأتي الكلام على مبشرتها في الباب الذي بعده **﴿قوله باب مبشرة الحاض﴾**  
 المراد بالمبشرة هنا النقاء البشريين لا الجماع **﴿قوله حديثنا قيصة﴾** بالفاء والصاد المهملة هو ابن قيصة  
 وسفيان وهو الثوري ومنصور هو ابن المعتز والاسناد كله الى عائشة كوفون وتقديم الكلام على اغتسالها  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم من انما واحدا في كتاب التسل **﴿قوله فأنزل﴾** كذا في رواية غير هاشم بن عبد  
 السلام المشاة بعد الهمة أو صله أو أنزل بهمة ساكنة بعد الهمة المفتوحة ثم المشاة فوزن أفعل وانكر  
 أكثر النماة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ لكن نقل عنه براهه ذهب الكوفيون وحكاها الصفاني  
 في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصود وعلى السماع ومنه قراءة ابن محجب فليؤخذ الذي اتفقوا به  
 والمراد بذلك انها تشد ازارها على وسطها وحدث ذلك الفقهاء ما بين السيرة والركبة عملا بالعرف الغالب وقد  
 سبق الكلام على صحة الحديث قبل ما بين **﴿قوله حديثنا جميل بن خليل﴾** كذا في رواية أبي ذر كرهة

**﴿باب من معى النفس حبضا﴾** حديثنا يحيى بن  
 ابراهيم قال حدثنا هشام  
 عن يحيى بن أبي كثير عن  
 أبي سلمة أن زب بنت أم  
 سلمة حدثته أن أم سلمة  
 حدثتها قالت بينما أنا مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 مضطجعة في خبيصة إذ  
 حضت فأنسلت فأخذت  
 ثياب حبضتي فقال  
 أنفست قلت نعم فطاعت  
 فاضطجعت معه في الخيلة  
**﴿باب مبشرة الحاض﴾**  
 حديثنا قيصة قال حدثنا  
 سفيان عن منصور عن  
 ابراهيم عن الاسود عن  
 عائشة قالت كنت أغسل  
 أنا النبي صلى الله عليه  
 وسلم من اداء واحد كلانا  
 جنب وكان يأمرني فأنزل  
 فينا ثم روي وأنا حاض  
 وكان يخرج رأسه الى  
 وهو متكف فأغسله وأنا  
 حاض **﴿حديثنا جميل**  
 ابن خليل قال أخبرنا علي  
 ابن مسهر قال أخبرنا أبو  
 اسحق هو الشيباني عن  
 عبيد الرحمن بن الاسود  
 عن أبيه عن عائشة قالت  
 كانت

ولغيرها الخليل والأسناد أيضا إلى عائشة كلهم كوفيون **(قوله احدا نا)** أي احدي أو راجع النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله ان تتر)** تشديدا للمنة الثانية وقد تقدم فوجهها والتكشيم أن تأترو بجمرة ما كنه وهي أضعف **(قوله في فور حيصنها)** قال الخطابي فور الحيز وأوله ومعلمه وقال القرطبي فور الحيصنة معظم صهامن فوران القدر وعلينا **(قوله علق اربه)** بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحدا قبل المراد عضوه الذي يستعمله وقيل حاشته والحاجة تسمى أربا بالكسر ثم الكون وأربا بفتح الهمزة والراء وذكر الخطابي في شرحه انه روى عن ابوالجهمين وأكر في موضع آخر كلقه النووي وغيره عنه رواية الكسري وكذا أنكروها الخاص وقد ثبتت رواية الكسري ووجهها ظاهر فلامعنى لانكارها والمراد انه صلى الله عليه وسلم كان أمث الناس لأمه فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من ان يحوم حول الحمي ومع ذلك فكان يباشر فوق الأزار ثم يباشره من ليس بمصوم وجهذا قال أكثر العلماء وهو الجارى على فاقدة المالكية في باب سد الفرائض ذهب كثير من السلف والنورى وأحدوا حتى إلى ان الذي عتق من الاستمتاع بالخاص الفرج فقط به قال محمد بن الحسن من الحنفية ووجه الطحاوى وهو اختيار أصح من المالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر وقال النورى هو الراجح وبلا حديث أنس في مسلم أصح ما كمن الإجماع وجلا حديث الباب وشبهه على الاستيعاب جميعا بين الأدلة وقال ابن دقيق العيد ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الأزار لانه فعل مجرد انتهى وبطل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود بأسناد قوي من عكرمة عن بعض أرواح النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أراد من الحائض شيئا أتى على فرجها وتواستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الأزار دون الفرج لا توجب حدا ولا عسلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وقصل بعض الشافعية فقال ان كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج وثبت منها بجانبه جاز والأفلا واستحسنه النورى ولا يبعد تحريم جرحه مفرق بين ابتداء الحيز ومابعده اظاهر التقييد وهو لها فور حيصنها رويده ما رواه ابن ماجه بأسناد حسن عن أسلمة أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتي سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينه وبين الاحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين **(قوله تايه خال)** هو ابن عبد الله الواسطي وجرحه رواه ابن عبيد الجيد أي تايه على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي بصير الشيباني هذا الاسناد وللشيباني فيه اسناد آخر كما سيأتي عقبه ومتابعة خال وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق ربه بن ربيعة عنه وقد وردت اسنادها في تعليق التعليق ومتابعة جرحه وصلها أبو داود والاصحاب على والحاكم في المستدرک وهذا صحيحا وهم في استدراكه كونه مخجرا في الخصم من طريق الشيباني ورواه ايضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بسنده هذا منصور بن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه **(قوله حدثنا أبو النعمان)** هو الذي يشال له عام وعبد الواحد وهو ابن زياد البصري **(قوله عبد الله بن شداد)** أي ابن أسامة بن الهاد الليثي وهو من أولاد الصحابة له رواية **(قوله أمرها)** أي الأزار **(فأترت)** وهو في رواية ثابته الهمزة على اللغة النحوي **(قوله رواه سفيان)** يعني الثوري **(عن الشيباني)** يعني بسنده الأول وهو عند الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان نحوه وقد رواه عن الشيباني أيضا هذا الاسناد خالد بن عبد الله عن مسلم وجرحه ابن عبد الحميد عند الأصحابي وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسنده عائشة وتارة من مسنده موهبة فسمع منه جرحه وخالف الاسنادين ومعه غيرهما باحد هما رواه عنه أيضا بأسناد موهبة فحسن بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الأصحابي وأصحاب بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه وقد تقدم ذكر من رواه عنه بأسناد عائشة **(قوله باب ترك الحائض الصوم)** قال ابن رشد وغيره جرحه البخاري على عادته في ابضاح المشكوك دون الجلي وذلك ان تركها الصلاة واضح من أجل ان الطهارة مشتركة في صحة الصلاة وهي غير طاهر وأما الصوم فلا يشترطه الطهارة فكان تركها تعديا محضا فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة **(قوله)**

احدا اذا كانت حائضا فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تسترق في فور حيصنها ثم يباشرها قالت وأكرم علق اربه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم علق اربه تايه خال وجرحه عن الشيباني حدثنا أبو النعمان قال حدثنا عبد الله بن شداد قال سمعت موهبة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يباشر امرأه من نسائه أمرها فأترت وهي حائض رواه سفيان عن الشيباني **(باب ترك الحائض الصوم)**

حدثنا سعيد بن أبي حمزة (هوسعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجعفي لقبه البخاري وروى مسلم  
 وأصحاب السنن عنه بواسطة ومحمد بن جعفر هوان أبي كثير أخو اسمعيل والاسناد منه فصا عدا مذنبون  
 وفيه ناهي عن ناهي زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهوان أبي سرح العامري لا به محبة) قوله في أقصى  
 أوططر) مثل من رأى (قوله إلى المصلى فرعى النساء) اختصر المؤلف هنا وقد ساق في كتاب الزكاة  
 تأملا واظف إلى المصلى فوعظ الناس وأمرهم بالصلاة فقال أما الناس تصدقوا فرعى النساء وقد تقدم في  
 كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفردهن بالموعظة فأنجز ذلك اليوم وفيه  
 أنه وعظهن وبشرهن (قوله يا معشر النساء) المعشركل جماعة أمرهم واحدا ونقل عن ثعلب أنه  
 مخصوص بالرجال وهذا الحديث يدل عليه الآن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشركل تقييده كافي  
 الحديث (قوله أو يشكن) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول والمراد أن الله تعالى أو أواه له  
 ليلة الأسماء وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ رأيت النار قرأت أكثر أهلها النساء يستفاد  
 من حديث ابن عباس أن الرزية المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كسأني وإضافتي باب صلاة  
 الكسوف جماعة (قوله يوم) الواو استثنائية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستثنائية فحذف منها  
 الالف تخفيفا (قوله تكفرون العشير) أي تجعدون حتى الخليل وهو الزوج أو أعم من ذلك (قوله  
 من ناقصات) صفة موصوف بمحذوف قال الطيبي في قوله مارأت من ناقصات إلى آخوه زيادة على الجواب  
 نعمي الاستدعاء كذا قال وفيه نظر ويظهر أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار لأن إذا  
 كن سببا لأذهاب عقل الرجل الحالف حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركته في الأثم وزدن عليه (قوله  
 أذهب) أي أشد أذهابا واللب أخس من العقل وهو الخالص منه والخاصم الضابط لأمره وهذه مبالغة  
 في وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان يتفادلهن فغير الضابط أولى باستعمال أفضل التفضيل من  
 الأذهاب كما في عند سيده حيث جوزه من الثلاث المزيدي (قوله قلن وما نقصان ديننا) كأنه في علب  
 ذلك حتى سألن عنه ونفس هذا السؤال دال على التقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة  
 الإكثار والكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما أنطفا ما جابهن به صلى الله عليه وسلم  
 من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى  
 من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبن على قدر عقولهن وأشار بقوله مثل نصف شهادة الرجل إلى قوله تعالى  
 فزجل وأمر أنان ممن رضون من بعضهم أنه جعل العقل هنا على الدية وفيه بعد (قلت) بل سياق الكلام بإياه  
 عقلا وحكي ابن التين عن بعضهم أنه جعل العقل هنا على الدية وفيه بعد (قلت) بل سياق الكلام بإياه  
 (قوله فذلك) بكسر الكاف خطأ بالواحدة التي قلت الخطاب ويجوز فقهه على أنه لتعاطب العام (قوله  
 فصل ولم نعم) فيه اشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس  
 وفي هذا الحديث من القوائد مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد وأمر الإمام الناس بالصلاة وفيه  
 واستند منه بعض الصوفية جواز الطلبين في الأغنياء الفقراء وله شروط وفيه حضور النساء العبد لكن  
 بحيث يفردن عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الإمام النساء على حدة وقد تقدم في العلم وفيه أن  
 بعد التعميم حرام وكذا أكثر استعمال الكلام الصحيح كالنعم والثناء واستبدال التووي على أيهما من التكبار  
 بالتوعد عليهما بالنار وفيه الذم وهو الدعا بالآحاد من رجة الله تعالى وهو محمول على ما إذا كان في معين  
 وفيه إطلاق التكفير على الذنوب التي لا تخرج عن الحلة فليطاع في فعلها بالقوله في بعض طرقه بكفرهن  
 كما تقدم في الإيمان وهو كاطلاق نفي الإيمان وفيه الأغلاط في التعميم يكون سببا لإزالة الصفة التي  
 تعاب وان لا يواجه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلا على السامع وفيه ان الصدقة تدفع العذاب  
 وأنها قد تكفر الذنوب التي بين المذنبين وإن العقل قبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان كما تقدم وليس  
 المقصود بذلك التعميم في النسا لومهن على ذلك لأنه من أصل الخلقة لكن التنبيه على ذلك تحذير من  
 الاقتنائين ولها ذنوب العذاب على ما ذكر من الكافرين وغيره لا على النقص وليس نقص الدين

حدثنا سعيد بن أبي حمزة  
 قال أخبرنا محمد بن جعفر  
 قال أخبرني زيد هوان أسلم  
 عن عياض بن عبد الله  
 عن أبي سعيد الخدري  
 قال خرج رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في أقصى  
 أوططر إلى المصلى فرعى  
 النساء فقال يا معشر  
 النساء تصدقن فاني  
 أو يشكن أكثر أهل  
 النار كن وبن بار رسول  
 الله قال تكفرون العشير  
 وتكفرون العشير مارأت  
 من ناقصات عقل ودين  
 أذهب لب الرجل الحازم  
 من أحدا كن قلن وما  
 نقصان ديننا وعقلنا  
 يا رسول الله قال ليس  
 شهادة المرأة مثل نصف  
 شهادة الرجل قلن قال بلى  
 فذلك من نقصان عقلا  
 ليس إذا حاضت فصل  
 ولم نعم قلن قال فذلك  
 من نقصان دينها

مختصر فيما يحصل به الاثر بل في أعظم من ذلك قاله التورى لانه أمر نسيه بالكامل مشلا ناقص عن الاكل  
ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلى وهل تناب على هذا الترك  
لكونها مكسفة به كتاب المريض على التوافل التي كان يهملها في حتمه وشغل بالمرض عنها قال التورى  
الظاهر انم الاثاب والقسرق بينها وبين المريض انه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته والحائض  
ليست كذلك وعندى كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا ثاب وقفه في الحديث انما امر اجعة للمعلم  
لعله والتابع لمبوعه فبالا يظهر له معناه وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من اطلاق العظم والصنيع  
الجليل والرفق والرافة زاده الله تشرىفا ونكروا وتعظيما ﴿قوله باب نقض الحائض﴾ أى تؤدى (المناسك)  
كلها الا الطواف بالبيت قيل مقصود البشارى بما ذكر في هذا الباب من الاحاديث والاثار وان  
الحيض وما في معناه من الجنا به لا ينافى جميع العبادات بل يحتمل معه عبادات بدنية من أذ كبر وغيرها  
فخاسل الحج من جهة ما لا ينافيها الا الطواف فقط وفي كون هذا امر اده تطلان كون مناسك الحج كذلك  
حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال عليه والاحسن ما قاله ابن رشيد نعم لابن بطال وقصيره ان امر اده  
الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجانب بحدث عائشة رضى الله عنها لا صلى الله عليه وسلم لم يستثن  
من جميع مناسك الحج الا الطواف وانما استثناه لكونه صلاة مخصوصة وأعمال الحج مشبهة على ذكر  
وتلبسه واداءه ولم يعم الحائض من شئ من ذلك فكذلك الجانب لان حدثها أعظم من حدثه ومع القراءة ان  
كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر وان كان تعبد افحتاج الى دليل خاص ولم يصح عند  
المصنف شئ من الاحاديث الواردة في ذلك وان كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره لكن  
أكثرها قابل للتأويل كاستشراء اليه ولهذا اعتدل البخارى ومن قال بالجواز غيره كاطبرى وابن المنذر  
وداود بهوم حديث كان يذكر الله على كل أحياءه لان الذكر أكبر من أن يكون بالقرآن أو بغيره وانما فرقى  
بين الذكر والتلاوة بالعرف والحديث المذكور وصلى الله عليه وسلم من حديث عائشة وأورد المصنف أثر ابراهيم  
وهو الذى اشار بان منع الحائض من القراءة ليس مجمعا عليه وقد وصله الدارقى وقصيره بلفظ أو بسنة  
لا يرون القرآن الجنب والحائض وعند الخلاف فى إجماع الا لا ية ونحوها الجنب والحائض وروى عن  
مالك نحو قول ابراهيم وروى عنه الجواز مطلقا وروى عنه الجواز للعائض دون الجنب وقد قيل انه يقول  
الشافعى فى القديم ثم أورد اثرا ابن عباس وقد وصله ابن المنذر بلفظ ان ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب  
وأما حديث أم عطية فوجه المؤلف فى العيدين وقوله فيه ويدعون كذلكا كثيرا وادعوا للكنهى بى يدعين  
بما تضمنته بدل الواو وجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ثم أورد المصنف طروفا  
من حديث أبى سفيان فى قصة هرقل وهو موصىل عنده فى بدء الوحي وغيره وجه الدلالة منه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كتب الى الروم وهم كفار والكافر جنب كما نهى بقولى اذا جاز من الكتاب الجنب مع كونه  
مثملا على اثنين فكذلك يجوز له قراءته كذا قاله ابن رشيد ونحو وجه الدلالة منه انما هي من حيث انه انما  
كتب اليهم ليقرءوا فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط وقد أجيب عن منع ذلك وهم الجمهور بان  
الكتاب اشتمل على أشياء غير الايتين فأشبهه ما ذكر بعض القرآن فى كتاب فى الفقه أو فى التفسير  
فانه لا يمنع قراءته ولا مسه عند الجمهور لانه لا قصد منه التلاوة ونص أحد انه يجوز نزل ذلك فى المكتبة  
لمصلحة التبليغ وقال به كثير من الشافعية ومنهم من خص الجواز بالقبائل كالأية والاثنين قال التورى  
لا بأس أن يعلم الرجل التصرف فى الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه أو كره أن يعلمه الاية هو كالجنب  
وعن أحد أكره أن يضع القرآن فى غير موضعه وعنه ان رجمى الهداية جائز والا فلا قال بعض من منع  
لادلائق القصص على جواز تلاوة الجنب القرآن لان الجنب انما منع التلاوة اذا قصد بها وعرف ان الذى  
يقرؤه قرأنا ما لورقى أو رقة ما لا يعلم أنه من القرآن فانه لا يمنع وكذلك الكافر وسأتم من يهملها فى كتاب  
الجهاد ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ ذكر صاحب المشارق انه رقى رواية القاسمى والنسقى وعبدوس هنا

﴿باب﴾ نقض الحائض  
المناسك كلها الا الطواف  
بالبيت وقال ابراهيم  
لا بأس أن تقرأ الآية ولم  
ير ابن عباس بالقراءة للجنب  
باسا وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم يذكر الله على  
كل أحيائه وقالت أم  
عطية كنتا نمران  
يخرج الحائض فيكبرن  
بشكبرهم ويدعون وقال  
ابن عباس أخبرنى أبو  
سفيان أن هرقل دعا  
بكتاب النبي صلى الله  
عليه وسلم فقرأه فآذنيه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بأهل الكتاب تعالوا الى  
قوله الآية

وقال عطاء عن جابر ناضت  
عائشة فتسكت المناسل  
كلها غير الطواف بالبيت  
ولا تصلي وقال الحكماني  
لا يخرج أو نخب وقال الله  
عز وجل ولا تأكلوا مما  
يذكر اسم الله عليه  
حدثنا أبو نعيم قال حدثنا  
عبد العزيز بن أبي سلمة  
عن عبد الرحمن بن القاسم  
عن القاسم بن محمد عن  
عائشة قالت خرج جنابع  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لأنكر الخيل فجاء  
جناسا فطبت فدخل  
على النبي صلى الله عليه  
وسلم وأنا بتي فقال  
ما يبكيك قلت لوددت والله  
أنني لم أجد الصام قال له  
نفسك قلت نعم قال فإن  
ذلك شئ كسبه الله على  
بنات آدم فأنزل ما يقبل  
الحاج غير أن لا تطوف  
بالبيت حتى تلهو  
«باب الاستخاضة» حدثنا  
عبد الله بن يوسف قال  
أخبرنا مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن  
عائشة أنها قالت قالت  
فاطمة بنت أبي حريش  
لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم يا رسول الله أني  
لأطهر فأفدع الصلاة  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اغتسل عرق  
وليس بالحضبة فإذا  
أقبلت بالحضبة فآثرى  
الصلاة فإذا ذهب قدرها  
فأغسل عنك الدم وصلى

وأهل الكتاب زيادة وقال وسقطت لابي ذوالاصلي وهو الصواب (قلت) فأفهم أن الأولى خطأ  
لكونها مخالفة للتلاوة وليست خطأ وقد قدمت فوجه اثبات الواو في بدء الوحي «قوله وقال عطاء عن جابر»  
هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصلي  
وأما أثر الحكم وهو الفقه الكوفي فوصله البغوي في الجدييات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه  
وروجه الدلالة منه أن الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها وفي جميع ما استدلل به نزاع بطول ذكره  
ولكن الظاهر من نصه ما ذكرناه واستدل الجمهور على المنع بحديث علي كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا يصحبه عن القرآن شئ ليس الجنب به زواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان وذهب بعضهم  
بعض رواه والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للعبه لكن قبل في الاستدلال به نظرا لانه فعل مجرد فلا يدل على  
تحريم ما عداه وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الكل جما بين الأدلة وما حديث ابن عمر مرفوعا لاقرأ  
الحائض ولا الخبث شيئا من القرآن فضعيف من جميع طرقه وقد تقدم الكل على حديث عائشة في أول  
كتاب الحيض وقوله ما طمت بضع الميم واسكان المثنية أي حضت ويجوز كسر الميم قال طبت المرأة  
بالقبح والكسر في الماضي طمت بالضم في المستقبل ﴿قوله باب الاستخاضة﴾ تقدم أنها جريان الدم من  
فرج المرأة في غير ما رواه أنه يخرج من عرق يقال له العازل بسن مهلة وذال محبة ﴿قوله أني لأطهر﴾  
ي تقدم في باب غسل الدم من رواه أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة في هذا الحديث التصريح ببيان  
السبب وهو قولها أني استخاض وكان عندنا هان طاهرة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر  
عن انصافه وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي قلت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فإردت  
تحقيق ذلك فقالت أفأفدع الصلاة ﴿قوله اغتسل﴾ بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية فقال «قوله»  
وليس بالحضبة» بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر محدثي أوكلهم وإن كان قد اختار الكسر على إرواده  
المالكة لكن الفصح أن طهره وقال الروي وهو متعين وأقر به من المتعين لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات  
الاستخاضة وفي الحيض وأما قوله فإذا أقبلت بالحضبة فيغير رقبته الوجهان معا وازاحسا انتهى كلامه  
والذي في روايةنا بفتح الحاء في الموضوعين والله أعلم ﴿قوله فاغسل عنك الدم وصلى﴾ أي بهذا الغسل كما  
سأنتي التصريح به في باب إذا حضت في شهر ثلاث حبض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا  
الحديث قال في آخره ثم اغتسلي وصلى ولم يذكر غسل الدم وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام منهم من  
ذكر غسل الدم ولم يذكر الغسل ومنهم من ذكر الغسل ولم يذكر غسل الدم وكلهم نقات وأحاديثهم  
في التحصيل فيصم على أن كل فريق اختص أحد الأمرين لوضوحه عنده وفيه اختلاف ثالث أشرفنا إليه  
في باب غسل الدم من رواه أبي معاوية قد كرمه حديث الباب وزاد ثم توشى لكل صلاة وددنا هناك  
قول من قال أنه مدرج وقول من جزم بأنه موقوف على عروة ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقدس رواه النسائي  
من طريق جابر بن زيد عن هشام وادعى أن جابرا تفرد بهذه الزيادة وأما مسلم أيضا ذلك وليس كذلك  
فقد رواه الدارقطني من طريق جابر بن سلمة والسرارج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام وفي الحديث  
دليل على أن المرأة إذا مرت دم الحيض من دم الاستخاضة تعتبر بدم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فإذا  
انقضى قدره وغسلت عنه ثم صار حكم دم الاستخاضة حكم الحديث فتشترضا لكل صلاة لكنها لا تصلي بذلك  
الوضوء أكثر من فرضه واحدة مؤداة ومقضية طاهر قوله ثم توشى لكل صلاة وهذا قال الجمهور  
وعند الحنفية أن الوضوء يتعلق بوقت الصلاة فلا أن تصلي بالقرضه الحاضرة فومات من القوا وت  
ما يضر ج وقت الحاضرة على قولهم المراد بقوله توشى لكل صلاة أي لوقت كل صلاة فيه مجاز الحديث  
ويحتاج إلى دليل وعند المالكية يسحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب الإحداث آخر وقال أحمد واهمق  
أن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها إلى جل فيها يتعلق بأحوال  
النساء جواز سماع صوتها للعامة وفيه غير ذلك وقد استنبط منه الرأى الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة  
أيام أو أكثره عشرة وقوله قدر الأيام التي كنت تحضين فيها أقل ما يطلق عليه لفظ أيام ثلاثة أو أكثره

﴿باب غسل دم الحيض﴾

حدثنا عبد الله بن

يوسف قال أخبرنا مالك

عن هشام عن فاطمة بنت

المنذر عن أسماء بنت أبي

بكر أنها قالت سألت أبا

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقالت يا رسول الله

وأنت أحسدنا إذا

أصاب ثوبها الدم من

الحيضة كيف تصنع

فقال رسول الله صلى الله

وسلم إذا أصاب ثوب

احدنا من الدم من

الحيضة فلتغسله ثم

لتغسله بما تمسك به

حدثنا أصبغ قال أخبرني

ابن وهب قال أخبرني

عمرو بن الحارث عن عبد

الرحمن بن القاسم حدثه

عن أبيه عن عائشة قالت

كانت أحسدنا تخيض ثم

تغتفر الدم من ثوبها

عند طهرها فتغسله

وتغسل على سائر ثم تصلي

فيه ﴿باب اعتكاف

المستحاضة﴾

قال حدثنا خالد بن عبد الله

عن خالد بن عكرمة عن

عائشة أن النبي صلى الله

عليه وسلم اعتكف معه

بعض نسائه وهي مستحاضة

تري الدم فربما وضعت

الطست تحتها

٢ قوله البيهقي كذا في نسخ

وفي نسخ أخرى السهل

بذلك

عشرة فأمدون ثلاثة فأما قال يومان ويوم وأما في عشرة فأما قال احد عشر وما وهكذا الى عشرين

وفي الاستدلال بذلك نظر ﴿قوله باب غسل دم الحيض﴾ هذه الترجمة أشخص من الترجمة المتقدمة في

كتاب الوضوء وهي غسل الدم وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا أخرجه هناك من رواية

بني القطان عن هشام وإسناد هذه الرواية كالتي قبلها ما دنيون سوى شيخه وفيه من الفوائد ما في الذي

قبله وجواز سؤال المرأة عنها استحباب ذكره والإفصاح به ذكر ما يستقذر للضرورة وأن دم الحيض كثيره

من الدماغي وجوب غسله وفيه استحباب فرك التجاسة اليابسة ليومين غسلها ﴿قوله حدثنا أصبغ﴾ هو

وشيعه وشيخه الثلاثة مصر يرون بالباقون وهم ثلاثة أيضا ما دنيون ﴿قوله كانت أحسدنا﴾ أي أزوج

النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم وهذا يلحق

هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيده حديث أسماء الذي قبله قال ابن طال حديث عائشة بنفس حديث

أسماء وأن المراد بالنصف حديث أسماء الفسل وأما قول عائشة وتغسل على سائر فأما هل ذلك ذمعا

للسوسة لأنه قد بان في سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لبعضه وفي قولها ثم تصلي فيه إشارة إلى

امتناع الصلوة في الثوب النجس ﴿قوله ثم تغتفر من الدم﴾ بالقاف والمصدر المهملة وزن تغتسل أي تغسله

بأطراف أصابعها وقال ابن الجوزي معناه تقطع كأنها تجزئه دون باقي المواضع والاول أشبه بمحدث

أسماء ﴿قوله عند طهرها﴾ كذا في أكثر الروايات وللمسئلي والحموي عند طهره أي الثوب والنجس عند

إرادته تطهره وفيه جواز ترك الصلوة في الثوب عند عدم الحاجة إلى تطهره ﴿قوله باب اعتكاف

المستحاضة﴾ أي جواز ﴿قوله حدثنا خالد بن عبد الله﴾ هو الطعان الواسطي وشيخه خالد هو ابن مهران الذي

يقال له الحديث أم الحاء المهملة والمثال المهمة المثقلة ومدار الحديث المذكور عليه وعكرمة هو مولى ابن

عباس ﴿قوله بعض نسائه﴾ قال ابن الجوزي ما عرفت من أن زوج النبي صلى الله عليه وسلم من كانت

مستحاضة قال والطاهر عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقةات به وهي أم حبيبة بنت

جهمش أخت زينب بنت جهمش (قلت) وهذا التأويل قوله في الرواية الثانية امرأته من أزواجه وقد ذكرها

الجبدي عقب الرواية الأولى فما أدرى كيف غفل عنها ابن الجوزي وفي الرواية الثالثة بعض أمهات

المؤمنين ومن المستبعد أن تعتكف معه صلى الله عليه وسلم امرأة غير زوجة لو كان لها به نكاح وقد حكى

ابن عبد البر أن بنات جهمش الثلاثة كن مستحاضات زينب أم المؤمنين وجنزة زوج طلحة وأم حبيبة زوج

عبد الرحمن بن عوف وهي المشهورة منهن بذلك وسأيت حديثها في ذلك وذكر أبو داود عن طريق سليمان

ابن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة استحيضت زينب بنت جهمش فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم

اغسلي لكل صلاة وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جهمش استحيضت وجزم ابن عبد البر أنه خطأ لأنه ذكر

أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف أم حبيبة أختها وقال

شيخنا الإمام البيهقي يحمل على أن زينب بنت جهمش استحيضت وقتما خلاق أختها فإن استحيضت أختها

(قلت) وكذا يحمل على ما ذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم وقرأت بخط مغلطاي في هذا

المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب عن الحكم عن

أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين فلعليها هذا المذكور (قلت) وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه

تعلقا بذكر البيهقي ٣ أن ابن خزيمة أخرجه موصولا (قلت) لكنه مرسل لأننا لم نجعل في يده

من حديثه به يورأت في السنين لسبعين منصوص حدثنا اسمعيل بن إبراهيم حدثنا خالد بن عبد الله عن عكرمة

أن امرأته من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة قال وحدثنا خالد بن عبد الله عن

عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما حملت الطست تحتها (قلت) وهذا أول

ما فسرت به هذه المرأة لاتحاد الخبر وقد أرسله اسمعيل بن عبد الله عن عكرمة واصله خالد الطحاوي ويؤيد

ابن زريع وغيرهما بذلك عائشة فبه ورجع البخاري إلى الموصول فأخرجه وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن

اصيل بن عليه هذا الحديث كما أخرجه سعد بن منصور بدون نسبة أم سلمة والله أعلم (قوله من الدم)  
 أي لاجل الدم (قوله وزعم) هو معطوف على معنى الغضبة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا وأبعد من  
 زعم أنه معلق (قوله كان) بالهمز وتشديد اللام (قوله فأنه) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل  
 ورايت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر مائة فأنه هي وملة أم حبيبة بنت أبي سفيان فإن كان  
 ثابتاً فهو قول ثالث في تفسير الميبهة وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المسحاة ليست من أزواجه فقد  
 وروى ابن زبب بنت أم سلمة استحيضت وروى ذلك البيهقي والإسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير  
 لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زبب بنت عن غير هاهو وأشبه فأنها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم  
 صغيرة لانه دخل على أمهات في السنة الثالثة وزبب تزوج وأسماء بنت حميس حكاية الدارقطني من رواية  
 سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عرو عنها (قلت) وهو عند أبي داود على التردد هل هو من أسماء أو  
 فاطمة بنت أبي حبيش وهاتان لهما به صلى الله عليه وسلم تعلق لأن زبباً بينهما وأمهات أمهات أمهات  
 مبرنة لاهما وكذا الجنة وأم حبيسة به تعلق وحديثها في سنن أبي داود فهو لا يسمع يمكن أن تفسر الميبهة  
 بأحداهن وأما من استخضع في عهد علي الله عليه وسلم من الصهايايات غيرهن فهذه بنت سهل ذكرها  
 أبو داود أيضاً وأسماء بنت مازن ذكرها البيهقي وغيره وبادية بنت غيلان ذكرها ابن مندة وفاطمة بنت  
 أبي حبيش وقصصناهن فأنشأ في الصحيحين ووقع في سنن أبي داود هن فاطمة بنت قيس قاتل بعضهن أنها  
 القرشية القهرية والصواب أنها بنت أبي حبيش وأما أبي حبيش قيس فهو لاء أربع نسوة أيضاً وقد كان  
 عشرًا يحدثن بن بنت أبي سلمة وفي الحديث جواز ركعتي المسحاة في المسجد ومجدة اعتكافها وصلاتها  
 وجواز حديثها في المسجد عند أم التواتر ويطبق ما دام الحديث ومن به صرح بسيل (قوله باب هل  
 تصل المرأة في ثوب مضطربة) قبل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من يكن لها الاثوب واحد تختص  
 فيه من المصنوع أنها تصل فيسه أكن بعد تطهيره وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلمة المأثري الدال على أنه  
 كان لها ثوب مختص بالحض أن حديث عائشة مجهول على ما كان في أول الأمر وحديث أم سلمة مجهول على  
 ما كان بعد اتساع الحال ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها ثوب واحد مختص بالحض وليس في سياقاتها  
 ما يفي أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة وليس فيه أيضاً أنها صلت فيه فلا يكون فيه  
 حجة لمن أجاز إزالة التماسية بغير الماء وإنما زالت الدمير بها لذهب أثره ولم يقصد تطهيره وقد مضى قبل  
 باب عن هذا ذكر الفصل بعد القرص قالت ثم نصلى فيه فليل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت نفسها  
 وقولها في حديث الباب قالت بضعها من اطلاق القول على الفعل وقولها فخصصتها بالصاد والعين المهملتين  
 المفصحتين أي حكته وفركته بظفرها ورأه أبو داود بالثقاف بدل الميم والقسم الدال ووقع في رواية له من  
 طريق عطاء بن عائشة بمعنى هذا الحديث ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصمه بظفرها فلي هذا فيجعل حديث  
 الباب على أن المراد دم يسري عن مثله والتوجيه الأول أقوى (قائلة) طعن بعضهم في هذا الحديث  
 من جهة دعوى الانقطاع ومن جهة دعوى الاضطراب فأما الانقطاع فقال أبو حامد ثم يسجد فاجتمع من عائشة  
 وهما في رد وقد وقع التصريح بسجدة منها عند البخاري في غير هذا الاستاد وأنته على بن المديني فهو  
 مقدم على من نفاها وأما الاضطراب فلرواية أبي داود عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن  
 مسلم بن عيسى بن أبي نعيم وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لانه مجهول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين  
 ولو لم يكن كذلك فابن نعيم شيخ البخاري فيسه أحمق من محمد بن كثير شيخ أبي داود وفيه وقد تابعه أبا نعيم  
 ثلاثين يحيى وأبو حنيفة والنسائي بن عبد السلام فرجحت روايته والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية  
 الراجعة والله أعلم (قوله باب الطبيب للمرأة) المراد الترجمة أن تطيب المرأة عند الفسل من الحوض  
 متأكدة بحيث أنه يخص الخاء الذي حرم عليها استعمال الطبيب في غنى منه مخصوص (قوله عن أيوب  
 عن حفصة عن أم عطية) زاد النسائي وكرهه قال أبو عبد الله أي المصنف وأما من حسان عن حفصة

من الدم وزعم عكرمة  
 أن عائشة رأت ماء العصفور  
 فقالت كان هذا شيء  
 كانت فلانة يتخذه حدثنا  
 قتيبة قال حدثنا ابن زبب  
 زبب عن عائشة عن  
 عكرمة عن عائشة قالت  
 اعتكفت مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم امرأة  
 من أزواجه فكانت ترى  
 الدم والصفرة واللبس  
 تحتها وهي تصلى حدثنا  
 مسدد قال حدثنا عوف بن  
 خالد عن عكرمة عن  
 عائشة أن بعض أمهات  
 المؤمنين اعتكفت وهي  
 مضطربة (باب) هل  
 تصل المرأة في ثوب  
 مضطرب حدثنا أبو  
 نعيم قال حدثنا إبراهيم بن  
 نافع عن أبي نعيم عن  
 مجاهد قالت عائشة ما كان  
 لأحدنا الاثوب واحد  
 فخص فيه فإذا أصاب شيء  
 من دم قالت بضعها فقصعته  
 بظفرها (باب الطبيب  
 للمرأة عند غسلها من  
 الحوض) حدثنا عبد  
 الله بن عبد الوهاب قال  
 حدثنا جابر بن زيد عن  
 أيوب عن حفصة عن أم  
 عطية قالت

عن أم عطية كأنه شلت في شيخ جاد أو أوب أو هشام ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستخرجين ولا الأطراف وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطلاق بهذا الإسناد فلهذا كذا (قوله كنانة) يضم التون الأولى وفاعل التني صلى الله عليه وسلم كادلت عليه رواية هشام المعلقة المذكورة بعد وهذا هو السري ذكرها (قوله نخذ) يضم التون وكسر المهملة من الاحدا وهو الاختراع من الزينة (قوله الاعلى زوج) كذا اللام كثر وفي رواية المستجلى والجرى الاعلى زوجا والأولى موافقة للفظ نخذ وتوجيه الثانية ان الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها كنانة أى كل واحدة منهن (قوله ولا تكحل) بالرفع والنصب أيضا على العطف ولا زائدة أو كذا لان في التني معنى التني (قوله أوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد المهملة قال في المحكم هو ضرب من برد العين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبح ثم يشبع وسيأتي الكلام على أحكام الحادة في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى (قوله في نيدة) أى قطعة (قوله كست أظفار) كذا في هذه الرواية قال ابن التين سواه يقطظ ظفار كذا قال ولم أر هذا في هذه الرواية لكن حكاه صاحب المشارق وجه بأنه منسوب الى ظفار من دسنة معروفة بسواحل اليمن يحلب اليها القسط الهندي وحكى في ضبط ظفار وجهه كسر أوله وصرفه أو قصه والبناء وزن وقام وقع في رواية مسلم من هذا الوجه من قسط أو أظفار بانيات وهي للتصغير قال في المشارق القسط بخو معروف وكذلك الأظفار قال في البارع الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر وقال صاحب المحكم الظفر ضرب من العطر أسود مغلف من أصله على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور والجمع أظفار وقال صاحب العين لا واحده والكسب يضم الكاف وسكون المهملة بعدها مشاة هو القسط قاله المصنف في الطلاق وكذا قاله غيره وحكى الفضل بن مسلم أنه يقال بالكاف والطاء أيضا قال التووي ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وإما رخص فيه السادة اذا اغتسلت من الحوض لانه لا راحة الكرامة حجة قال المهلب رخص لها في التجرد لرفع راحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة وسيأتي الكلام على مسئلة اتباع الجنائز في موضعه ان شاء الله تعالى (قوله وروى) كذا في خبر وغيره ورواه أى الحديث المذكور وسيأتي موصولا عند المصنف في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ولم يقع هذا التعليق في رواية المستجلى وأغرب الكرماني بخوار أن يكون قائل ورواه حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقا (قوله باب ذلك المرأة نفسها الى آخر الترجة) قيل ليس في الحديث ما يطابق الترجة لانه ليس فيه كيقية الغسل ولا ذلك وأجاب الكرماني بغيره بان تتبع أثر الدائم يستفاد من ذلك بان المراد من كيقية الغسل الصفة المختصة بغسل الحوض وهي التطيب لانفس الاغتسال انتهى وهو حسن على ما فيه من كافة وأحسن منه أن المصنف جرى على عادته في الترجة عما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يورده أو لم يكن المقصود منصوفا فيما ساقه وبيان ذلك أن مسلما أخرجه هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف ذكره بقوله كيف تغتسل ثم أخذوا ثم الدالة على رائي تعلم الاخذ عن تعليم الاغتسال ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه فقال تأخذ احدا كن ما هو سدرتها قططر فتمسك الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه ذلكا شديد حتى يلمش شئ وأسأى أصوله ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة فهذا مراد الترجة لا شيئا لها على كيفية الغسل والذلك واقفالم يخرج المصنف هذه الطريق لكونها من رواية ابراهيم ابن مهابر عن صفية وليس هو على شرطه (قوله عد ثيابي) هو ابن موسى البجلي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري وقال البيهقي هو يحيى بن جعفر وقيل انه وقع كذلك في بعض النسخ (قوله عن منصور بن صفية) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدي نسب اليها شهرتها وام أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحر بن طلحة بن أبي طلحة العبدي وهو من رباط وجسه صفية وشيئة له حجة ولها أيضا وقتل الحر بن طلحة بأحد ولعبسد الرحمن وروى في وقوع التصريح بالجماع في جميع السند عند الجليدي في

كانه منى ان تحصد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تكحل ولا تنظف ولا تلبس فواصبوفا الا فوب عصب وقد رخص لما عند الطهر اذا اغتسلت احدا من مريضها في نيدة من كست أظفار وكنا تنسى عن اتباع الجنائز قال وروى هشام ابن حسان عن حفصة عن أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم (باب ذلك المرأة نفسها اذا ظهرت من الميض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة مسكة فتدبج بها أثر الدم) حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور ابن صفية عن أمه عن عائشة



مسند (قوله ان امرأة) زاد في رواية وهيب من الانصار ومهاها مسلم في رواية أبي الاوص عن ابراهيم بن مهاجر اسماء بنت شريك بالثنتين المجيبة والكافي المفتوحين ثم اللام ولم يسم أباهما في رواية غندر عن شعبة عن ابراهيم وروى الخطيب في المهيات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال اسماء بنت زيد بن السكن الملهمة والتون الانصار به التي قال لها خطيبة النساء وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والديماطي وزاد ان الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في الانصار من يقال لها لشكل وهو رد الرواية الثانية بغير دليل وقد احتمل ان يكون شكل لقباً لاسماء المشهورة في المسانيد والجوامع في هذا الحديث اسماء بنت شريك كافي مسلم واسماء لقب بنسب كافي أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح والله اعلم (قوله فامرها كيف تغسل قال خذي) قال الكرماني هو بيان لقوله امرها فان قيل كيف يكون بياناً للاغتسال والاعتسال صبي الماء لا أخذ القرصة فالجواب ان السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل احد بل كان لقد زاد على ذلك وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وان في جملة وقوفنا مع هذا اللفظ الواردة مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على ان بعض الرواة اختصروا اقتصر واقره اعلم (قوله فرصة) بكسر الفاء وحكى ابن سيدة ثلثها واسكان الراء واحبال الصاد قطعة من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاها أبو عبيدة وغيره وحكى أبو داود ان في رواية أبي الاوص فرصة بفتح القاف وجه المنزى فقال يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الاصبعين انتهى ورواه من عزاه الى رواية البخاري وقال ابن قتيبة هي قرصة بفتح القاف بالاضاد المجيبة وقوله من مسلم بفتح الميم والمراد قطعة جلده هي رواية من قاله بكسر الميم واحتج بانهم كانوا في ضيق يمنع معه ان يمتنوا المسك مع خلافة تبعه ابن بطال وفي الماشق ان اكثر المال بفتح الميم ورجح التوروي الكسري وقال ان الرواية الاخرى هي قوله فرصة مسكة تدل عليه وقوله نظر لان الخطابي قال يحتمل ان يكون المراد قوله مسكة أي مأخوذة باليد قال أمسكه ومسكه لكن يبقى الكلام ظاهره كلاله يصير هكذا خذي قطعة مأخوذة وقال الكرماني صنع البخاري ينحو بان الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل اللام بالطلب بابا مستقلاً انتهى واقتصار البخاري في الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عداه وقوى رواية الكسري وان المراد التلخيص ما في رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده من ذريرة وما استنبه ان قتيبة من امتنان المسك ليس بعيدا عرفت من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب وقد يكون المأمور به من يذوق عليه قال التوروي والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصبي وقيل لكونه امره الى الجبل حكاها السامري قال فعل الاول ان قدمت المسك استعملت ما يختلفه في طيب الرجوع وعلى الثاني ما يقوم مقامه في اسراع العاقب وضف التوروي الثاني وقال لو كان محصيا لاختصه بالمرجعة قال والاطلاق الاحاديث برودة الصواب ان ذلك مستحب لكل مغتسل من حيض أو نفاس ويكره تركه كمالقادة فان لم تجد مسكة فطهرى فان لم تجد فز بلا كالطين والافاء كاف وقد سبق في الباب قبله ان الحادة تنضح بالقط فيزجها (قوله قطهرى) قال في الرواية التي بعدها ترضى أي تنظف (قوله سبحان الله) زاد في الرواية الانية استسما وأعرض ولا سماعي فلما رأيت استحباب عملها وزاد الدارمي وهو نسم فلا ينكر (قوله أنزلهم) قال التوروي المراد به عند العلماء الفخرج وقال الحاملي يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابها الدم من بدنها قال ولم أره لغیرہ وظاهر الحديث بحقه (قلت) وبصرحه رواية الامام علي تنبئها مواضع الدم وفي هذا الحديث من الفوائد السبع عند التعجب ومعناها كيف يخفى هذا الظاهر الذي لا يحتاج في فهمه الى تفكير وقبه استحباب الكسنايات فيما يتعلق بالعووات وقبه سؤال المرأة الامام عن احوالها التي يحتشم منها ولهذا كانت عائشة تقول في نساء الانصار لم تمنعن الحياء ان يتفقهن في الدين كما أخرجه مسلم في بعض طرق هذا الحديث وتقدم في العلم مقاروفه الاكتفاء بالتعريض والاشارة في الامور المستهجنة وتكرير

ان امرأته سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض فامرها كيف تغسل قال خذي فرصة من مسك قطهرى بها قالت كيف أظهر بها قال سبحان الله قطهرى فاجبت لها الى فقلت تنبئ بها أنزلهم

﴿باب﴾ غسل الميض \* حدثنا مسلم \* قال حدثنا وهيب قال حدثنا منصور عن أم هانئ أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم كيف أغسل من الميض قال خذي فرصة تمسكه وتوضئي ثلاثاً ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم استحبها

٣٨٦

الجواب لإفهام السائل وإنما كروه مع كونها لم تفهمه أولاً لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه وجهه عند قوله توضئي أي في الغسل الذي يستحب من مواجهته المرأة بالتصرح به كما كفى لسان الحال عن لسان المثال وفهمت عائشة رضي الله عنها ذلك فتولت عليها وبو عليه المصنف في الاعتصام الأحكام التي تعرف بالذلال وفيه تفسير كلام العالم بحضرته لمن غنى عليه إذا عرف أن ذلك يعجبه وفيه الأخذ من المفصل بحضرة الفاضل وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقروا ولم يقل عقبه وإنما لا يشترط في صحة التعميم فهم السامع لمجسم ما سمعه وفيه الرقي بالمعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم وفيه أن المرأة مطلوبة بستره وبأن كانت مما جعل عليهم من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وعظيم حله وحياته زاده الله شرفاً ﴿قوله باب غسل الميض﴾ تقدم وجهه في الترجمة التي قبله ﴿قوله﴾ حدثنا مسلم ﴿هو ابن إبراهيم ومنصور هو ابن صفية المذكور في الأسناد قبله﴾ ﴿قوله وتوضئي ثلاثاً﴾ يحتمل أن يتعلق قوله ثلاثاً بتوضئي أي كروي الوضوء ثلاثاً ويحتمل أن يتعلق يقال وتوضئي ثلاثاً من قبله قال لهذا ذلك ثلاث مرات ﴿قوله أو قال﴾ كذا وقع بالثقل في تكرار الواو باتى ووقع في رواية ابن عسار وقال بالواو والاطاعة والأولى أظهر ويحل النزاع في لفظ جاهل هو ثابت أم لا وترددوا واقع يشه وبين لفظة ثلاثاً والله أعلم ﴿قوله باب امتشاط المرأة حدثنا إبراهيم﴾ هو ابن سعد ﴿قوله انقضى رأست﴾ أي حلى صفه (وامتنطى) قيل ليس فيه دليل على الترجمة قاله الدارودي ومن تبعه قالوا لأن امرأها بالامتناط كان للإمالة وهي حائض لا عند غسلها والجواب أن الإمالة لا يلحق بغيره في الغسل لأنه من سنة الإحرام ورد الإمر بالامتناط في غير هذه القصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه فأغسلي ثم أهلي بالجمع فكان الجواب على ما عرفت في الإشارة إلى ما ضمنه بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوفاً فإساقه ويحتمل أن يكون الدارودي أراد بقوله لا عند غسلها أي من الحيض ولم يردني في الغسل مطلقاً والخامس أنه على ذلك ما في المعصنين أن عائشة أغما طهرت من حيضها يوم الترميز فغسلت يوم عرفة إلا للإحرام وأما موقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتوطأت بعرفة فهو مجهول على غسل الإحرام جميعاً بين الروايتين وإذا ثبت أن غسلها آنذاك كان للإحرام استفيد منى الترجمة من دليل الخطاب لا ما إذا جاز لها الامتناط في غسل الإحرام وهو مندوب كان حوازه لغسل الميض وهو واجب أولى ﴿قوله أمر عبد الرحمن﴾ يعني ابن أبي بكر ولية الحصبية بفتح الحاء وسكون الصاد الماهيتين ثم الموحدة هي اللبلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة ﴿قوله التي نسكت﴾ كذا لا كثر ما خوذ من النسك وفي رواية أبي زيد المرورزي نسكت بجذ الفنون ونشديد آخره أي عنها وللقابسي عجمية والتقصيف الضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات وفي السياق الالتفات أخو بعد الالتفات وهو ظاهر لما تأمل ﴿قوله باب نقض المرأة شعرها عند غسل الميض﴾ أي هل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب به قال الحسن وطائوس في الحاضر دون الجنب وهو قال أحمد وهو جمع جماعة من أصحابه أنه لا يستحب فيه مخالطة ابن قدامة ولا أعلم أحد قال بوجوبه فيها إلا الدارودي عن عبد الله بن عمرو (قلت) وهو في مسلم عنه وفيه انكشاف عائشة عليه الأمر بذلك لكن ليس فيه نص صحيح بأنه كان بوجبه وقال النووي حكاه أصحابنا عن النخعي واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم هانئ قالت يا رسول الله أتى امرأه أشد صفراً وأمسى فأغتنضه لغسل الجنابة قال لا رواه وفي رواية له البغضة والجنابة بغير غسل الأمر في حديث الباب على الاحتياط جميعاً بين الروايتين ويجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء إليها إلا بالنقض فيأثم ولا خلاف ﴿قوله قليل﴾ في رواية الأصل قليل بل لا واحد مشددة ﴿قوله لا حلت﴾ في رواية كريمة

فأعرض بوجهه أو قال توضئي بها فأغسلتها فغدت بها فأخبرني بما يريد النبي صلى الله عليه وسلم ﴿باب امتشاط المرأة عند غسلها من الميض﴾ \* حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا إبراهيم قال حدثنا ابن شهاب عن عمرو أنه قال عائشة قالت أغسلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جهة الوداع فكنيت عن فتح ولم يسبق الهدى فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت يا رسول الله هذه ليلة عرفة وإنما كنت فكتت بعمره فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انقضى رأست وامتنطي وأسكى عن عمر ثلث ففعلت فلما قضيت الحج أمر عبد الرحمن ليلة الحصبية فأعزى من التعميم مكان عمرني التي نسكت ﴿باب﴾ نقض المرأة شعرها عند غسل الميض \* حدثنا عبد بن اسمعيل قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت أخرجن امرأة من أهل لاذي أظنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب أن جهل بعمره قليل

قالوا لأن أهدت لاحت بعمره فأهل بعضهم بعمره وأهل بعضهم بجمع وكنت أنا من أهل بعمره فأذكر في يوم عرفة وأنا حائض فشكلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال دعي عمرتك وانقضى رأست وامتنطي وأهلي بجمع ففعلت حتى إذا كان ليلة الحصبية أرسلني أمي عبد الله بن أبي بكر فخرجت إلى التعميم فأهلت بعمره مكان عمرني قال هشام ولم يكن في منى ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة

﴿باب﴾ مخلقة وعجز

مخلقة وحد ثنا سعد قال  
حدثنا جعفر بن عبد الله  
ابن أبي بكر عن أنس بن  
مالك عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إن الله  
عز وجل وكل بالرحم ملكا  
يقول يارب نقطة يارب  
هطقة يارب مضغة فإذا  
أراد أن يخلق خلقه قال  
أذكر كرم أنى شئى أم  
سعد فإل الرزق والوجل  
فيك كتب في طين أمه  
﴿باب﴾ كبت تمهل  
الحائض بالحج والصبرة  
\* حدثنا يحيى بن بكير قال  
حدثنا الليث عن عقيل  
عن ابن شهاب عن عروة  
عن عائشة قالت خرجنا  
مع النبي صلى الله عليه  
وسلم في حجة الوداع فإنا  
من أهل بصرة ومنا من  
أهل بصرى فقدمنا مكة فقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من أحرم بصرة ولم  
يصل قبله من أحرم  
بصرة وأهدى فلا يصل  
حتى يصل بصره ومن  
أهل بصرى فممن جهه قالت  
فخصت فلم أزل خائفا  
حتى كان يوم عرفة ولم  
أجلل إلا بصرة فأمرني  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أن أنقض رأسي وأضبط  
وأهل بصرى وأزل العبرة  
فقطعت ذلك حتى قضيت  
حجتي فذهت معي صعدة  
الرجل بن أبي بكر وأمرني  
أن أغفر مكان حميرني

والجوى لأهلبت أباها وسأني الكلام على بقية فوائدها الحديث والذي قبله في كتاب الحج إن شاء الله  
تعالى ﴿قوله بآب مخلقة وغير مخلقة﴾ وروينا بالاضافة أي باب تفسير قوله تعالى مخلقة وغير مخلقة  
والتنوين في وجوبه ظاهر ﴿قوله حدثنا جعفر﴾ هو ابن زيد وعبد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك  
﴿قوله إن الله عز وجل وكل﴾ وقع في رواية بالتصغير يقال وكله بكذا إذا استكفاه إياه وصرف أمره  
إليه ولذا كثر بالشديد وهو موافق لقوله تعالى ملك الموت الذي وكل بكم ﴿قوله يقول يارب نقطة﴾ بالرفع  
والتنوين أي وقت في الرحم نقطة وفي رواية القابسي بالنصب أي خلقت يارب نقطة ونعم الملك بالأمور  
الثلاثة ليس في دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة مدة تبين من حديث ابن مسعود الأسدي في كتاب القدر  
أنه أرى بعون يوم أو سبأني الكلام هناك على بقية فوائدها حديث أنس هذا والجمع بينه وبين ما ظهره  
العارض من حديث ابن مسعود المذكور ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مختص  
لأنه أرى وضع منه سبأنا فإمره الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود  
قال إذا وقعت البقرة في الرحم بعث الله ملكا فقال يارب مخلقة أو غير مخلقة فإن قال غير مخلقة فجعلها الرحم  
دموان قال مخلقة قال يارب مضغة هذه النقطة فذكر الحديث وأسناده صحيح وهو موقوف لظاهر وقوع  
حكمه وحكي الطبري لأهل التفسير في ذلك أقوال وقال الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقا تاما وغير  
المخلقة السقط قبل تمام خلقه وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما قال ابن بطال غرض البخاري بإدخال هذا  
الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول إن الحامل لا تحيض وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي  
ثور وابن المنذر وطائفة رالية ذهب الشافعي في القديم وقال في الحديث أنها تحيض وقاله علقمة عن مالك  
وربما إن (قلت) وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من  
الحامل هو السقط الذي لم يصور إن لا يكون الدم الذي تراه المرأة التي يسقط حملها ليس بحيض وإنما هو  
الخاف من أن يرضع من الولد ومن فضلة غذائه أودم فساد له فاحتجنا إلى دليل وما روي ذلك من خبر أو  
أثر لا يثبت لأن هذا دم بصفاة دم الحيض وفي زمن إمكانه فله حكم دم الحيض فمن ادعى خلافه فله البيان  
وأقوى بهجهم أن استبراء الأمة اعتبر بالحيض لتحق براءة الرحم من الحمل فلو كانت الحامل تحيض لم يتم  
البراءة بالحيض واستدل ابن المنذر على أن ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل  
بينما فيه قدر ولا بلاغها ذلك وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكل بأنه أن يكون حاله فيهم هو مشترك  
الانزاع لأن الدم كله قدر والله أعلم ﴿قوله بآب كيف تهل الحائض بالحج والمعتمر﴾ مراده بيان هذه أهلال  
الحائض ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي رادها الصفة وهذا  
التقرير يزيد في اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة إذ ليس فيها ذكر صفة الأهلال ﴿قوله﴾  
من أهل بصرى في رواية المستحى بصحة في الموضوعين وكذا الجموع في الموضوع الثاني ﴿قوله قالت فخصت﴾ أي  
بصرف قل دخول مكة ﴿قوله حتى قضيت حجتي﴾ في رواية كريمة وأبي الوقت يحيى والكلام على فوائده  
الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ﴿قوله بآب أقبال الحيض زاد بآره﴾ اتفق العلماء على أن أقبال  
الحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت إمكان الحيض واختلاف في أدباره فقيل يعرف بالجلوف وهو أن  
يخرج ما تحت شئ به حافا وقبل بالدفعة البيضاء رالية ميل المصنف كما ستوضحه ﴿قوله وكن﴾ هو بصيغة جمع  
المؤنث زناد بالرفع وهو جل من الضمير نحو كافي البراغيت والتكثير في نسائه للتنوين أي كان ذلك من  
نوع من النساء لا من كلهن وهذا الأثر قد روي في مواضع من علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه  
واسمها حانة مولا عائشة قالت كان النساء ﴿قوله بالدرجة﴾ بكسر أوله ورفع الزاوية الجيم جمع درج  
بالضم ثم السكون قال ابن بطال كذا روي به أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في المواضع ثم السكون  
وقال أنه نأثرت درج والمدار بها تحتش المرأة من قطنه وغيرها تعرف هل بقي من أنز الحيض شئ أم لا  
﴿قوله الكرونة﴾ بضم الكاف والسين المهملة بينهما راسا كنه هو القطن ﴿قوله فيه الصفرة﴾ زاد ما لم

من التعميم ﴿باب﴾ أقبال الحيض وإدباره وكن نساء يعين على عائشة بالدرجة فيها الكبر شيئا فيه الصفرة

قوله أي ابن محمد في نسخة  
 ابن أبي محمد اه مصححه  
 فتقول لا يعلم حتى رين  
 القصة البيضاء تريد بذلك  
 الطهر من الحيضة وبلغ  
 ابنه زيد بن ثابت أن نساء  
 يدعون بالمصايب من جوف  
 الليل ينظرون إلى الطهر  
 فبات ما كان النساء  
 يصنعن هذا وأبوت علي بن  
 حدثنا عبد الله بن محمد  
 قال حدثنا سفيان عن  
 هشام عن أبيه عن عائشة  
 أن طائفة بنت أبي جحش  
 كانت تتحاض فباتت  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 فقال ذلك عسري ولبست  
 بالحيضة فإذا أقبلت  
 بالحيضة فذى الصلاة  
 وإذا أدبرت فافتسلى  
 وصلى (باب) لا تنقض  
 الحائض الصلاة وقال أبو  
 جابر وأبو سعيد عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم تدع  
 الصلاة (حدثنا موسى  
 ابن اسمعيل قال حدثنا حماد  
 قال حدثنا قتادة قال حدثني  
 معاذة أن امرأه قالت  
 لعائشة

من دم الحيضة (قوله فتقول) أي عائشة والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي التوراة أي حتى تخرج  
 القطن البيضاء تبيها لا يخالطها صفرة وفيه دلالة على أن الصفرة والكدر في أيام الحيض حمض وأما في  
 غيرهما فسبب أي الكلام على ذلك باب مفرد إن شاء الله تعالى وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتفاء  
 الحيض وبيّن بها ابتداء الطهر واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالحفوف بأن القطن قد يخرج جافة  
 في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض بخلاف القصة وهي ماء أيضا يدفعه الرحم عند انقطاع  
 الحيض قال مالك سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفه عند الطهر (قوله وبلغ ابنه زيد بن  
 ثابت) كذا وقعت مبهمه هنا وكذا في الموطأ حيث روى هذا الأثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد بن  
 عمر بن حزم عن عمته عنها وقد ذكر والي زيد بن ثابت من البنات حسنة وعجرة وأم كلثوم وغيرهن ولم أر  
 لواحدة منهن رواية إلا لام كلثوم وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر فكانها هي المبهمه هنا وزعم بعض  
 الشراح أنها أم سعد قال إن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه  
 لم يزل إنما صاحبه هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عند ولا عند غيره إلا من طريق حنيفة بن عبد الرحمن  
 وقد كذبوه وكان مع ذلك يضرب فيها قتادة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأ زيد ولم يذكر أحد  
 من أهل المعرفة بالأنسبى أولاد زيد من يقال لها أم سعد أو أم هانئ عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الحذاء هي  
 عمة بنت حزم عمه عبد الله بن أبي بكر وقيل لها عمة بجاز (قلت) كتبها بضميمه قد عجزت ويصحبها جابر بن  
 عبد الله الصائغ في روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد أن كانت تباشره فوايه عبد الله عنها منقطعة لأنه لم  
 يذكرها أو يحتمل أن تكون المرادة عمة الحقيقية وهي أم عمر وأما كلثوم والله أعلم (قوله يدعون) أي  
 يطعنون وقد روى الكشي عن يده عن وقد تقدم مثلها في باب تنقض الحائض المناسك كما هو قال صاحب  
 القاموس دعت أفعى في دعوت ولم يبيح على ذلك صاحب المشارق والالمع (قوله إلى الطهر) أي إلى ما يدل  
 على الطهر والدم في قولها ما كان النساء لأبعد أي نساء الصحابة وانما عاتت عليهن لأن ذلك يقتضي الخروج  
 والنظف وهو مذموم قاله ابن طال وغيره وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل وفيه  
 نظروا له وقت العشاء ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يبين به البياض الخالص من غيره فيفسد  
 انهم طهرن وليس كذلك فبصلين قبل الطهر وحديث طائفة بنت أبي جحش تقدم في باب الاحتضاة  
 وسفيان في هذا الإسناد هو ابن عبيدة لأن عبد الله بن محمد هو المستند إلى بسع من الثوري (قوله باب  
 لا تنقض الحائض الصلاة) نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك وروى عبد الرزاق عن معمر  
 أنه سأل الزهري عنه فقال اجتمع الناس عليه وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون  
 وعن معمر بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب فكانه  
 الزهري وغيره (قوله وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد) هذا التعليق من هذين الصحابين ذكره المؤلف  
 بالمعنى فأما حديث جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر قصة  
 حبس عائشة في الحج وفيه غير أنها لا تطوف ولا تصلي ولم يحموه من طريق أبي الزبير عن جابر وأما حديث  
 أبي سعيد فأشار به إلى حديثه المتقدم في باب ترك الحائض الصوم وفيه أليس إذا حاضت فصل ولم يعم فان  
 قيل إنه رجه لعدم القضاء وهذا الحديث لا يرد الإجماع فوجه المطالبة أجاب النكر مكنى بأن الترك في  
 قولهم عدم الصلاة مطلق أداء وقضاء انتهى وهو غير محتمل لأن منعها إنما هو في زمن الحيض فقط وقد وضع ذلك  
 من سياق الحديث والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أو لا التعليق المذكور وعلى  
 عدم القضاء بحديث عائشة فجعل المعلق كلقمة مقدمة للحديث الموصول الذي هو مطابق للترجمة والله أعلم  
 (قوله حدثني معاذة) هي بنت عبد الله المدربة وهي معدودة في فقهاء التابعين ورجال الأسناد المذكور  
 إليها بصريون (قوله أن امرأه قالت لعائشة) كذا أجابها معامور بن شعبة في روايته عن قتادة أنها  
 هي معاذة الراوية أخرجه الإجماع على من طريقه وكذا المسلم من طريق معامور وغيره عن معاذة (قوله

أخبرني أحدا ناصلا لها اذا  
 ظهرت ثقات أحروية  
 أنت كذا يخض مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم فلا  
 بأمر نابه أوقالت فلا تفقه  
 ((باب) التوم مع الحاض  
 وهي في ثيابها)) حدثنا  
 سعد بن حفص قال حدثنا  
 شيان عن يحيى عن أبي  
 سلمة عن زبيب بن أبي  
 سلمة حدثته أن أم سلمة  
 قالت حضت وأنا مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم في  
 الخجلة فأنسلت فخرجت  
 منها فأخذت ثياب عيسى  
 فلبستها فقال لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 أنفست قلت نعم فذهاني  
 فأدخلني معه في الخجلة  
 قالت وحدثني أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان  
 يقبلها وهو ضام وكنت  
 أغسل أنا والنبي صلى الله  
 عليه وسلم من أنا واحد  
 من الخجلة ((باب)) من  
 اقتد بآب الحاض سوى  
 ثياب الطهر حدثنا معاذ  
 ابن فضالة قال حدثنا هشام  
 عن يحيى عن أبي سلمة عن  
 زبيب بن أبي سلمة عن أم  
 سلمة قالت بينما أنا مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 مضطجعة في الخجلة حضت  
 فأنسلت فأخذت ثياب  
 عيسى فقال أنفست  
 قلت نعم فذهاني فأضطجعت  
 معه في الخجلة ((باب))  
 شهود الحاض العبد

أخبرني)) بفتح أوله أي أيقظني وصلاتها بالنصب على المفعولية وروى أخبرني بضم أوله والهمز أي  
 أتكنى المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا يحتاج إلى قضاء القائمة في زمن الحيض فصلاتها على  
 هذا بالرفع على الفاعلية والاولى أشهر ((قوله أحروية)) الحروى منسوب إلى حرواء بفتح الحاء  
 وض إلى الماهم المتين وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلدة في مملكتين من الكوفة والأشهر أنها بالمد قال  
 المبرد النسبة إليها حرواوى وكذا كل ما كان في آخره ألف تأنيث ممدودة ولكن قيل الحروى يحذف  
 الراء والتدوير بل يعتقد مذهب الخوارج حروى لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة  
 فاشتهروا بالنسبة إليها وهم فرق كثيرة لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بعادل عليه القرآن ورد  
 ما زاد عليه من الحديث مطلقا ولهذا استفهمت حاشته معاذة استفهام إنكار وروى مسلم في رواية عام  
 عن معاذة قلت لا ولكني أيسأل أن أسأله الإجماع والطلب العلم لا لتعت وتفهت عنا طلب الدليل  
 فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل والذي ذكره العلماء في المروق بين الصلاة والصيام أن الصلاة  
 تنكروا بغير قضاء وهو العراج بخلاف الصيام ولين يقول بأن الحاض مخاطبة بالصيام أن يفرق بها  
 مخاطبة بالصلاة أصلا قال ابن دقيق العيد كفاء عاتشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تأمر به  
 يجعل ولا وجه أحدهما إنما أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء فيقتل به حتى يوجد المعارض وهو  
 الأمر بالقضاء كافي الصوم ثانيهما قال وهو أقرب بان الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتسكن الحاض  
 من عنده صلى الله عليه وسلم وجب ما بين يدل على عدم الوجوب لاسيما وقد اقترن بذلك الأمر قضاء  
 الصوم كافي رواية عام عن معاذة عن مسلم ((قوله فلا يأمر نابه أوقالت فلا تفقه)) كذا في هذه الرواية  
 بالثبوت عند الاسم على من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم يؤمر به والاستدلال بقوله فإن لم تكن تقضى أو وضع  
 من الاستدلال بقوله فإن لم يؤمر به لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد بناه في الاستدلال به على عدم الوجوب  
 لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم ((قوله باب التوم مع الحاض)) زاد في رواية  
 الصافي وهي في ثيابها تقدم الكلام على ذلك في باب من معى النفس حضوا يحيى المذكور وهو ابن أبي  
 كبير ((قوله قالت وحدثني)) وهو قول زبيب بن أبي سلمة وقاعل حدثني أم أم سلمة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم وسبأ في الكلام على ذلك في كتاب الصيام ((قوله وكنت)) معطوف على جملة الحديث  
 الذي قبله وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وقد تقدم الكلام على قوائمه في كتاب الفصل  
 ((قوله باب من اقتد بآب الحاض)) وفي رواية الكشي عن من أعيد بالعين والدال للمهملتين وهشام  
 المذكور هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير والكلام على الحديث قد تقدم في باب من معى النفس  
 حياضا ((قوله باب شهود الحاض العبد)) وفي رواية ابن عساكر واحتزلان  
 المصلي والجمع بالنظر إلى أن الحاض اسم جنس أوفيه حذف والتقدير ويعتزلان الحاض كما سجد ذكر بعد  
 ((قوله حدثنا محمد)) كذا لا كتر غير منسوب لولاي زوج محمد بن سلام ولكن رجة محمد هو ابن سلام ((قوله))  
 حدثنا عبد الوهاب)) هو الثقي ((قوله عواتنا)) العوات جمع عاتق وهي من بلغت الحلم أو فاربت  
 أو استخفت التزويج وهي الكرمية على أهلها أو التي عتقت عن الامتنان في الطهر وج الخدمة وكانهم  
 كانوا يعنون العواتي من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد ولم تلاحظ العاتبة ذلك بل رأت  
 استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ((قوله قدمت امرأة)) لم قل على تسميتها  
 وقصر بتي خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطحايات  
 وقولني امرأة مصتان ((قوله فخرت عن أختها)) قيل هي أم عطية وقيل غيرها وعليه مسمى الكرماني  
 وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم تنقص على تسميتها زوجها أيضا ((قوله هي عشرة)) زاد الأصل غزوة  
 ((قوله لم كانت أختي)) فيه حذف تقدمت المرأة وكانت أختي ((قوله قالت)) أي الأخت والكلمة بفتح  
 الكاف وسكون الهمزة جمع كليم أي جريح ((قوله من جلبها)) قبل المراد به الجنس أي تميزها من ثيابها مالا

المصلى \* حدثنا محمد  
قال أخبرنا عبد الوهاب  
عن أيوب بن حفصة قالت  
كانت مع عوا نقشان يتخرجن  
في العبدن فحدثت امرأة  
فكنتزلت قصر بني خلف  
فحدثت عن أخنها وكان  
زوج أخنها غرامع الذي  
صلى الله عليه وسلم اثنتي  
عشرة وكانت أختي معه  
فيست قالت كتبنا تدأوي  
الكلمى وتقوم على المرحى  
فصأت أختي النبي صلى  
الله عليه وسلم على احدنا  
بأس اذ لم يكن لها جلباب  
أن لا تخرج قال لتلبسها  
صاحبها من جلبابها  
ولتشهد الخبر ودعوة  
المسلمين فلما قدمت أم عطية  
سألتها اسمعت النبي صلى  
الله عليه وسلم قالت بأبي نعم  
وكانت لا تدكره الا قالت  
بأبي سمعته يقول تخرج  
العواتق وذوات الخدور  
أو العواتق وذوات الخدور  
والحيض وليشهدن الخبر  
ودعوة المؤمنين وبعتزل  
الحيض المصلى قالت  
حفصة قتلت أحيض  
فقلت أليس تشهد عرفة  
وكذا وكذا «باب» اذا  
حاضت في شهر ثلاث حيض  
وما يصدق النساء في  
الحيض والحمل فيما يمكن  
من الحيض لقول الله تعالى  
ولا يحل لهن أن يكفن  
ما خلق الله في أرحامهن  
ويذكرن هن على وتبريح  
ان جارت بينة من طائفة أهلها ممن رضى دينه انما حاضت في شهر ثلاثا صدقت وقال عطاء أقراؤها ما كانت وبه قال

تحتاج اليه وقيل المراد نشر كما معناه ليس التوب الذي عليها وهذا ينبغي على تفسير الجلباب وهو بكسر  
الهمزة وسكون اللام ويجوحدتين بينهما ألقبيل هو الملقنة أو الخمار أو أعرض منه وقيل التوب التواضع  
يكون دون الرداء وقيل الأزار وقيل اللقمة وقيل الملاوة وقيل القميص «وقوله ودعوة المسلمين» في رواية  
الكشيبي المؤمنين وهي موافقة لرواية أم عطية «وقوله وكانت» أي أم عطية (لا تدكره) أي النبي  
صلى الله عليه وسلم (الاقالت بأبي) أي هو مقدي بأبي وفي رواية عبدوس بن يبياء فتعانية بدل المهمة في  
الموضعين وللأصلي بفتح الموحدة الثانية مع قلب المهمزة بكبدوس لكن فخرج ما بعدها كما أنه جعله لكثرة  
الاستعمال واحدا ونقل عن الأصلي أيضا كالأصل لكن فتح الثانية أيضا وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة  
في شرحها والتوضيح وقال ابن الأثير قوله بأبأصله بأبي هو قال بأبأت الصبي اذا قلت له أفديني بأبي فقلوب الباء  
أفعا كافي وبنا «وقوله وذوات الخدور» بضم الخاء المعجمة والهمزة جمع خدر بكسر هاء وسكون الهمزة  
وهو ستر يكون في ناحية البيت تعده البكر وراعه وللأصلي وكرمه العواتق وذوات الخدور وأوالعواتق  
ذوات الخدور وعلى الشلو وبين العاتق وأبكر حموم وخصوص وجهي «وقوله وبعتزل الحيض المصلى» بضم  
اللام وهو خبر بمعنى الامر وفي رواية وبعتزلان الحيض المصلى وهو نحو كوفي البراضيت وحمل الجمهور  
الامر المذكور على التسديد لان المصلى ليس بمعيد فيفتح الحيض من دخوله وأعراب البكر ما في فقال  
الاعتزال واجب والخروج والشهود مندوب مع كونه نقل عن النورى تصوير عدم وجوبه وقال ابن المنذر  
الحكمة في اعتزالهن ان في وقوفهن وهن لا يصلين مع المصليات اظهار استنائه بالحال فاستصحبهن فاعتناب  
ذلك «وقوله قتلت أحيض» بجملة ممدودة كأنها تعجب من ذلك (فقلت) أي أم عطية (أليس تشهد)  
أي الحيض ولكن كشيبي أليس تشهد «وقوله وكذا وكذا» أي موضع دلالة ومضى وغيرهما  
وفيه ان الحاض لا تخرج ذكر الله ولا مواطن الخير كما ليس الصلوات كرسوى المساجد وفيه امتناع  
خروج المرأة بغير جلباب وغير ذلك مما سألت استنائه في كتاب العبدن ان شاء الله تعالى «وقوله باب  
اذا حاضت في شهر ثلاث حيض» بفتح اليا مع جمع حضة «وقوله وما يصدق» بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة  
(قوله فيما يمكن من الحيض) أي فاذا لم يمكن لم يصدق «وقوله لقول الله تعالى» يشير إلى تفسير الآية  
المدكوكة وقد روى الطبري بأسناد صحيح عن الزهري قال بلغنا ان المراد ما خلق الله في أرحامهن من الحمل  
أو الحيض فلا يحل لهن أن يكفن ذلك لتنفى العدة ولا يعل الزوج إلى رجعة اذا كانت له وروى أيضا  
بأسناد حسن عن ابن عمر قال لا يصل لهما ان كانت حائضا ان تكتم حيضها وان كانت حاملا ان تكتم حملها  
وعن مجاهد لا تقول اني حائض وليس بحيائض ولا استحيائض وهي حائض وكذا في الحيض ومطابقة الترجمة  
للآية من جهة ان الآية دالة على انها يجب عليها الاظهار فلم تصدق فيه لم يكن له فائدة «وقوله ويذكر  
عن علي» وسهله الدارمي كاسأني ورجاله قتات وانما لم يجزعه للتردد في جماع الشعبي من علي «ولم يقل انه  
معه من شريح فيكون موصولا «وقوله ان جاءت» في رواية كرمه ان امرأه جاءت بكسر اللون «وقوله  
بينه من طائفة أهلها» أي خواصها قال اسمعيل القاضي ليس المراد ان يشهد النساء ان ذلك وقع وانما هو  
فيما ترى ان يشهدن ان هذا يكون وقد كان في نسائهن (قلت) وسياق القصة يدفع هذا التأويل قال الدارمي  
أخبرنا يحيى بن عبيد حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن حمير هو الشافعي قال جاءت امرأته على فحاضت ورجعها  
طامقها فقلت حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي «شريح اقض بينهما قال يا أمير المؤمنين وأنت هنا قال  
اقض بينهما قال ان جاءت من طائفة أهلها ممن رضى دينه وأمانته وتعم انما حاضت ثلاث حيض تظهر عندك  
فروى يصلى جاز لها والافلا قال علي قالون قال قالون بلسان الروم أحسنت فهذا ظاهر في ان المراد ان يشهدن  
بان ذلك وقع منها وانما أراد اسمعيل وهذه القصة التي موافقة مذهبه وكذا قال عطاء بن يثعم في ذلك فحدثنا  
فيل الطلاق واليه الإشارة بقوله أقراؤها وهو بالمد جمع قرأ في زمان العدة (ما كانت) أي قبل الطلاق فلو  
ادعت في العدة ما يثبت اسمعيلها لم يقبل وهذا الاثر وسهله عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء «وقوله وبه قال

ابراهيم) يعني النبي أي قال عاقلاً عطاء ووصله عبد الرزاق أيضاً عن أبي معشر عن ابراهيم نحوه وروى  
 الداريمى أيضاً سنده صحيح إلى ابراهيم قال اذا حاضت المرأة في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حبض فلا تكرهوا  
 شريح وعلى هذا الفصل أن يكون الضمير في قول البخاري روى به يعزى إلى أن شريح أوفى النسخة بتقديم وتأخير  
 أو لابراهيم في المسئلة قولان (قوله وقال عطاء الخ) وصله الداريمى أيضاً سنده صحيح قال أقصى الحبض  
 خمس عشرة رداءً في الحبض يوم وراه الدارطقي بلفظ أدنى وقت الحبض يوماً أكثر الحبض خمس عشرة  
 (قوله وقال معمر) يعني ابن سليمان التيمي وهذا الاثر وصله الداريمى أيضاً عن محمد بن عيسى عن معمر  
 (قوله حدثنا أحمد بن أبي رجا) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أبا الوليد وهو خفي النسب  
 لا المذهب قصة فاطمة بنت أبي حبيش تقدمت في باب الاستحاضة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله قد  
 الأيام التي كنت تحيضين فيها فول كل ذلك إلى أماتها وردها إلى صلاتها وذلك يختلف باختلاف الأشخاص  
 واشتتاف العلماء في أقل الحبض وأقل الطهر ونقل الداردي أنهم اتفقوا على أن أكثر خمسة عشر يوماً أو  
 أو خمسة إلى اجتماع أقل الطهر وأقل الحبض معاً أقل ما تنقضي به العدة عنده ستون يوماً وقال صاحبنا  
 تنقضي في تسعة وثلاثين يوماً بناء على أن أقل الحبض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوماً وإن المراد  
 بالقرء الحبضي وهو قول الثوري وقال الشافعي القرء الطهر وأقل خمسة عشر يوماً وأقل الحبض يوم وليلة  
 فتنتفي عنده في اثنين وثلاثين يوماً وطلعتين وهو موافق لقصة علي وشريح المتقدمه اذا جاز ذكر الشهر  
 فيه على الغاء الكسر ويدل عليه رواية هشيم عن اسمعيل فيها بلفظ حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوماً  
 (قوله باب الصفرة والكدر في غير أيام الحبض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها  
 حتى زين القصة البيضاء وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك مجهول على ما ذوات  
 الصفرة أو البكدر في أيام الحبض وأمّا في غيرهما فلي مآلة أم عطية (قوله أبو بعب محمد) هو ابن سيرين  
 وكذا رواه اسمعيل وهو ابن عطية عن أيوب ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم  
 عطية أخرجه ابن ماجه ونقله في الذيل أنه رجع ورواه وهيب ومذهب البخاري من تصحيح رواية  
 اسمعيل أو جمع لما نقله ولان اسمعيل أحفظ لحديث أيوب ممن غيره يمكن أن أيوب معهما (قوله  
 كالأند) أي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وهذا يطل الحديث حكم الفرج وهو مصير من  
 البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعدل المرفوع ولو لم يصرح الصحابي بذلك زمن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وهذا جزم الحاكم وغيره خلافاً للخطيب (قوله البكدر والصفرة) أي الماء الذي تراه المرأة  
 كالصديد يعلو اصفرار (قوله شيئاً) أي من الحبض ولا يداود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية  
 كالأند البكدر والصفرة بعد الطهر شيئاً وهو موافق لما ترجمه البخاري والله أعلم (قوله باب عرق  
 الاستحاضة) بكسر العين واسكان الراء وقد تقدم ما ينفذ في باب الاستحاضة (قوله وعن عمرة) يعني كلاهما  
 عن عائشة كذلك أكثر وفي رواية أبي الوقت وابن عساكر بخلاف الواو وقصار من رواية عمرة وعن عمرة  
 وكذا ذكر الاصماعيلي أن أحمد بن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معمر وهو يوافق أثبات  
 الواو وأن الزهري روى عنه شيخه عمرة وعمره كلاهما عن عائشة وكذا أخرجه الاصماعيلي وغيره  
 من طريق عن ابن أبي ذئب وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث وأبو داود من طريق الأوزاعي  
 كلاهما عن الزهري وهما وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الليث عن الزهري عن عمرة وحده ومسلم  
 أيضاً من طريق ابراهيم بن سعد وأبو داود من طريق بن يونس كلاهما عن الزهري عن عمرة وحده قال  
 الدارطقي هو صحيح من رواية الزهري عن عمرة وعمره جميعاً (قوله أن أم حبيبة) هي بنت جش أخت  
 زينب أم المؤمنين وهي مشهورة بكنيتها وتقلد اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغيرها قاله الواقدي ونبه  
 الحارثي ورجعه الدارطقي والمشهور في الروايات العصبية أم حبيبة بآياتها وأركانها وكانت زوجة جسد الرحمن  
 ابن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث وفي الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه عن

ابراهيم وقال عطاء الحبض  
 يوم إلى خمس عشرة وقال  
 معمر عن أبيه سألت ابن  
 سيرين عن المرأة ترى الدم  
 بعد قرنها خمسة أيام قال  
 النساء أعلم بذلك حدثنا  
 أحمد بن أبي رجا قال  
 حدثنا أبو أسامة قال  
 سمعت هشام بن عروة قال  
 أخبرني أبي عن عائشة  
 أن فاطمة بنت أبي حبيش  
 سألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم قالت أفني استحاض  
 فلا أظهر أفأدع الصلاة  
 فقال لا إن ذلك عرق  
 ولكن دهي الصلاة فلو  
 الأيام التي كنت تحيضين  
 فيها ثم اغتسلي وسمى  
 (باب) الصفرة والكدر  
 في غير أيام الحبض \* حدثنا  
 قتيبة بن سعد قال حدثنا  
 اسمعيل عن أيوب عن محمد  
 بن أم عطية قالت كنا  
 لأنك البكدر والصفرة  
 شيئاً (باب) عرق  
 الاستحاضة \* حدثنا  
 ابراهيم بن المنذر قال حدثنا  
 معمر قال حدثني ابن أبي  
 ذئب عن ابن شهاب عن  
 عروة وعن عمرة عن  
 عائشة زوج النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن أم حبيبة

استحيضت سبع سنين  
فأثارت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك  
فأمرها أن تغتسل فقال  
هذا عرق فكانت تغتسل  
لكل صلاة (باب المرأة  
تحيض بعد الافاشة)  
حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن عبد  
الله بن أبي بكر بن محمد بن  
عمرو بن حزم عن أبيه  
عن عمرة بنت عبد الرحمن  
من هاتئة زوج النسي  
صلى الله عليه وسلم أنها  
قالت لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم يا رسول الله  
إن سفينة بنت حيي قد  
حاضت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اغتسل  
تحيضاً ثم تنكح طاعت  
ممكن فقالوا بلى قال  
فاخرجي حدثنا علي بن  
أسد قال حدثنا وهيب  
عن عبد الله بن طاوس  
عن أبيه عن ابن عباس  
قال رخص للمائض أن  
تغترفا إذا حاضت وكان ابن  
عمير يقول في أول أمره  
أما إلا تغترفي معنك بقوله  
تغترفا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رخص لهن

زنب بنت أبي سلمة أن زنب بنت جش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض الحديث  
قيل هو وهم وقيل بل صواب وان أمها زنب وكثيراً أم حبيصة وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زنب  
فانه لم يكن اسمها الاصل وإنما كان اسمها فخره النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسباب النزول لقول إحدى  
أن تغترفا معها كان بعد أن تزوجها صلى الله عليه وسلم فلهذا صلى الله عليه وسلم معها باسم أختها لتكون  
أختها غلبت عليها الكنيسة قامن اللبس ولها أخت أخرى اسمها حنيفة بفتح الحاء وسكون الميم بعدها  
نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم وتغيب بعض المالكية فزعم أن اسم كل من نالت جش زنب  
قال فاما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها وأما أم حبيصة فاشتهرت بكثيرتها وأما حنيفة فاشتهرت بلقبها ولم يأت  
بدليل على دعواه بأن حنيفة لقب ولم ينفرد الموطأ بشعبة أم حبيصة زنب فتقدم زنب في قوله استحيضت سبع  
سنين قيل فيه جهل بالبن القاسم في إسقاطه من المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها ظاناً أن ذلك حيض لانه  
صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بالاعادة مع طول المدّة ويحتمل أن يكون المراد بقوله سبع سنين بيان مدّة  
استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدّة كلها قبل السؤال أو فلا يكون فيه جهل ما ذكر (قوله فأمرها  
أن تغتسل) زاد الامام علي وتصلى وسلم نحوه وهذا الامر بالاغتسال مطلق لا دليل على التكرار فاعلمها  
فهمت طلب ذلك منها بقربه فلها كانت تغتسل لكل صلاة وقال الشافعي إنما أمرها صلى الله عليه وسلم  
أن تغتسل وتصلى وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعاً وكذا قال الليث بن سعد في روايته عنده مسلم لم يذكر  
ابن شهاب أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي وإلى هذا ذهب الجمهور  
قالوا لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة الا المتخيرة ولكن يجب عليها الوضوء ويؤيده ما رواه أبو داود  
من طريق عكرمة أن أم حبيصة استحيضت فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنتظر أيام اقترائها ثم تغتسل وتصلى  
فأدراأت شيئاً من ذلك فوضأت واستدل المهلب بقوله لها هذا عرق على أنه لم يجب عليها الغسل لكل  
صلاة لان دم العرق لا يجب غسله وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن أبي عمير عن  
الزهري في هذا الحديث فأمرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحافظ في هذه الزيادة لان الثابت من  
أصحاب الزهري لم يذكرها وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها لكن روى أبو  
داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زنب بنت أبي سلمة في هذه القصة فأمرها أن تغتسل عند  
كل صلاة فيصل الامر على التذبذب بين الروايتين وهذه رواية عكرمة وقد جعله الخطابي على أنها كانت  
متخيرة وفيه نظرم لا تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام اقترائها ولمسلم من طريق عراب بن مالك  
عن عروة وفي هذه القصة فقال لها امكثي قد رما كانت تحبسك حبسك ولا بد ود وغيره من طريق  
الأوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه ولكن استكثر أبو داود هذه الزيادة في حديث  
الزهري وأجاب بعض من زعم أنها كانت حية بان قوله فأمرها أن تغتسل لكل صلاة أي من الدم الذي  
أصابها لانه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة وقال الطحاوي حديث أم حبيصة منسوخ بحديث  
فاطمة بنت أبي حبيش أي لان فيه الامر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل والجميع من الحجة بين جعل الامر في  
حديث أم حبيصة على التذبذب أولى والله أعلم (قوله باب المرأة تحيض بعد الافاشة) أي هل غنم من طواف  
الوداع أم لا (قوله عن عمرة بنت عبد الرحمن) هي المذكرة في الاسناد الذي قبله وهذا الاسناد سوى  
شيخ البخاري مدينون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وهاشمة (قوله ان حقيفة) عزوج  
التي صلى الله عليه وسلم (قوله قالوا بلى) أي النساء من معهن من الحام (قوله فاخرجي) كذا لا كثر  
بالأفراد خطاً بالصيغة من باب المدول عن الفصيحة وهي قوله لم تكن طافت الى الخطاب وهو خطاب لعائشة  
أي فاخرجي فهي تخرج معلن والمسلم في الكشميني فاخرج من وهو على وفق السياق وسأيت الكلام على  
هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقوله فيه وكان ابن عمر هو مقول طاوس لابن



عباس وكذا قوله ثم سمعته يقول وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها ان تتأخر الى ان تطهر من اجل طواف  
الوداع ثم بلغته الرخصة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن في تركه فصار اليه او كان نسي ذلك فقد كرهه وفيه  
دليل على ان الحائض لا تطوف **(قوله باب اذا رأت المستحاضة الطهر)** أي غير لها دم العرق من دم  
الحيض فسمي زمن الاستحاضة طهر لانه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض ويحتمل ان يرده انقطاع الدم  
والاول اوفق للسباق **(قوله قال ابن عباس تغسل وتصل ولو ساعة)** قال الداودي معناه اذا رأت الطهر  
ساعة ثم طهرها دمها فغسل وتصل والتعليق المذكور وصله ابن ابي شيبة والداري من طريق انس  
ابن سبرين عن ابن عباس انه سأل عن المستحاضة فقال اماما رأت الدم البهري فلاتصل واذا رأت الطهر  
ولو ساعة فلتغسل وتصل وهذا موافق للاحتيال المذكور اولاً لان الدم البهري هو دم الحيض **(قوله)**  
**وبأن يهاز وجهها** هذا أخر عن ابن عباس ايضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال  
المستحاضة لا بأس ان يأنيهاز وجهها ولا يداود من وجه آخر عن عكرمة **قال كانت أم حبيبة تستحاض**  
**وكان وجهها ينشأ وهو حديث صحيح ان كان عكرمة سمعها منها** **(قوله اذا صلت)** شرط محذوف  
الجزء او جزاءه مقدم وقوله الصلاة أعظم أي من الجماع والظاهر ان هذا بحث من البخاري اراد به بيان  
اللازمة أي اذا جازت الصلاة فجاز الوطء أولى لان أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ولهذا عطفه بحديث  
عائشة المختصر من قصة طائفة بنت أبي جيثب المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة وقد تقدمت مباحثه في  
باب الاستحاضة وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه تاما  
وأشار البخاري بجاء كراي الوردعي من منع وطء المستحاضة وقد نقله ابن المنذر عن ابراهيم القتي والحكم  
والزهري وغيرهم ومما استدلل به على الجواز ظاهره وفيه وذكر بعض الشراح ان قوله الصلاة أعظم من  
شبه كلام ابن عباس وعزاه الى تخرجه ابن ابي شيبة وليس هو فيه نعم روى عبد الرزاق والداري من  
طريق سالم الا فليس انه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة اتجماع قال الصلاة أعظم من الجماع **(قوله باب)**  
**الصلاة على النفسا وسنتها** أي سنة الصلاة عليها **(قوله حدثنا أبي سعيد)** تقدم انها لها  
والجهم وامه الصباح وقيل ان أحمد هو ابن عمر بن أبي سريح فكانت نسب الى جده **(قوله ان امرأة)**  
هي أم كعب سمعها مسلم في روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم وذكر أبو نعيم في الصحابة  
انها انصارية **(قوله ماتت في بطن)** أي بسبب بطن يعني الحمل وهو نظير قوله عذبت امرأة في هرة قال ابن  
التي قيل وهم البخاري في هذه الترجمة ظن ان قوله ماتت في بطن ماتت في الولادة قال ومعنى ماتت في بطن  
ماتت مبطونة **(قلت)** بل الموهوم له هو الواهم فان عند المصنف في هذا الحديث من كتاب الجنائز ماتت في  
نفسها وكذا المسلم **(قوله فقام وسطها)** يفتح السين في روايتنا وكذا ضبطه ابن التين وضبطه غيره  
بالسكون والكشتمني فقام عند وسطها وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى قال ابن  
بطل يحتمل ان يكون البخاري قصد بهذه الترجمة ان النصارى كانت لا تصلي لها حكم غيرهما من النساء  
أي في طهارة العين لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم عليها قال وفيه ردعي من زعم ان ابن آدم يتيسر  
بالموت لان لنفسه جعت الموت وحمل الجاسة بالدم اللازم لها فلما بضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل  
منه نجاسة أولى وتعقبه ابن المنبر بأن هذا اجنبى عن مقصود البخاري قال وانما قصد انها ورن رداها  
من الشدة فسمي عن يصلي عليها كغير الشهداء وتعقبه ابن رشد بأنه ايضاً اجنبى عن أبواب الحيض قال  
وإذا أراد البخاري أن يستدل بالأزم من لوازم الصلاة لان الصلاة اقتضت ان المستقبل فيها ينبغي ان يكون  
محكوما بطهارته فلا يصلي عليها أي اليها من من ذلك القول بطهارة عينها وحكم النصارى والحائض واحد قال  
وبدل على ان هذا مقصوده ادخال حديث مخبوءة في الباب كافي رواية الاصيل وغيره وقص في رواية أبي ذر  
قبل حديث مخبوءة باب غير مترجم وكذا في نسخة الاصيل وطائفة في ذلك انه بمعنى الفصل من الباب الذي  
قبله ومناسبته له ان عين الحائض والنفسا طاهرة لان ثوبه صلى الله عليه وسلم كان يصيبها اذا صلبوه

باب اذا رأت

المستحاضة الطهر قال ابن

عباس تغسل وتصل ولو

ساعة وبأن يهاز وجهها اذا

صليت الصلاة أعظم

حدثنا أحمد بن حنبل بن أبي

زهير قال حدثنا هشام

عن عروة عن عائشة

قالت قال النبي صلى الله

عليه وسلم اذا أقبلت

الحبيضة فدهي الصلاة واذا

أدبرت فاقصلي ذلك الدم

وصلى **(باب الصلاة على**

**النفسا وسنتها)** حدثنا

أحمد بن أبي سريح قال

أخبرنا شاذان قال أخبرنا

شعبة عن حسين المعلم عن

ابن بريدة عن سمرة بن

جندب أن امرأة ماتت

في بطن فصلى عليها النبي

صلى الله عليه وسلم فقام

وسطها

حائض ولا يضروه ذلك «قوله حدثنا الحسن بن مدرّك» هو الطحان البصري أحد الحفاظ وهو من صفار شيوخ البصري بل البصري أقدم منه وقد شارك في شيوخه يحيى بن حماد المذكور هنا وكان هذا الحديث ثلثه فاعتد فيه على الحسن المذكور لأنه كان حاضرا فحدث يحيى بن حماد «قوله من كتابه» إشارة إلى أن أباه عوانة حدث من كتابه لا من حفظه وكان إذا حدث من كتابه أتقن مما إذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي كتاب أبي عوانة أنبت من حفظ هشيم «قوله كانت تكون» أي تمحصل أو تستقر ويحتمل أن قوله تكون لا تصل خبر لكانت وقوله حائضا حال نحو وجاءوا أباهم عشاء ليكون قاله الكرماني «قوله بهذا» بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة ومدة أي يجنب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجوده والخبرة بضم الخاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري هو مصلى صغير يعمل من سدس النخل سميت بذلك استرها لوجه والكفيعين من حر الأرض وروها فإن كانت كبيرة سميت حصيرا وكذا قال الزهري في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد الله الهروي وجاعة بعدهم وزاد في النهاية ولا تكون خرة إلا في هذا المقدار قال ومبيت خرة لأن خيوطها مستورة بسقفها وقال الخطابي هي الصلاة بسجود عليها المصلي ثم ذكر حديث ابن عباس في الفأوة التي جرت الفسلة حتى اقتضاه على الخرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا عليها الحديث قال في هذا تصرع بأطلاق الخرة على زاد على قدر الوجه قال ومبيت خرة لأنها تقضى الوجه وستأتي الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى «تأخره» «قوله» «استقل كتاب الخوض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا المكر منها في نفسه وفيما مضى اثنا عشر وحدثنا الموصلي منها عشرة أحاديث والباقية تعليق ومناجاة» والخالص خمسة وعشرون حدثنا منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيائه والبقية موصولة وقد وافقه مسلم على تفريجها سوى حديث فائشة كانت أحدا ناقضين ثم تقرر على عدم وحديتها في اعتبارها كافي المتناقضة وحديثها ما كان لاحدنا أن الأئمة واحد وحديث أم عطية كذا لا عند الصنفين وحديث ابن عمر رخص للباقي أن تنفر وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثرا كلها معلقة والله أعلم

### «قوله كتاب التيمم»

المسئلة قبله لكرامة بعده لا في ذرو وقد تقدم نوجبه ذلك والتيمم في اللغة القصد قال امرؤ القيس  
تيممتها من أظرف وأهلها • يترب أدنى دارها تفرط إلى

أي قصدتها وفي الشرع القصد إلى الصعد لمص الوجه واليدين نيئة استباحة الصلاة وضوحها وقال ابن السكيت قوله فتمعوا صعبا أي أقصدوا الصعد ثم كراستهم لهم حتى صار التيمم مص إلى وجهه واليدين بالتراب اه ففي هذا هو مجاز لقوى وعلى الأول هو حقيقة شرعية واختلاف التيمم هل هو عزيمه أو رخصة وفصل بينهم فقال هو عدم الماء هزعة والمذخر رخصة «قوله قول الله» في رواية الأصلية وقول الله بن زائدة وأول الوجه استئنافة «قوله فليتحذروا» كذا لا كذا ولستني وعبدوس والمستقلى والجوى فإن لم تحذروا قال أبو ذر كذا في رواية التلاوة فليتحذروا قال صاحب المشرق هذا هو الصواب قلت ظهر لي أن البصري أراد أن يبين أن المراد بالآية المهمة في قول فائشة حديث الباب فأقول الله آية التيمم إنما آية المائدة وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال فأنزل الله آية التيمم فإن لم يجدوا ماء فتمعوا الحديث فكان البصري أشار إلى هذه الرواية المخصوصة واحتمل أن تكون قراءة حماد بن سلمة أو غيره أو وهما منه وقد ظهرا أنها عنت آية المائدة وإن آية النساء قدر جملة المصنفين في التفسير وأورد حديث فائشة أيضا ولم يردت صومس نزولها في قصتها بل اللفظ الذي على شرطه محتمل للامرين والعهد على رواية حماد بن سلمة في ذلك فإنها

«باب» \* حدثنا الحسن ابن مدرّك قال حدثنا يحيى بن حماد قال أخبرنا أبو عوانة من كتابه قال أخبرنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد قال سمعت خاتمي معوية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تكون حائضا لانصمى وهي مقترشة بهذا مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى على خمره إذا سجد أصابني بعض ثوبه «بسم الله الرحمن الرحيم» «كتاب التيمم»

قول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم

عنبت ففها زيادة على غيرها والله أعلم **«قوله وأيدكم»** الى هنا في رواية أبي ذر زائدة رواية التميمي  
 وكرهه منه وهي تعيين آية المائدة دون آية النساء والى ذلك نحو البخاري فأخرج حديث الباب في تفسير  
 سورة المائدة وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن محمد بن الحسن بن القاسم في هذا الحديث رافضة فقلت  
 يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة الى قوله تشكرون **«قوله عن عبد الرحمن بن القاسم»** أي ابن محمد  
 ابن أبي بكر الصديق رور جالس في شيخ البخاري مدينون **«قوله في بعض أسفاره»** قال ابن عبد البر في  
 التهذيب قال كان ابن غزاة بنى المصطلق وجزم بذلك في الاستذكار وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن حبان  
 وغزاة بنى المصطلق هي غزوة المريسيع وفيها وقعت قصة الاكل لعائشة وكان ابن سعد ذلك بسبب وقوع  
 عقدها ايضا فان كان عاجز مواهبا نتاحل على ان سقط منها في تلك السفرة من بين اختلاف القصة كما هو  
 بين في سابقهما واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال لان المريسيع من ناحية مكة بين قديروا الساحل وهذه  
 القصة كانت من ناحية تبصر لقوله في الحديث حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش وهما بين المدينة  
 وبين كبر كبر من بلاد النوروى **«قلت»** وعاجز من كثرة المسافات ما جزم به ابن التين فانه قال البيداء هي ذوالخليفة  
 بالقرب من المدينة من طريق مكة قال وذات الجيش وراعي الخليفة وقال أبو عبد البر في معجمه  
 البيداء ادنى الى مكة من ذى الخليفة ثم ساق حديث عائشة هذا ثم ساق حديث ابن عمر قال بيداء كبر هذه  
 التي تكذبون فيها ما هل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد الحديث قال والبيداء هو الشرف  
 الذي قدام ذى الخليفة في طريق مكة وقال ايضا ذات الجيش من المدينة على يدي قال وبينها وبين العقيق  
 سبعة أميال والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر فاستقام ما قال ابن التين ويؤيده ما رواه الحميدي في  
 مسنده عن سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه ان القلادة سقطت ليلة  
 الاواء اه والى اوابين مكة والمدينة وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال وكان ذلك  
 المكان يقال له المصلول واه جعفر القرطبي في كتاب الطهارة وله ابن عبد البر من طريقه والمصلول  
 مجهول من معجمتين ولا من الاولى ساكنة بن الصادق قال البكري هو جبل عند ذى الخليفة كذا  
 ذكره في حرف الصاد المجهول وهم مطلقا في فهم كلامه فزعمه انه ضبطه بالصاد المجهول وقوله في ذلك  
 بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم وعرف من تضافر هذه الروايات تصويب ما قال ابن التين  
 واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية الطبراني في صحيحه في ذلك كاسياني والله أعلم **«قوله عقد»**  
 بكسر الميم كل ما يقبل بعق في العنق ويسمى قلادة كاسياني وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث  
 سقطت قلادة لي البيداء ونحن داخلون المدينة فأنما على النبي صلى الله عليه وسلم ونزل وهذا شعر بأن ذلك  
 كان مقدورهم من المدينة **«قوله على القاسم»** أي لاجل طلبه وسبب أن المبعوث في طلبه أسد بن  
 حضير وغيره **«قوله وليسوا على ما وليس معهم ماء»** كذا لا ذكر في الموضع وسقطت اللجنة الثانية في  
 الموضع الأول من رواية أبي ذر واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه وكذا سألوا  
 الطريق الى الماء فيها وفيه ثقل لان المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها ويحتمل أن يكون  
 صلى الله عليه وسلم لم يعلم بعدم الماء مع الركبان كان قد علم بأن المكان لا ماء فيه ويحتمل أن يكون  
 قوله ليس معهم ماء الى الموضع أو لما لم يتحاجون اليه للشرب فيحتمل أن يكون معهم والاول يحتمل لجواز  
 ارسال المطر أربع المائتين بين أصابعه صلى الله عليه وسلم كما وقع في مواطن أخرى وفيه اعتناء الامام  
 بحفظ حقوق المسلمين وان قلت فقد نقل ابن طهال انه روى ان عن العقد المذكور كان في عشرين درهما  
 ويلحق بتجصيل الضائع الإقامة الحقوق المنقطع وفي الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه إشارة الى  
 تركه إضاعة المال **«قوله فأتى الناس الى أبي بكر»** فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج  
 وكأهم عاشكوا الى أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان ناعما وكأه لا يوطنه وفيه نسبة الفعل  
 الى من كان سببا فيه لقوله من صنعته وأقامت وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها

وأيدكم منه حديثنا عند  
 الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن عبد الرحمن بن  
 القاسم عن أبيه عن  
 عائشة زوج النبي صلى  
 الله عليه وسلم قالت خرجنا  
 مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في بعض أسفاره  
 حتى اذا كنا بالبيداء أو  
 بذات الجيش انقطع عقد  
 لي فأقام رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم على القاسم  
 وأيام الناس معه وليسوا  
 على ماء فأتى الناس الى  
 أبي بكر الصديق فقالوا الا  
 نرى الى ما صنعت عائشة  
 أقامت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم والناس وليسوا  
 على ماء وليس معهم ماء فجاء  
 أبو بكر ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وأضع رأسه  
 على فخذي فقام فقال  
 حبست رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم والناس  
 وليسوا على ما وليس معهم  
 ماء فقال عائشة

إذا علم رضاء بذلك ولم تكن حالة مباشرة **(قوله فعائني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول)** في رواية عمرو  
 ابن الحارث فقال جست الناس في قلادة أي سببها وسبب أي من الطيراني أن من جملة ما عاتبها به قوله في كل  
 مرة تكونين عناء والنكتة في قول عائشة فعائني أبو بكر ولم تقل أي لأن قصصة الأبوّة الحزن وما وقع من  
 العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر فلذلك أنزلته منزلة الأجنبي فلم تقل أي **(قوله)**  
**يطعني** هو يضم العين ركذا في جميع ما هو حسي وأما المعنوي فيقال يطعن بالفتح هذا والمشهور رفعها  
 وحكي فيها النقص معاني المطلاع وغيرها والنضم فيه محاكاة صاحب الجوامع وقيل نأديب الرجل ابنته ولو كانت  
 من وجه كبيرة خارجة عن بيته ويطع بذلك نأديب من له نأديبه ولو لم يأن له الإمام **(قوله فلا عنني من)**  
**التحرك** فيه استصحاب النصير من ناله ما يجب الحركة أو يحصل به تشويش لناغم وكذا المصل أو قارئ أو  
 مشغل يعلم أركر **(قوله فقام حين أصبح)** كذا أو رده هنا أو رده في فضل أبي بكر عن قتيبة عن ثالك  
 بلطف فقام حتى أصبح وهي رواية مسلم ورواة الموطأ والمعنى فيه ما متقارب لأن كلامها يدل على أن قيامه  
 من نومته كان عند الصباح وقال بعضهم ليس المراد بقوله حتى أصبح بيان قايمة النوم إلى الصباح بل بيان غاية  
 فقد المأوى إلى الصباح لا ما قد قوله حتى أصبح بقوله على غير ما أي آل أمره إلى أن أصبح على غير ما وأما  
 رواية عمر وابن الحارث فلفظها ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ وحضرت الصبح فان أمر بت الواد  
 حاشية كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر واستدل به على أن الخصبة في ترك  
 التهجيد في السفران ثبت أن التهجيد كان واجبا عليه وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت  
 بقوله في رواية عمر وابن الحارث بعد قوله وحضرت الصبح فاقسم الماء فلم يجدوه على أن الوضوء كان واجبا  
 عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعملوا نزولهم على غير ما ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع  
 قال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المغازي أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ أقدمت الصلاة عليه إلا  
 بوضوء ولا يفقد ذلك إلا جاهل أو معاند قال وفي قوله في هذا الحديث آية التيمم إشارة إلى أن الذي طرأ إليهم  
 من العلم حينئذ حكم التيمم لاحكام الوضوء قال والحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل بليكون فرضه  
 متلويا بالنزول وقال غيره يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل فدعا فقلوا به الوضوء ثم نزل فثبتها وهو  
 ذكر التيمم في هذه القصة واطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الكل باسم البعض لكن رواية عمرو بن  
 الحارث التي قدمنا أن المصنف أخرجهما في التفسير يدل على أن الآية نزلت جميعها في هذه القصة فالظاهر  
 ما قاله ابن عبد البر **(قوله فأنزل الله آية التيمم)** قال ابن العربي هذه معضلة علو جدت لدائم من دواء لانا  
 لا تصل أي الآية نزلت عن عائشة قال ابن بطال هي آية النساء أو آية المائدة وقال القرطبي هي آية النساء  
 ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتمتع بخصبها بآية التيمم  
 وأورد الواحد في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا وثني على الجميع ما ظهر للضواحي  
 من أن المراد بها آية المائدة بغير تردد رواية عمر وابن الحارث اذ هي ح فيها بقوله فأنزلت يا محمد الذين آمنوا  
 إذا قمتم إلى الصلاة الآية **(قوله فقموا)** يحتمل أن يكون خيرا عن فعل العصابة أي تقيم الناس بعد  
 نزول الآية ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله فقموا وصعدا طيبا بنا لقوله آية  
 التيمم أو بدلا واستدل بالآية على وجوب التيمم في التيمم لأن معنى فقموا أقصدوا كما تقدم وهو قول فقهاء  
 الأمصار إلا أن رأيي على أنه يجب غسل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر  
 فتوى الوضوء به فانه يجزئ ولا يظهر الأجزاء من قصيد التراب من الريح الهابة بخلاف من لم يقصده وهو  
 اختيار الشيخ أبي حامد وعلى تعيين المصنف الطيب للتيمم لكن اختلاف العلماء في المراد بالمصنف الطيب كما  
 سيأتي في بابها فربما وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة وسند كرف جبهه وما رده عليه بعدوا بعة أبواب  
 \* **(تنبيه)** لم يقع شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها بهذه  
 فبين ذلك لكن اختلاف الرواة على عمار في الكيفية كما سئذ كره ونبين الأصح منه في باب التيمم لوجه

فعاينني أبو بكر وقال ما شاء الله  
 أن يقول وجعل يطعني  
 بيده في خاطري فلا عنني  
 من التحريك إلا مكان  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على نخذي فقام  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حين أصبح على غير ما  
 فأنزل الله آية التيمم فقموا

والكفير» (قوله فقال أسيد) هو بالتصغير (ابن الحضير) مجمله ثم مفعلة مصغرة أيضا وهو من كبار  
 الانصار وسبأ أي ذكره في المناقب وانما قال ما قل دون غيره لانه كان رأس من بحث في طلب العهد الذي  
 ضاع (قوله ما هي بأول بر كنتم) أي بل هي مستموية بغيرها من البركات والمراد بال أول بكنتم نفسه  
 وأهل وأتباعه وفيه دليل على فضل عائشة وأبواب تكبر والبركة منها وفي رواية عمر بن الحارث لشد بابك  
 الله للناس فكيف في تفسير ما هي السي من طريق ابن أبي مليكة عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها  
 ما كان أعظم بركة فقلت وفي رواية هشام بن عروة الا نية في الباب الذي يليه فوالله ما نزل بك من أمر  
 تكريمه الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا وفي التسامح من هذا الوجه الاجل الله لك منه محراب جعل  
 للمسلمين فيه بركة وهذا يشعر بان هذه القصة كانت بعد قصة الاقل فيقوى قول من ذهب الى تعدد ضياع  
 العقد من جزم بذلك محمد بن حبيب الاخبارى فقال سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني  
 المصطلق وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزتين كانت أولا وقال الداودي كانت قصة التيمم في  
 غزاة النخع ثم ترد في ذلك وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال لما نزلت آية التيمم اذكر كيف  
 أصنع الحديث فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق لانا اسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة  
 وهي بعدها بخلاف وسبأ في المغازي أن الداودي يرى ان غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى  
 وقدومه كان وقت اسلام أبي هريرة ومجاذلي على تأخر القصة أيضا عن قصة الاقل لما رواه الطبراني من  
 طريق عباد بن عبد الله عن الزبير عن عائشة قالت لما كان من أمر عقدي ما كان وقال أهل الاقل ما قالوا  
 خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس على القامسة  
 فقال لي أفيكر يا بنه في كل سفرة تكونين عنا ولا بد على الناس فأنزل الله عز وجل ان الخصم في التيمم فقال  
 أبو بكر نلت ما كنا نلنا وفي استناده محمد بن حيدر الرازي وفيه مقال وفي سياقه من القولا ثديان عتاب أبي  
 بكر الذي أتهم في حديث الباب والتصريح بأن ضياع العقد كان من حين غزوة تبين والله أعلم (قوله فبشنا)  
 أي أنرا البعير الذي كنت عليه أي حالة السفر (قوله فبشنا العقد تحته) ظاهره ان الذين تفرجوا في طلبه  
 أو لم يجدوه وفي رواية عروة في الباب الذي يليه فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها أي  
 القلادة والمصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسلم فبعث ناسا من أصحابي فطلبها لا بد في رواية فبعث  
 أسيد بن حضير وناسا معه وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بحث لذلك فذلك سمي  
 في بعض الروايات دون غيره وكذا أسند الفعل الى واحد مبهم وهو المراد به وكانهم لم يجدوا العقد أو اقلها  
 رجعا ووزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأرادوا البعير وبعده أسيد بن حضير ففي هذا قوله في رواية  
 صرورة الآية فوجدها أي بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره وقال النووي يحتمل ان يكون فاعل  
 وجدها النبي صلى الله عليه وسلم وقد بالغ الداودي في فهم رواية عروة ونقل عن اسمعيل القاضي انه حمل  
 الوهم فيها على عبد الله بن عمر وقد بان عما ذكرنا من الجمع بين الروايتين ان لا تتخالف بينهما ولا وهم وفي  
 الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة انقطع عقدي وقالت في رواية عمر بن الحارث سقطت قلادة في وفي  
 رواية عروة الآية عنها انها استعارت قلادة من أسماء يعني اختفاه فكت أي ضاعت والجمع بينهما ان  
 اضافة القلادة الى عائشة لتكونها في يدها وصرفها والى أسماء لتكونها ملكها لتصبح عائشة في رواية  
 عروة بأنها استعارتها منها وهذا كله بناء على اتحاد القصة وقد جنح البخاري في التفسير الى تعدد حديث  
 أو رد حديث الباب في نفسه سائر المائدة وحديث عروة في تفسير النسا فكان نزول آية المائدة بسبب عقد  
 عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء وما تقدم من اتحاد القصة أظهر والله أعلم (قائدة) \* وقعي رواية  
 عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة ان العقد المذكور كان من جزم طفا وكذا وقع في قصة الاقل كما  
 سبأ في موضعه ان شاء الله تعالى والجنح يقع الجسيم وسكون الزاي خروفي وظفار مدنية تتقدم كرها  
 في باب التليب للمروءة عند غسلها من الجبض وفي هذا الحديث من القولا غير ما تقدم جواز السفر بالنساء

قال أسيد بن الحضير  
 ما هي بأول بر كنتم بال  
 أبي بكر قالت بعشنا البعير  
 الذي كنت عليه فبشنا  
 العقد تحته حدثنا محمد  
 ابن سنان قال حدثنا  
 هشيم ح

واتخاذهم الحلي تجملالا واجهن وجواز السفر بالعاريه وهو محمول على رضا صاحبها **(قوله وحده في سعيدين النضر قال أخبرنا هشيم**  
**هشيم لانه سمعه منها مقربين وكانه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهذا جع فقال حدثنا وسمعه من سعيد وحده فلهذا أفردت حديثي وكان محمد سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال حدثنا وكان سعيد أقرا وأسمعه بشر أعلى هشيم فلهذا قال أخبرنا ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح ثم إن سياق المتن لفظ سعيد وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا ورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للآخر والله أعلم **(قوله أخبرنا سيار)** جملة بعدها تخاتية مشددة وآخره أنه هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري وأدم أبيه وردان على الأشهر ويكنى أباسيا وتفقا على توثيق سيار وآخر جله الأعمش السني وغيرهم وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحد منهم فهو من كبار أتباع التابعين ولهم شيخ آخر يقال له سيار لكنه تابعي شافئ أخرجه الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات وأما ذكرته لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب الرواية كالم ينسب سيار في حديث الباب فمرعاطه بعض من لا يغيين له واحدا فيظن أن في الاستناد خلافا وليس كذلك **(قوله حدثنا يزيد الفقير)** هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان تابعي مشهور قيل له الفقير لانه كان يشكو فقرا وظهوه ولم يكن فقيرا من المال قال صاحب المحكم رجل فقير مكسور فقرا الظهور ويقال له فقير لأنه شديدا أيضا **(فائدة)** مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الإبتداء وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر ومن روى عنه وعن شبيب عن أبيه عن جده ورواها كلها أحمد بن سيار بندهسان **(قوله أعطيت خسا)** بين في رواية عمر بن شبيب أن ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله لم يعطهن أحد قبلي)** زادت الصلاة عن محمد بن سنان من الانبياء وفي حديث ابن عباس لا أقولهن فخر أو مغنوهة أعلم بخص غير الخمس المذكورة لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة في رواية أخرى أنها أعطيت على الانبياء بست فذكر أن بها من هذه الخمس وزاد ثنتين كما سألني بهذا طريق الجمع أن يقال لعله أطلع أولا على بعض ما خص به ثم أطلع على الباقي ومن لا يرى مفهوم العدد يذم هذا الاشكال من أصله ونظاها الحديث يقتضي أن كل واحد من الخمس المذكور رأت لم تكن لأحد قبله وهو كذلك ولا يعترض بأن فوا عليه السلام كان معوثا إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمنا معه وقد كان من سلاهم لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعده هلاك سائر الناس وأمانتنا على الله عليه وسلم فعموم رسالته من أصل بعثته ثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لروح كأمير في حديث الشفاعة أنت أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية أو لية أو لية على تقدير أن يكون مرادها فهو مخصوص بتخصيصه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال روح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم واستدل بعضهم بعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الأرض فأهلكوا بالقرقي إلا أهل السفينة ولولم يكن معوثا إليهم لهلكوا بالقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقد ثبت أنه أول الرسل وأوجب يجوز أن يكون غيره أو لية بهم في أثناء مددة فوج وعلم فوج بأنهم لم يؤمنوا فلهذا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأوجب وهذا جواب حسن لكن لم ينقل أنه بعث في زمن فوج غيره ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية تبيينا على الله عليه وسلم في ذلك فقام بعثته إلى يوم القيامة وفوج غيره بصدد أن يعث في زمانه أو بعده فنبض بعض شر بعثته ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه إلى التوحيد بلغ فيه الناس فقاموا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا اختيار أبي عطية في تفسير سورة هود وقال وغيره يمكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب وبالعبد الطول مدته وجه ابن دقيق العيد بأن فوج حيد الله تعالى يجوز أن يكون عالمي حتى بعض الانبياء وإن كان التزام فوج شر بعثته ليس عاما لأن منهم من قال غير قومه على الشرك ولو لم يكن التوحيد لا قائلهم لم يقائلهم ويحتمل أنهم لم يكن في الأرض عند إرسال فوج**

قال وحديثي سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد الفقير قال أخبرنا جابر ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خسا لم يعطهن أحد قبلي

الاقوم نوح فبعثته خاصة لكونها الى قومه قطروهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود  
 غيرهم لم يكن بمعوناتهم وغفل الادوي الشارح حقة عظيمة فقال قوله لم يعطهم احد يعني لم يجعل لاحد  
 قبله لان نوح جاء الى كافة الناس واما الاربع فلم يعط احدا واحدة منهم وكانه نظري اول الحديث وغفل  
 عن آخره لانه نص صلى الله عليه وسلم على خصوصيته بهذه ايضا لقوله وكان النبي يبعث الى قومه خاصة  
 وفي رواية مسلم وكان كل نبي الى آخره (قوله نصرت بالعب) زاد ابو امامة يثقفني في قلب اعدائي اخرجهم  
 اجد (قوله مسيرة شهر) مفهومه انه لم يوجد لغيره النصر بالعبية هذه المدة ولا في اكثر منها امامادونها  
 فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو بالعرب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فافظاهر  
 اختصاصه به مطلقا واغاب اللفظ شهر لانه لم يكن بين يده وبين اعدائهم اعدائه اكثرممنه وهذه  
 الخصوصية حاصلة لا على الاطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لامته من بعده فيه احتمال  
 (قوله جعلت في الارض مسجدا) أي موضع سجود لا يختص بالسجود منها موضع دون غيره ويمكن أن  
 يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كل واحدة  
 في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت في الارض مسجدا وطهورا وجعلت لغري مسجدا ولم يجعل له طهورا  
 لان عيسى كان يسبح في الارض ويصلي حيث أدركته الصلاة كذا قال وسيف الى ذلك الادوي وقيل انما  
 أجمع لهم في موضع يتفقون طهرا فيه بخلاف هذه الامه فاقبل لها في جميع الارض الا فيما بقوا نجاسته والظاهر  
 ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما يصنع لهم الصلوات في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع وبؤده  
 رواية عمرو بن شعيب بلفظ وكان من قبل انما كانوا يصلون في كنائسهم وهذا نص في موضع النزاع ثبتت  
 الخصوصية وبؤده ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وبؤده ولم يكن من الانبياء  
 احد يصلي حتى يبلغ محرابه (قوله وطهورا) استدل به على ان الطهور هو المظهر لغيره لان الطهور ولو كان  
 المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سيق لثباته وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد  
 صحيح عن انس مر نوحا جعلت في كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلا كان معنى طهورا  
 طاهرا للزم تحصيل الخاص والاسدل به على ان التيميم رفع الحدث كالماء لا شرا كالماء في هذا الوصف  
 وفيه نظر وعلى ان التيميم جائز بجميع اجزاء الارض وقد اكد في رواية أبي امامة بؤده وجعلت في الارض  
 كلها ولا متى مسجدا وطهورا يعني بالعبية في ذلك (قوله فاجعلوا) أي ابتدأ فيه معنى الشرط وما  
 زائدة للثبات كيدوه هذه صيغة مهموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا وجعل شيئا من اجزاء الارض فاه بينهم  
 به ولا يقال هو خاص بالصلاة لانا نأول لفظ حديث جابر يقتصر وفي رواية أبي امامة عند النبي فاجعلوا  
 من أمي أنى الصلاة فلم يجد ماء وجد الارض طهورا ومسجدا عندا جلد فنهذه طهوره ومسجده وفي رواية  
 عمرو بن شعيب فابغما أدركني الصلاة فمسحت وصليت واحتج من خص التيميم بالتراب حديث جديفة عند  
 مسلم بلفظ وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت ترابها لنا طهورا اذ لم يجد الماء وهذا خاص فينبغي أن  
 يحمل العام عليه فقتصر الطهور بالتراب ودل الاقرار في اللفظ حيث حصل التراب كيد في جعلها مسجدا  
 دون الاخر على افتراق الحكم والالطف أحدهما الى الآخر نسقا كما في حديث الباب ومنع بعضهم  
 الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيميم بالتراب بأن قال تربة كل مكان عافيه من تراب وغيره وأوجب  
 بانه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب بيني  
 وطهورا أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن وقوى القول بأنه خاص بالتراب ان الحديث سيق لالظهار  
 التيميم والتخصيص فلو كان جازا لغير التراب لما اقتصر عليه (قوله فليصل) عرف مما تقدم ان المراد  
 فليصل بعد ان يتم (قوله وأحلتي الغنائم) وللكشمة في الغنائم وهي رواية مسلم قال الخطابي كان من  
 تقدم علي قسرين منهم من لم يؤذن في الجاه اظهر تكن لهم غنائم ومنهم من أنزل فيه لكن كانوا اذا غنوا  
 شيئا لم يحل لهم ان يأكلوه وجعلت نافرقتة وقيل المراد ان تخص بالنصر في الغنمية يصرفها كيف شاء

نصرت بالعرب مسيرة شهر  
 وجعلت في الارض مسجدا  
 وطهورا فاجعلوا  
 أمي أدركته الصلاة  
 فليصل وأحلتي الغنائم  
 ولم تحل لاحد قبلي

وجعلها من بعض التيميم  
 كذا في الاصل المقتضى  
 على المؤلف أخيرا لفظ  
 التيميم مصغرا بالتيميم مع  
 بناء لفظه ابن قبلها وأصل  
 الكاتب نسي أن يضرب  
 عليها اهـ مصححه





شرعية التيمم منزلة فقد اتّراب بعد شريعة التيمم فكانه يقول حكمهم في عدم المظهر الذي هو الماء خاصة  
تحتكمنا في عدم المظهر من الماء والتراب وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجّح لأن الحديث ليس فيه أنهم  
قدّوا التراب وأنما فيه أنهم قدّوا الماء فقط ففيه دليل على وجوب الصلاة لفائدة الطهورين ووجه أنهم  
سلوا معتقدين بوجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ ممتنوعة لترك عليهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا  
قال الشافعي وأحمد وجهور المذهبين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الإعادة للصوم عن  
الشافعي وجوبها وجهه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر ناد في سقط الإعادة المشهور عن أحمد وبه قال  
المرقي ومصنوعون وابن المنذر لا تجبوا احتجوا بحديث الباب لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتقصيبان الإعادة لا تجب على الفور فثبت تأخير البيان  
عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة وقال مالك وأبو حنيفة في الشهر رغبنا  
لأبى ولكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والأوزاعي وقال مالك فيما أحكام  
عنه المذهبون لا تجب عليه القضاء وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسئلة وحكى الثوري في  
شرح المذهب عن الأقدم تسعب الصلاة وتجب الإعادة وهذا نصير الأقوال خمسة والله أعلم ﴿قوله حدثنا  
زكريا بن يحيى﴾ هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب وكذا في قصة سعد بن ماذن أنه أورد في الصلاة  
والهجرية والمغازي بهذا الإسناد عنه ولم ينسبه وأما في التفسير تأما ومثله في الصلاة حدث مرأيا بكر أن  
يصل إلى الناس وكذا سبق في باب خروج النساء إلى البراء لكن من روايته عن أبي أسامة لأن عبد الله بن  
غير وأما في التفسير تأما ومثله في التفسير حدث عائشة كنت أأمر على الذي وهين أن تفسهن في سنة  
أليس حديث لما كان يوم أحد أنهم المشركون الحديث وجزم الكل بالآتي بأنه المؤلّو البصري وقال  
ابن سعد في تاريخ زكريا بن يحيى بن زائدة وأبي هذا مال الدارقطني أنه كوفي وكذا الشيعان  
المذكوران عبد الله بن عمرو وأبو أسامة وقد روى البخاري في العيدين عن زكريا بن يحيى عن الهاربي  
لكن قال حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيضمن أن يكون هو المله في المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه  
كوفي أيضا وقد ذكر المزي في التهذيب أنه روى عن ابن غير وأبي أسامة أيضا وجزم صاحب الزهرة بأن  
البخاري روى عن أبي السكين أربعة أحاديث وهو مصير منه إلى أنه المراد كما ذكرناه وأما ذلك مال أبو  
الوليد البابجي في رجال البخاري والله أعلم ﴿قوله وليس معهم ماء فصلوا﴾ زاد الحسن بن سفيان في مسنده  
عن محمد بن عبد الله بن غير عن أبيه فصالوا بغير وضوء أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريقه وكذا  
أخبره البخاري عن من وجه آخر عن ابن غير وكذا المصنف في فضل عائشة من طريق أبي أسامة وفي  
التفسير من طريق عبد بن عبد بن سليمان كلاهما عن هشام وكذا المسلم من طريق أبي أسامة وأغرب ابن المنذر  
فأخرجنا عن عدة تفرد بهذه الزيادة وقد تقدمت مساحت الحديث وطريق الجمع بين روايته عروضا للقائم في  
الباب الذي قبله ﴿قوله باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء ومات في قوت الصلاة﴾ جعله مقيداً بمرتين خوف  
خروج الوقت وقصد الماء بل يلقى بفقد عدم القدرة عليه ﴿قوله وبه قال عطاء﴾ أي هذا المذهب وقد  
وصله عبد الرزاق من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر وليس في المنقول عنه تعرض في وجوب  
الإعادة ﴿قوله وقال الحسن﴾ وصله أحمد في القاض في الأحكام من وجه صحيح وروى ابن أبي شيبة من  
وجه آخر عن الحسن وابن سيرين في ألا يتيمم ما رجا أن يسقط على الماء في الوقت ويقفه هو موافق لما نقله  
﴿قوله وأقبل ابن عمر﴾ قال الشافعي أنا ابن عيينة عن ابن جحلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف  
حتى إذا كان بالمزبذم فمضى وجهه ويديه وصلى العصر وذكر فيه الخبر كما نقله المصنف ولم يظهر لي  
سبب حذفه منه ذكر أنهم مع أنه مقصود الباب وقد أخرجه مالك في الموطأ عن نافع مختصراً لكن ذكر  
فيه أنه تيمم فمضى وجهه ويديه إلى المرققين وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعاً  
لكن إسناده ضعيف والجرف يضم الجبل والراء بعدها فاموضع ظاهر المذنبه كانوا يسكبون به إذا أرادوا

حدثنا زكريا بن يحيى قال  
حدثنا عبد الله بن غير قال  
حدثنا هشام بن عمرو عن  
أبيه عن عائشة أنها  
استطارت من أسماء فإعادة  
فهلكت فبعث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجلاً  
فوجدوا فادرّكهم الصلاة  
وليس معهم ماء فصالوا  
فشكروا ذلك إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأمر الله آية التيمم فقال  
أسيد بن حضير لما أشته  
جزأ الله خبراً فوالله  
ما نزل بك أمر تكرر به  
الأجل الله ذلك لك  
والمسلمين فيه خيراً (باب  
التيمم في الحضر إذا لم يجد  
الماء وخاف فوت الصلاة)  
وبه قال عطاء وقال الحسن  
في المرفوض عنده الماء  
ولا يجحد من يتأوله تيمم  
وأقبل ابن عمر من أرضه  
بالجرف فحشرت العصر  
عمر بالله فمضى ثم دخل  
المدنية والشمس من نفعه  
فلم يجد حدثنا يحيى بن  
بكر قال حدثنا الليث

الفر وقال ابن اسحق هو على فر من من المدينة والمز يد بكسر الميم وسكون الراء بعد هامولة مفتوحة وحكى ابن التين انه روى بفتح أوله وهو من المدينة على ميل وهذا يدل على ان ابن عمر كان يرى جواز التيمم للمساكين مثل هذا لا يسمي سقروا وهذا يناسب الترجمة وظاهره ان ابن عمر لم يراع خروج الوقت لانه دخل المدينة والناس من قومه لكن يحتمل أن يكون ظن انه لا يصل الا بعد خروج الوقت ويحتمل أيضا ان ابن عمر تيمم لانه حدث بل لانه كان يتوضأ لكل صلاة استسبابا بقلعه كان على وضوءه اذ الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء وعلى هذا فليس مطابقا للترجمة الا بجمع ما بينهما من التيمم في الحضر وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الاعادة عن التيمم في الحضر لانه على هذا الاحتمال لا يجب عليه الاعادة بالاتفاق وقد اختلف السلف في أصل المسئلة فذهب مالك الى عدم وجوب الاعادة على من تيمم في الحضر وجوه ابن بطال بان التيمم اغا وروى في المسافر والمز يرض لا وراة وقت الصلاة فيخلق جسمه الحاضر اذ لم يقدر على الماء قياسا وقال الشافعي يجب عليه الاعادة لتدبر ذلك وعن أبي يوسف وزفر لا يصل الى أن يجد الماء ولو خرج الوقت «قوله عن جعفر بن زبيدة» في رواية الامام علي حدثني جعفر بنصف هذا الاستاد مصريون وصفه الاعلى مدنيون «قوله سمعت عمرا مولى ابن عباس» هو ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحارث والده ابن عباس وقد روى ابن اسحق هذا الحديث فقال مولى عبد الله بن عباس واذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها وروى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو الحويرث هذا الحديث عن الاعرج عن أبي الجهم وليد كروا بينهما عمرا والمصواب اثباته وليس له في الصحيح غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ورواية الاعرج عنه من رواية الأقران «قوله أقبلت أنا عبد الله بن يسار» هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ووقع عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية وله هذا الميز كره المصنفون في رجال النجاشي «قوله على أبي جهم» قيل اسمه عبد الله وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال يقال هو الحارث بن الصمة فقل هذا لفظة ابن زائدة بن أبي جهم والحارث لكن يجمع أبو حاتم ان الحارث اسم أبيه لاسمه وقرق ابن أبي حاتم بينه وبين عبد الله بن جهم يكتنى أيضا أبا جهم وقال ابن منده عبد الله بن جهم بن الحارث بن الصمة فحصل الحارث اسم جده ولم يوافق عليه وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه والصحة بكسر الميم له وتشديد الميم هو ابن عمر بن عبد العزيز الخزرجي ووقع في مسلم دخلنا على أبي الجهم باسكان الهاء والمصواب انه بالتصغير وفي الصحابة شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبيانية وهو غير هذا لانه قوسى وهذا أنصاري ويقال يهذف الالف واللام في كل منهما وابنيتهما «قوله من نحو برجل» أى من جهة الموضع الذي يعرف به ذلك وهو معروف بالمدينة وهو بفتح الجيم والميم وفي النسائي شعابا وهو من الضيق «قوله فلقبه برجل» هو أبو الجهم الراوى بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الاعرج «قوله حتى أقبل على الجدار» ولدا رطقي من طريق ابن اسحق عن الاعرج حتى وضع يده على الجدار وزاد الشافعي نحوه بصا وهو محمول على ابن الجدار كان مباحا أو مملوكا لانه يعرف رشاه «قوله فمضج وجهه ويديه» ولدا رطقي من طريق أبي صالح عن الليث فمضج وجهه وذواعبه وكذا الشافعي من رواية أبي الحويرث وله شاهد من حديث ابن عمر آخرجه أو داود ولكن خطأ الحافظ راويه في رفته وصو واوقفه وقد تقدم ان ملكا آخرجه موقوف فاجتمعا وهو الصحيح والثابت في حديث أبي جهم أيضا لفظ يديه لا ذراعيه فانها رواية شاذة مع ما في أبي الحويرث وأبي صالح من الضعف وسيأتي ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد ياب واحد قال النووي هذا الحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كان عادا الماء حال التيمم (قلت) وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سببه وهو ارادة ذكراته لان لفظ السلام من أممائه وما أريد به استباحة الصلاة وإيجابه بأنهم في الحضر لا السلام مع جوازه بدون الطهارة فنحن نخشى فوت الصلاة في الحضر جازله التيمم بطريق الأولى

عن جعفر بن زبيدة عن الاعرج قال سمعت عمرا مولى ابن عباس قال أقبلت أنا عبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي جهم بن الحارث ابن الصمة الأنصاري فقال أبو جهم أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو برجل فلقبه برجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رده عليه السلام

لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة وقيل بمحتمل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم بذلك التيمم رفع الحدث ولا استحالة تطهروا وإنما أراد التنبيه بالمطهرين كما يشترع الإمساك في رمضان من يباح له القطر أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشترع تخفيفه عند الخبث بالوضوء كما تقدم واستدل به ابن بطال على عدم اشتراط التراب قال لأنه معسوم أنه لم يعلق بيده من الجدار تراب ووقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ولهذا احتاج إلى حنه بالصفا (قوله باب التيمم هل ينفع فيه ما) أي في يديه وزعم الكرماني أن بعض النسخ باب هل ينفع في يديه بما ضرب بهما الصعيد للتيمم وأما ترجمه بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه أحتمالا كما أنه لا ينفذ لأن النسخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده خشى أن يصيب وجهه الكرمي أو علق بيده من التراب شيء له كثره فأود تخفيفه لسلاطيت له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لبيان التشريع ومن ثم غسلك به من أجل التيمم بغير التراب زاعمان أن نفعه بدل على أن المشروط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك فلما كان هذا الفعل محتملا لما ذكرناه رده بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن اللفظ فيه محال (قوله حدثنا الحكم) هو ابن عتبة الفقيه الكوفي وروى بالمجته هو ابن عبد الله المروزي (قوله ما روى) لم أقف على تسميته وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية وروى رواية سليمان بن حرب إلا أنه نسخة ابن عبد الرحمن بن أبي شبة ذلك (قوله فلم أصب الماء فقال عمار) هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر وليس ذلك من المصنف فقد أخرجه البيهقي من طريق ابن آدم أيضا بغيره وأود أن المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية أبيه من أنفاس شعبة بالإسناد المذكور ولم يسقه تاملان رواية واحدا منهم ثم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما فقال لا تصل زاد السراج حتى تجرد الماء والنسائي نحوه وهذا مذهب مشهور عن عمرو ورواه عليه عبد الله بن مسعود وحديثه مناهضة ابن أبي موسى وابن مسعود كما سألني في باب التيمم ضرب به وقيل أن ابن مسعود رجع عن ذلك وسند كرهنا لوجه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه (قوله في سفر) ومسلم في سريه ورواؤنا جينا بوسا إلى المصنف منه في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة (قوله فتعكت) وفي الرواية الثانية بعد قرع غب الغن المجهمة أي تقلبت وكان عمارا استعمال القياس في هذه المسئلة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الفصل يقع على هيئة الفصل ويستفاد من هذا الحديث وقوع اجتهاد الأصحاب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأن الاجتهاد لا يلزم عليه إذا بدل وضوءه وإن لم يصب الحق وأنه إذا عمل بالاجتهاد لا تجب عليه الإعادة وفي تركه أمر عمر أيضا بقضائها ممسك أن قال إننا قد اظهرنا لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم (قوله أغما كان يكفيلنا) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروقة في هذا الحديث وإن زيادة على ذلك لو ثبتت بالامر دلت على التسخ وتيممها ولكن أغما وروى بالفعل فتعمل على الأكل وهذا هو الظاهر من حيث الدليل كما سألني (قوله وضرب بكفيه الأرض) في رواية غير أبي زرقة بغير ضرب النبي صلى الله عليه وسلم وكذا البيهقي من طريق آدم (قوله ونفع فيه ما) وفي رواية حجاج إلا أنه نسخة ثم أضافها من فيه وهي كمنها عن النسخ وفيها إشارة إلى أنه كان نفعه أخفقا وفي رواية سليمان بن حرب نقل فيها ما نقل قال أهل اللغة هودون الترق والتشد وتوسيتا وهو لا يدل على أن التعليم وقع بالفعل واسلم من طريق يحيى بن سعيد وللإسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره كلهم عن شعبة أن التعليم وقع بالفعل ولفظهم أغما كما يكفيلنا أن تضرب بيدك الأرض إذا بقي ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيلنا استدلال بالنفع على استحباب تخفيف التراب كما تقدم وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى أن من غسل رأسه بدل المصح في الوضوء أجزأه أخذنا من كون عمار غرضه في التيمم أجزأه ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضرب في التيمم وسقوط الإيجاب لترتيب التيمم عن الغاية (قوله باب التيمم للوجه والكفين) أي هو الواجب الجزئي وأنى بذلك

\*(باب) التيمم هل ينفع فيه ما حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم عن زرعة بن سعيد عن ابن عبد الرحمن بن أبي شبة عن أبيه قال ما روى إلى عمر بن الخطاب فقال أي أحببت فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر ابن الخطاب أمانذ كرتنا كن في سفر أو أمانذ كرتنا أنت فلم تصل وأمانا فتعكت نصليتك فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وستم أغما كان يكفيلنا هكذا وضرب بكفيه الأرض ونفع فيه ما ثم مسح بهما وجهه وكفيه \*(باب) التيمم للوجه والكفين

بصفة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الاحاديث الواردة في صفة التعميم لم يصح منها سوى حديث  
 أبي جهيم وعمار وما عداها فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم فورد  
 بذكر الدين مجلداً واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الحصين و بذكر المرققين في السنن وفي رواية  
 ان نصف الذراع وفي رواية الى الاطراف فاما رواية المرققين وكذا نصف الذراع فتعجزا مقال وأما رواية الاطراف  
 فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع باهي النبي صلى الله عليه وسلم فكل منهم ضللني صلى الله عليه وسلم  
 بعده فهو نافع له وان كان وقع بغيره فهو ضلاله فاما رواية الحصين في الاقتصاد على الوجه  
 والكفين كون عمار كان يقضي بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره  
 ولا سيما الصحابي المجتهد وسألت الكلام على مسألة الاقتصاد على ضرب واحد في باب ان شاء الله تعالى (( قوله  
 حديثنا حجاج )) هو ابن مهنازل وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بن يعقوب هذا  
 السباق ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد وتاه على هذا السباق عن حجاج بن مهنازل على بن عبد العزيز  
 البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال من عبد الرحمن بن  
 أبزي عن أبيه أخرجه الطحاوي عنه وأشار الى انه وهم فيه (( قلت )) سقطت من روايته لقطة ابن ولابد  
 منها لان أبزي والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث والله أعلم (( قوله عن الحكم )) في رواية كريمة  
 والاصح أخرني الحكم وهي رواية ابن المنذر أيضاً (( قوله عن ابن عبد الرحمن )) في روايته خبري ذروني  
 الوقت عن سعيد بن عبد الرحمن (( قوله بهذا )) أشار الى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو  
 كذلك الا انه ليس في رواية حجاج قصة عمر (( قوله وقال النضر )) هو ابن عميل وهذا التحقيق موصول عند  
 مسلم عن اصحق بن منصور عن النضر وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق اصحق بن واو هو به عنه  
 وأفاد النضر في هذه الرواية ان الحكم معهما من شيخ شعبة سعيد بن عبد الرحمن والظاهر انه معهما من ذوعن  
 سعيد ثم قيل سعيداً فأخذته عنه وكان معاه له من ذكر ان أقرن ولهذا ذكرنا ما يجيء في الويايات باثباته  
 وأفادت رواية سليمان بن حربان عمر أيضاً كان قد أجنب فلذلك اختلف اجتهاد عمار (( قوله في  
 رواية محمد بن كثير يكفيك الوجه والكفان )) كذا في رواية الاصيل وغيره بالرغم فيها على الفاعلية وهو  
 واضح وفي رواية أبي ذر ذكر كعبه يكفيك الوجه والكفين بالنصب فيها على المفعولية اما ما أخرجه أعرابي أو  
 التقدير يكفيك ان تقسح الوجه والكفين أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على انه  
 مفعول معه وقيل انه روى بالجر فيها ووجهه ابن مالك بأن الاصل يكفيك مع الوجه والكفين تخذف  
 المضاف وبي الجورود على ما كان يستفاد من هذا الوجه ان ملازدا على الكفين ليس بفرض كما تقدم  
 واليه ذهب أحدواصق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ونقله الخطابي  
 عن اصحاب الحديث وقال النورى رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم وانكر ذلك المانردى وغيره  
 قال وهو انكارهم ودولان أبو ثور امام ثقة قال وهذا القول وان كان من جواهرها القوي في الدليل انتهى  
 كلامه في شرح المذهب وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث ان المراد به بيان صورة الضرب  
 للعلم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم وتعبان سياق القصة يدل على ان المراد به بيان جميع  
 ذلك لان ذلك هو الظاهر من قوله انما يكفيك وأما ما استدلل به من اشتراط بلوغ المسح الى المرققين من ان  
 ذلك مشترك في الموضوع فخواه أنه قبس في مقابلة النص فهو فاسد الاعتبار وقد عارضه من لم يشترط ذلك  
 شباس آخر وهو الاطلاق في آية السرفعة ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص (( قوله حديثنا مسلم )) هو ابن  
 ابراهيم ولم يسن المتن في هذه الرواية بل قال وساق الحديث وظاهره ان لفظه يوافق اللفظ الذي قبله ثم ساقه  
 نازلاً من طريقه عن شعبة وأظنه قصد بآراء هذه الطرق الاشارة الى ان النضر تفرّد بزيادته وان  
 الحكم معهما من سعيد بلا واسطة واختصر المصنف أيضاً في تخدو قد أخرجه أحمد عنه وأخرجه ابن  
 خزيمة في صحيحه عن محمد بن شاذل البخاري وساقه أحمد ذكر فيه قصة عمر وذكر فيه التيمم أيضاً والله أعلم

• حديثنا حجاج قال أخبرنا  
 شعبة عن الحكم عن ذوعن  
 ابن عبد الرحمن بن أبزي  
 عن أبيه قال عمار بهذا  
 وهو بشعبة يسديه  
 الاوض ثم أضافهم من  
 فيه ثم مضى بما وحده  
 وكفبه وقال النضر أخبرنا  
 شعبة عن الحكم قال سمعت  
 ذوا يقول عن ابن عبد  
 الرحمن بن أبزي قال الحكم  
 وقد سمعته من ابن عبد  
 الرحمن عن أبيه قال قال  
 عمار وضو المسلم بكفيه  
 من الماء • حديثنا سليمان  
 ابن حرب قال حدثنا شعبة  
 عن الحكم سمعت ذوا عن  
 ابن عبد الرحمن بن أبزي  
 عن أبيه انه شهد عمر وقال  
 له عمار كن في مسربة فاجابنا  
 وقال قل فيهما • حديثنا  
 محمد بن كثير قال أخبرنا  
 شعبة عن الحكم عن ذو  
 عن ابن عبد الرحمن بن  
 أبزي عن أبيه قال قال  
 عمار وهو سمكت فأميت  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 فقال يكفيك الوجه  
 والكفان • حديثنا مسلم

أعلم (قوله باب) بالتسوية بين الصعيد الطيب وضوء المسلم هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الزايم بن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن فوط ومعه ابن القطن لكن قال الدارقطني إن الصواب إرساله وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قتادة عن عمر بن عبدان وهو يقيم الموحدة وسكون الجسيم عن أبي ذر غفوه ولفظه أن الصعيد الطيب طهور للمسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ومعه القرمذي وابن حبان والدارقطني (قوله وقال الحسن) وصله عبد الرزاق ولفظه يجزئ تيم واحد عالم يحدث وإن أبي شيبة ولفظه لا ينقض التيم إلا الحدث وسعيد بن منصور ولفظه التيم جزءا للوضوء إذا قوضت فأنزل على وضوء حتى يتحدث وهو أمر حتى مقصود الباب وكذلك ما أخرجه جابر بن سلمة في مصنفه عن نونس بن هبيل عن الحسن قال صلى الصلوات كلها بتيم واحد مثل الوضوء عالم تحدث (قوله وأما ابن عباس وهو متهم) وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما واستاده هبيل وسأني في باب إذا خاف الجنب لغيره وابن العاص مثله وأما المصنف بذلك إلى أن التيم بقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ضعيفة لما أمّن ابن عباس وهو متهم من كان متوضئا وهذه المسئلة وافق فيها البخاري والكوفيون والجمهور وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم إلى خلاف ذلك وجهتهم أن التيم طهارة ضرورية لا سببا للصلاة قبل خروج الوقت وذلك أعطى النبي صلى الله عليه وسلم الذي أحب فلم يصل إلا ثمانية من الماء ليغتسل به بعد أن قال له ما بالصعيد فانه يكفيل لا نهو حدث الماء بطول تيمه وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز كثر من فريضة تيم واحد تقرر وقد أجمع عندنا لا كثر التيم الواحد التوافق مع الفريضة إلا أن ما دللنا عليه الله بشرط تقدم الفريضة وشذرت بنا القاضي فقال لا يصلي بالتيم الواحد كثر من صلاة واحدة فرضا كانت أو نقلا قال ابن المنذر إذا جمعت التوافل بالتيم الواحد صححت الفرائض لأن جميع ما يشترط للفرائض مشروط للتوافل الأدبيل اتبسي وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسئلة حديث صحيح من الطرقة بن قال لكن صح عن ابن عمر أحباب التيم لكل فريضة ولا يعلم له مخالف من الصحابة وتعب عمار وابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب واجتج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب فانه يكفيل أي عالم تحدث أو تجد الماء وجه الجمهور على الفريضة التي تيم من أجلها ويصلي بها من التوافل فإذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء فإن لم يجد تيمها الله أعلم (قوله وقال يحيى بن سعيد) هو لا نصارى والسببية مجملة وموحدة ثم مجملة مفتوحات هي الأرض المسالحة التي لا تكاد تنبت وأوصفت الأرض قلت هي أرض سبئية بكسر الموحدة وهذا الأمر يتعلق بقوله في الترجمة الصعيد الطيب أي أن المراد بالطيب الطاهر وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وإن أظهر اشتراط التراب ويدل عليه قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه فإن الظاهر أنها للتبعض قال ابن طلال فإن قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزء وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلا إذ لا يتعلق باليد منه ثم قال فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله منه صلة وتعب بأنه نصف قال صاحب الكشاف فإن قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسح برأسي من الدهن أو غيره إلا معنى التبعض قلت هو كما يقولون والأدعان الحق خير من المراءاتى واحتج ابن خزيمة بطوارق التيم بالسبئية يحدث عائشة في شأن الهجرة أنه قال صلى الله عليه وسلم أرادت دارهم نكح سبعة ذات فضل يعني المدنية قال وقدمه النبي صلى الله عليه وسلم المدينة طيبة فدل على أن السبئية داخلة في الطيب ولم يخالف في ذلك إلا يحيى بن راهويه (قوله حدثنا مسدد) زاد أبو ذر ابن مسعود ويحيى بن سعيد وهو القطن وعوف بالقاه هو الأعرابي وأبو رجا هو الطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون (قوله كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم) اختلف في تعيين هذا السفر في مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند جوعهم من خيبر قريب من هذه القصصة وفي أبي داود من حديث ابن مسعود أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية ليلًا فقل من كانوا فقال بلال أنا الحديبية في الموطأ عن زيد بن أسلم من سلاطين رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة وكل بلا في مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار من سلاطين

عن شعبة عن الحكم عن  
ذو عن ابن عبد الرحمن بن  
أبي عن عبد الرحمن قال  
شهدت عمر قال عمار  
وساق الحديث حدثنا  
محمد بن بشر قال حدثنا  
غندر قال حدثنا شعبة  
عن الحكم عن ذر عن ابن  
عبد الرحمن بن أبي عن  
أبيه قال قال عمار فسر ب  
التي صلى الله عليه وسلم  
بيده الأرض فمسح وجهه  
وقبضه (باب) الصعيد  
الطيب وضوء المسلم بكفيه  
من الماء وقال الحسن  
يجزئ التيم ما لم يحدث  
وأما ابن عباس وهو متهم  
وقال يحيى بن سعيد لا بأس  
بالصلاة على السبئية  
والتيم ما حدثنا مسدد  
قال حدثني يحيى بن سعيد  
قال حدثنا عوف قال  
حدثنا أبو رجا عن  
عمران قال كنا في سفر مع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
قوله إذا قوضت في سبئية  
إذا تيممت اه

ذلك كان بطريق توكيد والبيهي في الدلائل نحوه من حديث عتبة بن عامر وروى مسلم عن حديث أبي قتادة عن طريق البخاري مختصراً في الصلاة قصة قومهم عن صلاة الصبح أيضاً في السفر لكن لم يسنه ووقع في رواية أبي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأحرار وتمقه ابن عبد البر بأن غزو جيش الأحرار هي غزوة مؤنة ولم يشهد لها النبي صلى الله عليه وسلم وهو كإمام لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأحرار غزوة أخرى غير غزوة مؤنة وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر أعني قومهم عن صلاة الصبح فخرم الاسيلى بأن القصة واحدة وتمقه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين وهو كإمام فإن قصة أبي قتادة فيها أن أبابكر وعمر لم يكونا مع النبي صلى الله عليه وسلم لما نام وقصة عمران فيها أنها كانا معه كما سنبينه وإيضاً فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى أيقظه عمر بالتكبير وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم في القصةين غير ذلك من وجوه المغارات ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لا سيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين معه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له انظر كيف يحدث فاني كنت شاهداً للقصة قال فما أنكر عليه من الحديث شيئاً فهذا يدل على اتحادها لكن لمدى التعدد ان يقول يحتمل أن يكون عمران حضر القصةين فحدث بإحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة إلا أني والله أعلم ومما يدل على تعدد القصة اختلاف روايتها كما قد مرنا وطول ابن عبد البر الجمع بينهما بأن زمان وجوعهم من خيبر قريب من زمان وجوعهم من الخديبية وإن اسم طر بن مكة يصدق عليهما ولا يخفى ما فيه من التكسير ورواية عبد الرزاق بتعين غزوة توكيد ترد عليه وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئاً بقصة عمران وقبسه أن الذي كاد لهم الفجر ويخبر وهو بكسر الميم وسكون الطاء المعجمة وفتح الموحدة وآخر جرحه من طريق ذي خبر أيضاً وأصله عند أبي داود وفي حديث أبي هريرة عن مسلم أن بلالاً هو الذي كاد لهم الفجر وذكر فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولهم استيقاظاً كقصة أبي قتادة ولأن جرحه في محضه من حديث ابن مسعود أنه كاد لهم الفجر وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة والله أعلم «قوله أسرياً» قال الجوهري يقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً قال صاحب الحكم السري سرهامة الليل وقيل سير الليل كما هو هذا الحديث بخلاف القول الثاني «قوله وقصنا وقعة» في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سببهم ولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال أخاف أن نأموا عن الصلاة فقال بلال أنا وأظههم «قوله فكان أول من استيقظ فلان» نصب أول لأنه خبر كان وقوله الرابع هو في روايةنا بالرفع ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً وقد بين عوف أنه نسي تهمة الثلاثة مع أن شذوه كان بهم وقد شاركه في روايته عنه سلم بن زررقهمي أول من استيقظ أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه وأفظه فكان أول من استيقظ أبو بكر وشبهه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى القصة لأن ظاهر ساقه أن شاهداً لذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه وشبهه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة في الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ويخبرها يقضي الأحرار الشمس تحت أذي القوم فأيقظته وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم «قوله لا لاندري ما يحدث له» بضم الهمزة بعدها مثله أي من الوحي كانوا يتخافون من أن يقاطعه قطع الوحي فلا يوقظونه لاحتمال ذلك قال ابن طلال يؤخذ منه التسليم بالأحرار الإجماع احتياطاً «قوله وكان رجلاً جليداً» هو من الجلالة بمعنى الصلابة وزاد مسلم هنا أحرف أي رفع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة وفي استعماله التكبير سألوه طريق الأدب والجمع بين المصطنع والخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة «قوله الذي أصابهم» أي من قومهم عن صلاة الصبح حتى خرج زقتها «قوله لا خير» أي لا ضرر وقوله ألا يصير لك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ولا يخفى فيهم في المسفر جالسا ومروا لا يصير فيه نائس

وأنا أسرينا حتى إذا  
كنا في آخر الليل  
وقصنا وقعة ولا قصة أحلى  
عند المسافر منها ما يقظنا  
الأحرار الشمس فكان أول  
من استيقظ فلان ثم فلان  
ثم فلان بهمهم أو رجاء  
فدعى عوف ثم عمران  
انطباع إلى ابن وكان الذي  
سأل الله عليه وسلم إذا نام  
لم يوقظ حتى يكون هو  
يستيقظ لا لاندري  
ما يحدث له في نومه فلما  
استيقظ عمر وروى  
ما أصاب الناس وكان  
رجلاً جليداً فكبر ورفع  
صوته بالتكبير فما زال  
يكبر ويرفع صوته بالتكبير  
حتى استيقظ بصوته النبي  
صلى الله عليه وسلم فلما  
استيقظ شكوا إليه الذي  
أصابهم فقال لا خير أو  
لا يصير

لغلوب العصابة لمعارض لهم من الاسف على فوات الصلاة في وقتها بأنهم لا حرج عليهم اذ لم يستعدوا ذلك  
 ﴿قوله ارحلوا﴾ بصيغة الامر استعمل به على جواز تأخير الفائدة عن وقت ذكرها هذا لم يكن عن تفاضل  
 أو استبانة وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الامر بالارتحال من ذلك الموضوع الذي  
 ناموا فيه ونظفه فان هذا منزل حضر نأفيه الشيطان ولا يداو من حديث ابن مسعود نحو لو اغمض مكانكم  
 الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من زعم ان الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث  
 الباب انهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ولمسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك  
 لا يكون الا بعد ان يذهب وقت الكراهة وقد قيل انما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لاشتغالهم  
 بأحوالها وقيل بخر زامن العدو وقيل انتظار المنازل عليه من الوحي وقيل لان المل محل غفلة كما تقدم  
 عند أبي داود وقيل لسيقظ من كان نائما وبنشط من كان كسلنا وروى عن ابن وهيب وغيره أن أخير  
 قضاء الله ما تيسر من قوله تعالى أقم الصلاة لذكري وفيه نظر لان الآية ممكنة والحديث مدني فكيف  
 ينسخ المتقدم المتأخر وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم وهذا من قوله صلى الله عليه وسلم ان عيني  
 تنامان ولا ينام علي قال النووي له جوابان أحدهما ان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحديث  
 والآخر وهو مما لا يدرك ما يتعلق بالعين لانها نائمة والقلب يقظان والثاني انه كان له حالات حال كان  
 قلبه لا ينام وهو الغالب وحال ينام فيه قلبه وهو نادر فصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة قال والصحيح  
 المعتمد الأول والثاني ضعيف وهو كقولنا لا يزال القلب وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤيته الفجر  
 مثلا لكنه يدرك اذا كان يقظا ناهرا والوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان حجب الشمس  
 مدة طويلة لا تفتي على من لم يكن مستغرقا لاننا نقول بمحمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ ذلك  
 مستغرقا بالوحي ولا يلزم من ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وسلم حالة الفجر بالوحي في الغفلة  
 وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لانه أوقع في النفس كافي قضية سهو في الصلاة وقرب من  
 هذا جواب ابن السبيران ان القلب قد يحصل له السهو في البقطة لمصلحة التشريع في النوم بطريقين الأولي أو  
 على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة منها أن معنى قوله لا ينام علي أي  
 لا يحني عليه حالة انتقاض وضوئه ومنها ان معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحديث وهذا قريب من  
 الذي قبله قال ابن دقيق العيد كان قال هذا أراد تخصيص بقطة القلب بأدراك حالة الانتقاض وذلك بعد  
 وذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم ان عيني تنامان ولا ينام علي خرج جوابا عن قول عائشة أننام قبل أن  
 نؤمر وهذا كلام لا يتعلق بما انتقاض الملهارة الذي تكلموا فيه وانما هو جواب يتعلق بأمر الوتر فحصل  
 بقضته على تعلق القلب بالبقطة للوتر وفوق بين من شرع في النوم مطهئ القلب هو بين من شرع فيه  
 متعلقا بالبقطة قال فلي هذا فلا تناقض ولا اشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس لانه يحمل على أنه  
 اطمأن في قومه لما أوجبه نصب السير معقد على من وكله بكلاءة الفيراه والله أعلم وحصله تخصيص  
 البقطة المفهومة من قوله ولا ينام علي بادراك كون الوتر اذراك كاعتقوباته المتعلقة به وانومه في حديث الباب  
 كان نوما مستغرقا يؤيده قول بلال له أخذ بنفسه الذي أخذ بنفسه كما في حديث أبي هريرة عنده مسلم  
 ولم يستكر عليه ومعلوم ان نوم بلال كان مستغرقا وقد اعترض عليه بأن ما له بعض اعتبار خصوص  
 السبب وأجيب بأنه يستبرأ اذا قامت عليه قرينة وأرشد اليه السياق وهو هنا كذلك ومن الاجوبة  
 الضعيفة أيضا قول من قال كان قلبه يقظا فاعلم بخروج الوقت لكن ترك اعلامهم بذلك عدم المصلحة  
 التشريع وقول من قال المراد بنوم النوم من قلبه انه لا يطرأ عليه أشغاف أحلام كما يطرأ على غيره بل كل  
 ما يراه في نوم من وحي فهذه عدة أجوبة أقدم الى الصواب الاول على الوجه الذي قررناه والله  
 المستعان ﴿فائدة﴾ قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء فقال من اتبه من قوم من صلاة فاته في سفر  
 لم يجزئ عن موضعه وان كان واديا فليخرج عنه وقبل ان ينام في ذلك الوادي يسهه ويشيل هو خاص

ارحلوا فارتحلوا

فسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فمضوا ونودي بالصلاة فصلى بالناس فلما اقتتل من صلاته اذاهو برجل معتزل لم يصل مع القوم قال ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم قال أصابني جنبه ولاماه قال عليك بالصبر فإنه يكفيل ثم سار النبي صلى الله عليه وسلم فاشتكى اليه الناس من العطش فنزل فدعا فلما كان يسجده أو رجا ونسبه عوف ودعا عليا فقال اذهب يا فتية الما فانطلقا فتلقيا امرأه بين من ادتين أو سطحتين من ماء على يديهما فقالا لها أين الماء قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونهرنا ناءوا فقالا لها انطلق اذا قالت إلى أين قالوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت الذي يقال له

بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك الأهو وقال غيره يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استعبه النحول منه ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتعول من مكانه إلى مكان آخر (قوله فسار غير بعيد) يدل على أن الأوتحال المذكور وقع صلى خلاف سيرهم المعتاد (قوله ونودي بالصلاة) استدلل به على الإذان للقوات وتعب بان النداء أعز من الإذان فيجتمل أن راديه هذا الإقامة وأجيب بأن في رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح بالتأذين وكذا هو عند المصنف في آخر المواقيت وزعم له ترجمة خاصة بذلك كسياسي (قوله صلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في القوات (قوله اذاهو برجل) لم أقف على تسجيته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين الملقب مناصه هذا الرجل هو خالد بن رفيع بن مالك الأنصاري أخو رفاعة شهيد بدارا قال ابن الكلبى وقتل يومئذ وقال غيره له رواية وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) أما على قول ابن الكلبى فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وفاة بدر على هذه القصة عمدة طويلة لا خلاف فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله وأما على قول غير ابن الكلبى فيستحيل أن يكون هو لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لا احتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر ونحوه وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال أنه قتل بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة إلا أن وددت رواية مخصوصة بذلك ولم أقف عليها إلى الآن (قوله أصابني جنبه ولاماه) بفتح الهمزة أى معى أو موجد وهو ما ينفذ إقامة عذره وفي هذه القصة مشروعية التيمم بالجنب وسيأتي القول فيه في الباب الذى بعده وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معروفا عندهم لكنه صرح في الآية من الحديث الأصغر بناء على أن المراد بالملازمة مدان الجماعة وأما الحديث الآخر فليست صريحة فيه فكانه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الحكم ويحتل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أسلافه فكان حكمه فاقدا الطهورين ويؤخذ من هذه القصة أن العلماء إذا رأى قطعا لا أن يسأل فاعلمه عن الحال فيه بل وضع له وجه الصواب وفيه القصر على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذره وفيه حسن الملاطفة والرفق في الإنكار (قوله عليك بالصبر) وفي رواية تسليم بن زريق أمره أن يتيمم بالصبر واللام فيه للعهد المذكور في الآية الكريمة ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام لأنه آله على الكيفية المعلومة من الآية ولم يصرح به جهولا قوله بكفيل على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتل أن يكون المراد بقوله بكفيل أى للداد فلا يدل على ترك القضاء (قوله قد افلانا) هو عمران بن حصين ويدل على ذلك قوله في رواية مسلم بن زريق عندهم ثم عظمى النبي صلى الله عليه وسلم في ركب بين يديه تطلب المأمور له هذه الرواية على أنه كان هو وعلى قطع لانها مخوطة باللفظ التثنية ويحتل أنه كان معها غيرهما على سبيل التبعية لهما فيجب اطلاق لفظ ركب في رواية مسلم وخصا بالخطاب لانهما المقصودان بالارسال (قوله فاتتيا) وللأصلي فأتية أو لاحدا فأتينا والمراد بالطلب قال اتبع النبي أى طلبه واتبعنى أى اطلبني وفيه الجري على العادة في طلب المأمور غيره دون الوقوف عند خرقها وإن السبب في ذلك غير قادر على التوكل (قوله بين من ادتين) الزادة بفتح الميم والزاي قرية كبيرة زاد فيها جلد من غيرها وتسمى أيضا السطحة وأنها شلت من عوف لحق رواية مسلم عن أبي رداء عنها وفي رواية مسلم فاذا نحن بأمر أسدلة أى مدلية رجلها بين من ادتين والمراد بهما الرواية (قوله أمس) خبر لستاد وهو منى على الكسر وهذه الساعة بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك أصله في مثل هذه الساعة تخلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أى بعد ذلك في (قوله ونفرا)



الصافي قال هو الذي تعين  
 فأطلق فجاء بها إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 وحديثه الحديث قال  
 فاستنزلوها عن بيرها  
 ودعا النبي صلى الله عليه  
 وسلم بانه ففرغ فيه من  
 أفواه المزدانين أو  
 الطيبتين وأوصا  
 أفواههما وأطلق العزالي  
 وفودي في الناس اسقوا  
 واسقوا فسق من سقى  
 واسقى من شاد وكان آخر  
 ذلك أن أعطى الذي  
 أصابته الجنابة ماء من  
 ماء قال أذهب فأفرغته  
 عليه هل هي قائمه تنظر  
 إلى ما يشعل بها عما  
 وإيم الله لقد أفلح عباده  
 ليعيل البنا أنها أشد ملاه  
 منها حين يشد أفيها فقال  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 أجواها لخمعوها لاهان  
 بين عهدة ودقة وسو بقه  
 حتى جعوا لها طعما  
 فجعلوا في ثوب وجعلوا  
 على يسيرها ووضعوا  
 الثوبين بدحا قال لها  
 تعيلين مارزنا من مائة  
 شيئا ولكن الله هو الذي  
 أسقا نافات أهلها وقد  
 احتسبت هنهم فقالوا  
 ما حبسنا بفاقلنا قالت  
 الهب تعيلين رجلا  
 فذهبا إلى هذا الذي  
 يقال الصافي ففعل كذا  
 وكذا فوالله انه لا يصح  
 الناس من بين هذه وهذه

قال ابن سيدة انظر مادون العشرة وقيل النفر التام عن كراخ (قلت) وهو اللائق هنا لانها أراد ان  
 راجعها تختلفو الطلأ الماء وشاؤوا في ضم الخاء المحبة واللام جمع خالف قال ابن فارس خالف المستقي ويقال  
 بضال من غاب وبعده المراد هنا أي ان راجعها غاوا عن الحق ويكون قولها ونفر تالوفا جلة مستقلة زائدة  
 على جواب السؤال وفي رواية المستقي والجرى ونفر تالوفا بالنصب على الحال السادسة مسددا الخبر (قوله  
 الصافي) بلا هو أي المائل ويروي بالهمز من صبا سبوا أي خرج من دين إلى دين وسبأني تفسيره  
 للمصنف في آخر الحديث (قوله هو الذي تعين) فيه أدب حسن ولو قال لا لافقات المقصود أوتهم لم يحسن  
 بهما ذنبه تقرر بذلك فضلا أحسن فخلص (٣) وفيه جواز الخلوة بالاجنية في مثل هذه الحالة عند أمن  
 الفتنة (قوله فاستنزلوها عن بيرها) قال بعض الشراح المتقدمين انما أخذوها واستجازوا أخذ ما فيها  
 لانها كانت كافر عجيبة وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تبيح السلم الماء المملو لغيره  
 على عوض والافس الشارع بقدي بكل شيء على سبيل الوجوب (قوله ففرغ) ولكن سبني فأفرغ  
 فيه من أفواه المزدانين زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه قمض من الماء أو ما دعى أفواه المزدانين  
 وهذه الزيادة تنفع المحكمة في ربط الأنواء بسد قصها وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى قد صدقت  
 فلو بكنا ليس لكل مرادة سوى فهم واحد وعرف منها أن البركة انما حصلت بشرا كثره الظاهر بالمباركة  
 للهاء (قوله وأركا) أي ربط وقوله وأطلق أي فتح والعزالي بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز  
 فتحها جمع عزلا بأسكان الزاي قال الخليل هي مصب الماء من الزاوية ولكل من أدة عزلا وان  
 من أسفلها (قوله اسقوا) بهمز قطع مفتوحة من أسقى أو بهزة وصل مكسوة من سقى والمراد  
 أنهم سقوا غيرهم كالدواب ونحوها واستقواهم (قوله وكان آخر ذلك أن أعطى) نصب آخر على أنه  
 خبر مقدم وإن أعطى اسم كان ويجوز نفسه على أن أن أعطى الخبر لان كلهما معرف قال أبو البقاء  
 والاول أقوى ومثله قوله تعالى فما كان جواب قومها الآية واستدل بهذه الفصة على تقديم مصه  
 شرب الا دعي الحيوان على غيره كمصه الطهارة بالماء تأخير المحتاج إليها عن سقى واستقى ولا يقال  
 قد وقع في رواية به سلم يزر وغيرنا نام نسق بغير الالف نقول وهو محمول على أن الابل لم تكن محتاجة اذ ذلك  
 الى السقى فبصل قوله فسقى على غيرها (قوله وإيم الله) بفتح الهمزة وكسرها والمضمومة أصله أين الله  
 وهو اسم وضع القسم هكذا ثم حذفت منه النون تخففا وألف وصل مفتوحة ولم يبق كذلك غيرها  
 وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير إيم الله فسقى وفيها لفتا جمع منها النوى وفي تهذيبه سبع  
 عشرة وبلغ ما خبره عشر من يسكنون لنا الباعودة لبيانها في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى ويستفاد  
 منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين (قوله أشد ملاه) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همز فوفى واية  
 البيهقي أملا منها والمراد أنهم يظنون ان ما بين فيهما الماء أكثر مما كان أولا (قوله اجعوا لها) فيه  
 جواز الاختصاص المحتاج رضاه المطلوب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات  
 والاباحت من غير لفظ من المصطفى والاخذ (قوله من بين عهدة وسو بقه) العهدة معروفة والسو بقه بفتح  
 أوله وكذا الدقيقة وفي رواية كرمه بضمها مصرا متغلا (قوله حتى جعوا لها طعما) زاد أحد في روايته  
 كثيرا وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الحنطة والذرة خلافا لما في ذلك ويحتمل أن يكون قوله حتى جعوا  
 لها طعما أي غير ما ذكر من العهدة غيرها (قوله قال لها تعيلين) بفتح أوله وتانيه وتشديد اللام أي اعلى  
 والاصلي قالوا للام ما صلب قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل رواية الاصلي على أنهم قالوا لها  
 ذلك بامره وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة (قوله مارزنا) بفتح الزاء وكسر الزاي ويجوز  
 فتحها أو بعدها همز مائة أي نقصنا وظاهره ان جميع ما أخذوه من الماء ما زاده الله تعالى أو جده وانه  
 لم يتخطأ فيه شيء من مائة التي الحقيقة وان كان في الظاهر مختلطا وهذا مدعى وأغرب في المعركة وهو ظاهر  
 قوله ولكن الله هو الذي أسقاها ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار ما نلثنا واستدل بهذا على

(٣) قوله وفيه جواز الخلوة الخ فيه أيها الثمان ولا يحصل معها الخلوة الحرمه وتأمل بقية سبيل الحديث وحرر اه معيه

جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها التماسه وفسه إشارة إلى أن الذي أعطاه ليس على سبيل  
العوض عن ما نال على سبيل التكريم والتفضل (قوله يقات بأصبعها) أي أشارت وهو من إطلاق القول  
على الفعل (قوله يغرون) بالغضم من أغار أي دفع الخيل في الحرب (قوله الصرم) بكسر المهملة أي أيباتا  
مجتمعة من الناس (قوله يقاتل وما قومها ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمدا) ههنا رواية إلا أكثر قال  
ابن مالك ما موصولة وأرى بفتح الهجزة بمعنى أعلم والمعنى الذي اعتقده أن هؤلاء يتركونكم عمدا لا غفلة ولا  
نسيان بل هم على ما سبق بيئ ويقيم هذه الغاية في مراعاة العصبية اليسيرة وكان هذا القول سببا لغيره في  
الاصلي وفي رواية أبي ذر ما أرى أن هؤلاء القوم وقال ابن مالك أيضا وقع في بعض النسخ ما أدرى يعني رواية  
ومعناه لا أعلم حالكم في تخلفكم عن الإسلام مع أنهم يدعونكم عمدا ومحصل القصة أن المسلمين صاروا  
يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى كان ذلك سببا لاسلامهم وهذا يحصل الجواب عن الاشكال  
الذي ذكره بعضهم وهو أن الاستئلاف على الكفار مجرد به وجوب النسيان والصديقان وإذا كان كذلك  
فقد دخلت المرأة في الرق باستئلافهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم لا نقول أطلقت لصلحة  
الاستئلاف الذي مجرد دخول قومها أجمعين في الإسلام ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك أو كانت من قوم  
لهم عهدوا استدلت به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بأن كان لها من وفيه فطر لاه  
بناء على أن الماء كان مملوكا لمرأته وإنما كانت معصومة النفس والمال ويحتاج إلى ثبوت ذلك وإنما  
قدمناه احتمالا لا مقوله يثبت فكأنه أخذ من إعطائها ماذكر وليس بمستقيم لأن الطهارة المذكورة  
منقوضة بالماء مثلي وضمان المثلي انما يكون بالمثل وينعكس مقالته من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فضل  
الماء للضرورة لا يجب العوض عنه وقال بعضهم فيه جواز طعام الفارحة لانهم يفتخرون بجواني عوض الماء وهو  
مبنى على ما تقدم وفيه ان لا يغير الأحكام الشرعية (قوله قال أبو عبد الله صبا الخ) ههنا رواية  
المستطلى وحده ووقع في نسخة الصفا صبا فلان الخلع وأصبا أي كذلك وكذا قوله وقال أبو العباس إلى آخره  
وقد وصله ابن أبي عمير عن طريق أبي بصير عن أنس عنه وقال غيره من مسنوني إلى صاحب بن متوشلخ عن جرح  
عليه السلام وروى ابن أبي عمير عن أبيه بأسناد حسن عن ابن عباس قال الصادق ليس لهم كتاب انتهى ووقع في نسخة  
الصفا في أصب أهل وهذا سببا في تفسير سورة يوسف أن شاء الله تعالى وإنما ورد البشاري هذا هنا ليس  
الفرق بين الصابي والمراد في هذا الحديث والصابي المنسوب للطائفة المذكورة والله أعلم (قوله باب إذا  
خاف الجانب على نفسه المرض الخ) مراده الخاف خوف المرض وفيه اختلاف بين الفقهاء بخلاف الطهارة  
ولا اختلاف فيه (قوله ويذكر ابن عمر وابن العاص) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم عن طريق  
يحيى بن أوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص  
قال احتلمت في ليلة باردة فغز وذهبت السلاسل فأشقت أن اغتسل فاهلك قيمتي ثم صليت بها بما بي الصبح  
فذكر واذك النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر وصليت بها ما أنت جيب فأخبرته بالذي منتهى من  
الاغتسال وقلت أني سمعت الله يقول ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما فذكر  
وسلم ولم يقل شيئا ورواه أيضا من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب لكن زاد بن عبد الرحمن  
ابن جبير وعبد الله بن عمرو بن جلا وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة قصلي مقابته وقوضا  
ولم يقل تم وقال فيه لو اغتسلت مت وذكر أبو داود والأوزاعي روى عن جسان بن عطية هذه القصة  
قال فيها أقيم انتهى ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبو بكر التميمي  
والسباق الأول ابن جراد المصنف وأسناده قوي لكنه علقه بصفة الترضي لكونه اختصاره وقد أروهم  
ظاهره سيقا أن عمرو بن العاص تلا الآية لا يحبا به وهو جنب وليس كذلك وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر على غز وذهبت السلاسل كما سببا في البقاع

وقالت بأصبعها الوسطى  
والسبابة فرقتها إلى  
السما تسمى السما والارض  
أوانه رسول الله حقا  
فكان المسلمون بعد ذلك  
يغيرون على من حولها  
من المشركين ولا يصيدون  
الصرم الذي هي منه  
قالت يوما قومها ما أرى  
هؤلاء القوم يدعونكم  
عمدا فهل لكم في الإسلام  
فأطاعوها فدخلوا في  
الإسلام قال أبو عبد الله  
صبا خرج من دين إلى  
غيره وقال أبو العباس  
الضابن فرقة من أهل  
الكتاب يقرؤون الزبور  
(باب) إذا خاف الجانب  
على نفسه المرض أو الموت  
أو خاف العطش تبهم ويذكر  
أن عمرو بن العاص  
أجنب في ليلة باردة فقيم  
ونلا ولا تقتلوا أنفسكم إن  
الله كان بكم رحيما فذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم

فلم ينفك حديثنا بشر بن خافه قال حدثنا محمد بن وهب عن شعبة عن سليمان عن أبي واثل قال قال أبو موسى لعبد الله بن مسعود اذا قيل  
 الماء لا تصلي قال عبد الله لو رخصت لهم في هذا كان اذوا جدا احدهم البر قال هكذا ٣١١ يعني نعم وصلي قال قلت فابن قورن

عمار له قال اني امر  
 قطع يقول عمار \* حدثنا  
 عمر بن حفص قال حدثنا  
 أبي حدثنا الاعمش قال  
 سمعت شقيق بن سلمة قال  
 كنت عند عبد الله وأبي  
 موسى فقال له أبو موسى  
 أرأيت يا أبا عبد الرحمن  
 اذا أجنب فلم يجده ما  
 كتب يصنع فقال عبد الله  
 لا يصلي حتى يجده الماء  
 فقال أبو موسى فكيف  
 تصنع يقول عمار حين قال  
 له النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يكتئب قال أم زهير  
 لم ينع ذلك فقال أبو  
 موسى فلماذا من قول  
 عمار كيف تصنع بهذه  
 الآية فآخري عبد الله  
 ما يقول فقال لا نورخصنا  
 لهم في هذا الا إذا  
 برعوا أحدهم الماء أن  
 يدعوه ويتم فقلت اشقيق  
 فأخبرني عبد الله فلما  
 قال أنسم (باب التيمم  
 ضربه) حدثنا محمد بن  
 سلام قال أخبرني أبو  
 مغيرة عن الاعمش عن  
 شقيق قال كنت جالسا مع  
 عبد الله وأبي موسى  
 الأشعري فقال له أبو  
 موسى لو أن رجلا أجنب  
 فلم يجد الماء فما كان  
 يتيمم بصلي فكيف  
 تصنعون في سورة المائدة

ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه موصى  
 ثم يعمم عن الباقي وقال التوروي وهو متعين (قوله فلم ينع) حذف المفعول للعلم به أي لم يبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عمر فكانت ذلك تقر براد الأعلى الجواز وقوف في رواية الكشمي فلم ينع من زيادة ماء الصبر  
 وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان لا جبر له أو غيره وجواز صلاة  
 التيمم بالمؤمنين وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله حدثنا محمد بن وهب عن شعبة) لم يقل  
 الأصمعي هو عندهم فكأنما مقول من دون البصري (قوله عن شعبة) للأصمعي حدثنا شعبة وسليمان هو  
 الاعمش (قوله اذا لم يجد الماء لا يصلي) كذا في رواية ثناء الخطاب ويؤيده رواية الأصمعي من هذا  
 الوجه ولم يلقه فقال عبد الله نعم ان لم يجد الماء شهر الأصمعي وفي رواية كريمة بالياء الصنعة في الموضوعين  
 أي اذا لم يجد الماء (قوله قال عبد الله) زاد ابن عساكرهم (قوله أحدهم) كذا للأكثر للجمهور  
 أحدهم (قوله قال هكذا) فيه اطلاق القول على العمل وقوله يعني نعم وصلي شرح لقوله هكذا وانما الظاهر انه  
 مقول أبي موسى (قوله فابن قورن عمار) هكذا وقع في رواية شعبة مختصرا وبأنه في رواية حفص  
 الآية ثم رواية أبي معاوية وهي أم (قوله حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث (قوله حدثنا الاعمش)  
 في رواية أبي ذر وأبي الوقت عن الاعمش وأما تدوير رواية حفص التصريح بسماع الاعمش من شقيق (قوله  
 أرأيت) أي أخبرني (باب أبا عبد الرحمن) وهي كنية ابن مسعود (قوله اذا أجنب) أي ال رجل (قوله حين  
 قال له النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتئب) كذا اختصر المتن وأهم الآية وسأني المراد من ذلك في  
 الباب الذي بعده (قوله فلما عننا من قول عمار) فيه جواز الانتقال من دليل إلى دليل أو وضع منه ومما فيه  
 الاختلاف إلى ما فيه الاتفاق وفيه جواز التيمم للجنب بخلاف ما نقل عن عمر وابن مسعود وفيه إشارة إلى  
 ثبوت جهة أبي موسى لقوله فآخري عبد الله ما يقول وسأني الكلام على ذلك وعلى السبب كون عمر  
 لم ينع يقول عمار (قوله باب التيمم ضربه) رواية الأكثر بثوبين باب وقوله التيمم ضربه بالرفع لانه  
 مبتدأ وخبر وفي رواية الكشمي يغير ثوبين وضربه بالنصب (قوله حدثنا محمد بن سلام) والأصمعي  
 محمد بن سلام (قوله ما كان يتيمم ويصلي) وأكثره والأصمعي أما كان يز يافة ههنا الاستفهام ولم  
 كتب يصنع بالصلاة قال عبد الله لا يتم وان لم يجد الماء شهر أو غيره لا يادود قال قال أبو موسى فكيف  
 تصنعون بهذه الآية (قوله فكيف تصنعون في سورة المائدة) ولا كشمي فكيف تصنعون بهذه  
 الآية في سورة المائدة وسقط لفظ الآية من رواية الأصمعي (قوله لم يجدوا) هو بيان المراد من  
 الآية ووقع في رواية الأصمعي فان لم يجدوا وهو مغاير للتلاوة وقيل انه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصحها  
 على وفق الآية وانما هي سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعيتها تيمم الجنب من آية النساء تقدم حكم  
 أو ضمني المائدة قال الخطابي وغيره وفيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالماء الماسة الجماع فلما  
 لم ينع دليل أبي موسى والآن ينقل يقول المراد من الماسة التقاء البشريتين فجداد الجماع وجعل  
 التيمم دليل على الوضوء لا يستلزم حله بل من الفصل (قوله اذا برع) بفتح الاء على المشهور وعني الجوهري  
 ضرها (قوله قلت وأخبرنا كرهتم هذا اذا) قال ذلك هو شقيق قاله الكرمانى وليس كما قال أبو الاعمش  
 والمقول لشقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه (قوله فقال أبو موسى ألم تسمع) ظاهر أن  
 ذكر أبي موسى لفصحة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية وفي رواية حفص الماسة احتجاجه بالآية  
 متأخر عن احتجاجه بحديث عمار ورواية حفص أرجح لان فيها زيادة نقل على ضبط ذلك وهي قوله فدعنا  
 من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية (قوله كما يخرج الدابة) بفتح المشاء وضم القين المحبة وأصله

فلم يجدوا ما تمجدوا وجدوا طيبا فقال عبد الله لو رخصت لهم في هذا الا وشكوا اذابر عليهم الماء أن يتيمموا الصبي قلت وانما كرهتم هذا  
 لذا قال نعم فقال أبو موسى ألم تسمع قول عمار نعم يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلم يجد الماء فخرجت في الصبي  
 كما خرج الدابة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال

تخرج فذقت إحدى التامين **(قوله انما كان بكفيل)** فيه أن الكفيلة المذكورة يجوز ثمة فيعمل ماورد  
 زائد عليها على الاكمل **(قوله ظهر كفاه بشماله او ظهر شماله بكفه)** كذلك جيع الروايات بالشك وفي  
 رواية أبي داود يخرج بذلك من طريق أبي معاوية ايضا ولفظه ثم ضرب بشماله عن عينيه وبينه على  
 شماله على الكفين ثم مسح وجهه وفيه الاكتفاء بضره فواحدة في اليوم ونفسه ابن المنذر عن جمهور  
 العلماء واختاره وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيم قال ابن دقيق العيد اختلف في لفظ هذا الحديث  
 فوقع عند البخاري بلفظ ثم في ساقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفه  
 ووجهه ولا مما على ما هو أصح من ذلك **(قلت)** ولفظه من طريق هريرة عن الجهم عن أبي معاوية  
 انما يكفيل أن تضر بيديك على الأرض ثم تنفضهما ثم تغسب يمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم  
 تمسح على وجهك قال الأكرماني في هذه الرواية اشكال من خمسة أوجه أحدها الضربة الواحدة وفي  
 الطرق الأخرى ضربتان وقد قال النووي الأصح المنصوص ضربتان **(قلت)** مراد النووي ما يتعلق  
 بنقل المذهب **(قوله ألم تر)** في رواية الاصيلي وكرهه أقلم في زيادة قالوا غلام يرفع حجر بقول عمار لكونه  
 أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سألني في رواية علي بن عبيد لم يتذكر ذلك  
 عمر أصلا ولهذا قال لعمار فبقار واه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي أنس الله بن عمار قال ان شئت  
 أحدث به فقال عمر فويلك ما قولت قال النووي معنى قول عمر اني ألقيا عمار أي فماتز وبه وثبت فيه  
 فالحديث نسبت أو اشتبه عليك فاني كنت معل ولا ألتد كرشيا من هذا وما عني قول عمار روايت المصنف  
 في الامسا عن الحديث به وراجه على الحديث به واقتتل وامسكت فاني قد بلغت فليق على فيه خرج  
 فقال له عمر فويلك ما قولت أي لا يترجم من كوفي لا ألتد كره أن لا يكون حقا في نفس الامر فليس لي منعك من  
 الحديث به **(قوله زاد علي)** هو ابن عبيد واللفظ زاد علي في هذه القصة قول عمار اهر بعني أنا رأيت  
 به ينفض عذره كما قدمناه وأما ابن مسعود فلا زلة في التوقف عن قبول حديث عمار فلهذا جاء عنه  
 انه رجع عن اقتنائه بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ورواية علي بن عبيد لهذا  
 الحديث وصلها أحسن مستنده **(قوله انما كان بكفيل هكذا)** ولكن شهي هذا **(قوله واحدة)** أي  
 مصححة واحدة **(قوله باب)** كذلك كثير لا رجة وسقط من رواية الاصيلي أصلا فلي روايته هومن  
 جهة الترجمة الماضية وعلى الاول هو غزلة الفصل من الباب كذا نوه **(قوله أخبرنا عبد الله)** هو ابن  
 المبارك وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في باب الصبي الطيب وليس فيه التصريح  
 بكون الضربة في التيم مرة واحدة فيتمثل أن يكون المصنف أخذ من عدم التقيد لان المرة الواحدة  
 أقل ما يحصل به الامتثال وجوبه متيقن والله أعلم **(خاتمة)** اشتمل كتاب التيم من الاحداث المرفوعة  
 على سبعة عشر حديثا المكروها منها عشرة منها اثنان معلقان وانما لخص سبعة منها واحدا معلق والبقي  
 موصولة واقعه مسلم على تخريجها سوى حديث عمر بن العاص المعلق وفيه من الموقوفات على الصحابة  
 والتابعين عشرة آثار منها ثلاثة موصولة وهي فتوى عمر وأبي موسى وابن مسعود ومن راحة اختتام  
 الواقعة للمصنف في هذا الكتاب خففه كتاب التيم بقوله فاه بكفيل إشارة الى ان الكفاية بما أورد  
 تحصل لمن تدبر وتفهم والله سبحانه وتعالى أعلم

**(بسم الله الرحمن الرحيم)**

**(كتاب الصلاة)**

قدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا المصحف في الترتيب ملخصا من كلام شيخنا شيخ  
 الاسلام في أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقديم الشرط على المشروط والوسيلة على المقصود  
 وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملا على أنواع تزيد على العشرين فإني أن ذكر مناسبتها في

انما كان بكفيل أن  
 تصنع هكذا فضر بكفه  
 ضربة على الأرض ثم  
 تنفضها ثم مسح بها ظهر كفه  
 بشماله أو ظهر شماله  
 بكفه ثم مسح بهار جهه  
 فقال عبدالله ألم تر عمار  
 يقنع قول عمار زاد علي  
 عن الأعمش عن شقيق  
 قال كنت مع عبدالله  
 وأبي موسى فقال أبو  
 موسى ألم تسمع قول عمار  
 لعمر أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يعني أنا  
 وأنت فاجنبت فمعتك  
 بالصعيد فابتعد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فأخبرناه  
 فقال انما كان بكفيل  
 هكذا ومسح وجهه وكفه  
 واحدة **(باب)** حدثنا  
 عبد الله قال أخبرنا عبد  
 الله قال أخبرنا عوف عن  
 أبي رباح قال حدثنا عمران  
 ابن حصين الخزاعي أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رأى رجلا معتلا لم  
 يصلي في القوم فقال  
 بأفان مامنك أن تصلي  
 في القوم فقال يا رسول الله  
 أصابني جنابة ولا ماء قال  
 عليك بالصعيد فإنه يكفيك  
**(بسم الله الرحمن الرحيم)**  
**(كتاب الصلاة)**

ترتبها قبل الشرع في شرحها (فأقول) بدأ أولاً بالشرط المسابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة  
 وسرعة الاستقبال القليلة ودخول الوقت ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب واستقص  
 كتاب الصلاة بدكر فرضتها للعباد وقتها ودون غيره من أركان الإسلام وكان سترها لورة لا يختص بالصلاة  
 قد بدأ بهمومهم ثم نبأ بالاستقبال للزوم في الفرض والنافذة الاما استثنى كشدة الخوف وناظرة السفر وكان  
 الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر المساجد من توابع الاستقبال ستره المصلحة فذكرها ثم ذكر الشرط  
 الباقي وهو دخول الوقت وهو خاص بالفرض بضعة وكان الوقت يشترع الاعلام به فذكر الاذان وفيه اشارة  
 الى انه حق الوقت وكان الاذان اعلاماً بالاجتماع الى الصلاة فذكر الجماعة وكان ألقها امام ومأموم فذكر  
 الامامة ولما انقضت الشرط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ولما كانت القراءة في الجماعة تختص بهيئة  
 مخصوصة ذكر الجماعة والخوف وقدم الجماعة لاكثر بنها ثم تلا ذلك بما يشترع فيه الجماعة من التواضع  
 فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والنكسوف وأخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع  
 ثم تلا بما يفرضه زيادة سجوداً فذكر سجوداً للتلاوة لانه قد يفرض في الصلاة وكان اذا وقع اشتملت الصلاة على  
 زيادة مخصوصة تتلها بما يفرضه نقص من هدها وهو قصر الصلاة ولما انقضت ما ينشترع فيه الجماعة  
 ذكر كمالها بسبب فيه وهو سائر التطوعات ثم الصلاة بعد الشرع فيها شرط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك  
 الاطفال الزائدة وترك المظفر ثم جعل ذلك ثم بطلانها مختص بما وقع على وجه العبادة فاقضى ذلك كراهات  
 التسليم ثم جسيم ما تقدم من علق بالصلاة ذات الركوع والسجود فذهب ذلك بصلاة الركوع فيها ولا سجود وهي  
 الحائزات هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ولم يتعرض أحد من  
 الشراح لذلك فلله الحمد على ما ألهم وعلم (قوله باب كيف فرضت الصلاة) وفي رواية الكشي عن أبيه والسمي  
 الصلوات في الاسراء أي في ليلة الاسراء وهذا مصير من المصنف الى ان المعراج كان في ليلة الاسراء وقد وقع  
 في ذلك اختلاف فقيل كان في ليلة واحدة في بقية صلى الله عليه وسلم وهذا هو المشهور عند الجمهور وقيل  
 كانا جميعاً في ليلة واحدة في مناه وقيل وقعا جميعاً في نيتين في ليلتين مختلفتين احداهما يقطعه والاخرى  
 مناهما قيل كان الاسراء الى بيت المقدس خاصة في القبطه وكان المعراج مناهما الى ثلث الليالي أو غيرها  
 والذي ينبغي أن لا يجري فيه اختلاف أن الاسراء الى بيت المقدس كان في القبطه فظاهر القرآن ولكون  
 قرش كذبته في ذلك ولو كان مناهما تكذبه فيه ولا في أحد منه وقدرى هذا الحديث عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة لكن طريقة في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف آهابه  
 عنه فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كان في هذا الباب ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ورواه  
 شريك بن أبي نجر عن ثابت البناني عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفي سائر كل منهم  
 عنه ما ليس عندنا آخر والفرض من اراده هذا كرفرض الصلاة فليقم الاقتصار على ما شرحه  
 ونذكر الكلام على اختلاف طرقه ونقار اقاطها وكيفه الجمع بينهما في الموضوع الذي هو هو في  
 السيرة النبوية فيقبل المبحرة ان شاء الله تعالى والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلية المعراج  
 انه لما قدس ظاهراً وباطناً من غلبت عليه عزيم بالاعين والحكمة ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور  
 ناسب ذلك ان تفرض الصلاة في تلك الحالة ولظهر شرفه في الملا الاعلى ويصلي عن سكته من الانبياء  
 وبالملائكة وليناجي به يوم ثم كان المصلي يناجي به جل وعلا (قوله وقال ابن عباس) هذا طرف  
 من حديث أبي سفيان المتقدم موصولاً في هذه الوحي والاقائل بأمرنا هو أبو سفيان ومناسبته لهذه الترجمة  
 ان فيه اشارة الى ان الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لان ابا سفيان لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم بعد  
 الهجرة الى الوقت الذي اجتمع فيه جهره لثناء نبيا له معه أن يكون آخر العظيمة والاسرار كان  
 قبل الهجرة بالاختلاف وبيان الوقت وان لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جهة مقدمتها كما وقع نظير  
 ذلك في أول الكتاب في قوله كيف كان بدء الوحي وساق فيه ما يتعلق بذلك فظهرت المناسبة (قوله)

(باب كيف فرضت  
 الصلاة في الاسراء)  
 وقال ابن عباس حديثي  
 أبو سفيان في حديث  
 هرقل فقال يا بني يا بني  
 التي صلى الله عليه وسلم  
 بالصلاة والصدق والعفاف  
 حديثنا يحيى بن بكير قال  
 حديثنا الليث عن عونس  
 عن ابن شهاب عن أنس  
 ابن مالك قال كان أبوذر  
 يحدث أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم

فرج) بضم الفاء والجيم أى فقع والحكمة فيه ان الملك انصب اليه من السماء انصبا به واحدة ولم يرج  
على شئ سواء مباغثة في المناجاة وتنبها على ان الطلب وقع على غير معاد ويحتمل أن يكون السرى في ذلك  
التمهيد لما وقع من شئ صدره فكان الملك أراء بافراج السقف والتأمله في الحال كرقبة ماسنصم به لطفاً  
به وتنبأه والله أعلم (قوله فرج سدري) هو بفتح الفاء والجيم أيضاً أى شفه ورج عياض ان شق  
الصدر كان وهو صغير عندهم ضفة حلقة وتقبه السهلي بأن ذلك وقع من تين وهو الصواب وسبأني  
تحقيقه عند الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى ومحصله ان الشق الاول كان  
لاستعداده لنزع العلقه التي قبل له عندها هذا حظ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستعداده للتلقي  
الحاصل له في تلك السلة وقدرى الطمأنينة والحلوث في مسندهم من حديث عائشة أن الشق وقع مرة  
أخرى عند دعجى جبريل له بالوحي في غار سمواؤه أعلم ومناسبتة ظاهرة وروى الشق أيضاً وهو ابن عشر  
أو نحوها في قصة له مع عبيد المطلب أخرجهما أبو نعيم في اللآل وروى مرة أخرى خامسة ولا ثبت  
(قوله ثم جاء بطست) بفتح الطاء وبكسر ها انا معصوف سبق تحقيقه في الضوء وخبر بذلك لانه آله  
الفضل عرفوا كان من ذهب لانه أعلى وأوفى الجنة وقد ابعدهم استدبل به على جواز تحبلة المذهب وغيره  
بالذهب لان المستعمل له الملك يحتاج الى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفناه به ورا ذلك ان ذلك كان على  
أصل الإباحة لان تحريم المذهب انما وقع بالدينونة كإسبائني وأضافي لباس (قوله محتمل) كذا وقع  
بالذكير على معنى الاناء لعل لفظ الطست لانه مؤنثة وحكمة واعيانا بالانصب على التمييز والمعنى ان  
الطست جعل فيها شئ يحصل به كمال الايمان والحكمة فسمى حكمة واعيانا بحجازاً أو مثله به بناء على جواز  
تتميل المعاني كتميل الموت كبشا قال النووي في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفائنا منه ان  
الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع تضاف البصيرة ونهذب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكشف  
عن ضده والحكم من حاز ذلك اه لمصاف وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله وعلى  
النسوة كذلك وقد تطلق على العلم فقط وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك (قوله ثم أخذ بيدي) استدبل به  
بعضهم على ان العراج وقع غير مرة لكون الاسراء الى بيت المقدس لم يذكر هنا ويمكن أن يقال هو من  
اختصار الراوى والاثبات بتم المقتضية للآخر ان يضاف وقوع أمر الاسراء بين الأرضين المذكورتين وهما  
الاطباق والعر وج بل يشير اليه وحاصله ان بعض الراوى قد كرم اللفظ كره اللفظ خرو يؤيده ترجمة المصنف  
كاتقدم (قوله فرج) بالقض أى الملك (ق) وفي رواية للكشيمى على الالتفات والتجريد (قوله  
افتح) يدل على أن الباب كان مغلقاً قال ابن المنير حكمته التحقيق ان السامع لم يفتح الامن أبداً بخلاف ما لو  
وجدته مفتوحاً (قوله قال جبريل) فيه من أدب الاستئذان ان المستأذن يسمى نفسه لئلا يلبس بغيره  
(قوله أرسل اليه) وللكشيمى أو أرسل اليه يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته  
ويحتمل ان يكون استشفهم عن الارسل اليه للعر وج الى السماء وهو الاظهر لقوله اليه ويؤيده انه ان  
رسول الى الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يترقب عن الفتح على الوحي اليه بذلك بل عمل بالامر الاسرار  
اليه وسبأني في هذا حديث معروف في كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى ويؤيد الاحتمال الاول قوله في  
رواية شريك وقد بعث لكتبها من المواضع التي تعقب كإسبائني فخره في كتاب التوحيد ان شاء الله  
تعالى (قوله أسودة) يجوز أن منه وهى الاشخاص من كل شئ (قوله قلت لجبريل من هذا) ظاهره  
انه سأل عنه بعد ان قال له آدم مر جيا ورواية مالك بن معصومة يمكن ذلك وهى المقدمة فقيل هذه عليها  
اذن ليس في هذه أداة ترتيب (قوله نسف بيته) التسم بالنون والمهمله المقطوعتين جمع نسف وهى الروح  
وحكى ابن التين انه رواه بكسر الشين المجهمة وقع الباء آخر الحروف بعد هاء ميرو وهو مصحف وظاهره ان  
أرواح بن آدم من أهل الجنة والنار فى السماء هو مشكل قال القاضى عياض قلبه ان أرواح الكفار فى  
سجين وان أرواح المؤمنين منعمة فى الجنة يعنى فكيف يمكن تكون مجتمعة فى جهنم الدنيا وأجاب بأنه يحتمل

قال فرج عن سقوف بيتي  
وأنا بحكمة قتل جبريل  
ففرج سدري ثم غسله  
بماء زمزم ثم جاء بطست  
من ذهب محتمل حكمة  
واعياناً فرغه في سدري  
ثم أطقه ثم أخذ بيدي  
فخرجني الى السماء الدنيا  
فلما جئت الى السماء الدنيا  
قال جبريل لخازن السماء  
افتح قال من هذا قال  
جبريل قال هل معك أحد  
قال نعم معي محمد صلى الله  
عليه وسلم فقال أرسل  
اليه قال نعم فلما فتح علونا  
السماء الدنيا فاذر جبريل  
فأعده على عينيه أسودة  
وعلى يساره أسودة اذا  
نظر قبل عينيه فصلوا اذا  
نظر قبل يساره بكى فقال  
مر سبأنا نسف بي الصالح  
والابن الصالح قلت لجبريل  
من هذا قال هذا آدم  
وهذه الاسودة عن عينيه  
وشماله نسف بيته فأهل  
اليمين منهم أهل الجنة  
والاسودة التي عن شماله  
أهل النار فاذا نظر عن يمينه  
فصلها اذا نظرت شماله  
بكى حتى خرج بي الى  
السماء الثانية فقال  
فلما فرغ من قوله حازها  
مثل ما قال الاول ففتح

أنها تعرض على آدم أوقافاً بأصناف وقت عرضها هي والتهي صلى الله عليه وسلم ويدل على أن كونهم في الجنة والثناء ما هو في أوقات دون أوقات قوله تعالى النار يعرضون عليها غدواً وعشيا واعترض بأن أرواح الكفار لا تفتح لها الأبواب السماء كاهنن القرآن والجواب عنه ما بدأهوا احتمالاً لأن الجنة كانت في جهة عين آدم والنار في جهة شمالة وكان يكشف له عنها اه ويحتمل أن يقال إن النسم المرئية هي التي لم تدخل الأجساد بعد وهي مخوفة قبل الأجساد مستقرها عين آدم وشماله وقد علم على عاصمير ون اليه فذلك كان بشيراً إذا نظروا إلى من عينه ويحزن إذا نظروا إلى من عن يساره بخلاف التي في الأجساد فليست حرادة قطعاً بخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جهة أوتار فليست حرادة أيضاً فيها يظهر وبهذا يدفع الإيراد ويؤيد أن قوله نسم فيه هام مخصوص أو أرواحه بالخصوص وأما ما أخرجه ابن أبي عمير والبيهقي من طريقه في حديث الاسرافاً أن آدم تعرض عليه أرواح ذرئته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة أجاهلها في عيلين ثم تعرض عليه أرواح ذرئته الكفار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة أجاهلها في سبعين وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبراز فآذان عن عينة باب يخرج منه روح طيبة وعن شمالة باب يخرج منه روح خبيثة إذا طرعن عينه استنشر وإذا طرعن شمالة حزن فهذا لو صح لكان المصير إليه أولى من جيع ما تقدم ولكن سندهما ضعيف **﴿قوله قال أنس فذكر﴾** أي أبو ذر **﴿أنه وجد﴾** أي الذي صلى الله عليه وسلم **﴿قوله ولم يثبت﴾** أي أبو ذر **﴿قوله وأبراهيم في السماء السادسة﴾** هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين أن في السابعة فإن قلنا بعد المعراج فلا تعارض ولا فالأول رواية الجماعة لقوله فيها أنه راها عندنا ظهورها في البيت المعمور وهو في السابعة بخلاف وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند تجربة طوي فإن ثبت حمل على أنه البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوي لما جاء عنه أن في كل معية بيتاً يحاذي الكعبة وكل منها معبود باللائكة وكذا القول فيما جاء عن أبي يعين أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا ساقاه يعمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال إن اسم البيت المعمور الضراح بضم المجهية وتخفيف الراء وآخره مههله ويقال بل هو اسم معاد الدنيا ولأنه قال هنا أنه لم يثبت كيف منازلهم فرواياه من أنبأ أرواح ساذكر من هذا في كتاب التوحيد **﴿قوله قال أنس فليامر﴾** ظاهره أن هذا القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر **﴿قوله محمد بن جابر بن أبي بصير﴾** أي الله عليه وسلم بادر يس **﴿الباة الأولى للمصاحبة والثانية للالصاق أو معنى على﴾** **﴿قوله محمد بن جابر بن أبي بصير﴾** ليست ثم على يها في الترتيب إلا أن قبل تعدد المعراج إذا لروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروى وموسى **﴿قوله قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم﴾** أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه تقدم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حنيفة منقطعة لأنه استشهد بالحد قبل مولد أبي بكر وقل مولد أبيه محمد أيضاً وأبو حنيفة ينفذ الموهلة وبالوحدة المشددة على المشهور وعند القاسمي بمنشأ تحتانية وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون **﴿قوله حتى ظهرت﴾** أي ارتفعت والمستوى المصعد وصره بالقلام بفتح الصاد المهملة تصو بناحلة الكتابة والمراد ما كتبه الملائكة من أقضية الله سبحانه وتعالى **﴿قوله قال ابن حزم﴾** أي عن شيخه **﴿وأنس﴾** أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الأطراف ويحتمل أن يكون مرسل من جهة ابن حزم ومن رواه أنس بلا واسطة **﴿قوله ففرض الله على أمي خمسين صلاة﴾** في رواه ثابت عن أنس عند مسلم فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ونحوه في رواية مالك بن مسمعة عند المصنف فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصار أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما استثنى من خصائصه **﴿قوله فراجعتي﴾** ولكنة هي فراجعت والمعنى واحد **﴿قوله فوضع شطرها﴾** فدرواية مالك بن مسمعة فوضع عن عشرين مثله لشرط في رواية ثابت لحد عن خسا قال ابن المنذر كذا لشرط أعمر من كونه في دفعه واحدة **﴿قلت﴾** وكذا العشر

أدر يس ثم مرت موسى  
فقال محمد بن جابر بن أبي  
الصلح والآخر الصالح قلت من  
هذا قال هذا موسى ثم  
مرت موسى فقال محمد بن  
بالآخر الصالح والنسبي  
الصلح قلت من هذا قال  
هذا موسى ثم مرت  
بأبراهيم فقال محمد بن أبي  
الصلح والآخر الصالح  
قلت من هذا قال هذا  
أبراهيم صلى الله عليه وسلم  
قال ابن شهاب فأخبرني  
ابن حزم أن ابن عباس  
وأباجبة الانصاري كانا  
يقولان قال النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم خرج في حتى  
ظهرت لسنوي أسمع فيه  
صره بالقلام قال ابن  
حزم وأنس بن مالك قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ففرض الله على أمي  
خمسين صلاة فراجعت  
بذلك حتى مرت على  
موسى فقال ما فرض الله  
لك علي أميتك قلت  
فرض خمسين صلاة قال  
فارجع إلى ربك فإن أميتك  
لا تطبق ذلك فراجعتني  
فوضع شطرها فراجعت  
الموسى قلت وضع شطرها قال وارجع ربك فإن أميتك لا تطبق فراجعت فوضع شطرها فراجعت

فكانه وضع العشر في دفتين والمشرط في خمس دفعات أو المراد بالشرط في حديث الباب البعض وقد حقت  
رواية ثمانينان التخصيف كان خساخسا وهي زيادة معقدة بتعين جيل باقي الروايات عليها وأما قول  
الكرماني بالشرط هو التخصيف في المراجعة الأولى وضع خمسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف  
الخمس والعشرين بغير الكسر وفي الثالثة سبعا كذا قال وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر  
وضع شيء إلا أن يقال حذف ذلك اختصارا فيجوز لكن اجمع بين الروايات يأتي هذا القول بالمعقد ما تقدم  
وأبدى ابن المنير هنا بكتبة لطيفة في قوله صلى الله عليه وسلم لموسى عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن  
صارت خمسا فقال استحييت من ربّي قال ابن المنير يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم تفرس من كون  
التخصيف وقع خساخسا أنه لو سأل التخصيف بعد أن صارت خمسا لكان سأل في دفعها فذلك استحياء  
ودلت من اجتمع صلى الله عليه وسلم به في طلب التخصيف ثلاث المرات كلها أنه علم أن الإمرى في كل مرة لم يكن  
على سبيل الإلزام بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشعر بذلك لقوله سبحانه وتعالى لا يدل القول لدى ويجتمعل  
أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القسلة وأول جمع الكثرة فحشى أن يدخل في الإلحاق في  
السؤال لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب فكانه فحشى من عدم القيام بالشكر والله أعلم وسيأتي في  
التوحيد زيادة في هذا ومخالفة وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاخبار موسى بكره ترديد النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال لما كان موسى قد سأل إلى رتبة فزع وعرف أنها حصلت الحمد صلى الله عليه وسلم قصد  
بتكرير رجوعه تكميل برؤيته ليرى من رأى كاقبيل \* لعلى أراهم أو أرى من أراهم \* (قلت)  
ويحتاج إلى ثبوت تجدد الرتبة في كل مرة (قوله من خمس ومن خسون) وفي رواية غير أبي ذر  
بدل من في الموضعين والمراد من خمس عددا باعتبار الفعل وخسون عددا باعتبار الثواب واستدل  
به على عدم قرينة ما زاد على الصلوات الخمس كالزور وعلى دخول التسع في الإنشآت ولو كانت مؤكدة  
خلاف القول فمما أكدوه في جواز التسع قبل الفعل قال ابن بطال وغيره لا ترى أنه عز وجل نسخ الحسين  
بأنفس قبل أن تصلي ثم تفصل عليهم بأن لكل لهم الثواب وتعبه ابن المنير فقال هذا ذكر طوائف  
من الأصوليين والشراح وهو مشكل على من أثبت التسع قبل الفعل كالاشاعة وأمنه كالمعقولة لكونهم  
اتفقوا جميعا على أن التسع لا يتصور قبل البلاغ وحديث الاسراء وقع التسع قبل البلاغ فهو مشكل  
عليهم جميعا قال وهذه ~~تسعة متكررة~~ (قلت) إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع وإن أراد  
قبل البلاغ إلى الأمة فمحمل لكن قد يقال ليس هو بالنسبة إليهم نعمنا لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم لا به كالف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقيل إن يفعل فالمسئلة بحسبهم التصور في حقه صلى الله  
عليه وسلم والله أعلم وسيأتي ذلك مردي شرح حديث الامراء في الترجمة النبوية إن شاء الله تعالى (قوله  
حبايل المؤمنين) كذا وقع لجميع رواه البخاري في هذا الموضوع بحالها المسئلة ثم الموحدة بعد الانبياء  
تحتانية ثم لام. وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وانما هو حبايل بطليم والنون بعد الالف موحدة ثم  
زال مجمله كإقراع عند المصنف في أحاديث الانبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس وكذا اعتد غيره  
من الأئمة وجددت في نسخة معقدة من رواية أبي ذر في هذا الموضوع حبايل على الصواب وأظنه من اصلاح  
بعض الرواة وقال ابن حزم في أجوبته على موضوع من البخاري فحقت على هاتين القطعتين فلم أحدهما  
ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناه انتهى وذكر غيره أن الحبايل بنسبة القباب أحدها جندة الضم  
وهو ما ارتفع من البناء فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنسمة فهو أنه لكن الموحدة مفتوحة والكلف  
ليست خالصة برؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيان عن قتادة عن أنس قال لما عرج  
بالنبي صلى الله عليه وسلم قال أنبت على خمر حاتاه قباب الأول وقال صاحب المطالع في الحبايل قيسل هي  
القلائد والعقد أو هي من خبال الزمل أي فيها الزلوم مثل حبايل الزمل جمع جمل وهو ما استطال من الزمل  
وتعقب بأن الحبايل لا تكون إلا جمع حبايلة أو حبيلة فوزن عطية وقال بعض من اعتمد البخاري الحبايل

ذلك فراجعته فقال من  
خس ومن خسون  
لا يسد القول لدى  
فرجعت إلى موسى فقال  
راجع وبنك قلت استحييت  
من ربّي ثم أظنني حتى  
انتهى بي إلى سورة المنتهى  
وغشياً ألوان لا أدري  
ما هي ثم أدخلت الجنة  
فأذا حبايل اللؤلؤ وإذا  
تراها المسئلة حد ثنا عبد  
الله بن يوسف قال أخبرنا  
مالك عن صالح بن كيسان  
عن هر وبن الزبير



جمع حباله ورجاله جمع جبل على غير قياس والمراد ان فيها عقودا وفلاذ من اللؤلؤ **﴿قوله عن عائشة قالت فرض الله الصلاة بين فرضها ركعتين ركعتين﴾** كره لفظ ركعتين لتفديم التثنية لكل صلاة فاذابن اصبى قال حدثني صاحب من كيسان بهذا الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلاثا آخرجه أحمد بن طريقه والمصنف في كتاب الهجرة من طريق ميمون عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فرضت أربعين في هذه الرواية ان الزيادة في قوله هنا وزيد في صلاة الحضر وقت بالمدينة وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه ان العصر في السفر عزيمة لا رخصة واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه وتعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة لان بني الجناح لا يدل على العزيمة والقصر انما يكون من شيء أطول منه ويدل على انه رخصة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم وأجأوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنه تشهد زمان فرض الصلاة فله الخطأ في غيره وفي هذا الجواب نظر أما ولا فهو مما لا يحال للرأي فيه حكم الرفع وأما ثانيا في تقدير تسليم انها لم تذكر القصص يكون مرسل محجوب وهو محجة لانه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتا لنقل منوات رافقه أيضا نظرات التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا أيضا يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أو ساقى السفر ركعتين آخرجه مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كإسباي فلا تعارض وأما الحنفية على قاعدتهم فبأنها اذا عارضوا رأي الصحابي روايته بانهم يقولون البرية عماري لا يمازروى وعافوا ذلك هنا فقد ثبتت عن عائشة انها كانت تتم في السفر فدل ذلك على ان المروى فيها غير ثابت والجواب عنهم ان عرو والرواية عناه قد قال لما سئل عن اتعامها في السفر انها تأولت كاتأول عثمان فعلى هذا الاتعاوض بين روايتها وبين رافعها روايتها صحيحة ورافعها مرفوعة على ما تأولت والذي يظهر ويبدو بتجسس الأدلة السابقة ان الصلوات فرضت ليلية الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة الا الصبح كإروى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وأطمان أن زيد في صلاة الحضر ركعتان وركعت صلاة العجر لطول القراءة وصلاة المغرب لانها ورتلها **اه** ثم هذا ان استفقر فرض الباعية خففه من باقي السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما أخذ بهما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره الدولابي وأورده السهيلي لفظا بعد الهجرة يعلم وأخوه وقيل بعد الهجرة فإربعين موضع في هذا المراد بقوله عائشة فاقوت صلاة السفر أي باعتبار ما آل إليه الامر من التخصيف لانها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة وأما ما وقع في حديث ابن عباس والخوف ركعة فالجواب فيه يحيى ان شاء الله تعالى في صلاة الخوف **﴿فائدة﴾** ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كن وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب اهل طريق الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعادة وركعتين بالعتي وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخ بقوله تعالى فاقروا وما يتيسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستكثر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال لا بدل على أن قوله تعالى فاقروا وما يتيسر منه بالمدنية بقوله تعالى فيها وآخرين بقائون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة والاسراء كان بمكة قبل ذلك **اه** وما استدل به غير واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهرا في الاستقبال فكان له سبحانه وتعالى ائمن عليهم بتجليل التخصيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم والله أعلم

عن عائشة المؤمنین  
قالت فرض الله الصلاة  
بين فرضها ركعتين ركعتين  
في الحضر والسفر فاقرت  
صلاة السفر وزيد في  
صلاة الحضر



الحاضر العسدين وتقدم الكلام عليه ثم «قوله يوم العيدين» وفي رواية المستمل والكشميريين يوم  
 العيدين بالأفراد «قوله» يعتزل الحضيض عن مصلاهم «أي النساء اللاتي لسن بحيض وللمستمل عن  
 مصلاهم على التغلب والكشميريين عن المصل والمراذبه موضع الصلاة ودلالة على الترجمة من جهة  
 تأكيد الأمر بالدس حتى بالعارية للحر وج إلى صلاة العيد فيكون ذلك للفرضة أولى «قوله» وقال  
 عبد الله بن رجا «هو القديان بضم المجهمة وتخفيف المجهلة وبعد الألف نون هكذا في كثرال وأيات  
 ووقع عند الأصمعي في موضع على أبي زيد بجمعه حدثنا عبد الله بن رجا قال وفي بعض النسخ عن أبي زيد  
 وقال عبد الله بن رجا كما قال الباقون (قلت) وهذا هو الذي اعتمدته أصحاب الأثران والكلام على  
 رجال هذا الكتاب ومحرران المذكور هو القبطان وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين  
 بغيره أم عطية له فبطل ما قيله بعضهم من أن محمد بن النعمان معناه أخته حفصة عن أم عطية وقدر وبناء  
 موصولا في الأثران الكبير حدثنا علي بن عبد الرحمن حدثنا عبد الله بن رجا «قوله» باب عقد  
 الأزار على القفا «هو القصر» «قوله» وقال أبو حاتم «هو ابن دينار وقد ذكره بقائه موصولا بعد قليل  
 «قوله» صونا «بلفظ الماضي أي العبادة» وقادى جمع قادى وحذف النون للإضافة وهو في موضع الحال  
 وفي رواية الكشميريين قادى وهو غير مبتدأ محذوف أي وهم قادوا وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن  
 لهم سرايا فكان أحدهم يقعد أزاره وقفا ليكون مستورا إذا ذكر ومحمد بن وهب هذه الصفة صفة أهل  
 الصفة كسباني في باب يوم الرجال في المسجد «قوله» حدثني «وقد» هو أخو حاصم بن محمد الرازي عنه  
 ومحمد أبو همام بن زيد بن عبد الله بن عمرو وأبو محمد بن المنكدر مدنيان تابعان من طبقة واحدة  
 «قوله» من قبل «بكسر القاف وفتح الواو» «قوله» الموحدة أي من جهة قضاء «قوله» المشجب «بكسر الميم وسكون المجهمة  
 وفتح الجيم بعدها موحدة هو عبدان تقصر رؤسها ويفرج بين فوائها وتضع عليها الشيايب وغيرها وقال ابن  
 سيد المشجب والمشجب خشبان ثلاث يعلق عليهما الراوي دلوها وسقاء ويعلق في المثل فلان كالمشجب من  
 حيث قصصته وجدته «قوله» فقال له «قائل» «وقد في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت  
 وسبأني قريانا أن سعيد بن الحر سأل عن هذه المسئلة ولعلها ما جعسا لاه وسبأني عند المصنف في باب  
 الصلاة بغير رواه من طريق ابن المنكدر أيضا فقلنا يا أبا عبد الله فقل السؤال تعدد وقال في جواب ابن  
 المنكدر فأحدث أن رافى الجهال مثلكم وعرف به أن المراد قوله هنا حق أي جاعل والحق وضع الشيء  
 في غير موضعه مع العلم بجهة قاله في النهاية والفرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة  
 في الثوبين أفضل فكانه قال صنعته محمد البمان الجواز أمالي فتسدى في الجهل ابتداء أو شكر على  
 فأمله أن ذلك جائز وإنما أغلظ لهم في الخطاب في جواز الانكاس على العلماء ولجنهم على البحث عن الأمور  
 الشرعية «قوله» وينا كانه «أي كان أكثرنا في عهدته صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا الثوب الواحد  
 ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلي فيه فدل على الجواز وعقب المصنف حديثه هذا بآية  
 الأخرى المصرفة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليكون بيان الجواز به أو وقع في النفس  
 لكونه أمسرى في رفع من الذي قبله وبنى ذلك على الكرماني فقال دلالة على الحديث الأخير على  
 الترجمة وهي عقد الأزار على القفا المأله مخروم من الحديث السابق أي هو طرف من الذي قبله وأما لاه  
 يدل عليه بسبب القفا إذ لو لا عقده على القفا لماستر العورة غالبا اه ولو تأمل لفظه وسياقه بعد غاية  
 أبواب لفسر اندفاع احتماليه فإنه طرف من الحديث المذكور هنالك لأن السابق والضرورة إلى  
 ماداه من الغلبة فإن لفظه وهو يصلي في ثوب ملتحفا به هي قصته أخرى فيما ظهر كان الثوب فيها واسعا  
 فالتصديق وكان في الأولى ضيقا فغده وسبأني ما يؤده هذا التفصيل قريبا «فائدة» كان الخلاف في  
 منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال لا تصلي في ثوب واحد  
 وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض ونسب ابن هلال لابن عمر قال لم يتابع عليه ثم استقر الأمر على

يوم العيدين وذوات  
 القلود وقيل هذين جماعة  
 المسايين ودعوتهم واعتزل  
 الحضيض عن مصلاهم  
 قالت امرأة رسول الله  
 أحد الناليس لها جلاب  
 قال الناليس صاحبها من  
 جلابها وقال عبد الله بن  
 رجا حدثنا عمران قال  
 حدثنا محمد بن سيرين قال  
 حدثنا أم عطية سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 هذا «باب» عقد الأزار  
 على القفا في الصلاة وقال  
 أبو حاتم عن سهل صوامع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاقصد أزرهم على  
 عواقبهم حدثنا أحمد بن  
 يوسف قال حدثنا حاصم بن  
 محمد قال حدثني واقد بن  
 محمد عن محمد بن المنكدر  
 قال سلى جاري أزار قد  
 عقده من قبل فقاهه وثابه  
 موضوعة على المشجب  
 قال له قائل تصلي في أزار  
 واحد فقال انما صنعت  
 ذلك لبراني أحن مثلكوا بنا  
 كان له ثوبان على عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا عمار بن محمد عن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال رأيت جابر بن عبد الله يصلى في ثوب واحد وهو  
 (باب) الصلاة في الثوب الواحد متفق عليه قال الزهري في حديثه المتفق المتوشع وهو  
 وهو الاستعمال على منكبها قال وفات أم هانئ التوفى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب  
 ٣٢٠

الجواز «قوله حدثنا مطرف» هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك المدني هو وباقي رجال اسناده وقد شاركه أبامصعب أحمد بن أبي بكر الزهري في محبة مالك وفي رواية الموطأ عنه وفي كنيته لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ومطرف بالعكس «قوله باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحف» لما كانت الأحاديث الماضية في الاقتصاد على الثوب الواحد مطلقة أردفها جاعل على أن ذلك يختص بحال الضيق أو يجال بيان الجواز «قوله قال الزهري في حديثه» أي الذي رواه في الالتفاف والمراد أحاديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره وأعن سعيد بن أبي هريرة وهو عند أحمد وغيره والذي يظهر أن قوله وهو الخالف إلى آخره من كلام المصنف «قوله وقالت أم هانئ» سألني حديثها موصولا في أواخر الباب لكن ليس فيه وخالف بين طريفة وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة عنها ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ العلق «قوله حدثنا عبد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة» هذا الإسناد له حكم الثلاثين وإن لم يكن له صورته إلا أن أعلى ما يقع البخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنتان فإن كان الصحابي ربه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحدث في صورة الثلاثين وإن كان ربه عن صحابي آخر فلا لكن الحكم من حيث العلو واحد لصلح أن ينمو بين الصحابي اثنين وهكذا تقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو بصورة الثلاثين هكذا الحديث فإن هشام بن عروة من التابعين لكنه حدث هناد بن أبيه آخر وهو أبوه فلورواه عن صحابي وروا ذلك الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان ثلاثيا والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم ثم أورد المصنف الحديث المذكور بزيادة درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور وفائدة ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي صلى الله عليه وسلم بفعل ما نقل عنه أولا بالصورة المحتملة وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والدة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتق النبي صلى الله عليه وسلم على أن الإسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة فكانت عبيد الله حديث به البخاري مختصرا وفائدة إيراد المصنف الحديث المذكور ثلاثيا بانزول أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه بأن عمر أخبره ووقعني أروا بين الماضيين بالضعف وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير «قوله مشغلا به» بالنصب للذكر على الحال وفي رواية المسقطي والجوي بالجر على الجواررة أو الرفع على الخلاف قال ابن بطال فائدة الالتفات المذكور أن لا ينظر المصنف إلى عورة نفسه إذا ركع وإنما يقطع الثوب عند الركوع والسجود «قوله عن أبي النضر» هو المدني وأومرة تقدم ذكره في العلم وعرف هنا بأنه مولى أم هانئ ومالك بأنه مولى عقيل وهو مولى أم هانئ حقيقة وأما عقيل فليكونه أم هانئ فأنسب إلى ولاته مجازا بأدنى ملازمة أو لكونه كان يتكلم ملازمة عقيل كما وقع لقسم مع ابن عباس وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب الستور وأبني الكلام عليه أيضا في صلاة الفصحى وموضع الحاجة منه هنا أن أم هانئ وصفت الالتفات المذكور في هذه الطريق في الموصولة بأنه الخالفة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة قبل فطابق التفسير المتقدم في الترجمة «قوله زعم ابن أبي» هو علي بن أبي طالب وفي رواية الجوي ابن أبي وهو صحيح في المعنى فانه شقيقه أو زعمه هنا جعبي ادعيه وقوله هنا قال زعمه خلافه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل «قوله فلان بن هبيرة» بالنصب على البدل أو الرفع على الخلاف

قتل من هذه وقتلت أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال مر بها بأم هانئ فلما فرغ من غسلها قام فصلي ثلث ركعات ملحقا **وعنه**  
 في ثوب واحد فلما انصرف قلت يا رسول الله زعم ابن أبي أنه قال رجل لقد أجرة فخان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجرة ما من  
 أمرت بأم هانئ قالت أم هانئ وقال عصى \* حديث عبد الله بن يوسف قال أخبرني مالك بن أنس عن شهاب بن سعد بن عبد الله بن أبي هريرة

وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ أتي أجرت حوثرى قال أبو العباس بن  
 شريح وغيره هما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كان فاضلاً قال خالد بن الوليد ولم يقل إلا الأمان  
 فأطراهما أم هانئ وكان أمنا من أحماتها وقال ابن الجوزي أن كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة كذلك قال جعدة  
 معذور فممن لا ريب ولم يفتصل له عصمة وقد ذكره من حيث الرواية في التاجين البخاري وابن حبان وغيرهما  
 فكيف يتبين أن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقارناً لاحتياج الأمان ثم لو كان ولداً لم  
 هانئ لم يهتم على بقتله لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولداً عند هانئ وجوز ابن عبد البر أن  
 يكون ابنها لهبيرة من غير هانئ فقله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولداً من غير أم هانئ وبجرم ابن  
 هشام في تهذيب السيرة بأن الذين أجازوها أم هانئ هما الحرب بن هشام وزهير بن أبي أمية الخزرجي ومبان  
 وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنها الحرب بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة  
 وحكي بعضهم أنهم الحرب بن هشام وهبيرة بن أبي وهب وليس بشيء لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى  
 نجران فلم يزل بها مشركاً حتى مات كذا جزم به ابن الصقي وغيره فلا يصح ذكره فمن أجازها أم هانئ وقال  
 الكرمي قال الزبير بن نكار فلان بن هبيرة هو الحرب بن هشام أنهن وقد تصرف في كلام أبي الزبير وأما وقع  
 عند الأزرق في هذه القصص موضع فلان بن هبيرة الحرب بن هشام والذي يظهر لي أن في رواية الباب حديثاً  
 كأنه كان فيه فلان بن عم هبيرة فقط لفظ عم وكان فيه فلان بن هبيرة فقصر لفظ قريب بلفظ ابن  
 ولكن الحرب بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنهم من عم هبيرة وقر به  
 أن يكون الجميع من بني مخزوم وسبأني الكلام على ما يتعلق بامان المرأة في آخر كتاب الجهاد أن شاء الله  
 تعالى (قوله أناس لا بأس) لم أقف على أحدهم لكن ذكرتهم من الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه المبسوط  
 أناس لا بأس بآب (قوله أولئككم) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الاختيار عاهم عليه من قلة الثياب  
 ووقع في غنمه الفتوى من طريق الفتوى كأنه يقول إذا علمت أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس  
 لكل أحد منكم في أن فكيف لم تعلموا أن الله لا يفتي الثوب الواحد جازاً أي مع مراعاة ستر العورة يقول  
 الطحاوي معنى ما لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب أو أحدكم كرهت لمن لا يجد إلا في واحد أو انتهى وعنده  
 الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال إنما كان من الجواز وعنده لا عن الكراهة  
 (قائدة) روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب لكن قال في الجواب لا يتوهم  
 به ثم ليصل فيه فيحصل أن يكون أحد اثنين أو حديثاً واحداً فرقه إلى واقع أو لا يظهر وكان المصنف أشار  
 إلى هذا الذكر التوضيحي الترجمة والله أعلم (قوله ياب إذا صلى في الثوب الواحد فليصل على ناقته) أي  
 بهضة في رواية ناقته بالافراد والعائق هو ما بين المتكئين إلى أصل العنق وهو مذكر وحكي ثابته (قوله  
 لا يصلي) قال ابن الأثير كذا هو في الصحيحين بآيات الباء ووجهه أن ثابته وهو خير عن النبي (قلت)  
 ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الشافعي عن مالك بلفظ لا يصل بغيرها من طريق عبد الوهاب  
 ابن عطاء عن مالك بلفظ لا يصل بزيادة فون التأكيد ورواه الإجماع على من طريق الثوري عن أبي الزناد  
 بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ليس على ناقته شيء) زاد مسلم من طريق ابن عسبة عن  
 أبي الزناد أنه نهى شيء والمراد أنه لا يزين في وسطه ويشد طرف الثوب في حق به بل يتوضع جسمه على ناقته  
 ليصل السترة من أعالي البدن وإن كان ليس بعورة أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة (قوله حديثنا  
 شيان) هو ابن عبد الرحمن (قوله هجته) أي قال يحيى سمعت عكرمة ثم تردد لي سمعته ابتداءً ر جواب  
 سؤال منه هذا ظاهر هذه الرواية وأخرجه الإجماع على من مكى بن عبدان عن جسدان السلمي عن أبي  
 نعيم بلفظ سمعته أو كتب به إلى فحصل التردد بين السماع والكتابة قال الإجماع على ولا أعلم أحدًا ذكره  
 سماع يحيى من عكرمة يعني بالجزم قال وقدروا بناء من طريق حسين بن محمد بن شيان بالتردد في السماع  
 أو الكتابة أيضاً (قلت) قدروا الحرب بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيان بخرواية

أن سألنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن  
 الصلاة في ثوب واحد  
 فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أولئككم  
 ثوبان (باب) إذا صلى  
 في الثوب الواحد فليصل  
 على ناقته حديثنا هو  
 عاهم عن مالك عن أبي  
 الزناد عن عبد الرحمن  
 الأعرابي عن أبي هريرة  
 قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا يصلي أحدكم  
 في الثوب الواحد ليس  
 على ناقته شيء حديثنا  
 أبو نعيم قال حدثنا شيان  
 عن يحيى بن أبي كثير عن  
 عكرمة قال سمعته أو  
 كتبنا أنه قال سمعت أبا  
 هريرة يقول

البخاري قال سمعته أو كنت سألته فسمعته أخرجه أبو نعيم في المستخرج (قوله أشهد) ذكره تاج الدين الحافظ  
 واستحضاره (قوله من صلى في ثوب) زاد الكشي مني واحد دلالة على الترجمة من جهة أن الخلفاء بين  
 الطرفين لا يتيسر إلا ليحصل شيء من الثوب على العائق كذا قال الكرماني وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا  
 الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه المصنف كعادته فعند أحمد من طريق مهران بن يحيى فيه فليخالف بين  
 طريقه على طاقبه وكذلك لا سما على وأبي نعيم من طريق حسين بن شيبان وقد جمل الجوهري وهذا الأمر على  
 الاستيعاب والنهي في الذي قبله على التنزيه وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه جعله من الثرائط  
 وعنه تصح وبأن جعله واجبا مستقلا وقال الكرماني ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منعقد على  
 جواز تركه كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن الثوري من حكاية ما نقلناه عن أحمد وقد نقل ابن المنذر  
 عن محمد بن علي عن عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا وقد تقدم ذلك قبل بيان عقد  
 الطحاوي له بإباني شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر عن طائفة والنهي ونسبه غيره عن ابن وهب وابن  
 جبر وجع الطحاوي بين أحاديث الباب بالاصل أن يصلي مستحلفا ناضقا تز ونقل الشيخ في الدين  
 السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره ولكن المعروف في كتب الشافعية خلافة واستدل الخطابي  
 على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نساءه وهي نائمة قال  
 ومعلوم أن الطرف الذي هو لا يسه من الثوب غير متسع لأن يتر به ويفضل منه ما كان لعائته وفيما  
 قاله نظر لا يخفى والظاهر من تصرف المصنف التفضيل بين ماذا كان الثوب واسعا فيجب وبين ماذا كان  
 ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العائق وهو اختيار ابن المنذر وبذلك تظهر مناسبة تعقيب باب إذا كان  
 الثوب ضيقا (قوله في بعض أسفاره) عمنه مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن  
 جابر بن زوة نواط وهو بضم الموحدة وتخفيف الواو وهي من أوائل نماز يصلي الله عليه وسلم (قوله لبعض  
 أمري) أي حاجتي وفي رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان أرسله هو وجابر بن صخر لتيبة المداقي  
 المنزل (قوله ما السري) أي مناسب السرك أي سرك في الليل (قوله ما هذا الاختلال) كأنه استغفاهم  
 أن قال كان الخطابي الاشتغال الذي أنكره هرا ن يدبر الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده (قلت) كأنه  
 أخذ من تفسير المعاصم على أحد أوجه لكن بين مسلم في روايته أن الانكسار كان بسبب أن الثوب كان  
 ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتوافق أي المني عليه كأنه عند الخلفة بين طرفي الثوب لم يصبر سائر فافهم  
 ليستغفر فاعلم صلى الله عليه وسلم بأن محل ذلك ماذا كان الثوب واسعا فإذا كان ضيقا فإنه يخرج منه أن يتر  
 به لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالانكسار ولا يحتاج إلى التوافق المفار للاعتدال المأمور به  
 (قوله كان ثوب) كذا لا يذو وكريمة بالرفع على أن كان نامة ولغيرهما بالنصب أي كان المشقة ثوبا  
 زاد الإصمعي ضيقا (قوله جلدنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وسفيان الثوري وأبو حازم هو ابن  
 دينار وسهل هو ابن سعد (قوله كان رجال) التكرير في التنويع وهو يقتضي أن بعضهم كان بخلاف  
 ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه الحسن فهو في حكم التكرير (قوله  
 عاقدي أزهرهم على أعناقهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري عاقدي أزهرهم على أعناقهم  
 من ضيق الأزو يؤخذ عنه أن الثوب إذا أمكن الاتصاف به كان أولى من الانكسار لأنه أبلغ التستر  
 (قوله وقال النساء) قال الكرماني فاعل قال هو النبي صلى الله عليه وسلم كذا جزم به وقد وقع في رواية  
 المسكشمي ويقال للنساء وفي رواية وكيع فقال قال يا معشر النساء فكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
 من يقول لهن ذلك ويقلب على الظن أنه بلال وأما النبي النساء عن ذلك شيلا يلمعن عند دفع رؤسهن من  
 البجود شيئا من عورات الرجال بسبب ذلك عند نحوهم وعند أحمد وأبي داود التصريح بذلك من  
 حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهية أن يرين عورات الرجال  
 ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل (قوله باب الصلاة في الجبة الشامية) هذه الترجمة معقودة لجواز

أشهد أني سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من صلى في ثوب  
 فليخالف بين طرفيه  
 (باب) إذا كان الثوب  
 ضيقا \* جلدنا يحيى بن  
 صالح قال حدثنا فليح بن  
 سليمان عن سعيد بن  
 الحرث قال سألت جابر بن  
 عبد الله عن الصلوة في  
 الثوب الواحد فقال  
 خير سمعت النبي صلى الله  
 عليه وسلم في بعض أسفاره  
 فجلت لبه لبعض أمري  
 فوجدته يصلي على ثوب  
 واحد فاشفت به وصلبت  
 إلى جانبه فلما انصرف قال  
 ما للسري يا جابر فاستدبرته  
 بحاجتي فلما فرغت قال  
 ما هذا الاشتغال الذي  
 رأيت قلت كان ثوب قال  
 فإن كان واسعا فالصلاة به  
 وإن كان ضيقا فآزر به  
 \* حدثنا مسدد قال حدثنا  
 يحيى بن سعيد بن قال  
 حدثني أبو حازم عن سهل  
 قال كان رجال يصلون مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فآذى أزهرهم على أعناقهم  
 كهيئة الصبيان وقال  
 للنساء لا ترفعن رؤسكن  
 حتى يستوى الرجال  
 جلوسا (باب) الصلاة  
 في الجبة الشامية

وقال الحسن في الثياب

ينسجها المحرمين لم يربها  
 بأسا وقال معمر رأيت  
 الزهري بلبس من ثياب  
 ابن ماص يخ بالبول وصلى  
 على نوب غير مقصور  
 \* حدثنا يحيى قال حدثنا  
 أبو معاوية عن الأعمش  
 عن مسلم عن مسروق  
 عن مخيرة بن شعبة قال  
 كنت مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في سفر فقال  
 يا مغيرة خذ الأداة فاخذتها  
 فأتى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم حتى فرأى  
 عن قميص حاجته عليه  
 جبة شامية فذهب ليخرج  
 يده من كها فضافت  
 فأخرج يده من أسفها  
 فصابت عليه قنوصاً  
 وضوء الصلاة ومصر على  
 خفيه ثم لبى باب (باب)  
 كراهية التعري في الصلاة  
 \* حدثنا طبر بن الفضل  
 قال حدثنا روح قال حدثنا  
 زكريان أصح قال حدثنا  
 عمرو بن دينار قال سمعت  
 جابر بن عبد الله يحدث أن  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كان ينقل مهمهم  
 بالحجارة للكعبة وعليه  
 أزاره فقال له أنصاس عمه  
 يابن أخو حدثنا أزاره  
 فجعلت على منكبيك دون  
 الحجارة قال فله فجعل على  
 منكبي فقط مشبها  
 عليه فخاروى به حدثنا  
 عريانا صلى الله عليه وسلم  
 (باب) \* الصلاة في  
 الصبح

الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عبر بالشامية هي اعادة للفظ الحديث وكانت الشام اذا كان  
 دافكرو وقد تقدم في باب المسح على الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفاً وكانت  
 من ثياب الروم ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لبسها ولم يستفصل وروى عن أبي حنيفة  
 كراهية الصلاة فيها الا بعد الفصل وعن مالك ان قتل يمدى الوقت (قوله وقال الحسن) أي البصري  
 وينسجها بكسر السين المهملة وضحاها بضم الجيم (قوله المحرمين) كذلك المعنى والكشميرى بلفظ المفرد  
 والمراد بالحسن واللباقين المحرمين بصبغة الجحيم (قوله لم) أي الحسن وهو من باب البصر يد وهو مقول  
 الراوى وهذا الاثر واصله أبو نعيم بن حادق بنسخته المشهورة عن معمر عن هشام عنه واظنه لا بأس بالصلاة  
 في الثوب الذي ينسجه المحرمين قبل ان يفصل ولا في نعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن لا بأس  
 بالصلاة في ثوبه الذي يورثه ويورثه النصارى وكرو ذلك ان سير بن رواه ابن أبي شبة (قوله وقال معمر) وصله  
 عبد الرزاق في مصنفه عنه وقوله بالبول ان كان للبدن فمحمول على انه كان يغسل قبل لبسه وان كان للقدم  
 فالمراد بالبول ما يؤكل لخله لانه كان يقول بطهارته (قوله وصلى على نوب غير مقصور) أي خام والمراد انه  
 كان حديثاً لم يفسل روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال رأيت علياً صلى الله عليه وسلم قبض كرايس غير  
 مقصور (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى البجلي قال أبو علي الجبائي روى البخاري في باب الجبة الشامية  
 وفي الجبائري وفي تفسيره الدخان عن يحيى بن حمزة عن معمر بن أبي معاوية بنسب ابن السكن الذي في الجبائري يحيى  
 ابن موسى قال روى أحد الاثرين منسوبة بين واحد (قلت) فينبغي حمل ما أهل على ما بين وقد جزم أبو نعيم  
 بأن الذي في الجبائري هو يحيى بن جعفر اليكسندى وذكر الكرامى انه رأى في بعض النسخ هنا مشله (قلت)  
 والاول ارجح لان أبا بصير بن شويه واخوه ابن السكن عن الفريرى على ذلك في الجبائري وهذا أيضاً ورايت  
 بخط بعض المتأخرين يحيى هو ابن بكير وأبو معاوية هوشيان النعوى وليس كما قال فليس يحيى بن بكر عن  
 شيان روى ابو يعقوب بعد ان رددنا كرامى يحيى بن ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معمر قال روى معاوية به  
 ان يكون شيان النعوى وهو هيب فان كلامه من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور ووجهه أو معمر ورواه  
 خلف في الاطراف وبعدهما المزرى بأن الذي في الجبائري هو يحيى بن يحيى ومقدمناه من ابن السكن روى عليهم  
 وهو المعتمد ولا سيما وقد اوقفه ابن شويه ولم يحتجوا في ان أبا معاوية هذا هو الضمير (قوله وسلم) هو أبو  
 الفصح وقد تقدم الكلام على في فوائد الحديث المغيرة في باب المسح على الخفين (قوله باب كراهية التعري في  
 الصلاة) زاد النكشمى والنجوى وغيرهما (قوله حدثنا روح) هو ابن عباد (قوله ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان ينقل مهمهم) أي مع قريش لما نبأ الكعبة وكان ذلك قبل البعثة فروا به جابر ذلك من  
 من العصابة والذي يظهر انه العباس وقد حدث عن العباس أيضاً انه عبد الله وسأله أم أخرجه الطبراني  
 وفيه فقام فأخذ أزاره وقال خيمت أنا أمشى عاراً ناسياً ذكروني كتاب الجمع من قبسة فوائد في باب  
 ببناء الكعبة ان شاء الله تعالى (قوله فخلعت) أي الأزار والكشميرى فجعلته وجواباً للحدث ان  
 كانت شرطية وقد دبره لكان أسهل عليهما ان كانت للفتي فلا حذف (قوله قال فله) بهتم ان يكون  
 مقول جابر أو مقول من حدث به (قوله فخاروى) بضم الراء بعدها همزة مكسورة ويجوز كسر الراء بعدها  
 مدته همزة مفتوحة وفخاروى الاء ما عابى فلم يشر بعد ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من هذا الجملة  
 الا خبره لا تتناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان مصوناً بما يستفح  
 قبل البعثة وبعدها وفيه النهى عن التعري بحضرة الناس وسألى ما يتعلق بالخولة بعد قبيل وقد ذكر ابن  
 اسحق في السيرة أنه صلى الله عليه وسلم تعري وهو صغير عند حليته فكلمه لا كم فلم يعذب تعري وهذا ان ثبت  
 حمل على في التعري فيعزى روى عادية والذي في حديث الباب على الضرورة العادية التي فيها على  
 الاطلاق أو تنقيدها بالضرورة الشرعية كمال النوم مع الالهة أحياناً (قوله باب الصلاة في الصبح)

والسراويل) قال ابن سيدة السراويل فارسي معرب يذكرو ويؤثرون ولم يعرف أبو حاتم النجاشي تاني  
التذكير والأشهر عدم صرفه ((قوله والتبان)) ضم التبان وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل إلا  
أنه ليس له جلال وقد يتخذ من جلد ((قوله والقباء)) بالقصر وبالمذيل هو فارسي معرب وقيل عربي  
مشتق من قبوت الشيء إذا ضمت أصابعه عليه معنى بذلك لاضمام أطرافه وروى عن كعب أن أول من  
لبسه سليمان بن داود عليه السلام ((قوله عن محمد)) هو ابن سيرين ((قوله فامر رجل)) تقدم أنه لم يسم  
وتقدم الكلام على المرفوع منه ((قوله ثم سأله رجل عمر)) أي عن ذلك ولم يسم أيضا ويحتمل أن يكون  
ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا تكبره وقال ابن  
مسعود إنما كان ذلك في الثياب قلة فقام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر  
أخرجه عبد الرزاق ((قوله جع رجل)) هو بنية قول عمرو أو رده بصفة الخبر وممراده الأمر قال ابن بطال  
يعني ليجمع ويلصل وقال ابن المنبر الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال إن جمع رجل عليه ثياب غسسن  
ثم فصل الجميع بصور على معنى البدلية وقال ابن مالك تضمن هذا الحديث فائدة تدين أحداهما أو ردا الفعل  
الماضي بمعنى الأمر وهو قوله صلى والمعنى ليصل ومثله قولهم أتني الله عبدا المعنى ليقب فأنه ما حذف حرف  
الاعطف فإن الأصل صلى رجل في أزار وردا وفي أزار وقصص ومثله قوله صلى الله عليه وسلم تصدقوا بمرؤ من  
ديناره من درهما من صاع عمره انتهى فخص في كل من المسلمين توبهات ((قوله قال وأحسبه)) قائل  
ذلك أبو هريرة والضمير في أحسبه راجع إلى عمر وإنما لم يحصل الجزم بذلك لا مكان أن عمر أهمل ذلك لأن  
البيان لا يستلزم العورة كلها بناء على أن الغض من العورة فالستر بها صل مع القباء ومع القسميص وأما مع  
الرداء فقد لا يحصل ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضي ذكر هذه الصورة وإن السترة قد يحصل  
بها إذا كان الرداء باسقا ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره تقدم ملابس الوسط  
لأنها محل ستر العورة وقدم أسترها أو أكثرها استعمالا لهم وضم إلى كل واحد واحد آخر من ذلك تسع  
صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصد المحصر في ذلك بل يعني بذلك ما يقوم مقامه وهذا الحديث دليل  
على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الاقتصاد على الثوب الواحد كان اضيق الحال وفيه أن الصلاة  
في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنى الخلاف في ذلك لكن عبارة ابن المنذر قد  
تفهم أنها ثبته لأنه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال وقد استحب بعضهم الصلاة في ثوبيين  
وعن أشهب فين اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة يصدق في الوقت إلا أن كان صفيقا وعن بعض  
الحنفية بكرة ((فائدة)) روى ابن حبان حديث الباب من طريق أبي يعقوب عن علي بن أبي بصير عن  
الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ورواية حاد بن زيد هذه المفصلة أصح وقد وافقه على ذلك حاد بن سلمة  
فرواه عن أيوب وهشام وجب وعاصم كلهم عن ابن سيرين أخرجه ابن حبان أيضا أخرجه مسلم حديث  
ابن عليه فاقصصه على المتفق على رفعه وحذف الباقي وذلك من حسن تصرفه والله أعلم ((قوله حدثنا عاصم  
ابن علي)) هو الواسطي ((قوله سأله رجل)) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم وأخرنا الكلام عليه إلى  
موضع في الحج وموضع الحاجة منه هناك الصلاة يجوز بدون القميص والسراويل وغيرها من الخفيف  
لامرهم باجتناب ذلك وهو أمور بالصلاة ((قوله حتى يكونوا)) في رواية الجعوى والمستحق حتى يكون  
بالأفراد أي كل واحد منهما ((قوله وعن نافع)) معطوف على قوله عن الزهري وذلك بين في رواية الماشية  
في آخر كتاب العلم فإنه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب تقدم طريق نافع وعطفا عليها طريق  
الزهري عكس ما هنا وزعم الأكرمان أن قوله وعن نافع تعليق من البزارى وقد قدمنا أن الجوزات  
العقيلة لا يليق استعمالها في الأمور التقليدية والله الموفق ((قوله باب ما ستر من العورة)) أي خارج الصلاة  
والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السراويل فقط وأما في الصلاة فليس ما تقدم من  
التفصيل وأول جاديت الباب يشهد أنه قد اتفق على الفرج شيء أي بستره وقد تضاءل أن

والسراويل يسدل والتبان  
والقباء ((حدثنا سليمان  
ابن حرب قال حدثنا حاد  
ابن زيد عن أيوب عن محمد  
عن أبي هريرة قال قام  
رجل إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فسأله عن  
الصلاة في الثوب الواحد  
فقال أولئك هم يحدثون  
ثم سأله رجل عمر فقال إذا  
وسع الله فأوسعوا جمع رجل  
عليه ثياب صلى رجل في  
أزار وردا في أزار وقصص  
في أزار وقصص في سراويل  
ورداد في سراويل وقصص  
في سراويل وقصص في ثياب  
وقصص في ثياب وقصص قال  
وأحسبه قال في ثياب ورداء  
((حدثنا عاصم بن علي قال  
حدثنا ابن أبي ذئب عن  
الزهري عن سالم عن ابن  
محمد قال سأله رجل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فقال ما لبس المهرم فقال  
لا لبس القميص ولا  
السراويل ولا البرنس ولا  
ثوباه زعفران ولا  
ورس ثم لم يجد الثوبين  
فلبس الخفين ولبقظهما  
حتى يكونا أسفل من  
الكعبين ((وعن نافع عن  
ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مثله ((باب  
ما يستتر من العورة))  
((حدثنا قتيبة بن سعيد قال  
حدثنا ثابت عن ابن شهاب



وَأَن يَحْتَمِيَ الرَّجُلُ فِي نَوْبٍ  
وَأَحَدُ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ  
مِنْهُ شَيْءٌ \* حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
ابْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّادِ عَنْ  
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْبَغِي بَعْدَ تَيْنٍ  
عَنِ اللَّعَامِ وَالنَّبَازِ وَأَنْ  
يَسْخُلَ الصَّهَاءُ وَأَنْ يَحْتَمِيَ  
الرَّجُلُ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ  
\* حَدَّثَنَا إِسْحَقُ قَالَ حَدَّثَنَا  
بَعْثُ قُتَيْبٍ أِبْرَاهِيمَ قَالَ  
حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَشَابٍ  
عَنْ عَمِّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي حَمْدُ  
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُوفٍ  
أَنْ أَهْرَ بَرَّةَ قَالَ: وَتَقِي  
أَوْ كَرَفِي نَالًا لِحَبْلَةٍ فِي  
مَوْزَنٍ يَوْمَ التَّرْوِثِ  
بَعَثَ ابْنُ أَبِي نَشَابٍ  
مُسْلِمًا وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ  
عَرَبَانِ قَالَ حَمْدُ بْنُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ ثُمَّ أَرْوَفَ رَسُولُ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عَلَيْهَا فَأَمَرَ أَنْ يَكُونَنَّ  
بِرَاءَةً قَالَ أَوْ هَرَّةَ فَإِنَّ  
مَعْنَاهُ عَلَى أَهْلِ مَنَى يَوْمَ  
التَّعْصِيلِ لَا يَبْجَعُ بَعْدَ الْعَامِ  
مُسْلِمًا وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ  
عَرَبَانِ \* (بَابُ الْإِسْلَامَةِ  
بِقُرْبِ رِوَاةٍ) \* حَدَّثَنَا عُمَرُ  
الْعَرِيزِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ  
حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ الْمُضَكَّكَرِ قَالَ  
دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَهُوَ يَصَلِّي فِي نَوْبٍ مُلْتَمِعًا  
بِوَرْدَاتِهِ وَمَوْسُوعٍ قُلُوبًا

انصرف قلنا يا ابا عبد الله فصل في ورد اول موضوع قال نعم احببت أن يراني الجهال مثلكم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كروني القميص) \* وروى عن ابن عباس وسعد بن محمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم القميص مرة

وقال أنس حسر النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن  
 نفسه وحديث أنس  
 أسند وحديث جرهد  
 أحوط حتى يخرج من  
 اختلافهم وقال أبو موسى  
 خطي النبي صلى الله عليه  
 وسلم ركبته حين دخل  
 عمان وقال زيد بن ثابت  
 أنزل الله على رسوله صلى  
 الله عليه وسلم ونفذه على  
 نخدي فقلت على حتى  
 خفت أن ترض نخدي  
 \* حديثا يعقوب بن  
 إبراهيم قال حدثنا عبد  
 ابن عليه قال حدثنا عبد  
 العزيز بن صهيب عن  
 أنس أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم غزا خيبر  
 فضابنا عنده صلاة الفداء  
 بغلس فركبني النبي صلى  
 الله عليه وسلم وركب أبو  
 طلحة وأرادني أبي طلحة  
 فأجري نبي الله صلى الله  
 عليه وسلم في زقاق خيبر  
 وإن ركبتي لم تس نخدي  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
 حسر الأزارعن نخذه حتى  
 أني أنظر إلى يأس نخذه  
 يحيى الله صلى الله عليه  
 وسلم

عن العلامة عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن يحيى عنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه على  
 معمر ونفذه مكشوقا فقال يا معمر غط عليك فخذ بك فان الخسدين عورة وجاه رجال الصبح غير أبي  
 كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجده نصرا يحايدل ومعه المشار إليه هو معمر بن عبد الله  
 ابن فضال القريشي العدوي وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ووقع في حديث محمد بن  
 يحيى سلسلا بالمحدثين من ابتدائه إلى انتهائه وقد ألبسته في الإربعين المتباينة ((قوله وقال أنس  
 حسر)) بمحملات ومقوحات أي كشف وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريبا  
 ((قوله وحديث أنس أسند)) أي أصح اسنادا كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بعينه فهو مروي  
 بالنسبة إلى حديث أنس ((قوله وحديث جرهد)) أي ومعه (أحوط) أي اللين وهو يحتمل أن يريد  
 بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله حتى يخرج من اختلافهم ويخرج في روايتنا عضوطة  
 بفتح النون وضم الراء في غيرها بضم الميم وفتح الراء ((قوله وقال أبو موسى)) أي الأشعري والمذكور  
 هنا من حديثه طرف من قصته أو ردها المصنف في المناقب من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان  
 النهدي عنه فذكر الحديث وقصه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في مكان فمأه فمأه قد انكشف  
 عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها وعرف بهذا الردي الداردي الشارح حيث زعم أن  
 هذه الرواية المتعلقة عن أبي موسى وهم وأنه دخل حديث في حديث وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث  
 عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتي كشفا عن فخذه وأساقية الحديث وثيقه  
 فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحد بلطف كشفا عن فخذه من غير تردد وله من حديث حفصة مثله  
 وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريح قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حديثي  
 قصته بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر  
 الحديث وقد بان بمأخذ مناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في أحدهما  
 كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والأولى من رواية أبي موسى وهي المقصودة هنا والأخرى من  
 رواية عائشة وواقعها حفصة ولم يذكرها البخاري ((قوله وقال زيد بن ثابت)) هو أيضا طرف من  
 حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في قول قوله تعالى لا يستوي القاهلون من المؤمنين  
 الآية وقد اعترض الامام علي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة لأنه ليس فيه التصريح  
 بعدم الحائل قال ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل لا نأقول العضو الذي يقع عليه الاعتقاد يحتره  
 بأنه معروف الموضوع بخلاف الثوب انتهى والظاهر أن المصنف قبله بالأصل والله أعلم ((قوله أن ترض))  
 أي تكسرو وهو فصح وأوله وضم الراء ويجوز عكسه ((قوله حدثنا يعقوب بن إبراهيم)) هو الدورق  
 فضيلنا عندها ((قوله صلاة الفداء)) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافا لما  
 كرهه ((قوله وأرادني أبي طلحة)) فيه جواز الإرداف ونحوه ما إذا كانت الدابة مطبقة ((قوله فأجري  
 نبي الله صلى الله عليه وسلم)) أي مركوبه ((قوله وإن ركبتي لم تس نخدي)) أي يساهي الله صلى الله عليه وسلم ثم  
 حسر الأزارعن نخذه حتى أني أنظر ((قوله رواية الكشيبي لا تظر)) إلى يأس نخذي النبي صلى الله  
 عليه وسلم هكذا وقع في رواية البخاري ثم انه حسر والصواب انه عنده بفتح المهملتين ويدل على ذلك  
 تعليقه الماضي في أوائل الباب حيث قال وقال أنس حسر النبي صلى الله عليه وسلم وضبطه بعضهم بضم أوله  
 وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فأنحسر وأيس ذلك يستقيم إذ لا يلزم من وقوعه كذلك  
 في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه ويكتفى في كونه عند البخاري بفتح ما تقدم من التعليل  
 وقد وافق مسلما على روايته بلفظ فأنحسر أحد بن حنبل عن ابن عليه وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ  
 البخاري ورواه الامام علي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه فأجري يحيى الله صلى الله  
 عليه وسلم في زقاق خيبر آخر الأزار قال الامام علي هكذا وقع عندني خبر بالحاء المعجمة والراء كان

مخوفاً فليس فيه دلالة على ما ترجمه هو أن كانت روايته هي المصنوعة فهي الدالة على أن الفخذ ليست  
 بعورة انتهى وهذا مبرهن على أن رواية البخاري يفتحن كما قدمناه أي كشف الأزارع نخذه عند  
 سوق مكره به ليتمكن من ذلك قال القرطبي حدثت أنس ومعه اغوارود في قضاء معينة في أوقات  
 مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد  
 ومعه لانه يتضمن إعطاء حكم كل وأظهار شرع عام فكان الفصل به أولى ولعل هذا هو مراد المصنف  
 بقوله وحديث جرهد أحوط قال النووي ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة وعن أحمد مالك في رواية  
 العورة القبيل والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري (قلت في ثبوت ذلك عن ابن جرير  
 نظر فقد ذكر المسئلة في نهدييه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة وما احتجوا به قول أنس في هذا  
 الحديث وإن زكي نفس نخذه في الله صلى الله عليه وسلم أظاهره أن المس كان بدون الحائل ومن العورة  
 بدون حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الأزارع تكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم  
 يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وإن جاز وقوعه من غير قصد  
 لكن لو كانت عورة لم يشر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض أن ذلك وقع لبيان الشريعة  
 لغبر المختار لمكان يمكنه السكن فيه نظراً من جهة أنه كان يتبع حينئذ البيان عقبه كافي فضية السهو في  
 الصلاة وشيافه عند أبي عوانة والجزوق من طر ابن عبد الوارث عن عبد العزيز بن رطاه في استمرار ذلك  
 والفتنة فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زفاف خبير وإن زكي نفس نخذه في الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم وإني لا أرى بياض نخذه (قوله فلما دخل القرية قال الله أكبر خربت خبير) قبل مناسبة ذلك  
 القول أنهم استقبلوا الناس بمساجهم ومكانهم وهي من آلات الهدم (قوله قال عبد العزيز) هو  
 الراوي عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أي أنه لم يسمع من أنس هذه الفتنة بل سمع منه قولاً ويجوز مع  
 من بعض أصحابه عنه والخمس ووقع في رواية أبي عوانة والجزوق في المذكورة فقالوا لعلوا الخمس من غير  
 تفصيل فدللت روايته بن عليه هذه على أن في رواية عبد الوارث ادراجاً كذا وقع لما بين يدي عن عبد  
 العزيز وثابت كاساني في آخر صلاة الخوف وبعض أصحاب عبد العزيز يجهلون أن يكون محمد بن سيرين  
 فقد أخرجه البخاري من طريقه أن ثابته الثاني فقد أخرجه مسلم من طريقه (قوله يعني الجيش)  
 تفسير من عبد العزيز بن أروم دونه وأدراجها عبد الوارث في روايته أيضاً وهي الجيش خيسا لانه خسة  
 أصنام مقدمة وساقه وقلب وخناجر وقيل من خميس الغنمة ونعيقه الأزهري بأن الخمس انما كانت  
 بالشرع وقد كان أهل الحاضرة يسمون الجيش خيسا في أن القول الأول (قوله عنة) يفتح  
 المهمله أي قهراً (قوله أعطى جارية) يحتمل أن يكون أذنه لفي أخذها جارية على سبيل التفضيل له  
 إماماً أصلي الغنمة أو من خيس الخمس بعد أن ميز أو قيل على أن تحبس منه أدامز وأذن لفي أخذها  
 لشوم عليه بعد ذلك وتحبس منه سهم (قوله فأنخذ) أي فذهب فأنخذ (قوله لخامر جل) لم ألق  
 على اسمه (قوله خذنا برة من السبي غيرها) ذكر الشافعي في الأم عن سير الواقدي أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أعطاه أخت كنانة بن الربيع من أبي الحقيق انتهى وكان كنانة زوج صفية فكان صلى الله  
 عليه وسلم طبيب خاطره لما استرجع منه صفية بأن أعطاه أخت زوجها واسترجاع النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم صفية منه محمول على أنه اغتاذن له في أخذ جارية من حشوا السبي لافي أخذ أفضلون فخازا استرجاعها  
 منه ثلاثين جارية إلى الجيش مع أن قومه من هو أفضل منه ووقع في رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 اشتري صفية منه بسبعة أرومن وأعطى الشراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في قوله سبعة أرومن  
 ما يتنافى قوله هنا خذ جارية أليس هناك دالة على نفي الزيادة وسند كرضيه مباحث هذا الحديث في غزوة  
 خيبر من كتاب المغازي والكلام على قوله أعتقها وترجوها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى (قوله  
 فقال له) أي أنس وثابت هو الثاني وأبو خرة كنية أنس وأم سليم والدة أنس (قوله فأنخذنا) أي

فلما دخل القرية قال الله  
 أكبر خربت خبير أناذا  
 زلنا بساحة قوم فساء  
 صباح المنذر في قلوبنا  
 قال وخرج القسوم إلى  
 أعماهم فقالوا الحمد قال  
 عبد العزيز وقال بعض  
 أصحابنا والخمس يعني  
 الجيش قال فأعطاها غزوة  
 فجمع السبي بخادمه  
 فقال يا بني الله أعطني  
 جارية من السبي قال أذهب  
 فخذ جارية فأخذ صفية  
 بنت حبي لخامر جل إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا بني الله أعطيت  
 صفية صفية بنت حبي  
 سيد قريظة والتفسير  
 لا تصح إلا قال أذره  
 بها فأتها فأنظر إليها  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال فخذ جارية من السبي  
 غيرها قال فأعتقها النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 وترجوها فقال له ثابت  
 يا أبا جرة ما سألها قال  
 نفسها أعتقها وترجوها  
 حتى إذا كان بالطريق  
 جهزته إلى أم سليم فأهدتها  
 لهن الليل فأصبح النبي  
 صلى الله عليه وسلم عروسا  
 فقال من كان عند مشقة  
 فليجيء به وسط نطعاً فجعل  
 الرجل يجيء بالثور ورجل  
 الرجل يجيء بالنعن

زقها «قوله وأحسبه» أي انسا (قد ذكر السويق) وحزم عبد الوارث في روايته بذلك السويق فيه  
 «قوله فاحسوا» بهذين أي خلطوا والحس يقض أو له خلط السمن والتمر واللاقط قال الشاعر

التمر والسمن جيهما واللاقط \* الحس الأمل يختلط

وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق وسبأني بقية فواذ ذلك في كتاب الولية ان شاء الله تعالى  
 «قوله باب» بالثوبين (في كم) بخذف الميم أي كم ثوبا (تصل المرأة) من الثياب قال ابن المنذر بعد  
 ان حكى عن الجاهل وأن الواجب على المرأة أن تصلي في درع وخمار المراد بذلك تغطية بدنهما ورأسها فلا  
 كان الثوب واسعا فقطت رأسها بفضله جاز قال وما روينا عن عطاء انه قال تصلي في درع وخمار زار ورعن  
 ابن سيرين مثله وزاد ملحفة فاني أظنه يجوز لا على الاستصحاب «قوله وقال عكرمة» يعني مولى ابن عباس  
 «قوله جاز» وفي رواية الكشي يهيئ لآبونه بفضع الجيم وسكون الزاي وأثره هذا وصله عبد الرزاق ونقله  
 لو أخذت المرأة نوا بقتعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها «قوله ان عائشة قالت أقصد» اللام  
 في التقدير جواب قسم بخذوف «قوله متلفعات» قال الأصمعي التلغع أن تشغل بالثوب حتى يمتلئ به جسدك  
 وفي شرح الموطأ لابن حبيب التلغع لا يكون إلا بتغطية الرأس والتلفع يكون بتغطية الرأس وكشفه  
 والمروط جمع موط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره وعن النضر بن شميل ما يقضي انه خاص  
 بلبس النساء وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بلان الاتباع  
 المذكور يحتج أن يكون فوق ثياب أخرى والجواب عنه أنه سئل بان الأصل عدم الزيادة على  
 ما ذكره في انه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة «قوله

ما يعرفن أحد» زائد في المواقيت من القلس وهو يعني أحد الاحتمالين هل علم المعرفة من لباء الظلمة  
 أو لباء الظن في التغطية وسبأني بالكلام على بقية مباحث في المواقيت ان شاء الله تعالى «قوله باب اذا صلى  
 في ثوب له اعلام ونظري عليها» قال النكراني في روايته ونظري على علمه والتأنيث في علمها باعتبار النجاسة  
 «قوله خيمص» بفتح الميم وكسر الميم وبالصاد المهملة كسأه بضم السين والياء ثيابا بفتح الهاء  
 وسكون التاء وكسر الواو وتخفيف الجيم وبعد التاء ياء النسبة كسأه غلبت لا علمه وقال غلب

يجوز قسمه من ثوبه وكسرها وكذا الوحدة يقال كش انجبا إذا كان متلفعا كثيرا للصوف وكسأه انجبا في  
 كذا «أنكر أبو موسى المسدي على من زعم أنه منسوب إلى منجبل البلد المعروف بالشام قال صاحب  
 الصحاح إذا نسب إلى منجبل فقلت كسأه منجباي أخرجه من منجبل منظر في وفي الجملة منجبل موضع  
 أهمل تكلم به العرب ونسبوا إليه الثياب المنجبية وقال أبو حاتم السجستاني لا يقال كسأه انجباي  
 وإنما يقال منجباي قال وهذا مما تحظى فيه العامة ونعقبه أبو موسى كما تقدم فقال الصواب ان هذه النسبة  
 إلى موضع يقال له انجبا والله أعلم «قوله إلى أبي جهم» هو عبيدو ويقال عامر بن حذيفة القرشي  
 العدوي مجابى مشهور وإنما خصه صلى الله عليه وسلم بإرسال النجاسة لانه كان أهذا التي صلى الله عليه  
 وسلم كإرواء ملك في الموطن طريق أخرى عن عائشة قالت أهدي أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نجصة لها علم فشهد فيها الصلاة فلما انصرف قال ردني هذه النجصة إلى أبي جهم ووقع عند  
 الزبير بن بكار ما يخالف ذلك فأخرج من وجهه من أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بنجصتين سوداوين  
 فلبس أحدهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ولا يداود من طريق أخرى وأخذ كردبالي أبي جهم فمسح  
 بإرسول الله النجصة كانت خبرا من الكردى قال ابن بطال إنما طلب منه ثوبا غير العمل أنه لم يرد عليه

هدنسه استخفافا به قال وفيه ان الواجب اذا اردت عليه عطية من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن  
 يقبلها من غير كراهة (قلت) وهذا مني على أنها واحدة ورأيت الزبير والتي بعدها تصرح بالتعدد  
 «قوله ألتهني» أي شغلني يقال لهنى بالكسر إذا غفل ولهنى بالفتح إذا لعب «قوله أنفا» أي قريبا  
 وهو مأخوذ من التناهي الشيء أي ابتداءه «قوله من صلاتي» أي عن كمال الحضور فيها كذا قيل

قال وأحسبه قد ذكر  
 السويق قال فاحسوا حسا  
 فكانت ولية رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 «باب» في كم تصلي  
 المرأة من الثياب وقال  
 عكرمة لو وارت جسدنا  
 في ثوب جاز \* حدثنا  
 أبو الهيثم قال أخبرنا  
 شعيب عن الزهري قال  
 أخبرني هرو أن عائشة  
 قالت أقصد كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يصلي  
 الفجر فيشهد معه نساء  
 من المؤمنات متلفعات في  
 حروطهن ثم يرجعن إلى  
 بيوتهن ما يعرفن أحد  
 «باب» إذا صلى في  
 ثوب له أسلام ونظري  
 عليها \* حدثنا أحمد بن  
 يوسف قال حدثنا إبراهيم بن  
 سعد قال حدثنا ابن شهاب  
 عن عروة عن عائشة أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
 في نجصة لها أسلام فنظر  
 إلى أسلامها نظرة فلما  
 انصرف قال ذهبا  
 بنجصتي هذه إلى أبي  
 جهم أتوفى بالنجاسة  
 أبي جهم فأتى ألتهني  
 من صلاتي

والطريق الآتية المعلقة تدل على أنه لم يقم له شيء من ذلك وأغشى أن يقع قوله فأخاف وكذا في رواية مالك فكذلك قول الرابطة الأولى قال ابن دقيق العيد فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة وفي ماله به بخدش فيها وأما بيته بالتحصن إلى أبي جهنم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ومثله قوله في حلة عطاره حيث بعث بها إلى عمر بن أبي أمية بها البسطة لتلبسوا به يحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني أمانجي من لا تاجي ويستند منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصابع والتقوش ونحوها وفيه قبول الهدية من الأصحاب والارسال إليهم والطلب منهم واستدليله بالباجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة وقال الطبيب فيه إذا ثبت بان للصور والأشياء الظاهرة تأثير في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية يعني فضلا عن دونها ((قوله وقال هشام بن عروة)) أخرجه أحد رواين أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريقه ولم أر في شيء من طرقهم هذا اللفظ نعم اللفظ الذي ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ المطلق ولفظه فاني نظرت إلى علمها في الصلاة فكذلك يفتني والجمع بين الرابطين يجعل قوله المفتنى على قوله كانت فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع الإلهام ((نفسه)) قوله فأخاف أن نفتني رابطينا بكسر المنة وتشديد النون وفي رواية الباقين بأظهار النون الأولى وهو يقع أوله من الثلاثي ((قوله باب إن صلى في ثوب مصلب)) بفتح اللام المشددة أي نفسه صلبان منسوجة أو متقوشة أو تصاوير أي في ثوب ذي تصاوير كأنه حذف المضاف دلالة لغيره عليه وقال الكرماني هو عطف على ثوب لأعلى مصلب والتقدير أو صلى في تصاوير أو وقع عند الأصابع على أو تصاوير وهو يرجح الاحتمال الأول وعند أبي نعيم في ثوب مصلب أو مصور ((قوله هل تفسد صلاته)) جرى المصنف على قاعدة في ترك الجزم فيجابه اختلافه وهذا من المختلف فيه وهذا مبني على أن النبي هل يشقى الفساد لا ولا لجمهوره وإن كان لمصنف في نفسه واقتضاه والأفلا ((قوله وما ينسئ من ذلك)) أي وما ينسئ عنه من ذلك وفي رواية غير أبي ذر وما ينسئ عن ذلك وظاهر حديث الباب لا يوفي بجميع ما نفتنته الترجمة لا بعد التأمل لأن السراوان كان ذات تصاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن صلبا ولا ينسئ من الصلاة فيه صريحا والجواب أما أولا فإن منع لبسه بطريق الأولى وأما ثانياً فإلحاق المصلب بالمصور لا اشتراكهما في أن كلاهما قد عذب من دون الله تعالى وأما ثالثا فالإحالة إلى المستعملين عن الاستعمال ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك في بيته شيئا فيه نصليب إلا نقضه وللا معاصي ستر أو ثوبا ((قوله عبد الوارث)) هو ابن سعيد والأستاذ كذا بصريون ((قوله قرام)) بكسر القاف وتخفيف الراء ستر دقيق من صوف ذوا لوان ((قوله أميطي)) أي أزيل وزناومفتنى ((قوله لا تزال تصاوير)) كذا في رابطينا والباقيين بلبات الضعير والمهاجر وفي رابطينا فإنه ضمير الماشان وعلى الأخرى يحتمل أن تعود على الثوب ((قوله تعرض)) بفتح أوله وكسر الاء أي تلوح وللا معاصي تعرض بفتح الهمزة وتشديد الراء وأصله تعرض ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقطعها ولم يعددها وسيأتي في كتاب اللباس قيمة الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهرا الاختلاف من شأن الله تعالى وأما علم ((قوله باب من صلى في فروج)) بفتح الفاء وتشديد الاء الفاء ومرة وآخره جمع هو القباء المخرج من خاف وحكي أو ذكره التبريزي عن أبي العلاء المعري جوازهم أو له تخفيف الراء ((قوله عن يزيد)) زاد الأصل هو ابن أبي حبيب وأبو الخير هو الزبيدي بفتح الزاي بعده فاقون والاستاذ كذا بصريون ((قوله أهدى)) بضم أوله والياء أهداه أو كيد كذا سيأتي في اللباس وظاهر هذا الحديث أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت قبل تحريم لبس الحر ويدل على ذلك حديث جابر عنه سلم بلفظ صلى في قباء ديباح ثم تركه وقال غناني عنه جابر يدل عليه أيضا مفهوم قوله لا ينبغي هذا للمؤمنين لأن المتيقن وغيره في الصبر سواهم يحتمل أن يراد بالمتي السلم أي المتيقن للكفر ويكون النبي سبب التزج ويكون ذلك ابتداء

وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم كنت أنظر إلى علمها وأنفي الصلاة فأخاف أن نفتني ((باب)) أن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته وما ينسئ من ذلك ((حدثنا أبو عمر عبد الله بن عمر وقال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز بن سفيان عن أنس قال كان فرام لعائشة ستر به جاب ينسئ فقال النبي صلى الله عليه وسلم أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاوير تعرض في صلاتي ((باب)) من صلى في فروج حر أو تمزعه ((حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخضر عن عتبة بن عامر قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فروج حر فلبسه فقلبي فيه ثم انصرف فزعه ثم أهدى كالكراهة وقال لا ينبغي هذا للمؤمنين

باب الصلاة في الثوب الأحمر \* حدثنا محمد بن غزيرة قال حدثني محمد بن أبي أوفاة عن عثون بن أبي يحيى عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه جوار ٣٣٠ من آدم ورأيت بلالا أخذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتدبرون ذلك

الوضوء ثم أصاب منه شئ أصبح به يوم لم يصيبه شئ أخذ من بلال يصاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عترة فركها وشرح النبي صلى الله عليه وسلم في حلة جوار مشعر إلى العترة بالناس وكعب بن ريث والناس والله واثب عمرو بن يدي العترة \* (باب) الصلاة في السطوح والمنبر والخطب قال أبو عبد الله ولم ير الحسن بأنا يصلي على الجمل والقناطر وان جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما ستره صلى أو هوره صلى ظهر المسجد بصلاته الإمام وصلى ابن عمر على التلج \* حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا أبو حازم قال سألت سهل بن سعد عن أي ثوب المنبر فقال ما بين الناس أعلم متى هوى من أذل القابة محمد فلان مولى فلانة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حمل ووضعه فاستقبل القابة سكر وقام الناس خلفه فقرأ أو ركع وركع الناس خلفه ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري فمسجد على الأرض ثم عاد إلى المنبر

التي لم يقرأ وهذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحر لكونه صلى الله عليه وسلم لم يرد ذلك الصلاة لأن تركه أعادتها لكونها وقعت قبل التحريم أما بعد فقد الجهر ونحوه لكونه صلى الله عليه وسلم مالك يعيد في الوقت والله أعلم (قوله باب الصلاة في الثوب الأحمر) بشرنا بأبواب والخلاف في ذلك مع الحنفية فأنهم قالوا بركه وتوا لو أحدث الثوب بأنها كانت حلة من يرد فيها خطوط حجر ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال مر بالنبي صلى الله عليه وسلم رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في بعض الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سنده كذا وعلى تقدير أن يكون مما يحج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عن فيضيل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمله النبي على ما صبح بهذا السج وأماما صبح غزله ثم نسج فلا ركعة فيه وقال ابن التين زعمهم هضم أن لبس النبي صلى الله عليه وسلم تلك الحلة كان من أجل القز وفيه نظر لأنه كان غيب بجمعة الوداع ولم يكن له إذ ذاك غزو (قوله أخذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) فضح الواوأي الماء الذي نوضأ به وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل وبأنه باقى مباحته في أبواب السترة إن شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة في السطوح والمنبر والخطب) يشير بذلك إلى الجواز والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمكان الإمام (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف والحسن هو البصري والجمل بفتح الجيم وسكون الميم بعد هاء الميم إذا جدد ومن سلب لأن ابن عمر لا يسنه صلى الله عليه وسلم على التلج وحكى ابن قرقول أن رواية الأصمعي رأيت في ذكر فضح الميم قال القزاز الجمل محمدا الميم هو التلج نقل ابن التين عن الصحاح الجمل بفتح الجيم والميم بسكون الميم أيضا مثل عسر وعسر المكان الصلب المرتفع (قلت) وليس ذلك ما إذا هابل صواب ابن قرقول وغيره الأولى لأنه المناسب للخطب لا شرا كهي أن كلامهم ما ذكر يكون تحته ما ذكر من البول وغيره والفرق أن أذلة التماسية يخص بها لاقى المصلي أمامه الحائل فلا (قوله صلى أو هوره صلى على ظهر المسجد) وللمسئلة على سقف وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق صالح مولى التوأمة قال صليت مع أي هورة فوق المسجد بصلاته الإمام وصالح فيه ضعف لكن رواه سعيد بن منصور ومن وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وأبو حازم هو ابن دينار (قوله ما بين الناس) ولكن كعب بن ريث (أعلم متى) أي بذلك (قوله من أذل) فضح الميم وسكون المثناة شجر معروف والقابة بالمهمة والموحدة موضع معروف من عوالي المدينة (قوله محمد فلان مولى فلانة) اختلافت في اسم النجار المذكور كاسباني في الجمعة وأقر بهما رواه أبو سعد في شرف المصطفى من طريق ابن أبي لهجة عن عمارة بن غزيرة عن عباس ابن سهل عن أبيه قال كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر كعبه المنبر وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنهم أنصاريه وقتل ابن التين عن مالك النجار كان مولى لسعد بن عباد فيصطل أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازا وأمر أنه فكيف بنت عبيد بن دليم وهي ابنة عمه أسلمت وباعت فيصطل أن تكون هي المراءة لكن رواه اسمعيل بن وهب في مسنده عن ابن عيينة فقال مولى لبي بياضة وأما ما وقع في الدلائل لا في موعى المديني نقله عن جعفر المستغفرى أنه قال في أمماء النساء من الصحابة علانته بالعين المهملة والمثلثة ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال وفيه أرسل إلى علانته امرأته قد سماها سهل فقد قال أبو موسى يحض فيه جعفر أو شيعته وأنما هو فلانة انتهى ووقع عندنا كثر ما في قبل اسمها عائشة وأظنه يحض المصنف ولو ذكر مسنده في ذلك المكان أولى ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب

ثم قرأ ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري حتى مسجد الأرض فهذا شأنه \* قال أبو عبد الله قال علي بن المديني سألني أحد بن خنبل رجه الله عن هذا الحديث قال فأخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلى من الناس فلا بأس أن يكون الإمام أعلى من الناس هذا الحديث قال

قلت ان سفيان بن عيينة

كان سأل عن هذا كثيرا

فلم يسمعه منه قال لا

\* حدثنا محمد بن عبد الرحيم

قال حدثنا ابن يزد بن هرون

قال أخبرنا جدي الطويل

عن أنس بن مالك أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم سقط عن فرس

فجثت ساقه أو كفه

وأن من نساء شهر

فجلس في مشرب بقلدها

من جذوع فأنما أعياه

بعودونه فبلى بهم جالسا

وهو قيام فجلسا قال أنما

جعل الإمام أبو تمه فإذا

كبر فكبروا وإذا ركع

فأركعوا وإذا سجدا

وأن صلى قائما فقلوا

وأنزل التسع وعشرين

فقالوا يا رسول الله أنك

ألبت شهرها فقال إن

الشهر تسع وعشرون

\* (باب) إذا أصاب ثوب

المصلي امرأته إذا سجد

\* حدثنا سعد بن خالد

قال حدثنا سليمان الشيباني

عن عبد الله بن شداد عن

ميمونة قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يصلي

وأنا سجداء وأنا خاض

ورجاء أصابني ثوبه إذا

سجدت وكان يصلي

على الخمرة (باب الصلاة

على الحصى) وصلى جابر

ابن عبد الله وأبو سعيد في

السفينة قائما وقال

الهياء بقمه عليها فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا فذكر الحديث وأسنده ضعيفا ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سيهله هذا إلا تصحفا والله أعلم والقرض من أراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر وقبسه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيعة عن أبي المديني عن أحمد بن حنبل ولا يردقن العبد في ذلك بحث فإنه قال من أراد أن يستدل بعلى جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن القفل يشال وله لا أفراد الأصل ووصف معتبر بقضى المناسبة باعتباره فلا بد منه وفيه دليل على جواز العمل بالسيرة في الصلاة كسأني في موضعه (قوله قال قلت) أي قال على أحمد بن حنبل (قوله فلم يسمعه منه قال لا) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل كان المنبر من أثل القباية فقط قتيبن أن المنى في قوله فلم يسمعه منه قال لا جسيم الحديث لا بعضه والقرض منه هنا وهو صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر داخل في ذلك البعض فلا كسأل عنه علما وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب وكره ذلك الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة عنهم وأخرج إضعاف ابن مسعود وابن عمر نحوه وعن مسروق أنه كان يحمل لبنة ليصلي عليها إذا ركب السفينة وعن ابن سيرين نحوه والقول بالخوار وهو المعتمد (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاغة (قوله عن أنس) في رواية سبعين منصور عن هشيم عن حميد حدثنا أنس (قوله فجثت) بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين مبهمة والجلس الخدش أو شدمته قليلا (قوله ساقه أو كفه) شئ من الراوي وفي رواية بشر بن المفضل عن حميد عند الإمام عيسى أفككت قدمه وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين فجلس شيعة الأيمن وهي أشمل مما قبلها (قوله وآني من نساءه) أي خلف أن لا يدخل عليهن شهر أو ليس المراد به إلا ملازمة التعارف بين الفقهاء (قوله مشربة) بفتح ألوه وسكون المهملة وضم الراء وبجوز قتها هي العرقلة المرتفعة (قوله من جذوع) كذلك كذا بالنسبة في رواية أخرى وبإضافة للكشبية من جذوع القفل والقرض من هذا الحديث هنا صلواته صلى الله عليه وسلم في المشربة وهي معمولية من الخشب قاله ابن بطال وتعقب بأنه لا يلزم من كون درجهم من خشب أن تكون كلها خشبا فيجوز أن يكون القرض منه بيان جواز الصلاة على السطح أو على سقف في الجبله وسيأتي الكلام على بقية فوائد في أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى (قوله باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد) أي هل يفسد صلاته أم لا والحديث دال على الصحة (قوله عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي وسليمان الشيباني هو أبو إسحق مشهور بكنيته وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في الطهارة واستدل به هناك على أن عين الخائض طاهرة وهنا على أن ملازمة بدن الطاهر وثيابه لا تفسد الصلاة ولو كان متلبسا بجناسه حكمية وفيه إشارة إلى أن الجناس إذا كانت عينية قد تضر وفيه أن محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة (قوله وكان يصلي على الخمرة) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحصى قال ابن بطال لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا أن يرى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتي ثيابا فيوضع على الخمرة فيصلي عليه وله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة الجماعة وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض وكذا روى عن غير عروة ويحتمل أن يجعل على كراهة التنزيه والله أعلم (قوله باب الصلاة على الحصى) قال ابن طلال إن كان ما يصلي عليه كبيرا قدر طول الـ إلى جمل فأكثر فإنه يقال له حصى ولا يشال للخمرة وكل ذلك يصنع من سعف القفل وما أشبهه (قوله وصلى جارا) وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري جارا بن عبد الله وأنس قد هما هم قال وكان أمانا يصلي بنافي السفينة قائما ونصلي خلفه قياما ولو شئنا لأرفقنا أي لأرسلنا يقال أرمى السفينة بالسجين المهمة وأرفى بالقاء إذا قضى بها على الشط (قوله وقال

الحسن تصلي قائما لم نشق على أصحابنا بقدر ومعها) أي مع السفينة (والاقتداء) أي وإن شق على أصحابنا فصل قاهدا وقلدو بنا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي عوانة عن حاصم الاحول قال سألت الحسن وابن سيرين وطائرا يعني الشعبي عن الصلاة في السفينة فكلهم يقول إن قدر على الخط وج فليخرج غير الحسن فإنه قال إن لم يؤذ أصحابه أي فليصل وروي ابن أبي شيبة عن حصف عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا يصل في السفينة قائما وقال الحسن لا نشق على أصحابنا في تأريخ البخاري من طريق هشام قال سمعت الحسن يقول در في السفينة كالمدر إذا صليت قال ابن المنير وجه ادخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصر أنها اشتركت في أن الصلاة عليها صلاة على غير الأرض فلا يقتل مختل أن ما فمارة الأرض شرط لقوله في الحديث المشهور يعني الذي أخرجه أبو داود وغيره تريب وجعل انتهى وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك وأشار البخاري إلى خلافه في حديثه في تخويره الصلاة في السفينة قاهدا مع القدرة على القيام في هذا الأمر جواز ترك ركوب البحر (قوله عن اصحق بن أبي طلحة) كذا الكشي بهي والجموي والباقيين اصحق بن عبد الله بن أبي طلحة (من أنس بن مالك أن جده ملكة) هي بضم الميم تصغير ملكة والمصغير في جده يعود على اصحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي وجزم ابن سعد وابن مندة وابن الحصار بأنها جدة أنس والده أمه أم سليم وهو مقتضى كلام مالم الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الحق في العدة وهو ظاهر السياق ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن اصحق بن أبي طلحة عن أنس قال أرسلتني جدتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها بملكه فجاءنا فحضر الصلاة الحديث وقال ابن سعد في الطبقات أم سليم بنت ملحان فاسق نسبها إلى عذرى بن الخبار وقال وهي القبيصة ويقال الرميصة ويقال اسمها سهلة ويقال أيغفة أي بالتون وانقاء مصغرة ويقال وبسة وأمرها بملكه بنت مالك بن عدي فاسق نسبها إلى مالك بن الخبار ثم قال تزوجها أي أم سليم ملكة بن النضر فولدت له أنس ابن مالك ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير (قلت) وعبد الله هو والد اصحق وروى هذا الحديث عن عمه أخى أبيسه لأمه أنس بن مالك ومقتضى كلام من أعاد الصغير في جده تعالى اصحق أن يكون اسم أم سليم ملكة ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن اصحق بن أبي طلحة عن أنس قال صنعت أنا وبتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمر أم سليم خلفنا هكذا أخرجه المصنف كجاسيائي في أبواب الصفوف والقصة واحدة طولها مالك واختره هاسفان ويحتمل تعدد هذا فلا يخالف ما تقدم وكون ملكة جدة أنس لا يثبت كونها جدة اصحق لما بيناه لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن ملكة اسم أم سليم نفسها والله أعلم (قوله لطعام) أي لأجل طعام وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصل بهم ليتخذوا مكان صلواته صلى الله عليه وسلم كافي قصة عتيان بن مالك الآية وهذا هو السرفي كونه بأبي قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وبهنا بالطعام قبل الصلاة فبدأ في كل منهما بأصل ما دعى لأجله (قوله ثم قال قوما) استدله على ترك الوضوء مما استنار له يكونه صلى الله عليه وسلم والطعام وفيه نظر لما رواه الدارقطني في غرائب مالك عن البخاري عن عبيد الله بن عون عن مالك ولفظه صنعت ملكة رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فأكل منه وأما مع محمد بن عمرو فتوخا الحديث (قوله فلا صلى لكم) كذا في روايةنا بكسر اللام وفتح الباء ورواية الأصيلي بخلاف الباء قال ابن مالك وروى بخلاف الباء وثبوتها مفتوحة وسأكنه ووجه أن اللام عند ثبوت الباء مفتوحة لا مكي والفتح بعد ما منصوب بأن مضممة واللاد مهموز بها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوه واقصا مكم لا صلى لكم ويجوز على مذهب الاختصاص أن تكون الفاء زائدة اللام متعلقة بقوه وأوعده سكوت الباء يحتمل أن تكون اللام أيضا لا مكي وسكنت الباء تخفيفا أو لام الأمر وثبت الباء في الجزم إجراء العمل للتعجيل كقراءة قبل أن تمضي ويصبر وعند حذف الباء اللام الأمر وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى

الحسن تصلي قائما لم نشق  
على أصحابنا بقدر ومعها  
والاقتداء بجدتنا عبد  
الله قال أخبرنا مالك عن  
اصحق بن أبي طلحة عن  
أنس بن مالك أن جده  
ملكة وعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الطعام  
صنعه له فأكل منه ثم قال  
قوما فلا صلى



ولصلح خطاياكم قال ويجوز قبح اللام ثم ذكر قبحه وفيه لغز بحث اختصرته لان الواو لم يرد به  
وقيل ان في روايه الكندي معنى فاصل بحذف اللام وليس هو فباقتفت عليه من النسخ الصحيحة وحكى ابن  
قرقوب عن بعض الروايات فلتصل بالتون وكسر اللام والجزم واللام على هذا الاثر وكسر هاقصة  
معروفه **«قوله لكم»** أى لا حاكم قال السهيلي الامر هنا معنى الخبر وهو كونه تعالى فله دلالة الرحمن مدا  
ويجوز ان يكون امر الهم بالانتماء لكنه اضافته الى نفسه لارتباط فعلهم بفعله **«قوله من طول ملابس»**  
فيه ان الافتراش يسمى لباسا وقد استدل به على منع افتراش الحر لمعموم النسي عن لبس الحر ولو لا رد على  
ذلك ان من حلف لا يلبس حررافاه لا يبحث بالافتراش لان الاعيان منها على العرف **«قوله فضضته»**  
بحمل ان يكون النصح للذين الحصير أو لتطيقه أو لتظهره ولا يصح الجزم بالآخر بل المتبادر  
غيره لان الاجل الطهارة **«قوله وصضفت أنا واليتيم»** كذا اللاكثر والمستغنى والجوى فضضفت  
واليتيم بغير تأكيده والاول اقص وهو يجوز في اليتيم الرفق والمنصب قال صاحب المصنف اليتيم هو ضربة  
جده حسين بن عبد الله بن ضمرة قال ابن الحذاء كذا اسماء عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره واظنه  
معهم من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة قال وضمرة هو ابن أبي ضمرة مولى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واختلف في اسم أبي ضمرة فقيل روج وقيل غير ذلك انتهى وروى بعض النسخ  
فقال اسم اليتيم ضمرة وقيل روج فكأنه انتقل ذهنه من الخلاف في اسم أبيه اليه وسبأني في باب  
المراة فوجدتها تكون صفاء كرم قال ابن ابي عمير وسلم وبيان وهم في ذلك ان شاء الله تعالى وحزم البخاري  
بان اسم أبي ضمرة سعد الحيمري ويقال سعيد ونسبه ابن حبان لبشيا **«قوله والجهوز»** هي ملكة المد كورة  
أولا **«قوله انصرف»** أى الى بيته أو من الصلاة في هذا الحديث من القوافل اذ جاء به الدعوة ولولم  
تكن مرسا ولو كان الداعى أهله لكن حيث تؤمن الفتنة والا كل من طعم الدعوة وصلاة النافذة جماعة  
في البيوت وكان صلى الله عليه وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لاجل المرأة فانها تختص عليها  
بعض التفاصيل لعدم وقتها وفيه تنظيف مكان المصلي وقيام الصبي مع الرجل صفوا تأخير النساء عن  
صفوف الرجال وقيام المرأة صفوا وحدها اذا لم يكن معها امرأة غيرها واستدل به على جواز صلاة المنفرد  
خلف الصف وحده ولا حجة فيه بذلك وفيه الاعتصاف في نافذة النهار على ركعتين خلافا لمن اشترط اربع  
وسبأني في ذلك في موضع ان شاء الله تعالى وفيه حجة صلاة الصبي المميز وضوئه وان محل الفضل الوارد  
في صلاة النافذة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم بل يمكن أن يقال هو اذ ذاك افضل ولا سيما في  
حقه صلى الله عليه وسلم **«تنبيهان»** الاول اورد مالك هذا الحديث في رتبة صلاة الفرض وتعقب بما رواه  
أنس بن سيرين عن أنس بن مالك انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الفرض الا مرة واحدة في دار  
الانصاري الفضم الذي دعاه ليصلي في بيته آخره المصنف كاسبأني وأجاب صاحب القيس بان مالك  
يقرر ان كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الفرض فحمله عليه وان أنس لم يبلغ على أنه  
صلى الله عليه وسلم في تلك الصلاة صلاة الفرض **«الثاني»** التكتة في رتبة الباب الاشارة الى ما رواه  
ابن أبي شبة وغيره من طريق شريح بن عاتق انه سأل عائشة أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على  
الحصير والله يقول وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا فقالت لم يكن يصلي على الحصير فكان لا يثبت عند  
المصنف أو رآه شاذ اذ ورد المعارضه ما هو أقوى منه كحديث الباب بل سبأني عنده من طريق أبي سلمة  
عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يبسطه ويصلي عليه وفي مسلم من حديث أبي سعيد  
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حصير **«قوله باب الصلاة على الخمر»** تقدم الكلام عليها  
فربا وان ضابطها تقدم في اواخر الحديث وكانه أفرد ما يترجمه لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث  
مختصرا والله أعلم **«قوله باب الصلاة على الفراش»** أى سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا وكانه يشير الى  
الحديث الذي رواه أبو ذؤاد وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة

لكم قال أنس فضضت الى  
حصيرنا فدل اسود من طول  
ملابس فضضته بما مقام  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وصضفت أنا واليتيم  
وراء والجهوز من ورائنا  
فصلى لنا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ركعتين ثم  
انصرف **«باب الصلاة  
على الخمر»** حدثنا أبو  
الوليد قال حدثنا شعبه  
قال حدثنا سليمان  
الشيثاني عن عبد الله بن  
شاذ عن ميمونة قالت كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يصلي على الخمر **«باب  
الصلاة على الفراش»**

حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل على قبليته فإذا وجدته غرني قميصت رجلي فإذا قام بسطتها قالت واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهي بينه وبين القبيلة على فراش أهلها اعتراض الجنابة - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن يزيد بن عمار عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وعائشة معترضة بينهما وبين القبلة على الفراش الذي نأمان عليه (باب السجود على الثوب في شدة الحر) وقال الحسن كان القوم ينجدون على العمامة والقنسوة ويذاهون كما يحدثن أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا بشر بن المفضل قال حدثنا غالب القطن عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في لحظنا وكانه أيضا لم يثبت عنده أو أوشاذ أمر دوا وقد بين أوداد علته (قوله وصلى أنس) وصلى ابن أبي شبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال كان أنس يصلي على فراشه (قوله وقال أنس كنا نصلي) كذا اللالكثري وسقط أنس من رواية الأصيل فأوهما نقيبته من الذي قبله وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولا في الباب الذي بعده عنه وأراه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا وسياقه أنهم أوشاذ الجارية بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شبة بسند صحيح عن إبراهيم التيمي عن الأسود وصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفراء والمسوح وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك وقال مالك لا يرى بأسا بالقيام عليها إذا كان يضع وجهه ويديه على الأرض (قوله حدثنا جميعا) هو ابن أبي أويس والاسناد كله مدينون (قوله كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل على قبليته) أي في مكان مجوده وبين ذلك من الرواية التي بعده (قوله قبضت رجلي) كذا بالثنية للأكبر وكذا في قولها بسطتها ولمسني والحواري رجلى بالافراد وكذا بسطتها وقد استعمل بقولها انخرجني على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء فقبيل احتمال الحائل أو بالخصوبة وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي مع بقية مباحثه في أبواب السجدة إن شاء الله تعالى وقولها واليوت يومئذ ليس فيها مصابيح كذا روايت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة قال ابن بطال وفيه اشعار بأنهم صاوا وبسبب ذلك يستحبون ومناسبة هذا الحديث لغيره من قولها كنت أنام وقد صرحت في الحديث الذي يليه بأن ذلك كان على فراش أهلها (قوله اعتراض الجنابة) منصوب بأنه مفعول مطلق يعمل بمقدار رأي معتضة اعتراضا كاعتراض الجنابة والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمنة إلى جهة شماله كما تكون الجنابة بين يدي المصلي عليها (قوله عن يزيد) هو ابن أبي حبيب وعمران بن مالك وعروة هو ابن أبي ريثم والثلاثة من التابعين وصورة سياقه بهذا الاسناد ولكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة دليل الرواية التي قبلها والتسكية في إرادته أن فيه تقييد الفراش بكونه الذي نأمان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب بخلاف الرواية التي قبلها فإن قولها فراش أهلها أعم من أن يكون هو الذي نأمان عليه أو غيره وفيه أن الصلاة إلى التام لا تتركه وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك وهي محمولة أن ثبتت على ما ذاهل شغل الفكر به (قوله باب السجود على الثوب في شدة الحر) التقييد بشدة الحر للمحافظة على لفظ الحديث والألف في البرد كذلك بل الغالب بالحوال لا يقيده بالخاصة (قوله وقال الحسن كان القوم) أي الصحابة كما سيأتي بيانه (قوله والقنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وقح الواو وقد تبدل بمتشابهة من تحت وقد تبدل ألفا ونقح السين فيقال قنساة وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث غشاه مبطن بستره إلى رأس قاله القزازي شرح الفصح وقال ابن هشام هي التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العظام وتستر من الشمس والمطر كأنها عند رأس البرنس (قوله ويذاهون) أي يدل واحد منهم وكانه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقنسوة معا لكن في كل حالة كان يسجد ويذاهون وفيه رواية الكشيبي ويذاهون كما هو منصوب بفعل مقدر أي ويجعل يديه وهذا الآخر وصلى عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسجدون ويذاهون في يسجد الرجل منهم على قنسلوته وعمامته وهكذا رواه ابن أبي شبة عن طريق هشام (قوله حدثنا غالب القطن) والأكثر حدثني بالافراد الاسناد كله بصريون (قوله طرف الثوب) ولحم بسط ثوبه بالمصنف في أبواب العمل في الصلاة وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب سجد ناعلي شيئا ناعيا القاء الحر والثوب في الأصل يطلق على غير القبط وقد يطلق على القبط بخلاف الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيره في القبطية بين المصلي وبين الأرض لا تقامرها وكذا بردها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل

لأنه على بسط الثوب بعد الاستطاعة واستدلل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى قال  
 الترمذي ويقال أبو حنيفة والجهرور وحله الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وأيد البيهقي هذا القول بما  
 رواه الإمام عيسى من هذا الوجه لفظاً فأخذ أحدنا الحصى في يده فاذا روضه وسجد عليه قال فلو جاز  
 السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى نثر الحصى مع طول الأمر فيه وتعب باحتمال أن يكون الذي  
 كان يرد الحصى لم يكن في ثوبه فضلة يسجد عليها مع قهاسه تهرله وقال ابن دقيق العيد يحتاج من استدلل به  
 على الجواز إلى أمرين أحدهما أن لفظ ثوبه دال على المتصل به أما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود  
 بالبسط بمعنى كثرة روافه مسلم وأما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو  
 الأمر الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناوئاً للحمل التراجع وهو أن يكون مما يصحرك بحركة المصلى وليس في  
 الحديث ما يدل عليه والله أعلم وفيه جواز العمل القليل في الصلاة ومراعاة التطشع فيه إلا أن الظاهر أن  
 صنيعة ذلك لأزالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظهور في أول الوقت وظاهر الأحاديث  
 الواردة في الأمر بالارتداد كسألتني في المواقيت يعارضه فن قال الارتداد رخصة فلا إشكال ومن قلته فإما أن  
 يقول التقديم المذكور رخصة وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالارتداد وأحسن منهما أن يقال إن شدته لم  
 قد جرد مع الارتداد فيحتاج إلى السجود على الثوب وإلى نثر الحصى لأنه قد يستمرحه بعد الارتداد ويكون  
 فائدة الارتداد جرد ظل عشي فيه إلى المسجد أو يصلى فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي  
 ثم ابن دقيق العيد وهو أول من دعوى تمارض الحديثين وفيه أن قول الصحابي كنا نفعل كذا  
 من قبيل المرفوع لا اتفاق الشخمين على تحريم هذا الحديث في جميعها بل ومعظم المستفتين لكن  
 قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان  
 يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره وفيه مأخوذ من هذه الطريق لأن مجرد صيغة  
 كنا نفعل «قوله باب الصلاة في النعال» بكسر الهمزة وجعل نعل وهو معروفه ومناسبه لما قبله من  
 جهة جواز تطييع بعض أعضاء السجود «قوله يصلى في نعليه» قال ابن بطال هو محمول على ما إذا لم يكن فيها  
 نجاسة ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لأن المستحب أن لا يدخل في المعنى المطلوب من  
 الصلاة وهو أن كان من ملابس الزينة إلا أن ملاسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقتصر عن  
 هذه الزينة وإذا تعارضت مراعاة مصلحة الصلوة مع إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع  
 المفاسد والآخرى من باب جلب المصالح قال الآن يرد دليل بالحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويركز هذا  
 النظر (قلت) قد روي أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مر فوطا خلفوا إليهم وقد قاموا يصليون  
 في نعالهم ولا يخافهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد مخالفة المذكور ووردي كون الصلاة في  
 النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً وأورد ابن عدي في الكامل وابن مردويه  
 في تفسيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من حديث أنس «قوله باب الصلاة في الخفاف» يحتمل أنه  
 أراد الإشارة بارتداءه الترخية هنالك إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين «قوله سمعت  
 إبراهيم» هو الخفي وفي الإسناد ثلاثة من التابعين كوفيين إبراهيم وشيخه والرازي عنه «قوله ثم قام  
 فصلي» ظاهره في أنه صلى في خفيه لأنه لو تزعمهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ولوغسلهما النقل «قوله  
 فستل» والظاهر أن من طريق جعفر بن الحرث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور وله  
 من طريق زائدة عن الأعمش فصاب عليه ذلك رجل من القوم «قوله قال إبراهيم فكان يجهم» زاد مسلم  
 من طريق أبي أيوب عن الأعمش كان يجهم هذا الحديث ومن طريق عيسى بن يونس عنه فكان  
 أصحاب عبد الله بن مسعود يجهم «قوله من آخر من أسلم» ولمسلم لأن إسلام جبركان بعد نزول المائدة  
 ولا يداود من طريق أبي زرعة عن حمزة بن سريته في هذه القصة قالوا إنما كان ذلك أي مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة فقال جبرما أسلمت الأبدنزل المائدة وعند الطبراني من

«باب الصلاة في النعال»

حدثنا آدم بن أبي إياس

قال حدثنا شعبة قال أخبرنا

أبو مسلمة سمعنا يزيد

الأزدى قال سألت أنس

ابن مالك كان النبي صلى

الله عليه وسلم يصلى في

نعليه قال نعم «باب الصلاة

في الخفاف» حدثنا آدم

قال حدثنا شعبة عن

الأعمش قال سمعت إبراهيم

يحدث عن همام بن

الحريث قال رأيت جبرين

عبد الله قال ثم قفا ومع

على خفيه ثم قام فصلي

فستل فقال رأيت النبي

صلى الله عليه وسلم صنع

مثل هذا قال إبراهيم فكان

يجهم لأن جبركان من

آخر من أسلم

رواه محمد بن سيرين عن جرير أن ذلك كان في حجة الوداع وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال رأيت جرير بن عبد الله قال كثر نحو حديث الباب قال قلت له أقبل المائدة أم بعدها قال ما سألت إلا بعد المائدة قال الترمذي هذا حديث مقسّر لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء ما في المائدة فيكون منسوخاً كجرير في حديثه أنه رأى يصح بعد نزول المائدة فكان أصحاب ابن مسعود يجهّم حديث جرير لأن فيه رداً على أصحاب التأويل المذكور وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء وهي قراءة الخفض دالة على المسح على الخفين وقد تقدمت سائر ما بحثه في كتاب الوضوء (قوله حدثنا مصنف بن نصر) هو مصنف بن إبراهيم بن نصر نسب إلى جده والاسناد كله كوفيون غيره وقوله أيضاً ثلاثة من التابعين الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو الفصيح ومسروق وزيد الكرماني أن مسلماً هو أبو الفصيح أو البطين تصور قد جزم الحفاظ بأنه أبو الفصيح وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أوردته المصنف تاماً في كتاب الوضوء (قوله باب إذا لم يتم السجود) كذا وقع عندنا كذا في رواية هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي بعدها وحديث ابن جهمه فيها موصلاً ومعلقاً وقتنا عندنا الأصلي قبل باب الصلاة في النحال ولم يقع عند المستقيم شيء من ذلك وهو الصواب لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه الذي به وهو أبواب صفة الصلاة ولولاه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معاً لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطاً لنصح صلاته كن تركاً ومناسبة الترجمة الثانية للأشارة إلى أن الجاهل في السجود لا يستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطلة للصلاة وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا في أبواب السجود المحل فيه عندنا على النسخ بدليل سلامة رواية المستقيم من ذلك وهو أحفظهم (قوله باب يدي ضبعه الخ) تقدم القول فيه قبل كاتري (خاتمة) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكرها أسداً لفرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً فإن أضفت إليها حديثي الترجعتين المذكورين صارت أحداً وأربعين حديثاً المذكور منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثاً وإن أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً وعشرة منها أو أحد عشر مكرراً بعد لا في حديثه المعلقة وهي حديث سلمة بن الأكوع عن زرارة ولو شوكه وأحاديث ابن عباس وجرير وهادي بن يحيى في القحذ واقفه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرامعاً شاة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرفي الثوب وقفيه من الأثام الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا أن ابن عمر إذا توسع الله عابكم فوسعوا على أنفسكم فإنه موصول

### (أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد)

(قوله باب فضل استقبال القبلة يستقبل باطراف رجله القبلة أه أوجده) يعني الساعدي (عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصولاً من حديثه والمراد بأطراف رجله رؤس أصابعها وأراديذ كرهه هانيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء (قوله حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة ثم المهمة ثم هي من سياء بكسر المهملة وتخفيف النعتانية ثم هي منقولة وبجو زرك صرفه وهو فارسي معرب بمعنى الأسود وفيه عن جرير (قوله ذمة الله) أي أمانته وعهده (قوله فلا تخفروا) بالضم من ال إلى باي أي لا تغدروا يقال إذا غدرت وخفرت إذا جحيت وقال ابن المهمة في أخفرت للزالة أي تركت حاجته (قوله فلا تخفروا والله في ذمته) أي ولا رسلوه وحذف لدلالة السباق عليه وأول استلزام المذكور المندوب وقد أخذ بعضهم من ذهب إلى قتل تارك الصلاة وله موضع غير هذا وفي الحديث تعظيم شأن القبلة وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتنبيه والإفهام لخل في الصلاة ليكون من شروطها وفيه أن أمور الناس مجمعة على الظاهر فن أظهر شعار الدين أجزبت عليه أحكام أهله ما لم يظهر

حدثنا أبو أسامة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبه قال وضأت النبي صلى الله عليه وسلم قميص على خفيه وصلى (باب إذا لم يتم السجود) أخبرنا المصنف بن محمد أخبرنا مهدي بن واصل عن أبي روال عن حذيفة أنه رأى جريراً جالساً لا يتم ركوعه ولا معبوءة فلما قضى صلاته قال له حذيفة ما صليت قال وأحسبه قال لومت متي غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم (باب يسدي ضبعه ويحافي في السجود) أخبرنا يحيى بن بكير قال حدثنا بكر بن نضر عن جعفر عن ابن هريرة عن عبد الله بن مالك بن جهمه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه وقال أليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه (باب فضل استقبال القبلة) يستقبل باطراف رجله القبلة أه أوجده عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله حدثنا عمرو بن عباس قال حدثنا ابن المهدي قال حدثنا منصور بن سعد عن ميمون ابن سفيان عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل

قبلتنا أو كل ذي يمننا فإنك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته

أقال الناس حتى يقولوا  
لا اله الا الله فإذا قالوها  
وصلوا صلاتنا واستقبلوا  
قبلتنا وذبحوا بذبنا فقد  
حرمت علينا دماؤهم  
وأموالهم الا بجهتها  
وحسابهم على الله وقال ابن  
أبي هريرة أخبرنا يحيى قال  
حدثنا جندب قال حدثنا  
أنس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وقال علي بن  
عبد الله حدثنا خلف بن  
الحرف قال حدثنا جندب  
قال سألت ميمون بن سبياه  
أنس بن مالك قال يا أبا جندب  
وما يحرم دم القمل وماله  
فقال من شهد أن لا اله  
الا لله واستقبل قبلتنا  
وصلى صلاتنا وأكمل  
ذبيحتنا فهو المسلم له  
ماله وسلم وعليه ما على  
المسلم من أبا بلة أهل  
الدينونة وأهل الشام  
والمشرق وليس في المشرق  
ولا في المغرب قبلة يقول  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تستقبلوا القبلة فأنط  
أوبول ولكن شرفوا أو  
شرفوا حدثنا علي بن  
عبد الله قال حدثنا سفيان  
قال حدثنا الزهري عن  
عطاء بن يزيد عن أبي  
أيوب الانصاري أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال إذا  
أنتم القائط فلا تستقبلوا  
القبلة ولا تستدبروها  
ولكن شرفوا أو شرفوا  
قال أبو أيوب قد علمنا الشام

منه خلاف ذلك « قوله حدثناهم » هو ابن جندب الطويل وفي رواية جندب شاكر عن البخاري قال  
نعيم بن جندب وفي رواية كريمة والاصلي قال ابن المبارك في حديث كريمة وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج  
وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا في سنن الدارقطني وتابعه جندب موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن  
ابن المبارك « قوله حتى تقولوا لا اله الا الله » اقتصر عليها وليد كراة في السنة وهي مرادة كما تقول قرات  
الحديث في السورة كلها وقيل أول الحديث ورد في حق من جدد التوحيد فإذا أقر به صار كالموحد من أهل  
الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول فلهذا أعطى الأفعال المذكورة عليها فقال وصلوا صلاتنا  
إلى آخره والصلاة الشرعية متممة للشهادة بالرسالة وحكمة الاقتصار على ما ذكر من الأفعال ان من  
يقرب بالتوحيد من أهل الكتاب وان صالوا واستقبلوا وذبحوا لكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون  
قبلتنا ونعمهم من يذبح لغير الله فهو منهم من لا يأكل ذبيحتنا ولهذا قال في الرواية الاخرى وأكمل ذبيحتنا  
والاطلاع على حال المرقى صلاته وأكله يكن يسرعة في أول يوم بخلاف غيره ذلك من أمور الدين « قوله  
فحرمتم » يفتح أوله وضمة الزايم لرفع شيء من الروايات بالثبوت وقد تقدمت سائر ما بحثه في باب  
فان نالوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيمان « قوله وقال علي بن عبد الله » هو ابن المدني وقائده أراد هذا  
الاسناد ثقبه رواية ميمون بن سبياه متابعه جندبه « قوله وما يحرم » بالثبوت هو معطوف على شيء محذوف  
كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا والوا واستثنائية وسقطت من رواية الاصلي وكريمة ولما لم يكن في  
قول جندب سأل ميمون أنما التحريم يكونه محض ذلك فحبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها نص في جندب  
بان انما حذرهم ثلاثا لأنهم قد دللوا عليه وتحريمهم أيضا بالرفع وان كان للأخرى حكمة وقدروا بنسب طريق  
يحيى بن أيوب وموسى لثق الإيمان لمحدث نصير ولا من مذهبه وغيرهما من طريق ابن أبي هريرة المذكور  
وأهل الامعاء على طريق جندب المذكور فقال الحديث حديث ميمون وجندب فأنما يحرمه منه واستدل  
على ذلك برواية معاذ بن عيسى جندب ميمون قال سألت أنسا قال وحديث يحيى بن أيوب لا يصح  
به شيء في التحريم هذا الباب لا نراه في المصنفين والشاميين ذكر الخطيب في تاريخه « قلت » هذا التعليق  
مردود ولو فتح هذا الباب لم يوفق برواية مدلس أصله ولو صح بالسماع والعمل على خلافه ورواية معاذ  
لادليل فيها على ان جندب لم يسمع من أنس لانه ما منع ابن جندب من أنس ثم سئلت فيه من ميمون فلهذا  
كان السائل عن ذلك فكان حقيقا بضبطه فكان حديثه ثابتا لاجل العلوة تارة عن ميمون  
أكثره وثبته فيه وقد جرت عادة جندب هذا يقول حدثني أنس وثبته فيه ثابت وكذا وقع لغير جندب « قوله باب  
قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق » نقل عياض ان رواية الاكثر ضم فاف المشرق فيكون معطوفا  
على باب ويحتاج إلى تدبر محذوف والذي في رواية ابنا الخفض ووجه السهلي ورواية القمى بان الحامل  
على ذلك كون حكم المشرق في القبلة عتقا فالحكم المدينة بخلاف الشام فانه موافق وأجاب ابن رجب بأن  
الترادف بين حكم القبلة من حيث هو سواء وقعت البلاد أم اختلفت « قوله ليس في المشرق ولا في المغرب  
قبلة » هذه جملة مستأنفة من فقه المصنف وقد تفرغ في ذلك لانه يحمل الامر في قوله شرفوا أو شرفوا  
على عمومها وانما هو مخصوص بالخطابين وهم أهل المدينة ويطبق بهم من كان على مثل منهم ممن اذا استقبل  
المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها اما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب وكذلك عكسه  
وهذا معقول لا يخفى منه على البخاري فتمت بنا ويل كلامه بأن يكون مراده ليس في المشرق ولا في المغرب  
قبلة أي لاهل المدينة والشام ولعل هذا هو السري في تخصيصه المدينة والشام بالذكر وقال ابن بطال  
يذكر البخاري مغرب الأرض اكتفاء بذكر المشرق اذا العلة مشتركة ولان المشرق أكثر الأرض  
المعمورة ولان بالبلاد الاسلام في جهة مغرب الشمس قبلته أتتسى « قوله عن الزهري » يعني بالاسناد  
المذكور والمراد ان سفيان حدث به عليا بن نعيم في مصر مع تصدق الزهري له وفيه عتقة عطاء ومصر  
أتى بالعتقة عن الزهري بنو بنصر مع عطاء بالسماع وادعى بعضهم ان الرواية الثانية معلقة وليس كذلك



أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم تنقل في النهار بأقل من ركعتين فكانت الركعتان  
مختفيا وقوعهما بالمعروف بالاستقراء من عاداته فعل هذا فقوله ركعتين من كلام ابن عمر لأن كلام بلال  
وقد حدث ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين وهو ما أخرجه عن شيبه في كتاب مكة  
من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبل بلال فقلت ما صنع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ههنا فأشار بيده أي صلى ركعتين بالسبابة والوسطى فعل هذا فحصل قوله ونسبت أن أسأله  
كم صلى على أنه لم يسأله لفظا ولم يحبه لفظا وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بأشارة لا نقطة وأما قوله في  
الرواية الأخرى ونسبت أن أسأله كم صلى فيحصل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولا وأما  
قول: «عنه المتأخرين يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسي أن يسأل بلالا ثم انقبض مرة أخرى فساءله فقيهه  
تتلمذ من وجهين أحدهما أن الذي يظهر أن القصة وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة لم تتعد لاه أنى  
في السؤال بالفاء المعقبة في الروايتين معاقلة في هذه فأقبلت ثم قالت بلالا وقال في الأخرى فدرت  
فألت بلالا فدل على أن السؤال من ذلك كان واحد في وقت واحد فانهما ان راوى قول ابن عمر ونسبت  
هو نافع مولاه وبعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية  
الذكر أصلا والله أعلم وأما ما نقله عباس أن قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال  
نسبت أن أسأله كم صلى قال وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد فهو كلام مرود والغلط هو  
الغاطل فانه ذكر الركعتين قبل وبعد ثم هم من موضع إلى موضع ولم يفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى غلط فقد  
تابه أبو نعيم عند الضاري والنسائي وأبو طاهر عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الإسماعيلي وعبد الله بن  
خير عند أحمد عنه كلهم عن سعيد ولم يفرد به سيف أيضا فقد تابعه عليه حصيف عن مجاهد عند أحمد ولم  
يفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن دينار عند أحمد  
أيضا باختصار ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي ومن حديث أبي هريرة  
عند البراء ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقالوا صلى ركعتين عند  
السبابة والوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث شيبه بن عثمان قال لقد صلى ركعتين عند  
العمودين أخرجه الطبراني بإسناد جيد فالجواب من الإقدام على تغليب جيل من جبال الحفظ بقول من شق  
عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ولو سكتنا سلم والله الموفق (قوله في وجه الكعبة) أي  
مواجهة باب الكعبة قال الكرماني الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم أي أنه كان عند الباب (قلت) قد  
قد منا أنه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك وقد منا أيضا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحشية  
وهي أن استقبال المقام غير واجب ونقل عن ابن عباس كراه الطبراني وغيره أنه قال ما أحب أن أصلي  
في الكعبة ممن صلى فيها فقد ترك شأنا خلفه وهذا هو السر أيضا في إيراد حديث ابن عباس في هذا الباب  
(قوله اصمحق بن نصر) كذا وقع منسوب إلى جميع الروايات التي وقفت عليها بذلك جزم الإسماعيلي وأبو  
نعيم وابن مسعود وغيرهم وذكر أبو العباس الطبراني في الأثر إلى أن الضاري أخرجه عن اصمحق بن نصر  
منسوب وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق اصمحق بن رَاهُو عن عبد الرزاق شيبه  
اصمحق بن نصر فبه بإسناد هذا فخلعه من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد وكذلك رَاهُو مسلم من طريق  
محمد بن بكر عن ابن جريح وهو الأراج وسبأ بن وجه التوفيق بين رواية بلال المثنى فصلاته صلى الله عليه  
وسلم في الكعبة وبين هذه الرواية النافذة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى (قوله في قبل الكعبة) يضم  
القاف والموحدة وقد نسك أي مقابلها أو ما استقبل منها وهو وجهها وهذا موافق لرواية ابن عمر السابعة  
(قوله هذه القبلة) الإشارة إلى الكعبة قبل المارد بذلك تهرجكم الانتقال عن بيت المقدس وقبل المارد  
أن حكم من شاهده البيب وجوب مواجهته عنه جز ما بخلاف الغائب وقبل المارد أن الذي أمر بتأسيته  
ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل الكعبة نفسها أو الإشارة إلى وجه الكعبة

في وجه الكعبة ركعتين  
جسدنا اصمحق بن نصر  
قال حدثنا عبد الرزاق قال  
أخبرنا ابن جريح عن عطاء  
قال سمعت ابن عباس قال  
لما دخل النبي صلى الله  
عليه وسلم البيت دعا في  
فواحيه كلها ولم يصل حتى  
خرج منه فلما خرج ركع  
ركعتين في قبل الكعبة  
وقال هذه القبلة

(٢) قوله قسلة البت في  
سجدة قبله ابراهيم اه

﴿باب التوجه سجدة نحو  
القبلة حيث كان﴾ وقال  
أبو هريرة قال النبي صلى  
الله عليه وسلم استقبل  
القبلة وكبر ﴿حدثنا عبد  
الله بن رجاه قال حدثنا  
اسرائيل عن أبي اسحق  
عن البراء بن عازب قال كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم صلى نحو بيت المقدس  
سنة عشر شهرا أو سنة  
عشر شهرا أو كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يحب  
أن يوجه إلى القبلة فأزل  
الله عز وجل قلري ثياب  
وجهي إلى السماء فتوجه  
نحو القبلة وقال السفهاء  
من الناس وههم اليهود  
ماؤلاهم عن قبلتهم التي  
كافوا عليها قل لله المشرق  
والغرب يسدي من شاء  
أن يصرط مستقيم فصلى  
مع النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل ثم خرج بعدما صلى  
فصر على قوم من الانصار في  
صلاة العصر فنحوي بيت  
المقدس فقال هو يشهد  
أنه صلى مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأنه توجه  
نحو القبلة فصر في القوم  
حتى توجهوا نحو القبلة

أي هذا موقف الامام ويؤده مارواه البراء من حديث عبد الله بن حبشي المتعجم قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة وهو يقول أي الناس إن الباب مقبلة البيت وهو يحول على التذنب  
قيام الاجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته والله أعلم ﴿قوله باب التوجه نحو القبلة حيث  
كان﴾ أي حيث وجد الشخص في سفر أو حضر والمراد بذلك في صلاة الفجر بضعة كما يبين ذلك الحديث  
الثاني في الباب وهو حديث جابر ﴿قوله وقال أبو هريرة﴾ هذا طرف من حديثه في قصة النبي صلى الله عليه  
وسلم في باب الصلاة من الايمان من سافة المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان ﴿قوله عن البراء﴾ تقدم في باب الصلاة من الايمان من  
كتاب الايمان بيان من رواه عن أبي اسحق مبرحان حديث البراءه ﴿قوله وكان يحب أن يوجه إلى  
القبلة﴾ جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال لما  
هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة واليهود أكثر أهلها يستقبلون بيت المقدس أمرهم الله أن يستقبل  
بيت المقدس ففرحت اليهود فاستقبلها سبعة عشر شهرا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن  
يستقبل قبله ابراهيم فكان يدعو وينظر إلى السماء فتزلت ومن طريق جابر هذا قال كان يحب أن يصول  
إلى القبلة لأن اليهود قالوا يتحالفوا بمحمد ويتبع قبلتنا فتزلت وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال  
بيت المقدس أغرق بعد الهجرة إلى المدينة لكن أخرجه أحمد من وجه آخر عن ابن عباس كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه والجمع بينهما يمكن بأن يكون أمره صلى الله  
عليه وسلم لما هاجر أن يسقر على الصلاة بين المقدس وأخرج الطبري من طريق ابن جريح قال صلى النبي  
صلى الله عليه وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى  
إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله إلى الكعبة فقوله في حديث ابن عباس الأول أمره الله  
يرد قول من قال أنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو  
ضعيف وعن أبي العالبة أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بيت المقدس ثأف أهل الكتاب وهذا لا يثبت أن  
يكون يتوقف ﴿قوله نحو بيت المقدس﴾ أي بالمدينة قد تقدم في باب الصلاة من الايمان في كتاب  
الايمان تحريم المدة المذكورة وأنها ستة عشر شهرا أو أيام ﴿قوله توجه﴾ بفتح الجيم أي يؤمر بالتوجه  
﴿قوله فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا﴾ كذا في رواية المستفي والخموي وفي رواية غيرهما رجل  
وهو المشهور وقد تقدم في الايمان أن اسمه عبد بن بشر وتحتاج رواية المستفي إلى تقدير محذوف في قوله  
ثم خرج أي بعض أو ثلثا إلى حال ﴿قوله في صلاة العصر نحو بيت المقدس﴾ وللشبهة في صلاة العصر  
يصلون نحو بيت المقدس وفيه افصاح بالمراد ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثوبان بنت أسلم صليت  
الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة فاستقبلنا مسجد ايليا فصلينا بمكة بين أي ركعتين ثم جاءنا من يخبرنا أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام واختلقت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها  
وكذا في المسجد فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر وذكر محمد بن سعدة في الطبقات قال يقال أنه صلى  
ركعتين من الظهر في مسجده بالمسكين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه وداره معه المسلمون  
وقال زاذلاني صلى الله عليه وسلم أم بشر بن البراء من معروفي بن سلفة فصنعت طعاما وحانت الظهر  
فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ركعتين ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فمضى  
مسجدا القبلة قال ابن سعد قال الواقدي هذا أثبت عندنا وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن حمارة  
ابن روبية قال كنام النبي صلى الله عليه وسلم في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة فدارا ودنا  
معه في ركعتين وأخرج المزروع من حديث أنس أنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيت المقدس  
وهو يصلي الظهر يوجه إلى الكعبة والطريق نحو من وجهه آخره من أنس في كل منهما ما ضعف  
﴿قوله فقال﴾ أي إلى جبل (هو يشهد) يعني بذلك نفسه وهو على سبيل التبريد ويحتمل أن يكون  
الراوي نقل كلامه بالنحو ويؤيده الرواية المتقدمة في الايمان بلفظ أشهد وقد تقدمت مباحثه هناك



حدثنا مسلم قال حدثنا

هشام قال حدثنا يحيى بن

أبي كثير عن محمد بن عبيد

الرجن عن جابر قال كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يصلي على راحلته

حيث توجهت فإذا أراد

الفرصة نزل فاستقبل

القبلة حدثنا عثمان قال

حدثنا عمر بن منصور

عن إبراهيم عن علقمة قال

قال عبد الله صلى الله

عليه وسلم قال

إبراهيم لأدري زاد أو

نقص قلنا لم يقل إلا رسول

الله أحدث في الصلاة شيء

قال وما ذلك قالوا صليت

كذا وكذا فتنزل برجله

واستقبل القبلة وبعد

مجدنين ثم سلم فلما أقبل

علينا توجهه قال أنه

لوحديث في الصلاة شيء

لأننا نكبه ولكن إنما أنا

بشر مثلكم أنسى كما

تنسسون فإذا نسيت

فذكروني وإذا نسيت

أحدكم في صلاته فليذكر

الصواب فليست عليه ثم

يسلم ثم سجد مجذنين

﴿باب﴾ ما جاء في القبلة

ومن لم ير الأداة على من

سها فليصل إلى غير القبلة

وقد سلم النبي صلى الله

عليه وسلم في ركعتي الظهر

وأقبل على الناس وجهه

ثم أتم ما بقى حدثنا عمرو

ابن عون قال حدثنا هشيم

عن حنيفة عن أنس قال قال

عمر وقت في ثلاث

﴿قوله حدثنا مسلم﴾ زاد الأصميلي ابن إبراهيم ﴿قال حدثنا هشام﴾ زاد الأصميلي ابن أبي عبد الله وهو  
المستوائي ﴿عن محمد بن عبد الرحمن﴾ أي ابن يونس بن الصامري الملقب وليس له في الصحيح عن جابر غير  
هذا الحديث وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخاري عن جابر شيئاً ﴿قوله حيث  
توجهت﴾ زاد الكشيبي به والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة وهو أجمع لكن  
رخس في شدة الخوف ﴿قوله عن منصور﴾ هو ابن المغيرة وإبراهيم هو ابن يزيد القتي وأخطأ من قال  
أنه غيره وهذه الترجمة من أصح الأسانيد ﴿قوله قال إبراهيم﴾ أي الراوي المذكور ﴿لأدري زاد  
أو نقص﴾ أي النبي صلى الله عليه وسلم والمراد أن إبراهيم ثلث في سبب معبود السهو المذكور وهل كان  
لأجل الزيادة أو النقصان لكن سبأ بن أبي الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم ما سنده هذا  
أنه صلى الله عليه وسلم يقضي الحزم بالزيادة فلهذا سلمنا ما حدث منصوراً واتفقنا ما حدث الحكم وقد تابع  
الحكم على ذلك جناد بن أبي سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما وعين في رواية الحكم أيضاً وجاداً ما  
الظاهر ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر وما في الصحيح أصح ﴿قوله أحدث﴾  
بفصاحت ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يجب تفسير حكم الصلاة عما عهدوه ودل  
استفهامهم عن ذلك على جواز النسخ عنهم وأنهم كانوا يتفوتونه ﴿قوله قال وما ذلك﴾ فيه إشعار بأنه لم  
يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة  
والسلام في الأفعال قال ابن دقيق العيد وهو قول عامة العلماء والنظار وشذت طائفة فقهاء البجوز على  
النبي السهو وهذا الحديث يرد عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم فيه أنسى كما تنسون ولقوله فإذا نسيت  
فذكروني أي بالسبع ونحوه وفي قوله لو حدثت شيء في الصلاة لتبنا نكم به دليل على عدم تأخير اليأس عن  
وقت الحاجة ومناسبة الحديث للترجمة من قوله تعالى وحله ولكشيبي والأصميلي وحله بالثنية واستقبل  
القبلة فلعل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة واستدل به على وجوع الأعمام إلى قول  
المؤمنين لكن يحتمل أن يكون تذكرة عند ذلك أو لم يوافق أو أن سؤالهم أحدث عنده شكاً فبعد  
لوجود الشك الذي طار لأحمد وقولهم ﴿قوله فليصبر الصواب﴾ بالخاء المعجمة والراء المشددة أي فليصبر  
والمراد البناء على اليقين كسبأ بن واخضع بقية مباحثته في أبواب السهو إن شاء الله تعالى ﴿قوله باب  
ما جاء في القبلة﴾ أي غير ما تقدم ﴿ومن لم ير الأداة على من سها فليصل إلى غير القبلة﴾ وأصل هذه المسئلة في  
الجهنم في القبلة إذا تبين خطؤه فروى ابن أبي شيبة عن سعد بن المسيب وخطو الشعي وغيرهم أنهم قالوا  
لأنجب الأداة وهو قول الكوفيين وعن الزهري ومالك وغيرهما يجنب الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد  
إذا تبين الخطأ مطلقاً وفي الترمذي من حديث عامر بن ربيعة ما وافق قول الأولين لكن قال ليس أسنده  
بذلك ﴿قوله وقد سلم النبي صلى الله عليه وسلم الخ﴾ هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليلدين  
وهو موصول في الصحيحين من طرق لكن قوله وأقبل على الناس ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصلاً  
لكنه في الموطأ من طرق إلى أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة وهو ابن التين بعلال بن طلال حيث  
جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود لما مضى لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرق أنه سلم من  
ركعتين ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناءه على الصلاة دال على أنه حال استدباره القبلة  
كان في حكم المصلي ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا يطل صلاته ﴿قوله عن أنس قال قال عمر﴾  
هو من رواية يحيى بن عمار لكن صغيره كبير ﴿قوله واقترب في ثلاث﴾ أي رقع والمسنى واقفى  
ربى فانزل القرآن على وفق ما رأيت لكن لرأية الأدب أسند المواقفة إلى نفسه أو أخا به إلى حديث رأيه  
وقدم الحكم وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما يثبت الزيادة عليها لأنه حصل له المواقفة في أشياء غير هذه  
من مشهور وعائنه أسارى بدر وقصة الصلاة على المناقب وهما في الصحيحين الترمذي من حديث  
ابن عمر أنه قال ما نزل بالناس أمر قط فوالف فيه وقال فيه عمر أنزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر وهذا

دال على كثر موافقته وأكثر موافقتها بالتعيين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول وقد تقدم  
 الكلام على مقام ابراهيم وسأني الكلام على مسئلة الجلب في تفسير سورة الاحزاب وعلى مسئلة التخير  
 في تفسير سورة الصريم وقوله في هذه الروايات واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في الغيرة عليه فقلت لهن  
 عسى به الخوذ كوفيه من وجه آخر عن جدي في تفسير سورة البقرة زيادة بأن التنبيه عليهما في باب  
 عشرة النساء في أوامر التكاثر وقال بعضهم كان الاتفاق أراد هذا الحديث في الباب الماضي وهو قوله  
 واخذوا من مقام ابراهيم مصلى والجواب أنه عدل عنه الى حديث ابن عمر للتعيين فيه على وقوع ذلك  
 من فعل النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك وأما ما سئله للترجمة  
 فأجاب الكرماني بأن المراد من الترجمة ملابغ في القبلة وما يتعلق بها فاعلى قول من فسر مقام ابراهيم  
 بالكعبة فظاهر أو بالحرم كله فن في قوله من مقام ابراهيم للتعيين مصلى أي قبلة أو بالجر الذي وقف عليه  
 ابراهيم وهو الاظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة وقال ابن رشيد الذي يظهر لى أن تعلق  
 الحديث بالترجمة الاشارة الى موضع الاجتهاد في القبلة لان عمر اجتهد في أن اختار ان يكون المصلى الى  
 مقام ابراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد وحصل موافقته على ذلك  
 فدل على تصويب اجتهاد المجتهد اذا بذل وسعه ولا يخفى ما فيه (قوله قال ابن مريم) في رواية كريمة  
 حديثان في مريم وقائدة ابراهيم هذا الاسناد ما فيه من التصريح بسماح جدي من أنس فأم من تدليسه  
 وقوله هذا أنس اود متنا فقوم ورواية أنس عن حملا من رواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقائدة التعلق المذكور تصريح جدي بسماحه له من أنس وقد تقدمه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم  
 يصححه بن البخاري وإن خرج في المناهات (وأقول) وهذا من جهة المناهات ولم ينقد رويحي بن أيوب  
 بالتصريح المذكور وقد أخرجه الامام علي بن مريم في نسخة القاضي عن أبي الربيع الزهراني عن هشيم  
 اخبرنا جدي حدثنا أنس والله أعلم (قوله بينا الناس بقاء) بالمد والصراف وهو الاشهر ويجوز فيه  
 القصر وعدم الصراف وهو يذكر ويؤتى موضع معرف ظاهر المدينة والمراد هنا مسجد أهل بقاء فقيه  
 مجاز الخذف واللام في الناس للهذه الذمى والمراد أهل قبا من حضر معهم (قوله في صلاة الصبح) ولمسلم  
 في صلاة الغداة وهو أحد اسمائها وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك وهذا فيه مغايرة لحديث البراء  
 المتقدم فإن فيه أنهم كانوا في صلاة العصر والجواب أن الامتثالا بين الخبرين لان الخبر وصل وقت العصر  
 الى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك في حديث البراء والا في اليوم بذلك عباد بن بشر وابن خيثم  
 كما تقدم وصل الخبر وقت الصبح الى من هو خارج المدينة وهم بنو عمر وابن عوف أهل قبا وذلك في حديث  
 ابن عمر ولمسلم الا في ذلك اليوم وإن كان ابن طاهر وغيره نقلا أنه عباد بن بشر فقيهه نظر لان ذلك انما  
 ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر فإن كان ما نقلوا عفو فلما فعلت أن يكون عباد بنو بني حارثة أو لافي  
 وقت العصر ثم توجه الى أهل قبا فاعلمهم بذلك في وقت الصبح ومما يدل على تعددها ان مسبار وى من  
 حديث أنس ان ابن جلا من بني سلمة وهم كروحي صلاة القصر فهذا ما وافق رواية ابن عمر في تعيين الصلاة  
 وبوسلة غير بني حارثة (قوله قد أنزل عليه الليلة قرآن) فيه اطلاق اليلة على بعض اليوم الماضي  
 واليلة التي تليه مجازا والتسكير في قوله قرآن لارادة البعضية والمراد قوله قد نزل في قلبه جعل في السماء  
 الايات (قوله وقد أمر) فيه ان ما يؤمر به النبي صلى الله عليه وسلم يلزم أمته وإن أفعاله يؤتى بها  
 كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص (قوله فاستقبلوها) بفتح الموحدة للذكر أي تقبلوا الى جهة  
 الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قبا وقوله وكانت وجوههم الخ تفسير من الراوى  
 للصل المذكور ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وضريح وجوههم  
 لهم أو لأهل قبا على الاحتمالين وفي رواية الاصيل فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الامر وبأن في ضمير  
 وجوههم الاخوان المذكوران وعوده الى أهل قبا أظهر ويرجح رواية الكسر اعند المصنف في

قلت يا رسول الله لو اتخذنا  
 من مقام ابراهيم مصلى  
 فقلت واتخذوا من مقام  
 ابراهيم مصلى وآية الجلب  
 قلت يا رسول الله لو أمرت  
 نساءك أن يعجبين فانه  
 يكلمهن البر والفاخر  
 فقلت آية الجلب واجتمع  
 نساء النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الغيرة عليه فقلت  
 لهن عسى به ان تطلقن  
 أن يسدله أن واجد بها  
 منكن فقلت هذه الآية  
 وقال ابن مريم أخبرنا  
 يحيى بن أيوب قال حدثني  
 جدي قال سمعت أنس هذا  
 جدي حدثنا عبد الله بن يوسف  
 قال أخبرنا مالك بن أنس  
 عن عبد الله بن دينار عن  
 عبد الله بن عمر قال بينا  
 الناس بقاء في صلاة  
 الصبح اذ جاءهم أم فقال  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قد أنزل عليه  
 الليلة قرآن وقد أمر أن  
 يستقبل الكعبة  
 فاستقبلوها وكانت وجوههم  
 الى الشام فاستداروا الى  
 الكعبة حدثنا مسدد  
 قال حدثنا يحيى عن شعبة  
 عن الحكم عن ابراهيم عن  
 علقمة

التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث لفظ وقد أمر أن يستقبل الكعبة  
 ألا تستقبلوها فدخل حرف الاستفتاح بشعر بأن الذي بعده أمر لأنه غيبة الخبر الذي قبله والله أعلم ووقع  
 بيان كيفية التحول في حديث ثوبان بنت أسلم عند ابن أبي حاتم وقد كرت بعضه قريباً وقالت فيه فقول  
 النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء فصلينا المسجدين الباقيتين إلى البيت الحرام (قلت) وتصوره  
 أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد لأن من استقبل الكعبة استقبل بيت المقدس  
 وهو لو دار كاهن في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصوف ولما تحول الإمام تحول الرجال حتى صاروا  
 خلفه وتحول النساء حتى صرن خلفه الرجال وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة فيصعب أن يكون ذلك  
 وقع قبل تحريم العمل بالكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور  
 من أجل المصلحة المذكورة ولم تنال الخطأ عند التحول بل وقعت مغفوة والله أعلم وفي هذا الحديث  
 أن حكم الناس في حق المسكف حتى يبلغه لأن أهل قسائم يؤمر وبالأعادة مع كون الأمر باستقبال  
 الكعبة ووقع قبل سلاطهم تلك المصلاوات واستندت عنه الطحاوي أن من لم يبلغه الدعوة ولم يمكنه استلام  
 ذلك فالغرض غير لازم له وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم لم يتحدوا في الصلاة  
 ولم يظهروا حال على أنهم مع عندهم القادى التحول على القطع والاستئناف ولا يكون ذلك إلا عن  
 اجتهاد كذا قيل وفيه نظر لا احتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
 مترقباً التحول المذكور فلا مانع أن يعلم ما صنعوا من التهادي والتحول وفيه قبول خبر الواحد  
 وجوب العمل به ونسخ ما يقرر بطريق العلم به لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع  
 لمشاهدتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى جهته ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد  
 وأجيب بأن الخبر المذكور راجع إلى ما قبله وقيل كان النسخ بخبر الواحد جازياً في زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقاً  
 عندهم ما يفيد العلم بالإجماع والعلم وقيل كان النسخ بخبر الواحد جازياً في زمنه صلى الله عليه وسلم مطلقاً  
 وانما نسخ بعده ويحتاج إلى دليل وفيه جواز قطع من ليس في الصلاة من هو فيها وإن استماع المصلي  
 الكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حوت فيه القبلة في  
 الكلام على حديث البراء في كتاب الأيمان وجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن لا تنس على  
 الجزء الأول منها من قوله أمر أن يستقبل الكعبة وعلى الجزء الثاني من حيث أنهم صلوا في أول تلك الصلاة  
 إلى القبلة المنسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجزأت عنهم مع ذلك ولم يؤمر وبالأعادة فيكون حكم  
 السامع كذلك لكن يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستحب الحكم الأول مقتضى حقه ما لا يقتضيه  
 في حق السامع لأنه أغاب عن حكم استقر عنده وعرفه (قوله عن عبد الله) يعني بن مسعود  
 (قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله وله لغة بترجمة  
 من قوله قال وما ذاك أي ما سبب هذا السؤال وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهواً كما يظهر  
 في الرواية الماضية من قوله حتى رحله واستقبل القبلة (قوله باب حلق الزناق باليمن من المسجد) أي  
 سواء كان لا أم لا وإن كان في ذلك فقال قوله فحكه بيده أي قلى ذلك بنفسه لأنه يأسر بيده  
 التماسه ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه حكها بيمينه واه والمصنف مشى على ما يحتمل اللفظ مع أنه  
 لا مانع في القصص من التعدد وحديث العرجون واه أبو داود من حديث جابر (قوله عن جند عن أنس)  
 كذا في جميع ما رقت عليه من الطرق بالغة لكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع جند عن أنس  
 فأمّن بتأليه (قوله تخافه) قيل هي ما يخرج من الصدر وقيل التخافة بالعين من الصدر وبالميم من  
 الرأس (قوله في القبلة) أي الحائط الذي من جهة القبلة (قوله حتى رؤى) أي شوهه في وجهه أثر  
 الشقة ولتأني فغضب حتى أحمرو وجهه والمصنف في الأب من حديث ابن عمر تقيط على أهل المسجد  
 (قوله إذا قام في صلاته) أي بعد شروعه فيها (قوله وأمر به) كذا ذكره الشك كسأني في

عن عبد الله قال صلى النبي  
 صلى الله عليه الظهر خمساً  
 فقالوا أزد في الصلاة قال  
 وما ذاك قال أوصلت خمساً  
 فثنى رجل يمينه ومجهد  
 مصدنين (باب حلق  
 الزناق باليمن من المسجد)  
 حدثنا قتيبة قال حدثنا  
 اسمعيل بن جعفر عن  
 جند عن أنس أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم رأى  
 تخافة في القبلة فثنى ذلك  
 عليه حتى رؤى في وجهه  
 فقام فحكه بيده فقال إن  
 أحدكم إذا قام في صلاته  
 فإنه يناجي ربه وأمر به  
 بينه وبين القبلة فلا يزقن  
 أحدكم

قبل قبلته ولكن عن يسار أو نحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فصنع فيه ثم ردد بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن

أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يصنع قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في جدار القبله خطأ أو بصاقاً أو خضامة فحكه \* (باب حل الخطأ بالحصى من المسجد) \* وقال ابن عباس إن وطئت على قدر رطب فأفسده وإن كان يساراً فلا \* حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا إبراهيم بن سعد قال أخبرنا ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خضامة في جدار المسجد فتناول حصىاً فحكه \* فقال إذا تنعم أحدكم فلا يتنعم قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يصنع عن يساره أو نحت قدمه اليسرى (باب) لا يصنع عن يمينه في الصلاة \* حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عجيل عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خضامة في حائط المسجد فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم حصىاً فحكه \* ثم قال إذا تنعم أحدكم فلا يتنعم قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يصنع عن يساره أو نحت قدمه اليسرى \* قال أخبرني قتادة قال سمعت أنساً قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتنقل أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو نحت رجله

سعيد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خضامة في حائط المسجد فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم حصىاً فحكه \* ثم قال إذا تنعم أحدكم فلا يتنعم قبل وجهه ولا عن يمينه ولا يصنع عن يساره أو نحت قدمه اليسرى \* حدثنا حنظلة بن عمار قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنساً قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتنقل أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو نحت رجله

أي حريرة التقيد بذلك في رواية همام إلا نسبة بعد أخرى المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب وكانه يخرجه إلى أن المطلق في الرواية ينحصر على المقيد فهو ما هو مباح كعت عن حكم ذلك خارج الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره وقد نقل عن مالك أنه قال لأبى به نعتي خارج الصلاة ويشهد للفتح ما رواه عبد الله بن زافر وغيره عن أبي مسعود أنه كره يصبغ عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل قال ما بصفت عن عيسى منذ أسلمت وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عن يمينه ولبس مطلقا وكان الذي خصه بمخالفة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال فإن عن يمينه ملكا هذا إذا قلنا أن المراد بالملك غير الكاتب والملاحظ فيظهر حينئذ اختصاصه بمخالفة الصلاة وسألت في البحث في ذلك إن شاء الله تعالى وقال القاضي عياض النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع ما كان غيره فإن تذكره ذلك «قلت» لا يظهر وجود التعذر مع وجود التوب الذي هو لا يسه وقد أشبهه المشارع إلى التفل فيه كما تقدم وقال الخطابي إن كان عن يساره أحده فلا يرفق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو يمينه «قلت» وفي حديث طارق بن المهازي عن أبي داود ما رواه شاذان قال قال فيه أو نقاء شمالك إن كان فارطا أو لا فيكذا وبني تحت يمينه وذلك ولعبد الله بن طارق بن عطاء عن أبي هريرة نحوه ولو كان تحت يمينه مثلاً يمينه يساراً ولو قلته التوب مثلاً فقل بلعه أو لم يركب المنهني عنه والله أعلم «تنبيه» أخذ المصنف كون حكم التسمية والبصاق واحداً من أنه صلى الله عليه وسلم رأى التسمية فقال لا يرفق فدل على تساويهما والله أعلم «قوله باب يصبغ عن يساره حدثنا علي» زاد الاستيعالي ابن عبد الله وهو ابن المديني والمتن هو الذي مضى من وجهين آخرين عن ابن شهاب وهو الزهري ولم يذكر كرسقيان وهو ابن عيينة فيه أباه مرة كذا في الروايات كلها لكن وقع في رواية ابن عساکر عن أبي هريرة بدل أبي سعيد وهو وهم وكان الحامل على ذلك أنه رأى في آخره وعن الزهري سمع جده عن أبي سعيد فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً لكنه فرجهما وليس كذلك وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة بالضعف ومرة صرح بسماع الزهري من جده وهو مع بعض الشراح في زعمه أن قوله وعن الزهري معني بل هو موصول وقد تقدمت له قائل «قوله ولكن عن يساره أو تحت قدمه» كذا لا كرو هو المطلق للترجمة وفي رواية إلى الوقت وتحت قدمه بالواو ووقع عنده مسلم من طارق بن أبي رافع عن أبي هريرة ولكن عن يساره تحت قدمه بحذف أو وكذا المصنف من حديث أنس في أو آخر الصلاة والرواية التي فيها أو أهم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك «قوله باب كفارة الزاني في المسجد» أو روي فيه حديث الزاني في المسجد خطيئة وكفارتها وقد تقدم من حديث أنس بإسناده المأخوذ في الباب قبله سواء ولمسلم التعليل بدل الزاني والتعليل بالمشاة من فوق أخف من الزاني وانقضت خطيئته آخره أحسنه قال القاضي عياض إنما يكون خطيئة إذا بدقته وأما من أراد دفعه فلا ورده التورى فقال هو خلاف صريح الحديث «قلت» وحاصل النزاع أن هنا هم من تعارضوا وها هو الزاني في المسجد خطيئة وقوله يصبغ عن يساره أو تحت قدمه فالنورى يحمل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد والقاضي بخلافه يحمل الثاني عاماً ويخص الأول بما لم يرد قهراً وقد رافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في التقييد القراطي في المفهوم وغيرهما ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناده حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال من تخلف في المسجد فغيب تخلفه أن يصيب جلد مؤمن أو يؤذي به فتوربه وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً الطبراني بإسناده حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال من تخلف في المسجد لم بدقته فسيئة وإن دفعه غشيت فلم يجعله سيئة إلا سيئة عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعاً قال ووجدت في مسأوي أعمال أمتي التضاعف تكون في المسجد لا تدفن قال القراطي فثبت لها حكم السيئة غير ما يقعها في المسجد بل بهو بتركها غير مدفونة انتهى وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن

«باب» يصبغ عن يساره أو تحت قدمه اليسرى حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن المؤمن إذا كان في الصلاة فغابنا نباحي ربه فلا يرفق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه حدثنا شعبة قال حدثنا الزهري عن جده عن عبد الرحمن عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر نخامة في قبة المسجد فحكهها بمصاصة ثم نهى أن يرفق إلى جمل بين يديه أو عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى وعن الزهري مع جده عن أبي سعيد نحوه «باب» كفارة الزاني في المسجد حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الزاني في المسجد خطيئة وكفارتها

الحراجة تضم في المسجد لئلا يفتنى أن يدفن حتى يرجع إلى منزله فأخذ شدة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها  
ثم قال الحمد لله الذي لم يكتب على خطيئة اللبنة فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها وراية  
النهي ترشد إليه وهي تأذي المؤمن بها وما يدل على أن حموه مخصوص جواز ذلك في التوب ولو كان في  
المسجد بلا خلاف وعقد أي داود من حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فبعض  
تحت قدمه اليسرى ثم ذلك بعله استناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فؤيد  
ما تقدم وهو يوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له ذكر كأن لم يكن من الخروج من المسجد والمنع على  
ما إذا لم يكن له ذكر وهو تفصيل حسن والله أعلم وينبغي أن يفصل أضياف من بدأ بجماطة الدفن قبل  
الفعل كن حفرًا ولا تمصق وواوي وبين من يصق أولاً بنيه أن يدفن مثلاً فيصير فيه اختلاف بخلاف  
الذي قبله لانه إذا كان المكفر اخرج ابرازها هو دفنها فكيف يأثم من دفنها ابتداء وقال النووي قوله كقولها  
دفنها قال الجمهور يدفن في تراب المسجد أو رملة أو حصاة وحكي الرواية أن المراد بدفنها اخرجها من  
المسجد أصلاً **«قلت»** الذي قاله الرواية يجرى على ما يقول النووي من المنع مطلقاً وقد عرف ما فيه  
**«تنبيه»** قوله في المسجد طرف الفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه  
نأوله النبي صلى الله عليه وسلم **«قوله»** باب دفن النمامة في المسجد أي جواز ذلك وأورد فيه حديث أبي هريرة عن  
طريق همام عنه بلفظ أذا قام أحدكم إلى الصلاة ثم قال في آخره فدفنها فأشعر قوله في الترجع في المسجد بأنه  
فهم من قوله إلى الصلاة أن ذلك يخص بالمسجد لكن اللفظ أعم من ذلك وقيل اغترجم الذي قبله بالكفارة  
وهذا بالدفن اشعاراً بالفرقة بين الممجد بلا حجة وهو الذي أثبت عليه الخطيئة وبين من غلبته النمامة  
وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه **«قوله»** فافنا ناسج **«قوله»** للكتيبين فانه **«قوله»** مادام في مصلاه  
يقضى يخصص المنع عما إذا كان في الصلاة لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضي المنع في جدار  
المسجد مطلقاً ولو لم يكن في صلاة فيجوز بان يقال كونه في الصلاة أشد انما مطلقاً وكونه في جدار القبلة أشد  
اغنام كونه في قبرها من جدار المسجد فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع **«قوله»** فان عن يمينه  
ملكاً تقدم أن ظاهره اختصاصه بجماطة الصلاة فان قلنا المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه  
بالمنع مع أن عن يساره ملكاً آخر وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك الدين نشر بفعله وتكررها هكذا  
قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات الدينية فلا تدخل  
لكاتب السبائك فيها أو يشهد له ملو أو ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفاً على هذا الحديث قال ولا عن  
يمينه فان عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني من حديث أبي أمامة في هذا الحديث فانه يقوم بين يدي  
الله وملكه عن يمينه وقربه عن يساره فالتفعل جنداً غماض على القرن وهو الشيطان ولعل مقت  
اليسار جنداً يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك أو أنه يقول في الصلاة إلى الدين الله أعلم **«قوله»** فدفنها  
قال ابن أبي جرة يرسل بظلمة الان التغطية بسفر الضرر والابلا من أن يجلس غيره عليه فتوقى به بغير لاف  
الدفن فانه يفهم منه التعقيب في باطن الارض وقال النووي في الرأى المراد بدفنها ما إذا كان المسجد  
تراباً أو رملاً فاما إذا كان مبطلاً مثلاً فذلك عليه بشئ مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير  
**«قلت»** لكن الذي يربى لها اثر البنية فلا مانع وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم لذلك  
بعله وكذا قوله في حديث طائفة عند أبي داود ويزن تحت رجليه وذلك **«قائده»** قال الفقيه في قنونه  
هذا الحديث يحمل على ما يضر من القم أو ينزل من الرأس أما ما يخرج من العمد فهو يضر فلا يضر  
في المسجد اه وهذا على اختياره لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفاً من في وكذا إذا خالط البزاق دم  
والله أعلم **«قوله»** باب ابدرة البزاق أنكر السروحي قوله بديره وقال المعروف في اللغة بدرت إليه  
ويادونه وأجيب بأنه يستعمل في المقابلة فيقال بادرته كذا فبدرته أي شقني واستشكل آخرون التقييد  
في الترجمة بالمبادرة مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه وكانوا أشاروا إلى ما في بعض طرق الحديث

**(باب دفن النمامة في المسجد)**  
حدثنا اسحاق بن نصر  
قال حدثنا عبد الرزاق  
عن معمر بن همام عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اذا قام  
أحدكم إلى الصلاة  
فلا يصق أمامه  
فانما بناجي الله مادام في  
مصلاه ولا عن يمينه فان  
عن يمينه ملكاً وليصق  
عن يساره أو تحت قدمه  
فدفنها **(باب)** اذا بدره  
البزاق فلما أخذ بطرف ثوبه  
حدثنا مالك بن معمر  
قال حدثنا هريز قال حدثنا  
جيس عن أنس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم رأى  
نمامة في القبلة فمسحها  
بيده ورأى منه كراهية  
أو رأى كراهيته لذلك  
وشدته عليه وقال ان  
أحدكم اذا قام في صلاته  
فانما بناجي به أو يمينه  
وبين يمينه فلا يضر في  
قبلته ولكن عن يساره  
أو تحت قدمه ثم أخذ  
طرف ثوبه فبدرته فيه  
وود بعضه على بعض قال  
أبو يعلى هكذا

المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ وليصق عن يساره ويحتبر جبهه اليسرى فان غلبت به  
 بادرة قلبه غسل ثوبه هكذا ثم طوى بيضه على بعض ولا ين أي شبيهة وأي داود من حديث أبي سعد نحوه  
 وفسره في رواية أبي داود بن يعقوب في ثوبه ثم رده بيضه على بعض والحد ثمان صحاح لكنهم بالساعلي  
 شرط البخاري فاشار إليهم ما بان حل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيها والله أعلم وقد تقدم  
 الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب وقوله هنا ورؤى منه بضم الزاء بعدها وأومهمزة أي من  
 النبي صلى الله عليه وسلم وكراهيته بالرفع أي ذلك الفعل وقوله أو رؤى مثل من الراوي وقوله وشدته  
 بالرفع عطف على كراهيته ويجوز الجهر عطف على قوله ذلك وفي الأحاديث المذكورة من القول والغير  
 ما تقدم التذلل إلى أن القام يستقدر أو يتنزه عنه من المسجد وتنفذ الإمام أحوال المساجد تعظيمها وصيانتها  
 وأن المصلي أن يصنع وهو في الصلاة ولا تصد صلاته وإن النخ والتضع في الصلاة جائز لأن التسمية  
 لا بد أن يقع معها شيء من نخ أو تضع وعمله ما ذالم بغض ولم يصد صاحبه العيب ولم يبن منه معنى كلام  
 وأقله حرفان أو حرف محدود واستدل بالمصنف على جواز التضع في الصلاة كما سيأتي في آخر كتاب  
 الصلاة والجهر روى ذلك لكن بالشرط المذكور قيل وقال أو خيفة إن كان النخ يسع فهو منزلة  
 الكلام يقطع الصلاة واستدلوا به حديث عن أم سلمة عند النسائي وبائر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة  
 وفيه أن المصلي طاهر وكذا التسمية والحفاظ خلاطين يقول كل ما تستقره النفس حرام ويستفاد منه  
 أن التضمن أو التضمين أعماها بالشرع فان جهة العين مفضلة على اليسار وإن اليد مفضلة على القدم وفيها  
 الحديث على الاستسكان من الحسنات وإن كان صاحبها لم يركب صلى الله عليه وسلم بالشرع الحنيفة وهو  
 دال على عظم قواضيه زاده الله تشرى بقا تعظيم صلى الله عليه وسلم (قوله باب عظة الإمام الناس) بالنصب  
 على المعقولة وقوله في إتمام الصلاة أي بسبب ترك إتمام الصلاة (قوله وذكر القبة) بالجهر عطف على  
 عظة أو رده للاستعانة بهذه الباب لم يقبله (قوله هل ترون قبلي) هو استفهام إنكار لما يلزم منه  
 أي أنت تطنون أني لا أرى فيكم تكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئا أسدبر ما وراءه لكن بين  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة وقد اختلف في معنى ذلك قبل المراد به العلم بما  
 بان بوجه اليه كيقية فظهر ما بان بهم وفيه نظران العلم لو كان مراداً بقوله من وراء ظهره  
 وقيل المراد أنه يرى من هن يمينه ومن عن يساره ومن يترك عينه مع التفات يسرى النادر ويوسف من  
 هو هناك بأنه وراء ظهره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلاموجب والصواب المختار أنه  
 مجهول على ظاهره وإن هذا الإيضاح ادراك حقيقة خاص به صلى الله عليه وسلم فخرت له فيه العادة  
 وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره ثم ذلك  
 الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه فخرته له العادة فيه أيضاً فكان يرى بها من غير مقابلة لأن  
 الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا ذر وبها تخالف أمور  
 عادة يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا وذلك حكموا بوجوب رؤية الله تعالى في الآخرة خلافاً  
 لاهل البدع ولوقوفهم مع العادة وقيل كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراء دماغه وقيل كان بين كنفه  
 عينان مثل سم الخياط يبصر بهما لا يحسها ثوب ولا غيره وقيل بل كانت صورهم تطبع في خاط قلبه  
 كما تطبع في المرأة فيرى أمثلهم فيها فاشهد أفعالهم (قوله ولا خشوعكم) أي في جميع الأركان وبمحتمل  
 أن يرده السجود لانه غاية الخشوع وقد صرح باليهود في رواية لمسلم (قوله إن لا أراكم) بفتح  
 الهمزة (قوله في حديث أنس صلى لنا) أي لأجلنا وقوله صلاة بالتنكير للإيهام وقوله ثم في بكسر التثنية  
 (قوله قال في الصلاة) أي في شأن الصلاة أو هو متعلق بقوله بداني لا أراكم عندهم يجوز تقدم الظرف  
 وقوله وفي الركوع أخره بالذكريان كان داخل في الصلاة اهتماماً به ما يكون التقصير فيه كان أكثر  
 أولاته أعظم الأركان بليل أن المسبوق يدرك الركعة بتمامها بادراك الركوع (قوله كما أراكم) يعني

(باب) عظة الإمام  
 الناس في إتمام الصلاة  
 وذكر القبة وذكرنا عبد  
 الله بن يوسف قال أخبرنا  
 مالك عن أبي الزناد عن  
 الأعرج عن أبي هريرة  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال هل ترون  
 قبلي ههنا والله ما يخفى  
 على خشوعكم ولا ركوعكم  
 إن لا أراكم ممن وراء  
 ظهري وحده ثنا يحيى بن  
 صالح قال حدثنا فلج بن  
 سليمان عن هلال بن علي  
 عن أنس بن مالك قال صلى  
 بنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلاة ثم رقى المنبر فقال في  
 الصلاة وفي الركوع أي  
 لا أراكم ممن ورائي كما  
 أراكم

من أمي وصرح به في رواية أخرى كإسباني وسلم إلى البصر من ورائي كأبصر من بين يدي وفيه دليل على القنار أن المراد بالقبلة الإبصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وسحق بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الظلة كإبصر في الضوء في الحديث الحديث الحديث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على أعينهم وأبصارهم وأنه ينبغي للأمام أن يديه التماس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأي من مائة ألف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صلاة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله) باب هل يقال مسجد بنى فلان \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل التي أخرجت من الحفيا وأمهات تيسر الدواع وسابق بين الخليل التي لم تهر من التوبة إلى مسجد بنى زريق وأن عبد الله بن عمر كان في بنى سابق بها (باب) \* القصة وتعلق القصة في المسجد قال أبو عبد الله القصة تعلق والآن تسون واجماهه أيضاً قنوا مثل صنو وصنوا وقال إبراهيم بن يحيى بن عبد الله بن رضى الله عنه قال أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم جال من البصر بن

من أمي وصرح به في رواية أخرى كإسباني وسلم إلى البصر من ورائي كأبصر من بين يدي وفيه دليل على القنار أن المراد بالقبلة الإبصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وسحق بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الظلة كإبصر في الضوء في الحديث الحديث الحديث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على أعينهم وأبصارهم وأنه ينبغي للأمام أن يديه التماس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأي من مائة ألف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صلاة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله) باب هل يقال مسجد بنى فلان \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل التي أخرجت من الحفيا وأمهات تيسر الدواع وسابق بين الخليل التي لم تهر من التوبة إلى مسجد بنى زريق وأن عبد الله بن عمر كان في بنى سابق بها (باب) \* القصة وتعلق القصة في المسجد قال أبو عبد الله القصة تعلق والآن تسون واجماهه أيضاً قنوا مثل صنو وصنوا وقال إبراهيم بن يحيى بن عبد الله بن رضى الله عنه قال أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم جال من البصر بن

من أمي وصرح به في رواية أخرى كإسباني وسلم إلى البصر من ورائي كأبصر من بين يدي وفيه دليل على القنار أن المراد بالقبلة الإبصار وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله وقد نقل ذلك عن مجاهد وسحق بن مخلد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الظلة كإبصر في الضوء في الحديث الحديث الحديث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على أعينهم وأبصارهم وأنه ينبغي للأمام أن يديه التماس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ولا سيما أن رأي من مائة ألف الأولى وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صلاة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى (قوله) باب هل يقال مسجد بنى فلان \* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل التي أخرجت من الحفيا وأمهات تيسر الدواع وسابق بين الخليل التي لم تهر من التوبة إلى مسجد بنى زريق وأن عبد الله بن عمر كان في بنى سابق بها (باب) \* القصة وتعلق القصة في المسجد قال أبو عبد الله القصة تعلق والآن تسون واجماهه أيضاً قنوا مثل صنو وصنوا وقال إبراهيم بن يحيى بن عبد الله بن رضى الله عنه قال أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم جال من البصر بن



فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت

عليه وسلم إلى الصلاة ولم يلتفت  
له فلما قضى الصلاة جاء  
جلس إليه فلما كان يرى  
أحسدا الأ أعطاء أحسدا  
العامس رضي الله عنه فقال  
بارس رسول الله أعطني فاني  
فأدبت نفسي وفأدبت  
عقلا فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خذني  
في نوبه ثم ذهب يقوله فلم  
يستطع فقال بارس رسول الله  
مر بعضهم رفضه إلى قال  
لا قال فرفضه أنت على قال  
لا فرفضه ثم ذهب يقوله  
فقال بارس رسول الله اخرج  
بعضهم رفضه قال لا قال  
فأرفضه أنت على قال  
لا فرفضه ثم أحفله فألقاه  
على كاهله ثم أطلق فأزال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ينفعه به رضى حتى  
علناهم من حوصه فما  
قام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم أخرجهم  
\*(باب) هم من دعى الطعام  
في المسجد ومن أجاب عنه  
\* حدثنا عبد الله بن يوسف  
قال أخبرنا مالك عن أبيه  
ابن عبد الله سمع أنسا  
وجئت النبي صلى الله عليه  
وسلم في المسجد معه ناس  
فقال نعم فقال لي أنسا  
أبو طلحة قلت نعم قال طعام  
قلت نعم فقال لي حذوفه  
قوموا فأطلقوا وأطلقت  
بين أيديهم \*(باب) القضاء  
واللعان في المسجد \* حدثنا  
يحيى قال أخبرنا عبد الرزاق  
قال أخبرنا ابن جريح قال  
أخبرني ابن شهاب عن

فكان يقدم من سنة إلى سنة (قوله فقال انثروه) أي صبوه (قوله فأدبت عقلا) أي ابن أبي طالب  
وكان أمرهم معه العباس في غزوة بدر وقوله فخرجي عهده ثم ثلثة مقتوحة والضمير في نوبه يعود على  
العباس وقوله يقوله ضم أوله من الأقلال وهو الرفق والجلل (قوله مر بعضهم) بضم الميم وسكون الراء  
وفي رواية أنما بالهمز وقوله يرفضه بالجزم لأنه جواب الأمر ويجوز أن رفع أي فهو يرفضه (قوله على  
كاهله) أي بين كتفيه وقوله ينفعه بضم أوله من الاتعاج ويجوز بالفتح وقوله ثم أخرجهم ثم دفع المائدة أي  
هذه وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم التغافل المال قبل أو أكثر وإن الإمام  
ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستقيم أو لا يؤخره وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب  
الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف في مختصره إن شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا  
جواز وضع ما يشترك المصلون فيه من صدقة وغيره في المسجد ومجمله ما إذا لم يقع معارضه له المسجد من  
الصلاة وغيره ما بين المسجد لأجله ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع  
ما يعنفه في المسجد كالماء الشرب من بعضه ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للعرز  
ففتح الثاني دون الأول وبالله التوفيق (قوله باب من دعى الطعام في المسجد من أجاب عنه) وقوله  
الكشمي ومن أجاب الله به أو ردفه حديث أنس مختصرا أو رد عليه أنه مناسب لأحسني الترجمة  
وهو الثاني ويحجب بأن قوله في المسجد متعلق بقوله دعى لا بقوله الطعام فالمناسبة ظاهرة والغرض منه أن  
مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من الفوائد التي تنفي المساجد ومن في قوله منه ابتدائية والضمير يعود  
على المسجد وعلى رواية الكشمي يعود على الطعام ولكشمي قال من معه بل لمن حوله وفي الحديث  
جواز الدعاء على الطعام وإن لم يكن وليه واستدعاء الكبير إلى الطعام القليل وإن المدعو إذا علم من الداعي  
أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس بحضوره معه وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله  
تعالى حيث أورد المصنف ثمانية علامات التوبة (قوله باب القضاء والعان في المسجد) هو من عطف  
الخاص على العام وسقط قوله بين الرجال والنساء من رواية المصنف (قوله حدثنا يحيى) زاد الكشمي  
ابن موسى وكذا نسبه ابن السكن وأخطأ من قال هو ابن جعفر وسيأتي الكلام على ما يتعلق بمحدث سهل  
ابن سعد المذكور وتبعه من أهم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى وبأن ذكر الاختلاف في جواز  
القضاء في المسجد في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى (قوله باب إذا دخل بيتا) أي لغیره (يصل حيث شاء  
أوجبت أمر) قبل مراده الاستسقاء لكن حذف أداته أي هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو لا  
يكفيه الإذن العام في الدخول فأوعى هذا ليستلشك وقوله ولا يجس ضبطناه بالجمع وقيل أنه روى  
بالأداة المهمله وهو متعلق بالثاني قال المهمل دل حديث الباب على الفاء حكم الشئ الأول لاستدانة  
صلى الله عليه وسلم صاحب المنزل أين يصل وقال المازري معنى قوله حيث شاء أي من الموضوع الذي  
أذن فيه وقيل إن المترادف إذا البصري أن المسئلة موضع تطرفه لصل من دعى حيث شاء لأن الإذن  
في الدخول عام في أجزاء المكان فأيضا جلس أو صلى تناوله الإذن أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان  
صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الظاهر الأول وإنما استأذن النبي صلى الله عليه وسلم لأن دعى  
للمصلاة ليتبرك صاحب البيت بكان صلاته فإليه يصل في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك وأما من صلى  
لنفسه فهو على عموم الإذن (قلت) إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيقتصر والله أعلم (قوله عن ابن  
شهاب) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بسماع إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب (قوله عن  
محمود بن الربيع) والمصنف في باب التوافل جاعة كسبائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن  
أبيه عن ابن شهاب قال أخبرني محمود (قوله عن عثمان) زاده يعقوب المذكور في روايته قصة  
محمود في عقله الهية كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم وصرح يعقوب أيضا بسماع محمود بن عثمان  
سهل بن سعد أن رجلا قال لرسول الله أريد رجلا يخدمه أمر أنه رجلا أقتله قد لعان في المسجد إن شاء الله \*(باب) إذا دخل بيتا  
يصل حيث شاء أو حيث أمر ولا يجس \* حدثنا عبد الله بن مسعود قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الربيع عن عثمان

ابن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه في مسرتله فقال أين تعبد أن أصلي لك من بيتك قال فاشترت له في مكان فكبر الذي صلى الله عليه وسلم وصفنا خلقه فصلى وكنتين (باب) المساجد في البيوت صلى البراءين طازب في مسجد في داره جماعة من حديثنا سعد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عفير عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن أبي يسع الانصاري أن عتيان بن مالك وهشون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهدوا من الانصار أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي تقوى فإذا كانت الامطار سال الوادي الذي يسكني وبينهم لم أستطع أن أتى مسجدهم فأصلي بهم ووددت يا رسول الله أن تأتي فتبني في بيتي فأخذته مصلي قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سأفعل إن شاء الله قال عتيان

«قوله أنه في منزله» اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكورة تأملا كما ورد من طريق عقيل في الباب الآتي «قوله أن أصلي من بيتك» كذلك كثر في رواية يعقوب والمصنف في ههنا أن أصلي لك من بيتك سمعني في بيتك وسألت الكلام على الحديث في الباب الذي بعده «قوله باب المساجد» أي اتخاذ المساجد في البيوت «قوله صلى البراءين طازب في مسجد في داره جماعة» وللكشمه في جماعه وهذا الاثر أو رد ابن أبي شيبة معناه في قصة «قوله أن عتيان بن مالك» أي الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج هو بكسر العين ويجوز ضمها «قوله أنه أتى» في رواية ثابت عن أنس عن عتيان عند مسلم أنه بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم يطلب منه ذلك فيعتل أن يكون نسب آتيان وسوله إلى نفسه مجازا ويحتمل أن يكون أتاه مرة وبعث إليه أخرى امامة ضياء وامام ذكر في الطبراني من طريق أبي أرويس عن ابن شهاب بسنده أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم جمعة لو أتيتني بأرسول الله وفيه أنه أتاه يوم السبت وظاهره أن مخاطبة عتيان بذلك كانت حقيقه لا مجازا «قوله قد أنكرت بصري» كذا ذكره جهور أصحاب ابن شهاب كاللمصنف من طريق إبراهيم بن سعد ومعه ومسلم من طريق يونس والطبراني من طريق الزبيدي والأوزاعي ومعه من طريق أبي أرويس لمسا بصري ولا سماع على من طريق عبد الرحمن بن غر جعل بصري بكل ومسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت أصابني في بصري بعض الشيء وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ المعنى إذ ذاك لكن أخرجه المصنف في باب أن نصنف في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه أن عتيان كان يوم قومه وهو أعمى وأنه قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تكون الظلمة والسيل وأنا رجل نصراني الحديث وقد قبل ابن روايه مالك هذه معارضة لقبره وليست عندي كذلك بل قول محمود عتيان كان يوم قومه وهو أعمى أي بين نفسه محمود وجمع منه الحديث لآخرين سأل النبي صلى الله عليه وسلم وبينه قوله في رواية يعقوب بحث في عتيان وهو شيخ أعمى يوم قومه وأما قوله وأنا رجل نصراني أصابني منه فهو كقوله أنكرت بصري ويؤيد هذا الجمل قوله في رواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد أيضا لما أنكرت بصري وقوله في رواية مسلم أصابني في بصري بعض الشيء فإنه ظاهر في أنه لم يكمل عماله لكن رواية مسلم من طريق حاد بن سلمة عن ثابت بلفظ أنه أعمى فأرسل وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال قوله أنكرت بصري هذا اللفظ يطلق على من في بصري سواه وإن كان بصري بصرا وما وعلى من صارا أعمى لا يصير شيا انتهى والاولى أن يقال أطلق عليه أعمى لقرنه منه ومشار كنهه في قوات بعض ما كان يعسده في حال العمه وهذا تألف الرايات والله أعلم «قوله أصلي تقوى» أي لاجلهم والمراد أنه كان يؤمهم وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد «قوله سال الوادي» أي سال المساق الوادي فهو من اطلاق الجمل على الحال والطبراني من طريق الزبيدي وأن المطار حين تكون عنق سبل الوادي «قوله بيني وبينهم» وفي رواية الامصاعلى سبل الوادي الذي بين مسكني وبين مسجد قومي فيقول بيني وبين الصلاة معهم «قوله فأصلي بهم» بالنصب عطفا على آتي «قوله ووددت» بكسر الدال الاولى أي تبتت وسكني القزاز جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر والمشهور في المصدر الضم وحكي فيه أيضا الفتح فهو مثلث «قوله ففعل» بسكون الباء ويجوز النصب لوقوع الفاء بعد التثنية وكذا قوله فأخذته بالرفع ويجوز النصب «قوله سأفعل إن شاء الله» هو هنا التعلق بالضمض كذا قيل ويجوز أن يكون للتبرك لاحتمال اطلاع صلى الله عليه وسلم بالنبي على الخرم بأن ذلك سيقع «قوله قال عتيان» ظاهر هذا السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن أبي يسع وغير واسطة ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتيان صاحب القصة وقد يقال القدر الاول من حديثه لأن محمود اصغر عن حضور ذلك لكن وقسم التصریح في أوله بالنصب بين عتيان ومحمود من رواية الاوزاعي عن ابن شهاب عند أبي عوانه وكذا وقع نصير محه بالسماع عند المصنف من طريق محمد بن طريق إبراهيم بن سعد كذا في الباب الماضي فيصم

قوله قال عثمان بن عفان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول (قوله فقد اعلى) زاد الامعاء على  
 بالقدول للطبراني من طريق أبي أيوب أو بس أن السؤال وقع يوم الجمعة والتوجه إليه وقع يوم السبت كما تقدم  
 (قوله وأبو بكر) لم يذكر جهو ولا رواة عن ابن شهاب غيره حتى أن رواية الأرازمي فاستأذنا فاذن  
 لها الحسن بن في رواية أبي أيوب أو بس ومعه أبو بكر وعمر والمسلم من طريق أنس عن عثمان فأنا في من شافاه  
 من أصحابه والطبراني من وجه آخر عن أنس في نفر من أصحابه فيجعل الجمع بأن أبابكر بحجبه وحده في  
 ابتداء الترجمة ثم عند الدخول أوقفه لاجتماع عمر وغيره من الصحابة قد دخلوا معه (قوله فلم يجلس حسين  
 دخل) ولكن كشيء حتى دخل قال عياض زعم بعضهم أنها غلط وليس كذلك بل المعنى فلم يجلس في الدار  
 ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا إلى ما جاء بسببه وفي رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسي  
 فلما دخل لم يجلس حتى قال ابن نجيب وكذلك لما معاً على من وجه آخر وهي ابن في المراد لان جلوسه اغما  
 وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأقل ثم صلى لأنه هناك دعا إلى الطعام فبدأ به وهنا  
 دعي إلى الصلاة فبدأ بها (قوله أن أصلي من بيتك) كذلك كثر ولجوه رواية الزهري ووقع عند  
 النكشي هني وحده في بيتك (قوله وحسنه) أي منعناه من الرجوع (قوله خذ برة) بخاء معجمة مفتوحة  
 بعدها زاي مكسورة ثباته ثمراء ثم هاء ثم ع من الأظعمة قال ابن قتيبة تمنع من لحم قطع صفرا ثم  
 يصب عليه ماء كثير فاذا انفضح ذر عليه الحق وإن لم يكن فيه لحم فهو مصيدة وكذا ذكر يعقوب زاد من  
 خبريات لملة قال ويقل هي حساء من دقيق لدهم وحكي في الجهرة فهو وحكي الزهري عن أبي الهيثم  
 أن الخنزيرة من الفضائل وكذا أحكام المصنف في كتاب الأظعمة عن النضر بن سميل قال عياض المراد بالثالة  
 دقيق لم يغزل (قلت) ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأرازمي عند مسلم على جشده نجيم ومعهتم قال  
 أهل اللغة هي أن طعن الخنطة قليلا ثم يلقى فيها شعير أو غيره وفي المطالع أنهاروب في العيصين بجاهو راين  
 مهملات وحكي المصنف في الأظعمة عن النضر أيضاً أنها أي التي يجهلات تصنع من اللبن (قوله فتاب في  
 البيت رجال) مجلثة وبعد الألف موحدة أي اجتمعوا بعد أن تفرقوا قال الخليل المثابة بجمع النام بعد  
 اقترافهم ومنه قيل البيت مثابة وقال صاحب المحكم قال تاب إذا رجعت وتاب إذا قبل (قوله من أهل الدار)  
 أي الله فله قوله خبر دورا لا نصارى دار بنى البصار أي محبتهم والمراد أهلها (قوله فقال قال منهم) لم يسم هذا  
 المبتدئ (قوله مالك بن النخيش) بضم الدال المهملة وفتح الحاء المعجمة وسكون الياء الثمانية بعدها  
 شين معجمة مكسورة ثم ثون (قوله وابن النخيش) بضم الدال والشين وسكون الحاء بينهما وحكي كسر أوله  
 والشتاقية من الراوى هل هو مصفر أو مكبر وفي رواية المسند في هنافس الثانية بالميم جل النون وعند  
 المصنف في المهاجرين من رواية معمر النخيش بن النون مكبراً من غير شك وكذلك المسلم من طريق يونس وله  
 من طريق معمر بن النخيش ونقل الطبراني عن أحد بن صالح أن الصواب المحض بالمسحور وفي رواية الطيالسي  
 وكذلك المسلم من طريق ثابت عن أنس عن عثمان والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه (قوله فقال  
 بعضهم) قبل هو عثمان راوى الحديث قال ابن عبد البر في التمهيد الرجل الذي سار راوى صلى الله عليه  
 وسلم في قتل رجل من المنافقين هو عثمان والمنافق المشار إليه هو مالك بن النخيش ثم ساق حديث عثمان  
 المذكور في هذا الباب وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذي سار وهو عثمان وأغرب بعض المتأخرين  
 فنقل عن ابن عبد البر أن الذي قال في هذا الحديث ذلك منافق هو عثمان أخذ من كلامه هذا وليس فيه  
 تصريح بذلك وقال ابن عبد البر في تصانيفه في شهود ماعلاً بدر أو هو الذي أسمر سهل بن عمرو ساق بإسناد  
 حسن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه أليس قد شهد در (قلت) وفي المغازي  
 لابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مالكا هذاً ومن بن عدى فخر فاصيد الضرا فدل على أنه يرى  
 مما اتهم به من النفاق أو كان قد أطلع عن ذلك أو النفاق الذي بهم به ليس نفاق الكفر وإنما ذكر الصحابة عليه  
 نؤدده لمنافقين ولعله عذر في ذلك كما عرفت لطلب (قوله لا آراءه قد قال لا اله الا الله) وللطالسي ما يقول

ولم يسم ليس بشهد وكانهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا يحزم بذلك ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه انه يقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتيبان ((قوله فانارى وجهه)) أى توجهه ((قوله ونصيحته الى المنافقين)) قال الكرماني يقال نصبت له لآله ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء كذلك قال والظاهر ان قوله الى المنافقين متعلق بقوله وجهه فهو الذى يتعدى بالى وأمامه متعلق بنصيحة فقد حذف العلم به ((قوله قال ابن شهاب)) أى بالاستناد للمخفى وهم من قال انه متعلق ((قوله ثم سألت)) زاد الكشيبي بعد ذلك والخصين عجلتين يجمعهم الالقابى فضبطه باضداد المعجمة وغلطوه ((قوله من سرائهم)) بفتح الميم أى اخبارهم وهو جمع سري قال أبو عبيد هو المرفوع القدر من سر والرجل بسر وإذا كان رفيع القدر وأصله من السراة وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة وقيل هو رأسها ((قوله فصدقه بذلك)) يحتمل أن يكون الخصين معهما أيضاً من هتبان ويحتمل أن يكون جملة عن هتبان آخر وليس الخصين ولا هتبان في الخصين سوى هذا الحديث وقد أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولاً ومختصراً وقد مره من عتيبان أيضاً أنس بن مالك كما أخرجه مسلم ومعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتيبان أخرجه الطبراني وسياقته في باب التواضع أن أبا أيوب الأنصارى مع محمود بن الربيع يحدث به عن عتيبان فأكثر ولم يقتضيه ظاهره من ان النار محرمة على جميع الموحدين وأما حديث الشفاعة فإنه على ان بعضهم يذهب لكن العلماء أجوبه عن ذلك منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب انه قال عقب حديث الباب ثم نزل بعد ذلك فرائض وأمر رزى ان الامر قد انتهى اليها فمن استطاع ان لا يفرق فلا يفرق وكلامه فله لان الصلوات الخمس نزل قرضها قبل هذه الواقعة قطعاً وظاهراً يقتضى ان تاركها لا يعذب اذا كان موحداً وقيل المراد ان من قالها اغتسله الا يترك الفرائض لان الاخلاص يحمل على أداء اللزوم وتعقيب مع الملازمة وقيل المراد تحريم التقليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطيبة المعدة للعصاة وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم وفي هذا الحديث من القواعد امامية الاعمى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من هامة ولا يكون من الشكوى وانه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وسلم والتفاد عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهى عن ايمان موضع معين من المسجدين فحديث رواه أبو داود وهو محمول على ما اذا استلزم رياء ونحوه وفيه تسوية الصوف وان يحرم النهى عن امامة الزائر من زاره مخصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من اذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أو وطئها ويستفاد منه ان من دعى من الصالحين ليتبرك به انه يجب اذا من الفتنة ويحتمل ان يكون عتيبان اغماطاً بذلك الوقوف على جهة القبة بالقطع وفيه اجابة الفضل دعوة المفضول والتبرك بالمشيئة والوفاء بالهدوء واستصحاب الزائر بعض اصحابه اذا علم ان المستدعى لا يكره ذلك والاستئذان على الهدى في بيته وان تقدم منه طلب الحضور وان اتخذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقضيه ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل المحلة على الامام أو العالم اذا رده نزل بعضهم ليستفيدوا منه وتبركوا به والتنبية على من يظن به الفساد في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة وأن على الامام ان يثبت في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه اقتداء من غاب عن الجماعة بالاعتذار به لا يكفي في الايمان النطق من غير اعتقاد وانه لا يخلد في النار من مات على التوحيد ورجع عليه البخارى غير مرة الباب هو الذى قبله الرخصة في المصلاة في الرحال عند المطر وصلاة التواضع لجماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا اذار قوماً مهم وشهود عتيبان جداراً وكل الخزيرة وان العمل الذى ينتهى به وجه الله تعالى ينهى صاحبه اذا قبله الله تعالى وان من نسب من ظهر الاسلام الى التقاطع ونحوه بقرينة تقوم عنه لا يكره بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل ((قوله باب التين)) أى الابدانة باليمين (في دعوى المسجد وغيره) بالخلف عطفاً

قال فانارى وجهه ونصيحته الى المنافقين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله قدس على النار من قال لا اله الا الله يبنى بذلك وجه الله قال ابن شهاب ثم سألت الخصين بن محمد الانصارى وهو احد بنى سالم وهو من سرائهم عن حديث محمود بن الربيع فضدقه بذلك ((باب)) التين في دخول المسجد وضريحه

على الدخول ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد **(قوله وكان ابن عمر)** أي في دخول المسجد ولم أره موصولا عنه لكن في المستدرك لها حكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برحلتك اليمنى والصحاح أن قول العيصي من السنة كذا محمول على الرفع لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار إليه بأثر ابن عمر وعموم حديث عائشة يدل على البداهة باليمين في الخروج من المسجد أيضا ويحتمل أن يقال في قولها ما استطاع أحسن أزعاجها لا يستطاع فيه التين شرعا كدخول الخلاء والخروج من المسجد وكذا تعطاف الأشياء المستقدرة باليمين كالاستنجاء والمخيط وعلت عائشة رضي الله عنها به صلى الله عليه وسلم لما ذكرت أما بأثره لها بذلك وأمما القرائن وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في باب التين في الوضوء والفصل **(قوله ياب هل تنيش قبور مشركي الجاهلية)** أي دون غيرها من قبور الأنبياء وأتباعهم لما في ذلك من الأمانة لهم بخلاف المشركين فأنهم لا حرم لهم وأما قوله يقول النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره فوجه التعليل أن الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيما ومغلاة كاصحاب الجاهلية وبرهم ذلك إلى عبادتهم ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنيش وترى عظامهم فهذا يختص بالأنبياء ويقتضي بهم أتباعهم وأما الكفرة فإنه لا حرج في تنيش قبورهم إذا سرح في أمانتهم ولا يلزم من اتخاذ المساجد في أمكنتها تعظيمهم فعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله صلى الله عليه وسلم في تنيش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانا وبين لعنه صلى الله عليه وسلم من اتخذ قبور الأنبياء مساجد لما تبين من الفرق والمتم الذي أشار إليه وصله في باب الوفاة في أوائل المغازي من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصة ووصله في الجنازة من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه والنسائي وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة **(قوله وما يكرم من الصلاة في القبور)** يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر وإلى القبر أو بين القبرين وفي ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبي هريرة قال سمى فرعا لانتحسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها **(قلت)** وليس هو على شرط البخاري فأشار إليه في الترجه وأورد معه أن عمر الدال على أن النبي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة والأثر المذكور عن عمر ورواه موصولا في كتاب الصلاة لأبي نعيم شيخ البخاري واقتضه بينا أنس صلى إلى قبر نداء عمر القبر يقظن الله بهن القبر فلما رأى أنه يعني القبر جاز القبر وصلى وله طرق أخرى ينتهي في تعليق التعليق منها من طريق جديد عن أنس نحوه وزاد فيه فقال بعض من يلي أني القبر فتنجست عنه وقوله القبر القبر بالتصنيف جمع على القدر **(قوله ولم يأمره بالإعادة)** استنبطه من عبادي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي فسادها لقطعه واستأنف **(قوله حدثنا محمد بن المثنى قال ثابعي)** هو القطان **(عن هشام)** هو ابن عروة **(قوله عن عائشة)** في رواية الأصمعي من هذا الوجه أخبرني عائشة **(قوله أن أم حبيبة)** أي وملة بنت أبي سفيان الأموية **(وأم سلمة)** أي هند بنت أبي أمية الخزرجية وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانتا من هاجر إلى الحبشة كسبائتي في موضعه **(قوله ذكرنا)** كذا لا تكرار الواء وللمستعمل والحوذي ذكر كرايا التذكير وهو مشكل **(قوله رأينا)** أي هما من كان معهما وللكشيحي والأصمعي رأيا وأما سبائتي للمصنف في باب الصلاة في الليلة من طريق عبد الله عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء الغنانية وله في الجنازة من طريق مالك عن هشام نحوه وزاد في أوله لما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ومن طريق هلال عن عروة بلاط قال في مرضه الذي مات فيه وسلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك قبل أن يموت بخمس وزاد فيه فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أخافكم عن ذلك انتهى فائدة التنصيص على زمن النبي الإشارة إلى أنه من الأمر الحكم الذي لم يشفع لكونه صدوق في آخر حياته صلى الله عليه وسلم **(قوله أن أولئك)** بكسر الكاف ويجوز أنها **(قوله فأت)** عطف على قوله كان وقوله بنوا جواب إذا **(قوله وصوروا فيه تلك)**

وكان ابن عمر يسدا  
برحله اليمنى فأذا خرج  
بدأ برجسته اليسرى  
حدثنا سليمان بن حرب  
قال حدثنا شعبة عن  
الأشعث بن سلمة عن أبيه  
عن مسروق عن عائشة  
رضي الله عنها قالت كان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يحب التين ما استطاع في  
شأنه كله في طوره وتره  
وتعلاه **(باب)** هل تنيش  
قبور مشركي الجاهلية  
وقد ذكرنا مكانها مساجد  
لنقول النبي صلى الله عليه  
وسلم الله اليهود اتخذوا  
قبور أنبيائهم مساجد وما  
يكرم من الصلاة في القبور  
ورأى عمر أنس بن مالك  
يصلى عند قبر فقال القبر  
القبور ولم يأمره بالإعادة  
حدثنا محمد بن المثنى قال  
حدثنا يحيى بن هشام  
أن أم حبيبة وأم سلمة  
ذكرنا كنيسة رأيناها  
بالحبشة فيها نصاب  
فذكرنا ذلك للنبي صلى  
الله عليه وسلم فقال إن  
أولئك إذا كان فيهم الرجل  
الصالح فمات بنوا على  
قبره مسجدا وصوروا  
فيه تلك

الصور) والمستحق نيل الصور بالياء. الثانية بدل اللام في الكاف فيها وفي أولئك ما في أولئك الماضية  
 راغا قبل ذلك وأولئك ليسا بنسب ونية تلك الصور وبذلك رواه أحوالهم الصالحة فيعتدون كاجتهادهم  
 ثم خلف من بعدهم خلاف جهلوا أمرهم وروس لهم الشيطان أن اتلافكم كانوا يعتدون بهذه الصور  
 ويظنونها قافعة واخذوا النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل ذلك سد الذريعة المؤدية إلى ذلك وفي  
 الحديث دليل على تحريم التصوير وحل بعضه الوعيد على من كان في ذلك الزمان تقرب العهد بعبادة  
 الأوثان وأما الآن فلا وقد أنطب ابن دقيق العبد في ذلك كإسباني في كتاب اللباس وقال الميضاوي  
 لما كانت اليهود والنصارى يسجدون تقبوا الأبناء تعظيماً لآبائهم ويجعلونها قبله يتوجهون في الصلاة  
 نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك  
 بالقرب منه لا للتعظيم ولا للتوجه نحوه فلا بد من ذلك الوعيد وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهد  
 المؤمن من العجائب وجوب بيان حكم ذلك على العالم به ومنه فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام  
 بالشرع لا بالنقل وفيه كراهية الصلاة في المقابر سواء كانت بحسب القبور أو عليه أو إليه وسبأني بيان ذلك  
 قريباً بآني حديث أنس في بناء المسجد بسوطاً في كتاب الهجرة وأسناداً لكلهم بصريون وقوله فيه  
 فأقام فيهم أربعين يوماً وعشرين يوماً وكذا للمستحق والحجوي والباقيين أربع عشرة وهو الصواب من هذا الوجه وكذا  
 رواه أبو داود عن مسدد بن شبيب البخاري وفيه وقد اختلف في أهل السير كإسباني وقوله وأول إلى بني القارهم  
 أخوال عبد المطلب لأن أمه سلمى منهم فأراد النبي صلى الله عليه وسلم التبرك عندهم لما يحول من بقاء  
 والتجارتين من الخرج واجمعهم الثلاثين تعظيماً «قوله متقلدين السيوف» منصوب على الحال  
 وفي رواية كريمة متقلدى السيوف بخلاف التون والسيوف بحجوردة بالإضافة «قوله وأبو بكر ردفه»  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم أرفده أشرفه وتوابعه قدروه والأفد كل لا يكر ناقة هاجر عليها كما  
 سبأني بيانه في الهجرة وقوله وملا بني القار حوله أي جاهتهم وكانهم مشايعه أدباً وقوله حتى أتى  
 أي النبي ردفه الفناء الناحية المتبعة أمام الدار «قوله وأنه أمر» بالفض على البناء للفعل وقيل روى  
 بالضم على البناء للمفعول «قوله ثامنوني» بالثنية أذكروني عنه لأنه ذكر أنكم التقي الذي اختاره قال  
 ذلك على سبيل المساومة فكانه قال سأوموني في الثمن «قوله لا تطلب غنمه إلا الله» تقديره لا تطلب  
 الثمن لكن الأمر فيه إلى الله أو إلى عبي من وكذا عند الإمام علي لا تطلب غنمه إلا الله وزاد ابن ماجه  
 أبداً وظهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمناً وأما في ذلك أهل السير كإسباني «قوله فكان فيه» أي في  
 الحائط الذي بنى في مكانه المسجد «قوله وفيه شرب» قال ابن الجوزي المعروف فيه ففتح الحاء المهملة  
 وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة «قلت» وكذا ضط في سنن أبي داود وحكى الخطابي  
 أيضاً كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعنب وكعنبه والكعشبي حوت يفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها  
 مثناة وقد بنى أبو داود وابن أبي عبد الوارث بالمهجة والموحدة ورواية حادين سلمة عن أبي التياح  
 بالمهجة والمثناة فلي هذا في رواية الكعشبي وهم لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث وذكر  
 الخطابي فيه ضبط آخر وفيه بحث سبأني مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى «قوله في  
 آخره فاغفر للنصارى» كذا اللكز والمسخي والحجوي فاغفر الانصار بحذف اللام ويوجه بأنه ضمن  
 اغفره عنى استر وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ فاصر الانصار وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة  
 المملوكة بالنهب والبيع وجواز نبش القبور والدارسة إذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين  
 بعد نبشها وأخرج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكن قبل وفيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذاً  
 من قوله وأمر بالنخل فقطع وفيه نظر لا محتمل أن يكون ذلك عملاً بشرا ما بان يكون ذكراً وأما أن يكون  
 طواعية ما قطع ثم رتباً في صفه هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريباً «قوله فاب الصلاة  
 في راض الغنى» أي أما كنتم أو هو بالموحدة والاضاد المهجمة جمع راض بكسر الهمزة وحديث أنس طرف

أخلق عند الله يوم  
 القيامة يحد ثننا مسدد  
 قال حدثنا عبد الوارث  
 عن أبي التياح عن أنس قال  
 قدم النبي صلى الله عليه  
 وسلم المدينة فزل على  
 المدينة في حتى يقال لهم بنو  
 عمرو بن عوف فأقام  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيهم أربع عشرة ليلة ثم  
 أرسل إلى بني القار فآوا  
 متقلدين السيوف كان  
 أنظر إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم على راحته  
 وأبو بكر ردفه وملا بني  
 القار حوله حتى أتى فناء  
 أبي أيوب وكان يحب أن  
 يصلى حيث أدركته  
 الصلاة واصل في راض  
 التمر وأنه أمر ببناء المسجد  
 فأرسل إلى ملا من بني  
 القار فقال يا بني القار  
 ثامنوني بحائطكم هذا  
 قالوا لا والله لا نطلب فيه  
 إلا إلى الله فقال أنس فكان  
 فيه ما أقول لكم قور  
 المشركين وفيه شرب وفيه  
 نخل فأمر النبي صلى الله  
 عليه وسلم بقبور المشركين  
 فنبشت شرب الحرب فسويت  
 وبالنخل فقطع قصفاً النخل  
 فبسة المسجد وجعلوا  
 عضادته بالحجارة وجعلوا  
 يتناولون الصخر وهم يتخزون  
 والنبي صلى الله عليه وسلم  
 معهم وهو يقول  
 اللهم لا خير إلا خير الله  
 ولا فخر إلا نصار والمجاهرة  
 (باب الصلاة في راض الغنى)

من الحديث الذي قبله لكن بين هناك أنه كان يجب الصلاة حيث أذكرته أي حيث دخل وقبها سواء كان في  
 حرايض الغنم أو غيرها وبين هناك أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ثم بعد بناء المسجد صار لأصحاب الصلاة في  
 غيره الأرض موروثة قال ابن طال هذا الحديث جهة على الشافعي في قوله بخاصة أحوال الغنم وأبصارها لأن  
 حرايض الغنم لا تسلم من ذلك وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم المسامحة منها غالب وإذا تعارض الأصل  
 والقابل يقدم الأصل وقد تقدم من يبحث فيه في كتاب الطهارة في باب أحوال الأبل في تنبيهه القائل ثم  
 سمعته بعد يقول هوشبة يعني أنه مع شيخه يزيد فيه القيد المذكور بعد أن سمعته منه بدون مفهوم  
 الزيادة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في حرايض الغنم بعد بناء المسجد لكن قد ثبت أنه في ذلك كما تقدم  
 في كتاب الطهارة ﴿قوله باب الصلاة في مواضع الأبل﴾ كانه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة  
 بين الأبل والغنم ليست على شرطه لكن لها طرق قوية منها حديث جابر بن سمرة عنده مسلم وحديث البراء بن  
 عازب عند أبي داود وحديث أبي هريرة عند الترمذي وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي وحديث  
 سيرة بن معبد عند ابن ماجه وفي معظمها التمييز بماعطن الأبل ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء مارك  
 الأبل ومثله في حديث سليمان هذا الطبراني وفي حديث سيرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي أعطان  
 الأبل وفي حديث أبي سعيد بن خضير عند الطبراني ماعطن الأبل وفي حديث عبد الله بن عمر وعنده أحمد مراد  
 الأبل فيصير المصنف بالمواضع إنما أشمل والماعطن أخص من المواضع لأن الماعطن مواضع أفاضها عند الماء  
 خاصة وقد ذهب بعضهم إلى أن النسي خاص بالماعطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الأبل وقيل  
 هو ما وأما مطلقا فله صاحب المتن عن أحد وقد نزع الإسماعيلي المصنف في استدل به بحديث ابن عمر  
 المذكور بأنه لا يزعم من الصلاة إلى البعير وجهه ستره عدم كراهية الصلاة في مكره وأجيب بأنه مراده  
 الإشارة إلى ما ذكر من ملة النسي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فإنها  
 خلقت من الشياطين ونحوه في حديث البراء كما أنه يقول لو كان ذلك ماعط من جهة الصلاة لا يمنع مثله في جعلها  
 أمام المصل وكذلك صلاة ركعها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافذة وهو على بعيره كياساني  
 في أبواب الوتر وقرئ بعضهم بين الواحدها وبين كونها خمسة لما عبط عليه من الثقل المضي إلى  
 تشويش قلب المصلي بخلاف الصلاة على المركوب منها وإلى جهة واحد مقول وسيأتي بقية الكلام  
 على حديث ابن عمر في أبواب ستره المصلي أن شاء الله تعالى وقيل ملة النسي في التفرقة بين الأبل والغنم  
 بأن عادة أصحاب الأبل التقوط بقربها فتنبس إعطائها وعادة أصحاب الغنم ترك حكاها الطواوي عن شربها  
 واستيعاده وغلط أيضا من قال أن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أحوالها وأنها لا نحر حرايض الغنم  
 تشرکہا في ذلك وقال أن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الأبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب  
 أصحابه وتعقب بأنه يخالف الأحاديث الصحيحة المصروفة بالتفرقة فاستدلوا بالاعتبار وإذا ثبت الخبر  
 بطلت معارضته بالقياس اتفاقا لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله جعلت في الأرض مسجدا وطورا وبين  
 أحاديث الباب بحمله على كراهة التزبد وهذا أولى والله أعلم ﴿تكملة﴾ ووقع في مسند أحمد من  
 حديث عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حرايض الغنم ولا يصلي في حرايض الأبل  
 والبقر وسنده ضعيف فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الأبل بخلاف ما ذكره المنذران البقري ذلك  
 كالغنم ﴿قوله باب من صلى وقدامه التنوير﴾ بالنصب على الظرف والتنوير بفتح الشاء وتشديد النون  
 المفعومة مأخوذة من التنوير وهو في الأرض ووعيا كالنار على وجه الأرض  
 وهم من خصه بالأول قيل هو معرب وقيل هو عربي فوافقت عليه الألسنة وأما خصه بالذكر كونه  
 ذكر النار بعده اهتمامه لأن عدة النائم الحوس لا يبعدونها إلا إذا كانت متوقفة بالمرح كاتفي التنوير  
 وأما به إلى ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنوير وقال هو بيت نار آخر حين أبي شيبة وقوله  
 أو من من العام بعد الخالص فتدلل فيه الشمس مثلا والاصنام والتماثيل والمراد أن يكون ذلك بين المصلي

• حدثنا سليمان بن حرب  
 قال حدثنا شعبه عن أبي  
 التياح عن أنس قال كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلي في حرايض الغنم ثم  
 يصلي بعد يقول كان يصلي  
 في حرايض الغنم قبل أن  
 يبنى المسجد • (باب)  
 الصلاة في مواضع الأبل  
 • حدثنا شعبه بن الفضل  
 قال حدثنا سليمان بن حبان  
 قال حدثنا عبد الله بن  
 نافع قال رأيت ابن عمر  
 يصلي إلى بعيره وقال  
 رأيت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقوله • (باب) • من  
 صلى وقدامه تنويرا  
 أو من من العام بعد الخالص  
 وجهه الله تعالى

وبين القبلة «قولوه قال الزهري» هو طرف من حديث طويل يأتي موصولا في باب وقت الظهر وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسأني باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف فقد ذكره بتمامه هناك بهذا الاسناد وقد تقدم أيضا طرف منه في كتاب الاعيان وقد نازعه الامام عابلي في الترجمة فقال ليس ما أرى الله فيه من النار بمنزلة نار مبعودة لقوم يتوجه المصلي اليها وقال ابن التين لاجفة فيه على الترجمة لأنه لم يفعل ذلك مختارا وانما عارض عليه ذلك للمعنى الذي أراد الله من تنبيه العباد وتعقب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه لا صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل فدل على أن مثله جائز وقرعة الامام عابلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجودنا بين المصلي وبين قبلة في الجملة وأحسن من هذا عندى إن يقال لم يفسح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها فيجتمعل أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلة وهو قادر على إزالته أو أخراجه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني وهو الماطن الحديثي الباب ويكره في حق الاول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثل وكما روى ابن أبي شيبه عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنوير أو إلى بيت نار ونازعه أيضا من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم قال أريت النار ولا يترقان تكون امامه متوجها اليها بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره وأغريب ذلك قال ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل شروعه في الصلاة انتهى وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فجعل الجواب عنه حيث صدر الباب بالمعنى عن أنس فبه عرفت على النار وأنا أصلي وأما كونه أراها امامه فبما في حديث ابن عباس يقتضيه فقيهاتهم قالوا له بعد أن انصرف يارسول الله رأيناك تناوأت شيئا من مقامك ثم رأيناك تكلمت أي تأخرت إلى خلف وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه رأى النار وفي حديث أنس المعلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولا لقد عرفت على الجنة والنار أعفاني عرض هذا الخاطا وأنا أصلي وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلي والبعيد «قوله باب كراهية الصلاة في المقابر» استنبط من قولني الحديث ولا تتخذوها قبورا أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروها وكأني أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد الخدري مر فورا الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام جاله ثقات لكن اختلف في وصله وإرساله ونكح مع ذلك بعضه الخاكم وابن حبان «قوله حديثنا يحيى» هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر العمري «قوله من صلاتكم» قال القوطي من التبعيض والمراد التواضع بليل ملأه من حديث جابر مر فورا إذ قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليقبل ليلته نصيبا من صلاته «قلت» وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فرائضكم في يومكم ليقصد بكم من لا يخرج إلى المسجد من سوق وغيره وهذا وإن كان محتملا لكن الاول هو الرابع وقد بالغ الشيخ يحيى الدين فقال لا يجوز حله على الغريضة وقد نازعه الامام عابلي المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر «قلت» قد ورد بلفظ المقابر كراهة مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه اغفاه الذب إلى الصلاة في البيوت إذا الموتى لا يصلون كأنه قال لا تكفوا كالقوتى الذين لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فالما يجوز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك «قلت» إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وإن أرادني ذلك مطلقا فلا فقد قدمنا وجه استنباطه وقال في النهاية تبعا لمطالع أن تأويل البخاري مر جوح والاول قول من قال معناه أن الميت لا يصل في قبره وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بوضع الصلاة وكذا قال البيهقي في شرح السنة والخطابي وقال أيضا يحتمل المراد لا تجعلوا بيوتكم

وقال الزهري أخبرني أنس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عرضت على النار وأنا أصلي «حديثنا عبد الله ابن مسلة عن مالك عن زهير بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال انخفضت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال أريت النار فلم أر منظرًا كالיום قط أقطع» (باب كراهية الصلاة في المقابر) «حديثنا سعد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها



وطنا لنوم فقط لا يتصلون فيها فان التورم أو المولوت والميت لا يصلى وقال الثوري بشئى حاصل مما يحتمله  
 أربعة معان فذكر الثلاثة الماضية وراها يحتمل أن يكون المراد ان من لم يصلى في بيته جعل نفسه  
 كاليت وبيته كقبر (قلت) ويؤيده ما رواه مسلم مثل البيت الذي ذكر الله فيه والبيت الذي  
 لا يذكر الله فيه كمثل الحى والميت قال الخطابي وأما من تأوله على النسي عن دفن الموتى في البيوت فليس  
 بشئ فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته (قلت) ما دعى أنه تأويل  
 هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما جعل النسي حكما منفصلا عن الأمر وما استدلل به على رده تعقبه  
 الكرماني فقال لعزل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء يدفنون حيث يوفون (قلت) هذا  
 الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مر فوطا قبض نبي الادن حيث قبض وفي  
 اسناده حسين بن عبد الله الشهى وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسة ذكرها الباقى في الدلائل وروى  
 الترمذى في الشهاب والنسائى في الكبرى من طريق سالم بن عبد الله الشيبى العاصى عن أبي بكر الصديق  
 انه قيل له فأين دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه فانه لم يقبض  
 روحه الا في مكان طيب اسناده صحيح لكنه موقوف والذي قبله أصرح في المقصود واذل دقته في بيته  
 على الاختصاص لم يمدحنى غيره من ذلك بل هو متجه لان استقرار الدفن في البيوت بمجاورة مقابر  
 قصير الصلاة فيها مكر وههنا لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا يجتمعوا  
 بيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضى النسي عن الدفن في البيوت مطلقا والله أعلم (قوله باب الخسوف)  
 مواضع الخسوف والاعذاب أي ما حكمه أو ذكر العذاب بعد الخسوف من العام بعد الخاص لان الخسوف  
 من جهة العذاب (قوله ويذكران عليا) هذا الاثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي  
 المحلى وهو بضم الميم كسر الهمزة وتشديد اللام قال كناعه على قرناعى الخسوف الذي يابل فلم يصلى  
 حتى أجازته أي تهناه ومن طريق أخرى عن علي قال ما كنت لأصلى في أرض خسف الله فيها ثلاث مرار  
 والظاهر ان قوله ثلاث مرار ليس متعلقا بالخسوف لانه ليس فيها الخسوف واحد وانما أراد ان عليا قال ذلك  
 ثلاثا ورواه أبو داود مر فوطا من وجه آخر عن علي ولفظه فاني حبيبي صلى الله عليه وسلم أن أصلى في  
 أرض يابل فانها ملعونة في اسناده ضعف والذائق بتعليق المصنف ما تقدم والمراد بالخسوف ههنا ما ذكر الله  
 تعالى في قوله فاني الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم الآية ذكر أهل التفسير والخبار  
 أن المراد بذلك ان الثور وذن كنعان بنى بابل بنيانا عظيما يقال ان ارتفاعه كان خمسة الاف ذراع غسف  
 الله بهم قال الخطابي لا أعلم أحد من العلماء من الصلاة في أرض يابل فان كان حديث علي ثابتا فلهذه ناه أن  
 يتخذها وطنا لانه اذا أقام بها كانت صلاته فيها يعني أطلق المازوم وأراد اللزوم قال فيصلى ان النسي خاص  
 بهي انداء الله بالعاق من الفتنة بالعراق (قلت) وسبق قصة على الأولى بعده هذا التأويل والله أعلم  
 (قوله حدثنا اجمعين بن عبد الله) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك (قوله لا تذكروا) كان هذا النسي  
 لما سمعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالبحر ديار غرود في حال فوجهم الى تبوك وقد صرح المصنف في أحاديث  
 الانبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك (قوله هؤلاء المعذبن) بفتح الدال المعجمة وله في أحاديث  
 الانبياء لا تذكروا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (قوله الآن تكفروا بكين) ليس المراد الاقتصار في  
 ذلك على ابتداء الدخول بل داخعا عند كل جزء من الدخول وأما الاستقرار فكيفية المذكورة مطلوبة فيه  
 بالاولوية وسبأني الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل فيه البتة قال ابن بطال هذا يدل على إباحة الصلاة هناك  
 لان الصلاة موضع كما هو متقرر كانه بشرى الى عدم مطابقة الحديث لآخر على (قلت) والحديث مطابق  
 لمن جهه انه كان كلامهما فيه ترك التزول كما وقع عند المصنف في المغازى في آخر الحديث ثم قطع صلى الله  
 عليه وسلم رأسه وأسرع السير حتى أجازوا وادى فدل على انه لم ينزل ولم يصل هناك كما صرح على في خسف  
 بابل وروى الحاكم في الاكليل عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رجلا جاء بخاتم وجدته بالبحر في

● (باب الصلاة في واطئ  
 الخسوف والاعذاب) ●  
 ويذكران عليا كره  
 الصلاة بخسف بابل  
 ● حدثنا اجمعين بن عبد  
 الله قال حدثني مالك عن  
 عبد الله بن دينار عن عبد  
 الله بن عمر رضي الله عنهما  
 أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لا تذكروا  
 هي هؤلاء المعذبن الآن  
 تكفروا بكين فان لم تكفروا  
 بأكين فلا تذكروا عليهم

يوت المحدثين فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم واستتر يده أن ينظر إليه وقال ألقه فألقاه لكن  
استاده ضعيف وسأني نبيه صلى الله عليه وسلم إن يستني من مياهم في كتاب أحاديث الانبياء أن شأه الله  
نعالي (قوله لا يصيبكم) بالرفع على أن لانيه والمعنى ثلاثيكم ويجوز الحزم على أنها ناهية وهو أوجه  
وهو نهي بمعنى الخبر والمصنف في أحاديث الانبياء أن يصيبكم أي خشية أن يصيبكم وجه هذه الخشية  
أن الجلاء يهتبه على التفكير والاعتبار فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال فوجب البكاء من تقدر الله تعالى  
على أوئله بالكمزغ فتمكنه لهم في الأرض وأعمالهم مدطولة ثم فباع نفقتهم وشدة عذابهم وهو  
سبحانه مغلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك والتفكير أيضا مقابلة أوئله ثم  
الله بالكفر وأعمالهم أعمال عقولهم فبما وجب الإيمان به والطاعة له فمن علمهم ولم يتفكر فبما وجب  
البكاء اعتبارا بأحوالهم فقد شابههم في الأفعال ودل على مساوئ قلبه وعدم خشوعه فلا يأمن أن يجز ذلك  
إلى أهل محل أعمالهم فضيبه ما أصابهم بهذا فندفع اعتراض من قال كيف يصيب عذاب الظالمين من  
ليس بظالم لا بهم هذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالما فعذب بظلمه وفي الحديث الحث على المراقبة وإن جر  
عن السكتي في ديار المحدثين والأسراع عند المروءة وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى وسكتكم في مساكن  
الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلناهم (قوله باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعد هاء مثناة  
تحتانية معيد للتصاري قال صاحب المحكم البيعة صومعة إلى الهب وقيل كنيسة النصراري والثاني هو المعبد  
ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدارس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك (قوله وقال  
هرا ألا تدخل كنائسكم) وفي رواية الأصل كنائسهم (قوله من أجل القنائل) هو جمع قنائل عثناة  
ثم مثناة بينهما ميم وبنه وبين الصورة هموم وخصوص مطلق فالصورة أعم (قوله التي فيها) الضمير يعود  
على الكنيسة والصورة الجارية على أنها بدل من القنائل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص أو بالرفع  
أي أن القنائل مصورة والضمير على هذا القنائل وفي رواية الأصل والصورة بادة الواو عاطفة وهذا  
الأثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال لما ندم عمر الشام صنع رجل من النصراري طعاما  
وكان من عظمائهم وقال أحب أن تحبني وتكرمني فقال له هرا ألا تدخل كنائسكم من أجل الصور التي  
فيها يعني القنائل وتبين هذا أن روي بالنصب والجر أو جه من غيرهما والرجل المذكور من عظمائهم  
اسمه قسطنطين معاه مسلمة بن عبد الله الجهنمي من عمه أبي مسعدة بن بعي عن عمر في قصة طويلة أخرجهما  
(قوله وكان ابن عباس) وصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فإن كان فيها قنائل خرج فضلي في المطر وقد  
تقدم في باب من صلى وقدامه نور أن لا معارضة بين هذين البابين وأن الكراهة في حال الاحتياط (قوله  
حدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته وعبد هو ابن سلمان وقد تقدم الإسكلام على  
المتن قبل خمسة أبواب ومطابقه للترجمة من قوله شوا على قبره مسجدان فأنفسه أشارة إلى نهي السلم عن أن  
يصلي في الكنيسة فيخذه بصلاته مسجد الله أعلم (قوله باب) كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة وسقط  
من بعض الروايات وقد قررنا ذلك كالفصل من الباب فله تعلق بالباب الذي قبله والجامع بينهما أن جر  
عن اتخاذ القبور مساجد وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصور أم لا (قوله لما نزل)  
كذا في الإيثار فيفتحين والقفا على محذوف أي الموت وغيره بضم النون وكسر الزاي وطفق أي جعل والنجيبة  
كسائه علام كالتقدم (قوله فقال وهو كذلك) أي في مثل هذا الحال ويجتهد أن يكون ذلك في الوقت الذي  
ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التي رايها بأرض الحبشة وكانه صلى الله عليه وسلم علم أنه  
مر فحل من ذلك المرض تخافان أن يعظم قبره كالفصل من مضى فعلن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من يفعل  
فعلهم وقوله اتخذوا جله مستأنفة على سبيل البيان لوجب اللعن كأنه قيل ما سبب لعنتهم فاجيب بقوله  
اتخذوا وقوله يجوز ما صنعوا جله أخرى مستأنفة من كلام الراوي كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك في ذلك  
الوقت فأجاب بذلك وقد استشكل ذكر النصراري فيه لأن اليهود ولهم أنبياء بخلاف النصراري فليس بين

الصور وكان ابن عباس  
يصلي في البيعة الأبيعة  
فيما نزل (حدثنا محمد  
قال أخبرنا عبيدة عن  
هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة أن أم سلمة  
ذكرت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم كنيسة  
وأنها بأرض الحبشة فقال  
لها ما ربه فقد كوت له  
ما رأيت فيها من الصور  
فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أولئك قوم إذا  
مات فم أبعاد الصالح أو  
الرجل الصالح بنوا على  
قبره معبدا وصوروا فيه  
تلك الصور أولئك شرار  
الخلق عند الله (باب)  
حدثنا أبو اليان قال  
أخبرنا شبيب عن الزهري  
قال أخبرني عبيد الله بن  
عبيد الله بن عتبة أن  
عائشة وعبد الله بن عباس  
قالا لما نزل برسول الله  
صلى الله عليه وسلم طلق  
يطرح خيصة له على  
وجهه فإذا اغتم بها  
كشفتها عن وجهه فقال  
هو كذلك لعنة الله على  
اليهود والنصارى اتخذوا  
قبورا أنبياءهم مساجد  
يصعدون أصواتهم (حدثنا  
عبد الله بن مسلمة عن  
مالك عن ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب عن أبي  
هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
قال الله اليهود اتخذوا  
قبورا أنبياءهم مساجد

حدثنا سيار هو أبو الهيثم  
قال حدثنا يزيد بن القعبر  
قال حدثنا جابر بن عبد الله  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أعطيت  
خمساً لطفهن أحد من  
الانبياء قبلي نصرت  
بالرعب مسيرة شهر  
وجعلت في الأرض مسجدا  
وطهورا وأبمار بل من  
أمدى أدركته الصلاة  
فليصل وأحلت الغنائم  
وكان النبي يبعث إلى  
قومه خاصة وبعث إلى  
الناس كافة وأعطيت  
الشفاعة (باب يوم المرأة  
في المسجد) \* حدثنا سعيد  
ابن أحمد قال حدثنا  
أبو أسامة عن هشام عن  
أبيه عن عائشة أن وليدة  
كانت سوداء من  
العرب أعقروها فكانت  
معه من قالت فخرجت  
صلياً لهم عليها وشاح  
أحمر من سبور قالت  
فوضعت أروقي منها فارت  
به حدياء وهو ملق نخبته  
لما غطفته قالت فالتسوه  
فلم يجدوه قالت فأتتهم فرفبه  
قالت فطفقوا بفشون  
حتى تشوقها قالت والله  
أنى لقائهم معهم أذمرت  
الحدياء فأتتهم فالتفوق  
بينهم قالت فقلت هذا  
الذي أنتم متوفين به زعمتم  
وأنا منه بريئة وهذا هو  
قالت فجاءت إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأملت قالت فكانت لها

عيسى وبين يميني صلى الله عليه وسلم نبي غيره وليس له قبر والحواب أنه كان فيهم أنبياء أيضاً لكنهم غيرهم سلبين  
كالطواريق ومنهم في قول أو الجمع في قوله أنبياءهم إنا أجمعين من اليهود والنصارى أو المراد الانبياء  
وكبار انبياءهم فأكثرت ذكر الانبياء يؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب كانوا يغتذون بقوله  
أنبياءهم وصلحهم مساجد ولهذا أفراد النصارى في الحديث الذي قبله قال إذا مات فيهم الرجل الصالح  
ولما أفراد اليهود في الحديث الذي بعده قال قوتور أنبياءهم أو المراد بالاختلاص من أن يكون ابتداء أو  
انبياء عالمهم بالهدى والنصارى تبعته ولا يزالان النصارى تعظم قوتور كثير من الانبياء الذين تعظمهم  
اليهود (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت في الأرض) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل  
كتاب التيمم أخرجه هنا عن محمد بن سنان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهذا  
على لفظ ابن سنان وليس بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن وإرادته هنا يحتمل أن يكون  
أراد أن الكراهة في الأقباب المتقدمة ليست للغير بل لعموم قوله جعلت في الأرض مسجداً أي كل جزء منها  
يصلح أن يكون مكاناً للمسجد أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها  
للغير بل وعموم حديث جابر بخصوصها والأول أولى لأن الحديث يسبق في مقام الامتنان فلا ينبغي  
تخصيصه ولا يراد به أن الصلاة في الأرض المتخيسة لا تصح لأن التخصيص وصف طار والاعتبار بما قبل  
ذلك (قوله باب يوم المرأة في المسجد) أي يوماً متفاهة (قوله أن وليدة) أي أمه وهي في الأصل المولودة  
ساعة ثم قلدها ابن سبته ثم أطلق على الأمه وأن كانت كبيرة (قوله قالت فخرجت) ألقاها بذلك هي وليدة  
المذكورة وقدرت عنها قصة هذه القصة والبيت الذي أنشدته لم يذكرها أحد من منصف رواية  
البخاري ولا رقت على اسمها ولا على اسم القليلة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح  
والوشاح بكسر الواو ويجوز زعمها ويجوز بدلها ألقاها بطن من أسود يخاف بينهما وتوشع به المرأة  
وقيل ينسج من أدب عريضا ويرسم بالأسود تشبه المرأة بين عاتقها وكشعرها وعن الفارسى لاسى  
وشاحا حتى يكون منظوماً بلوناً وودع انتهى وقوله في الحديث من سيور يدل على أنه كان من جلد  
وقولها بعد خبسته لحالها ينسج كونه من صمغ لأن يباس اللؤلؤ على حرة الجلد يصير كالخشب السمين (قوله  
فوضعت أروقي منها) شئت من الروي وقدره ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد  
فيه أن الصبية كانت عروساً فدخلت إلى مفصلها فوضعت الوشاح (قوله حدياء) بضم الحاء وفتح الدال  
المهملتين وتشديد الباء الصائبة تصغير حداة بالهمز وزن عتبه ويجوز فتح أوله وهي الطائر المعروفة  
بالخزون في قسده في الجلد والحرم الأصل في تصغيرها حدياء بسكون الباء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة  
وأدغمت ثم أشبعت الفتحه فصارت ألفاً وتسمى أيضاً الحدياء بضم أوله وتشديد الدال مقصور وبقال لها  
أيضا الحدياء بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجهها حداة كالفردياء وروى عنها أبو الهيثم  
ولله أعلم (قوله حتى تشوقها قبلها) كأن من كلام عائشة والافتقار في السياق أن تقول قبلتي وكذا هو في  
رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام فأنظر أنها من كلام وليدة أو ردت به لفظ  
الغيبه الشفاة وتجوز بدال زاد فيه ثابت أيضاً قالت فذوت الله أن يرتني فقامت الحدياء بهم بنظرون (قوله  
وهذا هو) يحتمل أن يكون هو الثاني خبراً بعد خبراً ومبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذا  
والجموع خبراً عن الأول ويحتمل غير ذلك وفتح رواية أبي نعيم وها هو ذا وفي رواية بن عبيد لا يكون من شعر  
كأزوت (قوله قالت) أي عائشة (جاءت) أي المرأة (قوله فكانت) أي المرأة ولكن كثير من  
فكانوا والخباء بكسر الهمزة بعدها ووجه واحد بالذخيرة من وبر وغيره وعن أبي عبيد لا يكون من شعر  
والخشب بكسر الهمزة وسكون الفاء بعدها شين معجمة البيت الصغير القريب السلم مأخوذ من  
الانخفاض وهو الانضمام وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها (قوله فحدثت) بلفظ المضارع  
يحدثها إحدى التاءين (قوله تعاجيب) أي أعاجيب وأحدها أعجوبة وقيل ابن السيد أن تعاجيب  
خيا في المسجد أو حفش قالت فكانت تأتيني فحدثت عندي قالت فلا تجلس عندي فجلسا الأوقات

الحديث \* (باب نوم الرجال في المسجد) \* وقال أبو قلابه عن أنس قدم وعط من عكل على النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا في الصفه وقال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفه الفقراء \* حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبد الله قال حدثني نافع قال أخبرني عبد الله بن عمر أنه كان ينام وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن مسدد قال جاور رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فوجد محمد عليا في البيت فقال أين ابن محمد قالت مكان بيني وبينه شيء ففاضني فخرج فلم يقل هندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ناس انظر أين هو فاجاب فقال يا رسول الله هو راقد في المسجد فجاور رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه رباب فغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه عنه ويقول قم يا أبا رباب قم يا أبا رباب \* حدثنا يوسف بن عيسى قال حدثنا ابن فضال عن أبيه عن أبي حازم عن أبي حمزة

الأحاديث من لفظه «قوله ألا أنه» بتخفيف اللام وكسر الهمزة وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة عروضة من ضرب الأول من الطويل وأجزاء غنائية ووزنه فعولان مفاعيلن أو مع مراعات لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف الخماس الساكن في ثاني جزئته فان أشيعب حركة الحاء من الوشاح صار سائلا وقلت ويوم وشاح التنوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادري في أشعار المولدين وهو عند الخليل بن أحمد أصح من الكف ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف وهو حذف السابع الساكن وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا أو روت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفرد من القبض المذكور وفي الحديث اباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن اعتنة واباحة استغلاله فيه بالخيمه ونحوها وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمريء فيه المحنة ولعله يتحول الى ما هو خير له كرفع لهذه المرأة وفيه فضل الهجرة من دار الكفر وأجابه دعوة الخيمه يوم لو كان كافر الان في السبائك أن أسلمها كان بعدة دورها المدينة والله أعلم «قوله باب نوم الرجال في المسجد» أي جواز ذلك وهو قول الجمهور وروى عن ابن عباس كراهيته إلا أن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من له مسكن يفكره وبين من لا مسكن له فيباح «قوله وقال أبو قلابه عن أنس» هذا طرف من قصة العرنيين وقد تقدم حديثهم في الطهارة وهذا اللفظ أو رده في الحار بين موصولا من طريق ربهيب عن أيوب عن أبي قلابه «قوله وقال عبد الرحمن بن أبي بكر» هو أيضا طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة والصفة موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوي إليه المساكين وقد سبق الجاري الى الاستدلال بذلك مسعدين المسبب وسلمان بن يسار واه ابن أبي شيبة عنهما «قوله حدثنا يحيى» هو القاطن (عن عبد الله) هو العمري وحدث عبد الله بن عمر هذا مختصرا أيضا من حديث طويل يأتي في باب فضل قيام الليل وأوردته ابن ماجه مختصرا أيضا بلفظ كنا ننام «قوله أعزب» بالمهمله والزاى أي غير متزوج والمشهور فيه عزب بفح العن وكسر الزاى والاول لغة قليلة مع أن القراء أنكرها وقوله لا أهل له هو تفسير لقوله أعزب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فدخل فيه الأقارب ونحوهم وقوله في مسجد متعلق بقوله ننام «قوله عن أبي حازم» هو سلمة ابن دينار والحدود العزيز المذكور «قوله ابن أبي عمير» فيه إطلاق ابن العمير على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها إلا أن عمها وفيه إرشادها الى أن مخاطبة بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة وكان صلى الله عليه وسلم فهم ما وقع بينهما فأراد استغفارها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما «قوله فلم يقل عدى» بفح الباء الصائبة وكسر القاف من التحويل وهو قوم نصف النهار «قوله فقال لا ناس» يظهر لي أنه سهل راوى الحديث لا يعلم بذكر أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم غيره والله صنف في الأدب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة أين ابن عمك قالت في المسجد وليس بيته وبين الذي هنا عذرا لانه لا يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد وعند الطبراني قاضي انسا معة فوجد مضطجعا في في الجدار «قوله هو راقد في المسجد» فيه مراد الترجه لأن حديث ابن عمر يدل على اباحته لمن لا مسكن له وكذا فيه أحاديث الباب الاقضية على قاطنا اقتضى التعميم لكن يمكن أن يفرق بين قوم الليل وبين قبولة النهار وفي حديث سهل هذا من القوائد أيضا جواز القاطن في المسجد ومما حجة المفضي بجلا يضرب منه بل يحصل به تأنيسه وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية والتلقب بالكنية لأن لا يضرب وسبأ في الأدب أنه كان يفرح إذا هذى بذلك وفيه مداراة الصهر وتكنية من غضبه ودخول الوالد بيتا بئته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بإدائه المسكين في غير الصلاة وسبأ في فيه ما يتعلق به في فضائل علي أن شاء الله تعالى «قوله حدثنا ابن فضال» هو محمد بن فضال بن غزوان وأبو حازم هو سلمان الأنصبي وهو أكبر من أبي حازم الذي في السنن واللقاء وإن كانا جميعا لم يمتين تابعين فتمت

«قوله لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة» يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين هؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غيرة السبعين الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر معونه وكافوا من أهل الصفة أيضا لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلي والحاكم وأبو نعيم وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وفي بعض ما ذكرناه اعتراض ومناقشة لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك «قوله ردها» هو ما يستأثر طائفة البدن فقط وقوله اما زارأي فقط واما كساء أي على الهيئة المشروحة في المتن وقوله قد ربطوا أي الاكسية غذف المفعول للعلم به وقوله فنها أي من الاكسية «قوله فيجميعه يسده» أي الواحد منهم زادوا لجمعهم في باب اذا كان التوب ضيقا «قوله» ويحصل ذلك انه لم يكن لاحد منهم من ثوبان وقد تقدم فحوزه الصفة في باب اذا كان التوب ضيقا «قوله» باب الصلاة اذا قدم من سفر «أي في المسجد» «قوله وقال كعب» هو طرف من حديثه الطويل في قصة تخلفه ونوته وسبائتي في أواخر المغازي وهو ظاهر في ترجمته لم يذكر بعده حديث جابر لجمع بين فصل النبي صلى الله عليه وسلم وأمره فلا ظن أن ذلك من خصائصه «قوله قال مسعرا» «قوله قال مسعرا» بالضم أي أظنه والضمير لمجرب «قوله وكان لي عليه دين» كذلك أكثر العموى وكان له أي جابر عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم وفي قوله بعد ذلك قضائي التقات وهذا الذين هو ثمن جابر وسبائتي مطلقا في كتاب الشروط ونذكر هناك فوائد ان شاء الله تعالى وقد أخرجه المصنف أيضا في نحو من عشرين موضعاً مطولا ويختصر اموصولا ومعلفا ومطابقا للترجمة من جهة ان تقاضيه ثمن الجمل كان عندئذ مومه من السفر كسبائتي وأصحا وغفل مطلقا حيث قال ليس فيه ما يوجب عليه لان ثقتاني ان يقول ان جابر لم يقدم من سفر لانه ليس فيه ما يشعر بذلك قال النووي هذه الصلاة مقصودة للقعود من السفر ينوي بها صلاة القعود لما فيها تحية المسجد أي أمر الداخل بها قبل ان يجلس لكن تحصل التحية بها وتسلم بعض من منع الصلاة في الاوقات المنهيه ولو كانت ذاسب بقوله ضعى ولا وجه فيه لانها واقعة عين «قوله باب» اذا دخل المسجد حذف الفاعل للعلم به وذكر في رواية الاصيلي وكرويه كافة المثنى «قوله عن أبي قتادة» يقتضين هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ورواه سهل بن أبي صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير فقال عن جابر بدل أبي قتادة ونظام الترمذي والدارقطني وغيرهما «قوله السلي» يقتضين لانه من الانصار والاسناد كله مدني كالذي يسده «قوله فليركم» أي فليصل من اطلاق الجزاء واردة الكل «قوله وركعتين» هذا العدد لا مفهوم لا كونه باثبات واختلاف في آفته والصحيح اعتباره فلا تأدي هذه السنة باقل من ركعتين واتفق ائمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب وتحيل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي صرح به ابن حزم عدمه ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يخطي اجلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر وقال الطحاوي أيضا الارقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بداخل فيها (قلت) هما عمومان تعارضان الامر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل والتهنى عن الصلاة في اوقات مخصوصة فلا بد من تخصيص احدا العمومين فذهب جمع الى تخصيص النهى وتعميم الامر وهو الاصح عندنا فخصية وذهب جمع الى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية «قوله قبل ان يجلس» صرح جماعة بأنه اذا خالف وجلس لا يشعر له التساؤل وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر انه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعت ركعتين قال لا قال فمهما ركعما ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقوت بالركعتين (قلت) ومثله قصة سليمان كسبائتي في الجمعة وقال الهب الطبري يحتمل أن يقال وقم ما قبل الحلو وقت فضيلة وبعده وقت يجوز أو يقال وقم ما قبله اذا دام بعده قضاء ويحتمل أن تحجل عشر وعينهما بعد الحلو على ما اذا لم يطل الفصل (قائدة) حديث أبي قتادة هذا ورد على سبب وهو ان باقتادة دخل المسجد فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا بين أصحابه فجلس معهم فقال له ما منعك أن ترك قال رأيتك جالسا والناس

قال لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة ما منهم رجل عليه رداء اما زار واما كساء قد ربطوا أعناقهم فيها ما يبلغ نصف الساقين ومنها ما يبلغ الكعبين فيجميعه يسده كراهية أن ترى عورته ﴿باب الصلاة اذا قدم من سفر﴾ وقال كعب بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قدم من سفر بدا بالمسجد فصلى فيه ﴿حديثنا خلا من يحيى قال حدثنا مسعر قال حدثنا مجرب بن دينار عن جابر بن عبد الله قال آتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد قال مسعرا رآه قال ضعى فقال صل ركعتين وكان لي عليه دين فقضائي وزاوي ﴿باب اذا دخل المسجد فليركم ركعتين﴾ ﴿حديثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرق عن أبي قتادة السلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد فليركم ركعتين قبل أن يجلس

جاوس قال فاذ دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين أخرجه مسلم وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي قتادة أعطوا المساجد حقها قبل له وماحقها قال ركعتين قبل أن تجلس **﴿قوله باب الحديث في المسجد﴾** قال المازري أشار البخاري إلى الرد على من منع المحدث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجهه كالجنب وهو مبنى على أن الحديث هنا الرجح وشيخه وبذلك فسره أبو هريرة كما تقدم في الطهارة وقد قيل المراد بالحديث هنا أهم من ذلك أي ما لم يحدث سوا أو يؤيده رواية مسلم ما لم يحدث فيه ما لم يؤيده في أخرى البخاري ما لم يؤيده يحدث فيه وسبأني قريبا بناء على أن الثانية تفسير للآخرة **﴿قوله الملائكة تصلي﴾** ولكنهم يهينون الملائكة تصلي بزيادة ابن والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أهم من ذلك **﴿قوله تقول الخ﴾** هو بيان لقوله تصلي **﴿قوله مادام في صلاة﴾** مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك وسبأني في باب من جلس في المسجد بنظر الصلاة بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقا سواء ثبت في جليله ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ولفظه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة ثابت للمنتظر حكم المصلي فيمكن أن يجعل قوله في صلاة على المكان المعد للصلاة لا الموضوع الخاص بالوجود فلا يكون بين الحديثين تخاف وقوله ما لم يحدث يدل على أن الحديث يبطل ذلك ولو استمر جالسا وفيه دليل على أن الحديث في المسجد أشد من التامة لما تقدم من أن لها كفارة ولها كفارة بل عمل صاحبه بحرمان استغفار الملائكة ودعاء الملائكة من جوارحها لقوله تعالى ولا يشفعون إلا من ارتضى وسبأني شيعة فأنه هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة أن شاء الله تعالى **﴿قوله باب بيان المسجد﴾** أي النبوي **﴿قوله وقال أبو سعيد﴾** هو أنطوري والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلمة عنه وسبأني قريبا في أبواب صلاة الجماعة **﴿قوله وأمر عمر﴾** هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوي **﴿قوله وقال أكن الناس﴾** وقع في روايتنا أكن بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمة موصوفة بلفظ الفعل المضارع من أكن إلى بابي يقال كنت الشيء أكنائا أي صنته وسخرته وحكي أبو زيد كنته من الثلاثي بمعنى أكنته وقرن الكسائي بينهما فقال كنته أي سترتها أكنته في نفس أي أمرته ووقع في رواية الأصمعي أكن بفتح الهمزة والنون فصل أمر من الاكئنان أيضا بوجهه قوله عليه وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفث إلى الأصمعي فقال له إياك أو يحصل قوله وإياك على الجريد كأنه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الأصمعي والقابسي أي وأي ذكركن الناس يحدث فيهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكتون انتهى وهو محتمل لكن الرواية لا تساعد **﴿قوله فتفتن الناس بفتح المشاء من فتن وضبطه ابن التين بإفهم من أفتن وذكر أن الأصمعي أنكره وأن أباعيد أجازة فقال قن وأفتن بمعنى قال ابن بطال كأنهم فهم ذلك من ود الشارع للخصصة إلى أي جهنم من أجل الأعلام التي فيها وقال أنها الهتفت من صلاتي﴾** (قلت) ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمر بن ميمون عن عمر بن قوصا ما سأله عمل قوم قط الآخر فواما مسجدهم رجاله ثقات الأشيعة حبار بن المغلس فنه مقال **﴿قوله وقال أنس يتباهون بها﴾** بفتح الهاء أي يتفاخرون وهذا التعليق و بناء موصولا في مستند أبي بدي ويصح ابن خزيمة من طريق أبي قلابه أن أنسا قال معته يقول بأني على أمي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلا وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان مختصرا من طريق أخرى عن أبي قلابه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهي الناس في المساجد والطريق الأولى التي مراد البخاري وعند أبي يعين في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة يتباهون بكثرة المساجد (تنبيه) قوله ثم لا يعمرونها المراد به عمارة بها بالصلاة وذكر كراهية وليس المراد به يتباهون باختلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بهذه **﴿قوله وقال ابن عباس أنخرقها﴾** بفتح اللام وهي لام التسميم وضم المشاء وقع الزاوي وسكون الحاء المجسمة وكسر الراء وضع الغاء وتشديد

**﴿باب الحديث في المسجد﴾** حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المساجد تصلى على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه **﴿باب بيان المسجد﴾** وقال أبو سعيد كان سقف المسجد من جريد الفضل وأمر عمر ببناء المسجد وقال أكن الناس من الطروايات لأنهم أو تصفر فتفن الناس وقال أنس يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلا وقال ابن عباس أنخرقها كما زعمت اليهود والنصارى **﴿حدثنا علي بن عبد الله﴾**

قال حدثنا يعقوب بن

ابراهيم قال حدثني ابي عن

صالح بن كيسان قال

حدثنا نافع أن عبد الله

أخبره أن المسجد كان

على عهد رسول الله صلى

الله عليه وسلم مبداً للابن

وسقفة الحجر ودعاه

شبه القل فلم يزد فيه

أبو بكر وشيأ وزاد فيه حجر

وبناه على بنيانه في عهد

رسول الله صلى الله عليه

وسلم والابن والجريد وأعاد

عمده وشبهاً غيره عثمان

فزد فيه زيادة كثيرة

وفي جداره بجاورة

المشرفة واثق صد وجعل

عمد من بجاورة مشرفة

وسقفة بالساج \* (باب)

التعاون في بناء المسجد

ما كان للمشركين أن

يبرموا مساجد الله شاهدين

على أنفسهم بالكفر

أولئك حببت أعمالهم

وفي النار هم خالدون إنما

يبرمها مساجد الله من آمن

بالله واليوم الآخر وأقام

الصلاة وآتى الزكاة ولم

يخش الله الا الله ففسى أولئك

أن يكونوا من المهتدين

\* حدثنا مسدد قال حدثنا

عبد العزيز بن مختار قال

حدثنا خالد الحذاء عن

عكرمة قال قال ابن عباس

ولابنه علي اطلقا إلى أبي

سعيد فاجعنا من حديثه

فاطلقنا فاذاهوني حائط

يصلحه

التون وهي فون التاكيد والزخرفة الزينة وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يزين به وهذا  
التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفاً وقيل حديث  
مرفوع ولفظه ما أمرت بتشيد المساجد وظن الطبري في شرح المشكاة أنها حديث واحد فشرحه على أن  
اللام في تزخرفها مكسورة وهي لام التعليل المعنى قبله والمعنى ما أمرت بتشيد الجليل ذريعة إلى الزخرفة  
قال والتون فيه جهر التأسيس كيد وفيه نوع تزيين وتأييد ثم قال ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم  
فإن هذا هو المعقد والاول لم تثبت به إلا رواية أصلاً فلا يثبت به وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام  
النبي صلى الله عليه وسلم في الكتب المشهورة وغيرها وأما ما يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف  
على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله قال البخاري التشيد رفع البناء وتطويله وأما زخرفت اليهود والنصارى  
مما عاينها حين عرفوا بكسبهم وبذلها (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم) زاد الاصل بن سعد ورواية صالح  
ابن كيسان عن نافع من رواية الاقران لا من رواية تاجران من طبقة واحدة وعبد الله هو ابن  
عمر (قوله للابن) بفتح اللام كسر الموحدة (قوله وعمده) بفتح أوله وثانيه ويجوز رفعها وكذا قوله  
شبه (قوله وزاد فيه حجر وبناءه على بنيانه) أي يحبس الآلات المذكورة ولم يغير شيئاً من هيئته الا  
توسيعه (قوله ثم غره عثمان) أي من الوجهين التوسيع وتغيير الآلات (قوله بجاورة المشرفة)  
أي بدل اللبن واللب وهو المستعمل في بجاورة بنيانه (قوله والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة  
وهي بالخص بلغة أهل الحجاز وقال الخطابي شبه الحصن وبنيته (قوله وسقفة) بلفظ الماشي عطف على  
جعل وبأسكان القاف على عمده والساج فوع من الخشب معروف يؤتى من الهند قال ابن طلال وغيره هذا  
يدل على أن السنة في ببناء المسجد المقصد ترك الخلق في تحسينه فقد كان محرم كثرة الفتح حتى يأتيه  
وسعة المال ههنا لم يغير المصدا عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد خثر في أيامه  
ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر تحسناً مما كان عليه في الزخرفة ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه  
كجاسيائي بعد قليل وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أوائل عصر  
العباسية وسكت كثير من أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً من الفتنة ورخص في ذلك بعضهم وهو قول أبي  
شعبة اذا وقع ذلك على سبيل التظيم للمساجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال ابن المنبر  
شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صواباً عن الاستئذان وتعب بأن المنع  
كان للملك على اتساع السقف ترك الزخرفة فهو كمال وان كان خشية شغل بال المصلين بالزخرفة فلا يلبقاء  
العملة وفي حديث أسع علم من اعلام النبوة لا خبارة صلى الله عليه وسلم على سبيل وقوع كمال (قوله باب  
التعاون في بناء المسجد ما كان للمشركين أن يبرموا مساجد الله) كذا في رواية أبي ذر وزاد فيه قبل  
قوله ما كان وقول الله عز وجل وفي آخره إلى قوله المهتدين وذكره لهذه الآية مصبره إلى ترجيع أحد  
الاحتمائين من أحد الاحتمائين في الآية وذلك أن قوله تعالى مساجد الله يحتمل أن يراد بها مواضع السجود  
فيحتمل أن يراد بها الاماكن المتخذة لأقامة الصلاة وعلى الثاني يحتمل أن يراد بها زينة بناها ويحتمل  
أن يراد بها الأقامة كراة فيها (قوله حدثنا مسدد) هذا الاستناد كله يصرى لأن ابن عباس أقام على  
البصرة أميراً مدونه مولاه عكرمة (قوله اطلقا إلى أبي سعيد) أي اخرجني (قوله فاذاهوني) زاد  
المصنف في الجهاد فاذاهوني وهو وأخوه في حائط لهما (قوله يصلحه) قال في الجهاد بسبقنا وإطاعة النستان  
وهذا الأخ زعم بعض النحارج أن قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لاه ولا يصح أن يكون هو فان على  
ابن عبد الله بن عباس وفي أوائل خلافه على ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أوائل خلافه عمر بن  
الخطاب وليس لأبي سعيد أن يمشي ولا أن يمشي ولا أن يمشي ولا أن يمشي ولا أن يمشي ولا أن يمشي  
المذكور آخاه من الرضاة ولم أقف إلا على أن علي اسمه وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوي جميعه  
أحد لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالخضوع إلى أبي سعيد فيحتمل أن يكون علم ابنه مالم يس

عنده ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علو الاسناد لان أباسعيد أقدم بحسبه وأكثر سماعا من  
 النبي صلى الله عليه وسلم من ابن عباس وفيه ما كان السلف عليه من التواضع ود. دم التكبر وتعاهد  
 أحوال المعاش بأنفسهم والاعتراف لاهل الفضل بفضلهم وكرم طلبه العلم وتقديم حوائجهم  
 على حوائج أنفسهم (( قوله فأخذ زاده فاحتج )) فيه التأهب لاقاء العلم وترك التحدث في طاعة المنه  
 اعظام الحديث (( قوله حتى أتى على ذكر بناء المسجد )) أي النبوي وفي رواية كريمة حتى إذا أتى  
 (( قوله وعمار لبنتين )) زادهم في جامعهم لبنة عنه ولبنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه جواز  
 ارتكاب المشقة في عمل البر ووقر الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل ببيان المساجد (( قوله  
 فرأه النبي صلى الله عليه وسلم فينفص )) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضى مبالغة لاستحضار  
 ذلك في نفس السامع كأنه يشاهده وفي رواية الكشي عن جعفر بن فضال (( قوله التراب عنه )) زاد في الجهاد  
 عن رأسه وكذا المسلم وفيه اكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفضل والقول (( قوله ويقول )) أي  
 في تلك الحال (( ويح عمار )) هي كلمة رجسة وهي فتح الحاء إذا أضفت فإن تصف جازالرفع والنصب  
 مع التثنية فيم ما (( قوله يدعوم )) أعاد الضمير على غرض كدور والمراد قتلته كانت من وجه آخر فقتله  
 الفئة الباغية يدعومهم إلى آخره وسأني التنبه عليه فإن قيل كان قتله بصغير وهو موع على والذين قتلوه  
 مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدماء إلى النار فأجواب أنهم كانوا ظانين أنهم  
 يدعون إلى الجنة وهم يتعهدون لألوم عليهم في اتباع ظنونهم فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سبيل الله وهو  
 طاعة الاحكام وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الامام الواجب الطاعة اذذاك وكانوا بهم يدعون  
 إلى خلاف ذلك لكتمهم معدون للتأويل الذي ظهر لهم وقال ابن بطال نعال المهلب اغماصه ذاتي  
 الخوارج الذين بثت اليهم هي عمار يدعوهم إلى الجماعة ولا يصح في أحد من الصحابة وتابعه على هذا  
 الكلام جماعة من التراجم وفيه نظور من أوجه أحداهان الخوارج اغماص جواعي علي بعد قتل عمار بلا  
 خلاف بين أهل العلم بذلك فإن ابتدأ أمر الخوارج كان عقب التبعيم وكان التبعيم عقب انتهاء القتال  
 بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعا فكيف يعث اليهم على بدمونه ثانيها ان الذين بثت اليهم هي عمارا  
 اغماص أهل الكوفة بثه يستفهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل وكان فيهم من الصحابة جماعة  
 لكن كان مع معاوية وأفضل وسيأتي التمهيد بذلك عند المصنف في كتاب الفتن فافترمته المهلب وقع  
 في مثلهم وزيادة اطلاقة عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك ثالثها انه مخرج على ظاهر ما روي في هذه  
 الرواية الناقصة ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعوهم إلى النار كفار قریش كما مرح به بعض الشراح  
 لكن وقع في رواية ابن السكن وكرامة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة  
 القزويني التي بخطه زيادة فوضع المراد وتقصير بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام وإفطره ويح عمار  
 قتلته الفئة الباغية يدعومهم الحديث ويو اعلم ان هذه الزيادة لم يذكرها الحمدي في الجمع وقال ان البخاري  
 لم يذكرها أصلا وكذا قال أبو مسعود قال الحمدي ولعلها تقع للبخاري أو وقعت تخدعها محمد فقال وقد  
 أخرجهما الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث (قلت) ويظهر لي ان البخاري حذفها عمدا وذلك لتسكتة  
 خفية وهي ان أباسعيد الخدرى اعترف انه لم يسمع هذه الزيادة من النبي صلى الله عليه وسلم فدل على انها  
 في هذه الرواية معدلة والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري وقد أخرجهما الزاين من طريق  
 داود بن أبي نضرة عن أبي حميد قد كرا الحديث في بناء المسجد وطلعه لبنة لبنة وفيه قتل أبو  
 سعيد الخدري وأصحابي ولم أحجمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يا ابن ماجة تقتل الفئة الباغية  
 اه وابن ماجة هو عمار ومجنة اسم أمه وهذا الاسناد على شرط مسلم ويدين أبو سعيد من حديثه بذلك  
 في مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال حدثني من هو خير مني أبو قتادة  
 قد كره فاقصر البخاري على القدر الذي معه أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وهذا دال

فأخذ زاده فاحتج ثم أنشأ  
 محمدناحى أنى على ذكر  
 بناء المسجد فقال كنا  
 نعمل لبنة لبنة وعمار  
 لبنتين لبنتين فرأه النبي  
 صلى الله عليه وسلم فينفص  
 التراب عنه ويقول ويح  
 عمار يدعومهم إلى الجنة  
 ويدعونه إلى النار



على دقة فهمه ونبره في الاطلاع على علل الاحداث وفي هذا الحديث زيادة بضام تقعي في رواية البخاري  
وهي عند الاسماعيني وأبي نعيم المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحداد عن أبي قتال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يا عمار لا تجعل كما يجعل أصحابك قال اني اريد من الله الاجر وقد تقدمت زيادة معمر  
فيه أيضا (قائدة) روى حديث قنزل عمار القنزة الباعية جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما  
تقدم وأما سلفه عند مسلم وأبو هريرة عند الترمذي وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي وعثمان بن  
عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمر بن العاص وأبو اليسر وعمار بن  
كلاهما عند الطبراني وغيره وطلب طرقها صحيحة أو حسنة وقبيلة عن جماعة آخرين بطول عددهم وفي هذا  
الحديث علم من أعلام النبوة وقضية ظاهرة لعل ولعمار ودعي التواصب الزاعمين ان عليا لم يكن  
مصيبا في شروبه \* قوله في آخر الحديث ((يقول عمار أعود بالله من الفتن)) فيه دليل على استيعاب  
الاستعاذة من الفتن ولو علم المرء أنه متعلق بالحق لانه قد نفى الى وقوعه ما لا يرى وقوعه قال ابن طلال  
وفيه رد للحديث الشائع لا تستعذ بالله من الفتن فان فيها احصاء المذاقين (قلت) وقد سئل ابن وهب قديما  
عنه فقال انه باطل وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها أخذنا  
الله تعالى بما ظهر منها وما بطن ((قوله باب الاستعاذة بالجار والجار والجار والجار)) الصانع  
بضم الميم لجمع صانع ذكره بعد الجار من العام بعد الخاص وفي الترجمة لم ينشر قوله في أعواد المنبر  
يتعلق بالجار وقوله والمسجد يتعلق بالصانع أي والاستعاذة بالصانع في المسجد أي في بناء المسجد وحديث  
الباب من رواه سهيل وجابر جميعا يتعلق بالجار فقط ومنه تؤخذ مشروعية الاستعاذة بغيره من الصانع  
لعدم التفرق وكما أشار بذلك الى حديث طلي بن علي قال بنيت المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فكان يقول قروا البياض من الطين فانه أحسنكم له مساوا أشدكم له سكنا رواه أحمد وفي لفظه فانه أخذت  
المساجد غلظت الطين فكانه أجبه فقال دعوا الحنني والطين فانه أحسنكم للطين ورواه ابن حبان في صحيحه  
ولفظه فقلت يا رسول الله أأقل كما تقولون فقال لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به ((قوله حديث عبد  
العزيز)) هو ابن أبي حازم ((قوله الى امرأة)) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح والتنبيه  
على غلط من معانها علائمه وكذا التنبيه على اسم غلامها وساق المتن هنا مختصرا وإسناده بتمامه في البيوع  
هذا الاستناد وسند كروا في كتاب الجملة أن شاء الله تعالى ((قوله حديث خالد)) هو ابن يحيى وابن  
بورق أفل وهو الحنفي مولى بني مخزوم ((قوله ان امرأة)) هي التي ذكرت في حديث سهل فان قيل ظاهر  
سباق حديث جابر بخلاف لسباق حديث سهل لان في هذا انه ابتدأ بالعرض وفي حديث سهل انه صلى الله  
عليه وسلم هو الذي أرسل اليها لطلب ذلك أجاب ابن طلال باحتمال ان تكون المرأة ابتدأت بالسؤال  
متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن ان يعطى القلام بعمه فأرسل يستعجزها عن إغنامه لعله يلبس نفسها  
بما بذلته قال ويمكن إرسالها ليعرفها بصفة ما بهضمه القلام من الأعداوان يكون ذلك منبرا (قلت) قد  
أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ ألا أجعل لك منبرا فاعل التعريف وقع بصفة المنبر  
مختوصصة أو محتمل انما يفرض اليها الامر بشوله لانه شئت كان ذلك سبب البطء لان القلام كان مخرج  
وأبطأ ولا يجهل الصفة وهذا الوجه الأوجه في نظري ((قوله ألا أجعل لك)) اضافت الجعل الى نفسها مجازا  
((قوله فانك غلاما مجارا)) في رواية الكشميني قال في غلام فجار وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضا واتي  
بتمامه في علامات النبوة وفي الحديث قبول البذل اذا كان خير سؤال واستبجاز الوعد بمن يعلمه الاجابة  
والتعرب الى أهل الفضل بعمل الخير وسيأتي قضية قوائده في علامات النبوة ان شاء الله تعالى ((قوله  
باب من بني مسجد)) أي دله من الفضل ((قوله اخبرني عمرو)) هو ابن الحرث بكير بالتصغير هو ابن  
عبد الله بن الأشعث وعبد الله هو ابن الاسود وفي هذا الاستناد ثلاثة من التابعين في نسق بكير وعمار وعبد  
الله وثلاثة من أوله مصر يون وثلاثة من آخره مدني يوي وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير فاقسم

قال يقول عمار أعود بالله  
من الفتن (باب) الاستعاذة  
بالجار والجار في أعواد  
المنبر والمسجد \* حدثنا  
قتيبة قال حدثنا عبد العزيز  
عن أبي حازم عن سهل قال  
بث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الى امرأة أن  
مرى غلاما لك الجار يعمل  
لي أعوادا أجلس عليهن  
\* حدثنا خالد قال حدثنا  
عبد الواحد بن أين عن  
أبيه عن جابر ان امرأة  
قالت يا رسول الله ألا أجعل  
لك شيئا تقعد عليه فانك  
غلاما مجارا قال ان شئت  
فعملت المنبر \* (باب من  
بني مسجد) \* حدثنا يحيى  
ابن سليمان قال حدثني ابن  
وهب اخبرني عمرو ان بكيرا  
حدثه أن هاشم بن عمرو بن  
قتادة حدثه أنه مع عبيد  
الله الخولاني أنه مع عفان  
ابن عفان رضى الله عنه  
يقول

الاستاذ الى مصرى ومدنى **«قوله عند قول الناس فيه»** وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن يسيد الانصارى وهو من صفار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأجبروا ان يدعوه على هيئته أرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتظهر بهذا ان قوله في حديث الباب حين بنى أى حين أراد ان يبنى وقال بقوى في شرح السنة اعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالجاراة المقوشة لا يجرد قوسيه انتهى ولم يبن عثمان المسجد انشاء وانما راسه وشيده كما تقدم في باب بيان المسجد فيؤخذ منه اطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ أو الماراد بالمسجد هنا بعض المسجد من اطلاق الكل على البعض **«قوله مسجد الرسول»** كذا الملا كثر ولعمري وانكسبه حتى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم **«قوله انكم أكثرتم»** حذف المفعول للعلم به والمراد الكلام بالانكار وخبره **«(نتيجه)»** كان: اه عثمان للمعجزة النبوى سنة ثلاثين من الهجرة وقيل في آخر سنة من خلافته في كتاب السير عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب اخبرني قال ان كعب الاحبار كان يقول عند نبیان عثمان المسجد لو دوت ان هذا المسجد لا يضر فانه اذا فرغ من بنيانه قتل عثمان قال مالك فكان كذلك **«قلت»** ويمكن الجمع بين القولين بان الاول كان تاريخ استدائه والثاني تاريخ انتهائه **«قوله من بنى مسجدا»** التنكير فيه للشروع فيدخل فيه الكبير والصغير ووقع في رواية انس عند الترمذى صغيرا أو كبيرا و زاد ابن ابي شيبة في حديث الباب من وحده أخر عن عثمان ولو كفص فطاة وهذه الزيادة أيضا عند ابن حبان والبخاري من حديث أبي ذر وعند أبي مسلم الكجى من حديث ابن عباس وعند الطبراني في الاوسط من حديث انس وابن عمر وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بنظف كمفص فطاة أو أصغر وحل أكثر العلماء ذلك على المباني لان المكان الذي تقصص القطعة عنه تضع فيه بيضاها وترقد عليه لا يكتفى مقداره للصلاة فيه ويؤيده رواية جابر عنه وقيل بل هو على ظاهره والمعنى ان يزيد في مسجد قد احتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصص كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على ان المراد بالمسجد ما يساوي الدفن وهو المكان الذي يقصد للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يوسع الجهة فلا يحتاج الى شيء مما ذكر لكن قوله بنى يشعر بوجود بناء على الحقيقة ويؤيده قوله في رواية أم حبيبة من بنى لله بيتا أخرجه مجيبه في فوائده باسناد حسن وقوله في رواية عمر من بنى مسجدا يذكر فيه اسم الله أخرجه ابن ماجه وابن حبان وأخرج النسائي نحوه من حديث عمر بن عتبة فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المهيأ لا موضع السجود فقط لكن لا يمتنع ارادة الاسترخاء الزنا على كل شيء يخصه وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يتحولونها الى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان زاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق قال نعم ولطابقني نحوه من حديث أبي قريظة واسنادها حسن **«قوله قال بكر حسبت أنه»** أى شئنا عاهما بالاسناد المذكور **«قوله يبنى به وجه الله»** أى يطلب به رضا الله والمعنى بذلك الاخلاص وهذه الجملة تحرم بها بكبرى الحديث لم أرها الا من طريقه هكذا وكأنيها ليست في الحديث بلظها فان كل من روى حديث عثمان من جسد الطرق اليه لفظهم من بنى لله مسجدا فكانوا بكبرا انسياها فذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه فان قوله الله بمعنى قوله يبنى به وجه الله لا شرا كهما في المعنى المراد وهو الاخلاص **«فائدة»** قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيدا من الاخلاص انتهى ومن بناء بالاجرة لا يحصل له هذا النوع المخصوص لعدم الاخلاص وان كان يؤجر في الجملة وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عتبة بن عامر مر فوعا ان الله يدخل بالناس الواحد ثلاثة الجنة صانعه المقتبس في صنعه والراعى به والمجدي بقوله المحتسب في صنعه أى من يقصد بذلك اعادة العباد وهو أعم من أن يكون منوطا بذلك أو باجرة لكن الاخلاص لا يحصل الا من المتطوع وهى تحصل الثواب

عند قول الناس فيه حين  
بنى مسجد الرسول الله  
صلى الله عليه وسلم انكم  
أكثرتم واتى جمع النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول  
من بنى مسجدا قال بكبر  
حسبت أنه قال يبنى به  
وجه الله

المذكور لمن جعل شعبة من الأرض مسجداً بأن يكتفى بنحو يطها من غير بناء وكذا من عبد الله بناء كان عليه كونه مسجداً وقتنا مظاهر اللفظ فلا نرى نظرنا إلى المعنى ففهم وهو الوجه وكذا قوله بنى حقيقة في المباشرة بشرطها لكن المعنى يقتضي دخول الأمر بذلك أيضاً وهو المنطق على استدلال عثمان رضي الله عنه لأنه استدلل بهذا الحديث على ما وقع منه ومن المعلوم أنه لم يأت بذلك بنفسه (قوله بنى الله) استناد البناء إلى الله مجاز وإبراز الفاعل فيه لتعظيم ذكره جل اسمه وأولاً لتنافر الضمائر أو بتوهم عوده على باني المتجدد (قوله مثله) صفة تصدر عن حذف أى بنى بناء مثله ونحو المثل له استعمال لأن أحدهما الأفراد مطلقاً كقوله تعالى فقالوا أنؤمن بل بشر من مثلنا ولا يخرج المباحشة كقوله تعالى أم أمثالكم في الأولى لا يمتنع أن يكون الجزء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله مثله مع أن الحسنه بعشر أمثالها لا احتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله والأصل أن أبواب الحسنه الواحدة واحداً بحكم العدل وإن زيادة عليه بحكم الفضل وأما من أجاب بأحوال أن يكون صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فقبه بعد ذلك من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينافي الزيادة عليه ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب التكمية وإن زيادة حاصلة بحسب الكيفية فكذلك من يتخير من عشرة بل من مائة أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسنه من جنس البناء لا من غيرهم قطع النظر عن غير ذلك مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة إذ موضوع شريفها خير من الله تعالى ما فيها كما ثبت في الصحيح وقد روى أحمد من حديث عائشة بلفظ بنى الله في الجنة أفضل منه ولطهراني من حديث أبي أمامة بلفظ أوسع منه وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد المساواة من كل وجه وقال النووي يحتمل أن يكون المراد أن فضل على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا (قوله في الجنة) يتعلق ببنى أو هو حال من قوله مثله وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة إذا المقصود بالبناء أنه يسكنه وهو لا يسكنه إلا بعد الخلق والله أعلم (قوله باب يأخذ) أى الشخص (ببصول) جمع تصل ويجمع أيضاً على اتصال كما سبأني في حديث الباب الذي بعده والنيل بفتح التون وسكون الواو بعد الألف السهم العربية وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وجواب الشرط في قوله إذا مرفوعاً ويفسره قوله يأخذ أو التقدير يستحب لمن معه نيل أنه يأخذ إلى آخره وسفيان المذكور في الاستاذ هو ابن عيينة ومعه وهو ابن دينار ولم يذكره في هذا السياق وجواب عمرو عن استفهام سفيان كذا في أكثر الروايات وحكى عن رواية الأصل أنه ذكره في آخره فقال نعم ولم أره فمأخوذ ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف في الفتن عن علي بن عبد الله عن سفيان مثله وقال في آخره فقال نعم ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بن سفيان سؤال ولا جواب لكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجه من طريق جادين زيد بن عمرو ولفظه أن رجلاً من المسجد بأسهم قد أبدى نصولها فأمر أن يأخذ بنصولها على أخذ من مساوئس في سياق المصنف كى وأقادت رواية سفيان تعيين الأمر المجهول رواية جادين وأقادت رواية جادين عن الأثر بذلك واسم أيضاً من طريق أبي الزبير عن جابر أن الماراً المذكور كان يتصدق بالنيل في المسجد ثم أتى على اسمه إلى الأثر (قاعدة) قال ابن بطال حديث جابر لا يظهر فيه الاستناد لأن سفيان لم يقل أن عمر قال له نعم قال ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وإذا في آخره فقال نعم فإن بقوله نعم استناد الحديث (قلت) هذا مبني على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ نعم إذا قاله القارئ مثلاً أحد ثلثين والذهب الرابع الذي عليه أكثر المحققين ومنهم البخاري أن ذلك لا يشترط بل يكفي بسكون الشيخ إذا كان متعظاً وعلى هذا الأسناد في حديث جابر ظاهر والله أعلم وفي الحديث إشارة إلى تعظيم قلب الدم وكثيره وتأكده من المسموم وجواز إدخال المسجد السلاح وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم من تقليب السلاح في المسجد والمعنى فيه ما تقدم (قوله باب المروفي المجدد) أى جوازه وهو مستند من حديث الباب من جهة الأولوية

بنى الله مثله في الجنة  
 (باب يأخذ ببصول  
 النيل إذا مرفى المجدد)  
 \* حدثنا قتيبة قال حدثنا  
 سفيان قال قلت لعمرو  
 أسمع جابر بن عبد الله  
 يقول من رجل في المسجد  
 ومعه سهام فقال له رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 أمسك بنصائها \* (باب  
 المروفي المجدد) \* حدثنا  
 موسى بن اسمعيل قال  
 حدثنا عبد الواحد قال  
 حدثنا أبو ردة بن عبد الله  
 قال سمعت أبا بردة عن  
 أبيه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من مرفى  
 شئ من مساجدنا

فإن قيل ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المروزي وحديث جابر بترجمة الاختصاص فالجواب أن كل من الحديثين يدل على كل من الترجمتين أحسب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى اللفظ المتيقن فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المروزي من لفظ الشارع بخلاف حديث أبي موسى فإن فيه لفظ المروزي مقصود بحيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع له مصنف على شرطه والافتقار إليه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر لفظاً ذا معنى أحكم الحديث وعبد الله بن كزاد في الاحتاد هو ابن زياد وأبو ردة بن عبد الله اسمه يزيد وشقيقه هو جده أبو ردة بن أبي موسى الأشعري وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن يزيد بن جهمه وكذا أخرجه مسلم من طريقه «قوله أو أسواقاً» هو تنويع من الشارع وليس شكاً من الراوي والباقي قوله بنسب للمصاحبة «قوله على نصالها» فمن الاختصاص الاستدلال بما فيه أو على معنى الباء كما تقدم في طريق جادهن حمود وسياً من طريق ثابت عن أبي ردة «قوله لا يعقر» أي لا يجرح وهو مجزوم نظراً إلى أنه جواب الأمر ويجوز الرفع «قوله بكفه» متعلق بقوله فلما أخذ وكذا رواية الأصل لا يعقر مسلماً بكفه ليس قوله بكفه متعلقاً بغيره والتقدير فلما أخذ بكفه على نصالها لا يعقر مسلماً ويؤيده رواية أبي أسامة فليست على نصالها بكفه إن يصيب أحد من المسلمين لفظ مسلم وله من طريق ثابت عن أبي ردة فلما أخذ بنصالها ثم لم يأخذ بنصالها ثم لم يأخذ بنصالها «قوله باب الشعر في المسجد» أي ما حكمه «قوله عن الزهري قال أخبرني أو سلمة» كذا رواه شبيب وتابعه أحمد بن واثن عن الزهري أخرجه النسائي ورواه شفيان بن عيينة عن الزهري فقال عن سعيد بن المسيب «قوله أي سلمة» أخرجه المؤلف في بدء الخلق وتابعه معمر عند مسلم وأبراهيم بن سعد وأحمد بن أمية عند النسائي وهذا من الاختلاف الذي لا يضر لأن الزهري من أصحاب الحديث قال رابع أنه عنده عنهما معافكان بحديث بارة عن هذا وأما من جنس الأحاديث التي يتفقها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليست عليه وفي الاستناد نظرم وجه آخر وهو على شرط التبع أيضاً وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب هو عن أبي ردة عن جابر بن عبد الله قال أنشدني وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة فقال أنشدك الله الحديث ورواية سعيد لهذه القصة عندهم رسالة لأنه لم يذكر زمن المروزي ولكن يجعل على أن سعيداً مع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان وأوقع لحسان استشهاده في هريرة مرة أخرى فخص ذلك سعيداً بقوله يسحاق حديث الباب فإن فيه أن أبي سلمة سمع حسان يستشهد بأهريرة وأوسلمة لم يذكر زمن مروزي أيضاً فإنه أصغر من سعيد فدل على تعدد الاستشهاد ويجوز أن يكون التفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاده به انما وقع متأخراً لأن لا يدل على الفور وبالأسفل عدم التعدد فإنه أن يكون سعيداً أرسل قصة المروزي مع بعد ذلك استشهاده حسان لا في هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع وهو موصول بلازدد والله أعلم «قوله يستشهد» أي يطلب الشهادة والمراد الاختيار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في قوة الخبر «قوله أنشدك» بفتح الهمزة وضم الشين المبهمة أي سألتك الله والشدة بفتح النون وسكون المبهمة التذكير «قوله أجيب عن رسول الله» في رواية سعيد أجبتني فحينئذ أن يكون الذي هنا بالمعنى «قوله أيده» أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراءة عند المصنف أيضاً بلفظ وجبريل معلق والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هموا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصب لساناً منبراً في المسجد فيقوم عليه بهسب الكفار وذكر المزي في الأطراف أن البخاري أخرجه تعليفاً نحوه وأتمه لكي لم أرفقه قال ابن بطال ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعره في المسجد بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله صلى الله عليه وسلم لحسان أجبتني كان في المسجد وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين وقال غيره بحتمل أن البخاري أراد

أو أسواقاً بنبل قلباً أخذ  
على نصالها لا يعقر بكفه  
صلها (باب الشعر في  
المسجد) \* حدثنا أبو  
اليمان الحكم بن نافع قال  
أخبرنا شبيب بن الزهري  
قال أخبرني أو سلمة بن عبد  
الرحمن بن صوف أنه سمع  
حسان بن ثابت الأنصاري  
يستشهد بأهريرة  
أنشدك الله هل سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول يا حسان أجبتني  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اللهم أيده بروح  
القدس قال أبو هريرة ثم

أن الشمر المشتمل على الحق حتى يدل على الله عليه وسلم لحسان على شعروا إذا كان حقا جازي  
المسجد كسائر الكلام الحق ولا يمنع منه كإتيان غيره من الكلام الحديث والقول الساقط (قلت) والاول  
البرق يتصرف البخاري بذلك ثم المازري وقال إنما اختصر البخاري القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في  
موضع آخر انتهى وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذي وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جدته قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تشاد الاشعار في المساجد واستاد بصيح إلى عمر بن الخطاب  
نهى عنه بصحبه وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أساسها مقال فالجواب بيننا وبين حديث الباب أن بحمد  
النهي على تشاد اشعار الجاهلية والمبطلين والمأذون فيه مسلم من ذلك وقيل المنهي عنه ما إذا كان التشاد  
مخالفا على المسجد حتى يتشاكل به من فيه أو بعد أو بعد المالك النوق فأعمل أحاديث النهي وادعى التضعف في  
حديث الأذن ولم يوافق على ذلك حكماء ابن التين عنه وذكر أيضا أنه طرد هذه الدعوى فيما سألني من دخول  
أصحاب الحراب المسجد كذا دخول المشرك (قوله باب أصحاب الحراب في المسجد) اطراب بكسر الميم  
جمع سرية والمراد بجواز دخولهم فيه ونصال مبراهم مشهورة وأظن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث  
السابق في النهي عن المروفي المسجد بالصل غير معذور والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهي صورة  
اللعاب الحراب سهل بخلاف مجرد المرو وفاته قد يقع فلا يتعطف منه (قوله في الاستاذ عن صالح) هو ابن  
كيسان (قوله ان قد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما في باب مجرى والحديث بالهون في المسجد)  
فيه جواز ذلك في المسجد وحكي ابن التين عن أبي الحسن النعماني أن اللعب الحراب في المسجد منسوخ  
بالقرآن والسنة أما القرآن قوله تعالى في بيوت أن الله أن ترفع وأما السنة فحدث جنيوا ما أحدثكم  
صبيانكم ويحيا نبيكم وتعب بان الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما رواه ولا يعرف التاريخ  
فثبت الضعف وحكي بعض المالكية عن مالك أن لعهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد وهذا  
لا يثبت عن مالك فانه خلاف ما مر حتى في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر لعهم لعهم في المسجد  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم دعهم والعاب الحراب ليس إماما مجردا بل قسبه نذرب الشجاعة على مواقع  
الغروب والاستعداد للعدو وقال المذهب المسند موضوع لأن جماعة المسلمين لما كان من الاعمال التي يجمع  
منفعة الدين وأهله جاز فيه وفي الحديث جواز النظر إلى الله والمباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وسلم مع  
أهله وكرم معاشرة وفضل عائشة وعظيم عملها عنده وسأني بقية الكلام على فوائده في كتاب العبد بن  
إن شاء الله تعالى (قوله في باب مجرى) عند الاصيل وكريه على باب مجرى (قوله بسنن بردائه) يدل  
على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ويدل على جواز نظر المرأة إلى الرجل وأجاب بعض من منع بان عائشة  
كانت آنذاك صغيرة وفيه نظر لما ذكرنا وادعى هضمهم الضعف بحديث أفعباوان أقبلوه وحديث مختلف  
في محته وسأني المسئلة من يدبسط في موضعه إن شاء الله تعالى (قوله وزاد ابراهيم بن المنذر) يريد أن  
ابراهيم رواه من رواية نونس وهو ابن زيد عن ابن شهاب كرواية صالح لكن عين أن لعهم كان مع ابراهيم  
وهو المظان للترجمة وفي ذلك إشارة إلى أن البخاري يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذي  
يورده ولم أقف على طريق نونس من رواية ابراهيم بن المنذر وموصلة بهم وصلها مسلم من أبي طاهر بن  
السرح عن ابن وهب وصلها الاصباع على أضامن طي بن عثمان بن عمر عن نونس وفيه إزادة (قوله  
باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب من قوله ما بال أقوام  
يشترطون فان فيه إشارة إلى القصة المذكورة وقد اشتملت على بيع وشراء وعقود ولا هو وهم بعض  
من تكلم على هذا الكتاب فقال ليس فيه أن البيع والشراء وقع في المسجد فلان منه أن الترجمة معقودة  
ليان جواز ذلك وليس كاطن للفرق بين بريان ذكر النسي والاختيار عن حكمه فان ذلك حق وخير وبين  
مباشرة العقد فان ذلك يقضى إلى اللفظ المنهى عنه المازري واختلف في جواز ذلك في المسجد  
مع اتفاقهم على صحة العقد ولو وقع ووقع لابن المنبر في ترجمه وهم آخر فانه زعم أن حديث هذه الترجمة

\*(باب أصحاب الحراب في  
المسجد)\* حدثنا عبد  
العزيز بن عبد الله قال  
حدثنا ابراهيم بن سعد عن  
صالح عن ابن شهاب قال  
أخبرني عمرو بن الزبير  
أن عائشة رضى الله عنها  
قالت لقد رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوما في  
باب مجرى والحديث  
بالهون في المسجد وروى  
الله صلى الله عليه وسلم  
يسنن بردائه انظر إلى  
لعهم وزاد ابراهيم بن  
المنذر حديثا أن وهب  
أخبرني نونس عن ابن  
شهاب عن عمر وعنه  
عائشة قالت رأيت النبي  
صلى الله عليه وسلم والحديث  
يأبون بخراهم \*(باب  
ذكر البيع والشراء على  
المنبر في المسجد)\* حدثنا  
على بن عبد الله

قال حدثنا سفيان عن يحيى  
عن عمرة عن مائشة قالت  
أتتها بيرة تسألها في  
كتابها قالت ان شئت  
أعطيت أهله ويكون  
الولادى وقال أهلها ان  
شئت أعطيت ما بينى وقال  
سفيان حمزة ان شئت  
أعقبها ويكون الولادى  
فلما جاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذكرته ذلك  
فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم ابتاعها فأعقبها  
فان الولادى لمن أعقب ثم قام  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على المنبر وقال  
سفيان حمزة تصعد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
على المنبر فقال ما بين أقوام  
يشترطون شروطا ليس  
في كتاب الله من اشترط  
شروطا ليس في كتاب الله  
فليس له وان اشترط ما بين  
حمزة وام مالك عن يحيى  
عن حمزة أن بيرة ولم  
يذكر فضع المنبر قال  
على قال يحيى وعبد  
الوهاب عن يحيى عن  
حمزة نحوه وقال جعفر بن  
صوفى عن يحيى قال سمعت  
عمرة قالت سمعت عائشة  
رضي الله عنها **(باب**  
التقاضي والملازمة في  
المحصد) حدثنا عبد الله  
ابن محمد قال حدثنا عثمان  
ابن عمر قال أخبرنا يونس  
عن الزهري عن عبد الله  
ابن كعب بن مالك

هو حديث أبي هريرة في قصة حمامة بن اثال وشرع يتكفل لمطالبة بقرعة البيع والشراء في المحصد  
واما الذي في الفسخ كله في ترجمه البيع والشراء حديث عائشة وام مالك حديث أبي هريرة في المحصد كور  
فسيأتى بعد اربعة أبواب بترجمة أخرى وكأنه انتقل بضمه من موضع لموضع أو تصفح ورقة فاقبلت لثتان  
**(قوله حدثنا سفيان)** هو ابن عيينة **(عن يحيى)** هو ابن سعيد بن المسيب في مسنده عن سفيان حدثنا  
يحيى **(قوله قالت أنها)** فيه التفتان ان كان فاعل قالت عائشة ويحتمل أن يكون الفاعل حمزة فلا التفتان  
**(قوله تسألها في كتابها)** ضمن تسأل معنى تسعين وثبت كذلك في رواية أخرى والمراد بقولها أهله  
مواليد وحذف مفعول أعطيت الثاني دلالة الكلام عليه والمراد بقية ما عليها وسيأتى تعيينه في كتاب  
العقب ان شاء الله تعالى **(قوله وقال سفيان حمزة)** أي أن سفيان حدث به على وجهين وهو رسول غير  
معلق **(قوله ذكرته ذلك)** كذا وقع هنا بتشديد الكاف فقول الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ  
ذكرت ذلك لان التذكير يستدعي سبق علم بذلك ولا يتبعه تخلف هذه الاربعة لاحتمال السبق أولا  
على وجه الاحمال **(قوله يشترطون شروطا ليس في كتاب الله)** كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط  
ولفظ ما بين المماثلة فلا مفهوم له **(قوله في كتاب الله)** قال الخطابي ليس المراد ان ما بين من عليه في كتاب  
الله فهو باطل فان لفظ الوالدين أعقب من قوله صلى الله عليه وسلم لم يكن الامر بطاعته في كتاب الله  
بخلاف ما ذاقه ذلك الى الكتاب وتعقب بان ذلك لو جاز لحازت اضافة ما قصده كلام الرسول صلى الله عليه  
وسلم اليه والجواب عنه أن تلك الاضافة انما هي بطريق العموم لا بخصوص المسئلة المعينة وهذا ما يجهل  
من الخطابي الى ان المراد بكتاب الله هنا القرآن وتقرير ما بين اليه ما قاله ابن مسعود لا يعقب في قصة  
الواثمة تعالى لان من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ثم استدلى على كونه في كتاب  
الله بقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا في كتاب الله أي في حكم الله  
سواء ذكر في القرآن أم في السنة والمراد بالكتاب المكتوب أي في الوصح المحفوظ وحديث عائشة هذا  
في قصة بيرة قد أخرجه البخاري في مواضع أخرى من البيوع والعقب وغيرهما واهتني به جماعة من  
الافقه فاقدروه بالتصنيف وسند كروائده لمصلحة مجموعتي في كتاب العقب ان شاء الله تعالى **(قوله وراه**  
**مالك)** وصله في باب المتكاتبين عبد الله بن يوسف عنه وصورة نسخة الارسال وسيأتى الكلام عليه  
هنا **(قوله قال على)** يعني ابن عبد الله المذكور أول الباب ويحيى هو ابن سعيد القطان وعبد الوهاب هو  
ابن عبد المجيد الثقفي والحاصل أن على بن عبد الله حدث الجارية عن أو بعة أنفس حدثه كل منهم به عن  
يحيى بن سعيد الانصاري وامّا افرود رواية سفيان لمطالبة المترجمة بذلك المنبر فيها وبذلك أن  
التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون **(قوله عن حمزة نحوه)** يعني نحو  
رواية مالك وقد وصله الامام على بن طريق محمد بن بشارة عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن  
يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة أن بيرة قد كرهه وليس فيه ذكر المنبر أيضا وصورة ايضا الارسال لكن  
قال في آخره فرجعت عائشة أمها ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث فظهر بذلك انصاه  
وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بسماع يحيى من حمزة وبسماع حمزة من عائشة فأم بذلك  
ما يخفى فيه من الارسال المذكور وغيره وقد وصله النسائي والامام على أيضا من رواية جعفر بن  
عون وفيه عن عائشة قالت أتتني بيرة قد كره الحديث وليس فيه ذكر المنبر ايضا **(قوله باب التقاضي)**  
أي مطالبة القريم بقضاء الدين **(والملازمة)** أي ملازمة الغريم في المحصد يتعلق بالامر من فان قيل  
التقاضي ظاهر من حديث الباب دون الملازمة أياب بعض المتأخرين فقال كأنه أخذهم من كون ابن أبي  
حدرار من خصمه في وقت التقاضي وكأنهما كانا ينتظران النبي صلى الله عليه وسلم ليفصل بينهما قال فإذا  
جازت الملازمة في حال المحصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى انتهى **(قلت)** والذي يظهر لي  
من عادة تصرف البخاري أنه أشار بالملازمة الى ما ثبت في بعض طرقه وهو ما أخرجه في باب الصلح وغيره



﴿باب تحريم تجارة الخمر في المسجد﴾ \* حدثنا عبد الله بن أبي حمزة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت لما أنزلت الآيات في سورة البقرة في الربا خرج النبي صلى الله عليه وسلم فقرأهن على الناس ثم حرم تجارة الخمر \* ﴿باب الخدم للمسجد﴾ \* وقال ابن عباس نذر لك ما في بطن حجر رالمسجد بخدمة \* حدثنا أحمد بن واقد قال حدثنا جاد ص بن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن أمراً أو رجلاً كان يقيم المسجد ولا أراد إلا امرأته فذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبره \* ﴿باب الاستبراء﴾ \* قال أبو هريرة بن أبي حمزة قال أخبرني روح ومحمد بن جعفر عن شعبه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن عقر ثامن الجن نفلت على البارحة أو نفلت خصوصاً لقطع على الصلاة فأمكنني الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى يصبروا وتظروا إليه كلكم فذكرت قول أخي سليمان رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي فأردح فردح خاساً

فوقك وكذا حديث برده وزاده سلم عن أبي كامل الجندري عن جناد بهذا الإسناد في آخره ثم قال إن هذه القبور معلومة ظلية على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم وإنما يخرج الجفاري هذه الزيادة لأنها مدروجة في هذا الإسناد وهي من هر اسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب جادين زيد وقد أوضحت ذلك بدلائلي في كتاب بيان المذبح قال البيهقي غلب على الظن أن هذه الزيادة من هر اسيل ثابت كما قال أحمد بن عبدة وأمن روايته ثابت عن أنس يعني كبار وأهين منده ووقع في مسند أبي داود الطيالسي عن جادين زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة وزاد بعدها فقال رجل من الأنصار إن أبي وأخيمات أودفن فصل عليه قال فاطلق معه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والسؤال عن الخادم والصدقة إذا غاب وفيه المكافأة بالله. والثاني غيب شهود جنازة أهل الخير وتذب الصلاة على الميت الخادم عند قبره لمن لم يصل عليه والاعلام بالموت ﴿قوله باب تحريم تجارة الخمر في المسجد﴾ أي جواز ذلك وتبيين أحكامه وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها مختص بالمسجد وإنما هو على حد ما وصف أي باب ذكر تحريم كاتقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء وموقع الترجمة أن المسجد منزعه عن الفواحش فعلا ولا يمكن يجوز ذكرها فيه للتصدي منها بخلاف ذلك كإدله عليه هذا الحديث ﴿قوله عن أبي حمزة﴾ هو السكري وسلم هو ابن صبيح أبو الفصح وسأني الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى قال القاضي عياض كان تحريم الخمر قبل نزول آية الرابطة طرية فيجتمه أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بغيرها بعد أن نرى تأكيدها ﴿قلت﴾ ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها والله أعلم ﴿قوله باب الخدم للمسجد﴾ في رواية كريمة الخدم في المسجد ﴿قوله وقال ابن عباس﴾ هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم عنه ﴿قوله بجعرا﴾ أي معقوا وأظهروا أنه كان في شرعهم جهة التذوق في أولادهم وكان غرض البشارة الإشارة بإيراد هذا إلى أن تنظيم المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الأمم السابقة فحق أن بعضهم وقع منه فخر ولده لخدمته ومناسبة ذلك لميث الباب من جهة محبة تبرع تلك المرأة بإقامه نفسها لخدمة المسجد لتقرر النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك ﴿قوله حدثنا أحمد بن واقد﴾ وأقده واسم أبيه عبد الملك وشيخه جاد هو ابن زيد وهو جاله إلى أبي هريرة بن يونس ﴿قوله ولا أراه﴾ بضم الهمزة أي أظنه ﴿قوله فذكر كحديث النبي صلى الله عليه وسلم﴾ أي الذي تقدم قبل باب ﴿قوله باب الاستبراء والغريم﴾ كذلك كثر أبو وهى للتشريع وفي رواية ابن السكن وغيره والغريم هو الوالد لطف ﴿قوله حدثنا روح﴾ هو ابن عبادة ﴿قوله نفلت﴾ بالفاء وتشديد اللام أي تعرض لي فقلت أي بغتة وقال القرطبي يعني فوب وقال الجوهري أفلت الشيء فأنفلت ونفلت بمعنى ﴿قوله البارحة﴾ قال صاحب المنتهى كل ما قبل بارح ومنه سميت البارحة وهي ادف ليلة زالت عنك ﴿قوله أو نفلت نوحها﴾ قال الكرماني الصغير راجع إلى البارحة وإلى جهة نفلت على البارحة ﴿قلت﴾ ر واهشابة عن شعبه بلفظ عرض لي فشد على أخرجه المصنف في أو آخر الصلاة وهو يؤيد الاحتمال الثاني ووقع في رواية عبد الله بن واقد عرض لي في صورة وهو مسلم عن حديث أبي الدرداء جاد شهاب بن نارية في فوجي وللثاني من حديث عائشة فأخذته فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير متشكل فصرعته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي وفهم ابن واقد أن عليا خالص بالنبي صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى إنهم أكرم وهو وقيله الآية وسند كريمة مباحث هذه المسئلة في باب ذكره الجين حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق وبأني الكلام على بقية فوائد حديث الباب في تفسير سورة ص ﴿قوله رب اغفر لي وهب لي﴾ كذلك رواية أبي ذر وفي بقية الروايات من أناب هب لي قال الكرماني أنه ذكره على طريق الاقتباس لآل تصد التلاوة ﴿قلت﴾ ووقع عند مسلم كافي رواية أبي ذر على نسي التلاوة فأظاهرها أنه تفسير من بعض الرواة ﴿قوله قال روح فرد﴾ أي النبي صلى الله عليه وسلم رد الغريم خاساً أي مطر ودواظها هذه أنز يادة في رواية





قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زبنيث بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت شكرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أني أشكيت قال طوف من وراء الناس وأنت راكبة فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى جنب البيت يقبصا بالظور وكتاب مسطور (باب) حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين أيضا بين أيديهما فلما اقتربا صاوم كل واحد منهما واحدا حتى أتى أهله (باب) أطوخة والمرفى المسجد حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله فيني أبو بكر ورضي الله عنه فقلت نفسي ما في هذا الشيخ إن يكن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله فيني رسول الله صلى الله عليه وسلم والعبد وكان

الجرحة وسيأتي الكلام على فيه فوائد هذا الحديث في كتاب المغازي حيث أورد المؤلف هناك بآتم من هذا السياق (قوله باب إدخال البعري في المسجد للجنة) أي العاجية وفهم منه بعضهم أن المراد باللعنة الضعف فقال هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وبأني أضاقول جاريته انما طاف على بعيره ليراه الناس وليس أوفى بأبي الكلام على حديث أم سلمة أيضا في الحج وهو ظاهر فبما ترجم له ورجال اسنادهم دينون وفيه تابعان محمد وعروة ومعاذ بن زبنيث وأما أم سلمة قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحمها المسجد إذا احتجج إلى ذلك لأن قولها لا بنفسه بخلاف غيرهما من الدواب وتعب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجوارح الحاجة بل ذلك ظاهر على التواتر وعدمه بحيث يتحقق التواتر بتعني الدخول وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة أي سدا به معلقة فيؤمن منها ما يحذر من التلويث وهي سائرة فيقتل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك والله أعلم (قوله باب) كذا هو في الأصل بلا ترجمه وكأنه يصف له فاستقر ذلك وأما قول ابن رشيدين مثل ذلك إذا وقع للبشاري كان كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة بخلاف مثل هذا الموضع وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجليين تأخروا عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد في تلك الليلة المظلمة لا تتنظر صلاة العشاء معه فقل هذا كان يلق أن ترجم له فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ويلعب بحديث بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بانور التمام يوم القيامة وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة وظهر شاهد في حديث الباب لا كرامة الله تعالى هذين الصابين هذا التواضع والظاهر وأدخراهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى وسند كريمة فائدة حديث أنس المذكور في كتاب المناقب فقد ذكر المصنف هناك أن الرجليين المذكورين هما أسيد بن حضير وعبد بن بشر (قوله باب الخوخة والمرفى في المسجد) أطوخة باب صغير قد يكون معمر أو قد لا يكون وإنما أصلها قطع في حائط قاله ابن قرقول (قوله عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات وسقط من رواية الأصمعي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد وهو صحيح نفس الأخر لكن محمد بن سنان انما حدث به كاذب في قصة الروايات فقد نقل ابن السكن عن القوري عن البشاري أنه قال هكذا حدث به محمد بن سنان وهو خطأ وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني أو الطوف فعلى هذا يكون أبو النضر معهما من شيعين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد بن بسر جمعا عن أبي سعيد وناحيه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ورواه أبو طاهر العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر فكان فليحا كان يجمعهما مرة أو شتم مرة على أسد غيا وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضا في الهجرة وهذا مما يقوى أن الحديث عند أبي النضر عن شيعين ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديقته به ويؤيد هذا الاحتمال أن المعاني بن سليمان الحرقاني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يسبق للاعتراض عليه سبيل قال الداوطني رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة (قوله إن يكن الله خير عبدا) كذا لا كثر ولكن شيعني أن يكن الله خير عبدا والهجرة في أن مكسورة على أنها شرطية وجوز أن التسين فيها على أنها تعليلية وفيه نظر (قوله إن آمن الناس) قال النووي قال العلماء معناه أكثرهم جودا لنفسه وماله وليس هو من

ولكن أخوة الإسلام ومودته لا يفتن في المسجد باب الأسد الأباب أبي بكر \* حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال حدثنا وهيب بن حريق قال حدثنا أبي قال سمعت يحيى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٧٥ في مرضه الذي مات فيه مأسبا

وأسمه بخوفة فقلع على المنبر فحمد الله وأتى عليه ثم قال أليس من الناس أحد من علي بن أبي بكر بن أبي جعفر من أتى بي فحافه ولو كنت متخذا من الناس خليلا لا تتخذت أبا بكر خليلا ولكن خلة الإسلام أفضل سدا على كل خوخة في هذا المسجد خوخة أبي بكر \* (باب) \* الأبواب والغلق للكعبة والمساجد قال أبو عبد الله وقال في عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريح قال قال أبي مليكة لعبد الملك أرايت مساجد ابن عباس وأبوابها وقبته بن سعيد قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة فذاع ثمان بن طلحة ففتح الباب فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وبلال وأسامة بن زيد وثمان بن طلحة ثم أغلق الباب فلبث فيه ساعة ثم خرجوا قال ابن عمر فدرت فسلمت بلال فقال صلى فيه فقلت في أبي قال بين الأسطوانتين قال ابن عمر فذهب علي أن أسأله صلى \* (باب) \* دخول المشرك المسجد

المن الذي هو الاعتدال بالصيغة لأن المنتهى رسول في قول ذلك وقال القرطبي هو من الامتنان والمراد أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان غيره فليهدى الامتنان بما يؤيده قوله في رواية ابن عباس ليس أحد من علي والله أعلم (قوله ولكن أخوة الإسلام) كذا لا كثر ولا يصلي ولكن خوة الإسلام بخلاف الألف كانه نقل حركة الهمزة إلى التثنية وحذف الهمزة فقل هذا يجوز زعمون لكن كذا قال ابن مالك وخبر هذه الجملة محذوف والتقدير أفضل كواقع في حديث ابن عباس الذي بعده ولكن فيه خلة الإسلام وبأن ماني ذلك من الاشكال ويبيانه في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى وبين حديث ابن عباس أيضا أن ذلك كان في مرض موته صلى الله عليه وسلم وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس فذلك استخفى خوخته بخلاف غيره وقد قيل إن ذلك من جملة الاشارات إلى استغلافه كاسباني أيضا (قوله غير خوخة أبي بكر) كذا لا كثر ولكن كشيء من الأكل خير (قوله باب الأبواب والغلق) بفتح المجهمة واللام أي ما غلق به الباب (قوله قال في عبد الله بن محمد) هو الجعفي وسفيان هو ابن عيينة وعبد الملك هو اسم ابن جريح وقوله وأرايت محذوف الجواب وتقدره أرايت محبا أو حسنا لا تقاها أو تقاها وتخذلك وهذا السباق يدل على انتهاء ذلك الوقت كانت قد اندرست (قوله قال حدثنا حماد بن زيد) لم يقل الأصمعي أن زيد وسباني الكلام على حديث ابن عمر هذا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى قال ابن بطال الحكمية في غلق الباب حدثنا ثلثان ثمان الناس أن الصلاة فيه سنة فليتمون ذلك كذا قال ولا يخفى ما فيه وقال غيره بمحتمل أن يكون ذلك ثلاثين رجوا عليه لتوفروا وعيهم على طاعة أفعاله لما أخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن قلبه وأجمع خشوعه وإنما أدخل معه عثمان ثلثان لأنهم عزل عن ولاية الكعبة وبلا وأسامة لما زعموا خدعته وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا يصح (قوله باب دخول المشرك المسجد) هذه الترجمة رد على الإجماع على حيث ترجمه بما مضى بدل ترجمة الأغسال إذا سلم وقد يقال إن في هذه الترجمة التلبس إلى ترجمة الأسير يربط في المسجد ذكر الرأب بطه فيه يستزم دخاله لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أعم من ذلك وقد اختصر المصنف الحديث مقتصر على المقصود منه وسباني تام في المغازي وفي دخول المشرك المسجد مذاهب فمن الحنفية الجواز مطلقا ومن المالكية والمنزلي المنع مطلقا ومن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره الآية وقيل يؤذن للكتابي خاصة وحديث الباب برد عليه فإن غمامة ليس من أهل الكتاب (قوله باب رفع الصوت في المسجد) أشار بالترجمة إلى الخلاف في ذلك فقد ذكره مالك مطلقا سواء كان في العلم أم في غيره وقرئ غيره بين ما يتعلق بفرض ديني أو نفع دنيوي وبين ما لا فائدة فيه وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على المنع وحديث كعب الدال على عدمه إشارة منه إلى أن المنع فيما لا منفعة فيه وهدمه فيما تلبي الضرورة إليه وقد تقدم البص في باب النفاذ وردت أحداث في النبي عن رفع الصوت في المساجد لكن ما ضيفه أخرج ابن ماجه بعضها فكان المصنف أشار إليها (قوله حدثنا الجعفي بن عبد الرحمن) في رواية الإسماعيلي الجعفي بن أوس وهو هو قال اسمه الجعدي وقد يصغر وهو ابن عبد الرحمن بن أوس قد نسب إلى جده (قوله حديثي بن زيد بن خصيفة) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده وروى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعفي بن السائب وبلا واسطة أخرجه الإسماعيلي والجعفي مع جماعة من السائب كما تقدم في الظاهرة فليس هذا الاختلاف قادحا عند عبد الرزاق له طرأ في أخرى عن نافع قال كان عمر يقول لا تكثروا ولا تغفلوا في المسجد فإذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما فقال إن مسجدنا هذا لا يرفع فيه الصوت الحديث وفيه انقطاع لأن نافع لم يدرك ذلك الزمان (قوله كنت غائما في المسجد) كذا في الأصول بالوقف

حدثنا ثمانية قال حدثنا الثبت عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا فلحقه نخل فبات برجل من أبي خصيفة فقال له غمامة بن أنثال فربطوه بسايريه من سوارى المسجد \* (باب) \* رفع الصوت في المسجد حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا الجعفي بن عبد الرحمن قال حدثني بن زيد بن خصيفة عن السائب بن زيد قال كنت غائما في المسجد

نخصني زجل فغرت فاذ اعز بن الخطاب فقال اذهب فاني هذين يخبثهما قال من انما ومن أين انما قال من أهل الطائف قال لو كنتما من أهل البلد لا وجهكما ترهما انما سكتني مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا احمد قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك ان كعب بن مالك اخبره انه نقاض ابن أبي حدود وينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كشف سيف حجرته ونادى كعب ٧٧ م مالكيا كعب قال ليليتا يا رسول الله فاشا زيدا ان يضع الشطرنج دينا فقال كعب قد فعلت يا رسول الله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ثمانية اثنون ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ كنت مضطجعا (قوله لخصني) أي رماني عليه وسلم (قوله فاذ اعز) الخبر محذوف تقديره قائم أو نحوه ولم أقف على تسمية هذين الرجلين لكن بالخصبة (قوله فاذ اعز) الخبر محذوف تقديره قائم أو نحوه ولم أقف على تسمية هذين الرجلين لكن في رواية عبد الرزاق انه ما يقضي مثله (قوله لو كنتما) يدل على انه كان تقدم فيه من ذلك وفيه المعارضة لأهل الجهل بالحكم اذا كان مما يخفى مثله (قوله لا وجهكما) زادوا اسماعيلي جلدنا ومن هذه الجهة يبين كون هذا الحديث له حكم لان عمر لا يتوعدهما بالجلد الا على مخالفة أمر نوحى (قوله ترهما) هو جواب عن سؤال مقدر كأنهما قالاهما فوجهنا قال لا تكثر ترهما في رواية اسماعيلي وفي رواية اسماعيلي (قوله لو كنتما) وهو يؤيد قدرته وقد تقدم توجيهه جمع أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لو كنتما) في رواية أبي علي السبوي عن الثوري حدثنا جدي صالح وبذلك جزم ابن السكيت وقد تقدم الكلام على حديث كعب في باب النقاض قبل عشرة أبواب وأخوها (قوله هاتني) في رواية الأصمعي (قوله هاتني) في رواية الأصمعي (قوله باب الحلق) بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقه باسكان اللام على غير قياس وحكى قتها أيضا (قوله عن عبد الله) هو ابن عمر العمري (قوله سألت رجلا) لم أقف على اسمه (قوله ما نرى) أي ما أرى بل من رأى أو من الرؤفة عن العلم ومثني يغير تنوين أي اثنين اثنين وكرر تأكيد (قوله ما نرى) بفتح الراء أي تلك الواحدة (قوله لو انه كان يقول) بكسر الهمزة على الاستئناف وقائل ذلك هو نافع والضمير لان عمر (قوله بالليل) هي في رواية الكشمي والاصمعي فقط (قوله في طريق أبواب نافع) في رواية (قوله ما نرى) بالجر جوابا للامر والرفع على الاستئناف وزاد الكشمي والاصمعي لك (قوله قال الوليد بن كثير) هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن الوليد وهو عني حديث نافع عن ابن عمر وسأني الكلام على ذلك مفصلا في كتاب الزوائد شاء الله تعالى وأود البصائر بهذا التعليق بيان ان ذلك كان في المسجد ليعلم له الاستدلال لما ترجم له وقد اعترضه اسماعيلي فقال ليس فجاد كرد لا على الحلق ولا على الجالس في المسجد بحال وأجيب بان كونه كان في المسجد صريح من هذا التعليق وأما الحلق فقال المذهب شبه البخاري جالس في المسجد حول النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتخطب بالصق حول العالم لان الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم لا يكون في المسجد وهو على المنبر الا عند جمع جالس محمد بن به كالمصنفين والله أعلم وقال غيره حديث ابن عمر يتعلق بالحدثي الترجمة وهو الجالس وحديث أبي واقد يتعلق بالركن الآخر وهو الحلق وأما رواه مسلم من حديث جابر بن مرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد وهم جالس فقال مالي أراكم هزين فلا معارضة بينه وبين هذا الا انه ما كره تخلفهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة بخلاف تخلفهم حوله فانه كان لسماع العلم والتعلم منه (قوله بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاد في العلم والتاس معه وهو أصرح فيما ترجم له (قوله فمأى فرجة) زاد في العلم في الحلقة وزاد الاصمعي والكشمي أيضا في هذه الرواية وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم (قوله باب الاستئذان في المسجد) زاد في نخبة الصغاني ومدا الرجل (قوله حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعني (قوله عن عبيد الله بن زيد بن عامر المازني) (قوله واضعنا احدي رجليه على الأخرى) قال

عبد الله بن أبي طه أن أباه مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فاقبل ثلاثة نفر قابلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهبوا واحدا فاما أحدهما فرأى فرجة فجلس وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الآخر فادركوا فاجلسوا فرس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا خيركم من الثلاثة أما أحدهم فرأى إلى الله فاد الله وأما الآخر فاستبى فاستبى الله منه وأما الآخر فاعرض فأعرض الله عنه (باب) الاستئذان في المسجد حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن غنم عن عمة أمه أو رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعنا احدي رجليه على الأخرى

الخطابي فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ أو يجعل النهي حيث يخشى أن تبدو العروة والجواز حيث يؤمن ذلك (قلت) الثاني أولى من إيجاب النسخ لأنه لا يثبت بالأحتمال ومن جزمه البيهقي والبخاري وغيرهما من المحدثين وجزم ابن طال ومن تبعه بأنه منسوخ وقال المازري أغلو بعل ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره لافي الكتاب الصحاح النهي عن أن يضع أحد يد رجله على الأخرى لكنه عام لأنه قول يناول الجبص واستتافوه في المسجد قبل قد سعى ضمه عليه فلا يؤخذ منه الجواز لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك وعلى أنه ليس خاصا صلى الله عليه وسلم بل هو جاز مطلقا فإذا تقرر وهذا صار بين الحديثين تعارض فجميع بينهما فاذكر نحو ما ذكره الخطابي وفي قوله عن حديث النهي ليس في الكتب الصحاح اغفل فإن الحديث عندهم مسلم في اللباس من حديث جابر وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز تقرر لأن الخصائص لا تثبت بالأحتمال وانظار أن ضمه صلى الله عليه وسلم كان ليبيان الجواز وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند اجتماع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار والتمام صلى الله عليه وسلم قال الخطابي وفيه جواز الانكاف في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة وقال الداودي فيه أن الأمر الوارد للبحث في المسجد لا يختص بالجلوس بل يحصل المستقنى أيضا (قوله عن ابن شهاب عن عبيد بن المسيب) هو معطوف على الاستناد المذکور وقد صرح بذلك أبو داود وفي رتبته عن العنقبي وهو كذلك في الموطأ وقد تغفل عن ذلك من زعم أنه معلق (قوله باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر للناس) قال المازري بناء على ما ذهبنا إليه من الاجتماع في غير ملكه يمنع بالاجماع وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضا لكن شذبه بعضهم فنهوا لأن مباحات الطرق موضوعة لانتفاع الناس فإذا جازى بها مسجد منع انتفاع بعضهم فأراد الضاري الرد على هذا المائل واستدل بقصة أبي بكر لكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك وأقره (قلت) والمنع المذکور مسمى عن ربيعة وقوله عبد الرزاق عن علي وابن عمر لكان بأشدين ضعيفين (قوله به قال الحسن) يعني أن المذکورين ورد التصريح عنهم بهذه المسئلة والأفاميلور على ذلك كما تقدم (قوله فأخبرني عروة) هو ابن معطوف على مقدر والمراد بأبوي عائشة أبو بكر وأم رومان وهودا على تقدم اسلام أم رومان (قوله ثم بدلا في بكر) اختصر المؤلف المسئلة هنا وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولا بهذا الاستناد ذكره بقوله وعشيرة وقيل قوله ثم بدلا قصة طويلة في خروج أبي بكر من مكة ورجوعه في جوار ابن المغيرة واشترطه عليه أن لا يستعلن بعبادته ففسد فراغ القصة قال ثم بدلا في بكر أي ظهر له رأى في مسجد أفاضل كبريا في القصة مطولا كجسائي الكلام عليه مبسوطا هناك إن شاء الله تعالى لم يجد بعض المتأخرين حيث شرح جميع الحديث هنا مع أنه لم يقع منه هنا سوى قدر يسير وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كجسائي أن شاء الله تعالى (قوله باب الصلاة في مسجد السوق) وغير أبي ذر مسجد موقع التوجه الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق مشرب البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البراء وغيره لا يصح استناده ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد عندئذ تكون بقعة خير وقيل المراد بالمساجد التي جهة مواضع اجتماع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك فكأنه قال باب الصلاة في مواضع الاسواق ولا يخفى بعده (قوله وصلى ابن عون) كذا في جميع الأصول ومحمضة ابن المنير فقال وجهه مطابقة أثر جفة حديث ابن عمر من كونه لم يصل في سوق أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لإلا يتجمل متجمل من كونه محجورا من الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تلقى عليهم فلم يجمع التعبير اتخذ المسجد وقال الكرماني لعل غرض الضاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوبة عن الناس اه والذبي في كتب الحنفية الكراهة لا التحريم وظاهر حديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة أشار إليه ابن بطال وحديث أبي هريرة التي ساقه المصنف هنا أخرجه بدلي باب فضل صلاة الجماعة وبأنى الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى وزاد في هذه الرواية

وعن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب قال كان عمر وعثمان يقسمان ذلك (باب) المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس وبه قال الحسن وأبو ب ومالك \* حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث بن عقييل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة ابن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين ولم ير عليهما يوم الأيتان فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار بكرة وعشيرة ثم بدلا في بكر فأنقى مسجدا بشانداره فكان يصلى فيه ويقرأ القرآن فيقف عليه نساء المشركين وأبناءؤهم يهجون منه وينظرون إليه وكان أبو بكر رجلا لا يملك عينه إذا قرأ القرآن فأنزع ذلك أشرف قرين من المشركين (باب) الصلاة في مسجد السوق وصلى ابن عون في مسجد في داره يلقى عليهم علم الباب \* حدثنا مسدد قال حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

لا يراد الا الصلاة في خط  
خطوة الارفعه الله بمرجعه  
وخط عنه خطيئة حتى  
يدخل المسجد واذا دخل  
المسجد كان في صلاة  
ما كانت تجسده وتصلي  
عليه الملائكة مادام في  
مجلسه الذي يصلي فيه اللهم  
اغفر له اللهم ارحمه ما لم يؤذ  
يحدث (باب) تشييد  
الاصابع في المسجد وغيره  
\* حدثنا حامد بن عمر بن  
بشر قال حدثنا حاصم قال  
حدثنا واقد عن ابيه عن  
ابن عمر او ابن عمر وقال  
شك النبي صلى الله عليه  
وسلم اصابعه وقال حاصم  
ابن علي \* حدثنا حاصم بن  
محمد سمعت هذا الحديث  
من ابي فلم اخذه فقومه  
لي واقد عن ابيه قال  
سمعت ابي وهو يقول قال  
عبد الله قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يا عبد  
الله بن عمر وكيف بنا اذا  
قيمت في صلاة من الناس  
يملأنا نخلاد بن يحيى  
قال حدثنا سفيان عن  
ابي بردة عن ابن عبد الله بن  
ابي بردة عن جده عن ابي  
موسى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال ان المؤمن  
لله مؤمن كالذي بان يشد  
بعضه بعضا وشيئا على  
الله عليه وسلم اصابعه  
\* حدثنا حماد بن عمار  
ابن عمار قال اخبرنا ابن  
حون بن ابن سير بن عن

ونصلى الملائكة الى آخره وقد قدمت في باب الحديث في المسجد من وجه آخر عن ابي هريرة \* قوله في هذه  
الرواية (صلاة الجميع) أي الجماعة وتكلم من قال التقدير في الجمع وقوله على صلاته أي الشخص (قوله)  
فان احذكم \* كذلك كثير بالاضاءة والكشميني بالموحدة وهي سببية أو بالمصاحبة (قوله فاحسن) أي  
أسخ الوضوء (قوله ما لم يؤذ يحدث) كذلك كثير بالفعل المحزوم على البدلية ويجوز باز على  
الاستئناف والكشميني ما لم يؤذ يحدث نفسه بلفظ الجواز والمجرور متعلقا يؤذ والمراد بالحديث الناقض  
للوضوء ويحتمل ان يكون أهم من ذلك لكن صريح رواية ابي داود من طريق ابي رافع عن ابي هريرة  
بالاول (قوله بابتشيت الاصابع في المسجد وغيره) أو ردفه حديث ابي موسى وهو دال على جواز التشييد  
مطلقا وحديث ابي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد واذا جاز في المسجد فهو في غيره اجوز ووقع في بعض  
الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر وليس هو في أكثر الروايات ولا يستقرجة الامام عيني ولا أبو  
نعيم بل ذكره أبو مودود في الاطراف عن رواية ابن رمح عن القري وحدثنا شاذكره جاعا عن البخاري  
قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا حاصم بن محمد حدثنا واقد بن عطاء عن ابيه يعني محمد  
ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر او ابن عمر وقال شاذكره جاعا عن البخاري  
وقال حاصم بن علي حدثنا حاصم بن محمد قال سمعت هذا الحديث من ابي فلم اخذه فقومه لي واقد عن ابيه  
قال سمعت ابي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمر وكيف بنا اذا بقيت  
في صلاة من الناس وقد ساقه الحديث في الجمع بين الصبحين نقلا عن ابي مودود وزادوه في حديث عهدهم  
واما ماتهم واختلافوا فصاروا هكذا وشيئا بين اصابعه الحديث وحدثنا حاصم بن علي الذي علقه البخاري  
وصه ابراهيم الحوفي في غريب الحديث له قال حدثنا حاصم بن علي حدثنا حاصم بن محمد عن واقد سمعت ابي يقول  
قال عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره قال بن بطال وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه  
معارضه ما ورد في النهي عن التشييد في المسجد وقد وردت فيه مراسيل مستندة من طريق غير ثابتة اه  
وكا \* بشر بالمسند الى حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نوضا احذكم ثم خرج  
حامدا الى المسجد فلا يشكن يديه فانه في صلاة أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده  
اختلاف ضعفه بعضهم بسببه وروى ابن ابي شيبة من وجه آخر لفظا اصله احذكم فلا يشكن بين  
اصابعه فان التشييد من الشيطان وان احذكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه وفي اسناده  
ضعيف ومجهول وقال ابن المنير التحقن أنه ليس من هذه الاحاديث تعارض اذا نهى عنه فعله على وجه  
العبث والذي في الحديث انها لمقصودا لتقبل وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس (قلت) هو في  
حديث ابي موسى وابن عمر كما قال بخلاف حديث ابي هريرة فجمع الامام عيني بأن النهي  
مقصد بما اذا كان في الصلاة أو فاصدا لها اذ منظر الصلاة في حكم المصلى واحاديث الباب الدالة على  
الجواز خالصة ذلك أما الاول لان ظاهره ان اصابعه في صلاة في غير مكان التشييد انما وقع بعد انقضاء  
الصلاة في طئه فهو في حكم المنصرف من الصلاة والرواية التي فيها النهي عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة  
كما قدمنا في غير معارضة حديث ابي هريرة كما قال ابن بطال واختلاف في حكمة النهي عن التشييد  
فقل لمكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن ابي شيبة وقيل لان التشييد يجلب النوم وهو مظان الحديث  
وقيل لان صورة التشييد تشبه صورة الاختلاف كما نهى عليه في حديث ابن عمر في كره ذلك لمن هو  
في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم للمصلين ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم  
وسياق الكلام عليه في موضعه ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن وعلى حديث ابي موسى  
في كتاب الادب وعلى حديث ابي هريرة في معبود السهو وسفيان هو الثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله  
ووقع للكشميني عن بن زيد وهو اجمعه وقوله يشد بعضه في رواية المسجلي شد بلفظ الماضي (قوله حدثنا اجمعه)

أحدى صلاتي العشي قال ابن سيرين رحمه الله ما أوهو مرة ولكن نسيت أن أقال نصلي بشاركتين ثم سلم فقام إلى خشبة معوضه في المسجد فأتكأ عليها كانه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبهت بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وشرب السمران من أبواب المسجد فقالوا أقصرت الصلاة في القوم أبو بكر وعمر فقالا أن يكلماه في القوم جل في دبه طول يقال له ذواليد بن خالد يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة قال لم أس ولم تقصر فقال كما يقول ذواليد بن خالد فقالوا نعم فتقدم صلى مازلت ثم سلم ثم كبر ومجد مثل «مؤدة أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر ومجد مثل مجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فرب عبالوه ٢٧٩ ثم سلم فيقول نبئت أن عمران

ابن حصين قال ثم سلم (باب) \* المساجد التي هي طرق المدينة والمواقع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن أبي بكر المقدسي قال حدثنا فضيل بن سليمان قال حدثنا موسى بن عبيدة قال رأيت حاتم ابن عبد الله بن خنيس أما كن من الطورين قبصلي فيها ومحدث أن أباه كان يصلي فيها وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثلثة الأماكن وحديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنه ما أنه كان يصلي في ثلثة الأماكن وسألت سالمًا فلا أعلمه إلا وافي نافعًا في الأماكن كلها إلا أنها تختلف في مسجد بشرف آل وهاء \* حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا ابن عباس قال حدثنا شاموس بن عفة بن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتزل بذي

جوان منصور كما جزم به أبو نعيم (قوله أحدى صلاتي العشي) كذا لا كثر والمسمى والحوي العشاء بالمدهور وهم قد صرح أنها الظهر والعصر كما سيأتي وابتداء العشي من أول الزوال (قوله ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى) عند الكسبية خذ العاين يدل به النبي وهو أشبه لا يلزم التكرار (قوله فرب عبالوه وسلم) أي دعي أسألوا ابن سيرين هل في الحديث ثم سلم فيقول نبئت أني آخر وهذا يدل على أنه لم يسم ذلك من عمران وقد بين أنه في روايته عن ابن سيرين الواسطة بينه وبين عمران فقال قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمة أبي المطلب عن عمران بن حصين أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ووقع لنا في أبي جزء الذهلي فظهر أن ابن سيرين أبهم ثلاثة رواياته عن خالد بن روية الأكبر عن الأصغر (قوله باب المساجد التي على طرق المدينة) أي في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة وقوله والمواقع أي الأماكن التي لم تجعل مساجد (قوله وحديثي نافع) الغائل ذلك هو موسى بن عفة ولم يبق البصري لفظ فضيل بن سليمان بل ساق لفظ أنس بن عياض وليس في روايته ذلك كما لم يذكر نافع قط وقد دللنا روية فضيل بن أنس ورواية سالم ونافع متفقتان في الموضوع الواحد الذي أشار إليه وكأنه عقد رواية أنس بن عياض لكونه أقر من فضيل وحصل ذلك أن ابن عمر كان يتزل بثلاث الأماكن وتشدده في الانباع مشهور ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من عرسته الصلاة فليس والافلح فلقا هلك أهل الكتاب لانهم تبعوه آثار أنبيا ثم فاختدوها كناس ويعالان ذلك من محمول على أنه كره ذيارته لمثل ذلك بغير صلاة أو شئ أن يشكل ذلك على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجبًا وكلا الأمرين مأثور من ابن عمر وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ليتخذ مصلى واجابة النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك فهو بحجة التبرك بالآثار الصالحين (قوله ففت سمرة) أي سمرة ذات شول وهي التي تعرف بام غيلان (قوله وكان في ذلك الطريق) أي طريق ذي الحليفة (قوله بطن واد) أي بوادي الصقيع (قوله فعرس) بمجملات والرامشدة قال الخطابي التعريس نزول استراحة لغير إقامة وأكثر ما يكون في آخر الليل ونخصه بذلك الاسم وأطلق أبو زيد (قوله على الأكمة) هو الموضوع المرتفع على ساحله وقيل هو تل من حجر واحد (قوله كان ثم خلع) تكرر لفظ ثم في هذه القصص وهو بفتح المثناة والمراءد بالجهه والخلج وادله عن والكتب ضم الكاف والمثناة جمع كتيب وهو وصل مجتمع (قوله فقام) بالحاء المجهلة أي دفع في رواية الأصمعي فدخل بالحاء المجهلة واللام وتقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات قد جاء بالفاء والجم على أنها كلمتان حرف التحقيق والفعال الماضي من الجيء (قوله وان عبد الله بن عمر حدثه) أي بالاسناد المذكور إليه (قوله بشرف آل وهاء) هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة وهي آخر السبل التي توجه إلى مكة والمسجد الأوسط هو في الوادي المعروف الآن بوادي بني سالم وفي الأذان من جميع مسلم أن بينهما مسنة وثلاثين ميلا (قوله يعلم المكان)

الحليفة حين يعمر وفي حجة حين فتح مكة في موضع المسجد الذي بذى الحليفة وكان أذار جمع من غزو وكان في تلك الطريق أو في حج أو عمرة هبط من بطن واد فذا أنظر من بطن واد أناب إلى بطن واد إلى على شفير الوادي الشرقية فعرس ثم حتى يصعب ليس عند المسجد الذي بجواردة ولا على الأكمة التي عليها المسجد كان ثم خلع صلى عبد الله عنده في بطنه كتب كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى فلفا فيه السبل بالبطحاء حتى دفن ذلك المكان الذي كان عبد الله يصلي فيه وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي بشرف آل وهاء وقد كان عبد الله يعلم المكان الذي كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم

يقول ثم من عينتين قوم في المسجد أصلى وذلك المسجد على حافة الطريق التي وأنت ذاهب إلى مكة يشتهر بين المسجد الأكبر ومكة  
بجبر أو نحو ذلك وإن ابن عمر كان يصلي إلى العرق الذي عند المنصرف والواحد ذلك العرق أنتم طرفه على حافة الطريق دون المسجد  
الذي بينه وبين المنصرف وأنت ذاهب إلى مكة وقد أتيت ثم مسجد فلم يكن عبد الله يصلي في ذلك المسجد كان يترك عن يساره وراه  
ويصلي أمامه إلى العرق نفسه وكان عبد الله يروح من الرواح فلا يصلي الظاهر حتى يأتي ذلك المكان فيصلي فيه الظاهر وإذا أقل من مكة  
فإن من قبل الصبح يساعه أو من آخر المسهر من حتى يصلي بها الصبح وإن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل تحت  
سرحه فضمة دون الرويشة ٣٨٠ من عيدين الطريق ووجه الطريق في مكان طبع سهل حتى يقضي من أكمة دوين برية

بضم أوله من أعلم من العلامة «قوله يقول ثم من عينتين» قال القاضي عياض هو تصحيف والصواب  
بضم أوله من عينتك (قلت) فحجبه الأول ظاهر وهذا كراهة ان يقتضيه رواية فهو أولى وقد وقع التوقف في هذا  
الموضع قد عاينا أخرجه الامام على لفظه يعلم المكان الذي صلى قال فيه هنا لفظه لم أضبطها عن عينتين  
الحديث «قوله يصلي إلى العرق» أي عرق الظبية وهو وادعمر وقاله أبو عبيد البكري ومنصرف الرواح  
يقض الرء أي آخرها «قوله وقد أتيت» بضم المثناة من المفعول «قوله سرحه فضمة» أي شجرة عظيمة  
والرويشة بالواو المثناة مصغرة بفتح جامة بينهما وبين المد يشتهر سبعه عشر فرسخا ووجه الطريق ينكسر  
الوادي مقابل له «قوله بطح» بفتح الموحدة وسكون الطاء ينكسر هاء أيضا وأي واسع «قوله حتى يقضي»  
كذا لا كثر للمعنى والجوئ حين يقضي «قوله دوين برية الرويشة عينتين» أي بينه وبين المكان  
الذي ينزل فيه البرية بالرويشة ميلان وقيل المراد بالبرية سكة الطريق «قوله قاشي» بفتح المثناة مبنى  
للفاعل «قوله نلعة» بفتح المثناة وسكون اللام بعدها مهمل وهي مسيل الماء من فوق إلى أسفل  
ويقال أيضا لما ارتفع من الأرض ولما نهبط والخرج بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم قرية جامعة  
بين الرويشة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا والمهضبة بسكون الضاد المعجمة فوق السكيب  
في الارتفاع ودون الجبل وقيل الجبل المنبسط على الأرض وقيل الأكمة المساء والزم الجبل الكبار  
واحدها رضة بسكون الضاد المعجمة في الواحد والجمع ووقع عند الاصلي بالقرين «قوله عند سلمات  
الطريق» أي ما يتفرع عن جوانبه والسلمات بفتح المهملة وكسر اللام في رواية أبي ذر والاصلي وفي  
رواية الباقين بفتح اللام وقيل هي بالنكسر الحضرات والفتح الشجيرات والنسرات بالفتح جمع سرحه  
وهي الشجرة العضة كاتقدم «قوله في مسيل دون هرضي» المسيل المكان المصدور هرضي بفتح أوله  
وسكون الراء بعدها شين معجمة مقصورة قال البكري هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من  
الجفة وكراع هرضي طرفها والقول بالمعجمة المفتوحة غاية بلوغ السهم وقيل قدر ثلثي ميل «قوله هي  
الظهران» بفتح الميم وتشديد الراء وفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء والوادي الذي تشبهه العامة بطن  
مر وبأسكان الراء بعدها واو قال البكري بينه وبين مكة ستة عشر ميلا وقال أبو غسان معنى بذلك لان في بطن  
الوادي كتابه عرق من الأرض أبيض جهاء هو الميم منفصلة عن الراء وقيل معنى بذلك لمرأته  
«قوله قبل المدينة» بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابلها والمصقراوات بفتح المهملة وسكون القاف جمع  
صفراء وهو مكان بعد الظهران «قوله ينزل بدى طوى» بضم الدال كرويه بزم الجوهري وفي  
رواية الجوهري والمستعلى بدى الطوى بزيادة ألفه ولا موقيد الاصلي بالنكسر وحكي عياض وغيره الفتح  
أيضا «قوله استقبل فرضي الجبل» الفرضه بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة مدخل الطريق

الرويشة عينتين وقد انكسر  
أعلاها فأتيت في جوفها  
وهي قائمة على ساق وفي  
ساقها كتب كثيرة وإن  
عبد الله بن عمر حدثه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى في طرف نلعة من  
وراء العرج أنت ذاهب  
إلى هضبة عند ذلك المسجد  
قربان أو لانه على القبور  
وضم من مجارة عن عيدين  
الطريق عند سلمات  
الطريق بين أولئك السلمات  
كان عبد الله بروح من  
الرج بعد أن غلب الشمس  
يا لاجرة فصلى الظهر في  
ذلك المسجد وإن عبد الله  
ابن عمر حدثه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
نزل عند سرحات من يسار  
الطريق في مسيل دون  
هرضي ذلك المسيل لاسق  
يكراع هرضي بينه وبين  
الطريق قريب من غلوة  
وكان عبد الله صلى  
معه هي أقرب السرحات  
إلى الطريق وهي أطولهن

وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل في المسيل الذي في أدنى الظهران قبل المدينة  
حين نهبط من الصفراوات ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وبين الطريق إلا مية بجبر وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينزل بدى طوى ويبيت حتى يصبح يصلي  
للصبح حين يشهد مكة ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على أكمة غليظة ليس في المسجد الذي بني ثم لكن أسفل من ذلك على  
أكمة غليظة وإن عبد الله حدثه أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل فرضي الجبل الذي يشتهر بين الجبل الطويل نحو الكعبة فجعل  
في المسجد الذي بني ثم يسار المسجد طرفه إلى أكمة ومضى النبي صلى الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء ثم عن الأكمة هشة  
أدوم آخرها ثم صلى مستقبلا الفرضين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة



الى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرافة ويقال ايضا لدخل النهر ﴿نبيهات﴾ الاول اشتمل هذا السباق على تسعة احاديث اخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفارقة من طريق اصحاب بن أبي اوس عن أنس بن عباس بعد الاسناد في كل حديث الا انه لم يذكر الثالث واخرجه مسلم منها الحديثين الاخيرين في كتاب الحج الثاني هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الخليفة والمسجد التي بالرواح يعرفها أهل تلك الناحية وقد وقع في رواية الزبير بن بكار في أخبار المدينة لعن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث زيادة بسط في صفة تلك المساجد في الترمذي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الرواح وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعين نبيا الثالث عرف من تتبع ابن عمر اسباب تسبع آثار النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بها وقد قال البغوي من الشافعية ان المساجد التي ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيها لو نذر أحد الصلاة في شيء منها عين كانت من المساجد الثلاثة الرابع ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لانه لم يقع له اسناد في ذلك في شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والاماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم ان كل مسجد بالمدينة وفواحيها منى بالجارحة المنقوشة المطابقة لقول صلى الله عليه وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالجارحة المنقوشة المطابقة اه وقد عرّف عمر بن شبة منها شيئا كثيرا لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وبقي من المشهورة الآن مسجد قبا ومسجد الضيق وهو شرقي مسجد قبا ومسجد بني قريظة ومشرقة أم الجوامع وهي شمالي مسجد بني قريظة ومسجد بني ظفر شرقي القيع ويعرف بمسجد البقلة ومسجد بني معاوية يعرف بمسجد الاجابة ومسجد الفتح قرب من جبل سلح ومسجد القبلتين في بني سلح هكذا أثبتته بعض شيوخنا فائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البغوي والله أعلم

### ﴿أواب سيرة المصلي﴾

﴿أواب سيرة المصلي﴾

﴿باب﴾ سيرة الامام سيرة

من خلفه \* حدثنا عبد

الله بن يوسف قال أخبرنا

مالك عن ابن شهاب عن

عبد الله بن عبد الله بن

عنه عن عبد الله بن عباس

أنه قال أقبلت راكبا على

جرا أتان وأنا مؤدق

ناهزت الاحتلام ورسول

الله صلى الله عليه وسلم

يصل بالناس بيني الى غير

جدار قريظ بين يدي

﴿قوله باب سيرة الامام سيرة من خلفه﴾ أورد فيه ثلاثة احاديث الثاني والثالث منها مطابقتان لثلاثة أسكنه صلى الله عليه وسلم يوم ايامهما بنى فخذوا سيرة غير سيرة وأما الاول وهو حديث ابن عباس في الاستدلال به نظرا لانه ليس فيه أصله صلى الله عليه وسلم على السيرة وقد توب عليه البيهقي باب من صلى الى غير سيرة وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في باب من يصح سماع الصغير قول الشافعي ان المراد بقول ابن عباس الى غير جدار الى غير سيرة وقد كررنا أيضا ذلك من رواية البراء وقال بعض المتأخرين قوله الى غير جدار لا يعني غير الجدار الا ان اخبار ابن عباس عن مرويه وهم وعدم انكارهم لذلك مشعر بحديث أمرهم به بعده فلو فرض هنالك سيرة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الاخبار فائدة اذ مرويه حينئذ لا يشكره أحد أصلا وكان البخاري جل الامر في ذلك على المؤلف المعروف من عائدته صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصر في القضاء الا الواهنة امامه ثم ايد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي جحيفة في حديث ابن عمر ما يدل على المدامعة وهو قوله بسدد كراحمه وكان يفعل ذلك في السفر وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث فيه ان سيرة الامام ستر قلن خلفه والله أعلم ﴿قوله ناهزت الاحتلام﴾ أي فارسته وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في باب تعليم الصبيان من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاختتان بعد الكبر من كتاب الاستئذان ونحو جيبه الجمع بين المختلف من ذلك وسيان الرابع من الأقوال والله الحمد ﴿قوله يصل بالناس بيني﴾ كذلك قال مالك وأكثر اصحاب الزهري ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة يعرفه قال الترمذي يصل ذلك على انه ما قضيتان وتعقب بان الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث فالحق ان قول ابن عيينة يعرفه شاذ ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر عن الزهري وذلك في حجة الوداع أو الفتح وهذا الشك من معمر لا يقول عليه والحق ان ذلك كان في حجة الوداع



الجميع بأن عزة المزبركانت ألا قبل حربه التهامي **وقال** حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا  
ومختصرا وقد تقدم في الظهار في باب استعمال فضل وضوء الناس وفي حديث ستر العورة من الصلاة في باب  
الصلاة في الثوب الأحمر وذكرنا أيضا هنا بعد ما بين أن يضار في الأذان وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم  
في موضعين وفي اللباس في موضعين ومداره عندنا على الحكمين عيسى وعلي عن ابن أبي جحيفة كلاهما  
عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر وقد سمعنا شعبة عنهما كتابا في رواتهما **(قوله)** أن النبي  
صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالطعام يعني بطعام مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الإبط وكذا  
ذكره من رواه أبي العيس عن عون رزاد من رواه آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهجرة  
فيستفاد منه كذا ذكره النووي أنه صلى الله عليه وسلم جمع حيثئذ بين الصلاتين في وقت الأولى منهما  
ويحتمل أن يكون قوله العصر ركعتين أي بعد دخول وقتها **(قوله)** وبين يديه عترة **(قوله)** تدهم ضبطها ونفسها  
في الظهارة في حديث أنس وفي رواية أبي العيس جاء باللفظ **(قوله)** أنه بالصلاة ثم خرج بالعترة حتى ركعها بين  
يديهما وأقام الصلاة وأولوا يديه عن أبي أيوب أنه عن عون عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في فبه جهر من آدم ورايت بالآخذ وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يتدرون ذلك  
الوضوء فمن أصاب منه شيئا تحس به يوم من نصب منه شيئا أخذ من بلل يدا صاحبه وفيها أيضا خرج في حلة  
جرا مشجرة وفي رواية مالك بن مغول عن عون كآني أنظر إلى يديه سابقيه وبين يديه أعضان الوضوء الذي  
ابتداه الناس كان فضل الماء الذي وضأ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم في  
رواية مسلم في طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله ثم يزل يصلي  
ركعتين حتى يرجع إلى المدينة **(قوله)** في يديه أي بين العترة والقبلة لا بينه وبين العترة في رواية جهر  
ابن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر ورأيت الناس والدواب عربون بين يديه العترة في الحديث  
من القوافل إذا تأسس البركة كما لا ماله الصالحون ووضع السفرة للمصلي حيث يجتنب الممرور بين يديه  
والأصك متفاديا على غلط العترة وأن ابدأ القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم  
هو أظنه صلى الله عليه وسلم عليه وإن ابدأ القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه وفيه تعظيم  
العناية للنبي صلى الله عليه وسلم وفيه استحباب لشعر الشباب لاسيما في السفر وكذا استعجاب العترة  
وتحويها ومشروع الأذان في المصطفى كمناسبات في الأذان وجواز النظر إلى الساق وهو إجماع في  
الرجل حيث لا تشبه وجواز إيسر الثوب الأحمر وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس إن شاء الله  
تعالى **(قوله)** باب قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والستر أي من ذراع ونحوه والمصلي بكسر اللام  
على أنه اسم فاعل ويحتمل أن يكون بهن اللام أي المكان الذي يصلي فيه **(قوله)** عن أبيه في رواية  
أبي داود والامام علي أخبرني **(قوله)** عن سهل زاد الأسدي بن سعد **(قوله)** كان بين مصلي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أي مقامه في صلاته وكذا هو في رواية أبي داود **(قوله)** بين الجدار أي  
جدار المسجد كما يلي القبلة وصرح بذلك من طريق أبي حسان عن أبي حازم في الإعتصام **(قوله)** عن الشاة  
بالرفع وكان ثامه أو عمراس كان يتقدم برفد أو نحوه والطرف الخبر وأمر به الكرماني بالتصديق أن عمر  
خبر كان وأمره نحوه وقد راسفاة قال والسابق يدل عليه **(قوله)** عن سهل يعني ابن الكوخ وهذا ثاني  
ثلاثيات البخاري **(قوله)** كان جدار المسجد كذا وقع في رواية مكى ورواه الامام علي بن طريق أبي  
عاصم عن يزيد بن بلفظ كان المبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس يشبهه وبين حافظ القبلة لا قدر  
ما تقرر العترة بين هذا السابق أن الحديث مرفوع **(قوله)** تجوزها ولبيضا عن أبي حازم في المسافة وهي  
ما بين النسيب والجدار فان قيل من أين يظهر أن الترجه أجاب الكرماني فقال من حيث أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يقوم بجنب المنبر أي ولم يكن المسجد محراب فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظيرا بين المنبر  
والجدار فكأنه قال والذي ينبغي أن يكون بين المصلي وسنن قدر ما كان بين منبره صلى الله عليه وسلم

أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وبين يديه عترة الظهر  
ركعتين والعصر ركعتين  
بين يديه المراء والجدار **(باب)**  
قدركم ينبغي أن يكون  
بين المصلي والستر  
**حديث** شامرو بن زوارة  
قال أخبرنا عبد العزيز بن  
أبي حازم عن أبيه عن  
سهل قال كان بين مصلي  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وبين الجدار حجر الشاة  
**حديث** المكشي قال حدثنا  
يزيد بن أبي عيسى عن  
سهل قال كان جدار المسجد  
عند المنبر ما كادت الشاة  
تجوزها

وجدوا القبله وأوصع من ذلك ما ذكره ابن رشد بن الجباري أشار بهذه الترجمة الى حديث سهل بن سعد  
 الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر والشب فان فيه أنه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عمل فصلى  
 عليه فاقضى ذلك ان ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي فان قيل ان في ذلك الحديث انه لم يسجد  
 على المنبر وانما نزل فصلى في أصله وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من مرة الشاة أجيب بأن أكثر أجزاء  
 الصلاة قد حصل في أعلى المنبر وأغفل عن المنبر لأن الدبر لم يتسع لقلوب سجدوه فحصل به المقصود  
 وأيضاً فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدبر الى أعلى فوقعه ستره وهو قد ما تقدم قال ابن بطال هذا أقل  
 ما يكون بين المصلي وسترته حتى قدر عمر الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لم يحدث بلال أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم صلى في الكعبة وبنه وبين الجدار ثلاثة أذرع كما سألني قريبا بعد خمسة أبواب وجمع الداروي  
 بأن أقله عمر الشاة أو أكثره ثلاثة أذرع وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والفسود والثاني في حال  
 الركوع والعبود وقال ابن الصلاح قد رواه عمر الشاة بثلاثة أذرع (قلت) ولا يخفى ما فيه وقال  
 البغوي استحب أهل العلم المؤمن المستتر بحيث يكون بينه وبينها أو مكان السجود وكذلك بين  
 الصنف وقد ورد الأمر بالتوهم ما فيه بيان الحكم في ذلك وهو ما رواه أبو داود وغيره من  
 حديث سهل بن أبي حمزة فروا إذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منه لا يقطع الشيطان عليه صلاته  
 (قوله باب الصلاة الى الحرم) ساق فيه حديث ابن عمر محتسماً وقد تقدم قبل باب وقوله تركز أي تفرز  
 في الأرض (قوله باب الصلاة الى العترة) ساق فيه حديث أبي جعفر عن آدم عن شعبة عن هون وقدم  
 الكلام عليه أيضاً واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرار وإن العترة هي الحرم ولكن قد قيل ان  
 الحرم أعم يقال لها عترة إذا كانت قصيرة في ذلك جهة مغايرة (قوله المراءاة والحاريجون من ورأها)  
 كذا ورد بصيغة الجمع فكانه أراد الجنس ويؤيده رواية الناس والدواب يحرمون كما تقدم أوفيه حذف  
 تقديره وغيرهما والمراد بالحاريج أركبه وقد تقدم بلفظ عمر بينه وبين المراءاة والحار فظاهر أن الذي وقع هنا  
 من تصرف الرواة وقال ابن التين الصواب عمران الذي عرفون إطلاق صيغة الجمع على الاثنين وقال ابن مالك  
 ألا ضمير الذكور والعقلاء على مؤنث ومذكر فغير قاطل وهو مشكل والوجه فيه أنه أراد المراءاة والحار  
 وأركبه حذف الى أركبه دلالة الحار عليه ثم غلب ذلك كبر الراكب المفهوم على تأنيث المراءاة وهذا العقل  
 على الحار وقد وقع الاختراع من مذكور ومحذوف في قولهم أركب البعير طرجمان أي البعير وأركبه ثم  
 ساق البخاري حديث أنس وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة بقوله فيه (ومعاكزة أوعصا  
 أو عترة) كذا لا كبر الملهمة والنون والزاي المقنوعات وفي رواية المستجلى والحوى أو غيره بالمجهمة  
 والباو الى أي سواء أي المذكور والظاهر أنه تصحيف (قوله باب الستره بمكة وغيرها) ساق فيه حديث  
 أبي جعفر عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم والمراد منه هنا قوله بالبطاء فقد معنا أنها بطاء مكة  
 وقال ابن المنبر أخص مكة بالذكر فضا توهم من توهم أن الستره مقبلة ولا ينبغي أن يكون لمكة مقبلة الا  
 الكعبة فلا يحتاج فيها الى ستره انتهى والذي أظنه أنه أراد أن ينكت على ما ترجمه بعد الدار زاف حيث  
 قال في باب لا يقطع الصلاة بمكة تبي ثم أخرج عن ابن جريح عن كثير بن كثير بن المطبق عن أبيه عن جده  
 قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم أي الناس ستره وأخرجه من  
 هذا الوجه أيضاً أصحاب السنن ورواه موقوفون الا أنه معلول فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن هبيرة  
 قال كان ابن جريح أخبرنا به هكذا فقلت كثير فقال ليس من أبي سمعته ولكن من بعض أهلي عن جدي  
 فأراد البخاري التنبية على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعيتها الستره واستدل  
 على ذلك بحديث أبي جعفر وقد قدمنا به الدلالة عليه وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع  
 المحور وبين بني المصلي بين مكة وغيرها وأغفر بعض الفقهاء ذلك لاطمأنين دون غيرهم الضرورة وعن  
 بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة (قوله باب الصلاة الى الاسطوانة) أي السارية وهي تضم الهجرة

\* حدثنا سعد قال حدثنا  
 يحيى عن عبيد الله قال  
 أخبرني نافع عن عبد الله  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يركز له الحرمه صلى  
 اليها (باب الصلاة الى  
 العترة) \* حدثنا آدم قال  
 حدثنا شعبة قال حدثنا  
 عون بن أبي جعفر قال  
 سمعت أبي قال قال شرح علينا  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالهجرة فأتى بوضوء  
 فتوضأ فصلى بنا الظاهر  
 والعصر وبين يديه عترة  
 والمرأة والحاريجون من  
 ورأها \* حدثنا محمد بن حاتم  
 ابن زريع قال حدثنا شاذان  
 عن شعبة عن عطاء بن  
 أبي معوية قال سمعت أنس  
 ابن مالك قال كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم إذا  
 خرج لحاجته تبعه أنا  
 وغلام ومعاكزة أو  
 عصا أو عترة ومعاكزة  
 فإذا فرغ من حاجته ناولناه  
 الادوية (باب الستره  
 بمكة وغيرها) \* حدثنا  
 سليمان بن حرب قال  
 حدثنا شعبة عن الحكم  
 عن أبي جعفر قال خرج  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بالهجرة فصلى  
 بالبطاء الظاهر والعصر  
 ركعتين ونصب بين يديه  
 عترة وتوضأ فجعل الناس  
 يتبعون بوضوءه  
 (باب الصلاة الى  
 الاسطوانة)

وسكون السين المهملة وتضم الطاء يوزن اقوانه على المشهور وقيل يوزن فعلوانه والفاء الباء تكون من بناء  
 بخلاف العمود فانه من محروا وذلك ان طال لما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى الحرمه كانت  
 الصلاة الى الاسطوانة أولى لانها أشد ستره (قلت) لكن أكاد ذكر ذلك التخصيص على وقوعه والنص  
 أعلى من القوي (قوله وقال عمر) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة والجميدى من طريق همدان  
 وهو يفتح الهاء وسكون الميم وباللهم المهمة وكان يريد عمر رأى رسوله الى أهل اليمن عن عمر وهو وجه  
 الاحقية انها مشتركة كان في الحاجة الى السارية المتخذة الى الاستناد والمصلى بطولها ستره لكن  
 المصلى في عبادة محقة فكان أحق (قوله ورأى ابن عمر) كذا ثبت في رواية أبي ذؤاد والاصلي وغيرهما  
 وعند بعض الرواة ورأى عمر بن الخطاب وهو أشبه بالصراب فقد روى ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن  
 قرة بن ابياس المزني عن أبيه وله نسخة قال روى في عمر وأنا أصلي فذكر مثله سواء لكن زاد فأخذ بشفاهي  
 وعرف بذلك تسمية المذهب المذكور في التعليق وأراد عمر بذلك أن تكون صلواته الى ستره وأراد البخاري  
 بإيراد أثر عمر هذا ان المراد بقوله سلمة تضرى الصلاة عندها أي البها كذا قول أنس يتدرون السواري  
 أي يصلون اليها (قوله حدثنا المكي) هو ابن ابراهيم كاتب عند الاصلي وغيره وهذا ثالث لآيات البخاري  
 وقد ساوى فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل فانه أخرجه في مسنده عن مكي بن ابراهيم (قوله التي عند  
 المصنف) هذا دل على أنه كان المصنف موضع خاص به ووقع عنده مسلم بلفظ يصلي واه الصدوق وكنه  
 كلن كالمصنف صدوق يوضع فيه والاسطوانة المذكورة حق أنابها مشايخنا المتوسطة في الرضة  
 المذكورة وانما تصرف بالاسطوانة المهاجرين قال روى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس  
 لاضطربوا عليها بالسهم وانما أسرتها الى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها ثم وجدت ذلك في تاريخ  
 المدنية لأن التجار وزاد ان المهاجرين من قرش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في  
 أخبار المدنية (قوله يا أبا مسلم) هي كنية سلمة وتضرى أي يقصد (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري  
 وعمر بن عامر هو الكوفي الانصاري والاهل أسد فانه يجلي ولا عمر بن عامر المصري فانه سلمي (قوله لقد  
 رأيت) في رواية المستفي والجوي لقد أدركت (قوله عند المغرب) أي عند أذان المغرب وصبر بذلك  
 الامام على من طريق ابن مهدي عن سفيان بن عيينة عن سلمة بن عيسى عن أنس بن مالك  
 (قوله وزاد شعبة عن عمرو) هو ابن عامر الانصاري وزاد في نسخة أيضا يصلون الى كعبتين قبل المغرب وسألت الكلام  
 عليه هنالك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار اليهم فيه ان شاء الله تعالى (قوله  
 باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) اتفقوا بتفسير الجماعة لان ذلك يقطع الصفوف وتسوية  
 الصفوف في الجماعة مطلوب وقال الرازي في شرح المسند احتج البخاري بهذا الحديث أي حديث ابن عمر  
 عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين السارين اذا لم يكن في جماعة وأشار الى أن الأولى المنفرد أن يصلي  
 الى السارية ومع هذه الأولى به فلا كراهة في الوقوف بين جماعة في الوقوف بين جماعة قال الوقوف بين  
 السارين كالصلاة الى السارية انتهى كلامه وفيه نظر لورود انتهى الخاص عن الصلاة بين السواري  
 كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة وحسنه الترمذي قال المصنف الطبري  
 كره قوم الصف بين السواري انتهى الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عند عدم الضيق والحكمة فيه اما  
 لا تقطع الصف وألانه موضع القتال انتهى وقال القرطبي روى في سبب كراهة ذلك انه مصلح الجن  
 المؤمن (قوله حدثنا جابر بن) هو جابر بن بصيرة التميمي وهو ابن ابي الصبي وانفق ابن اسمه واسم  
 أبيه من الاعلام المشتركة بين الرجال والنساء وقد جمعوا به المذكورين نافع وروى أيضا عن ركب  
 عنه (قوله كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذؤاد وروى في رواية الاصلي وابن عساكر وكنت  
 بن ياد وافي أوله وهي أشبه ورواه الامام على من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج ودخل عبد الله على

وقال عمر المصلون أحق  
 بالسواري من المعتدين  
 البها وروى عمر بن جلابي  
 بين اسطوانتين فأدناه الى  
 سارية فقال صل اليها  
 \* حدثنا المكي قال حدثنا  
 يزيد بن أبي عبيد قال  
 كنت أتى مع سلمة بن  
 الأكوع فمضى عند  
 الاسطوانة التي عند  
 المصنف فقلت يا أبا مسلم  
 أراك تضرى الصلاة عند  
 هذه الاسطوانة قال فاني  
 رأيت النبي صلى الله عليه  
 وسلم يضرى الصلاة  
 عندها \* حدثنا قيس  
 قال حدثنا سفيان بن عمرو  
 ابن عامر عن أنس قال لقد  
 رأيت كبار أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 يتدرون السواري عند  
 المغرب \* وزاد شعبة عن  
 عمرو بن أنس حتى يخرج  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 (باب الصلاة بين السواري  
 في غير جماعة) \* حدثنا  
 موسى بن ابي عبيد قال  
 حدثنا جابر بن عتيق نافع  
 عن ابن عمر قال دخل النبي  
 صلى الله عليه وسلم البيت  
 وأسامة بن زيد وعثمان  
 ابن طلحة وبلال فأطال ثم  
 خرج كنت أول الناس  
 ودخل على أثره فسألت  
 بلالاً بن صلى

قال بين العمودين المتقدمين  
حدثنا عبد الله بن  
يوسف قال أخبرنا مالك  
عن نافع عن عبد الله بن  
عمران رسول الله صلى  
الله عليه وسلم دخل  
الكعبة وأسامة بن زيد  
وبلال وعثمان بن طلحة  
الجبلي فأغلقتها عليه  
ومكث فيها فأسأت بلالا  
حين خرج ما صنع النبي  
صلى الله عليه وسلم قال  
جعل عمودا عن يساره  
وعמודا عن يمينه وثلاثة  
أعمدة وراءه وكان البيت  
يومئذ على ستة أعمدة ثم  
صلى وقال اسمعيل حدثني  
مالك وقال عمودين عن  
يمينه **(باب)** حدثنا  
ابراهيم بن المنذر قال حدثنا  
أبو خزيمة قال حدثنا  
موسى بن عبيدة عن نافع  
أن عبد الله كان إذا دخل  
الكعبة مشى قبل وجهه  
حين يدخل وجعل الباب  
قبل ظهره فغشى حتى  
يكون بينه وبين الجدار  
الذي قبل وجهه قريبا من  
ثلاث أذرع صلى يتوخى  
المكان الذي أخبره به  
بلال أن النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى فيه قال  
وليس على أحد بأس أن  
يصلى في أي قوحي البيت  
شاء **(باب الصلاة إلى  
الراحة والبصير والشجر  
والرحل)** حدثنا محمد بن  
أبي بكر المقهلي البصري  
قال حدثنا حماد

أثره أول الناس **(قوله بين العمودين المتقدمين)** في رواية الكشي عن المتقدمين كذا في هذه الرواية وفي  
رواية مالك التي تلها جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وليس بين الروايتين  
مخالفة لكن قوله في رواية مالك وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة مشكلا لأنه يشعر بكون ما عن يمينه  
أو يساره كان اثنين ولهاذا عقبه البخاري برواية اسمعيل التي قال فيها عمودين عن يمينه ويمكن الجمع بين  
الروايتين بأنه حيث فني أشار إلى ما كان عليه البيت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث أفرد أشار إلى  
ما صار إليه بعد ذلك ورشد إلى ذلك قوله وكان البيت يومئذ لأن فيه أشعارا بأنه تغير عن هيئته الأولى وقال  
المكرماني لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين فهو يحمل بينهما رواية وعمودين ويحتمل أن يقال لم  
تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث  
السابق مشعر به وفاقه أعلم **(قلت)** ويؤيده أيضا رواية حماد عن ابن عمر التي تقدمت في باب واتخذوا  
من مقام ابراهيم مصلى فإن فيها بين السار اثنين الذين على يسار الداخل وهو صريح في أنه كان هناك عمودان  
على اليسار وأنه صلى بينهما فيصطلح أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعد أو على غير سمت العمودين  
فيصح قول من قال جعل عن يمينه عمودين وقول من قال جعل عمودا عن يمينه وجوز المكرماني احتمالا  
آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصولي إلى جنب الأوسط من قال جعل عمودا عن يمينه  
وعמודا عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه ومن قال عمودين اعتبره ثم وجده مسبوقا بهذا الاحتمال  
وأبعد منه قول من قال انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ولا ينطلي الصلاة بذلك اقلته والله أعلم **(قوله)**  
**(وقال اسمعيل)** أي ابن أبي أويس كذا في رواية أبي ذر الأصيلي قال مجردة وفي رواية كريمة قال لنا فوض  
وصله وقد ذكر الهارظي الاختلاف على مالك فيه فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله عمودا عن يمينه  
وعמודا عن يساره ووافق اسمعيل في قوله عمودين عن يمينه ابن القاسم والقهني وأومصعب ومحمد بن  
الحسن وأبو حذافه وكذا الشافعي وابن مهدي في أحادي الروايتين عنهما وقال يحيى بن يحيى النيسابوري  
فيما رواه عنه مسلم جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه عكس رواية اسمعيل وكذلك قال الشافعي  
وبشر بن جعفر أحادي الروايتين عنهما جميع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال تعدد الواقعة  
وهو بعد الاتحاد يخرج الحديث وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسمعيل ومن وفاقه وفيه اختلاف رابع  
قال عثمان بن جرير عن مالك جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره ويمكن توجيهه بأن يكون هناك  
أربعة أعمدة اثنان يجتمعان واثنان منفردان فوقهما عند المهتمين لكن مكره عليه قوله وكان البيت  
يومئذ على ستة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه وقد قال الهارظي لم يتابع عثمان بن جرير على ذلك **(قوله)**  
**(باب)** كذا لاكثر بلا ترجع وهو كالفصل من الباب الذي قبله وكان فضله عنه لأنه ليس فيه نص صريح  
بكون الصلاة وقت بين السواري لكن فيه بيان مقدارا كان بينهما وبين الجدار من المسافة وسقط لفظ  
باب من رواية الأصيلي **(قوله حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا)** كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان  
وأسمها محذوف **(قوله من ثلاث أذرع)** كذا في ذرو ولغيره ثلاثة بالتأنيث والذراع بذكره وتؤنث  
**(قوله بتوخى)** بالمهجمة أي يقصد **(قوله قال)** أي ابن عمر **(قوله أن يصلى)** كذا للكشي عن غيره أن  
صلى بلفظ الماضي ومما ادب ابن عمر أنه لا يشترط في جهة الصلاة في البيت الواقعة المكان الذي صلى فيه النبي  
صلى الله عليه وسلم بل موافقة ذلك أولى وإن كان يحصل الغرض بغيره **(قوله باب الصلاة إلى الراحة)**  
**(والبعير)** قال الجمهور في الراحة النافقة التي تصلى لأن وضع الرجل عليها وقال الأزهري الرحلة المركوب  
التجيب ذكرها كان أو أنى وألها مقعها للجماعة والبعير يقال لما دخل في الخائصة **(قوله والشجر والرحل)**  
المذكور في حديث الباب الراحة والرحل فكانت ألق البعير إلى الراحة بالهني الجامع بينهما ويحتمل أن  
يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه فذكره وأبو خزيمة الأجر عن عبد الله بن جرير عن نافع بلفظ كان يصلى  
إلى بعيره انتهى فإن كان هذا حديثنا آخر حصل المقصود وأن كان مختصرا من الأول كان يكون الميزان

يصل إلى مؤخرة رجل بعيره اتجه الاحتمال الاول ويؤيد الاحتمال الثاني ما أخرجه عبدالرزاق ان ابن عمر كان يكره أن يصل إلى بعيره الا وعليه رجل وسأد كره بعد الحق الشجر بالرجل بطريق الاول وهو يحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث علي قال لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا انسان الا انما الرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان يصل إلى خصره يدعوه حتى أصبح واه النساء يستأحسن **(قوله يعرض)** بشديد الزاء أي يجعلها عرضا **(قوله قلت أفرأيت)** ظاهره انه كلام نافع والمسؤل ابن عمر لكن بين الاستماع لي من طريق عبيدة بن جسيم عن عبيد الله بن عمرو انه كلام عبيد الله والمسؤل نافع فعلى هذا هو مرسل لابل فاعل يأخذ هو النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره نافع **(قوله هبت الراكب)** أي هابت الابل يقال هب الفعل اذا هاج وهب إليه في السير اذا انشط والراكب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها والمعتى ان الابل اذا هاجت شوت على الحصلي لعدم استقرارها فيعدل عنها إلى الرجل فيجعل ستره وقوله فيجعله يشق وله وسكون العين وكسر الهمزة أي يقيه تلقا وجهه ويجوز التشديد وقوله في آخره فتحات بلامد ويجوز المدوم ومخرجه بضم أوله ثم مرسا كنه واما النسخ فجزم أبو عبيد بكسر هاء جواز الفتح وانكر ابن قتيبة الفتح وعكس ذلك ابن مكى فقال لا يقال مقدم مؤخر بالكسر الا في الدين خاصة واما في غير هذا فيقال بالفتح فقط وو واه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء والمراد بها العود الذي آخرا الرجل الذي يستند اليه الراكب قال القرطبي في هذا الحديث ليس على جواز الستة بما يستقر من الحيوان ولا يعارضه انتهى عن الصلاة في معادن الابل لان المعادن مواضع اقامتها عند الماء كراهة الصلاة حينئذ عندها امالة شدة تنهها واما لانهم كانوا يخلون فيها مستريحين انتهى وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين وقد تقدم ذلك فجعل ما وقع منه في السفر من الصلاة اليها على حالة الضرورة وقطعه صلاة إلى المصير الذي عليه المرأة تكون البيت كان ضيقا على هذا فيقول الشافعي في البوطي لا يستريح بامرأة ولا دابة أي في حال الاختيار وو وي عبدالرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصل إلى بعيره الا وعليه رجل وكان الحكمة في ذلك ان بني حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تجرد بها **(الكعبة)** اعتبر الفقهاء مؤخرة الرجل في مقدار أقل السترة واختلفوا في تقديرها جعل ذلك قبل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر لكن في مصنف عبدالرزاق عن نافع ان مؤخرة رجل ابن عمر كانت قدر ذراع **(قوله باب الصلاة إلى السرير)** أو ردفه حديث الاسود عن عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوسط السرير الذي مضطجعه عليه واعتزله الاصحاب على انه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير ثم أشار إلى ان رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد لان لفظه كان يصل السرير بينه وبين القبلة ككسبتي فكان ينبغي له ذكره في هذا الباب وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بان حروف الجر تناوب بمعنى قوله في الترجمة إلى السرير أي على السرير وإذا عجل قبل ذلك انه وقع في بعض الروايات لفظ على السرير **(قلت)** ولا حاجة إلى الجمل المذكور فان قولها في متوسط السرير يشمل ما اذا كان فوقه أو أسفل منه وقديان من روايته مسروق عن ابن عمر انهما المرأة ككسبتي من رواية مسروق عن عائشة قالت لمن قال يحضرتها في الصلاة الكعب والجار والمرأة ككسبتي من رواية مسروق عن عائشة بخمسة أبواب وهذا ذكر مما بحث هذا المتن ان شاء الله تعالى وقولها رأيتني بضم التاء قولها ان استخه بفتح التاء والجار المهمة أي ظهوره من قدامه وقال الخطابي هو من قولك نسخ في الشيء اذا عرض لي تريد انها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصل إليها أي منتصبة وقولها أنسل بفتح السين المهمة وتشديد اللام أي أخرج خفيته أو رفق **(قوله باب الصلاة إلى المصلي من محرابه)** أي سواء كان آدميا أم غيره **(قوله وردان عن عماري التشهد)** أي ردالمبارك في معنى حال التشهد وهذا الاثر وصلة ابن أبي شبة وعبد الرزاق وعندهما ان المار المذكور هو عمرو بن دينار **(قوله وفي الكعبة)** قال ابن ابراهيم وقع في بعض الروايات وفي الركة وهو أشبه بالمعنى **(قلت)** ورواية الجمهور مرتجة وتخصيص الكعبة بالذكر

عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعرض راحته فيصلي إليها قلت أفرأيت اذا هبت الراكب قال كان يأخذ الرجل فيجعله فيصلي إلى آخره وأما مؤخره وكان ابن عمر يفعل **(باب الصلاة إلى السرير)** حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت أعدلتونا بالكعب والجار لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجئ النبي صلى الله عليه وسلم فينوسط السرير فيصلي فأكره أن أسخه فأنسل من قبل رجلي السرير حتى أنسل من لحاف **(باب)** رد المصلي من محرابه وردان عن عماري التشهد الكعبة

أشلا يتقبل أنه يقتصر فيها المرو وليكونها محل المزاحمة وقد وصل الاثر المذكور وبذلك كرا الكعبة فيه أو نسيم  
 شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة فلما دبر  
 أحدا عير بن يديده يادوه قال أي يده (قوله أن أي) أي المار (الآن بقائه) أي المصلي (قائه) كذا لا أثر  
 بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة والكثرة في الآن بقائه بصيغة المبالغة فقائه بصيغة الأمر  
 وهذه الجلة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضا وقد وصلها عبد الرزاق وإفقه عن ابن عمر قال لأدع أحدا عير  
 بن يديده وأنت تصلي فإن أي الآن تقائه فقائه وهذا موافق لسباق الكعبة (قوله يونس) هو ابن  
 عبيد وقد قرن الجوايز وابتدعه رواية سليمان بن المغيرة وبين من أراد أن القصة المذكورة في رواية  
 سليمان لأبي ربيعة يونس ولفظ الحديث الذي ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضا لفظ يونس وإنما ظهر لنا  
 ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب جاءه الخلق بالاستناد المذكور والذي ساقه هنا من  
 رواية يونس بعينه ولفظ المتن مغاير للفظ الذي ساقه هنا وليس فيه تقييد الدفع هنا إذ كان المصلي يصلي  
 إلى ستره وذكر الأسماعيلي ابن سليم بن حبان تابع يونس عن عبيد عن عدم التقييد (قلت) والمطلق  
 في هذا يجوز على المقيدان الذي يصلي إلى غير ستره مقصور تركه أو لاسهان من في مشارع المشاة وقد  
 روى عبد الرزاق عن معمر الثوري عن يونس بن عيسى عن يونس بن عيسى عن يونس بن عيسى عن يونس بن عيسى  
 إلى غير ستره وكان ستره بعد ما قال الأصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرو وحيد شديداً يقيه ولكن  
 الأولى تركه (تنبيه) ذكر أبو مسعود وغيره أن البخاري لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئا موصولا إلا  
 هذا الحديث (قوله فأراد شاب من بني أبي معيط) وقع في كتاب الصلاة لا يقيم أنه الوليد بن عقبة بن  
 أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن زيد بن أسلم قال بينما أبو سعيد قائم يصلي في المسجد  
 فأقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه فدفعه فأبى أن يمر بين يديه فدفعه هذا آخر  
 ما ورد من هذه القصة وفي تفسير الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا نظر لأن فيه أنه دخل على مروان  
 زاد الأسماعيلي ومروان يومئذ على المدينة اهـ ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ولم  
 يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان تحول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ولم يحضر  
 شيئا من الحرب التي كانت بين علي ومن خالفه أيضا فلم يكن الوليد يومئذ شابا بل كان في عشرين أو خمسين  
 فلهذا كان فيه فأقبل ابن الوليد بن عقبة ففقه وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد  
 ابن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه إذا شاب ولم يجهه أيضا وعن معمر بن زيد بن أسلم  
 وقال فيه فذهب فذوقوا لمر وان ومن طريق أبي العلاء عنه عن أبي سعيد فقال فيه مروان بن يديده من بني  
 مروان وللسامني من وجه آخر مروان لمروان ومعه عبيد الرزاق من طريق سليمان بن موسى داود بن  
 مروان ولفظه أراد داود بن مروان أن يري يديده عن أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة فذكر الحديث  
 وبذلك حرم من الجوزع ومن تبعه في تسمية الملبم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان وفيه نظر لأن فيه أنه  
 من بني أبي معيط وليس مروان من بنيده بل أبو معيط ابن هيم والد مروان لأنه أبو معيط بن عمرو بن  
 أمية والد مروان والحاكم بن أبي العاص بن أمية وليست أوداود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي  
 معيط فتمثل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاة أو لكون حسده لأمه عثمان بن هان  
 كان أخا الوليد بن عقبة بن أبي معيط لأنه نسب داود إليه مجازا وفيه جدوا الأقرب أن تكون الواقعة  
 تدل على أبي سعيد غير واحد في مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة فأراد  
 عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن يمر بين يديده الحديث وعبد الرحمن مخزومي ماله من أبي معيط نسبة والله  
 أعلم (قوله فلم يجد سائفا) بالعين المهملة أي حمرا وقوله فقال من أبي سعيد أي أصاب من عرشه بالشم  
 (قوله فقال مالك ولان أخبك) أطلق الأخوة باعتبار الإيمان وهذا يؤيد أن المار غير الوليد لأن أباه  
 عقبة قبل كافر واستدل الرافضي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مثلها غيره خلافا

وقال أن أي الآن بقائه  
 قائه حدثنا أبو عمر قال  
 حدثنا عبد الوارث قال  
 حدثنا يونس عن عبيد بن  
 هلال عن أبي صالح أن أبا  
 سعيد قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم ح وحدثنا  
 آدم قال حدثنا سليمان بن  
 المغيرة قال حدثنا عبيد بن  
 هلال العدوي قال حدثنا  
 أبو صالح السمان قال  
 رأيت أبا سعيد الخدري في  
 يوم جمعه يصلي إلى شيء  
 يستتره من الناس فأراد شاب  
 من بني أبي معيط أن  
 يجتاز بين يديه فدفع أبو  
 سعيد في صدره فظفر بالشاب  
 فلم يجد سائفا إلا بين يديه  
 فقال ليئلا فذوق نفسك أبو  
 سعيد أشد من الأولى  
 فقال من أبي سعيد ثم دخل  
 على مروان فشكا إليه  
 فأنى من أبي سعيد ودخل  
 أبو سعيد خلفه على مروان  
 فقال مالك ولان أخبك  
 يا أبا سعيد قال همت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول  
 إذا صلى أحذركم إلى شيء  
 يستتره من الناس فأراد  
 أحدنا يجتاز بين يديه





أوجههم بعث بسرا الذي يدو بعثه زبداني أي جهيم بسبب كل واحد منهما ما عند الآخر (قلت) تعليل الألف  
للحادثة مبني على غلبة الظن فإذا قالوا خطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر بل هو راجع  
الاحتمال فيقتضون ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أجمع منه في حد الصريح  
(قوله بين يدي المصلي) أي أمامه بالقرب منه وعبر باليدين ليكون أكثر الشغل بغيرهما واختلف في  
تحديد ذلك فقيل إذا مضى بينه وبين مقدار مجوده وقيل بينه وبين قدر ثلثه أو ذرع وقيل بينه وبين قدر رمية  
بحجر (قوله فإذا عليه) زاد الكشيبي من الأثر وليس هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره  
والحدوث في الموطأ وبها وقال ابن عبد البر لم يختلف على ما لك في شيء منه وكذا رواه باقي السنة وأصحاب  
المسانيد والمختصرات بدونها ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني من  
الأثر فيتمثل أن تكون ذكر في أصل البخاري حاشية قلنا الكشيبي أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا  
من الحفاظ بل كان روية وقد عداها صاحب الطبري في الأحكام البخاري وأطلق فيجب ذلك عليه وعلى  
صاحب العمدة أي إمامه أنه في الصحيحين أو أكثرين الصلاح في مشكل الوسيط على من انتهى في الخبر فقال  
لفظ الأثر ليس في الحديث صريحا لما ذكره النووي في شرح المذهب دونهما قال وفي رواية ينهاه في  
الأثر يعني لعنه الصادق والهروري فإذا عليه من الأثر (قوله لكان أن يف أر بعين) يعني أن المار لو علم  
مقدار الأثر الذي يلحقه من مروه بين يدي المصلي لا ختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الأثر  
وقال الكرماني جوابا لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لوقف أر بعين ولو وقف أر بعين لكان  
خيرا له وليس ما قاله متعينا قالوا بهم المعدادون تفخيما للأثر ونظما (قلت) ظاهر السياق أنه عين المعداد  
ولكن شك الرازي فيه ثم أي الكرماني لخصص الأثر بعين بالذ كر حكمتين أحدهما كون الأثر بعين  
أصل جميع الأعداد فلا يزيد الكثير ضرب في عشرة ثابتهما كون كالأطوار الإنسان بأر بعين  
كالنطفة والنخعة والعقعة وكذا بلغ الأشدو بمحتمل غير ذلك اه وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث  
أبي هريرة لكان أن يقف ما نه عام خيره من الخطوة التي خطاها وهذا يشعر بأن إطلاق الأثر بعين للمباغفة في  
تظيم الأمر لا لخصوص عدد معين وجميع الطساوي إلى أن التقيد بالمائة وقع بعد التقيد بالأثر بعين يادة  
في تظيم الأمر على المار لا نه عام بقاها مع المائة أكثر من الأثر بعين والمقام مقام جر وتوقيف فلا  
يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأثر بعين بل المناسب أن يأتي آخر ويميز الأثر بعين أن كان هو المائة ثبت  
المدعى وأدونها من باب الأولى وقد وقع في مسند البراء من طريق ابن عيينة الذي ذكره ابن القطان لكان  
أن يقف أر بعين خريفا آخر جهنم أحمد بن عسدة الضبي عن ابن عيينة وقد جعل ابن القطان الجزم في  
طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره إلا على التعدد لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور  
 وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضا وإذا فيه أو ساعة فيبعد أن يكون الجزم  
 والشك وقعا معاً من رأوا وحديثاً واحدة إلا أن يقال لعله قد كثر في الحال الجزم وفيه ما فيه (قوله خبرا  
له) كذا في رواية بنتا النصب على أنه خبر كان وابعضهم خبرا يرفع وهي رواية الترمذي وأخرج ابن العربي  
على أنها اسم كان وأشار إلى تسويغ الابتداء بالكرة لكونها موصوفة بمحتمل أن يقال اسمها خبرا الشان  
 والجملة خبرها (قوله قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تعليق البخاري لأنه ثابت في الموطأ من  
 جميع الطرق وكذا ثبت رواية الترمذي وابن عيينة كذا كرنا قال النووي فيه دليل على تخصيص المارور  
 فإن معنى الحديث انتهى الأكيد والوحيد الشديد على ذلك انتهى ومقتضى ذلك أن بعد في الكبر روفيه  
 أخذ القرنين عن قرينه ما قاله أو استنباهه فيما معهم وفيه الاعتماد على خبر الواحد لأن زبداني اقتصر على  
 القول مع القدرة على العلو كنفاء برسولة المسد كوروفيه استعماله في باب الوعيد ولا يدخل ذلك في النهي  
 لأن محل النهي أن يشعر بما ينادي المقدور كاسبأ في كتاب القدر حيث أو رده المصنف أن شاء الله تعالى  
 في تنبيهات أحدها استنبط ابن بطال من قوله لو يعلم أن الأثر يخص عن يعلم بالنهي وإن نكبه انتهى

في المار بين يدي المصلي فقال  
أوجههم قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لو يعلم  
 المار بين يدي المصلي ماذا  
 عليه لكان أن يقف  
 أر بعين خيره من أن يمر  
 بسببه يد يقال أبو النضر  
 لا أدري قال أر بعين يوما  
 أو شهرا أو سنة

واخذته من ذلك فبسه بعد لكن هو معروفي من أدلة أخرى ثانياً ظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص بمن حمل الأجر وقت حاد مثلاً بين يدي المصلي أو قعداً أو وقفاً لكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار ثانياً ظاهر عموم انتهى في كل مصل وخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد لان المأموم لا يضر من من بين يديه لان ستره امامه ستره له اهـ والتعليل المذكور لا يطابق الحديث لان الستر قيد رفع الحرج عن المصلي لان المار فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك رابعاً ذكر ابن دقيق العيد ان بعض الفقهاء أي المالكية قسم أسواق المار والمصلي في الأمر وعدهم الى أربعة أقسام يأثم المار دون المصلي وعكسه يأثم جميعاً وعكسه فالصورة الأولى أن يصلي الى ستره في غير مشرع والمار مندوحة فيأثم المار دون المصلي الثانية أن يصلي في مشرع مسلولاً فيستره أو متعبداً عن الستر ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصلي دون المار الثالثة مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثم جميعاً الرابعة مثل الأولى لكن لا يجد المار مندوحة فلا يأثم جميعاً انتهى وظاهر الحديث يدل على منع المسر ومطلقاً ولو لم يجد مسلكاً بل ينفق حتى يفرغ المصلي من صلاته ويؤديه قصة أبي سعيد السابغة فإن فيها فطر الشاب فلم يجد مسلكاً وقد قدمت الإشارة الى القول امام الحرمين ان الذي لا يشترع للمصلي في هذه الصور وتبعه الغزالي ونازعه الرافعي وتبعه ابن الرفعة عما حمله أن الشاب اغماست وجهه من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى ومقاله يحتمل لكن لا بد من الاستدلال لأن أبي سعيد لم يفتقر بذلك ولا به متوقف على أن ذلك وقيل صلاة الجمعة أو فماع أهمل ان يكون ذلك وقع بعدها فلا يتبعه ما قاله من التقصير بعدم التكبير بل كثرة الزحام حينئذ أو جبه والله أعلم خامساً وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الفضائل عن عثمان بن عفان عن أبي التضرع لعلم المار بين يدي المصلي والمصلي فخفه بعضهم على ما إذا قصر المصلي في دفع المار أو بأن يصلي في الشارع ويحتمل أن يكون قوله المصلي فتح اللام أي بين يدي المصلي من داخل ستره وهذا أظهر والله أعلم (قوله باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي) في نسخة الصنف في استقبال الرجل صاحبه أو غير يفي صلاته أي هل يكره أو لا أو يشرى بين ما إذا ألهام أو لا الى هذا التفصيل جنح المصنف جمع بين مظاهر الاختلاف من الآثارين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت لم أره عن عثمان الى الآن وانما رآيته في مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمرو بن جرجع عن ذلك وفيهما أيضاً عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك فليأتمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمرو الى عثمان وقول زيد بن ثابت ما بالبريد أنه لا حرج في ذلك (قوله فتكون في الحاجة وأكره ان استقباله) كذا اللام كثيراً وهو حاله ولكنك تهمني فأكره بالفاء (قوله وعن الاعشى عن ابراهيم) هو معطوف على الاسناد الذي قبله يعني ان علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الاعشى باسنادين الى عائشة عن مسلم وهو أبو القصى عن مسروق عنها باللفظ المذكور وعن ابراهيم عن الاسود عنها بالحق وقد تقدم لفظه في باب الصلاة على السرور وأما من الكرماني في مسأله هذا هو البطين فلم يصحب ظنه ذلك قال ابن المنبر ان جهة لا يطابق حديث عائشة لكنه يدل على المقصود بالاولى ان كن ليس فيه تعرج باثم ان كانت مستقيمة فلعلها كانت منحرفة أو مستدرة وقال ابن رشد قصده البخاري ان شغل المصلي بالمرأة اذا كانت في قلبه على أي حاله كانت أشد من شغله بالرجل ومع ذلك فلم تضر صلاته صلى الله عليه وسلم لا غير مشتغل بها فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها والرجل من باب الأولى واقتنع الكرماني بان حكم الرجل والمرأة واحد في الاحكام الشرعية ولا يخفى ما فيه (قوله باب الصلاة خلف النساء) أورد فيه حديث عائشة أيضاً من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة الى أنه قد يفرق مفرق بين كونه نائمة أو قظي وكانه أشار أيضاً الى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة الى التام فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود طرقه كلها واهية يعني حديث ابن عباس انتهى وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن

باب استقبال الرجل

الرجل وهو يصلي

وكره عثمان أن يستقبل

الرجل وهو يصلي وأما

هذا إذا اشتغل به فأما إذا

لم يشتغل به فقد قال زيد بن

ثابت ما بان ان الرجل

لا يقطع صلاة الرجل

حدثنا اسمعيل بن خليل

حدثنا علي بن مسهر عن

الاعشى عن مسلم بن

مسروق عن عائشة أنه

ذكر عن عائشة ما قطع

الصلاة فقالوا يقطعها

الكعب والحجار والمرأة

قالت لقد جدجعتونا كلاباً

لقد رأيت النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي وعلى يمينه

وبين يمينه وأنا مضطجعة

صلى السرير فتكون في

الحاجة أو كره أن استقبله

فأنزل أنسلاً وعن

الاعشى عن ابراهيم عن

الاسود عن عائشة نحوه

باب الصلاة خلف النساء

حدثنا مسدد قال حدثنا

يحيى قال حدثنا هشام قال

حدثني أبي عن عائشة

قالت كان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي وأنا نافذة

معرضة على فراشه فإذا

أراد أن يقرأ يخطبني

فأوترت



مجرد المرو وقد حصل ولم تغد به الصلاة وقال بعضهم حديث أبي ذر مقدم لان حديث عائشة على أصل الإباحة انتهى وهو مبنى على انها معتراضان ومع امكان الجمع المذكور لا تعارض وقال أحمد بقطع الصلاة المكتوبة السوداء في النفس من الجمار والمرأة شئ وجهه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يحد في المكتوبة السوداء ما يعارضه وجد في الجمار حديث ابن عباس بنى الذي تقدم في مرو وهو رواه كعب بن وحي في حديث عائشة بنى حديث ابواب وسأني الكلام في دلالة على ذلك بعد (قوله شبهونا) هذا الظن رواية مسروقة ورواية الاسود عنها اعدل لقولنا والمعنى واحد وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ جعله ونا كلاً يراه على سبيل المبالغة قال ابن مالك في هذا الحديث حوازي تهدي المشبه به بالاباء وانكره بعض التصويين حتى بالغ في خطأ سيوفه في قوله شبهه كذا وكذا وزعم انه لا يوجد في كلام من يوثق بعرضه وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها قال والحق انه عاجز وان كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين (قوله فأكره أن أحبس فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم) استدلل به على أن التشوش بالمراة هو قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها لو راقدة والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون وعلى هذا فهو أشد وفي التفسير من طريق شعبة عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن أبي هذا الحديث فأكره أن أقوم فأهين بيده فأقبل انسلالاً فالظاهر ان عائشة إنما أنكرت اطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات لا المرو وبخصوصه (قوله فأقبل) رفع اللام عطف على فأكره (قوله حدثنا اسحق بن ابراهيم) هو المخطئ المعروف بابن راهويه ذلك جزء من السكن وفي رواية غير أبي ذر حدثنا اسحق بن ابراهيم عن ابراهيم بن منصور عن ابراهيم بن ابي (قوله أنه سأل عنه) وجه الدلالة من حديث عائشة الذي احتج به ابن شهاب ان حديث بقطع الصلاة المرأة إلى آخره يشعل ماذا كانت مارة وقائمة أو قاعدة أو مضطربة فلما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وهي مضطربة أمامه دل ذلك على نسخ الحكم في المضطربة وفي الباقي باقيا على عهده وهذا يتوقف على اثبات المساواة بين الامور والمذكورة وقد تقدم ما فيه فلو ثبت ان حديثها متأخر عن حديث أبي ذر لم يلزم الا على نسخ الاضطباع فقط وقد نزع بعضهم في الاستدلال به مع ذلك من وجه آخر أحدها ان الفقه في قطع الصلاة بهما يحصل من التشويش وقد قالت ان البيوت يومئذ يمكن قنم اصابع فانتفى المعلول بانتفاء علته ثانياً الثالث المرافة في حديث أبي ذر ومطلقة وفي حديث عائشة بكونها زوجه فقد جعل المطلق المقيد وقال بتقييد القطع بالاجنية تنحية الاقتناع بها بخلاف الزوجة فانها باحالة ثالثها ان حديث عائشة واقعة حال ينسب اليها الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فانه مسوق مساق التشريع العام وقد أشار ابن بطال الى ان ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لانه كان يقدم من ذلك او به على ما لا يقدر عليه غيره وقال بعض الحنابلة ما وضح حديث أبي ذر وموافقه احاديث صحيحة غير مصرحة وغير صحيحة فلا يترك العمل بحديث أبي ذر المصريح بالتمثيل بنى حديث عائشة وموافقه والفرق بين المارو بين الثائم في القبلة ان المرو وحرمان بخلاف الاستقرار دائماً كان أم غيره فهكذا المرأة تقطع مروها دون نفسها (قوله على فراش أهله) كذا لا أكثر وهو متعلق بقوله فيصلى ووقع للمصنف عن فراش أهله وهو متعلق بقوله يقوم والاول يقتضي ان تكون صلاته كانت واقعة على الفراش بخلاف الثاني ففيه احتمال وقد تقدم في باب الصلاة على الفراش من رواية هبيل عن ابن شهاب مثل الاول (قوله باب اذا جهل جارية صغيرة على عنقه) قال ابن بطال اراد الباري ان جل المصلي الجارية اذا كان لا يضرب الصلاة فهو رواه ابن يده لا يضرب لان جعلها أشد من مروها وأشار الى نحو هذا الاستنباط الشافعي لكن بتقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بأن الكبيرة ليست كذلك (قوله عن أبي قتادة) في رواية عبد الرزاق عن مالك سمعت أبا قتادة وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريح عن عامر عن عمرو بن سليم انه سمع أبا قتادة (قوله وهو حامل امامه) المشهور في الروايات بالتسوية ونصب امامه وروى بالاضافة كما

شبهتمونا بالجمار والكلام والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي واني على السرير بينه وبين القبلة مضطربة فتبدل لي الحاجة فأكره أن أحبس فأوذى النبي صلى الله عليه وسلم فأقبل من عند جليته حدثنا اسحق قال أخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثني ابن أخي ابن شهاب أنه سأل عنه عن الصلاة قطعهما ثم قال لا يقطعها شئ أخبرني عمرو بن الزبير أن عائشة في وجع النسي صلى الله عليه وسلم قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم يصلي من الليل واني لمعترضه بينه وبين القبلة على فراش أهله (باب) اذا جهل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزوني عن أبي قتادة الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامه بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوى في قوله تعالى ان بالغ امره بالوجهين وتخصيص الحمل في الترجمة بكونه على العلق مع ان السياق يشمل  
ما هو اعم من ذلك مأخوذاً من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الاشج عن عمرو  
ابن سليم ورواه عبد الرزاق عن مالك بن نافع عن ابي عبد الله في الباب فزاد فيه على عاتقه وكذلك المسلم وغيره من طرق  
أخرى ولا جد من طريق ابن جرير على رقبته وامامة بهم الهمة وتخفيف الميعين كانت صغيرة على عملي  
التي صلى الله عليه وسلم وتزوجها على بعد وفاة فاطمة فوصيه منها ولم تعقب **«قوله ولا ياتي العاص»** قال  
السكراني الاضافة في قوله بنت زبني عيسى اللام فأنظر في المخطوف وهو قوله ولا ياتي العاص ما هو مقدر في  
المخطوف عليه انتهى وأشار ابن العطار الى ان الحكمة في ذلك كون والده امامة كان اذ ذلك مشركاً  
فنسبت الى أمها تنبها على ان الولد ينسب الى أشرف أبو يهدنا ونسبنا بن انا من أبي العاص تنبها  
لحقيقة نسبها انتهى وهذا السياق لما لك وحده وقدر واه غيره عن عامر بن عبد الله فتنسبها الى أبيها ثم  
ينبها انها بنت زبني كاهو عند مسلم وغيره ولا جد من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم يحمل امامة بنت  
بنت أبي العاص واماها زبني بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه **«قوله ابن ربيعة بن عبد شمس»**  
كذا رواه الجوهري عن مالك ورواه يحيى بن بكير وعن بن عيسى وأبو مصعب وغيره عن مالك فقالوا ابن  
الربيع وهو الصواب وعقل السكراني فقال طائف القوم البخاري فقال ربيعة وعندهم الربيع والواقع ان  
من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخاري فالخالفه فيه اغناهم من مالك واذا على الاعبلى انه ابن  
الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة الى جده ورواه عياض القرطبي وغيره لما طابق النسابين على خلافه  
قد نسبته مالك الى جده في قوله ابن عبد شمس واماها بن عبد العزيز بن عبد شمس أطلق على ذلك النسابين  
أيضا واسم أبي العاص اقبط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل ششم وقيل ياشمر وهو مشهور  
بكنيته أسلم قبل الفتح وهاجر ورد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زبني ومات معه وأقرب عليه في  
صهارته وكانت وفاته في خلافة أبي بكر الصديق **«قوله فاذا وجد وضعها»** كذا المالكا أيضا ورواه مسلم  
أيضاً عن طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن هلال والنسائي من طريق الزريدي وأحمد بن طريق  
ابن جرير وابن حبان من طريق أبي العباس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا اذ اركم وضعها ولا ياتي  
داود بن طريق المقرئ عن عمرو بن سليم حتى اذا اركم اذ اركم وضعها ثم ركم وسجد حتى اذا فرغ  
من سجوده وقام أخذها فرددناها في مكانها وهذا صريح في ان فعل الحمل والوضع كان منه لامن بخلاف ما اوله  
الخطابي حيث قال يشبه ان تكون الصبيبة كانت قد ألفتها فاذا عجدت تعلقت بأطرافه والتمسته فيهنس  
من مجوده فتبقى محمولة كذلك الى ان يركم فيرسلها قال هذا وجهه عندي وقال ابن دقيق العيد من المعلوم  
ان لفظ حمل لا يارى لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لا ناقول فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله بخلاف  
وضع فلي هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرقيق بل العمل قال وقد كنت أحسب هذا حسناً الى أن  
رايت في بعض طرق الصبيبة فاذا قام ألوها **«قلت»** وهي رواية لمسلم ورواية أبي داود التي قد منهاها  
أصرح في ذلك وهي ثم أخذها فرددناها في مكانها ولا جد من طريق ابن جرير واذا قام حمله فوضعها على رقبته  
قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم الى ذلك أنه عمل كثير من روى ابن القاسم  
عن مالك أنه كان في النافذة وهو تأويل بعد فان ظاهراً الاحادث أنه كان في ربيعة وسبقه الى استبعاد ذلك  
المأزري وعياض لما ثبت في مسلم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يوم الناس وامامة على عاتقه قال  
المأزري امامته بالناس في النافذة ليست بمجودة ولا ياتي داود يشما نحن ننظر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الظهور والعصر وقد دعا به لال الى الصلاة فخرج علينا واما امامة على عاتقه فتقام في مصلافة فتمت خلقة  
فكبر فكبر ناوحي في مكانها وعند الزبير بن نكار وبعه السهلي الصعي ورواه عن عطاء الله بن علي القرطبي  
وروى أنه لم يعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للفرس ورواه عن محمد بن بكيفه أمرها انتهى وقال  
بعض أصحابه لأنه لو تركها لم يكن شغلته في صلاته أكثر من شغلته لمجملها وفرق بعض أصحابه بين

ولابي العاص بن ربيعة بن  
عبد شمس فاذا وجد وضعها  
واذا قام حملها

الفرصة والثاقلة وقال الباقى ان وجد من يكفيه امر حاجا في الذائفة دون الفرصة وان لم يجد جاز فبسم  
 حال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن الحديث منسوخ (قلت) روى ذلك  
 الأحماد على عقبه وروى له الحديث من طريقه لكنه غير صحيح وانظره قال التنبسي قال مالك من حديث  
 المصلي صلى الله عليه وسلم ناسخ ومنسوخ وليس العمل على هذا وقال ابن عبد البر انه نسخ عن العمل في  
 الصلاة وتعب بأن النسخ لا يثبت بالاختلاف وبأن هذه القصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ان في  
 الصلاة تشكلا لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة فلهذا عده مديدة وذكره بعض  
 عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لكونه كان معصوما من أن يقول وهو حاملها ورد  
 بأن الأصل عدم الاختصاص وأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بفرد بل ولا مدخل  
 للقياس في مثل ذلك وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوالى لوجود الظاهر في ثبوت أركان  
 صلاته وقال الترمذي بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ وبعضهم أنه من الخصائص وبعضهم  
 أنه كان نصرة وكل ذلك دعاوى باطلة ضرورة الأدليل علمنا وليس في الحديث ما يخالف قول عبد الله بن  
 لان الآدمي طاهر وما في خوفه معفوته ونياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الظاهر حتى تبين النعاسة  
 والأعمال في الصلاة لا تطلبها اذا قلت أو فترقت ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم ذلك ليبيان الجواز وقال الفقيه كافي وكان السري حمله أمامة في الصلاة قد فعلها كانت العرب  
 تألف من كراهة البنات وحملن ثقله في ذلك حتى في الصلاة لله العفة في ردعهم والبيان بالفعل قد يكون  
 من في القول واستدل به على ترك جميع العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي ولا يرد في العبد هنا  
 من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها وعلى جواز ادخال الصبيان في المساجد وعلى أن أسن الصغار  
 الصبيان غير مؤثر في الظاهر ويحتمل أن يترك بين ذوات المحارم وغيرهن وعلى صحة سلامه من حمل آدميا  
 وكذا من حمل حيوانا طاهرا والله شافية تفصيل بين المسجور وغيره وقد يجاب عن هذه القصة بأنها  
 واقعة حال فيعلم أن تكون أمامة كانت حينئذ قد قسلت كما يحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم معها  
 بجائل وفيه نواضة صلى الله عليه وسلم رشفته على الأطفال وأكرامه لهم جبراهم ولو التزمهم (قوله باب  
 اذا صلى إلى فراش فيه حائض) أي هل يكره أو لا وحديث الباب يدل على أن لا كراهة وقال الكرماني  
 جواب اذا محذوف تقديره صلاته أو معناه باب حكم المسئلة الفلانية وقد تقدم الكلام عليه في  
 أبواب ستر الوضوء في باب اذا صاب ثوب المصلي امرأته وهذه الترجمة أخص من تلك وقد تدهت طارئة  
 أخرى في آخر كتاب الحيض (قوله حيال) بكسر الهمزة بعد هاء تختانية أي جنبه كذا كره في الطريق  
 الثانية (قوله فاذا صعد أصابني ثوبه) كذا لا كره والمسئول والكشعبي ثباه وللأصلي أصابني  
 ثباه قال ابن بطال هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبضته بدل على  
 جواز القول لا على جواز المرور ورائته وتعب بأن رجاء الباب ليست معقولة للاعتراض بل مسئلة  
 الاعتراض تقدمت وظهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض ينجب المصلي ولو  
 أصابها ثباه لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة وتعبيره بقوله إلى أعين من أن تكون بينه وبين القبلة  
 فإن الانتهاء يصدق على ماذا كانت أمامه أو عن يمينه أو عن شماله وقد مر في الحديث بكوتها كانت إلى  
 جنبه (قوله وأنا حائض) كذا لا يرد وسقطت هذه الجملة لتغيره لكن في رواية كريمة بعد قوله أصابني  
 ثوبه زاد مسدود عن الشياطين وأنا حائض ورواية مسدود هذه ساقها المصنف في باب اذا أصاب ثوب  
 المصلي وفيها هذه الزيادة وهي أصح جرد الترجمة والله أعلم (قوله باب هل يغزى رجل امرأته الخ) في  
 الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصاب المرأة بيض ثياب المصلي وفي هذه الترجمة بيان صحها ولو  
 أصابها بعض جسده (قوله حدثنا جبر وبن علي) هو الفلاس ويحيى هو القطن وعبد الله هو العمري  
 والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر (قوله بشما عدل قونا) بتحقيق الحال وماتكة مفسر لفاعل بس

باب اذا صلى إلى فراش فيه حائض  
 فيه حائض \* حدثنا عمرو  
 ابن زروعة قال أخبرنا هشيم  
 عن الشيباني عن عبد الله بن  
 شداد بن الهاد قال أخبرني  
 خالتي معونة بنت الحرث  
 قالت كان قسرا مني حبال  
 مصلي النبي صلى الله عليه  
 وسلم فرمى ما وقع ثوبه على وأنا  
 على فراشي \* حدثنا أبي  
 النعمان قال حدثنا عبد  
 الواحد بن زياد قال حدثنا  
 الشيباني سليمان حدثنا  
 عبد الله بن شداد قال  
 سمعت معونة تقول كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلي وأنا إلى جنبه نائمة  
 فاذا صعد أصابني ثوبه وأنا  
 حائض \* (باب هل يغزى  
 الرجل امرأته عند  
 السجود لكي يسجد) \*  
 \* حدثنا عمرو بن علي قال  
 حدثنا يحيى قال حدثنا  
 عبد الله قال حدثنا القاسم  
 عن عائشة رضي الله عنها  
 قالت بشما عسل لقونا  
 بالكاتب والحارث عسل  
 رأيتني ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يصلي وأنا  
 مضطجعة بينه وبين  
 القبلة فاذا أراد أن يسجد  
 غزى رجلي فقبضتها

قال حدثنا اسرار بن علي عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي عند الكعبة وجع من قرش في مجالسهم اذ قال قال منهم ألا ننظر ونال هذا المسارني أنكم تقوم الى جز ورا لفلان فيعبد الله الى قرنها ودمها ورسلاها فيصبي به ثم يهمله حتى اذا عبد وضعه بين كتفيه فابتهت أشقاها فلما عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعه بين كتفيه وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا فبكوا حتى مال بعضهم الى بعض من الضحك فالتفتوا فقلت فاطمة وهي جارية فقلت نسي وثبت النبي صلى الله عليه وسلم ساجدا حتى أفته عنه وأقبلت عليهم تسبهم فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال اللهم عليك بقرش اللهم عليك بقرش تسبهم اللهم عليك بعمرو بن هشام وعشبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وهارة ابن الوليد قال عبد الله قبح الله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم مضى مسوا الى القليب قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع أصحاب القليب لعنة

والخصوص بالهم محمد ذوف قد حذر عدلكم أي تسوئكم بالاباد ذكر وقد تقدم الكلام على ما حدثنا في باب التطوع خلف المرأة (قوله باب المرأة تطرح عن المصل شيأ من الأذى) قال ابن خال هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها وذلك أن المرأة اذا نالت ما على ظهر المصل فانها تقصده الى أشده من أي جهة أمكنها تناوله فان لم يكن هذا المصلي أشد من عمرو بن عبد الله فليس بدونه (قوله أحمد بن إسحق) هو من صفار شيوخ البخاري وقد شارك في الرواية عن شعبة عبد الله بن موسى المذکور وعبد الله ومن فوقه كلهم كوفيون (قوله ألا ننظر ونال هذا المرائي) مأخوذ من الرأيه وهو انتهى بدني الملائكة الخواصة (قوله جز ورا لفلان) لم أقف على تعيينه لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لبادرة عقبة بن أبي معيط الى احضار ما طلبوه منه وهو اللعني بقوله أشقاها (قوله فالتفتوا فقلت) لم أقف على نسجه ويحتمل أن يكون هرا بن مسعود الراوي وقد تقدم الكلام على قوائمه هذا الحديث في الطهارة قبل الفصل قليل (خاتمة) اشتملت أبواب استقبال القبلة وما معها من أحكام المساجد وسترة المصل من الاحداث المرفوعة على ستة وثلاثين حديثا المكرومة منها ستة وثلاثون حديثا عشرة تقدمت وستة وعشرون فيم الخالص منها خمسة وعشرون حديثا واقفه مسلم على تحريم أصوله سوى حديث أنس من استقبل قبلته واخذ حديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة لكن أوقفنا أن مسلما آخر جعه عن ابن عباس عن أسامة وحديث جابر في الصلاة على الراحلة وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح وحديث أبي هريرة رأيت سبعين من أصحاب الصفة وحديث ابن عمر كان المسجد مبنيا باليمن وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد وحديث ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث وحديث عائشة لم أعقل أبوي الا وهما يدينان الدين وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثا كلها مكرومة الاحديث أنس في قصة البلبس ومال البعيرين وهو من أفراد أيعضا عن مسلم فجملة ما فيها من الاحاديث بالمكرومة وأربعة أحاديث وفيها من الاثارة ثلاثة وعشرون كلها معلقات الاثر مساجد ابن عباس وأثر عمر وعثمان أيهما كانا يستلقيان في المسجد وأثرهما انهما اذا نال المسجد فان هذه موصولة والله سبحانه وتعالى أعلم

(ثم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أزه كتاب مواقيت الصلاة)









Bibliotheca Alexandrina



0407969